

# حَاشِي تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمُنْهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الرابع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

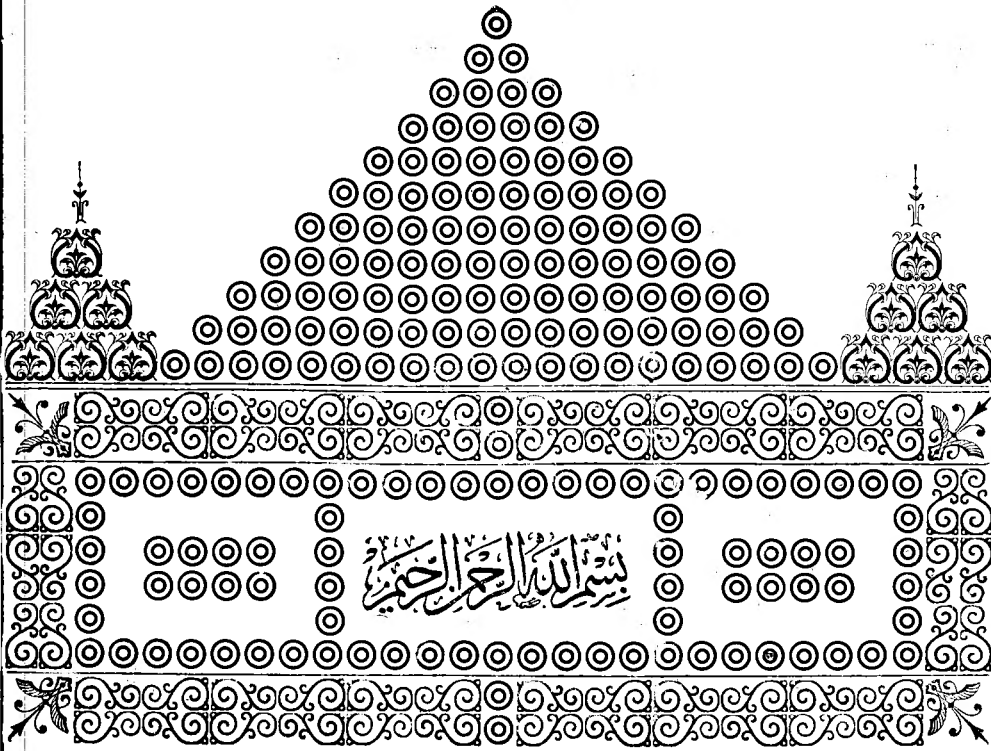
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَيْبَانِ مَجْدٍ عَلَى بَصْنَةِ

لِصَاحِبِ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَارِ الْكَلْبَةِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِبَصْنَةِ



## (كتاب الحج)

(قوله لغة القصد) عبارة المغنى لغة القصد كما قال الجوهري وقال الخليل كثرة القصد إلى من يعظم اه  
وعبارة شيخنا قوله لغة القصد أي سواء كان للبيت الحرام للنسك أو لغيره كالغيطو والأكل والشرب فالمغنى  
اللغوي أعم من الشرعي كما هو الغالب وظاهره أنه لغة مطلق القصد وقيل القصد لمعظم اه (قوله وعليه  
يشكل الحج) وجه الاشكال أن قصد الكعبة الحج شيء واحد لا يتجزى ستة كردى قال سم أقول لا اشكال  
لأن الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر للحج فتأمل اه عبارة النهاية ويوجب بأن هذه أركان للقصد  
للقصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله إلا أن يؤول) أي والتقدير  
واجبات أعمال الحج بخذف المضاف وإرادة مطلق الواجب من الركن قال الشارح في حاشية الأيضاح بأن  
يقال اللام فيه بمعنى مع كردى عبارة شيخنا قوله شرعا قصد الكعبة للنسك أي قصد البيت المحرم المعظم لأجل  
الاتيان بالنسك مع الاتيان به بالفعل فلا يقال إن التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا  
في بيته وفي الحقيقة الحج شرعا هو النسك الذي هو النية والطواف والسعي والوقوف بعرفة وترتيب المعظم فهو  
نفس هذه الأعمال كما أن الصلاة نفس هذه الأعمال المعروفة فلا يخلو هذا التعريف من مسامحة وإن كان هو  
الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعي يكون أخص من المغنى اللغوي لكنها قاعدة أغلبية اه (قوله أن  
المعنى الشرعي يجب اشتماله الحج) دعوى هذا الواجب ممنوعة بل الواجب في كل منقول شرعيا أو غيره المناسبة

## (كتاب الحج)

هو بفتح وكسر لغة القصد  
أو كثرته إلى من يعظم  
وشرعا قصد الكعبة للنسك  
الآتي على ما في المجموع  
وعليه يشكل قولهم أركان  
الحج ستة إلا أن يؤول  
أو هو نفس الأفعال الآتية  
وهو الظاهر بآدى الرأي  
لكن يعكر عليه أن المعنى  
الشرعي يجب اشتماله على  
المعنى اللغوي بزيادة ذلك  
غير موجود هنا

## (كتاب الحج)

(قوله وعليه يشكل الحج) أقول لا اشكال لأن الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر للحج فتأمل اه (قوله أن  
المعنى الشرعي يجب اشتماله على المغنى اللغوي بزيادة) دعوى هذا الواجب ممنوعة بل الواجب في كل منقول  
شرعيا أو غيره المناسبة بين المعنيين المنقول عنه والمنقول إليه كما قرره أئمة الميزان وهي حاصلة هنا فإن تلك  
الأفعال متعلق بالقصد ومثلوه بامثلة منها الفعل فإنه في اللغة لما يصدر عن الفاعل وعند النحاة للفظ الخصوص



الأن يقال أن ذلك أغلبي  
أو أن منها النية وهي من  
جزئيات المعنى اللغوي  
ونظيره الصلاة الشرعية  
لاشماتها على الدعاء  
والاصل فيه الكتاب  
والسنة والاجماع وهو من  
الشرائع القديمة روى أن  
آدم صلى الله على تبيينا وعليه  
وسلم حج أربعين سنة من  
الهند ماشيا وأن جبريل قال  
له أن الملائكة كانوا يطوفوا  
قبلك بهذا البيت سبعة  
الاف سنة وقال ابن اسحق  
لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم  
الاحج والذي صرح به  
غيره انه ما من نبي الاحج  
خلاف لمن استثنى هودا  
وصالحا صلى الله عليهم وسلم  
وفي وجوبه على من قبلنا  
وجهان قيل الصحيح انه لم  
يجب الا علينا واستغرب  
قال القاضي وهو افضل  
العبادات لاشتماله على المال  
والبدن وفي وقت وجوبه  
خلاف قبل الهجرة اول  
سنيها ثانيها وهكذا الى  
والعاشرة والاصح انه في  
السادسة وحج صلى الله عليه  
وسلم قبل النبوة وبعدها  
وقبل الهجرة حججا لا يدري  
عددها وتسمية هذه حججا  
انما هو باعتبار الصورة لا  
لم تكن على قوانين الحج  
الشرعي

بين المعنيين المنقول عنه اليه كما قرره أئمة الميزان وهي حاصلة هنا سم ولا يخفى أن ما ذكره مآل  
الجواب الثاني الاتي في الشرح (قوله الا ان يقال الخ) لا حاجة لهذا التعسف فان الايراد مبنى على غير اساس  
كما لا يخفى على من له بقواعد العلوم مساس على ان ذلك الاشتغال متحقق هنا فان الحج لغة القصد وشرعا قصد  
وهو النية وزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزيادة الافعال سم ولا يخفى ان ما ذكره الشارح من الاغلبية  
نص عليه النهاية وعش وشيخنا وغيرهم وانه غير مناف لما تقر في علم الميزان وان قول المحشي على ان ذلك  
الخ هو مآل قول الشارح أو أن منها النية الخ (قوله وهي من جزئيات المعنى اللغوي الخ) يعني فيكون اطلاق  
الحج على الافعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه عش اقول وقد يمنع هذا الجواب قولهم في المعنى  
اللغوي الى من يعظم فقدر (والاصل فيه) الى قوله وحج صلى الله عليه وسلم في النهاية والمعنى (قوله الاحج)  
عبارة المعنى الا وقد حج البيت وجعل ال للعهد الحضوري اي الذي بناه ابراهيم يندفع المناقاة بين قول ابن  
اسحق وقول غيره (قوله انه ما من نبي الخ) اي ولم يقيد بمن بعد ابراهيم سم (قوله ما من نبي) شمل عيسى صلى  
الله على نبينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالاعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى  
مع بقاء نبوه معدود في امة النبي وداخل في زمرة الصحابة فانه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حي مؤمنا  
به ومصداقا وكان اجتماعه به مرات في غير ليلة الاسراء من جعلتها بمكة روى ابن عدي في الكامل عن انس قال  
بيننا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ راينا بردا ويدا فقلنا يا رسول الله ما هذا البر الذي راينا واليد قال  
قد رايتموه قلنا نعم قال ذاك عيسى بن مريم سلم على واخرج ابن عساکر من طريق اخر عن انس قال كنت  
اطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رايت صافح شيئا لا نراه فقلنا يا رسول الله رايناك  
صافحت شيئا ولا نراه قال ذاك اخي عيسى بن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه انتهى بحرفه اه  
عش (قوله قيل الخ) ولا ينافيه ما تقدم انه من الشرائع القديمة لجواز ان يكون عند هذا القائل مندوبا  
عش (قوله واستغرب) اي قال جمع انه غريب بل وجب على غيرنا ايضا نهاية قال عش وشيخنا قوله مر بل  
وجب على غيرنا معتمدا (قوله وهو افضل العبادات الخ) وتقدم ان الرجح ان الصلاة افضل منه مغنى ونهاية  
قال عش قال الزبادي والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المعتمد ان مات في حجه او بعده وقبل  
تمكنه من ادائها عبارة شيخنا والصلاة افضل منه خلافا للقاضي حسين وإن كان يكفر الكبائر والصغائر  
حتى التبعات وهي حقوق الادميين إن مات في حجه او بعده وقبل تمكنه من ادائها مع عزمه عليه وكذلك  
الفرق في البحر اذا كان في الجهاد فانه يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات اه (قوله لاشتماله على المال الخ)  
وهو ما يجب او يندب من الدماء الا نية عش والاولى وهو الاستطاعة (قوله قبل الهجرة الخ) بيان للخلاف  
والاقوال (قوله والاصح انه في السادسة) كذا في النهاية والمعنى قال عش يشكل عليه ان مكة انما فتحت  
في السنة الثامنة وقبل الفتح لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا ان يحاج بان الفرضية قد تنزل ويتاخر  
الايجاب اه (قوله وتسميته هذه حججا انما هو باعتبار الصورة الخ) اقول قضية صنعه ان حجه صلى الله عليه  
وسلم بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجا شرعيا وهو مشكل سم على حج وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى  
الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بهذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيحمل قول حج اذ لم يكن  
على قوانين الشرع الخ على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه  
لانه لم يكن بوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذاك ولكنه كان مصونا

وليس مشملا على المعنى اللغوي اذ ليس داخل فيه كما لا يخفى (قوله الا ان يقال) لا حاجة لهذا التعسف فان  
الايراد مبنى على غير اساس كما لا يخفى على من له بقواعد العلوم مساس على ان ذلك الاشتغال متحقق هنا فان  
الحج لغة القصد وشرعا قصد وهو النية وزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزيادة الافعال (قوله انه ما من نبي  
الاحج) اي ولم يقيد بمن بعد ابراهيم (قوله وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا  
لا يدري عددها وتسمية هذه حججا انما هو باعتبار الصورة الخ) اقول قضية صنعه ان حجه عليه الصلاة

كسائر افعاله عن افعال الجاهلية الباطلة عش (قوله باعتبار ما كانوا الخ) اي الناس يفعلونه من النسى  
 اى تاخير حرمة الشهر الى آخر كانوا اذا جاء شهر حرام وهم يحاربون فيه احلوه وحرمو امكانه شهر آخر  
 حتى رفضوا خصوص الاشهر واعتبروا بمجرد العدد كرى (باعتبار ما كانوا يفعلونه الخ) والاولى بل على  
 ما كانوا الخ (قوله بل قيل في حجة ابى بكر الخ) قال فى الخادم حج ابى بكر فى التاسعة كان فى ذى القعدة لاجل  
 النسى وكان بتقرير من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار الخ انتهى  
 ما فى الخادم ونقله الفاضل عميرة وافرده وهو واضح لا غبار عليه قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم لا يامر  
 قتاله بصرى (قوله لكن اى وجه خلافه الخ) قد يقال ان صح ان الحج واجب مع بيان المعتبرات فيه ركنا  
 وشرطا وغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكلية ولا فكون الوجه خلافه محل تأمل اذ لا محذور  
 فى موافقه ما لم يؤمر واجل خلافه الا ترى انه صلى الله عليه وسلم كان يؤاخذهم فى اصل الفعل وتوابعه قبل ان يؤمر  
 فيه بشئ بصرى (قوله وبعدها الخ) عطف على قوله وقبل الهجرة قول المتن (هو فرض) (فائدة) النسك  
 اما فرض عين وهو على من لم يحج بالشروط الآتية واما فرض كفاية وهو احياء الكعبة كل سنة بالحج  
 والعمرة واما تطوع ولا يتصور الا فى الارقاء والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن لو تطوع  
 منهم من تحصل به الكفاية سقط الفرض عن المخاطبين به كما بحثه بعض المتأخرين قياسا على الجهاد وصلاة  
 الجنائز معنى وكذا فى النهاية الا انه مال الى اعتبار التكليف وعدم السقوط بفعل غير المكلفين وتقدم فى الجماعة  
 وسيأتى فى الجهاد ترجيح الشارح السقوط بذلك قال عش قوله فى الارقاء والصبيان اى والمجانين على ما  
 يأتى وقوله مروا باعتبار التكليف معتمدا (قوله معلوم) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله ان امكن خفاؤه  
 عليه) اى بان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ ياديه بعيدة عن العلماء شيخا (قوله زيارة مكان عامر الخ)  
 وسميت عمرة لانها تفعل فى العمر كله نهاية ومعنى (قوله وصح عن عائشة الخ) قد يقال لا يلزم من حديث عائشة  
 المذكور كون العمرة فرض عين الذى هو المطلوب بصرى (قوله وصح) الى قوله ومتى اخر فى النهاية والمعنى  
 لا قوله قصد الى فلا يشك وقوله بقرينة الى او بكونهما (قوله وخبر الترمذى الخ) عبارة الاسنى والمعنى واما  
 خبر الترمذى عن جابر سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن العمرة او اجبة هى قال لا وإن تعتمر خير لك فضعيف  
 قال فى المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يغتر بقول الترمذى فيه حسن صحيح وقال ابن حزم انه باطل قال  
 اصحابنا ولو صح لم يلزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال ان المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته قال  
 وقوله وان تعتمر بفتح الهمزة اه (قوله الا ترى ان لها مواقيت الخ) قد يقال ان نظر الى الحقيقة مع قطع  
 النظر عن العوارض فكل معتبر فى العمرة معتبر فى الحج وان نظر الى العوارض الخارجية كالماقيت فالوضوء  
 والغسل محتلفان فيها الا ترى ان لكل موجبات تخصه فليتأمل بصرى (قوله لان كل ما قصد الخ) عبارة النهاية  
 لانه اصل اذ هو الاصل فى حق المحدث وإنما حاط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا فاغنى عن بدله (قوله  
 ولا يجبان باصل الشرع الخ) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهى حجة الوداع  
 ولخبر مسلم احجنا هذا العام انا ام لا بد قال بل لا بد معنى زاد النهاية وصح عن سراققة قلت يا رسول الله عمرتنا  
 هذه لعامنا هذا ام لا بد فقال بل لا بداه (وهما على التراخي الخ) اى عندنا واما عند الامام مالك والامام احمد  
 فعلى الفور وليس لابي حنيفة نص فى المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال ابو يوسف على

باعتبار ما كانوا يفعلونه  
 من النسى وغيره بل قيل فى  
 حجة ابى بكر فى التاسعة  
 ذلك لكن الوجه خلافه  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 لا يامر الا بحج شرعى وكذا  
 يقال فى الثامنة التى امر فيها  
 عتاب بن اسيد امير مكة  
 وبعدها حجة الوداع لا غير  
 (هو فرض) معلوم من  
 الدين بالضرورة فيكفر  
 منكروه الا ان امكن خفاؤه  
 عليه (وكذا العمرة) وهى  
 بضم فسكون او ضم وبفتح  
 فسكون لغة زيارة مكان  
 عامر وشرعا قصد الكعبة  
 للنسك الآتى او نفس  
 الافعال الآتية (فى الاظهر)  
 للخبر الصحيح حج عن ابيك  
 واعتبر وصح عن عائشة  
 رضى الله عنها هل على النساء  
 جهاد قال جهاد لا قتال فيه  
 الحج والعمرة وخبر  
 الترمذى بعدم وجوبها  
 وحسنه اتفق الحفاظ على  
 ضعفه ولا يغنى عنها الحج  
 لان كلا اصل قصد منه ما لم  
 يقصد من الآخر الا ترى  
 ان لها مواقيت غير مواقيت  
 الحج وزمنها غير زمن الحج  
 وحديث فلا يشك باجزاء  
 الغسل عن الوضوء موجود  
 فى الغسل ولا يجبان باصل  
 الشرع فى العمر الامرة  
 وهما على التراخي

والسلام بعد النبوة فهل الهجرة لم يكن حجاجا شرعا وهو مشكك جدا (قوله فى المتن هو فرض) قد يكون  
 فرض عين وهو حجة الاسلام بشرطه وقد يكون فرض كفاية وهو ما زاد عليها من البالغين العقلاء الاحرار  
 وسيأتى فى الجهاد انه لا يتعلق فرض الكفاية فى الحج بالصبيان ولا الارقاء ولا المجانين وان الوجه انه مع  
 ذلك يسقط بهم كما تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بردهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من اهله وهنا  
 القصد ظهور الشعار وهو حاصل وتقدم فى صلاة الجماعة ان الوجه اعتبار البلوغ فيمن يسقط به ثم فرق بينه  
 وبين سقوط صلاة الجنائز بفعل الصبي بان القصد ثم الدعاء وهو منه اقرب الى الاجابة وبينه وبين سقوط فرض

الفور شيخنا (قوله بشرط العزم الخ) لعل المراد انه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في اول سنى اليسار  
عش (قوله على الفعل بعد) اى فى المستقبل نهاية ومعنى (قوله او خوف عصب) اى بقول طبيب عدل او  
معرفة نفسه منسك الونائى وقوله بقول طبيب عدل قال الشيخ محمد صالح الرئيس المكي واليجيرى ولا بد من  
اثنين اه (قوله الا ان غلب على الظن الخ) اى ومع خوف العصب وتلف المال لا يغلب على الظن تمكنه  
كردى (قوله من اخر سنى) الا مكان الخ ويتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذى يمكن فيه السير الذى  
يدرك به الحج على العادة ثم رايت فى حاشية الايضاح للشارح ما نصه والذى ينقدح ان يقال يتبين فسقه من  
وقت خروج قافلة بلدة لتبين ان هذا هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه انتهى اه سم وفيه ان ماذكر وقت  
الوجوب وإنما يحصل الاثم بالتأخير عنه لا به فالظاهر ما فى الونائى بما نصه اى من وقت لو ذهب فيه للحج لم  
يدركه اه (قوله فيرد ما شهد به الخ) بل جميع ما يعتبر فيه العدة كعقد النكاح قول المتن (وشرط صحته  
الخ) ولهما مراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوع عن الذر ووقوع عن حجة الاسلام ووجوبها  
ولكل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التمييز للمباشرة ومع التكليف للذر ومع  
الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب نهاية وشيخنا (قوله المطلقة) الى قوله  
وبهذا فى النهاية والمعنى (قوله المطلقة) اى غير المقيدة بالمباشرة ولا غير هاشيخنا (قوله ماذكر من الحج  
والعمرة) يجوز ان يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقايسة واعلم ان الضمير قد يفرد على  
المعنى كما قال ابن هشام فى قول الالفية فى باب المعرفة والنكرة وغيره معرفة ما نصه وافر دال الضمير على المعنى كما  
تفرد الاشارة اذا قلت وغير ذلك اه فلا اشكال فى افراد المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما سم  
(قوله فلا يصح الخ) وقضية كلام جمع صحة حج مسلم بالتسوية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه  
لغو نعم ان اعتقده مع احرامه لم ينقدح لان غايته انه كنية الابطال وهى هنا تؤثر فى الابتداء دون الدوام نهاية  
قال عش قوله نعم ان اعتقده مع احرامه الخ يخرج ما لو اعتقده مع احرامه ولىه فلا اثر له وقوله وهى هنا تؤثر  
الخ ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الابطال اه عش ومثل ذلك ايضا  
الوضوء بخلاف الصلاة والتميم فتبطلهما مطلقا منسك الونائى (قوله فى فاسده) الاولى فى باطله او فيه  
(قوله لان تعريف الجزاين الخ) اى مع ظهور فساد حصر الخبر فى المبتدأ فتعين العكس سم (قوله

بشرط العزم على الفعل  
بعدوان لا يتضيقا بندراو  
خوف عصب او تلف مال  
بقريته ولو ضعيفة كما يفهمه  
قولهم لا يجوز تأخير الموسع  
الا ان غلب على الظن تمكنه  
منه او يكونها قضاء عما  
افسده ومتى اخرفات تبين  
فسقه بموته من اخر سنى  
الا مكان الى الموت فيرد  
ماشده وينقض ما حكم  
به وسيأتى انه يستقر عليه  
بوجود مال لم يعلمه ومع  
ذلك لا نحكم بفسقه لعذره  
(وشرط صحته) المطلقة اى  
ما ذكر من الحج والعمرة  
(الاسلام) فقط فلا يصح  
من كافر اصلى او مرتد بل  
لو ارتد اثناء بطل ولم يجب  
مضى فى فاسده وبهذا فارق  
باطله فاسده بجماع كما يأتى  
ولا تحبط الردة غير المتصلة  
بالموت ما مضى اى ذاته حتى  
لا يجب قضاؤه بل ثوابه كما نص  
عليه قيل عبارته لا تنق  
بقول اصله لا يشترط لصحته  
الا الاسلام اه وليس فى  
محله لان تعريف الجزاين  
يفيد الحصر على انه اعترض  
بانه يشترط ايضا الوقت  
والنية والعلم بالكيفية حتى  
لو جرت أفعال النسك  
منه اتفاقا لم يعتد بها

احياء الكعبة بنحو الصبيان والارقاء بما فيه خفاء فراجعوه فى شرح العباب فى صلاة الجماعة وسيأتى فى سقوط  
فرض الحج والعمرة عنهم اى بالصبيان ونحو الارقاء كلام لا يبعد مجيئه هنا اه (قوله وسنى اخرفات تبين  
فسقه بموته من اخر سنى الا مكان الى الموت) لبس فى ذلك افصاح عن تعيين ابتداء وقت الفسق ولا بيان المراد  
باخر سنى الا مكان ويتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذى يمكن فيه السير الذى يدرك به الحج على  
العادة ثم رايت فى حاشية الايضاح للشارح ما نصه قوله من السنة الاخيرة هل المراد به من اولها واخرها او  
قبيل فجر النحر لم ار من تعرض له والذى ينقدح ان يقال يتبين فسقه من وقت خروج قافلة بلدة لتبين ان هذا  
الوقت هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه اه (قوله هنا وفيما بعده اى ما ذكر من الحج والعمرة) يجوز ان  
يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقايسة واعلم ان الضمير قد يفرد على المعنى كما قال ابن هشام  
فى قول الالفية فى باب المعرفة والنكرة وغيره معرفة ما نصه وافر دال الضمير على المعنى كما تفرد الاشارة اذا قلت  
وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به اى بذلك اه فلا اشكال فى افراد  
المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما (قوله وليس فى محله لان تعريف الجزاين يفيد الحصر) اى مع  
ظهور فساد حصر الخبر فى المبتدأ فتعين العكس (واقول) هذا الجواب إنما يصح ان اثبت ان مثل ذلك  
تعريف هذين الجزاين يفيد حصر الاول فى الثانى والا فقد يكون الامر بالعكس فلا يفيد وقضية قول السعد  
واللفظ مختصره والحاصل ان المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة  
او نكرة وان جعل خبر افهو مقصور على المبتدأ اه ان الامر هنا بالعكس اى ان الثانى مقصور فى الاول وهو

العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي فليس شرطا لانعقاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانعقاده تصويره بوجه (فللولي) على المال ولو وصيا وقيما بنفسه او ماذونه ولو لم يحج او كان محرما بحج عن نفسه وان غاب المولى وفارق الاجير بانه يباشر العبادة عن الغير فاشترط وقوعها منه والمولى ليس كذلك ومن ثم لا يرمى عنه بشرطه الا ان رمى عن نفسه (ان محرم عن الصبي) الشامل للصبي اذ هو الجنس (الذي لا يميز) اي ينوي جعله محرما او الاحرام عنه لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء فرفعت اليه امرأة صبياً فقالت يا رسول الله هذا حج قال نعم ولك اجر وفي رواية لابن داود فاخذت بعضد صبي فرفعته من محفتها وهو ظاهر في صغره جدا ويكتب للصبي ثواب ما عمله او عمله به وليه من الطاعات كما افاده الخبر ولا يكتب عليه معصية اجماعا (والجنون) الشامل للمجنونة لذلك قياسا على الصبي واجابوا عما تقرر من اعتبار ولاية المال والام ليست كذلك باحتمال انها وصية او ان وليه اذن لها ان

رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات او بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية سم (قوله بانه معلوم الخ) فيه تأمل (قوله بل يكفي لانعقاده الخ) اي فهذا ايضا شرط كالاسلام فلم يفد هذا الرد شيئا سم وبصري قول المتن (فللولي الخ) اي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه انما يكون بعد تجريره من الثياب ع ش (قوله على المال) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن وقوله او عمله به وليه (قوله ولو وصيا الخ) يعني ان لولي المال من اب فجد فوصى من تاخر موته منهما فحكما او قيمه ولو بما ذونه وان لم يؤد الى نسكه او كان محرما الاحرام بحج او عمره او هماغن صغير مسلم ولو تبعوا نائي وكردى على بافضل (قوله عن نفسه) ليس بقيد (قوله وان غاب المولى) لكنه يكره الاحرام عنهما اي الصبي والجنون في غيبتهما لاحتمال ان يرتكب شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما وتمكن المولى من منعهما سم في شرح الغاية ويجوز للمولى ما ذكره وان بعدت المسافة ثم بعد ذلك عليه احضاره لاعمال الحج فان لم يحضره ت رتب عليه ما يترتب على من فاته الحج او منع من الوصول اليه ولو كان نحو الوصي متعدد فان كان كل منهما مستقلا صح احرام الاولى منهما ان ترتبا وان لم يكن مستقلا لم يصح احرام احدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشرا عن نفسه ووكيلا عن الآخر ولهما الاذن الثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلا عنهما في الاحرام ع ش (قوله وفارق الاجير الخ) اي حيث يشترط فيه ان يكون حلالا حج عن نفسه ونائي اي اجير العين واما اجير الذمة فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله فاشترط وقوعها) اي سبقه على حذف المضاف (قوله منه) اي من الاجير سم (قوله والمولى ليس كذلك) اي لا يباشر العبادة عن الغير (قوله ومن ثم) اي لاجل الفرق المذكور (قوله لا يرمى) اي المولى (عنه) اي الصبي (بشرطه) اي اذا عجز عن الرمي (قوله اي ينوي الخ) اي ينوي المولى بقلبه جعل مولى محرما او يقول اي بقلبه احرمته عنه ولا يصير المولى بذلك محرما ويجوز للمولى الاحرام عن المميز ايضا وافهم كلامه عدم صحة احرام غير المولى كالجدة مع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله بالروحاء) بفتح الراء المهملة والمداسم واد مشهور على نحو اربعين ميلا من المدينة و (قوله من محفتها) بكسر الميم وفتح الحاء مراكب النساء مصباح اهيجير مي (قوله وهو ظاهر) اي الاخذ بعضده والاخراج من المحفة و (قوله في صغره الخ) اي في انه لا تميز له نهاية ومعنى (قوله لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس سم (قوله واجابوا الخ) كان الاولى تقدمه على قوله ويكتب الخ (قوله باحتمال انها وصية) اي فتكون ولي مال سم (قوله وان وليه اذن لها الخ) قد يقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحال سم (قوله وحيث الخ) عبارة لانها ثم اذا جعل غير المكلف محرما باحرام المولى او ماذونه او باحرامه وهو مميز باذن وليه فعلى المولى منعه من محظورات الاحرام وعليه احضاره المواقف كلها وجوباً في الواجبة وندباً في المندوبة وعليه وجوباً او ندباً كما ذكر امره بما قدر عليه من افعال النسك كغسل وتجرد عن محيط ولبس ازار ورداء وغيرها وانا بانه فيما عجز عنه (قوله صار المولى) اي الصبي او الجنون معنى وسم

عكس المطلوب (قوله لكن رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات او بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية (قوله بانه لو حصل بعد الاحرام الخ) قد يسبق الى الفهم ان هذا لا يجري في الصلاة (قوله بل يكفي لانعقاده تصويره) اي فهذا ايضا شرط كالاسلام فلم يفد هذا الرد شيئا (قوله فاشترط وقوعها منه) اي من الاجير (قوله اي ينوي جعله محرما او الاحرام عنه) اي ولا يصير المولى بذلك محرما (قوله الشامل للمجنونة لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس (قوله باحتمال انها وصية) اي فتكون ولي مال (قوله وان وليه اذن لها ان يحرم عنه) قد يقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحال (قوله وحيث صار المولى) شامل للمجنون (قوله

ان يفعل به ما يمكن فعله  
 كاحضاره عرفة وسائر  
 المواقف ومنها كما هو ظاهر  
 الرمي فيلزمه احضاره اياه  
 حاله رمية عنه وان لم يتصور  
 منه لان الواجب شيان  
 الحضور والرمي فلا يسقط  
 أحدهما بسقوط الآخر  
 والطواف والسعي به وان لم  
 يفعل عنه مالا يمكن كالرمي  
 بعد رمية عن نفسه ان لم  
 يقدر لو جعل الحصاة بيده  
 أن يرمى بها ويظهر في  
 جعلها بيده أنه لا يعتد به منه  
 الا ان رمى عن نفسه لانه  
 مقدمة للرمي فيعطى حكمه  
 ويؤيده انه لو رفع الحصاة  
 بيده غير الولي وما ذونه  
 لا يعتد به وكذا لو احضره  
 غيرهما كما شملهما كلاهما  
 ويصلي عنه سنة الطواف  
 والاحرام ويشترط في  
 الطواف به طهر الولي  
 وكذا الصبي على الاوجه  
 فيوضته الولي وينوي عنه  
 وخرج بالذلي لا يميز المميز  
 فلا يجوز له الاحرام عنه  
 على ما نقله الاذرعى عن  
 النص والجمهور واعتمده  
 لكن المصحح في أصل  
 الروضة الجواز فان شاء  
 أحرم عنه او اذن له أن  
 يحرم عن نفسه فاعتراضه  
 غفلة عن ان المفهوم اذا  
 كان فيه خلاف قوى او  
 تفصيل لا يرد لافادة القيد  
 حيثئذ وخرج بالصبي  
 والمجنون المغنى عليه

(قوله أن يفعل نه) أى بنفسه أو مأذون به ونائى (قوله والطواف والسعي به الخ) أى وإذا قدر على الطواف  
 والسعي عليه ذلك وإلا طاف وسعى ولو أركبه دابة اشترط ان يكون سائقا وقائدا إن كان راكب غير ميمز  
 وانما يفعلهما أى السعي والطواف بعد فعلهما عن نفسه نهاية قال ع ش قوله بعد فعلهما عن نفسه قضيته  
 اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشر الاعمال اهو لعله في غير المميز عبارة الو نائى فيطوف نحو الولي أو نائبه  
 بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترهما وطهارتهما من الخبث والحدث إلى ان قال والمميز يطوف  
 ويصلي ويسعى ويحضر المواقف ويرى الاحجار بنفسه اه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية وفي المغنى نحوها  
 فيناوله هو او نائبه الحجر ليرى به ان قدر والارمى عنه بعد رمية عن نفسه ولا وقع للارمى وإن نوى به الصبي  
 وفي المجموع عن الاصحاب يسن وضع الحصاة في يده ثم ياخذ بيده ويرمى بها ولا فياخذها من يده ثم يرمى بها  
 ولو رماها عنه ابتداء جاز اه قال ع ش قضية كلامه م ر ان المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى  
 عن نفسه وبحج حج انه لا بد ان يكون رمى عن نفسه لان مناولة الحجر من مقدمات الرمي فتعطى حكمه وقوله  
 م ر وان نوى به الصبي قضيته انه لا يقبل الصرف ولا لم يقع عن الرامي لصرفه اياه بقصد الرمي عن الصبي اه أقول  
 وقضيته ايضا انه لا يشترط المناولة ثم الاخذ مطلقا (قوله لانه مقدمة للرمي الخ) ظاهره انه لا بد من المناولة  
 ويجزىء اخذ الاحجار من الارض حلي واعتمده الحنفى بجزمى أقول بصرح بخلاف ذلك قول المغنى مانصه  
 فان قدر من ذكر على الرمي رمى وجوبه فان عجز عن تناول الاحجار ناو لها له وليه فان عجز عن الرمي استحب  
 للولي ان يضع الحجر في يده ثم يرمى به بعد رمية عن نفسه اه ومر عن النهاية ما يوافقه (قوله ويشترط) الى قوله  
 وخرج في النهاية والمغنى (قوله ويصلي عنه الخ) أى عن غير المميز استحبا بانهاية (قوله ويشترط في الطواف به  
 الخ) هل يشترط فيه نية الولي لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت الطواف فلا حاجة للنية او لان إحرامه  
 عنه اشتمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو أحرم عنه لا يحتاج في طوافه إلى نية لان  
 دخوله في النسك ولو باحرام الولي عنه يشمل اعماله كالطواف سم (قوله طهر الولي الخ) واسترعر ته نهاية  
 ومغنى أى او نائبه ونائى (قوله وكذا الصبي الخ) أى وإن لم يكن ميمزا كما اعتمده الو الدر حمة الله تعالى ومثل الصبي  
 المجنون نهاية (قوله فيوضته الولي الخ) ينبغى ويغسله ان كانت جنبوا واذ وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على  
 خلاف العادة وهو بطهارة الولي او كان مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له ان يصلى بها  
 لانها طهارة معتد بها او لا يصح ان يصلى بها تردد فيه سم ثم قال والثاني غير بعيد اه أقول والاقرب الاول لان  
 الشارع نزل فعله له نية لانه فعله فاعتد به وصار كانه فعله بنفسه فتصح صلاته به ع ش (قوله لكن المصحح  
 الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله فان شاء احرم عنه الخ) أى فان احرم بغير اذنه لم يصح نهاية ومغنى وباتى في  
 الشرح مثله (قوله فاعتراضه الخ) أى الاعتراض على المصنف بان قوله الذى لا يميز ليس على ما ينبغى كرمى  
 (قوله قوى) ليس بقيد بصرى (قوله لافادة القيد الخ) متعلق بنى الورد وعله والمراد بالقيد قول المصنف  
 الذى لا يميز قال المغنى ومع هذا الو عبر بقوله ولو لم يميز او ميز كان اولى اه (قوله وخرج) الى قوله ويتردد في

والطواف) شامل للمجنون فليراجع (قوله بعد رمية عن نفسه) لم يقيد بنظير هذا في نحو الطواف به لانه قد  
 يقع الطواف به عنه وان حمل وطاف به ولم يطف عن نفسه كما يعلم ذلك من بحث الطواف فيما لو حمل غيره  
 وطاف به قال م ر في شرحه وانما يفعلهما أى الطواف والسعي به بعد فعلهما عن نفسه (قوله ويشترط في  
 الطواف به طهر الولي وكذا الصبي الخ) هل يشترط فيه نية الولي لانه غير محرم حتى يقال نية النسك شملت  
 الطواف فلا حاجة للنية او لا لان احرامه عند شتم ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو  
 أحرم عنه الولي لا يحتاج في طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله في النسك ولو باحرام الولي عنه يشمل اعماله  
 كالطواف فعلم انه لو بلغ ثم طاف او اعاد الطواف لم يحتاج فيه لنية فليتامل (قوله وكذا الصبي) سكنت عن  
 المجنون (قوله فيوضته الولي) ينبغى ويغسله ان كان جنباً وانظر هذا الوضوء او الغسل هو يرفع الحدث  
 حقيقة مطلقا بحيث لو ميز او بلغ قبل حصول ناقض صلى به مثلاً او لا لانه كان لضرورة فيزول بزوالها فيه

فلا يحرم أحد عنه إذا ولّى له الأعلى ما يأتي أو الحجر وللسيد أن يحرم عن قته الصغير لا البالغ على المعتد فيهما ويتردد النظر في البعض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتي في النكاح وحيث فيحرم عنه وليه وسيد معاً لا أحدهما وإن كانت مهابة إلا إذا دخل لها إلا في الكسب وما يتبعها زكاة الفطر لا ناطتها بمن تزره النفقة وبمحتمل صحة أحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحليله والاول أقرب فإن قلت ينافي ذلك قول جمع وحكي عن الأصحاب من بعضه حرله حكم القن في تحليل السيد له إلا في المهابة أن أحرم في نوبته ووسعت نسكه فله حيثن حكم الحر قلت لا ينافيه لأن التحليل يتعلق بالكسب أيضاً فأثرت فيه المهابة بخلاف الأحرام لأنه صفة لا تتعلق لها بالكسب وإنما تصح مباشرة أي ما ذكر من الحج والعمرة (من المسلم المميز) ولوقنا ككل عبادة بدنية نعم تتوقف صحة أحرامه على إذن وليه كما مر أو سیده لا احتياجه للبال أي شأنه ذلك وهو محجور عليه فيه ويلزم الولي كل دم

النهاية والمعنى الا قوله الا الى وللسيد (قوله فلا يحرم أحد عنه الخ) ينبغي تخصيصه بما إذا رجي زواله عن قرب والاصح أحرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لأحد التصرف في ماله فإن محله حيث رجي زواله عن قرب أي الى ثلاثة أيام ع (قوله عن قته الصغير) وولي الصبي يأذن لقته أو يحرم عنه حيث جاز احتياجه نهاية أي بان لم يقوت مصلحة على الصبي والالزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر ع (قوله لا البالغ) أي العاقل نهاية أي فليس له أن يحرم عنه وإن أذن له الرقيق فيحرم بنفسه ولو بلا إذن سيده وإن كان له تحليله ونائي وسم (قوله في البعض) ينبغي وفي المشترك الصغير سم (قوله وإن كانت مهابة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من إذن السيد وولي البعض الحر المميز ولو في نوبة أحدهما مرأه سم (قوله والاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامهما لا يتأتى أحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملة محرماً ما ليس له ذلك إذ ولا يتعدى على بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه محرماً ما إذا حرام بعض الشخص دون بعد غير متصور فينبغي أن يتعين إذن أحدهما للآخر في الأحرام عنه ليكون أحرامه عن جملة بولايته وولاية موكله سم على حج أقول أو يتفق على أن يتقارن في الصيغة بأن يوقعا معا عر زاد الوائي أو ياذن له أن كان مميزاً أو يوكلا اجنياها (قوله ينافي ذلك) أي ما ذكر من عدم الفرق بين المهابة وعدمها كرى (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل سم عبارة البصري عدم المنافة محل تأمل فإن قولهم أن أحرم في نوبته ووسعت نسكه صريح في الاستقلال بالأحرام حيثن فينبغي أن يستقل به أيضاً ولي الصغير والحاصل أن الذي يتجه أنه لا بد منهما عند عدم المهابة من صاحب التوبة أو وليه فيها ثم إن وسعت فلا تحليل للآخر والافله التحليل اه (قوله لأنه صفة لا تتعلق لها الخ) محل تأمل فإن وجه تعلق التحليل بالكسب أنه سبب لحل بعض أنواع الاكتساب كالاصطياد فكذا يقال في الأحرام أنه سبب حرمة بعض أنواعه بصري قول المتن (من المسلم) أي ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع أحرامه لم ينعتد لمقارنة المنافى للنية بخلاف ما لو اعتقده مع أحرامه وليه عنه مرأه سم (قوله ولو قنا) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله كما مر الى ويلزم (قوله ولو قنا) أي صغيره نهاية ومعنى (قوله كما مر) أي في قوله فإن شاء أحرم عنه الخ (قوله أو سیده) أي إن كان هو غير بالغ والافالمميز هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة أحرامه على إذن سيده سم (قوله أي شأنه ذلك) إشارة الى أنه مقتدر الى إذن وليه وإن فرض عدم احتياجه للبال رأسا هو مقتضى كلامهم خلافاً لمن أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف إذا فرض عدم الاحتياج مرأه سم (قوله ويلزم الولي الخ) عبارة النهاية وإذا صار غير المكلف محرماً غرم عليه دون زيادة نفقة احتاج اليها بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الحضر اذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قرآن أو تمتع أو فوات وكفدية شيء من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلبه ولبسه وتطيه سواء أفعله بنفسه أم فعله به وليه ولو لحاجة الصبي وما تقرر من

نظر يحتمل الاول ويحتمل الثاني والثاني غير بعيد (قوله ويتردد النظر في البعض الصغير) ينبغي وفي الصغير المشترك (قوله وإن كانت مهابة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من إذن السيد وولي البعض الحر المميز ولو في نوبة أحدهما مر (قوله والاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامهما لا يتأتى أحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملة محرماً ما ليس له ذلك إذ ولا يتعدى على بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه محرماً ما إذا حرام بعض الشخص دون بعض غير متصور فينبغي أن يتعين إذن أحدهما للآخر في الأحرام عنه ليكون أحرامه عن جملة بولايته وولاية موكله (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل (قوله في المتن) وإنما تصح مباشرة من المسلم) أي ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع أحرامه لم ينعتد لمقارنة المنافى للنية بخلاف ما لو اعتقده مع أحرامه وليه عنه لأن المباشرة للنية هو الولي فلا تتأثر نيته عنه بذلك الاعتقاد مر (قوله أو سیده) أي إن كان هو غير بالغ والافالمميز هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة أحرامه على إذن سيده (قوله أي شأنه ذلك) إشارة الى أنه مقتدر الى إذن وليه وإن فرض عدم احتياجه للبال رأسا هو مقتضى كلامهم خلافاً لمن أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف إذا فرض عدم الاحتياج مر (قوله ويلزم الولي كل دم

لزم المولى وما زاد على مؤنته في الحضر ومؤنة قضاء ما أفسده بجماعه لوجود شروط جماع البالغ المفسد فيه لأنه الذي ورطه في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة وبه فارق وجوب أجره تعليمه ومؤن من زوجها له في مال المولى لأنه لو لم يعلمه احتاج للتعليم بعد بلوغه وقد يظن المولى أن تلك الزوجة التي فيها المصلحة تقوت لو أخر للبلوغ (ولأنما يقع) ما أتى به المحرم (عن) نذر أن كان مسلماً مكلفاً وعن (حجة الاسلام) عمرته (بالمباشرة) عن نفسه أو عن ميت أو معصوب فاندفع قول الاسنوي ومن قلده أنه تقييد مضر (إذا باشره المكلف) في الجملة لا بالحج أي البالغ العاقل (الحر) ولو بالتين وإن كان حال الفعل قناظاً (فيجزى) حج الفقير وعمرته عن حجة الاسلام وعمرته أداء أو قضاء لما أفسده كالمكلف مريض حضور الجمعة وغنى خطر الطريق (دون الصبي والعبد) فلا يقع نسكهما عن نسك الاسلام إجماعاً ولأن الحج لكونه وظيفة العمر ولا يتكرر اعتبر وقوعه حال الكمال

لزم المولى إذا كان مميّزاً والمعتمد كما صرح به كغيرهما خلافاً لما في الاسعاد تبعاً للاسنوي ولا ينافي ما قررناه قولهم يضمن الصبي المميز الصيد لأن محله في غير محرم بأن أتلفه في الحرم من غير تقصير من المولى والحاصل أنه متى فعل محظوراً وهو غير مميّز فلا فدية على أحد أو مميّز بأن تطيب أو لبس ناسياً فكذلك ومثله الجاهل المعذور كما لا يخفى وإن تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيداً ولو سهواً فالفدية في مال المولى ولو فعل به اجنبى والحاجة أي كان راهباً بردها فالبس لزمته الفدية كالوأي عبارة المغنى ويجب على المولى منعه من محظورات الاحرام فإن ارتكب منها شيئاً وهو مميّز وتعمد فالفدية في مال المولى في الاظهر اما غير المميز فلا فدية في ارتكابه محظوراً على احداً (قوله لزم المولى) شامل للمميز الذي احرم باذن وليه وبوافقه التعليل بقوله لأنه الذي ورطه الخ إذ لو لا اذنه ما صح احرامه سم (قوله لوجوده) لعلمه من تحريف الكتاب والاصل لو وجد عبارة النهاية وفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكبير اه (قوله) وبه أي بقوله من غير حاجة في حجه فسد وقضى ولو في الصبا كالبالغ المتطوع بجماع صحة احرام كل منهما فيعتبر فيه لفساد حجه ما يعتبر في البالغ من كونه عامداً لما بالتجريم مختاراً بما قبل التحليلين اه (قوله) وبه أي بقوله من غير حاجة ولا ضرورة (فارق) أي الوجوب هنا (وجوب أجره تعليمه) أي لما ليس بواجب نهاية ومعنى (قوله) ومؤن الخ عطف على أجره تعليمه (قوله في مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله من زوجها) أي امرأة قبل المولى نكاحاً للمميز معنى ونهاية (قوله تقوت لو أخر الخ) أي والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ نهاية ومعنى (قوله عن نفسه الخ) متعلق بالمباشرة (قوله فاندفع قول الاسنوي الخ) مسلم لكنه مستدرك بصري أي يغني عنه قول المصنف إذا باشره الخ (قوله انه) أي قول المصنف بالمباشرة (تقييد مضر) أي فانه يشترط في وقوع الحج عن فرض الاسلام أن يكون الذي باشره مكلفاً حراماً سواء كان الحج للبشارة كان نائباً عن معنى (قوله في الجملة) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتأمل سم (قوله لا بالحج) أي وليس المراد المكلف بالحج (قوله ولو بالتين الخ) أي بعد تمام الفعل ونائى (قوله وإن كان حال الفعل قنا الخ) ومثله ما لو كان صبيّاً ظاهراً وتبين بلوغه عشا ونائى (قوله فيجزى حج الفقير وعمرته الخ) أي وكل عاجز اجتمع فيه الحرية والتكليف نهاية ومعنى (قوله أو قضاء لما أفسده) ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الاسلام ولو تكلف واحرم بنقل وقع عن فرضه أيضاً فلو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك نهاية ومعنى قال عشا قوله مرو لو تكلف واحرم بنقل انظر ماصوره ويمكن تصويره بأن يقصد حجا غير القضاء فيكون نقلاً من حيث الابتداء وواجباً من حيث حصول إحياء الكعبة به فيلغو ذلك القصد ويقع عن القضاء وقوله مركان الحكم كذلك أي وقع عن فرضه اه عشا عبارة الونائى ومن لم يأت بنسك الاسلام وإن لم يجب عليه لا يصح منه غيره وكذا القضاء والنذر وهي مرتبة على هذا الترتيب فلو اجتمع على شخص حجة الاسلام ونذرو قضاء بان أفسد نسكه ناقصاً وكل قبل القضاء ونذر ثم حج أو اعتمر مع ما أتى به أو لا عن فرض الاسلام وإن نوى غيره لا صالته ثم ما أتى به بعد ذلك يقع عن القضاء وإن نوى غيره لوجوبه باصل الشرع ولا يجوز عن النذر لكونه تداركاً لما فسد ثم ما أتى به يقع نذراً ولو نواه نقلاً نعم لو أفسده في حال كماله وقعت الحجة الواحدة عر فرضه وقضائه وكذا عن نذره إن عين سنة وحج فيها اه (قوله وغنى خطر الطريق) أي وحج نهاية ومعنى قول المتن (دون الصبي والعبد) أي إذا كمل بعده نهاية ومعنى (قوله فلا يقع) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله اجماعاً) أي الخبر إنما يصح حج ثم بلغ فعلياً حجة أخرى وإيما عبد حج ثم عتق فعلياً حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد نهاية ومعنى (هذا) أي عدم وقوع

لزم المولى شامل للمميز الذي احرم باذن وليه وبوافقه التعليل بقوله لأنه الذي ورطه إذ لو لا اذنه ما صح احرامه (قوله في الجملة) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتأمل سم (قوله في المتن فيجزى حج الفقير) لا يقال كيف يجزى مع أنه غير مخاطب به لانا نقول هو بمنزلة المخاطب به لأن فيه صلاحية الخطاب به وإنما منع منه مجرد التخفيف والاجزاء يكفي فيه كونه مخاطباً بحال وجود تلك الصلاحية فيه فتأمل (وإلا بان بلغ أو

لزم المولى وما زاد على مؤنته في الحضر ومؤنة قضاء ما أفسده بجماعه لوجود شروط جماع البالغ المفسد فيه لأنه الذي ورطه في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة وبه فارق وجوب أجره تعليمه ومؤن من زوجها له في مال المولى لأنه لو لم يعلمه احتاج للتعليم بعد بلوغه وقد يظن المولى أن تلك الزوجة التي فيها المصلحة تقوت لو أخر للبلوغ (ولأنما يقع) ما أتى به المحرم (عن) نذر أن كان مسلماً مكلفاً وعن (حجة الاسلام) عمرته (بالمباشرة) عن نفسه أو عن ميت أو معصوب فاندفع قول الاسنوي ومن قلده أنه تقييد مضر (إذا باشره المكلف) في الجملة لا بالحج أي البالغ العاقل (الحر) ولو بالتين وإن كان حال الفعل قناظاً (فيجزى) حج الفقير وعمرته عن حجة الاسلام وعمرته أداء أو قضاء لما أفسده كالمكلف مريض حضور الجمعة وغنى خطر الطريق (دون الصبي والعبد) فلا يقع نسكهما عن نسك الاسلام إجماعاً ولأن الحج لكونه وظيفة العمر ولا يتكرر اعتبر وقوعه حال الكمال



نسكهما عن نسك الاسلام (قوله أو الطواف) أى للعمرة (قوله أو بعد الوقوف الخ) أخرجه بعد الطواف في العمرة والفرق لا تخرج سمى أى خلافاً للنهاية والمغنى عبارة عما لو كمل من ذكره في أثناء الطواف فهو كما لو كمل قبله كما في المجموع أى ويعيد ما مضى قبل كماله بل لو كمل بعده ثم أعاده كفى فيما يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج أه قال الرشيدى قوله مر فهو كما لو كمل قبله أى فتجزئ ثم عمرته عن عمره الاسلام ولا تجب عليه الاعادة أه عبارة عن قوله فهو كما لو كمل الخ أى فيكفيه ولا يحتاج إلى إعادته ولا ينافيه قوله مر بعد أى ويعيد ما مضى قبل كماله فإنه لا يصلح أن يكون شر حال الكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد أن المتجه الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج إلى إعادته فلهذا ما ذكره مر من قوله أى ويعيد الخ صرف للكلام المجموع عن ظاهرة وإن المعتمد عنده مر أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ أه وما ذكره عن شرح الارشاد هو ظاهر صنيع التحفة أو لا وقياس ما ذكره بعد عن الاسنوى وأقره ما قاله النهاية والمغنى وسم من وجوب اعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله وعاد الخ) عبارة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن حجة الاسلام على الصحيح أه فليست ترك العود في هذه الحالة جائزة وإن لم تقويت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بها ويوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام أو يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظر ولا يبعد الأول إن لم يوجد نقل بخلافه سم أقول وظاهر النهاية والمغنى اعتماد الأول (قوله وعاد وأدركه الخ) أى وأعاد ما مضى من الطواف في صورة الاثناء كما هو ظاهر سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثله عن شرح الارشاد خلافاً (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضاً (قوله بعد الطواف) أى طواف الافاضة ع ش (قوله لزمه اعادته الخ) أى فلو لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفويته لها مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج ع ش (قوله كالسعى بعده) أى بعد القدوم وبخالف الاحرام فإنه مستدام بعد الكمال ولا دم عليه باتيان به بالاحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات كما ملأ لانه اتى بما فى وسعه ولا اساءة وحيث اجزاه ما تى به عن فرض الاسلام وقع احرامه أو لا تطوعاً وانقلب عقب الكمال فرضا على الاصح في المجموع معنى زاد النهاية والاسنوى وفيه عن الدارمى لوفات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزى عن حجة الاسلام والقضاء أو لزمه حجتان حجة للفوات واخرى للاسلام زيدا بحجة الاسلام ولو افند الحر البالغ قبل الوقوف حجة ثم فاته اجزائه واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية للفساد واخرى للفوات (ومثلها الخلق) عبارة النهاية والمغنى ويؤخذ من ذلك اجزائه أى الحج عن فرضه أيضاً إذا تقدم الطواف أو الخلق وعاد بعد اعادة الوقوف أه قال ع ش قوله مر إذا تقدم الطواف أو الخلق مفهوماً منهما تقدم ما وعادها بعد البلوغ لا يجزىء عن حجة الاسلام ويوجه بانه وقع بعد التحلل الاول فكان حجه ثم في حالة نقصانه لكن في حج ما نصه يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح فى انه وإن جمع بين الخلق والطواف تجزىء اعادتهما ويعتد به عن حجة الاسلام أه عبارة الرشيدى قوله مر إذا تقدم الطواف

أو عتق قبل الوقوف أو الطواف أو فى أثنائهما أو بعد الوقوف وعاد وأدركه قبل فجر النحر أجزؤه ما عن حجة الاسلام وعمرته لوقوف المقصود الاعظم فى حال الكمال وبحث الاسنوى أنه إذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزمه اعادته كالسعى بعده ليقع فى حال الكمال ومثلها الخلق كما هو ظاهر ويؤخذ من ذلك أنه يجزئه عوده

عتق قبل الوقوف الخ) قال في شرح العباب ثم ما تقرر من التفصيل المذكور في الحج والعمرة لا يشكل بما مر من انه لو بلغ أثناء الصلاة أو بعدها اجزائه مطلقاً لأنها لتكررها يساع فيها ولا نه الخ فراجع (قوله أو بعد الوقوف) أخرجه بعد الطواف في العمرة والفرق لا تخرج وعادة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجزئه عن حجة الاسلام على الصحيح أه فليست ترك العود في هذه الحالة جائزة وإن لم تقويت حجة الاسلام مع القدوة على الاتيان بها وتقديم النفل عليها ويوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام إذا لم يعد لكونه تمكن فيها بالعود للوقوف أو يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظر ولا يبعد الأول إن لم يوجد نقل بخلافه (قوله وعاد وأدركه) أمر وأعاد ما مضى من الطواف في صورة الاثناء كما هو ظاهر (قوله لزمه اعادته) وظاهر أن الاجزاء لا يتغير بتركه اعادة هذه الامور الثلاثة بل حكم من ترك اعادتها حكم الكامل إذا اتى بما عداها كما هو ظاهر فليتأمل

ولو بعد التحليل وإن جامع بعدهما وهو محتمل فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال

(١١)

الكمال وعليه فيظهر أنه

لا يبعد إحصاءه لأن هذا من  
توابع الإحصاء الأول  
ويفرق بين هذا وتفصيله  
في سجود السهو بين أن يسلم  
سهوا فيعود أو عمد فلا بان  
تحصيل الحج الكامل صعب  
فسومح فيه باستدراكه ولو  
بعد الخروج منه بالتحليل  
مالم يسامح ثم ووقع في  
الكفاية أن أفاقة المجنون  
حكمها ماذكر وجزم به  
الاسنوي وابن النقيب  
واعتمده الزركشي والجلال  
البلقيني وغيرهم وتبعهم  
شيخنا وهو قياس ماذكره  
في الصبي غير المميز لكن  
الذي جرى عليه الشيخان  
أنه يشترط أفاقته في  
كلها حتى عند الإحصاء  
ونقله في المجموع عن  
الاصحاب وقال معناه أنه  
يشترط ذلك في وقوعه  
عن حجة الاسلام ونقل  
الزركشي ذلك عن الاصحاب  
أيضا وبكلام المجموع  
يندفع تأويل شيخنا الكلامها  
بان إفاقته عند الإحصاء إنما  
هي الشرط لسقوط زيادة  
النفقة عن الولي على أن  
صنيع الروضة يرد هذا  
التأويل أيضا فان قلت  
ما الفرق بين الصبي غير المميز  
والمجنون قلت يفرق بان  
في إحصاء الولي عن المجنون  
خلافًا ولا كذلك الصبي  
فلقوة إحصاءه عنه وقع عن  
حجة الاسلام بخلاف

أو الخلق أي على الكمال وكذا لو تقدم ما كافى التحفة (ولو بعد التحليل) قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه  
العمر إذا عاد طوافها الذي بلغ بعده سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وإن جامع بعدهما  
الخ) ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليل يخرج عن العمدية سم (قوله وهو محتمل) لكنه بعيد لخروجه  
عن الحج بصرى أي عن أركانه (قوله وعليه فيظهر الخ) قال الفاضل الحثي في تامل اه وقال الفاضل  
عبد الرؤف في كونه لا يعود لإحصاءه إذا عاد إعادة الوقوف نظر ظاهر إذ يلزم عليه وقوف بغير إحصاء  
وكونه من أثر الإحصاء السابق لا يصح لأنه لم يصح أحد بجواز الوقوف بغير إحصاء حقيقى فالوجه أنه  
يعود بالمساحة التي ذكرها وإذا عاد عادت أحكامه من المحرمات وغيرها هذا ما يتجه والله أعلم وبه يخف  
الاشكال بصرى (قوله لإحصاءه) بالرفع فاعل لا يعود (قوله بين هذا) أي جواز العود هنا بعد التحليل (قوله  
ووقع في الكفاية الخ) اعتمد ما فيها من (قوله أن أفاقة المجنون الخ) مشى عليه صاحب النهاية أيضا وأول  
كلام الشيخين بما نقله الشارح عن شيخ الاسلام بصرى (قوله ماذكر) راجع إلى قوله والابان بلغ أو عتق  
الخ كردى (قوله واعتمده الزركشي الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله لكن الذي جرى الخ) عبارة  
المغنى وإن كان في عبارة الروضة ما يوهم اشتراط أفاقة عند الإحصاء (قوله وبكلام المجموع) هو قوله  
معناه أنه الخ (وقوله ما الفرق بين الصبي المميز والمجنون) أي في أن الصبي غير المميز إذا بلغ قبل الوقوف وقع  
إحصاءه عن حجة الاسلام بخلاف المجنون كردى (قوله بين الصبي غير المميز الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في  
غير المميز بل في الصبي مطلقا بل تعقل ماذكر في غير المميز في الحج لا يخلو عن خفاء فان كون الحاج في أول حجه  
غير مميز وفي آخره بالغام مستبعد وبضرر تحقيقه فهو في غاية الدور ومن المعلوم أن الخلاف في إحصاء الولي  
عن الصبي المميز أقوى من الخلاف في المجنون فان الخلاف في الأول منقول عن النص والجمهور كما تقدم في  
كلام الشارح بخلاف الخلاف في المجنون فإنه ضعيف جدا وعبارة الروضة في المجنون ما نصه وفيه وجه غريب  
ضعيف أنه لا يجوز الإحصاء عنه انتهت اه بصرى (قوله فلقوة إحصاءه عنه وقع عن حجة الاسلام الخ) هذا  
تصريح بان الإحصاء عن الصبي غير المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه  
الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الإحصاء عنه عند عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو  
بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام إلا أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب

(قوله ولو بعد التحليل) قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه العمر إذا عاد طوافها الذي بلغ بعده (قوله وهو  
محتمل) ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليل يخرج عن العمدية (قوله فيظهر أنه لا يبعد إحصاءه) فيه  
تأمل (فرع) في الروضة فرع لوجامع الصبي ناسيا أو عامدا أو قلنا عمده خطا ففى فساد حجه قولان كالبالغ  
إذا جامع ناسيا أظهرهما لا يفسد وإن قلنا عمده عمد فساد حجه وإذا فسد فهل عليه القضاء قولان أظهرهما نعم  
لأنه إحصاء صحيح فوجب بإفساده القضاء كحج التطوع فعلى هذا هل يجزئه القضاء في حال الصبا قولان  
أظهرهما نعم اعتبارا بالاداء إلى أن قال وإذا جاز القضاء في حال الصبا فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف  
إلى حجة الاسلام وعليه القضاء هو في الروض وشرحه وإذا جامع الصبي في حجه فساد حجه وقضى ولو في الصبا  
فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف اجزاه قضاء عن حجة الاسلام أو بعده انصرف القضاء إليها أيضا وبقي  
القضاء في هذه وقوله أو بعده انصرف القضاء إليها قد يشكل بما تقدم عن الروضة أنه لو بلغ بعد الوقوف ولم  
يعد لم يجزئه عن حجة الاسلام إلا أن يفرق بانه وقف هنا بنية بخلافه فيما تقدم (قوله ووقع في الكفاية الخ)  
اعتمد ما فيها من (قوله فلقوة إحصاءه عنه وقع عن حجة الاسلام) هذا تصريح بان الإحصاء عن الصبي الغير  
المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا  
يتصور مع وقوع الإحصاء عنه عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن  
حجة الاسلام فاما أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب إلى قرب البلوغ أو بما إذا زال عند

المجنون وذكرت في شرح الباب فرقا آخر مع الانتصار

للسنقول وان اولئك غفلوا عنه وان كان ظاهر النص يؤيدهم ثم اشترط الافاقة عند الحق هو ما يحثاه بناء على انه ركن ونازع فيه شارح بانهم انما سكتوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل قال حتى لو وقع وهو قائم كفي فيما يظهر اه ويرد بان محل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متاهلا لا مطلقا كما هو واضح فاتجه ما يحثاه واذ اشترط لو وقع الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صارف عن حجة الاسلام افاقته عنده فالحق كذلك (وشرط وجوبه) أي ما ذكر من الحجج (١٢) والعمرة (الاسلام) فلا يجب على كافر اصلي اللالعقاب عليه نظير ما مر في الصلاة وغيرها

لا استطاعته في كفره اما المرتد فيخاطب به في رده حتى لو استطاع ثم اسلم لزمه الحجج وان افتقر فان اخره حتى مات حج عنه من تركته (والتكليف والحرية والاستطاعة) بالاجماع فلا يجب على اضداد هؤلاء لنقصهم وعلم من كلامه مع ما مر فيه ان المراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة فوقع عن نذر فوقع عن فرض الاسلام فوجب وإن الاستطاعة الواحدة كافية للحج والعمرة كذا اطلقوه ومحل كاهو واضح في استطاعة الحج اما استطاعة العمرة في غير وقت الحج فلا يتوهم الاكتفاء بها للحج (وهي نوعان احدهما استطاعة مباشرة ولها شرط) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرة ولى على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وإنما العبرة بالامر الظاهر العادى فلا يخاطب ذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كالعادة ثم رايت ما يصرح بذلك وهو ما ساذكره او اخر الرهن

الى قرب البلوغ سم وكردى (قوله للسنقول) اى فى المجموع عن الاصحاب كردى (قوله ونازع فيه) اى فيما يحثاه (قوله انما سكتوا عنه) اى عن اشترط الافاقة عند الحق (قوله ويرد الخ) قضية هذا الرد انه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم (قوله عن حجة الاسلام) متعلق بالوقوع (قوله اى ما ذكر) الى قوله وان الاستطاعة فى النهاية والمعنى (قوله اما المرتد الخ) عبارة شيخنا البكرى فان اسلم معسرا بعد استطاعته فى الكفر فلا اثر لهما الا فى المرتد انتهت اھسم (قوله حتى لو استطاع) اى فى رده نهية قول المتن والحرية) اى كلاً فلا يجب على البعض وان كان بينه وبين سيده مهايأة ونوبة البعض فيها تسع الحجج ع ش وشيخنا (قوله مع ما مر فيه) اى فى شرح عن حجة الاسلام من زيادة شروط الوقوع عن النذر (قوله وان الاستطاعة الخ) الظاهر انه معطوف على جملة ان المراتب الخ وعليه فليتام وجهه عليه بما ذكر بصرى (قوله واضح فى استطاعة الحج) اى بان يقرن والا فلا يتضح فيها ايضا كما اشار اليه اھسم (قوله فى غير وقت الحج الخ) قال العلامة ابن الجمال فى شرح الايضاح وكذا استطاعة العمرة وحدها فى وقت الحج بالنسبة للمسكى اذ يمكن ان يجد ما يحتاج اليه للاتيان بهما من ادنى الحل دون ما يحتاج اليه للوصول بعرفة ولو قرن بل وغيره ايضا خلافا لما يوههم صنيع التحفة وشرح المختصر انتهى اھ محمد صالح الرئيس قول المتن (استطاعة مباشرة) اى الحج او عمره بنفسه (ولها شرط) اى سبعة وغالبها يؤخذ من المتن ولكن المصنف عددها اربعة معنى وونائى (قوله انه لا عبرة بقدرة ولى الخ) هذا هو الاقرب وان اختار الشيخ الطبرلاوى الوجوب عليه ع ش وونائى (قوله وهذا) اى النص المذكور (قوله من تزوج بمصر الخ) فيه ايجاز واصل التعبير ولد امراة بمكة بمن تزوجها بمصر فولدته الخ (قوله وتعبه الخ) الضمير يرجع الى القاضى وإنما قال بكلام الخ اشارة الى انه لا اعتبار به لان التيسير للتخفيف كردى (قوله حمله) اى كلام ابن الرفعة (قوله كالحجج هنا) اى فيسقط عنه نسك الاسلام قول المتن (وجود الزاد الخ) اى الذى يكفيه ولو من اهل الحرم نهاية (قوله حتى السفارة) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمعنى الا قوله وحكمة الى المتن وقوله وعبر الى المتن (قوله حتى السفارة) هى طعام يتخذها المسافرين واكثر ما يحمل فى جلد مستدير فنقل اسم الطعام الى الجلد وسمى به وللجلد المذكور معاليق تنضم وتنفرج فلا نفرج سميت سفرة لانها اذا حلت معاليقها انفرجت فاسفرت عما فيها كردى

قرب البلوغ فاحرم عنه حيثنذ فليتام (قوله ويرد الخ) قضية هذا الرد انه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فليراجع (قوله ولا اثر لا استطاعته فى كفره) لك ان تقول ان اريد نفي الاثر بالنسبة للعقاب بمعنى انه يعاقب وان لم يستطع فهو مشكل ممنوع لانه لا وجه للعقاب ما لم يوجد سبب الوجوب وان اريد نفي الاثر بالنسبة للاستقرار بعد الاسلام بمعنى انه لو استطاع فى حال كفره ثم اسلم لم يستقر واعتبرت استطاعته بعد الاسلام فقد يقال لا حاجة لهذا النفي للاثر لان الله سلام يقتضى السقوط ترغيا فليتام (قوله اما المرتد الخ) عبارة شيخنا البكرى فى كنهه فان اسلم معسرا بعد استطاعته فى الكفر فلا اثر لهما الا فى المرتد اھ (قوله فى المتن والاستطاعة وهى نوعان احدهما استطاعة مباشرة) لو استطاع مباشرة احد النسكين دون الآخر بحيث لو اتى باحدهما عجز عن مباشرة الآخر بحيث لا يمكن الاتيان به الا باستنابة غيره فهل يتخير فى المباشرة بينهما او يجب مباشرة الحج الذى يظهر الثانى لان الحج افضل واعم احياء ولهذا لا يحصل بالعمرة الاحياء الواجب ولا نه متفق على وجوبه بخلاف العمرة (قوله ومحل كاهو واضح فى استطاعة الحج الخ) انظروا وجد مؤن

انه لا بد فى قبضه من الامكان العادى نص عليه قال القاضى ابو الطيب وهذا يدل على انه بجكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا على لم يلحق من تزوج بمصر امراة بمكة فولدت لسته اشهر من العقد وتعبه الزر كشي بكلام لابن الرفعة اولته بما حاصله حمله على ان الولي اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كالحج هنا اما انه يكلف بفعل يقدر عليه كرامة فلا لا طباقهم كما قال اليا فعى على انه ينبغي له التنزه عن قصد الكرامة وفعلها ما امكنه (احدها وجود الزاد واوعيته) حتى السفارة اى مثلا (ومؤنة) نفسه

وغيرها مما يحتاج اليه في (ذهابه وإيابه) أي أقل مدة يمكن فيها ذلك بالسير المعتاد الآتي من (١٣) بلدة مع مدة الإقامة المعتادة بمكة وهذا

عام بعد خاص وحكمة ذكر  
الخاص وروده في الخبر  
الذي صححه جمع وضعفه  
آخرون أنه صلى الله عليه  
وسلم سئل عن السبيل في  
الآية فقال الزاد والراحلة  
(وقيل إن لم يكن له يبلد  
أهل) هم ممن يجب نفقتهم  
(وعشيرة) هي بمعنى أولاد  
وجود أحدهما كاف في  
الجزم باشتراط ذلك وهم  
أقاربه مطلقاً (لم تشتط) في  
حقه (نفقة) عبر بها بعد  
تعبيره بمؤنة لتبين أن المراد  
منهما واحد هو مفهوم المؤنة  
الاعم فاندفع اعتراضه بأن  
التعبير بالنفقة قاصر  
(الاياب) أي قدرته على مؤنة  
من الزاد والراحلة لا سواء  
كل البلاد إليه حيثن ودوره  
بما في الغربة من الوحشة  
ومشقة فراق الوطن المؤلف  
بالطبع ويؤخذ من ذلك  
أن الكلام فيمن له وطن  
ونوى الرجوع إليه أو لم ينو  
شيئاً ويظهر ضبطه بما مر  
في الجملة فمن لا وطن له وله  
بالحجاز ما يقيته لا تعتبر  
في حقه مؤنة الاياب قطعاً  
لا سواء سائر البلاد إليه  
وكذا من نوى الاستيطان  
بمكة أو قربها (ولو) لم يجد  
مأزراً لكن (كان يكسب)  
في السفر (ما يفي بزياده)  
وغيره من المؤن (وسفره  
طويل) أي مرحلتان أو  
أكثر (لم يكلف الحج) وإن

على بأفضل (قوله وغيرها الخ) أي غير الزاد والراحلة والمؤنة أو غير نفسه وهو الأقرب (قوله وما يحتاج  
إليه الخ) بيان للمؤنة (قوله في ذهابه الخ) متعلق بوجود الزاد الخ (قوله من بلده) أي إلى بلده معنى  
والمراد ببلده محله كما عبر به النهاية (قوله مع مدة الإقامة الخ) كقوله من بلده متعلق بقول المتن ذهابه  
الخ (قوله وهذا الخ) أي قول المتن ومؤنة ذهابه الخ سمى أي فإن المؤنة تشمل الزاد والراحلة نهاية قول المتن  
(وقيل الخ) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته والا اشترطت مؤنة  
الاياب جزماً نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يكن له يبلد أهل وعشيرة) أي أن لم يكن له واحد منهما ولم يتعرضوا  
للمعارف والاصدقاء لتيسر استبداهم قاله الراجعي نهاية ومعنى (قوله هم ممن يجب نفقتهم) أي كزوجة  
وقريب نهاية ومعنى (قوله هي بمعنى أولاد) قد يقال الو أو تصدق بإفادة ذلك لأن النفي الداخل على متعدد  
صادق بنفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو تأمله سم عبارة البصري كونه بمعنى أو في جانب الاثبات واضح وهو  
الذي يلائم تعليله وأما جانب النفي كعبارة المصنف فإن جعلت فيه بمعنى أو صار المعنى وقيل إن اتفق أحدهما لم  
يشترط الخ وانتفاء أحدهما صادق يتحقق الآخر على أنه لا ينطبق عليه التعليل اه وقد يجاب بأن الو أو  
لمطلق الجمع الصادق للجميع وللجموع نفيًا وإثباتًا أو في سياق النفي للعموم (قوله مطلقاً) أي ولو من  
جهة الام نهاية ومعنى (قوله وهو مفهوم المؤنة الخ) قد يقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير  
المدكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لأن كون اللاحق تفسيراً للسابق أقرب من العكس  
وهذا قصور قطعاً ولم يندفع فتأمله سم (قوله وردوه) أي ذلك القول (قوله ويؤخذ من ذلك) أي  
الرد (قوله أن الكلام الخ) أي الخلاف وتقدم عن النهاية والمعنى ما يخالفه (قوله ضبطه) أي الوطن  
(قوله بالحجاز ما يقيته) أي بخلاف من ليس له به ما يقيته أي وله بغيره ما يقيته والافه كالاول كما هو ظاهر  
بصري وقد يفرق بسهولة العيش وزيادة الرخص في غير الحجاز بالنسبة إليه (قوله ما يقيته) شامل للصبر  
المعتاد ونأى (قوله وكذا من نوى الخ) أي كمن لا وطن له من له وطن ونوى الاستيطان بمكة أو كمن له شيء يقيته  
من ليس له شيء يقيته ولكنه نوى الاستيطان بمكة كل محتمل بصري وقد يقال أنه راجع لكل منهما (قوله لم  
يجد ما ذكر) إلى قوله وكان وجه الخ في النهاية لا قوله ووقع إلى المتن وقوله وإن نازع فيه الأذرعى وإطال وكذا  
في المعنى الالفاظة اول وقوله ابن القيب إلى الاسنوى (قوله لأن في اجتماع الخ) ولا نه قد ينقطع عن الكسب  
لعارض نحو مرض نهاية ومعنى (قوله بأن كان دون مرحلتين الخ) أي أو كان بمكة نهاية ومعنى قول المتن  
(وهو يكسب الخ) أي كسباً لا تقابله لأن في تعاطيه غير اللائق به عار أو ذلاً شديداً أخذ مما قالوه في النفقات  
من أنه لو كان يكسب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ بذلك ع ش (قوله في يوم أول من أيام سفره) هو  
المعتمد ع ش ونأى (قوله أول) الأسبك تقديره بين في ومدخوله (قوله كلف السفر للحج مع الكسب)

الذهاب وأيام الحج إلى وقت النفر والعود عقب النفر فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب النفر عجز عن العود  
أو قدمها على الحج لم يدركه أو عجز عن العود فهل تجب العمرة في هذه الحالة مع الحج فإن وجبت معه فيشكل  
لعدم استطاعته لها وإن لم يجب فلم يكف استطاعته الحج لها (قوله وهذا عام بعد خاص) الإشارة إلى قول  
المتن ومؤنة ذهابه وإيابه (قوله في المتن وقيل إن لم يكن له يبلد الخ) ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده  
ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته والا اشترطت مؤنة الاياب جزماً شرح مر (قوله في المتن وعشيرة) خرج  
المعارف والاصدقاء (قوله هي بمعنى أولاد) وجود أحدهما كاف قد يقال الو أو تصدق بإفادة ذلك لأن  
النفي الداخل على متعدد صادق بنفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمله (قوله وهو مفهوم المؤنة الاعم) قد يقال  
هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لأن كون  
اللاحق تفسيراً للسابق أقرب من العكس وهذا قصور قطعاً ولم يندفع فتأمله (قوله كلف السفر للحج مع  
الكسب) لا يقال الو اجب السفر لا الكسب لأنه لو حصل المؤنة بنحو اقتراض حصل المقصود لا نافي قول ليس

كان يكسب في كل يوم كفاية أيام لأن في اجتماع تعب السفر والكسب مشقة شديدة عليه (وإن قصر) سفره بأن كان دون مرحلتين من  
مكة (وهو يكسب في يوم) أول من أيام سفره ووقع في نسخة في كل يوم وهي وهم (كفاية أيام كلف) السفر للحج مع الكسب فيه

وإن نازع فيه الأذرعى وأطال (١٤) لا تنفاه المشقة حيثئذ فعد مستطيعا وبحث ابن النقيب أن المراد بإيام أقل الجمع وهو

ثلاثة والأسنوى اخذ من كلامهم وصرح به في الذخائر أن المراد أيام الحج وقدرها بما يقرب بمقاديرها به في المجموع من أنها ما بين زوال سابع الحجة وزوال ثالث عشره أي في حق من لم ينفر النفر الأول وكان وجه اعتبار زوال السابع وما بعده أي أن أراد الأفضل أنه ياخذ حيثئذ في استماع خطبة الامام واسباب توجهه من الغدو إلى منى والثالث عشر أنه قد يريد الأفضل وهو أقامته بنى وواضح أنه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره إلى مكة ذهابا ورجوعا وخرج بقولنا أول قدرته على أن يكتسب بعده أو في الحضر ما بين في السك فلا يلزمه قصر السفر أو طال خلافا للأسنوى لأن تحصل سبب الوجوب لا يجب ومن ثم نقل الجورى الاجماع على أن اكتساب الزاد والرحلة لا يجب فان قلت لم يتضح الفرق بين الزامه الكسب في اول السفر لاني الحضر بل قد يتخيل أن الزامه الكسب في الحضر أولى لأنه لا يجتمع عليه به مشقتا السفر والكسب بخلاف ذلك قلت بل الفرق ظاهر

لا يقال الواجب السفر لا الكسب لأنه لو حصل المؤنة بنحو اقتراض حصل المقصود لا نأقول ليس المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لأن الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب ايضا لم يتأت الاستقرار إذ هو حيثئذ غير مستطيع فليتامل سم (قوله لا تنفاه المشقة الخ) أي بخلاف ما إذا كان يكسب في كل يوم ما يكفي به فقط فلا يكلف لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج مغنى ونهاية (قوله والأسنوى) عبارة النهاية وإيام الحج ستة إذهى من زوال سابع الحجة إلى زوال ثالث عشره وقول المجموع أنها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبطه الأسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب إيام الحج أنها من خروج الناس غالبا وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وما ادعاه في الاسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب فيه نظروا الأقرب ما قاله الأسنوى اه (قوله عما قدرها به في المجموع الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله من أنها ما بين الخ) بيان لما قدرها في المجموع (قوله أي في حق من لم ينفر النفر الأول) كذا في النهاية والمغنى أي وإما في حق من نفر النفر الأول فهو ما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثاني عشره شيخنا ونائي (قوله وواضح أنه لا بد مع ذلك الخ) قد يفهم من قوة هذا السياق أن المراد أنه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة أيام الحج في يوم وفي العباب ووجد كفاية أن يمونه ذهابا وعودا وقد أن يكسب في كل يوم كفاية أيام الحج وفي شرحه ويؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله أن قول المتن ووجد كفاية من يمونه الخ المقتضى أنه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع أنه لو أمكنه تحصيلها من كسبه لزمه أيضا وهو ظاهر اه سم (قوله من قدرته على مؤنة أيام سفره إلى مكة الخ) أي بوجودها بالفعل أو بإمكان كسبها في أول يوم من أيام سفره كما مر عن سم (قوله إلى مكة) أي ومن مكة (قوله بقولنا أول) أي عقب قول المصنف في يوم (قوله وخرج) إلى قوله فان قلت في المغنى وإلى قوله فاتضح في النهاية (قوله بعده) أي بعد أول يوم من سفره (قوله خلافا للأسنوى) أي حيث قال أنه لو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج لزمه أن قصر السفر لأنهم إذا الزموا به في السفر في الحضر أولى وكذا أن طال لا تنفاه المحذور نهاية ومغنى (قوله ومن ثم) أي من أجل أن تحصل الخ (قوله نقل الجورى) عبارة النهاية والمغنى نقل الخوارزمي اه (قوله الاجماع على أن اكتساب الزاد) أي وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وأنه لا فرق في السفر بين الطويل والقصير مغنى زاد النهاية وهو كذلك إلا فيما إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كامر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر الخ) لا يخفى ما فيه للعارف المتامل المصنف قاله سم ثم قال فان قلت لا يخفى ما في هذا الفرق وأن عده مستطيعا في الأول وعدم عده كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل لها بل تحكم فلت كان وجه الفرق وعده مستطيعا في الأول دون الثاني لإحسان شروعه حاله في السفر في الأول دون الثاني لتوقف الشروع على الاكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كالم يمنعها توقف

المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لأن الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب أيضا لم يتأت الاستقرار إذ هو حيثئذ غير مستطيع (قوله وواضح أنه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره إلى مكة ذهابا وإيابا) قد يفهم من قوة هذا السياق أن المراد أنه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة الحج في يوم وفي العباب ووجد كفاية من يمونه ذهابا وعودا وقد أن يكسب في كل يوم كفاية أيام الحج وفي شرحه ويؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله أن قول المتن ووجد كفاية من يمونه الخ المقتضى أنه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع أنه لو أمكنه تحصيلها من كسبه لزمه أيضا وهو ظاهر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر الخ) لا يخفى ما فيه للعارف المتامل المصنف فان قلت لا يخفى ما في هذا الفرق وأن عده مستطيعا في الأول وعدم عده كذلك في الثاني مجرد دعوى لا دليل عليها بل تحكم وفي شرح الروض ولو كان يقدر في الحضر على أن يكتسب في يوم ما يكفي له وللحج فهل يلزمه الا اكتساب قال الأسنوى تفقها إن كان السفر قصير الزامه لأنهم إذا الزموا به

شروع ذى المال على شراء المؤن في أيام الحج اه (قوله عدم استطعائه) أى للسفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب نهاية (قوله بل محصلا الخ) أى مقتدرا على تحصيل سبب الاستطاعة عبارة النهاية لا يعد مستطعائه إلا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب السفر فلا يجب تحصيله لما مر اه (قوله وغلط الخ) عطف على الفرق (قوله ويعتبر) الى قوله فلو قدر في النهاية الا قوله نظير ما مر الى او وقف وقوله مدة يمكن فيها الحج وقوله لا من ماله الى المتن وقوله وان لم يلق الى واعتبروا (قوله نحو نصف يوم) عبارة النهاية نحو ثلثي يوم اه قول المتن (وجود الرحلة) أى الصالحة لمثله نهاية ومعنى أى بان كانت تليق به ع ش قال الكردي على بافضل وعليه جرى الشارح في الايعاب وفتح الجواد واعتمده سم وعبدالرؤف وابن الجلال وغيرهم وخالف في التحفة فقال وان لم يلق به ركوبه اه (قوله بشراء الخ) الاولى ليشمل ما في ملكه بالفعل ان يقال ولو بشراء الخ (قوله وان قل) أى الزائد نهاية (قوله بخلاف التيمم) أى بخلاف الماء في التيمم فان له بدلا وهو التراب سم وبصرى (قوله يعارضه الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخي وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أى اللزوم والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل فانه دقيق سم وقد يدفع المنع بالجامع الذى ذكره الشارح بقوله فكما انه غير مضطر الخ (قوله ان الحج على التراخي) أى اصالة فلا يتغير الحكم لو تضيق فيما يظهر ايعاب اه شوبرى (قوله او وقف) عطف على شراء سم وع ش عبارة النهاية اوركوب موقوف عليه ان قبله او لم يقبله وصحناه اه أى على المرجوح قال ع ش قوله مر او قبله وهل يجب القبول فيائم بتركه او لا لما في قبول الوقف من المنة وكذا يقال فيما لو اوصى له مال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أولا لما تقدم فيه نظر ولا يبعد فيها عدم الوجوب لما ذكر اه وفي الكردي على بافضل عن حاشية الايضاح للشارح ما يوافقه (او ايصاء له) أى لهذه الجهة ونائى (قوله او على هذه الجهة) عطف على عليه سم ومرجع الإشارة مكر شيدى (قوله او اعطاء الامام الخ) أى حيث جاز له ذلك حاشية الايضاح ونائى أى بان يكون له فيه ما يفي بذلك سعيد باعشن على النائى عبارة النهاية وشرح بافضل والاوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاة وغيرهم اه قال ع ش قوله مر على من حمله الامام الخ وينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه (قوله لا من ماله) أى ولا من زكاة ونائى عبارة الكردي على بافضل قال الشارح في حاشية الايضاح ويشترط النظر فيما لو اعطى من نحو زكاة والقياس انه لا يلزمه القبول ايضا أى كالوصية لانه لا يخلو عن منة اه أى واذا قبل لزمه النسك للملكة ذلك بالقبول اه (قوله وذلك) راجع للتمن (للخير السابق) أى قبيل قول المصنف

في السفر في الحضرة أولى وان كان طويلا فكذلك لا تنفاه المحذور اه والمتجه خلافه في الطويل لانه إذا لم يجب الا كتساب لا يفاء حق الادعى فلا يجب حق الله تعالى بل لا يفائه أولى والواجب في القصير انما هو الحج لا الا كتساب ولو قيل ان المراد في الطويل ذلك فالمتجه عدم الوجوب وانما وجب في القصير لقلة المشقة غالبا اه ولا يرد على ذلك الاجماع المذكور لحمله على غير ذلك قلت كان وجه الفرق وعده مستطعاه في الاول دون الثاني ام كان شروعه حالا في السفر في الاول دون الثاني لتوقف الشروع على الا كتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كالم يمنعها توقف شروع ذى المال على شراء المؤن في أيام الحج وكون الحج لا بد له بخلاف الماء في التيمم فان له بدلا وهو التراب (قوله يعارضه الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخي وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أى اللزوم والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل دقيق ولنا ايضا ان تقول بناء على ان التراخي وصف انه تابع للوجوب في الثبوت فهو متاخر عنه في الثبوت لان ثبوت الوصف متاخر عن ثبوت الموصوف فكيف يلاحظ في اصل الوجوب او عدمه فليتأمل فانه ايضا دقيق ثم لو سلمنا قلنا ان اثبات الوجوب بالتراخي أولى من اثبات عدمه به لان المانع من الوجوب انما هو الزيادة ومع تراخي لا يتحقق إذ قد يؤخر الى ان يسقط بنحو رخص العوض فان قلت يؤيد ما قاله ما يأتى عنهم في الدين المؤجل قلنا هو مشكل كانه عليه فيما يأتى (قوله او وقف) عطف على شراء (قوله او على هذه)

عدم استطعائه ولا كذلك قدرته في الحضرة لانه لا يعد بها مستطعاه للسفر بل محصلا لسبب الاستطاعة بالسفر وقد تقرر ان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فاتضح الفرق والاجماع المذكور وغلط من أخذ من هذا الاجماع انه لا يجب اكتساب نحو الزاد سفرا ولا حضرا ويعتبر في العمرة القدرة على مؤنة ما يسعها غالبا وهو نحو نصف يوم مع مؤنة سفره (الثاني وجود الرحلة) بشراء أو استئجار بعض المثل لا بازيد منه وان قل نظير ما مر في التيمم وصرح به هنا بن الرفعة كالرويانى وكون الحج لا بد له بخلاف التيمم يعارضه ان الحج على التراخي فكما انه غير مضطر لبذل الزيادة ثم للبدلية فكذا هنا للتراخي او وقف عليه أو ايصاء له بمنفعته مدة يمكن فيها الحج على هذه الجهة أو اعطاء الامام اياها له من بيت المال لان ماله كما لو وهبها له غيره للمنة وذلك للخبر السابق (لمن بينه وبين مكة مرحلتان)

وان اطاق المشى بلا مشقة لانها من (١٦) شانه حينئذ نعم هو الافضل خروجاً من خلاف من اوجهه والاوجه ان المرأة التي لا يخشى عليها فتنة

وقيل الخ (قوله وان اطاق) الى قوله فلو قدر في المغنى الى قوله وان لم يلق الى واعتبروا (قوله نعم هو الافضل الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح بافضل لكن يستحب للقادر على المشى الحج خروجاً من خلاف من اوجهه وقضية كلام الرافعي انه لا فرق في استحباب المشى بين الرجل والاثني قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد ولو انها منعها كما قاله في التكريب والركوب لو اجد الراحة قبل الاحرام وبعده افضل للتابع والافضل ايضا لمن قدر ان يركب على القتب والرحل فعل ذلك اه وعبارة الوائى والكردى على بافضل واما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك ولو امرأة لم يخش عليها فتنة من المشى بوجه ان كانت في الغرض ما لم يعول على السؤال والاكره له ولعصبة المرأة كالوصى والحاكم منعها من حج تطولع لمجرد تهمة وفرض ان قوت اه (قوله هو الافضل الخ) اى المشى ان كان واجدا للزاد او امكنه تحصيله بايجار نفسه في الطريق او كان يكسب كل يوم او في بعض الايام كفايته شيخنا (قوله وهى) اى الرحلة (قوله وان لم يلق به الخ) كذا في الزيادة اقول وقد توقف فيه لان يقال الحج لا بدل له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين المعادل الا في حيث اثيرت فيه اللياقة بانه يترتب عليه الضرر بمجاسته بخلاف الدابة عشو وتقدم عن النهاية والمغنى والاياعاب وغيرهم اشترط اللياقة هنا ايضا خلافاً للتحفة (قوله ومعنى كونها) اى البقرة (قوله انه الخ) اى الركوب (قوله واعتبروا الخ) اى انما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبداء سفره الى مكة لا الى الحرم عكس ما اعتبروه في حاضرى المسجد الحرام في المتمتع رعاية لعدم المشقة فيهما نهاية ومعنى (قوله منه) اى الحرم (قوله لان تحصيل سبب الوجوب) فديقال مراد الزركشى ان من ذكرى مخاطب بالوجوب بقدرته على ما ذكر لا انه يجب عليه الوصول الى ذلك المحل ثم حينئذ مخاطب بالوجوب بالنسك حتى يكون من تحصيل سبب الوجوب فليتأمل هذا ويظهر انه يلحق بما ذكره الزركشى عكسه كان يكون بينه وبين محل دابة له توصله الى مكة دون مرحلتين فليتأمل ثم رايتم الحشى قال قديمى ان هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه يعد مستطيعاً ولعمران الله هذا في غاية الظهور للمتأمل انتهى اه بصرى (قوله وهى) الى قول المتن ومن بينه الخ في النهاية الا قوله او يحصل الى المتن وقوله ولا مشهوراً الى ومن ثم (قوله ما يبيع التيمم) اقتصر عليه النهاية وشروح بافضل والارشاد للشارح و (قوله او يحصل به الخ) جرى عليه الشارح ايضا في حاشية الايضاح والاياعاب والجمال الرملى وابن علان في شرحى الايضاح اه كرى على بافضل (قوله او يحصل به الخ) لعل او بمعنى بل ولا فهذا يغنى عما قبله ثم كان الاولى او ما يحصل الخ قول المتن (وجود محتمل) اى يبيع او اجارة يعوض مثل نهاية ومعنى (قوله بفتح ميمه) الى قوله ولا ينافيه في المغنى الا قوله فان لحقته بها الى اما المرأة (قوله بفتح ميمه الاولى وكسر الثانية) اى بخط المصنف وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه نهاية ومعنى وشرح بافضل قال الكرى على اى بلا شىء يسترا لراكب فيه والكنيسة هى المحمل الا ان عليه اعداد اعليها ما يظل من الشمس اه (قوله نحو كنيسة) اى كالشقف ونائى (قوله بالمحارة) وهى المعرفة لان بالمشقة عشو عبارة المغنى وهى اعداد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستر دافع للحر والبرد اه (قوله فحفة الخ) بالكسرو وهى المعروفة الان بالتخت واستشكل السيد عمر البصرى تصور المعضوب اذ وصول الشخص الى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة ان يحمل على حفة او سرير على الاعناق في غاية الدور انتهى وافره ابن الجلال في شرح الايضاح اه كرى على بافضل (قوله فيها) اى في الحفة والسرير (قوله وان اعتادا الخ) اى وان لم يتضرر اناهاية وشرح بافضل (قوله كنساء الاعراب) اى والاكراد والتركمان فان الواحدة منهن تزك الخيل في السفر الطويل بلا مشقة مغنى (قوله للواجب) لعل

عطف على عليه (قوله والاوجه ان المرأة الخ) جرى عليه مر (قوله وهى الناقة) اى الرحلة (قوله وان لم يلق به ركوبه) ممنوع مر (قوله وان لم يلق به ركوبه) قد يشكل ما يأتى في الشراء (قوله لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب) قد يمنع ان هذا من قبيل تحصيل سبب الوجوب بل هل هو على هذا الوجه يعد مستطيعاً

منه بوجه كالرجل في ندبة وهى الناقة التى يصلح لان ترحل وارادوا بها كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذى يسلكه ولو نحو بغل وحمار وان لم يلق به ركوبه وبقر بناء على ما صرحوا به من حل ركوبه ومعنى كونها لم تخلق له كافي الخبر انه ليس المقصود من منافعها واعتبروا المسافة من مكة هنا وفي حاضرى الحرم منه دفعا للمشقة فيهما ولو قدر على استئجار راحلة الى دون مرحلتين وعلى مشى الباقي فظاهر كلامهم انه لا يلزمه وهو الاوجه خلافاً للزركشى لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب (فان لحقه) اى الذكر (بالراحلة مشقة شديدة) وهى في هذا الباب ما يبيع التيمم او يحصل به ضرر لا يحتمل عادة فما يظهر (اشترط وجود محتمل) بفتح ميمه الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه دفعا للضرر فان لحقته بالمحمل اشترط نحو كنيسة وهى المسماة الان بالمحارة فان لحقته بها فحفة فان لحقته بها فسرير يحمله رجال على الاوجه فيهما ولا نظير لزيادة مؤنتهما لان الفرض انها فاضلة عما يأتى اما المرأة والخنى فتشترط في حقهما القدرة على الحمل وان اعتادا غيره كنساء الاعراب على الاوجه



(وأشترط شريك يجلس في الشق الآخر) أي وجده بشرط أن تليق به مجالسته بأن لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة ولا شديد  
العداوة له فيما يظهر أخذا بما يأتي في الوليمة بل أولى لأن المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته ومن ثم اشترط فيما يظهر أيضا أن لا يكون به نحو  
برص وإن يوافقه على الركوب بين الحملين إذا نزل لقضاء حاجة ويغلب على ظنه وفاؤه بذلك (١٧) وقضية المتن وغيره تعين الشريك وإن

قدر على الحمل بتامه لأن  
بذل الزيادة خسران لا  
مقابل له لكن الأوجه أنه  
مضى سهلت معادلته بما يحتاج  
لاستصحابه أو يريد معه  
تعين هي أو الشريك  
(ومن بينه وبينها) أي مكة  
(دون مرحلتين) وإن كان  
بينه وبين عرفة مرحلتان  
كما اقتضاه كلامهم ومقتضاه  
أيضا أنه لو قرب من عرفة  
وبعد من مكة لم يعتبر (وهو  
قوى على المشي يلزمه الحج)  
لعدم المشقة غالبا (فإن  
ضعف) عن المشي بحيث  
يلحقه به المشقة السابقة  
(فكالبعيد) فيما مروا به  
بالمشي نحو الحبو فلا يجب  
مطلقا العظم مشقته (ويشترط  
كون الزاد والراحلة)  
السابقين ومثلها ثمنهما  
واجرة خفارة ونحو محرم  
امراة وقائد أعمى ومحمل  
اشترط وغير ذلك من كل  
ما يلزمه من مؤن السفر  
(فاضلين عن دينه) ولو  
مؤجلا وإن رضى صاحبه  
أو كان الله تعالى كندرا لأن  
النية قد تخترمه فتبقي الذمة  
مرتهنة وبفرض حياته قد  
لا يجد بعد صرف مامعه  
للحج ما يسد به وظاهر  
كلامهم أنه لا فرق بين

الانسب للإيجاب بصرى قول المتن (واشترط الخ) أي في حق راكب المحمل نحوه أيضا نهاية (قوله بشرط  
أن تليق الخ) أي وقدر على مؤنته أو أجرته إن كان لا يخرج إلا بها شيخنا (قوله بشرط أن تليق به مجالسته الخ)  
عبارته في الإيعاب أن يكون عدلا ذمرا وتليق به مجالسته إذا كان الآخر كذلك اهـ ولم أر إذا كان الآخر  
كذلك في غير الإيعاب اهـ كرهى على بافضل (قوله بنحو مجنون) وهو عدم الحياء من فعل ونائي (قوله نحوه  
برص) أي كالجدام نهاية (قوله وقضية المتن وغيره تعين الشريك الخ) اعتمده المغنى (قوله لكن الأوجه  
الخ) عبارة النهاية والأقرب أنه أن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسك له لو مال عند نزوله  
لنحو قضاء حاجة أكتفى بها ولا فالاقرب تعين الشريك اهـ (قوله متى سهلت معادلته الخ) قال الشيخ عبد  
الرؤف وقياس الشريك للياقة اهـ أي في الامتعة وفي حاشية الإيضاح للشارح ومن يليق به الركوب بنحو  
هو دج كقعد سربع بوضع بل الجوالق لا يحتاج لشريك اهـ ونحوه عبد الرؤف اهـ كرهى على بافضل وفي  
الونائي ما يوافقه (قوله لم يعتبر) أي هذا القرب عبارة الونائي وثانها وجود من بينه وبين مكة مرحلتان ولو  
قرب من عرفة راحلة الخ اهـ قول المتن (يلزمه الحج) أي وإن لم يلق به كاهو ظاهر إطلاقه وينبغي خلافة ع  
قول المتن (وهو قوى الخ) أي بان لم تحصل له مشقة تبيح التيمم ونائي ولكن قضية قول الشارح الاتي المشقة  
السابقة أن المراد بالقوى هنا ما لا يحصل له بالمشي مشقة لا تحتل عادة وإن لم تبج التيمم (قوله لعدم المشقة)  
أي فلا يعتبر في حقه الرحلة وما يتعلق بها إلا المرأة ونائي (قوله فتكا بالبعد فيما مر) أي فيشترط في حقه  
وجود الرحلة وما يتعلق بها معنى ونهاية (قوله نحوه الحبو) أي كالزحف نهاية (قوله فلا يجب مطلقا) أي  
وإن أطاقه نهاية ومعنى (قوله ومثلها ثمنهما) قد يستغنى عن ذلك بان المراد بكونهما فاضلين فضل عنهما أن  
وجد اعنده وثنمنها أن لم يوجد اعنده سم (قوله واجرة خفارة) هي بضم الحاء وكسرهما الحراسة محتار اهـ  
بحيرى (قوله ونحو محرم الخ) قوله قائد الخ بالجر عطف على خفارة (قوله ومحمل الخ) كقوله واجرة الخ  
وقوله وغير ذلك بالرفع عطف على ثمنها قول المتن (فاضلين الخ) أي عند خروج القافلة ونائي (قوله ولو  
مؤجلا) إلى قوله لأن النية في النهاية والمعنى (قوله وبفرض حياته الخ) يؤخذ منه أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء  
منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر ع وش ويمنع ظهوره قول الشارح الاتي أن المدار على التعليل  
السابق (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ) ثم قوله عنهم (والحج على التراخي) قد يشكك بان اتصافه  
بالتضييق أو التراخي فرع الوجوب والكلام بعد في شروط الوجوب فتأمل فانه دقيق سم (قوله بين تضييق  
الحج) أي كان خاف العصب أو الموت (قوله على التعليل السابق) أي بقوله لأن النية قد تخترمه الخ (قوله  
مع ذلك) أي تعليلهم بان الدين ناجز الخ (قوله ودينه) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله والة

ولعمرك الله أن هذا في غاية الظهور للتأمل (قوله لكن الأوجه أنه متى سهلت معادلته الخ) في شرح مر  
والاقرب أنه أن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسك له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة  
أكتفى بها فالاقرب تعين الشريك اهـ (قوله ومثلها ثمنهما الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المراد بكونهما فاضلين  
فضل عنهما أن وجد اعنده وثنمنها أن لم يوجد اعنده (قوله في المتن فاضلين عن دينه) ظاهر كلامهم هنا اعتبار  
الفضل عن الدين وإن لم تعتبر الفضل عنه بالنسبة للفطرة لأنهم أطلقوا الاعتبار الفضل هنا ولم يحكموا فيه خلافا  
مع حكايتهم الخلاف هناك والفرق يمكن بحقارة الفطرة غالبا بالنسبة للدين فسمو مع وجوبها مع الدين على  
أحد الرايين بخلاف مؤن الحج فليتأمل (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تضييق الحج وعدمه) ثم  
قالو عنهم والحج على التراخي قد يشكك بان اتصافه بالتضييق أو التراخي فرع الوجوب والكلام بعد في

(٣) - (شرواني وابن قاسم) - (رابع) تضييق الحج وعدمه لكن قضية تعليلهم بان الدين ناجز والحج على التراخي

خلافه وهو محتمل كاجتماع الدين والزكاة أو الحج في التركة قاله الأذرعى وقوله وهو محتمل فيه نظر لأن المدار على التعليل السابق ولأنهم  
مع ذلك صرحوا بان الدين المؤجل كالحال فدل على أن نجاز الدين غير شرط فكذا تراخي الحج ودينه الحال على ملء

المحترف (قوله مقر به او به بينة) ينبغي وثم حاكم يخلص الحق بلا اخذ شيء و احواج الى مشقة لا تحتل عادة (او يعلمه القاضي) اى و ثم قاض يرى القضاء بعلمه فيما يظهر بصرى (قوله ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنتفى المشقة التى لا تحتل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى المشقة او يتوقع حصول الضرر ولعل هذا التفصيل اولى من اطلاق الوجوب فليتأمل سم (قوله نحو الفقيه) اى كالمحدث واللغوى (قوله بتفصيله الخ) عبارة الونائى وعن كتب الفقيه الا ان يكون له فى تصنيف واحد نسختان فيبيع احدهما فلو كان احدهما اصح والاخرى احسن او مبسوطه والاخرى وجيزة ترك له الاصح والمبسوطه ان لم يكن مدرسا والترك له المبسوطه والوجيزة اه وقال الشرفاوى يبق للمدرس من كل كتاب نسختان اذ لا تحل نسخة غالبا عن غلط فيحتاج لثانية للمراجعة اه (قوله وخيل الجندى) اى وسلاحه سواء كان متطوعا او مرتزقا كرى (قوله والة المحترف) اى وبهائم زراعه ونحو ذلك شيخنا قال ع ش يمكن الفرق بين الة المحترف وبين ما ياتي فى مال التجارة بان المحترف محتاج الى الة حاله بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه فى الحال اه وفيه ما لا يخفى (قوله و ثمن المحتاج الخ) مبتدا او (قوله كهو) خبره قول المتن (ومؤنة من عليه الخ) اى على الوجه اللاتى به وبهم نهاية وشرح بافضل (قوله واقامته) اى المعتادة بمكة وغيرها اه كرى على بافضل (قوله مامر) اى فى شرح ذهابه و اياه (قوله وعدل) الى المتن فى المغنى والنهاية لا قوله وان كان الى ليشمل (قوله لانهم الخ) متعلق بقال نفقتهم قاله سم اقول بل بقوله مع المراد الخ عبارة المغنى كان الاول ان يقول من عليه مؤنتهم لانه قد يقدر على النفقة فلا تجب دون المؤنة فتجب اه (قوله ليشمل الخ) علة لقوله قبل وعدل سم (قوله والخدمة) اى ان احتيج اليها نهاية (قوله واعفاف الاب) اى بتزويجه او تسريه كرى على بافضل (قوله و ثمن دواء واجرة طبيب) اى لحاجة قريه او مملوكه اليها ولحاجة غيرهما اذا تعين الصوف اليه شرح بافضل و و نائى قال الكرى على الاول قوله ولحاجة غيرهما اى غير المملوك والقريب والمراد غير من تلزمه نفقته ولو اجانب او اهل ذمة او امان فى السير من المنهاج من فروض الكفاية يدفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا اطعام جائع اذ لم يندفع بركة و بيت المال وفى التحفة و ضرر اهل الذمة والامان ويلحق بالا طعام والكسوة ما فى معناهما كاجرة طبيب و ثمن ادوية الخ لكن لا يلزم ذلك الا على من وجد زيادة على كفاية سنة له ولمونه كفى الروضة اه وفى باعشن على الثانى عن الفتح ما يوافق جميع ذلك (قوله حتى يترك تلك المؤن الخ) اى كلها وهذا قد يخالف ما ذكره مر فى الجهاد من ان المتجه انه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره اه وفى كلام الزيدى ان عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى

شروط الوجوب فتأمل فانه دقيق (قوله نعم ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنتفى المشقة التى لا تحتل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى مشقة لا تحتل او يتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل اولى من اطلاق عدم الوجوب فليتأمل (قوله والة المحترف) قد يشكل اعتبار الفضل عنها و ثمنها مع لزوم صرف مال التجارة و ثمن المستغلات وان لم يكن له كسب كما ياتي فتأمل (قوله و ثمن المحتاج اليه بما ذكره وغيره كهو) لا يخفى ان حاصل هذا الصنيع انه يعتبر فى الوجوب الفضل عن هذه المذكورات ان كانت عنده وعن ثمنها ان لم تكن عنده وقضيته عدم استقرار الحجج فى الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج اليها او الى ثمنها وهذا بخلاف الحاجة الى النكاح فانهم لم يجعلوها مانعة من الوجوب كما سياتى ولعل الفرق ما اشاروا اليه بتعليل عدم كونها مانعة من الوجوب بانها من الملاذ لكن بحث مر الحاق ثمن المذكورات المحتاج اليه فيها بالاحتياج الى صرف مامعه فى النكاح فلا يمنع استقرار وجوب الحجج بخلاف الاحتياج لدست الثوب او ثمنه لانه ضرورى فيمنع الوجوب والاحتياج الى المذكورات اذا كانت عنده فيمنع الوجوب ايضا و فرق بين ما اذا كانت عنده وما اذا كان ثمنها به اذا صرفه فيها فقد باشر باختياره قضيه ما يمكن الحجج به فليتأمل فانه خلاف ظاهر صنيعهم (قوله لانهم قد يقدر الخ) هذا لا يظهر فى الزوجة اذ يلزم نفقتها وان قدرت عليها (قوله لانهم الخ) متعلق بقال نفقتهم (قوله لتشمل الكسوة الخ) علة لقوله قبل وعدل

مقر به او به بينة او يعلمه القاضي كالذى بيده والا فكل معدوم نعم ما يسهل عليه الظفر به بشرطه كالحاصل ايضا (و) عن دست ثوب يلى به نظير ما ياتي فى المفلس وعن كتب نحو الفقيه بتفصيله الا فى قسم الصدقات وخيل الجندى الا فى ثم والة المحترف و ثمن المحتاج اليه مما ذكر وغيره كهو وعن (مؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه و اياه) واقامته كما علم مامر لثلا يضيغوا وعدل عن قول اصله نفقة وان كان قد يراد بها ما يراد بالمؤنة ومن ثم قال نفقتهم مع ان المراد مؤنتهم لانهم قد يقدر على النفقة فلا يلزم المنفق الا المؤنة الزائدة لتشمل الكسوة والخدمة والسكنى واعفاف الاب و ثمن دواء واجرة طبيب ونحوها ولا يجوز له الخروج حتى يترك تلك المؤن

أو يوكل من يصرفها من مال  
حاضر أو يطلق الزوجة أو  
يبيع القن (والأصح  
اشتراط كونه) أي المذكور  
الفاضل عمامر (فاضلا)  
أيضا (عن مسكنه وعبد  
يحتاج إليه لخدمته) لزمانة  
أو منصب أو عن ثمنها الذي  
محصلهما به كما يقيان في  
الكفارة هذا إن استغرقت  
حاجته الدار وكانت مسكن  
مثله ولاق به العبد والافان  
امكن بيع بعضها و  
الاستبدال عنها وعن العبد  
بلائق وكئي التفاوت مؤن  
الحج تعين وإن الفهما قطعاً  
هنا لا في الكفارة لأن لها بدلا  
أي مجزئاً فلا يعترض بان  
كلام من خصها أصل براسه  
في الجملة فلا ينتقض بالمرتبة  
الآخيرة منها وأما الخدمة  
كالعبد فيها ذكر بخلاف  
السرية فإن احتاج لها لنحو  
خوف غنت لم يكلف بيعها  
وإن تضيق عليه الحج فيها  
يظهر لكن يستقر الحج في  
ذمته اخذاً بما قالوه فيمن  
ليس معه إلا ما يصرفه للحج  
أو النكاح واحتاج إليه أنه  
يقدمه ويستقر الحج في  
ذمته فإن قلت كيف يؤمر  
بما يكون سبباً لفسقه لو مات  
عقب سنة أتمكن قلت لم  
يؤمر بما هو سبب ذلك إذ  
سببه مطلق تراخيه

أما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لأنها تجب يوماً ما يوم أو فصلاً بفصل وعليه فإنها محمول على عدم الجواز  
باطناً وما في السير عن البلقيني محمول على الجواز ظاهراً ع ش اقول كلام الشارح في النفقات صريح في عدم  
الجواز ظاهراً أيضاً (قوله أو يوكل الخ) أي أو يستصحب من عليه مؤنته بصرى (قوله من مال حاضر)  
أي أو في حكمه بان يكون ديناً على مليء بأحدى الشروط المتقدمة فيما يظهر بصرى (قوله أو يطلق الزوجة)  
أي ما لم تأذن له وهي كاملة ونائي عبارة الكردى على بأفضل هذا عند الشارح وعند الجمال الرملى عليه ذلك  
فما بينه وبين الله تعالى ديانة لا حكماً فلا يجبره إلزاماً (قوله أو يبيع القن) لو قال أو يزيل ملكه عنه  
لكن أعم ولعل الأقرب الاعتداد بأذن مؤنته في أن يسافر ويتركه بغير اتفاق ونحوه إن كان رشيداً  
وكان له جهة يتفق منها كان يكون كسبوا كسباً حالاً لا نقابصرى (قوله أي المذكور) إلى قوله بخلاف  
السرية في النهاية والمغنى قول المتن (عن مسكنه) أي اللاتق به المستغرق لحاجته (وعبد) أي  
يليق به نهاية ومعنى يأتي في الشرح مثله (قوله لزمانة) يعني لعجز نهاية ومعنى (قوله أو منصب) ما ضابطه  
قد يقال ضابطه ما يعذر فإن صاحبه لا يليق به خدمة نفسه بصرى (قوله أو عن ثمنها الخ) فلو كان معه  
نقد يريد صرفه اليها يمكن منه معنى قال البصرى بعد ذكر مثله عن ابن شهبة مانصه ومقتضى قوله يريد  
الخ اعتبار ارادة تحصيلهما مع الاحتياج اليهما ولا يكتفى بمجرد الاحتياج فليتأمل اه وياتي في الشرح  
فيمن يعتاد السكن بالأجرة ما يؤيده (قوله هذا) أي محل الخلاف نهاية ومعنى (قوله وكانت مسكن مثله  
ولا ق به العبد الخ) ومثلها الثوب النفيس نهاية وإيعاب (قوله فإن أمكن بعضها) أي الدار ولو غير  
نفيسة معنى (قوله تعين ذلك) أي ما ذكر من البيع والاستبدال (قوله أي مجزئاً) أي إن المراد  
بالبدل الخلف و (قوله في الجملة) متعلق ببديلاً سم (قوله فلا ينتقض الخ) وجه الانتقاض أو المرتبة  
الآخيرة منها لا بدل لها ولما قال في الجملة أي في بعض الأفراد دفع الانتقاض كردى (قوله بخلاف العبرية)  
خالفة النهاية والمعنى فقال إن الأمة كالعبد ولو للاستمتاع كما قاله ابن العمد خلافاً لما بحثه الأسنوى اه (قوله  
لم يكلف بيعها) الظاهر أنه لا يكلف مخالعة زوجته وإن تيسر بعوض بني بمؤنة الحج وإن كان كارهاً لها وهو  
ظاهر مر اه سم (قوله بيعها) الظاهر ولا استبدالها سم (قوله أنه يقدمه الخ) أي والحاجة إلى  
النكاح لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وإن خاف الغنت لأن النكاح من الملاذم مع ذلك إذ مات ولم يحج  
يقضى من تركته لأنه لا تأخير مشروط بسلامة العاقبة نهاية وهل يتبين عصيانه من آخر سنى الامكان أو لا فيه  
نظروا الأقرب الأول ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه نقلاً عن م ر لكن في حواشي شرح الروض للشهاب  
الرملى ما حاصله أنه إذا مات في هذه الحالة لا ياثم كافي قوا عدد الزر كشي لأنه فعل ما ذنوبه من قبل الشارع ع ش  
وفي البجيرمي عن الحلبي ولا يثم عليه خلافاً للحج اه (قوله بما يكون سبباً الخ) وهو تقديم النكاح على النسك  
لأجل خوف الوقوع في الزنا نهاية (قوله عقب سنة الخ) الأولى بعد سنة الخ لا أن يتعلق بفسقه لا بمات (قوله  
(قوله أي مجزئاً) عبارة شرح العباب نعم نوزع بان كل خصلة من خصاها مستقلة بنفسها وليست بدلاً عن  
غيرها ويرد بمنع ذلك وتسليمه فالمراد بالبديلة أن لها خلفاً فلا يضيق فيها بخلاف ما لا خلف له ومن ثم كانت  
الفطرة كاللحج إذ لا خلف لها أيضاً ومثلها الثوب النفيس اه وفي شرح الروض في الفطر فلو كانا نفيسين يمكن  
إبدالهما بلائقين به ويخرج التفاوت لزومه ذلك كما قاله الرافعي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما إذا كانا مالوفين  
وجهاً في الكفارة فيجزيان هنا و فرق في السرح الصغير والروضة بان للكفارة بدلاً أي في الجملة الخ اه  
فليتأمل قوله ومثله الثوب النفيس (قوله أي مجزئاً) أي إن المراد بالبدل الخلف (قوله في الجملة) متعلق ببديلاً  
(قوله لم يكلف بيعها) الظاهر أنه لا يكلف مخالعة زوجته وإن تيسر بعوض بني بمؤنة الحج وإن كان كارهاً لها  
وهو ظاهر مر وإن أوجبنا النزول عن وظيفة له تيسر النزول عنها بما بني بمؤنة الحج على قياس افتاء شيخنا  
الشهاب الرملى بوجوب النزول عنها لو فاء الدين وذلك لظهور الفرق بين النزول والمخالعة مر (قوله فإن قلت  
كيف يؤمر بما يكون سبباً لفسقه الخ) يؤخذ منه أنه لو قدم النكاح ومات عقب سنة أتمكن عصي وفسق لأن

الحج للمستقبلات ان المكفية باسكان زوج والسكن في بيت مدرسة بحق لا يترك لهما مسكن ومخالفة الاسنوى في هذا والذي قبله مردودة وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر له وإن طال مدة الاجارة وهو محتمل لان هذه المدة محدودة مترتبة الزوال فليس كالمسكن الاصل بخلاف ذينك ثم رايت عن السبكي ان من يعتاد السكن بالاجرة لا يترك له مسكن وهو بعيد جدا فالوجه خلافه نعم إن قصد انه وإن اشتراه لا يسكن فيه بل فيما اعتاده فلا يعتبر في حقه حينئذ كما هو ظاهر ونقل بعضهم عن السبكي ما هو قريب منه فليحمل عليه ومن ثم تبعه الاذرعي وغيره ويردد النظر في الموصى له بمنفعته مطلقا او مدة معلومة والذي يتجه في الاول انه لا يشتري له مسكن بخلاف الثاني نظير ما مر في الموقوف والمستاجر ثم رايت الاذرعي اطلق ان المستحق منفعته بوصية كهو بوقف وهو ظاهر فيما ذكرته إذ القياس على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة والوجه فيمن لا يصبر على ترك

لا خصوص المأمور به فكانه الخ) قد يقال لا حاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة يجر الى الامر بما لا يطاق فتأمل سم (قوله الاتي) اي عن قريب (قوله ويؤخذ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمغنى (قوله والسكن في بيت مدرسة الخ) ظاهر اطلاقه ولو كان مشروطا بنحو عدم الزوج وفي نيته ان يتزوج بعد فليراجع (قوله ومخالفة الاسنوى الخ) عبارة النهاية قال الاسنوى وكلامهم يشمل المرأة المكفية باسكان الزوج واخدا منه وهو متجه لان الزوجية قد تنقطع فتحتاج اليهما وكذا المسكن للتفقه الساكنين بديوت المدارس والصوفية بالربط ونحوهما والوجه ما قاله ابن العماد من ان هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتمد ولهذا يجب زكاة الفطر على الغني ليلة العيد فقط اه زاد المغنى ويؤيد ذلك انهم لما تكلموا على استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته قال الزركشي هناك ان المراد بالحاجة حاجة اليوم واليلة كما اقتضاه كلام الغزالي في الاحياء فلم يعتبروا حاجته في المستقبل اه قال ع ش (قوله والاوجه ما قاله ابن العماد الخ) معتمد اه (قوله في هذا) اي في الساكن الخ (والذي قبله) اي في المكفية الخ انظر ما فائدة هذا التطويل مع تيسر الاداء بضمير او إشارة الثانية (قوله وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر الخ) اي فيترك له المسكن مع ذلك سم (قوله بخلاف ذينك) اي مسكن الزوج والمسكن الوقف (قوله وهو بعيد) اي ما نقل عن السبكي (قوله إن قصد) اي من يعتاد السكن الخ (قوله ومن ثم) اي من اجل هذا النقل الثاني او حمل النقل الاول عليه (تبعه الخ) اي السبكي (قوله في الاول) اي المطلق (قوله بخلاف الثاني) اي المقيد بمدة معلومة (وقوله نظير ما مر في الموقوف والمستاجر) نشر على ترتيب اللف (قوله إذ القياس على الوقف الخ) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله ووقت هذا على زيد سنة ثم على الفقراء كما ساقى في كتاب الوقف إلا ان يجاب بان المراد قياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان الكلام في الوقف الذي لا تعيين فيه سم ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر المتبادر من كلام الشارح (قوله انه لا يشترط قدرته الخ) قال ابن الجمل ظاهره وإن ظن لحوق ضرر ببيع التيمم لو ترك الجماع بالتجربة أو باخبار عدلى رواية عارفين وهو غير واضح ومن ثم استظهر في المنح في هذه الحالة للجواب اشتراط قدرته على حيلة يستصحبها وجزم تليذه في شرح المختصر ومال اليه مولانا السيد عمر البصري ثم قال وعليه فيظهر ان مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهرة التي لا تحتمل في العادة ثم بلغني ان الشهاب سم صوب ما في المنح انتهى كردى على بافضل وجزم بما في المنح الونائى ايضا قول المتن (وانه يلزم صرف مال تجارته الخ) ظاهر اطلاق المصنف وغيره يقتضى انه لا فرق بين ان يكون له كسب او لا وإن قال الاسنوى فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى افلس فعليه الخروج الى الحج وإن عجز للافلاس فعليه ان يكتسب قدر الزاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا مغنى زاد النهاية ومعلوم ان النسك باق على اصله إذ لا يتضيق إلا بوجود مسوغ ذلك فراهم بذلك استقرار الوجوب اخذا بما ياتى وحينئذ لا وفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اه اي بان خاف العضب او الموت ع ش قول المتن (صرف مال تجارته الخ) اي والنزول عن الجامية والوظيفة ونائى عبارة ع ش تنبيه قياس ما اقبى به شيخنا الشهاب الرملى من انه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا امكنه ذلك الغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظائف امكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هي ولو امكنه الحج بموقوف لمن يحج وجب و ظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من

التاخير وإن كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة م (قوله لا خصوص المأمور به فكانه الخ) قد يقال لا حاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة يجر الى الامر بما لا يطاق فتأمل (قوله وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر الخ) اي فيترك له المسكن مع ذلك (قوله إذ القياس على الوقف يمتضى عدم تعيين المدة) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله ووقت هذا على زيد سنة ثم على الفقراء كما ساقى في كتاب الوقف إلا ان يجاب بان المراد قياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان

وَمِنْ مُسْتَغْلَاةٍ الَّتِي يَحْصُلُ مِنْهَا كِفَايَتُهُ (اليَهِمَا) أَيُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْهُمَا كَمَا (٢١) يَلْزِمُهُ صَرْفٌ فِي دِينِهِ وَفَارَقَ الْمَسْكَنَ وَالْحَادِمَ

بأنه يحتاج اليهما حالا وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه يرد على من نظر لها فقال لا يلزمه صرفه لها إذا لم يكن له كسب بحال لاسيما والحج على التراخي (الثالث أمن الطريق) ولو ظنا إلا من اللائق بالسفر دون الحضر على نفسه وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه أن أمن عليه ببلده ولا على مال غيره إلا إذا لزمه حفظه والسفر به فيما يظهر وذلك لأن خوفه يمنع استطاعة السيل ويشترط أيضا وجود رفقة يخرج معهم وقت العادة أن خاف وحده ولا أثر للوحشة هنا لأنه لا بد له وبه فارق الوضوء ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته كما بينته في الحاشية (فلو خاف على نفسه) أو بضعه (أو ماله) وأن قل (سبعا أو عدوا) مسلما أو كافرا (أو رصديا) وهو من يرصد الناس أي يرقبهم في الطريق أو القرى لا خدشيء منهم ظلمة (ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) لحصول الضرر نعم يسن الخروج وقتال الكافرين أمكن ولم يجب هنا وإن زاد المسلمون على الضعف لأن الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلتهم وضعف جانبهم

نحو ناظر الوقف والأفلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول أن صحناه مثل التبرعات سم على حج والأقرب ما قاله مروى مثل الوظائف الجوامك والمحلات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الإيجار فيكلف إيجاره مدة تبقى بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الإجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره اهـ (قوله) ومن مستغلاته أي ومن ضيعته التي يستغلها وأن بطلت تجارتها ومستغلاته نهاية (قوله) ومن مستغلاته إلى قوله ولا على مال الخ في النهاية وكذا في المغني الأقوله ونحوه الخ (قوله وهو) أي مال التجارة (يتخذ ذخيرة الخ) أقول يرد على هذا الفرق خيل الجندی وآلة المحترف وبهائم زراع فانها كالمستغلات ذخيرة للمستقبل مع أنه لا يلزم صرفها للحج (قوله نظر لها) أي للمستقبلات (قوله صرفه) أي مال التجارة (لها) أي الزاد والراحلة (قوله ويشترط أيضا الخ) قد يقال لا حاجة لقولهم ويشترط الخ بعد ما تقرر من أن المدار على الأمن ولو مع الوحدة بصرى (قوله وجود رفقة الخ) ويسن أن يكون لمريد النسك رفيق موافق راغب في الخير كاره للشرا نسي ذكره وأن ذكره أمانه ويتحمل كل منهما صاحبه ويرى له عليه فضلا وحرمة وأن راى رفيقا لما دينا كان ذلك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر ابنع الرقيق قبل الطريق فإن عرض لك أمر نصرك وأن احتجت إليه وفدك معنى (قوله) لأنه لا بد الخ يعارضه أن الحج على التراخي نظير ما تقدم في بذل الزيادة القليلة فرأى بصرى (قوله) ولو اختص الخوف به لم يستقر الخ كذا مر اهـ سم عبارة النهاية والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركته خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية اهـ أي والمغني عبارة والمراد بالأمن الأمن العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده قضى من تركته كما نقله البلقيني عن النص الخ قول المتن (فلو خاف) أي في طريقه (على نفسه) أي أو عضوه أو نفس محترمة معه أو عضوا مغني ونهاية (قوله) أو بضعه) عبارة النهاية أو بضعه اهـ وعبارة الونائى على نفس وبضع له ولغيره اهـ قول المتن (أو ماله) خرج به الاختصاص فلا يشترط الأمن عليه كروى على بفضل (قوله) وأن قل إلى قول المتن والأظهر في النهاية والمغني الأقوله نعم إلى ولو بذل وقوله وكذا إلى أمالو كان قول المتن (أو رصديا) بفتح الصاد المهمة وسكونها نهاية ومغني ومثل الرصدي بل أولى كما هو ظاهر أمير البلد إذ منع من سفر الحج إلا بمال ولو باسم تذكرة الطريق قول المتن (لم يجب الحج) أي ولا العمرة نهاية (قوله) ولم يجب هنا الخ هذا إذا لم يعبروا ببلادنا والافتجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتي في محله رشيدى (قوله) وضعف جانبهم كذا في أكثر النسخ بنون فباء وفي بعض النسخ جاشهم بالشين ولا يظهر مناسبة معناه وهو اضطراب القلب هنا فله محرف عن جانبهم بالثاء المثلثة وهو الحركة وعبارة المحشى الكردي بفتح الكاف الفارسية قوله وضعف جائيتهم أي شراكتهم اهـ وعلى هذه النسخة كان المناسب الموافق للقاموس أي اجتماعهم (قوله) بذل مال له) أي للكافر مطلقا سم (قوله) أي المسلم (قوله) كره أيضا الخ بل حرم فيما يظهر بصرى (قوله) وكذا أجنبي) عبارة الكردي

الكلام في الوقف الذي لا تعيين فيه (قوله) ومن مستغلاته الخ) تنبيه ﴿ قياس ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى من أنه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يبيده وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هي ولو أمكنه الحج بموقوف لمن يجب وجب والظاهر أن محله حيث لم يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والأفلا وجوب مروى في فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف أن صحناه مثل التبرعات اهـ (قوله) ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته كذا مر (قوله) ويكره بذل مال له) أي مطلقا (قوله) في

فلو كفوا الوقف لهم كانوا أطعمتهم وذلك يبعد وجوبه ويكره بذل مال له لأنه ذل بخلافه للسلام بعد الاحرام لأنه أخف من قتاله نعم أن علم أنه به يتقوى على التعرض للناس كره أيضا كما هو ظاهر ولو بذل الإمام للرصد وجب الحج وكذا أجنبي

على بافضل وكذا الاجنبى كافي العباب وشرحه لكن في شرح الارشاد والمنع عدم الوجوب للجنة ونظر فيه في الاسنى والحاصل ان المعتمد الوجوب كما صرح به ابن زياد ونقله عن كثير من المتأخرين وان المنع انما هو اذا دفع عن واحد بخصوصه اه وعبارة البصرى قوله وكذا الاجنبى الخ وقال العلامة ابن زياد هو المعتمد ونقله عن كثير من المتأخرين اه (قوله على الواجهة) خلافا للنهاية والمغنى فقالا بخلاف الاجنبى للجنة كما بجته الاسنوى اه قال ع ش قوله كما بجته الاسنوى هو المعتمد اه ومرافيه (قوله وكذا المرأة) كذا في المغنى وزاد النهاية والجبان اه (قوله ان وجدت محلا الخ) جزم به الوائى وقال البصرى قد يقال انما يظهر ذلك اذا دى عدم الغز الى محذور من نحو خلوة محرمة او خوف قته ولا فاشترط ذلك مطلقا محل نظر فليتأمل اه ويؤيد الاول اشتراط الحمل لها مطلقا (قوله وتعين الخ) يتأمل عطفه على وجدت الخ المفيد لاختصاص شرط تعين الطريق بالمرأة وليس كذلك وتكلف الكردى المحشى فقال هو عطف على وجدت عطف عام على خاص لان هذا يعنى الرجل والمرأة وذاك خاص بالمرأة وكذا الحكم في قوله وغلبت السلامة اه وفيه ما لا يخفى (قوله لنحو جذب البر الخ) أى كتعذر سلوكه لعدو أو لقلعة ما يصرفه في مؤتة ع ش (قوله بخلاف الخ) إلى قوله وظاهر الخ في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما إذا غلب الهلاك الخ) فاذا ركه حينئذ فان كان ما بين يديه اكثر مما قطعه فله الرجوع الى وطنه او ما بين يديه اقل او تساويا فلا رجوع له بل يلزمه التماضى لقربه من مقصده في الاول واستواء الجهتين في حقه في الثاني وهذا بخلاف جواز تحلل الحرم اذا احاط به العدو لان المحصر محسوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف راكب البحر نعم ان كان محرما كان كالمحصر فان قيل كيف يصح القول بوجوب الذهاب ومنعه من الانصراف مع ان الحج على التراخي اجيب بان صورة المسئلة فيمن خشى العصب او احرم بالحج وضاق وقته او نذر ان يحج تلك السنة او ان المراد بذلك استقرار الوجوب هذا ان وجد بعد الحج طريقا آخر في البر والافله الرجوع لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في رجوعه قال الاذرعى وما ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة اما لو اختلف فينبغى ان ينظر الى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان امامه اقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التماضى ان كان أطول مسافة ولكنه سلم وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك اه وهو بحث حسن مغنى وشرح الروض وكذا في النهاية إلا قوله نعم ان كان محرما كان كالمحصر فقال بدله ولو محرما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين اه وواقفه سم فقال وقول شرح الروض نعم الخ المعتمد خلافاه فليس له الرجوع ولا التحلل إذا كان محرما اه إلا انه قيد اصل المسئلة بما إذا لم تندر النجاة ثم قال نعم لو ندرت السلامة منه فالوجه وجوب الرجوع في حالة جوازها في غيرها (للحج وغيره) أى الا ان يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تندر النجاة وإلا احرم

المتن والظاهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة) قال في الروض فان ركه وما بين يديه أكثر فله الرجوع او اقل او تساويا فلا اه وهنا امور منها ان قوله وما بين يديه أكثر فله الرجوع شامل لما لو كان محرما ولا مانع من ذلك فله الرجوع وسلوك طريق آخر ان امكن والالتحلل بشرطه ومنها قال في شرحه في قوله او اقل او تساويا فلا مانعه وهذا بخلاف جواز تحلل الحرم فيهما إذا احاط به العدو ولان المحصر محسوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف راكب البحر نعم ان كان محرما كان كالمحصر وانما منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لان صورة المسئلة فيمن خشى العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته او نذر ان يحج تلك السنة او ان مرادهم بذلك استقرار الوجوب اه وقوله نعم الخ المعتمد خلافاه فليس له بالرجوع ولا التحلل اذا كان محرما وقوله إذا احرم بالحج وضاق الوقت مفروض كما ترى في صورة الاقل والمساواة وهل يجرى في صورة الاكثر فيكون محل تجويز الرجوع له إذا لم يكن محرما بالحج مع ضيق الوقت فيه نظر ومنها ان الاذرعى بحث ان محل النظر إلى الاكثر وغيره إذا استوى جميع المسافة في الخوف او عدمه ولا ينظر الى الخوف وغيره حتى لو كان ما امامه اقل لكنه أخوف جاز له الرجوع وإن كان أطول لكنه

على الواجهة حيث لا يتصور لحوق منه لاحد منهم في ذلك بوجه أما لو كان له طريق آخر سواء فيجب سلوكه وإن كان أطول إن وجد مؤن سلوكه (والاظهر وجوب ركوب البحر) على الرجل وكذا المرأة (إن) وجدت لها محلا تنعزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر وتعين طريقا ولو لنحو جذب البر وعطشه كما هو ظاهر خلافا لقول الجورى ينتظر زوال عارض البر (غلبت السلامة) وقت السفر فيه لانه حينئذ كالبر الآمن بخلاف ما إذا غلب الهلاك أو استويا لحرمة ركوبه حينئذ للحج وغيره وظاهر تعبيرهم بغلبة السلامة انه لو اعتيد في ذلك الزمن الذى يسافر فيه انه يعرف فيه تسعة ويسلم عشرة لزم ركوبه

ويؤيده إلحاقهم الاستواء بغلبة الهلاك ولا يخلو عن بعد فلو قيل المعتبر العرف فلا يكتفى بتفاوت الواحد ونحوه لم يبعده ويؤيده ما يأتي في  
الفرار عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضا لا الحقيقي وخرج به الانهار العظيمة (٢٣) كجيحون والنيل فيجب ركوها قطعان

المقام فيها لا يطول والخوف

لا يعظم وقول الاذرعى

محلها إذا كان يقطعها عرضا

ولا افهى في كثير من

الافاق كالبحر وخطر

مردود بان البر فيها قريب

اي غالبا فيسهل الخروج

(و) الاظهر (انه تلزمه اجرة

البدرة) بالمهمله والمعجمة

معربة وهى الخفارة فاذا

وجدوا من بحر سهم بحيث

يامنون معهم ظنا لمهم

استجارهم باجرة المثل

لا بازيدون قل لانها من

اهب السفر كاجرة دليل

لا يعرف الطريق الا به

(ويشترط) للوجوب ايضا

(وجود الماء والزاد في

المواضع المعتاد محله منها

بشمن المثل وهو القدر اللائق

به في ذلك الزمان والمكان)

فلو خلا بعض المنازل او

محال الماء المعتادة عن ذلك

فلا وجوب لانه ان لم يحمل

ذلك معه خاف على نفسه

ان حمله عظمت المؤنة وكذا

لو لم يجدهما او احدهما

إلا باكثر من ثمن المثل وان

قلت الزيادة قال الاذرعى

وغيره وكان هذا اكتميل

الرافعى يحمل الزاد من

الكوفة إلى مكة وحمل الماء

مرحلتين او ثلاثا باعتبار

عادة طريق العراق

واما طريق مصر والشام

فاعتادوا حمل الزاد إلى مكة

حتى للغزو نهاية (قوله وخرج به الخ) اي بالبحر اي الملح اذ هو المراد عند الاطلاق نهاية (قوله وعليه) اي  
على ما استقر به الشارح بقوله فلو قيل الخ (قوله فيجب ركوها) اي مطلقا طول او عرضا ما لم يغلب على  
ظنه الهلاك لنحو شدة مطر وريح عاصف ونأى (قوله مردود الخ) نعم يظهر إلحاقها بالبحر في زمن زيادتها  
وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها اذ اذكارها طولاً ويمكن حمل كلام الاذرعى عليه نهاية عبارة المغنى وهو كما  
قال الاذرعى خصوصاً ما يرمي زيادة النيل وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اه (قوله بالمهمله)  
إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله بالمهمله الخ) اي بموحدة مفتوحة وذال ساكنة مهملة ومعجمة  
اعجمية معربة نهاية ومعنى (قوله وإن قل) معتمد على قول المتن (وهو القدر اللائق به الخ) اي وإن غلت  
الاسعار نهاية ومعنى ولا نظر لما مضى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطرار التي يقصد فيها القرب لسد  
الرمق كمدى على بافضل اي فحينئذ لا وجوب لان الشربة قد تباع بدينارين ولا نظر لكون ذلك لا ثقابها  
حينئذ حاشية الايضاح (قوله فلو خلا بعض المنازل الخ) اي فان لم يوجد او احدهما كان عام جذب وخلا  
بعض المنازل من اهلها او انقطعت المياه او وجد باكثر من ثمن مثله ومعنى ونهاية (قوله او محال الماء الخ) اي  
ولو مرحلة شرح بافضل (قوله عن ذلك) اي عما ذكر من الماء والزاد او احدهما (قوله وان قلت الزيادة)  
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلا بخلاف  
الحجج شرح م رأى والمغنى اه سم ومال اليه البصرى فقال واقول هو قياس قطعهم ببيع المألوف من عبد  
ودارو فرفعهم بينه وبين الكفارة بان لها بدلا بل قد يقال هذا اولى لسهولة بدل الزيادة اليسيرة بالنسبة لمفارقة  
المألوف اه قال ع ش قوله مر نعم تغتفر الزيادة الخ ولعل ضابطها ما يعدم بدله في تحصيل مثل هذا  
هذا الفرض بالنسبة لدافعه رعونته واغتفار الزيادة اليسيرة هنا يشكل بما مر في ثمن الرحلة واجرتها إذا زاد  
على ثمن المثل واجرة المثل وان قلت الزيادة إلا ان يقال ان الماء الزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما  
لا يستغنى عنهما سفر او لا حضر الم تعد الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف الرحلة اه (قوله كان هذا) اي قول  
المتن ويشترط وجود الماء والزاد الخ (قوله باعتبار عادة الخ) خبر كان هذا الخ وقد يمنع دعوى اختصاص  
ما في المتن بعادة طريق العراق فانه يصدق على كل من عادة طريق العراق وطريق مصر والشام وغيرهما على حد  
سواء (قوله ولما يتجه) اي ما قاله الاذرعى وغيره (قوله وكثير من اهل مصر الخ) قد يقال القياس ان العرف  
إذا اختلف نظر للغالب ولا نظر لغيره وإن كان اهل كثيرين فليتامل بصري (قوله لا يحملون ذلك اصلا الخ)  
لعله باعتبار زمنه عبارة النهاية والمغنى والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر  
والافجرت عادة كثير من اهل مصر على حمله إلى العقبة اه قول المتن (وعلف الدابة) بفتح اللام نهاية

سليم وخلف الخوف وراء لزمه التامد ومنها قال الشارح في شرح العباب ثم تفهيم جواز العود تارة وإثباته  
اخرى دليل ظاهر على انهم انما ارادوا التفريع من حيث النظر إلى الحجج واما من حيث النظر إلى الخروج  
عن المعصية اذ فرض ذلك كله في حال غلبة الهلاك او التساوى فالقياس وجوب العود إذا كان ما امامه اكثر  
وحرمة إذا كان ما امامه اقل وتخييره إذا استويا اه وقد يقال قصد النسك عارض من جهة المعصية فلا نظر  
إليها فليتامل مرو قضية قول الروض فان ركب الخ امتناع التحلل اذا كان محرما وهو كذلك خلا فالما في  
شرحه اذ ليس بمنوعاً وقضية قوله فله الرجوع عدم وجوبه لا يقال الخروج من المعصية واجب لا نأقول  
عارضه ما هو اعم منه وهو قصد النسك مع قضيته كما ياتي على ان امتنع دوام المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط  
بدل ليل قولهم في الاول له الرجوع شرح م (قوله ويؤيده إلحاقهم الخ) يتامل (قوله وإن قلت الزيادة)  
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلا بخلاف الحجج

والمياه المرأحل الاربع والخس فينبغي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه وانما يتجه مع ما فيه ان اطر د عرف كل ناحية بذلك وكثير  
من اهل مصر والشام لا يحملون ذلك أصلاً اتكالا على وجوده في مواضع معروفة في طريقهم (و) وجود (علف الدابة في كل مرحلة)



لأن المؤنة تعظم في حمله لكثرة كذا نقله عن جمع و اقراءه لكن بحث في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة فيه ايضا واعتمده الاذرعى وغيره قالوا او الام يلزم آفاقا الحج اصلا (و) يشترط (في) الوجوب على (المرأة) لافي الاداء فلو استطاعت ولم تجد من ياتي لم يقض من تركتها على المعتمد (ان يخرج معها زوج) (٢٤) ولو فاسقا لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم منه انه لا غيره له كما هو شأن

بعض من لا خلاق لهم لا يكتفي به (او محرم) بنسب او رضاع او مصاهرة ولو فاسقا ايضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيهما ويكتفي على الاوجه مراهق واعمى لها حديق يمنع الريبة واشترط البلوغ في النسوة على ما ياتي احتياطا ولا نهن مطموع فيهن وكونه في قافلتهما وان لم يكن معها لكن بشرط قربه بحيث تمتنع الريبة بوجوده والحق بهما جمع عبدها الثقة اى اذا كانت هي ثقة ايضا والاجنبى المسموح ان كانا ثقتين ايضا لحل نظرهما لها وخلقتهما با كياتي (او نسوة) يضم اوله وكسره ثلاث فاكثر (ثقات) اى بالغات متصفات بالعدالة ولو اماء ويتجه الاكتفاء بالمراهقات بعبده السابق وبمحارم فسقهن بغير نحو زنا او قيادة ونحو ذلك لحرمه سفرها وحدها وان قصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرح به الاحاديث الصحيحة لخوف استمالتها وخديعتها وهو منتف بمصاحبتها لمن ذكر حتى النسوة لانهن اذا كثرن وكن ثقات انقطعت الاطاع عنهن لكن نازع جمع في

ومعنى (قوله لان المؤنة) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله واعتمده الاذرعى الخ) فان عدم شيئا ما ذكر في اثناء الطريق جازله الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود عدو او عدم زاد ثم اصل من وجود او عدم استصحبه وعمله به والاوجب الخروج اذا اصل عدم المانع وبتبين وجوب الخروج بتبين عدم المانع فلو ظنه فترك الخروج من اجله ثم بان عدمه لزمه النسك نهاية ومعنى اى استقر في ذمته ع (ش) (قوله في الوجوب) الى قوله وفي الامر في النهاية الا قوله وبه يعلم الى المتن وقوله بالتفصيل الى ويكتفي وقوله واشترط الى وكونه وقوله يجب الى اما الجواز وقوله حتى يحرم الى نعم وكذا في المعنى الا قوله واعمى (قوله على المرأة) اى ولو عجوزا مكية لا تشتهى ونائى وشرح بافضل (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب سم قول المتن (ان يخرج معها زوج او محرم) اى بان تكون بحيث لو خرجت لخرج معها من ذكر رشيدى (قوله ان من علم منه الخ) وقوله الاتي بالتفصيل الخ اقراءه الكردى على بافضل وجزم به الونائى قول المتن (او محرم) هل يشمل الاتي ويؤيده ما ياتي في الخنثى سم اقول قضية قول الشارح الاتي وبمحارم الخ عدم الشمول (قوله فيهما) اى في قوله ولو فاسقا وقوله بالتفصيل الخ (قوله واعمى) خلافا للمعنى عبارة ته وشرط العبادى في المحرم ان يكون بصيرا ويقاس به غيره اه وقال النهاية واشترط العبادى البصر فيه محمول على من لا فطنة معه والافكثير من العميان اعرف بالامور وادفع للثمن والريب من كثير من البصراء اه (قوله على ما ياتي) فيه ان اوتى كما هنا سم اقول بل الاتي معقب بقوله ويتجه الاكتفاء الخ (قوله وكونه الخ) عطف على قوله مراهق و مرجع الضمير من يخرج مع المرأة من زوجها او محرما (قوله والحق بهما جمع الخ) جزم به النهاية والمعنى (قوله اذا كانت هي ثقة الخ) والمراد من كونهما ثقتين العدالة لا العفة عن الزنا فقط كردى على بافضل (قوله والاجنبى المسموح) اى الذى لم يبق فيه شهرة للنساء ونائى (قوله كياتي) اى في باب النكاح (قوله بعبده السابق) وهو الحديق الذى يمنع الريبة (قوله ولو اماء) وسواء العجائز وغيرهن نهاية (قوله وبمحارم فسقهن الخ) فلو غلب على الظن حملن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة ايضا نهاية (قوله وذلك الخ) اى اشترط ما ذكر في الوجوب سم (قوله وان قصر) اى وكانت شوها و نائى (قوله كما صرح به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثله العمره لما سياتى من قوله ولها ايضا ان تخرج له وحدها الخ سم (قوله وكن ثقات) اى او محارم فسقهن بغير نحو زنا او قيادة (قوله وقالوا اينبغى الاكتفاء بثنتين) اعتمده النهاية والمعنى وحاشية الايضاح ومختصر الايضاح وشرح المنهج (قوله على انه قد يعرض الخ) قد يقال انه لو نظر لنحو ذلك لاشترط التعدد في نحو المحرم بصرى عبارة سم قد يعرض التبر لمن عداها

شرح مر (قوله لكن بحث في المجموع الخ) اعتمده مر (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب (قوله او محرم) هل يشمل الاتي ويؤيده ما ياتي في الخنثى اه (قوله ويكتفي على الاوجه) كذا مر (قوله على ما ياتي) فيه ان الاتي كما هنا (قوله ويتجه الاكتفاء الخ) كذا مر (قوله وذلك) اى اشترط ما ذكر في الوجوب لحرمه سفرها وحدها وفيه بحث لانه ان اريد حرمه سفرها وحدها في الجملة اى في غير سفر الحج ونحوه من الواجبات فهذا لا ينتج الا بشرط المذكور وان اريد حرمه ذلك في الحج فهو ممنوع لجواز سفرها وحدها مع الامن للحج كما سياتى فليتأمل (قوله كما صرح به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثله العمره لما سياتى من قوله ولها ايضا ان تخرج له وحدها الخ وهل بقية الاسفار الواجبة كسفر الحج والعمره (قوله وقالوا اينبغى الاكتفاء بثنتين) اعتمده مر (قوله على انه قد يعرض لاحداهن حاجة تبرز الخ) قد يعرض التبر لمن عداها فالنظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها او عدم الاكتفاء بهن

اشترط ثلاث المصرح به كلامهم وقالوا اينبغى الاكتفاء بثنتين ويحاج بان خطر السفر اقتضى الاحتياط في ذلك على انه قد يعرض لاحداهن حاجة تبرز ونحوه فيذهب ثنتان وتبقى ثنتان ولو اكتفى بثنتين لذهبت واحدة وحدها فيخشى عليها واعتبارهن انما هو للوجوب اما الجواز فلها ان تخرج

لاداء فرض الاسلام مع  
امرأة ثقة كافي مواضع من  
المجموع فهما مسئلتان كما  
يصرح به كلامه في شرح  
مسلم خلافا لمن توهم تناقض  
كلامه ولها ايضا ان تخرج  
له وحدها اذا اتقنت الامن  
على نفسها هذا كله في  
الفرض ولو نذر او قضاء  
على الاوجه اما النقل فليس  
لها الخروج له مع نسوة  
وان كثرن حتى يحرم على  
المكية التطوع بالعمرة من  
التعميم مع النساء خلافا لمن  
نارعه فيه نعم لو مات نحو المحرم  
وهي في تطوع فلها اتمامه  
ويشترط في الخئي المشكل  
محرم وجل او امرأة ويكفي  
نساء بناء على الاصح من  
حل خلوة رجل بامرأتين  
وفي الامرداي الحسن اخذا  
بما ياتي في نظيره ان يخرج  
معه سيد او محرم يأمن به  
على نفسه على الاوجه  
(والاصح انه لا يشترط  
وجود محرم) او نحو زوج  
(لاحداهن) لما تقرر من  
انقطاع الاطاع عنهن عند  
اجتماعهن (و) الاصح (انه  
تأمرها بالجمعة) مثل (المحرم)  
او الزوج او النسوة (اذالم  
يخرج) من ذكر (الايها)  
كاجرة البذرة قبل اولى لان  
هذه لمعنى فيها فاشبهت مؤنة  
الحمل وفائدة وجوبها  
تعجيل دفعها في الحياة ان  
تضيق بنذر او خوف  
عضب او الاستقرار ان

فالنظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها وعدم الاكتفاء بهن اه (قوله لاداء فرض الاسلام)  
اي من الحج والعمرة نهاية قال الكردي على بافضل انما قيد بفرض الاسلام لان الكلام فيه والافكل سفر  
واجب مثله اعبارة الوثائي ويكفي في الجواز لفرضها ولو نذر او قضاء وان كانت غير مستطبعة كما قاله ان  
علان وكذا كل عبادة مفروضة كالهجرة امرأة واحدة وكذا وحدها اذا اتقنت الامن نفسها وبضعا  
ونحوهما اه (قوله فهما مسئلتان) اي احدهما شرط وجوب حجة الاسلام والثانية شرط جواز  
الخروج لادائها وقد اشتهت على كثيرين حتى توهموا الاختلاف كلام المصنف في ذلك معنى (قوله به) اي  
بكونهما مسئلتين (قوله اذا اتقنت الامن الخ) وعليه حل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها نهاية  
ومعنى (قوله على نفسها) اي من الخديعة والاستمالة الى الفواحش ايعاب اي واما الامن على المال والنفس  
فقد تقدم حفي (قوله في الفرض) هل المراد به ما فرض عليها بالفعل او ما يقع فرضا وان لم يفرض عليها لعدم  
اجتماع شروط الاستطاعة محل تأمل ولعل الثاني اقرب بصرى وتقدم انفاعن الوثائي الجزم بذلك  
(قوله اما النقل الخ) اي وان كان يقع فرض كفاية باعشن عبارة النهاية اما سفرها وان قصر لغير فرض  
فحرام مع النسوة مطلقا اه قال ع ش قوله لم وان قصر الخ ومنه خروجهن لزيارة القبور حيث كان خارج  
السور ولو باذن الزوج اه (قوله حتى يحرم على المكية التطوع بالعمرة الخ) والحيلة ان تنذر التطوع  
وثائي لكن ينبغي ان تقصد بذلك الذروجه الله تعالى لا التوصل للخروج او السفر له باعشن (قوله نعم  
لو مات الخ) قال الاذرعى وفي معنى موته انقطاعه باسرا وغيره امامه موته قبل احرامها فيظهر انه يلزم مهارعاية  
ما هو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او امامها اقل او احفظ لزم سلوكه ولو تعارض الاقل مسافة والاعظم  
في الامن وجبت رعاية الثاني كما هو ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما ياتي في الهجرة من دار الحرب انتهى  
شرح العباب اه سم وفي الوثائي عن شرح الايضاح للرملي مثله وعبارة النهاية ولو تطوعت بحج ومعه محرم  
فمات فلها اتمامه كما قاله الروياني اي ان امتن على نفسها في المضى وحرم عليها التحلل حيثئذ والاجاز لها التحلل  
وظاهر تعبيره بالاتمام لزوم الرجوع لها لو مات قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تأمن على نفسها في  
الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا اه (قوله لو مات الخ) اي او مرض او اسروثائي (قوله وهي في  
تطوع الخ) فلو كانت في فرض كان اولى بجواز الاتمام بل يجب سم (قوله ويكفي نساء) اي اجنبيات  
نهاية قال البصرى قوله نساء يقتضى اعتبار ثلاث نظير ما مر اه اقول قول الشارح من حل خلوة رجل  
بامرأتين قد يقتضى الاكتفاء بهن اثنتين (قوله وفي الامرداي الخ) قال في المعنى ان خاف على نفسه اه وقال في  
شرح الايضاح يتجه انه لا يكتفي بثلاثة وان تعدد لحرمة نظر كل للآخر والخلوة به وبه فارق النسوة السابقة  
انتهى اه وثائي (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله او محرم الخ) ينبغي او نسوة كذلك بصرى (قوله او  
نحو زوج) الى قوله كما مر في الثالث في النهاية الا قوله ومرضها بطها وقوله ويظهر الى المتن وقوله وكذا مال  
نفسه الى المتن وقوله وان اعتد كما شمله كلامهم وكذا في المعنى الا قوله لان هذا عاجز الى وسادس (قوله او نحو  
زوج) ادخل بالنحو عبدا ثقة (قوله او الزوج او النسوة) قد يقال او الاجنبي الممسوح بناء على ما سلفه  
فلا تغفل بصرى (قوله كاجرة البذرة الخ) اي ان وجدت فاضلة عمامر كاجرة البذرة بل اولى بالزوم  
نهاية (قوله وفائدة وجوبها) اي وجوب الاجرة مع كون النسك على التراخي نهاية ومعنى (قوله تعجيل  
دفعها في الحياة الخ) اي وجوب تعجيل الدفع والحج في الحياة (قوله او الاستقرار) الاولى الواو (قوله ان

(قوله نعم لو مات نحو المحرم وهي في التطوع فلها اتمامه) كذا في العباب قال في شرحه كما ذكره الروياني  
لا يضطر اراها الى الاتمام مع انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء قال الاذرعى وفي معنى موته انقطاعه باسرا  
او غيره امامه موته قبل احرامها فيظهر انه يلزم مهارعاية ما هو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او امامها اقل  
او احفظ لزم سلوكه ولو تعارض الاقل مسافة والاعظم في الامن وجبت رعاية الثاني كما هو ظاهر ويؤيده  
ما ذكرته فيما ياتي في الهجرة من دار الحرب اه شرح العباب وقوله وهي في تطوع الخ فلو كانت في

قدرت عليها) يغني عنه قوله كاجرة البذرة (قوله وليس لها) وليس للمرأة الحج إلا باذن الزوج فرضا كان او غيره نهاية ومعنى (قوله إلا ان كان الخ) أي محرما نهاية (قوله إلا ان افسد حجبها ولزمه احجها) وفي سم بعد ذكر مثله عن العباب مانصه وقد يستشكل ذلك بانه إن اكرها لم يفسد نسكها او طوعته فهي المقصرة اهـ (قوله ولزمه احجها) وهو الراجح عـ شـ (قوله او نحو المحمل) عبارة الكردي على بافضل مراده بما يشمل المحمل فالكنيسة فالمحفة فالسرير الذي يحمله الرجال كما علم مما تقدم اهـ (قوله ومر ضابطها) أي في شرح فان لحقه بالراحلة مشقة الخ عبارة الوثائي ثبوت على مركوب بلا ضرر شديد لا يطاق الصبر عليه عادة وإن لم يبيع التيمم كدوران راسه او يوافق قول المغني ولا تضر مشقة تحتل في العادة اهـ قول المتن (ان وجد قائدا) ظاهره انه لا يكفي احسانه المشي بالعصا وإن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجهه بعدد المسافة هنا والاحتياج إلى الأعمال الكثيرة المشقة والمختلفة الا ما كن سم عبارة النهاية والوجه اشتراط ذلك وإن كان مكيا واحسن المشي بالعصا ولا ياتي فيه ما مر في الجمعة عن القاضي حسين لبعده المسافة عن مكان الجمعة غالبا اهـ وقوله غالبا محل تأمل (قوله ويظهر أنه يشترط فيه) قد يقال بتسليم ما ذكر يقال بمثله فيمن يصحب المرأة والسفيه او الامرد او الخنثى بصرى ولك منه بظهور الفرق بمباشرة القائد بخدمة الاعمى دون من يصحب من ذكر (قوله ما قدمته في الشريك) أي شريك المحمل كردي أي من اشتراط نحو عدم نحو الفسق وشدة العداوة (قوله ما مر) أي من اشتراط القدرة على اجرة ان طلبها سم (قوله في مقطوع اربعة) أي في مقطوع الاطراف لو امكن ثبوته على الراحلة نهاية ومعنى قول المتن (والمحجور عليه بسفه) مفهومه أن المحجور عليه بفلس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان الحج فوريا بان افسد الحج قبل الحجر عليه بالفلس فليراجع عـ شـ (قوله في وجوب الحج الخ) عبارة النهاية في وجوب النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحجر وإن احرم به بعده او نفل شرع فيه قبل الحجر اهـ زاد الوثائي اما في التطوع الذي احرم به بعد الحجر فيمنعه الولي منه وجوبه او كذا في نذر بعد حجر إن زادت نفقة سفره على نفقة الحضر ولا كسب له يني بها فيتحلل بالصوم ويأمره الولي بذلك وليس له تحليله اهـ لا يلزمه إنما عليه حبه فقط محمد صالح قول المتن (لكن لا يدفع المال اليه) أي وإن قصرت مدة السفر نهاية ومعنى (قوله الذي هو من مال السفه) أي فان تبرع الولي بالانفاق واعطاه السفه من غير تملك فلا منع منه نهاية ومعنى (قوله وكذا مال نفسه) أي الولي إذا اعطاه السفه من غير تملك (قوله من مال المولى الخ) عبارة النهاية والمغني والوجه ان اجرة كاجرة من يخرج مع المرأة اهـ قال عـ شـ قوله لم والوجه ان اجرة الخ أي اجرة كل من الولي او منصوبه اهـ (قوله لانه يراقبه) قضيته ان الولي إذا خرج معه جاز ان يسلمه نفقة اسبوع فاسبوع ولا ينافي ذلك قوله بخلافه في السفر لان هذا إذا لم يخرج معه الولي لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافة سم ويمكن دفع هذه القضية بحمل التعسر على التعذر عبارة النهاية والمغني لان الولي في الحضر يراقبه فان اتلفها اتفق عليه بخلاف السفر فرما اتلفها ولا يجدر من ينفق عليه فيضيع اهـ وهي كالصريح فيما قلت (قوله

ولزمه احجها فيلزمه ذلك بلا اجرة) الرابع أن ثبت على الراحلة) أو نحو المحمل (بلا مشقة شديدة) فإن لم يثبت أصلا أو ثبت بمشقة شديدة ومر ضابطها انتفت استطاعة المباشرة (وعلى الاعمى الحج) والعمره (ان وجد) مع ما مر (قائدا) يقوده لحاجته ويهديه عند ركوبه ونزوله لاستطاعته حيث نذو يظهر انه يشترط فيه ما قدمته في الشريك (وهو) أي القائد في حقه (كالحرم في حق المرأة) فياتي فيه ما مر ثم ويشترط في مقطوع نحو اربعة وجود معين له (والمحجور عليه لسفه كغيره) وفي وجوب الحج لانه مكلف حر (لكن لا يدفع المال) الذي هو من مال السفه (اليه) لانه يتلفه وكذا مال نفسه ان علم انه يصرفه في معصية وواضح أنه لو دفع اليه مال نفسه وملكه له لزمه نزع منه إن قدر عليه (بل يخرج معه الولي) ان شاء ليحفظه وينفق عليه ما يليق به (أو ينصب شخصا له) ثقة ينوب عن الولي ولو باجرة مثله من مال المولى كقائد الاعمى إن لم يجد ثقة متبرعا وإنما جاز له في الحضر ان يدفع له نفقة اسبوع فاسبوع حيث أمن من اتلافه لها لانه يراقبه فيمتنع بسبب ذلك من اتلافها

فرض كان أولى بجواز الاتمام بل يجب وقوله اما موته قبل احرامها الخ ينبغي أن يجري ذلك فيمن ارادت الفرض ايضا بل هذا الكلام شامل اهـ (قوله ولا زوجها إلا ان افسد حجبها ولزمه احجها فيلزمه ذلك بلا اجرة) عبارة العباب في محرمات الاحرام وعلى زوجها المفسد مؤنة سفرها للقضاء والاذن فيه اهـ وقد يستشكل ذلك بانه إن اكرها لم يفسد نسكها او طوعته فهي المقصرة (قوله في المتن إن وجد قائدا) ظاهره انه لا يكفي إحسانه المشي بالعصا وإن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجهه بعد المسافة هنا والاحتياج إلى الأعمال الكثيرة المشقة والمختلفة الا ما كن (قوله في ما مر) أي من اشتراط القدرة على اجرة ان طلبها (قوله لانه يراقبه) قضيته ان الولي إذا خرج معه جاز ان يسلمه نفقة اسبوع فاسبوع ولا ينافي ذلك قوله بخلاف السفر الخ لان هذا إذا لم يخرج معه الولي لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافة (قوله بخلافه في السفر) ظاهره وإن خرج معه الولي وقوله لتعسر المراقبة فيه فيه نظر ان ارادوا مع خروج الولي معه لان

لتعسر المراقبة فيه) فيه نظر إن أرادوا مع خروج الولي معه لأن ملازمة الولي له في السفر اقرب وأقوى منها في الحضر سم (قوله لم يجب الحج الخ) أي إن تعذر البحر ونائي قال باعثن قوله إن تعذر البحر مفهوماً أنه إذا لم يتعذر ركوبه بأن وجدت شروط الاستطاعة فيه دون البر وجبر ركوبه وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في سفر البر قليل لأن بعضه مخوف كما في سفر أهل اليمن وبعضه يسير وفيه سير أمشقا لأنهم يقطعون في مراحل كثيرة في اليوم أو الليلة ما يزيد على المرحلة بكثير كما في سفر أهل مصر والشام إلى الحج ولكن البحر توجد فيه شروطها أي لو لم يوجد حين ركوبه أو خروجه منه بنحو جدة أخذ مال ظلماً كما هو أي الأخذ موجود في زمنا (قوله وإنما وجبت الحج) عبارة النهاية وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط لاستقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن يمكن فعلها فيه واجاب الأول بإمكان تسميها بعد بخلاف الحج اهـ (قوله لا مكان تسميها بعده) أي بعد أول الوقت فإنه يحتمل الخلو عن المانع قدر ما يسعها بخلاف ما هنا فانا نقطع بوجود المانع والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال وفي الكنز لشيوخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكبيره لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأتى فتأمل انتهى اهـ بصرى (قوله في الإيجاب) متعلق بالمعتبر (قوله في الوقت) متعلق بأن يوجد (قوله لمن هو معتبر في حقه) أي بأن نوى الرجوع أو أطلق فأول وقت الاستطاعة خروج قافلة في وقت العادة أو آخره الرجوع إلى وطنه إن اعتبر في حقه أو الموت بعد الحج فلم يعتبر في حقه كمن نوى الإقامة بمكة ومعه ما يكفيه للإقامة كصناعة أو مات بعد حجهم فهو مستطيع ومن ثم عصي وحاصل مسائل العصيان وعدمه فيمن أخر الحج بعد الاستطاعة ومات أو غضب في سنته إن الشخص استطاع وقت خروج قافلة بلده ثم مات أو غضب فإن مات أو غضب قبل حج الناس تلف ماله قبل أحدهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم يعص في العشر الصور وإن مات أو غضب بعد حجهم وقبل رجوعهم فإن تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل موته أو غضبه لم يعص في الأربع الصور وإن تلف ماله بعد موته أو غضبه وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم يعص في صور العضب الثلاث ويعصى في صور الموت الثلاث وإن مات أو غضب بعد رجوعهم فإن تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم يعص أو بعد رجوعهم وقبل موته أو غضبه أو بعده أو لم يتلف عصي فهذه ثلاثون صورة يعصى في تسع صور منها وكذا يقال في العمرة ونائي (قوله لمن هو معتبر في حقه الخ) مع قوله الاتي ما لم يتمكن الخ فيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فإن مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما هناك الوجوب وعدم التمكن فليتأمل وقد يدفع بأن الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الأمر والمثبت فيما سياتي الوجوب بحسب الظاهر بصرى (قوله خروج رفقة معه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فإن تقدموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزادة المؤنة في الأول وأضره في الثاني ومحل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق فإن كانت أمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش وفارق التيمم وغيره بأنه لا بد لما هنا بخلافه ثم اهـ وعبارة البصري قوله خروج رفقة تقدم أنه لا حاجة إليه عند التحقيق اهـ (قوله المفهم) أي الثالث (لاولها) أي لا شروط خروج رفقة معه (قوله لزمه الكسب للحج والمشى وإن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العضب والأفالحج على التراخي وقد يستطيع أيضاً في المستقبل إلا أن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب والتمكن الاتي سم (قوله على ما في الأحياء)

لتعسر المراقبة فيه) فيه نظر إن أرادوا مع خروج الولي معه لأن ملازمة الولي له في السفر اقرب وأقوى منها في الحضر سم (قوله لم يجب الحج الخ) أي إن تعذر البحر ونائي قال باعثن قوله إن تعذر البحر مفهوماً أنه إذا لم يتعذر ركوبه بأن وجدت شروط الاستطاعة فيه دون البر وجبر ركوبه وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في سفر البر قليل لأن بعضه مخوف كما في سفر أهل اليمن وبعضه يسير وفيه سير أمشقا لأنهم يقطعون في مراحل كثيرة في اليوم أو الليلة ما يزيد على المرحلة بكثير كما في سفر أهل مصر والشام إلى الحج ولكن البحر توجد فيه شروطها أي لو لم يوجد حين ركوبه أو خروجه منه بنحو جدة أخذ مال ظلماً كما هو أي الأخذ موجود في زمنا (قوله وإنما وجبت الحج) عبارة النهاية وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط لاستقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن يمكن فعلها فيه واجاب الأول بإمكان تسميها بعد بخلاف الحج اهـ (قوله لا مكان تسميها بعده) أي بعد أول الوقت فإنه يحتمل الخلو عن المانع قدر ما يسعها بخلاف ما هنا فانا نقطع بوجود المانع والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال وفي الكنز لشيوخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكبيره لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأتى فتأمل انتهى اهـ بصرى (قوله في الإيجاب) متعلق بالمعتبر (قوله في الوقت) متعلق بأن يوجد (قوله لمن هو معتبر في حقه) أي بأن نوى الرجوع أو أطلق فأول وقت الاستطاعة خروج قافلة في وقت العادة أو آخره الرجوع إلى وطنه إن اعتبر في حقه أو الموت بعد الحج فلم يعتبر في حقه كمن نوى الإقامة بمكة ومعه ما يكفيه للإقامة كصناعة أو مات بعد حجهم فهو مستطيع ومن ثم عصي وحاصل مسائل العصيان وعدمه فيمن أخر الحج بعد الاستطاعة ومات أو غضب في سنته إن الشخص استطاع وقت خروج قافلة بلده ثم مات أو غضب فإن مات أو غضب قبل حج الناس تلف ماله قبل أحدهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم يعص في العشر الصور وإن مات أو غضب بعد حجهم وقبل رجوعهم فإن تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل موته أو غضبه لم يعص في الأربع الصور وإن تلف ماله بعد موته أو غضبه وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم يعص في صور العضب الثلاث ويعصى في صور الموت الثلاث وإن مات أو غضب بعد رجوعهم فإن تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم يعص أو بعد رجوعهم وقبل موته أو غضبه أو بعده أو لم يتلف عصي فهذه ثلاثون صورة يعصى في تسع صور منها وكذا يقال في العمرة ونائي (قوله لمن هو معتبر في حقه الخ) مع قوله الاتي ما لم يتمكن الخ فيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فإن مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما هناك الوجوب وعدم التمكن فليتأمل وقد يدفع بأن الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الأمر والمثبت فيما سياتي الوجوب بحسب الظاهر بصرى (قوله خروج رفقة معه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فإن تقدموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزادة المؤنة في الأول وأضره في الثاني ومحل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق فإن كانت أمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش وفارق التيمم وغيره بأنه لا بد لما هنا بخلافه ثم اهـ وعبارة البصري قوله خروج رفقة تقدم أنه لا حاجة إليه عند التحقيق اهـ (قوله المفهم) أي الثالث (لاولها) أي لا شروط خروج رفقة معه (قوله لزمه الكسب للحج والمشى وإن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العضب والأفالحج على التراخي وقد يستطيع أيضاً في المستقبل إلا أن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب والتمكن الاتي سم (قوله على ما في الأحياء)

ملازمة الولي له في السفر اقرب وأقوى منها في الحضر (قوله بخلافه في السفر) أي إذا لم يخرج معه الولي اهـ (قوله وإنما وجبت الصلاة) في الكنز لشيوخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكبيره لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا لا يتأتى فتأمل (قوله استطاع ثم افتقر لزمه الكسب للحج والمشى إن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العضب والأفالحج على التراخي وقد يستطيع أيضاً في المستقبل إلا أن

واستبعدوا ويؤيد استبعاده أنه لا يجب (٢٨) السؤال لو فاء دين آدمى عصبي به كما يقتضيه كلامهم في باب النفليس فالجواب أولى ويفرق بينه وبين

الكسب بان أكثر النفوس تسمح به لاسماع عند الضرورة بخلاف السؤال مطلقا ( النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج) واجب بان تمكن من الاداء بعد الوجوب او عمرة واجبة كذلك (وجوب) على الوصي فان لم يكن فالوارث الكامل فان لم يكن فالخامس ان لم يرد فعل ذلك بنفسه ( الاحجاج ) او الاعتماد (عنه من تركته) فور الخبر البخاري ان امي نذرت ان تحج فماتت قبل ان تحج افاجع عنها قال حجي عنها ارأيت لو كان على أمك دين أ كنت قاضيته قالت نعم قال اقضوا الله فانه احق بالفاء شبه الحج بالدين وامر بقضائه فدل على وجوبه وخرج بتركته ما إذا لم يخلف تركه فلا يلزم احد الحج ولا الاحجاج عنه لكنه يسن للوارث وللأجنبي وان لم ياذن له الوارث ويفرق بينه وبين توقف الصوم عنه على اذن القريب بان هذا اشبه بالديون فاعطى حكمها بخلاف الصوم ولكل حج والاحجاج عمن لم يستطع في حياته على المعتمد نظر الى وقوع حجة الاسلام عنه وإن لم يكن مخاطبا بها في حياته ولا ينافيه المتن لان قوله وفي ذمته قيد للوجوب وليس

أقره المغني كما مر (قوله واستبعد الخ) وافقه النهاية عبارة فالأول في كلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اهـ اي بان خاف العضب او الموت ع ش قول المتن (تحصيله) اي الحج (وقوله فمن مات) اي غير مرتدو (قوله وفي ذمته حج واجب) اي ولو كان قضاء او نذرا او مستأجرا عليه في ذمته مغني ونهاية وفي سم عن الكنز مثله (قوله واجب) الى قول المصنف والمعضوب في النهاية والمغني الا قوله ان لم يرد الى المتن (قوله واجب بان تمكن الخ) عبارة المغني والنهاية واجب مستقر بان تمكن بعد استطاعته من فعله بنفسه او بغيره وذلك بعد انتصاف ليلة الفجر ومضى امكان الرمي والطواف والسعي إن دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات ثم ولو شاؤوا لم ترجع القافلة اهـ (قوله بان تمكن من الاداء الخ) قضيته إن ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب سم وقد يجاب اخذ امامنا انفا عن النهاية والمغني بان المراد بالوجوب هنا الاستطاعة فقط قول المتن (وجوب الاحجاج عنه الخ) هل هو مقيد بوجود من يحج عنه باجرة المثل لا بازديان نظير ما ياتي في المعضوب ثم رايت في فتح القدير للكردي ما يفيد التقييد المذكور وعبارة تعوعل ما ذكر اي وجوب الاستنابة على من ذكر إن خلف تركه فاضلة عما تعلق بعين التركة وعن مؤن التجهيز بما يرضى به الاجير من اجرة المثل فاعل ولا لم يجب على احد الحج عنه اهـ (قوله ان لم يرد الخ) اي من ذكر من الثلاثة وفيه إشارة الى ان لنحو الوصي إقامة نفسه فيما اوصى به اليه كما اقي به ابن زياد باعشن قول المتن (الاحجاج عنه الخ) اي وان لم يوص به نهاية وونائي ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواة للمحجوج عنه في الذكورة والانوثة فيكن حج المرأة عن الرجل كعكسه اخذ من الحديث الا في ع ش وياتي في الشرح والنهاية والمغني ما يفيد (قوله فلا يلزم احدا الحج الخ) لا على الوارث ولا في بيت المال مغني (قوله لكنه الخ) اي كل من الحج والاحجاج عمن مات وفي ذمته حج كركدي (قوله يسن للوارث الخ) اي بنفسه او نائبه ويبرأ به الميت نهاية (قوله أشبه بالديون) لما فيه من شائبة المالية باعتبار احتياجه غالبا الى المال بصرى (قوله عمن الخ) اي عن الميت الذي لم يستطع سم (قوله وبقوله في ذمته الخ) عطف على قوله بتركته سم (قوله فلا يجوز حجه الخ) قال في شرح العباب ولا تصح النيابة في التطوع إلا عن ميت اوصى به وعن معضوب اناب من يحج عنه مرة او أكثر انتهى باختصار فتحصل جواز انابة المعضوب في الفرض والنفل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت في الفرض مطلقا وفي النفل إن اوصى به ويمتنع انابة القادر مطلقا سم (قوله إلا ان اوصى به) وقيل يصح من الوارث وإن لم يوص به باعشن وقوله من الوارث هل المراد بنفسه او نائبه وهل المراد بالوارث مطلق القريب اخذ امامنا في الصوم فليراجع (قوله اما لو لم يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون

يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب والتمكن الآتي (قوله في المتن فمن مات وفي ذمته حج) اي ولو قضاء او نذرا او كان استأجر عليه اجارة ذمة كنز (قوله بان تمكن من الاداء) قضيته ان ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب (قوله عمن لم يستطع في حياته) اي عن الميت الذي لم يستطع الخ (قوله وبقوله في ذمته) عطف على قوله بتركته (قوله إلا ان اوصى به) قال في التنبية ولا يجوز النيابة في حج التطوع في احد القولين ويجوز في الاخر اهـ والثاني هو الاصح وقوله ولا تجوز النيابة في حج التطوع قال ابن النقيب اي حيث تجوز في حج الفرض اهـ وأشار بذلك الى امتناع انابة القادر في النفل كالفرض ثم قال والقولان يجريان في صحة الوصية بحج التطوع وفي حج الوارث او الاجني عمن مات ولم يجب عليه اهـ وفي العباب ولا تصح النيابة ايضا عن مرجو البرء وان اتصل به اي بمرجو البرء الياس منه اي من البرء او الموت ثم قال فيه وفي شرحه ولا تصح النيابة ايضا في التطوع عن حي غير معضوب ولا عن ميت لم يوص به الا عن ميت اوصى به والا عن معضوب اناب من يحج عنه مرة او أكثر اهـ باختصار فيحصل جواز انابة المعضوب في الفرض مطلقا وفي النفل ان اوصى به ويمتنع انابة القادر مطلقا (قوله اما لو لم يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتأمل

فئات او جن قبل تمام حج  
الناس اى قبل مضى زمن  
بعد نصف ليلة النحر يسع  
بالنسبة لعادة حج بلده فيما  
يظهر مالم يمكنهم تقديمه من  
الاركان ورمى جمرة العقبة  
او تلف ماله او غضب قبل  
اياهم لم يقض من تركته  
ولو لزمه الحج فارتد ومات  
مرتدا لم يقض من تركته  
على انه لا تركة له لانه بان  
زوال ملكه بالردة  
(والمعضوب) بالمعجمة من  
العضب وهو القطع  
والمهملة كانه قطع عصبه  
ومن ثم فسره بقوله (العاجز)  
فهو صفة كاشفة والخبران  
الح او خبر عنه نظر التقيد  
العجز بكونه عن الحج  
والاول اولى (عن الحج  
بنفسه) لنحو زمانه  
او مرض لا يرجى برؤه  
(ان وجداجرة من يحج  
عنه) ولو ماشيا (باجرة  
المثل) لا بازيدوان قل نظير  
ما مر انفا وللأمام بحث  
ضعيف في الزيادة على مهر  
مثل الحررة بحث الزركشى  
بجيه هنا مع وضوح الفرق  
بان هناك التخلص من ورطة  
رق الولد فاحتمل في مقابلته  
زيادة يسيرة بخلافه هنا  
(لزمه) الاحجاج عن نفسه  
فورا ان غضب

هذا التمكن فتامله سم وبصرى وتقدم الجواب بان المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة (قوله مالم  
يمكنهم تقديمه) اى على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السعى اذا دخل الحاج الوقوف لا مكانه  
بعد طواف القدوم سم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض اى والمغنى قال الاسنوى  
ولا بد من زمن يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن ويعتبر الامن في السير الى مكة للطواف ليلا انتهى  
ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لا مكان فعله في حال السير مراه سم عبارة النهاية  
وهو اى ما قاله الاسنوى مردودا لالحلق او التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات  
او حلقها او تنفها كاف ويمكن فعله وهو سائر الى مكة فيندرج زمنه في زمن السير اليها اه زاد الونائى وكذا  
لا يعتبر لميلت مزدلفة زمن لحصوله بالمرور فيها بعد النصف ولا للسعى ان دخل اهل بلده مكة قبل الوقوف  
لا مكان تقديمه عليه ولا اعتبراه (قوله لانه بان زوال ملكه الخ) (فرع) لو تمكن شخص من النسك  
سنتين ولم يفعله حتى مات او غضب عصى من آخر سنى الا مكان فبئرين بعد موته او غضبه فسقه في الاخيرة  
بل وفيما بعدها في المعضوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل  
وفيما بعدها في المعضوب الى ما ذكر كما في نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من الوراثة او المعضوب  
الاستنابة فور التقصير نعم لو بلغ معضوب باجازه تاخير الاستنابة كافي الروضة نهاية ووائى وكذا في المغنى  
الاقوله وعلى كل الخ (قوله بالمعجمة) الى قوله بخلاف مالمو حضر الخ في النهاية والمغنى الا قوله او خبر الى  
المتن وقوله وللأمام الى المتن وقوله مطلقا وقوله فان عجز الى ولو شئى (قوله وهو القطع) اى كانه قطع عن كمال  
الحركة نهاية قول المتن (العاجز الخ) اى حالا وما لا نهاية ومعنى قال ع ش هل يكنى في العجز عليه من نفسه  
بذلك او يتوقف ذلك على اخبار طيبين عدلين اه عبارة الونائى وهو المايوس من قدرته على النسك بنفسه بقول  
عدلى طب او بمعرفته وهو عارف بالطب بخلاف غير العارف ووقع في نفسه حصول العضب فانه لا يكنى  
اه (قوله او خبره الخ) في عطفه على صفة الخ المتفرع على قوله فسره الخ مالا يخفى (قوله عنه  
اى عن المعضوب (قوله والاول) اى من الاعرابين (اولى) اى ولذا اقتصر عليه النهاية  
والمغنى (قوله لنحو زمانه الخ) المراد بالزمانه هنا العاهة التي تمنع من ركوب نحو المحفة الابمشقة  
شديدة وبنحوها الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب ولو على سريره يحمله  
رجال الابمشقة شديدة لا تحتمل عادة كركب على بافضل (قوله ولو ماشيا) اى مالم يكن أصلا  
او فرعا كما يؤخذ بما يأتى في المطاع نهاية ومعنى قول المتن (باجرة المثل) اى فادونها نهاية ومعنى  
(قوله لا بازيدوان قل الخ) معتمد ع ش (قوله نظير ما مر الخ) اى في الرحلة ونحوها (قوله  
فورا ان غضب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتى ويجب الاذن هنا وفيما يأتى  
فورا الخ يعلم الفرق بين مسألة الاستحجار والانابة في الفورية وانها تجب مطلقا في الانابة وفي الاستحجار

(قوله مالم يمكنهم تقديمه) اى على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السعى فيما اذا دخل الحاج قبل  
الوقوف لا مكانه بعد طواف القدوم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض قال يعنى  
الاسنوى ولا بد من زمن يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن ويعتبر الامن في السير الى مكة للطواف ليلا اه  
ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لا مكان فعله في حال السير مراه سم عبارة النهاية  
اه (قوله لانه بان زوال ملكه الخ) (فرع) لو تمكن شخص من النسك  
سنتين ولم يفعله حتى مات او غضب عصى من آخر سنى الا مكان فبئرين بعد موته او غضبه فسقه في الاخيرة  
بل وفيما بعدها في المعضوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل  
وفيما بعدها في المعضوب الى ما ذكر كما في نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من الوراثة او المعضوب  
الاستنابة فور التقصير نعم لو بلغ معضوب باجازه تاخير الاستنابة كافي الروضة نهاية ووائى وكذا في المغنى  
الاقوله وعلى كل الخ (قوله بالمعجمة) الى قوله بخلاف مالمو حضر الخ في النهاية والمغنى الا قوله او خبر الى  
المتن وقوله وللأمام الى المتن وقوله مطلقا وقوله فان عجز الى ولو شئى (قوله وهو القطع) اى كانه قطع عن كمال  
الحركة نهاية قول المتن (العاجز الخ) اى حالا وما لا نهاية ومعنى قال ع ش هل يكنى في العجز عليه من نفسه  
بذلك او يتوقف ذلك على اخبار طيبين عدلين اه عبارة الونائى وهو المايوس من قدرته على النسك بنفسه بقول  
عدلى طب او بمعرفته وهو عارف بالطب بخلاف غير العارف ووقع في نفسه حصول العضب فانه لا يكنى  
اه (قوله او خبره الخ) في عطفه على صفة الخ المتفرع على قوله فسره الخ مالا يخفى (قوله عنه  
اى عن المعضوب (قوله والاول) اى من الاعرابين (اولى) اى ولذا اقتصر عليه النهاية  
والمغنى (قوله لنحو زمانه الخ) المراد بالزمانه هنا العاهة التي تمنع من ركوب نحو المحفة الابمشقة  
شديدة وبنحوها الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب ولو على سريره يحمله  
رجال الابمشقة شديدة لا تحتمل عادة كركب على بافضل (قوله ولو ماشيا) اى مالم يكن أصلا  
او فرعا كما يؤخذ بما يأتى في المطاع نهاية ومعنى قول المتن (باجرة المثل) اى فادونها نهاية ومعنى  
(قوله لا بازيدوان قل الخ) معتمد ع ش (قوله نظير ما مر الخ) اى في الرحلة ونحوها (قوله  
فورا ان غضب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتى ويجب الاذن هنا وفيما يأتى  
فورا الخ يعلم الفرق بين مسألة الاستحجار والانابة في الفورية وانها تجب مطلقا في الانابة وفي الاستحجار

بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي (٣٠) ان غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه الاداء وذلك لانه مستطيع اذا استطاعة بالمال

كهي بالنفس ولخير  
الصحيحين ان فريضة الله  
على عباده في الحج ادركت  
أبي شيخا كبيرا لا يثبت  
على الرحلة أفاحج عنه  
قال نعم وذلك في حجة  
الوداع هذا ان كان بينه  
وبين مكة مسافة القصر  
والالم تجزله الانابة مطلقا  
بل يكلفه بنفسه فان عجز  
حج عنه بعد موته من تركته  
هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله  
وجه وجه نظر الى ان عجز  
القريب بكل وجه نادر  
جد فلم يعتبر وان اعتبره  
جمع متأخرون فجوزوا له  
الانابة اخذا من التعليل  
بخفة المشقة وتبعهم في  
شرح الارشاد ولو شق  
بعد الحج عنه بان فساد  
الاجارة ووقوعه للنائب  
ولزوم المعصوب الحج  
بنفسه بخلاف ما لو حضر  
معه ثم فات الحج وان وقع  
للاجير لكنه يستحق  
الاجرة هنا لان التقصير  
من المعصوب مع صحة  
الاجارة هنا (ويشترط  
كونها) أي الاجرة (فاضلة  
عن الحاجات المذكورة  
فيمن يحج بنفسه لكن  
لا يشترط) هنا (نفقة  
العيال) الذين تلزمه مؤنتهم  
(ذها با و ابا با) لانه مقيم  
عندهم فيحصل مؤنتهم  
ولو باقراض أو تعرض  
لصدقة فاندفع قول السبكي

على هذا التفصيل سم (قوله بعد الوجوب والتمكن) قد يقال التمكن من شروط الوجوب سم ومر  
الجواب عنه (قوله ولم يمكنه) قيد للاخير فقط (قوله اذا استطاعة بالمال) أي وبطاعة الرجال نهاية  
ومعنى (قوله ان فريضة الله) عبارة للمعنى والنهية ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله الخ  
(قوله مطلقا) أي عجز بكل وجه او لا (قوله بل يكلفه بنفسه) أي لقلة المشقة عليه نقله في المجموع عن المتولي  
وافره قال السبكي ولك ان تقول انه قد لا يمكنه الاثبات به فيضطر الى الاستنابة انتهى وهو ظاهر معنى ونهية  
(قوله ان عجز القريب) أي من مكة (قوله وان اعتبره جمع متأخرون الخ) اعتمدته النهاية والمعنى كما مر أنفا  
(قوله من التعليل) أي لتعليل تكليفه الحج بنفسه (قوله في شرح الارشاد) أي وشرحي العباب ومختصر  
بافضل وينبغي اعتماده كروى وونائي (قوله ولو شق الخ) أي معصوب مستدب في حج وعمره من غضبه  
(قوله بان فساد الاجارة) أي لعدم جواز الاستنابة ونائي (ووقوعه للنائب) أي على الاظهر فلا يستحق  
الاجير الاجرة معنى ونهية أي فيردها ان كان قبضها لان المستاجر لم ينفع بعمله ونائي وكروى على بافضل  
(قوله بخلاف ما لو حضر الخ) عبارة العباب ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج اجير لم يقع عنه لتعين مباشرته  
بنفسه ولو بر ابعده حج الاجير ووقع نفلا للاجير ولا اجرة له ولا ثواب اه قوله ولا ثواب فيه تامل قال البصري  
يتردد النظر فيما لو اجتمع بالمقات وأخبره المستاجر به يريد الاحرام عن نفسه فهل يستحق الاجير الاجرة  
او لا وعلى الثاني هل يستحق شيئا لقسط ما مضى من بلده الى المقات اه وقد يقال قضية تعليلهم بان التقصير  
من المعصوب مع صحة الاجارة ان الاجير يستحق القسط (قوله مع صحة الاجارة الخ) أي ظاهر او باطنا ونائي  
عبارة البصري قوله مع صحة الاجارة هنا قال المحشي سم حرره اه وقد يقال لا اشكال في صحة عقد الاجارة  
عند مباشرته لان تكلفه لا يخبره عن كونه معصوبا جزا بخلاف مسألة الشفاء فانه يتبين به انه غير معصوب  
في نفس الامر عند مباشرة العقد فليتأمل اه قول المتن (لكن لا يشترط نفقة العيال الخ) أي مؤنتهم ومؤنته  
كمؤنتهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار معنى ونهية وشرح بافضل (قوله  
فيحصل مؤنتهم) أي ومؤنته نهاية ومعنى (قوله فاندفع قول السبكي الخ) في الدفاع البعد بما ذكره بعد  
لا يخفى سم (قوله ويصير كلا الخ) بفتح الكاف أي ثقيل كروى (قوله على انه لا نظر هنا للمستقبلات) في  
هذه العلالة المقتضية للتزل عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذها با و ابا با فيمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل  
سم (قوله أي اعطى) الى قوله في الاولى في النهاية والمعنى الا قوله او القادر وقوله او قال الى لزومه قول المتن (لم

يعلم الفرق بين مسألة الاستئجار والانابة في الفورية وانها تجب مطلقا في الانابة وفي الاستئجار على هذا  
التفصيل وفي شرح الروض مبالغة على حكم ذكره وان كان الاستئجار والاستنابة واجبين على الفور في حق  
من غضب مطلقا في الانابة وبعد يساره في الاستئجار اه ذلك لان الاطلاق فيه والتفصيل بمعنى آخر كما  
هو ظاهر مع امكان حمل الفورية بعض اليسار على التفصيل فليتأمل (قوله بعد الوجوب والتمكن) قد يقال  
التمكن من شروط الوجوب (قوله بان فساد الاجارة ووقوعه الخ) أي ولا اجرة له مر (قوله بخلاف ما لو  
حضر معه ثم فات الحج) عبارة العباب ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج أجير لم يقع عنه لتعين مباشرته بنفسه  
ولو برى بعد حج الاجير ووقع نفلا للاجير ولا اجرة له ولا ثواب اه (قوله لكنه يستحق الاجرة هنا) عبارة  
شرح العباب قالوا أي الشيخ ابو حامد وغيره ومع عدم وقوعه عن المستاجر يلزمه للاجير الاجرة و الفرق  
الاذرى بين هذا وما ياتي فيما اذا برى بعد بصحة الاجارة هنا وبذل الاجير منفعتهم وفيه نظر ثم راي بعضهم  
نظر فيه ايضا والذي يتجه الفرق بان لا تقصير منه في حق الاجير بالبرء بخلاف الحضور فانه بعد ان ورتط الاجير  
مقصر به في حقه فلزمه أجرته وسيأتي قريبا نظير ذلك اه (قوله مع صحة الاجارة هنا) حرره (قوله في المتن  
لكن لا تشترط نفقة العيال) أي ولا نفقته هو كز (قوله فاندفع قول السبكي) في الدفاع للبعد بما ذكره بعد  
لا يخفى (قوله على انه لا نظر هنا للمستقبلات) في هذه العلالة المقتضية للتزل عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال

في الزام من لا كسب له ويصير كلا على الناس إذا خرج ما في يده بعد على انه لا نظر هنا للمستقبلات كما مر  
(ولو بذل) أي أعطى (ولده) أي فرعه وان سفل ذكر ا كان أو أتى أو والده وان علا كذلك (أو أجنبي مالا) له (للاجرة) لمن يحج عنه (لم



يجب قبوله في الاصح) لما في قبول المال من المنة ومن ثم لو اراد الاصل او الفرع العاجز او ( ٣١ ) القادر استتجار من يحج عنه او قال له

أحدهما استأجر وأنا أدفع  
عنك لزمه الاذن له في الاولى  
أو الاستتجار في الثانية كما  
يبنت في الحاشية لانه ليس  
عليه مع كون البذل من  
اصله او فرعه كبير منة فيه  
بخلاف بذله له ليستأجر هو  
به عن نفسه اخذا من  
قولهم إن الانسان يستتكف  
الاستعانة بمال الغير وان  
قل دون بدنه ولا شك ان  
أجيره كبدنه ومن ثم لو  
رضى الاجير بدون اجرة  
المثل لزمه انابته لضعف المنة  
هنا أيضا (ولو بذل الولد  
الطاعة) للمعسوب بان  
يحج عنه بنفسه (وجب  
قبوله) بان ياذن له في الحج  
عنه لحصول الاستطاعة  
حينئذ فان امتنع من الاذن  
لم ياذن الحاكم عنه ولا يجبره  
عليه وان تضيق الامن باب  
الامر بالمعروف فقط ولو  
توسم الطاعة ولو من اجني  
لزمه امره نعم لا يلزمه الاذن  
لفرع او اصل او امرأة  
ماش الا ان كان بين المطيع  
وبين مكة دون مرحلتين  
وطاؤه ولا لقريه او اجني  
معول على كسب إلا اذا كان  
يكتسب في يوم كفاية ايام  
بشرطه السابق او سؤال  
لانه يشق عليه مع ان لولي  
المرأة منعها من المشي فلم  
يعتد بطاعتها ويجب الاذن

يجب قبوله) ولو وجد دون الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستتجار لاستطاعته و المنة فيه دون المنة في المال  
نهاية ومعنى و ياتي في الشرح مثله (قوله لما في قبوله المال من المنة) ولو كان الباذل الامام من بيت المال وله فيه  
حق وجب عليه القبول ونائي وكردى وتقدم في الشرح والنهاية ما يفيد (قوله العاجز) اقتصر عليه النهاية  
والمغنى وقال الرشدي قال في التحفة والقادر هو اخذ الشيخ ع ش في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهره  
والظاهر انه بحسب ما فهم ولم يطلع على مقاله في التحفة فليراجع اه (قوله لزمه الاذن له في الاولى) كذا في  
النهاية والمغنى خلافا لما وقع في ع ش اه رشدي (قوله والاستتجار في الثانية) خلافا للنهاية والمغنى (قوله  
ولا شك ان اجيره) قد يقال الاجير في الثانية ليس اجيره بل هو اجير المعسوب فانه الذي استأجره كذا افاده  
الحشي سم ولعل تخصيصه الثانية لوضوح ما افاده فيها ولا فواضح جريانه في الاولى ايضا لانه في الحقيقة اجير  
المعسوب والبعض وكيل عنه في العقد بصرى (قوله لزمه انابته الخ) وفاقا للنهاية والمغنى قول المتن (ولو بذل  
الولد) اي وإن سفل ذكر اكان او انثى نهاية ومعنى (قوله للمعسوب) إلى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله  
وان تضيق الى ولو توسم وقوله وقد يؤخذ الى ولو كان (ولو توسم الطاعة) أى ظن بقرائن أحواله اجابة  
ذلك وخرج به ما لو شك في طاعته فلا يلزمه امره كردى على بافضل وباعشن (قوله ولو من اجني) عبارة  
الونائي وان كان من انثى اجنية غير ماشية بخلاف الماشية ولو موليته لان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها  
فلا اثر لطاعتها ومن ثم كان للوالد اذا اراد ولده ان يحج عن غيره ماشيا ان يمنعه لان له منعه من السفر لحج  
التطوع وقول ابن العماد وابن المقرئ ليس لوالده المنع محمول على ما اذا كان اجيرا كافي شرح الايضاح  
وحاشيته اه (قوله امره) أى سؤاله شرح بافضل (أو امرأة ماش) عبارة شرح الروض وكالات ابن والاب البنت  
والام ومثلها موليته وان لم تكن من الابعاض الخ اهم (قوله إلا ان كان بين المطيع وبين مكة) اي وبين  
المطاع وبينها مرحلتان او اكثر على ما تقدم في قوله او اخر الصفحة السابقة هذا اذا كان بينه وبين مكة مسافة  
القصر الخ سم (قوله معول على كسب) اي او مفرغ بنفسه بان يركب مفازة لا كسب بها ولا سؤال لان  
التغريير بالنفس حرام نهاية ومعنى (قوله بشرطه السابق) اي انفا في قوله ان كان بين المطيع الخ (قوله لانه  
يشق) أى مشي المطيع المبعوض أو تعويله على الكسب أو السؤال مطلقا و (قوله عليه) أى المعسوب  
المطاع (قوله إذ لا وازع الخ) اي لا زاجر كردى والمناسب المواقف لما في القاموس لا مغرى (قوله  
والرجوع جائز له) اي للبذل عبارة النهاية والمغنى وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن احرم  
ولومات المطيع او المطاع او رجع المطيع فان كان بعد امكن الحج سواء اذن له المطاع ام لا استقر الوجوب  
في ذمة المطاع والا فلا اه قال ع ش قوله لم لم يرجع اي لم يجز له الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه  
امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقرار الحج في ذمته (قوله قبل الاحرام) أى لانه متبرع بشيء  
لم يتصل به الشروع واما بعده فلا لا تنفاه ذلك معنى (قوله وبه يتبين عدم الوجوب الخ) من هنا يعلم

ذهابا وايا با فممن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل (قوله ولا شك أن أجيره كبدنه) قد يقال الاجير في الثانية  
ليس اجيره بل هو اجير المعسوب فانه الذي استأجره (قوله نعم لا يلزمه الاذن لفرع او اصل او امرأة ماش)  
عبارة الروض فلو كان الابن او الاب ماشيا او معولا على الكسب أو السؤال او الاجني اي او الابن او الاب  
معولا بنفسه لم يلزمه القبول اه واعترضها شارحه بما يوافق ما ذكره الشارح لكن وجهها ان بعضه كنفسه  
فكلا لا يلزمه المشي ولا السؤال لا يلزمه احتمال مشي بعضه او سؤاله بخلاف الاجني (قوله او امرأة  
ماش) عبارة شرح الروض وكالات ابن والاب البنت والام ومثلها موليته وان لم تكن من الابعاض (قوله  
الا ان كان بين المطيع ومكة دون مرحلتين) اي وبين المطاع وبينها مرحلتان او اكثر على ما تقدم في قوله في  
الصفحة السابقة هذا ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر الخ (قوله وبه يتبين عدم الوجوب) من هنا يعلم  
ان الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العضب دون ما قبله وعبارة الروض وان مات المطيع او رجع عن

هنا وفيما ياتي فورا وان لزمه الحج على التراخي لثلا يرجع البازل اذ لا وازع يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع  
جائز له قبل الاحرام وبه يتبين عدم الوجوب على المعسوب اذا كان قبل امكن الحج عنه والا استقر عليه لا على المطيع

وإن أوهه المجموع وقد يؤخذ من (٣٢) قولهم والرجوع جائز له لأنه لم يجز بان نذر اطاعته نذرا منعقد الم يلزمه الفور ويحتمل الأخذ

باطلاقهم نظر الاصل وبما ذكر فارق هذا عدم وجوب المباشرة على المستطيع فورا لأنه وإزعا يحمله على الفعل وهو وجوبه عليه ولو كان له مال أو مطيع لم يعلم به استقر في ذمته والعلم وعدمه إنما يؤثران في الأثم وعدمه (وكذا الاجنبى) ونحو الاخ والأب إذا بدل الطاعة يجب قبوله (في الاصح) ولو ما شيا لم امرانه لا استنكاف بالاستعانة بيدن الغير ولأن مشى هذين لا يشق عليه مطلقا وشرط البازل الذى يجب قبوله ان يكون حرا مكافا موثوقا به ادى فرض نفسه وان لا يكون معضوبا (فرع) مات أجير العين قبل الاحرام لم يستحق شيئا او بعد استحقيق لانه اتي ببعض المستاجر عليه وان لم يجز عن المستاجر له بالقسط بان توزع اجرة المثل على السير والاعمال ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من أجرة المثل والذي يتجه الاول اخذا بما ياتى قبيل ما يحرم من النكاح ثم رأيت شيخنا جزم به وسيأتى في الاجارة انها لا تصح على زيارته صلى الله عليه وسلم سواء اريد بها الوقوف عند القبر المكرم أو الدعاء ثم لعدم

أن الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العضب دون ما قبله سم (قوله وان أوهه الخ) عبارة النهاية واقتضاء كلام المجموع ان الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مراد وان اغتر به في الاسعاد اذ كيف يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما مر وجوب قبول المطيع خاص بالمعضوب فلو تطوع آخر عن ميت بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لانه الاستقلال بذلك من غير اذن كما مره (قوله لم يلزمه الفور) اى فى الاذن (قوله وبما ذكر الخ) هو قوله لا ذلا ولا زع الخ كردى (قوله استقر في ذمته) اى اعتبارا بما فى نفس الامر نهاية ومعنى اى ومع ذلك فلا اثم عليه لعذره ع ش قول المتن (وكذا الاجنبى) أى وان كان اثنى شرح بافضل قال الكردى وفي الايعاب لكن يشترط ان يكون لها محرم او زوج اذ النسوة لا تكفى هنالان بذل الطاعة لا يوجب على المطيع لجواز رجوعه قبل الاحرام اه (قوله نحو الاخ) عبارة النهاية والمعنى والاب والام والاخ فى بذل الطاعة كالاجنبى اه (قوله ولو ما شيا) يتأمل فى الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه الاذن لفرع او اصل الخ إلا ان يقيد ما هنالك فى الاب بدون المرتلين او يفرق بين الامر عند التوسيم فلا يلزمه مع نحو المشى بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقا وفيه نظر سم عبارة الكردى على بافضل قوله وهو ما شى ظاهره لزوم الاذن للاجنية الماشية وهو ظاهر غيره مما بينته فى الاصل اه اقول قد تقدم فى الشرح وعن الونائى ما يخالفه إلا ان يفرض كلامه فيما دون مرتلتين (قوله لان مشى هذين) اى الاجنبى ونحو الاخ (قوله ان يكون حرا الخ) قال فى الحاشية فى نفس الامر وان كان قناتى الظاهر وهذا فى حجة الاسلام أما التطوع فيصح ان يكون الاجير فيه صديقا ميمز أو عبدا أو امة اه وفى شرح الايضاح لابن علان تجزىء انا بة الرقيق فى حج نذراه كردى على بافضل عبارة النهاية وتجوز النيابة فى نسك التطوع كفى النيابة عن الميت إذا وصى به ولو كان النائب فيه صديقا ميمز أو عبدا بخلاف الفرض لانهما من اهل التطوع بالنسك لا نفسهما اه (قوله موثوقا به) اى بان يكون عدلا ولا لالم تصح انا بته ولو مع المشاهدة ولو فى الاجارة والجمالة لان نيته لا يطلع عليها كذا فى حاشية الايضاح للشارح سم ووائى وفى فتح الفتاح للكردى مثله إلا انه استثنى من عينه الموصى العالم بفسقه وعبارة فى حاشيته على بافضل بعد ذكر مثل ما مر عن حاشية الايضاح عن الجلال الرملى وابن علان فى شرح الايضاح نصها نعم ان كان المستأجر معضوبا واستأجر عن نفسه فاسقايحج عن نفسه صحت الاجارة قبل قوله حججت كما فى فتاوى الشارح اه وفى باعشن على الونائى ما يوافقهما (قوله ادى فرض نفسه) يعنى لم يكن عليه حج ولو نذر انا بته ومعنى وشرح بافضل (قوله وان لا يكون معضوبا) اى وان صح حجة ولو تكلف ونائى (قوله مات اجيرا) على حذف اداة الشرط (قوله بالقسط) متعلق بقوله استحق (قوله او بعده استحق) عبارة فتح القدر للكردى او بعد الاحرام وقبل تمام الاركان أثيب المحجوج عنه على ذلك واستحق الاجير قسطه من المسمى الا العامل فى الجمالة ويعتبر ذلك من ابتداء السير وتنفسخ الاجارة وان مات بعد تمام الاركان دون باقى الاعمال الواجبة او المسنونة لم يؤثر ذلك فى صحة الاجارة لكن يلزم الاجير حط قسط ما بقى من الواجبات والسنن وتجبر الواجبات والسنن بدم وهو على المستاجر على المعتمد اه (قوله الاول) اى من المسمى (قوله جزم به) اى بالاول (سواء اريد بها الوقوف عند القبر) اى لانه لا يقبل النيابة (قوله لعدم انضباطه) اى الدعاء (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله على الاول) اى الوقوف (قوله بل على الثانى) اى الدعاء ولا يضرب الجهل بنفس الدعاء فتح القدير (قوله وعليه) اى على صحة الجمالة على الدعاء (قوله فاذا دعا لكل منهم) او بان

الطاعة بعد امكان الحج استقر الوجوب اه (قوله ولو ما شيا) يتأمل فى الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه الاذن كقوله او اصل الخ إلا ان يقيد ما هنالك فى الاب بدون المرتلين او يفرق بين الامر عند التوسيم فلا يلزمه مع نحو المشى بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقا وفيه نظر (قوله موثوقا به) اى بان يكون عدلا ولا لالم تصح استنا بته ولو مع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها و به يعلم ان هذا شرط فى كل من يحج عن غيره باجارة او جمالة

قال

انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتب له بورقة صحت وهو متجه وأما الجمالة

فلا تصح على الاول لانه لا يقبل النيابة بل على الثانى وعليه لو استجمل من جماعة على الدعاء ثم صح فاذا دعا لكل منهم استحق جعل الجميع

لتعدد المجاعل عليه وان  
اتحد السير اليه كما  
لو استجعل على رد آبقين  
لملاك من موضع واحد  
ويشهد لذلك نص الشافعي  
رضي الله عنه على ان من  
مر بمتاضلين فقال لذي  
النوبة ان أصبت بهذا  
السهم فلك دينار فاصاب  
استحققه وحسبت له  
الاصابة وما كان له عليها  
مع اتحاد عمله ولا ينافيه  
مالو كان ميتان بقبر  
فاستجعل على ان يقرأ على  
كل ختمة لزمه ختمتان لان  
لفظ القرآن مقصود فاذا  
شرط تعدده وجب بخلاف  
لفظ الدعاء وتفاوت  
ثواب القراءة ونفعها  
لبيت وتفاوت الخشوع  
والتدبير فتدبر فلم يمكن  
التداخل فيها فتأمله  
(باب المواقيت)

قال اللهم اغفر لكل منهم و (قوله لتعدد المجاعل عليه) المراد به ما يشمل الضمى كرى (قوله ويشهد لذلك)  
اي استحقاق جعل الجميع (قوله استحققه) اي الدينار (قوله وجبت له) اي لذي النوبة (قوله عليها) اي  
لذي النوبة على الاصابة (قوله لان لفظ القرآن الخ) علة لنفي المنافة (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على  
جواز اتحاد الدعاء اي كاللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلاً سم (قوله فلم يمكن التداخل الخ) (خاتمة) يجوز  
ان يحج عن غيره بالنفقة وهي قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة والجعالة وان استأجر بها لم يصح للجعالة  
العروض ولو قال المعضوب من حج عني فله مائة درهم فمن حج عنه ممن سمعه أو سمع من أخبره عنه أي ووقع في قلبه  
صدقه استحقها فان احرم عنه اثنان مرتبا استحقها الاول وان احرم ما معاً وجاهل السابق منها مع جهل سبقه  
او بدونه اي بان علم السبق ولم يعلم عين السابق وقع حجها عنهما ولا شيء لهما على القائل اذ ليس أحدهما  
باولي من الآخر ولو علم سبق أحدهما اي بعينه ثم نسي قياس نظائره ترجيح الوقف اي في العروض ولو  
كان العوض مجبولا كان قال من حج عني فله ثوب وقع الحج عنه باجارة المثل ثم الاستئجار فيما ذكر ضربان  
استئجار عين واستئجار ذمة فالاول كاستأجر نكاح حج عني أو عن متي هذه السنة فان عين غير السنة الاولى  
لم يصح العقد وان اطلق صح وحمل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل الى مكة الاستئجار فاكثراً فالاولى من  
سنى امكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع المدة له والمكي ونحوه  
اي كاهل اليمن يستأجر في اشهر الحج والضرب الثاني كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستئجار  
في هذا الضرب على المستقبل فان اطلق حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر  
لا مكان الاستئجار في اجارة الذمة ولو قال الزمت ذمتك لنحج عني بنفسك صح وتكون اجارة عين ويشترط  
معرفة العاقدين أعمال الحج اي من اركان وواجبات وسنن ولا يحد ذكر الميقات ويحمل عند الاطلاق على  
الميقات الشرعي ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر  
للقران معسرا فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير لان بعضه وهو الايام الثلاثة في الحج والحج في الحج  
منهما هو الاجير وجماع الاجير مفسد للحج وتنفسخ به اجارة العين لا اجارة الذمة لانها لا تختص بزمان  
وينقلب فيهما الحج للاجير كطبيع المعضوب اذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه أن يمضي في فاسده والكفارة  
وعليه في اجارة الذمة ان يأتي بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر او يستنيب من يحج عنه  
في ذلك للعام او في غيره والمستأجر فيهما الخيار في الفسخ على التراخي لتأخر المقصود ويسقط فرض من  
حج او اعتمر بمال حرام كغصوب وان كان عاصيا كما في الصلاة في مغصوب او ثوب حرير مغني وكذا في  
النهاية الا انه عقب قوله صح وتكون اجارة عين بما نضه على ما في الروضة هنا عن البغوي وقال الامام  
بيطلانها وتبعه في الروضة في باب الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمداه وفي الوائى بعد ذكره عن  
الشارح في الحاشية والاياب مثل ما مر عن المغني من انها اجارة عين صحيحة مانضه ويصح كون من لم  
يحج اجير ذمة فيحج عن نفسه ثم عن المستأجر في سنة اخرى لا اجير عين لانها تعين السنة الاولى اه عبارة  
فتح القدير ولا يشترط في الاجارة الذمية ان يباشر الاجير عمل النسك الذي استؤجر له بنفسه ولا قدرته على  
الشروع في العمل ولا ان يكون قد حج عن نفسه ولا يقدر في ذلك خوف الاجير موته او مرضه اذ له الانابة فيها  
ولو بلا عذر ولو بشئ قليل دون ما استؤجر به ويجوز له حيث اكل الزائد نعم يارمه ان لا يستأجر الا عدلا اه  
(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقه) اي الميقات (عليه) اي المكان (حقيق) اي اصطلاحاً (فرع) أي بأعمال الحج

كذا في حاشية الايضاح للشارح (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أي كاللهم  
افعل كذا بفلان وفلان مثلاً

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقه) أي الميقات عليه أي المكان حقيق أي اصطلاحاً (فرع) أي بأعمال الحج وتوابعه ثم شك

وتوابعه ثم شك في أصل نيته هل كان اتى بها او لا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها واما ما نقل  
عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر انه غير صحيح سم و (قوله  
اصطلاحا) اى ولغة و (قوله واما ما نقل عن بعض الناس الخ) اى قياسا على نحو الصوم واليه ميل القلب ثم  
رايت اعتمده ع ش والونائى كما ياتى (قوله الا عند من يخص الخ) عبارة شيخنا وبعضهم خصه بالزمانى نظرا  
لاخذه من الوقت والشهر انه شامل للزمانى والمكانى اه (قوله بالحد) الباء داخله على المقصور عليه  
و (قوله فى الوقت) متعلق بالحد (قوله فتوسع) يعنى فيستعمل عنده فى المكان مجازا كرمى اى بعلاقة  
التقييد ثم هذا بالنظر لاصل اللغة والافتقار الى المقادير الحقيقية شرعية فى كل من الزمان والمكان حتى قول المتن  
(وقت احرام الحج الخ) اى المكى وغيره و (قوله وذو القعدة) سمي بذلك لقعودهم عن القتال فيه و (قوله  
وعشر ليل) اى بالايام بينها وهى تسعة و (قوله من ذى الحجة) سمي بذلك لوقوع الحج فيه نهاية ومعنى (قوله  
اى ما بين) الى قوله كذا فسر به ذكره ع ش عن الشارح واقره (قوله فيصح احرامه به فيه الخ) عبارة الونائى  
فلو احرم فى بلد بعد ثبوت شوال عنده او تبين ثبوته بعد ثم سافر الى بلد لم ير فيه لم يضره وان وافق اهلها فى  
الصوم اما لو احرم بعد الانتقال اليها لم يتعد حجها اه (قوله ووجدتم) اى اهل البلد الاخرى (قوله على  
الاجرة) اعتمده شيخنا (قوله لا يقتضى بطلان حجه) ينبغى ان يريد بطلان خصوص الحج اما اصل النسك  
فلا يتوهم بطلانه مع ما تقرر ان الاحرام بالحج فى غير وقته ينقض عمرة سم (قوله وان لم يمسك الخ)  
الاولى وان لم يمسك الصوم بان وصلها قبل ان يعيد فان لزوم الكفارة انما يتوهم حيث ذكروا صورة الامساك فهى  
فما اذا وصلها بعد ان عيدا فلا كفارة قطعنا ثم رايت عبارة الخادم مصرحة بان الكلام مفروض فى مسألة  
الصوم لا فى مسألة الامساك بصرى وقد يجاب بما فى سم من تصوير المسئلة بما اذا انتقل فى الليلة التى  
رؤى فيها هلال شوال فى البلد الاول الى البلد الثانى فوجدتم لم يروا الهلال وقد بينوا النية  
فبيتها معهم فلو جامع فى البلد الثانى فلا يعيد عدم وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عيد فى حق  
المنتقل اليهم ايضا ولا ينافى ذلك التصوير قوله وان لم يمسك لان المراد انه اذا جامع فى هذا اليوم يلزمه  
الامساك ولا كفارة اه (قوله قال) اى الزركشى فى الخادم (قوله وقياسه) اى عدم لزوم الكفارة فيما ذكر  
(قوله من لم يمسكه) الانسب من لم يمسكه بصرى اى من شأنه ان يلزمه فطرته (قوله بغروب شمس) اى البلد

الا عند من يخص التوقيت  
بالحد بالوقت فتوسع  
(وقت) احرام (الحج شوال  
وذو القعدة) بفتح القاف  
افصح من كسرهما (وعشر  
ليال من ذى الحجة) بكسر  
الحاء افصح من فتحها اى  
ما بين منتهى غروب آخر  
رمضان بالنسبة للبلد الذى  
هو فيه فيصح احرامه به فيه  
وان انتقل بعده الى بلد  
اخرى تخالف مطلع تلك  
ووجدتم صيا ما على الوجه  
لان وجوب موافقته لهم  
فى الصوم لا يقتضى بطلان  
حجه الذى انعقد لشدة  
تشبث الحج ولزومه بل  
قال فى الخادم نقلا عن  
غيره لا يلزمه الكفارة لو  
جامع فى الثانية وان لم يمسكه  
الامساك قال وقياسه انه  
لا تجب فطرة من لم يمسكه  
فطرته بغروب شمس

فى اصل نيته هل كان اتى بها او لا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها واما ما نقل عن بعض الناس  
من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر انه غير صحيح قال فى شرح الروض ولو احرم قبل  
اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج او عمرة فهو عمرة ولو احرم بحج ثم شك هل كان احرامه فى اشهره او قبلها قال  
الصيمرى كان حجا لانه يقين احرامه الان وشك فى تقدمه قاله فى المجموع قال الا ذرى قيل والاولى الاحتياط  
كالو احرم باحد نسكين ثم نسيه اه وقياس ما ذكره الصيمرى ان الصائم لو علم بعد الغروب انه نوى الغد من  
رمضان وشك حينئذ هل كانت نيته قبل الغروب او بعده حكم بصحة نيته ويحتمل الفرق وقوله ولو احرم قبل اشهر  
الحج خرج ما لو كان فى اشهره فالظاهر انه حيث شك كالونسى ما احرم به فينوى القران او الحج كما ساقى فى  
باب الاحرام (قوله لا يقتضى بطلان حجه الخ) ينبغى ان يريد بطلان خصوص الحج اما اصل النسك فلا يتوهم  
بطلانه مع ما تقرر ان الاحرام بالحج فى غير وقته ينقض عمرة (قوله لا يلزمه الكفارة لو جامع فى البلد الثانية  
وان لم يمسكه) قد يقال ان كان نوى الصوم قبل الانتقال فكيف تصح نيته مع دخول شوال فى حقه حينئذ  
وان كان لم ينو فهذا لا كفارة بجماعه وان كان فى الثانية من اول الشهر ولم يفارقها اذ لم تفسد صوما وكلا  
القسمين مما لا يحتمل التوقف فاما موقع هذا الكلام وحينئذ فاذكره فى الكفارة لا يمكن غيره فلا يقتصر  
على انه قريب ولا يحتاج الى توجيهه يسقطها بالشبهة فان قلت يمكن تصوير ذلك بما اذا انتقل فى الليلة التى  
رؤى فيها هلال شوال فى البلد الاول الى البلد الثانى فوجدتم لم يروا الهلال وقد بينوا النية فيبيتها معهم قلت  
عدم الكفارة حينئذ بعيد مع ان هذا التصوير لا يوافق قوله وان لم يمسكه الامساك وقد يجاب بمنع البعد المذكور

اعطاء له حكم شوال اه  
وما ذكره في الكفارة  
قريب لانها تسقط بالشبهة  
وفي الفطرة يتعين فرضه  
فيما اذا حدث المؤدى عنه  
في البلد الاول قبل غروب  
اليوم الثاني والا فالوجه  
لزومها لان العبرة فيها بمحل  
المؤدى عنه وأما الاحرام  
في الثانية فالذى يتجه عدم  
صحته لانه بعد ان انتقل اليها  
صار مثلهم في الصوم فكذا  
الحج لانه لا فارق بينهما  
ولا ترد الكفارة لما علمت  
وفجر النحر كذا فسر به  
جمع من الصحابة رضى الله  
عنهم قوله تعالى الحج أشهر  
معلومات أى وقته ذلك  
وقول جمع مجتهدين يجوز  
الاحرام بالحج في جميع  
السنة ولكن لا يأتى بشيء  
من أعماله قبل أشهره رده  
أصحابنا بانهم وافقوا على  
توقيت الطواف والوقوف  
فأى فارق بينهما وبين  
الاحرام فان قلت اذا كان  
غير الاحرام بما ذكر مثله  
في التوقيت بذلك بالنسبة  
لمنع تقدمه فلم اقتصر عليه  
قلت لانه المختلف فيه كما  
علمت بخلاف غيره ولانه  
يفهم من منع تقدم الاحرام  
منع تقدم غيره بالاولى لانه  
تبع له وبهذا يظهر اندفاع  
الاعتراض عليه بان الاقتصار  
على الاحرام موهوم (وفي  
ليلة النحر) وهى ايلة عاشر  
الحجة (وجه) انه لا يصح  
الاحرام فيها بالحج لان

المنتقل اليه (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) أى ينعقد الاحرام بالحج حجاز (قوله فيه) أى فى البلد  
الثانى (قوله بالشبهة) لعل المراد بها هنا عدم كونه من رمضان فى حقه اصالة بل تبعالهم ويحتمل انه ماسر  
عن سم أنفا (قوله فيما اذا حدث المؤدى عنه الخ) أى كولد اورقيق حدث فى البلد الاول فى اليوم الثانى  
والحاصل انه ان ادرك المؤدى عنه وقت الوجوب باعتبار البلدين وجبت الفطرة او باعتبار البلد الثانى  
فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول فيه فالوجه عدم الوجوب سم (قوله والا) أى بان حدث  
فى البلدة الثانية قبل غروب اليوم الثانى (قوله لان العبرة الخ) راجع لما قبل والا أيضا (قوله فكذا الحج)  
أى فلا ينعقد الاحرام فيه حجا (فرع) من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من  
شوال والا فعمرة فبانت من شوال فحج والا فعمرة ومن احرم بحج معتقدا تقدمه على الوقت فبان فيه  
اجزاه ولو اخطا الوقت كل الحجيج فهل يفتقر كخطا الوقوف او ينعقد عمرة وجهان الاول فى الثانى كذا فى  
العباب أى والنهاية ولا يخفى ان اطلاق الاول يخالف نظيره فيما لو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد  
من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق فى محله والفرق شدة تعلق الحج سم  
وعش (قوله لما علمت) أى من انها تسقط بالشبهة (قوله وفجر النحر) عطف على منتهى فى قوله أى  
ما بين منتهى غروب الخ سم (قوله كذا فسر به) أى بما فى المتن من شوال وذى القعدة وعشر ليل من  
ذى الحجة نهاية ومعنى وقال السكردى وضمير به يرجع الى قوله أى ما بين الخ اه (قوله أى وقته ذلك) أى  
وقت الاحرام به أشهر معلومات اذ فعله لا يحتاج لاشهر واطلقها على شهرين وبعض شهر تغليا او اطلاقا  
للمجمع على ما فوق الواحد نهاية ومعنى (قوله يجوز الاحرام بالحج الخ) أى وينعقد حجا (قوله فلم اقتصر عليه)  
أى المصنف على الاحرام (قوله وبهذا) أى بالتعليل الثانى (قوله وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها الخ)

مع احتمال كون هذا اليوم يوم عدى حق المنتقل اليهم ومنع عدم الموافقة المذكورة لان المراد انه اذا جامع  
فى هذا اليوم يزمه الامساك ولا كفارة (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) أى ينعقد لاحرام فيه حجا (قوله  
وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا كان الخ) فلم يشك فرضه فيما ذكر ايضا لان ظاهر عبارته ان كلامه فى  
الوجوب بغروب شمس هذا اليوم لا فى لزوم الاخراج فى البلد الثانى وحينئذ فالوجه الوجوب وان كان  
المؤدى عنه فى البلد الاول غاية الامر انه يزم الاخراج فيها فى الثانى فان قلت لا يصح الحمل على ظاهر عبارته للقطع  
بحصول الوجوب لان السبب فيه اما غروب هذا اليوم أو الذى قبله وقد وجد جميعا فلا يصح نفي الوجوب  
قلت يتصور ذلك بما اذا لم يدرك من تلزمه فطرته غروب ما قبل هذا اليوم كولد اورقيق حدث فى هذا اليوم لكن  
قد ينفى الحمل على الظاهر المذكور قوله من لزومه فطرته لان ظاهره تحقق اللزوم عنده وان كلامه ليس الا فى  
وجوب الاخراج الا ان يؤول على اللزوم باعتبار ما من شأنه نعم قد يجاب عن الاشكال بالتزام ان المعتبر فى  
كل من اصل الوجوب ومن الاخراج بلد المؤدى عنه فلا يلزم فطرته اذا لم يدرك غروب شمس رمضان باعتبار  
بلده وان كان ادركها باعتبار غيرهما وان كان المؤدى حيثئذ بذلك الغير والحاصل انه ان أدرك وقت الوجوب  
باعتبار البلد وجبت الفطرة ولا كلام او باعتبار البلد الثانى فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول  
فالوجه عدم الوجوب (فكذا الحج) أى فلا ينعقد الاحرام فيه بالحج حجا (فرع) من نوى ليلة الثلاثين  
من رمضان الحج ان كانت من شوال والا فعمرة فبانت من شوال فحج والا فعمرة ومن احرم بحج معتقدا  
تقدمه على الوقت فبان فيه اجزاه ولو اخطا الوقت كل الحجيج فهل يفتقر كخطا الوقوف او ينعقد عمرة  
وجهان الاول فى الثانى كذا فى العباب ولا يخفى ان اطلاق الاول يخالف نظيره فيما لو نوى ليلة الثلاثين من  
شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه فبان منه حيث لا يقع عنه الا بالشرط السابق فى محله والفرق شدة تعلق  
الحج (قوله وفجر النحر) عطف على منتهى فى قوله قبل أى ما بين منتهى غروب آخر رمضان (قوله قلت لانه  
المختلف فيه الخ) أقول يكفى فى صحة الاقتصار واتجاهه صحة الاحرام فى جميع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال  
اه (قوله وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها الخ) صرح به الرويانى ومرادهم ان هذا وقته مع امكانه فى بقية

الليالى تبع للايام ويوم النحر لا يصح الاحرام فيه به فكذا ليلته ويرده الخبر الصحيح المصرح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها

وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية هنا عبارة الاول وظاهر كلامه انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبه صرح الرويانى اه زاد الثانى ومرادهم ان هذا وقته مع امكانه فى بقية الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفة لم ينعد الحج بلا شك قاله فى الخادم اه قال ع ش قوله مرادهم ان هذا الخ قد يتوقف فى ان هذا مرادهم بعد قرض الكلام فيمن احرم فى ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتأمل اه وقال الرشيدى قوله مرادهم ان هذا الخ انظر ما مراد الشارح مر بسياق هذا عقب كلام الرويانى هل مراده تعقبه به او مجرد اثبات المنافاة بينهما او الاشارة الى انها متغايران وحيث قد فاه وجه المغايرة فليحروا سياقى فى الباب الآتى ما يدل على اختياره لكلام الرويانى اه وكذا عقب سم كلام النهاية بما نصه وقول الروض وشرحه فى باب الاحصار ولهذا الو احرم بالحج يوم عرفة بالشام لم يحزله التحلل اى فى الحال بسبب الفوات اه قضيته انعقاد الحج وعدم انعقاده عمرة اه (قوله وان علم الخ) (تنبيه) لو احرم قبل اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج او عمرة فهو عمرة او احرم بحج ثم شك هل كان احرامه فى اشهره ام قبلها قال الصيمرى كان حجا لانه لا يتيقن احرامه الآن وشك فى تقدمه قاله فى المجموع مغنى ونهاية وقال سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوله لو احرم قبل اشهر الحج الخ خرج به ما لو كان فى اشهره فالظاهر ان حيث شك كمالونسى ما احرم به فينبى القرآن او الحج كما سياقى فى باب الاحرام اه قول المتن (فلو احرم به الخ) اى الحج او احرم مطلقا نهائية ومغنى ويأتى فى الشرح مثله (قوله حلال) الى قوله لانهما تقع الخ فى النهاية الا قوله ويظهر الى وعلم وقوله وصور الى ولا تتعقد وكذا فى المغنى الا قوله وهى افضل الخ (قوله حلال) خرج به ما لو كان محر ما بعمرة ثم احرم بحج فى غير اشهره فان احرامه لم ينعد حجا لكونه فى غير اشهره ولا لعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى ابو الطيب مغنى ونهاية (قوله لا يحرم عليه) اى العالم بالحال شو برى (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا ان يكون متمتعا لانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شبيها به سم وقد يجاب هو ان الامر هنا عدم بطلانها من كل وجه اذ الباطل انما هو قصد الحج دون مطلق الاحرام (قوله علمت الخ) اى من قوله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لانه ليس الخ (قوله ان الثانى هو الراجح) وفى الو نائى ويحرم ابدال لفظ العمرة بالحج سواء قصد العمرة او لم يقصد شيئا كما يعلم من الحاشية اه (قوله لانه لو احرم به مطلقا) كذا فى نسخة المصنف والصواب ترك به بصرى اقول يمكن تصحيحه بارجاع الضمير للنسك (قوله لانهما صحت الخ) الذى ذكره غير الشارح رحمه الله تعالى انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات فى ذى القعدة فى ثلاث سنين ومرة فى رجب ومرة فى رمضان ومرة فى شوال اذ علمت ذلك فنامل قوله صحت عنه وعن غيره الخ ثم تفصيله بقوله ثلاث مرات الخ يظهر لك ما فيه من الابهام بصرى (قوله ومرة فى رجب الخ) اى فدللت السنة على عدم التاقيت نهائية ومغنى (وكحاج لم ينفر) اى اما احرامه بها بعد نفره فصحيح وان كان وقت الرمى بعد النفر الاول باقيا لانه بالنفر خرج من الحج وصار كمالو مضى وقت الرمى مغنى ونهاية زاد الو نائى ومن عليه رمى التشريق كله او بعضه وقد خرج وقته حل احرامه ونكاحه وغيرهما ولا يتوقف على بدل الرمى لانه غير محرم ولا ببق عليه اثر الاحرام بخلاف من بقى عليه رمى من يوم النحر ولو حصة لانه ما دام لم يتحل التحللين هو باق على احرامه وان خرجت ايام التشريق

الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفة لم ينعد الحج بلا شك قاله فى الخادم قال وفى انعقاده عمرة تردد والارجح نعم شرح مر (قوله وان علم الخ) فى الروض وشرحه فى باب الاحصار فصل وان وجد المحصر طريقا واستطاع سلوكه لم يمسو كوه ان طال حتى يصل البيت وان علم الفوت لان سبب التحلل هو المحصر لا خوف الفوات ولهذا الو احرم بالحج يوم عرفة بالشام لم يحزله التحلل اى فى الحال بسبب الفوات اه وقضية قوله ولهذا الخ انعقاد الحج وعدم انعقاده عمرة (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال تعمد قصد عبادة فاسدة لا تحصل لا يتجه الا ان يكون متمتعا لانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شبيها به اه (قوله وقد علمت ان الثانى هو الراجح) من اين علم ذلك

وان علم انه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاتته تحلل بها باقى فلو احرم (حلال به فى غير وقته) المذكور (انعقد عمرة) مجزئة عن عمرة الاسلام (على الصحيح) علم اوجبه لان الاحرام شديد التعلق فانصرف لما يقبله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رايت فى المسئلة قولين الحرمة والكرهية وقد علمت ان الثانى هو الراجح وعلم من كلامه بالاولى انه لو احرم به مطلقا فى غير اشهره انعقد عمرة ايضا (وجميع السنة وقت لا حرام العمرة) وغيره مما يتعلق بها لانها صحت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره فى اوقات مختلفة ثلاث مرات متفرقات فى ثلاث سنين فى القعدة ومرة فى شوال ومرة فى رمضان على ما رواه البيهقى ومرة فى رجب وان انكرتها عائشة رضى الله تعالى عنها واعتمرت بامر من التنعيم رابع عشر ذى الحجة وصح عمرة فى رمضان تعدل حجة معى وقد يتمتع الاحرام بها لعارض كحرم بها وكحاج لم ينفر من منى نفر اصحيا وان لم يكن بها

لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام ومن هذا علم بالاولى امتناع حجتين (٣٧) في عام واحد ونقل فيه الاجماع

وصور تعدده بصور  
رددتها في حاشية الايضاح  
ولا تتعقد الحج بمن أحرم  
بها وهو مجامع أو مرتد  
ويسن الاكثر منها ولا  
سما في رمضان للحديث  
المذكور وهي أفضل من  
الطواف على المعتمد إذا  
استويا في الزمن المصروف  
اليهما لانها لا تقع من  
المكلف الحر إلا فرضا  
وهو أفضل من التطوع  
(والمليقات المكان للحج)  
ولو في حق القارن تغليا  
للحج (في حق من بمكة) ولو  
آفاقا (نفس مكة) لا خارجا  
ولو محاذها على المعتمد  
للخبر الآتي حتى أهل مكة  
من مكة (وقبل كل الحرم)  
لاستوائه معها في الحرمة  
ويرد تميزها عليه باحكام  
آخر ولا حجة له في خبر  
فاهلنا من الابطح لاحتمال  
أن العمارة كانت تنتهي اليه  
إذ ذاك بل هو الظاهر كما  
يدل له خبر نزوله به على  
على أن العمارة الآن متصلة  
بأوله فلو أحرم خارج  
بنيانها أي في محل يجوز  
قصر الصلاة فيه لمن سافر  
منها ولم يعد اليها قبل  
الوقوف أساء ولزمه دم  
على الاول بخلاف ما إذا  
عاد لكن قبل وصوله  
لمسافة القصر

وبدل رمى يوم النحر يتوقف عليه التحلل ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطء ولا  
متعلقاته اه و قوله بخلاف من بقى عليه رمى من يوم النحر الخ في سم ما يوافقه (قوله لان بقاء اثر الاحرام)  
يؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقط عنه اى ولم ينفر فتعبير كثير بمنى لانما هو  
باعتبار الاصل والغالب نهاية وفي الوائى ما يوافقه (قوله ومن هذا) اى من قوله وكما حج لم ينفر من منى نفرا  
الخ (قوله وصوره تعدده الخ) عبارة النهاية وتصور الزركشى وقوعهما في عام واحد مردوداه قال ع ش  
قوله وتصور الزركشى الخ أى بأن أتى مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى منى  
لحصول التحللين بما فعله ووجه رده بقاء اثر الاحرام المانع من حجة الحجة الثانية من المبيت بمنى ورمى ايام  
التشريق اه (قوله ويسن الاكثر منها) اى ولو في العام الواحد فلا تكرر في وقت ولا يكره تكرارها  
فقد اعمر عليه السلام عائشة في عام مرتين واعتمرت في عام مرتين بعد وفاته عليه السلام وفي رواية ثلاث عمر قال في  
الكفاية وفعلها في يوم عرفه ويوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرهما لان الافضل فعل الحج فيهما معنى  
عبارة النهاية ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثر منها لانه عليه السلام اعتمرت في عام مرتين وكذلك عائشة  
عمر وويتا كد في رمضان وفي اشهر الحج وهى في يوم عرفة الخ اه (وهى افضل) اى ولو كانت من غير مكلف  
حرسم (قوله الا فرضا) اى لان النفل منها يصير بالشروع فيه و اجبا كرى قول المتن (للحج) اى في حق من  
يحرم عن نفسه ونائى (ولو محاذيا على المعتمد) خلافا للنهاية والاسنى قال السكردى على بافضل والخطيب  
فقالوا لو احرم من محاذاتها فلا اساءة ولا دم كالمواضع من محاذات سائر المواضع اه (قوله للخبر الآتى)  
اى في شرح فبقائه مسكنه و (قوله حتى أهل مكة) بدل من الخبر الآتى (قوله لاحتمال ان العمارة الخ) قد يقال  
ما الحامل على ارتكاب هذه التعسفات لانه منزلهم الذى قصدوا الاقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع  
اهلهم وإن كان خارج مكة الا ترى ان اهل منى إذا ارادوا الاحرام بالحج يهلون من محلهم فكذلك اهؤلاء  
فليتأمل بصرى اقول ما ذكره او لا يرد ما يأتى في التنبيه من قول الشارح او دون مرحلتين الخ إلا ان يفرض  
ذلك فيما إذا خرج إلى غير جهة منى ولا دليل له واما قوله الا ترى ان اهل منى الخ فظاهر السقوط لان  
الكلام فيمن بمكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماد وملعب  
الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن الجواب باحتمال او  
ظهور ان الابطح او بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك سم  
(قوله على ان العمارة الخ) هذا صريح في ان المعابدة من مكة فلا يجوز اقامة جمعة فيها مع سعة المسجد  
الحرام للجمع (قوله متصلة باوله) والعمارة في زمنا متجاوزة عن المحصب (قوله فلو احرم) إلى قوله كذا  
قالوه في النهاية والاسنى (قوله على الاول) اى الاصح من انه نفس مكة (قوله بخلاف ما إذا عاد) اى فانه

(قوله لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام) يؤخذ منه انه لو لم يحصل رمى جمره العقبة يوم النحر  
وفات ايام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببذله بناء على ما يأتى من توقف التحلل الثاني على  
الاتيان ولو صوما وذلك نفس الاحرام حينئذ (قوله وهى افضل) اى ولو كانت من غير مكلف حر (قوله  
لاحتمال ان العمارة كانت تنتهى اليه إذ ذاك بل هو الظاهر الخ) وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة  
مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن  
الجواب باحتمال او ظهور ان الابطح او بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان  
ونحو ذلك (قوله اساء ولزمه دم) قال في شرح الروض نعم ان احرم من محاذاتها فظاهر انه لا اساءة ولا دم  
كالمواضع من محاذات سائر المواضع ثم رايته المحب الطبري به عليه بخلافه لقاائل ان يقول قياس الاكتفاء  
بمحاذاتها كسائر المواضع في عدم الاساءة وعدم الدم الا كتفاء محاذاتها بميناء شمالا وان بلغ مسافة القصر  
في بعده عنها وجود المحاذاة الكافية في سائر المواضع مع ذلك وبالأحرار خارجها من جهة المدينة قبل الوصول  
اليها او إلى محاذاتها لانه مع ذلك يمر بها او بمحاذاتها وذلك كاف في سائر المواضع وكل ذلك مخالف لقوله

يسقط الدم نهاية اى اذا كان العود قبل التلبس بنسك ونائي (قوله والا) اى بان وصل الى مسافة القصر (قوله تعين الوصول) اى فى السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذا وصل لميقات الافاقي وفى عدم الاساءة كفى شرح الروض عن البلقيني ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليه او العود اليها للاحرام منها او محر ما بخلاف ما اذا فارقها بقصد الاحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود اليها فينبغي تحريره وان وصل بعد ذلك لميقات او عاد اليها وقد يقال ينبغى عدم التحريم عند الاطلاق سم و و نائي (قوله الى ميقات الافاقي) شامل لسائر الجهات واعلم ان المتجه ان قولهم تعين الوصول الى ميقات الافاقي لم يريدوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفى الوصول لمحاذيه يمينا او شمالا وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الاق فيتعين الوصول للميقات او محاذاته سم (قوله ان محله) اى عدم كفاية مسافة القصر (قوله للميقات الخ) اى او مثل مسافته بصري و باعثن (قوله او محاذاته) بالجر عطف على الميقات ويجوز رفعه عطف على الوصول الخ (فيكفى الوصول) اى قبل التلبس بنسك ونائي (قوله وان لم يصل لعين الميقات) اى فى الاولى سم (قوله مطلقا) اى سواء كان فى جهة خروجه ميقات ابعده من مرحلتين او لا عبارة الو نائي فلو كان هذا الخارج من مكة افاقيا متمعا وصل لمرحلتين من مكة فان كان ميقاتا سقط عنه الدمان اى دم التمتع و دم ترك الميقات وهو مكة والاى ان لم يكن ميقاتا فان كان فى جهة بها ميقات قدم التمتع دون الميقات اه (قوله لان هذا الخ) اى الخروج من مكة بلا احرام (قوله او محاذيه) اى او مثل مسافته بصري و باعثن (قوله من ميقاته) اى ميقات جهة خروجه اى او محاذيه او مثل مسافته ان كان فيها ميقات والافن مسافة القصر كما تقدم ثم رايه قال سم قوله من ميقاته ينبغى ان المراد ميقات جهته او محاذيه اه اى او مثل مسافته (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى قوله والاتعين الوصول الخ سم و كرى (قوله او دون مرحلتين) عطف على قوله مرحلتان (قوله او الوصول) عطف على قوله دخولها (قوله الى الميقات الخ) اى او محاذيه (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا اذا كان بينه وبينها دون مرحلتين اذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يثبت التأخير الذى ذكره فى قوله لم يعد لمكة او للميقات الخ بل تعين الاحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه

والاتعين الوصول الى ميقات الافاقي كذا قالوه وهو صريح فى انه لا تكفيه مسافة القصر وظاهر ان محله ما اذا كان ميقات الجهة التى خرج اليها ابعده من مرحلتين فيتعين هنا الوصول للميقات ومحاذاته بخلاف ما اذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين او لم يكن لها ميقات فيكفى الوصول اليها وان لم يصل لعين الميقات وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا لان هذا فيه اساءة بترك الاحرام من مكة فشد عليه اكثر ولانه يبعده عنها مرحلتين انقطعت نسبتة اليها فصار كالافاقى فتعين ميقات جهته او محاذيه (تنبه) علم مما تقرر ان الافاقي المتمتع لو دخل مكة وفرغ من اعمال عمرته ثم خرج الى محل بينه وبينها مرحلتان لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر او دون مرحلتين ثم اراد الاحرام بالحج جاز له تأخيره الى ان يدخلها بل لو احرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف او الوصول الى الميقات او مثله وفى الروضة اذا كان ميقات المتمتع الافاقي مكة فاحرم خارجها لزمه دم الاساءة ايضا ما لم يعد لمكة او للميقات او مثل مسافته

الشارح كشارح الروض وغيره ولم يعد اليها الخ الشامل للخارج فى سائر الجهات لكن ما تقدم عن شرح الروض بين انه اراد غير المحاذاة (قوله والاتعين) اى فى السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذا وصل لميقات الافاقي وفى عدم الاساءة كما قال فى شرح الروض قال البلقيني ومحل الاساءة فيما ذكر اى من مفارقة بنائها بغير احرام اذ لم يصل الى ميقات والا فلا اساءة صرح به القاضى ابو الطيب كفى شرح المذهب اه ما فى شرح الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليه او العود اليها للاحرام منها او محر ما بخلاف ما اذا فارقها بقصد الاحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود اليها فينبغى تحريره وان وصل بعد ذلك لميقات او عاد اليها فليتام وقد يقال ينبغى عدم التحريم عند الاطلاق لاحتمال حالة الجواز واعلم ان المتجه ان قولهم تعين الوصول الى ميقات الافاقي لم رديه اى اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفى الوصول لمحاذيه يمينا او شمالا وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الاق فيتعين الوصول للميقات او محاذاته وحيث فلا حاجة لقوله بخلاف الى قوله فيكفى الوصول اليها اذ من هذه الكفاية لا تختص بما اذا كان ميقات خروجه على مرحلتين الا ان يريد كفاية ما ذكره وان لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيه نظر ايضا فليتام (قوله الى ميقات الافاقي) شامل لسائر الجهات (قوله وان لم يصل لعين الميقات) اى فى الاولى (قوله تنبيه علم ما تقرر الخ) بما اذ علم (قوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته) ينبغى ان المراد ميقات جهته او محاذيه (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى قوله والاتعين الوصول الخ (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى انه لو لم يكن فى جهة خروجه ميقات كفاه الاحرام على مرحلتين هذا وقد يقال قضية قوله وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا عدم وجوب الاحرام بالحج من ميقاته بل يكفى الاحرام به مادونه اذا كان مرحلتين الا انه قد يقال لا يلزم من سقوط الدم بالمرحلتين جواز الاحرام منهما وفيه نظر فليتام (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا اذا كان بينه وبينها



وهو صريح فيما ذكرته  
نعم قوله للبيقات يحمل على  
ما حملت عليه قولهم ميقات  
الآفاق (وأما غيره فميقات  
المتوجه من المدينة ذو  
الحليفة) تصغير الحليفة  
بفتح أوله واحدة الحلفاء  
نبات معروف وهو المسمى  
الآن بآبار على كرم الله  
وجهه لزعم العامة أنه قاتل  
الجن فيها على نحو ثلاثة  
أميال من المدينة (ومن  
الشام) إذا لم يسلكوا  
طريق تبوك (ومصر  
والمغرب من الجحفة) وهي  
بعيد رايغ شرقي المتوجه  
إلى مكة نحو خمس مراحل  
من مكة والاحرام من رايغ  
الذي اعتدليس مفضولا  
لكونه قبل الميقات لانه  
لضرورة انبهاهم الجحفة على  
أكثر الحجاج ولعدم ما ئها  
فان قلت كيف جعلت  
ميقات مع نقل حى المدينة  
اليها وأائل الهجرة لكونها  
مسكن اليهود بدعائه صلى  
الله عليه وسلم حتى لو مر بها  
طائر حم قلت ما علم من  
قواعد الشرع أنه صلى الله  
عليه وسلم لا يأمر بما فيه  
ضرر يوجب حمل ذلك على  
أنها انتقلت اليها مدة مقام  
اليهود بها ثم زالت بزوالهم  
من الحجاز أو قبله حين  
التوقيت بها (ومن تهامة  
الين يلزم ومن نجد الين  
ونجد الحجاز قرن)

الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر في تامل سم (قوله وهو صريح فيما ذكرته) دعوى الصراحة فيما ذكره  
عجيب مع قول الروضة فاحرم الحج فعبارة تها مساوية للعبارة السابقة بصري ولم يظهر لى وجه التعجب فان  
ما ذكره الشارح عن الروضة عين قول الشارح بل لو احرم من محله الحج ما لا (قوله يحمل على ما حملت الحج)  
قد يقال الحمل السابق مستغنى عنه فى هذا المحل اذ الكلام مفروض فيما اذا كان احرامه من دون مرحلتين  
ولا اشكال فيه بصري (قوله على ما حملت عليه الحج) وهو قوله وظاهر أن محله الحج كرى قول المتن (وأما غيره  
الحج) وهو من لم يكن بمكة عند ارادته الحج نهاية قول المتن (ذو الحليفة) أى أن سلك طريقها والابان سلك  
طريق الجحفة ففى ميقاته ان مر بعين الجحفة ونائى (قوله بفتح أوله الحج) قال فى المختار كقصة وطرفة وقال  
الاصمعى حلقة بكسر اللام انتهى اه ع ش (قوله لزعم العامة الحج) أى ولا اصل له كرى على بافضل بل  
تنسب اليه لكونه حفرة باعشن (قوله على نحو ثلاثة أميال الحج) وتصحيح المجموع وغيره أنها على ستة  
أميال لعله باعتبار اقصى عمر ان المدينة وحداثتها من جهة تبوك أو خيبر والرافعى أنها على ميل لعله باعتبار  
عمر أنها الذى كان من جهة الحليفة وهى أبعد المواقيت من مكة نهاية عبارة المغنى قال الشيخان وهو على  
نحو عشر مراحل من مكة ففى أبعد المواقيت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز والقصر  
ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الثنين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره  
حده طولاً من العريش إلى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة إلى بحر الروم وما سامت ذلك من  
البلاد وهو مذكر على المشهور نهاية ومعنى (قوله إذا لم يسلكوا طريق تبوك) سكت عن ميقاتهم  
إذا سلكوها وقضية قول الأيباب فى الإيجار للحج وان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات كالجحفة وذى الحليفة  
لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا فالراجح لا يشترط بيان الميقات ويحمل على ميقات  
المحجوج عنه فى العادة الغالبة اه انه ذو الحليفة (قوله ومصر) وهى المدينة المعروفة تذكر وتوث وحدها طولاً  
من برقة التى فى جنوب البحر الرومى إلى ايلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان  
وما سامتها من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما حاذها من مساقط النيل فى بحر الروم ومسافة ذلك قريب من  
ثلاثين يوماً سميت باسم من سكنها أولاً وهو مصر بن يصرب بن نوح نهاية وفى المغنى وحاشية شيخنا على الغزى  
مثله إلا انها إذا ابن سام قبل ابن نوح قول المتن (الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهى قرية  
كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرسخاً كما قاله الرافعى وهى اوسط المواقيت سيما بذلك لان السيل اجحفها  
أى إذا هافى الآن خراب ولذلك بدلوها الآن برايغ شيخنا ونهاية ومعنى (قوله وهى بعيد رايغ الحج)  
تصغير بعدد فالاحرام من رايغ احرام قبل الميقات وبينهما قريب من نصف يوم كرى على بافضل (قوله  
والاحرام) إلى قوله فان قلت فى النهاية (قوله لكونه الحج) متعلق بمفضولا (قوله لانه الحج) متعلق بليس الحج  
(قوله لانه لضرورة انبهاهم الجحفة الحج) قال الشيخ أبو الحسن البكرى فلو عرف واحد عنينا يقينا كان توجهه  
إلى الاحرام منها افضل انتهى بمحاذاتها من الطريق بنى علان فى زماننا عن يمين الطريق واحد والآخر عن  
يسارها كرى على بافضل (قوله بدعائه الحج) متعلق بقوله نقل الحج (قوله ثم زالت) ينبغى الاقتصار على هذا  
وحذف قوله بزوالهم الحج لانه لا يدفع الاشكال بصري (قوله أو قبله) أى قبل زوالهم (قوله حين التوقيت  
الحج) وقد أقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة نهاية ومعنى قول المتن (ومن تهامة الين) أى من  
الارض المنخفضة من ارض الين فانه تهامة اسم للارض المنخفضة ويقال بها نجد فان معناه الارض المرتفعة  
والين الذى هو اقليم معروف مشتمل على نجد وتهامة وفى الحجاز مثلها وهما المراد ان عند الاطلاق شيخنا  
ونهاية ومعنى الا ان الآخرين قالوا اذا اطلق نجد فالمراد نجد الحجاز اه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف  
على مرحلتين من مكة قليل والحرم الآن مسيل معروف محاذ لبعض الجبال ثم لكن لا يعرف من جهة مكة اه  
وعليه فيتعين الاحتياط كذا فى الفتح ونائى قول المتن (يلزم) بالتحية المفتوحة ويقال ألم ولم يرم جبل من  
دون مرحلتين اذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يتأتى التأخير الذى ذكره فى قوله ما لم يعد لمكة اول البيقات الحج

جبال تهامة جنوبى مكة مشهور فى زماننا بالسعدية بينه وبين مكة مرحلتان كرى (قوله باسكان الراء) اى وقول الصحاح بفتحها وان اويسا القرنى منها مردود وانما هو منسوب لقبيلة من مراد كما ثبت فى مسلم قال المنلو فى مناسكه جبل املىس كانه بيضة فى تدويره مطلق على عرفة كرى على بافضل وكذا فى النهاية والمغنى الا قوله قال المناوى الخ (قوله وغيره) اى كخر اسان ونائى قول المتن (ذات عرق) هى جبل قبيل السيل للآتى من جهة المشرق بعد وادى العقيق على مرحلتين تقريبا ونائى (قوله وكل من الثلاثة الخ) كذا فى النهاية والمغنى وقال الونائى يللم جبل من تهامة على مرحلتين ونصف اه (قوله اجتهاد وافق النص) مراده به الجمع بين ما وقع للاصحاب من الخلاف فى ان ذلك بالنص او باجتهاد عمر رضى الله تعالى عنه كما حكاه الاذرى فكانه يقول لا خلاف بين الاصحاب فى المعنى رشيدى (قوله هن لهن الخ) بدل من الخبر (قوله اى لاهلن) والخبر يشمل ذلك صريحاسم (قوله ويستثنى) الى قول لغان احرم فى النهاية والمغنى (قوله الاجير) اى والمتبرع ونائى (قوله من مثل مسافة ميقات من احرم عنه) عبارة النهاية والمغنى من ميقات المنوب عنه فان مر بغير ذلك الميقات احرم من موضع بازائه اذا كان ابعد من ذلك الميقات من مكة حكاه فى الكفاية عن الفورانى واقره اه قال عرش قوله مر من ميقات المنوب عنه اى او ما قيد به من ابعد كما يعلم من كتاب الوصية انتهى شرح المنهج اتول فان جاوز به غير احرام فالأقرب انه ان احرم من مثله فلا دم عليه ولا فعليه دم وفى حج ما يوافق ما لو عين له مكان ليس ميقاتا لاحد كان قال له احرم من مصر فهل يلزمه دم بمجاوزه تهام لافيه نظر والظاهر عدم اللزوم لكن يحط قسط من المسمى باعتبار اجرة المثل فان كان اجرة مثل المدة بتمامها من مصر مثل عشرة ومن الموضع الذى احرم منه تسعة حط من المسمى عشرة اه عبارة الونائى ويلزم الاجير لحج او عمرة ان يحرم بماعين له فى العقدان كان ابعد من ميقات المحجوج عنه فان كان مثله لم يتعين فله الاحرام من الميقات وابعده منه فان احرم من دون ميقات مستاجر ولو من ميقات اخر اساء ولزمه العود الى ميقات المستاجر فان لم يعد اليه ولو لعذر فعليه الدم ويحط من الاجرة ما يقابل المسافة المتروكة باعتبار السير والاعمال فان شرط عليه ان يحرم بعد الميقات فسد العقدان فحل وقع للمستاجر باجرة المثل للاذن والدم على العضوب او الولي المستاجر عن الميت اذ هو مقصر بتعين ذلك وكذا المتبرع فلو استوجر مكي او تبرع عن ميت افاق بحج او عمرة حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكر اى الخط والدم اه قال باعشن قوله ولو من ميقات اخر الخ اى الاعلى ما عليه الجمال الطبرى وتبعه فى موضع من الايعاب والحاشية فيكنى ولا دم ولا حط وقوله فعليه الدم الخ اى على المعتمد خلافا للجمال الطبرى وقوله حرم عليه ان يحرم من مكة الخ هذا على المعتمد ومر عن الجمال الطبرى ان العبرة بميقات الاجير قال فى المنح وثنى عليه جمع متقدمون اه باعشن عبارة الرئيس قوله وفيه ما ذكر اى خلافا للجمال الطبرى وجماعة حيث قالو اميقاته ميقات الاجير او المتبرع اه (قوله وانه علله بان الخ) اى ونقل ان النص علله الخ (قوله مفهوم قول الروضة الخ) مبتدأ خبره قوله انه اذا كان الخ كرى (قوله عليه شيء) خبر انه الخ (قوله وبه الخ) بهذا المفهوم (قوله يترجح الوجه الاول) هذا اعتمده الشارح فى معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمل وغيرى واعتمد الشارح فى مواضع من حاشية الايضاح والاياعاب الا كتفاء بميقات افاق يمر عليه الاجير وان كان اقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمده سم فى شرح اى شجاع كرى على بافضل واقول انما يظهر الترجيح بذلك فيما اذا كان التعيين لفظيا بان عنوان العقد ميقات المحجوج عنه بخلاف ما اذا كان شرعيا بان لم يتعرضوا للميقات فانه لا عدول حيث تدفان ميقات الاجير بل تعين الاحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر فليتأمل (قوله ليوافق الخبر) فيه انه لا يشمل المتوجه (قوله اهلن) والخبر يشمل ذلك صريحاسم (قوله ورجحه الاذرى) عبارة حاشية الايضاح قال الاذرى والظاهر انه المذهب ثم استشكله بان مقتضى اعتبار بلد المحجوج عنه انه لا يجوز العدول الى اقرب منه وانه لو كان ميقاته اقرب من ميقات طريقه جاز له مجاوزته بلا احرام الى محاذة ميقات بلد المحجوج عنه ثم قال ولا اراهم يسمعون بذلك واجيب عن الاول بانه انما يحى ذلك لو سلك طريق بلد

باسكان الراء (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) ويسن لهم الاحرام من العقيق قبيلها لخبر فيه ضعيف وكل من الثلاثة على مرحلتين من مكة وذلك للنص الصحيح فى الكل حتى ذات عرق وتوقيت عمر رضى الله عنه بها اجتهاد وافق النص وعبر بالمتوجه ليوافق الخبر هن لهن اى لاهلن ولمن اتى عليهن من غير اهلن بمن اراد الحج والعمرة ويستثنى مما ذكر الاجير فانه يحرم من مثل مسافة ميقات من احرم عنه ان كان ابعد ميقاته فان احرم من ميقات اقرب فوجهان احدهما عليه دم الاساءة والخط ورجحه البغوى واخرون والثانى لاشئ عليه وعليه الاكثرون ونقل عن النص وانه علله بان الشرع سوى بين المواقيت ورجحه الاذرى لكن مفهومه قول الروضة واصلا ما اذا عدل اجير عن ميقات معين لفظا او شرعا الى اخر مساو له او ابعد لاشئ عليه انه اذا كان اقرب عليه شيء وبه يترجح الوجه الاول قال الاسنوى وفرع المحب الطبرى

على ذلك فرعا طويلا في

مكي استوجر عن آفاق بحج  
أو عمرة فاحرم من مكة  
وترك ميقات المستاجر  
عنه فعلى الوجه الاول  
يلزمه مامر بالاولى وعلى  
مقابله يحتمل وجهين  
أحدهما لاشئ عليه لان  
مكة ميقات شرعى وأصحهما  
عليه دم الاساءة والخط  
وان عينها له الولى فى  
الاجارة ولو شرط عليه  
ميقات أبعد لزمه منه اتفاقا  
(والأفضل ان يحرم) من  
هو فوق الميقات أو فيه الا  
المسكى لما يأتى فيه من (أول  
المقيات) ليقطع باقية محرما  
واستثنى السبكي ذا الحليفة  
فالأحرام من عند مسجد  
أفضل للاتباع قال  
الاذرى وهو حق ان علم  
أن ذلك المسجد هو المسجد  
الموجود آثاره اليوم  
والظاهر انه هو (ويجوز)  
الأحرام (من آخره)  
لصدق الاسم عليه والعبارة  
بالبقعة لا بمابنى ولو قريبا  
منها (ومن سلك طريقا)  
فى بر أو بحر ينتهى الى  
ميقات فهو ميقاته وان  
حاذى غيره أولا أو  
(لا ينتهى الى ميقات فان  
حاذى) بالمعجمة (ميقاتا)  
أى سامته بان كان على يمينه  
أو يساره ولا عبارة بما  
امامه أو خلفه (أحرم من  
محاذاته) فان اشتبه عليه

ميقات شرعى أيضا (قوله على ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله فى مكي) أى فيمن كان بمكة ولو آفاقا (قوله  
من مكة) أى او من نحو التنعيم (قوله فعلى الوجه الاول) أى الذى رجحه البغوى (قوله مامر) أى من الدم  
والخط (قوله بالاولى) أى لان مكة ليست ميقاتا لغير من فيها (قوله وعلى مقابلة) أى الذى رجحه الاذرى  
(قوله أحدهما لاشئ عليه) عبارة باعشن وقضية ما تقرر من جواز العدول للأقرب ان المسكى لو استوجر  
للحج عن آفاق جاز الاحرام من مكة ولا شئ عليه واعتمده الجلال الطبرى لكن اعتمد المحب الطبرى لزوم  
الخروج الى الميقات ولو أقرب من ميقات المنوب عنه على ما تقدم من جواز العدول فان خالف لزمه الدم  
والخط اهو لا يسع لاهل مكة الاتقليد ما اعتمده الجلال الطبرى والا فياثمون عند عدم الخروج الى الميقات بترك  
الدم وترك الخط (وان عينها له الولى الخ) بل هو مفسد للعقد كما مرع الونائى (لو شرط عليه ميقات الخ) الحاصل  
ان العبارة بالابعد من ميقات الاجير وميقات المناب عنه وما شرطه فيجب الالبعد من هذه الثلاثة وانه يتخير  
فى حاله الاستواء وان له العدول عما وجب من ميقات شرعى او نذرى او شرطى الى مثله فى المسافة فيحرم منه  
وان لم يكن ميقاتا باعشن (قوله لما يأتى الخ) أى فى أو اقل فصل المحرم (قوله أو فيه) محل تأمل قول المتن (من أول  
الميقات) وهو الطرف الالبعد من مكة نهاية ومعنى (قوله ليقطع) الى قول المتن وان لم يحاذ شيئا فى المعنى الا قوله  
فان لم يظهر الى المتن والى قول المتن ومن مسكنه الخ فى النهاية الا قوله وهى على مرحلتين الى المتن (قوله من  
عند مسجد ها الخ) وقيل من البيداء وناى أى الذى قدام ذى الحليفة باعشن (قوله والظاهر انه هو) قال  
الشارح فى حاشية الايضاح ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسن  
الاحرام عقب ركعتيه وهو جالس اما على الصحيح وهو نذبه اذا توجهه فالاولى ان يصلى ركعتيه بالمسجد ثم ان  
قرب طرف الميقات الالبعد من مكة توجه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه  
حتى لم تنسب اليه عرفات توجه الى مادونه واحرم انتهى اه سم (قوله لا بمابنى الخ) أى ولو بنقضها وان سمي باسمها  
ونائى ونهاية (الى ميقات) أى عينه عبارة الونائى ويجب الاحرام من البقعة او من محاذها بمنة أو يسرة لكن  
ان حاذى أحدهما مر بعين الآخر فالعبارة بالثانى اذ المرور بالعين أقوى من المحاذاة كما اذا حاذى ذا الحليفة  
ومر بعين الجحفة اه قول المتن (فان حاذى ميقاتا الخ) أى بمفرده معنى (قوله ولا عبارة بما امامه أو خلفه) أى  
لان الاول امامه والثانى وراؤه نهاية (قوله موضع المحاذاة) أى او الميقات نهاية (قوله اجتهد) أى ان لم يجد  
من يخبره عن علم ولا يقلد غيره فى التحرى الا ان يعجز عنه كالأذرى نهاية عبارة الونائى ويعمل بقول المخبر عن

المحجوج عنه والافلا ما ذكره الشافعى وعن الثانى بانهم لم يسمحوا بذلك لاجل مروره على ميقات شرعى  
لانظر الجانب المحجوج عنه اه وقضية الجواب عن الثانى التزام انهم لا يسمحون بما ذكر وعلى هذا  
فيحتمل ان يؤخذ منه انه لو استاجر مصرى بمصر عن مكي مات بمكة أو غضب بها وهو مقيم بها بعد امتنع عليه  
بجائزة الجحفة للأحرام من مكة التى هى ميقات المحجوج عنه لان ذلك نظير ما لو استاجر مدنى عن مصرى  
حيث يمتنع عليه بمجاورة ذى الحليفة للأحرام من الجحفة كما اقتضاه هذا الجواب ويحتمل ان يفرق بان  
المحجوج عنه فى صور تنال يمكن يلزمه قطع المسافة التى قبل ميقاته فلم يلزمه ذلك فلم يلزمه الاحرام قبل  
ميقات المحجوج عنه على انه كان يمكن فى الجواب عن الثانى التزام انهم يسمحون بما ذكر كما هو قضية عبارتهم  
الا ان يوجد نقل عنهم بخلاف ذلك (تنبيه) قال فى المجمع لا يشترط أى فى صحة الاستتجار ذكر الميقات  
ويحمل على ميقات تلك البلدة فى العادة الغالبة اه قال الشارح فى شرح العباب وكأنه قصد بهذا رد طريقة  
ضعيفة حكاهما بعدوهى ان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات او طريق يفضى الى ميقاتين كالعقيق وذات  
عرق لاهل العراق وكالجحفة وذى الحليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا اشتراط  
ببانه والافلا اه والراجح لا يشترط ويحمل على ميقات بلد المحجوج عنه فى العادة الغالبة اه ويبقى الكلام فى  
حال الاستواء ويحتمل انه يتخير وان يعتبر ما سلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم اجير اهل الروم الذين تارة يمرون  
على مصر وتارة على الشام (قوله واستثنى السبكي الخ) قال الشارح فى الحاشية وكأنه أى السبكي اعتمد فى

ليتيقن المحاذاة فان لم يظهر له شيء تعين الاحتياط (أو) حاذى (مقياتين) بان كان اذا مر على كل تكون المسافة منه اليه واحدة (فالاصح أنه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة وان (٤٢) حاذى الاقرب اليها أولا وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب اليها كما ليس للمار على

ذى الحليفة أن يؤخر إحراره الى الحجفة فان استوت مسافتهما في القرب الى طريقه والى مكة أحرم من محاذاتهما ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر والا فنه أما اذا لم تستو مسافتهما اليه بأن كان بين طريقه وأحدهما اذا مر عليه ميلان والآخر اذا مر عليه ميل فهذا هو ميقاته وان كان اقرب الى مكة (وان لم يحاذ) شيأ من المواقيت (أحرم على مرحلتين من مكة) لانه لا ميقات دونهما وبه يندفع ما قيل قياس ما ياتي في حاضر الحرم ان المسافة منه لا من مكة أن يكون هنا كذلك ووجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن اقرب ميقات الى مكة واقرب ميقات اليها على مرحلتين منها لا من الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لا يقال المواقيت مستغرقة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقات فينبغي ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا نناقول يتصور بالجائي من سواكن الى جدة من غير ان يمر برايح ولا يلزم لانها حيتنذ امامه فيصل جدة قبل محاذاتهما وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته (ومن

علم ثم يجتهد ان علم ادلة المحاذاة والافلد مجتهدا اه (قوله ليتيقن المحاذاة) اي او انه فوق الميقات نهاية (قوله) فان لم يظهر له شيء (الخ) أي وان تحير في اجتهداه لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج او كان قد تضيق عليه نهاية ووثائق عبارة الكردى على بافضل وكون ما ذكر سنة جرى عليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة والخطيب في شرحي المنهاج والتمني والجمال الرملي في شرحي الزبدو البهجة زاد الشارح حج في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تحير في اجتهدا وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فوته وأقر الاذرعى على ذلك في الاسنى والجمال الرملي في شروحه على المنهاج والايضاح والدلجية ورايت في حاشية الايضاح للشارح وفي شرحه لابن علان لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدى الى تفويته فالظاهر ان ذلك يكون عذرا في عدم وجوب الاستظهار حينئذ الاصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث قلنا بوجوبه فحلله كما هو ظاهر اذا لم يخش فوت رفقته وأمن على محترم وقد عارفا بقلده انتهى اه (قوله بأن كان الخ) كانه تفسير مرادو الافحاذاة الميقاتين أعم من ذلك سم اي كما يظهر بمراجعة النهاية والمعنى (قوله اذا مر) اي من طريقه و (قوله منه) يعنى من طريقه (قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا) أي كأن كان الا بعد منحرفا أو وعرا فلو جاوزهما مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الا بعد أو مثل مسافته سقط الدم أو الى الاخرى الذى هو الاقرب لم يسقط نهاية ومعنى (قوله وليس له الخ) أي اذا حاذى الا بعد والاسم (قوله على ذى الحليفة) أي عنه (قوله ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) ويتصور محاذاة أحدهما قبل الآخر مع كون الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكة سم وكردى (قوله اما اذا لم تستو مسافتهما الخ) محتز قوله بان كان اذا مر الخ (قوله واحدهما الخ) بالجر عطفًا على طريقه و (قوله والآخر الخ) بالجر عطفًا على أحدهما الخ (قوله فهذا ميقاته الخ) والحاصل ان العبارة أولا بالاقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة أولا فان اتفق جميع ذلك فن محاذاتهما كردى على بافضل قول المتن (من مكة) اي وبحصل معرفة ذلك بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد فيها ش (قوله وبه الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله قياس ما ياتي) اي في فصل اركان كردى (قوله ان المسافة الخ) بيان للموصول (وقوله ان يكون الخ) خبر قوله قياس الخ (قوله منها) اي مكة (قوله فينبغي الخ) جرى عليه المعنى (قوله يتصور) اي عدم المحاذاة في نفس الامر (قوله فيصل جدة قبل محاذاتهما الخ) قال سم في شرح أبي شجاع لا بد من محاذاة الحجفة عند وصول جدة أو بعد مجاوزتها فلها اعتبرت المحاذاة ولو بعد مجاوزة

احرامه منه اي المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسيأتى عنه نفسه ان الاحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه انما أحرم عند انبعث راحلته وای منها حديث انس في البخارى ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى استوت به راحلته على البيداء ثم حمد الله عز وجل وسبح ثم اهل بالحج والعمرة على ان رواية ابن عباس ضعيفة كما ياتي وحيتنذ في استثناء ذى الحليفة نظرى في هذا النظر نظرا لان الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل الا ان يقال ما لم يعارضه صحيح كما هنا فليتام هل المعارضة لازمة أولا لاحتمال اتصال البيداء بالمسجد بل الاقرب عدم الاستثناء نعم ينبغي استثناءها من وجه آخر وهو ان الاحرام من البيداء افضل من بقيتها وان فرض انه ليس الا بعد من مكة اتباعا له صلى الله عليه وسلم ثم قال ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسن الاحرام عقب ركعتيه وهو جالس اما على الصحيح وهو ندبه اذا توجه فالاولى ان يصلى ركعتيه بالمسجد ثم ان قرب طرف الميقات الا بعد من مكة توجه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه حتى لم ينسب اليه عرفا توجه الى مادونه واحرم اه (قوله بان كان اذا مر الخ) كانه تفسير مرادو الافحاذاة الميقاتين أعم من ذلك (قوله وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب) اي اذا حاذى الا بعد أولا (قوله ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) اي ويتصور محاذاة أحدهما قبل

مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكته من مكة فلو جاوز مسكنه الى جهة مكة بان أحرم من محل تقصيره الصلاة أساء ولزمه دم

جدة الخ كردى على بافضل (قوله نظير مامر) اى فى شرح وقيل كل الحرم كردى قول المتن (فمقاته مسكنه) اى قرية كانت او حلة نهاية زاد المغنى او منزلا مفردا اه (قوله كاهل بدر والصفراء) اى فانهم بعد زى الخليفة وقبل الجحفة ونائى (قوله ان ميقاتهم الجحفة) وفاقا للنهاية وخلافا لما فى الحاشية والمختصر ونائى (قوله) ما قيل بدر ميقات لا هلهما) اى فتكون ميقاتا لمن ياتى عليها كاهل مصر فكيف اخراخ (قوله او جاوز محله) عطف على مقدر والتقدير ومن بلغ ميقاتا وجاوزه او جاوز الخ كردى ويغنى عن التقدير ادعاء ان الشارح حمل بلغ على معنى جاوز كما صرح به النهاية والمغنى عبارة هما ومن بلغ يعنى جاوز ميقاتا من المواقيت المنصوص عليها او موضعا جعلناه ميقاتا وان لم يكن ميقاتا اصليا اه (قوله محله) ضمير لمن المقدّر بالعطف قول المتن (فمقاته موضعه) اى موضع الارادة ويسمى الميقات العنوى او الارادى وهو مثل الميقات الشرعى فى الحكم كالميقات الشرطى وهو ما عين للجابر والنذرى وهو ما عينه فى نذره هذا ان كان كل فوق الشرعى فان كان دونه لغا الشرط وفسدت الاجارة ولم ينعقد النذرو تعين الميقات الشرعى ونائى (قوله فى الخبر السابق) اى فى شرح ذات عرق كردى (قوله عن اراد الخ) بدل من قوله صلى الله الخ (قوله ومن كان دون ذلك) تتمته كما مر آنفا فى حيث انشأ حتى اهل مكة من مكة (قوله ومعلوم الخ) تخصيص لعموم المتن بما ياتى فى العمرة (قوله لزمه الخروج الخ) اى لوجوب الجمع بين الحل والحرم ونائى (قوله مطلقا) اى من اى جهة كان (قوله وان لم يخطر الخ) اى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) اى وصل اليه نهاية ومعنى (قوله للنسك) الى قول المتن بغير احرام فى النهاية والمغنى الا قوله ولو فى العام الى المتن (قوله للنسك) اى الحج والعمرة شرح بافضل اى او المطلق (قوله ولو فى العام القابل) خلافا للنهاية والمغنى ولشيخ الاسلام فى شرح المنهج والروض كما ياتى عبارة الونائى ومن بلغه مريد للنسك مطلقا كما قاله حجر وقال م راى وشيخ الاسلام والخطيب مريد للحج فى عامه والعمرة مطلقا اه قال باعثن واعتمد ما قاله م الزيادى والحلبى وظاهر كلام السيد عمر يميل اليه واستظهره ابن الجال فى شرح نظم الدماء اه (قوله وان اراد اقامة طويلة الخ) لعل محله فيمن أنشأ السفر بقصد مكة او الحرم والافهو مشكل لاقتضائه وجوب الاحرام على من مريد الحليفة مريد للنسك مع انشاء السفر الى غير جهة الحرم كجدة والطائف وهو بعيد اجدا وخرج تاباه محاسن الشريعة ثم رايت فى فتاوى الشهاب الرملى ما نصه سئل الشهاب الرملى عن قصد النسك فى العام القابل ودخل مكة بهذا القصد فهل يجب عليه ان يحرم بنسك للدخول او لا فاجاب بان الداخلى الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنسك على الاصح ويجب على مقابله انتهى هكذا رايت اطلاق النسك المقصود فى القابل ولم يقيد بالحج فليتأمل بصرى عبارة السكردى على بافضل وفى فتاوى الشهاب الرملى ما نصه سئل عن خرج من بلدة مريدا للنسك مع نية الاقامة بيندر جدة شهرا او نحوه للبيع والشراء فهل تباح له مجاوزة الميقات من غير احرام لتخلل نية الاقامة بجدة ام لا تباح له المجاوزة فاجاب من بلغ ميقاتا مريدا نسكا لم تجز له مجاوزته بغير احرام وان قصد الاقامة بيندر بعد الميقات شهرا مثلا للبيع ونحوه الا ان يقصد الاقامة بالبندر المذكور قبل الاحرام اه قال ابن الجال فى شرح الايضاح وينبغى ان يقيد بما اذ لم يكن البندر فى جهة الحرم والافهو مشكل لاقتضائه ان من مريد الحليفة قاصدا الاحرام بالحج ناويا الاقامة بيندر الصفراء او بدر ان له التأخير الى ذلك وليس كذلك انتهت قال باعثن عن السيد احمد جل الليل فى جواب سؤال فى ذلك نعم يبقى الكلام فى محل انشاء الاحرام بعد ذلك فعلى ما ذهب اليه الجمهور يجب كونه من الميقات او من مثل مسافته وعلى ما ذهب اليه الشهاب الرملى يجوز انشاءه من ذلك الموضع الذى اقام به شهرا او نحوه اه ولا يخفى ان ما مر عن ابن الجال الموافق لما قاله الشارح فيه حرج شديد لا سيما فيما اذ انوى الاقامة فى نحو الصفراء سنة (قوله الى جهة الحرم غير ناو الخ) سيذكر محترضا (قوله وقضية

نظير مامر وان كان على دون مرحلتين من مكة او الحرم لان هذا من اساءة فلا يسقط عن حاضر ولا غيره بخلاف دم التمتع او القران وفيمن مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصفراء كلام مهم ذكرته فى الحاشية وحاصل المعتمد منه ان ميقاتهم الجحفة وبه يندفع ما قيل بدر ميقات لا هلهما فكيف آخر المصريون احرامهم عند (ومن بلغ ميقاتا) منصوفا او محاذيه او جاوز محله الذى هو ميقاته (غير مريد نسكا ثم اراده فيقاته موضعه) ولا يكلف العود الى الميقات لفهوم قوله صلى الله عليه وسلم فى الخبر السابق وان اراد الحج والعمرة مع قوله ومن كان دون ذلك ومعلوم بما ياتى فى العمرة ان من ارادها وهى بالحرم لزمه الخروج الى أدنى الحل مطلقا وان لم يخطر له الا حيثئذ (وان بلغه مريدا) للنسك ولو فى العام القابل مثلا وان اراد اقامة طويلة ببلد قبل مكة (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم غير ناو العود اليه او الى مثله (بغير احرام) اى بالنسك الذى اراده على أحد وجهين فى المجموع فيمن حرم بعمرة من الميقات ثم بعد مجاوزته أدخل عليها حجا وقضية

الآخر مع كوت الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق احدهما الى مكة (قوله فى المتن لم يجز مجاوزته بغير احرام) عبارة الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي ولزمه ان يعود اليه قال السيد فى حاشيته

تعليله لكل منهما تفصيل  
في ذلك جرى عليه السبكي  
والاذرعى حاصله انه متى كان  
قاصدا للاحرام بالحج عند  
المجاورة فاحرم بالعمرة ثم  
أدخله عليها بعد لزومه الدم  
وان لم يطر اله قصد الابد  
مجاوزه فلا ويقاس بذلك  
ما لو قصد الاحرام بالعمرة  
وحدها عند المجاورة فاحرم  
بالحج وحده او عكسه هذا  
كأنه ان امكن ما قصده والا  
كان نوى الحج في العام القابل  
تعينت العمرة وفي الاول  
اعنى المريد ثم المدخل  
اشكال اجبت عنه في الحاشية  
حاصله انه متى اخر ما نواه عند  
المجاورة لعدم امكانه كنية  
القران قبل اشهر الحج في  
صورته فلا دم بخلاف  
ما هنا فان تاخير له مع نيته  
وامكانه تقصير اى تقصير  
فلم يكن يصلح الادخال لرفعه  
وذلك للخبر السابق اما اذا  
جاوزه مريد العود اليه او  
الى مثل مسافته قبل التلبس  
بنسك في تلك السنة فانه  
لا ياتم بالمجاورة ان عاد لان  
حكم الاساءة ارتفع بعوده  
وتوبته بخلاف ما اذا لم يعد  
وبهذا جمع الاذرعى بين  
قول جمع لا تحرم المجاورة  
بنية العود واطلاق الاصحاب  
حرمتها  
(١) قول المحشى لزوال الخ  
لعله علة لشيء سقط من  
العبارة

تعليله) مبتدأ والضمير يرجع الى المجموع و(قوله تفصيل الخ) خبره كرى (قوله تفصيل في ذلك) الاولى  
ان في ذلك تفصيلا (قوله جرى عليه الخ) أى التفصيل وكذا ضمير حاصله (قوله انه متى كان قاصدا الخ) عبارة  
الونائى يؤخذ من التحفة والفتاوى ان من مر بالميقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاوزته احرم بالحج فان كان  
مريدا لهما على وجه القران ابتداء وكان ذلك في اشهر الحج وجب الدم للاساءة فيجب عليه العود فور السقوط  
دمه لا لسقوط دم القران فان لم يعد الا بعد دخول مكة وقبل النسك سقطا فان لم يعد حتى تلبس بنسك غير عرفة  
سقط دم القران فقط ولو جاوز الميقات مريدا حج السنة الثانية وأقام بمكة واحرم منها وجب الدم بخلاف ما لو  
احرم في الاولى بحج في وقته او بعمره فيقائه بعدها بمكة ولو اراد الحج في الاولى فحج الثانية فلا دم ولو اراد  
حج الاولى ومر بالميقات في اشهر فاحرم بعمره وجب الدم ان لم يعد في احرام الحج للميقات او اراد العمرة  
فاحرم بحج وجب في احرام العمرة بعد ذلك الحج للميقات فان احرم بها من ادنى الحل لزومه الدم اه قال باعشن  
قوله وجب الدم للاساءة مر عن النشيلي انه لا دم لان المحذور مجاوزة الميقات غير محرم وهذا محرم وقوله ولو  
اراد حج الاولى ومر بالميقات في اشهر فاحرم بعمره وجب الدم أى لا نه لم يحرم بما اراده على الوجه الذى  
اراده وقد مر مخالفة عبد الرؤف والنشيلي في هذه التى بعدها (قوله للاحرام بالحج) يعنى مع العمرة وبه يندفع  
قول سم قوله او عكسه يتامل اه الا ان يريد به انه معلوم من المقيس عليه بالاولى (قوله عند المجاورة) اى فى  
اشهر الحج (قوله لزومه الدم) اى دم الاساءة بالمجاورة بلانية الحج (قوله بذلك) اى بالاولى (فاحرم بالحج)  
اى وحده (قوله او عكسه) وهو ما لو قصد عند المجاورة الاحرام بالحج وحده فاحرم بالعمرة اى وحدها  
(هذا كله) اى من المقيس بصورته والمقيس عليه ومعلوم ان الصورة الثانية ممكنة دائما (قوله في العام القابل)  
اى او فى غير اشهر الحج ونائى (قوله اعنى المريد ثم المدخل) اى بلا قيد امكان ما اراده حين المجاورة (لعدم  
الخ) متعلق بقوله اخر (قوله في صورته) اى فى المريد ثم المدخل بدون قيد الامكان (قوله بخلاف ما هنا)  
اى المريد ثم المدخل مع الامكان (قوله تقصير الخ) مر عن باعشن عن النشيلي خلافه ويوافقه اطلاق المتن  
وسكوت النهاية والمغنى عن قول الشارح اى بالنسك الذى اراده (قوله وذلك) راجع لقول المتن لم تجز  
مجاوزه الخ (قوله للخبر السابق) اى فى شرح ذات عرق واستدل النهاية والمغنى بالاجماع (قوله مريد العود  
اليه) اى محرم او ليحرم منه سم (قوله قبل التلبس الخ) ظرف للعود (قوله فى تلك السنة) اى التى اراد النسك  
فيها والجار متعلق بالعود او بالتلبس (قوله ان عاد) وفى النهاية والمغنى نحوه وفى شرح الايضاح للجمال الرملى  
وابن علان انه اذا نوى العود بالمجاورة لا اثم مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا ولا لزومه الدم واذ اعصى وذبح الدم  
فانما يقطع دوام الاثم لا أصله فلا بد فيه من التوبة انتهى اه كرى على بافضل (قوله وبهذا جمع الاذرعى  
بين قول جمع لا تحرم الخ) الذى يتجه هذا القول على اطلاقه ثم اذا احرم ولم يعد من غير عذريته من حيثئذ  
وقولهم الا ترى يجوز الاحرام من مكة الخ يؤيده فليتامل بصرى وتقدم عن شرحى الايضاح للرملى وابن

مقتضاء العصيان وان عاد قبل التلبس بنسك وفى شرح المذهب ان جمهور الاصحاب لزوال الاساءة بالعود  
وقال صاحب البيان وهل يكون مسيئا بالمجاورة اذا عاد الى الميقات حيث سقط الدم فيه وجهان حكاهما فى  
الفروع قال والظاهر انه لا يكون مسيئا لانه حصل فيه محرما الى ان قال السيد عن السبكي وبغنى ان يكون  
الاصح كونه مسيئا خلافا لما قال صاحب الفروع انه الظاهر ويمكن ان يتناول القول بانه لا يكون مسيئا على  
ان المراد ان حكم الاساءة ارتفع برجوعه وتوبته وحيث لا يبقى خلاف الى ان قال السيد قلت يتعين اعتبار بنية  
العود على القول بعدم الاساءة وهو حيثئذ يتجه والافهم مؤول بما اشار اليه السبكي الى ان قال وقد استدله  
الاسنوى بما صححه من ان المكى يجوز له الاحرام بالعمرة من الحرم ثم يخرج الى الحل بناء على سقوط الدم  
ولا يقال ان المكى لم يجاوز الميقات بخلاف هذا لاننا نقول قد انتهك المكى حرمة الميقات بعدم الخروج الى  
الحل عند الاحرام كما انتهك ذلك بالمجاورة واعتذر ذلك فاستوى فانه صريح فى اثم المكى اذا احرم بالعمرة فى  
الحرم بلانية الخروج لادنى الحل بعد ذلك وان خرج اليه فتامله (قوله مريد العود اليه) اى محرم او ليحرم

وتعليقه بما ذكر فيه نظر الاله بنية العود اليه بان لا اساءة اصلا ولعله مبنى على ان العود فيها ( ٥ ) ياتي برفع الاثم من اصله والذي يتجه

علان وباتي عن سم والونائي ما وافقه ( قوله وتعليقه ) اي تعليل قوله فانه لا ياثم الخ ( قوله بما ذكر )  
اي بقوله لان حكم الاساءة الخ كرى ( قوله فيه نظر لانه بنية العود الخ ) هذا يدل على ان التنظير في كلام  
الاذرعى من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمها وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحينئذ  
فليتأمل وجه البناء في قوله ولعله مبنى الخ فان كان وجهه ان رفع العود فما ياتي تضمن تحقق الاساءة  
لكن يرتفع اثمها ورد عليه ان الرفع يتضمن ذلك سواء اريد الرفع من الاصل او رفع الاستمرار ( قوله  
ولعله ) اي ذلك التعليل كرى ( قوله فيما ياتي ) اي في المتن ( قوله ) وما يؤيد التقييد الخ ) حاصل قوله اما  
اذ جاوز الى هنا ان تقييد المتن بقوله غير ناو العود الخ صحيح لا غبار عليه لكن تعليل مفهوم القيد بما ذكر  
فيه فساد لان مفهوم القيد انه بالعود بعد نيته لا اساءة اصلا والتعليل يدل على ان الاساءة ثبتت ثم ارتفع  
حكمها بالعود ونيته وبينهما فرق ولو بنى على ما ياتي واريد منه رفع الاثم من اصله كان له وجه لكن المتجه  
فما ياتي عدم رفع الاثم فاتضح ان التعليل فاسد ومفهوم القيد صحيح وهذا المفهوم جمع الاذرعى بين قول  
اتجمع واطلاق الاصحاب كرى ( قوله انية العود الخ ) بيان لما تقرر ( قوله فان قلت ينافى ما تقرر الخ )  
كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر ياثم بالمجازة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود اي  
بلا عذر سم وفي الونائي ما وافقه ( قوله زال المعنى المحرم الخ ) زوال ذلك غير لازم للنية سم ( قوله او خذلان  
الخ ) او منع الخلو ( قوله وهو تادى النسك الخ ) قد يقال هذا موجب للدم فقط دون الاثم وانما يوجه التجاوز  
بلا نية العود ولذا ياثم به ولو لم يحرم اصلا ( قوله وخرج ) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى ( قوله مثل مسافة  
ذلك الخ ) اي او ابعد منه نهاية ومعنى ( قوله وبه يعلم ان الجاني من اليمن في البحر له ان يؤخر الخ ) وعن قال  
بالجواز النشيلي مفتى مكة والفقير احمد بل حاج وابن زياد اليمنى وغيرهم وعن قال بعدم الجواز عبد الله بن عمر  
بأخزمة ومحمد بن ابي الاشخرو تليد الشارح عبد الرؤف قال لان جدة اقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد  
وقال ابن علان في شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لنظر في المدار لا حتى يعمل فيه بالترجيح بل هو امر  
محسوس يمكن التوصل لمعرفة بدرع جبل طويل الخ اه كرى على بافضل عبارة الونائي فله ان يؤخر احرامه  
من محاذة يلزم الى راس العلم المعروف قبل مرسى جدة وهو حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له ان  
يؤخره الى جدة لانها اقرب من يلزم بنحو الربع وقولهم ان جدة ويلزم مرحلتان مرادهم ان كلا لا ينقص  
عن مرحلتين وان تفاوت المسافتان كما حققه من سلك الطريقين وهم عدد كادوا ان يتواتروا فافى التحفة  
من جواز التأخير الى جدة فهو لعدم معرفته المسافة فلا يغتر به كانه عليه تليذه عبد الرؤف بن يحيى الزمى  
وقال محمد بن الحسن ولو اخبر الشيخ رحمه الله تعالى بحقيقة الامر ما اقبى به وقال الشيخ علي بن الجلال ومافى  
التحفة مبنى على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعاً بدليل صدر  
كلامه النص في ذلك انتهى وايضا كل محل من البحر بعد راس العلم اقرب الى مكة من يلزم وقد قال بذلك  
في الجحفة ونص عبارة بخلاف الجاني فيه من مصر ليس له ان يؤخر احرامه من محاذة الجحفة لان كل محل من  
البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها هو وعبارة يا عشن ولا وجه لما في التحفة الا ان قيل ان مبنى المواقيت على  
التقريب وهو الذي كان يعمل به الشيخ محمد صالح تبعاً لشيخه ادريس الصعدي جواز تأخير الاحرام الى  
منه كما يؤخذ الاول من قوله الآتي قولهم يجوز الاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد ان يخرج الخ ( قوله فيه نظر  
لانه بنية العود الخ ) هذا يدل على التنظير في كلام الاذرعى من حيث انه على تحقق الاساءة ثم ارتفاع  
حكمه وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحينئذ فليتأمل وجه البناء في قوله ولعله مبنى الخ فان كان وجهه  
ان رفع العود فيما ياتي تضمن تحقق الاساءة لكن يرتفع اثمها ورد عليه ان الرفع يتضمن ذلك سواء اريد  
الرفع من الاصل او رفع الاستمرار ( فان قلت ينافى ما تقرر الخ ) كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر  
ياثم بالمجازة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود ( قوله زوال المعنى المحرم للانصراف من كسر )

خلافه اخذا بما مر ان  
المجمول كفارة له بالنص  
لا يرفع اثم من اصله بل  
يقطع دوامه واستمراره  
وما يؤيد التقييد قولهم  
يجوز الاحرام بالعمرة من  
مكة اذا اراد ان يخرج الى  
ادنى الحل فان قلت ينافى  
ما تقرر ان نيته العود  
لا تقيده رفع الاثم الا ان  
عاد قولهم لو ذهب من الصف  
بنية التحرف او التحيز  
جاز ولا يلزمه تحقيق قصده  
بالعود قلت يفرق بانه ثم  
بنيته ذلك زال المعنى المحرم  
للانصراف من كسر قلوب  
اهل الصف او خذلان  
المسلمين واما هنا في المعنى  
المحرم للجواز وهو تاذى  
النسك باحرام ناقص موجود  
وان نوى العود فاشترط  
تحقيقه لما نواه بالعود حيث  
لا عذر والاقالا ثم باق عليه  
وخرج بقولنا الى جهة الحرم  
مالو جاوزه يمتة او يسرة فله  
ان يؤخر احرامه لكن  
بشرط ان يحرم من محل  
مسافته الى مكة مثل مسافة  
ذلك الميقات كما قاله الماوردى  
وجزم به غيره وبه يعلم ان  
الجاني من اليمن في البحر له  
ان يؤخر احرامه من محاذة  
يلزم الى جدة لان مسافتها  
الى مكة كمسافة يلزم كما  
صرحوا به بخلاف الجاني

فيه من مصر ليس له ان يؤخر احرامه عن محاذة الجحفة لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها فنبه لذلك فانه مهم وبه  
يعلم ايضا ان مثل مسافة الميقات يحرم العود اليها وإن لم تكن ميقاتا

بمثل مسافته من ميقات اخر  
واخذ بمقتضاه غير واحد  
والذي يتجه هو الاول بدليل  
تعبير بعض الاصحاب بقوله  
من محل اخر ولم يعبر  
بالميقات وفي الخادم فيمن  
ميقاته على مرحلتين من  
مكة فسلك طريقا لا ميقات  
لها وجاور مسيئا وقد رعى  
العود إلى ميقات فهل يجزئه  
العود لمرحلتين لم ارفيه نصا  
والوجه الاكتفاء باحدهما  
اهو ما ذكره ووضح لان ما  
عدل عنه غير مقصودة عينه  
بخلاف ما لو عدل عن  
ميقات منصوص فانه كان  
القياس انه لا يجزئه ولا لم  
يكن للتعين معنى فاذا  
خولف هذا لان رعاية المعين  
قد تعسر فلا اقل من رعاية  
مثل ذلك المعين ولا يحصل  
ذلك الا بمثل مسافته من  
ميقات اخر هذا غاية ما  
يوجه به كلام هؤلاء ومع  
ذلك الاوجه مدركا اجزاء  
مثل المسافة مطلقا ولا نسلم  
ان التعين لا جل تعين عينه  
ولما هو لتعين مثل مسافته  
لا غير فتأمل (فان فعل)  
بان جاوزه مريدا بلا احرام  
ولو ناسيا او جاهلا (لزمه  
العود) ولو محرما كما يعلم  
من كلامه او (ليحرم منه)  
تدارك اثمته او تقصيره ولا  
يتعين العود إلى عينه بل  
يجزى إلى مثل مسافته حتى  
لو اخر احرامه عما اراده فيه  
بعد الميقات اجزاء العود

جدة ويقتى به او يكون جبل يلزم امتداد السعدية بحيث يكون بين اخره وبين مكة مرحلتان وقد سمعت  
من بعض الثقات ان الشيخ محمد صالح المذكور كان يقول بذلك وقد علمت ان جبل محاذ للسعدية وسمعت  
ان بجذاء السعدية جبلين احدهما بين طرفه المحاذى لمكة وبين مكة اكثر من مرحلتين والثاني ممتد لجهة  
مكة وبينه وبين مكة باعتبار طرفه الذي يجتهدا مرحلتان فاقول فان تحقق انه الاخير فلا شك في جواز الاحرام  
من جدة فحرر جبل يلزم فان تحقق وتحققت المفاوطة التي يقولونها فلا وجه لما قاله في التحفة بل يشعر بذلك  
قول التحفة لان مسافتها أي جدة كسافة يلزم إلى مكة اه فاذا تحقق التفاوت بطل المساواة وبطل ما بني عليها  
من جواز التأخير إلى جدة وهو واضح لان ثبت واحد من الامرين للذين سقناهما اه اقول الامر الاول  
وهو ان مبنى المواقيت على التقريب كلام التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم صريح في خلافه والامر الثاني  
وهو كون جبل يلزم امتداد بعد السعدية الخ مبنى على كونه الاخير من الجبلين اللذين بجذاء السعدية الذي  
بين طرفه وبين مكة مرحلتان فاقول وقد نص التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم على انه لا ميقات اقل من  
مرحلتين فتبين انه ليس جبل يلزم وإنما هو الاول من الجبلين المذكورين الذي بين طرفه وبين مكة اكثر  
من مرحلتين (قوله عبر جمع متقدمون الخ) وتبعهم المغنى وشرح المنهج (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده  
النهاية وشرح بافضل والكردي عليه والونائي (قوله باحدهما) أي بالعود إلى ميقات او إلى مرحلتين (قوله  
لان ما عدل عنه) لعله اراد به ابتداء مرحلتين في طريقه التي سلكها (قوله انه لا يجزئه) أي العود إلى مثل  
مسافته (قوله كلام هؤلاء الخ) أي الجمع المتقدمين او لا (قوله اجزاء مثل المسافة الخ) اعتمده النهاية عش  
والونائي والكردي كما مر انفاو (قوله مطلقا) أي من ميقات اخر او لا قول المتن (فان فعل) أي فان خالف  
وفعل ما منع منه نهاية ومعنى (قوله بان جاوزه) إلى قول المتن فان لم يعد في النهاية والمغنى إلى قوله حتى لو اخر  
إلى وسأوى وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله والاصح إلى او كان به وقوله وخاف إلى ولو قدر (بان جاوزه)  
أي إلى جهة الحرم (تنبيه) من خرج من مكة لزيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم فزار ثم وصل ذا الخليفة  
فان كان عند الميقات قاصدا نسكا حالا ومستقبلا لزمه الاحرام من الميقات بذلك النسك أي ان امكن او  
بنظيره أي ان لم يمكن والالزমে الدم بشرطه أي ان لم يعد قبل التلبس بالنسك وان كان عند الميقات قاصدا وظنه  
او غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يزمه الاحرام من الميقات بشئ مو ان كان يعلم انه اذا جاء الحج وهو بمكة حج  
او انه ربما خطرت له العمرة وهو بمكة فيفعلها لانه حيثئذ ليس قاصدا الحرم بما قصد له من النسك وإنما  
هو قاصد لمعنى اخر قاله ابن حجر في الفتاوى الكبرى ونائي (قوله ولو ناسيا الخ) بقى ما لو جاوزه مغمى عليه  
ويتجه انه لا دم عليه لخروجه بالاغماء عن اهلية العبادة فسقط اثر الارادة السابقة راسا سم وهذا هو  
الظاهر وان قال الونائي والبصري ومثل الساهي النائم وغير الاهل للعبادة كالمغمى عليه اه (قوله او  
جاهلا) ولا يتصور الا كراهة هذا محل التية القلب فان كراهه على فعل المحرمات اخبره بالاحرام حيث  
امن غائلته ولا فلا والدم في المحرمات على المكروه بفتح الراء ويرجع به على المكروه بكسرها ان علم باحرامه  
ونائي قول المتن (لزمه العود) أي بقصد تدارك الواجب ونائي لا تمتزها او اطلق وهذا شرط لدفع الاثم  
دون الدم باعشن (قوله تدارك كالاثم) أي فيما اذا كان مكلفا عامدا عالما بالحكم ومنه الكافر إذا أسلم بعد  
المجاورة ولو بعد حين ولم يتوقف جواز احرامه على اذن غيره كالقن والزوجة في النفل او تقصيره أي في  
الناسي والجاهل المعذور ونائي (قوله ولا يتعين العود إلى عينه الخ) فقول المصنف منه مثال نهاية (قوله او  
إلى مثل مسافته) أي مطلقا وفاقا للنهاية وقال المغنى وشرح المنهج من ميقات اخر اه (قوله عما اراده  
فيه) أي عن الموضع الذي اراد الاحرام فيه يعني عن الميقات العنوى وتقدم استثناء من اراد العمرة وهو  
بالحرم فيلزمه الخروج إلى ادنى الحل مطلقا (قوله بعد الميقات) حال عن قوله ما اراده الخ ويحتمل انه متعلق  
باراد (قوله لخصوصه به) أي خصوص العود بالميقات كما يفهم من كلام المصنف كركدي (قوله وهو) أي



حاصل بذلك وسأوى الجاهل والناسي غيرهما في ذلك لأن الأمور به يستوى في وجوب تداركه (٤٧) المذخور غيره نعم استشكل ما ذكّر

في الناسي للأحرام بأنه يستحر

أن يكون حيث ذكر يد اللبس

واجب بأن يستمر قصده

إلى حين المجاوزة فبسبه

حيث وفيه نظر لأن العبرة

في لزوم الدم وعدمه بحاله

عند آخر جزء من الميقات

وحيث إذا سهوا أن طرأ عند

ذلك الجزء فلا دم أو بعده

فالدّم (الأذا) كان له عذر

كأن (ضاق الوقت) عن

العود بأن خشي فوت الحج

لوعاد (أو كان الطريق مخوفاً)

أو خاف انقطاعاً عن الرفقة

والاصح أن مجرد الوحشة

هنا لا تعتبر أو كان به مرض

يشق معه العود مشقة

لا تحتمل عادة أو خاف على

محترم بتركه فلا يلزمه في كل

ذلك للضرر بل يحرم عليه

في الأولى وكذا الأخيرة

أن أدى إلى تفويت محترم

كمضو ولو قدر على العود

ماشياً بلا مشقة أو بها لكنها

تحتمل عادة لزمه ولو فوق

مرحلتين على الوجه وفارق

ما مر بتبعيه هنا (فإن لم يعد

لزمه دم) إن اعتمر مطلقاً

أو حج في تلك السنة أو في

القابلة في الصورة السابقة

لأنها التي تادت بأحرام

ناقص بخلاف ما إذا لم يحرم

أصلاً أو أحرم بحج بعد تلك

السنة لأن الدم لنقص النسك

لا بدل عنه وفارقت العمرة

الحج بأن أحرامه في سنة

التدارك (حاصل بذلك) أي بالعود إلى مثل مسافة الميقات (قوله في ذلك) أي لزوم العود (قوله في الناسي الخ) أي وبالأولى نحو التائم (قوله للأحرام) متعلق بالناسي (قوله واجب الخ) أقره النهاية والمغني (قوله عند آخر جزء الخ) محل تأمل والذي يظهر من اتباع كلامهم في هذا المقام أنه متى تحققت الإرادة في جزء من الميقات وجب الأحرام وهذا لا ينافي السهو في جزء آخر بصري وونائي وقضية هذا أن نحو الناسي في جميع أجزاء الميقات لا يضمه عود ولا دم باتفاق قول المتن (أو كان الطريق مخوفاً) أي بان خاف فيه على نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقياس ما في التيمم من أنه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وإن خاف وقد يفرق بأن ما هنا إسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي اضيق مما هنا فلا يجب العود ولا أثم بعده ع (قوله والاصح الخ) اعتمده الوائلي (قوله أو كان به مرض الخ) أي أو كان ساهياً عن لزوم العود أو جاهلاً به وونائي (قوله بتركه) بقاء الجرو في نسخة البصري من الشرح بتركه بالياء عبارة قوله على محترم بتركه أي أو يستصحبه فذكر هذا القيد للغالب اه وعبارة الوائلي ومحل وجوب العود إذا لم يخش على محترم بتركه أي أو يستصحبه أو يضع أو مال أو على نفسه أو أن لم يكن محترماً كزنا محضن اه (قوله في الأولى) يعني مسئلة خشية الفوات بصري أي ولو ظنا وونائي (قوله ولو قدر الخ) أي تارك الميقات ولو ناسياً أو جاهلاً وونائي وهذا التعميم قد ينافي ما يأتي عن النهاية والمغني أنفاً و قول الشارح الآتي بتبعيه هنا (قوله ولو فوق مرحلتين الخ) قاله أن العاد وهذا ظاهر أن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات نهاية ومغني ويفيده قول الشارح وفارق الخ (قوله ما مر) أي في الحج ماشياً من التقيد بدون مسافة القصر قول المتن (فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره (لزمه دم) أي بتركه الأحرام من الميقات نهاية ومغني زاد الوائلي ولو تكررت المجاوزة المحرمة ولم يحرم إلا من آخرها لم يلزمه إلا دم واحد وإن أثم في كل مرة اه (قوله إن اعتمر) إلى قوله ومجاوزة الولي في النهاية والمغني الأقوله أو في القابلة إلى بخلاف الخ (قوله مطلقاً) أي ولو كان في غير سنته ع (قوله في تلك السنة) أي سنة المجاوزة (قوله أو في القابلة الخ) خلافاً للنهاية والمغني وشرحي المنهج والروض عبارة بأعشن قوله أو في القابلة خالفه الشها بان الرمي وإن قاسم وقال لا دم فيما لو جاوز الميقات مريد الحج في العام القابل وأحرم فيه من غير عود اه (قوله في الصورة السابقة) إشارة لقوله ولو في العام القابل وكان المراد أنه حج في القابل من غير الميقات كمكة وإلا فلا دم فليراجع سم (قوله لأنها الخ) أي الثلاثة من العمرة مطلقاً والحج في تلك السنة وفي السنة القابلة كردى (قوله بعد تلك السنة) أي في غير الصورة السابقة كردى أقول ويمكن أرجاع اسم الإشارة هنا إلى كل من الصورتين الأخيرتين (قوله لزمه دم الخ) قد يرد عليه أن الإسلام يهدم ما قبله (قوله أو قن الخ) عبارة النهاية والمغني وبسبب من كلامه ما لو مر صبي أو عبد بالميقات غير محرم مريد للنسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم اه وفي سم بعد كلام ذكره عن حاشية الأيضاح للسيد السهمودي والشارح ما نصه وهذا الكلام كالصريح في تصوير عدم وجوب الدم فيما إذا جاوز الصبي مريد للنسك ثم أحرم وأن بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وإن عتق قبل الوقوف بما إذا لم يأذن الولي أو السيد وقضية هذا التصوير وجوب الدم إذا أذن السيد أو الولي فقول شرح الروض وكالكافر فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه لعله فيما إذا أذن الولي أو السيد اه وقضية ما مر في أوائل الباب أنه

بالاغناء عن اهلية العبادة فسقط اثر الإرادة السابقة راساً (قوله في المتن فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره (قوله في الصورة السابقة) كأنه إشارة لقوله السابق ولو في العام القابل الخ وكان المراد أنه حج في القابل من غير حج الميقات كمكة وإلا فلا دم فليراجع سم (قوله أو قن) أي بغير إذن سيده وإلا فعليه الدم وهل التفصيل يجري في الصبي فيفصل بين من أذن له الولي وغيره وعلى هذا التفصيل يحمل الكلام والمختلف في المسئلة مر (قوله أو قن

لا يصلح لغيرها بخلافها فإن وقت أحرامها لا يتأق ولو جاوز كافر مريد للنسك ثم أسلم وأحرم ولم يعد لزمه دم لأنه مكلف بالفروع أو قن

يلزم الولى كل دم لزم المولى ان الدم هنا على ولى الصبي (قوله كذلك) اى يريد للنسك (قوله لادم عليه) قال السيد السمهودى فى حاشية الايضاح وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مريرة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج اه سم وفى الوثنائى ما يوافق الا انه قيد النسك بالنفلى (قوله) ومجاوزه الولى بمولى (الخ) عبارة الوثنائى ولونوى نحو الولى ان يحرم عن مولى الصبي او المجنون او العبد الصغير فجاوز به الميقات ثم احرم عنه بعده او اذن لمميز فاحرم وجب الدم فى مال الولى ان لم يعد به إلى الميقات ولو بوكيله معه اما لو عن له بعد المجاوزة فاحرم عنه او اذن فلا شيء واردة المولى للاحرام من الميقات لا غية فان كل بعد المجاوزة فيقاته حيث عن له ولو بعرقه ووكيل الولى ان قصر بعد الاذن فى الاحرام له من الميقات فالدم عليه وإن اذن له الولى فى المجاوزة ولا رجوع له على الولى وولى الكافر مع ولىه كوفى ارادته لنفسه لقدرته على الاسلام ليتبعه فيحرم عنه اه (قوله بالتفصيل الخ) اى اذا احرم عنه بعد المجاوزة فى سنتها ولم يعد به إلى الميقات قبل التلبس بنسك قول المتن (وان احرم الخ) اى من جاوز الميقات بغير احرام او (قوله فالاصح انه ان عاد) اى سواء كان دخل مكة ام لا مغنى ونهاية قول المتن (قبل تلبسه بنسك) قال ابن الجلال فى شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة او مسنونا على صورة الركن كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كبيت منى ليلة التاسع كما رجحه العلامة عبد الرؤف او لا على صورة شيء كالاقامة بنمرة يوم التاسع اه كرى على بافضل وقوله بخلاف مسنون على صورة الواجب يأتى عن الوثنائى خلافاً لقول المتن (سقط الدم) وحيث سقط الدم بالعود لم تكن المجاوزة حراما كما جزم به المحاملى والرويانى لكن بشرط ان تكون المجاوزة بنية العود كما قاله المحاملى مغنى ونهاية (قوله انه موقوف) صرح فى حاشية الايضاح بترجيح الوقف بصرى (قوله والماوردى انه لا يجب اصلا) اى لان وجوبه تعلق بفوات العود ولم يفت وهذا هو المعتمد مغنى ونهاية اقول قضية هذا التعليل انه لا فرق بين ما صححه الشيخ ابو على والبندنجى وما صححه الماوردى لان حدوث العود بغير معلوم عند المجاوزة (قوله فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع الخ) اى وعلى الوجه الاول

كذلك ثم عتق وأحرم لا دم عليه لانه عند المجاوزة غير أهل للارادة لانه محجور عليه لحق غيره ومجاوزه الولى بمولى مریدا للنسك به فيها الدم على الوجة بالتفصيل المذكور (وان احرم ثم عاد فالاصح أنه إن عاد قبل تلبسه بنسك سقط) عنه (الدم) لقطعه المسافة من الميقات محرما وقضيته أن الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجه والذى صححه الشيخ أبو على والبندنجى أنه موقوف فان عادله بان انه لم يجب عليه ولا بان انه وجب عليه والماوردى انه لا يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع ان لم يجب عليه

كذلك الخ) لم يزد فى شرح الروض بعد ذكر الروض مسألة الكافر المذكورة على قوله هو مانصه وكالكافر فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه وجزم به فى العباب وفى حاشية الايضاح للسيد السمهودى فى قول الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي الخ مانصه الثانى اى من الامور اشعر قوله عصي ان ذلك فى البالغ اما الصبي اذا مر بالميات يريد النسك فجاوزته ثم احرم لم يكن له هذا الحكم حتى لو بلغ قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح وينبغى اشتراط كونه غير مفترق فى احرامه إلى اذن غيره وإن كان مكلفا انهم سووا بين العبد والصبي فيما سبق حتى لو عتق العبد قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مريرة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج ولونوى الولى ان يعقد الاحرام للصبي فجاوز الميقات ولم يعقده له ثم عقده له فى الدم وجهان احدهما يازمه ويكون فى مال الولى والثانى لا يجب على واحد منهما اه وذكر الشارح فى حاشيته نحوه ورجح الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح فى تصوير عدم وجوب الدم فيما اذا جاوز الصبي يريد النسك ثم احرم وان بلغ قبل الوقوف او العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما إذا لم ياذن الولى او السيد وقضية هذا التصوير وجوب الدم إذا اذن السيد فان قلت قول السيد حتى لو بلغ يقتضى صحة احرامه قبل البلوغ مع ان احرام الصبي بغير اذنه لا يصح قلت يصح حمله على ما إذا اذن الولى فى احرامه بعد المجاوزة بغير اذنه او تاخر احرامه عن بلوغه فليتأمل بعد ذلك ما تقدم عن شرح الروض ولعله فيما إذا اذن الولى او السيد هذا الوجه تصوير مسألة الصبي بما إذا اذن الولى اذا ما جاوز مريرة للنسك بغير اذن الولى فلا اعتبار به إذا لا يصح احرامه بغير اذن الولى فآراده ذلك قبل اذنه لغو ثم رايته فى شرح العباب قال بعد كلام قرره وبه يعلم ان العبرة انما هى بارادة الولى الخ (قوله فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع ان لم يجب عليه) وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محرمة كما جزم به المحاملى والرويانى نعم بشرط ان

(والا بعد) قبل ذلك بان عاد بعد شروعه في طواف القدوم أي بعد مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسقط الدم عنه لتأدي نسكه بأحرام ناقص (والأفضل) لمن فوق الميقات وليس بجائز ولا نفساء (أن يحرم من ديرة أهله) لأنه أكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين (وفي قول من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للحديث الصحيحة والله أعلم) فإنه عليه السلام أخر أحرامه من المدينة إلى الحليفة إجماعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الحديبية كذا رواه البخاري ولا نأقل (٤٩) تغيير بالعبادة لما في المحافظة على

واجبات الأحرام من المشقة وقد يجب قبل الميقات كأن نذره من ديرة أهله كما يجب المشي بالنذر وإن كان مفضولا وكأمر في أجير ميقات المحجوج عنه أبعده من ميقاته وقد يسكن كالو خشيت طرو حيض أو نفاس عند الميقات وكألو قصده من المسجد الأقصى للخبر الضعيف من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأوجب له الجنة شك الراوي (وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج) لقوله عليه السلام في الخبر السابق بمن أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم) مكيا أو غيره بمكة أو غيرها (يلزمه الخروج إلى أدنى الحل) يقينا أو ظنا بان يجتهدو يعمل بما غلب على ظنه بالنسبة لما لم يتعرضوا لتحديد الحرم فيه وكذا في سائر الأحكام كما بينته في الحاشية فإن لم يظهر له شيء أو لم يجد علامة للاجتهاد تعين عليه الاحتياط بان

لا يرجع وعلى ما صححه الشيخ أبو علي والبندنجي والماوردي يرجع (قوله والا بعد) إلى قوله كما يجب المشي في النهاية والمغنى إلا قوله أي بعد مجاوزته إلى المتن (قوله بعد شروعه في طواف القدوم) أي أو الوداع المسنون عند الخروج لعرفة أو طواف العمرة ونائي وتقدم مثله عن ابن الجمال (قوله بما تقدم الخ) أي من النية قبل محاذاة الحجر ثم محاذاته واستلامه وتقبيله والسجود عليه (قوله أو بعد الوقوف) أي أو المبيت بمنى ليلة التاسع ونائي وتقدم عن عبد الرؤوف وابن الجمال خلافة (قوله وليس بجائز الخ) أي ولا جنب عرش قول المتن (قلت والميقات) أي القول بان الأحرام منه أفضل سم ونهاية ومعنى (قوله فإنه عليه السلام أخرج الخ) أي والخير كله في اتباعه عليه السلام كروى على بأفضل (قوله ولأنه أقل تغيير الخ) (وأما جاز قبل الميقات المسكاني دون الزماني لأن تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولأن المسكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني نهاية ومعنى (قوله كان نذر من ديرة أهله الخ) ولا يقال إن هذا مفضول بالنسبة للميقات فكيف انعقد لا نأقول المانع من الانعقاد هو المكروه لا ما كان غير أفضل منه عرش (قوله وكأمر) أي في شرح ذات عرق (قوله في أجير) بالتونين (قوله وقد يسكن الخ) عبارة المغنى ويستثنى من محل الخلاف صور منها الحائض والنفساء فالأفضل لهما الميقات كأمرو منها ما لو شك في الميقات لخرب مكانه فلا احتياط أن يستظهر ندبا وقيل وجوب أو منها مسألة النذر المتقدمة اهـ (قوله في الخبر السابق) أي في شرح ذات عرق و (قوله بمن أراد الحج والعمرة) مقول القول (قوله مكيا أو غيره الخ) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (يلزمه الخروج) أي للجمع فيها بين الحل والحرم نهاية ومعنى (قوله بان يجتهد الخ) أي أن لم يجد مخبرا عن علم والالزمه اتباعه والظاهر أخذ ما ذكره في الاجتهاد في القبلة أنه حيث قدر على الاجتهاد لم يحزله التقليد والالزمه وإنه لو اختلف عليه اثنان يأتي ما مرئمة حاشية الايضاح (قوله بالنسبة لما الخ) أي لجهة (قوله وكذا الخ) أي يجب العمل بما غلب على ظنه بالا جتهاد (قوله إلى أبعده الخ) لعله على حذف مضاف أي إلى محاذي أبعده حد من حدود الحرم قول المتن (ولو بخطوة) أي بقليل نهاية عبارة المغنى أو أقل اهـ وهي موافق لما يأتي من الاعتراض والاول موافق لردده الاتي (قوله من أي جهة) إلى المتن في النهاية والمغنى إلا قوله قيل إلى ولو اراد (قوله ذلك) أي الخروج و (قوله لضيق الوقت) أي برحيل الحجاج نهاية (قوله قيل الخ) وافقه المغنى (قوله ولا أقل من ذلك) يريد عليه ما لو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤوس أصابعهما فقط فرفع ماعدار رؤسهما واعتمد عليهما من غير زيادة فإنه يكفي ذلك لأنه حيثنذ خارج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة كما لا يخفى ويمكن أن يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله كأمرو) أي في

تكون المجاوزة بنية العود كما قاله المحامي شرح مر (قوله في المتن قلت الميقات) أي القول بان الأحرام منه أفضل (ولا أقل من ذلك) يمكن منعه بان منعه من جملة الأقل من ذلك ما لو زحزح قدميه الملاصقتين لآخر جزء من الحرم حتى خرجت رؤوس أصابعها فقط عن الحرم ثم اعتمد على رؤوس أصابعها ورفع ماعداها فإنه يكفي ذلك ولا يعد خطوة ولو سلم أنه يعد فمرد ما لو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤوس أصابعها فقط فرفع ماعدار رؤسهما واعتمد عليهما من غير زيادة فإنه يكفي ذلك لأنه حيثنذ خارج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة كما لا يخفى ويمكن أن يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله

(٧٠ - شرواني وابن قاسم - رابع) يصل إلى أبعده عن يمينه أو يساره (ولو بخطوة) من أي جهة شاء لأنه عليه السلام ارسل عائشة مع أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهما فاعتمرت من التعميم ولو لم يجب ذلك لما أرسلها لضيق الوقت قبل قوله قبل ولو بخطوة يومهم أنه لا يكفي أقل من خطوة وليس كذلك اهـ ويرد بان الخطوة تصدق بمجرد نقل القدم عن محله إلى ملاصقة ولا أقل من ذلك فصح ما ذكره وواضح من نظائر ذلك أنه إذا أخرج رجلا فقط إلى الحل اشترط اعتداده عليها وحدها ولو اراد من بمكة القرآن لم يلزمه ذلك تغليباً للحج كأمرو قوله موافق كذا بخط الشيخ رحمه الله تعالى والاولى الثاني اهـ من هامش

(فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة) (٥٠) اثم اتفاقا كما علم بأمرو (اجزائه) عن عمرة الاسلام وغيرها (في الاظهر) لان عقاد احرامه اتفاقا

ومن حكى فيه خلافا فردود عليه كالأحرار بالحج من غير ميقاته (وعليه دم) لتركه الأحرام من الميقات (فلو خرج إلى الحل بعد إحرامه) وقبل الشروع في طوافها (سقط الدم) أي لم يجب (على المذهب) نظير ما مر فيمن جاوز الميقات وعاد إليه (وأفضل بقاع الحل) لمريدا لاعتبار (الجعرانة) بأسكان العين وتخفيف الرأى على الإفصح لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلا ثم أصبح كبائت رجوعه من حين سنة ثمان فتح مكة متفق عليه وحكى الأذرعى عن الجندى في فضائل مكة انه اعتمر منها ثلثة نبي وبينها وبين مكة اثنا عشر ميلا وقيل ثمانية عشر وجزم به جمع وهو مردود بناء على الأصح ان الميل ما مر في صلاة المسافر (ثم التعميم) لانه صلى الله عليه وسلم امر عائشة بالاعتار منه كما مر وهو المسمى الآن بمساجد عائشة بينه وبين مكة ثلاثة اميال والمعتبر في حده ما بالارض لا ما على الجبل (ثم الحديسية) بتخفيف الياء افصح من تشديدها بشر قريب حدة بالمهمله بينها وبين مكة ما مر في الجعرانة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها واراد الدخول لعمرته منها ومن قال هم بالاعتار منها فقد

شرح والميقات المكان للحج قول المتن (فان لم يخرج) أي إلى أدنى الحل وأتى بأفعال العمرة أي بعد احرامه بها في الحرم نهاية ومعنى (قوله اثم الخ) أي إذا كان مكفعا لما عدا مستقلا ولم ينو الخروج عند الاحرام كما اشار اليه بقوله كما علم بأمرو أي فيمن جاوز الميقات (قوله عن عمرة الاسلام) إلى الباب في النهاية والمعنى لا قوله ومن حكى إلى كالأحرار وقوله ليلا إلى وحكى وقوله وقيل إلى المتن وقوله والمعتبر إلى المتن وما انبه عليه (لان عقاد احرامه) أي واثباته بعده بالواجبات نهاية ومعنى (قوله وقبل الشروع في طوافها) أي قبل مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها كما مر قول المتن (سقط الدم) أي واما الاثم فالوجه انه إذا حرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الاحرام فلا اثم ولا اثم وظنى ان النقل كذلك فايراجع سم على المنهج اه ع وش تقدم في الشرح ما يصرح بذلك (قوله على الافصح) أي ويجوز كسر العين وتشديد الرأى وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة نهاية ومعنى زاد الوثنى وبها ماء شديد العذوبة فقد قيل انه صلى الله عليه وسلم حفر موضعه بيده الشريفة المباركة فانبجس وشرب منه وسقى الناس او غرز رمح فنبع اه (قوله اعتمر منها) أي من الجعرانة قال الواقدي انه صلى الله عليه وسلم احرم منها من المسجد الأقصى الذي تحت الوادى بالعدوة القصوى في ليلة الاربعاء لثنتي عشرة بقية من ذى القعدة اه ونائى (قوله ثم اصبح) أي ثم عاد بعد الاعتار إلى الجعرانة فاصبح فيها فكانه بات فيها ولم يخرج منها (قوله رجوعه الخ) أي حين رجوعه و (قوله فتح مكة) بالجر بدلا من ثمان كردى (قوله وجزم به جمع) يوافق ما مر عن النهاية والمعنى والوثنى (قوله امر عائشة بالاعتار منه) وقدمه على الجعرانة لضيق الوقت أوليان الجواز سمي بذلك لان على يمينه جبلا يقال له نعم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادي نعمان نهاية ومعنى (قوله ثلاثة اميال) أي فرسخ فهو اقرب اطراف الحل إلى مكة نهاية ومعنى (قوله بشر الخ) عبارة المعنى وهي اسم لبشر بين طريق جدة وطريق المدينة بين جبلين على ستة فراسخ من مكة اه وعبارة البصرى بين جبلين يقال لها بشر شيس عند مسجد الشجرة اه مختصر الايضاح للبكرى وفي الاسنى بينها وبين مكة ستة فراسخ اه (قوله بالمهمله) أي بالحاء المهمله المكسورة والبدال المهمله المشددة كذا في هامش الوثنى من منواته لكن الذى فى القاموس انه بفتح الحاء وهو المعروف فى اللسنة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها واراد الدخول الخ) أي فصلاته وارادته الدخول منها دلا على شرف لها ومزية على بقية بقاع الحل ما لم يدل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها بما ذكر سم (قوله لعمرته) أي التى احرم بها من ذى الحليفة حاشية الايضاح (قوله ومن قال الخ) هو الغزالي نهاية (قوله فقد وهم الخ) ويوجب بإمكان الجمع بينهما بانه هم ولا بالاعتار منها ثم بعد إحرامه هم بالدخول منها كذا فى النهاية وقد يقال يبعد ما ذكره قول الغزالي اثمهم بالاعتار فصد الكفار ولم يصدوه عن الاعتار بل عن الدخول بصرى (قوله وأراد الدخول منها) أي تقدم فعله ثم أمره ثم همه وإن زادت مسافة المفضول على الفاضل نهاية ومعنى قال ع ش قوله تقدم فعله الخ ظاهره ان جميع إحراماته بالعمرة كان من الجعرانة فليراجع اه (قوله كما مر) أي فى شرح وهو الموافق للحديث (خاتمة) يندب لمن لم يحرم من احده هذه الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن وادى ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من أي محل كان من غير مكث بعده نهاية ومعنى قال ع ش قوله بطن وادى واد كان اه

#### (باب الاحرام)

(قوله يطلق) إلى قول المتن أو كليهما في النهاية والمعنى لا قوله وهذا إلى وهو وقوله وإنما لم تنعقد إلى أو بعض حجه (قوله يطلق على نية الدخول الخ) أي يطلق شرعا على الفعل المصدرى فيراد به نية الدخول في ذلك لاذ معنى احرم به نوى الدخول في ذلك ويطلق على الاثر الحاصل بالمصدر فيراد به نفس الدخول في

لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرته منها أي فصلاته بها وإرادته الدخول منها دلا على شرف لها ومزية بقية بقاع الحل ما لم يدل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها بما ذكر (قوله يطلق على نية الدخول

وهم لانه إنما أحرم من ذى الحليفة كما مر (باب الاحرام) يطلق على نية الدخول

النسك أى الحالة الحاصلة المترتبة على النية ونائى (قوله فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنية سم وقد يقال المراد به هنا حالة حرم عليه ما كان حلالا (قوله وبهذا الاعتبار) أى المعنى (قوله فيه) عبارة النهاية والمعنى فى حج أو عمرة أو فيهما أو فيما يصلح لهما أو لاحدهما هو المطلق اهـ (قوله وهذا هو الذى يفسده الجماع) قد يشكك الحصر بالردة إلا أن يكون بالنظر للجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضى فى فاسده سم وقد يقال كإفراق بين الباطل والفاسد فى أصل النسك ما المانع أن يفرقا بهما كذلك بالنية فيجب المضى مع فساد دون بطلانها بصرى (قوله لاقتضائه الخ) أى سبى بذلك لاقتضائه الخ نهاية ومعنى (قوله) وتحریم الانواع عطف على دخول سم ولعل الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية والمعنى (قوله وهو المراد الخ) أى المعنى الثانى نهاية ومعنى (قوله) أو حجتين هل محله إذا جمعتهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنويت حجتين وأما لو عطف أحدهما على الأخرى كذويت حجة وحجة أخرى فينقد قوله وحجة أخرى عمرة فيه نظر فليتأمل فإن الانعقاد عمرة مستبعد ثم رايت قول الشارح وإن لم تنعقد الثانية وهو يدل على عدم الانعقاد سم بخذف (قوله لتعذرهما) علة لتنعقد المنق سم وكردى (قوله كهو) أى كتعذر الحج و (قوله لانه) علة لى الانعقاد كردى (قوله لقبوله) أى غير أشهر الحج (له) أى لأصل الاحرام (قوله فوق لغوا الخ) ينبغي أن يتأمل بصرى عبارة سم انظر هذا إلا أن يريد بقوله مثله الماثلة فى مطلق كونه نسكا وحيث قد يمنع منع الانعقاد اهـ أى ولو قال لانه قد يمنع تصحيح الاحرام ثم ولا ضرورة هنا لثم التقريب (قوله أو بعض حجة) أى أو نصف حجة أو غيره من الكسور واستظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العامة نويت الاحرام بالجبل إذ هو احرام بمحل ركن الوقوف فيأزم الاتيان بأعمال الحج وكذا الواحرم بالكشف والغطاء أو بالشاية أو بمكة أو بالطواف أو بالسعى أو بالخلق أو بالكعبة أو بالصفا أو بالمروة لكن ينعدم مطلقا ولو احرم بحج ونصف عمرة أو بالعكس أو بنصفهما انعقد تاما فيكونان قرانا ونائى (قوله وكذا العمرة) أى فلو احرم بعمرتين أو أكثر أو بعض عمرة أو نصف عمرة أو غيره من الكسور انعقدت واحدة ونائى (قوله بالاجماع) ظاهره وإن قدم الحج وأنه ليس من ادخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيهم عبارة الشيخ محمد صالح قوله أو كليهما بأن يحضرهما فى ذهنه حال الاحرام وهل يقول نويت الحج والعمرة وأحرمت بهما لله تعالى أو يقول نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى فيه خلاف فى المذهب والاحتياط أن يقول نويت الحج والعمرة خروجاً من الخلاف المذكور اهـ وقوله أن يقول نويت الحج والعمرة لعل صوابه نويت العمرة والحج قول المتن (ومطلقا الخ) ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر انعقد مطلقا أى غير مقيد بالزمان المعين ولو أحرمت مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فاهما عينه كان مفسداً للنية ومعنى قول المتن (بأن لا يزيد الخ) أى بأن ينوى الدخول فى النسك الصالح للأقواع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت نية ومعنى زاد الوائى

فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنية (قوله وتحریم) عطف على دخول (قوله وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة) قد يشكك الحصر بالردة إلا أن يكون بالنظر للجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضى فى فاسده (قوله أو حجتين) هل محله إذا جمعتهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنويت حجتين وأما لو عطف أحدهما على الأخرى كنويت حجة وحجة أخرى فينقد قوله وحجة أخرى عمرة كما لو قال نويت الحج والعمرة فإنه يصير قارنا كما هو ظاهر كلامهم لأن قوله وحجة أخرى كقوله والعمرة من حيث أنه منع من انعقاده حجا مانع وهو تقديم نية الحج فهو كنية الحج فى غير وقته فيه نظر فليتأمل فإن الانعقاد عمرة مستبعد ثم رايت قول الشارح وإن لم تنعقد الثانية الخ وهو يدل على عدم الانعقاد (قوله لتعذرهما حجا) علة لتنعقد (قوله فوق لغوا الخ) انظر هذا التفرع إلا أن يريد مثله فى مطلق كونه نسكا وحيث قد يمنع منع الانعقاد فعل الاولى التمسك بما ذكره فى منع ادخال العمرة على الحج والمقارنة كذلك وقد يشكك ذلك مع قوله أى فى المتن بعد ذلك أو كليهما (قوله بالاجماع)

فى النسك وبهذا الاعتبار يعد ركنا وعلى نفس الدخول فيه بالنية لاقتضائه دخول الحرم كأجداى دخل نجد أو تحریم الانواع الآتية وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة وهو المراد هنا (ينعقد معينا بأن ينوى حجا أو عمرة) أو حجتين فاكثروا ما لم تنعقد الثانية عمرة لتعذرهما حجا كهو فى غير أشهره لانه لا يبطل ثم لأصل الاحرام لقبوله له وهنا انعقاد الحج يمنع انعقاد مثله معه فوق لغوا من أصله فلم يمكن صرفه للعمرة أو بعض حجة فتنعقد كاملة وكذا العمرة (أو كليهما) بالاجماع (ومطلقا بان لا يزيد على نفس الاحرام) لصحة الخبر به (والتعيين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) لانه ربما عرض له عذر كمرض فيتمكن من صرفه لما لا يخاف فوته

احرم احراما مبهما ثم انتظر الوحي في تعيين احد الوجوه الثلاثة الآتية مردودة بانها مخالفة للروايات الصحيحة أنه احرم معينا ومن روى ذلك عائشة فقوله خرج لا يسمى حجبا ولا عمرة محمول على ما قبل احرامه او على انه لم يسمهما في تليته اى في دوام احرامه (فان احرم مطلقا) بكسر اللام وفتحها حال او مصدر (في شهر الحج صرفه بالنية) لا بمجرد اللفظ (الى ماشاء من النسكين) وان ضاق وقت الحج او فات على الاوجه اقتضاء اطلاقهم خلافا لجمع ويوجه بانه بالصرف يتبين انه كان كالبحر بما صرفه اليه فاذا صرفه للحج فعل ما يفعله من فاته الحج مما يأتي ويسن له صرفه للعمرة خروجا من الخلاف (او اليهما ثم اشتغل بالاعمال) ولا يجوز له العمل قبل الصرف بالنية نعم ان طاف ثم صرفه للحج وقع عن طواف القدوم ولا يجوز السعي بعده قبل الصرف على الاوجه لانه محتاط للركن ما لا محتاط للسنة (وإن اطلق في غير اشهره فالاصح انعقاده عمرة) لان الوقت لا يقبل غيرها (فلا يصرفه الى الحج في اشهره وله) اى مرید النسك (ان يحرم كاحرام زيد) لان ابا موسى احرم

فيفيد أنه لا يشترط له التعيين ولا قصد الفعل ولا نية الفرضية بخلاف الصلاة نعم يجب التعيين فيما لو احرم مطلقا في اشهر الحج ولذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عند نية الحج تصور كيفية بوجه وكذا عند الشروع في كل من اركانه انتهى ولو وقت الاحرام بزمن كاحرمت بعمره هذا الشهر أو يومين انفق غير مقيد بالزمن المعين فلو انقضى من غير تحلل بقي محرما حتى يتحلل كافي المختصر خلافا للفتح حيث قال لا ينعقدها ونائى وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق ما في المختصر (قوله ورواية الخ) اقر النهاية هنا هذه الرواية وعقبه ع ش بانه سيأتي له في أركان الحج عن المجموع أن الصواب انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> احرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك السنة للحاجة الخ اه (قوله ومن روى ذلك) اى انه احرم معينا (قوله فقوله) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله حال او مصدر) نشر على ترتيب اللفظ (قوله لا بمجرد اللفظ) الى قوله او فات في النهاية والمغنى (قوله لا بمجرد اللفظ) ويسن التلفظ بالنية ونائى (قوله وان ضاق الوقت) اى بان كانوا لا يصلون لعرفة قبل طلوع فجر يوم النحر فيكون عند صرفه الى الحج كمن احرم بالحج في تلك الحالة نهاية ومعنى أى وهو ينعقد ويفوته بطلوع الفجر فيتحلل بعمل عمره ويقضيه من قابل ع ش (قوله او فات الخ) خلافا للنية والمغنى والروايات عبارتهم فان لم يصلح الوقت لها بان فات وقت الحج صرفه اى بالنية للعمرة كما قاله الروايات اه (قوله خلافا لجمع) منهم الروايات فانه قال في صورة الفوات صرفه الى العمرة اى فلا ينصرف اليها من غير صرف سم وتقدم آ نفاعن النهاية والمغنى اعتماده (قوله ولا يجوز له) الى قوله وليس منه في النهاية والمغنى الا قوله قبل الصرف (قوله ولا يجوز له العمل) شامل للوقوف سم (قوله وقع عن طواف القدوم) أى وان كان من سنن الحج نهاية ومعنى (قوله ولا يجوز له السعى بعده) اى خلافا لشرح العباب والظاهر انه ليس له اعادته ليسعى بعده لسقوط طلبه بفعله الاول فتعين تأخير السعى ونائى (قوله قبل الصرف) قال سم في شرح اى شجاع قضيته انه لو سعى بعد الصرف اعتد به وتردد فيه شيخ الاسلام انتهى وقال المغنى والنهاية الاوجه خلافا لى فلا يجوز له وعليه جرى الشارح حج في سائر كتبه كردى على بافضل اقول ظاهر صنيع الشارح هنا ان قوله قبل الصرف متعلق بالسعى فيفيد الاجزاء او اما جعله حالا من الضمير ليوافق ما في المغنى والنهاية فخلاف الظاهر (قوله على الاوجه) اى من احتملين للاسنوى سم (قوله لانه محتاط للركن الخ) أى فلا يعتد به الا اذا وقع بعد طواف علم اى حين الشروع انه من اعمال الحج فرضا وسنة ع ش (قوله لان الوقت لا يقبل الخ) فان صرفه الى الحج قبل اشهره كان كاحرامه قبلها فينعقد عمرة على الصحيح نهاية ومعنى قول المتن (وله ان يحرم كاحرام زيد) قال في الروض وان احرم كاحرام زيد وعمره وصار مثلها ان اتفقا ولا صار قارنا قال في شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما علم بما مر أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد اه ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفاسد ان له صرفه الى ماشاء فان صرفه لاحد النسكين وكان احرام الآخر الصحيح بالآخر صار قارنا ومن ذلك ان يكون احرام الآخر الصحيح بحج فيصرف هذا المطلق للعمرة سم بحذف وما ذكره عن الروض وشرحه في النهاية والمغنى مثله قول المتن (كاحرام زيد) اى كان يقول احرمت بما احرم به

ظاهره وان قدم الحج وانه ليس من ادخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيه (قوله خلافا لجمع) منهم الروايات فانه قال في صورة الفوات صرفه الى العمرة اى فلا ينصرف اليها من غير صرف ولا يبقى مبهما فان صرفه للعمرة ذاك اول الحج فمكن فاته الحج كما هو احتمال لان للفاضى (قوله ولا يجوز له العمل) شامل للوقوف (قوله على الاوجه) اى من احتمل اى الاسنوى (قوله في المتن وله ان يحرم كاحرام زيد الخ) قال في الروض وإن احرم كاحرام زيد وعمره صار مثلها ان اتفقا ولا صار قارنا قال في شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما علم بما مر أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد اه ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفاسد ان له صرفه الى ماشاء فان صرفه للحج وكان احرام الآخر الصحيح بحج او بعمره وكان احرام الآخر الصحيح بعمره صار كالحج احرام ابتداء بحجتهين او عمرتين فعليه

زيد أو كاحرامه مغنى ونهاية (قوله أو كان محرما) أى أو كان كافرا بأن أتى بصورة الاحرام مغنى عبارة النهاية  
أو أتى بصورة احرام فاسد لكفره أو جماعه أو قول المتن (مطلقا) أى ولغت الاضافة إلى زيدنهاية ومغنى  
(قوله فاذا بطلت بقى اصل الاحرام) أى كالأحرام عن نفسه ومستاجر نهية أى فانه يقع عن نفسه لانه لما  
امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الاصل فى الاحرام وهو كونه عن نفسه ع (قوله كالأحرام بان أو إذا أو متى  
الخ) قد يقال صرحوا بان التعليق لا يكون إلا على مستقبل حتى أولوا اكل تعليق لا يكون مستقبلا بحسب  
الظاهر فمن ذلك قول الولي العراقي فى فتاويه قد يعلق الاشياء على ماض فيقول ان كنت ابرأتى فأنت طالق  
قلت لم يعلق هنا الا على مستقبل وهو تبين ابرائها فانه شك هل صدر منها ابراء متقدم فقال ان كنت ابرأتى أى  
ان تبين لى وظهر انك ابرأتى والتبين والظهور حادث لم يوجد إلا بعد التعليق اه وبه يعلم ان التعليق  
بمستقبل حتى فى قوله ان كان محرما أى ان تبين الخ فليتأمل بصرى وقد يجاب بان ما هنا مبنى عن مذهب ابن  
مالك من ان اداة الشرط لا تغلب كلمة كان إلى الاستقبال خلافا للجمهور ثم رأت فى الوائى مانصه وقولهم  
ان تخلصه أى الفعل للاستقبال محله إذا لم تكن مع كان اه (قوله ولم يكن محرما) أى وأما إذا كان زيد محرما  
فينعقد احرامه نهية ومغنى (قوله ولم يكن محرما) ظاهره وإن جهل عدم احرامه و (قوله لا عند وجوده)  
هذا قد يظهر عند العلم باحرامه لا عند الجهل به و (قوله فانه لا ينعقد) ظاهره وإن جهل سم (قوله وإن كان  
محرما) أى كاذاجاء راس الشهر فانا محرم نهية ومغنى (قوله محاضر) متعلق بضمير منه الراجع للتعليق  
(قوله وليس منه) أى من التعليق بمستقبل (قوله لانه لا تعليق فيه الخ) يتأمل سم وقد يجاب بما يأتى عن  
البصرى من أن ما هنا تأتى لا تعليق (قوله وفارق ان أحرم) الانسب إذا أحرم وقد يقال فى تحقيق الفرق ان  
إذا احرم فانا محرم تعليق وعكسه تأتى لا تعليق فيه فتدبر بصرى (قوله إذا احرم) ينبغى او ان الخ كابدل  
عليه التنظير المذكور سم (قوله ونظيره ما يأتى) فيه ما لا ينبغى على المتأمل سم (قوله إنما هو الخ) أى الوارد  
(قوله فى غيره) أى كان زيد محرما فانا محرم (قوله والاوجه ان ذكر الاحرام الخ) أى فى ان أو إذا  
أو متى كان محرما فانا محرم أو فقد احرم سم قول المتن (وان كان زيد محرما) أى احراما صحيحا سم ونهاية  
ومغنى (قوله من حج) الى قوله هذا كله فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله ونوى الحج وقوله كالأشك الى المتن  
(قوله وفى هذه) أى فى صورة الاطلاق سم (إلا اذا اراد احراما) عبارة المغنى والنهية ويتخير فى المطلق كما  
يتخير زيد ولا يلزمه صرفه إلى ما يصرفه زيد ولو عين زيد قبل احرام عمر وحج انعقاد احرام عمر ومطلقا وكذا  
لو احرم زيد بعمرة ثم ادخل عليها الحج فينعقد بعمرة لا قارنا ولا يلزمه ادخال الحج على العمرة الا ان يقصد  
به التشبيه فى الحال فى صورتين فيكون فى الاولى حاجا وفى الثانية قارنا ولو احرم كاحرامه قبل صرفه فى الاولى  
وقبل ادخال الحج فى الثانية وقصد التشبيه به فى حال تلبسه باحرامه الحاضر والاقى فى الروضة عن البغوى  
ما يقتضى انه يصح وهو المعتمد قال الاذرعى وفيه نظر لانه فى معنى التعليق بمستقبل الا ان يقال انه جازم فى الحال

حجة أو عمرة واحدة وإن صرفه لاحدهما وكان احرام الآخر الصحيح بالآخر صار قارنا ومن ذلك ان يكون  
احرام الآخر الصحيح يحج فيصرف هذا المطلق للعمرة ولا يقال يلزم ادخال العمرة على الحج كما توهمه بعض  
الطلبة لان الصرف ليس ابتداء احرام فان الاحرام منعقد من اول الامر والصرف تفسير له وهل يحزبه  
العمل قبل الصرف نظرا للاحرام الآخر المعين فيه نظرو الوجه عدم الاجزاء لانه احرام واحد ولم يتعين  
بتمامه (قوله ولم يكن محرما) ظاهره وان جهل عدم احرامه (قوله لا عند وجوده) هذا قد يظهر عند العلم  
باحرامه لا عند الجهل به (قوله فانه لا ينعقد) ظاهره وان جهل لانه لا تعليق فيه يتأى الجزم الخ فتأمل (قوله  
انا محرم إذا احرم) إذا انعقد هذا انعقادا محرم إن كان محرما بالاولى فتأمل (قوله إذا احرم) ينبغى او ان كما  
يدل عليه التنظير المذكور (قوله ونظيره ما يأتى الخ) فيه ما لا ينبغى على المتأمل (قوله والاوجه ان ذكر  
الاحرام) أى فى ان أو إذا أو متى كان محرما فانا محرم أو فقد احرم سم (قوله فى المتن وإن كان زيد محرما) أى  
احراما صحيحا (قوله وفى هذا) أى الاطلاق (إلا اذا اراد احراما كاحرامه) قضية استثناء ذلك من قوله

ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) كالأحرام بان أو إذا  
أو متى كان محرما فانا محرم  
أو فقد احرمت ولم يكن  
محرما ويرد بانه هنا جازم  
بالاحرام بخلافه عند  
التعليق فانه ليس بجازم به  
الا عند وجوده من زيد  
بخلاف إذا أو ان أو متى  
احرم فانا محرم فانه لا ينعقد  
وان كان محرما لانه هنا علق  
بمستقبل وهو أكثر غررا  
منه محاضر فسومح فيه مالم  
يسامح فى المستقبل لأن  
النسك فيه أقوى وليس منه  
انا محرم غدا أو راس الشهر  
أو اذا دخل فلان بل إذا وجد  
الشرط صار محرما لانه  
لا تعليق فيه يتأى الجزم  
محاضر ولا مستقبل وانما  
هو جزم بالاحرام بصفة  
وفارق ان احرم فانا محرم  
انا محرم إذا احرم بأن الاول  
يتأى الجزم بالكلية بخلاف  
الثانى ونظيره ما يأتى فى  
تعقيب الاقرار بما يرفعه انه  
ان قدم المانع بطل اقراره  
وان آخره فلا والوجه ان  
ذكر الاحرام مثال فى ان  
كان فى الدار فانا محرم ينعقد  
ان كان فيها وإلا فلا لان  
الوارد انما هو فى احرم  
كاحرام زيد فاذا استنبطوا  
منه ما تقرر فى غيره لزم  
جريانه فى نظيره من التعليق  
بغير الاحرام (وان كان  
زيد محرما انعقد احرامه

كاحرامه) من حج أو عمرة أو قران أو اطلاق وفى هذه لا يلزمه ان يصرف لما صرف له زيد إلا إذا أراد احراما كاحرامه بعد صرفه

وليس في معنى التعليق  
مستقبل لأنه ناجز م حالا  
أو يغتفر ذلك في الكيفية  
دون الاصل ولو احرم زيد  
مطلقا ثم عين أو بعمره ناويا  
التمتع أو ثم أدخل عليها الحج  
ثم أحرم هذا كاحرامه انعقد  
له في الاولى مطلقا وفي الثانية  
بعمره اعتبارا باصل  
الاحرام ما لم ينو التشبه به  
حالا ويجب ان يعمل بما  
أخبره به زيد ولو فاسقا  
لأنه لا يعرف إلا منه (فان  
تعذر معرفة إحرامه بموته)  
أو جنونه المتصل به مثلا  
لم يتحرر إذ لا مجال للاجتهاد  
فيه ونوى الحج أو (جعل  
نفسه قارنا) بان ينوى  
القران كالوشك في احرام  
نفسه هل هو بقران أو بأحد  
النسكين والقران اولى  
(وعمل أعمال النسكين) أي  
الحج لان عمرة القارن  
مغمورة في حجه لأنه يخرج  
بذلك عن العهدة يقيين  
ويجزئه عن الحج ولو حجة  
الاسلام إن نوى قبل ان  
يعمل شيئا من الاعمال لا  
العمرة لان الاصح انه  
لا يجوز ادخالها عليه ويحتمل  
أنه كان احرم بالحج ولا  
يلزمه دم للقران لان الاصل  
براءة ذمته نعم يسن اما لو لم  
يقرب ولا فربل اقتصر  
على أعمال الحج من غير نية

أو يغتفر ذلك في الكيفية دون الاصل اه قال سم بعد ذكر مثل قوله ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الاولى  
الحج عن الاسنى وموافقته عن الايعاب مانصه وقد تدل هذه العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير  
حاجة إلى الصرف اه قال ع ش قوله مر في الروضة عن البغوى ما يقتضى انه يصح الحج اى ويازمه ان يتبع  
زيدا فيما يفعله بعده اى من غير حاجة إلى الصرف (قوله لما صرف) الاولى يصرف بالمضارع (قوله  
وليس الخ) اى المستثنى المذكور (قوله ثم عين) اى حجامثلا (قوله ناويا التمتع) اى بان قصد ان ياتي بالحج  
بعد الفراغ من أعمالها ع ش (قوله في الاولى) اى في صورة الاطلاق ثم التعيين (قوله في الثانية) اى  
بصورتيها (قوله ويجب ان يعمل بما أخبر به زيد) اى وإن ظن خلافة نهاية ومعنى (قوله ولو فاسقا الخ)  
فان أخبره بعمره فبان محر ما يحج كان احرامه هذا يحج تبعاله وعند فوت الحج يتحلل للفوات ويريق دما ولا  
يرجع به على زيد وإن غره لان الحج له ولو أخبره بنفسك ثم ذكر خلافة فان تعمد لم يعمل بخبره الثاني لعدم  
الثقة بقوله اى مع سبق ما يناقضه ولا فيعمل به قاله ابن العماد وغيره نهاية وكذا في النوائى إلا أنه قال بدل قوله  
فان تعمد الخ عمل بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالاول ناسيا اه وما ألها واحد قال ع ش قوله مر فان تعمد  
اى بان دلت قرينة على تعمله اه قول المتن (فان تعذر الخ) اى تعسر بدليل التمثيل بالغية الطويلة فانها  
لا تقتضى التذمر اه سم وفي النهاية ما يوافق هذه قول المتن (معرفة إحرامه) اى سواء احرم ام جهل حاله  
معنى (قوله او جنونه) اى او غير ذلك كغنية بعيدة ونسيان المحرم ما احرم به معنى ونهاية (قوله به)  
اى بالموت (قوله كما لو شك الخ) (فرع) شك بعد جميع افعال الحج هل كان نوى اولا فالقياس  
عدم صحته كافي الصلاة و فرق بعض الناس بان قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم سم على حج أقول وقد  
يقال الا قرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم  
توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة ع ش بحذف واقره النوائى ثم قال واتفق بالصحة ابن زياد  
وغيره اه (قوله في احرام نفسه) ينبغى اوشك في ان إحرامه بحج او عمرة سم وتقدم عن النهاية والمعنى  
ما يوافقه (قوله والقران اولى) اى لتحصل البراءة من العمرة ايضا على وجه اسنى ومعنى (قوله بذلك)  
اى بعمل أعمال النسكين (قوله يقيين) اى لأنه اما محرم بالحج أو مدخل له على العمرة نهاية ومعنى  
(قوله إن نوى قبل ان يعمل شيئا) كانه احتراز عما لو نوى بعد ان عمل شيئا منها فلا يجوز له عن شيء  
لاحتمال انه محرم بعمره والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل سم (قوله ويحتمل الخ) جملة حالية  
(قوله لان الاصل براءة ذمته) عبارة النهاية والمعنى اذ الحاصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة في  
صورة القران لا يوجب له إذلا وجوب بالشك اه (قوله نعم يسن) اى الدم لاحتمال كونه احرم بعمره

لا يازمه أن يصرف الخ المعنى أنه إذا أراد ما ذكر لزمه أن يصرف ولا يصرف بنفسه وفيه شيء فليراجع  
(قوله إلا إذا اراد) عبارة شرح الروض ولو احرم كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخاله الحج في الثانية  
وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والاق في الروضة عن البغوى ما يقتضى انه يصح قال  
الاذرعى وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمستقبل إلا ان يقال انه جازم في الحال او يغتفر ذلك في الكيفية لاني  
الاصل اه وقد تدل العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير حاجة إلى الصرف وفي شرح الباب  
مانصه ولو قال قبل الصرف على ان اتبعه فيما يصرف احرامه اليه فالذى يتجه ترجيحه من تردد الزركشى انه  
يلزمه ما يعينه زيد عملا بما شرطه اه وقد يدل على انه يلزمه ما يعينه زيد من غير تعيين منه هو فليتامل (قوله  
ولو فاسقا) اى وإن ظن خلافة شرح مر اه (قوله في المتن فان تعذر) اى تعسر بدليل التمثيل بالغية  
الطويلة فانها لا تقتضى التعذر مر (قوله كما لو شك في احرام نفسه الخ) ينبغى اوشك في ان احرامه بحج  
او عمرة (قوله والقران اولى) قال في شرح الروض لتحصل البراءة من العمرة ايضا على وجه اه (قوله  
ان نوى قبل ان يعمل شيئا) كانه احتراز عما لو نوى بعد ان عمل شيئا منها فلا يجوز له عن شيء لاحتمال انه محرم



من شيء منهما وان يتقن انه  
اقي باحدهما لانه مبهم او  
على عمل العمرة لم يحصل  
التحلل ايضا وان نواها  
لاحتمال انه احرم بحج لم  
يتم اعماله مع بقاء وقته هذا  
كله ان كان عروض ذلك  
قبل شيء من الاعمال  
والا فان كان بعد الوقوف  
فان بقي وقت الوقوف  
فقرن وانوى الحج ووقف  
ثانيا واتى ببقية اعمال الحج  
حصل له الحج فقط ولا دم  
للمار وان فات الوقوف  
او تركه او فعله ولم يقرن  
ولا افرد لم يحصل له شيء  
لاحتمال احرامه بها وبعد  
الطواف وقبل الوقوف  
او بعده ففيه تفصيل ليس  
هذا محل بسطه وخرج  
بقولي المتصل به ما لوافق  
واخبر بخلاف ما فعله فان  
المدار على ما اخبر به كما  
هو واضح

(فصل) المحرم اي  
مريدا الاحرام (بنوى) بقلبه  
وجوب الخبر انما الاعمال  
بالبات ولسانه ندبا للاتباع  
(و) عقبهما (يلبي) ندبا  
فيقول نويت الحج واحرمت  
به الله تعالى لييك اللهم الخ  
ولا تجب نية الفرضية جزما  
لانه لو نوى النفل ووقع عن  
الفرض ولا عبرة بما في  
لفظة بخلاف ما في قلبه ويسن  
الاستقبال عند النية (فان  
لي بلا نية لم ينعد احرامه)  
كالمو غسل اعضاءه من غير  
قصد (وان نوى ولم يلب  
انعد على الصحيح) كما ان

فيكون قارنا ذكره المتولى نهاية (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد باعمال الحج ما يشمل الرمي سم  
(قوله وان يتقن الخ) اي والحال الخ ع ش (قوله مع بقاء وقته) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمرة ولا  
برامن شيء منها سم (قوله ان كان عروض ذلك) اي ما ذكر من التعذر كالشك في احرام نفسه سم  
(قوله وقبل الطواف) اي طواف الافاضة (قوله فقرن) اي نوى القران (قوله للمار) اي من قوله لان  
الاصح الخ وقوله لان الاصل الخ (قوله لم يحصل شيء) اي لا الحج لاحتمال الخ ولا العمرة للمار آنفا من  
احتمال انه احرم بحج (قوله او بعد الطواف الخ) عطف على قوله بعد الوقوف والمراد بالطواف  
هنا ما يشمل طواف القدوم وطواف الافاضة بدليل ما بعده (قوله ما لوافق) واخبر بخلاف ما فعله  
اي فان المدار على ما اخبر به فلو اخبر بانه كان احرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال  
فينبغي ان يبرا من العمرة ايضا سم

(فصل المحرم) (قوله اي مريدا الاحرام) الى قول المتن فان لي في النهاية والمغنى الا قوله للاتباع (قوله  
ينوى بقلبه الخ) اي دخوله في حج او عمرة او كليهما او ما يصلح لهما او لاحدهما وهو الاحرام المطلق نهاية  
ومغنى (قوله ولسانه) يظهر انه يسر بها اخذا بما ياتي في التلبية التي يسمى فيها ما يحرم به بصرى (قوله  
للاتباع) ان اراد بالاتباع تسمية منويه في تليته فمحتمل لكنه لا يستلزم المدعى لان المتبادر ان مراده  
التلفظ بنحو نويت الحج واحرمت به وان اراد الاتباع في هذا ايضا فليتامل فقد ذكر المحقق ابن الهمام في  
شرحه على الهداية انه لم يعلم ان احدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه وسلم روى انه سمعه عليه السلام يقول  
نويت العمرة ولا الحج انتهى وفي شرح مختصر خليل لبرام وما يستحب عند الاحرام ترك التلفظ بما  
يحرم به وروى عن مالك كراهة التلفظ بذلك واليه اشار بقوله يعني المختصر وترك التلفظ به انتهى اه  
بصرى (قوله وعقبهما الخ) عبارة النهاية والمغنى ويلي مع نية الاحرام بعد التلفظ بها فينوى بقلبه ويقول  
بلسانه نويت الحج مثالا واحرمت به الله تعالى لييك اللهم لييك الخ ولا يسن ذكر ما احرم به في غير التلبية الاولى  
اه (قوله فيقول نويت الحج الخ) ويقول من يحرم عن غيره نويت الحج عن فلان او عن استؤجرت عنه  
واحرمت به عنه الله تعالى الخ ويسم نفسه بالتلبية الاولى ولا يسن ذكر من احرم عنه وما احرم به من حج  
او عمرة في غيرها ونائي وقال باعشن قوله او عن من استؤجرت الخ اي كامر في حج الاجير انه يكفي  
ادنى تمييز لمن يحج عنه ولو اخر عن فلان عن واحرمت به فاقى الشيخ محمد صالح ان ظاهر الايضاح  
انه يضرب وان اكثر المتأخرين على انه لا يضرب ان كان عازما عند قوله نويت الحج على ان يقول  
عن فلان والواقع للحاج نفسه (قوله ويسم نفسه الخ) اي فقط اه وفي هامش الونائى المنسوب  
الى صاحبه ما حاصله انه لو اخر اسم المستاجر عن قوله واحرمت به وكان عند قوله نويت الحج  
ناويا بقلبه عن فلان مثالا كفي لان التية بالقلب ولو قال نويت الحج عمن استؤجرت عنه وعقد بقلبه  
ذلك صح عرف اسمه ام لا اه (قوله ولا تجب نية الفرضية الخ) وكذا لا تندب كانه عليه تليذه في  
في شرح المختصر بصرى (قوله لانه لو نوى النفل الخ) اي من حيث الابتداء به بان سبق منه فرض الاسلام  
اما بعد فعله فلا يكون الا فرضا وان تكرر فان النسك من البالغ الحر لا يكون الا فرضا ولا يقع نقلا الا من  
الصبي والرقيق والمجنون اذا احرم عنه وليه ع ش اي واحرم باذن وليه (قوله ويسن الاستقبال عند النية)  
اي وان يقول اللهم احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي نهاية ومغنى (قوله كالمو غسل الخ) عبارة النهاية

بعمرة والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد  
باعمال الحج ما يشمل الرمي (قوله مع بقاء وقته) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمرة ولا يبرا من شيء (قوله  
ان كان عروض ذلك) اي ما ذكر من التعذر كالشك في احرام نفسه (قوله لاحتمال احرامه بها) اي العمرة  
يتأمل هذا التعليل (قوله ما لوافق) واخبر بخلاف ما فعله (فان المدار على ما اخبر به فلو اخبر بانه كان احرم  
بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فينبغي ان يبرا من العمرة ايضا  
(فصل المحرم بنوى ويلبي) (فرع) شك بعد جميع اعمال الحج هل كان نوى او لا فالقياس عدم صحته

فيه لفظ مع النية ووجوب التكبير مع النية للنص على إيجابهما ( ويسن الغسل للأحرام ) لكل أحد في كل حال ولو نحو حائض وإن ارادته قبل الميقات على الأوجه للاتباع حسنة الترمذى ويكره تركه وأحرام الجنب وغير المميز يغسله وليه وينوى عنه وتنوى الحائض والنفساء هنا وفي سائر الأغسال الغسل المسنون كغيرهما ويكفي تقدمه عليه أن نسب له عرفاً فيما يظهر ويسن له أن يتنظف بتمام في الجمعة قبل الغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الأمور في غسل الميت مرادهم مجملها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره لمريد التوضيحية إزالة شيء من نحو ظفره أو شعره في عشر الحجة كما يأتى وكذا للجنب كما مر وإن يلبد الرجل بعده شعره بنحو صمغ صوناله عن القمل والشعث (فإن عجز) حسا فقد الماء أو شرعا لحشية مبيح تيمم بعمام (تيمم) لأن الغسل يراد للقربة والنظافة فإذا تعذر أحدهما بقى الآخر ولا ينيب عن الواجب فالندوب أولى ويأتى هذا في جميع الأغسال المسنونة ولو وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذى يتجه أنه إن كان يبدنه تغيراً زاله به أو إفاًن كفى الوضوء توضحاً به وإلا غسل به

لخبرنا الأعمال بالنيات اه (قوله ووجوب التكبير الخ) رد لدلائل المقابل قول المتن (لأحرام) أى عند ارادته بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقاً نهاية ومعنى (قوله لكل أحد) أى قول المتن ولدخول مكة في النهاية والمعنى الأقوله وإن ارادته إلى اللاتباع وقوله ويكفى إلى ويسن وقوله وقول شارحين إلى وإن يلبد (قوله على الأوجه) لعل محل التردد ما إذا لم تعلم استمرار الحيض إلى مجاوزة الميقات أما إذا علمته فينبغى أن يقطع بنده لها حينئذ بصرى (قوله وأحرام الجنب) أى أحرامه جنباً نهاية ومعنى وإيعاب (قوله وأحرام الجنب) ينبغى ونحو حائض أنقطع حيضها بصرى (قوله وليه) أى ولو بنائبه ونائى (قوله الغسل المسنون الخ) أى بخصوصه كنويت غسل الأحرام ولا يكفى الإطلاق (قوله وتنوى الحائض الخ) والأولى لهما تأخير الأحرام إلى طهر هما أن أمكنهما الميقات ليقع أحرامهما في أكمل أحوالهما نهاية ومعنى (قوله بتمام في الجمعة) أى من نحو أخذ الظفر وشعر الأبط والعانة وازالة الريح والوسخ سم زاد النهاية والمعنى وغسل رأسه بسدر ونحوه اه (قوله هذه الأمور) أى المارة في الجمعة كردى (قوله لا تفصيلها الخ) أى لأن المذهب كراهة نحو أخذ ظفر الميت وشعر أبطه وعانته سم ونهاية (قوله وكذا الجنب الخ) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تأخير الأخذ من الأجزاء حتى يتطهر وقد ينفيه النص في الحيض على أنها تأخذها إلا أن يفرق بأن تطهرها غير مترقب ومن ثم لو ترقبته وأمكنها الصبر إليه سن لها التأخير نظير ما يأتى انتهى سم (قوله كما مر) أى في باب الغسل (قوله وإن يلبد الرجل) أى ومسح بالحناء لوجه مزوجة وخلية غير محدة على ميت ولو عجز أو خضب كفيهما بالحناء تعميماً أو ما بعد الأحرام فكروه وكذا الأحرام الأحلية فيسن وأما النقش والتسويد والتطريف فيحرم كل منها كتحمير الوجنة على خليفه ومن لم ياذن لها حللها ولا علمت رضاه وحرم خضب الدين والرجلين بحناء ونحوها على ختى ورجل بلا عذرو محدة لا بائناً ونائى أى يفكره لها باعشن (قوله بعده الخ) أى الغسل عبارة الونائى وبعد الغسل للأحرام سن لتبديد رأسه بأن يعقسه ويضرب عليه بنحو صمغ لدفع نحو القمل وأن طال زمنه واعتاد الجنابة أو الحيض ويجوز الحلق لحاجة الغسل ويفدى ولا يكفيه التيمم بدل الغسل كما قاله في الحاشية وعبد الرؤف وجرى على صحة التيمم حج في شرح المشكاة والامداد واستظهره في شرح العباب وعليه يقضى الصلاة لندرة عذره اه (قوله شعره) أى شعر رأسه ظاهره وإن خشى عروض جنابة باحتلام أو خشيت المرأة حصول حيض وينبغى عدم استحبابه فيها لأن عروض ما ذكر يحوج إلى الغسل وإيصال الماء إلى ماتحت الشعر وازالة نحو الصمغ وهو قد يودى إلى إزالة بعض الشعر عرش وقوله ينبغى الخ مرأى نفاعن الونائى خلافة (قوله ولا ينيب عن الواجب) أى فقيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من التشويه عرش (قوله ويأتى هذا) أى قول المصنف فان عجز الخ (في جميع الأغسال) أى فكان الأولى ذكره عقب الأغسال الآتية معنى (قوله تيمم عن باقية غير تيمم

كفى الصلاة وفرق بعض الناس بأن قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم اه (قوله في المتن ويسن الغسل للأحرام الخ) قال في العباب في باب الجمعة ويختص أى الغسل بمن يحضرها ولو امرأة قال الشارح في شرحه تخصيصه بما ذكر يقتضى فواته بفعلها فيتعذر قضاؤه وهو ظاهر ثم رأت السبكي أفتى بأن الأغسال المسنونة لا تقتضى مطلقاً لأنها كانت للوقت فقد فات أو السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة أو المدينة إذا لم يتم دخوله وقد يفهمه كلامه لأن السبب إلى الآن لم يزل إذ لا يزول إلا بالاستقرار بعد تمام الدخول اه (قوله وأحرام الجنب) عبارة شرح العباب ويكره كفى الجواهر وغيرها أحرامه جنباً اه (قوله بتمام في الجمعة) أى من نحو أخذ الظفر وشعر الأبط والعانة وازالة الريح والوسخ (قوله لا تفصيلها) أى لأن المذهب كراهة نحو أخذ ظفر الميت وشعر أبطه وعانته (قوله وكذا الجنب كما مر) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تأخير الأخذ من الأجزاء حتى يتطهر وقد ينفيه النص في الحائض على أنها تأخذها إلا أن يفرق بأن تطهرها غير مترقب ومن ثم لو ترقبته وأمكنها الصبر إليه سن لها التأخير ما يأتى اه (قوله تيمم عن باقية غير تيمم

الغسل وهذا هو الوجه في شرح الروض وهلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفى عن تيمم الوضوء سم (قوله ولدخول الحرم) الى قوله كغسل العبد في النهاية الا قوله بخلاف نحو الحديبية الى واخذ وقوله بل الى واغتسل وقوله ويؤخذ الى ويتجه وكذا في المغنى الا قوله لو يتجه الى المتن (قوله ولدخول الحرم) اى المسكى والمدنى ولدخول الكعبة ولدخول المدينة شرح بافضل وونائى (قوله ثم لدخول مكة) والافضل ان يكون بذى طوى اى الزاهر لما ربهما الا فمن مثل مساقتهما ولو فاته الغسل ندب قضاءه بعد الدخول وكذا بقية الاغسال كذا في شرح الارشاد اى والمغنى خلافا للحاشية والنهاية وونائى اى حيث لم يلحقا بقية الاغسال بغسل دخول مكة في ندب القضاء (قوله لدخول مكة ولو حلالا) قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال الحج الا من جهة انه يقع فيه نهاية ومعنى (قوله للاتباع) رواه الشيخان في المحرم والشافعى في الحلال معنى (قوله بخلاف نحو الحديبية الخ) اى كالجعرانة ومنه يعلم ان الغسل من الوادى لا يكتفى لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة كردى على بافضل (قوله لم يخطر الخ) اى الاحرام (قوله او مقيما الخ) عطف على قوله لم يخطر الخ (قوله بل وان اخر احرامه الخ) الى نحو التعميم (قوله بمحل قريب الخ) متعلق باغتسل (قوله مطلقا) اى قرب محل غسله من مكة ام لا (قوله والافضل الخ) كذا في شروح الارشاد والعباب ومختصر بافضل وفي المغنى وفي شروح المنهاج والربدو البهجة للجمال الرملى وجرى حاشية الايضاح ومختصره وشرحه لعبد الرؤف وشرح الايضاح والدلية للجمال الرملى وابن علان وغيرهم على ان الافضل كونه قبل الزوال والاول اوجه للخلاف القوى في عدم دخول وقته الا بالزوال كردى على بافضل (قوله فينويه به ايضا) هذا يدل على ان كلا من غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذا نواهما للاتحاد وقتهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحد نواياهما فلهما فقط فلهذا كتنى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة ورمى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل انه لو نوى احدا لاغسال المسنونة حصل باقيا فلا حاجة مع غسل العيد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يحاج بان المراد ان الافضل ان ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتامل سم اى عند النهاية والمغنى خلافا للشيخ الاسلام والشارح (قوله كونه بعد الزوال) اى وفي نمرة ويحصل اصل السنة في غير هاتين نية ومعنى (قوله ويحصل اصل سنته بالغسل بعد الفجر) لكن تقريره للزوال افضل كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة وسميت عرفة قيل لان ادم وحواء تعارفا ثم وقيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكة وقيل غير ذلك معنى ونهاية عبارة الكردى على بافضل ويدخل وقته من الفجر على الراجح خلافا لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله او بعده) وهو الافضل سم وونائى (قوله على الاوجه) اقتصر النهاية على البعد فعلم ان الاولى قلب العطف (قوله ما قدمته انفا) هو قوله بنصف الليل كردى ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله لا تار) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى الا قوله ومنه يؤخذ الى ولايسن (قوله ولايسن لدخول مزدلفة) عبارة شرح الروض اى والمغنى مييت مزدلفة

الغسل) هو الوجه في شرح الروض (قوله غير تيمم الغسل) هلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفى عن تيمم الوضوء (قوله فينويه به ايضا) هذا يدل على ان كلا من غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذا نواهما للاتحاد وقتهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحد نواياهما فلهما فقط فلهذا كتنى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة ورمى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل انه لو نوى احدا لاغسال المسنونة حصل باقيا فلا حاجة مع غسل العيد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يحاج بان المراد ان الافضل ان ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتامل (قوله قبل زواله او بعده على الاوجه) لا يبعد ان كونه بعد الزوال افضل وان يطلب تاخيرها الى ما بعد الزوال وان كان ظاهر قولهم في نظيره من الجمعة ان تقريره من ذهابه افضل انه لا يطلب تاخيرها عن ذهابه وان كان قبل الزوال لظهور الفرق فانه يطلب

اكتفاء بما قبله ومنه يؤخذ انه لوم ( ٥٨ ) يغتسل لوقوف مزدلفة يسن له لميها وهو متجه ولا يسن لطواف بانواعه ولا للحلق لاتساع

ويظهر انها اولى و (قوله اكتفاء بما قبله) المراد به بالنسبة لمزدلفة اخذا بما ياتي غسل عرفة او غسل دخول الحرم بصرى (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا في نسخة المصنف والاولى حذفه لا غناء ما سياتى عنه بصرى (قوله اكتفاء بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه سنة حيث ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف ببعده عنه لاسيما اذا اتى به عقب الفجر سم (قوله لاتساع وقتيهما) اى فقل الرحمة قال في شرح العباب وقضية العلة ندبه عند ازدحام الناس فيها كايام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة واستدل له الاذرعى بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع انتهى اه سم زاد الكردى على بافضل قال الشارح في الايعاب ولو حصل له تغير بنحو عرق سن لا محالة اه وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملى وابن الجلال وعلان ان قولهم لا يغتسل للطواف اى من حيث كونه طوافا ما من حيث ان فيه اجتماعا فيسن اه قول المتن (وان يطيب) اى بعد الغسل نهاية وشرح بافضل وونائى (قوله الذكر) الى قوله للخلاف في النهاية الا قوله غير الصائم الى المتن وقوله ولا يسن لميتوته وكذا في المعنى الا قوله ولا افضل الى المتن (قوله وغيره) اى من ختى او امرأة شابة او عجوز اخلية او متزوجة نهاية ومعنى (قوله غير الصائم الخ) قال في المنح ينبغى تقسيده اى استثناء الصائم والميتوته بما اشترت اليه فيمن عليه روائح توقفت ازالتها على الطيب فيسن له اى للمحرم مطلقا دفعا للادى عن الناس الاهم بالرعاية من غيره اه وهو في غير المحدة كما هو ظاهر اه كردى على بافضل قول المتن (للاحرام) اى لارادته وبجاء الاذرعى ندب الجماع ان امكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعيه نهاية وكردى على بافضل عبارة الونائى ويسن الجماع قبل الاحرام ويتاكد لمن يشق عليه تركه اه (قوله لضيق وقتها ومحلا فلا يمكنها) الاولى تذكير الضائير الثلاثة بصرى (قوله لميتوته) كذا ضبط في نسخ وغيره فالتظاهر مباهة الا ان صح بان بمعنى ابان وفي نسخ ميتوته بصرى (قوله بماء الورد) اى ونحوه كدهن الغالية ونائى اى دهن البان محمد صالح (قوله اى ازاره ورداؤه) اى غيرهما ونائى (قوله ومنه يؤخذ انه مكروه الخ) وصحح في الروضة كاصلها الاباحة وهو المعتمد نهاية ومعنى وونائى قول المتن (ولا باس باستدامته الخ) وينبغى كما قال الاذرعى ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا الزمها الاحداد بعد الاحرام فتازمها ازالته معنى ونهاية (قوله لخبر مسلم الخ) دليل على جواز الاستدامة بجبرمى (قوله الى ويص الخ) بالباء الموحدة بعد الو او (قوله في مفرق الخ) بفتح الراء وكسرها وسط الرأس (قوله وخرج) الى قوله وتحميم وجنة في النهاية والمعنى الا قوله سواء الى المتن وقوله نعم الى واما المحدة وقوله كما نص الى والخثى (قوله مالو اخذه الخ) ولو مسه بيده عند الزمته الفدية ويكون مستعملا

الحضور الى محل الجمعة قبل الزوال ولا يطلب الى محل الرمي قبله (قوله اكتفاء بما قبله) زاد في شرح الروض ولا تساع وقت الاول يعنى رمى جمرة العقبة وعدم الاحتياج فى الثانى يعنى المبيت بمزدلفة اه (قوله اكتفاء بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه سنة حيث ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف ببعده عنه لاسيما اذا اتى به عقب النحر (قوله اكتفاء بما قبله) عبارة شرح المنهج فى الثانى اكتفاء بطهر العيد اه ويجوز ان يقال اكتفاء بطهر الوقوف بمزدلفة غداة النحر وفى شرح العباب وقضية العلة الاولى اى الاكتفاء بما قبله انه لم يغتسل لما قبل يوم النحر سن الغسل له وهو محتمل ثم رايت الزركشى صرح به انه اذا لم يغتسل لعرفة ولا لمزدلفة ولا للعيد سن له الغسل للرعى اخذ من العلة السابقة وهو صريح فيما ذكرته اه ولا يبعد ان يلحق بترك الغسل لما قبل مالو حصل بغيره اخذ من قوله السابق انفاو يتجه ان هذا التفصيل الخ فليتأمل (قوله ولا يسن للطواف بانواعه) قال فى التنبية ثم يفيض اى من يوم النحر الى مكة ويغتسل ويطوف طواف الزيارة قال ابن النقيب وقول الشيخ ويغتسل قال الغزالى ان هذا الغسل استجبه فى القديم دون الجديد اه (قوله لاتساع وقتيهما) اى فقل الرحمة قال فى شرح العباب وقضية العلة ندبه عند ازدحام الناس فيها كايام الحجيج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه

وقيتهما ولا اكتفاء فى طواف القدوم بغسل دخول مكة ويؤخذ منه كقولهم السابق اكتفاء بما قبله انه لو ترك غسل عرفة ودخول الحرم سن لدخول مزدلفة او غسل وقوفها والعيد سن لرمى جمرة العقبة او غسل دخول مكة او طال الفصل بينه وبين طواف القدوم سن له (وان تطيب) الذكر وغيره غير الصائم فيما يظهر اخذ اماما فى الجمعة (دنه للاحرام) للاتباع متفق عليه وانما لم يسن لغير الرجل التطيب لنحو الجمعة لضيق وقتها ومحلا فلا يمكنها تجنب الرجال نعم لا يجوز لمحدة ولا يسن لميتوته والا فضل المسك وخطه بماء الورد لينذهب جرمه (وكذا اثوابه) اى ازاره ورداؤه يسن ان يطيبه ايضا (فى الاصح) كالبدن لكن المعتمد ما فى المجموع انه لا يندب تطيبه جزا للخلاف القوي فى حرمة ومنه يؤخذ انه مكروه كما هو قياس كلامهم فى مسائل صرحوا فيها بالكره لاجل الخلاف فى الحرمة ثم رايت القاضى ابا الطيب وغيره صرحوا بالكره (ولا باس) اى لاحرمة (باستدامته) فى ثوب او بدن (بعد الاحرام) لخبر مسلم عن عائشة رضى الله عنها كفى انظر الى ويص المسك اى بريقه فى

مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج باستدامته مالو اخذه من بدنه او ثوبه ثم رده اليه فتزومه الفدية كما للطيب يعلم بما يأتى (ولا بطيب له جرم) سواء ما قبل الاحرام

(لكن لو نزع ثوبه المطيب)  
 وإن لم يكن لطيبه ريح لكن  
 إن كان بحيث لورث بقاء  
 ظهر ريحه (ثم لبسه لزمته  
 الفدية في الأصح) كما لو  
 ابتدأ لبس مطيب (و) يسن  
 (أن تخضب) المرأة غير  
 المحدة (للا حرام يدها) أي  
 كل يدها إلى كوعها بالحناء  
 تعميا وكذلك وجهها ولو  
 خلية شابة لأنها تحتاج  
 لكشفهما وذلك يستبرأ  
 لو هما ويكره لها به بعد  
 الاحرام لانه زينة ولا فدية  
 فيه لانه ليس بطيب نعم  
 ان تركته قبله عمدا او  
 نسيانا احتمل أن تفعله بعده  
 خشية المفسدة لا الزينة  
 وأما المحدة فيحرم عليها  
 وكذا الرجل إلا للضرورة  
 كما نص عليه الشافعي  
 والأصحاب وبه رددت في  
 مؤلف مبسوط على جمع  
 يمتنع اطالوا الاعتراض  
 على المصنف والاستدلال  
 للحل في مؤلفات حتى ادعى  
 بعضهم فيها الاجتهاد ولذا  
 سميت شن الغارة على من  
 أظهر معرفة تقوله في الحناء  
 وعواره والخثي كالرجل  
 ويسن لغير المحرمة أيضا  
 ان كانت حلية وإلا كره  
 ولا يسن لها نقش وتسويد  
 وتطريف وتحميم وجنة  
 بل يحرم واحد من هذه  
 على خلية ومن لم ياذن لها  
 حليها (ويتجرد) بالرفع

للطيب ابتداء جزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال لطيب باسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزم ما  
 نهاية ومعنى واسنى وقولهم ولو مسه يده الخ أي والتصق بها منه شيء ونائي وعش (قوله وما بعده) أي  
 واستدامته بعدم الاحرام (قوله غير المحدة) ينبغي والمبتوتة على قياس ما تقدم فيحرم على الاولى ولا يسن  
 للثانية بصرى وباعثن (قوله إلى كوعها) أي فقط نهاية ومعنى (قوله وذلك يستبرأ لونهما) الغرض حصول  
 الستر في الجملة ولا فنظرهما مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كما هو ظاهر  
 ايضا سم (قوله ويكره) أي ان تخضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالضمير المرفوع يكره فقيه ما فيه  
 سم (قوله واحتمل الخ) أي بلا كراهة (قوله وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس  
 خضاب الشعر من الراس واللحية بالحناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن  
 اتفاق أصحابنا وأما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه  
 وقضية التقييد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين والرجلين  
 كالعق والوجه فليراجع سم (قوله إلا للضرورة) أي لخبر أبي داود في سننه عن سلى خادم رسول الله  
 ﷺ ما كان احديشكي إلى رسول الله ﷺ وجعا في راسه إلا قال احتجم ولا وجعا في رجله إلا  
 قال اخضبهما اه زاد البخاري في تاريخه بالحناء فتح الودود (قوله وبه الخ) أي بذلك النص (قوله على  
 المصنف) أي في غير المنهاج (قوله شن الغارة) أي تفرقتها (على من أظهر معرفة تقوله) أي على ضرمن  
 أظهر اسم قوله الباطل في الحناء (قوله وعواره) عطف على معرفة الخ أي وأظهر عيب تقوله كردى  
 عبارة الاقيانوس يقال شن الماء على الشراب إذا فرقه ويقال شن الغارة عليهم إذا صيها من كل وجه اه  
 (قوله ويسن لغير المحرمة الخ) أي لكنه للحرمة اكده نهاية ومعنى (قوله وإلا) أي بان كانت خلية من  
 زوج اوسيد نهاية ومعنى (قوله ولا يسن لها نقش الخ) عبارة الكردى على بافضل وأما النقش  
 والتسويد وخضب أطراف الأصابع فمكروه حيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرام حيث لم تعلم رضاه  
 ويجرى ذلك في التتميص كما في الاسنى وكلام الشارح حج في الزواجر يفيد كراهته مطلقا ويجرى التفصيل  
 المذكور في وشر الاسنان أي تحديدها وفي الوصل اه (قوله وتطريف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف  
 المحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد اما بالحناء وحده فلا شك في جوازه شرح العباب وكذا ينبغي  
 أن يقال في النقش سم (قوله ومن لم ياذن الخ) أي ولا علمت رضاه ونائي وبصرى وكردى على بافضل  
 (قوله حليها) أي من زوج اوسيد (قوله بالرفع) إلى قوله وبالنصب في النهاية والمعنى (قوله فيقتضى  
 الوجوب) أي لان مطلقات العلوم ضرورية (قوله وعليه كثيرون) وهو المعتمد نهاية ومعنى زاد  
 الونائى وكذا يجب على الولي تجريد موله الذكر اذا اراد ان يصيره محرما اه (قوله وبالنصب) الواو بمعنى

ابن الرفعة واستدل له الاذرى بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع اه (قوله لكن لو نزع ثوبه المطيب  
 الخ) قال في شرح الروض ولو مسه يده عمدا فعليه الفدية ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع  
 اه (قوله وذلك يستبرأ لونهما) الغرض حصول الستر في الجملة ولا فنظرهما مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا ان  
 يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كما هو ظاهر ايضا فليتأمل (قوله ويكره) أي ان تخضب (قوله به) أي  
 بالحناء وهو متعلق بالضمير المرفوع يكره فقيه ما فيه (قوله فيحرم عليها وكذا الرجل إلا للضرورة الخ)  
 في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس واللحية بالحناء جائز للرجل بل سنة صرح به  
 النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق أصحابنا قال السيوطي وأما خضاب اليدين والرجلين بالحناء  
 فستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه وقضية التقييد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب  
 غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين والرجلين كالعق والوجه فليراجع (قوله وتطريف) قال ابن  
 الرفعة والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالحناء مع السواد اما الحناء وحده فلا شك في جوازه

كما في خطه فيقتضى الوجوب وعليه كثيرون تبعوا للمجموع كالعزيز والنصب فيكون مندوبا وعليه آخرون

المعتمد من حيث الفتوى الاول ومن حيث المدرك الثاني (الرجل) ولو مجنونا وصيالا لانه يطلق ايضا على ما يقابل المرأة كاهنا (لا حرامه عن مخطط الثياب) ذكر الثياب مثال وكذا مخططان كان بالمعجمة والمراد انه يجب او يندب له التجرّد عن كل ما فيه احاطة للبدن او عضو منه بما يحرم على المحرم كخف وسمرة موزة (ويلبس ازار او رداء) لصحة ذلك عنه عليه السلام فعلا وأمره ويسن كون الازار والرداء (ايضين) لما مر في الكفن وجديدين نظيفين والا فظيفين ويكره المتنّجس الجاف والمصبوغ كله او بعضه ولو قبل النسيج على الاوجه نعم يتجه تقييد البعض بما اذا كان له وقع ومر الخلاف في حرمة المزعفر والمعصر فيتعين اجتنابهما (ونعنين) والاولى كونها جديدين كذلك والمراد بالنعل ما لا يحرم في الاحرام من نحو المداس المعروف اليوم والتاسومة (ويصلي ركعتين) ينوي بهاسنة الاحرام للاتباع متفق عليه بقرا سرا لئلا ونهار اخلافا لمن زعم الجهر فيها لئلا كسنة الطواف في الاولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويغنى عنهما

أو (قوله تبعاً للناسك) أي للمصنف (قوله وهو أن المعتمد الخ) اعتمدهم رأيضاً سم أي والمغنى قول المتن (الرجل) أي بخلاف الاثني والخثي إذ لا نزاع عليهما في غير الوجه والكفين (قوله عن مخطط) بفتح الميم والخاء المعجمة والمراد ما هو اعم من كل محيط بضم الميم والخاء المهملة ولو لبدا ومنسوجاً نهاية ومعنى (قوله وكذا محيط الخ) أي ذكره مثال سم وكردى (قوله انه يجب) أي على المعتمد (او يندب) أي على مقابلة (قوله التجرد الخ) ويسن ان يكون بعد التطيب نهاية وقال المغنى قبل التطيب اه (قوله وسرموزة) أي المكعب ونائي قول المتن (ويلبس ازار الخ) أي ويسن ان يلبس الرجل قبل احرامه ازار الخ نهاية ومعنى (قوله لصحة ذلك) أي قوله والمراد في النهاية الا قوله ويكره المتنّجس الجاف وقول نعم إلى المتن وكذا في المغنى الا قوله ولو قبل النسيج الخ قول المتن (ايضين) قال في الايعاب يسن للمرأة البياض والجديد ايضا كافي المجموع ويكره لها المصبوغ اه كردى (قوله لما مر الخ) أي لخبر البسوا من ثيابكم البياض نهاية ومعنى (قوله وجديدين الخ) قال الاذرعى والاحوط ان يغسل الجديد المقصور لنشر القصارين له على الارض وقضية تعليله ان غير المقصور كذلك أي اذا توهمت نجاسته لا مطلقاً لانه بدعة كافي المجموع نهاية ومعنى عبارة الونائي ويسن غسل جديد توهم نجاسته بامر قريب لا مطلقاً لانه بدعة قاله حج اه قال محمد صالح قوله بامر قريب أي قرينة قوية اه (قوله والمصبوغ) وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر خلاف ما قالوه ثم أي في باب اللباس لان المحرم اشعث اغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً اسنى ونهاية والمعتمد في غير الاحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعفر والمعصر رسم عبارة باعشن قوله والمصبوغ الخ أي إن وجد غيره ولو لا امرأة اه (قوله ولو قبل النسيج) كذا اعم في النهاية مع أنه مشى فيما مر في مبحث اللباس على عدم الكراهة مطلقاً سواء قبل النسيج او بعده ونقل في الاسنى التقييد عن الماوردى والرويانى وقره بل ايده بقوله ويوافق مامر في الجمعة اه وتبعه صاحب المغنى بصري وتقدم عن سم والنهية الفرق بين ما هنا وبين مامر في اللباس (قوله على الاوجه) هذا إن وجد البياض وإلا فهو أولى من المصبوغ بعدو نائي (قوله نعم يتجه الخ) خالفه النهاية فقال وإن قل فيما يظهر اه ومال اليه الونائي (قوله ومر الخلاف الخ) أي وترجيح انها يحرمان للرجال اذا كان أكثر الثوب مصبوغاً بهما وجرى الجمال الرملى على حرمة المزعفر وكراهة المعصر على الرجال واختلف في الورس والراجح الحل ويحل مع الكراهة طلى البدن بالزعفران اه كردى على بافضل قول المتن (ويصلي ركعتين) أي ويسن أن يصلي ركعتين عند ارادة الاحرام فلو احرم قبل الصلاة فانت لانه ذات سبب فلا تقضى ونائي (قوله ينوى) أي قوله ومن لا مسكن في النهاية الا قوله سرا إلى في الاولى وقوله في تفصيلها السابق وقوله أي توجهت إلى المتن وقوله به مع إلى الافضل وكذا في المغنى الا قوله وبه مع مامر الخ (قوله ينوي بهما الخ) والافضل ان يصليهما في مسجد الميقات ان كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكر وغيره ومعنى نهاية (قوله في الاولى) متعلق بيقرأ سم (قوله غيرهما) أي فريضة أو نافلة نهاية (قوله في تفصيلها السابق) أي من أنه ان نواها مع الغير ائيب عليها ايضاً وإلا سقط الطلب ونائي ويثاب عند النهاية أي والمغنى وان لم ينوها معه محمد صالح الرئيس (قوله ويحرمان) الاولى التانيث (قوله وقت الكراهة الخ) أي اما وقت الكراهة في الحرم فلا

اه هكذا في شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش (قوله وهو أن المعتمد الخ) اعتمدهم رأيضاً (قوله وكذا مخطط) أي ذكره مثال (قوله والمصبوغ الخ) قال في شرح الروض وانما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر خلاف ما قالوه ثم أي في باب اللباس لان المحرم اشعث اغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً لكن قيده الماوردى والرويانى بما صبح بعد النسيج ويوافق مامر في الجمعة اه والمعتمد في غير الاحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعفر والمعصر على ما فيه مر (قوله في المتن) ويصلي ركعتين) لو احرم بلا صلاة هل يطلب تداركها بعد الاحرام فيه نظر (قوله في الاولى) متعلق بيقرأ

بحرمان غيرهما كسنة تحية المسجد في تفصيلها السابق لأن القصد وقوع الاحرام أثر صلاة كما أفاده نص البويطى أي بحيث لا يطول الزمن بينهما عرفاً نظير مامر في نحو سنة الوضوء ويحرمان وقت الكراهة

في غير الحرم (ثم بعدهما) (الافضل ان يحرم) لا عقبهما بل (إذا انبعث به راحلته) أي توجهت به (٦١) دابته من الأبل أو غيرها إلى جهة

مقصده سائرة لا مجرد ثورانها (أو توجه لطريقه ماشيا) للاتباع متفق عليه وبه مع ما مر يعلم ان الافضل في حق المكي ان يصلي ركعتي الاحرام في المسجد الحرام ثم يأتي الى باب محله الساكن به ان كان له مسكن فيحرم منه عند ابتداء سيره ثم يأتي المسجد لطواف الوداع المسنون ومن لا مسكن له ينبغي ان الافضل له ان يحرم من المسجد فان قلت نذب احرامه عند ابتداء سيره لجهة مقصده ينافيه إذا كان مقصده لغير القبلة كعرفة ما مر انه يسن الاستقبال عند التبة قلت لا ينافيه فيسن له عند ابتدائه في السير لجهة عرفه ان يكون ملتفتا الى القبلة (وفي قول يحرم عقب الصلاة) لخبر صحيح فيه وقدم الاول لانه اصح واشهر نعم السنة للامام على ما قاله الماوردي لكن نوزع فيه ان يخطب للتروية محرم ما مع ان سيره في اليوم الذي يليه (ويستحب اكثر التلبية) للاتباع (ورفع صوته بها) ولو في المسجد بحيث لا يجهد نفسه ولا ينقطع صوته (في) متعلق باكثر ورفع (دوام احرامه) أي جميع حالاته للخبر الصحيح اتاني جبريل فأمرني أن آمر اصحابي ان يرفعوا اصواتهم

يحرم ما فيه لكن هل يستحب ان حيث بدأ ولا لأن النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متاخرا فلها مزية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمصرحة بذلك سم (قوله في غير الحرم) وقع السؤال عن من نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينعقد نذره او لا لان النافلة أي المطلقة في ذلك خلاف الاولى وافق بعضهم بالانعقاد لان النافلة قريبة في نفسها وكونها خلاف الاولى امر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتامل سم على حج اقول الاقرب عدم الانعقاد لان شرط صحة النذر كون المندور قريبة وخلاف الاولى منهي عنه في حد ذاته وهو كالمكروه غايته أن الكراهة فيه خفيفة عرش قول المتن (ثم الافضل الخ) لافرق في ذلك بين من يحرم من مكة او غيرها نهاية ومعنى (قوله لا مجرد الخ) لعله بالجر عطفًا بحسب المعنى على قوله أي توجهت ويجوز رفعه ايضا أي المراد بالانبعث ما ذكر لا مجرد الخ (قوله وبه) أي بقول المصنف ثم الافضل الخ (قوله مع ما مر) لعله اراد به ما قدمه في شرح والافضل ان يحرم من اول الميقات لكن لا يظهر وجه علم قوله ثم يأتي المسجد الخ مما ذكر (قوله وإذا كان الخ) ظرف لينا فيه (قوله ما مر) فاعله (قوله ملتفتا الخ) أي بصدره لا بمجرد وجهه قول المتن (يحرم عقب الصلاة) أي جالسًا نهاية ومعنى (قوله نعم) الى قوله أي اقامة في النهاية والمعنى لا قوله اخذا الى المتن وقوله فيقدمها الى وتكره (قوله على ما قاله الماوردي) وهو المعتمد ومعنى ونهاية (قوله للتروية) عبارة غير يوم السابع اه قال البصري قوله للتروية ينبغي ان يتأمل في وجه التسمية لانه سيأتي ان يوم السابع يسمى يوم الزينة ويوم الثامن يوم التروية مع ان الخطبة في الاول اه وقد يجاب بان اللام للتعليل أي لبيان التروية وما يناسبها قول المتن (ويستحب اكثر التلبية) لافرق في ذلك بين طاهر وحائض وجنب معنى ونهاية (ورفع صوته ولو في المسجد) أي حيث لا يشوش على نحو مصل وقاري ونائم فان شوش بان ازال الخشوع من اصله كرهه فان زاد التشويش حرم ونائي وفي سم عن الایعاب ما يوافقه زاد الكردي على بافضل قال ابن الجلال يكتفي قول المتأذي لانه لا يعلم الا منه اه (قوله بحيث لا يجهد نفسه) أي جهدا يحتمل في العادة ولا احرم عرش (قوله أي جميع حالاته) عبارة النهاية والمعنى أي مادام محرم ما في جميع احواله اه (قوله واحترز بدوام احرامه) أي المتبادر في مقابلة ابتداء الاحرام وبه يندفع قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير ودوام احرامه بجميع حالاته اه (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وان جهرت كرهه حيث يكره جهرها في الصلاة اه قال عرش بان كانت بحضرة أجنب فان كانت بحضرة محرم او خالية فلا كراهة اه وفي الایعاب ما يوافقه (قوله بخلاف الاذان) عبارة النهاية وإنما حرم اذا نهى للامر بالا صغاء اليه كما مر وهنا كل واحد

(قوله في غير الحرم) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا يحرم ما فيه لكن هل يستحب ان حيث بدأ ولا لأن النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متاخرا فلها مزية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمصرحة بذلك فانه لما قال في العباب يسن ان يصلي ركعتين للاحرام بمسجد الميقات ان كان لا حيث تكره للنافلة اه شرح قوله لا حيث الخ بقوله لا حيث أي لا في مكان او زمان تكره فيه النافلة تنزيها في الاول وتحريما في الثاني بخلافه في حرم مكة يصلحها فيه أي وقت أراد اه وقد وقع السؤال عن من نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينعقد نذره او لا لان النافلة في ذلك خلاف الاولى وافق بعضهم بالانعقاد لان النافلة قريبة في نفسها وكونها خلاف الاولى امر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتامل (قوله على ما قاله الماوردي) وهو الاصح شرح مر (قوله في المتن ويستحب اكثر التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه) قال في العباب وتنا كدلتغاير الاحوال كصعود وهبوط الى ان قال وبكل مسجد حتى الحرم ثم قال وان يرفع الذكر صوته قال الشارح في شرحه ولو في المساجد ما لم يشوش على مصل او ذاكر او نائم والاكراه كما مر اه نعم ان قصد التشويش حرم (قوله فيسن لهما اسماع انفسهما فقط) قال في شرح العباب وذلك كافي قرأة الصلاة ومنه يؤخذ انها يجهر ان بحضرة المحارم في الخلوة

بالتلبية واحترز بدوام احرامه عن التلبية المقرنة بابتدائه فيسن الاسرار بها لانه يسن فيها ذكر ما أحرم به فطلب منه الاسرار لانه أوفق بالاخلاص وبقوله صوته عن المرأة والخنثى فيسن لهما اسماع انفسهما فقط ويكره لهما الزيادة على ذلك بخلاف الاذان لما مر فيه

ويسن للبلبي جعل أصبعيه في اذنيه (٦٢) على ما ذكره ابن حبان اخذ من خبر فيه في دلالة عليه نظر ولذا لم يحفظ عنه عليه السلام ولا عن احد من

أصحابه ( وخاصة ) بمعنى خصوصا ( عند تغاير الأحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط ) بضم أولها وأما بالفتح فهما اسماء مكانهما ( واختلاط رفق ) بضم أوله وكسره واقبال ليل او نهار ووقت السحر و فراغ صلاة فيقدمها على الاذكار بعدها كما اقتضاه كلامهم وتكره في نحو خلاء ومحل نجس كسائر الاذكار ( ولا نستحب في طواف القدوم ) والسعي بعده لان لكل منها اذكارا مخصوصة فيه كطوافي الافاضة والوداع ( وفي القديم تستحب فيه بلا جهر ) لاطلاق الادلة والحق به السعي بعده لافي الاخرين جزما ( ولفظها ) الذي صح عنه عليه السلام ( لييك ) مصدر مثنى قصد به التكثير من لب اقام او اجاب اى اقامة على طاعتك بعد اقامة واجابة لامرك لنا بالحج على لسان خليلك ابراهيم لما ياتي اول باب دخول مكة وحبيك محمد عليه السلام بعد اجابة واختصاص الحج بمناذاة ابراهيم الاتية طولب كل من تلبس به باظهار اجابة ذلك ( اللهم لييك لييك لا شريك لك لييك ) ان الاولى كسرها ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستئناف لا يوهم ما

مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره اه ( قوله على ما ذكره الخ ) اعتمده النهاية والمعنى فقالا كما ذكره ابن حبان في صحيحه اهو جزم الوائى بعدم سنه ( قوله بمعنى خصوصا ) عبارة المعنى والنهاية هو اسم فاعل مختوم بالتاء بمعنى المصدر رهو خصوصا اى يتاكداه ( قوله بضم أولها ) اى بخطه مصدر ويجوز فتحه اسم لمكان يصعد فيه ويهبط معنى زاد النهاية وكل منها صحيح هنا ذكره في المجموع اه قول المتن ( واختلاط رفق ) او غيرهم اى اجتماع واقتراق وعند نوم وبقظة وهبوب وريح وزوال شمس ويتاكدا استحبابها في المساجد كما لمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم عليه السلام اقتداء بالسلف نهاية ومعنى ( قوله بضم أوله الخ ) عبارة المعنى بتثليث الراء كما في التيمم اسم لجماعة يرفق بعضهم ببعض اه ( قوله ونهار ) الواو بمعنى او كما عبر به غيره ( قوله ووقت السحر ) وعند سماع عدقا قائما وقاعدا ومضطجعا ومستلقيا ركا وما شيا معنى ( قوله وفراغ صلاة ) اى ولو نفل بجري وكردى ( قوله فيقدمها على الاذكار ) اعتمده الوائى ويظهر حصول اصل السنة بالائتيان بها قال الكردي على بافضل بعد اذكار الصلاة فورا اه وقال عش وينبغي تقديم الاذكار على التلبية لان تساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها اه لكن في الجري عن الحنفى وسلمان مثل ما في الشارح من تقديم التلبية على الاذكار ( على الاذكار بعدها ) اى ولو كانت مقيدة بعدم الكلام لان الكلام الذى يتقيد بعدمه هو ما يطل الصلاة وهذه لا تبطلها محمد صالح الرئيس ( قوله ومحل نجس ) اى المعد لذلك وينبغى ان يراد به النجاسة الخفيفة عش عبارة باعشن وقد اطلقوا منعها كغيرها من الاذكار في محل النجاسة والاطلاق يشمل القليل كعبرة غنم ونحوها وفيه وقفة إذ لا يخلو غالب الطرق ولو في الخلاء من ذلك ويلزم عليه تعطيل الذكر في كثير او اكثر الاماكن ولو قيل في كل محل به نجس يخل بالعظيم لكان له وجه وجه اه ( قوله كسائر الاذكار ) مثلها قراءة القرآن كما هو ظاهر ان لم تشملها سم وفي الكردي على بافضل عن الايعاب المراد ان التلبية في ذلك أشد كراهة والافسائر الاذكار تكره في محل النجاسة اه ( قوله والسعي بعده ) اى وفي الطواف المتطوع به معنى ونهاية ( قوله فيه ) لا حاجة اليه ( قوله والحق به السعي بعده ) اى والطواف المتطوع به في اثناء الاحرام نهاية ومعنى ( قوله مصدر مثنى الخ ) معمول لفعل محذوف والتقدير الى لبن لك فحذف الفعل وهو الى وجوبا واقم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضافة واللام للتخفيف فصار لييك شيخنا ( قوله واجابة ) الانسب لما قبله او بدل الواو قول المتن ( اللهم أصله يا الله حذف حرف النداء عوض عنه الميم نهاية ومعنى وشذا لجمع بينهما شيخنا ( قوله لييك الخ ) تاكد للاول شيخنا قول المتن ( لا شريك لك ) اراد بنى الشريك مخالفة المشركين فانهم كانوا يقولون لا شريك لك الا شريكاهو لك تملكه وما ملك نهاية ومعنى ( قوله ونقل اختيار الفتح ) عبارة الكردي على بافضل وقول الاسنوى ان الزمخشري نقل عن الشافعي اختيار الفتح رده الاذعى بان اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري اى لان اصحابه ادرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه اه ( قوله لان الخ ) علة لا لولية الكسر عبارة الكردي على بافضل لان من كسر قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها كانه يقول لييك لاجل ان الحمد لك ولا يقدح ان الكسر قديلا على التعليل لانه خلاف المتبادر منها لان التعليل فيها ضنى من حيث ان الجملة استثنائية وهى قد تفيد ضمنا اه وعبارة شيخنا والكسر ايجاد عند الجمهور لان الكسر يفيد ان الاجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المعنى والفتح يفيد ان الاجابة مختصة بهذا السبب لان معناه لييك لهذا السبب بخصوصه اه ( قوله بالنصب ) الى قوله واستحب في النهاية والمعنى ( قوله ويجوز الرفع ) اى على الابتداء والخبر لك فخير ان محذوف او بالعكس سم ومعنى

اه وفي شرح مر فان جهرت أى المرأة كره حيث يكره جهرها في الصلاة اه ( قوله كسائر الاذكار ) مثلها قراءة القرآن كما هو ظاهر ان لم تشملها ( قوله لان الاستئناف لا يوهم ما يوهمه التعليل من التقيد ) قد يقال لإهم التعليل لازم للكسر لان المكسورة كثيرة اما تكون للتعليل فالتعليل محتمل فهو موهم فالتقيد متوهم إلا ان يقال الايهام لازم في الفتح للزوم التعليل له ( قوله ويجوز الرفع ) اى على الابتداء والخبر لك



(لك و الملك) ويسن الوقف هنا وكانه ثلاثا يصل بالنبي بعده فيهم (لا شريك لك) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكررها كلها ثلاثا متواليه ثم يصلي ثم يسأل كما يأتي ويكره السلام عليه أثناءها لانه يكرهه قطعها إلا برد (٦٣) السلام فيندب ولا الخشية محذور

ونهاية (قوله ويسن الوقف هنا) أي ثم يتدعى بلا شريك لك نهاية ومعنى عبارة الوثنائي والاولى وقفة لطيفة على ليك الثالثة والملك اه (قوله وكانه ثلاثا يصل بالنبي بعده فيهم) أي انه نفي لما قبله قال ابنا الجلال وعلان يؤخذ من هذا التعليل انه يسن الوقوف على ليك الثالث اه أو قول لا يبعد طلب الوقف قيل قوله ان الحمد الخ ليكون أبعد عن ايهام التعليل اه كردى على بافضل عبارة الكردى بفتح الكاف للفارسي قوله فيهم أي يوم الكفر لانه يصير المعنى الملك لا يكون لك والشريك حصل لك اه (قوله ويستحب ان لا يزيد على هذه الكلمات) أي ولا ينقص عنها ولا تتركه الزيادة عليها في الصحيحين من ان ابن عمر كان يزد في تلبية رسول الله ﷺ ليك وسعديك والخير بيدك والرغاء اليك والعمل نهاية زاد المعنى زاد الترمذي بعد يد يدك ليك وهو ما أورده الرافعي اه (قوله عليه) أي الملقى (أثناءها) أي التلبية (قوله فيندب) أي رد السلام نهاية زاد المعنى والوثنائي وتأخير هنا أحب اه (قوله لخشية محذور) أي كان رأى اعشى يقع في شرم معنى ونهاية (قوله له الحق) زاد في الايعاب ليك كردى على بافضل قول المتن (وإذا رأى ما يعجبه) ينبغى اناطة الحكم بمطلق العلم وان حصل بغير الرؤية وانه لا فرق فيما يعجبه بين الامور المحسوسة والامور المعقولة سم وحاشية الايضاح زاد الجلال فيشمل من طعم او شم او لمس أو سمع شيئا اعجبه ثم مقتضاه كغيره ان العبرة اعجابه هو لا غير وهو ظاهر ومثله يقال فيما يكرهه اه (قوله او يكرهه) وتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابله كافي ليراي تقييم الحراي والبرد نهاية ومعنى (قوله ندبا) الى التنبيه في المعنى لا قوله ويظهر الى ومن لا يحسن وكذا في النهاية لا قوله للاتباع الخ قول المتن (ان العيش الخ) من استحضر هذا المضمون لم يلتفت لنعم غير هاهو لم يزعج من كربة ابن الجلال اه كردى (قوله في حفر الخندق) وفي شرح شمائل الترمذي للشارح انه معرب ولذلك اجتمع فيه الخاء والبدال والقاف وهي لا تجتمع في كلمة عربية انتهى اه كردى على بافضل (قوله في الاخيرة) أي في حفر الخندق (قوله بلسانه) أي لغته عش (قوله لكن الواجه هنا الجواز) أي مع الكراهة قليل كاجابة غير النبي ﷺ بقوله ليك ويحرم ان يحجب بها كافر كما نقل عن الشيخ خضر ونائي قال باعشن قوله قليل الخ هذا غير صحيح ففي الاذكار قليل اذكار النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناداك بليك وسعديك او بليك وحدها اه ووثنائي (قوله لو ضوح فرقان ما بين الصلاة الخ) وهو ان الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية نهاية ومعنى قول المتن (صلى على النبي الخ) قال الزعفراني ويصلى على آله نهاية ومعنى عبارة الكردى على بافضل زاد في العباب واله وزاد القليوبي وصحبه اه (قوله والاولى صلاة التشهد الخ) وليضم اليها السلام فيقول والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ووثنائي قول المتن (وسال الله) أي بعد ذلك نهاية ومعنى ووثنائي قول المتن (الجنة والرضوان واستعاذ به من النار) أي كان يقول اللهم اني اسالك رضاك والجنة واعوذ بك من سخطك والنار عش ووثنائي وشيخنا (قوله للاتباع الخ) ويسن ان يدعو بعد ذلك بما احب دينادنيا قال الزعفراني فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدك ووفوا بعهديك واتبعوا امرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسر لي اهواء مانويت وتقبل مني يا كريم نهاية ومعنى وشيخنا زاد الكردى على بافضل وقال ابن المنذر ويسن ان يحتم دعاءه بربنا اتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله ثم الصلاة) أي ثلاثا قليوبي اه كردى على بافضل

فخبر ان محذور او بالعكس (قوله في المتن وإذا رأى ما يعجبه الخ) ينبغى اناطة الحكم بمطلق العلم وان حصل بغير الرؤية وانه لا فرق فيما يعجبه بين الامور المحسوسة والامور المعقولة (قوله لكن الواجه هنا الجواز) اعتمدهم

اجب (واستعاذ به من النار) للاتباع بسند ضعيف (تنبيه) ظاهر المتن ان المراد بتليته ما ارادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء إلا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كما هافينبغي أن لا يحصل الا بان يصلي ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فياتي بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء ثم بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته

(باب دخوله) أي المحرم هو خص لأن الكلام فيه وإلا فكثير من السنن الآتية يخاطب بها الحلال أيضا ومن ثم حذف الضمير في نسخ (مكة) قيل الانسب تبويب التنبيه (٦٤) بباب صفة الحج لأنه ذكر فيه كثيرا مما لا تعلق له بدخولها بل الحج عرفة ولا تعلق لها بها ويرد بان

### (باب دخوله مكة)

(قوله وخص) أي المحرم (قوله وإلا فكثير الخ) بل إنما يحتاج إليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط (قوله) ومن ثم حذف الضمير الخ ويمكن حمله على ما يوافق الحذف بأن يجعل مرجع الضمير الداخل المفهوم من دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب إلا المحرم لأن المعنى إن كان محرما سم (قوله تبويب التنبيه) أي لا في اسحق الشيرازي (قوله لها بها) يعني لو وقف عرفة بدخول مكة (قوله يرد الخ) هذا لا يرد دعوى المعارض الانسية وإنما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله يستدعي كل ذلك) فيه تأمل سم (قوله للبلد) ولها نحو ثلاثين اسما ولهذا قال المصنف لا نعلم بلدا أكثر اسما من مكة والمدينة لكونها أفضل الأرض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى نهاية زاد المعنى ولهذا كثرت أسماء الله تعالى ورسوله ﷺ حتى قيل إن الله تعالى ألف اسم ورسوله ﷺ كذلك اهـ (قوله وهي) إلى قوله وليست تشعر في النهاية إلا قوله وما عارضه إلا إلى التربة وقوله والتفضيل إلى وتسن وكذا في المعنى إلا قوله حتى من العرش (قوله عندنا الخ) أي خلافا لما لك في تفضيل المدينة معنى (قوله منه) أي من الموضوع أو معارضها (قوله لا التربة الخ) استثناء من قوله أفضل الأرض الخ (قوله كالمصحف الخ) ما المانع من أن المعنى في كون المصحف أفضل من غيره من بقية الكتب الإلهية أن الثواب المترتب على تلاوته مثلا أكثر من الثواب المترتب عليها بصرى (قوله إلا لمن لم يثق الخ) عبارة النهاية والمعنى إلا أن يغلب على ظنه وقوع محذور منه بها اهـ (قوله إلا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما ينبغي الخ) ظاهره وإن غلب على ظنه بانه إن فارقها وقع منه المحذور في غيرها أيضا بل وظاهره وإن كان المحذور في غيرها أكثر منها وهو ظاهر إن قيل بتضاعف السيئة فيها وهو مرجوح لكنها وإن لم تقل بالمضاعفة ففارقتها فيه صون لها عن انتهاكها بالمعاصي مع شرفها ع (قوله وإن كان الام مقولا بالتشكيك) يعني أن الام يوجد في جميع أنواع العذاب وأفراده لكن حصول معناه في بعضها أشد منه في بعض لأن الام على قدر المعصية شدة وضعفا والكفر أشد المعاصي و (قوله على مجرد الخ) متعلق بفرتب كرى (قوله لمخالفة ذلك للقواعد) أي لأن قواعد الشرع تدل على أن إرادة المعصية ليست بمعصية إلا أن صمم عليها كرى عبارة البصري لعل وجه المخالفة أن الصغيرة لا تقابل بهذا الوعيد الشديد أو لعل وجه ترتيب الوعيد على الإرادة ولو على وجه الخطور من غير عزم وتصميم مع أن المقرر أنه لا يعاقب على الهمة بالمعصية إلا إذا صمم على خلاف في التصميم أيضا اهـ (قوله فتدبره) أي قوله تعالى المذكور أو قول الشارح فرتب الخ و (قوله إن هذا) أي قوله تعالى ومن يرد الخ و (قوله مرتب الخ) بصيغة اسم الفاعل على المجازي في الاسناد وحذف المفعول (قوله اخذوا منه الخ) أي من قوله تعالى ومن يرد الخ (قوله أي تعظم فيها الخ) هذا التفسير خلاف الظاهر ولا ضرورة إليه إذ من المعلوم

### (باب دخول مكة)

(قوله ومن ثم حذف الضمير) يمكن حمله على ما يوافق الحذف بأن يجعل مرجعه الداخل أي داخل المفهوم من دخوله ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب إلا المحرم لأن المعنى إن كان محرما ولو كان ينافيه بطل فائدة قوله ومن ثم الخ فتأمل (قوله يرد الخ) هذا لا يرد دعوى المعارض الانسية فليس رد الاعتراض وإنما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل (قوله يستدعي كل ذلك) قد يقال بعد تمام ذلك إلا أن كل ذلك لا يستدعي الدخول فهو اعم والمطلوب بيانه بالوجه الاعم لا بوجه من توابع الدخول فدعوى الاولوية في مجملها وما ذكر في ردّها لا يصلح له فليتأمل (قوله ثلاثا ينافي الآية الخ) أقول لزوم المنافاة ممنوعة منعنا ظاهر الان غاية ما في الآية والاحاديث عموم والخصوص لا ينافيه بل يقدم عليه كما تقرر في الاصول (قوله والاحاديث المصرحة

دخولها يستدعي كل ذلك فاكتمى به عنه وهو بالميم والباء للبلد وقيل بالميم للحرم وبالباء للبلد وبالباء للبيت أو والمطاف وهي كعبة الحرم أفضل الأرض عندنا وعند جمهور العلماء للاخبار الصحيحة المصرحة بذلك وما عارضه بعضه ضعيف وبعضه موضوع كما بينته في الحاشية ومنه خبر أنها أي المدينة أحب البلاد إلى الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وإنما صح ذلك من غير نزاع فيه في مكة إلا التربة التي ضمت أعضائه الكريمة ﷺ فهي أفضل إجماعا حتى من العرش والتفضيل قد يقع بين الذوات وإن لم يلاحظ ارتباط عملها بالمصحف أفضل من غيره فاندفع ما لبعضهم هنا ويسن المجاورة بها إلا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما ينبغي اجتنابه وليست تشعر المقيم بها قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد أي ميل بظلم نذقه من عذاب اليم فرتب اذاعة العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله على الكفر في آيات وإن كان الام مقولا بالتشكيك على مجرد إرادة المعصية به ولو صغيرة ولا

نظر لمخالفة ذلك للقواعد لأنه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية فدبره مع قول بعض السلف أن هذا ان بعمومه مرتب على مجرد الإرادة بغير الحرم وإن لم يدخله أي متعلق بالحاد وكان ابن عباس وغيره أخذوا منه قولهم إن السيئات تضاعف بها كما تضاعف الحسنات أي تعظم فيها أكثر منها في غيرها لأنها تتعدد لثلاث ينافي الآية والاحاديث المصرحة

بعدم التعدد في السيئة وأية ومن يرد لا تقتضي غير ذلك العظم كما هو ظاهر وقد صرح على نزاع فيه خبر أن حسنة الحرم بمائة ألف حسنة ودلت  
الأخبار كما بينته في الحاشية على أن الصلاة أي بالمسجد الحرام على الأصح وقيل بكل الحرم امتازت على الكل بمضاعفة كل صلاة فرض أو نفل  
إلى مائة ألف الف صلاة ثلاثا كما مر وبهذا كالذي قبله يرد على من زعم من أفضلية السكنى (٦٥) بالمدينة لأن ما ورد من فضلها لا يوازي

هذا وأفضل موضع منها  
بعد المسجد بيت خديجة

المشهور الآن بزقاق الحجر

المستفيض بين أهل مكة

خلفا عن سلف أن ذلك الحجر

البارز فيه هو المراد بقوله

صلى الله عليه وسلم أني

لا عرف حجرًا كان يسلم على

بمكة (الأفضل) لمحرم بحج أو

قرآن (دخولها قبل الوقوف)

أن لم يخش فوته للاتباع

واغتناما لعظم ثواب

العبادات بها في عشر الحجة

الذي صح فيه خبر ما من أيام

العمل فيها أحب إلى الله من

العمل في عشر ذي الحجة

(وأن يغتسل داخلها) أي

مريد دخولها ولو حلالا

والأفضل أن يكون على

الجائي (من طريق المدينة)

وهي طريق التعيم التي

يدخل منها أهل مصر والشام

ونحوهما (بذي طوى)

بتثليث أوله والفتح أفصح

أي بماء البئر التي فيه عندها

بعد المبيت وصلاة الصبح

به للاتباع متفق عليه وهو

محل بين المحلين المسلمين

الآن بالحجونين به بشر

مطوية أي مبنية بالحجارة

فنسب الوادي إليها وفي

البخاري رواية تقتضي أن

اسمه طوى وردت بأن

أن تحديد الثواب والعقاب بما لا مجال للرأى فيه فما المانع من اطلاع القائلين بذلك على أمر لم يطلع عليه  
غيرهم ولم يثبت عنده صحته وما أفاده من المناقاة محل تأمل إذ لا مانع من التخصيص ألا ترى أن الآيات مصرحة  
بتضعيف الحسنات بعشر أمثالها ولم يقتصر عليها في الحرمة لما ثبت فيها بخصوصياتهم رأيت المحشى قال قوله  
المصرحة بعدم التعدد أقول من الواضح أنها لم تصرح بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فرد إذ التعبير  
فيها بصيغة العموم كمن جاء في الآية وصيغة العموم ليست نصافي كل فرد بل بالنسبة للأجملة وهذا لا ينافيه  
خروج بعض الأفراد ألا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى  
المناقاة على ذلك التقدير بمنوعة منعًا لا خفاء فيه نعم لهم أن يجيوا ابن عباس رضي الله عنهما بعموم الآية  
والأحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتأمل انتهى وقوله نعم الخ يؤخذ دفعه بما سلفناه من أن الظاهر أن  
ذلك لا مجال للرأى فيه فله حكم المرفوع بصري وقوله يؤخذ دفعه الخ يمنع هذا الأخذ قول الشارح وكان ابن  
عباس وغيره الخ (قوله امتازت) أي الصلاة (عن كل) أي عن سائر الحسنات والعبادات (قوله أي بالمسجد  
الحرام الخ) المراد به الكعبة وما اتصل بها من المسجد الأصلي وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثابت بمكة  
ثابتا لجميع الحرم ولعرفه قواني (قوله إلى مائة ألف الف صلاة الخ) أي فيما سوى مسجد المدينة والأقصى  
كما مر في الاعتكاف (قوله وبهذا) أي وقوله وقد صرح الخ (كالذي قبله) أي قوله ولم يماض ذلك الخ (قوله  
بعد المسجد الحرام الخ) عبارة النهاية وأفضل بقاها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام أه  
(بزقاق الحجر) الباء بمعنى في (وقوله المستفيض) نعت لزقاق الحجر (قوله لمحرم) إلى قوله وفي البخاري في  
النهاية والمغنى لا أقوله أي بماء أي وهو قول المتن (وأن يغتسل داخلها الخ) إطلاقهم يشمل الرجل وغيره نهاية  
ومغنى (قوله ونحوهما) أي كالمغرب نهاية (قوله بتثليث أوله) أي وبالقصير ويجوز فيها الصرف  
وعدمه على إرادة المكان أو البقعة نهاية ومغنى (قوله عندها) أي يغتسل عند البئر كردى (قوله وهو  
محل بين المحلين الخ) وأقرب إلى الثانية السفلى مغنى وواني (قوله من له الغسل الخ) عبارة المغنى والنهاية  
وأما الجائي من غير طريق المدينة كالجني فيغتسل من نحو تلك المسافة كما في المجموع وغيره وقال المحب  
الطبري أنه لو قيل باستحبابه لكل حاج ومعتزم لم يبعد أه والمعتمد الأول أه وفيما قاله الشارح جمع  
بين القولين (قوله يمر بها) في عمومها توقف (قوله ولا الخ) أي وإن لم يرد الدخول منها قول المتن (ويدخلها  
الخ) ويسن كما في المجموع إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع بظاهره وباطنه  
ويتذكر جلالة الحرم ومزيتة على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمنى على النار وأمنى  
من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلنى من أولئك وأهل طاعتك ويقول عند وصوله مكة اللهم البلد بلدك  
والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متبعًا لأمرك راضيا بقدرتك مسلما لأمرك أسالك مسئلة  
المضطر المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك مغنى  
واني (قوله كل أحد) إلى قوله وهو المشهور في النهاية والمغنى لا أقوله وعدمه إلى وإن لم تكن وقوله

بعدم التعدد في السيئة) بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيها بصيغة العموم كمن جاء في الآية وصيغة العموم ليست  
نصافي كل فرد بل بالنسبة للأجملة وهذا لا ينافيه خروج بعض الأفراد ألا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة  
بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المناقاة على ذلك التقدير بمنوعة منعًا لا خفاء فيه نعم لهم  
أن يجيوا ابن عباس رضي الله عنهما بعموم الآية والأحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتأمل (قوله  
في المتن دخولها) أي مرید دخولها أه (والثبوت وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعدمه أه

(٩ - شرواني وابن قاسم - رابع) المعروف أنه ذو طوى لا طوى وثم الآن آبار متعددة والأقرب أنها التي إلى  
باب سيكة أقرب أما الداخل من غير تلك الطريق فإن أراد الدخول من الثانية العليا كما هو الأفضل سن له الغسل من ذي طوى  
أيضا لأنه يمر بها ولا اغتسل من مثل مسافتها (و) أن (يدخلها) كل أحد ولو حلالا (من ثنية كداء) بفتح الكاف والمد والتثنية وعدمه

وتسمى على نزاع فيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمعلاة وان لم تكن بطريقه ويخرج وان لم تكن على طريقه ولو الى عرفة على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر (٦٦) والتوين وعدمه وهو المشهور الان بباب الشبيكة للاتباع فيها وزعم ان دخوله من العليا

وان لم تكن الى من ثنية وقوله وعدمه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية والمعنى وهي الثنية العليا وهي موضع باعلى مكة اه (قوله والتوين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعدمه سم (قوله ولو الى عرفة) جزم به في المختصر والحاشية واعتمد العلامة عبد الرؤف استثناء الخروج لعرفات واليه ميل سم وقال النووي في التعميم انه غريب بعيد ونائي (قوله بالضم الخ) وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين نهاية ومعنى (قوله ولا ينافي طلب التعريج الخ) اما ما افاده من عدم المناقاة لما في الجعرانة فواضح لوقوعها خيفة واما بالنسبة الى دخوله من العليا في النفر من منى وخروجه من السفلى في الذهاب الى عرفة فيبعد عادة كل البعد ووقوعه وعدم الاطلاع عليه وان امكن عقلا ثم رايت المحشى سم قال قوله ولا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع لا يخفى ان وقوع ذلك من ابعد البعيد وان وقع لنقل لا يحتاج الى دوران كثير فهو مما يستغرب وتقضى العادة بنقله وقوله فقدم المعلوم الخ قد يقال انما يتضح المعلوم في الموضعين لو عم اولم يظهر الفرق مع انه لا عموم والفرق قريب جدا فان دخوله او لا منها لم يحتاج فيه لتعريج كثير وخروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله اليها من منى وخروجه لعرفة فانه يحتاج لدوران كثير كما هو معلوم لمن عرف ما هناك انتهى اه بصري (قوله السابق) اي في قوله كما هو الافضل وفي قوله وان لم تكن بطريقه (قوله فهو الخ) اي بجيئه من الجعرانة ومنى (قوله وما قيس به) لعل الانسب اسقاط لفظة ما (قوله وحكمته الخ) اي الدخول من ثنية كداء بالمعبرة النهاية والمعنى فيه اي الخروج وفي الدخول بممر الذهاب من طريق والاياب من اخرى كما في العيد وغيره وخصت العليا بالدخول لقصد الداخل موضعاً على المقدار والخارج عكسه ولان العليا محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن عباس فكان الدخول منها المبلغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجها لباب الكعبة وجهته افضل الجهات اه وكذا في المعنى لا قوله والمعنى الى وخصت وقوله ولان الداخل الخ (قوله ولا ينافي ذلك رواية انه نادى الخ) ان كان النداء على العليا يا ايها الناس الخ كان منافيا بحسب الظاهر واحتاج الى الجمع باحتمال التكرار وان كان بقوله تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم الاية كما رواه السبيلي عن ابن عباس ونقله في شرح الروض اي والنهاية والمعنى واقره فلا منافاة اصلا كما هو واضح بصري (قوله نذب التعريج) الى قوله ومنازعه الخ في النهاية والمعنى (قوله لان حكمته الدخول) اي السابق انما (قوله بخلاف الغسل) اي فان حكمته النظافة وهي حاصلة في كل موضع نهاية (قوله ويسن ان يدخل الخ) اي وان يحترز في دخوله عن الايذاء بدايته او غيرها وتلطف بمن يراحمه ويمهد عذره وان يستحضر عند وصوله الحرم ومكة وعند رؤية البيت ما يمكنه الخشوع والخضوع بقلبه وجوارحه لرب هذه الامكنة داعيا متضرعا ويتذكر شرفها على غيرها ونائي (قوله نهرا) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وينبغي كما قاله الاذري ان يكون دخول المرأة في نحو هودج ليلا افضل مغنى قال السيد البصري ولم يذكر اصحابه انه يسن الخروج منها ليلا او نهرا لكن اخرج سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي كانوا يستحبون دخولها نهرا او الخروج منها ليلا اه حاشية الايضاح وقد يقال اطلاق قوله لم يندب ان يكون السفر في اول النهار صادق بمكة بصري اقول حديث صحيح البخاري وسنن ابى داود كالصريح في انه صلى الله عليه وسلم خرج في حجة

اتفاق لا بها بطريقه ترده المشاهدة القاضية بانه ترك طريقه الواصلة الى الشبيكة وعرج عنها الى تلك التي ليست بطريقه قصدا مع صعبتها وسهولة تلك ولا ينافي طلب التعريج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم عند مجيئه من الجعرانة محرما بالعمرة ولا من منى عند نفره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعريجه اليها قصدا او لا معلوم فقدم وكذا يقال في الخروج من السفلى انه معلوم الى عرفة او غيرها انه مشكوك فيه فقدم المعلوم وما قيس به وحكمته الاشعار بعلو قدر ما يدخله على غيره وفي الخروج بالعكس او ما جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما ان ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم لما امره الله تعالى بعد بنائه الكعبة ان يؤذن في الناس بالحج كان نداؤه على الثنية العليا فاوثر بالدخول منها لذلك كما اوثر لفظ ليك قصدا لاجابة ذلك النداء كما مر ولا ينافي ذلك رواية انه نادى على مقامه امها الناس ان الله كتب عليكم الحج الى بيته فحجوا فاجابته النطف في الاصلاب

بليك لا احتمال انه اذن على كل منهما ومقامه هو حجره المنزل اليه من الجنة كما يأتي وعلم بما تقر نذب التعريج لمن الوداع ليست على طريقه للدخول لا للغسل لان حكمته الدخول لا تأتي الا بسلوها بخلاف الغسل ويسن أن يدخل ولو في العمرة نهرا

وبعد الصبح والذكر ماشيا وحافيا لم يخش نجاسة أو مشقة (و) ان يقول) رافعا يديه ولو حلالا فإما يظهر (إذا ابصر البيت) بالفعل أو وصل نحو الاعمى إلى محل يراه منه لو كان بصيرا ومنازعة الأذرع في نحو الاعمى مردودة (اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة) وجاء في مرسل ضعيف ومرفوع فيه متهم بالوضع وبرا أي زيادة في زائريه وأعرض (٦٧) عنه الأصحاب كأنه لعله رأوا هافيه (وزد

من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتمره تشريفا) هو لترفع والاعلاء (وتكريما) أي تفضيلا (وتعظيما وبرا) رواه الشافعي عن النبي ﷺ مرسلًا إلا أنه قال وكرمه بدل عظمه وكان حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده أن المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما ملوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى بأسباب رضاه عليه وعفوه عما جناه واقره ثم عظمته بين ابناء جنسه ظهور تقواه وهدايته ورشد إلى هذا ختم دعاء البيت المهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئة عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان (اللهم انت السلام) أي السلام من كل ما لا يليق بجلال الربوبية وكال الالوهية أو المسلم اعبيدك من الافات (ومذك) لا من غيرك (السلام) أي السلامة من كل مكروه

الوداع من مكة في أواخر الليل (قوله وبعد الصبح) أي أول النهار بعد صلاة الفجر نهاية ومعنى (قوله والذكر) والافضل للراة ومثلها الخشني دخولها في هودجها ونحوه نهاية زاد الوثنائي وكذا الامر د الجليل اه (قوله ماشيا) أي ان لم يشق عليه ذلك معنى زاد الوثنائي ولم يضعفه عن الوظائف اه قال النهاية وفارق المشي هنا المشي في بقية الطريق بانه هنا شبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهم ولان الراكب في الدخول يتعرض للأيذاء بدايته في الرحمة اه (قوله وحافيا الخ) وان لم يلق به وفي الحاشية يسن الحفا من أول الحرم وثنائي (قوله رافعا يديه) أي واقفا في محل لا يؤذى ولا يتأذى فيه مستحضرا ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاجلال وثنائي ونهاية (قوله ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما ابصر البيت لا يبعدانه كذلك مراه سم و اقره الشيخ الرئيس قول المتن (إذا ابصر البيت) والبيت كان الداخل من الثانية العليا يراه من راس الردم أي المسمى الان بالمذمعي والان لا يرى الامن باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لا في راس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار نهاية وحاشية الايضاح قال الرشدي قوله مر لا في رأس الردم لذلك) أي لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لاجل الدعاء الا لا تنفاه سببه من رؤية البيت بل انما يسن لكونه موقف الاختيار فالحاصل ان سن الوقوف به لا من الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الاختيار فحيث زال الاول بقي الثاني فيستحب الوقوف اه عبارة الوثنائي ويسن ان يقف بالمحل المسمى الان بالمذمعي ويدعو بما اراد من خير الدين والدنيا اه (او وصل نحو الاعمى) أي او وصل محل رؤيته ولم يره لعمى او ظلمة او نحو ذلك اسنى ومعنى قول المتن (تشريفا) أي ترفعوا علوا (وتعظيما) أي تبيجلا (وتكريما) أي تفضيلا (ومهابة) أي توقير او اجلا لا نهاية ومعنى (قوله عنه) أي عن ذلك الخبر واعماله قول المتن (وبرا) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه نهاية ومعنى (قوله ثم كرامته) بالرفع عطفًا على الاظهار (قوله باكرام زائريه) قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم سم (قوله وفي زائره) عطف على في البيت كرمي (قوله وجود كرامته) فديقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الا ان التكريم دون التعظيم فبدا به ترقيا سم (قوله ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة أو الرفع عطف على الوجود (قوله في الاحسان) أي في فعل الحسن ع ش (قوله أي السلام الخ) الاولى بقاء المصدر على ظاهره قصد اللبالة بصري (قوله أي السلامة الخ) ومن اكرمه بالسلام فقد سلم نهاية ومعنى (فحينار بنا بالسلام) أي سلمنا بتجيتك من جميع الافات ويدعو بعد ذلك بما احب من المهمات واهمها المغفرة نهاية ومعنى أي له وللامه وثنائي (قوله فورا) الى قوله وصح في النهاية الا قوله وهو الى وان لم يكن (قوله ولو حلالا) ونقل سم عن م ر وان كان مقيما بمكة وثنائي قول المتن (من باب بني شية) أحد أبواب المسجد وشية اسم رجل مفتاح الكعبة في ولده وهو ابن عثمان بن طلحة الجهني معنى (قوله بيب السلام) قال القليوبي هو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود وباب الكعبة وفي تاريخ الخيصة عن بحر العميق فيه ثلاث مداخل الخ كرمي على بافضل (قوله وان لم يكن على طريقه) وفاقا للبغي وشرحي

اليها من منى وخروجه لعرفة فانه يحتاج لدوران وتعريج كبير كما هو معلوم لمن عرف ما هناك (ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما ابصر البيت لا يبعد انه كذلك م ر (قوله ثم كرامته باكرام زائريه الخ) قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم (قوله وفي زائره وجود كرامته الخ) فديقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الا ان التكريم دون

ونقص (فحينار بنا بالسلام) أي الامن بما جنيناه والعفو عما اقرهناه رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه باسناد ليس بالقوى (ثم يدخل) فورا (المسجد) ولو حلالا فيما يظهر ايضا لما يأتي انه يسن له طواف القدوم (من باب بني شية) وهو المسمى الان بيب السلام وان لم يكن على طريقه لما صح انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر أنه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعتراض بانه عرج للدخول من الثانية العليا فيلزم انه على طريقه ويرد بما كان الجمع بان التعريج إنما كان في حجة الوداع

المهجع والروض (قوله فلا ينافي عمره القضاء) قديقال مقتضاه حينئذ أن يكون دخوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من الثنية السفلى وهو ينافي ما تقرر حتى على طريقة الرافعي وقد يجاب بمنعها فإن الأغلب من أحواله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> دخوله من العليا كما صح في حجة الوداع وعام الفتح فليكن دخوله في عمرة القضاء لبيان الجواز وأيضا فعمرة القضاء متقدمة على الفتح وحجة الوداع بصرى (قوله ولأن الدوران الخ) عطف على قوله لما صح الخ (قوله لا يشق الخ) عبارة المغنى قال الرافعي اطبقوا على استحباب الدخول منه لكل قادم سواء كان في طريقه أم لا بخلاف الدخول من الثنية العليا فإن فيه الخلاف المار والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلداه (قوله جهة باب الكعبة) أى والحجر الأسود أسنى ومغنى وكان ينبغي أن يزيده الشارح ليظهر قوله الاتي وصح الحجر الخ (قوله أو من باب الاستعارة) يتأمل وجه كونه استعارة تمثيلية بصرى قديقال وجهه ما افاده قوله إذ من قصد الخ وان كان فيها بشاعة (قوله ويسن) الى قوله كما حررته فى الاسنى والمغنى إلا انها اقتصرافى الخروج الى بلده على باب العمرة عبارة الونائى ويخرج أى للاعتمار وغيره من باب العمرة كما عليهم ر وقال حج فى الفتح وخرج من باب العمرة أو الخرورة وهو أفضل وقيد فى الامداد بالخروج الى بلده فاعل افضلية باب العمرة عند الخروج للاعتمار و افضلية باب الخرورة كقسورة عند الخروج للباب اه قول المتن (ويبدأ) أى ندبا أول دخوله المسجد مغنى ونهاية عبارة الونائى عند دخول مكة اه (قوله الانحو كراء بيت الخ) أى كسقى دوابه وحط رحله إذا امن على امتعته مغنى (قوله وتغيير الخ) بالجر عطف على الكراء (قوله لم يشك فى طهرها) أى ولم يكن فيها ريح كريه يتأذى به فيما يظهر به بصرى قول المتن (بطواف القدوم) أى لا بتحية المسجد إذ تحصل بر كعتيه ولو جلس عمدا قبلها ولم يصلها أو اخرهما أو اخر الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فانت تحية المسجد لانها تفوت بطول الفصل ولو مع القيام غير انه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تفوت تحية المسجد فلا يثاب عليها إذ اصرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف ما اذا نواهما ايضا أو اطلق فظاهر اطلاقهما حصول ثواب التحية بر كعتي الطواف إذا اطلق وان قلنا بخلاف ذلك اذا اطلق فصلي فرضا أو نفلا احرم راهم باختصار وعبارة الونائى وحيث قدم الطواف الذى هو تحية البيت اندرجت تحية بقية المسجد فى ركعتيه أى سقط طلبها وانى بان نواها معها اه وعبارة الكردي على بافضل ووقع للجمال الرملى فى شرح الدلية هنا موافقة الشارح فى سقوط الطلب فقط حيث لم ينواه (قوله للاتباع) الى المتن فى المغنى الا قوله أى لم يلزمه الى وكخشية الخ وقوله مكتوبة لا غيرها وكذا فى النهاية إلا قوله ولو منعه الخ (قوله فائنة فرض) أى ولو بالندرونائى (قوله ولم تكسر الخ) محل تأمل فالوجه ما اقتضاه التعظيم فبدأ به ترقيا (قوله ويبدأ بطواف القدوم) قال فى العباب ولا يبدأ بتحية المسجد إذ تحصل بر كعتيه قال فى شرحه غالبا قال وقضيته انه من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل له التحية وهو كذلك بالنسبة لتحية المسجد اما تحية البيت فهى الطواف ثم قال فى عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامها أى التحية صرح به القاضى ابو الطيب وابن الرفعة قال فى المهمات ومقتضاه انه لو اخرهما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة لنحو خوف فوت لم يخاطب بتحية المسجد أى لا ندرجها فيها اه (قوله ولانه تحية البيت) عبارة الروضة طواف القدوم يسمى التحية لانه تحية البقعة قال فى شرح العباب أى الكعبة لا المسجد كما فى المهمات الخ اه قال فى العباب ويحصل أى طواف القدوم بطواف نذره اه ولا يفوت بالجلوس فى المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها شرح رولو جلس أى عمدا بعد الطواف ثم صلى ركعتين فانت تحية المسجد لانها تفوت بالجلوس عمدا وإن قصر مر وقياس ذلك انه لو تعمد عند دخوله المسجد تاخير الطواف حتى طال الفصل وإن لم يجلس فانت تحية المسجد لانها تفوت بطول الفصل ولو مع القيام غير انه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تفوت تحية المسجد فلا يثاب عليها إذ اصرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف

فلا ينافي ما فى عمرة القضاء ولأن الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجر هنا خلاف بخلاف نظيره فى التعريض للثنية العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيوت تؤتى من أبوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة اشرف جهاتها الاربع وصح الحجر الأسود يمين الله فى الارض أى يمينه وبركته أو من باب الاستعارة التمثيلية اذ من قصد ملكا ام بابه وقبل يمينه ليعمه معروفه ويزول روعه وخوفه ويسن الخروج للسعى من باب بنى مخزوم ويسمى الان بباب الصفا والى بلده مثلام باب الحزون فان لم يتيسر فباب العمرة كما حررته فى الحاشية (ويبدأ) بعد تفرغ نفسه من أعدارها الانحو كراء بيت متيسر بعد تغيير ثياب لم يشك فى طهرها (بطواف القدوم) للاتباع متفق عليه ولا نه تحية البيت الالعارض كان كان عليه فائنة فرض أى لم يلزمه الفور فى قضائها والا وجب تقديمها ولم تكسر بحيث يفوت بها فورية الطواف عرفا

إطلاقهم لما فيه من براءة الذمة من الواجب بصرى (قوله) ولا يقدم الطواف (لا يقال ظاهره) وإن وجب قضاءها فور الانتماع أن ظاهره ذلك فتأمل سم (قوله) أو مكتوبة) ينبغي أن محله ما لم يعلم أو يظن فوت المكتوبة لو بدا به ولا وجب تقديمها سم (قوله) أو جماعة الخ) أى ولو في نافلة سم عبارة الوثنائى ولم تقم الجماعة المشروعة ولو في نفل ولم تقرب إقامتها بحيث لا يفرغ قلبها وحينئذ يصلى تحية المسجد إن كان يفرغ منها قبل الإقامة ولا تنتظرها قائما ه وعبارة الكردي على بافضل والمراد الجماعة المطلوبة بأن يصلى مؤداة خاف مؤداة أو مقضية خلف مقضية مثلها نقله ابن الجمل عن الإيعاب وفي الإيعاب أيضا نعم أن يتقن حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال اتجه أن البداء بالطواف حينئذ أولى لما فيه من تحصيل فضيلتين تحية البيت والجماعة اه (قوله) فإن أقيمت فيه) أى في أثناء الطواف (قوله) جماعة الخ) قال في شرح العباب ولو على جنازة ولو قال وكذا لو عرض ذلك في أثناءه لكان أعم إذ تذكر الفاتنة وضيق وقت المؤداة إذا عرض له في أثناءه يقطع له أيضا اه وفي حاشيته لا يوضح أى والمعنى أن الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة اه قال الروض وشرحه هذا أى البدء بطواف القدوم إن لم تقم جماعة الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة أو راتبة أو فريضة فإن كان شيء من ذلك قدمه على الطواف ولو كان في أثناءه اه فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق وقته بما ذكر لا ما لم يضيق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض سم وقوله فالحاصل الخ في النهاية والوثنائى ما يوافقه وقوله وانظر الخ عبارة الوثنائى ويكره تقرير طواف كالسعى بلا عذر له والا فلا كراهة ولا خلاف الأولى والعذر كإقامة جماعة مكتوبة مؤداة وإن لم يخش فوت الجماعة وعروض ما لا بد منه كشراب من ذهب خشوعه بعبطه وسجود تلاوة لا جنازة لم تعين عليه وراتبة اه (قوله) وتؤخر) أى ندبا (جميلة) أى من النساء والحنائى وثنائى (قوله) وغير برزة) أى والتى لا تبرز للرجال وجرى المنح والأياعاب وشرحا الأيضاح للجمال الرملى وابن علان على أنه لا فرق بين ذات الهيئة والبرزة فيندب التأخير مطلقا لكنه يتأكد ذلك للجميلة والشريفة أكثر من غيرهما كركدى على بافضل (قوله) ولو منعه الخ) أى لو منع من الطواف الناس الداخل المريد للطواف لنحو حمة كنجاسة وثنائى قول المتن (طواف القدوم) ويسمى أيضا طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية نهاية ومعنى (قوله) بحلال) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى (قوله) بحلال الخ) متعلق بيختص والباء داخل على المقصور عليه وهو جائز وإن كان الغالب دخوله على المقصور نحو نخصك يا الله بالعبادة شيخنا (مطلقا) ظاهره ولو نحو صبي غير مميز دخل به وليه (قوله) أى محرم الخ) ويتردد النظر في الصغير إذا دخل به وليه وهل يشرع له طواف القدوم أو لا والذي يظهر أنه إن كان محرما شرع له مطلقا مميز أو غير مميز أما الأول فواضح وأما الثاني فليكونه من توابع النسك وإن كان حلالا فإن

ما إذا نواها أيضا أو أطلق فظاهر إطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بر كعتى الطواف إذا أطلق وإن قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصل فرضا أو نفلا آخر في غير ذلك مر (قوله) ولا يقدم الطواف) لا يقال ظاهره وإن وجب قضاءها فور الانتماع أن ظاهره ذلك فتأمل سم (قوله) أو مكتوبة) ينبغي أن محله ما لم يعلم أو يظن فوت المكتوبة لو بدا به ولا وجب تقديمها (قوله) أو جماعة تسن له معهم) شامل لجماعة النافلة وهو مع قوله فإن أقيمت فيه جماعة مكتوبة أخرج الجماعة النافلة يقتضى الفرق في جماعة النافلة بين الابتداء والأثناء (قوله) أو جماعة) أى ولو في نافلة تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب (قوله) فإن أقيمت فيه جماعة) قال في شرح العباب ولو على جنازة وقال فيه ولو قال وكذا لو عرض ذلك في أثناءه لكان أعم إذ تذكر الفاتنة وضيق وقت المؤداة إذا عرض له في أثناءه يقطع له أيضا اه وفي حاشية الأيضاح وسيأتى أن الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة ولما قال الروض أنه يبدأ بطواف القدوم ثم قال هذا إن لم تقم جماعة الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة قال في شرحه أو راتبة أو فريضة فإن كان شيء من ذلك قدمه على الطواف ولو كان في أثناءه لأن ذلك يفوت والطواف لا يفوت اه فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق

والأقدم الطواف فيما يظهر وكخشية فوت راتبة أو سنة مؤكدة أو مكتوبة أو جماعة تسن له معهم فإن أقيمت فيه جماعة مكتوبة لا غيرها قطعه وصلى وتؤخر جميلة وغير برزة الطواف إلى الليل ما لم تخش طرو حيز بطول ولو منعه الناس صلى التحية كالأول دخل ولم يردده (ويختص طواف القدوم) وهو سنة وقيل واجب ومن ثم كره تركه بحلال مطلقا و (بحاج) أى محرم بحج معه عمرة أم لا (دخل مكة قبل الوقوف)

كان ميز اشعر له وإن كان غير مميز فلا بصرى وفيه توقف يظهر وجهه عما يأتي عن ع ش عن قريب (قوله فلم يصح تطوعهما الخ) فلو قصد طواف القدوم فقط وقع عن الفرض ولا ينصرف ونائي (قوله كاصل الحج) أي والعمره نهاية ومعنى (قوله سن له طواف القدوم الخ) فلو شرع فيه في اثني عشر دخل نصف الليل فاراد أن يكمله هل ينصرف ما أتى به للفرض الاقرب نعم ثم يكمل النفل بعد ذلك لكن اثني عشر بالفرض المذكور يقطع الموالاته ابن الجلال اه ونائي (قوله ان قصده) ظاهره وإن لم يقصد طواف الفرض لشمول نية الشك له ولا يضر الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض ثم رايته في شرح العباب قال ما حاصله انه إذا نوى بطواف العمره طواف القدوم وقع عن تحية الكعبة حتى يثاب عليها مع وقوعه عن الفرض ايضا فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصولها بغيرها انها ان نويت معه حصل ثوابها وإلا سقط طلبها اه وهذا كله يدل على ان للعمرة طواف قدوم إلا انه مندرج في طوافها سم (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بتحية المسجد أنه يثاب عليه وإن لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا كما هو ظاهر البهجة سم وقوله عند من يقول الخ أي كالملى والخطيب (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله إنما لهذا الدخول الخ) وعليه يأتي به من ذكر وإن أتى به قبل الوقوف ايضا كما هو ظاهر بصرى (قوله تدخل على المقصور عليه) أي وإن كان الا فصح خلافه نهاية ومعنى (قوله فلا اعتراض) عبارة المعنى قال الولي العراقي اعترض على تعبير المصنف بانه مقلوب وصوابه ويختص حاج دخل مكة قبل الوقوف بطواف القدوم فان الباء تدخل على المقصور لكن هذا أكثرى لا كلى فالتعبير بالصواب خطأ اه قال السيد البصرى ويمكن أن يجاب عن إيراد الحلال على المصنف رحمه الله بأن القصر إضافي لأخراج المعتمر والحاج بعد الوقوف بقرينة ان الكلام في المتلبس بنسك اه قول المتن (ومن قصد مكة أو الحرم) أي ولو مكيا أو عبدا

وقته بما ذكر لا مالم يضق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض (قوله لانه بعد الوقوف المعتمر دخل وقت طوافهما الخ) قال في الروض ولا طواف للقدوم بعد الوقوف قال في شرحه ولا على المعتمر لان الطواف المفروض عليهما قد دخل وقته وخوطابه فلا يصح قبل ادائه ان يتطوعا بطواف قياسا على اصل الحج والعمره وهذا فارق مانحن فيه الصلاة حيث امر بالتحية قبل الفرض فطواف القدوم مختص بحلال دخل مكة وبما حاج دخلا قبل الوقوف إلى أن قال قول الأصل ويجزى طواف العمره عن طواف القدوم أي تحية البيت وإلا فليس على المعتمر طواف قدوم كالحاج الذي دخل بعد الوقوف بعرفة اه وقوله فليس على المعتمر أي لا يتعلق به ولا يشرع لان المنى اللزوم وإلا فاللزوم مني عن الحاج الذي دخل قبل الوقوف ايضا فليتامل وهذا الكلام قد يخالفه ما مر عن شرح العباب (قوله ان قصده) ظاهره وان لم يقصد طواف الفرض فانه لا يشترط قصده لشمول نية النسك ولا يضر الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالوا لو كان عليه طواف افاضة مثلا نصره لغيره لم ينصرف ويقع عن الافاضة إلا ان مانحن فيه يزيد بحصول ما قصده أيضا لانه مطلوب في ضمن ذلك الفرض فليتامل ثم رأيت في شرح العباب أطال هنا بما منه ما نصه ويؤيده قول القمولى إذا نوى بطواف العمره طواف القدوم وقع عن التحية أي تحية الكعبة حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصولها بغيرها انها ان نويت معه حصل ثوابها وإلا سقط طلبها ولا يتوهم من كلام القمولى خلافا لمن ظنه ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمره لان هذا معلوم بما يأتي أن طواف الفرض لا ينصرف بطواف غيره وحينئذ فغنى كلامه أنه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض ايضا وعبارته ظاهرة في ذلك وهي الى اخر ما بسطه فليتامل وهذا كله يدل على ان للعمرة طواف قدوم إلا انه مندرج في طوافها (قوله كتحية المسجد) قياس التشبيه بتحية المسجد انه يثاب عليه وان لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا أو نفلا كما هو ظاهر البهجة (قوله لا لدخوله الذي قبل الوقوف) كان يمكن ان يكون لذلك الدخول ولا يكون قضاء بناء على انه لا يفوت بمجرد الوقوف بل مع دخول وقت طواف الفرض فليتامل (قوله في المتن ومن قصد مكة) أي أو الحرم ولو مكيا أو عبدا أو نائي

لانه بعد الوقوف والمعتمر دخل وقت طوافهما المفروض فلم يصح تطوعهما وهو عليهما كاصل الحج ومن ثم لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم كما يأتي لانه لم يدخل وقت طوافه وبطواف الفرض يثاب عليه إن قصده كتحية المسجد وقد يؤخذ من المتن هنا ومن قوله الاتي بحيث لا يتحلل بينهما الوقوف بعرفة أن من دخلها قبل الوقوف لا يفوت طواف القدوم في حقه إلا بالوقوف وهو كذلك والوجه أنه لا يدخله قضاء وندبه لمن وقف ودخل قبل نصف الليل إنما هو لهذا الدخول لا لدخوله الذي قبل الوقوف وسيأتي أن الباء تدخل على المقصور عليه كالمقصور فلا اعتراض (ومن قصد مكة)



أو انثى لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لا تنافي الذنب من جهة أخرى شرح  
 مر اه سم قال ع ش قوله مر ولو مكيا الخ أي وتكرر دخوله كالخطاب والصيدا أخذ من قوله الاتي  
 وفي قول يجب إلا أن الخ اه وقال السيد عمر يتردد النظر فيمن يدخل مكة من أثناء الحرم هل يسن له الإحرام  
 إذا دخلها غير مر بد النسك ويجب عليه إذا دخلها مر يدا له أو لا محل تأمل اه أقول إن قول الوائلي وسن إن  
 يحرم من قصد مكة أو الحرم من مكان خارج عنه لا لاجل نسك الخ قد يفهم عدم سن الإحرام في الأولى ولكن  
 قضية إطلاقهم هنا وتقييدهم فيما يأتي بقولهم من الحرم السن فيها وأن كلامهم في المواقيت صريح في وجوبه  
 في الثانية (قوله أو الحرم) إلى الفصل في المغني وكذا في النهاية الإقوله ولا يجب إلى المتن قول المتن (إن يحرم  
 بحج) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي الذي دخل به سم وتقدم عن ع ش في أول كتاب الحج عند  
 قول المصنف فللولي أن يحرم عن الصبي الخ ما نصه أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول  
 الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب اه قول المتن (استحب الخ) وسن بتركه قدم وفي الفتح والمراد  
 بكون هذا تطوعا في غير الصبي والفقن لما مر أول الباب ابتداءه وإن كان لو وقع وقوع فرض كفاية أذن من تلبس  
 بفرض كفاية يقع فعله فرضا وإن سبقه غيره إليه ما لم يكن معادا كمن صلى على جنازة ثم أعادها عليها بعينها  
 انتهى اه ونائي (قوله يدركه في أشهره) أي أن كان في أشهر الحج ويمكنه إدراكه نهاية ومعنى قول المتن  
 (أو عمرة) أي وإن لم يكن في أشهر الحج نهاية (قوله لا يطابق الناس عليه) أي واتفاق الناس على فعل شيء عدل  
 على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن نهاية (قوله أو غير مكلف) في هذا العطف حزا لـ (أن يحج) خبر  
 يكون فيه رق واسمها مستتر سم (قوله من ظالم) أي أو غريم وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك نهاية  
 ومعنى (قوله والا) راجع إلى الاستثناء الأول ونفي النفي إثبات أي وإن كان واحدا من هذه المستثنيات لم  
 يجب الخ ولو حذف الأول أو أبدل الو أو بالفاء لكان أخصر وأوضح

﴿فصل في واجبات الطواف وسننه﴾ (قوله في واجبات الطواف) إلى قوله منها في النهاية والمعنى الإقوله  
 وما اختلف إلى المتن (قوله في واجبات الطواف الخ) أي وما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمحمول ع ش  
 (قوله وركن) في حج أو عمرة أو هما (قوله لو تحلل) الأولى الو أو عبارة النهاية والمعنى وما يتحلل به في الفوات  
 (قوله ووداع) أي واجب أو مسنون (قوله أركان وشروط) يعني أن المراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل  
 الشروط قال ابن الجمال لو قيل أن الطهارة عن الحدثين والنجس والستر وجعل البيت عن اليسار وكونه في  
 المسجد وكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وأن نيته حيث تعبر وعدم الصارف وكونه سباعا ركن لم  
 يكن بعيدا انتهى كرى على بأفضل (قوله الشامل) نعت للواجب (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد  
 الاشكال فالأصوب أن التقدير فيقال في بيانه يشترط الخ ولا غبار على هذا سم (قوله قلت أراد) فيه بحث أما  
 أو لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك الكون وأما ثانيا  
 فكل من ورود الخطاب أو الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما لا يخفى وأما ثالثا فلا حاجة لهذا التكلف لو تم  
 لجواز أن يكون المعنى أما بيان الواجب فيقال فيه يشترط الخ واشتراط التريان الواجب الذي هو الستر فتأمل  
 نعم يتوقف في قولنا ليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (ستر العورة) أي ستر عورة الصلاة مع القدرة

لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لا تنافي الذنب من جهة أخرى شرح مر وه  
 يشكل ما ذكره نافي العبد على ما تقدم في الكلام على مبحث المجاوزة أن مجاوزة العبد الذي لم ياذن سيده  
 المقات بلا إحرام لا توجب دما أو يفرق (قوله في المتن أن يحرم بحج) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي  
 الذي دخل به (قوله أو غير مكلف) في هذا العطف حزا لـ (أن يحج) خبر يكون فيه رق واسمها مستتر  
 ﴿فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه﴾ (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد الاشكال  
 فالأصوب أن التقدير فيقال في بيانه يشترط الخ ولا غبار على هذا (قوله قلت أراد بالوجوب هنا خطاب الوضع  
 الخ) فيه بحث أما أو لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك

ما تضمنه قوله يشترط الخ

وهي ما بين سرورة كبة غير الحرة يقينا وجميع بدن الحرة ولو شكا كالخشي أو شعرا إلا الوجه والكفين ونائي **مسئلة** قال الشيخ منصور الطبلاوي سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت للافاضة بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فنكحت شخصا ثم تبين لها فساد طوافها فاردت ان تقلد اباحيفة في صحته لتصير به حلالا وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك وتتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقى بالصحة وانه لا محذور في ذلك وفاقى به بعض الافاضل ايضا تعالاه وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع عش **(قوله الا كبر)** الى قوله فياتي في النهاية الا قوله تنبيه الى ولو عجز وقوله ففيه الى يجوز **(قوله نعم)** يعنى ايام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في المطاف **(ظاهره العفو في المطاف بالشروط المذكورة)** وان امكنه الطواف في بقية المسجد الخالية عن النجاسة سم **(قوله ان لم يتعمد المشي الخ)** ظاهره انه ان تعمده ضرر وان لم يكن له عنها مندوحة وهذا ظاهر النهاية وشرحي الايضاح لصاحبها ولا بن علان ايضا صرح به الشارح في شرحي الارشاد وجرى في المنع والاياعاب ومختصر الايضاح على انه اذا لم يكن عنه مندوحة بان لم يجد معدلا لا يضروا فقه عبد الرؤف في شرح المختصر اه كرى على بافضل وكذا واقفه الو نائي في الجاف كما ياتي **(قوله ولم تكن رطوبة الخ)** كذلك فتح الجواد والاياعاب وشرح بافضل والجمال الرملي في شرحي المنهاج والايضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح وقال في الامداد قضية تشبه المجموع ذلك بدم نحو القمل وطين الشارع المتيقن نجاسته انه لا فرق بين الرطوبة وغيرها اه وجرى عليه مختصر الايضاح ايضا اه كرى على بافضل وجرى الو نائي على الاول فقال فان تعمدوا طاهوه غنى عن وطئه ابطال طوافه وان قل وجف والا فلا لكن الرطب يضر مطلقا حتى مع النسيان وعدم المندوحة قال الشمس الرملي وما شاهده ثم مما يجب انكاره ما يفعله الفراشون بالمطاف من تطهير ذرق الطير بمسحه بخرقه مبتلة بل يصير غير معفو عنه قال ابن علان قد ذكرت ذلك مرار للفراشين ولشيخ الحرم وما حصل منهم اعتناء يعنى عنه لغلبة الجهل وعموم البلوى انتهى اه **(قوله من البدع)** قد ينازع في اطلاق البدعة كون المطاف من اجزاء المسجد الذى حث الشارع على تنظيفه وكسسه والغسله طريق اليه وان لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم الا ان يقال المراد ان تنظيفه بهيئة الغسل لم يكن في الصدر الاول فلا ينافى ما تقرر بصري عبارة سم والمتجه انه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب مر اه اى كما يشعر بذلك تعبيرهم بالعفو **(قوله لما اصابه)** اى المطاف **(قوله عفى عنه مطلقا الخ)** اى من ذرق الطير او غيره في ايام الموسم او غيرها **(قوله ولو عجز)** الى قوله او عن الطهارة في المعنى **(قوله او عن الطهارة الخ)** عبارة النهاية وبحث الاسنوى ان القياس منع التيمم والمتنجس العاجز عن الماء من طواف الركن وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام ان الاوجه الذى يصرح به كلام الامام وغيره انه فعل طواف الركن بالتيمم لفقد ماء او لجرح عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزى عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محرم عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان

(وطهارة الحدث) الا كبر والاصغر (والنجس) في الثوب والبدن والمكان بتفصيلها السابق في الصلاة لان الطواف صلاة كما صح به الخبر وصح ايضا لا يطوف بالبيت عريان نعم يعنى ايام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها ان لم يتعمد المشي عليها ولم تكن رطوبة فيها او في تماسها كما مر قبيل صفة الصلاة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع **(تنبيه)** لا ينافى ما ذكر من التسوية بين ذرق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين الفرض غلبة النجاسة بزرق الطيور مطلقا وبغيره في ايام الموسم اه لان هذا الفرض مجرد تصوير لا غير وانما المدار على النظر لما اصابه فان غلب عفى عنه مطلقا ولا فلا مطلقا ولو عجز عن الستر طاف عاريا ولو للركن اذا لاعادة عليه او عن الطهارة حسا او شرعا ففيه اضطراب حررته في الحاشية وحاصل المعتمد منه

الكون واماننا فكل من ورود الخطاب او الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما يخفى واماننا فلا حاجة لهذا التكلف لو تم لجواز ان يكون المعنى اما بيان الواجب فيقال فيه يشترط الخ واشترط الستر بيان الواجب الذى هو الستر فتأمل نعم قد يتوقف في قولنا ليس الخطاب الوارد هو الاشتراط **(قوله نعم)** يعنى عما يشق الاحتراز عنه في المطاف **(ظاهره العفو في المطاف بالشروط المذكورة)** وان امكنه الطواف في بقية المسجد الخالية عن النجاسة وقد يقال مع هذا الامكان لا يشق الاحتراز فيفوت شرط العفو فليراجع وقد يقال سياق انه ينبغى كراهة الطواف خارج المطاف لان بعض الائمة قصر صحة الطواف عليه فينبغى العفو وان امكنه في بقية المسجد احتراز من الكراهة ومراعاة لهذا الخلاف **(قوله ومن ثم عد ابن عبد السلام)** غسل المطاف من البدع قد تدل العبارة ان المراد غسله حتى من النجس المعفو عنه والمتجه انه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب مر **(قوله او عن الطهارة الخ)** وبحث الاسنوى ان القياس منع التيمم والمتنجس العاجز

عاد الى مكة لزوال الضرورة لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وما قاله اى الاسنوى في طواف النقل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به اى بالتيمم ايضا نعم يمتنع اى النفل والوداع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اه بحذف قال ع ش قوله مر بالتيمم قضيته أنه لا يفعله بالنجاسة اذا عجز عن ازالتها وعليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج مع رفقته الى حيث يتعذر عليه العود فيتحلل كالحائض فاذا عاد الى مكة احرام وطاف اه وقال الرشيدى قوله مر بذلك اى بفقد الطهورين وقوله وبالنجاسة الخ اى وان كان له فعلهما معها كما مر اه (قوله انه يجوز لمن عزم على الرحيل الخ) يفهم ان الكلام في الافاق فيستفاد منه ان المسكى ليس له فعل ذلك بالتيمم وهو مفهوم غير هذا الكتاب ونظر فيه عبد الرؤف بمشقة مصابرة الاحرام وان كان مكيا قال ابن الجلال وهو ظاهر اه ويمكن الجمع بان المسكى اذا رجا حصول البرء او الماء في زمن قريب لا تعظم فيه مشقة مصابرة الاحرام لا يجوز له التحلل والاجاز وهو ظاهر ثم رايت البكرى في شرح مختصر الايضاح للنووى صرح بذلك اه كرى على بافضل وكذا في الونائى الا قوله ويمكن الجمع الخ (قوله بالتيمم) سكنت عن النجاسة والوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه سم عبارة الونائى فان كان به نجاسة منجسة لا يقدر على طهرها فكذلك اى مثل فاقد الطهورين عند مر وقال في الفتح والمحدث اى بلانجاسة او متنجس اى محدث عدم الماء طواف ووداع بالتيمم وكذا النفل للمحدث لا المتنجس فيما يظهر ولهما اى المحدث المتنجس والمحدث الغير المتنجس على الاوجه طواف الركن بالتيمم لفقد ماء ونحو جرح وان لم كلاهما الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل رحيله لشدة المشقة في بقاءه محرمات وتجبا عاداته اذا عاد لمكة لبقائه في ذمته وانما ابيح له نحو الوطء للضرورة اه (قوله واذا جاء مكة الخ) افهم انه لا يزمه العود لذلك وهو مفاد غير هذا الكتاب ايضا ونقل سم عن الجلال الرملى انه لا يجب المحي فوراً ونحوه في الحاشية وقال ابن الجلال وعبد الرؤف ولعل محله مالم يخف نحو غضب والاوجب فوراً واذا اخرفات فينبغي عصيانه من اخرسنى الامكان ونائى وكردى على بافضل (قوله لزمه عاداته) والوجه انه لا يجوز له الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بنى الاحرام بغير ذلك

عن الماء من طواف الركن لو جوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محدودا كالأصلاة اى فلذا جازت لحرمة الوقت واما الطواف فلا اخر لو قته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصله ان الاوجه الذى يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد او لجرح عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما تجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزىء عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محرمات عوده الى وطنه وتجبا عاداته اذا تمكن بان عاد الى مكة لزوال الضرورة حيث لا يزمه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم ارتصحا بذلك وما قاله في الطواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به ايضا نعم يمتنع على فاقد الطهورين كطواف الركن ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اه وقضية كلام الاسنوى المتقدم جواز النفل والوداع مع نجس لا يعنى عنه وفيه نظر نعم ذلك محتمل في طواف الركن لضرورة الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه فليتامل (قوله لمشقة مصابرة الاحرام بالتيمم) سكنت عن النجاسة (قوله واذا جاء مكة لزمه عاداته) والوجه انه لا يجوز له اذا عاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بنى الاحرام بغير ذلك النسك بل اولى ببقاء بعض الاركان هنا وبقائه محرم بالنسبة لغير حل المحظورات مر (قوله لزمه عاداته) والوجه انه لا يجوز

أنه يجوز لمن عزم على الرحيل أن يطوف ولو للركن وان اتسع وقته لمشقة مصابرة الاحرام بالتيمم ويتحلل به وإذا جاء مكة لزمه إعادته

النسك بل اولى سم (قوله ولا يلزمه الخ) اى فيعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وان لم ار من  
 صرح به نهاية (قوله ولا يلزمه عند فعله) اى اذا جاء (قوله ولا غيره) شامل للاحرام فلا يلزمه ويفيد  
 عدم حرمة المحرمات سم عبارة الونائى قوله ولا غيره شمل النية وهو الاوجه من احتمالين لان قاسم ونقله عن  
 الجلال الرملى لانه محرم بالنسبة للطواف افاده ابن الجلال اه (قوله فان مات وجب الاحجاج عنه) اى لا متناع  
 البناء فى الحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف فيجوز له الاستنابة فيه لعذره مع بقاء اهليته  
 هذا حاصل ما ائق به شيخنا الشهاب الرملى اه سم زاد الونائى ولوسعى للركن بعد هذا الطواف المفعول  
 بالتميم ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد الطواف لانه انما صح للضرورة تبعاً لصحة الطواف للضرورة اه  
 (قوله بشرطه) وهو ان يتمكن من العود ولم يعد وان يوجد فى تركته ما يبنى باجرة من يحج عنه عش وقضيته  
 عدم وجوب الاحجاج عنه اذ لم يتمكن من العود وان كان فى تركته ما يبنى بالاجرة وفيه وقفة ثم رايه الشيخ  
 محمد صالح مانصه قوله بشرطه اى ان خلف تركته اهو هو ظاهر (قوله ولا يجوز طواف الركن ولا غيره الخ) قال  
 باعثن فى حاشية منسك الونائى حاصل ما مروى ان فاقد السيرة له الطواف بانواعه ولا اعادة كالصلاة ومثله  
 متمم يحجز عن الماء وتيمم تيمناً لا اعادة معه كان كان فى محل لا يغلب فيه وجود الماء ولم يكن به نجاسة ولا جيرة  
 بعضو تيمم فان فقد شرط منها وقد يحجز عن الماء فله الطواف بانواعه حتى طواف الركن لكن عند رحيل  
 الافاقى لا قبله وعليه قضاء طواف الركن متى عاد لمكة ما لم يخف عضباً ونحوه والواجب فوراً ولا يلزمه لفعله  
 احرام ولا نية لكن لا يصح منه احرام بنسك اخر حتى يفعله لبقاء علقه الاحرام الاول وان الحائض وفاقد  
 الطهورين لا طواف لهما لكن لو خرجا لمحل يتعذر الرجوع منه فلهما التحلل ويخرجان من النسك كالمحصر  
 عند سم ولا يخرجان منه بل يبق عليهما الطواف فقط متى عاد عند مر وحج كالتيمم الذى عليه الاعادة  
 ولا احرام عند اعادة فعله فى فاقد الطهورين عندهما وكذا فى الحائض عند حج وذون نجس لا يعنى عنه كفاد  
 الطهورين عند مر ومثل متمم عليه الاعادة عند حج لكن فى الفتح انه لا طواف نفل له اه (قوله ولم يمكنها  
 التخلف الخ) هل ياتى نظير ذلك فى فاقد الطهورين والمنجس لا يبعد الا تيان وقوله كالمحصر قضية هذا التشبيه  
 انها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه فى ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وانما الباقي  
 فى ذمتها مجرد الطواف فيكون التشبيه بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الاوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام  
 والا تيان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسياق عن الكردي على بافضل اعتماده  
 (قوله كالمحصر) اى بان تذبح وتحلق او تقصر بنية التحلل عش (قوله فياتى ما تقرر) كانه اشارة الى  
 قوله واذا جاء مكة الخ سم عبارة الونائى وقال النهاية والا قرب انه اى العود على التراخي وانها تحتاج عند  
 فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم تجب معه الاعادة لعدم تحمله حقيقة اه قال  
 ايضا والقياس من المحل الذى احرم منه اولاً ولا تعيد غيره اه قال عش قوله مر الى احرام اى للاتيان

ولا يلزمه عند فعله تجرد  
 ولا غيره فان مات وجب  
 الاحجاج عنه بشرطه ولا  
 يجوز طواف الركن ولا  
 غيره لفاقد الطهورين بل  
 الاوجه انه يسقط عنه طواف  
 الوداع ولو طرأ حيضها قبل  
 طواف الركن ولم يمكنها  
 التخلف لنحو فقد نفقة او  
 خوف على نفسها رحلت ان  
 شاءت ثم اذا وصلت لمحل  
 يتعذر عليها الرجوع منه  
 الى مكة تتحلل كالمحصر ويبقى  
 الطواف فى ذمتها فياتى فيه  
 ما تقرر وفى هذه المسئلة مزيد  
 بسط بينته فى الحاشية وان  
 الاحوط لها

له الاحرام بغير ذلك النسك (لزمه اعادته) يحتمل وجوب النية له لانه خرج من الاحرام السابق بالطواف  
 السابق فلم تكن نية النسك بعد الخروج منه متناولة له ويحتمل عدم وجوبها بناء على انه يحتمل انه باق  
 فى الاحرام بالنسبة للطواف فقط (قوله ولا يلزمه عند فعله) اى اذا جاء (قوله ولا غيره) شامل للاحرام فلا  
 يلزمه (قوله ولا غيره) يفيد عدم حرمة المحرمات (فان مات وجب الاحجاج عنه) اى لا متناع البناء فى الحج مع  
 انتفاء الاهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف له الاستنابة فيه لعذره مع بقاء الاهلية هذا حاصل ما ائق به  
 شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله ولم يمكنها الى قوله يتحلل كالمحصر الخ) هل ياتى نظير ذلك فى فاقد  
 الطهورين والمنجس لا يبعد الا تيان (قوله كالمحصر) قضية هذا التشبيه انها بالتحلل تخرج من النسك  
 ويبقى بتمامه فى ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف فى ذمتها الخ مصرح بخلافه وانما الباقي فى ذمتها مجرد  
 الطواف فيكون التشبيه فى قوله كالمحصر بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الاوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام  
 والا تيان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه (قوله ما تقرر) كانه اشارة الى قوله واذا جاء

بالطواف فقط دون ما فعلته كالوقوف اه أى فتحرم بالطواف فقط وتكشف وجهها فيه ولا تحرم بما  
أحرمت به أو لا قياساً على ما مر في فاق الطهورين وقال سم والوجه انه لا بد من الاحرام اى بما أحرمت أو لا  
والا تيان بتمام النسك اه اى فتحرم بفرضها ويكون ما في ذمتها زائداً فلا يحتاج لطوافين وعبرة القلوبى وإذا  
اعادت الاحرام نوت الاحرام بالنسك أو الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سم وعش وقال حج  
لا يحتاج إلى انشاء احرام اه عبارة الونائى وقال الكردى على بافضل وبينت في الفوائد المدنية ان التحقيق في  
مسئلة الحائض ومثلها مسئلة فاق الطهورين انها اذا تحللت كالمحصر تخرج من النسك راساً فيجب عليها نسك  
جديد باحرام جديد وحقت ذلك بالنقول الصريحة اه واقره الشيخ محمد صالح (قوله ان تقلد من يرى  
الخ) قال النهاية والمغنى تقلد ابا حنيفة واحمد على احدى الروايتين عنده في انها تهجم وتطوف وتلزمها  
بدنة وتاثم بدخولها المسجد ونائى قول المتن (ولو اخذت الخ) يتأمل وفي نسخ فلو بالفاء بصرى (قوله  
حدثنا) الى قوله وبحث في النهاية الا قوله والمراد الى عدم وجوبها وقوله او وداعا الى ما غيره وقول واما الى  
ويجب وقوله كما حررت في الحاشية وكذا في المغنى الى قوله منكوسا (قوله او انكشفت الخ) عبارة النهاية  
والمغنى ولو تنجس ثوبه او بدنه او مطافه بما لا يعنى عنه او انكشف شىء من عورتها كان بدائشاً من شعر  
راس الحرة او ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بنى على ما مضى كالمحدث وان طال الفصل اه  
(قوله او انكشفت عورتها) اى ولم يسترها حالاً مع القدرة ونائى عبارة سم ولو انكشفت عورتها بنحور ريح  
فسترها في الحال لكنه قطع جزاً من الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك مغتفر بدليل انه لا يبطل  
الصلاة فيه نظراً ويتجه انه كذلك اه قول المتن (وبنى) اى بخلاف الاغماء والجنون فيستأنف لخروجه عن  
اهلية العبادة حلبي عبارة عش قال الاذرى الخارج بالاغماء نص الشافعى على انه يستأنف الوضوء  
والطواف قريباً كان او بعيداً والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث سم على المنهج ويؤخذ من ذلك ان  
مثل الاغماء والجنون بالاولى ومثله ايضا السكران سواء تعدى بهما ولا وبقي مالوا ارتد هل ينقطع طوافه ام لا  
فيه نظر قضية كلامه مر عدم بطلان ما مضى لان الولا فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فاذا اسلم بنى  
على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى لكن سياقنا في شرح وكذا يفسد الحج قبل التحلل الخ ان  
الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات ويفرق بينه وبين مالوا ارتد في اثناء وضوئه ثم اسلم بما كان توزيع  
النية على اعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه اه  
ومقتضاه ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائها  
لان الاسبوع كالركعة فليراجع اه (قوله وطال الفصل) اى ولو سنين عش (قوله وسكت) عبارة النهاية  
والمغنى وسابعها نية الطواف ان لم يشمل نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بدله من نية كما قاله ابن الرفعة  
ولانه ليس من المناسك عند الشيخين كما سياتى بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقُدوم فلا يحتاج  
الى نية لشمول نية النسك له اه (قوله عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل  
الطواف فلا يشترط له النية حيث لم يشترط لصله (قوله ومحله) اى عدم وجوبها سم (قوله فلا بد منها فيه)  
اى لا بد من النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك انه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر او  
الفرضية في النذر وككو نهوداعا في الوداع سم (قوله ويجب ايضا عدم صرفه) قال في شرح العباب ومنه

مكة الخ (قوله او انكشفت عورتها) لو انكشفت بنحور ريح فسترها في الحال لكنه قطع جزاً من الطواف  
حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك مغتفر بدليل انه لا يبطل الصلاة وحيث فلا ينافى في هذه الحالة فيه نظر  
ويتجه انه كذلك (قوله وسكت عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل الطواف  
فلا يشترط له نية حيث لم يشترط لصله (قوله ومحله) اى عدم وجوبها (قوله فلا بد منها فيه) اى لا بد من  
النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك انه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر او الفرضية في  
النذر وككو نهوداعا في الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كالاعتكاف بان الطواف اوسع بدليل

أن تقلد من يرى براءة  
ذمتها بطوافها قبل رحيلها  
(ولو أحدث فيه) حدثاً  
أصغراً أو أكبراً وانكشفت  
عورتها (توضاً) أو اغتسل  
أو استتر (وبنى) وان تعد  
وطال الفصل لعدم اشتراط  
الولاء فيه كالوضوء بجماع  
ان كلا عبادة يجوز أن  
يتخللها ما ليس منها (وفى  
قول يستأنف) كالصلاة  
وفرق الاول بانه يحتمل  
فيه من نحو الكلام والفعل  
ما لا يحتمل فيها ومع ذلك  
الاستئناف أفضل خروجاً  
من الخلاف وسكت عن  
النية والمراد بها هنا قصد  
الفعل عنه لعدم وجوبها  
ومحله في طواف النسك  
ولو قدوماً أو وداعاً بناءً  
على أنه من المناسك  
أما غيره كنذروقطوع فلا بد  
منها فيه وأما مطلق قصد  
أصل الفعل فلا بد منه  
حتى في طواف النسك  
ويجب أيضاً عدم صرفه  
لفرض آخر

انقطع نعم لا يضر النوم  
مع التمكن في أثنائه (وان  
يجعل البيت عن يساره)  
ويمر الى ناحية الحجر بالكسر  
للاطلاع ومع وجود هذين  
لا أثر كما حررت في الحاشية  
لكونه منكوساً ومستلقياً  
على قفاه أو وجهه أو حايا  
أو زاحفاً ولو بلا عذر  
بخلاف ما لو احتل جعل  
البيت عن يساره أو المشى  
تلقاء الحجر وان كان للبيت  
عن يساره كان جعله عن  
يمينه ومشى نحو الركن  
اليمنى أو نحو الباب أو عن  
يساره ومشى القهقري  
لما بذته فيهما الشرع في  
أصل الوارد وكيفيته وأما  
في تلك الصور ونظائرها  
فلم يختل سوى الكيفية  
وقد صرحوا بعدم ضرر  
الزحف والحبو مع قدرة  
المشي فليحق بهما غيرهما  
بما ذكر وبحت أن المريض  
لو لم يتأت حمله الا ووجهه  
أو ظهره للبيت صح طوافه  
للضرورة ويؤخذ منه ان  
من لم يمكنه إلا التقلب على  
جنبه يجوز طوافه كذلك  
سواء كان رأسه للبيت أم  
رجلاه للضرورة هنا أيضاً  
ومحله ان لم يجد من يحمله  
ويجعل يساره للبيت والا  
لزمه ولو باجرة مثل فاضلة  
عمار في نحو قائد الاعمى  
كما هو ظاهر ( مبتدئاً  
بالحجر الاسود ) أى ركنه  
وان قلع منه وحول منه

كما هو ظاهر وان غفل عنه اكثر الناس ان يسرع خطاه ليلحق غيره حتى يكلمه مثلاً بصري عبارة الوثنائي  
السابع عدم صرفه لغيره كطاب غريم فقط فلو شرك لم يضر كافي الصلاة فان صرفه انقطع فله اعادته والبناء  
ولو زاحته امرأة فاسرع في المشى او عدل الى جانب آخر خشية انتقاض طهره بلبسها ضرراً اذا لم يصاحبه قصد  
الطواف ولو قصد الطواف فدفعه آخر فشى خطوات بلا قصد اعتد بها لان قصده لم يتغير قاله سم وقولنا لغيره  
يخرج ما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه أو غيره قال في الامدادى والنهاية ومن  
عليه طواف افاضة أو نذر ولم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو قدوماً  
أو وداعاً وقع عن طواف الافاضة او النذر انتهى (قوله كطلب غريم الخ) اى او هرب منه او طلب محل  
يسجد فيه للتلاوة او الشكر ولو أسرع في مشيه لحرارة ارض المطاف او دفعه آخر الى جهة الحجر وقد جعل  
البيت عن يساره بعد النية فشى خطوات بلا قصد لصارف اعتد بها ونائى (قوله ولا يضر النوم) اى ويعتمد  
في العدد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوفته واخبره به جمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة نهاية قال  
عش قوله مر جمع متواتر اى ولو من كفار وصبيان وفسقة اه قول المتن (وان يجعل البيت عن يساره) اى  
وان كان صديقاً أو محملاً أو نائى وعش (لكونه منكوساً) اى بان جعل راسه لاسفل ورجليه لاعلى نهاية  
(قوله منكوساً) خلافاً للغنى (قوله بخلاف ما لو جعل البيت) فليحترز الطائف المستقبل للبيت لنحو دعاء  
كرامة عن ان يمر منه ادنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ونائى ونهاية وشرح بافضل (قوله كان  
جعلها الخ) اى او استقبله واستدبره وطاف معتزلاً بنهاية ومغنى (قوله او نحو الباب) اى كان مشى القهقري  
وفي فتاوى السيوطى مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا جعل  
البيت عن يسار الطائف ان الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين احدهما ان  
الطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار شىء فذلك الشىء عن يمينه الثانى ان من استقبل شيئاً ثم اراد  
المشى عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشىء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر انه عليه السلام  
اتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه انتهى اه سم (قوله في اصل الوارد) وهو جعل البيت عن اليسار  
مارا تلقاء وجهه الى جهة الباب (قوله وبحت) الى المتن اعتمده ابن علان وقال عش نقله عن الشارح وبأتى  
مثله في الطفل المحمول اه (قوله ويؤخذ منه الخ) اى من ذلك البحث (قوله ومحله) اى ذلك الماخوذ  
(قوله اى ركنه) الى قوله محاذياً جزءاً الى النهاية والمغنى لا قوله واستبعاد الى المتن (قوله محاذياً او لبعضه)  
ولا بد ايضاً من محاذاته شيئا من الحجر بعد الطوفة السابعة بما حاذاه او لانهية ومغنى عبارة الوثنائي الثالث ان  
يحاذى في اول الطواف وآخره كل الحجر او بعضه باعلى شقه الا يسر المحاذى لصدره وهو المنكب فيجب في  
الابتداء ان لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر وفي الانتهاء ان يكون الجزء الذى حاذاه من الحجر آخره هو الذى  
حاذاه او لا او مقدماً الى جهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء احتياطاً وهذه دقيقة  
يغفل عنها اكثر الطائفتين فليتنبه لها سيما من نوى اسبوعاً ثانياً متصلاً بالاول فانه لا يعتد بنيته الا بعد فراغ  
الاسبوع الاول وبقراغه يكون قد مر بالحجر في بعض الصور اعنى إذا ابتداء بآخر جزء منه اذا يتم طوافه الاول  
الا بمحاذاة ذلك الجزء كما تقرر فتقع النية في الاسبوع الثانى متأخرة عنه الى جهة الباب وحينئذ فلا يعتد بها ولا  
بطوافه بعدها كذا في شرح العباب اه قال باعشن قوله فتقع النية في الاسبوع الثانى الخ اى لان المحاذاة التى  
وقعت له في السابعة هى تتميم لاسبوعه الاول لا ابتداء لاسبوعه الثانى فلم يصح اه (قوله وان قلع منه) اى من  
انه قد بنى غير ما عليه ويقع عما عليه ويحتمل خلافاً ليراجع (قوله او نحو الباب) اى كان مشى القهقري  
في فتاوى السيوطى مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا  
جعل البيت عن يسار الطائف ان الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين احدهما  
ان الطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار شىء فذلك الشىء عن يمينه الثانى من استقبل شيئاً  
ثم اراد المشى عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشىء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر انه صلى

ركن الحجر الاسود (قوله لغيره منه) أى لغير ركن الحجر من البيت (قوله واستبعاد تصوره) أى المحاذاة لبعض الحجر بجميع البدن (بان يجعله) أى بان لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر أو محله نهاية ومغنى (قوله حيث وجبت) أى بان لم يكن الطواف فى ضمن نسك كطواف النذر والتطوع (قوله وأراد فضلها) أى بان كان فى ضمن نسك كطواف ركن وقدم وكذا الوداع بناء على أنه من المناسك (قوله والافضل) قال فى المجموع وصفة المحاذاة ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذى إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوى الطواف ثم يمشى مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انقلت وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاتته الفضيلة قال فى مناسكه وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره فى ابتداء الطواف على الحجر الاسود وذلك مستحب فى الطوفة الاولى لا غير ولم يذكره جماعة من أصحابنا وهو غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنة مستقلة كذا فى الاسنى ونحوه فى المغنى والنهاية وزاد فيه وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانق탈 بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام ابى الطيب والرويان وغيرهما وان بحث الزركشى وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا فى ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا فى دوامه اه وكذلك الفاضل المحشى بالغ فى اعتماد ما اقتضته عبارة المجموع ورد مخالفة التحفة لظاهرها بتأويلها بالبلغرد فليراجع بصري عبارة الونائى وسن قبل البدء بالطواف عند خلو المطاف استقبال الحجر ثم يتأخر جهة يساره بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوى ندبا وقيل وجوبا كالتية قبل تكبيرة الاحرام ثم يمشى مستقبلاً الحجر جهة يمينه إلى ان يحاذى منكبه الايسر طرف الحجر الذى جهة الباب فينحرف على يساره فيجعل جميع يساره لطرف الحجر ثم ينوى وجوبا او ندبا ان غفل عن التية الاولى لان الاول الطواف الواجب هو هذا الانحراف وما قبله مقدمته لانه فلو فعل هذا الانحراف من الاول وترك استقباله بان حاذى الطرف مما يلي الباب بمنكبه الايسر ابتداء فاتته الفضيلة وقيل استقباله بالوجه عند ابتداء الطواف وانتهائه واجب فالاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه قبل ابتداء الطواف هذا ما تلخص من التحفة والفتح وشرح العباب وذكر فى النهاية ان الانحراف يكون بعد مفارقة جميع الحجر اه وقال ابن الجمل الراجح من حيث النفل ما قاله الرمل ومن حيث المدرك ما قاله حجج وعلى كل حال فهو اى ما قاله حجج احوط لعدم الخلاف حينئذ فى صحته اه (قوله بشقه الايسر) الاولى تقديمه على جاعلا الخ بل تركه بالكلية (قوله وان اوهم قول المصنف) اى فى المجموع (إذا جاوز الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف

الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه (قوله فينقل جاعلا الخ) ذكره فى شرح العباب ان حقيقة الطواف إنما توجد عند هذا الانق탈 عند محاذاة طرف الحجر وهو حينئذ قد حاذاه يساره ثم قال فى قولهم انه لا يجوز شئ من الطواف مع استقبال البيت إلا هذا وبما قدمته من ان الطواف حقيقة إنما هو من حين الانق탈 يعلم ان هذا الاستثناء ضرورى اه ولا يخفى انه تكلف منابذ لعل عبارة المجموع والمناسك كما اشرنا اليه فيما يأتى فليحذر (قوله وان اوهم قول المصنف إذا جاوز الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف المذكور كذا لا يخفى صريح فى خلاف ذلك وهو موافق ذلك لغيره كالقاضى ابى الطيب والبندنجى وابن الصلاح كما بسط ذلك ابن القتيب فى مختصر الكفاية ثم نظريه بما يصرح بصراحة قول المصنف المذكور فيما ذكر كقول من ذكر ايضا حيث قال وفيه نظر لانه فى حال استقباله يقطع جزء من البيت وهو عن يساره نعم ان كان الشرط ان يكون البيت عن يساره بعد مجاوزة الحجر لا عند محاذاته فلا اشكال وكلام ابى الطيب والبندنجى السابق صريح فيه ولا جله قال النووى ولا يجوز استقبال البيت فى شئ منه إلا فى هذا الحال اه فتأمل قوله وكلام ابى الطيب والبندنجى صريح ولا جله قال النووى الخ تعلم بانه مصرح بان كلام النووى وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وأنه لا يجب

لغيره منه ( محاذيا )  
بالمعجمة ( له ) أو لبعضه  
واستبعاد تصوره إنما يأتى  
على أن المراد بالبدن  
عرض مقدمه لأعلى أنه  
الشق الايسر (فى مروره)  
عليه ابتداء (بجميع بدنه)  
أى شقه الايسر بان يجعله  
اليه وقد بقى من الحجر  
أو محله ما يسامته ويمشى  
أمام وجهه وتجب مقارنة  
التية حيث وجبت أو  
أراد فضلها لما تجب  
محاذاته منه والافضل ان  
يقف بجانبه من جهة اليماني  
بحيث يصير منكبه الايمن  
عند طرفه ثم يمر متوجها له  
حتى يجاوزه فينقل جاعلا  
يساره محاذيا جزءاً من  
الحجر بشقه الايسر وإن  
أوهم قول المصنف إذا  
جاوز انقلت خلاف ذلك  
كأنه عليه الزركشى  
وغيره وبسطت الكلام  
عليه فى شرح العباب

المذكور كما لا يخفى صريح في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كالقاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصلاح وبالجملة فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الانتقال بعد المجاوزة أن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرفعة عنه سم بحذف (قوله ولا يجوز شيء الخ) هذا صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف فينا في ما ذكره في شرح العباب وغيره من أن أول الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله وأجاب عنه في شرح العباب بقوله وما قدمته أن الطواف حقيقة انما هو من حين الانتقال يعلم أن هذا الاستثناء وهو قوله إلا هذا صوري قال تليذه العلامة ابن قاسم ولا يخفى أنه تكلف منابذ لعبارة المجموع والمناسك ونائي (قوله في الأول) أي في أول الطواف ويعني ما قبله عنه (قوله فلو انحراف عنه الخ) هذا واضح لكن يتفرع على ذلك أيضاً أنه لو حاذى بالأعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب أجزاء ذلك وهو بعيد جداً بصرى (قوله وافهم المتن الخ) قال النهاية ولو حاذى ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزاءه كافي الروضة فيهما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية أن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المستلثين استقباله وأن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن عن الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر المذكور أهو لا يخفى أن هذا يخالف ما في المتن مما نصه لو سامت الحجر بنصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة اليمين أو الباب صح لأنه إذا انفتل قبل مجاوزة الحجر إلى الباب فقد حاذى كل الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بجميع شقه الأيسر أهو ولعل منشأ

ولا يجوز شيء من الطواف مع استقبال البيت إلا هذا في الأول لا غير وينبغي أن لا يفعله إلا مع الخلو لئلا يضر غيره (تنبيه) يظهر أن المراد بالشق الأيسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكسب فلو انحراف عنه بهذا أو حاذاه ماتحته من الشق الأيسر لم يكف وافهم المتن أنه لو استقبال الحجر ابتداء ببعض شقه الأيسر وبعضه مجاور لجانب الباب لم يصح قبل عدوله عما باصه للحالية

محاذاة شيء منه يساره بل يكفي أن يحاذى به أول ما يليه فكيف مع ذلك يسوغ التعبير بالأيهام والجزم بخلافه فالصواب اعتماد ما دلت عليه عبارة النووي كمؤلف الأئمة وبالله التوفيق قال في شرح الروض قال في المجموع صفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشى مستقبلاً الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاته الفضيلة قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الأسود الخ أهو قوله فإذا جاوزه انفتل الخ يدل على أن الانتقال بعد المجاوزة وأنه لا يجب عند الانتقال أن يحاذى يساره جزء من الحجر بل يكفي محاذاة حيث لا أول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن الرفعة أن هذا مراده حيث نظره بان فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف أهو هذا لقوله في مناسكه وليس شيء من الطواف إلى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن نظر ابن الرفعة بأن حقيقة الطواف إنما توجد عند الانحراف عند محاذاة طرف الحجر وهو حيث قد حاذاه يساره قال فاندفع ما قاله من التخلف أهو فهو لا يوافق ما ذكره عن المناسك المصريح كما لا يخفى أن ما قبل الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جداً في أن الانتقال بعد مجاوزة الحجر نعم قد يؤيد ما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الأول الخ إذ لو كان المراد أن الانتقال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذاً لشيء من الحجر لم يصح ابتداءه أو لا يجعل المجاوز للحجر فقط عن يساره إلا أن يجاب بأن المراد بقوله ولو فعل هذا الخ أنه لو جعل البيت عن يساره أي بشرطه والحاصل أن مراده من ذلك أنه لو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الإشارة إلى جميع ما في قوله فإن جاوزه انفتل الخ وما يصح بان مراده ذلك تعبير ابن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعله على يساره أو لا وترك الاستقبال جاز أهو وبالجملة فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الانتقال بعد المجاوزة وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرفعة عنه وأن قول المجموع ولو فعل هذا الخ لا يدل دلالة معتد بها على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب حمله على ما ذكرناه فليتأمل ثم لا يخفى عليك مخالفة ما في هذا الشارح لما تقرر عن شرح عب من أن أول



يوم انهما ليسا بشرطين وانهما قيدان في اشتراط جعل البيت عن اليسار فلا يجب في غير الابتداء اه وانما يتوهم ذلك ان جعل حالا من فاعل يجعل وليس كذلك بل هو حال من فاعل سترو ما بعده المبين فيه ولو احدث الى اخره (٧٩) انه شرط في جميعه ومر في مسح الخف

ان مثل هذه الحال لكونها من فعل المأمور يفيد الشرطية (فلوبدا بغير الحجر) كالباب (لم يحسب) ما فعله لاخلاله بالترتيب حتى ينتهي للحجر (فاذا انتهى اليه) وهو مستحضر للنية حيث وجبت (ابتدا منه) وحسب له من حيثئذ كالوقدم متوض غير الوجه عليه حسب له ما تاخر عنه دون ما تقدم عليه (ولو مشى على الشاذروان) وهو بعض جدار البيت نقصه ابن الزبير رضي الله عنهم من عرض المطاف لمصلحة البناء ثم سئم بالرخام لان اكثر العامة كان يطوف عليه ومن ثم صنف المحب الطبري في وجوب ذلك التسليم صوتا لطواف العامة وهو من الجهة الغربية والمانية كذا من جهة الباب كما حررته في الحاشية في موازاته الالية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لانه على القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذروان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الاسود وعند اليماني (او مس الجدار الموصوف كونه) في

الخلاف ان ما قبل الافتتاح محسوب من الطواف عند النهاية دون الشارح (قوله يوم انهما الخ) اقول هذا الايام مدفوع بقوله فلوبدا الخ اذ هو صريح كالا يخفى في شرطية البداء بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة سم ويرد عليه نظير ما اوردته على التحفة في القولة الالية من ان التوجيه بما ذكر لا يدفع الايام بصري (قوله ان جعل) اي قوله مبتدا بالحجر الاسود محاذيا الخ (قوله بل هو حال الخ) اقول الايام المذكور جارها ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخ قرينة على ان ما قبله وما بعده كذلك ويرد عليه ان هذا لا يدفع ايام انهما ليسا بشرطين بل قيدان لاشتراط الستر والطهارة في جميعه فامل ويبقى الكلام في هذه الحالة مع هذا الفصل الكبير سم (قوله المبين فيه) اي فيما بعد الستر ويحتمل ان الضمير راجع للمتن (قوله انه الخ) اي ما بعد الستر (قوله لم يحسب ما فعله) اي ولو سهوا نهاية وشرح بافضل (قوله وهو مستحضر) الى المتن في المغنى (قوله وهو مستحضر للنية) يعلم منه انه لو لم يكن مستحضرا لها وجب تجديدها ان او جنبها بان كان في نذر او تطوع كما مر انفا كردي (قوله ما تاخر الخ) اي مع الوجه عبارة المغنى فانه يجعل الوجه اول وضوئه اه (قوله وهو الخ) عبارة المغنى والنهاية وهو بفتح الذال المعجمة الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعا عن وجه الارض قدر ثلثي ذراع تركته قريش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الاسود وكانهم تركوا رفعه لتهوين الاستلام وقد حدث في هذه الايام عنده شاذروان اه قال ع ش قوله م في جوانب البيت معتمد ظاهره انه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح ابن حجر وقوله م لكن لا يظهر الخ اي والافوه فيه لكنه غير ظاهر وقوله م عنده اي الحجر اه (قوله ثم سئم الخ) اي سئمه الامام الطبري وكان قبله مثل الدكة محمد صالح (قوله وكذا من جهة الباب) قال النهاية ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه شاذروان كما قاله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذروان به اه قال ع ش قوله ويلحق بذلك الخ يتامل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادي في شرح ابن شجاع وقول جمع منهم شيخ الاستلام ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه شاذروان ممنوع انتهت عبارة الامداد كذا قاله شيخنا وهو بل الصواب انه عام في الجهات الثلاث كما اوضحته في الحاشية اه (قوله وهذا الخ) اي النقص المذكور (قوله وكذا ملبوسه الخ) خلافا للشهاب الرملي والنهاية والمغنى عبارة الونائى وكذا ثوبه المتحرك بحر كنهه كما في شرح الارشاد ومختصر الايضاح وشرحه وجزم النهاية اي والمغنى بعدم الضرر ولا يضر دخول عود بيده ودابته وحامله اه اي اذا كان الركب والمجمول خارجا بجميع البدن وكذا ثوبه عند حجر (قوله ثم رايت بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملي وتبعه ولده والخطيب وغيرهما باعشن وبصري قول المتن (او دخل الخ) اي او خلف من الحجر قدر الذي من البيت وهو ستة اذرع واقتحم الجدار وخرج من الجانب الاخر مغنى ونهاية (قوله جدار قصير) اي يزيد على القامة

الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا ولا يجوز شيء من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف ايضا (قوله يوم انهما ليسا بشرطين الخ) اقول هذا الايام مدفوع بقوله فلوبدا الخ اذ هو صريح كما يخفى في شرطية البداء بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة فتامله فانه في غاية الظهور (قوله بل هو حال الخ) اقول الايام المذكور جارها ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخ قرينة على ان ما قبله وما بعده كذلك ويرد عليه ان هذا لا يدفع ايام انهما ليسا بشرطين بل قيدان لاشتراط الستر والطهارة في جميعه فامل ويبقى الكلام في هذه الحالة مع هذا الفصل الكبير (قوله وكذا من جهة الباب الخ) ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه

موازاته) اي الشاذروان ان اى مسامته له او دخل شيء من بدنه وكذا ملبوسه على أحد احتمالين لي فيه في هو الشاذروان وان لم يمس الجدار ثم رايت بعضهم جزم بانه لا يضر دخول ملبوسه في هوائه وفيه نظر وقياس الحاقهم الطواف بالصلاة في اكثر احكامها ومنها ان الملبوس كالبدن يرد ذلك الجزم (او دخل من احدى فتحتي الحجر) وهو بكسر اوله ما بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة

كان زرية لغنم اسمعيل صلى الله عليه (٨٠) وسلم وروى انه دفن فيه ويسمى حطيا لكن الاشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام

ابراهيم وهو كما يأتي في اللعان افضل محل بالمسجد بعد الكعبة وحجها بكسر أوله (وخرج من الأخرى) او وضع انملته على طرف جدار الحجر القصير كما يفعله كثير من العامة (لم تصح طوفته) أي بعضها الذي قارنه ذلك المس أو الدخول لانه حينئذ طائف في البيت لانه المذكور في الآية اما في الأولى فلان هو الشاذرون ان من البيت كما علم من تعريفه واما في الحجر فهو ان لم يكن فيه من البيت إلا ستة أذرع أو سبعة لكن الغالب على الحج التعبد وهو <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> والخلفاء الراشدون ومن بعدهم لم يطوفوا إلا خارجه فوجب اتباعهم فيه وجعل في موازاته حالا من فاعل مس الذي سلكه شارح يستلزم بناء على ان له مفهوما المبني على انه ليس في جهة الباب ان مسه لجدار لا شاذرون تحته يضرب إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذرون ولو قبل الوصول اليه وليس كذلك كما هو ظاهر وينبغي لمقبل الحجر ان يقر قدميه حتى يعتدل قائما لانه حال التقيبيل في هو البيت بناء على الاصح ان ثم شاذروا فتى زالت قدمه عن محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءا من البيت وهو في هو أنه فلا يحسب له وكذا يقال في مستلم اليماني

عش ولعله أراد بالقامة البدن المتوسط الى الكتفين فقط ولو قال دون القامة لاستغنى عن التكلف (قوله كان زرية الخ) استشكل المحشى سم كونه زرية مع كون بعضه من البيت واجاب باحتمال جواز ذلك في شرع اسماعيل عليه الصلاة والسلام او ان ايواء الدواب في بعضه ولك ان تقول إنما يحتاج الى ذلك ان ثبت كونه زرية بعد بناء البيت ولا فلا أشكال بصرى وفيه نظر إذ اصل بناء البيت مقدم على بناء ابراهيم صلوات الله على نبينا وعليه (قوله وروى انه دفن الخ) (فائدة) قال ابن اسباط بين الركن والمقام وزمزم قور تسعة وتسعين نبيا وان قبره هو دو صالح وشعيب واسماعيل في تلك البقعة معنى (قوله وهو الخ) أي ما بين الحجر الاسود والمقام (او وضع انملته الخ) عبارة الوثاني فلو ادخل نحو يده في هو جدار الحجر او على اعلى جداره او في هو الشاذرون وان لم لمس الجدار لم يصح من حينئذ لا ما مضى فليراجع لذلك الموضع فيطوف خارجا عن البيت وتحسب طوفته حينئذ اه (قوله القصير) قد يقال ما فائدة التقييد به وقد يقال هو صفة للطرف لا للجدار ويكون المراد به الوقوف الا في لكن يبعده الجزم هنا والتردد فيما يأتي فليتامل بصرى (قوله أو الدخول) أي أو المشى أو الوضع (قوله المذكور الخ) أي بالبيت (قوله إلا ستة أذرع الخ) الصحيح ان الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع تبصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة نهاية ومعنى (قوله وجعل الخ) محل تأمل بصرى لعل وجه التأمل منع الاستزمام المذكور بل الذي يستلزمه الجعل المذكور ان مسه لجدار تحته شاذرون لا يضرب إذا لم يكن حين المس مساويا له بل لجدار لا شاذرون تحته ويحتمل ان وجه التأمل ما يأتي عن سم انفا (قوله بناء على ان له) أي للشاذرون يعني ان هذا الاستزمام مبني على ان يكون للشاذرون مفهوم مخالف وهو غير الشاذرون وهو مبني على أن لا يكون الشاذرون في جهة الباب لا على ما سبق من الشارح فقوله المبني مجرور على انه صفة لقوله ان له مفهوما وقوله ان مسه الخ مفعول يستلزم وضمير اليه يرجع الى جدار الشاذرون ان كرى وقوله أي للشاذرون والاولى أي لفي موازاته وقوله الى جدار الشاذرون أي جدار تحته شاذرون (قوله إذا كان مسامتا لجدار الخ) قد يقال ينبغي ان يقول ان كان الماس مسامتا أي محاذيا للشاذرون لان الهاء في موازاته للشاذرون فليتامل فاذا احسنت التأمل علمت أن ما أورده على هذا الشرح واراد على ما قدره هو أيضا فتأملته تعرفه سم أقول لم يظهر لي وجه الورود على ما قدره الشارح فليحرر (قوله وينبغي) الى قوله وكذا الخ في المعنى إلا قوله بناء الى فتى (قوله لمقبل الحجر) أي ومستلهو (قوله ان يقر قدميه) أي في محلها من المطاف (قوله حتى يعتدل الخ) أي ويخرج راسه ونحوه من هو الشاذرون واثاني (قوله بناء على الاصح الخ) أقول وبناء على مقابله ايضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة سم (قوله قبل اعتداله) أي وقبل جعل البيت عن يساره باعشن (قوله كان قد قطع الخ) قد يقال الملازمة ممنوعة إذ يتصور تقديم القدم مع عدم مفارقة ما في هو البيت لمحله كما تشهد به المشاهدة بصرى أقول بل الذي تشهد به المشاهدة حصول القطع المذكور بالا اعتدال بعد التقدم بخطوة عادية الذي هو مراد الشارح لا ما يشمل التقدم بنحو اصبعين (قوله وهو في هوائه) أي جزء منه كراسه ونحوه في هو الشاذرون (قوله فلا يحسب له) أي فلا بد من عوده لذلك الموضع ولا يردانه خفي تجهله العامة فيغتفر لهم لان الاعتذار إنما هو في المنهى عنه اما الواجب ركن او شرط فلا يغتفر لاحد باعشن (قوله الذي عنده الخ) بيان للواقع لا مفهوم له كامر (تنبيه) الى قوله لو قد اطلق نقله ابن الجلال عنه ولم

شاذرون كما قاله الشيخ ويلحق به كل جدار لا شاذرون به كذا في شرح مر (قوله كان زرية لغنم اسمعيل) قد يشك على ان بعضه من البيت لان البيت مسجد وامتنع ايواء الدواب فيه المستلزم لتجييسه إلا ان يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام او لعل الايواء كان في بعضه (قوله إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذرون) قد يقال ينبغي ان يقول ان كان الماس مسامتا أي محاذيا بالشاذرون لان الهاء في موازاته للشاذرون فليتامل فاذا احسنت التأمل علمت ان ما أورده على هذا الشرح واراد على ما قدره هو ايضا فتأملته تعرفه (قوله بناء على الاصح) أقول بل وبناء على مقابله ايضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث

(وفي مسئلة المس) للجدار الذي عنده شاذرون (وجه) أنه لا يضرب لانه خرج عن البيت بمعظم بدنه يتعقبه

ويتعقبه ونائي (قوله ويرد الخ) فيه ان الاستدلال بالاتباع انما سبق منه في مسألة الدخول لافي مسألة المس (قوله فجوة) اي فرجة (قوله هل تغلب الاولى) وهي خارجة (قوله او الثانية) وهي داخلية كرى (قوله في الرفرف) وهو ثلاثة اصابع في بناء الحجر من اعلاه محمد صالح الرئيس (قوله ولا من مس الخ) اي لان الجزء الماس حينئذ في هوا الجدار لا خارجة سم ولا يخفى ان قول الشارح من مس جدار الحجر شامل لمس اسفله المتصل بالمطاف بطرف الرجل قول المتن (وان يطوف سبعا) اي يقينا وان كان راكبا لغير عذر فلو ترك منها شيئا وان قل لم يجز ثم نهاية ووائي (قوله للاتباع) الى قوله في النهاية الا قوله ولا يلزمه الى وانما امتنع (فلو شك الخ) اي قبل الفراغ عبارة العباب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعا وان ظن خلافه او شك في ذلك بعد فراغه لم يؤثر اه سم (قوله نعم يسن الخ) يمكن ان يجعل شاملا لما بعد الفراغ كان اعتقد انه طاف سبعا فاخير بانهاست ولما قبله كان اعتقد انه طاف ستا فاخير بانها خمس اي ولم يحصل له الشك (قوله ولا يلزمه الخ) ينبغي تصويره بما قبل الفراغ لقوله لان اورثه الخ لانه بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان اورثه ذلك فليتامل سم عبارة النهاية والمعنى فلو اعتقد انه طاف سبعا فاخير عدل بانه ست سن له العمل بقوله كما في الانوار وجزم به السبكي ويفارق عدد ركعات الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف اه وعبارة الوائي ولو اخبر بالنقص ندب الاخذ بقول المخبر ان لم يتردد من الخبر ولا اوجب او بالتمام لم يجز الرجوع له الا ان بلغ المخبرون عدد التواتر ولا يؤثر الشك بعد الفراغ فلو شك بعده في شيء من الشروط لم يؤثر وان كان قبل التحلل كما في الحاشية ومقتضى شرح الارشاد للملي اه (قوله لو اخبر) عبارة العباب وشرحه ولو اخبر عدلان بالاتمام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت

دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة (قوله ولا من مس جدار الحجر) اي لان الجزء الماس حينئذ في هوا الحجر لا خارجة (في المتن وان يطوف سبعا) لو طاف سبعا في اعتقاده ثم نوى وطاف سبعا في اعتقاده وهكذا تبين انه لم يطف في كل مرة الاستافل هو كما لو سلم من الصلاة واحرم بغيرها قبل تمامها سهوا ثم تذكر وقد قالوا في ذلك او قصر الفصل بين السلام والتذكير على الاول والابطلت وعلموا البطلان بالسلام مع طول الفصل فيقال هنا ان قصر الفصل بين الخروج من المرة الاولى والتبين بيني والا فلا ويفرق بين الطواف والصلاة بان الطواف اوسع ولهذا لو كان عليه طواف ونوى غيره وقع عنه وعلى هذا قبل تكمل المرة الاولى بشروط من الثانية ويلغو باقيها لو وقع به لانية اذ الثانية انما قارنت اول الشروط الاول وقد كل به المرة الاولى بعده لم يقترن به نية فلا يحسب وتكمل الثانية بشروط من الثالثة ويلغو باقيها لما ذكر وهكذا اولا فيه نظر والتكميل غير بعيد فليتامل فان الوجه الفرق لجواز التفريق هنا بخلاف الصلاة اه (قوله فلو شك) اي قبل الفراغ في العدد اخذ بالاقل عبارة عب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعا وان ظن خلافه او شك في ذلك بعده اي بعد فراغه لم يؤثر نظيره ما مر فيما لو شك في بعض الفاتحة من انه ان كان قبل تمامها اثر او بعده وقبل الركوع لم يؤثر اه وقوله نعم بسن الخ عبارة العباب وشرحه ولو اخبر عدلان بالاتمام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد عليهما وان كثروا نظيره ما مر في الصلاة او اخبراه او عدل واحدا كما هو ظاهر ثم رايته في المجموع جزم بهو تبعوه بالنقص عن السبع وعنده انه اتهم اندب كما في المجموع عن الشافعي والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان الزيادة هنا غير مبطله فلا محذور في الاخذ بقولهما مطلقا بخلافها في الصلاة اه ومنه يظهر تصوير المسئلة بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشرح الا ان اورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتامل (قوله نعم يسن الخ) يمكن ان يجعل شاملا لما بعد الفراغ كان اعتقد انه طاف سبعا فاخير بانهاست ولما قبله كان اعتقد انه طاف ستا فاخير بانها خمس اي ولم يحصل له شك وقوله ولا يلزمه الخ ينبغي تصويره بما قبل الفراغ لقوله لان اورثه الخ لانه بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان اورثه ذلك فليتامل (قوله ولو اخبر

الى اخبارهما بل ولا اخبار ما زاد عليهما وان كثروا نظير ما مر في الصلاة او اخباره او عدل واحد كما هو ظاهر  
ثم رايته في المجموع جزم به وتبعوه بالنقص عن السبع وعنده انه اتما ندب كافي للمجموع عن الشافعي  
والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليها لان الزيادة هنا غير مبطله فلا محذور في الاخذ  
بقولها مطلقا بخلافها في الصلاة اهـ ومنه يظهر تصوير المسئلة باخبار الواقع بعد الفراغ فان كان قبله وحصل  
به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح الا ان اورثه الخ لان الشك بعد  
الفراغ لا يؤثر فليتأمل سم فعل قوله وانما امتنع الخ متعلق بقوله ليس هنا الخ فقط لا بقوله ولا يلزمه الخ  
ايضا وان كان الظاهر تعلقه بهما بالثاني فقط بصري (قوله بخلاف ما في ظنه) قضيته الا كتفاء بظنه مع ان  
الشك ولو مع رجحان يوجب البناء على اليقين الا ان يراد بالظن الاعتقاد ثم رايته الروض عبر بقوله ويعمل  
باعتقاده لا بخبر غيره والاحتياط اولى اهو يوافقه قوله هنا عما في اعتقاده سم اقول وكذا عبر النهاية والمغنى  
بالاعتقاد كما مر لكن فسر ع ش بغلبة الظن (قوله وانما امتنع نظيره الخ) لا يقال هذا مشكل فان  
المصلي اذا اورثه الخبر ترددا صار شاكا والشاك يلزمه البناء على اليقين لانا نقول المراد نظير الاخذ  
المدكور اي بخلافه هنا فانه يجوز ان لم يلزم سم وبصري (قوله ولو على سطحه الخ) اي او في سرداب  
ونائي (قوله وان كان الخ) اي سطح المسجد (قوله القصد هنا نفس بنائها) اي فاذا علم يكن طائفا  
به (قوله وفي الصلاة ما يشمل هواءها) اي فاذا علا كان مستقبلا نهاية (قوله وان حال الخ) عطف على  
قوله ولو على سطحه (قوله هنا) اي مع الحائل و (قوله بل خارج المطاف) اي ولو بلا حائل بان يزال نحو  
السواري (قوله صحته) اي الطواف (عليه) اي المطاف (قوله فلا يصح خارجه) اي المسجد سم (قوله  
الوجه خلافه) اي فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل لم يصح مغنى و نائي  
زاد النهاية واول من وسع المسجد النبي ﷺ واتخذ له جدارا ثم عمر رضي الله تعالى عنه بدور اشترهما  
وزاد هافيه واتخذ له جدارا دون القامة ثم وسعه عثمان رضي الله تعالى عنه واتخذ الاورقة ثم وسعه  
عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر بناؤه الى  
وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض اي على الروضة غيرها بان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المأمون  
زاد فيه بعد المهدي وبما تقرر او لا يعلم ان ال في كلام المصنف للعهد الذهني اي الموجود الان او حال  
الطواف لا ما كان في زمنه ﷺ فقط اهـ (قوله القادر) الى قوله وان اطال الخ في النهاية والمغنى ا قوله  
القادر الذي لا يحتاج الخ) نعم ان كان به عذر كمرض او احتاج الى ظهوره ليستفتي فلا بأس به لما في  
الصحيحين انه ﷺ قال لا مسلمة وكانت مريضة طوفي وراء الناس وانت راكبة وانه ﷺ طاف  
راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستفتي ثم محل جواز ادخال البيمة المسجد عند امن تلويثها والا كان  
حراما على المعتمد ولا يقاس ذلك على ادخال الصبيان المحرمين المسجد لان ذلك ضروري وايضا يمكن  
الاحتراس عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البيمة نهاية ومغنى (قوله وحافيا) اي مالم يتاذر  
بالحفا نهاية اي ويخشى انتقاض طهارته بلبس النساء ع ش (قوله لازاحفا) اي ماشيا على الاست (ولا  
حافيا) اي ماشيا على البطن كردد (قوله ولا حافيا) كان ينبغي ولا متعلا بصري قال والنائي ويتعل  
شدة الحر او البرد وفي الفتح وحرم اي الحفا ان اشتد الاذنى لنحو حر مفرط كما هو ظاهر خلافا لبعض الجهال

بخلاف ما في ظنه) قضيته الا كتفاء بظنه مع ان الشك ولو مع رجحان يوجب البناء على اليقين الا ان يراد بالظن  
الاعتقاد الجازم ثم رايته الروض عبر بقوله ويعمل باعتقاده لا بخبر والاحتياط اولى اهـ ويوافقه قوله  
هنا عما في اعتقاده وعلى هذا فليكتفى بالاعتقاد في الصلاة ايضا او يفرق فيه نظر (قوله وانما امتنع نظيره ثم  
لبطلانها) لا يقال هذا مشكل فان المصلي اذا اورثه الخبر صار شاكا والشاك يلزمه البناء على اليقين لانا  
نقول المراد نظير الاخذ المدكور اي بخلافه هنا فانه يجوز وان لم يلزم (قوله فلا يصح خارجه) اي المسجد

بخلاف ما في ظنه ولا يلزمه  
ان ياخذ بخبر ناقص عما في  
اعتقاده الا ان اورثه الخبر  
تردد او انما امتنع نظيره ثم  
لبطلانها بتقدير الزيادة  
بخلافه ولا يكره في الوقت  
المنهي عن الصلاة فيه للخبر  
السابق ثم المصرح بجوازه  
فيه (داخل المسجد) ولو  
على سطحه وان كان اعلى  
من الكعبة على المعتمد لانه  
يصدق انه طائف بها اذ  
لهواها حكمها وقول جمع  
القصد هنا نفس بنائها وفي  
الصلاة ما يشمل هواءها  
ضعيف والفرق فيه تحكم  
وان حال بين الطائف والبيت  
حائل كالسقاية والسواري  
نعم يبنى السكراة هنا بل  
خارج المطاف لان بعض  
الاثمة قصر صحته عليه فلا  
يصح خارجه اجماعا ويمتد  
بامتداده وان بلغ الحل على  
تردد فيه الوجه منه خلافه  
لان الاصل فيما وقع مستمر  
بالحرم دون غيره اختصاصه  
به اذ الغالب على ما يتعلق  
بالمناسك وتوابعها التعبد  
(واما السنن فان يطوف  
القادر الذي لا يحتاج للركوب  
حتى يظهر فيستفتي او  
يقتدى به قائما و (ماشيا)  
ولو امرأة وحافيا لازاحفا  
ولا حافيا ولا راكبا البيمة  
او ادى لمناقة الخضوع  
والادب

فان ركب بلاعذر لم يكره كما

نقله عن الاصحاب وان  
أطال جمع في رده والنص  
على الكراهة محمول على  
اصطلاح المتقدمين انهم  
يعبرون بها عما يشمل  
خلاف الاولى وفارق  
هذا حرمة ادخال غير مميز  
المسجد لاذ لم يؤمن توليته  
وكرهته ان امن بالحاجة  
الى اقامة النسك في الجملة  
كادخال غير المميز للطواف  
به كذا قيل وفيه نظر بل  
لا فارق بينهما لان غرض  
النسك كما اقتضته عبارات  
أو الطواف كما اقتضته  
أخرى يجوز لدخول كل  
وان لم يؤمن توليته وغير  
ذلك الغرض يجوز ان أمن  
فالذي يتجه ان يقال فارق  
غرض النسك أو الطواف  
غيره بانه ورد فيه دخول  
الدابة وغير المميز من غير  
تفصيل فأخذنا باطلاقه  
وأخرجناه عن نظائره  
بخلاف غيره لم يرد فيه ذلك  
فأجربنا فيه ذلك التفصيل  
وظاهر ان المراد بامن  
التلويث غلبة الظن باعتبار  
العادة انه لا يخرج منه  
نجس يصل للمسجد منه  
شيء بخلاف ما لو أحكم  
شدها على فرجه بحيث أمن  
تلويث الخارج للمسجد فان  
قلت صرحوا بحرمة  
اخراج نحو البول بالمسجد  
وان امن التلويث فلم ينظر  
هنا الى امن الخروج وعدمه  
قلت يحتاط للاخراج المتيقن  
مالاحتاط للظنون وان

الذين يرون ذلك قرية في هذه الحالة اه (قوله فان ركب الخ) اي ولو على اكتاف الرجال مر اه سم  
(قوله لم يكره الخ) اي بل هو خلاف الاولى نهاية ومعنى (قوله محمول الخ) الاوجه حمل الكراهة مع امن  
التلويث على الادخال فيهما بدون حاجة وعدمها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمولا اولى منه راكبا  
صيانة للمسجد من الدابة وركوب الابل أيسر حالا من ركوب البغال والخير نهاية ومعنى (قوله بالحاجة)  
متعلق بفارق كركب (قوله كذا قيل) راجع الى قوله وفارق الخ (قوله بينهما) اي البهيمة والصبي الغير  
المميز (قوله أو الطواف) أي وان لم يكن في نسك سم (قوله يجوز لدخول كل الخ) تقدم عن النهاية ومعنى  
خلافه بالنسبة الى الدابة (قوله وإن لم يؤمن الخ) صادق مع ظن التلويث وفيه نظر لاسيما في صورة الدابة سم  
(قوله أو الطواف) هل ولو لغير نسك (تنبيه) لا فرق بين البهيمة وغير المميز في أن كلا ان امن تلويث  
المسجد جاز دخوله مع الكراهة ان لم تكن حاجة وبدونها ان كانت وإن لم يؤمن توليته حرم ادخاله وهذا  
شامل لادخال غير المميز المحرم لغرض الطواف مر اه سم (قوله وهذا شامل الخ) وجهه لكن تقدم عن  
النهاية والمعنى ما يخالفه وأقره الونائي عبارة وذكروا في النهاية حرمة ادخال بهيمة لا يؤمن توليتها المسجد  
بخلاف محرم غير مميز لطواف وإن لم يؤمن توليته للضرورة اه (قوله بخلاف غيره) اي غير غرض النسك  
والطواف (قوله ذلك التفصيل) اي الجواز عند امن التلويث وعدم الجواز عند عدم امنه كركب (قوله  
فلم لم ينظر هنا الى امن الخروج الخ) قديقال هو مرادهم سم (قوله بحيث امن الخ) اي امنا مستندا الى  
الشدة المذكورة لا الى العادة بان لا يكون له عادة تغلب شيئا على الظن اوله عادة تغلب على الظن عدم الامن  
بصرى (قوله وإن زحف) الى المتن في النهاية (قوله وأن يقصر الخ) عطف على قول المتن ان يطوف ماشيا  
عبارة الونائي وسن ان يقصر مشيه بغير تبختر عند عدم الزحمة مع سكينته حيث لا يشرع له رملي كثير خطاه  
فيكثر الاجرو اما التبختر فمكروه بل حرام ان قصده الخيلاء ولا يسن ذلك في الزحمة ان آذى او تاذى اه  
قول المتن (ويستلم الحجر) اي يلمسه يديه نهاية عبارة الونائي اي يلمس الحجر الاسود يديه بلا حائل بينه  
وبينها لا لعذر كشدة حرارة او نجاسة فيه قال ابن قاسم لو نقل الحجر الى الركن اليماني مثلاً فالظاهر انه لا يثبت  
له حكمه حتى لا يسن تقييله ولا استلامه من حيث انه الحجر لان فضيلته ومشروطة ببقائه بمحله فليراجع اه  
(قوله او محله الخ) وقول القاضي ابي الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقييل رده المصنف بان ظاهر كلام  
الاصحاب انه يقتصر على الحجر حيث لم ينقل عن محله نهاية (قوله او محله) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى لا

(قوله فان ركب) اي ولو على اكتاف الرجال مر (قوله لم يكره كما نقله عن الاصحاب الخ) ثم محل جواز  
ادخال البهيمة المسجد عند امن توليتها ولا كان حراما على المعتمد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة  
التي لا يؤمن توليتها المسجد شيء فان امكن الاستيثاق فذاك اي خلاف الاولى والا فادخالها مكروه ومحمول  
على كراهة التحريم لما بقي في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن توليتها المسجد حرام وما فرق به من ان  
ادخال البهيمة انما هو لحاجة إقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم اطلاقه ممنوع لان ذلك اذ لم يخف توليتها  
ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا مكان الفرق بان ذلك ضرورة  
وايضا فالاحترار فيهم بالتحفظ ونحوه اكثر ولا كذلك البهيمة هذا والاوجه حمل الكراهة مع امن  
التلويث على الادخال فيهما بغير حاجة وعدمها على الحاجة اليه شرح مر (قوله أو الطواف) اي وان لم يكن  
في نسك (قوله يجوز لدخول كل وان لم يؤمن توليته) صادق مع ظن التلويث وفيه نظر لاسيما في صورة الدابة  
(أو الطواف) هل ولو لغير نسك (تنبيه) لا فرق بين البهيمة وغير المميز في ان كلا ان امن تلويث المسجد  
جاز دخوله مع الكراهة ان لم تكن حاجة وبدونها ان كانت وإن لم يؤمن توليته حرم ادخاله وهذا شامل  
لادخال غير المميز المحرم لغرض الطواف مر (قوله فلم لم ينظر هنا الى امن الخروج وعدمه) قديقال هو مرادهم  
(قوله في المتن ويستلم الحجر اول طوافه) لو نقل الحجر الى الركن اليماني مثلاً فالظاهر انه لا يثبت له حكمه حتى  
لا يسن تقييله ولا استلامه من حيث انه الحجر لان فضيلته ومشروطة ببقائه بمحله فليراجع اه (فائدة) جاء عن

زحف او جابلا عذر كرهه وان يقصر خطاه تكثير الاجر (ويستلم الحجر) الاسود أو محله أو أخذ أو نقل منه بعد أن يستقبله (أول طوافه) يديه

ثالث الاستلام وقوله والافضل الى ولايسن (قوله واليمين اولى) فلو قطعت استلم باليسار سم (قوله ولا يقبلها) كذا شرح مر اى والخطيب اه سم عبارة الكردى وافهم كلامه اى شرح بافضل انه عند قدرته على استلام الحجر وتقبيله والسجود عليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصرح باعتقاده فى حاشية الايضاح لكنه تردد فى ذلك فى بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وقد ذكرت عباراتهم فى الاصل ثم قلت وبما قررته لك تعلم ان المعتمد نقلا عدم ندب تقبيل اليد مع تقبيل الحجر وان المختار من حيث الدليل ندبه ثم الاستلام عبارة عن مسح الحجر بكفه فيضع يده عليه ثم يضعها على فيه اه (قوله كما افهمه كلامهما) معتمد ع ش (قوله انه يقبلها مطلقا) اى يقبل يده بعد استلام الحجر بها وان قبل الحجر نهاية ومعنى (قوله فبنحو خشبة) اى كراس كهو نائى (فان شق) اى الاستلام باليد كدى (قوله نظير ما ياتى) اى فى استلام اليمين قول المتن (ويقبله) اى دون ركنه مادام الحجر موجودا فيه قال الزركشى ولايسن تقبيل الحجر الا فى طواف ورد عليه بان ابن عمر كان لا يخرج من المسجد حتى يقبله ويجاب بان فعل ابن عمر غير حجة كذا فى الحاشية والامداد وشرح العباب وأقره سم اه ونائى (قوله ويكره) عبارة النهاية والمعنى ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت اه قال ع ش قوله مر ويسن تخفيف القبلة الخ اى للحجر وينبغى ان مثله فى ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى ووالدواضحة اه قول المتن (ويضع الخ) عبارة الونائى ثم يضع جبهته عليه ان لم تكن زحمة ويسن تنظيف فمه من ريح كرية ويجب ان غلب على ظنه ايداء غيره وليحذر المحرم من تقبيله ومسه حيث كان مطيافا فان كان رحمة انتظر ان لم يؤذوا يتأذاه قول المتن (ويضع جبهته عليه) وينبغى ان يكنى وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا محائل (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه او وضع الجبهة لانه ابلغ فى الخضوع فيه نظر (تنبيه) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتى فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها ايضا ثم يقبل ما اشار به فيه نظر سم على حجة اقول الاقرب عدم سن ذلك والفرق ان أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيما ورد فعله عن الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيما له وتبركا بها فلا يتعداه إلى غيره وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر نعم لثبوته فى رواية الشيخين وهى مقدمة على رواية وضع الجبهة ع ش (قوله من الثلاثة) عبارة النهاية والمعنى من التقبيل والسجود اه (قوله ولايسن شىء من ذلك لامرأة الخ) قد يقال لم لايسر لها فعل ما ذكر مع الحائل المانع من الرؤية وقد نقل فى الحاشية عن بعضهم واقره ان فعل ما ذكر بمحائل خلاف الافضل ان كان بلا عذر ولا شك أن وجود الرجل عذر بالنسبة لنحو المرأة وبالجملة فاصل السنة حاصل مع الحائل هذا وقد بدعى ان كلامهم شامل لما ذكر لان المراد اخلو يمنع محذور من رؤية محرمة او تراحم يؤدى

ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وجماعة من التابعين أنهم كانوا لا يخرجون من المسجد حتى يستلبوا الركن أى الحجر فى طواف او غيره لكن ظاهر كلام اصحابنا انه لا يشرع استلامه الا فى ضمن طواف اه من شرح العباب (قوله واليمين اولى) فلو قطعت استلم باليسار ولا يشكل بانه لو قطعت لم يشر فى التشهد بمسحة اليسرى لان لليسا ر هناك هيئة تقوت بالاشارة بها ولان الصلاة مبنية على ترك الحركة الا ما ورد (قوله ولا يقبلها) كذا شرح مر (قوله كما افهمه كلامهما كالاصحاب) قال فى شرح الروض ونقله فى المجموع عن الاصحاب اه (قوله فى المتن ويضع جبهته عليه) أى بلا محائل كفى سجود الصلاة كما هو ظاهر أى الاكمل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لانه ابلغ فى الخضوع فيه نظر وينبغى ان يكنى وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا محائل (تنبيه) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتى فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى

واليمين اولى ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما افهمه كلامهما كالاصحاب لكن الذى نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذى دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فبنحو خشبة أى فى اليمين ثم اليسرى نظير ما ياتى (ويقبله) للاتباع فيهما متفق عليه ويكره اظهار صوت لقبته (ويضع جبهته عليه) للاتباع رواه الحاكم وصححه ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل أن يسلم ثلاثا متواليه ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك ولايسن شىء من ذلك لامرأة أو خنثى إلا عند خلو المطاف من الرجال والخنثى ولو نهار او يظهر انه يكنى خلوه من جهة الحجر فقط بان تأمن بحجى

ونظر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك (فان عجز) عن التقبيل والسجود او عن السجود فقط لنحو زحمة وتظهر ضبط العجز هنا بما يحل بالخشوع من أصله له أو لغيره وإن ذلك هو مرادهم بقوله لا يسن استلام ولا ما بعده في مرة من مرات (٨٥) الطواف إن كان بحيث يؤذى أو يتأذى

(استلم) أى اقتصر على الاستلام فى الأولى أو عليه وعلى التقبيل فى الثانية ثم قبل ما استلم به من يده أو غيرها للاتباع رواه مسلم وروى الشافعى واحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه ان النبى ﷺ قال له يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف إن وجدت خلوة وإلا فهلل وكبر ويؤخذ منه ان يندب لمن لم يتيسر له الاستلام خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وان لم يصرحوا به بل هذا الأولى من كثير من اذكار استجوبها مع عدم ورودها عنه ﷺ أصلاً (فان عجز) عن استلامه يديه وبغيرها (أشار) اليه (ييده) اليمنى فاليسرى فما فى اليمنى فما فى اليسرى للاتباع رواه البخارى ثم قبل ما أشار به وخرج يديه فه فكره الإشارة به للتقبيل لقبحه ويظهر فى الإشارة بالرأس انه خلاف الأولى ما يعجز عن الإشارة يديه وما فيها فيسن به ثم بالطرف كالأيما فى الصلاة وبينفى كراحتها بالرجل بل صرح الزركشى بحرمة مد الرجل للصحف فقد يقال إن الكعبة مثله

إلى نحو ذلك بصرى (قوله ونظر رجل) الانسب لما تقدم ترك رجل فالمراد رجل ولو احتمالاً بصرى عبارة الونائى بان يامن أى غير الذكر ان يحجى غير محرم او ينظره ثم اه (قوله او عن السجود فقط) قد يقال او عن التقبيل فقط ولا وجه لترك هذا القسم وحكمه ظاهر بصرى وقد يقال وجه ندرته او الإشارة إلى إثبات التقبيل عند العجز عن الجميع بينها لا عن احدهما (قوله لنحو زحمة) وفى المنح ان رجا زوال الزحمة عن قرب عرفا فالأولى ان ينتظر زوال ذلك ما لم يؤذ بوقوفه او يتأذى كرمى على بافضل قول المتن (استلم) أى ييده فان عجز عن الاستلام ييده فبنحو العصانهاية ومغنى وشرح بافضل (فى الأولى) أى فى صورة العجز عن التقبيل والسجود (قوله فى الثانية) أى فى صورة العجز عن السجود فقط (قوله ثم قبل ما استلم به) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم عن النص وابن الصلاح كما هو ظاهر سمى أى وإلا فالظاهر انه لا يقبله بناء على ما مر عن مقتضى كلام الشيخين كالاصحاب بصرى (قوله ثم قبل) إلى قوله وروى الشافعى فى النهاية وإلى قوله ويؤخذ فى المغنى (قوله وروى الشافعى الخ) وقال فى البويطى ولو كان الزحام كثير امضى وكبر ولم يستلم قال فى المجموع كذا اطلقوه وقال البندنجى قال الشافعى فى الام لا فى اول الطواف واخره فاحب له الاستلام ولو بالزحام وهذا مع توفى التاذى والايداء كما افهمه كلام الاسوى وهو ظاهر مغنى (قوله وهو واضح) وعليه فظاهر اخذ ما يأتى انه يندب فيه التثليث ويظهر انه يكون مقارناً للإشارة الآية بصرى (قوله عن استلامه) إلى قوله وخرج فى النهاية والمغنى (قوله فافى اليمنى الخ) وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفعه نحو الحجر سمى اقول قد يصرح بردالتصوير المذكور استدلناهم هنا بخبر البخارى انه ﷺ طاف على بعير كلما اتى الركن أشار إليه بشيء عنده وكبر قول المتن (ويراعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بان يراعى فى آخر الطوفة الأخيرة فليراجع ثم رايت ما يأتى اول الفصل من قوله لكن يعكر عليه ما صح انه ﷺ لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه وهو قد يدل على انه يطلب فى آخر الأخيرة التقبيل ونحوه ما يأتى سمى (قوله كله) أى كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة بما تقدم كرمى على بافضل (قوله مع تكريره) قد يشمل الإشارة سمى عبارة الونائى والكردى بافضل ويسن تثليث كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة باليد وغيرها كما فى الحاشية اه (قوله لما صح) إلى قوله وبحت فى النهاية والمغنى (قوله وهو فى الاوتار آ كدالخ) أى للحديث ان الله وتر يحب الوتر ولانه يصير مستلباً فى افتتاحه واختتامه مغنى (قوله وآ كدها الأولى والاخيرة) وظاهر كلامهم تساوى الأولى والاخيرة وقد يؤخذ مما يأتى فى شرحه وان يقول اول طوافه

يشير اليها عند العجز عن استلامها ايضاً ثم يقبل ما أشار به فيه نظر (قوله ثم قبل ما استلم به من يده) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم عن النص وابن الصلاح كما هو ظاهر (قوله فى المتن والشارح أشار اليه يده اليمنى) قال فى المنهج فيما فيها ثم قال ثم قبل ما أشار به وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفعه نحو الحجر (وخرج يديه فه فكره الإشارة به للتقبيل لقبحه) هل ينهى عن الإشارة بالجبهة للسجود على الحجر عند العجز كما نهى عن الإشارة بالفم للتقبيل او يفرق بقبح تلك دون هذه فيه نظر (فى المتن ويراعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بان يراعى فى آخر طوفة فليراجع ثم رايت ما يأتى اول الفصل من قوله صح انه ﷺ لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه (قوله مع تكريره) قد يشمل الإشارة

لكن الفرق أوجه (ويراعى ذلك) المذكور كله مع تكرره ثلاثاً وكذا ما يأتى فى اليمانى وكذا الدعاء الاتى (فى كل طوفة) لما صح انه ﷺ كان لا يدع ان يستلم الركن اليمانى والحجر الاسود فى كل طوفة وهو فى الاوتار آ كد وآ كدها الأولى والاخيرة وبحت بعضهم ان طواف سبعة أسابيع بتقبيل الحجر واستلام اليمانى افضل من عشرة خالية عن ذلك

واستدل بحديث فيه ان من طاف اسبوعا حاسرا بمضطرب فله بركات عظيمة ولا يلتفت ويستلم الركن في كل شوط من غير ان يؤذي احدا كتب له و ذكر من الثواب ما لا يقدر (٨٦) قدره والعهد فيه عليه لا نه غير بروى ولم يبين من رواه على أن قوله حاسرا لا يوافق قضية مذهبا انه يكره

كالصلاة بهرض وروده فاستدل لاله بما ذكر عجيب (ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلهما) للاتباع متفق عليه (ويستلم) الركن (اليمنى) للخبر المذكور بيده اليمنى فاليسرى فافى اليمنى فاليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز اشار اليه بما ذكر بترتيبه ثم قبل ما اشار به على الاوجه (ولا يقبله) لانه لم ينقل وخص ركن الحجر بنحو التقييل لان فيه فضيلتي كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله على نينا وعليه وسلم واليماني ليس فيه إلا الثانية اى باعتبار اسه فلا ينافى ان عنده شاذروا انا كمر واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين لان اسهما ليس على القواعد فلم يسن تقييلهما ولا استلامهما ومن ثم قال الشافعى رضى الله عنه و اى البيت قبل فحسن غير انا تؤمر بالاتباع واستفيد من قوله غير الى اخره ان مراده بالحسن هنا المباح (وان يقول) سراهنا وفيما ياتى لانه اجمع للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتاذى به احد (اول طوافه) وفي كل طوفة والاول تاراكدا وكدا الاولى (بسم الله) اى

الح أن الاولى آكد وجهه تميزها بشرف الفداء بصرى (قوله فيه) أى فى ذلك الحديث (قوله حاسرا) وهو من لاجبه له كرى عبارة او قيانوس يقال رجل حاسراى لا مغفر له ولا درع او لاجبه لاه والانسب هذا المعنى الاول (وذكر فيه) اى ذكر ذلك البعض فى ذلك الحديث (عجيب) اى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه إلا ان يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه سم (قوله انه يكره) اى الطواف مكشوف الراس قول المتن (الركنين الشاميين) وهما اللذان عند حجر بركس المهملته نهاية ومعنى (قوله للاتباع) الى قوله وقد يرمى فى النهاية والمعنى لا قوله اى باعتبار الى واما الشاميان وقوله نعم الى المتن وقوله اى من كل الى المتن وما انه عليه (قوله فاليسرى فافى اليمنى الخ) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام بما فى اليمنى وتقدم فى الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بما فى اليمنى مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر سم (قوله ثم قبل) اى كافى الفتح وكذا فى النهاية والمعنى تبعالا فتاء الشهاب الرملى وجزم فى مختصر الايضاح مختصر بافضل بانه لا يقبل ما اشار به واستقر به فى الحاشية والاياعاب والامداد ونائى زاد الكردى على بافضل الاول هو المعتمداه (قوله على الاوجه) به اقوى الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكرر استلام اليماني او الاشارة اليه وتقييل ما استلم به او اشار به ولا وقد يدل على التكرير قوله السابق انعام تكرر ثلاثا وكذا ما ياتى فى اليماني سم اقول وفى شرح بافضل والو نائى التصريح بسن تكرير جميع ما ذكر كما فى الحجر الاسود (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد ولا فهو على القواعد فليتامل سم (اى باعتبار اسه) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم بما قدمه فى الكلام على الشاذروا ن سم (قوله ومن ثم قال الخ) عبارة النهاية والمعنى والمراد بعد تقييل الاركان الثلاثة انما هو ننى كونه سنة فلو قبلها او غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الاولى بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه بقوله و اى البيت الخ اه (قوله ان مراده بالحسن هنا الخ) اى فلا ينافيه قوله غير انا تؤمر بالاتباع نهاية (قوله سر الخ) اى ما لم يخش الغلط عند الاسرار ع ش (قوله لانه اجمع للخشوع) وفى الفتح ويكره جهر اذى به غيره وكثير من الجهلة والطلبة المرائين يؤذون الطائفتين بجهر همهاى الذكر والقراءة لودعا واحدا ومن جماعة فحسن ونائى عبارة الكردى على بافضل بعد ذكر مثله عن الايضاح قال عبد الرؤف يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضرب لانه لمصلحة الكل اه (قوله حيث لا يتاذى به احد) عبارة فى شرح بافضل والعباب ويسن الاسرار سها بل قد يحرم الجهر بان تاذى به غيره اذى لا يخلو عادة اه (قوله وفى كل طوفة) اى فى اوله قول المتن (ووفاء) اى تماما نهاية ومعنى (قوله اى الذى الزمنا الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو الميثاق الذى اخذه الله تعالى علينا بامثال امره واجتناب نهيه وافاد بعض العلماء ان الله

(قوله وبفرض وروده فاستدل لاله بما ذكر عجيب) اى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه إلا أن يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه (قوله فاليسرى فافى اليمنى الخ) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام بما فى اليمنى وتقدم عن عبارة شرح المنهج فى الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بما فى اليمنى مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر (قوله ثم قبل ما اشار به) هو شامل لليد وما فيها (قوله على الاوجه) به اقوى شيخنا الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكرر استلام اليماني او الاشارة اليه وتقييل ما استلم به او اشار به ولا وقد يدل على التكرير قوله السابق انعام تكرر ثلاثا وكذا ما ياتى فى اليماني (قوله اى باعتبار اسه الخ) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم بما قدمه فى الكلام على الشاذروا ن (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد وإلا فهو على القواعد فليتامل بعد (قوله اول طوافه وفى كل طوفة) سكت عن اخر الاخرة

أطوف (والله أكبر) أى من كل من هو بصيرة معبود من حجر او غيره ومن ثم ناسب ما بعده هو (اللهم إيماننا بك) اى تعالى أو من أو أطوف فهو مفعول مطلق او لاجله (وتصدقا بكتابتك ووفاء بعهديك) أى الذى الزمنا به نينا صلى الله عليه وسلم



من امثال الاوامر واجتناب النواهي وقيل امره تعالى بكتب ما وقع يوم السبت بر بكم وبادراجته في الحجر وقد يومى اليه خبر انه يشهد لمن استلبه بحق اى اسلام (واتباعا لسنة) اى طريقة (نيك محمد ﷺ) روى ذلك حديثا وورد بان لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع يارسول الله كيف نقول اذا استلنا قال قولوا بسم الله والله اكبر ايا ما بالله وتصديقا بما جاء به محمد ﷺ ولما رواه الشافعي رضى الله عنه في الام قال هكذا احب ان يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الروتق يسن رفع يديه حذو منكبيه (٨٧) في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وان

واقفه بحث المحب الطبري انه يجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف ايضا بل شاذ وان تبعه بعضهم (وليل قبله الباب) اى جهته كما قاله شارح وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالذى قبله وهو ماش اذ الغالب ان الوقوف في المطاف مضروعه عليه فلا يضر كونهما يستغرقان اكثر من قبالي الحجر والباب لان المرادهما وما بازائهما وكذا في كل ما ياتي (اللهم البيت بيتك) اى الكامل الواصل لغاية الكمال والاتق به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير وكذا ما بعده (والحرم حرمك والامن امنك وهذا) اى مقام ابراهيم كما قاله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعنى نفسه ليس في محله لان الاول انسب واليق اذ من استحضر ان الخليل استعاذ من النار اى بنحو ولا تخزني يوم يعثون اوجب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع مالا

تعالى لما خلق ادم استخرج من صلبه ذريته وقال ائتس بر بكم قالوا ايلي فامر ان يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الاسود اه (قوله امره بكتب الخ) اى بما تضمنه ذلك الكتاب المأمور به من الميثاق (قوله روى الخ) عبارة النهاية والمغنى اتباعا للسلف والخلف اه (قوله بان لا يعرف) اى انه حديث كرى (قوله هكذا) اى ما جاء في هذا الخبر (قوله وفي الروتق يسن) اقره النهاية والمغنى (قوله وهو ضعيف) قال في حاشية الايضاح بل بدعوى نائي عبارة سم واذ قلنا بضعفه وشذوه فهل يسن فيه نظروا ظاهر كلامهم انه لا يسن ايضا ويؤيده عدم وروده بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتأمل اه قول المتن (وليل) اى ندبا (قبالة الباب) بضم القاف اى في الجهة التي تقابله اللهم البيت الخ وعند الانتهاء الى الركن العراقي اى تقريبا اللهم انى اعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت المنزب اى تقريبا اللهم اظلنى في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس محمد ﷺ شرابا هنيئلا اظما بعده ابدأ بالجلال والاكرام وبين الركن الشامي والتماني اللهم اجعله حجما مبرورا وذنباً مغفورا وسعيًا مشكوراً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور اى واجعل ذنباً مغفورا وقس به الباقي والمناسب للعتمر ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مزاعة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد نه عليه الاسنوى في الدعاء الاتى في الرمل وحل الدعاء بهذا اذا كان في ضمن حج او عمرة او الافيدعو بما احب نهاية ومغنى (قوله وهو ماش) اى يقوله حالة المشى وضمير كونهما يرجع الى الدعاءين وضمير هما يرجع الى القبالتين كرى (قوله اى مقام ابراهيم) فيشير اليه بالقلب ع ش وونائى (قوله كما قاله الجويني) وهذا هو المعتمد كما جزم به فى الانوار وشيخنا في شرح الروض مغنى ونهاية (قوله انه غلط) اى كون المشار اليه مقام ابراهيم (قوله عري الخ) محل تأمل بصرى (قوله اثر او لا خبرا) الا ترقول التابعى والخبر قول الصحابي كرى والاولى تفسير الاول بقول الصحابي والتابعى والثانى بقول النبی ﷺ (قوله فيهما اقول الخ) قيل فى الاولى هى المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك وقبل فى الثانية هى الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك نهاية ومغنى (قوله وهو كالتحكم) مسلم ان لم يكن مستندا الى دليل وهو بعيد سيما والمنقول عنهم ذلك منهم صحابة ومنهم تابعون اجلاؤا والحاصل ان التخصيص ليس من مقتضى اللفظ فان كان لدليل فلا تحكم او لغيره فهو مستحيل من ذكر بصرى ولك ان تختار الشق الثانى وتريد بالدليل ما ليس له نوع قوة كما أشار اليه الشارح بقوله كالتحكم بالكاف (قوله كل خير الخ) قد يقال موضوع النكرة الفرد المنتشر ولا يراد منها العموم الا فى مواطن ليس هذا منها بصرى وقد يجاب بان العموم مستفاد من المقام كافى قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقولهم ثمرة خير من جرادة (قوله دنيوى الخ) عبارة الونائى كل خير دينى او ما يجمره اه (قوله والروح) لعل الواو بمعنى او (قوله سنده صحيح) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وهذا احب ما يقال فى الطواف الى واحب أن يقال فى كله اى الطواف نهاية ومغنى (قوله بلفظ ربنا) اى بدل اللهم ع ش (قوله لمن زعم الخ) وهو المحلى ع ش (قوله كعبارة الشافعي) اى اللهم ربنا (قوله لم يرد) خبر ولفظ اللهم قول المتن

فليراجع ثم رأيت ما يأتى فى أول الفصل الاتى من قوله لكن يعكر عليه الخ وهو قد يدل على أنه يطلب فى آخر الاخيرة التقييل ونحوه مما يأتى (قوله لانه ضعيف ايضا بل شاذ) واذ قلنا بضعفه وشذوه فهل يسن فيه

يوجب له الثانى بعض معشاره على أنه لولم يرد الاول لكان ذكره فى هذا المحل بخصوصه عرياً عن الحكمة (مقام العائد بك من النار) قيل لا يعرف هذا اثر ولا خبرا (وبين التمانين اللهم اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة) فهما اقول كل منهما عين اهم انواع الحسنة عنده وهو كالتحكم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير دنيوى يجرح خير اخروى وبالثانية كل مستلذذ اخروى يتعلق بالبدن والروح (وقنا عذاب النار) سنده صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر فى المجموع وفى رواية اللهم ربنا وهى افضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضى الله عنه قيل ولفظ اللهم وحده كما وقع فى المتن اى والروضة خلافا لمن زعم ان عبارتها كعبارة الشافعي لم ترد

(وليدع) ندباً (بما شاء) من كل دعاء جائز له وغيره هو الأفضل الاقتصار على ما يتعلق بالآخرة (وما ثور الدعاء) الشامل للذكر لان كلا قد يطلق و براد به ما يعم الاخر في الطواف بانواعه السابقة وهو ما ورد عن النبي ﷺ او عن احد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وبقي منه غير ما ذكر اشياء ذكرت اكثرها مع بيان سندها في الحاشية والحاصل انه لم يصح منها عن النبي ﷺ الا ربنا اتنا الى آخرة اللهم قنني بمارزقني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي منك بخير فان قلت روى ابن ماجه خبراً فيه فضل عظيم لمن طاف اسبوعاً ولم يتكلم فيه الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلم يتعرض الاصحاب لنسب هذه الكلمات في الطواف قلت قد صرحوا به في قولهم وما ثور الدعاء (٨٨) افضل واشاروا اليه ايضاً بذكر حديثه في هذا المبحث فان قلت يلزم عليه انه لا ياتي بشيء من

الاذكار لانه شرط فيه أن لا يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذا مناف لتدبيرهم جميع ما مر في محاله قلت لا يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه انه مع تحصيله بتلك الكلمات التي لم يأت فيه بغيرها مفضل بالنسبة للآتيان بالاذكار في محالها وأفضل من القراءة ولا محذور في ذلك (أفضل من القراءة) أي الاشتغال به أفضل من الاشتغال بها ولو لنحو قول هو الله احد على ما اقتضاه اطلاقهم خلافاً لمن فصل ويوجه بانهم تحفظ عنه ﷺ فيه وحفظ عنه غيره اقل على انه ليس في محلها بطريق الاصاله بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتفي في تفضيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بادنى مرجح لوروده عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلاقهم (وهي أفضل من غير

(وليدع بما شاء) أي في جميع طوافه فهو سنة مأثورا كان أو غيره وإن كان أفضل كما قال (وما ثور الدعاء) بالمثلثة أي المنقول من الدعاء في الطواف نهاية ومعنى (قوله من كل دعاء جائز الخ) مقتضى كلامه هناك الدعاء بدنيوى مندوب وان الأفضل الاقتصار على الاخرى وفي الحاشية ان الدينوى جائز لا مندوب فليحرر بصرى (قوله له الخ) متعلق بليدع (قوله لان كلا) أي من لفظي الدعاء والذكر (قوله في الطواف) متعلق بالمأثور (قوله وهو ما ورد الخ) أي ولو ضعيفاً ونائي (قوله وبقي منه) أي من المأثور (قوله اللهم قنني الخ) يقوله بين اليمانيين ايضاً شرحه بافضل وونائي (قوله واخلف على كل غائبة الخ) أي كن خلفاً على كل نفس غائبة لي ملابساً بخير او اجعل خلفاً على كل غائبة لي خير او تشديد على تصحيحه ونائي عبارة الكردي على بافضل المشهور تشديد الياء من على لكن قال الملا على القاري الحنفى في شرح الحصن الحصين واخاف مهمة وصل وضم لامه أي كن خلفاً على كل غائبة أي نفس غائبة لي بخير أي ملابساً له او اجعل خلفاً على كل غائبة لي خير اقبالاً للتعديده واما ما لهج به بعض العامة من قوله على بتشديد الياء فهو تصحيف في المبنى وتحريف في المعنى كما لا يخفى اهـ (قوله يلزم عليه) أي على العمل بذلك الخبر (قوله شرط فيه) أي في الخبر المذكور (قوله وانما الذي يلزمه انه الخ) محل تأمل (قوله انه مع تحصيله الخ) أي ان الطائفة مع اتيانه بتلك الكلمات الخ واقتضاه في الطواف عليها أو أن الطواف مع اشتماله بتلك الكلمات واقتضاه عليها (قوله مفضل بالنسبة للآتيان الخ) يعني ان كلام المذكورين افضل من غيره وان كان سبحان الله الخ والاقتصار عليه مفضل بالنسبة للآتيان الاذكار المارة في محلها (قوله وافضل الخ) عطف على مفضل (قوله بانها) أي القراءة (قوله فيه) أي الطواف (قوله ومن ثم) أي من اجل ان الطواف ليس محل القراءة بطريق الاصاله (قوله لانها) إلى قوله لا ينافيه في النهاية والمعنى (قوله لانها افضل الخ) يعني ان الموضوع موضع ذكر والقرآن افضل الذكر نهاية ومعنى (قوله الذكر الخ) أي الماشي ولو صلياً معني ونهاية (قوله لا ينافيه الخ) محل تأمل بصرى عبارة النهاية ويكره تسمية الطوافات اشواطاً كالتقل عن الشافعي والاصحاب وهو الوجه وان اختار في المجموع وغيره عدمها اهـ وعبارة الونائي وكرهه ادباً تسمية الطوفة شوطاً ودورا أي ينبغي التنزه عن التلفظ بهما لا شعارهما بما لا ينبغي لان الشوط الهلاك والدور كانه من دائرة السوء اهـ وقال المعنى واختار كافي المجموع انه لا يكره تسمية الطوافات شوطاً اهـ (قوله فليست الخ) أي الكراهة فيهما (قوله وحيث) أي حين اذا كانت الكراهة ادبية (لا يحتاج) أي في دفع المناقاة (قوله على انه) أي كلام المجموع (قوله يؤيده) أي كون الكراهة شرعية (قوله بان ذاك الخ) او بان ذاك ورد فيه نهى عن الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصرى (قوله بان لا يكون) إلى قول المتن وفي قول في النهاية والمعنى

وظاهر كلامهم أنه لا يسن أيضاً يؤيده عدم وروده فيه بخلاف الصلاة والقياس بعيداً فلي تأمل (قوله وأفضل من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المتن وما ثور الدعاء الخ (قوله لا تنافيه كراهة الشافعي والاصحاب الخ)

مأثوره) لأنها أفضل الذكر وجاء بسند حسن من شغله ذكرى عن مسلق أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (وان رمل) الذكر المحقق (في جميع) (الاشواط) لا توافيه كراهة الشافعي والاصحاب تسمية المراهة شوطاً لانها كراهة ادبية والشوط الهلاك كما كرهه تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة لاشعارها بالعقوق فليست شرعية لصحة ذكر العقيقة في الاحاديث والشوط في كلام ابن عباس وغيره وحيث لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة على انه يوهى ان الكراهة المذهب ولكنها خلاف المختار وليس كذلك لما علمت انها كراهة ادبية لا غير فان قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء عتمة شرعاً قلت يفرق بان ذاك فيه تغيير للفظ الشارع بخلاف هذا (الثلاثة الاول بان يسرع مشيه مقاربا خطاه) بان لا يكون فيه وثوب ولا عدو

مع من كسفيه (ويسمى على هيئته في الباقي) وهو الاشواط الاربعة للاتباع فيها رواه مسلم (٨٩) وسببه قول المشركين لما دخل صلى الله

عليه وسلم بأصحابه معتمرا سنة سبع قبل فتح مكة بسنة وهنتهم حتى يثرب أى فلم يبق لهم طاقة بقتالنا فأمرهم صلى الله عليه وسلم به ليرى المشركين بقاء قوتهم وجلدهم وشرع مع زوال سببه ليتذكر به ما كان المسلمون فيه من الضعف بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام واعزازه وتطهير مكة من المشركين على عمر الاعوام السنين ويرمل الحامل بمحموله ويحرك الراكب دابته ويكره ترك ذلك وقضاء الرمل في الاربعة الاخيرة لان فيه تقويت سنتها من الهينة (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعى) مطلوب أرادته كطواف معتمرو لو مكيا احرم من الحرم وحاج او قارن قدم قبل الوقوف او بعده وبعد نصف الليل ليلة النحر (وفي قول) يختص (بطواف القدوم) وان لم يرد السعى عقبه لانه الذي رمل فيه صلى الله عليه وسلم وكان قارنا في آخر أمره وأجاب الأول بأنه سعى بعده فليس الرمل فيه لخصوص القدوم وان لم يسع لان الواقع خلافه بل لكونه أراد السعى عقبه ولو اراد السعى عقب طواف القدوم ثم سعى ولم يرمل لم يقضه في

إلا قوله مع من كسفيه (قوله مع من كسفيه) متعلق بيسرع بصرى (قوله وسببه الخ) عبارة النهاية والمعنى والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لاجله وهو انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو وأصحابه وقد وهنتهم حتى يثرب فقال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحى فلقوا منها شدة فجلسوا بما يلي الحجر بكسر الحاء فاطلع الله نبيه على ما قالوه فأمرهم ان يرملوا ثلاثة اشواط وان يمشوا اربعا بين الركنتين ليرى المشركون جلدهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحى قد وهنتهم هؤلاء اجلد من كذا وكذا ان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيتذكر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام واهله اه وقولهما اربعا الاولى الموافقة لما ياتي عن الكردى انفا اسقاطه (قوله معتمرا الخ) أى عمرة القضاء وفي حديثها انه صلى الله عليه وسلم امر أصحابه ان يرملوا ثلاثة اشواط و يمشوا ما بين الركنتين وجرى عندنا قول ضعيف اخذ من الحديث المذكور انه لا يرمل بين اليمانيين لكن الرجح ما وقع له صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاث الاولى لانه ناسخ لما وقع في عمرة القضاء ولما ناذر عمرة القضاء لان حديثها فيه ذكر سبب مشروعية الرمل اه كردى على بافضل (قوله ويرمل الحامل الخ) وافهم كلامه أى المصنف لو تركه في بعض الثلاثة الاولى اتى به في باقيها نهاية (قوله ويحرك الراكب الخ) ينبغى مع من كسفيه لان تحريكها لما يقوم مقام الاسراع في المشى وكذا يقال في المحمول بصرى وفيه وقفة فليراجع (قوله ويكره ترك ذلك) أى ترك الرمل بلا عذر نهاية زاد المعنى والمبالغة في الاسراع فيه اه قول المتن (ويختص الرمل الخ) ويسمى خبيبا نهاية ومعنى قول المتن (يعقبه سعى) عبارة المنهج وشرح بافضل بعده سعى مطلوب اه زاد الونائى أرادته وان طال الزمن بينها وان طرأ له تأخير السعى اه (قوله مطلوب) أى بان يكون بعد طواف قدوم او ركن فان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف الركن لان السعى بعده حينئذ غير مطلوب ولا رمل في طواف الوداع لذلك نهاية ومعنى (قوله اراده) أى شروطه ثلاثة ان يكون بعده سعى وان يكون السعى مطلوباً وان يكون مرده باله بالنسبة للقدوم قبل الوقوف يعرفه كردى على بافضل قال سم خرج بقوله اراده ما لو لم يردده وهو شامل لما لو اراد تركه ولما لو لم يرد شيئا فليراجع اه (قوله وبعد نصف ليلة النحر) أى بخلاف ما اذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفها وطاف لذلك القدوم كما هو سنة فلا يجزىء السعى بعد ذلك الطواف كما ياتي (ولو اراد) الى المتن في المعنى (قوله لم يقضه في طواف الافاضة) أى لان السعى بعده حينئذ غير مطلوب نهاية ومعنى (قوله أى في المحال التى الخ) صريح كلام التنبيه ان دعاء الرمل المذكور مع التكبير اوله يختص بمحاذاة الحجر واما فيما عداه فيدعو بما احب وقره المصنف عليه في التصحيح واعتمده الاسنوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين والام ان ذلك لا يختص به لان لمحاذاة الحجر ذكر انحصار عند كل طوفة وعليه فيقول في الاماكن التى ليس لها ذكر مخصوص اه من حاشية الشارح على الايضاح وجزم شيخ الاسلام في الاسنى بكلام التنبيه من غير عزو له ولا تعقبه بما ينافيه واما صاحب المعنى والنهاية فلم يعترض بخصوص المحل بل قال فيه أى في الرمل لا غير بصرى اقول بل ظاهر المعنى والنهاية ان الدعاء المذكور في المتن يندب في جميع الرمل وان الدعاء الاقنى في الشرح يندب في جميع الاربعة الاخيرة إلا ان يقال انهما سكتا عن مثل قول الشارح هنا أى في المحال الخ وفيما ياتي فى تلك المحال اعتمادا على علمه من قول المصنف السابق وان يقول اول طواف الخ قول المتن (اللهم اجعله الخ) عبارة العباب

وهو الأوجه وان اختار في المجموع وغيره عدمها شرح مر (قوله في المتن ويختص الرمل بطواف يعقبه سعى) عبارة العباب في طواف الحج والعمرة ان عقبه سعى اه وعبارة المنهج بعده سعى مطلوب اه (قوله اراده) خرج ما لو لم يردده وهو شامل لما لو اراد تركه ولما لو لم يرد شيئا فليراجع (قوله في المتن اللهم اجعله الخ) عبارة العباب وان يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الاسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله محاذيا للحجر الخ مانصه كما قاله الاسنوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع انه يندب في جميع رمله

(١٢ - شروائى وابن قاسم - رابع) طواف الافاضة وان لم يسع رمل فيه وان كان قد رمل في القدوم (وليقل فيه) أى الرمل أى في المحال التى لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام فيه في الحاشية (اللهم اجعله) أى ما أنا متلبس به من العمل

المحسوب بالذنب والتقصير غالباً (٩٠) دائماً إذ الذنب مقول بالتشكيك على غير الكمال كالغفرة (حجامة برورا) أي سليمان مصاحبة

وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذياً للحجر الأسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله محاذياً للحجر مانصه  
كما قاله الأسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع أنه يندب في جميع رمله وعبارته يستحب أن  
يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وأكده اللهم اجعله حجامة برورا الخ نص عليه  
واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه سم (قوله المحسوب بالذنب الخ) انظر التقيد  
بالمحسوب بما ذكر مع قوله الاتي أي سليمان الخ فإنه مع فرض مصاحبته لما ذكر لا يمكن سلامته من ذلك  
فكيف يتأتى سؤاله السلامة إلا أن يراد بالمحسوب ما من شأن نوعه أن يكون مصحوباً بذلك فليتأمل سم أقول  
يدفع الاشكال من أصله قول الشارح إذ الذنب مقول الخ إذ الذنب بمعنى عدم الكمال لا ينافي السلامة عن  
الائتم كما هو ظاهر (قوله كالغفرة) أي فإنها مقولة بالتشكيك على الكمال فلا تنافي العصمة عن الائتم (قوله  
ويأتي بهذا الخ) أي لفظ حجامة برورا وقال النهاية والمغني والمناسك للعتيم أن يقول عمرة مبررة ويحتمل  
استحباب التعبير بالحجر مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد اه (قوله لأنها تسمى الخ) قد  
يقال لا يرام بما ذكر أن يطلق عليها الحج المطلق بصري وقد يجاب بأن إطلاق المطلق على المقيد شائع قول  
المتن (وسعيامشكورا) أي واجعل سعي سعيامشكورا أي عملاً مقبلاً شرح العباب اه سم (قوله في  
تلك المحال الخ) عبارة الوائلي فان فرغ من دعاء محل قبل أن يصل إلى الآخر قال في غير الرمل كالاربعة الأخيرة  
رب اغفر وارحم الخ وقال في الرمل أي الثلاثة الأولى اللهم اجعله حجامة برورا مشكورا اه وتقدم أن  
ظاهر النهاية والمغني والمجموع أن هذا يندب في جميع الرمل وظاهر الأولين أن الأول يندب في جميع  
الاربعة الأخيرة (قوله الذكر) إلى قوله لأن الامام الخ في النهاية لا قوله ويكره تركه إلى المتن وقوله هذا أن  
كان إلى المتن وقوله ولمن أطلق عدمها وكذا في المغني لا قوله أن قصد إلى المتن وقوله ولعله الخ قول المتن (وكذا  
في السعي الخ) أي سواء اضطبع في الطواف قبله أم لا نهاية ومغني (قوله قياساً على الطواف) أي بجامع قطع  
مسافة ما موبتكرها نهاية ومغني قال الزركشي ظفرت فيه بحديث صحيح وهو أنه صلى الله عليه وسلم  
طاف بين الصفا والمروة طارحاً برائه انتهى وليست دلالة على خصوص الاضطباع بوضحة ايعاب اه  
كردى على بافضل (قوله ويكره فعله في الصلاة) أي فيزيله عند ارادتها ويعيده عند ارادة السعي نهاية  
ومغني (قوله افتعال من الضبع) وهو مصدر ضبع زيد فيه بالهمزة والتاء فصار اضطباع إذ من قواعدهم أنه إذا  
كان فاء افتعل صاداً او ضاداً او طاءً او ظاءً قلبت تاؤه طاءً كرى على بافضل (قوله مكشوفاً) أي أن امكن ونائي  
أي بان لم يتعذر ببرد او حر يضره محمد صالح (قوله هذا الخ) أي قوله ويدع منكبه الخ (قوله إذا الظاهر فعله  
الخ) أي فعل الاضطباع لا ليس الخيط لكن من غير كشف كرى عبارة الكرى على بافضل ويسن فعله  
ولو من فوق المحيط اه (قوله ولو بغير عذر) هذا ما استظهره في الحاشية مع نقله عن بحث الزركشي أنه  
لا يسن مطلقاً عن بحث غيره أنه يسن أن كان لعذر ولا فلا انتهى اه بصري عبارة الطائفي قوله بغير عذر  
وقياسه بالأولى أن المحرم لو كان له رداء أن فاضطبع بأعلاهما وستر منكبه بأسفلهما حصل السنة أي أصلها  
بل كما لحاحيث كان لعذر كحرو برد اه (قوله وان خلا المطاف) أي ولو ليلاً لنهاية (قوله بل بحرمان)  
قال في المغني وكونه دأب أهل الشطارة يقتضي تحريمه كما قاله الأسنوي لأن ذلك يؤدي إلى التشبه بالرجال بل  
بأهل الشطارة منهم والتشبه بهم حرام انتهى وقال في النهاية مفتضى المحرم التحريم لكن ظاهر كلامهما في  
بقية كتبها يأن ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبه انتهى ويمكن أن يقال أن سلم أنه من

الائتم من البر هو الاحسان  
او الطاعة وياتي هذا ولو  
في العمرة لأنها تسمى حجا  
اصغر كما ورد في خبر  
(وذنباً) أي واجعل ذنبي ذنباً  
(مغفوراً وسعيامشكورا)  
الاتباع على ما ذكره الرافعي  
ويقول في الاربعة الاخيرة  
أي في تلك المحال رب اغفر  
وارحم وتجاوز عما تعلم أنك  
انت الاعز الأكرم اللهم  
ربنا آتانا في الدنيا حسنة  
إلى آخره (وان يضطبع)  
الذكر المحقق ولو صيماً  
فيسن للولي فعله به (في جميع  
كل طواف يرمل فيه) أي  
يشرع فيه الرمل وإن لم يرمل  
للاتباع بسند صحيح ويكره  
تركه ولو تركه في بعضه أتى  
به في باقيه (وكذا) يسن  
الاضطباع (في) جميع  
(السعي على الصحيح) قياساً  
على الطواف ويكره فعله في  
الصلاة كسنة الطواف  
(وهو) لغة افتعال من  
الضبع باسكان الباء وهو  
العضد وشرعاً (جعل وسط)  
بفتح السين في الافصح  
(ردائه تحت منكبه) الايمن  
وطرفه على (منكبه  
(الايسر) ويدع منكبه  
الايمن مكشوفاً كدأب أهل  
الشطارة المناسب للرمل  
هذا إذا كان متجرداً إذ  
الظاهر فعله للابس ولو  
بغير عذر (ولا ترمل المرأة)  
ومثلها الخنثى (ولا تضطبع)

وعبارته ويستحب أن يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وآكده اللهم اجعله حجا  
مبروراً الخ نص عليه واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه (قوله كالغفرة)  
أي فإنها مقولة كذلك (قوله في المتن والشارح وذنباً أي واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً) قال في شرح  
العباب قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنباً مغفوراً وسعي سعيامشكورا أي عملاً مقبلاً يزكو  
لصاحبه ومساعي الرجل اعماله واحداثها مسعاة اه (قوله بل بحرمان)

ان قصد التشبه بالرجال على الاوجه خلا فلن اطلق الحرمة ولن اطلق عدمها (وان يقرب) الذكر مطلقا حيث لا ايداء ولا تاذى بنحو رحمة (من البيت) تبركاه لشرفه ولا نه ايسر لنحو الاستلام لكن قال الزعفراني الافضل ان يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات ليامن الطواف على

الشاذروان ولعله باعتبار زمنه لما كان الشاذروان مسطحاً يطوف عليه العوام وكان عرضه دون ذراع اما الان فلا ياتي ذلك لان الامام المحب الطبري جزاه الله خيرا اجتهد في تسنيمه وتسميه ذراعا وبقي الى الان عملا بقول الازرق وصنف في ذلك جزء حسنا رايته بخطه وفي اخره انه استنتج من خبر عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لهدمت البيت الحديث انه يجوز التغيير فيه لمصلحة ضرورة او حاجة او مستحسنة وقد الفت في ذلك كتابا حافلا سميته المناهل العذبة في اصلاح ما وهي من الكعبة دعا اليه خبط جمع جم فيه لما وردت المراسيم بعمارة سقفها سنة تسع وخمسين لما انها سدنتها من خرابه (فلو فات الرمل بالقرب لرحمة) او خشى صدم نساء (فالرمل) حيث لم يرج فرجة على قرب عرفا ولم يؤذ او يتاذ بوقوفه (مع بعد) لا يخرج به عن حاشية المطاف بخلاف في صحة طوافه حيث (اولى) لان ما تعلق بذات العبادة افضل مما تعلق بمحلها كالجماعة بغير المسجد الحرام اولى من الانفراد به (الا ان

الذي المختص بالرجال في ذبغى التحريم مطلقا من غير تفصيل كما هو قياس نظائره والافينبغي عدم التحريم مطلقا لاذلا معنى للقصد حيث نبصرى (قوله ان قصد التشبه) وانما لم يحرم ما وان لم يقصد التشبه لانه ليس من الذي المختص بالرجال سم وفيه نظر (قوله الذكر مطلقا) اي اما المرأة والخنثى فيكونان في حاشية المطاف فان طافا خالين فكالرجل في استحباب القرب معنى ونهاية زاد الوثنائي قال عبد الرؤوف والخنثى يتوسط بين الرجال والنساء اه (قوله حيث لا ايداء) حاصل نص الام انه يتوقى التاذى والايداء بالراحام مطلقا ويتوقى الزحام الخالي عنهما الا في الابتداء والاخيرة بصرى وجرى على ذلك الحاصل النهائية وشرح بافضل (قوله بنحو رحمة) اي كتسجس المحل القريب وثنائي (قوله ولعله) ذكر في النهاية نحو ذلك عبارة وكان ذلك عند عدم ظهور الشاذروان اما عند ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر اه وقال في المغنى والاولى كما قال بعضهم ان يجعل بينه وبين البيت ثلاث خطوات ليامن مرور بعض جسده على الشاذروان انتهى اقول قد يقال انه اوجه لان التسليم لا يمنع دخول جزء منه كيده في هواء الشاذروان فلا احتياط في البعد بنحو ما ذكره الزعفراني بما يحصل به الامن مما ذكر ثم رأيت تليذ الشارح نقل كلامه هذا في شرحه على مختصر الايضاح ثم عقبه بقوله فيه نظر بل الابعاد قليلا اولى اه بصرى عبارة الوثنائي والاحتياط الابعاد عن البيت بذراع اه وفي الكردى على بافضل عن مختصر الايضاح للشارح وعن البكرى وابن علان بنحو ذراع اه (قوله وصنف) اي المحب الطبري في ذلك اي في وجوب التسليم صونا لطواف العامة ش (قوله استنتج) لعله ببناء المفعول (قوله وقد الفت) من كلام الشارح نفسه (قوله في ذلك) اي في جواز التغيير في البيت لما ذكر (قوله دعا اليه) اي التأليف (قوله جم) اي كثير (فيه) اي في جواز التغيير (قوله لما وردت الخ) بكسر اللام و (قوله لما انها) بفتحها والضمير يرجع الى السقف و (سدنتها) خدامها كردى والاولى والصواب عكس ما ذكره في اللامين وأن الضمير يرجع لما الموصولة (قوله سنة تسع وخمسين) اي وتسعمائة قول المتن (لرحمة) اي ونحو هانهاية ومعنى (قوله حيث لم يرج) الى قوله ودليل عدم الخ في النهاية والمعنى لا اما انه عليه (قوله حيث لم يرج فرجة الخ) اي فان رجاها وقف ليرمل فيها نهاية ومعنى (قوله لا يخرج به عن حاشية المطاف) كذا في الاسنى والنهائية تبعا لبحث الاسنى ذلك وخالف الشارح في شرح العباب فثنى على ما يقتضى اطلاقهم ان الرمل مع البعد اولى وإن خرج عما ذكر بصرى عبارة الوثنائي فلا يبعد بحيث يكون طوافه خارجا عن المطاف المعمود كما في الفتح والتحفة ونقله سم عن الرمل واستوجه في شرح العباب ما اقتضاه اطلاقهم قال الشلي في شرح المختصر وقول بعض الائمة بعدم صحة الطواف وراء زمزم والمقام ان قال بالطلان مع العذر أضافوه بعيدو في المجموع أجمع المسلمون على أنه يجوز التباعد مادام في المسجد وعلى أنه لا يجوز خارجه اه وظاهره او صريحه انه لا يعتد بذلك الخلاف فيجئذ يبعد وان خرج عن المطاف للاتيان بالرمل كما اقتضاه اطلاقهم اه عبارة الكردى على بافضل اذ لم يبعد بحيث يكون طوافه من وراء زمزم والمقام ولا فالقرب مع ترك الرمل حيث اولى لكره الطواف وراء ما ذكر على المعتمد خلافا لالاعباب في اخذه باطلاقهم اه (قوله كالجماعة الخ) عبارة المغنى الا ترى ان الصلاة بالجماعة في البيت اولى من الانفراد في المسجد غير المساجد الثلاث اه وكذا في النهاية الا قوله غير المساجد الخ والظاهر انه انما سكت عن الاستثناء هنا اكتفاء بما قدمه في باب الجماعة (قوله من الانفراد به) اي بالمسجد الحرام خلافا للنهائية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (الا ان يخاف صدم النساء) اي بان كن في حاشية المطاف نهاية ومعنى (قوله وخروجا من خلاف موجه) اي كالحنابله ويتلخص مما ذكرته

ان قصدا التشبه لانه ليس من الذي يختص بالرجال

يخاف صدم النساء) اذا بعد (فالقرب بلارمل اولى) من البعد مع الرمل محافظة على الطهارة ومن ثم لو خاف مع القرب أيضا لمسهن كان ترك الرمل اولى هنا ايضا ويسن لتاركه كالعدو الاتى في السعى ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه اكثر من ذلك لفعل (وان يوالى) عرفا الذكر وغيره (طوافه) اتباعا وخروجا من خلاف موجه ودليل عدم وجوبه القياس على الوضوء بجامع ان كلا منها عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس

منها وسيعلم بما ياتي اول الفصل ندب الموالاة بين الطواف والركعتين وبينها وبين الاستلام وبينه وبين السعي (و) ان (يصلى بعده ركعتين) والافضل للتابع رواه الشيخان فعلهما (٩٢) (خلف المقام) الذي انزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم عند بناء

الكعبة لما أمر به وأرى محلها بسحابة على قدرها فكان يقصر به الى ان يتناول الالة من اسمعيل عليه السلام ثم يطول الى أن يضعها ثم يقي مع طول الزمن وكثرة الاعداء بجنب باب الكعبة حتى وضعه عليه السلام بمحله الان على الاصح من اضطراب في ذلك ولما صلى خلفه ركعتي الطواف قرا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى كما قرأ ما يتعلق بالصفاء والمشعر الحرام عند وصوله اليها اعلاما للامة بشر فيها واحياء لذكر ابراهيم كما احيا ذكره بكأصليت على ابراهيم في كل صلاة لانه الاب الرحيم الراعي ببعثة نبينا عليه السلام في هذه الامة لهدايتهم وتكليمهم والمراد بخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الان في السقف خلفه زينة عظيمة بذهب وغيره فنبغى عدم الصلاة تحتها وبليه في الفضل داخل الكعبة فتحت المزاب فبقية الحجر فالحطيم فوجه الكعبة فبين اليمانيين فبقية المسجد فدار خديجة رضى الله عنها فالحرم كما بينته في الحاشية وغيرها وتوقف الاسنوى في داخل الكعبة ردوه بان فعلهما خلف المقام هو الثابت عنه عليه السلام وبانه لا خلاف بين

في الاصل أن الراجح أن من فرق كثير اندب له الاستئناف مطلقا ثم إن كان لعذر فلا كراهة بل في الايعاب ولا خلاف الاولى ايضا وإن كان لغير عذر من الاعذار التي ذكرها فهو مكروه وقيد في الامداد الكراهة بطواف الفرض وقال في الايعاب قطع طواف النفل وتفرقه لا يكره مطلقا قال في حاشية الايضاح ولا يخلو عن نظر لا ملحظ كراهة التفریق الوقوع في الخلاف وهو جار في الفرض والنفل واستوجه في المنع أنه لا يضرب تخلل اغماء وجنونا أثناء الطواف وان النص بخلافه مبني على اشتراط الموالاة قال ابن الجلال في شرح الايضاح تبعا لحاشية الشارح وحيث أراد القطع فالاولى أن يقطعه عن وترو أن يكون من عند الحجر الاسود وحيث قطعه لعذر ائيب على ما مضى والافلا ولا يسجد فيه سجدة ص بخلاف سجدة التلاوة اه كرى على بافضل وقوله ندب له الاستئناف مطلقا ياتي في شرح وفي قول تجب الموالاة الخ ما يخالف دعوى الاطلاق ويقيد الندب بعدم العذر وقوله واستوجه في المنع الخ اعتمده باعشن عبارته بعد كلام طويل والاوجه عندى ان للمغنى عليه والمجنون البناء بعد الافاقة وان النص المتقدم مبني على القول باشتراط الموالاة اه وتقدم عن ع ش ترجيح خلافه (قوله ندب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويسن له اذا اخرهما ارفقة دم اى كدم التمتع ويصليهما الاجير عن المستاجر ولو معضوبا والولى عن غير المميز نهاية ومعنى وقولها اذا اخرهما الخ لعل الاقرب ضبط التأخير بنظير مامر في ركعتي الوضوء بصري وقولها ويصليهما الاجير عن المستاجر الخ فلو تركها الولي والاجير فينبغي ان يسن دم ويسقط من اجرة الاجير ما يقابل الركعتين ع ش قول المتن (وان يصلى بعده ركعتين) ويجزى عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الاحرام نهاية ومعنى قول المتن (خلف المقام) أفضليته بالنسبة لسنة الطواف خاصة اه كرى على بافضل (قوله بمحله الان) لو نقل عن محله الان فالوجه اعتبار محله الان فيصلى خلفه لا خلف المحل المنقول اليه سم (قوله فكان) أى المقام (يقصر به) أى بابراهيم يعنى يقصر لأجله ليسهل عليه تناول الالة من الحجر ونحوه ثم يطول ليسهل له وضع الالة في الموضع المرتفع كرى (قوله بشرها) اى المقام والصفاء والمشعر الحرام (قوله كل ما يصدق عليه ذلك الخ) اى خلف المقام قال الشيخ ابو الحسن البكرى والقرب معتبر بقدر ستره المصلى وإن زاد بحيث يعد خلفه حصل اصل السنة وواضح انه لو زاد على ثلثائة ذراع بينه وبين المقام لم يحصل تلك السنة اذ لا يعد خلفه عرفا ولم ار من حرر هذا اه كرى على بافضل عبارة شرح مناسك الشيخ الرئيس وضبطه بعض المتأخرين بثلثائة ذراع اخذا من مقام المأموم مع الامام اه (قوله وحدث الان في السقف الخ) هذا باعتبار زمنه رحمه الله ثم اضمحلت في هذه الازمنة فته الحمد (قوله وبليه) الى قوله وينت في النهاية وكذا في المغنى لا قوله فدار خديجة (قوله داخل الكعبة) يقدم منه مصلاه عليه السلام فا قرب منه ابن الجلال عبارة مختصر الايضاح مع شرحه والافضل أن يقصد مصلى رسول الله عليه السلام فيجعل ظهره للباب ويستقبل الجدار المقابل له ويجعل بينه وبينه ثلاثة اذرع فيصلى اه (قوله فبقية الحجر) وفي الايعاب ثم بقية الستة الاذرع وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرمل ثم ما قرب من الحجر الى البيت و (قوله فدار خديجة) وفي الايعاب ثم بقية الالما كن الماثورة بمكة وحرماها اه كرى على بافضل (قوله فالحرم) اى ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الازمنة ولا تقوتان إلا بموته نهاية ومعنى ويتصور هذا بمن لم يصل بعد بالكلية وفيمن صرف صلاته عنهما كرى (قوله في داخل الكعبة) اى في تأخيرها عن خلف المقام عبارة المغنى ومال الاسنوى الى ان فعلها في الكعبة اولى منه خلف المقام والافضل ما في المتن لان الباب باب اتباع الى اخر ما في الشرح (قوله في افضلية ذلك) اى خلف المقام وهو اجماع متوارث لا يشك

(قوله بمحله الان) لو نقل عن محله الان فالوجه اعتبار محله الان فيصلى خلفه لا خلف المحل المنقول اليه لان فعله عليه الصلاة والسلام بين ان خلف محله الان هو المراد من الالية وانه المشروع وان وجود الحجر في ذلك

الامة في افضلية ذلك بل قال الثورى لا يجوز فعلهما الا خلفه ومالك ان أداءهما مختص به ويرد أيضا بتصریحهم بان النافلة في البيت أفضل فيه منها بالكعبة للتابع (يقرا) ندبا (في الاولى) بدعاء الفاتحة (قل يا ايها الكافرون وفي الثانية) بعدها ايضا (الاخلاص) للتابع رواه مسلم

(ويجهر) ولو بحضرة الناس (ليلا) وبعد الفجر إلى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافا لمن ظنه قولهم يسن التوسط في نافلة الليل بين الجهر والاسرار لان محله في النافلة المطلقة ولو نواها مع ما سن الاسرار فيه كراتية العشاء احتمل ندب الجهر مراعاة لها تمييزها بالخلاف الشهير في وجوبها والسر مراعاة للرتبة لانها افضل منها كما صرحوا به وهذا أقرب ثم رأيت بعضهم (٩٣) بحث أنه يتوسط بين الاسرار والجهر مراعاة للصلايتين وفيه نظر

لان التوسط بينهما يفرض تصويره وانه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على أنهم لم يقولوا به إلا في النافلة المطلقة كما تقرر (وفي قول تجب الموالاة) بين اشواطه وبعضها (والصلاة) عقب الطواف الفرض وكذا النفل عند جمع لانه صلى الله عليه وسلم أتى بهما وقال خذوا عني مناسككم وجوابه ان ذلك لا يكتفي في الوجوب وإلا لوجب جميع السن بل لا بد من عدم دال على التدب وقد دل عليه في الموالاة ما مروى في الصلاة الخبر المشهور هل على غيرها قال لا إلا لان تطوع وحل الخلاف في تفريق كثير بان يغلب على الظن أنه أضرب عن الطواف بلا عذر ومنه إقامة جماعة مكتوبة وفوت راتبة لافعل جنازة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض فيكره قطعه وعلى الاول تسقط بغيرها أي ثم ان نويت اثيب عليها وإلا سقط الطلب فقط نظير ما مر في تحية المسجد ونحوها واستشكل هذا بقولهم لا يسقط طلبها مادام حيا

فيه معنى (قوله وبعد الفجر) إلى قوله ولو نواها في النافلة والمعنى وهذا أقرب أي تغليباً للافضل ونأى (قوله) بحث أنه يتوسط الخ) ائق به الشهاب الرمي جازما به بصرى (قوله وانه واسطة بينهما) يتأمل (قوله كما تقرر) أي انفا (قوله بين اشواطه) إلى قوله وعلى الاول في النافلة والمعنى لا قوله وكذا إلى لانه وقوله وفوت راتبة وقوله ومكتوبة اتسع وقتها (قوله وبعضها) الانسب وابعاضا بصرى (قوله وكذا النفل الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما والقولان في وجوب ركعتي الطواف إذا كان فرضا فان كان نفلا فسنة قطعا وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما لا تنافا ركعتيهما وشرطيتهما اه (قوله وقد دل عليه) أي على التدب (قوله ما مر) أي من القياس على الوضوء (قوله انه اضرب عن الطواف) أي اوانه اتمه نهاية ومعنى (قوله بلا عذر) أي فان فرق يسيرا او كثير ابعذر لم يضرب جزما كالوضوء معنى ونهاية (قوله ومنه إقامة جماعة الخ) أي وعروض حاجة لا بد منها شرح بافضل أي كشر من ذهب خشوعه بعبطشه ونأى (قوله وفوت راتبة) خلافا لصريح الايعاب وظاهر النافلة والمعنى (قوله لافعل جنازة) قيدها في الايعاب وان الجمل بما إذا لم تعين عليه ويندب قطع النفل لذلك اه كدوى على بافضل كذا قيدها بذلك المعنى والونأى وقال عس وان تعين ويعذر في التأخير إلى فراغه فان خيف تغير الميت فينبغي وجوب قطعه اه (قوله وعلى الاول) أي القائل بكون هذه الصلاة سنة و (قوله بغيرها) أي سواء كان الغير فرضا او نفلا اه كدوى على بافضل (قوله وإلا سقط الطلب) وقال مر أي والخطيب يحصل الثواب وان لم تنو ونأى (قوله واستشكل هذا) أي سقوط صلاة الطواف بغيرها (قوله بان محله إذا نفاها) أي او لم يصل بعد الطواف اصلا عس وونأى (قوله وبانهم صرحوا الخ) عطف على بان محله الخ عبارة الونأى أو بان يحمل قولهم أي لا يسقط الخ على أنه لا يسقط من كل وجه لانه وان سقط طلبها نظر إلى قواعد مذهبالكنه لم يسقط بالنسبة لقواعد مذهب من اوجها فيسن فعلا بعد فعل الفريضة احتياطا نظر لذلك خروجا من خلافه اه ويحمل كلام الشارح على هذا يندفع استشكل السيد البصرى ويستغنى عما تكلفه في الجواب عنه عبارته قوله وبانهم صرحوا الخ محل تأمل فقد يقال انه مقول للاشكال لان الطلب إذا سقط فاقى تنعقد الصلاة بتلك النية فضلا على ان نكون الاحتياط وقد يجاب على بعد بان قوله وبانهم الخ معطوف على قوله بقولهم الخ وسكت عن جوابه للعلم من الجواب المذكور اه (قوله وبانهم صرحوا بان الاحتياط الخ) قد يجاب بان محله ما ذكر ايضا أي من النفي وبان الساقط بغيرها اصل الطلب لا كاله سم وهذا مبني على ما تقدم عن البصرى من العطف على بقولهم الخ وتقدم انفا ما يغني عنه (قوله والافضل) إلى قوله وعلى الثاني في المعنى والنهاية (قوله ويليها ما لو اخرها الخ) أي بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله ويليها ما لو اقتصر الخ) أي بلا كراهة فهو خلاف الافضل ونأى (قوله ما لو اقتصر على ركعتين الخ) يظهر ان يقال انه لا يحتاج إلى قصد كونهما عن الجميع بالنسبة لسقوط الطلب واما بالنسبة لحصول الثواب فاعل الاقرب اشراطه بصرى (قوله للكل) أي للمجموع (قوله وعلى الثاني) أي القائل بوجوب صلاة الطواف (قوله والقيام فيها) يخالفه قول الونأى ويجوز فعلهما مع القعود وان قيل بالوجوب قاله في المجموع اه (قوله السكينة الخ) ومنها ايضا نيته ان كان طواف نسك اخذ اماما مر فلو كان عليه طواف افاضة او نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره

المحل أي محله الآن ليس الا علامة على محل الصلاة فليتأمل فالكلام بعد محل نظر (قوله وبانهم صرحوا بان الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة) قد يجاب بان محله ما ذكر ايضا وبان الساقط بغيرها أصل الطلب

وأجيب بأن محله إذا نفاها عند فعل غيرها وبانهم صرحوا بأن الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة والافضل لمن طاف أسابع فعلا عقب كل ويليها ما لو اخرها إلى ما بعد الكل ثم صلى لكل ركعتين ويليها ما لو اقتصر على ركعتين للكل وعلى الثاني يجب تعددها بعدد الاسابيع والقيام فيها ويتوقف التحلل عليها على وجه الاصح خلافا ويصح السعي قبلها اتفاقا (فرع) من سنن الطواف السكينة والوقار

عن غيره أو عن نفسه أطوعا أو قدوما أو وداعا وقع عن طواف الافاضة أو النذر كما في واجبات الحج والعمرة فقولهم ان الطواف يقبل الصرف اى إذا صرفه لغير طواف اخر كطلب غريم كما مرت الاشارة لذلك نهاية ومعنى (قوله وعدم الكلام إلا في الاخير الخ) قال ابن الجلال على الايضاح ويستحب ان لا يتكلم فيه بغير الذكر إلا كلاما هو محبوب كما مر بمعروف واجب او مندوب او نهى عن منكر مكروه او محرم او افادة علم لا يطول الكلام فيه وهذا القيد مخصوص بغير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين لانه يجب فعل ذلك وإزالة هذا بما قدر عليه وإن طال زمنه اهـ (قوله كتعلم جاهل) اى وجواب مستفت ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مكتفيا ووضع يديه على فيه إلا في حالة تناوبه فيستحب وتشبيك اصابعه او تفرقعها وكونه حاقبا او حاقفا وبحضرة طعام تتوق نفسه له وكون المرأة منتقبة وليست محرمة ويظهر حملها على تنقيب بلا حاجة بخلافه لكونه موجودا من يحرم نظره اليها والاكل والشرب فيه وكرهه الشرب اخف نهاية وكذا في المعنى إلا قوله وليست إلى قوله والا كل قال ع ش قوله لم ويكره البصق فيه اى في الطواف وإذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما القاؤه في أرض المطاف فحرام كما هو معلوم وقوله لم وجعل يديه الخ وهل يكره ذلك في غيره ام لا فيه نظروا الا قرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله والاكل والشرب) اى ما لم تدع اليه ضرورة اهـ (قوله لا الشكر الخ) اقره ابن الجلال والنائى والكردى على بافضل وقال البصرى قديتوقف فيما ذكره وما يدفع قوله لانه صلاة الخ قولهم يسن تعلم الجاهل مع ان التعليم في الصلاة حرام فليتأمل اهـ (قوله لانه) اى الطواف (قوله وهى) اى سجدة الشكر (قوله في الخصال) اسم كتاب كردى (قوله ومنه) اى سن رفع اليدين في الدعاء في الطواف والجار متعلق بقوله الا فى يؤخذ الخ (قوله الظاهر الخ) اى التشبيه كردى (قوله كتما يتصور الخ) وينبغى ان يكون في طوافه خاشعا خاضعا حاضر القلب ملازما للادب بظاهره وباطنه مستحضر فى قلبه عظمة من هو طائف بيته ويزامه ان يصون نظره عما لا محل نظره اليه وقلبه عن احتقار من يراه من الضعفاء والمرضى معنى (قوله من سنن الصلاة) ومن سنن الطواف كما قاله الطبرى ان يسلم على اخيه ويساله عن حاله واهله اى إذا لم يطل زمنه كافادة العلم بل اولى وببحث ابن جماعة تقيده ايضا بغير المشتغل بالذكر وإلا لم يسلم عليه كالملبي بل اولى ولا يمتا تانى الاولوية إن كان مستغرقا فيه اخذنا ما ذكره في جواب السلام على القارى ويسن للطائف ومن قرب منه ان لا يرفع صوته بقرأة او ذكر لئلا يشوش على غيره فان شوش عليه ولو باخبار السامع له بذلك فيما يظهر إذا لا يعلم إلا من جهته كره له على ما يصرح به كلام المجموع وغيره ولا تبعد الحرمة ان يتحقق تاذيه بذلك ولا يبعد ايضا كراهة الضحك فيه لانه خلاف الادب فهو اولى من كراهة جعل يديه وراء ظهره مكتفيا اهـ حاشية الايضاح للشارح (قوله ومكروهاتها) اى كوضع اليد على الخاصرة والمشى على رجل والنظر إلى السماء ونائى (قوله وافق) بعضهم الخ سئل الشهاب الرمل هل الافضل لمصلى الصبح بمكة المكث اذا كراحتى يصلى ركعتين ام الطواف فاجاب بان الافضل الطواف اهـ ويشهد له ما فى القرى للمحب الطبرى عن انس بن مالك وسعيد بن مالك رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله ﷺ طوافان لا يوافقهما عبد مسلم الا خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه يغفر له ذنوبه كلها بالغة ما بلغت طواف بعد صلاة الفجر فراغه مع طلوع الشمس وطواف بعد صلاة العصر فراغه مع غروب الشمس اخرجه الازرقى وابو سعيد المفضل بن محمد الجندى اهـ ثم رايت بخط بعض اهل العلم انه نقل افتاء بعض المشايخ بما افاق به الشهاب الرمل واستدل له بالحديث المذكور ثم ابدى فى المراد بالبعدية فى الحديث احتمالين احدهما مطلق البعدية فيشمل من اتى باسبوع قبيل الطلوع والغروب ثانيهما استيعاب الزمن ثم قال ولعله الاظهر وإلا لقال قبل الطلوع وقبل الغروب اهـ بصرى (قوله والاشتغال بالعمرة الخ) وهل الافضل التطوع فى المسجد الحرام بالطواف او الصلاة قال الماوردى الطواف افضل وظاهر قول غيره ان الصلاة افضل وهو المعتمد وقال ابن

وعدم الكلام إلا فى خير كتعلم جاهل برفق ان قل وسجدة التلاوة لا الشكر على الاوجه لانه صلاة وهى تحرم فيها ولا تطلب فيما يشبهها ورفع اليدين فى الدعاء كما فى الخصال ومنه مع تشبيههم الطواف بالصلاة فى كثير من واجباته وسننه الظاهر فى انه يسن ويكره فيه كل ما يتصور من سنن الصلاة ومكروهاتها يؤخذ أن السنة فى يدى الطائف ان دعا رفعهما وإلا فجعلها تحت صدره بكيفيتهما ثم وأقضى بعضهم بأن الطواف بعد الصبح أفضل من الجلوس اذا كرا إلى طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر ظاهر بل الصواب أن هذا الثانى أفضل لانه صح فى الاخبار ان لفاعله ثواب حجة وعمرة تامتين ولم يرد فى الطواف فى الاحاديث الصحيحة ما يقارب ذلك ولان بعض الائمة كره الطواف بعد الصبح ولم يكره أحد تلك الجلسة بل أجمعوا على ندبها وعظيم فضلها والاشتغال بالعمرة أفضل منه بالطواف على المعتمد إذا استوى زمانها



الوجه لخبر الحج عرفة  
اي معظمه كما قاله  
وتوقف صحة الحج عليه  
ولانه جاء فيه من حقائق  
القرب وعموم المغفرة  
وسعة الاحسان ما لم يرد في  
الطواف واغتفار الصارف  
فيه بما يدل على افضليته لانه  
لعظيم العناية بحصوله رفقا  
بالناس لصعوبة قضاء الحج  
لا لكونه قربة غير مستقلة  
بل عدم استقلاله بما يدل  
لذلك ايضا لانه لعزته  
لا يوجد الا مقوما للحج  
الذي هو من افضل العبادات  
بل هو افضلها عند جماعة  
فاندفع ادعاء افضلية  
الطواف مطلقا او من حيث  
توقفه على شروط الصلاة  
وشروع التطوع به فتامله  
(ولو حمل الحلال) واحدا  
كان او اكثر ولو محدثا  
(محرم) لم يطف عن نفسه  
ولو صغيرا لم يميز لكن  
ان كان حامله الولي او ما ذونه  
المتطهر ايضا لتوقف صحة  
طوافه على مباشرة الولي  
او ما ذونه واحدا او اكثر  
(وطاف به حسب للمحمول)  
ان دخل وقت طوافه  
ووجدت الشروط السابقة  
فيه ونواه الحامل له او  
اطلق ولم يصرفه المحمول  
عن نفسه لانه حينئذ  
كراكب بهيمة بخلاف  
ما اذا فقد شرط من ذلك  
كالنواه لنفسه او لها فلا  
يقع له وقد يقع للحامل ان  
وجد فيه شرطه (وكذا  
لو حمله) اي المحرم الواحد

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغزباء مغنى وكذا في النهاية الا قوله وقال الخ (قوله والوقوف افضل الخ) قال ابن عبد السلام والمروءة افضل من الصغار الطواف افضل الاركان حتى الوقوف قال الزركشي وفيه نظر بل افضلها الوقوف والاجه ما قاله ابن عبد السلام اسنى ونحوه في المغنى والنهاية زاد فيها وقد يقال الطواف افضل من حيث ذاته والوقوف افضل من حيث كونه ركنا للحج لقواته به وتوقف صحته عليه ويحمل كلام ابن عبد السلام على الاول وكلام الزركشي على الثاني بصرى (قوله وتوقف صحة الحج عليه) اي بحيث لا يجبر بشيء باتفاق بخلاف الطواف وبه يندفع قول سم وقد يقال بقية الاركان كذلك اه (قوله واغتفار الخ) رد لدليل المخالف (قوله لعظيم الخ) خبران و (قوله رفقا) علة له و (قوله لصعوبة الخ) علة للعلة و (قوله لا لكونه) عطف على لعظيم (قوله لذلك) اي لافضلية الوقوف (قوله او من حيث توقفه) توقفه الخ اي من حيث مشابهته الصلاة في المشروط ومشروعية التطوع به قول المتن (ولو حمل الحلال الخ) اي لمرض او صغرا ولا نهاية ومعنى (قوله لم يطف) الى قوله لكن بحث في النهاية الا قوله حتى قال الى ويأتى وكذا في المغنى الا ما انبه عليه (قوله لم يطف عن نفسه) اي فان كان قد طاف عن نفسه لاحرامه فكما لو حمل حلال حلالا وسياق نهاية ومعنى اي في شرح والا فالاصح الخ (قوله ايضا) اي كالمحرم المحمول (قوله لتوقف صحة طوافه) اي غير المميز (قوله واحدا الخ) اي المحرم المحمول (قوله ووجدت الشروط السابقة) اي للطواف (فيه) اي المحمول (قوله ونواه الحامل له) اي للمحمول (قوله او اطلق) يظهر ان المراد بالاطلاق عدم النية وكذا في الصورة الاتية وان المراد بنية النفس فقط فهما مطلق النية لا تنقيدها رب النفس فان قصده فهو محض تاكيد ثم رايت ابن شعبة نقل هنا عن الكفاية ما نصه ومحل ما ذكره اذ لم ينو الحامل شيئا ونواه للمحمول الخ فغير عن صورة الاطلاق بقوله لم ينو الحامل شيئا وهو عين ما استظهرناه بصرى (قوله ولم يصرفه المحمول عن نفسه) تبع الشارح في ذلك ابن شعبة ولا حاجة اليه لا غناء قوله ووجدت الشروط الخ عنه اذ من جملة ما سبق فقد الصارف بصرى (قوله كالنواه) اي الحامل سم (قوله فلا يقع له الخ) عبارة النهاية والمغنى وقع له اي للحامل عملا بنية في حقه اه (قوله وقد يقع للحامل ان وجد فيه الخ) يفهم انه قد لا يقع له مع توفر الشروط وهو محل تأمل فان اراد الاحتراز عملا بصرى مع توفرها فهو خلاف الفرض كما يعلم مما مر والذي يتحصل في مسألة الحامل ان يقال ان قصد نفسه فقط او مع محموله وقع له مطلقا وان قصد المحمول فقط وقع للمحمول مطلقا وان اطلق فان كان حلالا او محرم طاف عن نفسه او لم يدخل وقت طوافه وقع للمحمول والا بان كان محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع له بصرى عبارة الوثائي ولو حمل طائف او اكثر جامع لشروط الطواف حلال او محرم طاف عن نفسه او لم يدخل وقت طوافه او دخل ولم يطف سواء القدوم والافاضة وطواف العمرة وغيرها محرم ما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع للمحمول ان نواه الحامل او اطلق الا ان اطلق وكان الحامل كالمحمول فللحامل كما لو قصد الحامل نفسه فقط او كايهما كما في النهاية والتحفة فهذه ستة عشر صورة سبعة للمحمول وتسعة للحامل ولا عبرة بقصد المحمول نفسه ولو نوى احد حاملين نفسه والآخر المحمول لم يقع للمحمول ولا للحامل الا خبريل للحامل النوى نفسه ولا اثر لنية حامل يحدث او نحوه وشرط حمل غير الولي لغير المميز اذن الولي كافي الفتح فلا يصح الطواف لغير مميز محمول او راكب على دابة او نحو سفينية الا ان كان الحامل او السائق او القائد او الجاذب الولي او ما ذونه وحمل الولي او ما ذونه له ياتي فيه جميع ما مر من الاقسام اه وفيها مش له ما نصه وحاصل ما يقال في هذه المسئلة ان الحامل له اربعة احوال اما حلال او محرم طاف عن نفسه او لم يطف عن نفسه ولم يدخل وقت

(قوله وتوقف الخ) قد يقال بقية الاركان كذلك فليتامل (قوله في المتن ولو حمل الحلال محرم الخ) وقضية كلام السكاكي انه لا فرق في احكام المحمول بين الطواف والسعي وهو كذلك وان نظر فيه الزركشي اذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وان حمله في الوقوف اجزا فيهما يعنى مطلقا شرح مر (قوله كالنواه) اي الحامل

أو المتعدد (محرم) كذلك (قد طاف ( ٩٦ ) عن نفسه) ما تضمنه احرامه من طواف قدوم اوركن او لم يدخل وقت طوافه لانه حيث

كالخلال فياتي فيه جميع ما مر في الحلال (والا) يكن المحرم الحامل قد طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه (فالاصح انه) اي الشان او الحامل (ان قصده للمحمول فله) اي المحمول يكون الطواف خاصة حيث لم يصرفه عن نفسه ويكون الحامل كالعادة لان شرط الطواف ان لا يصرفه لغرض آخر (وان قصده) جميعه (لنفسه اولها) او اطلق او قصده كل لنفسه او تعدد الحامل وقصد احدهما نفسه والاخر المحمول على الاوجه فللحامل يكون (فقط) لانه لم يصرفه عن نفسه وطوافه لا يحتاج لنية ونازع الاسنوى في قولها اولها بما بالغ الاذرعى في توهيمه فيه حتى قال انه مع كونه ثقة كثير الوهم في النقل والفهم وان الحامل له على نحو ذلك النزاع مع التساهل حب التغليط اه والاسنوى اجل من ان يطلق فيه ذلك لكن الجزاء من جنس العمل كما تدبر تدان ويأتى ذلك التفصيل في السعى بناء على المعتمد انه يشترط فيه فقد صارف كالطواف وخرج بحمل ما لوجذب ما هو عليه كخشبة او سفينة فانه لا تعلق لكل بطواف الاخر لكن بحث جريان

طوافه او دخل وقت طوافه والمحمول له حالة واحدة وهي أنه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وعلى كل حال من الاحوال الاربعة التي للحامل اما ان ينوى للمحمول او يطلق او ينوى لانفسه او لنفسه وهذه ايضا اربعة احوال في نية الحامل تضرب في احواله الاربعة تبلغ ستة عشر ثم يقال ان نوى الحامل للمحمول او اطلق وقع الطواف للمحمول فهذه صورتان تضربان في احوال الحامل فتبلغ ثمانية ويستثنى من هذه الثمانية ما اذا اطلق الحامل النية وكان الحامل كالمحمول لكونه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه واما اذا نوى لنفسه او لم يوافق الطواف للحامل وهاتان صورتان اذا ضربتا في احوال الحامل كانت ثمانية اه (قوله والمتعدد) الو او بمعنى او (قوله كذلك) اي واحدا ومتعدد قول المتن (ان قصده للمحمول فله) استشكل بقولهم فيما لو كان عليه طواف افاضة او مندور معين الوقت او لا فنوى غيره عن نفسه او عن غيره ووقع للافاضة او المنذور في وقته لاعتنا غير هو اجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرف عن نفسه او لا يصرفه الى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف اخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه ام غيره سم (قوله او قصده كل) اي من الحامل والمحمول (قوله لانه لم يصرفه الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه اللطائف ولم يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه لو حمل حلالا ونويا وقع للحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالمحرمين الحلال لان النوايان فيقع للحامل منهما على الاصح ولو طاف محرم بالحج معتقدا ان احرامه عمرة فبان حجا وقع عنه كما لو طاف عن غيره وعليه طواف اه (قوله في السعى) اي بخلاف الوقوف فيقع لهما مطلقا اذا يضر فيه الصارف ونائي ونهاية ومغنى (قوله بناء على المعتمد الخ) وفاقا للنهاية هنا خلافا للمغنى وللنهاية في مبحث الرمي حيث قال هناك واما السعى فالظاهر كما افاده الشيخ اخذ من ذلك انه كالوقوف اه قال عرش قوله فالظاهر الخ ضعيف اه (قوله ما لوجذب ما هو عليه) يتجه ان الامر كذلك اذا اركب غيره ولو يميز وساقه او قاد المركوب و (قوله او سفينة) ينبغي ان الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وإن كان المسير لها احدهما فقط لان قطع المسافة حيث لا ينسب لاحدهما دون الاخر وكذا يقال لوركب اداة وسيرها احدهما سم (قوله فانه لا تعلق لكل الخ) اي فيقع للحامل والمحمول مطلقا فانه نهاية اي سواء نوى الحامل نفسه اوهما او اطلق اما لو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه

(قوله في المتن ان قصده للمحمول فله) استشكل بقولهم فيما لو كان عليه طواف افاضة او مندور معين الوقت او لا فنوى غيره عن نفسه او عن غيره ووقع للافاضة او المنذور في وقته لاعتنا غير هو اجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرفه عن نفسه او لا يصرفه الى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف الاخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه ام غيره قال شيخ الاسلام وتحقيقه ان الحامل جعل نفسه للمحمول فانه صرف فعله عن الطواف والواقع لمحموله طوافه لا طواف الحامل كما في ركب الدابة بخلاف النواي في تلك المسائل فانه اتى بطواف لكنه صرفه لطواف اخر فلم ينصرف وحاصل الجواب ان الاول خاص بالمحمول والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله ان يصرفه عن نفسه كان المراد على وجه الالية لا مطلقا (قوله ان قصد للمحمول فله) قد يستشكل بما لو استتاب العاجز عن الرمي من لم يرم عن نفسه حيث يقع رمى النائب عن نفسه وان قصد به المستتيب ويمكن ان يجاب بان الرمي محض فعل النائب فلم ينصرف عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة الطواف لان الواقع للمحمول طواف والحامل كالعادة كما قرروه فتأمل (قوله حيث لم يصرفه عن نفسه) بقى ما لو صرفه عن نفسه الى الحامل وصرف الحامل عن نفسه الى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل اخذ من جواب الاشكال المذكور فيما مر كقوله فيه اما اذا صرفه الى طواف اخر فلا ينصرف الخ ووجه الاخذ انه لما صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطواف غير المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطواف اخر لم ينصرف فليتأمل (قوله في المتن فللحامل فقط) شامل لصورة ما اذا قصده احد الحاملين للمحمول فليراجع (قوله لوجذب ما هو عليه) يتجه ان الامر كذلك اذا ركب غيره ولو غير يميز وساقه او قاد المركوب (قوله او سفينة) ينبغي ان الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وان كان المسير لها

لانه صرفه وحامل محدث او نحوه كالبهيمة فلا اثر لنيته ﴿فصل﴾ في واجبات السعي وكثير من سننه (يسن) له بعد ركعتي الطواف (ان) ياتي زمزم فيشرب منها ويصب على راسه لا يتابع كما حررته في الحاشية ثم (يستلم) ندبا للقادر الذكر وغيره بشرطه (الحجر بعد الطواف وصلاته وذهابه لزمزم ويقبله ويضع جبهته عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه بركة استلامه بقية (٩٧) نسكه فان عجز فعل ما مروا فهم كلامه

انه لا ياتي الملتزم ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما وهو كذلك مبادرة للسعي وعدم وروده ومخالفة الماوردي وغيره في ذلك شاذة كافي المجموع قال لمخالفته للاحاديث الصحيحة ثم صوب ما هو المذهب انه لا يشتغل عقب الركعتين الا بالاستلام ثم الخروج الى الصفا لکن يعكر عليه ما صح انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجز ووضع يده عليه ومسح بها وجهه وانه لما فرغ من صلاته عاد الى الحجر ثم ذهب الى زمزم فشرب منها وصب منها على راسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع الى الصفا فقال ابدا بما بدا الله به قال الزركشي فينبغي فعل ذلك كله اه وفي حديث ضعيف ما يدل على ندب اتيان الملتزم وهو يعمل به في الفضائل خلافا لمن رده بانه ضعيف وعليه فينبغي حمله

على ما اذالم يكن هناك سعي لكن ينبغي ان يكون بعد الركعتين لتصريحهم بان الاكل فيهما ان يكونا عقب الطواف (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) لا يتابع رواه مسلم وهو اعنى السعي ركن

وقد تقدم انه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال حج نعم ان قصد الجاذب الخ ع ش (قوله صرفه) اي عن نفسه (قوله وحامل محدث الخ) بقى ما لو صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل وصرفه الحامل عن نفسه الى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل اخذا مما مر في جواب الاشكال اما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف الخ ووجه الاخذ انه لما صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطواف غير المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطواف آخر لم ينصرف فليتامل سم ولا يخفى ما في هذا الوجه ﴿فصل في واجبات السعي﴾ وكثير من سننه عبارة النهاية والمغني فيما تختم به الطواف ويبان كيفية السعي اه (قوله ندبا) الى المتن في النهاية والمغني (قوله وغيره) اي غير الذكر وهو الاثني والخنثي بشرطه وهو خلو المطاف ع ش (قوله وافهم كلامه الخ) واقتصره على الاستلام يقتضي عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه والظاهر كما افاده الشيخ سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه نهاية وسم عبارة المغني وصرح ابو الطيب وصاحب الذخائر بانه يقبله اي ويسجد عليه قال الاذري والظاهر انه متفق عليه وانما اقتصر على ذكر الاستلام اكتفاء بما بينوه في اول الطواف انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله لا ياتي) الى قوله قال في المغني (قوله قال) اي المجموع (قوله لكن يعكر عليه) اي على ما صوب به المجموع من الحصر على الاستلام (قوله ابدأ الخ) بصيغة المتكلم وحده (قوله قال الزركشي الخ) عبارة الونائي واذا فرغ من ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استلم ندبا بها واما ياتي فوراً الحجر الاسود مع التقبيل والسجود كما مر قاله حج ولا ياتي الملتزم ولا الميزاب لابعاد الركعتين ولا قبلهما اذا كان سعي فيخرج له عقب ذلك من باب الصفا ندبا والاسن ان ياتي الملتزم بعد الركعتين كافي التحفة وقال في الامداد قبلهما قال في الفتح فليصق صدره ووجهه به وييسط يديه عليه اليمنى الى الباب واليسرى الى الركن ثم يدعو بما احب اه (قوله وهو) اي الحديث الضعيف و(قوله رده) اي ذلك الحديث و(قوله وعليه) اي على العمل بذلك الحديث قول المتن (ثم يخرج) اي ندبا و(قوله للسعي) اي بين الصفا والمروة نهاية ومغني (قوله لا يتابع) الى المتن في النهاية (قوله وشرطه) اي شرطه نهاية ومغني (قوله وهو افضل) خلافا للنهاية والمغني والاسن (قوله وشهرته) اي الصفا (قوله ويبدأ) الى المتن في النهاية والمغني الا قوله وان الى فلو ترك (قوله فلو ترك خامسة) اقول صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التي انتهوا بها بالصفا من غير المسعى الى المروة ثم يعود من المروة الى المسعى الى الصفا ثم يعود من الصفا الى المسعى الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الرابعة لم يذهب الى المسعى الى المروة بل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب من المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد واما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة فاحتاج بعدها الى سادسة وسابعة سم وقوله في غيره

احدهما فقط لان قطع المسافة حينئذ لا ينسب لاحدهما دون الاخر وكذا يقال لوركب اداة وسيرها احدهما

﴿فصل في واجبات السعي وكثير من سننه﴾ (قوله وافهم كلامه الخ) افهم ايضا انه لا يسن حينئذ اي بعد الطواف وصلاته تقبيل الحجر ولا السجود عليه قال في الروض والظاهر سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه ورواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به القاضي ابو الطيب في التقبيل (قوله وهو افضل من المروة) كما بينته في الحاشية قال في شرح الروض قال ابن عبد السلام والمروة افضل من الصفا لانها مرور الحاج اربع مرات والصفا مروءة ثلاثا والبداء بالصفا سيلة الى استقبالها قال مر

الاولى التانيث (١) (قوله وقال ابدؤا بما بدا الله به) رواه النسائي باسناد على شرط مسلم وهو في مسلم بلفظ ابداء على الخبر لا الامر ورواه الاربعة بلفظ نبدا بالنون معنى قول المتن (وان يسعى سباعا) اي ولو منكوسا او كان يمشى القهقري فيما يظهر نهاية قول المتن (الى المروة) بفتح الميم واصلها الحجر الرخو وهي في طرف جبل قيعقان و (قوله مرة) بالرفع خبر ذهابه معنى (قوله ويجب) الى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى الا قوله كقول الاذرى الى لا بعد طواف الخ (قوله ويجب استيعاب المسافة الخ) اي التي بين الصفا والمروة ولو التوى في سعيه عن محل السعى يسيرا لم يضرب كما نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه نهاية وقوله ولو التوى الخ ان كان مع الخروج عن عرض المسعى فغريب بل كلامهم مصرح بخلافه والافلا وجه للتقييد باليسير وبالجملة فهذا النص محتاج الى التاويل والمراجعة وفي تاريخ القطب الخنفي المسكى نقلا عن تاريخ الفاكهي ان عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعا انتهى ثم رايت المحشى سم قال قال في العباب ويجب ان يسعى في بطن الوادى ولو التوى فيه يسيرا لم يضرب قال شارحه بخلافه كثير بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارب لعرض المسعى بما بين الميئين الذي ذكره الفاسي انه عرضه ثم ما ذكره هو في المجموع حيث قال قال الشافعي والاصحاب لا يجوز السعى في غير موضع السعى فلو مروا موضعه في زقاق العطارين او غيره لم يصح سعيه لان السعى يختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطواف الى ان قال ولذا قال الدارمي ان التوى في موضع سعيه يسير اجاز وان دخل المسجد او زقاق العطارين فلا هو به يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسير المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتامله اهل كلام المحشى هذا وان تقول الظاهر ان التقدير لعرضه بخمسة وثلاثين او نحوها على التقريب اذ لا نص فيه يحفظ عن السنة فلا يضرب الا لتواء اليسير لذلك بخلاف الكثير فانه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب فليتامل بصرى وما ذكره عن شرح العباب اعتمده الونائى فقال لكن لو التوى في سعيه عن محل السعى يسيرا بحيث لم يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة لم يضرب وذكر الفارسي ان عرض المسعى ما بين الميئين فان دخل المسجد او مر عند العطارين فلا يصح اه (قوله او عقب الخ) اي كان ركب آدميا سم (قوله او عقب او حافر مركوبه) ثم قال او رجل او حافر مركوبه الخ انظر هل يكفي ذلك في ركب المحفة وينبغي ان يكفي لان كلام الدابتين الحاملتين للمحفة مركوب له سم ويلزم عليه ان تختلف مسافة المسعى بالنسبة للماشي والراكب بصرى (قوله ورأس اصبع رجليه الخ) اي ولا يكفي رأس النعل الذي تنقص عنه الاصابع ونائى (قوله كذا قاله المصنف وغيره) هذا اعتمده شيخ الاسلام واقره المغنى وجرى عليه الرملى في النهاية وشرح الدلتية وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن علان فجري على ان الدرج المشاهد اليوم ليس شيء منه بمحدث وان سعى الراكب صحيح اذا الصق حافر دابته بالدرجة السفلى بل الوصول لما سامت آخر الدرج المدفونة كاف وان بعد عن آخر الدرج الموجود الان باذرع قال وفي هذا فسحة كبيرة لا كثر العوام فانهم يصلون لآخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه هذا كله في درج الصفا اما المروة فقد اتفقوا فيها على ان العقد الكبير المشرف الذي بوجهها حد ها لكن الافضل

فلو ترك خامسة مثلا جعل السابعة خامسة واتى بسادسة وسابعة وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم بدا به اي وختم بالمروة كما يأتى وقال ابدؤا بما بدا الله به (وان يسعى سباعا) يقينان فان شك فكأمر في الطواف (ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه) مرة (اخرى) لانه صلى الله عليه وسلم بدا بالصفا وختم بالمروة رواه مسلم فاندفع قول جميع انهما مرة اذ يلزمهم الختم بالصفا ومن ثم لم يسن رعاية خلافهم لشذوذه ويجب استيعاب المسافة في كل بان يلصق عقبه او عقب او حافر مركوبه باصل ما يذهب منه رأس اصبع رجليه او رجل او حافر مركوبه بما يذهب اليه وبعض درج الصفا محدث فليحتط فيه بالرق حتى يتيقن وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف وغيره

والطواف افضل اركان الحج الخ (قوله ولو ترك خامسة الخ) اقول صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التي انتهأها بالصفا من غير السعى الى المروة ثم يعود من المروة الى الصفا ثم يعود من الصفا الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الرابعة لم يذهب الى المروة بل ذهب في غير هافلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التي هو عودته بعد هذا الذهاب من المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد واما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة اذ لم يتقدمها بما يعتد به الارباع لان الخامسة متروكة والسادسة لغو كما تقر فصار السابعة خامسة واحتاج بعدها الى سادسة وسابعة (قوله او عقب الخ) اي كان ركب آدميا (قوله او عقب او حافر مركوبه) ثم قال او رجل او حافر مركوبه انظر هل يكفي ذلك في ركب المحفة وينبغي ان يكفي لان

(١) قوله التانيث كذا باصل الشيخ رحمه الله تعالى بخطه وهو سبق قلم عن التذكير اه من هامش

ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس فيه شيء يحدث لعلو الأرض حتى غطت درجات (٩٩) كثيرة (وإن يسعى بعد طواف

ركن أو قدوم) لأنه الوارد عنه عليه السلام بل حكى فيه الإجماع فلا يجوز بعد طواف نفل كان أحرم من بمكة بحج منها ثم نفل بطواف وأراد السعي بعده كما في المجموع وقول جمع بجوازه حينئذ ضعيف كقول الأذرعى في توسطه الذى تبين لي بعد التنقيب أن الراجح مذهبا صحته بعد كل طواف صحيح باى وصف كان لا بعد طواف وداع بل يتصور كما قاله موقعه بعده لأنه لا يسمى طواف وداع إلا أن كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقى عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصويره في حقه حينئذ وتصوره فيمن أحرم بحج من مكة ثم أراد خروجا قبل الوقوف لأنه يسن له طواف الوداع لا نظر إليه لأن كلامها كما قاله الأذرعى في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لا في كل وداع وقول جمع في هذه الصورة أن له السعى بعده إذا عاد ضعيف كما في المجموع وإذا أراد السعى بعد طواف القدوم كما هو الأفضل لأنه الذى صح عنه عليه السلام لم تزمه الموالاة بينهما بل له تأخيرهما وإن طال لكن (بحيث لا يتخلل بينهما) أى السعى وطواف القدوم (الوقوف بعرفة) لأنه يقطع

أن يمر تحتها ويرقى على البناء المرتفع بعده اه كردى على بافضل (قوله) ويحمل (الخ) عبارة شرح العباب وإنما ذكره فيها باعتبار ما كان وأما الآن أصلا درج مدفون فيكنى الصاق العقب أو الأصابع باخر درجها وأما المروءة فهم متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد يفت ذلك كله بادلته في الحاشية انتهت اه سم (قوله) أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن (الخ) اقره الرشيدى وقد ارتدمت تلك الدرج بل وبعض الدرج الأصلية اه (قوله) غطت أى سترت كردى (قوله) كما في المجموع) وهو المعتمد نهاية (قوله) وقول جمع (الخ) ونص البويطى والخفاف والاسنوى والعمرانى والبندنجى وابن الرفعة أن السعى يجزىء بعد طواف الوداع والنفل الصحيح محمد صالح عبارة النهاية وصوب الاسنوى وقوعه بعد طواف نفل بأن يحرم المكي بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسعى بعده وقد جزم بالأجزاء في هذه المحب الطبرى ويوافقه قول ابن الرفعة اتفقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلا الاطواف الوداع ويرده ما مر عن المجموع اه (قوله) لا بعد طواف الظاهر ولا بعد (الخ) لا يقال هو مستثنى بما قبله فيكون من تمتة كلام الأذرعى لأنه خلاف الواقع فكلام الأذرعى على العموم وإنما استثناء طواف الوداع فقط في كلام ابن الرفعة هذا ومن تأمل السباق والسياق لم يشك فيما ذكرته ثم رأت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو فيها فلعله من تصرف بعض القاصرين بصري (قوله) لأنه لا يسمى (الخ) عبارة المغنى لأنه إذا بقى السعى لم يكن الماتى به طواف وداع اه (قوله) وتصوره) الى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية لا قوله كما هو الأفضل (قوله) ثم أراد خروجا) أى ولو الى منى يوم الثامن للبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر ومادونها فليراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهاية والمغنى وشيخ الاسلام ونقله الوائى عن الامداد والفتح (قوله) وقول جمع (الخ) منهم الاسنوى والبندنجى والعمرانى وفي نص البويطى وكلام الخفاف ما يوافقه ومع ذلك فالمعتمد ما قاله في المجموع من أن ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه بما بعد القدوم والاستفاضة نهاية (قوله) إذا عاد) كان التقيد بالعود لان السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف فيخرجه عن كونه وداعا فيتأمل سم (قوله) كما هو الأفضل) وفاقا للمغنى وخلافه للنهاية عبارة وهو الأفضل تأخيرها عن طواف الافاضة كما اتفق به والدرج رحمة الله تعالى قال لأن لنا وجها باستحباب اعادته بعده اه وعبارة سم قوله كما هو الأفضل كلام الايضاح صريح في ذلك ثم كونه الأفضل شامل لوقوعه عقب طواف القدوم ولترأخيه عنه اه (قوله) بل له تأخيرها) ولو طاف للقدوم فهل له أن يسعى بعده بعض السعى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظروا الاقرب لكلامهم المنع نهاية

كلام الدابتين الحاملتين للحقفة مركوب له (قوله) ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن (الخ) عبارة شرح العباب وإنما ذكره فيها باعتبار ما كان وأما الآن فمن أصلها درج مدفون فيكنى الصاق العقب أو الأصابع باخر درجها وأما المروءة فهم متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد يفت ذلك كله بادلته في الحاشية اه (قوله) ثم أراد خروجا قبل الوقوف) أى ولو الى منى يوم الثامن للبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر ومادونها فليراجع (قوله) إذا عاد) كان التقيد بالعود لان السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف ولترأخيه عنه (قوله) في المتن بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة) عبارة العراقى في شرح البهجة لكن يشترط أن لا يتخلل بينهما ركن كالوقوف والخلق اه وهو يدل على أنه لو حلق بعد انتصاف ليلة النحر قبل الوقوف امتنع السعى وقد يشك على هذا بعد تسليمه أن الحلق لا يدخل وقته قبل الوقوف ولهذا قال في العباب كشرح الروض وأول وقت غيره أى غير الذبح من الحلق وغيره لمن وقف من انتصاف ليلة النحر اه فدل قوله لمن وقف على توقف دخول وقت الحلق على الوقوف فإن قلت لكن مع عدم دخول وقته يجزىء قلت ممنوع إلا بنقل حتى إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف طو لب بالخلق أن أمكن بأن نبت الشعر أو كان قد قصر فقط (قوله) فلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة) قال في شرح الايضاح ومر عن الأذرعى أنه يسن لمن دفع من

تبعيته للقدوم قبله فلازمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة

﴿ تنبيه ﴾ احرم بالحج من مكة ثم خرج ثم عاد لها قبل الوقوف فهل يسن له طواف القدوم نظرا لدخوله اولا نظرا لعدم انقطاع نسبه عنها ويفرق بين أن ينوي العود اليها قبل الوقوف اولا كل محتمل ولو قيل بالثالث لم يبعد إلا أن اطلاقهم ندبه للحلال الشامل لما إذا فارق عازما على العود ثم عاد يؤيد الأول ثم رأيت في كلام المحب الطبري ما يصرح بالاول ويفرق بينه وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بان طواف الوداع إنما يكون بعد فراغ المناسك كلها ولا كذلك طواف القدوم وعليه فيجزى السعي بعده ويفرق بينه وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فانه يسن له القدوم ولا يجزئه السعي حينئذ بان السعي متى اخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الافاضة (ومن سعى بعد طواف قدوم لم يعده) أي لم يندب له اعادته بعد طواف الافاضة بل يكره لأنه عنه وأصحابه لم يسعوا إلا بعد طواف القدوم رواه مسلم ومن ثم لم يسن للقارن رعاية خلاف موجبها ومر

وفي الونائي عن الامداد مثله (قوله تنبيه أحرمت بالحج الخ) الذي في شرح العباب وقد يدخل في قولهم أو قدوم ما لو أحرمت المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده كما شمله كلامهم انتهى فجزم بسن طواف القدوم واقتصر على أنه ينبغي اجزاء السعي بعده سم (قوله بين أن ينوي العود الخ) أي فلا يسن (قوله اولا) أي فيسن (قوله يؤيد الاول) عبارة الونائي وإذا أحرمت مكي بالحج من مكة وخرج منها ولو لغير سفر قصر وعاز ما على العود ثم عاد اليها سن له طواف القدوم كما لو كان حلالا ويجزى السعي بعده كما في التحفة ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرمت بالحج لم يجز السعي بعده كذا في الامداد والنهاية اه (قوله ويفرق بينه) أي سن طواف القدوم للخارج المذكور (قوله وعليه) أي على الاول (قوله ويفرق بينه) أي العائد المذكور حيث يسن له الطواف ويجزى السعي بعده (قوله ولا يجزئه السعي الخ) جزم بهذا تلميذه عبد الرؤف مخالفا لما في الحاشية ونائي عبارة سم قال في حاشية الايضاح ومر عن الأذرعى أنه يسن لمن دفع من عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فيجوز له السعي بعده وقد يفهمه قولهم أو وقف لم يجز السعي إلا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعد نفل مع امكانه بعد فرض انتهى فافهم التعليل بدخول وقته الخ جوازه قبله وهو خلاف كلامه هنا اه واعتمد ع ش ما هنا عبارة وقضيته أي التعليل عدم امتناع السعي قبل انتصاف ليلة النحر وليس مرادا كما صرح به حج حيث قال في أثناء كلامه ويفرق بينه وبين من عاد لمكة الخ اه (قوله بل يكره) هذا ما جزم به في الروض واقره عليه شيخ الاسلام ومشى عليه صاحب النهاية وقال في المغنى هي خلاف الاولى وقيل مكروهة اه وتبع في ذلك ابن شهاب هذا ولو قيل بحرمتها بناء على عدم سننها لم يبعد لما فيه من التلبس بعبادة فاسدة بصرى وقد يقال وقيل يستحب الاعادة كما حكاه المغنى والنهاية وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن القول المرجوح بالكلية (قوله لم يسن للقارن الخ) جرى عليه الجمال الرملي في شرح الدلجاة وجرى في شرح الايضاح والخطيب في المغنى على ندب سعيين له وعليه جرى سم والشهاب الرملي وابن علان وغيرهم قال الحلبي ومقتضى كلامهم امتناع موالاته الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى انتهى كردى على بافضل عبارة المغنى ويسن للقارن طوافان وسعيان خروجا من خلاف من اوجبهما عليه من السلف والخلف قاله الأذرعى بحثا وهو حسن اه وقال باعثن على الونائي المعتمد ما قاله حج من عدم السنية اه (قوله رعاية خلاف موجبها) وهو ابو حنيفة لان شرط ندب الخروج من الخلاف ان لا يعارض سنة صحيحة وقد صرح عن جابر رضى الله تعالى عنه انه لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا كردى (قوله ومر) الى المتن في النهاية والى قوله والافضل في المغنى إلا قوله اللهم الى المتن وقوله وحافيا الى ومتطهرا (قوله ومر وجوبها الخ) المراد بوجوبها عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له السعي بعده وقد يفهمه قولهم لو وقف لم يجز السعي إلا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعد نفل مع امكانه بعد فرض اه فافهم التعليل بدخول وقته الخ جوازه قبله وهو خلاف قوله الا لا يجزئه السعي حينئذ الى استئناف قال مر في شرحه لو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرمت بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه اطلاقهم اولا ولا يحمل كلامهم على ما لو صدر طواف القدوم حال الاحرام لشمول نية الحج لها حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك المجانسة منتفية بينهما كل محتمل وظاهر كلامهم الا في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له ان يسعى بعد السعي ويكمل به الوقوف وطواف الركن فيه نظر ايضا والاقرب لكلامهم المنع اه (قوله تنبيه أحرمت بالحج من مكة الخ) الذي في شرح العباب مانصه وقد يدخل في قولهم أو قدوم ما لو أحرمت المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده كما شمله كلامهم اه فيجزم بسن طواف القدوم واقتصر على أنه ينبغي اجزاء السعي بعده (قوله بل يكره) لكن الافضل تاخيرها عن طواف الافاضة كما اقتضى به شيخنا الشهاب وجوبها

على من كل قبل فوات الوقوف (ويستحب) للذكر (أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) (١٠١) للاتباع فيهما روه مسلم والرقى الآن بالمروة متعذرا لكن بآخرها  
دكة فينبغي رقيها عملا بالوارد  
ما يمكن أما المرأة والخثي  
فلا يسن لها رقى ولو في  
خلوة على الأوجه الذي  
اقتضاه اطلاقهم خلافا  
للأسنوي ومن تبعه اللهم  
إلا إذا كانا يقعان في شك  
لولا الرقى فيسن لها حيثئذ  
على الأوجه احتياطا  
(فاذرق) بكسر القاف  
الذكر وغيره واشترط  
الرقى ليس قيد في ندب ما بعده  
لندبه لغير الرقى ايضا بل في  
حيازة الأفضل لا غير استقبال  
ثم (قال الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر والله الحمد الله اكبر  
على ما هدانا والحمد لله على  
ما أولانا لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد  
يحيي ويميت بيده) أي  
قدرته وقوته (الخير وهو  
على كل شيء قدير) للاتباع  
رواه مسلم لا يحيي ويميت  
فالنسائي بسند صحيح وإلا  
بيده الخير فذكره الشافعي  
قل ولم يرد زاد مسلم بعد  
قدير لا إله إلا الله وحده أنجز  
وعده ونصر عبده وهزم  
الأحزاب وحده (ثم يدعو بما  
شاء ديناً ودنياً قلت ويعد  
الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً  
والله اعلم) لما في خبر مسلم  
بعد ما ذكر ثم دعا بين ذلك  
قال هذا ثلاث مرات وبحث  
الأذرعى ان الدعاء بامر  
الدنيا مباح فقط كما في الصلاة

كونها شرط في الاجزاء عن نسك الاسلام لأنه مخاطب به على سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركها اللهم إلا أن تتوفر فيه شروط الاستطاعة ويخشى عروض نحو غضب فلا يبعد القول بوجوبها عليه بالمعنى الثاني فيما يظهر في جميع ما ذكر نعم محل ما ذكر فيما قبل الوقوف اما بعد التلبس به فاطلاق الوجوب واضح على ما يصرح به كلامهم من أنه بعدد الوقوف وتلبسه به ينصرف نسكه لفريضة الاسلام ثم رابت الخثي سم قال قوله وجوبها الخ أي إذا أعاد الوقوف انتهى بصرى (قوله على من كل الخ) أي يبلوغ أو عتق سم قول المتن (أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) أي لا إنسان معتدل وأن يشاهد البيت قبل ان الكعبة كانت ترى فحالت الابنية بينها وبين المروة واليوم لا ترى الكعبة إلا على الصفا من باب الصفا معنى (قوله للذكر) التقييد بالذكر جزم به شيخ الاسلام في الغرر وكذا في الاسنى إلا أنه زاد فيه حكاية بحث الأسنوي وقال شيخ مشايخنا الشمس الخطيب الظاهر انه لا يطلب الرقى من المرأة والخثي مطلقا وقال في النهاية لا يسن لها إلا ان خلا المحل عن غير المحارم فيما يظهر كما نبه عليه الأسنوي وتبعه تليذه أبو زرعة وغيره انتهى بصرى ومال اليه ايضا سم والونائي (قوله دكة) أي مسطبة معنى (قوله أما المرأة الخ) قال ابن شبة نقلنا عن الأذرعى ان قضية اطلاق الجهور عدم الفرق وأيضا تحتاط بالرقى كالرجل للخروج من الخلاف في وجوبه اه اقول ان ثبت خلاف يعتد به في الوجوب مطلقا فينبغي الجزم بندب الرقى للمرأة والخثي بصرى (قوله فلا يسن لها رقى ولو في خلوة الخ) قال عبد الرؤف وهو متجه وقال ابن الجلال وهو اوجه مما في الحاشية ومن المختصر واعترضه سم أي تبعا للنهاية بان الرقى مطلوب لكل احد غير أنه سقط عن الانثى والخثي طلبا للستر فاذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوب باذ الحكم يدور مع علته وجودا وعدمه ما ههنا كرى على بافضل (قوله واشترط الرقى) أي المفهوم من قوله فاذا رقى كرى (قوله بل في حيازة الأفضل) أي بالنسبة للذكر المحقق قول المتن (الله اكبر) أي من كل شيء و (قوله والله الحمد) أي على كل حال لا لغيره كما يشعر به تقديم الخبر و (قوله على ما هدانا) أي دلنا على طاعته بالاسلام وغيره و (قوله على ما أولانا) أي من نعمة التي لا تحصى و (قوله له الملك) أي ملك السموات والارض لا لغيره نهاية ومعنى (قوله) وهزم الأحزاب وحده زاد بعده الاسنى والمعنى لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه قول المتن (ثم يدعو بما شاء) ويسن أن يقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميعاد واني اسالك كما هديتني للاسلام ان لا تنزعني مني حتى توفاني وانا مسلم نهاية ومعنى زاد الاسنى اللهم اعصمنا أي احفظنا بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبنا حدودك اللهم اجعلنا نحبك ونحب ملائكتك وانبياك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا لليسرى وجنبنا العسرى واغفر لنا في الآخرة والاولى واجعلنا من أئمة المتقين اه (قوله بين ذلك) أي بين ما ذكره من التوحيد ع ش (قوله تحرى خلو المسعى) قال الشيخ ابو الحسن البكرى لعل المراد بالخلوة ما يتيسر معه السعى بلا مشقة لها وقع ويختلف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد بالخلوة خلو المحل بالكلية اه كرى على بافضل (قوله ولا يكره) أي قوله ومر في النهاية وكذا في المعنى الا ما نبه عليه (قوله ولا يكره الركوب) أي إلا عند الرحمة ان لم يكن ممن يستغنى والا فلا مالم يغلب الايداء ونائي (اتفاقا) معتمد لكنه خلاف الاولى لما تقدم من سن المشي فيه ع ش (قوله على ما في المجموع) عبارة المعنى فان ركب

الرملي وتقدم خلافة (قوله على من كل) أي يبلوغ أو عتق (قوله قبل فوات الوقوف) أي إذا أعاد الوقوف (قوله خلافا للأسنوي) في شرح روه ما اعترض به على الأسنوي ان المطلوب من المرأة ومثلها الخثي اخفاء شخصها ما يمكن وان كانت في خلوة لا ترى انه لا يسن لها التخوية في الصلاة ولو في خلوة يرد بان الرقى مطلوب لكل احد غير انه سقط عن الانثى والخثي طلبا للستر فاذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوب باذ الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه بان قياس ذلك على التخوية ممنوع لانها مثيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى فلا يصل اليه ويؤيد الأسنوي ما مر في جبر الصلاة والقول بان اخفاء الشخص محتاط له فوق الصوت مردود

(وان) يكون ما شيا وحافيا ان أمن تنجس رجليه وسهل عليه ومتطهر او مستورا او افضل تحرى خلو المسعى أي إلا ان فاتنا الموالة بينه وبين الطواف كما هو ظاهر للخلاف في وجوبها وقياسه ندب تحرى خلو المطاف حيث لم يؤمر بالمبادرة به ولا يكره الركوب اتفاقا على ما في المجموع

لكن روى الترمذى عن الشافعى (١٠٣) كراهته الاعتذر ويؤيده ان جمعا مجتهدين قائلون بامتناعه لغير عذر إلا ان يحاج بانهم خالفوا

ما صح انه صلى الله عليه وسلم ركب فيه وأن يوالى بين مراته بل يكره الوقوف فيه لحديث او غيره وبينه وبين الطواف وممراته يضرب صرفة كالطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة وأن (يمشى أول السعى وآخره) على هيئته (و) ان (يعدو الذكر) لا غيره مطلقا عدوا شديدا طاقته حيث لا تاذى ولا إيذاء قاصدا السنة لا نحو المسابقة (في الوسط) للاتباع فيهما رواه مسلم ويحرك الراكب دابته والمراد بالوسط هنا الامر التقريبي إذ محل العدو اقرب الى الصفا منه الى المروة بكثير (وموضع النوعين اى المشى والعدو (معروف) فموضع العدو قبل الميل الاخضر بركن المسجد وحدث مقابله آخر بسة أذرع الى ان يتوسط الميلين الاخضرين احدهما بجدار دار العباس رضى الله عنه وهى الآن رباط منسوب اليه والآخر دار المسجد وماعد ذلك محل المشى

(فصل فى الوقوف بعرفة) وبعض مقدماته وتوابعه (يستحب للامام) إذا حضر الحج (أو منصوبه) لاقامة الحج ونصبه واجب على الامام (ان

بلا عذر لم يكره اتفاقا كافى المجموع وما فى جامع الترمذى من ان الشافعى كره السعى راكبا إلا العذر محمول على خلاف الاولى (قوله بانهم خالفوا الخ) عبارة النهاية بانه خلاف سنة صحيحة وهى ركوبه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في بعضه وسعى غيره بلا عذر كصغرا ومرضا خلاف الاولى نهاية أقول وقد يمنع المخالفة بان ركوبه صلى الله عليه وسلم كان لعذر وان يظهر فيستفتى ويؤخذ منه كيفية السعى ويرى جماله المشتاقون المتعطشون اليه فان اهل مكة ذكروهم وانا منهم وصغيرهم وكبيرهم كانوا امتزاجين فى المسعى وفى البيوت التى فى حواله واسطحتها لنيل سعادة مشاهدة طلعه الشريفة (قوله بل يكره الوقوف الخ) وتكره الصلاة بعده نهاية وونائى (قوله لكن لا يشترط له كيفية الخ) اى فله السعى المنكوس او القهقرى ونحوها سم وبصرى اى بما لا يجزىء فى الطواف ويكنى الطيران كفى الحاشية ونائى (قوله على هيئته) الى الفصل فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله حيث الى المتن (قوله لا غيره مطلقا) وقيل ان خلت الاثنى بالليل سعت كالكرو والختنى فى ذلك كالاتى معنى (قوله طاقته) عبارة النهاية والمعنى فوق الرمل اه (قوله قاصدا السنة الخ) اى ولا لم يصح سعيه على المعتمد لانه يقبل الصرْف كالطواف خلافا للشيخ الاسلام والشيخ الحسن البكرى وموضع من الايعاب ومن النهاية قال ابن الجال ويتفرع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت سعيه محرم كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعلى مرجح من قال يشترط فقد الصارف ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من قال لا يشترط فيه فقد الصارف يقع عنهما انتهى اه كرى وتقدم فى الشرح قبيل الفصل انه يأتى فيه تفصيل طواف الحامل والمحمول (قوله لا نحو المسابقة) اى كاللعب فيخرج عن كونه سعيًا بقصد هانهاية وونائى (قوله ويحرك الدابة) أى بحيث لا يؤذى المشاة نهاية (قوله بسة الخ) متعلق بقبل الميل الخ (قوله وماعد ذلك محل المشى) ويسن ان يقول الذكركى عدوه وكذا المرأة والختنى فى محله كما بحثه بعض المتأخرين رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الا كرم معنى عبارة النهاية ويسن ان يقول فى السعى ولو اتى رب اغفر وارحم الخ ويوافق قول الونائى قائلانى عدوه ومشيه رب اغفر وارحم الخ اللهم ربنا آتنا فى الدنيا حسنة الخ والقراءة فى السعى أفضل من غير الذكر الوارداه

(فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه) (قوله إذا حضر الحج) أى خرج مع الحجيج نهاية ومعنى قول المتن (أو منصوبه) اى المؤمر عليهم ان لم يخرج الامام معنى ونهاية قول المتن (ان يخطب بمكة) اى ان لم ينصب غيره للخطابة ونائى (قوله أو يبابها) كذا فى اصل المصنف ومراده التساوى عند عدم المنبرين الكون عندها والكون يبابها وينبغى ان يكون الثانى اولى لمزيد شرفه وكونه ابلغ فى التبليغ فلو اتى بالواو بدل اول كان اولى نعم على تقدير الاتيان بها اى الواو او يحتمل الكلام معنيين لكل منهما وجه وجه الاول على تقدير كون حيث الخ متعلقة بالكونين فيكون محصله ان الكون عندها حيث لا منبر افضل وافضله الكون يبابها لانه مما صدقات الاول فى الجملة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثانى ومحصله ان الكون

بان سماع الصوت يكون سببا لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقى فى الخلوة اه (قوله إلا ان يحاج بانهم خالفوا ما صح) قد يجيبون بانه يحتمل انه ركب لعذر كان يظهر ليستفتى منه وهى واقعة حال فعلية (قوله لكن لا يشترط له كيفية) اى فله السعى القهقرى ونحوها (فرع) قال فى العباب وان اى ويجب ان يسعى فى بطن الوادى ولو التوى فيه يسير الميضرا قال فى شرحه بخلافه كثير ابحث يخرج عنه وضبطت ذلك فى الحاشية بان يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارب لعرض المسعى بما بين الميلين الذى ذكره الفارسى أنه عرضه ما ذكره هو ما فى المجموع حيث قال قال الشافعى والاصحاب لا يجوز السعى فى غير موضع السعى فلو مروا موضع فى زقاق العطارين او غيره لم يصح سعيه لان السعى يختص به فلا يجوز فعله فى غيره كالطواف الى ان قال ولذا قال الدارمى ان التوى فى سعيه يسير اجازوا ودخل المسجد وزقاق العطارين فلا اه وبه يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسيرا المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتامله (فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه)



قال الماوردي محرما واستغفر به في المجموع ومع ذلك قال انه محتمل اي ومن ثم كان (١٠٣) العمل عليه ويفتحها المحرم بالتلبية

وغيره بالتكبير وبحث  
الحج الطبري ان من  
توجبه العرفة قبل دخول  
مكة يسن لهم ذلك غريب  
(في سابع ذي الحجة) ويسمى  
يوم الزينة لانهم كانوا  
يزينون فيه هوادجهم  
(بعد صلاة الظهر) او الجمعة  
ويظهر تقييد ندبها باداء  
فعل الظهر ففوت بفوات  
ادائها لان المداري في العبادات  
على الاتباع ما يمكن وهو  
صلى الله عليه وسلم لم يفعلها  
الا بعد اداء الظهر فلا تفعل  
فيما بعد ذلك خطبة (فردة يامر  
فيها) المتمتعين والمكئين  
بطواف الوداع بعد احرامهم  
وقبل خروجهم لانه مندوب  
لهم لتوجههم لا ابتداء  
النسك دون المفردين  
والتقارنين لتوجههم لا تمامه  
جميع الحاجاج (بالغدو) اي  
السير بعد صبح الثامن  
ويسمى يوم التروية لانهم  
كانوا يتروون الماء فيه لقلته  
اذا ذاك بتلك الا ما كن (الى  
منى) بحيث يكونون بها اول  
الزوال وما وقع لها في  
موضع اخر ان السير بعد  
الزوال ضعيف وعلى الاول  
يستثنى من تلزمه الجمعة كحاج  
انقطع سفره اذا كان الثامن  
الجمعة فلا يجوز له الخروج  
بعد الفجر الا ان عذرا او  
اقيمت صحيحة بمنى (تنبيه)  
مرجوب صوم الاستسقاء  
بامر الامام او منصوبه  
وقياسه وجوب ما يامر به

عندها افضل مطلقا وعليه فالكون بياها حيث لا منبر عند ها افضل بصري اقول الاظهر ان او لمجرد  
الاضراب والترقي وحيث الخ متعلقة بالكون الاول لفظا وبهما معا معنى فيفيد الكلام حيث ان المعنى الاول  
بلا تكلف (قوله قال الماوردي) الى قوله وما وقع في النهاية الا قوله غريب وقوله يظهر الى المتن وقوله  
لتوجههم لا ابتداء للنسك وكذا في المعنى الا قوله وبحث الحج الى المتن (قوله قال الماوردي الخ) جزم به النهاية  
عبارته ويسن ان يكون محرما اه (قوله انه محتمل) بكسر الميم بقرينة ما بعده (قوله ويفتحها المحرم الخ)  
لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية او تكبير سم عبارة الوثائي ويفتحها بالتلبية ان كان محرما وهو افضل  
والا فالتكبير ويحمد الله ويشئ عليه ثم يقول اما بعد فانكم جئتم من افاق شتى وفودا الى الله تعالى فحق على  
الله ان يكرم وفده فمن كان جاء يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يخب فصدقوا قولكم بفعل فان ملاك القول  
العمل والنية القلوب الله الله في ايامكم هذه فانها ايام تغفر فيها الذنوب جئتم من افاق شتى في غير تجارة  
ولا طلب مال ولا دنيا ترجونها ثم يلي اي ان كان محرما ويعلمهم فيها المناسك الخ اه (قوله وبحث الحج  
الخ) اقره النهاية عبارة ته ولو توجبه الموقف قبل دخول مكة استحباب لا مامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله  
الحج الطبري قال الاذرعى ولم اره لغيره اه قال ع شر قوله مر ان يفعل كما يفعل الخ اي بان يخطب في سابع  
ذي الحجة الى اخر ما ياتي اه (قوله او الجمعة) اي ان كان يومها نهاية (قوله ويظهر تقييد ندبها الخ) عبارة  
الوثائي وان لم يصلوها كما بحث في الحاشية وقال في التحفة ويظهر الخ اه قال باعشن قوله كما بحثه الخ اعتمده  
عبد الرؤف وابن الجلال اه (قوله فلا يفعل الخ) اقرب فيما يظهر ندب فعلها ولو قبل الشروع في السير لحصول  
المقصود بها من اخبارهم بما مامهم من المناسك نعم الاكل فعلها فيما ذكر بصري وسم (قوله فيما بعد ذلك)  
اي بعد فوات اداء الظهر قول المتن (خطبة فردة) ولا تكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة  
كما تقرر ولان القصد بها التعلم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية  
ومعنى (قوله لانه الخ) اي هذا الطواف ع شر (قوله لتوجههم لا ابتداء للنسك) محل تأمل ثم رايت المحشى قال  
يتأمل معنى ذلك بصري وقد يجاب بان المراد بالنسك هنا ما عدا الاحرام ولو مندوبا ومعلوم ان الاولين لم  
يسبق على توجههم شئ غير الاحرام والآخرين سبق على توجههم ايضا السفر الى مكة ونحو طواف القدوم  
(دون المفردين والتقارنين) اي الافاقيين سم قال السيد عمر الظاهر ان مثلهم من احرام بالحج من مكة ولو  
متعديا بمجازة الميقات اه وفيه نظر (قوله لتوجههم لا تمامه) عبارة الاسنى والنهاية والمعنى بخلاف المفرد  
والتقارن الافاقيين لا يؤمران بطواف الوداع لانهم لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه  
(قوله وجميع الحاجاج) عطف على المتمتعين (قوله اذا ذاك الخ) اي واما اليوم فالماء كثير فيها بجبرمى قول المتن  
(الى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه وتذكر وهو الاغلب وقد توثقت وتخفيف نونها شهر من تشديدها  
سميت بذلك لكثرة ما منى اي راق فيها من الدماء نهاية ومعنى (قوله وعلى الاول) اي المعتمد (قوله الا ان  
عذر) لم يظهر وجه استثناء المعذور بعد فرض الكلام فيمن تلزمه الجمعة بصري (قوله او اقيمت صحيحة  
منى) اي بان احدث بها قرية استوطنها اربعون كاملون نهاية ومعنى (قوله وقياسه وجوب ما يامر به  
احدهما الخ) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة الشرع فان

(قوله ويفتحها المحرم بالتلبية الخ) لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية او تكبير (قوله فلا تفعل فيما بعد  
ذلك) لو قال تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود (قوله دون المفردين) اي الافاقيين (قوله  
لتوجههم لا ابتداء للنسك) قديقال هذا موجود في القانون اذ المفرد والتقارن متحدان في العمل (قوله  
والتقارنين) اي الافاقيين (قوله لتوجههم لا تمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص التقارن به مع استواء  
المفرد والتقارن في العمل وعبارة شرح الروض وبذلك علم ان المفرد والتقارن الافاقيين لا يؤمران  
بطواف الوداع لانهم لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه (قوله وقياسه وجوب  
ما يؤمر به احدهما الخ) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة

احدهما هاجماع انه مستنون امر به فيهما وقد يفرق بان في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغيث بخلافه

فرض انه امر فيتجه انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتثال كافي الاستسقاء وإلا فلا فليتامل سم (قوله  
أو يفرق الخ) اعتمده الوثائقي (قوله ويعلمهم في هذه الخطبة الخ) فان كان فقيها قال هل من سائل وخطب  
الحج أربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول وكلها فردى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة  
فثنتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتي نهاية ومعنى وياقي في الشرح مثله (قوله  
كما افاده كلامه الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية كلام المصنف انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من  
المناسك ومقتضى كلام اصل الروضة انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى  
ولا منافاة إذا اطلاق بيان للاكمل والتقييد بيان للاقل اه (قوله باعادتها في الخطب الالية) ظاهره انه  
يعيد في كل منها جميع المناسك الماضية والالية وصريح كلام غيره كقوله الاتي وافهم الخ انه يعيد الالية  
فقط (قوله أو الى الخطبة الخ) عطف على كلها كردى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال ان  
كان تدل على التكرار مع انه عليه الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويحج بانها انما  
تفيد التكرار مع المضارع وما هنا ليس كذلك سم (قوله ولو قيل ينبغي الخ) يعلم بما سنقله عن الاسنى في خطبة  
النحر ما يؤيده والظاهر انه ما خذ بصري (قوله لم يبعد) ويؤيده الحديث المذكور بصري وفيه تأمل (قوله  
في غير يوم الجمعة الخ) الاولى ان يؤخره عن قول المصنف من غد (قوله وفيه ان لم تزلهم الخ) عبارة  
النهاية والمغنى فان كان يوم الجمعة ندب ان يخرج بهم قبل الفجر لان السفر يومها بلا عذر كتخلف عن رفقته  
بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصلي الجمعة حرام فحمله فيمن تزلمه الجمعة ولم تمكنه اقامتها بمنى والابان  
احدث ثم قرية واستوطنها اربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصلي معهم وان حرم البناء ثم اه زاد  
الوثائقي وان ترتب عليه فوات الجمعة على اهل بلده بان كانوا من الاربعين وقوله لم يحرم تعطيل بلدهم عنها محمول  
على تعطيل بغير حاجة كافي التحفة اه قال ع ش قوله م روان حرم البناء الخ يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في  
في السكانية الكائنة ببو لاق وان كانت في حرم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة صحة صلاة الجمعة وهو ظاهر اه  
(قوله ما لم تعطل الجمعة) قال سم بعد ذكر كلام الشارح في باب الجمعة فالجواب جواز كل من التعطيل والسفر  
لحاجة اذا امكنته في محل آخر اى او تضرر بتخلفه عن الرفقة فيما يتجه وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز  
التعطيل فيما نحن فيه اذا امكنتهم في منى مثلا وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هناك وهما  
جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حينئذ فليتامل بخلافه  
بعد الفجر فمن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادركها بمحل آخر ومن لا فان لزمته امتنع ايضا الا ان ادركها  
باخرها اه وقوله امتنع في موضعين مقيد اخذا من اول كلامه ومما مر عن النهاية والمغنى انفا بعد عدم العذر

لشرع فان فرض انه امر فيتجه انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتثال كما في الاستسقاء والافلا فليتامل  
(قوله كان صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية الخ) قد يقال كان تدل على التكرار مع انه عليه  
الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويحج بانها انما تفيد التكرار مع المضارع  
وما هنا ليس كذلك (قوله ما لم تعطل الجمعة بمكة) عبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن حجة خرج  
من تزلمه قبل الفجر وان خرجوا بعد الفجر وامكن فعلها بمنى جاز وظاهره انه لا فرق بين ان يتخلف بمكة  
من يقيم الجمعة وان لا وليس مراد ابل الظاهر كما قال الاذرى والزر كشي في الحالة الثانية المنع لانهم مسؤولون  
بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الازرى والزر كشي الا في قول الايضاح  
قال الشافعي فاذا بنى بها اى بمنى قرية واستوطنها اربعون من اهل السكالك اقاموا الجمعة هم والناس معهم  
اه ولم يتعرض له في قول الايضاح قبل ما ذكر مانصه فان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع  
الفجر اه (قوله ما لم تعطل الجمعة بمكة) فيه امر ان الاول ان التعطيل انما يكون بذهاب من تعتقد به  
بخلاف ذهاب من تزلمه او لا تعتقده كالمقيم غير المتوطن فقوله ما لم تعطل بمكة اى بان المستوطن تمام  
من تعتقد به او جميع من تعتقده الثانى انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل  
الجمعة بمكة

ان ما فيه مصلحة عامة يصير  
بامره واجبا باطنا ايضا  
بخلاف ما ليس فيه تلك  
المصلحة لا يجب الاظهارا  
فقط فكذا يقال هنا لا يجب  
الاظهارا و مر ثم ايضا  
ما يعلم منه ان ولاية القضاء  
تشمل ذلك وحينئذ فهل  
الخطيب الذى ولاه الامام  
الخطابة لا غير كذلك او  
يفرق بان من شان القضاء  
النظر في المصالح العامة  
بخلاف الخطابة (ويعلمهم)  
في هذه الخطبة (ما امامهم  
من المناسك) كلها كما افاده  
كلامه كغيره ونص عليه في  
الاملاء وهو الاكمل لترسخ  
في اذهانهم باعادتها في الخطب  
الالية ولان كثير منهم قد  
لا يحضر فيما بعدها الكثيرة  
اشغالهم أو الى الخطبة  
الاخرى كما صرح به الرافعى  
وغیره قيل وهذا هو الاكمل  
لان المسائل العلية كلما  
قلت خففت وضبطت ويرد  
خبر السيق بسند جيد كان  
صلى الله عليه وسلم اذا كان  
قبل يوم التروية يوم خطب  
الناس واخبرهم بمناسكهم  
فاجمع المضاف فيه دليل لما قلناه  
وافهم قوله ما امامهم انه  
لا يتعرض لما قبل الخطبة  
التي هو فيها ولو قيل ينبغي  
التعرض له ايضا ليعرفه او  
يتذكره من اخل به لم يبعد  
(و) ان (يخرج بهم) في غير  
يوم الجمعة وفيه ان لم تزلهم  
والا قبل الفجر ما لم تعطل  
الجمعة بمكة

(من) بعد صلاة صبح (غد) والا فضل ضحي للاتباع (إلى منى) يستحب للحجاج كلهم ان (يبيتوا بها) وان يصلوا بها العصرين والعشاءين والصبح للاتباع رواه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الخيف والنزول بمنزله عليه السلام او قريب منه وهو بين منجره وقبة مسجد الخيف وهو اليها أقرب (فاذا طلعت الشمس) أى أشرقت على ثبير وهو المطل على مسجد الخيف قاله المصنف وغيره وإن اعترضه المحب الطبرى وقال بل هو مقابله الذى على يسار الذهاب لعرفة وجمع بان كلا يسمى بذلك ومع تسليمه المراد الاول (١٠٥) ايضا (قصدوا عرفات) من طريق ضب

وكانه الذى ينعطف عن  
اليمين قرب المشعر الحرام  
مكثرين للتلبية والذكر وما  
حدث الان من مبيت اكثر  
الناس هذه الليلة بعرفة بدعة  
قيحة اللهم إلا من يخاف  
زحمة او على محترم ولو بات  
بمنى او وقع شك فى الهلال  
يقضى فوت الحج بفرض  
المبيت فلا بدعة فى حقه ومن  
اطلق نذب المبيت بها عند  
الشك فقد تساهل إذ كيف  
تترك السنة وحجه مجزىء  
بتقدير الغلط إجماعا فالوجه  
التقيد بما ذكرته (قلت)  
وإذا ساروا من منى بعد  
الصبح إلى عرفة فالسنة لهم  
انهم لا يدخلونها بل يقيمون  
بنمرة) وهى بفتح فكسر  
وبفتح او كسر فسكون محل  
معروف ثم (بقرب عرفات  
حتى تزول الشمس والله اعلم)  
للا اتباع رواه مسلم ويسن  
الغسل بها للوقوف كما مر مع  
بيان وقته (ثم) عقب الزوال  
بذهب إلى مسجد إبراهيم  
عليه السلام خلافا لمن نازع فى  
هذه النسبة وزعم انه  
منسوب لآبراهيم احد امراء  
بنى العباس المنسوب اليه  
باب إبراهيم بالمسجد الحرام  
وصدره من عرفة بضم اوله

(قوله بعد صلاة) إلى قوله والنزول فى النهاية والمعنى (قوله للحجاج كلهم) أى حتى من كان مقبلا بمنى ومن لم  
يكن بمكة سم (قوله وان يبيتوا بها) أى ندى بافليس بركن ولا واجب باجماع قال الزعفرانى يسن التمشى من مكة  
إلى المناسك كلها إلى انقضاء الحج لمن قدر عليه وان بقصد مسجد الخيف فصلى فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلهما  
وبعدهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم لمن قدر عليه أى ولم يخف تاذا ياولا نجاسة اه (قوله والاولى صلاتها  
بمسجد الخيف) أى عند الاحجار امام منارة التى بوسطه الان ونائى (قوله وهو المطل) عبارة النهاية والمعنى  
والو نائى وهو بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على يمين الذهاب من منى إلى عرفات قول المتن (قصدوا عرفات)  
ويسن للسائر اليها أن يقول اللهم اليك توجهت ووجهك الكريم أردت فاجعل ذنبى مغفورا وحجى مبرورا  
وارحمى ولا تخيننى إنك على كل شىء قدير نهاية ومعنى (قوله من طريق ضب) وهو الجبل المطل على منى أى  
الذى مسجد الخيف فى اصله وهو من مزدلفة ويعودو على طريق المازمين وهو بين الجبلين الكاثنين بين  
عرفة ومزدلفة ويسن للسائر إلى عرفات ان يعود فى طريق غير ما ذهب فيها ولو كان ذهابه وإيابه فى واحدة  
منهما بان يغير ممشاه كالعيدو نائى ونهاية ومعنى (قوله بفرض المبيت) أى بمنى (قوله فلا بدعة فى حقه) ومثله  
دخوله قبل الزوال إذا كان الزحام يخاف منه ما ذكر ابن علان (قوله ومن اطلق الخ) أى سواء كان الشك  
يقضى فوت الحج او لا يقتضيه كرى (قوله بها) أى بعرفات (قوله وحجه مجزىء الخ) عبارة الو نائى ووقوف  
اليوم العاشر بشرطه مجزىء إجماعا قاله حج اه (قوله بتقدير الغلط) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم يقولوا  
على خلاف العادة سم (قوله بما ذكرته) أى بكون الشك يقضى فوت الحج بفرض المبيت بمنى كرى قول  
المتن (قلت) أى كما قال الرا فى فى الشرح نهاية ومعنى (قوله وإذا ساروا) إلى قوله وهم الان فى المعنى إلا قوله  
وبينه إلى المتن وكذا فى النهاية إلا قوله وزعم إلى وصدره (قوله وزعم انه منسوب الخ) جزم به ابن شهية  
بصرى (قوله وصدره) هو محل الخطبة والصلاة و (قوله واخره الخ) ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك  
نهاية ومعنى (قوله وبينه الخ) أى المسجد (قوله ويخطب الامام) أى او منصوبه على منبر او مرتفع نهاية قول  
المتن (خطبتين) أى خفيفتين وتكون الثانية اخف من الاولى نهاية ومعنى (قوله ما يأتى فى عرفة) أى من  
الذكر والتلبية نهاية ومعنى (قوله لان القصد بها مجرد الدعاء) أى وان التعليم إنما هو فى الاولى نهاية (قوله

محله من إقامتها والذهاب اليها فى بلد اخرى ثم قوله وقيد أى جواز سفر من لزمته إذا مكثته فى طريقه أو  
مقصده صاحب التعجيز بحثا بما إذا لم يبطل جمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكانه اخذه مامرا انقام من حرمة  
تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره  
لغير حاجة اتجه ما قاله وإن تمكن منها فى طريقه اه وقضية فرقه انهم لو عطلوا الحاجة جاز وحينئذ فالحاصل  
جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة إذا امكنته فى محل اخر أى او أضررت بتخلفه عن الرقعة فيما يتجه وإن  
خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه إذا امكنتهم فى منى مثلاً وإن خرجوا بعد الفجر  
لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هناك وهاجوا از الخروج قبل الفجر وإن لزم التعطيل وعدم إدراكها فى محل  
لعدم التكليف حينئذ فليتامل بخلافه بعد الفجر فمن لزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادر كما بمحل اخر  
ومن لا فان لزمته امتنع ايضا إلا ان ادر كما باخر (قوله ويستحب للحجاج كلهم) أى حتى من كان مقبلا  
بمنى ومن لم يكن بمكة (قوله وحجه مجزىء بتقدير الغلط إجماعا) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم

(١٤ - شروانى وان قاسم - رابع) و بالنون وآخره من عرفة وبينه وبين الحرم نحو ألف ذراع و (يخطب الامام بعد  
الزوال) الناس (خطبتين) قبل الصلاة ويعلمهم فى اولهما ما أمامهم كله أو الى الخطبة الاخرى نظير مامر ويحرضهم على أكثر ما يأتى  
فى عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام للخطبة الثانية أخذ المؤذن فى الاذان لا الاقامة على المعتمد ويخففها بحيث يفرغها مع  
فراغ الاذان ولم ينظر لمنعه سماعها لان القصد بها مجرد الدعاء وللبادرة إلى اتساع وقت الوقوف (ثم) يقيم و (يصلى بالناس)

الذين يجوز لهم القصر وهم الآن قليلون (١٠٦) جدا إذا أكثر الحجيح يدخلون مكة قبل الوقوف بدون أربعة أيام كوامل بنية إقامة فوق

الذين يجوز لهم القصر) وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب أن الحجاج إذا دخلوا مكة ونو أن يقيموا بها أربعة أيام فإتمامها في يوم التروية إلى منى ونو الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خروجهم إلى منى وأسفر انقصر فيه الصلاة مغنى زاد النهاية وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا في الزمن القديم من سفرهم بعد نفرهم من منى ونحوه واما الآن فاطردت عادة أكثرهم بأقامة أميرهم بعد النفر فوق أربعة أيام كوامل فلا يجوز لأحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم لم ينشئوا حينئذ سفر انقصر فيه الصلاة اه (قوله بعده) أي بعد الوقوف والنفر ونائي (قوله هل ينقطع الخ) تقدم أن الأقرب أنه لا ينقطع وحينئذ في تعليل ما جزم به من أنهم الآن قليلون جدا بقوله إذا أكثر الحجيح الخ لا يخفى إذ كيف يحزم بالقلة التي لا تنبئ إلا على الانقطاع ثم يعلمها بما فيه تردد رجح منه فيما سبق عدم الانقطاع فتأمل سم عبارة البصري والذي استوجهه في باب صلاة المسافرين سفرهم لا ينقطع إلا بالعود إلى مكة وحينئذ فلا محل لقوله وهم الآن الخ ثم رايت المحشى به عليه اه وعبارة الونائى ثم يقيم الصلاة ثم يجمع العصرين تقديم ما يقصرهما بالمسافرين الذين لهم القصر ان كان مسافرا وهو الذي لم يبق إقامة أربعة أيام كوامل وهو ما كثر بخلاف ما لو دخل الحجاج مكة قبيل الوقوف ونو الإقامة ماذ كر بعد فيتموا كذا في الحاشية والفتح خلافا للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافرين فيما لو نوى الحجاج الذين يدخلون مكة قبيل الوقوف بنحو يوم أن يقيموا بها بعد النفر أربعة أيام كوامل فالأقرب أنه لا ينقطع سفرهم بوصولهم لمكة ناوين ماذ كر فإن كان الامام مقما اناب مسافرا أو يامر بالانتهاء وعدم الجمع غيره اه (قوله قصر) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى لا قوله ويسر بالقرأة قول المتن (جمعا) أي تقديمها نهاية ومغنى (قوله ويسر بالقرأة) أي فيها خلافا لابي حنيفة عميرة (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومغنى (قوله على الاصح) أي خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسكة الكبرى من أن ذلك للنسك اه مغنى وعليه فيجمع المكي ايضا ونائي (قوله نائى) أي يوم النفر الاول نهاية ومغنى (قوله إلا التي بنمرة) أي فانها ثنتان وقبل صلاة الظهر سم (قوله وإذا فرغوا من الصلاة) أي من العصرين ثم الراتبه ونائي قول المتن (ويقفوا) أي الامام او منصوبه والناس (إلى الغروب) والافضل أن يقفوا بعد الغروب حتى تزول الصفرة قليلا فان قيل قول المصنف يقفوا منصوب عطفا على يحط فيقتضى استحباب الوقوف مع أنه واجب اجيب بأنه قيد الوقوف بالاستمرار إلى الغروب وهو مستحب على الصحيح مغنى ونهاية (قوله قيل في تركيه نظر الخ) هذا الاعتراض بجري ايضا في قوله السابق ويبيتوا فتأمل سم (قوله ويخرج بهم) في كون الخروج بهم محتصا بتأمل لا يقال الخروج بهم الخاص به اخص من مطلق الخروج الشامل لهم لا نأقول يمكن اعتبار نحو ذلك في المبيت ونحوه فواجه التخصيص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تتلوه عن شئ ملما فيها من تشبث الضمان وإن كان المراد منها واضحا فردا الاولوية ليس في محله بصري (قوله وعمه وغيره) الضمير ان للامام و (قوله وذلك التقدير) إشارة إلى قوله إذ تقديره الخ و (قوله ما تقرر) هو قوله بأنه خص الامام الخ كرى (قوله وذلك التقدير يدفعه الخ) كيف يدفعه مع القطع بأن العطف على يخطب وهو مقيد بالامام او منصوبه سم قول المتن (ويذكروا الله ويدعوه) أي بكثارة نهاية ومغنى (قوله والوارد من ذلك الخ) ومن ادعيته المختارة ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآلة اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة واكفي

يقولوا على خلاف العادة (قوله هل ينقطع) تقدم أن الأقرب أنه لا ينقطع وحينئذ في تعليل ما جزم به من أنهم الآن قليلون جدا بقوله إذا أكثر الحجيح الخ لا يخفى إذ كيف يحزم بالقلة التي لا تنبئ إلا على الانقطاع ثم يعلمها بما فيه تردد رجح منه فيما سبق عدم الانقطاع فتأمل سم عبارة البصري والذي استوجهه في باب صلاة المسافرين سفرهم لا ينقطع إلا بالعود إلى مكة وحينئذ فلا محل لقوله وهم الآن الخ ثم رايت المحشى به عليه اه وعبارة الونائى ثم يقيم الصلاة ثم يجمع العصرين تقديم ما يقصرهما بالمسافرين الذين لهم القصر ان كان مسافرا وهو الذي لم يبق إقامة أربعة أيام كوامل وهو ما كثر بخلاف ما لو دخل الحجاج مكة قبيل الوقوف ونو الإقامة ماذ كر بعد فيتموا كذا في الحاشية والفتح خلافا للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافرين فيما لو نوى الحجاج الذين يدخلون مكة قبيل الوقوف بنحو يوم أن يقيموا بها بعد النفر أربعة أيام كوامل فالأقرب أنه لا ينقطع سفرهم بوصولهم لمكة ناوين ماذ كر فإن كان الامام مقما اناب مسافرا أو يامر بالانتهاء وعدم الجمع غيره اه (قوله قصر) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى لا قوله ويسر بالقرأة قول المتن (جمعا) أي تقديمها نهاية ومغنى (قوله ويسر بالقرأة) أي فيها خلافا لابي حنيفة عميرة (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومغنى (قوله على الاصح) أي خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسكة الكبرى من أن ذلك للنسك اه مغنى وعليه فيجمع المكي ايضا ونائي (قوله نائى) أي يوم النفر الاول نهاية ومغنى (قوله إلا التي بنمرة) أي فانها ثنتان وقبل صلاة الظهر سم (قوله وإذا فرغوا من الصلاة) أي من العصرين ثم الراتبه ونائي قول المتن (ويقفوا) أي الامام او منصوبه والناس (إلى الغروب) والافضل أن يقفوا بعد الغروب حتى تزول الصفرة قليلا فان قيل قول المصنف يقفوا منصوب عطفا على يحط فيقتضى استحباب الوقوف مع أنه واجب اجيب بأنه قيد الوقوف بالاستمرار إلى الغروب وهو مستحب على الصحيح مغنى ونهاية (قوله قيل في تركيه نظر الخ) هذا الاعتراض بجري ايضا في قوله السابق ويبيتوا فتأمل سم (قوله ويخرج بهم) في كون الخروج بهم محتصا بتأمل لا يقال الخروج بهم الخاص به اخص من مطلق الخروج الشامل لهم لا نأقول يمكن اعتبار نحو ذلك في المبيت ونحوه فواجه التخصيص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تتلوه عن شئ ملما فيها من تشبث الضمان وإن كان المراد منها واضحا فردا الاولوية ليس في محله بصري (قوله وعمه وغيره) الضمير ان للامام و (قوله وذلك التقدير) إشارة إلى قوله إذ تقديره الخ و (قوله ما تقرر) هو قوله بأنه خص الامام الخ كرى (قوله وذلك التقدير يدفعه الخ) كيف يدفعه مع القطع بأن العطف على يخطب وهو مقيد بالامام او منصوبه سم قول المتن (ويذكروا الله ويدعوه) أي بكثارة نهاية ومغنى (قوله والوارد من ذلك الخ) ومن ادعيته المختارة ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآلة اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة واكفي

أربعة أيام بها بعده وقد مر في صلاة المسافر بيان أن سفرهم هل ينقطع بذلك أولا (الظهر والعصر) قصر (وجمعا) للتابع رواه مسلم ويسر بالقراءة وهذا الجمع بسبب السفر لا النسك على الاصح فلا يجوز لمن لا يجوز له القصر ويسن للامام اعلامهم بقوله بعد سلامه أتموا ولا تجمعوا فاناقوم سفر وبق خطبتان مشروعتان احدهما يوم النحر والاخرى ثالثة بنى والاربعة فرادى وبعد صلاة الظهر إلا التي بنمرة وإذا فرغوا من الصلاة سن لهم ان يبادروا إلى عرفة (و) أن (يقفوا) بها (إلى) تكامل (الغروب) للتابع وخروجا من خلاف من اوجب الجمع بين الليل والنهار وسيأتي ان اصل الوقوف ركن قيل في تركيه نظر إذ تقديره يستحب للامام او منصوبه ان يقفوا فلو افردته فقال ويقف وكذا ما بعده لكان أولى اه ويرد بأنه خص الامام او نائبه بما يختص به بنحو يخطب ويخرج بهم وعمه وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا وقصدوا وذلك التقدير يدفعه ما تقرر المعلوم من صديقه فلا اعتراض عليه (ويذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل)

والوارد من ذلك أولى ومن ثم اخص الاكثر بالتهليل لخبر الترمذي وحسنه أفضل السماء دعاه يوم عرفة بحلالك

بحلالك عن حرامك واغني بفضلك عن سواك ونور قلبي وقبري وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله اللهم اني اسالك الهدى والتقى والعفاف والغنى مغني وكذا في الاسنى لا قوله اللهم اني الى الله انقلني (قوله لا اله الا الله) اي مائة او الفاونائي (قوله وهو على كل شيء قدير) وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نور اوفى سمعي نور اوفى بصري نور اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري مغني زاد الاسنى والنهاية اللهم لك الحمد كالذي تقول وخير ائمة تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي واليك ما بي ولك ترائي اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اعوذ بك من شر ما تجيء به الريح ويكون كل دعاء ثلاثا ويفتتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة والسلام على النبي ﷺ ويختتمه بمثل ذلك مع التامين اه (قوله وروى المستغفرى) وفي اليهود للشعر اني روى البيهقي ان النبي ﷺ قال ما من مسلم وقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده الى قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله احد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت على ابراهيم وال ابراهيم انك حميد مجيد وعلينا معهم مائة مرة لا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبادي هذا سبحتي وهللني وكرمني وعظمني وعرفني واثني علي وصلي علي نبي اشهدوا يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعته في نفسه ولوسالني عبادي هذا شفعتني في أهل الموقف اه محمد صالح الرئيس (قوله ويقرأ سورة الحشر) عبارة النهاية ويستحب ان يكثّر من قراءة سورة الحشر وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصرف ان تيسر والا فما قلت شبهته فان المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطعم والمشرب مع مزيد الخضوع والانكسار وليحذر الواقف من الخاصة والمشاة والكلام المباح ما يمكنه وانتهار السائل واحتقار احداه زاد الونائى وسن ان يتلطف بمخاطبة حتى في نهيه عن منكر وان يستكثر من اعمال الخير واهمها العتق والصدقة هنا وفي عشر ذي الحجة وهي الايام المعلومات وأيام التشريق هي المعدادات اه (ولمن استغفر له الحاج) زاد المغني بقية ذي الحجة والحرم وصفر وعشر من ربيع الاول اه (قوله وتفرغ الباطن) اي من جميع العلائق الدنيوية التي تشغله عما هو بصدده وناي (قوله العبرات) اي الدموع ع ش (قوله العشرات) اي ما ارتكبه الشخص من المخالفات كردى على بافضل (قوله يدها الى صدره الخ) ويسن رفع يديه ولا يجاوز بهما راسه والافراط في الجهر بالدعاء مكروه وان يبرز للشمس الا لعذر كنقص دعاء او اجتهاد في الاذكار نهاية واسنى عبارة الونائى وخفض الصوت بالدعاء والذكر مطلوب الا ان اراد تعلما أو طلبه منه من لا يحسن الدعاء ليؤمن بعده ليسن الجهر وسن ان لا يتكلف السجع في الدعاء والا فلا بأس به وان يكثرفيه من التضرع والخشوع واظهار الذل والافتقار وان يلبح ولا يستبطىء الاجابة بل يقوى رجاء فيها هو عبارة المغني ولا يتكلف السجع في الدعاء ولا بأس بالسجع اذا كان محفوظا وقاله من غير قصد له اه (ويسن للذكر) اي اما الانثى فيندب لها الجلوس في حاشية الموقف ومثلها الخشي اسنى زاد النهاية إلا ان يكون لها هودج والاولى الركوب فيما يظهر اه (قوله كامرأة في هودج) اي كما ليسن للبرأة أن تقف في الهودج (قوله ومتطهرا) أي من الحديث والحبث كما هو ظاهر واستحباب التطهر وما بعده شامل لكل واقف خلافا لما يوهمه ضيعه بصرى (قوله ومستقبل القبلة) اي ومستور العورة ومفطر الان وقف نهار مغنى ونهاية (قوله وموقف رسول الله ﷺ) عبارة النهاية وفضل للذكر ولو صليا موقفه ﷺ وهو عند الصخرات الكبار المفروشة تحت جبل الرحمة الذى بوسط عرفات فان تعذر الوصول لهذا الموقف قرب منه بحسب الامكان اه زاد الونائى ويقف الامرد الحسن خلف الرجال ويجعل الراكب بطن مراكبه للصخرات والراجل يقف عليها فان لم يتيسر ذلك فيقرب منها من غير ضرر ويكون غيره من انثى وخشي بحاشية الموقف ما لم يخش ضررا قاعدا او بهودجه وفي المنح واحسن من حرر الموقف الشريف البدر بن جماعة وجمع فيه بين الروايات ونقله عنه ولده العز وغيره واقروه وقال انه الفجوة المستعلية بين الجبل المسمى بجبل الرحمة والبناء المربع عن يساره اي وهو المسمى ببית ادم ووراءه صخرات متصلة بصحن الجبل وهي الى الجبل اقرب بقليل بحيث يكون

وخير ما قلت انا والنيون  
من قبل لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد  
وهو على كل شيء قدير  
وروى المستغفرى خبر من  
قرأ قل هو الله أحد ألف مرة  
يوم عرفة أعطى ما سأل  
ويقرأ سورة الحشر  
ويستغفر للمؤمنين  
والمؤمنات لما صحح اللهم اغفر  
للحاج وللمن استغفر له الحاج  
ويستغفر جهده فيما يمكنه  
من ذلك ومن الخضوع  
والذلة وتفرغ الباطن  
والظاهر من كل مذموم فانه  
في موقف تسكب فيه العبرات  
وتقال فيه العثرات وروى  
البيهقي عن ابن عباس رايت  
رسول الله ﷺ يدو  
بعرفة يدها الى صدره  
كاستطعام المسكين كيف  
وهو اعظم مجامع الدنيا وفيه  
من الاولياء والخواص ما لا  
يحصى وصح أن الله يباهى  
بالواقفين الملائكة يسن  
للذكر كامرأة في هودج  
أن يقف راكبا ومتطهرا  
ومستقبل القبلة بموقف  
رسول الله ﷺ

أو قريب منه وهو معروف وأن يكثر الصدقة وفضلها العتق وأن يحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لوراي الفضيل رضي الله عنه بكاء الناس بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدوهم إلى ذلك (١٠٨) بأنهم مع كثرتهم لو ذهبوا الرجل فسالوه دانتقاماً خبيثهم فكيف باكرم الكرماء والمغفرة عنده

دون دائق عندنا وصح خبر ما من يوم أكثر أن يعق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة وليحذر من صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فإنه بدعة خلافاً لجمع زعموا أنه سنة وأنه موقف الانبياء (فاذا غربت الشمس) جميعها (قصدوا مزدلفة) على طريق المازمين أي الجبلين وعليهم السكينة والوقار مكثرين من التلبية قال القفال والتكبير وكذا في الذهاب من مزدلفة لمنى وعلى خلاف كلام القفال الذي اطبق عليه الاصحاب فيما مر ان احياء ليلة العيد بالتكبير الى خروج الامام لصلاته سنة محلّه في غير الحاج مادام لم يتحلل كما مر ثم ومن وجد فرجه اسرع واما ما اعتيد من التزاحم بين العليلين ثم الحاجزين بين فمرة وعرفة او بين الحل والحرم ومن ايقاد الشموع ليلة التاسع بعرفة فبدعتان قبيحتان مذمومتان يتولد منهما مفسد لا تحصى (واخروا) أي المسافرين الذين يجوز لهم القصر لما مر ان الجمع للسفر للنسك على الاصح (المغرب) ندبا (ليصلوها مع العشاء بمزدلفة) من الازدلاف وهو القرب لقربهم من منى او الاجتماع لاجتماعهم بها وتسمى جمعا

لجبل قبالة الواقف إذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقاء وجهه والبناء المربع عن يساره بقليل فمن ظفر بذلك وإلا فليقف بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخور والاماكن بينهما لعله ان يصادف الموقف النبوي اه (قوله او قريب منه) وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي ﷺ نحو ميل نهاية (قوله وهو الخ) أي المحل المعروف بأنه موقف النبي ﷺ لا خصوص المكان الذي وقف فيه بعينه ع ش (قوله ضرب) أي بين (قوله إلى ذلك) أي حسن الظن بالله تعالى (قوله وصح الخ) وراى سالم مولى ابن عمر سائلا يسأل الناس في عرفة فقال يا عاجز في هذا اليوم يسئل غير الله تعالى وقيل إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة غفر الله تعالى لكل اهل الموقف أي بلا واسطة وفي غيره بواسطة أي هب مسيئتهم لمحسنهم مغنى زاد الونائى أي وكفى من غفر له بدونها شر فاجعله مقصودا لاتباعه في حديث آخر افضل الايام يوم عرفة فان وافق الوقوف يوم جمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة اه (قوله وليحذر الخ) (فرع) التعريف بغير عرفة وهو اجتماع الناس بعد العصر يوم عرفة للدعاء للسلف فيه خلاف في البخارى اول من عرف بالبصرة ابن عباس ومعناه أنه إذا صلى العصر يوم عرفة أخذ في الدعاء والذكر والضراعة إلى الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعل اهل عرفة ولهذا قال احمد رجاؤه لا بأس به وقد فعله الحسن البصرى وجماعة وكرهه جماعة منهم مالك قال المصنف ومن جملة بدعة لم يلحقه بفاحش البدع بل يخفف امره أي إذا خلا من اختلاط الرجال بالنساء والافهوه من افحشها مغنى ونهاية عبارة الونائى ولا كراهية في التعريف بغير عرفة بل هو بدعة حسنة وهو جمع الناس الخ اه وكذا اعتمد ع ش عدم الكراهة (قوله فانه بدعة) عبارة المغنى واما صعود الجبل فلا فضيلة فيه كما في المجموع وان قال ابن جرير والمازرى والبندنجي انه موقف الانبياء اه قول المتن (قصدوا مزدلفة) وهى كلها من الحرم وحدها ما بين مازى وعرفة وادى محسر نهاية ومعنى (قوله على طريق المازمين) تثنية مازم همزة واو الف فزاي مكسورة وهو كل طريق ضيق بين جبلين والمراد هنا الطريق التي بين الجبلين اللذين قفا بين عرفة ومزدلفة حاشية الايضاح (قوله وعلى خلاف كلام القفال الخ) يعنى ان ما مر من سن احياء ليلة العيد بالتكبير في غير الحاج بناء على كلام الاصحاب واما على قول القفال فهم وغيرهم سواء كرى عبارة النهاية ويتا كدا احياء هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر والفكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع واعلم ان المسافة من مكة إلى منى ومن مزدلفة إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة اه (قوله الذى) صفة للخلاف (قوله ان احياء) بيان لماو (سنة) خبر ان وجملة محلّه في غير الحاج خبر لما (قوله ومن وجد) الى قوله اول للجمع في النهاية إلا قوله من التزاحم الى ومن إيقاد والى قوله ويسن في المغنى الاما ذكر (قوله اسرع) ويحرك دابته ان لم يجدها ومن تعارض في حقه ادراك الوقوف وصلاة العشاء قدم الوقوف وجوبا لا ولا يصلى صلاة شدة الخوف ونائى قول المتن (واخروا المغرب الخ) قال في شرح العباب وفائدة التنصيص على ندب التأخير هنا مع ما مر في القصر انه افضل في حق السائر وقت الاولى بيان انه هنا افضل وان لم يكن سائرا وقتها ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا بوقتها او جمع في وقت المغرب وحده او صلى احدهما مع الامام والآخرى وحده جامعا او لا او صلى بعرفة او الطريق فاتته الفضيلة اه سم (قوله او الاجتماع) بالرفع عطفا على القرب (قوله أو للجمع) عطف على لذلك (قوله بعد صلاة المغرب الخ) عبارة النهاية وفي المجموع أن السنة أن يصلوا قبل حط رحالهم بان ينيخ كل جملة ويعقله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصل كل رواتب

(في المتن والشرح وأخروا المغرب ندبا يصلوها مع العشاء بمزدلفة) قال في شرح العباب وفائدة التنصيص على ندب التأخير هنا مع ما مر في القصر انه افضل في حق السائر وقت الاولى بيان انه هنا افضل وان لم يكن سائرا وقتها ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا بوقتها او جمع في وقت المغرب وحده او صلى احدهما

لذلك أو للجمع بين الصلاتين فيها أو لاجتماع آدم وحواء ﷺ بها (جمعا) أي جمع تأخير للاتباع رواه الشيخان ويسن بعد صلاة المغرب اناخه كل جملة ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحلون للاتباع الصلاتين

ثم يصلون الرواتب والوتر  
هذا ان ظنوا وصولها قبل  
مضى وقت اختيار العشاء  
ولما صلوها بالطريق  
(واجب الوقوف حضوره)

اي المحرم (بجزء من ارض  
عرفات) وهي معروفة وان  
كثر اختلافهم في بعض  
حدودها لخبر مسلم وقت  
ههنا وعرفة كلها موقف  
ولا يشترط فيه مكث ولا  
قصد بل لو قصد غير لم يؤثر  
ومن ثم اجزا (وان لم يعلم  
ان اليوم يوم عرفة ولا ان  
المكان مكانها ولو كان  
مارا في طلب آبق ونحوه)  
وفارق ما مر في الطواف بانه  
قربة مستقلة اشبهت  
الصلاة بخلاف الوقوف  
والحق السعي والرمي  
بالطواف لانه عهد التطوع  
بظنهما ولا كذلك الوقوف

(تنبيه) لو شك في المحل  
الذي وقف فيه هل هو من  
عرفة فقياس ما مر في الميقات  
ان له الاجتهاد والعمل بما  
يغلب على ظنه ويحتمل انه  
لا بد من اليقين لسهولة  
الاطلاع عليه هنا لشهرة  
عرفة وعلم اكثر الناس بها  
بخلافه ثم وانما يجزىء ذلك  
الحضور (بشرط كونه محرما  
اهلا للعبادة

الصلاتين كما قيل باب الجمعة ولا ينتقل فلا مطلقا اه اي لا يطلب منه ذلك ع ش وهذه كالصريحة في  
ان الا ناحة قبل الصلاتين جميعا ويمكن يبعد حمل كلام الشارح على ما اذا صلوا المغرب في عرفة كافي الوائى  
عبارته والافضل ان يتأخروا بعرفة بعد الغروب الى ان تزول الصفرة قليلا ثم دفعوا الى مزدلفة بعد صلاة  
المغرب فاذا دخل وقت العشاء ندب ان ينيخ كل جملة ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحيطون رواحلهم ثم يصلون  
الرواتب والوتر واخر المسافر المغرب ندبا الى وقت العشاء ليجمع فيها تأخير اه (قوله ثم يصلون الرواتب)  
عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد الجمع بعرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة في باب الجمع لا  
النقل المطلق بين الصلاتين ولا بعدهما لثلاثين قطعوا عن المناسك اه زاد في حاشية الايضاح بل قال جمع انه  
لا تسن الرواتب ولا غيرها انتهى سم (قوله هذا) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وقت اختيار  
العشاء) وهو ثلث الليل على الراجح ونائي وكردى على بافضل (قوله والا صلوهما الخ) اي جمعا مغنى ووائي قول  
المتن (حضوره الخ) اي ادنى لحظة بعد زوال يوم عرفة نهاية ومغنى قول المتن (بجزء من ارض عرفات)  
(فرع) شجرة اصلها بعرفة خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما يصح الاعتكاف  
على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه فيه نظروا بوجه عدم الصحة فليتام ولو العكس الحال  
فكان أصل الشجرة خارجة واغصانها داخلية ففيه نظرا ايضا ويتجه الصحة فليتام سم على حج وينبغي أن مثله  
في عدم الصحة ما لو طار في هواء عرفة ثم رأيت سم على حج نقل مثله عن م ر وعليه فيفرق بين من طار في  
الهواء حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الاغصان الداخلة في الحرم فيصح بانه مستقر في نفسه على جرم  
في هواء عرفة فاشبهه الواقف في أرضه هذا السكن نقل عن شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير التسوية  
بينهما أي الغصن والطيور ان في عدم الصحة أقول ولو قيل بالصحة في الصورتين تنزى لاهوائه منزلة أرضه لم يبعد  
ع ش وهو وجهه ويؤيد ما مر عن سم عن الحاشية من صحة الطير ان في السعي (قوله وهي معروفة) وليس منها  
نمرة ولا عرنة ولا دليل وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه ابو  
داود نهاية زاد المغنى وحد عرفة ما جا وزعرة الى الجبال المقابلة عما يلي بساتين ابن عامر اه (قوله لخبر مسلم) الى  
نوله وان اطال في المغنى الا قوله وفارق الى وانما يجزىء وكذا في النهاية الا انه خالف في المغنى عليه كما ياتي قول  
المتن (ونحوه) اي كغيرهم ودابة شاردة نهاية (قوله والحق السعي والرمي الخ) قد يدل اقتصاره عليهم على ان  
الحق كالوقوف فليراجع سم (قوله لانه عهد التطوع الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلهما  
(قوله ويحتمل الخ) يتجه ان يجري هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة اذا قدر على سؤال المخبر عن علم سم عبارة  
البصري وقد يؤيد الاحتمال الثاني بان هذا ركن ويحتاج له ما لا يحتاج له للواجب اه (قوله بشرط كونه)  
اي المحرم (اهلا للعبادة) اي اذا حرم بنفسه نهاية زاد المغنى اما من احرم به وليه فلا يشترط فيه ما ذكر

مع الامام والآخرى وحده جامعا او لا او صلى بعرفة او الطريق فاتته الفضيلة اه (قوله ثم يصلون الرواتب  
والوتر بمنى<sup>(١)</sup>) عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد الجمع بعرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة  
في باب الجمع لا النقل المطلق بين الصلاتين ولا بعدهما لثلاثين قطعوا عن المناسك اه زاد في حاشية الايضاح  
بل قال جمع انه لا تسن الرواتب ولا غيرها اه (قوله ولا يشترط فيه مكث ولا قصد الخ) هل يشترط حصوله  
بارضها او بما هو بارضها من نحو دابة او شجرة بها حتى لو كان وليا فمر عليها في الهواء لم يكف او لا يشترط ذلك  
فيكفي ما ذكر (فرع) شجرة اصلها بعرفة خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما  
يصح الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه نظروا بوجه عدم الصحة فليتام  
ولو انعكس الحال فمن اصل الشجرة خارجا واغصانها داخلية ففيه نظرا ايضا ويتجه الصحة فليتام (قوله  
والحق السعي والرمي) قد يدل اقتصاره عليهم على ان الحلق كالوقوف فليراجع و ما ذكره في السعي خالفه  
في شرح الروض فقال في مبحث الرمي الظاهر انه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه اعني في السعي افتاء شيخنا  
الشهاب الرمي (قوله ويحتمل الخ) يتجه ان يجري هنا ما قيل في الاجتهاد في القبلة اذا قدر على سؤال المخبر عن

(١) (قوله بمنى) هذه اللفظة  
ليست في نسخ الشراح التي  
بايدنا اه من هامش

لا معنى عليه) فلا يجوز له اذلا اهلية فيه للعبادة ومثله بالمساواة سكران تعدى اولاً وبالاولى مجنون كذلك نعم يقع لهم نفلاً كما قالوا وان اطلال جمع في اعتراضه ويوافقهم شرط الصحة (١١٠) المطلقة الاسلام فمن عبر بفاته الحج اراد فاته فرضه اذ شرط حسبانه عن الفرض كونه

اهل عند الاحرام والوقوف والطواف والسعي والخلق قيل ظاهر المتن انه لا يقع للمعنى عليه مطلقاً بخلاف المجنون والفرق ان المعنى عليه لاولى له اه ويبتل فرقه ما ياتي اوائل الحجر انه يولى عليه اذا ايس من افاقته فالحق انه حينئذ والمجنون سواء كما تقرر (ولا بأس بالنوم) المستغرق كما في الصوم (ووقت الوقوف من الزوال) اى عقبه (يوم عرفة) (للا تبايع المندفع به مع قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم قول احمد بدخوله قبله وفى وجهه انه يشترط مضى قدر صلاة الظهر ويرده نقل جمع كابن المنذروا بن عبد البر والاجماع على دخوله بالزوال وبه يندفع ايضا قول شارح ينبغي اعتبار مضى قدر الظهر والعصر والخطبتين للاتباع وكما قالوا بمثله في دخول وقت الاضحية وقد بسطت رده مع الفرق في شرح الارشاد وفرق بعضهم بما فيه نظر ظاهر للمتامل وإن قال انه فرق دقيق واستدل بقاعدة اصولية اذ هي لا تشهد له بل عليه واحسن من فرقه ان الترتيب ثم لم يؤخذ الا من نصه صلى الله وسلم على ان من ذبح قبل

وغير المحرم لا يكتفى بوقفه اه (قوله لا معنى عليه) اى في جميع وقت الوقوف فان افاق لحظة كفى كما في الصوم معنى ونهاية (قوله كذلك) اى تعدى اولاً (قوله فلا يجوز له الخ) اى لا فرضوا ولا نفلاً ومثله سكران لم يزل عقله تعدى بسكره او لا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقاً فيقع له نفلاً والفرق بين المعنى عليه والمجنون انه ليس لهولى يحرم عنه بخلاف المجنون شرح مر اه سم فالعش قوله مر والفرق الخ يؤخذ منه انه لو طرا الاغماء عليه بعد الاحرام وقع حجه صحيحاً وان اغنى عليه جميع مدة الوقوف اه (قوله ويوافق الخ) اى ما قالاه (قوله فمن عبر الخ) اى في المعنى عليه معنى (قوله عند الاحرام) تأمل بصرى ويوجب بان الكلام كما تقدم عن النهاية والمعنى فيمن احرم بنفسه (قوله انه لا يقع الخ) تقدم عن النهاية اعتماده (قوله مطلقاً) اى لا فرضوا ولا نفلاً (قوله بخلاف المجنون) اى يقع له نفلاً بصرى (قوله والفرق الخ) اعتمد هذا الفرق مر اه سم عبارة البصرى الفرق المذكور نقله ابن شهبة ثم نظريه والفرق المشار اليه في غاية الدقة والوضوح فمن رام الاطلاع على كنهه فعليه بالوقوف عليه في الشرح المشار اليه اه (قوله ويبتل فرقه الخ) قد يمنع ان ذلك مبطل لانه ليس الكلام في هذه الصورة الخاصة التي يولى عليه فيها سم عبارة الكردى على بافضل وكلام التحفة يوهى ان المعنى عليه لا يكون كالمجنون الا عند الياس من افاقته فلا يقع حجه نفلاً الا حينئذ الا ان يكون مراده انه حيث وجد للمعنى عليه حالة يولى عليه الحقناه بالمجنون مطلقاً في وقوع حجه نفلاً او ان مراده يكون حينئذ كالمجنون في كون وليه يبنى على احرامه ببقية اعمال النسك بخلاف ما اذا لم يول عليه فيبقى على احرامه الى افاقته فيعمل الاعمال بنفسه كما يدل على ذلك عبارته في شروحه على الارشاد والعباب اه (قوله فالحق انه حينئذ الخ) اى حين اذ يش من افاقته سم (قوله هو والمجنون سواء) وفاقاً لالاسنى والمعنى وخلافاً للجمال الرملى وشرحى البهجة للشيخ الاسلام اه كرى على بافضل (قوله المستغرق) اى جميع الوقت معنى قول المتن (يوم عرفة) وهو تاسع الحجة نهاية (قوله المندفع الخ) صفة للاتباع و(قوله قول احمد الخ) فاعله (قوله على دخوله بالزوال) اى عدم تحلفه عن الزوال فلا ينافى انعقاد الاجماع على ذلك قول الامام احمد بدخوله بالفجر بصرى (قوله وبه الخ) اى بالاجماع (قوله قول شارح) هو العلامة ابن الملقن بصرى (قوله للاتباع) متعلق بيشترط كرى اقول صنع عبارة ذلك الشارح وسردها السيد البصرى صريح في انه متعلق بيبغى الخ (قوله وكما قالوا الخ) عطف على للاتباع (قوله بمثله) وهو اعتبار مضى قدر الركعتين والخطبتين (قوله رده) اى قول ذلك الشارح (قوله وفرق بعضهم الخ) نقل هذا الفرق بتفصيله ابن شهبة عن الاذرى ثم نظريه والفرق الذى اشار التحفة الى رده هو هذا الفرق ويعلم بمر اجعته ان رده اولى بالرد فراجع فامله ان كنت من اهل بصرى عبارة النهاية ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة اعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقيفه على شىء آخر بعد الزوال بخلاف المضحى اه (قوله ان الترتيب) اى اعتبار مضى القدر المذكور (قوله فحملنا فعله) اى تقديمه صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف و(قوله عملاً الخ) علة للحمل و(قوله على خبر الخ) متعلق بالمقدم و(قوله على انه الخ) متعلق بحملنا (قوله الحيازة فضيلة الخ) اى لئلا يشغل عنها بالوقوف بصرى ومعنى (قوله للصلاة) اى صلاة الصبح (قوله وقضى نقشه) والتفت ما يفعله المحرم عند تحمله من ازالة شعث

علم (قوله فلا يجوز له الخ) اى لا فرضوا ولا نفلاً ومثله سكران لم يزل عقله تعدى بسكره او لا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقاً فيقع له نفلاً والفرق بين المعنى عليه والمجنون انه ليس لهولى يحرم عنه بخلاف المجنون شرح مر (قوله والفرق ان المعنى عليه الخ) اعتمد هذا الفرق مر (قوله ويبتل فرقه الخ) قد يمنع ان ذلك مبطل لانه ليس الكلام في هذه الصورة الخاصة التي يولى عليه فيها اه (قوله فالحق انه حينئذ)

ذلك لم تصح اضحيته ولا كذلك هنا فحملنا فعله عملاً بذلك الاجماع المتقدم على خبر خذوا عني مناسككم على انه لحيازة فضيلة ووسع اول الوقت لالكونه شرطاً في دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاءه الى فجر يوم النحر) لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة يوم النحر بمزدلفة من ادرك معنا هذه الصلاة واتى عرفات قبل ذلك ليلاً او نهاراً فقد تم حجه وقضى نقشه وانه قال من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح



وقد أدرك حجه وفيه لانه  
انما سماها ليلة جمع رد لما قيل  
انها تسمى ليلة عرفة وأن  
هذا مستثنى من كون الليل  
يسبق النهار وكأن قائله  
توهمه من اعطائها حكم  
يوم عرفة في ادراك  
الوقوف وهو فاسد كما هو  
ظاهر (فلو وقف نهارا ثم  
فارق عرفة قبل الغروب  
ولم يعد) اليها قبل فجر  
النحر او ليلا فقط (أراق  
دما) وهو دم الترتيب  
والتقدير (استجابا) الخبر  
فقد تم حجه ولو وجب  
الدم لنقص حجه واحتاج  
للجبر (وفي قول يجب)  
لانه ترك نسكا (وإن عاد  
فكان بها عند الغروب  
فلا دم) لانه جمع بين  
الليل والنهار (وكذا أن  
عاد ليلا في الاصح) لذلك  
(وارو قفو اليوم) الحادى  
دشر لم يجز مطلقا أو  
(العاشر) أو ليلة الحادى  
عشر (غلطا) أى غالطين  
أو لأجل الغلط سواء أكان  
بعد الوقوف أم في أثناءه  
أم قبله بان غم هلال  
الحجة فاكلوا القعدة  
ثلاثين ثم ثبتت رؤيته  
ليلة الثلاثين وهم بمكة ليلة  
العاشر ولم يتمكنوا من  
المضى لعرة قبل الفجر

ووسخ وحلق شعر او قلم ظفر أسنى ومغنى (قوله وفيه) أى في الحديث الاخير والجار متعلق بقوله الآتى رد  
الخو (قوله لانه الخ) علة متوسطة بين جزأى المدعى (قوله رد لما قيل الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم إنما سماها  
ليلة جمع لاليلة عرفة كرددى عبارة البصرى قوله رداً في نظر إذ اللازم من ذلك إطلاق ليلة جمع لذلك  
نظر الحقيقة وهو لا يمنع إطلاق ليلة عرفة عليها نظر الان لها حكم يومها والحاصل ان قائل ذلك ان كان  
مستنده النقل فلا يحيد عنه ولا يرد الحديث المذكور ار الاستنباط مما ذكر فهو غير لازم كما اشار اليه الشارح  
اه قول المتن (نهارا) أى بعد الزوال نهاية ومغنى (قوله دم الترتيب الخ) الانسب التكثير لما في التعريف من  
إيهام الحصر بصرى (قوله ترك نسكا) وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في ترك النسك وجوب الدم  
إلا ما خرج بدليل نهاية ومغنى (قوله لذلك) أى لجمعه بين الليل والنهار عرش قول المتن (ولو وقفوا الخ) ومن  
راى الهلال وحده او مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف قبلهم لا معهم إذ العبرة في دخول وقت عرفة  
وخروجه باعتقاده كمن شهد رؤية هلال رمضان فردت شهادته مغنى زاد النهاية وقياسه وجوب الوقوف  
على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه اه عبارة الونائى ومن راى الهلال ورد وقف وجوباً قبلهم لا معهم  
وكذا من اعتقد صدقه كما في النهاية وخيره في الحاشية وشرح العباب اه قال الرشيدى قوله مر وشهد به  
فردت شهادته ليس بقيد فالمدار على انه راه وقوله مر قبلهم لا معهم ظاهره وان لم يمكنه الوقوف الا معهم  
وقوله مر وقياسه الخ وانظر هل يجزى هنا ما مر في الصوم بالعمل بالحساب اه (قوله الحادى عشر)  
إلى الفصل في النهاية الا قوله أى غالطين وقوله ودخول إلى المتن وقوله كما بينته إلى المتن وكذا في المغنى الا قوله  
اوليلة الحادى عشر وقوله إذا وقفوا إلى المتن (قوله لم يجز الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو غلطوا بيومين فكثر  
أو في المكان لم يصح جز ما لندرة ذلك اه (قوله مطلقا) أى عمدا او غلطا أو أكثر (قوله اوليلة الحادى  
عشر) خلافا لشرح المنهج والمغنى ووافقا للنهاية عبارة ومقتضى كلام المصنف انهم لو وقفوا ليلة الحادى  
عشر لا يجزى وهو ما صححه القاضى حسين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لانه من تمته وهو مقتضى  
كلام الحاوى الصغير وفروعه واقتاء الوالد وهو الاقرب اه قال عرش قوله مر لكن بحث السبكي  
الاجزاء هو المعتمداه عبارة سم وفي حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقول القاضى حسين لا يصح الوقوف  
ليلة الحادى عشر ضعيف انتهى مر اه وعبارة الكردي على بافضل والمعتمد ان ليلة الحادى عشر  
كالعاشر خلافا للاسنى والمغنى اه (قوله بان غم الخ) تنبيه المتجه فيما وقع الغلط وبيان الحال قبل  
الاحرام صحة احرامهم ووقوعهم بعد ذلك لوجود المغنى وهو مشقة القضاء تنبيه اخر لا فرق في  
اجزاء الوقوف غلطا في العاشر بين وقوفهم معا او مرتين واحدا واحدا مثلا كما هو ظاهر وان توهم  
بعض الطلبة خلافا (فرع) الوجه انه إذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو  
العید شرعا في حق كل من كان محرما بالحج او احرم به في ذلك اليوم فلا يجزى تصحيته في اليوم التاسع  
للاعاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر سم وقوله في اليوم التاسع لالعاشر صوابه في اليوم العاشر  
أى حين إذ يش من إفاقته (قوله في المتن ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا جزأه) قال في شرح العباب ومفهم  
كلام الحاوى الصغير وفروعه ان وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر إلى فجر الحادى عشر وهو نهار  
ومن ثم اعتمده السبكي وغيره وان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الاذرعى ولا يجزى وقوفهم قبل  
الزوال تنزيلا له منزلة التاسع اه وفي حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقول القاضى الحسين لا يصح  
الوقوف ليلة الحادى عشر ضعيف اه مر (قوله اوليلة الحادى عشر) كذا مر (قوله بان غم هلال  
الحجة) وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة شرح مر (تنبيه)  
المتجه فيما وقع الغلط وبيان الحال قبل الاحرام صحة احرامهم ووقوعهم بعد ذلك لوجود المغنى وهو مشقة  
القضاء تنبيه اخر لا فرق في اجزاء الوقوف غلطا في العاشر بين وقوفهم فيه معا او مرتين واحدا واحدا  
مثلا كما هو ظاهر وان توهم بعض الطلبة خلافا (فرع) الوجه انه إذا حصل الغلط صار الاشر هو يوم عرفة

وَدْخُولُ هَذَا فِي تَقْدِيرِ غَالِطِينَ بِاعْتِبَارِ (١١٢) وَقَوْعِ الْغَلْطِ الْمَاضِي مِنْهُمْ بِحَاجِزٍ شَائِعٍ بَلْ قَالَ جَمْعُ أَصُولِيُونَ أَنَّ ذَلِكَ حَقِيقَةُ فَرْعٍ

(قوله وَدْخُولُ هَذَا) أَيُ قَوْلُهُ أَمْ قَبْلَهُ بِأَنْ غَمَّ الْخُ كَرْدِي (قوله فَرْعٍ تَعِينِ الْخُ) وَمِنْ زَعْمِهِ النَّهَايَةُ وَالْمَعْنَى قَالَ سَمِ اعْمُ أَقُولُ بَلْ زَعَمَ نَفْسُ صَحَّةِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ مَنُوعٌ فَضْلًا عَنْ تَعِينِهِ وَذَلِكَ لِأَشْرَاطِ اتِّحَادِ زَمَانِ الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي مَحَلِّهِ نَعْمٌ فِي الرِّضَى فِي بَيَانِ الْمُرَادِ بِالْإِتِّحَادِ مَا يَسْهَلُ الْأَمْرُ وَالْوَجْهَ تَخْرِيجُ الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ وَالْأَقْدَمِينَ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ أَهْ (قوله مَنُوعٌ) قَدْ يُقَالُ يَكُنِي فِي تَعْيِينِهِ أَنَّ الْمَعْنَى بِحَاجِزٍ هُنَا غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنَ اللَّفْظِ لَا تَنْفَاءَ الْقَرِينَةَ عَلَيْهِ فَاحْتَمَلَ عَلَيْهِ حَمْلٌ عَلَى مَا لَا يَفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ سَمِ قَوْلِ الْمُتَنِ (اجْزَاهُمْ) أَيُ وَقَوْفُهُمْ وَإِذَا وَقَفُوا الْعَاثِرَ غَلْطًا يَصْحُحُ وَقَوْفُهُمْ فِيهِ قَبْلَ الزَّوَالِ كَمَا يَحْتَجُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ بَعْدَهُ وَلَا يَصْحُحُ رَمَى يَوْمَ نَحْرِهِ إِلَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَتَقَدَّمَ الْوُقُوفُ وَلَا ذَبْحٌ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ شَمْسِ الْحَادِي عَشْرٍ وَمَضَى قَدَرُ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ تَمْتَدُّ عَلَى حِسَابِ وَقَوْفِهِمْ كَمَا أَقْبَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نِهَاجَةً بِعِبَارَةٍ سَمِ عَنْ شَرْحِ الْعَبَابِ وَمَفْهُومِ كَلَامِ الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَفُرُوعِهِ أَنَّ وَقْتُ الْوُقُوفِ لِلْغَالِطِينَ مِنْ زَوَالِ الْعَاثِرِ إِلَى فَجْرِ الْحَادِي عَشْرٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمِنْ ثَمَّ اعْتَمَدَ السَّبْكَ وَغَيْرُهُ أَهْ (قوله لِتَقْصِيرِهِمْ) أَيُ بَعْدَ تَحْرِيرِ الْحِسَابِ عَشْرًا (قوله فَتَحْسَبُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ الْخُ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْمَعْنَى (قوله عَلَى حِسَابِ وَقَوْفِهِمْ) أَيُ فَالْحَادِي عَشْرٍ هُوَ الْعِيدُ وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ هِيَ التَّشْرِيقُ كَمَا أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَهَلْ يَثْبُتُ كَوْنُ الْحَادِي عَشْرٍ هُوَ الْعِيدُ وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ هِيَ التَّشْرِيقُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْحَجَّاجِ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَذَبْحِ الْأَضْحِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي غَيْرِهِمْ أَنَّ مَنْ سَلَّمَ مِنَ الْغَلْطِ وَثَبَّتِ الرُّوْيَةُ فِي حَقِّهِ كَانَ هُوَ الرَّائِي أَوَّلًا لَمْ يَثْبُتْ مَا ذَكَرَ فِي حَقِّهِ بَلْ مَقْتَضَى تِلْكَ الرُّوْيَةُ وَمَا يَعْينُ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْحَجَّاجِ لَوْ انْفَرَدَ بِالرُّوْيَةِ لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِالرُّوْيَةِ وَلَمْ يَجِزْ لَهُ مُوَافَقَةُ الْغَالِطِينَ وَأَنَّ كَثُرَ أَوْ إِذَا كَانَ هَذَا فِي بَعْضِ الْحَجَّاجِ فِي غَيْرِهِمْ أَوَّلًا وَمَنْ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْغَلْطِ بَانَ لَمْ يَرْهُوَ وَلَا مَنْ يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِرُّوْيَتِهِ فَيَحْتَمِلُ ثُبُوتَ مَا ذَكَرَ فِي حَقِّهِ تَبَعًا لِلْحَجَّاجِ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خِصَالِ الْحُجِّ الْآتِرِ أَنَّهُمْ لَوْ تَرَكُوا الْحُجَّ وَوَقَعُوا فِي هَذَا الْغَلْطِ لَمْ يَثْبُتْ فِي حَقِّهِمْ هَذَا الْحُكْمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلِ الْعِبَرَةُ فِي حَقِّهِمْ بِمَا تَبَيَّنَ وَهَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ وَاقَفَهُمْ فِي الْمَطْلَعِ أَمَامَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ فَلَا تَوَقُّفَ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ فِي حَقِّهِمْ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ (قوله فَاسْقِينَ) أَيُ أَوْ كَافِرِينَ نِهَاجَةً وَمَعْنَى (قوله وَهُوَ يُمْكِنُ الْخُ) أَيُ كُلُّ مَنْ غَلَطَ الْحِسَابَ وَخَلَلَ الشُّهُودَ يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَالْغَلْطُ بِالتَّأْخِيرِ قَدْ يَكُونُ بِالْغَيْمِ الْمَانِعِ مِنَ الرُّوْيَةِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مَعْنَى وَنِهَاجَةً

شَرَعَا وَالْحَادِي عَشْرٍ هُوَ الْعِيدُ شَرَعًا فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ كَانَ مُحَرَّمًا بِالْحُجِّ أَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَلَا تَجْزِيءُ تَضَعِيَّتُهُ فِي الْيَوْمِ التَّاسِعِ لِأَلْعَاثِرِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ صَحَّةُ صَوْمِهِ الْعَاثِرِ (قوله فَرْعٍ تَعِينِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ مَنُوعٌ) أَقُولُ بَلْ زَعَمَ نَفْسُ صَحَّةِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ مَنُوعٌ فَضْلًا عَنْ تَعِينِهِ وَذَلِكَ لِأَشْرَاطِ اتِّحَادِ زَمَانِ الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي مَحَلِّهِ نَعْمٌ فِي الرِّضَى فِي بَيَانِ الْمُرَادِ بِالْإِتِّحَادِ مَا يَسْهَلُ الْأَمْرُ وَالْوَجْهَ تَخْرِيجُ الْمَفْعُولِ لَهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ وَالْأَقْدَمِينَ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَفِي الْمَعْنَى فِي بَحْثِ إِذْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ الْآيَةَ مَا نَصَهُ وَالْأَوَّلَى ظَرْفٌ لِنَصَرِهِ وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنْهَا وَالثَّلَاثَةُ قِيلَ بَدَلُ ثَانٍ وَقِيلَ ظَرْفٌ لثَانِيٍّ اثْنَيْنِ وَفِيهِمَا وَفِي إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ نَظَرٌ لِأَنَّ الزَّمَانَ الثَّانِيَّ وَالثَّلَاثَ غَيْرَ الْأَوَّلِ فَكَيْفَ يَبْدُلَانِ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ يَجِبُ بَانَ تَقَارُبُ الْأَزْمَةِ يَنْزِلُهَا مَنَزَلَةُ الْمُتَّحِدَةِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ أَهْ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ جَوَابُ آخِرِ تَقَارُبِ زَمَنِ الْوُقُوفِ وَزَمَنِ الْغَلْطِ (قوله فَرْعٍ تَعِينِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ مَنُوعٌ) قَدْ يُقَالُ يَكُنِي فِي تَعْيِينِهِ أَنَّ الْمَعْنَى بِحَاجِزٍ هُنَا غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنَ اللَّفْظِ لَا تَنْفَاءَ الْقَرِينَةَ عَلَيْهِ فَاحْتَمَلَ عَلَيْهِ حَمْلٌ عَلَى مَا لَا يَفْهَمُ مِنَ اللَّفْظِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَيْهِ (قوله فَتَحْسَبُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ لَهُمْ) أَيُ كَمَا أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ (قوله عَلَى حِسَابِ وَقَوْفِهِمْ) أَيُ فَالْحَادِي عَشْرٍ هُوَ الْعِيدُ وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ هِيَ التَّشْرِيقُ وَهَلْ يَثْبُتُ كَوْنُ الْحَادِي عَشْرٍ هُوَ الْعِيدُ وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ هِيَ التَّشْرِيقُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْحَجَّاجِ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَذَبْحِ الْأَضْحِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي غَيْرِهِمْ أَنَّ مَنْ سَلَّمَ مِنَ الْغَلْطِ وَثَبَّتِ الرُّوْيَةُ فِي حَقِّهِ كَأَنَّ كَانَ هُوَ الرَّائِي أَوَّلًا لَمْ يَثْبُتْ مَا ذَكَرَ فِي حَقِّهِ بَلْ

تَعِينِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ مَنُوعٌ (اجْزَاهُمْ) أَجْمَاعًا لِمَشَقَّةِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمْ مَعَ كَثَرَتِهِمْ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ وَلِأَنَّهُمْ لَا يَأْمَنُونَ وَقَوْعَ مِثْلِهِ فِي الْقَضَاءِ وَخَرَجَ بِالْغَلْطِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مَا لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ بِسَبَبِ الْحِسَابِ فَلَا يَجِزُ لَهُمْ لِتَقْصِيرِهِمْ وَإِذَا وَقَفُوا فِي ذَلِكَ كَانَ إِدَاءُ لَا قَضَاءَ فَتَحْسَبُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ لَهُمْ عَلَى حِسَابِ وَقَوْفِهِمْ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي الْحَاشِيَةِ مَعَ فُرُوعِ غَرِيبَةٍ لَا يَسْتَعْنِي عَنْ مُرَاجَعَتِهَا إِلَّا أَنْ يَقْلُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ) فِي الْحَجَّاجِ (فَيَقْضُونَ) حُجَّتَهُمْ هَذَا (فِي الْأَصْح) لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ الْعَامَةِ (وَأَنْ وَقَفُوا فِي) الْيَوْمِ (الثَّامِنِ غَلْطًا) بَانَ شَهِدَ اثْنَانِ بِرُّوْيَةِ الْهَلَالِ لَيْلَةَ ثَلَاثِي الْقَعْدَةِ ثُمَّ بَانَ فَاسْقِينَ (وَعَلِمُوا) بِذَلِكَ (قَبْلَ فُتِ) الْوَقْتُ وَجِبَ الْوُقُوفُ فِي الْوَقْتُ نَدَارَ كَالِهِ (وَأَنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ وَجِبَ الْقَضَاءُ) هَذِهِ الْحِجَّةُ فِي عَامٍ آخَرَ (فِي الْأَصْح) وَأَنَّ كَثُرَ وَافَارَقَ مَا مَرَّ بَانَ تَأْخِيرِ الْعِبَادَةِ عَنْ وَقْتِهَا أَقْرَبَ إِلَى الْإِحْتِسَابِ مِنْ تَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ وَبَانَ الْغَلْطُ بِالتَّقْدِيمِ أَمَّا نَشَأُ عَنْ غَلْطِ حِسَابِ أَوْ غَلْطِ شُهُودِهِ وَهُوَ يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ

﴿فصل في الميت بمزدلفة وتوابعه﴾ (قوله بمزدلفة) بكسر اللام وطولها سبعة الاف ذراع محمد صالح وفي السكردى على بافضل عن فيض الانهر من كتب الخنفية طول مزدلفة سبعة الاف ذراع وثمانون ذراعا واربعة اسباع ذراع اه (قوله وتوابعه) اى كالدفع منها وطلب الدم على ترك الميت وسن اخذ الحصى منها والوقوف بالمشعر الحرام ورمى جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق او التقصير ثم دخول مكة لطواف الافاضة (قوله على ما قبلها الخ) يعنى على الاعمال المذكورة في الفصل السابق (قوله عطفها الخ) اى وجملة قوله فصل اى هذا فصل اعراضية يجوز الفصل بهذا كما صرحوا به ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدرا اى فصل يفعلون ما ذكر ويبيتون وان تكون الواو استئنافية سم قول المتن (ويبيتون الخ) هل يشترط ان لا يكون مجنونا ولا مغنى عليه وعليه لو بقي جميع النصف مجنونا او مغنى عليه هل يسقط الدم لان كلا من الجنون والاعغاء عذر والميت يسقط بالعذر بخلاف وقوف عرفة ولا يبعد ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم إن كان له ولى احرّم عنه وجب عليه احضاره وإلا فعلى الولى الدم سم على حج (قوله احرّم عنه) يخرج ماله احرّم بنفسه ثم طرا عليه الجنون او الاعغاء وقضيته انه لا دم على الولى إذ لم يحضره فليراجع عرش عبارة الونائى فيكنى المرور ولو ظنها غير مزدلفة او بنية غريم او كان نائما او مجنونا او مغنى عليه او سكران وهذا اى الاجزاء من نحو المجنون هو ما جرى عليه عبد الرؤف وقال الشمس الرملى يشترط فيه ان يكون اهلا للعبادة وجمع ابن الجلال بينهما بان يحمل الاول على غير المتعدى والثانى على المتعدى اه (قوله وجوبا) الى قوله كما صرح به فى الغنى لا قوله ولو عليه كثيرون وكذا فى النهاية لا قوله واختاره السبكي (قوله ويحصل بلحظة الخ) اى كالوقوف بعرفة نهاية ومغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الحاشية مانصه وقضيته أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزىء وان قصد ابقا ولم يعلم انها مزدلفة وينبغى ان يجرى ذلك فى منى فيحصل الميت بها وان لم يعلم انها منى وقصد غير الواجب مراه عبارة النهاية وياتى فيه اى ميت مزدلفة ما مر فى عرفة من جملة بالمكان وحصوله فيه اطلب ابق ونحوه فيما يظهر اه (قوله وعليه يحمل الخ) اى على ما صرح به الجمع (قوله ثم استشكله) اى الرافعى اشتراط معظم الليل و (قوله وعلى الاول) اى من عدم اشتراطه المعتمد (قوله لم يرد الخ) اى لفظ الميت (قوله

مقتضى تلك الرؤية وما يعين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجزله موافقة الغالطين وان كثروا وإذا كان هذا فى بعض الحجيج فى غيرهم اولى وعبارة العباب ومن رأى الهلال وحده او مع مردود الشهادة وقف فى التاسع عنده وان وقف الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بان لم ير هو ولا من يزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ما ذكر فى حقه تبعا للحجيج ويحتمل خلافه لان هذا من خصائص الحج الا ترى انهم لو تركوا الحج ووقفوا فى هذا الغلط لم يثبت فى حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة فى حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم فى المطلاع اما من خالفهم فيه فلا توقف فى عدم ثبوت ما ذكر فى حقهم مطلقا كما هو ظاهر فليتاامل ﴿فصل في الميت بمزدلفة وتوابعه﴾ (قوله عطفها عليه) فان قلت فيلزم فصل هذا المعطوف بجملة وهى قوله فصل اى هذا فصل قلت الفصل جائز بالمتمحض اجنية ومنه جملة الاعتراض كما صرحوا به وهذه الجملة اعراضية فليتاامل ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدرا بعد الفصل اى فصل يفعلون ما ذكر ويبيتون وان تكون الواو استئنافية (قوله فى المتن ويبيتون) هل يشترط ان لا يكون مغنى عليه كما فى وقوف عرفة وعليه فلو بقي مغنى عليه جميع النصف الثانى هل يسقط الدم لان الاعغاء عذرو الميت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط ان لا يكون مجنونا وعليه لو بقي مجنونا فى جميع النصف الثانى فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا او الميت يسقط بالعذر ولا يبعد ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم إن كان له ولى احرّم عنه وجب عليه احضاره وإلا فعلى الولى الدم كما يعلم مما تقدم اول الباب (ويحصل بلحظة من النصف الثانى ولو بالمرور الخ) عبارة فى الحاشية بل قال السبكي يجزىء المرور كافى عرفات وعليه يدل كلام المصنف وغيره اه وقضية قوله كافى عرفات انه لا ينصرف بالصرف وانه يجزىء وان قصد ابقا ولم يعلم انها مزدلفة

﴿فصل في الميت بمزدلفة وتوابعه﴾ (قوله فى الميت بمزدلفة) (قوله وتوابعه) اى كالدفع منها وطلب الدم على ترك الميت وسن اخذ الحصى منها والوقوف بالمشعر الحرام ورمى جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق او التقصير ثم دخول مكة لطواف الافاضة (قوله على ما قبلها الخ) يعنى على الاعمال المذكورة فى الفصل السابق (قوله عطفها الخ) اى وجملة قوله فصل اى هذا فصل اعراضية يجوز الفصل بهذا كما صرحوا به ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدرا اى فصل يفعلون ما ذكر ويبيتون وان تكون الواو استئنافية سم قول المتن (ويبيتون الخ) هل يشترط ان لا يكون مجنونا ولا مغنى عليه وعليه لو بقي جميع النصف مجنونا او مغنى عليه هل يسقط الدم لان كلا من الجنون والاعغاء عذر والميت يسقط بالعذر بخلاف وقوف عرفة ولا يبعد ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه نعم إن كان له ولى احرّم عنه وجب عليه احضاره وإلا فعلى الولى الدم سم على حج (قوله احرّم عنه) يخرج ماله احرّم بنفسه ثم طرا عليه الجنون او الاعغاء وقضيته انه لا دم على الولى إذ لم يحضره فليراجع عرش عبارة الونائى فيكنى المرور ولو ظنها غير مزدلفة او بنية غريم او كان نائما او مجنونا او مغنى عليه او سكران وهذا اى الاجزاء من نحو المجنون هو ما جرى عليه عبد الرؤف وقال الشمس الرملى يشترط فيه ان يكون اهلا للعبادة وجمع ابن الجلال بينهما بان يحمل الاول على غير المتعدى والثانى على المتعدى اه (قوله وجوبا) الى قوله كما صرح به فى الغنى لا قوله ولو عليه كثيرون وكذا فى النهاية لا قوله واختاره السبكي (قوله ويحصل بلحظة الخ) اى كالوقوف بعرفة نهاية ومغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الحاشية مانصه وقضيته أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزىء وان قصد ابقا ولم يعلم انها مزدلفة وينبغى ان يجرى ذلك فى منى فيحصل الميت بها وان لم يعلم انها منى وقصد غير الواجب مراه عبارة النهاية وياتى فيه اى ميت مزدلفة ما مر فى عرفة من جملة بالمكان وحصوله فيه اطلب ابق ونحوه فيما يظهر اه (قوله وعليه يحمل الخ) اى على ما صرح به الجمع (قوله ثم استشكله) اى الرافعى اشتراط معظم الليل و (قوله وعلى الاول) اى من عدم اشتراطه المعتمد (قوله لم يرد الخ) اى لفظ الميت (قوله

ولان على الحاج الخ لا يخفى ما في هذا الصنيع بصرى عبارة سم هذا تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما بما يتبع كالتصلاة اه (قوله فاريح ليلا الخ) واقصر صلى الله عليه وسلم في المزدلفة على صلاة المغرب والعشاء قصرا وقد بقية الليل مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة ولما هو بصدد يوم النحر من كونه نحر يده المباركة ثلاثة وستين بدنة وذهب إلى مكة لطواف الافاضة ورجع إلى منى فترك صلى الله عليه وسلم قيام الليل بتلك الليلة ونام حتى اصبح اه من المواهب اللدنية اه بصرى (قوله لم يسن له التنفل الخ) وفاقا للاسنى وخلافا للبخي والنهاية بصرى عبارتهما ويسن الاكثر في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة اه قال الرشيدى قوله مر والصلاة المراد بالصلاة هنا المعنى الغوى المرادف للدعاء المار في كلامه مر ويدل على هذا انه لم يذكر الدعاء هنا كاذكره فيما مر او مراده بالصلاة الرواتب غير النفل المطلق حتى لا ينافى ما مر له وهذا اولى من حمل الشيخ ع ش لها على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر اه (قوله التنفل المطلق الخ) عبارة شرح العباب واطلاقه اى المجموع الصلاة مستثنى نفلا المطلق للاتباع لما صح انه صلى الله عليه وسلم اضطلع بعد رتبة العشاء إلى طلوع الفجر فكان احياؤه بالذكر والفكر افضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل الوتر لثلا يازمه فوته سم قول المتن (بعد نصف الليل) اى ولم يعد نهاية ومعنى (قوله بعذر) إلى قوله واخذ في المغنى وإلى قوله ولك رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله اوقبله فقط شرح مر اه سم قول المتن (ومن لم يكن بها في النصف الثاني) اى في جميعه بان لم يكن بها بلحظة منه فالظرف الثاني متعلق بالنفل لا بالمتنق ويحتمل انه متعلق بالمتنق والمراد بالنصف الثاني جزء منه (قوله لكن الاصح الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحبا كما لو ترك الميت بنى ليلة عرفة لكن رجح المصنف فيما عدا المنهاج من كتبه الوجوب وقال السبكي انه المنصوص في الام والصحيح من جهة المذهب اى ولا يازم من البناء الاتحاد في الترجيح اه (قوله حيث لا عذر) اى واما المعذور بما سياتى في ميت منى فلا دم عليه جز ما معنى (قوله بما ياتى في ميت منى) وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرمل الاوجه مجىء ما ذكر من الاعذار في الجمعة والجماعة هنا كتمريض قريب ونحو صديق لا متعده وان لم يشرف على الموت الخ وفي الايعاب ياحق به كل ذى حاجة لها وقع اه كرى على بافضل (قوله واخذ منه البلقينى الخ) نقله عنه في النهاية واقره اه بصرى (قوله ان من شرط ميته الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمالة ما نصه خاتمة لو تولى وظيفة واقره اه على عدم مباشرتها افى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافا لانهما جعلاه وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحث الزركشى موافق لرد الشارح سم (قوله بمدرسة) اى مثلا (قوله لخوف على محترم)

وينبغى أن يجرى ذلك في منى فيحصل الميت بها وان لم يعلم أنها منى وقصد غير الواجب مر (قوله ثم استشكله الخ) كان يمكنه دفع الاشكال لتخصيص جواز الدفع عقب النصف بمن وصلها عند الغروب لكنه خلاف ما دلت عليه السنة كما هو ظاهر (قوله ولان على الحاج الخ) تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما بما يتبع كالتصلاة (قوله ومن ثم لم يسن له التنفل المطلق فيها) عبارة شرح العباب واطلاقه اى المجموع الصلاة مستثنى نفلا المطلق للاتباع لما صح انه صلى الله عليه وسلم اضطلع بعد رتبة العشاء إلى طلوع الفجر وكان احياؤه بالذكر والذكر افضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل الوتر لثلا يازم فواته (قوله في المتن وعاد) راجع لقوله اوقبله فقط شرح مر (قوله واخذ منه البلقينى ان من شرط ميته بمدرسة لو نام خارجا لخوف الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمالة ما نصه خاتمة لو تولى وظيفة واكرهه على عدم مباشرتها افى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافا لانهما جعلاه وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحث الزركشى موافق لرد الشارح ثم

ولان على الحاج في صيحتها  
أعمالا شاقة فاريح ليلا  
ليستعين عليها ومن ثم لم  
يسن له التنفل المطلق فيها  
(ومن دفع منها بعد نصف  
الليل اوقبله) بعذر أو غيره  
(وعاد قبل الفجر فلا شىء  
عليه) لحصوله بها في جزء  
من النصف الثاني (ومن لم  
يكن بها في النصف الثاني  
أراق دما وفي وجوبه  
القولان) السابقان فيمن  
فارق عرفة قبل الغروب  
ولم يعد لكن الاصح هنا  
الوجوب حيث لا عذرا  
ياتى في ميت منى واخذ منه  
البلقينى ان من شرط ميته  
بمدرسة لو نام خارجا  
لخوف على محترم لم ينقص  
من جامكته شىء كما لا دم  
هنا على المعذور ولك رده  
لوضوح الفرق باختلاف  
ملحظ البابين لان ذلك  
كالجمالة فلا يستحق الا ان  
أتى بالعمل المشروط عذرا  
أم لا وهذا تفويت وحيث  
عذر فلا تفويت وسيأتى  
آخر الجمالة

ما يعلم منه الرجح في ذلك ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الأفاضة بان وقف ثم ذهب إليه قبل النصف أو بعده ولم يمر بمزدلفة وإن لم يضطر إليه ويوجه بان قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره نظير ما مر في تعمد المأموم ترك (١١٥) الجلوس مع الإمام للشهادة الأول نعم

ينبغي أنه لو فرغ منه وأمكنه العود لمزدلفة قبل الفجر لزمه ذلك (ويسن تقديم النساء والضعفة) وتقديمهم وإن لم يؤمروا على الأوجه (بعد نصف الليل إلى منى) للاتباع رواه الشيخان ولا يرموا قبل الزحمة أي أن أرادوا تعجيل الرمي والافاضة نظر فيه الإمام بأنه غير مضطر إليه بخلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين أنه المشار إلى رده بقول الشارح وإن لم يضطر بصري (قوله أو بعده ولم يمر) ظاهره ولو مع إمكان المرور منها سم عبارة البصري قد يقال إن كان عدم مروره بها مع عدم تمكنه لنحو خوف فهو العذر أو مع التمكن فهو محل تأمل لأن إيجاب المرور بها حيث نذروا من إيجاب العود إليها مع التمكن منه وقد يجاب باختيار الأول وفرض أن الخوف زال بعد المرور في أثناء الليل فليتأمل اه (قوله وإن لم يضطر) معتمد على (قوله) أي الطواف ونائي (قوله نعم ينبغي أنه لو فرغ منه الخ) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستلئين سم وونائي وتقديم عن النهاية والمغني ما يوافق قول المتن (ويسن تقديم النساء) أي أن لم تكن فتنة بان صحتهم محرم ونحوه ونائي (قوله أي أن أرادوا تعجيل الرمي الخ) أي أو أن المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معه ع ش قول المتن (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (إلى منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية والتكبير ناسيا به عليه السلام رواه الشيخان مغني ونهاية (قوله لجرى ان قول الخ) عبارة المغني فقد قال ابن حزم فرض على الرجال أن يصلوا مع الإمام الذي يقوم الحج بمزدلفة قال ومن لم يفعل ذلك فلا حجة له اه (قوله والمتمن لا نه الخ) عطف على الخبر (قوله ورد) أي قوله لأنه معطوف الخ (قوله) بأنه يارم عليه الخ) قد يمنع لزوم فتامله فان ندب الأخذ بها ليلا لعدم بقائهما إليه سم أي النهار (قوله ذلك) أي أخذ الحصى من مزدلفة (قوله فالصواب الخ) محل نظر بل الصواب عطفه على يدفعون ليتناسب السياق والسباق وأما حكم الضعفة فعلم من المبسوطات بصري (قوله عطفه الخ) أي أو استئنافه سم (قوله عطفه على بيتون) جرى عليه النهاية والمغني وقال الرشدي يارم عليه إيهام أنه واجب كالمعطوف عليه اه (قوله ليوم النحر) إلى قوله واستشكل في النهاية والمغني (قوله مثل حصي الخذف) بأعجام الخاء والذال الساكنة ع ش (قوله ويزيد) أي على السبع (قوله لثلاث يسقط الخ) عبارة النهاية والمغني فر بما يسقط الخ اه (قوله واستشكل الخ) أي قول المصنف ولو من مزدلفة (قوله إذ لا ولي الخ) عبارة النهاية والمغني وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصي الجمار لا يوم التشريق إذ قلنا بالأصح أنها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن

أى من نفس أو زوجة أو مال أو نحوها نهاية (قوله ما يعلم منه الرجح الخ) لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج الفزاري المذكور فيما مر عن شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشي الخ يجب عنه الخ سم (قوله ومن العذر) إلى قول المتن وحصى الرمي في النهاية لا قوله ويوجه إلى نعم وقوله أي أن أرادوا إلى المتن وقوله قيل وكذا في المغني لا قوله بان وقف إلى نعم (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه ما لو خافت المرأة طرو الحيض أو النفاس فبادرت إلى مكة للطواف مغني ونهاية واقول هو واضح لكنه لا حاجة إليه بعد تصريحهم أن الاشتغال بطواف الركن عذروا لم يضطر إليه بل ربما يؤم خلاف ما صرحوا به بصري زاد ع ش وقد يقال أشار بذلك إلى أنه لا يأتي فيه تنظير الإمام إلا في اه (قوله اشتغاله بالوقوف) وقده الزركشي بما إذا لم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ليلا أي بلا مشقة والأوجب جمع بين الواجبين وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله أو بطواف الأفاضة) نظر فيه الإمام بأنه غير مضطر إليه بخلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين أنه المشار إلى رده بقول الشارح وإن لم يضطر بصري (قوله أو بعده ولم يمر) ظاهره ولو مع إمكان المرور منها سم عبارة البصري قد يقال إن كان عدم مروره بها مع عدم تمكنه لنحو خوف فهو العذر أو مع التمكن فهو محل تأمل لأن إيجاب المرور بها حيث نذروا من إيجاب العود إليها مع التمكن منه وقد يجاب باختيار الأول وفرض أن الخوف زال بعد المرور في أثناء الليل فليتأمل اه (قوله وإن لم يضطر) معتمد على (قوله) أي الطواف ونائي (قوله نعم ينبغي أنه لو فرغ منه الخ) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستلئين سم وونائي وتقديم عن النهاية والمغني ما يوافق قول المتن (ويسن تقديم النساء) أي أن لم تكن فتنة بان صحتهم محرم ونحوه ونائي (قوله أي أن أرادوا تعجيل الرمي الخ) أي أو أن المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معه ع ش قول المتن (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (إلى منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية والتكبير ناسيا به عليه السلام رواه الشيخان مغني ونهاية (قوله لجرى ان قول الخ) عبارة المغني فقد قال ابن حزم فرض على الرجال أن يصلوا مع الإمام الذي يقوم الحج بمزدلفة قال ومن لم يفعل ذلك فلا حجة له اه (قوله والمتمن لا نه الخ) عطف على الخبر (قوله ورد) أي قوله لأنه معطوف الخ (قوله) بأنه يارم عليه الخ) قد يمنع لزوم فتامله فان ندب الأخذ بها ليلا لعدم بقائهما إليه سم أي النهار (قوله ذلك) أي أخذ الحصى من مزدلفة (قوله فالصواب الخ) محل نظر بل الصواب عطفه على يدفعون ليتناسب السياق والسباق وأما حكم الضعفة فعلم من المبسوطات بصري (قوله عطفه الخ) أي أو استئنافه سم (قوله عطفه على بيتون) جرى عليه النهاية والمغني وقال الرشدي يارم عليه إيهام أنه واجب كالمعطوف عليه اه (قوله ليوم النحر) إلى قوله واستشكل في النهاية والمغني (قوله مثل حصي الخذف) بأعجام الخاء والذال الساكنة ع ش (قوله ويزيد) أي على السبع (قوله لثلاث يسقط الخ) عبارة النهاية والمغني فر بما يسقط الخ اه (قوله واستشكل الخ) أي قول المصنف ولو من مزدلفة (قوله إذ لا ولي الخ) عبارة النهاية والمغني وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصي الجمار لا يوم التشريق إذ قلنا بالأصح أنها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن

رأيت قول الشارح وسيأتي آخر الجملة ما يعلم منه الخ (قوله ما يعلم منه الرجح الخ) لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج الفزاري المذكور فيما مر عن شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشي الخ إلى آخر ما حكا في اعتراضه ثم قال يجب عنه الخ (قوله ولم يمر بمزدلفة) ظاهره ولو مع إمكان المرور منها (قوله نعم ينبغي) هذا يدل عليه قول شارح البهجة ولم يمكنه العود إلى مزدلفة ليلا كما أجاب به الفقهاء وغيره اه (قوله أنه لو فرغ منه) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستلئين (قوله ورد بأنه يارم عليه) قد يمنع لزوم فتامله فان ندب الأخذ بها ليلا لعدم بقائهما إليه (قوله فالصواب عطف على بيتون) أي أو استئنافه (قوله

عباس غداة يوم النحر التقط لي حصي قال فلقطت له حصيات مثل حصي الخذف ويزيد قليلا لثلاث يسقط منه شيء واستشكل بخبر مسلم أنه عليه السلام لما وصل محسرا قال عليكم نحصى الخذف التي ترمى به الجرة وبجانب يحمله على غير حصي رمي يوم النحر إذا لم يأتها

منه أو من منى غير المرمى وما احتمل اختلاطه به أو على أنه ذكرهم بذلك ليتداركهم من لم يأخذ من مزدلفة إذ الظاهر أنه لم يعلم بأخذه منها إلا القريون منه فإن قلت قياس كراهة (١١٦) التيمم بتراب الأرض التي وقع بها عذاب كراهة الرمي بأحجار محسر بناء على وقوع العذاب به

قلت يمكن ذلك ويمكن الفرق بان التراب آلة لطهر البدن المجوز للصلاة فاحتيط له أكثر فإن قلت أي فرق بينه وبين كراهة الرمي بمارمي به قلت الفرق أن هذا قارنه الرد فكان أقبح بخلاف ذلك ويجوز أخذه من غير مزدلفة ومحسر لكن يكره من مسجد لم يملكه أو يوقف عليه ولا لأحرم وواضح أن محل كراهة المملوك للغير أن علم رضا مالكة أو عرض عنه ولا لأحرم أيضا ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله وانما لم تزل كراهة الكل في أثناء بول والرمي بحجر حش غسلا لبقاء استقذارهما بعد غسلهما ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال تنجسه احتياطا وكراهة غسل نحو ثوب جديد قبل لبسه محله فيأثم يقرب احتمال تنجسه ومن المرمى لما ورد بل صح أن ما يقبل رفعه ولا للسد ما بين الجبلين ومن الحل (فاذا بلغوا المشعر) مأخوذ من الشعيرة وهي العلامة (الحرام) أي المحرم فيه الصيد وغيره أو ذا الحرمة الأكيدة وهو البناء الموجود الآن بمزدلفة خلافا لمن أنكره (وقفوا) مستقبلين القبلة ذاكرين والاولى أن يكون الوقوف عليه حيث

كج تؤخذ من بطن محسر وارتضاه الأذرعى وقال السبكي لا يؤخذ إلا يوم التشريق إلا من منى نص عليه في الأملاء اهـ والوجه حصول السنة بالأخذ من كل منها اهـ قال عرش قوله لم ير بالأخذ من كل منهما فضيته أنه ليس أحدهما أولى من الآخر اهـ عبارة الوائى وسن أن يأخذ من مزدلفة حصى رعى يوم النحر ليلا إن أراد النفر منها ليلا ولا فبعد الفجر أما أيام التشريق فنحو جبال منى اهـ (قوله منه) أي المحسر (قوله وما احتمل) معطوف على الرمي (قوله أو على أنه الخ) ولعله الأقرب فكان الأولى تقديمه على الجواب الأول (قوله فإن قلت قياس) قد يقال المفهوم من كلامه السابق ومن الحديث بتسليم دلالة على المدعى طلب التقاط الحصى من محسر ومحل العذاب على ما يفهم كلامه الاتى بطنه فليحمل كلامهم والحديث على ما عدها جميعا بين الأدلة بحسب الامكان على أن لك منع الدلالة لا دليل في الحديث تعرض لبيان المحل المأخوذ منه وبالجملة فالقلب أميل إلى ما نقله السبكي عن نص صاحب المذهب لأنه لم يثبت أخذه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ولا أحد من أصحابه من غير منى والأخذ منها وإن لم يرد التصريح به فهو الظاهر بصري (قوله ويجوز) إلى المتن في النهاية والمغنى الاقوله واضح الى ومن حش وقوله مالم يغسله إلى ومن المرمى وقوله وهو البناء إلى المتن (قوله ويجوز أخذه) أي أخذ حصى رمى النحر وغيره نهاية ومعنى (قوله من مسجد لم يملكه الخ) أي بما جلب اليه من الحصى المباح وفرش فيه كما أشار إليه الرافعى معنى (قوله لم يملكه) فاعل يملكه المسجد ومفعوله الحصى سم (قوله وواضح أن محل كراهة المملوك الخ) محل تأمل الجزم بالكراهة مع العلم بالرضا أو مع الاعراض بصري (قوله أو اعرض) الأولى أو اعراضه (قوله ومن حش) بفتح المهملة أشهر من ضمها وهو المر حاضر معنى (قوله وكذا كل محل نجس) قضية كلامه أن المأخوذ من الحش لا تزود كراهة الرمي به بغسله بخلاف المأخوذ من غيره من مواضع النجاسة وكلام شرح الروض والخادم صريح في استوائهما في عدم زوال الكراهة بالغسل رصرح به في الإيعاب ثم قال نعم المتنجس الذى لم يؤخذ من محل متنجس تزول كراهته بالغسل سم أقول وكلام النهاية والمغنى كالصريح في المساواة المذكورة أيضا (قوله ومن الحل) أي لعدوله من الحرم المحترم معنى (قوله أو ذا الحرمة الخ) أي الممنوع من انتهاك جاهلية واسلاما عرش (قوله وهو البناء الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو بفتح الميم في الأشهر وحكى كسرهما جبل صغير آخر المزدلفة اسمه قرح يضم القاف وبالزى وسمى مشعر المافيه من الشعار وهي معالم الدين اهـ زاد الوائى عليه البناء الموجود الآن اهـ (قوله مستقبلين) إلى قوله وحكمته في النهاية الاقوله وتصدقوا واعتقوا وإلى قول المتن فيصلون الخ فى المغنى إلا ما ذكره وقوله على القول إلى أو أن رجلا وقوله ومن ثم يسميه إلى أو أن البيضاوى (ذاكرين) ويكثرون من قولهم ربنا اتاننى الدنيا حسنة الآية ومن جملة ذكره الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد هاية ومعنى (قوله والافتحته) أي أن أمكن والابعدوا وائى قول المتن (ودعوا) ومن جملة دعائه اللهم كما اوقفنا فيه واريتنا آياه فوقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا

قلت يمكن ذلك الخ قد يشكل عليه الخبر المذكور إذ كيف يأمر بمكره أو يرصد إليه إلا أن يقال لا مانع من ذلك لبيان الجواز وفيه ما فيه وقد يفرق بين الأرض المغضوب عليها وما نزل بها عذاب فليراجع ما ذكره الشارح من كراهة التيمم المذكور (قوله لكن يكره من مسجد لم يملكه) فاعل يملكه المسجد ومفعوله الحصى (قوله ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله) قال في شرح الروض قال الأسنوى ومقتضى إطلاقهم بقاء الكراهة ولو غسل المأخوذ من الموضع النجس قال في شرح العباب نعم المتنجس الذى لم يؤخذ من محل متنجس تزول كراهته بالغسل واللام يكن لندبه قائمة بخلاف المأخوذ من محل نجس فإنه وإن زالت كراهته من حيث النجاسة لكنها تبقى من حيث الاستقذار كما يكره الكل في أثناء البول بعد غسله اهـ واعلم أن قضية كلامه هنا الفرق بين الحش وغيره من مواضع النجاسة وأن المأخوذ من الأول لا تزول كراهة الرمي

لا تأذى ولا إيذاء للزحمة ثم ولا لافتحته (ودعوا) وتصدقوا واعتقوا (إلى الأسفار) للاتباع رواه مسلم افضم  
ويحصل أصل السنة بالوقوف بغيره من مزدلفة بل وبالمرور (ثم) عقب الأسفار لكراهة التأخير إلى الطلوع (يسرون) إلى منى بسكينة ووقار

ذاكرين ملين ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذا بلغوا بطن محسرو هو أغنى محسرا (١١٧) ما بين مزدلفة ومنى وبطنه مسيل فيه

أسرع الماشي جهده وحرك الراكب دابته كذلك حيث لا ضرر حتى يقطع عرض ذلك المسيل وهو قدر رمية حجر للاتباع وحكمته أن أصحاب الفيل أهلكوا ثم على قول الأصح خلافه وأنهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله أو أن رجلا اصطاد ثم فنزلت ناراً حرقته ومن ثم تسميه أهل مكة وادى النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار ثمود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للبارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغي الإسراع فيه لغير الحاج أيضاً وأن النصارى كانت تقف ثم فامرنا بالمبالغة في مخالفتهم (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها كرمح (فيرى كل شخص) منهم (حينئذ) أى حين إذ وصلها راكباً أو ماشياً من غير تعريج على غير الرمي لأنه تحية منى وهذا أغنى كونه عقب ارتفاعها كرمح أفضل أوقات الرمي للاتباع فمن وصل قبله هل يغلب كونه تحية فيرمى أو يراعى الوقت الفاضل فيؤخر إليه كل محتمل وقضية مأمرة في

أفضت من عرفات إلى قوله واستغفروا الله أن الله غفور رحيم نهاية ومعنى (قوله بطن محسر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وراء معنى (قوله وهو أغنى محسر) وفي حاشية السيد وقد قدم المصنف أن وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيدان لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى محسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصواب ذلك أنه سمى (قوله ما بين مزدلفة ومنى) قال الأزرقى وادى محسر خمسين ذراعاً وخمسة وأربعون ذراعاً معنى (قوله أسرع الماشي الخ) أى وإن لم يجد فرجة وهذا الإسراع للذكر ونائى (قوله وأنهم الخ) عطف على خلافه (قوله على قول) أقره المعنى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم (قوله قرب أوله) أى أول الحرم (قوله أو أن رجلاً الخ) عطف على أن أصحاب الخ (قوله لغير الحاج) بل وللحاج في حال الذهاب وهو متجه من حيث المعنى أن صح نزول النار به على الصائد نعم قديعه أنه لم يرد عنه عليه السلام الإسراع في حال الذهاب اللهم إلا أن يقال تركه بيانا للجواز بصرى قول المتن (فيصلون منى الخ) ويحسن كما قال ابن الملقن إذا وصل منى أن يقول ماروى عن بعض السلف اللهم هذه منى قد اتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسالك أن تمنى على بما مننت به على أوليائك اللهم انى اعوذ بك من الحرمان والمصيبة فى ديني يا أرحم الراحمين قال وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنهما لما رميا جرة العقبة قالوا اللهم اجعله حجاماً بوراً وذنباً مغفوراً معنى ونهاية قول المتن (بعد طلوع الشمس) أى وارتفاعها قدر رمح نهاية ومعنى (قوله راكباً) إلى قوله وهذا فى النهاية والمعنى (قوله من غير تعريج) أى من غير ميل كرمى (قوله لأنه تحية منى) أى فلا يبتدأ فيها بغير نهاية ومعنى زاد الونائى إلا لعذر كزحمة وخوف على نحو محرم وانتظار وقت فضيلة أهـ (قوله وقضية ما مر الخ) هو قوله فالسنة لهم تأخير الخ كرمى قول المتن (إلى جرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى أيضاً وليست من منى بل هى حدى من الجانب الغربى جهة مكة معنى ونهاية وقال فى المعنى فى محل آخر وليست من منى بل منى تنتهى إليها بصرى (قوله ويجبر مياها من بطن الوادى) أى أن يقع مياها فى بطن الوادى وأن كان الرامى فى غيره كما هو ظاهر سمى أى وهذا التأويل يوافق كلامه كلام غيره والسنة أن يرمى جرة العقبة من بطن الوادى وقديبانى عن هذا التأويل قوله الآتى وكثير من العامة الخ المقتضى أن مراد الشارح بخلفها بطن الوادى وإنما سماه خلف الجرة أى شاخصاً نظراً للموقف الرامى (قوله ولا يجوز من أعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح فى شرح بافضل وقال الكردى فى حاشيته قوله من أعلاها أى إلى خلفها أما إذا رمى من أعلاها إلى الرمى فإنه يكفى خلافاً لما فهم من هذه العبارة ونحوها عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء فى الإيعاب وقال القسطلانى فى شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى بحر وفه ونقل النووى فى شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكرته ابن الأثير فى شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد اشبت الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى أهـ وتقدم عن سم أنفاً ما يوافق (قوله وكثير من العامة

به يفعله بخلاف المأخوذ من الثانى لكن ما تقدم عن شرح العباب صريح فى استوائها فى عدم زوال الكراهة بالغسل ويوافقه قول السيد فى حاشية الإيضاح ومقتضى إطلاق المصنف كغيره بقاء الكراهة فى المأخوذ من المواضع النجسة وأن غسله للأزدراء بالعبادة حيث أخذ من مكان مستقدر كما يكره إلا كل فى أناء البول بعد غسله قاله فى الخادم إلى آخر ما أطال به عنه مما حاصله زوال الكراهة بالغسل فى المتنجس الغير المأخوذ من مواضع النجاسات (قوله وهو أغنى محسراً ما بين مزدلفة ومنى) فى حاشية السيد وقد قدم المصنف أن وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيدان لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى محسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصوب ذلك أنه (قوله ويجبر مياها من بطن الوادى) أى أن

الضعفة الثانى (سبع حصيات إلى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم ويجبر مياها من بطن الوادى ولا يجوز من أعلى الجبل خلفها وكثير من العامة

يفعلونه فيه جمعون بل ارمى مالم يقلدوا (١١٨) القائل به ويسن أن يجعل مكة عن يساره ومضى عن يمينه ويستقبلها حالة الرمي للاتباع

و يختص هذا يوم النحر  
لتميز هافيه بخلاف بقية ايام  
التشريق فان السنة استقبله  
للقبلة في رمى الكل ( تنبيه )  
هذه الجمرة ليست من منى بل  
ولا عقبها كما قاله الشافعي  
والاصحاب خلافا لجمع كما  
بينته في الحاشية ( ويقطع  
التلبية عند ابتداء الرمي )  
فلا يعود إليها للاتباع ولانها  
شعار الاحرام وبل ارمى  
اخذ في التحلل ومن ثم  
لوترك الافضل بان قدم  
الطواف او الحلق قطع  
التلبية عنده وقطعها المعتمر  
عند ابتداء طوافه ( ويكبر  
مع كل حصة ) للاتباع  
رواه مسلم وقضية الاحاديث  
وكلامهم انه يقتصر على  
تكبيرة واحدة قال  
المصنف رادا به نقل  
الماوردي عن الشافعي  
تكريره له ثنتين او ثلاثا  
مع توالي كلمات بينها ( ثم  
يذبح من معه هدى ) نذر  
او تطوع هديه ومن معه  
ذلك ومن لا هدى معه  
أضحيت ( ثم يحلق او يقصر )  
لثبوت هذا الترتيب في  
مسلم ( والحلق ) للذكر  
الواضح ( افضل ) غالبا  
( من التقصير ) اتباعا  
واجماعا ولانه صلى الله  
عليه وسلم دعا للحلقين  
بالرحمة ثلاثا للمقصرين  
مرة رواه الشيخان ويسن  
الابتداء بشقه الايمن

يفعلونه ) لعله في زمنه ولا فالوجود في زمنارمى بعض العامة من أعلى الجبل إلى بطن الوادي وتقدم أنه  
جائز وخلاف السنة ( مالم يقلدوا القائل به ) قضيته ان بعض الائمة يجوز الرمي من اعلى الجبل الى خلف  
الشاخص فليرجع ( قوله ويسن ) إلى قوله وقضيته الخ في النهاية والمغنى لا قوله ولا عقبها إلى المتن ( قوله )  
قطع التلبية عنده ) اى مستبدا عنها بالتكبير مع الحلق او بالاذكار الخاصة مع الطواف ونائي ( قوله ) وقطعها  
الخ ) عطف على قول المتن ويقطع الخ ( قوله للاتباع الخ ) ويسن ان يرمى بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى  
يباض ابطه أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يقف الراى للدعاء عند هذه الجمرة وسيأتى شروط الرمي  
ومستحباته في الكلام على رمى ايام التشريق نهاية ومغنى ( قوله نقل الماوردي الخ ) اعتمده الاسنى  
والمغنى والنهاية وشرح بافضل والايعاب والامداد والمنح عبارة النهاية فيقول الله اكبر ثلاثا لا إله إلا الله  
والله اكبر الله اكبر والله الحمد زاد المغنى والاسنى كما نقل عن الشافعي رضى الله تعالى عنه اه ( قوله نكريره له )  
اى تكرير التكبير لكل حصة ( قوله مع توالي كلمات ) متعلق بالتكرير ( قوله بينها ) يحتمل انه ظرف  
للتوالى والصنير للتكبيرات ويحتمل انه بصيغة المضى وضميره المستتر للماوردى والبارز للكلمات قول المتن  
( هدى ) باسكان الدال وكسرها مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هاء في الثانية لغتان فصيحتان وهو كما قال  
الرويانى اسم لما يهدى لمكة وحرما تقرر بالى الله تعالى من نعم وغيرها من الاموال نذرا كان او تطوعا  
لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم نهاية ومغنى ( قوله هديه ) مفعول يذبح ( قوله ومن معه ذلك )  
عطف على من معه هدى والاشارة إلى الهدى ( قوله اضحيت ) مفعول ليدبح المقدر بالعطف وكن الاخصر  
الاوضح ان يقول عقب المتن واضحية نذر أو تطوعا ذلك عبارة الونائى ثم يذبح هديه او دم الجبرانات  
والمحظورات او اضحيتها ان كان اه قول المتن ( ثم يحلق الخ ) اى الذكر نهاية ومغنى ( قوله اتباعا ) إلى  
قوله قاله الماوردي في المغنى لا قوله معه وقوله كذا اطلقوه إلى وان ياخذ وكذا في النهاية إلا ما ياتى في  
مسئلة تقديم الحج على العمرة ( قوله ويسن الابتداء ) وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير نهاية ومغنى  
واسنى ( قوله وان يستقبل الخ ) وطهر من الحديث والخبث وكون الحائض مسلمها وطاهرا بما ذكر وعدلا  
ونائى ( قوله ويكبر معه الخ ) قال الدميرى وفي مثير الغرام الساكن عن بعض الائمة انه قال أخطأت في  
حلق راسى في خمسة احكام علمنيها حجام بمنى فقلت بكم تحلق راسى فقال اعراقى انت قلت نعم قال النسك  
لا يشارط عليه قال فجلست منصرفا عن القبلة فقال لى حول وجهك إلى القبلة فحولته واريته ان يحلق من  
الجانب الايسر فقال لى ادر اليمين قادر ته فجعل يحلق وانا ساكت فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب  
فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من اين لك ما امرتنى به فقال رايت عطاء بن رباح يفعل شرح الروض اه  
عش ( قوله وان استغبر به الخ ) اى سن التكبير عقب فراغ الحلق ( قوله ويدفن شعره ) اى في محل غير  
مطروق وان يقول بعد حلق النسك اللهم آتى بكل شعرة حسنة وامح غنى بهاسيته وارفع لى بها درجة  
واغفر لى وللحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين اسنى ونهاية ومغنى زاد الونائى وسن في التقصير للتيامن  
والاستقبال وقوله ما مر والتطيب واللبس اه ( قوله آكد ) اى ثلاثا يؤخذ للوصول نهاية ومغنى ( قوله )  
على ان مرادهم انه يعطيه الخ ) لعل محله ان لم يوطن نفسه على تطيب نفس الحلاق بما يرضيه ولا فواضح

يقع رميا في بطن الوادي وان كان الرامى في غيره كما هو ظاهر ( قوله في المتن ثم يحلق او يقصر ) قال في الروض  
عطفا على ما يستحب والتقصير قدر انملة من جميع الراس قال في شرحه وحكم تقصير ما زاد عليها حكم الحلق اه  
وعبارة العباب وفوق الانملة كالحلق قال الشارح في شرحه تبع فيه غيره وقضيته ان مثله للرجل في حصول  
الافضلية به وللبراة والخنثى في كراهته تارة وحرمة اخرى والاى غير مراد كما هو ظاهر والثانى هو المراد  
لكن بشرط ان يحصل له شين كشين الحلق وان له نذره الرجل لم ينقض نذره بناء على عدم انعقاد نذر التقصير  
لانه مفضل ونذر المفضل من خصال الواجب المخبر فيه غير منعقد وظاهر انه لا يكفي من نذر الرجل الحلق

واستيعابه ثم استيعاب البقية حتى يبلغ عظمى الصدغين وان يستقبل المحلوق ويكبر معه وعقبه اقتداء بالسلف وان استغبر به  
في المجموع ويدفن شعره وما يصلح للوصل آكد وان لا يشارط الحلاق كذا اطلقوه وينبغي حمله على ان مرادهم انه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه



فان رضى ولا زاده لان  
يسكت الى فراغه لان  
ذلك ربما تولد منه نزاع  
اذا لم يرض الحلاق بما  
يعطيه له وان يأخذ شيئا  
من نحو شاربه وظفره  
عند فراغه وأن يتطيب  
ويلبس وخرج بغالبا  
المتنع فيسن له أن يقصر  
في العمرة ويحلق في الحج  
لانه الاكل وحله كما في  
الاملاء ان لم يسود رأسه  
أى يكن به شعر يزال  
ولا فالحق وكذا لو قدم  
الحج وأخر العمرة فان  
كان لا يسود رأسه عندها  
قصر في الحج ليحصل له  
الحج ليحصل له ثواب  
التقصير فيه والحلق فيها  
إذ لو عكس فاته الركن  
فيها من أصله وان كان  
يسود حلق فيهما ولم يحلق  
بعض الرأس الواحد في  
أحدهما وباقيه في الآخر  
لانه من القرع المكروه  
(وتقصر المرأة) ولو  
صغيرة واستثناء الاسنوى  
لها غلظه فيه الاذرى  
إذ لا يشرع الحلق لاثنى  
مطلقا إلا يوم سابع  
ولادتها للتصدق بوزنه  
والا لتداو أو استخفاء  
من فاسق يريد سوءها  
ومثلها الخثى ويكره  
لها الحلق

أنه أكل بصرى أى كما يشعر بذلك التعليل الآتى (قوله من نحو شاربه الخ) أى كعنفقته وعاتته بما  
يؤمر بازالتة للفطرة ونائى (قوله وحله) أى محل كون ذلك اكل (قوله وان كان يسود حلق فيها) ينازع  
فيه اطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في اكل العبادتين شرح م  
اقول النزاع ممنوع لوجود الحلق على تقدير المذكور سم (قوله لانه من القرع المكروه) ويؤخذ من  
ذلك انه لو خلق له راسان لم يكره حلق احدهما في العمرة والاخر في الحج لا تنفاه القرع معنى ونهاية وسم  
زاد الونائى هذا اذا كانا أصليين لانه يكتفى بازالتة من أحدهما فان علت زيادة أحدهما لم يكف الاخذ منه وان  
اشتبه وجب الاخذ من كل منهما كما قاله ع ش اه وقال البصرى بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما مر عن  
المعنى والنهاية مانصه وهو ظاهر وإنما يتردد النظر في انه هل الافضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعا في  
النسك الاول ثم حلقهما جميعا في الثانى محل تأمل ولعل الثانى اقرب اه (قوله ولو صغيرة) أى لم تنته الى زمن  
يترك فيه شعرها نهاية معنى (قوله غلظه فيه الاذرى) لاشبهة لمنصف في ان هذا التغليط تساهل قبيح إذ  
ليس في كلام الائمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد اطلاق لا ينافى التقييد الشاهد له المعنى سم (قوله  
إذ لا يشرع لها الحلق الخ) أى بالنص والاجماع ويؤخذ من ذلك ان المرأة الكافرة ان اسلمت لا تحلق رأسها  
واما قوله صلى الله عليه وسلم التى عنك شعر الكفر ثم اغتسل محمول على الذكر معنى ونهاية (قوله واستخفاء من  
فاسق الخ) أى ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وكره  
الحلق ونحوه من احراق او ازالة بنورة او تنف لغير ذكر من انثى وخثى لانه لها مثله ومن ثم لو نذره احدهما  
لم ينعقد بخلاف التقصير ولو منع السيد الامة من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن ويحرم على الحرة المزوجة  
ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع فيما يظهر وبحث انه يمتنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه  
إلا ان يقتضى نهاية مصلحتها هو ينبغي الحرمة ايضا إذ لم يمنع الزوج وكان فيه فوات استمتاع م راهم عبارة  
ع ش قوله ان منعها الزوج الخ وقياس ما ذكره في الامة ان مثل المنع المالم يأذن ولم ينهوان المنع لا يتوقف على  
فليتأمل (قوله فان رضى ولا زاده) قد يقال هذا ممكن بعد الفراغ فلا حاجة الى تعجيل الاعطاء إلا أن يقال  
الابتداء بالا عطاء اقرب الى الرضا وترك المنازعة من تاخيرها على ما هو المعتمد فانه في الابتداء يحرض على  
الموافقة خوفا من اعراض المحلوق عنه فليتأمل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) أى واطلاق شرح مسلم  
استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في اكل العبادتين محمول على ما إذا لم يسود رأسه قبل  
الحج والاحلق في العمرة ايضا اخذ من التفصيل الذى قبله واخذ الزركشى من النص ان مثله باقى فيما لو قدم  
الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينازع فيه شرح م اقول ممنوع لوجود الحلق في الحج على  
التقدير المذكور (قوله ولم يحلق بعض الرأس الواحد الخ) افهم ان من له راسان يحلق واحدا في احدهما  
والاخرى الاخرى (ولو صغيرة) هو الاوفق لكلامهم وان بحث الاسنوى واعتمده غير استثناء الصغيرة  
التي تنتهى الى زمن تترك فيه شعرها شرح م (قوله واستثناء الاسنوى لها غلظه فيه الاذرى الخ)  
لاشبهة لمنصف في ان هذا الغلط تساهل قبيح إذ ليس في كلام الائمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد  
اطلاق لا ينافى التقييد الشاهد له المعنى (قوله إذ لا يشرع الحلق لاثنى مطلقا إلا يوم سابع ولادتها) عبارة م  
في شرحه وكره الحلق ونحوه من احراق او ازالة بنورة او تنف لغير ذكر من انثى وخثى لانه لها مثله ومن ثم لو  
نذره احدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراده بالمرأة الاثنى فيشمل الصغيرة انتهت وقال ايضا ولو منع السيد  
الامة منه أى من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما بحثه ايضا قيل وهو متجه ان لزوم منه فوات تمتع او نقص  
قيمة وإلا فالاذن لها في النسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولا ويرد بان الاذن المطلق ينزل  
على حالة نفي النهى والحلق في حقها منهي عنه ويحرم على الحرة المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات  
استمتاع ايضا فيما يظهر وينبغي الحرمة ايضا إذ لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع م وبحث ايضا انه يمتنع  
بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه إلا ان يقتضى نهيها مصلحتها (قوله واستخفاء من فاسق يريد سوءها)

بل بحث الأذرعى الجرم بحرمته على (١٢٠) زوجة أو أمة بغير إذن زوج أو سيد ويندب لها أن تعم الراس بالتقصير

وأن يكون بقدر أئمة قاله  
الماوردى إلا الذوائب لأن  
قطع بعضها يشينها  
(والخلق) أى إزالة الشعر  
المشتمل عليه الاحرام  
بأن وجد قبل دخول  
وقت التحلل في حج أو عمرة  
(نسك) لاستباحة  
محظور كلبس الخيط  
(على المشهور) فيثاب عليه  
للتفاضل بينهما في الخبر  
وهو إنما يكون في العبادات  
وصح خبر لكل من حلق  
رأسه بكل شعرة سقطت  
نور يوم القيامة (وأقله)  
أى الحلق بالمعنى المذكور  
(ثلاث شعرات) أو جزء  
من كل من ثلاثة لأقل من  
شعر الرأس وإن استرسل  
وخرج عن حده ولو على  
دفعات كما في المجموع وغيره  
وايهام الروضة لخلافه غير  
مراد أو ثنتان أو واحدة إن  
لم يكن غيرهما أو غيرها  
وذلك لقوله تعالى محلقين  
رؤسكم أى شعرا فيها إذ  
هى لا تحلق وهو جمع أقله  
ثلاث وبهذا اندفع ما يقال  
الآية حجة على التعميم لأن  
التقدير شعر رؤسكم وهو  
مضاف فيعم ودفعه بقول  
المجموع قام الاجماع  
على عدم التعميم غير  
صحيح لأن كلام المجموع  
مؤول كما بسط القول

فوات الاستمتاع لأن الحلق في حقه ما منى عنه اه (قوله بل بحث الأذرعى الجرم) أى لأنه ينقص استمتاعه  
قال الشارح في حاشية الايضاح ومن العلة يؤخذ أن نحو أخت السيد لا يحرم عليه ذلك إذا الاستمتاع له بها مالم  
يكن فيه نقص لقيمتها كما هو ظاهر اه وقد يقال ينبغي فيما ينقص القيمة أن محله أن أراد التصرف فيها قبل  
طالع الشعر الجديد المزيل للنقص سم (أوسيد) ظاهره وإن لم يمنع الزوج سم ويندب لها ومثلها الخنثى  
نهاية ومعنى (قال الماوردى) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والمناسب حذف الهاء لأن المنقول عن الماوردى  
تخصيصه بغير الذوائب كما يصرح بذلك كلام ابن شهبة نقلا عن شرح المذهب وأقره ثم رايت حذف الهاء من  
بعض النسخ وهو متعين بصري (قوله أى إزالة الشعر) الى قوله وبهذا فى المغنى وكذا فى النهاية لإلا قوله  
وصح الى المتن (قوله أى إزالة الشعر الخ) أى إزالة الشعر الراس أو التقصير في حج أو عمرة وفى وقته نهاية ومعنى  
(قوله بأن وجد قبل دخول وقت التحلل) خرج ما وجد بعد دخوله فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتغال الاحرام عليه  
اه شرح الروض وعبارة العباب ولا يلزمه أى من لا شعر برأسه انتظار نباته بل لا يجب عليه حلق ما نبت إذ لم  
يتناول الاحرام اه وقوله بل لا يجب الخ قد يفهم الاستحباب وهو متجه إذ لا ينقص عن لا شعر برأسه حيث  
يستحب امرار موسى عليه سم (قوله فى حج الخ) متعلق بالحلق فى المتن (قوله للتفاضل بينهما الخ) يعنى أن  
الحلق افضل من التقصير الذكرو التفضيل إنما يقع فى العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سياتى  
وقيل واجب الثانى هو استباحة محظور لا ثواب فيه نهاية ومعنى (قوله أى الحلق الخ) أى إزالة الشعر الراس  
أو التقصير نهاية ومعنى قول المتن (ثلاث شعرات) أى إزالة الهاء على حذف المضاف (قوله لا أقل) عطف على  
قول المصنف ثلاث الخ و(قوله من شعر الخ) نعت لقول المصنف المذكور (قوله من شعر الراس) أى فلا  
يجزىء شعر غيره وإن وجبت فيه الفدية ايضا نهاية ومعنى (قوله وإن استرسل) أى فيكفى وإن طال ع ش  
(قوله ولو على دفعات) أى فى أزمان متفرقة رشيدى (قوله وإيهام الروضة لخلافه) أى لمنع التفريق نهاية  
ومعنى (قوله غير مراد) نعم يزول بالتفريق الفضيلة مغنى زاد النهاية والاحوط تو اليها اه (قوله أو ثنتان الخ)  
عطف على قول المتن ثلاث شعرات سم (قوله وهو) أى لفظ شعر (جمع) أى اسم جمعى نهاية (قوله  
وبهذا) أى بتقدير لفظ الشعر منكر امقطوعا عن الاضافة معنى (قوله اندفع ما يقال الخ) قد يؤيد ما يقال بأن  
تقدير المضاف هو الاقرب السابق الى الفهم فهو الأرجح والحمل على الأرجح واجب حيث لا صارف عنه ولا  
سما إذا تأكد بقرينة أخرى كفعله عليه الصلاة والسلام هنا واعلم انه لا يجزىء قطع شعرة واحدة فى ثلاث  
دفعات فلو قطعها فنبتت فقطعها فنبتت فقطعها ففيه نظر ويحتمل عدم الاجزاء (فرع) لو حلق شعرة وتنف  
أخرى وقصر أخرى مثلا فالوجه القطع بالاجزاء سم (غير صحيح) عبارة النهاية واستدلال المصنف فى المجموع  
بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح إذ المراد اجماع الخصمين وهو لا يقتضى اجماع الكل خلافا

أى ولهذا يباح له لبس الرجال فى هذه الحالة شرح مر (قوله بل بحث الأذرعى الجرم بحرمته) أى لأنه  
ينقص استمتاعه قال الشارح فى حاشية الايضاح ومن العلة يؤخذ أن نحو أخت السيد لا يحرم عليها ذلك إذا  
استمتاع له بها مالم يكن فيه نقص لقيمتها كما هو ظاهر اه وقد يقال ينبغي فيما ينقص القيمة أن محله أن أراد  
التصرف فيها قبل طالع الشعر الجديد المزيل للنقص قال مر فى شرحه وشمل ما مر المرأة الكافرة إذا أسلمت  
فلا تحلق رأسها وأما خبر أن عنك شعر الكفر ثم اغتسل فحمول على الذكر اه (قوله أوسيد) ظاهره  
وإن لم يمنع الزوج اه (قوله بأن وجد قبل دخول وقت التحلل) خرج ما وجد بعد دخوله فلا اثر له قال فى  
الروض فلا اثر لما نبت بعد دخوله فى شرحه أى بعد دخول وقت الحلق فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتغال الاحرام  
عليه اه وعبارة العباب ولا يلزمه أى من لا شعر برأسه انتظار نباته بل لا يجب عليه حلق ما نبت إذ لم يتناوله  
الاحرام اه وقوله لا يجب قد يفهم الاستحباب وهو متجه إذ لا ينقص عن لا شعر برأسه حيث يستحب امرار  
الموسى عليه والفرق بينهما بعيد جدا فليتأمل (قوله أو ثنتان) عطف على قول المتن ثلاث شعرات (قوله  
وبهذا اندفع ما يقال الخ) قد يؤيد ما يقال بأن تقدير المضاف هو الاقرب السابق الى الفهم من مثل هذا

عليه مع بيان أن مالكا وأحمد وغيرهما قائلون بوجوب التعميم

لمن فهم ذلك فلا يعكر عليه أن أحمده وغيره قائلون بوجوبه اه (قوله في إفتاء الخ) متعلق بقوله بسطت (قوله فسر) أي التقصير (قوله بانه كف الشعر) عبارة القاموس كف منه أي اخذ وهذا يظهر قوله الاتي وهذا يعلم أن التقصير الخ ع ش (قوله والقص) بالنصب عطفًا على الضمير في فسر (قوله من عطف الاخص الخ) فيه بحث لأن عطف الخاص من خصائص الو او فحيث جاء العطف باو تعين حل الاول على ما بين الثاني ليصح العطف إلا أن يجاب بانه ليس عطفًا عليه بل على ما قبله كما هو الصحيح ويؤول قوله فعطفه الخ على معنى فعطفه بعده فليتامل سم (قوله او غيرها) أي كاخذه بنورة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله نعم) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية وكذا في المعنى لا قوله أي بحيث إلى ثم (قوله تعين الخ) أي ولم يجز نه غيره ولو استأصله بما لا يسمى حلًا كقص وتنف حصل به التحلل وإن اثم ولزمه دم ولا يبقى الخلق في ذمته لأن النسك إنما هو إزالة الشعر عليه الا حرام مغنى ونهاية واسنى (قوله أي بحيث لا يظهر منه) أي لمعتدل البصر نهاية وسم (قوله في مجلس التخاطب) عبارة النهاية عند قربه من الرأس اه (قوله فيما يظهر) بقى ما لو نذر نحو الاحراق او التفت هل ينعقد نذره لكونه مطلوبًا من حيث عموميه ويجز نه نحو الخلق وما لو نذر حلق بعض الرأس وقد يتجه عدم الانعقاد لانه مكروه وقد يقال كراهته لخارج فلا تمنع الانعقاد فليراجع سم اقول وعلى فرض انها الخارج فهو لازم والخارج اللازم حكمه حكم الذاتي (قوله ثم ان قال الخ) أي الناذر نهاية ومعنى (قوله ويجزى ذلك) أي قوله ان نذر الذكر الخ (قوله التقصير المطلوب) وهو كونه بقدر أنملة من جميع الجوانب أو بماعدا الذوائب على ما مر بصري اقول هذا إن صرحت بالاستيعاب وقالت لله على تقصير راسي واما إذا اطلقت كفاها ثلاث شعرات كما يفيد كلام الشارح والمعنى (قوله وعليه فهو مشكل) الاولى وهو مشكل (قوله فهو كندر المشي) أي في الحج مع انه مفضل سم (قوله بخلاف نحو المشي) وايضا فالمشي مقصود للشارع في مواضع بخلاف التقصير سم قول المتن (ومن لا شعر برأسه الخ) ولو يجز عن اخذه لنحو جراحة صبر الى قدرته ولا يسقط عنه نهاية قال ع ش قوله لم لنحو جراحة أي يتوقع زوالها عن قرب اه (قوله خلقه) إلى قوله أي سواء في النهاية والمعنى (قوله واعتباره عقبه) وينبغي اول غير ذلك سم قول المتن (استحب له الخ) أي فاذا ثبت بعد فلا يؤمر بازالتة ولا يفدى عاجز عنه لنحو جرح كالم منع إزالة الشعر المجزى بل يصبر الى القدرة ولا يعتد بازالتة مع نحو نوم كجنون وإغماء نعم إن استيقظ او افاق ولا شعر برأسه لكونه حلق وهو نائم مثلاً سقط عنه الواجب ونائي

التركيب الشائع في مثله فهو أرجح والحمل على الأرجح واجب حيث لا صارف عنه ولا سيما إذا تكد بقريته اخرى كفعله عليه الصلاة والسلام هنا على ان تقدر المضاف وحمله على ظاهره من العموم هو الموافق لما سياتى من وجوب الكل على الناذر إذا قال راسي فليتامل واعلم انه لا يجزى قطع شعرة واحدة في ثلاث دفعات فلو قطعها فثبتت فقطعها فثبتت فقطعها فقيه نظره ويحتمل عدم الاجزاء (فرع) لو حلق شعرة وتنفت اخرى وقصر أخرى مثلاً فالوجه القطع بالأجزاء ولا يقال هي خصلة زائدة لأن الواجب الإزالة مطلقاً فتامل (قوله من عطف الاخص تاكيدا) فيه بحث لأن عطف الخاص من خصائص الو او فحيث جاء بعده باو تعين حل الاول على ما بين الثاني ليصح العطف إلا أن يجاب بانه ليس عطفًا عليه بل على ما قبله كما هو الصحيح ويؤول قوله فعطفه عليه على معنى فعطفه بعده فليتامل (قوله نعم ان نذر الذكر الخ تعين) قال في الروض فان نذره وجب ولم يجز القص أي ونحوه مما لا يسمى حلًا قال في شرحه وإذا استأصله بما لا يسمى هل يبقى الخلق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركاً لما التزمه او لا لأن النسك إنما هو إزالة الشعر اشم على الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه لفوات الوصف دم الخ اه بقى ما لو نذر نحو الاحراق او التفت هل ينعقد نذره لكونه مطلوبًا من حيث عموميه ويجز به نحو الخلق وما لو نذر حلق بعض الرأس وقد يتجه عدم الانعقاد لانه مكروه وقد يقال كراهته لخارج فلا تمنع الانعقاد فليراجع (قوله بحيث لا يظهر منه شيء) أي لمعتدل البصر فيما يظهر (قوله فهو كندر المشي) أي في الحج مع انه مفضل (قوله بخلاف نحو المشي) وايضا فالمشي مقصود للشارع في مواضع بخلاف التقصير (قوله لا اعتباره) ينبغي اول غير ذلك (قوله في المتن استحب

(امرارالموسى عليه) إجماعا تشبها بالخالقين وبحث الأذرعى اختصاص ذلك بالذكر لان الحلق ليس مشروعا للغير وهو الاسوى انه لو كان ببعض راسه شعر سن امرارالموسى على الباقي (١٢٢) اى سواء احلق ذلك البعض ام قصره على الاوجه للتشبه المذكور اى اذ هو كما يكون فى الكل

وهل يدخل فى نحو النوم الا كراهه ام لا وعلى الاول فهل يفرق بين حلق نفسه وحلق غيره باكرهه من غير المحرم ولعل الاقرب فى الاول والاول وفى الثانى الثانى فليراجع قول المتن (امرارالموسى الخ) وينبغى استحباب امرار الة القص فيمن يستحب فى حقه التقصير تشبها بالمقصرين سم وعش قوله تشبها الخ قال السيوطى فى الاشباه والنظائر ونظيره امرار هاعلى ذكر من ولد تختونا ذكره اه بصرى (قوله تشبها بالخالقين) ويسن ان ياخذ من شاربه او شعر لحيته شيئا ليكون قد وضع من شعره شيئا لله تعالى والموسى بالف فى اخره وتذكر وتوثق الثمن الحديد معنى عبارة النهاية قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولو اخذ من لحيته او شاربه شيئا كان احب الى ثلاثيخلو عن اخذ الشعر وفى المجموع عن المتولى ان سائر ما يزال للفطرة كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى عدم التقييد بما يزال فيها وصرح القاضى بانه يندب للمقصر ايضا ما ذكره الشافعى قال ابن المنذر وصح انه عليه السلام لما حلق رأسه قص أظفاره أى فيسن للحالق أيضا اه قال عش قوله مر للفطرة اى والخلفة والمراد ما يزال لتحسين الهيئة وقوله مر فيسن للحالق اى مطلقا محر ما وغيره اه وقال الرشيدى قوله وصرح القاضى بانه يندب الخ هذا ليس فى خصوص مانحن فيه من كونه لا شعر راسه بل هو وما بعده حكم عام اه (قوله وبحث الأذرعى الخ) اعتمد النهاية والمغنى (قوله ولا يلزمه) عطف على وليس فيه الخ اى ولا يلزم من كلام الاسوى انه لو اقتصر من جميع راسه شعر على التقصير ان يمر الموسى على الباقي كردى (قوله على التقصير) اى لبعض راسه (قوله ان يمر الموسى الخ) اى سن ان يمر الخ (قوله ويسمى) الى قوله وهذا هو المسمى فى المغنى والنهاية لا قوله كما هو الافضل وقوله وفيه إشكال بينته فى الحاشية وقوله ان المحرر الى المتن وقوله نعم الى وما ياتى (قوله ويسمى الخ) فالسنة ان يرى بعد ارتفاع الشمس قدر رمح ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ضحوة نهاية ومغنى (قوله وطواف الزيارة) اى وطواف الفرض معنى وعش (قوله وطواف الصدر) والاشهر ان طواف الصدر طواف الوداع فالفرض لتعينه والافاضة لا تيانهم به عقب الافاضة من مئى والزيارة لانهم ياتون من مئى زائرين البيت ويعودون فى الحال معنى (كما هو الافضل) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله للاتباع) هذا لا ياتى مع الحمل الاقنى سم اى عن المجموع (قوله محمولة على ما فى المجموع) اقره النهاية والمغنى (قوله على انه صلاهاها) هذا الحمل ينافيه ما تقدم من طلب إدراك أول وقت الظهر بمنى للاتباع ويمكن ان يكون هذا هو المراد بالاشكال الذى بينه فى الحاشية أو من جلته وذلك لانه اذا صلاها بمكة اول وقتها لا يمكن مع ذلك إدراك اول وقتها بمنى لان بينهما فرسخا بل قيل اكثر وقد دل قوله للاتباع على انه عليه السلام ادرك اول وقتها بمنى وايضا على هذا لا يثبت قوله فهمي بها افضل منها بالمسجد الحرام الخ سم (قوله إلا الذبح) اى ذبح الهدى المسوق تقربا الى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الاضحية كما سياق نهاية ومغنى وقد يقال لا موقع لهذا الاستثناء فى حل كلام المحرر (قوله لمن وقف

يكون فى البعض وليس فيه جمع بين اصل وبدل خلافا لمن زعمه لا اختلاف محلها على ان هذا الامر ليس بدلا والالوجب فى البعض حيث لا شعر بالكلية ولا يلزمه خلافا لمن زعمه أيضا أنه لو اقتصر على التقصير ان يمر الموسى على بقية راسه (فاذا حلق او قصر دخل مكة) اثر ذلك ضحى (وطاف طواف الركن) ويسمى أيضا طواف الافاضة وطواف الزيارة وقد يسمى طواف الصدر بفتح الدال ويسن عقبه ان يشرب من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسمى) بعد الطواف لوجوب الترتيب بينهما كما ياتى فوراً ندبا (ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما هو الافضل (ثم يعود الى منى) بحيث يدرك اول وقت الظهر بمنى حتى يصلها بها للاتباع رواه الشيخان فهمي بها افضل منها بالمسجد الحرام وان فاتته مضاعفته على الاصح لان فى فضيلة الاتباع ما روى عن المضاعفة ورواية مسلم انه عليه السلام صلى الظهر بمكة محمولة على ما فى المجموع وفيه اشكال بينته فى الحاشية على أنه صلاهاها

امرارالموسى عليه) قال فى الروض وأن من لحيته وشاربه قال فى شرحه والواو فى وشاربه بمعنى أو ولو عبر بها كاصله كان اول اه ثم قال فى المجموع قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق راسه قلم أظفاره وكان ابن عمر ياخذ من لحيته وشاربه واطفاره اذ ارى الجرة اه وينبغى استحباب امرار الة القص فيمن يستحب فى حقه التقصير تشبها بالمقصرين (قوله للاتباع) هذا لا ياتى مع الحمل الاقنى (قوله محمولة على ما فى المجموع الخ) هذا الحمل ينافيه ما تقدم من طلب إدراك أول وقت الظهر بمنى للاتباع ويمكن ان يكون هذا هو المراد بالاشكال الذى بينه فى الحاشية أو من جلته وذلك لانه اذا كان صلاها بمكة اول وقتها لا يمكن مع ذلك إدراك اول وقتها بمنى لان بينهما فرسخا بل قيل اكثر وقد دل قوله للاتباع على انه عليه الصلاة والسلام ادرك اول وقتها بمنى وايضا على هذا لا يثبت قوله فهمي بها افضل منها بالمسجد الحرام الخ (قوله لمن وقف

أول وقتها ثم ثانيا بمنى إماما لاصحابه كما صلى بهم فى بطن نخل مرتين وأبى داود والترمذى أنه آخر طواف يوم النحر بعرفة الى اللبل محمولة على انه اخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا الرمى والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) فى الوقت الذى ذكرنا للاتباع فان خالف صح لاذنه صلى الله عليه وسلم فى ذلك رواه الشيخان (ويدخل وقتها) أى الاعمال المذكورة إلا الذبح لمن وقف

بعرفة ( بنصف ليلة النحر ) لصحة الخبر به الرمي وقيس به غيره ( ويبقى وقت الرمي ) الذي هو وقت فضيلة إلى الزوال واختيار ( إلى آخر يوم النحر ) لخبر البخاري به وجواز إلى آخر أيام التشريق هذا هو المعتمد من اضطراب طويل ( ١٢٢ ) في ذلك ( ولا يختص الذبح ) للهدايا

( بمن ) كما وقع في المحرر  
هنا وان اختص بمكان هو  
الحرم بخلاف الضحايا  
تختص بيوم النحر والثلاثة  
بعده ( قلت الصحيح  
اختصاصه بوقت الاضحية  
وسياقي ) ان المحرر ذكره  
كذلك ( في آخر باب  
محرمات الاحرام على  
الصواب والله اعلم ) وتكمل  
جمع للمحرر كالعزيز فحملوا  
ما هنا من عدم الاختصاص  
على الدماء الواجبة للجبر او  
حظر فانها قد تسمى هديا  
نعم ما عصى منها بسببه يجب  
فعله فوراً خروجا من  
المعصية وما ياتي من  
الاختصاص على ماسبق  
تقربا ولو مندورا وهذا  
هو المسمى هديا حقيقة ومن  
ثم طعن في الجمع بانه خلاف  
ظاهر عبارته والمتبادر  
منها ( والحلق والطواف  
والسعي لا اخر لوقتها لان  
الاصل عدم التاقيت ) نعم  
يكبره تاخيرها عن ايام  
التشريق ثم عن خروجه  
من مكة ولا يتنافى خلافا

بعرفة ) أي قبل نصف الليل أما إذا فعلها بعد انتصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه إعادتها نهاية ومعنى  
وإيعاب ( قوله وقيس به غيره ) أي قيس بالرمي الطواف والحلق بجامع أن كلا من أسباب التحلل نهاية ومعنى  
( قوله هذا هو المعتمد ) عبارة المغني ظاهره أي كلام المصنف أنه لا يكفي الرمي بعد الغروب وبه صرح في  
اصل الروضة لعدم وروده واعتراض بانه سياقي انه إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده من أيام الرمي يقع أداء  
وقضيته ان وقته لا يخرج بالغروب وهذا هو المعتمد اهـ ( قوله للهدايا ) أي المتقرب نهاية ومعنى قوله في المتن  
( وسياقي ) وقوله في الشرح ( أي المحرر ذكره كذلك ) فيه تأمل فإن الاتي ليس أن المحرر ذكره كذلك سم أي  
فكان المناسب عن المحرر الخ بآبدال أن يعن وقد يعتذر بأن ما في الشرح على حذف مضاف أي مفيد أن المحرر  
الخ ( قوله كالعزيز ) راجع للمحرر ( قوله فحملوا ما هنا الخ ) جرى عليه النهاية والمغني وإطال الثاني في تأييده  
راجع ( قوله وهذا ) أي ماسبق تقربا ( وهو المسمى هديا الخ ) قال النهاية والمغني الهدى مشترك بينهما ( قوله  
ومن ثم ) أي من أجل أن التسمية الأولى مجازية ( قوله طعن ) ببناء المفعول اهـ ( قوله والمتبادر منها ) أي  
وخلاف المتبادر من عبارة الرافي في المحرر والعزير قول المتن ( والحلق ) أي بالمغني السابق أو التقصير  
( والسعي ) أي إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم نهاية ومعنى ( قوله لأن الأصل ) إلى قوله وببحث في النهاية  
والمغني ( قوله لأن الأصل عدم التاقيت ) أي ويبقى من هي عليه ذلك محرما حتى ياتي بها كافي المجموع نهاية  
ومعنى ( قوله يكبره تاخيرها الخ ) أي بغير عذر كما هو ظاهر ( قوله ولا يتنافى ) أي لا ينافي الخروج من غير  
فعلها وصوره المنافاة أن يقال إن طواف الوداع واجب فتي طافه وقع عن الفرض فلا يتصور الخروج من غير  
طواف فدفعه بقوله ( لأن هذا ) أي هذا الرجل لبقاء الخ كردى ( قوله كما مر ) أي في فصل واجبات السعي  
في شرح المصنف وان يسعي بعد طواف قدوم أو ركن كردى ( قوله لا يزمه طواف وداع ) أي فان كان  
طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض وإن لم يطف لوداع ولا غيره لم يستحب النساء وإن طال الزمان  
لبقائه محرمانا ومعنى قال ع ش قوله لم يبقائه محرما وهل له إذ اعتذر عوده إلى مكة التحلل كالمحصر أولا  
لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه فيه نظر ولا يبعد الأول قياسا على ما مر في الحائض وإن كانت معذورة  
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع لقيام العذر به الآن كمن كسر رجله عمدا فعجز عن القيام  
حيث يصل جالسا ولا قضاء عليه لو شئ بعد ذلك اهـ ( قوله إلى قابل ) أي سنة ثانية ( قوله ورده السبكي الخ )  
عبارة المغني والنهاية فان قيل بقاءه على إحرامه يشكل بقوله لم ليس لصاحب الفوات أن يصبر على إحرامه  
للسنة القابلة لأن استدامة الإحرام كابتدائه وابتدائه لا يجوز اجيب بانه في تلك لا يستفيد ببقائه على إحرامه  
شيا غير محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاءه على إحرامه وامر بالتحلل وأما هنا فوق  
ما اخره باقى فلا يحرم بقاءه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مداها  
بالقراءة حتى خرج الوقت اهـ ( قوله ويؤيده ) أي الفرق المذكور ( قوله والاسنوى ) عطف على السبكي ( قوله

للاسنوى ان طواف الوداع  
يقع عن الركن لان هذا  
لبقاء بعض نسكه لا يزمه  
طواف وداع كما مر وببحث  
ابن الرفعة حرمة تاخير  
التحلل الاول إلى قابل لانه  
يصير محرما بالحج في غير اشهره

بعرفة ) كذا في العباب وشرح الروض قال في شرح العباب دون غيره على المنقول المعتمد اهـ ( قوله في المتن ولا  
يختص الذبح بمن ) عبارة المحرر وذبح الهدى لا يختص بمن اهو التقيد بالهدى يستفاد منه انه المراد من  
عبارة المنهاج لانه المذكور فيما سبق بقوله ثم يذبح من معه هدى ( قوله في المتن وسياقي وقوله في الشارح ان  
المحرر ذكره كذلك ) فيه تأمل فان الاتي ليس أن المحرر ذكره كذلك ( قوله لا يزمه طواف وداع ) فان طاف  
للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض شرح مر ( قوله إلى قابل ) لانه يصير محرما الخ ( قضية تعليله ان المراد  
بقابل ما بعد اشهر الحج وحيث لا يخفى ما فيه لان التأخير عن اشهر الحج أي شوال والقعدة وعشر الحجة مما  
الاشبه في جوازه ثم رايت رد الاسنوى الاتي ( قوله ويحرم عليه تاخيرها إلى قابل ) قد يقال ان اريد ما بعد اشهر

وكان من فاته الحج يزمه التحلل أي فوراً ويحرم تأخيرها إلى قابل استدامته كابتدائه وابتدائه لا يصح ورده السبكي و فرق بأن وقوف عرفة  
معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته فان معظم حجه باقى فيلزم من بقاءه على إحرامه بقاءه حاجا في  
غير اشهر الحج ويؤيده انه لو احصر بعد الوقوف لا يزمه التحلل والاسنوى بان وقت الحج يخرج بفجر يوم النحر والتحلل قبله لا يجب اتفاقا

بل الأفضل تأخير عنه وبأنه يجوز الاحرام بالنافلة المطلقة في غير وقت الكراهة ومبدها اليه وهو نظير مسئلتنا (وإذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي) بجملة العقبة (١٢٤) (والحلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي (حصل التحلل الاول من تحلى

الحج فان لم يكن برأسه شعر حصل بواحد من الباقيين (وحل به اللبس) ونحوه (والحلق والقلم) والطيب بل يسن التطيب واللبس (للتباعد كما مر) وكذا الصيد وعقد النكاح (والتمتع بمادون الفرج ولو بشهوة) (في الاظهر) كالحلق بجامع عدم إفساد كل للحج (قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) للخبر الصحيح إذا رميت الجمرة فقد حل نسك كل شيء إلا النساء (وإذا فعل الثالث) الباقي من اسباب التحلل (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) إجماعاً وإن بقي عليه البيت وبقية الرمي ولو فاته الرمي توقف التحلل على الاتيان ببدله ولو صوماً كما قاله وإن اطال جمع في اعتراضه تنزيلاً للبدل منزلة المبدل وإنما يتوقف تحلل المحصر عليه لانه واجد فيشق بقاءه محرماً من سائر الوجوه ولا كذلك هنا اما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد لان الحج يطول زمنه وتكثر اعماله فايح ببعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر تخفيفاً للمشقة بخلافها

بل الأفضل الخ) أي فكيف يكون الاستدامة كالابتداء (قوله بالنافلة الخ) أي من الصلاة كردى قول المتن (وإذا قلنا الحلق نسك الخ) قال في التنبيه وإن قلنا ان الحلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد من اثنين وهما الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني انتهى اهـ (قوله وهو المشهور) إلى قوله وزاد البلقيني في النهاية والمغنى لا قوله فان لم يكن إلى المتن وما انبه عليه (قوله وهو المشهور) ويؤيد مقابله الخبر الاتي انفاً (قوله ونحوه) أي كسائر الراس للذكر والوجه للاتي نهاية ومغنى قول المتن (والحلق) أي إن لم يفعل وإن لم نجعله نسكاً نهاية ومغنى (قوله والتمتع الخ) أي كالقبلة والملازمة نهاية ومغنى (قوله ولو بشهوة) يغني عنه ما قبله (قوله ولا التمتع كالنظر الخ) عبارة المغنى والنهاية وكذا المباشرة فيما دون الفرج اهـ (قوله إلا النساء) أي امرهن عقد أو تمتعاً سم قول المتن (وحل به باقي المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي لينزل عنه اثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام منى أيام اكل وشرب وبعال أي جماع لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر شرح مرأى والخطيب لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام ام سلمة رضي الله تعالى عنها للطواف لتحل سم عبارة البصري قال في الاسنى ويستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الايام أي أيام الرمي وهي أيام التشريق لينزل عنه اثر أيام الاحرام كذا جزم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور قال المحب الطبري ولا معنى له ويشكل عليه خبر أيام منى أيام اكل وشرب وبعال وخبر انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاحب ان توافيه ليوافقها فيه وعليه يوب سعيد بن منصور في سننه باب الرجل يزور البيت ثم يواقع اهله قبل ان يرجع إلى منى انتهى واجاب في المغنى والنهاية عن الحديث الاول بأنه لبيان الجواز اهـ وانت خبير ببعدها التاويل جدامع ذكر الاكل والشرب معه فذكرهما معه قرينة واضحة على ان المراد مشروعيته كهما لا امتناع الصوم فيها انتهت (قوله ولو فاته الرمي) أي رمي يوم النحر بان خرجت أيام التشريق قبله (قوله ببدله) وهو الذبح ثم الصوم ونائي (قوله وإنما لم يتوقف تحلل المحصر) أي العادم للهدى (عليه) أي على البدل نهاية ومغنى واسنى أي بدل ما يتحلل به وهو الهدى لا بدل الرمي كما توهم من هذه العبارة سم (قوله لانه الخ) أي تحلل المحصر سم (قوله فيشق بقاءه محرماً من سائر الوجوه) أي شق عليه المقام على سائر محرمات الحج إلى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا بقي به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على إحرامه حتى يأتي بالبدل نهاية ومغنى (قوله بخلاف الجنابة) أي فانه لما قصر زمنها جعل الارتفاع محظوراتها محل واحد نهاية ومغنى (قوله وزاد البلقيني تحللاً ثالثاً) اقول اطلاقهم انه يسن له ان يأخذ الحج فالتأخير اليه من لازم الفوات فيكون بيان لزوم الفورية أو أشهر الحج في العام الآتي أشكل قوله وابتدأه لا يصح (قوله في المتن) وإذا قلنا الحلق نسك الخ) قال في التنبيه وإن قلنا ان الحلق ليس بنسك حصل له التحلل الاول بواحد من اثنين وهو الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني اهـ (قوله إلا النساء) امرهن عقد أو تمتعاً (في المتن وحل به باقي المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي لينزل عنه اثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام منى أيام اكل وشرب وبعال لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر شرح مرأى لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام ام سلمة رضي الله عنها للطواف لتحل (قوله وإنما لم يتوقف تحلل المحصر عليه) أي على البدل أي بدل ما يتحلل به وهو الهدى لا بدل الرمي كما توهم من هذه العبارة وعبارة شرح الروض قال أي الاسوى فان قيل ما الفرق على الاول بين هذا وبين المحصر إذا عدم الهدى فان الاصح عدم توقف التحلل على بدله وهو الصوم قلنا الفرق ان التحلل إنما ابيح للمحصر تخفيفاً عليه حتى لا يتضرر بالمقام على الاحرام فلو امرناه بالصبر إلى ان يأتي بالبدل لتضرر ووفر غير غير بان المحصر ليس له إلا تحلل واحد الخ (قوله لانه) أي تحلل المحصر

ونظير ذلك الحيض لما طال زمنه جعل لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وزاد

البلقيني تحللاً ثالثاً وهو حلق شعر بقية البدن لحله بحلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره

وهو الاوجه الاوفق بكلامهم وان ملت الى الاول في الحاشية (فصل) في ميت (١٢٥) ليالى ايام التشريق الثلاثة

بمضى او سقوطه ورميها  
وشروط الرمي وتوابع  
ذلك ( اذاعاد الى منى)  
من مكة او لم يعد بان لم  
يذهب لمكة ( بات )  
وجوبا على الاصح ( بها )  
فلا يجزئ خارجها ومنها  
ما قبل من الجبال المحيطة بها  
حدودها واولها من جهة  
مسكة اول العقبة التي  
بلصقها الجرة ومن جهة  
عرفة محسرة لكن هذا الحد  
غير معروف الان للجهل  
باول محسرة لكنهم قالوا  
طول منى سبعة الاف  
ذراع وما تذا ذراع فليقس  
من العقبة ويحد به ثم  
الظاهر من هذا التحديد  
انه يعتبر ما سامت اول  
العقبة المذكور يمينا الى  
الجبل ويسارا الى الجبل  
وحينئذ يخرج من منى  
كثير يظنه اكثر الناس منها  
( ليلتي ) يومى ( التشريق )  
الاولين اى معظمهما  
وكذا الثالثة ان لم ينفر نفرا  
صحيحا كما سيعلم من كلامه  
( روى ) وجوبا بلا خلاف  
ويجب فيه جمعه او فرقه ان  
يرمى ( كل يوم الى  
الجرات الثلاث ) والاصل  
فى الرمي لا الواجب فيه  
كما يعلم مما ياتى ان يكون  
( كل جرة سبع حصيات )  
للاتباع ومحل ذلك حيث  
لا عذر ومنه قصد سقى الحاج

من نحو شاربه بعد الخلق مع قولهم ان له تقديم الخلق على بقية الاسباب يؤيد كلامه فتامله بصرى (قوله  
وهو الاوجه الخ) اعتمد تليذه فى شرح مختصر الايضاح جواز الازالة لشعور البدن بدخول وقت الخلق مطلقا  
سواء قدمها عليه او لا تبعا لكلام نقله الزركشى عن الاصحاب وهو وجه فرجه من محله بصرى (قوله  
او سقوطه) عطف على خلق الركن والضمير له  
( فصل فى ميت ليالى ايام التشريق بمضى ورميها وشروط الرمي ) ( قوله او سقوطه ) كذا فى اصله رحمه  
الله تعالى والتعبير بالواو اولى كما هو ظاهر بصرى ( قوله وشروط الرمي ) اى مطلقا فلذا عدل عن الضمير  
بصرى ( قوله وتوابع ذلك ) اى كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع ع ش قول المتن  
( اذاعاد الى منى ) اى بعد الطواف والسعى ان لم يكن سعى بعد قدوم نهاية ومعنى ( قوله ومنها ) اى من منى  
( قوله المحيط ) نعت سبى للجبال وفاقله حدودها ( قوله واولها من جهة مكة اول العقبة الخ ) هذا قد يقتضى  
دخول الجرة فليتامل مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلية عند ابتداء الرمي الا ان يريد باول  
العقبة او لها من جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الجرة سم اى فليست العقبة مع جرتها منها على  
المعتمد ولا محسورا ما بدر من الجبال المحيطة بها ونائى ( قوله لكن هذا الحد ) اى الذى من جهة عرفة ( قوله  
غير معروف الان الخ ) قد يقال عند الاشتباه يجتهد كالميلقات ولا ياتى هنا الاحتمال المار فى عرفة لوضوح  
الفرق بصرى ( قوله اى معظمها ) هذا يتحقق بزيادة على النصف ولو بلحظة ع ش ونائى ( قوله لا الواجب  
فيه ) اى والا فالواجب فيه يحصل ايضا مثلاً بما اذارمى ليلا وبما اذا اخرمى اليومين الاولين الى الثالث  
فرمى الجميع فيه سم ( قوله مما ياتى ) اى من جواز تاخير رمى كل يوم الى اخر ايام التشريق بصرى قول المتن  
( كل يوم ) اى من ايام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحجة وتالياه ( الى الجرات ) الثلاث والاولى منها تلى  
مسجد الخيف وهى الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مروهى  
الكبرى وتقدم ان جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التلى مسجد الخيف وجرة  
العقبة اه قول المتن ( الى الجرات الثلاث ) والمرمى ثلاثة اذرع من سائر جوانب العلم فى الجرتين وتحت  
شاخص جرة العقبة لوازيل الجبل وصار للرمى جوانب كجوانب غير هالم يكف الرمي فى غير الجانب  
المعهود ونائى وهذا صريح فى انه لا يكفي الرمي فى جنبى شاخص جرة العقبة الغيرين ( قوله جمعه ) اى بان  
اخر الرمي الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة فى وقت واحد ( قوله او فرقه ) اى بان رمى عن كل يوم فيه او الليلة  
التي بعده فى غير الثالث سم قول المتن ( سبع حصيات ) اى فمجموع المرمى به فى ايام التشريق ثلاث  
وستون ويسن استقبال القبلة فى هذه الجرات معنى ونهاية ( قوله للاتباع ) الى قوله وبهذا يعلم فى النهاية  
والمعنى ( قوله ومحل ذلك ) اى وجوب الميت والرمي كردى فى نسخة صحيحة ذينك بالتثنية ( قوله ومنه قصد  
سقى الحاج الخ ) عبارة النهاية ويسقط الميت بمزدلفة ومنى والدم عن الرعاء ان خرجوا منها قبل الغروب  
فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا بهما بعده لم مهم ميت تلك الليلة والرمي من الغدو صورة ذلك فى ميت  
مزدلفة ان ياتيا قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن اهل السقاية مطلقا من غير تقييد  
خروجهم بقبل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس ممن هو من اهل السقاية معناه وان لم يكن عباسيا  
ولا اهل الرعاء والسقاية تاخير الرمي يوم ماقطع يؤدونه فى تاليه قبل رميه لارمى يومين بالنسبة لوقت

( فصل فى ميت ليالى ايام التشريق الثلاثة بمضى الخ ) ( قوله واولها من جهة مكة اول العقبة الخ ) هذا قد  
يقتضى دخول الجرة فليتامل مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلية عند ابتداء الرمي الا ان  
يريد باول العقبة او لها من جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الجرة ( لا الواجب فيه ) اى والا فالواجب  
فيه يحصل ايضا مثلاً بما اذارمى ليلا وبما اذا اخرمى اليومين الاولين الى الثالث فرمى الجميع فيه وقوله جمعه  
بان اخر الرمي الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة فى وقت واحد وقوله او فرقه بان رمى عن كل يوم فيه او الليلة التي  
بعده فى غير الثالث ( قوله ومحل ذلك حيث لا عذر ومنه قصد سقى الحاج الخ ) عبارة عب ولادم بتركهاى

لا عذر ومنه قصد سقى الحاج بمكة وبطريقها ورعى دابة او دواب

ولو تغير الحاج نعم يمنع بعد الغروب (١٣٦) النفر للرعى لانه لا يكون ليلا بخلاف نحو السقاية ويلزم الرعاء بكسر الراء والمد العود للرعى في

وقته ومرا ن وقت اداء رمى النحر من نصف ليلة النحر الى اخر ايام التشريق وياتي ان رمى كل رمى من ايام التشريق يدخل بزواله ويستمر الى اخرها فلم يغيرهم ترك رمى النحر وما بعده الى اخرها ليرمو الكلال قليل غروب شمس وهذا يعلم ان معنى كون الرعى عذرا على المعتمد عدم الكراهة في تاخيرها لاجله والا فهو مساو لغيره في الجواز فان فرض خوفه على دابته لو عاد للرعى الذي يترك به كان معنى كون الرعى عذرا له عدم الاثم كما هو ظاهره وأما جواب بعضهم عن قول الاسنوى من التناقض العجيب قولهما يجوز لذوى الاعذار تاخير رمى يوم لا يومين مع تصحيحهما ان لغيرهم تاخير رمى يومين فاكثر من غير عذر لان ايام منى كالوقت الواحد بان هذا فيمن بات ليلا في منى وذلك في ذى عذر لم يبيتها فامتناع التأخير عليه لتركه شعار المبيت والرعى فيرد بان مات ترك للعدر بمنزلة الماتى به في عدم الاثم فلم يناسب التضييق بذلك من العذر على ان هذا اجمع مخالف لا طلاقهم في الموضوعين من غير معنى يشهد له فلا يلتفت اليه وانما الوجه ذكرته من ان يجوز معناه من غير

الاختيار والافقد مر بقاء وقت الجواز الى آخر ايام التشريق ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس او مال او فوت مطلوب كابق او ضياع مريض بترك تعهده او موت نحو قريبه في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فاشبه الرعاء واهل السقاية وله ان ينفر بعد الغروب اه وكذا في المغنى الا قوله او موت الى لانه (قوله ولو تغير الحاج) اى ولو لم يعتاد الرعى قبل او كانوا اجراء او متبرعين ان تعسر عليهم الاتيان بالدواب الى منى مثلا وخشوا من تركها لوباتوا ضياعا بنحو نهب او جوعا لا تصبر عليه عادة ونائى (قوله النفر) اى الخروج من منى (قوله لانه لا يكون ليلا بخلاف السقاية) اى من شان كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلا الى الرعى دونها لعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه في حاشية الايضاح وقد يصور الاحتياج الى الخروج ليلا بعد المرعى بصرى (قوله ومر) اى فى او اخر فصل في المبيت (قوله وياتى) اى عن قريب (قوله فلم) اى للرعاء (قوله قليل غروب شمس) اى اخر ايام التشريق (قوله فهو) اى الراعى (قوله في الجواز) اى جواز تاخير الرعى (قوله على دابته) التى يرعاها ولو بالاجارة مثلا (قوله لو عاد للرعى الخ) يعنى لو عاد قبل خروج ايام التشريق (قوله عدم الاثم) اى فى ترك الرعى (قوله من التناقض الخ) خبر مقدم لقوله قولها (قوله يجوز لذوى الاعذار تاخير يوم) اى يؤدونه فى الثانى قليل رمية ولو قبل الزوال ونائى وبصرى (قوله بان الخ) متعلق بجواب البعض (قوله هذا) اى تصحيحهما ان لغيرهم الخ و (قوله وذلك) اى قولها يجوز الخ بصرى (قوله فيرد الخ) جواب اما اى فيرد ذلك الجواب بان الخ كردى (قوله بان ما ترك للعدر الخ) اى ترك ذى العذر المبيت للعدر سم وبصرى (قوله فلم يناسب) اى تارك المبيت للعدر (قوله بذلك) اى بعدم جواز التأخير يومين (قوله من غير معنى الخ) متعلق بمخالفه (قوله له) اى للمخالفة (قوله من ان يجوز) اى لفظ يجوز فى قولها يجوز تاخير يومين و (قوله ولا يجوز) اى لفظ لا يجوز فى قولها لا يجوز تاخير يومين بصرى وكردى (قوله معناه فى الحل الخ) قد يقال قياس نظائره عدم الفرق مع قيام العذر بين التأخير يومين والتأخير يومين وان العذر كما يسقط الاثم كذلك يسقط الكراهة ومخالفة الاولى ثم رايت فى النهاية ما نصه وبحث ان الاعذار هنا تحصل تواب الحضور كما مر فى صلاة الجماعة والذى مر ان المذهب عدم الحصول واختار الحصول اه قال ع ش قوله مر واختار الحصول اى هنا فيكون ما هنا مثله اه (قوله ومنه) الى قوله وسيعلم فى المغنى والنهية الا قوله ولو لغيره الى وتمريض وقوله وغير ذلك الى ومنه (قوله ومنه) اى من العذر المسقط لجوب المبيت ولزوم الدم نهاية ومعنى (قوله خوف على محترم) اى نفس او مال نهاية ومعنى اى وان قل ونائى وع ش (قوله وتمريض منقطع) اى لا متعده او اشتغل عنه بنحو تحصيل الادوية او يستأنس به لنحو صداقة او اشرف على الموت وان تعذر غيره فيها ونائى (قوله بنحو طواف الركن) اى كالسعى (قوله بقيده) اى وهو عدم امكان العود للمبيت بعد فعله والافجب جمع بين الواجبين نعم لو علم تحصيل مادون المعظم بمنى فهل يلزمه لان المسور لا يسقط بالمسور او لا لانه لا يحصل به واجب المبيت لم ارفه شيئا ولعل الاول اقرب بصرى (قوله وغير ذلك) اى كخوفه من غريمه نحو حبس ولا بيعة

ليالى منى للعدر كالرعاء ان فارقوها قبل الغروب وكأهل سقاية العباس وكذا غيرها وللصنفين تأخير رمى النحر ويوم فاكثر من التشريق ويتداركونه كاسياتى مضمون ذلك قريبا وكذا يرخص للرعاء ترك مبيت مزدلفة بان جاؤا قبل الغروب وفارقوها كذلك (قوله وأما جواب بعضهم الخ) ذكر فى شرح البيهجة هذا الجواب (قوله قولها يجوز لذوى الاعذار تاخير رمى يوم لا يومين مع تصحيحها الخ) قال فى شرح الروض واعلم ان المنع من تاخير رمى يومين متوالين هو بالنسبة لوقت الاختيار والافقد مر ان وقت الجواز يمتد الى اخر ايام التشريق فقول المجموع قال الرويانى وغيره لا يرخص للرعاء فى ترك رمى النحر اى فى تأخيرها محمول على انه لا يرخص له فى الخروج عن وقت الاختيار اه (قوله بان هذا) اى ان لغيرهم تأخير الخ وقوله وذلك اى قولها يجوز الخ (قوله للعدر بمنزلة الماتى به) اى وترك ذى العذر المبيت للعدر (قوله

كراهة ولا يجوز معناه فى الحل المستوى الطرفين فتأمله وياتى قريبا ما يؤيده ومنه ايضا خوف على محترم ولو لغيره فيما يظهر له اخذ انما مر فى التيمم ومرض تشق معه الاقامة بمنى وتمريض منقطع وطلب نحو آبق وغير ذلك مما بينته فى الحاشية ومنه ما مر فى مزدلفة من



الأشتغال بنحو طواف الركن بقيدته وسيعلم بما يأتي أن العذر في المبيت يسقط دمه وأنه وفي الرمي يسقط أهله لادمه (تنبية) وقع بموسم سنة ثمان وخمسين ضحى يوم النحر فتنة عظيمة بين أمراء الحاج وأمير مكة ثم تزايدت واشتد (١٢٧) الخوف حتى رحل أكثر الحاج والمكيين ليلة القرو صيحته

ووقع النهب الفظيع ولم يزل الخوف يشتد حتى نفر من بقي مع الأمراء من الحجيج قبل زوال يوم النفر الأول وأراد بعض أكابر الحاج أن يعود لى قبل فوات وقت الرمي مع جند من صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لقرود الأعراب وانتشارهم كالجراد وحينئذ اختلف الفتون في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزومه كما بينته مع الميل إلى عدمه وبيان مستنده في افتاء مبسوط مسطر في الفتاوى ومن ذلك المستندان ما ذكره من الإعذار ببعضه لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لا يمنع الاستنابة فلم يزد الدم لا مكان الفعل وأما هذا العذر فمانع للفعل بالنفس والنائب لأن كل واحد حتى الفقراء المتجربين صار خائفا على نفسه فلم يكن فيه تقصير البتة وإن كلام شارح يفيد ذلك وإن ما ذكره في الإحصار لا ينافي ذلك لأن البيت ثم يجب فيه دم مع العذر كما يأتي فالرعي أولى قيل وقع نظير ذلك وإن علماء مصر ومكة اختلفوا في الدم فاقى بعده المصريون

له تشهد بعسره أو له وثم قاض لا يسمعها إلا بعد حبسه كالخني وعقوبة يرجو بغيبته العفو عنها أو فقد لباس لا تقي غير سائر عورته وسفر رفقته ونائي (قوله وسيعلم الخ) قال في المجموع وترك المبيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره مغنى وأقره الونائى (قوله بموسم سنة ثمان وخمسين) أى وتسعمائة كما في الفتاوى أم محمد صالح (قوله أمراء الحاج) كذا في النسخ بالمدلوله محرف عن أمير الحاج كما عبر به الشارح في بعض كتبه كما أتتلك القصة (قوله وأمير مكة) وهو الشريف محمد بن أبي نعيم بن الشريف بركات (قوله من الحجيج) حال بمن بقي (قوله من صاحب مكة) أى من أميرها (قوله المفتون) كذا في النسخ بالياء والأولى حذفها (قوله ذلك) أى العود لى (قوله وظاهر كلامهم الخ) أى لما تقرر من أن لعذر في الرمي يسقط أهله لادمه سم (قوله وبيان مستنده) أى عدم اللزوم (قوله وإن كلام الخ) عطف على قوله أن ما ذكره الخ قول المتن (وإذا رعى لليوم الثاني) أى والأول من أيام التشريق نهاية ومعنى (قوله فيشمل من أخذ في شغل الارتحال) وفاقا للنفى وخلافا للسنن والنهاية عبارة الأول ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لأن في تكليفه حل الرحل والمتاع مشقة عليه كما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإن له النفر وهذا ما جزم به ابن المقرئ تبعا لأصل الروضة وهو المعتمد خلافا لما في مناسك المصنف من أنه يتمتع عليه النفر وإن قال الأذرى أن ما في أصل الروضة عاما اه وعبارة الأخيرين وهو كما قال الأذرى وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى كان له النفر اه (قوله لا يزمه الخ) من الإلزام (قوله مقارنة له) قد يقال ما ماخذ المقارنة من كلام المصنف بصرى قال الكردي على بافضل ما أخذها اشتراط نية النفر لأن حقيقة النية قصد الشيء مقترنا بفعله اه (قوله والام يعتد الخ) عبارة الونائى ومن وصل إلى جرة العقبة يوم النفر الأول ناويا النفر وما هو عند وصوله إليها خارج منى تعين عليه الرجوع إلى حدمنى ليكون نفره بعد استكمال الرمي قاله ابن الجمال وهو قضية كلام التحفة فنوى النفر ثم يفصل عن منى لكن قضية كلام ابن قاسم أنه له النفر لأن بعد رميه من غير رجوع وتكفيه نية النفر من حيث لا يدرى الأول وصوله إلى جرة العقبة لا يسمى نفرا وإن نواه لأنه قبل استكمال الرمي ولو عاد الرمي ثم نفر ولم ينو ثم نوى خارج منى قضية كلام سم أنه تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله لمسكة يسير وكلام التحفة يقتضى أن تكون نية النفر موجودة قبل انفصاله من منى ولو بجزء يسير فعلى ذلك فمن لم يواصل لم يسقط عنه شيء ولذا قال ابن الجمال وحينئذ فيخرج منه أن ما عليه عمل الناس اليوم من سيرهم من منى وإفاضتهما عقب رمي جرة العقبة سيما النساء ولم يحصل الرجوع بعد الرمي غير صحيح كإقتضيه عباراتهم سيما عبارة التحفة هذا ما ظهر فان ظهر ثقل بخلافه فالعمل عليه انتهى انتهى وفي الكردي على بافضل ما نصه وذكر ابن الجمال في شرح قول الأيضاح إذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جرة العقبة كما هو مانصه لا يعكز على ذلك ما قد مناه من أنه إذا نفر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد رمي جرة العقبة أن يعود إلى حدمنى ثم ينفر ليصبح نفره لا مكان حمل كلامه على ذلك بالسنة إلى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أى كما هو ركب قامله اه وبينت في الأصل ما يؤيده اه أقول وهذا الحل مع بعده جدا يرد قول المغنى والنهاية ويأتى في الشرح ما يوافق فيه ويسن أن يرمى راجلا لا ركبا إلا في يوم النفر فالسنة أن يرمى راكبا لينفر عقبه اه وقول الشارح في حاشية الأيضاح قوله وفي اليوم الثالث راكبا لأنه ينفر في الثالث عقب رميه فيستمر على ركوبه هو المعتمد كما في الروضة وأصلها ونص عليه في الاملاء ومقتضى تعليل المصنف الذى

وظاهر كلامهم (أى لما تقرر من أن العذر في الرمي يسقط أهله لادمه) (قوله وإن اعترضه كثيرون) قال في شرح الروض وهو كما قال الأذرى وغيره مناط سببه سقوط شيء من بعض نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير

كشيخنا ومعاصريه وبوجوبه المكين (فاذا رعى اليوم الثاني فأراد النفر) أى التحرك للذهاب لإدخال حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ويوافق الأصح في أصل الروضة أن غروبها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وإن اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) ويؤخذ من قوله إرادته لا بد من نية النفر مقارنة له والام يعتد بخروجه

ذكره في الروضة أيضا ندب الركوب عند النفر الاول أيضا وهو ظاهر لان يوم النفر لا رجوع فيه اهو أيضا لو كان العود المذكور واجبا لنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والسلف فانه امر غريب وانه عليه بعض الخلف لعموم البلوى بتركه في الازمنة الاخيرة وايضا قول الوائى وهو قضية كلام التحفة كقول ابن الجلال سيما عبارة التحفة ظاهر المنع بل قضية قول التحفة لا بد من نية النفر مقارنة لمع قوله السابق فيشمل من اخذ في شغل الارتحال ان مقارنة النية لشغل الارتحال كافية وان نسيها بعد تمامه وقبل وصوله الى الجرة ولا ينافيه قوله هذه الجرة ليست من منى هي ولا عقبها لان المعترف في العبادة انما هو مقارنة النية باولها لا استمرارها الى اخرها (قوله فيلزمه العود) لقائل ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب سم (قوله) ثم رايت الزركشى (الخ) فعلم ان نية النفر قال بها الزركشى والمقارنة للنفر قال بها التحفة ولم يتعرض النهاية اى والمغنى وشيخ الاسلام للنية وهذا لا يقتضى مخالفتهم وائى ولك ان تقول انما سكتوا عن النية لعدم الحاجة الى ذكرها لعدم انفكاك الارتحال الاختيارى عن نية النفر وان لم يستحضر المرتحل وجودها في قلبه اذا اشتغال

العاقل المختار بالشد بدون تصور المشدود اليه وتوجهه الى طريق مكة بدون ملاحظة قصد وصول مكة محال عادة (قوله ان كان) الى قوله نعم في النهاية والمغنى قول المتن (ورمى يومها) ويترك حصى اليوم الثالث او يدفنها لمن لم يرم ولا ينفر بها واما ما يفعله الناس من دفنها فلا اصل له نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم يرم ولا ينفر بها اى لا ينبغي له ذلك اه (قوله اما اذا لم يبتئها) صادق بما اذا بات احداها فقط وهو ظاهر ثم رايت السيد صرح به سم (قوله او نفر قبل الزوال) اى مطلقا (قوله فلا يجوز الخ) ويجب في ترك ميت ليالى منى دم اتركه الميت الواجب كما يجب في ترك ميت مزدلفة دم وفي ترك ميت الليلة الواحدة مد والليتين مدان من طعام وفي ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة مدان مغنى ونهاية (نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهومه انه لا ينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض سم عبارة الوائى وفي سم عن المجموع ما يوافقها ولو نفر النفر الاول بعد الزوال ولم يتم الرمي كان بقيت حصاة حرم النفر ولا يسقط عنه ميت الثالثة ولا رمى يومها فيجب العود الى منى قبل الغروب فان غربت الشمس قبل عودها فات الميت والرمي فيلزمه فديتهما وان بات ورمى بعد فيلزمه دم عن رمى الثانى والثالث ومد عن ميت الثالثة حيث لا عذر وان عاد قبل غروب الشمس رمى قبله وله النفر حيث نذر قبل الغروب فان غربت الشمس بعد عودده وقبل الرمي لزمه فيرمى في الغد عنه وعن امسه او نفر قبل الزوال سواء نفر في يوم النفر الاول او فيما قبله فان عاد وزالت الشمس يوم النفر الاول وهو بمنى لم يؤثر خروجه او عاد بعد الغروب فات الميت والرمي فيلزمه فديتهما كما رمى ولا اثر لعوده او بين الزوال والغروب رمى واجزاء وله النفر قبل الغروب فان غربت تعين الدم كافي الامداد اه (قوله طرد ما ذكر)

ومناسك النووى انه يمتنع عليه النفر بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر اه (قوله فيلزمه العود) لقائل ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب (قوله اما اذا لم يبتئها) صادق بما اذا بات احداها فقط وهو ظاهر ثم رايت السيد صرح به فقال عقب عبارة سابقا عن المصنف قلت وهو مقتضى لا متناع التعجيل فيمن لا عذر له اذا ترك ميت الليتين او احداها لانه حيث نذر لم يبتئ المعظم وهو الليتان اه (قوله نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهومه انه لا ينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض وان نفر في الثانى قبل الغروب سقط عنه الميت ورمى الثالث وشمل كلامه اى الروض كالروضة ما لو نفر قبل رميه فيسقط عنه ما ذكره به صرح الامام مع تقييده النفر بما بعد الزوال ونقله عنه في المجموع واستحسنه فقال ما حاصله انه لو نفر النفر الاول فان كان بعد الزوال ولم يرم فان غربت الشمس فاته الرمي ولا استدر الكولزمه الدم ولا حكم لميته لو عاد بعد غروبها وبات حتى لو رمى في النفر الثانى لم يعتد برمي لانه بنفرض اعرض عن منى والمناسك وان لم تغرب فاقول احدها ان الرمي انقطع ولا ينفعه العود ثانياً يعين عليه العود ويرمى ما لم تغرب الشمس فان غربت تعين الدم ثالثاً يتخير بين الامرين وان نفر قبل الزوال وعاد وزالت وهو بمنى فالوجه القطع بان خروجه لا يؤثر أو بعد

فيلزمه العود لان الاصل وجوب ميت ورمى الكل ما لم يتعجل عنه ولا يسمى متعجلاً الا من أراد ذلك ثم رايت الزركشى قال لا بد من نية النفر اه ويوجه بما ذكرته (جواز) ان كان بات الليتين قبله او تركهما للعذر (وسقط ميت الليلة الثالثة ورمى يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه والاصل فيما لا اثم فيه عدم الدم لكن التأخير افضل لاسيما للامام الالعذر كخوف أو غلاء وذلك للاتباع بل في المجموع عن الماوردى ما يقتضى حرمة عليه اما اذا لم يبتئها ولا عذر له او نفر قبل الزوال او بعده وقبل الزمى فلا يجوز له النفر ولا يسقط عنه ميت الثالثة ولا رمى يومها على المعتمد نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب فيرمى وينفر حيث

اراد به قوله ينفعه الخ قال الكردي والصواب قوله فلا يجوز له النفر الخ (قوله وبحث الاسنوى الخ) عبارة السيد في حاشيته صريحة في انه اذا اراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن رمى فيما قبله فان تدارك فيه رمى ما قبله ايضا جاز نفره والا فلا سم (قوله الاولى من الرمي) الجار الاول متعلق بذكر الثاني متعلق بطرد (قوله في الرمي) اي في اليومين الاولين و (قوله امتنع عليه النفر) اي وان كان وقت اداء الرمي باقيا فتركه في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمي يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي كتب بهامش شرح المنهج مانصه قال الاسنوى ويتجه ايضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت اه اقول ولك ان تمنع الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختياري فمتى تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اهو ولا ينبغي اتجاها ذكره من منع الحاق الا ان يريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك ايضا فليتأمل ثم رايت كلام السيد فيما مر دالا على انه ان تدارك جاز النفر سم (قوله اول لعذر يمكن معه الخ) كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر سم ولم يظهر لي وجه عدوله عن الظاهر من ارجاع الضمير الاول للعذر الثاني للرمي (قوله تدارك) اي في اليوم الثاني الذي يريد النفر فيه (قوله فكذلك او لا يمكن جاز) ظاهره عدم الجواز مع امكان التدارك وهو محل نظر بناء على المعتمد ان الايام كيوم واحد من حيث التدارك فليحرر اللهم الا ان يراد بامكان التدارك في طرف الاثبات امكانه ولو في بقية الايام وحينئذ فلا محذور بصري وقوله في بقية الايام يعني في اليوم الثاني كما مر عن سم والونائي (قوله بضم فائه وكسرها) كذا في المغني والنهاية قال ع ش مانصه عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفار او تنفر بالضم نفور او نفر الحاج من منى من باب ضرب انتهى وبه تعلم ما في كلام الشارح من كحجج الا ان يقال ما ذكرناه طريقة اخرى فليراجع اه (قوله ولو نفر) الى قوله ووقع في النهاية والمغني الا قوله وليس في عزمه العود للمبيت (قوله

الغروب فقد انقطعت العلائق أو بينهما فظاهر المذهب انه يرمى لكن تقيد المنهاج كاصله والشرحين النفر بعد الرمي يقتضى انه شرط في سقوط المبيت والرمي وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه قال الزركشي وهو ظاهر فالشرط ان ينفر بعد الزوال والرمي اه (قوله وبحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي) عبارة السيد في حاشيته مانصه قال الاسنوى ويتجه طرد ذلك في الرمي ايضا قلت اذا فرغنا على الراجح في ان ايام منى كالיום الواحد في تدارك الرمي اداء فهو متمكن من الرمي قبل ان ينفر النفر الاول فيمتنع عليه النفر قبله كما يمتنع عليه النفر بعد الزوال وقيل رمى يومه اه وهو صريح في أنه اذا اراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن رمى فيما قبله فان تدارك فيه رمى ما قبله ايضا جاز نفره والا فلا (قوله في الرمي) اي في اليومين الاولين وقوله امتنع عليه النفر اي وان كان وقت اداء الرمي باقيا فتركه في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة ورمي يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي كتب بهامش شرح المنهج مانصه قال الاسنوى ويتجه ايضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان التعدي بترك أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميها ام يجب نظير ما تعدى به فقط ام يفصل فيقال ان كان الاخلال بترك المبيت لم يلزمه الرمي لان المبيت انما واجب لاجل الرمي فيكون تابعا والتابع لا يوجب المتبوع وان حصل الاخلال بترك الرمي وجب المبيت في كل ذلك نظرا اه اقول ولك ان تمنع او لا الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب ووقت الرمي فيما مضى اختياري فمتى تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اهو ولا ينبغي اتجاها ذكره من منع الحاق الا ان يريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك ايضا فليتأمل ثم رايت كلام السيد فيما مر دالا على انه ان تدارك جاز النفر (قوله اول لعذر يمكن معه تداركه) كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر اه (قوله او لا يمكن جاز)

وبحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي فن تركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذلك أو لا يمكن جاز (فان لم ينفر) بضم فائه وكسرها (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمى الغد) كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما ولو نفر لعذر أو غيره بعد الرمي قبل الغروب وليس في عزمه العود للمبيت ثم عاد لها قبله او بعده لم يلزمه المبيت ولا الرمي ان بات ووقع في كلام الغزي هنا ما لا يصح فاحذره أما اذا كان في عزمه ذلك

فيلزمه العود ولم تنفعه نية النفر لانه مع عزمه العود لا يسمى نفرا (ويدخل رمي) كل يوم من ايام (التشريق) وهي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليلها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرادها ولا لانهم يشرقون اللحم فيها أى يقددونه وهي المعدودات فى الآيات لقلة ما والمعلومات عشر ذى الحجة (بزوال الشمس) من ذلك اليوم للتتابع ويستحب فعله عقب وقبل صلاة الظهر ما لم يضيق الوقت ولم يرد جمع التأخير (ويخرج) وقت اختياره (بغروبها) من كل يوم كما هو المتبادر من العبارة لعدم وروده ليلا (وقيل بيق) وقت الجواز وحيتذ فى حمل المتن على وقت الاختيار (١٣٠) الذى اعتمده ابن الرفعة وغيره نظر لان الوجه الثانى لا يكون مقابلا له حيثذ فالاولى حمله على وقت

الجواز ويكون جريا على الضعيف الذى تناقض فيه كلامه فى غير هذا الكتاب ولك ان تحمل الغروب على غروب آخر ايام التشريق ليكون الضعيف مقابلا له مع جريانه على الاصح والمراد حيثذ لازم ويخرج والمعنى ويبقى أى وقت الجواز الى غروبها آخر ايام التشريق وقيل بيق وقت الجواز الى فجر الليلة التى تلى كل يوم لا غير (الى الفجر) كوقوف عرفة ومحلها فى غير ثالثها لخروج وقت الجواز وغيره بغروب شمسها قطعاً (فرع) يسن كما مر ملتوى أمر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم النحر مبنى وهذا مشكل لان الاحاديث الصحيحة مصرحة بانه صلى الله عليه وسلم انما فعلها ضحى يوم النحر وأجبت عنه فى غير هذا الكتاب بما ينظر وتكاف يعلمهم فيها الرمي والمبيت وخطبة بها ايضا بعد صلاة ظهر يوم النفر الاول يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغيره

وليس فى عزمه العود للبيت شامل لما لو عزم العود بدون قصد المبيت أى النسك (قوله فيلزمه العود) ينبغى ما لم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود سم (قوله كل يوم) الى قوله كما هو المتبادر فى المعنى الا قوله وحكمة الى اولانهم وكذا فى النهاية لا قوله سميت الى وهي المعدودات (قوله وحكمة التسمية) جواب عما قيل لما كانت الحكمة فى تسميتها ذلك لزم ان تسمى كل هذه الايام ايام التشريق كرمى أى ان تسمى هذه الايام الثلاثة فى جميع شهور السنة ايام التشريق وليس كذلك (قوله اولانهم يشرقون الخ) عبارة المغنى وقيل لانهم الخ (قوله فى الآية) أى التى فى البقرة و (قوله والمعلومات) أى فى سورة الحج نهاية ومعنى (قوله ولم يرد الخ) جملة حالية مقيدة لضيق الوقت لا معطوفة على لم يضيق بصرى (قوله فى حمل المتن) أى قوله ويخرج بغروبها (قوله الذى اعتمده ابن الرفعة الخ) وافقهم النهاية والمعنى (قوله لان الوجه الثانى) أى قول المتن وقيل بيق الخ (قوله مع جريانه على الاصح) وهو انه يمتد وقت الجواز الى آخر ايام التشريق كرمى (قوله والمعنى) أى المعنى المراد بقوله ويخرج الخ (قوله وقيل بيق وقت الجواز الى فجر الليلة التى تلى الخ) شامل لآخر يوم وينافيه قوله الاق ومحل الخ سم ولك دفع المناقاة بارجاع قوله الاق الى هذا الاحتمال ايضا كما هو الظاهر والمعنى ومحل الاختلاف الذى فى المتن بكل من احتماله فى غير ثالث الخ فالثالث مستثنى عليهما (قوله كوقوف عرفة) الى قوله ومن ثم فى النهاية والمعنى لا قوله هذا الى يعلمهم فيها الرمي (قوله كما مر) أى فى فصل الوقوف بعرفة (قوله يعلمهم فيها الرمي) أى والطواف والنحر و (قوله والمبيت) أى ومن يعذر فيه لياتوا بما لم يفعلوه منها على وجهه ويتداركوا ما اخلوا به منها بما فعلوه كذا فى الاسنى وقوله يتداركوا الخ يؤخذ ما بحثه الشارح فى خطبة السابع من أنه يتعرض لما سبق الخطبة ولعله ماخذه بصرى (قوله بها) أى معنى (قوله وغيره) عبارة النهاية والمعنى وما بعده من طواف الوداع وغيره اه (قوله ويودعهم) ويحشمهم على الطاعة وملازمة التقوى والتوبة النصوح والنيات عليها وختم حجهم بالاستقامة ما استطاعوا وان يكونوا بعد الحج خير امنهم قبله فان ذلك من علامة الحج المبرور ولا ينسو اما عاهدوا الله عليه من خير وسن لكل حاج حضورها تين الخطبتين والاغتسال له والتطيب له ان تحلل ان فعلنا والا فقد تركنا من ازمة طويلة ونائى (قوله فى رمى يوم النحر) الى قوله وفسه فى المغنى لا قوله عمدا وغيره وقوله وفيرزوج وكذا فى النهاية الا قوله وانما الى امر تبين (قوله او اتحدت الحصاة الخ) وعلى هذا اتت ادى الرميات كلها بحصاة واحدة نهاية لكن مع الكراهة ونائى (قوله بعددها) أى بعدد ضربات الحد (قوله امر تبين الخ) عطف على دفعة واحدة (قوله فوقعتا معا الخ) أى او وقعت الثانية قبل الاولى نهاية ومعنى (قوله فيما بعد) عطف على قوله فى رمى يوم النحر قول المتن (وترتيب الجرات) أى فى المكان وكذا فى الزمان والابدان كان يكمل الثلاث عن امسه او نفسه ثم عن يومه او غيره فيقصد بالرمي الاول كونه عن المتروك الاول والثانى عن الثانى فان خالف وقع ظاهره وان امكن التدارك فى يوم النفر قبله ولم يتدارك وفيه نظر فليراجع (قوله فيلزمه العود) ينبغى ما لم يقصد قبل الغروب والاعراض عن المبيت وعدم العود (قوله وقيل بيق وقت الجواز الى فجر الليلة التى تلى كل

ويودعهم وتركنا من ازمة عديدة ومن ثم لا ينبغى فعلهما الآن الا بالمر الامام او نائبه لما نحشى من الفتنة (ويشترط) فى يوم النحر عن وما بعده (رمى السبع واحدة واحدة) يعنى مرة ثم مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو اتحدت الحصاة فى المرات السبع او وقعت وان وجد الترتيب فى الوقوع وانما حسبت فى الحد الضربة الواحدة بعشكال عليه مائة بعددها لانه مبنى على الدرء ولو وجد اصل الايام المقصود فيه والغالب هنا التعبد أو مرتبتين فوقعتا معا فثنتان (و) فيما بعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالاولى من جهة عرفة ثم بالسبلى ثم بحجرة العقبة للتتابع رواه البخارى

فلو ترك حصاة عمداً أو غيره  
ونسى محلها جعلها من الاول  
فيكملها ثم يعيد الاخيرتين  
مترتين ( و ) في الكل  
( كون المرمى حجراً ) للاتباع  
ولو حجر حديد ونقد  
وفيرزوج وياقوت وعقيق  
وبلور وفسره في القاموس  
بانه جوهر وقضيته ان  
المصطنع المشبه ليس منه  
وهو ظاهر وزبرجد  
وزمردوان جعلت فصوصاً  
مثلاً وان ألصقت بنحو  
خاتم فرماه بها فيما يظهر  
وكذان بالمعجمة وبرام  
ومرمر وهو الرخام كما  
في القاموس فقول شارح  
لا يجزى الرخام سهواً لان  
ثبت أن منه نوعاً مصنوعاً  
وان المرمى به منه وذلك  
لانها من طبقات الارض  
بخلاف ما ليس من طبقاتها  
كأثمد ولؤلؤ منطبع نحو نقد  
أو حديد ومرمر في مبحث  
الشمس ان الانطاع المد  
تحت المطرقة لكنه ثم  
يكفى ما بالقوة لانها  
لاختلاف الملحظين ونورة  
طبخت وواضح حرمة  
الرمي بنفيس كياقوت ان  
نقص به قيمته لحرمة اضاعة  
المال واقفاء بعضهم بان  
المرجان من القسم الاول  
معترض لان المعروف انه  
ينبت في بحر الاندلس  
كالشجر ونقل ان له جذرة  
ينبت فيها كالشجر هذا

عن المتروك كالورمى عن غيره قبل رمية عن نفسه ونائى (قوله فلو عكس) اى بان بدأ بحجرة العقبة ثم الوسطى  
ثم التلى المسجد مغنى (قوله ولو ترك حصاة الخ) ولو ترك حصاتين لا يعلم موضعها احتياط وجعل واحدة  
من يوم النحر وواحدة من ثالثة وهو يوم النفر الاول من اى جمرة كانت اخذاً بالاسوأ مغنى زاد النهاية  
وحصل رمى يوم النحر واحداً أيام التشريق اه ع ش قوله مر واحداً أيام التشريق اى ويبقى عليه رمى يوم  
فان تداركه قبل غروب شمس الثالث من ايام التشريق سقط عنه الدم ولا يمسقط اه واقول قولهم ان  
اى جمرة كانت الخ محل تأمل إذا لا سوا جعل الثانية من اولى ثالثة وكذا ما زاده النهاية محل تأمل إذا الحاصل  
انما هو رمى يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق وهو سترميات من اولى أو لها فيبقى عليه رمى يومين  
إلا هذه الستة والله اعلم (قوله لو غيره) ان اراد به السهو فقط فالتعبير به اوضح او ما يشمل الجهل ايضا فقيه  
ان الجهل لا يغير العمد بل يجامع ويجامع السهو فحينئذ فالاولى التعبير ان اراد التعميم بقوله عمداً او ناسياً  
جاهلاً أو عالماً ويكون كل من الاخيرين صادقا بكل من الاولين فتحصل اربع صور بصرى قول المتن (وكون  
الرمى حجراً) اى ولو مغصوباً ونائى عبارة النهاية والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رايت القاضي  
ابن كعب جزم به قال كالصلاة في المغصوب اه (قوله وفسره) اى البلور (قوله فرماه) اى نحو الخاتم (بها)  
اى متلبساً بهذه الجواهر وكان الاول أن يقول فرماها أى الجمرة به أى بنحو الخاتم (قوله وكذان) هو حجر  
رخو ونائى (وان المرمى منه) يقتضى انه لو شك هل هو من المصنوع أو لا اجزى الرمي به وفيه نظر وان امكن  
توجيهه بان غير المصنوع هو الغالب فالأقرب انه لا بد ان يغلب على ظنه انه من غير المصنوع ويؤيد ما ذكرته  
ماسياً من شروط يتقن اصابة المرمى بصرى (قوله بخلاف ما ليس من طبقاتها الخ) محل تأمل وفرق غيره  
بان ما تقدم يسمى حجراً دون ما يأتى (قوله كأثمد الخ) اى وتبروز رنيخ وسدر وجص وآجر وخذف وملح  
نهاية ونائى (قوله ومنطبع نحو نقد الخ) عبارة النهاية وجواهر منطبعة من ذهب فضة ونحاس ورصاص  
وحديد فلا يجزى ويجزى حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه اه (قوله لانها) أى لا يكتفى بالمنطبع  
بالقوة هنا في عدم الاجزاء والمراد بالمنطبع بالقوة الحجر الذى يستخرج منه ما ذكره بالعلاج وان اثرت  
فيه المطرقة لانه لا يخرج عنه كونه حجراً كما يفيد قوله السابق ولو حجر حديد الخ سم (قوله وواضح)  
الى قوله واقفاء بعضهم فى النهاية (قوله ان نقص به الخ) أى ترتبت على الرمي به اضاعة مال ككسره  
ونائى ونهاية (قوله لحرمة اضاعة المال) هلا جازت هنا لانها الغرض سم وقد يقال ان ما ذكره مع تيسر نحو  
الحصاة لا يعد غرضاً فى العرف (قوله من القسم الاول) اى فيجزى الرمي به (قوله ونقل ان له) اى للمرجان  
(قوله فهو صغار اللؤلؤ) اى وتقدم انه من القسم الثانى (قوله وان يكون) الى قوله اى مع القدرة فى

يوم) شامل لآخر يوم وينافيه قوله الآتى ومحل الخ (قوله لانها) أى لا يكتفى بالمنطبع بالقوة هنا في عدم  
الاجزاء وهذا الكلام صريح فى ان ضابط الاجزاء وعدمه فى نحو النقد ما قبل الانطباع بالفعل وما بعده  
وفيه نظر وقد نقل السبكي فى شرحه ان الرافعى علل الاجزاء اى بحجر الحديد بقوله لانه حجر فى الحال إلا أن  
فيه حديد كما منا يستخرج منه بالعلاج اه وهو يفيد انه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها  
قطع الذهب والفضة والحديد الخالص بل حجر حقيقة يستخرج منه المذكورات فليتأمل وحينئذ فان اراد  
بالمنطبع بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه انه لا يجزى ايضا او ما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه انه يكتفى  
وإن اثرت فيه المطرقة لان ذلك لا يخرج عنه كونه حجراً فليتأمل (قوله ونورة طبخت) أى بخلاف ما لم  
يطبخ ومثل المطبوخة مدر واجر شرح مر (قوله وواضح حرمة الرمي بنفيس كياقوت ان نقص به قيمته) قال  
الاذرعى يظهر تحريم الرمي بالياقوت ونحوه اذا كان الرمي بكسرها ويذهب بعض ما ليتها ولا سيما النفيس  
منها لما فيه من اضاعة المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رايت القاضي ابن كعب جزم  
به قال كالصلاة فى المغصوب شرح مر (قوله لحرمة اضاعة المال) هلا جازت هنا لانها الغرض (قوله وان يكون

كله بناء على ما هو المتعارف فى المرجان الآن أما المرجان لغة فهو صغار اللؤلؤ كما فى القاموس وغيره (وان يسمى رمياً) وأن يكون

باليد ان قدر لانه الوارد فلا يكنى الوضع (١٣٣) في المرمى لانه خلاف الوارد ويفرق بينه وبين اجزاء وضع اليد على الرأس مع انه

النهاية والمعنى الا قوله ان قدر وقوله ويفرق الى ولا رمية (قوله ان قدر) أى على الرمي باليد والافيدم القوس ثم الرجل ثم القم ونائق (قوله ولا رمية الخ) (فرع) هل يجرىء الرمي باليد الزائدة فيه نظر سم على حج والا قرب عدم الاجزاء لوجود قدرته على اليد فلا يعدل الى غير هاش (قوله بنحور جله الخ) أى كالمقلع نهاية ومعنى (قوله اود حرجها الخ) عطف على قدر باليد (قوله تعين الاول) أى مالم يكن له يدزائدة فان كانت لم يكف بالقوس لتشبهها بالاصلية عش (قوله او قدر على الاخيرين الخ) وقد يقال في الرمي بالرجل او القم حيث علل بانه لا يسمى رميا لانه لا يجرىء وان عجز عن الرمي باليد لا تنفاه مسمى الرمي وانه يستتب حينئذ وانه لا يجرىء عجز عن الاستنابة سم (قوله فهل يتخير الخ) لعله الا قرب لحصول المقصود بكل مع تعارض المعاني الآتية ثم رأيت مال الى التخيير في شرح العباب بصري (قوله ولعل الثالث) أى تعين الرجل (قوله فهو كحلته فيما ذكر) أى من الاحتمالات الثلاثة وأفرية تعين الرمي بالقوس بالرجل (قوله وظاهر الخ) كذا في أصله بخطره الله تعالى وهو مستدرك يغني عنه ماسبق من قوله ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس الخ بصري (قوله وصرح) الى قوله بخلاف الخ في النهاية والى المتن في المعنى (قوله بهذا) أى باشرط ان يسمى رميا (قوله وان يقصد الخ) قال في شرح العباب ويشترط ايضا عدم الصارف وان قصد المرمى لانه قد يقصده ليختبر جودة رمية باشرط قصد المرمى لا يغني عن هذا خلافا لمن توهمه انتهى اه سم عبارة النهاية والمعنى فلورمى الى غيره كان رمى الى الهواء فوقع في المرمى لم يكف وصرف الرمي بالنية لغير الحج كان رمى الى شخص او دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره فينصرف الى غيره وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يتقرب به وحده كرمى العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعي فالظاهر كما افاده الشيخ اخذ من ذلك انه كالوقوف اه قال عش قوله مرانه كالوقوف أى فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف وان قصده لنفسه او لهما الخ فاقدمه هو المعتمد اه أى وفاق للتحفة والمعنى (قوله وان يتيقن وقوعه فيه) فلو شك فيه لم يكف لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه نهاية ومعنى وقوله فلوشك فيه الخ قد يقيد كفاية غلبة الظن كما نبه عليه عش ومال اليها البصري لكن صرح الوفاي بعدم كفاية الظن (قوله وهو) أى المرمى عبارة النهاية والمعنى قال الطبري ولم يذكر وافي المرمى حدا معلوما غير ان كل جمرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحتها على الارض ولا يبعد عنه احتياطا وقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه الجرة مجتمع الحصى لا ماسال من الحصى فمن اصاب مجتمعها اجزاه ومن اصاب سائله لم يجره وما حده ببعض المتأخرين من ان موضع الرمي ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا في جمرة العقبة فليس لها الاوجه واحدورمى كثيرين من اعلاها باطل قريب مما تقدم اه وقوله من اعلاها أى الى خلفها كما مر (قوله فليس لها الاوجه واحدة الخ) هذا صريح في ان الفذتين الصغيرتين اللتين في جانبي شاخص جمرة العقبة ليستا من المرمى فلا يكنى الرمي اليهما وبعض العامة يفعل به

باليد ان قدر (عبارة العباب وان يكون باليد لا بالرجل قال في شرحه سواء ادحرجه بهاى بالرجل الى المرمى او وضعه بين اصابعها ورمى به على الاوجه الذى اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرع وتبعه الزركشى الاجزاء فى الثانية وزعم انه يسمى رميا ويظهر ان محل هذا حيث قدر على الرمي باحدى يديه والافالوجه اجزاه بالرجل بان يضعه بين اصابعه ويرمى به وكالرجل القم كما هو ظاهر ثم رأيت بعضهم صرح بانه لا يجرىء الرمي به وجرى عليه الاذرعى فقال الاحوط المنع وهو يؤيد ما قدمته في الرجل اه وقد يقال في الرمي بالرجل او القم حيث علل بانه لا يسمى رميا لانه لا يجرىء وان عجز عن الرمي باليد لا تنفاه مسمى الرمي وانه يستتب حينئذ وانه لا يجرىء ان عجز عن الاستنابة (فرع) هل يجرىء الرمي باليد الزائدة فيه نظر (قوله وان يقصد المرمى الخ) قال في شرح العباب ويشترط ايضا عدم الصارف وان قصد المرمى لانه قد يقصده ليختبر جودة رمية فاشترط قصد المرمى لا يغني عن هذا خلافا لمن توهمه كالمصنف وفرق الزركشى بين القطع هنا كما ذكره بخلافه في

لا يسمى مسحبان القصد ثم وصول البلل وهو حاصل بذلك وهنا مجاهدة الشيطان بالاشارة اليه بالرمي الذى يجاهده العدو كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما اخرجه سعيد بن منصور لما سئل عن اجمار الله ربكم تكبرون وملة ابيكم ابراهيم تتبعون ووجه الشيطان ثرمون ولا رمية بنحور جله او قوسه أى مع القدرة باليد وبه يجمع بين قول المجموع عن الاصحاب لا يجرىء بالقوس وقول آخرين يجرىء وكذا الرجل فمن قال يجرىء اراد اذا عجز باليد وجعل الحصاة بين اصابع رجله ورمى بها ومن قال لا يجرىء اراد ما اذا قدر باليد اود حرجها برجله الى المرمى ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس فيها وبهم وبرجل تعين الاول كما هو ظاهر او قدر على الاخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين القم لانه اقرب الى اليد والتعظيم للعبادة او الرجل لان الرمي بها معهود في الحرب ولان فهنا زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرمي تحقيره كل محتمل ولعل الثالث اقرب ولو قدر على القوس بالقم والرجل فهو كحلته فيما ذكر وظاهر انه لو لم يقدر باليد بل بقوس فيها

وبالرجل تعين الاول وصرح بهذا مع قوله رمى السبع لثلاثة يتوهم ان ذلك لبيان التعدد لا الكيفية وان يقصد المرمى وان لم ينو النسل وان يتيقن وقوعه فيه وهو ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا جمرة العقبة فليس لها الاوجه واحدة من بطن الوادى كما مر

وان يكون الوقوع فيه  
لا يفعل غيره فلو وقع الحجر  
على ماله تأثير في وقوعه في  
الرمي ولو احتمالا كان وقع  
على محمل لانحوارض ثم  
تدحرج للرمي لغا بخلاف  
ما لورده الريح اليه لتعذر  
الاحتراز عنها (والسنة ان  
يرمي قدر حصي الخذف)  
بمجمعتين لخبر مسلم عليكم  
بقدر حصي الخذف وحصاته  
دون الانملة طولا وعرضا  
قدر حبة الباقلا المعتدلة  
وقيل كقدر النواة ويكره  
باكبر واصغر منه وبهيئة  
الخذف للنهي الصحيح عنها  
الشامل للحج وغيره كما بينته  
مع رد ما عترض به الاسنوي  
في الحاشية مع بيان انه يجري  
بمحجر قدر ملء الكف كما  
صرحوا به بل وباكبر منه  
حيث سمي حصاة او حجرا  
يرمي به في العادة وصحح الرافعي  
نדהا وانها وضع الحجر على  
بطن الابهام ورميه بالسبابة  
وان يرمي يده اليمنى وان  
يرفع الذكريد حتى يرى  
ما تحت ابطه وان يستقبل  
القبلة في الكل ايام التشريق  
وان يرمي الجمرتين الاولتين  
من علو ويقف عندهما بقدر  
سورة البقرة داعيا اذا كرا  
ان توفرخشوعه والا فادنى  
وقوف كما هو ظاهر لا عند  
جمرة العقبة تفاؤلا بالقبول  
وان يكون راجلا في اليومين  
الاولين وراكبا في الاخير  
وينفر عقبه ثم ينزل بالمحصب

فيرجع بلارمي فليتنبه له (قوله وان يكون الوقوع الخ) الظاهر انه معطوف على وقوعه ليكون التيقن  
منسحبا عليه ويؤيده قوله ولو احتمالا الاتي نعم يغتفر الريح لما اشار اليه رحمه الله تعالى بصرى قول بل  
الظاهر انه معطوف على ما في المتن ويغني عن الانسحاب المذكور قوله ولو احتمالا الخ (قوله فلو وقع الحجر  
الخ) عبار النهاية والمعنى ولورمي بمحجر فاصاب شيئا كالارض او محمل فار تدالى المرمى لا بحركة ما اصابه اجزاه  
لخصوله في المرمى بفعله بلا معاو نه بخلاف ما لو ار تد بحركة ما اصابه او في سم بعد ذكر مثله من شرح  
الروض مانصه فعلم الفرق بين ما لو وقع على نحو محمل وعنى بعير ثم تدحرج منه فلا يجزىء ما لو اصابه ثم ارتد  
الى المرمى فان كان ارتداده بحركة ما اصابه لم يجز والاجزاء (قوله بخلاف ما لورده الخ) عبارة المعنى وشرح  
الروض ولوردت الريح الحصاة الى المرمى او تدحرجت اليه من الارض لم يضرب لان تدحرجت من ظهر بعير  
ونحوه كعقبة ومحمل فلا يكتفى اه قال الونائي ولو كان الرمي ضعيفا لا يصل بنفسه او وصلته الريح لا يكتفى اه  
فينبغي حمل كلام الشارح والمعنى وشرح الروض على ما اذا لم يكن ضعيفا لا يصل بنفسه قول المتن ( والسنة  
الخ) اى فى رمي يوم النحر وغيره نهاية ومعنى (قوله بمجمعتين) اى مع سكون الثانية (قوله وحصاته) الى قوله  
للهي في المعنى الا قوله وقيل كقدر النواة وكذا في النهاية الا قوله وبهيئة الخذف (قوله في الحاشية) متعلق  
بقوله بينته (قوله وصحح الرافعي ندها) اى ندب هيئة الخذف والاصح كافي الروضة والمجموع انه يرميه على غير  
هيئة الخذف ومعنى (قوله وانها الخ) معناه صحح الرافعي انها الخ يعنى قال في تفسيره انها وضع الحجر الخ كرمى  
(قوله بالسبابة) اى براسها نهاية وونائي (قوله وان يرمي) الى قوله ثم ينزل في المعنى الا قوله ان توفرا الى وان  
تكون (قوله وان يرفع الذكر الخ) اى بخلاف المرأة والخنثى معنى (قوله حتى يرى ما تحت ابطه) اى يابض  
ابطه لو كان مكشوفاً خاليا من الشعر ونائي (قوله وان يستقل القبلة الخ) وان يدنو من الجمرة فى رمي ايام  
التشريق بحيث لا يبلغه حصي الرامين نهاية ومعنى (قوله ويقف الخ) ويسن ان اكثر من الصلاة وحضور  
الجماعة بمسجد الخيف وان يتحرى مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو امام المنارة التى بوسطه متصلة بالقبلة  
وهي منه مدمه الا ان يفصل في المحراب وما حوت القبلة هو المسجد بخلاف غيره وقد وسع مرات ونائي قال باعشن  
قال العلامة ابن الجمال ومحراب هذه القبلة هو محل الاحجار التى كانت امام المنارة وبقرها قبر ادم عليه الصلاة  
والسلام كما اخرجه ابو سعيد في شرف النبوة اه (قوله لا عند جمرة العقبة) اى لا يسن الوقوف عندها  
للدعاء عقب الرمي لعدم ورود الاتباع فيه لانه لا يدعو عندها من غير وقوف في غير وقت الرمي  
فلا ينافى ما نقل عن الحسن البصرى ان الدعاء يستجاب عندها ايضا ثم رايت في تاريخ مكة للقطب الخنثى  
المكى وفي شرح البكرى على مختصر الايضاح ما هو عين ما ذكرناه وفي الحصن الحصين للجزري مانصه ثم يرمى  
الجمرة ذات العقبة من بطن الودى ولا يقف عندها حاس ويسبطن الودى حتى اذا فرغ قال اللهم اجعله  
حجما مبرورا وذنباً مغفوراً موبص ويدعو عند الجمرات كلها ولا يؤقت شيئا موبص انتهى اه بصرى  
(قوله تفاؤلا الخ) اى ولالاتباع معنى (قوله وان يكون راجلا الخ) عبارة النهاية والمعنى ويسن ان يرمى  
راجلا لارا كبا الا في يوم النفر فالسنة ان يرمى راكبا لينفر عقبه اه عبارة الونائي وان يرمى راجلا في ايام  
التشريق الا يوم نفره راكبا فيه كما يركب في يوم النحر اه وكل منها شامل للنفرين بخلاف تعبير الشارح  
فانه مختص بالثاني (قوله بالمحصب) هو بيم مضمومة ثم جاء وصاد مهملتين مفتوحتين ثم موحدة اسم لمكان  
متسع بين مكة ومنى وهو الى منى اقرب ويقال له الا بطح والطحاء وخيف بنى كنانة وحده ما بين الجبلين الى  
المقبرة اسنى وقوله وهو الى منى الخ صوابه الى مكة بل عمارة مكة في زمنا متصلة به ومتجاوزة عن مسجده الذى  
الطواف والوقوف بان الرمي عبادة مستقلة فاقتضت لنية كسائر العبادات بخلافها لا اشتغال الحج عليها اه  
كلام شرح العباب فانظر قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التفصيل وانه ينصرف بنحو قصد غير  
ثم رايت ما قدمه في شرح قول المصنف في الوقوف ولو مارا في طلب ابق ونحوه وما كتبناه عليه فراجع (قوله)  
لانحوارض (في الروض وشرحه وان رمى الحجر فاصاب شيئا كالارض او محمل او عنى بعير فار تدالى المرمى  
ويصلى به العصرين وصلاتهما به ثم بغيره افضل منها بمنى والعشاءين ويرقد رعدة

البحركة بنى في منزله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> هناك (قوله الى طواف الوداع) اى ان كان مريدا للسفر حالا (قوله فلا يضرب) الى قوله وعلم في النهاية والمعنى (قوله لذلك) اى لحصول اسم الرمي (قوله ان الجرة اسم للمرمى الخ) قال في حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجمال الطبرى بانه ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديد من تفقهه وكانه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا لا ينقص عن ذلك اهـ (تنبيه) لو فرش في جميع المرمى احجار فاثبتت كفى الرمي عليها كما هو ظاهر لان المرمى وان كان هو الارض الا ان الاحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها رميا على تلك الارض وقياس ذلك أنه لو بنى على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمي عليها لانها تعد تابعة لها فلم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يحزى الرمي عليه او لا لا مكان الرمي على الخالي عنه فيه نظروا توجه الاجزاء ولو اتى على ارض المرمى احجار كبار سترته بلا اثبات فهل يحزى الرمي عليها لا يبعد الاجزاء ولو بنى على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يحزى الرمي فوقها او لا لا يبعد رميا على الارض فيه نظر سم وجزم الشلى وابن الجبال بالاجزاء في جميع ما ذكر فقالوا وظاهر انه لو حبط المرمى الى تخوم الارض او علا الى السماء ورمي فيه اجزاء نظير الطواف وانه لو بنى عليه دكة او منارة عالية او سطح او فرشت فيه او بعضه احجار وثبتت او القيت على ارضه وسترته بلا اثبات كفى الرمي عليها اهـ (قوله ومن ثم لو قلع لم يحز الرمي الى محله) اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وانه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهورا تاما أنه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرمون حوالى محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليتأمل سم اقول جزم بذلك ايضا السيد السهمودى في حاشية الايضاح والاستاذ البكرى في شرح مختصره للايضاح ونقله ابن علان في شرح الايضاح عن الرملى وصاحب الضياء واقروا واعتمده العلامة الزمى في شرح مختصر الايضاح والوثنائى في منسكه وظاهر ان ليس اتفاق هؤلاء الاعلام على ذلك

ثم يذهب الى طواف الوداع  
للا تبايع (ولا يشترط بقاء  
الحجر في المرمى) فلا يضرب  
تدخره بعد وقوعه فيه  
لحصول اسم الرمي (ولا  
كون الرامي خارجا عن  
الجرة) فيصح رمى الواقف  
فيها الى بعضها لذلك وعلم  
من عبارته ان الجرة اسم  
للمرمى حول الشاخص  
ومن ثم لو قلع لم يحز الرمي  
الى محله

لا بحركة ما اصابه اجزاءه لحصوله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بحركة ما اصابه بان حرك المحمل صاحبه فففضه او تحرك البعير فدفعه فوقه في المرمى الى ان قال لان تدخرت من ظهر بعير ونحوه كعنفه ومحمل فلا يكتفى لا مكان اى لاحتمال تاثيرها به اهـ فعلم الفرق بين ما لو وقع على نحو محمل وعنف بعير ثم تدخر منه فلا يحزى وما لو اصابه ثم ارتد الى المرمى فان كان ارتداده بحركة ما اصابه لم يحز والاجزاء (اسم للمرمى) قال في حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجمال الطبرى بانه ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديد من تفقهه وكانه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على ان مجتمع الحصى المعهود الان بسائر جوانب الجرتين الاولتين وتحت شاخص جرة العقبة هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس يبعد الخ اهـ (تنبيه) لو فرش في جميع المرمى احجار فاثبتت كفى الرمي عليه كما هو ظاهر لان المرمى وان كان هو الارض الا ان الاحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها رميا على تلك الارض وقياس ذلك أنه لو بنى على جميع المرمى دكة مرتفعة جاز الرمي عليها لانها تعد تابعة لها فلم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يحزى الرمي عليه او لا لا مكان الرمي على الخالي عنه فيه نظروا توجه الاجزاء ولو اتى على ارض المرمى احجار كبار سترته بلا اثبات فهل يحزى الرمي عليها لا يبعد الاجزاء ولو بنى على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يحزى الرمي فوقها او لا لا يبعد رميا على الارض فيه نظر وقضية قول السيد في حاشية ويؤخذ من قول المحب الطبرى في مسألة اصابة العلم المنسوب لانه قصد برمي غير المرمى انه لو كان للعلم الشاخص سطح او كان فيه طاق فاستقرت الحصة فيه لم يحز اهـ عدم الاجزاء وان كان اخذ المذكور ممنوعا من وجه آخر بجوران يكون منع المحب الطبرى لان ذلك لا يبعد رميا على الجرة لان الشاخص لا يعد منها وان كان محله منها كما لو رمى على ظهر دابة فيها بخلاف الدكة تعد منها ومن توابعها وفيه نظر فليتأمل (قوله ومن ثم لو قلع لم يحز الرمي الى محله) اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وانه لم



الاستند قوي وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الجمة مجتمع الحصى وقال النووي في الايضاح والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمنه عليه السلام وقال الشارح في حاشيته هذا يدل على ان مجتمع الحصى المعهود الآن بسائر جوانب الجمرتين وتحت شاخص جمة العقبة هو الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه اه وقال الشلي والزمرى ويكفي تواطؤ الجم الغفير على رمى هذا المحل آخذين له عن مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الآخذين له عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن أحد في ذلك اه وعلم بذلك أن ما جزم به الشارح هنا هو المذهب المنقول ولا يسعنا مخالفته الا بنقل صريح وان ما قاله العلامة المحشى مجرد بحث على ان قوله للقطع بحدوث الشاخص الخ لا ينتج مدعا لاحتمال انه كان في موضع الشاخص في عهده عليه السلام احجار موضوعة بامر الشريفة ثم ازيلت بعده وبني الشاخص في موضعها ويعد كل البعدان عليه الصلاة والسلام بين حدود الحرمين الشريفين ونصب الاعلام عليها كما تقرر في محله وترك بيان محل الرمي وتحديده (قوله ولو قصده) أى الشاخص (لم يجز الخ) اعتمده الشارح في كتبه وأقره عبد الرؤف وقال الخطيب في شرحي المنهاج والتنبية انه الاقرب الى كلامهم واعتمد الجلال الرملى في كتبه الاجزاء قال لان العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب والرمى الى المرمى وقد حصل فيه بفعل الرامى اه وهذا هو الذى يسع عامة الحجيح اليوم اه كرى على بافضل (قوله ورجحه المحب الطبرى) وهو الاقرب الى كلامهم معنى (قوله وخالفهم الزركشى) اعتمد المخالفة مراه سم عبارة النهاية وقضية كلامهم انه لورمى الى العلم المنسوب في الجمة او الحائط التى بجمة العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في المرمى لا يجزى قال المحب الطبرى وهو الاظهر عندى ويحتمل انه يجزى لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمى الواجب عليه والثاني من احتماليه الى الاجزاء اقرب كما قاله الزركشى وهو المعتمداه (قوله نعم لورمى الخ) يؤخذ منه ان الصارف فى الرمى قصد وقوع المرمى به فى غير المرمى لا مطلق قصده وعليه فلورمى بحصاة جلا وقصد وقوعها فى المرمى وقعت فيه اجزاءه اذ لا فارق بينه وبين الشاخص وكلامهم فى مبحث طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هناك قصد الغير فقط بصرى ولا يخفى ان كلامنا لا اخذوا المأخوذ بعبود ان قوله اذ لا فارق ظاهر المنع كيف وقد قيل بجواز قصد الشاخص واتفقوا على عدم جواز قصد رجل مثلاً وياتى آتفا عن عبد الرؤف ان التشريك يضر هنا (قوله اتجه الاجزاء) قال تليذه عبد الرؤف فى شرح المختصر والوجه انه لا يكتفى وكون قصد العلم حينئذ غير صارف ممنوع لانه تشريك بين ما يجزى وما لا يجزى. أصلاً الخ اه وفى الايعاب نعم لو قيل يغتفر ذلك فى عامى عذر بحمله جملة المرمى لم يبعد قياساً على ما روى فى الكلام على الصلاة انتهى اه كرى على بافضل قول المتن (ومن عجز الخ) انظر اعدار الجمعة والجماعة سم أقول قياس ما تقدم عن حاشية الايضاح للشارح وشرحه للرمل من جيئها فى مييت مزدلفة بجيئها هنا ايضاً (قوله ولو أجبر عين) الى الفرع فى النهاية والمغنى الا قوله ويتجه الى اوجون وقوله بخلاف قادر الى الحبس وقوله وقت الرمى لاقبله (قوله ولو أجبر عين) ظاهره صحة عقد الاجارة مع العجز عنه فليراجع (قوله ويتجه ضبطه الخ) قال سم سئلت عن مريض يمكنه ركوب دابة الى المرمى والرمى عليها وان يحمله احد ويرمى بنفسه او يستنيب والذى يظهر ان عليه الرمى بنفسه وتمتنع عليه الاستئابة ان لم تلحقه بذلك مشقة لا تحتمل عادة ولا ق به حمل الآدمى بحيث لا يتخل بحشمته وظاهر كلامهم انه لا يلزم حضور المستنيب المرمى معلقاً انتهى اه كرى على بافضل (قوله بان ايس) متعلق بقول المصنف عجز الخ (قوله بان ايس من القدرة) اى بقول طبيب او بمعرفة نفسه كفى الحاشية ونائى عبارة الكرى على بافضل بمعرفة نفسه او باخبار عدل رواية بالطب امتداد المانع الى آخر ايام التشريق اه (قوله وقته) وهو ايام التشريق ونائى عبارة النهاية

يكن فاز منه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهور اتماماً انه عليه الصلاة والسلام والناس فى زمنه لم يكونوا يرمون حوا الى محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليتامل (قوله وخالفهم الزركشى) اعتمد المخالفة مراه (قوله فى المتن ومن عجز الخ) انظر اعدار الجمعة والجماعة (قوله ولو أجبر عين على الواجهة)

ولو قصده لم يجزى. كما  
اقتضاه كلامهم ورجحه  
المحب الطبرى وغيره  
وخالفهم الزركشى  
كالا ذرى نعم لورمى اليه  
بقصد الوقوع فى المرمى  
وقد علمه فوق فيه اتجه  
الاجزاء لان قصده غير  
صارف حينئذ ثم رأيت  
المحب الطبرى صرح بهذا  
بل قال لا يبعد الجزم به  
(ومن عجز) ولو أجبر عين  
على الواجهة (عن الرمى)  
لنحو مرض ويتجه ضبطه  
هنا بما روى فى اسقاطه للقيام  
فى الفرض أو جنون أو  
اغماء بان ايس من القدرة  
عليه وقته ولو ظنا

كلامهم بفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالأصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا يجوز الاستتابة  
 اهـ (قوله) ولا ينزل النائب بطر و اغماء المنيب) اى كما لا ينزل عنه وعن الحج بموته وفارق سائر الوكالات  
 بوجوب الاذن هنا اما اغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزل به وهو القياس اسنى ومغنى ونهاية (قوله) فاذا  
 اغمى عليه الخ) قال في شرح العباب فلم انه لو اغمى عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه او اذن وليس بما جاز ايس  
 لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن يسن لمن معه ان يرمى عنه كما نص عليه وليس ذلك لانه يجزئه بل للخروج من  
 خلاف من اوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم اذا افاق لا نهلم بات بالرمي هو ولا نائبه وهذا يدفع ما في  
 الخادم فتامله انتهى فليتامل سم عبارة الونائى ولا يرمى عن مغنى عليه لم ياذن قبل اغمائه حال عجزه عن  
 الرمي بمرض مثلا لكى يسن لمن معه الرمي عنه بدله وهو الدم ثم الصوم ومثله في ذلك المجنون  
 والميت نعم للولى الرمي عن المجنون اهـ (قوله) ولا نائبه) هلا صح رمى الاخر حال الاغماء لانه ما ذون بالعموم  
 وان فسد الخصوص سم وقد يجاب بان شرط الاذن ان يكون في حالة العجز وما هنا في حالة القدرة (قوله)  
 والحبس) عطف على قوله لنحو مرض و (قوله) ولو لم يحتج) اى لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق وشرط ان  
 الرفعة ان يحبس بحق وحكى عن النص وغيره وسيأتى في المحصر انه يحبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا  
 الشهاب الرملى لا مخالفة إذ كلام المجموع في حق عاجز عن اداؤه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك  
 شرح مر ملخصا اه سم (قوله) بان يحبس الخ) صنيعة يوم حصره في هذه الصورة وفيه نظر بصرى عبارة  
 المغنى والنهاية قال الاسنوى وصورة المحبوس ان يجب عليه قود الصغير فانه يحبس حتى يبلغ وما اشبه هذه  
 الصورة الخ اه قال ع ش اى كان حبست الحامل لقود حتى تضع اه قول المتن (استتاب) اى مكلفا  
 ولو سفيها لا بمنزلة الا باذن الولي ونائى وظاهره عدم وقوع رمى غير المميز عن مستتبيه الا باذن وليه وفيه وقفة  
 ولو قيل ان الاذن انما هو شرط اباحة الانابة فقط دون الوقوع عن المنيب لم يعد فليراجع (قوله) ووقت الرمي  
 ولو استتاب قبل الوقت فينبغى الجواز لم يقيد اذنه بالرمي قبل الوقت كافي نظائره كالاذن قبل الوقت في طلب  
 الماء واذن المحرم في تزويجه سم (قوله) لا قبله) اى فلا يستتبع في رمى التشريق الا بعد زوال يوم فيوم إلى اخر  
 الايام ونائى (قوله) ولو لم محرما) وإذا استتاب عنه من رمى او حلا لاسن له ان يناوله الحصى ويكبره وكذلك ان  
 امكنه والاتوا لها النائب وكبر بنفسه نهاية ومغنى (قوله) لكن ان رمى عن نفسه الخ) ظاهره حتى الحاضر  
 وان استتبع في الماضى كان استتبع في اليوم الثانى في رمى الاول وعليه رمى الثانى فلا يصح الرمي عن المستتبع  
 حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه فليراجع سم (قوله) لكن ان الخ) اى فيقع رمى النائب عن

ولا ينعزل النائب بطرو  
اغماء المنيب او جنونه بعد  
اذنه لمن يرمى عنه وهو عاجز  
آيس بخلاف قادر عاده  
الاغماء قال لا خرا اذا اغمى  
على فارم عنى فانه لا يصح  
فاذا اغمى عليه له مه الدم لانه  
لم يات بالرعى هو ولا نائبه  
اى مع تقصيره بتركه الرى  
بنفسه اذا كانت عادته طرو  
الاغماء اثناء وقت الرى  
بخلاف اعتياده طرو واول  
وقته وبقاء الى آخره فانه  
حينئذ لا تقصيره منه البتة إذ  
لا يمكنه بنفسه ولا نائبه  
فلزوم الدم له مشكل الا ان  
يجاب بان هذا نادر فى هذا  
الجنس فالحقوه بالغالب  
ولحس ولو بحق اتفاقا كما  
فى المجموع بان محبس فى  
قود لصغير حتى يبلغ بخلاف  
محبوس بدين يقدر على  
وفائه لعدم عجزه عن الرى  
حينئذ (استتاب) وقت الرى  
لا قبله وجوبه ولو باجرة مثل  
وجدها فاضلة عما يعتبر فى  
الفترة فيما يظهر ولو محرما  
لكن أن رى عن نفسه

أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ورجع اليهم ربه بعد أن كان خالفه (قوله) ولا ينزل النائب بطر و اغماء المنيب (الخ) قال في شرح العباب اما اغماء النائب فينزل به على الواجهة اه (قوله) بخلاف قادر عاده (الخ) في شرح العباب فعلم انه لو اغمى عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه او اذن وليس بعاجز ايس لم يحز الرمي عنه اتفاقا لكن يسن لمن معه ان يرمى عنه كائنص عليه وليس ذلك لانه يحز ثبته بل للخروج من خلاف من اوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم اذا افاق لانه لم يات بالرمي هو ولا نائبه وبهذا يدفع ما في الخادم فتامله اه فليتامل (قوله) لانه لم يات بالرمي هو (الخ) هلا صح رمي الاخر حال الاغماء لانه ما ذون بالعموم وان فسد الخصوص (قوله) (لحبس) عطف على قوله قبل لنحو مرض وقوله ولو لم يحق (الخ) اي لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق وشرط ابن الرفعة ان يحبس بحق وحكي عن النص وغيره وسياتي في المحصر انه اذا حبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا الشهاب الرملي لا بخالفه اذ كلام المجموع في حق عاجز عن ادائه مفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك شرح م رملخصا (قوله) في المتن استتاب) لو استتاب قبل الوقت فينبغي الجواز ما لم يقيد اذنه بالرمي قبل الوقت كما في نظائره كالاذن قبل الوقت في طلب الماء واذن المحرم في تزويجه (قوله) فيما يظهر) اعتمده م ر (قوله) لكن ان رمى عن نفسه) ظاهره حتى الحاضر وان استتيب في الماضي كان استتيب في اليوم الثاني في رمي الاول وعليه رمى الثاني فلا يصح الرمي عن المستتيب حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه

الجرات الثلاث ولا وقع له وإن نوى مستنيبه أو لغا فيما إذا رمى للاولى مثلاً أربع عشرة سبعاعنه (١٣٧) ثم سبعاعن موكله وذلك كالاستنابة

في الحج نعم لا يشترط هنا عجز  
ينتهي للياس لانه يغتفر في  
البعض ما لا يغتفر في الكل  
بل يكفي العجز حالاً إذا لم يرج  
زواله قبل خروج وقت الرمي  
كما رمى ولا يضرب زوال العجز  
عقب رمي النائب على  
خلاف ظنه (فرع) لو أنابه  
جماعة في الرمي عنهم جاز كما  
هو ظاهر لكن هل يلزمه  
الترتيب بينهم بأن لا يرمى  
عن الثاني مثلاً إلا بعد  
استكمال رمي الاول ولا  
يلزمه ذلك فله أن يرمى الى  
الاولى عن الكل ثم الوسطى  
كذلك ثم الاخيرة كذلك كل  
محمّل والاول اقرب قياساً  
على ما لو استنيب عن آخر  
وعليه رمى لا يجوز له أن يرمى  
عن مستنيبه إلا بعد كمال رمية  
عن نفسه كما تقر فإن قلت  
ما عليه لازم له فوجب  
الترتيب فيه بخلاف ما على  
الاولى في مسئلتنا قلت قصد  
الرمي له صيره كأنه ملزوم  
به فلزمه الترتيب رعاية لذلك  
(وإذا ترك رمي) أو بعض  
رمي (يوم) للنحر أو ما بعده  
عمداً أو غيره (تدارك) في باقي  
الايام) ويكون أداء (في  
الاطهر) لانه عليه السلام يجوز  
ذلك للرعاة فلم تصلح بقية  
الايام للرمي لتساوي فيها  
المعدور وغيره كوقوف  
عرفة ومبيت مزدلفة وقد  
علم انه صلى الله عليه وسلم  
جوز التدارك للمعدور  
فلزم تجويزه لغيره ايضاً

مستنيبه لكن الخ عبارة البصري هذا ليس قيد الصحة الا نابة بل لوقوع رمي النائب عن النائب كما يصرح به  
السياق اه (قوله الجرات الثلاث) هو احداً حتمين للهمات وثانيتين له لا يتوقف على رمي الجميع بل  
ان رمى الجرة الاولى صح ان يرمى عقبه عن المستنيب قبل ان يرمى الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما  
اشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم انه الظاهر كذا في حاشية السيد السموودي وبسط كلام المهمات  
والخادم والكلام عليهما (قوله والاخ) اي وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجرات  
فرمى وقع عن نفسه دون المستنيب نهاية (قوله وقع له) أي فيما اذا اقتصر في رمي كل من الثلاث على سبع  
من المرات (قوله اولغا الخ) الاولى الواو (قوله وان نوى مستنيبه) وقع السؤال عما لو رمى ثانياً ونوى  
به نفسه يظن ان الاول وقع عن المستنيب فهل يقع هذا الثاني عن المستنيب او لا يقع او يفصل بين ان يكون  
اجيراً فيقع لان الاتيان به واجب عليه لا يضرب والصرف فانه ليس صرفاً عن الحقيقة الشرعية او متبرعاً  
فلا يقع محل تأمل بصري والاقرب الثاني كما قد يفيد قول ع ش قوله م ر وقع عن نفسه اي في رمي عن  
المستنيب بعده (قوله قبل خروج وقت الخ) اي قبل مضي أيام التشريق ونائي وكردى على بافضل (قوله  
ولا يضرب زوال العجز) اي ولا تلزمه الاعادة لكتنها تسن نهاية ومعنى (قوله عقب رمي النائب) اي فان بقى شيء  
رماه بنفسه ونائي (قوله والاول اقرب) فيه نظر واضح والفرق واضح سم (قوله صيره كأنه ملزوم) يمنع  
هذا وما فرع عليه سم (قوله لا يجوز له ان يرمى الخ) تقدم عن سم عن السيد السموودي ان هذا  
احداً حتمين للهمات وثانيتين الجواز واستظهره في الخادم وفي عبارة الشيخين اشارة الى ترجيحه وقياسه  
عدم لزوم الترتيب هنا بالاولى (قوله للنحر الخ) عبارة النهاية مع المتن وإذا ترك رمي يوم أو يومين من أيام  
التشريق عمداً وسهواً وجهاً لتداركه في باقي الايام منها في الاظهره زاد المعنى وكذا يتدارك رمي يوم  
النحر في باقي الايام اذا تركه واليوم الاول منها في الثاني والثالث والثاني والاولين في الثالث اه (قوله  
ويكون) الى قوله وجزم الرافعي في النهاية والمعنى (قوله للرعاة) اي واهل السقاية نهاية ومعنى (قوله كوقوف  
عرفة) اي كما في وقوف عرفة (قوله وافهم كلامه الخ) اي حيث عبر بالايام والايام حقيقة لا تتناول الليالي معنى

فليراجع (قوله الجرات الثلاثة) هو احداً حتمين للهمات وثانيتين له لا يتوقف على رمي الجميع بل ان  
رمى الجرة الاولى صح ان يرمى عقبه عن المستنيب قبل ان يرمى الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما  
اشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم انه الظاهر كذا في حاشية السيد السموودي وبسط كلام المهمات  
والخادم والكلام عليهما (قوله وان نوى مستنيبه) اي كالحج لكن يخالفه ما رمى في الطواف عن الغير اذا كان  
محرمًا فانه يقع عن الغير لعل المراد المحمول اذا نواه له ويفرق بان الطواف لما كان مثل الصلاة اثرت فيه نية  
الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شبيهاً بالصلاة وقياس السعي ان يكون كالرمي شرح م ر (قوله  
وإن نوى مستنيبه) في شرح الجوهرى انه يشترط في الاستنابة أن تقع في الوقت واعلم ان من عليه طواف  
دخل وقته اذا طاف ناوياً طوافاً آخر عن نفسه أو عن غيره وقع عن نفسه الا ان يطوف حاملاً وينوبه عن  
ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول او ناوياً غير طواف كالحق غير م انصرف عن الطواف والحاصل انه اذا  
صرف الطواف الى طواف آخر له أو لغيره لم ينصرف الا في مسألة المحمول فينصرف له أو الى غير طواف  
انصرف و الرمي كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى رمي آخر لم ينصرف كان قصد به مستنيبه او الى غير  
الرمي كان قصد اصاباً بدابة في المرمى انصرف ولا يظهر في الرمي نظير المحمول في الطواف ليتأتى استنائه  
من الشق الاول فليتأمل اي حاجة الى ما مر من الاشكال والفرق (قوله قبل خروج وقت الرمي)  
وكلامهم يفهم انه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالاصح ان ايام التشريق كالايام الواحدة لا يجوز له  
الاستنابة شرح م ر (قوله ولا يضرب زوال العجز عقب رمي النائب) اي فلا يلزمه اعادته لكن تسن وبفارق نظيره  
في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم (قوله والاول اقرب) فيه نظر واضح والفرق واضح (قوله صيره كأنه ملزوم

وأفهم كلامه ان له تدارك قبل الزوال لا ليلاً

والمعتمد من اضطراب في ذلك (١٣٨) جوازها فيها بخلاف تقديم رمي يوم على زواله فانه متمتع كما صوبه المصنف وجزم الرافي بجوازه قبل

الزوال كالامام ضعيف وان اعتمده الاسنوي وزعم انه المعروف مذهباً وعليه فينبغي جوازه من الفجر نظير ما مر في غسله وبما تقرر علم ان ايام منى كلها كالوقت الواحد بالنسبة الى التأخير دون التقديم ويجب الترتيب بين الرمي المتروك وبين يوم التدارك حتى يجزى رمي يومه عن يومه ولهذا الرمي عنه قبل التدارك انصرف للمتروك لاليوم لانه لم يقصد غير النسك وكذا ما مر في النائب وبذلك فارق مالو قصد الرمي لشخص في الجرة فانه يُلغى لانه لم يقصد نسكا اصلاً ولورمي لكل جرة اربع عشرة حصاة عن يومه وامسه لغاً ايضاً لانه لم يعينه عن واحد منها كذا قال شارح والقياس حسان سبعة منها في كل جرة عن امسه لفقد الصارف والتعيين ليس شرطاً ولا تمام ليقع شيء عن يومه لفقد الترتيب (ولا دم) مع الترتيب وان قلنا قضاء للجبر بالاتيان به (والا) يتداركه (فعليه دم) لتركه نسكاً وقد قال ابن عباس من ترك نسكاً فعليه دم (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) فاكر حتى لو ترك الرمي من اصله كفاه دم واحد لاتحاد الجنس كخلق الرأس كله مع اتحاد الزمان والمكان فلا ينافي ذلك ان

(قوله والمعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مر اه سم (قوله كما صوبه المصنف) قد يفيد هذا التعبير انه لا يجوز العمل بمقابلة الاقوى ولعله ليس بمراد بقريته ما بعده فانه يقتضي ان له نوع قوة فهو من قبل مقابل الاصح لا الصحيح (قوله عليه) اي الضعيف عن جواز رمي ايام التشريق قبل الزوال (قوله فينبغي جوازه الخ) ولا يخفى انه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز التفريق قبله عليه لاحتمال ان الاول لحكمة لا توجد في الثاني كتييسر الفرع عقب الزوال قبل زحمة الناس في سيرهم ولا يسع لامثال الناقاس نحو الفرع على نحو الرمي (قوله في غسله) اي الرمي (قوله وبما تقرر) الى قوله لفقد الصارف في النهاية والمعنى الا قوله وكذا الى ولورمي وقوله كذا الى والقياس (قوله ويجب الترتيب) اي حيث اخر المتروك لما بعد الزوال سم ونهاية (قوله ولهذا الرمي عنه قبل التدارك انصرف) اي ان قصد خلافه وقلنا باشتراط فقط الصارف وباشتراط الترتيب خلافاً لمن اطلال في منع ذلك لانه لم يصرف الرمي الى غيره بل الى مجانسه فلم يؤثر نظير ما مر فيمن عليه طواف الركن فنوى به طواف الوداع من وقوعه للركن سم (قوله وبذلك) اي التعليل المذكور (قوله فارقا) اي التارك والنائب (قوله مع الترتيب) كذا في اصله رحمه الله تعالى عبارة ابن شعبة وكثير من الشراح مع التدارك وهي واضحة ولعل مراد الشارح رحمه الله تعالى مع الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك فنرجع الى ما ذكره ولكن تعبيرهم اوضح مع التساوي بحسب المال فتدبره لا يقال اشارة بذلك الى ان الدم على المقابل دم ترتيب وتقدير لا ناقول لا معنى حيث لا تقتصر على الترتيب بصرى (قوله وان قلنا قضاء الخ) عبارة النهاية والمعنى مع التدارك سواء اجعلناه اداء ام قضاء لحصول الانجبار بالماتى به عليه اقول المتن (فعليه دم) اي في رمي يوم او يومين او ثلاثة او يوم التحريم مع ايام التشريق نهاية ومعنى وياتي في الشرح مثله (قوله لتركه) الى قوله فان عجز في النهاية والمعنى (قوله وفي الحصة الخ) ولو اخرج ثلث الدم في الحصة او ثلثيه في الحصتين اجز او قال في الفتح وظاهر كلامهم وجوب المد في الحصة اي واليلة وان قدر على الشاة انتهى ونائي (قوله لمن بات الثالثة) اي وترك مبيتها العذر ونائي (قوله وحاصله انه يجب الخ) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية ان القياس تنزيل المدمنزلة ماناب عنه وهو ثلث الدم فيكونه مرتباً فلا يجوز للقدار على اخراجه العدول لثلث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصاله مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة اذ ارجع فيصوم ثلاثة اعشار الاربعة في الحج اي قبل رجوعه لانها انما وجبت بعد انقضاء حجة وسبعة اعشارها اذ ارجع فالمعجل يوم وعشر ايام والمؤخر يومان وثمانية اعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة الخ وقوله لانها ثلث العشرة مع جبر المنكسر يتأمل لم وجب جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون اذ ارجع وهلا قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من المنكسرة في كل من القسمين ليكون الواجب في كل من القسمين بعد الجبر ما ذكره فليحرر برهان ما ذكره المستلزم للجبر اولاً وثانياً سم عبارة الونائي فاذا عجز عن المدصام ثلث العشرة وهو اربعة ايام بتكميل المنكسر ولا نما جبرناها قبل القسمة اعشار الان الصوم لم يعهد ايجاب بعضه فثلاثة اعشارها يومان بتكميل المنكسرة عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك وسبعة اعشارها ثلاثة في وطنه او ما يريد توطنه هذا ما جرى عليه

(الخ) يمنع هذا وما فرغ عليه (قوله والمضطرب من اضطراب الخ) اعتمد هذا المعتمد مر (قوله ويجب الترتيب بين الرمي الخ) اي حيث اجر المتروك لما بعد الزوال (قوله ولهذا الرمي عنه قبل التدارك انصرف للمتروك) اي وان قصد خلافه وقلنا باشتراط فقط الصارف وباشتراط الترتيب خلافاً لمن اطلال في منع ذلك لانه لم يصرف الرمي الى غيره بل الى مجانسه فلم يؤثر نظير ما مر فيمن عليه طواف الركن فنوى به الوداع من وقوعه للركن وبذلك فارق قصد دابة او انسان في الرمي عش قال في الروض وصرف النية في الرمي كصرفها في الطواف قال في شرحه يعني صرف الرمي اليه لغير النسك كان رمي الى شخص او دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره قال واما السعي فالظاهر انه كالوقوف اي فلا ينصرف بالصرف اه (قوله

حج وقيل يصوم ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلث فتبسط اثلاثا نيلز مه يوم في الحج وثلاثة إذا رجع ففي ذلك الجبر بعد القسمة ورده في الامداد وعلى الاول فيجب في المدين الواجبين ثلث العشرة وهما سبعة ايام بالتكميل فثلاثة اعشارها ثلاثة عقب ايام التشريق وسبعة اعشارها خمسة بوطنه او ما يريد توطنه افاده في التحفة وذكر الشمس الرملة في فتاويه ما نصه سئل رضى الله تعالى عنه في حاج ترك حصة او حصتين وقتل يزمه في الحصة مدافعا فاذ ايلزمه فاجاب يصوم عن كل مديوماه (قوله كذلك) اي عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك (قوله اما ترك حصة) الى المتن في المعنى قول المتن (ولذا أراد) أى بعد قضاء مناسكه الخروج من مكة لسفر ولو ميكيا طويل او قصير كافي المجموع طاف للوداع طوافا كاملا فلا وداع على مرير الاقامة وإن اراد السفر بعده ولا على مرير السفر قبل فراغ الاعمال ولا المقيم بمكة الخارج للتعميم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن اراد دون مسافة القصر فيمن خرج الى منزله او محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما معنى زاد النهاية فعلم انه لو اراد الرجوع الى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في المجموع اه (قوله الحاج) الى قوله على ان من قال في النهاية لا قوله كما بينته الى المتن وما انبه عليه وكذا في المعنى لا قوله او منى الى قوله الى مسافة قصر (قوله وغيره) وهو الحلال وكان الاولى ابدال الواو باو (قوله المسكى الخ) اي كل من ذكر وكان الاولى هنا ابدال الواو باو ايضا (قوله منها) اي من منى (قوله لا يعتد به) اي بالطواف المذكور (قوله ولا يسمى الخ) من عطف العلة والضمير فيه لمطلق الطواف (قوله ولا يسمى طواف وداع) عبارة شرح الروض ولا وداع على مرير السفر قبل فراغ الاعمال (ولا بعد فراغ جميع النسك) يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي الى منى لانهم وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع لا مفارقة لمكة حيثنذ ولو قصدوا الخروج من مكة الى منى لياتوا باعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظرو ولا يبعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمروا

وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان ويجب كونهما عقب أيام التشريق ان تعدى بالترك وثلاثة إذا رجع وفي الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أما ترك حصة من غير ما ذكر ولم يقع عند تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم النحر وغيره فيلزمه به دم لا إلغاء ما بعده لما مر من وجوب الترتيب (ولذا أراد) الحاج أو المعتمر وغيره المسكى وغيره (الخروج من مكة) أو منى عقب نقره منها وإن كان طاف للوداع عقب طواف الافاضة عند عودته اليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الاصحاب ومن أفتى بخلافه فقد وهم إذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع إلا بعد فراغ جميع النسك

وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية بعد ما مهده إذ اعلمت ذلك فالقياس تنزيل المد منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مبرتابا فلا يجوز للتقادر على اخر اجه العدول لثلاث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصالة مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع فيصوم ثلاثة اعشار العشرة في الحج اي قبل رجوعه لانها انما وجبت بعد انقضاء حجه وسبعة اعشاره إذا رجع فالمعجل يوم وعشر ايوام والمؤخر يومان وثمانية اعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة أخذ امان في الروضة الى اخر ما اطال به وقوله لانها ثلث العشرة مع جبر المنكسر يتأمل لم وجب جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون إذا رجع وهما قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من الكسر في كل من القسمين بعد الجبر دون ما ذكره فليحرر برهان ما ذكره المستلزم للجبر او لا وثانيا (او منى عقب نقره منها) وعبرة الباب بعد اعمالها ومفهوما انه لا وداع على من نقر قبل اعمالها به صرح في شرح الروض فقال ولا اي ولا وداع على مرير السفر قبل فراغ الاعمال اه وقوله لا بعد فراغ جميع النسك الخ يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي الى منى لانهم وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع لا مفارقة لمكة حيثنذ ولو قصدوا الخروج من مكة الى منى لياتوا باعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظرو ولا يبعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمروا بمكة يوم النحر و ايام التشريق ثم خرجوا الى منى فهل يجب الوداع فيه نظرو والوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (قوله لا بعد فراغ جميع النسك) هل مثل الفراغ تقويت المبيت والرمى مع مكته بمكة او منى حتى مضت ايام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك (لا بعد فراغ جميع المناسك) لو فرغ جميع النسك

وايام التشريق ثم خرجوا الى منى فهل يجب الوداع فيه نظر والوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (فرع)  
هل مثل الفراغ تفويت المبيت والرمي مع مكته بمكة او منى حتى مضت ايام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك  
ولو لم يزل منه الصوم بدل الرمي فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشريق واراد السفر الى بلده وان يصوم السبعة فيها  
فينبغي ان يلزمه طواف الوداع ولا يضر بقاء السبعة لان محلها بلده فلو اراد السفر قبل صومه الثلاثة وان  
يصومها ايضا بلده او في سفره فهل يلزمه طواف الوداع او لا فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع سم وقوله هل  
مثل الفراغ الخ اقره الونائي (قوله الى مسافة الخ) متعلق بالخروج كرى (قوله وليتوطنه) عبارة النهاية  
والغنى او محل يقيم فيه اه وعبارة الونائي او يريد اقامته بتقطع السفر اه (قوله ثم) اي في الحاشية كرى  
(قوله في القسمين) اي المسافر الى مسافة القصر والمسافر الى مادونها وهو وطنه الخ قول المتن (طاف الخ) فلا  
وداع على مريد الاقامة وان اراد السفر بعده كما قاله الامام ولا على مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم  
بمكة الخارج للتنعيم ونحوه لحاجة ثم يعود نهاية ومغنى (قوله وجوب الخ) يتردد النظر في الصغير هل يلزمه ولى  
ان يطوف به للوداع او لا والذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك او ليس منها ولكنه خرج به اثر نسك وجب  
اما في الاول فواضح واما في الثاني فلما اشار الى الشارح رحمه الله تعالى هنا بانه وان لم يكن منها فهو من توابعها  
ويحتمل في الثانية ان لا يجب نظر الكونه ليس منها وان لم يخرج به اثر نسك فلا وجوب هذا ما ظهر الان ولم  
ار في ذلك نصا ثم رايت الفاضل المحشى سم ذكر في شرحه على الغاية ما نصه قال العزبن جماعة لم نر فيه نقلا  
وعندى انه يجب ان قلنا ان طواف الوداع من جملة المناسك والا فلا انتهى اه بصرى (قوله ومن ثم) اي  
من اجل انه من توابع المناسك (قوله لم الاجير الخ) خلافا لما ظهر النهاية والمغنى (قوله فعله) اي ويحيط عنه  
تركه من الاجرة ما يقابل به فتح الجواد (قوله واتجه انه الخ) سبق له في مبحث نية الطواف من هذا الشرح  
ما يقتضى اشتراط النية اذ اوقع اثر نسك بناء على انه ليس من المناسك فراجع واستوجه في الحاشية اشتراطها  
وان قلنا انه من المناسك لوقوعه بعد التحلل التام فتحرر من ذلك ان له رحمه الله تعالى في المسئلة ثلاثة آراء بصرى  
(قوله اثر نسكه الخ) ظاهره انه اذا وقع بعد نسك لا يحتاج لنية ولو طال الفصل جد بصرى (قوله لم يجب له نية)  
قال في الروض من زيادته وتجب النية في النفل كطواف الوداع سم وكذا جرى النهاية والمغنى على اشتراط النية  
في طواف الوداع سواء وقع اثر نسك او لا ونقل الونائي عن المختصر مثله واعتمده (قوله وافهم المتن الخ)  
يتامل سم ويجب بان مراد الشارح افهم المتن مع قيده المعروف الذي ذكره الشارح بقوله الى مسافة قصر مطلقا  
الخ (قوله من عمر ان مكة الخ) اي او من عمر ان منى وقت النفر من غير قصد النفر كذا في بعض الهوامش وهو  
ظاهر (قوله لم يلزمه الخ) جزم به تليذه في شرح المختصر بصرى وجزم به ايضا الونائي (قوله وهو محتمل)  
لعله اخذ من التعليل بفتح الميم اي قريب قول المتن (ولا يمكن بعده الخ) لو فارق عقبة مكة الى ما يجوز فيه  
القصر وعاد ودخلها فوراً ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خروج جديد او لبطان الوداع  
السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عوده لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته  
لانه في معنى المالك لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعادته فيه انظر فليراجع واطلق مر في تقريره في

لكن فاته الرمي ولزمه الصوم بدله فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشريق واراد السفر الى بلده وان يصوم  
السبعة فيها فينبغي ان يلزمه طواف الوداع ولا يضر بقاء السبعة التي هي من جملة البدل عليه لان محلها بلده  
ولو توقف لزوم الوداع عليها لم يسقط عنه وهو بعيد فلو اراد السفر قبل صومه الثلاثة وان يصومها ايضا  
بلده او في سفره فهل يصح طواف الوداع ويلزمه ولا يضر بقاء الصوم لانه ليس من اعمال الحج وان  
كان بدلا عنها او لا فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع (قوله ارادانه من توابعها) قد يقال قضية كونه من  
توابعها انه لا يستقل عنها وذلك مناف لمشروعيته لغير الحاج والمعتمر ومجانب بالمنع فقد يكون الشيء تابعا  
لشيء ومستقلا ايضا كالسواك كما اشار اليه الشارح (قوله لم يجب له نية) قال في الروض من زيادته وتجب  
اي النية في النفل كطواف الوداع اه (قوله وافهم المتن الخ) يتامل (قوله في المتن ولا يمكن بعده الخ)

الا مسافة قصر مطلقا او  
دونها وهو وطنه او  
ليتوطنه والا فلا دم عليه كما  
بينته ثم ولا فرق في القسمين  
بين من نوى العود وغيره  
خلاف لما يوهمه بعض  
العبارات (طاف وجوبا كما  
يأتى للوداع) طوافا كاملا  
لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم  
قولا وفعلا وليكن آخر عهده  
ببيت ربه كما انه اول مقصود  
له عند قدمه عليه وبما  
تقرر من عمومته لدى النسك  
وبغيره علم انه ليس من  
المناسك وهو ما صححاه وان  
اطال جمع في رده على ان  
من قال انه منها كما في المجموع  
في موضع اراد من توابعها  
كالسليمة الثانية من توابع  
الصلاة وليست منها ومن ثم  
لزم الاجير فعله واتجه انه  
حيث وقع اثر نسكه لم يجب  
له نية نظرا للتبعية والا  
وجبت لاتقائها ولا يلزم من  
طلبه في النسك عدم طلبه في  
غيره الا ترى ان السواك سنة  
في نحو الوضوء وهو سنة  
مطلقا وافهم المتن انه لو  
خرج من عمر ان مكة لحاجة  
فطراً له السفر لم يلزمه  
دخولها لاجل طواف  
الوداع لانه لم يخاطب به حال  
خروجه وهو محتمل (ولا  
يمكن بعده)

عقبهما ثم عند الملتزم وان  
اطال فيه بغير الوارد  
وايتان زمر لم يشرب من  
ماؤها فان مكث لذلك وحده  
او مع فعل جماعة اقيمت  
عقبه وفعل شيء يتعلق بالسفر  
كشراء زاد وشد رجل وان  
طال لم يلزمه اعادته والا  
كعبادة وان قلت وقضاء  
دين وصلاة جنازة على  
ما اقتضاه اطلاقهم لكن  
الوجه بل المنصوص اغتفار  
ما بقدر صلاة الجنازة اى اقل  
يمكن منها فيما يظهر من سائر  
الاغراض اذ لم يعرج لها  
لزمت ولو ناسيا او جاهلا  
بخلاف من مكث بالا كراه  
او نحو اغشاء على الوجه  
(وهو واجب) على كل من  
ذكرنا الممر (يجز تركه)  
او ترك خطوة منه (بدم)  
كسائر الواجبات فيما هو  
تابع للنسك ولشبهه بها  
صورة في غيره فاندفع ما قيل  
يلزم من كونه من غير  
المناسك ان لادم فيه على  
مفارق مكة في غير النسك  
نعم المتحيرة لادم عليها للشك  
في وجوبه عليها للحيض  
(وفي قول سنة لا تجزى) اى  
لا يجب جبرها كطواف  
القدوم و فرق الاول بان  
هذا تحية غير مقصود في  
نفسه ومن ثم دخل تحت  
غيره بخلاف ذلك اذ لو اخر  
طواف الافاضة ففعله عند  
خروجه لم يجز نه عنه) فان  
اوجبه فخرج بلا وداع عمدا او غيره (وعاد قبل) بلوغ

جواب سائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل أميل (قوله كر كعتيه) الى قوله بخلاف الخ في  
النهاية وكذا في المغنى الا قوله وصلاة جنازة الى لزمته (قوله كر كعتيه الخ) اى وبعد كر كعتيه الخ مغنى ونهاية  
(قوله فان مكث لذلك) اى لر كعتي الطواف وما ذكر معهم وكذا ضمير قوله عقبه (قوله كشراء زاد) اى  
واوعيته نهاية ومغنى (قوله والا) اى وان مكث لغير حاجة أو لحاجة لا تتعلق بالسفر كعبادة الخ نهاية  
ومغنى (قوله لكن الوجه الخ) عبارة النهاية قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض  
اذا لم يعرج لها لا تقطع الولا بل يغتفر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنازة فيجوز ذلك  
هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعى في الاملاء اه قال ع ش قوله مر ان عيادة المريض ظاهره وان تعدد  
وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف اه (قوله لزمته) اى الاعادة سم (قوله ولو ناسيا او جاهلا)  
اى بان المكث يضرونائى (قوله بخلاف من مكث الخ) عبارة النهاية ولو لمكث مكرها بان ضبط او هدد بما  
يكون اكرها فهل الحكم كما لو مكث مختارا فيطلى الوداع او نقول الا كراهه يسقط اثر هذا الليث فاذا اطلق  
وانصرف في الحال جاز ولا يلزمه الاعادة ومثله ما لو اغمى عليه عقب الوداع او جن لا بفعله المأثوم به  
والوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والا فلا اه وقره سم وقال ع ش قوله مر في جميع ذلك  
اسم الاشارة راجع لقوله مر ولو لمكث مكرها الخ اه (قوله للمامر) اى من قوله لثبوت عنه الخ (قوله كسائر  
الواجبات الخ) اى قياسا على سائر الواجبات في طواف وداع اثر نسك ولشبهه بها صورة في غيره وهذا على  
مصحح الشيخين السابق ولا يخفى ضعف التعليل الثانى اذ لو تم لزوم الدم في ترك المندوب ولو قال ولشبهه به اى  
بالواقع اثر نسك لكان انسب في الجملة فتامل بصرى (قوله نعم) الى قوله وبه فارقت في النهاية والمغنى  
الا قوله نحو وطنه وقوله اى بان الى وعوده (قوله نعم المتحيرة الخ) مقتضى تصريحه هنا بنى الدم وعدم تعرضه  
لبنى الوجوب وقول فتح الجواد اى والنهاية والمتحيرة فعله انه لا يجب عليها فعل الطواف وهو محل تأمل اذ  
عموم قولهم هي كطاهر في العبادات يشمله وعدم لزوم الدم لانه قسم من الاموال والاصل براءة الذمة فلا يلزم  
مع الشك ثم رايته قال في الحاشية وقول الرويانى تطوف ظاهره الوجوب سواء قلنا بوجوب الدم ام بعدمه  
وجه اذهى في العبادات كطاهر ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لانه لمعنى آخر لا يقال يتمتع عليها المكث  
فكيف تؤمر به لا نأقول يستثنى الفرض وهذا منه بصرى اقول صرح الونائى بعدم وجوبه على المتحيرة  
وقول الشارح للشك الخ كالصريح في عدم الوجوب ايضا (قوله لادم عليها) اى الا ان وقع الترك في مردها  
المحكوم بانه ظهر كذا في فتح الجواد ووجه ظاهر بصرى وفي الونائى مثله الا قوله كذا الخ (قوله اى يجب  
جبرها) اى لا خلاف في الجبر كما في الشرح والروضة وانما الخلاف في كونه واجبا او مندوبا والاصح انه  
مندوب خلافا لما توهمه عبارة المصنف مغنى ونهاية قول المتن (فخرج) اى من مسكة او منى نهاية ومغنى (قوله  
او غيره) اى او ناسيا او جاهلا بوجوبه نهاية ومغنى قول المتن (وعاد الخ) اى وطاف للوداع كما صرح به في  
المحرر واما اذا عاد ليطوف فمات قبل ان يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لاسقاط ما ذكره المحرر انتهى  
مغنى ونحوه في النهاية وكلام الشارح في مختصر الايضاح يقتضى ايضا انه لا بد في سقوطه من العود والطواف  
وهل هو على اطلاقه او بقيد بما اذالم يكن العود بقصد الاعراض عن السفر لتبين ان سفره لم يكن موجبا  
بحسب نفس الامر كل محتمل بصرى اقول ظاهر كلام النهاية والمغنى انه على اطلاقه وكلام الونائى كالصريح  
لو فارق عقبه مكة الى ما يجوز فيه القصر وعاد ودخلها فور اثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه  
خروج جديد او لبطلان الوداع السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عوده لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة  
للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع واطلق  
مر في تقريره في جواب سائل وجوب الاعادة (قوله لزمته) اى الاعادة (قوله على الوجه) ولا وجه لزوم  
الاعادة ان تمكن والا فلا شرح مر (قوله عمدا او غيره) اى او جهلا وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركا  
له عامدا عالما وقد لزمه انه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين اى وقبل وصول وطنه لم ياتم والا ثم وان

فيه عبارة وفي ترك كله أو بعضه ولو خطوة عمد أو سهواً لم يلزم كدم لا يتم التمتع ما لم يعد إلى مكة قبل مسافة القصر منها أو وصوله محل إقامته أصلاً أو عزماً ونية يطفئ أي ما لم يوجد العود والطواف معا ولا فلا دم أن وجداً معافان وجد العود فقط فالدم ويجب العود على من لم يصلهما وإن كان ناسياً له أو جاهلاً بوجوبه اهـ (قوله من مكة) أي أو منى نهاية ومعنى (قوله نظير ما يأتي) أي في تفسير حاضر المسجد الحرام (قوله أي بان أنه لم يجب الخ) وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركاً له عامداً عالماً وقد نسيه أنه ان كان عازماً على العود له قبل مرحلتين أي وقبل وصول وطنه لم ياتم والائتم وإن عاد فالعود مسقط للدم لا للائتم انتهى اهـ سم عبارة الكردى على بافضل وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها لا دم ولا ائتم وذلك في ترك المسنون منه وفيمن بقي عليه شيء من أركان النسك وفيمن خرج من عمران مكة لحاجته ثم طرأ له السفر ثانيها عليه الأئتم ولا دم وذلك فيما إذا تركه عامداً عالماً وقد نسيه بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله لا يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا للائتم ثالثها عليه الأئتم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اهـ (قوله وعوده ههنا) أي فيما إذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) أي دون ما إذا وصلها (واجب) أي وإن خرج ناسياً أو جاهلاً للطواف الوداع نهاية ومعنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال أو وطنه أخذاً مما تقدم ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناءً على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله ويسقط به الدم لأن عاد بعد وصوله سواء أيس أم لا خلافاً للشيخنا انتهى اهـ سم عبارة البصري قوله مسافة القصر أو نحو وطنه ولم يظهر وجه إسقاطه هنا اهـ وقد يقال تركه ككفائه بذكره في مقابله (قوله وإن فعله) أي الطواف وكان الأولى ذكره بعد قوله فلا يسقط الدم أو قبل قوله وقد بلغ الخ مع حذفه (قوله بما ذكر) أي يلوغ مسافة القصر أو نحو وطنه (قوله ومثلها مستحاضة نفرت في نوبة حيضها) أي بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونص عليه في الامور جري عليه الأئمة إذا نفرت المستحاضة فإن كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لم يهاول ورات امرأة ما فأنصرفت بلا ووداع ثم جاوز خمسة عشر نظراً إلى مردها السابق في الحيض فإن بان أنها تركتها في طهرها فالدم أو في حيضها فلا دم انتهى اهـ سم عبارة الونائي وأما المستحاضة فإن سافرت في نوبة حيضها فكذلك والواجب أن امننت التلويث اهـ (قوله وذو جرح الخ) أي ومن به سلس بول ونحوه ولا يكلف الحشو والعصب ونائي (قوله أو بعد ذلك الخ) أي ولو في الحرم نهاية ومعنى (قوله لم يلزمها الخ) ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف نهاية وونائي (قوله لا للذن الخ) ومن حاضت قبل طواف الإفاضة تبت على إحرامها وإن مضى عليها أعوام نعم لو عادت إلى بلد ما أي شرعت في العود فيه وهي محرمة عامدة للنفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتحتل بذبح شاة وتقصير وتنوي التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيده بكلام في المجموع وبحث بعضهم أنها إن كانت شافعية تقلد الإمام أبا حنيفة أو أحد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتائم بدخولها المسجد حائضاً ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الإحرام من المشقة نهاية ومعنى قال ع ش قوله فتحتل بذبح شاة الخ أي ويبقى الطواف في ذمتها إلى أن تعود فتحرم وتأتي به فإن ماتت ولم تعد حج عنها كما تقدم (مسئلة) قال الشيخ منصور الطبري سئل شيخنا سم

عاد فالعود مسقط للدم لا للائتم اهـ (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال أو وطنه أخذاً مما تقدم ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناءً على ما مر عن المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله سواء أيس أم لا خلافاً للشيخنا اهـ (قوله ومثلها مستحاضة نفرت في نوبة حيضها) بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونص عليه في الامور جري عليه الأئمة إذا نفرت المستحاضة فإن كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لم يهاول ورات امرأة ما فأنصرفت بلا ووداع ثم جاوز خمسة عشر نظراً إلى مردها السابق في الحيض فإن بان أنها تركتها

من مكة لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة لأنها أقرب نسبة إليه من الحرم وقيل من الحرم نظير ما يأتي ويرده ما تقرر من الفرق (سقط الدم) أي بان أنه لم يجب لأنه لم يعد عن مكة بعدا يقطع نسبته عنها وعوده هنا دون ما يأتي واجب أن أمكنه (أو) عاد وقد بلغ مسافة القصر سواء أعاد منها أو (بعدها) وإن فعله (فلا) يسقط الدم (على الصحيح) لا استقراره بما ذكر (وللحائض) والنفساء ومثلها مستحاضة نفرت في نوبة حيضها وذو جرح نضاح يخشى منه تلويث المسجد (النفر بلا) طواف (وداع) تخفيفاً عنها كما في الصحيحين نعم أن طهرت أو انقطع ما يخرج من الجرح قبل مفارقتها ما لا يجوز القصر فيه مما مر لزوماً العود لتطوف أو بعد ذلك لم يلزمها للذن لها في الانصراف



عن امرأه شافعية المذهب طافت للافاضة بغير ستره معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فنكحت شخصاً تبين لها فساد طوايفها فاردت ان تقلد ابا حنيفة في صحته لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك ويتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقى بالصحة وانه لا محذور في ذلك ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده وفاقى به بعض الافاضل ايضا تبعاله وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها ومراده باشباهها كل ما كان مخالفاً للمذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المعتمدة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله ان يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فترتب عليه احكامه فتنبه له فانه مهم جداً وينبغي ان اتمم الاقدام باق حيث فعله عالماعش (قوله وبه الخ) اي بالتعليل المذكور (قوله والحق بها المحب الطبري الخ) والظاهر اللاحق وان نظره في الاذرعى وبحث لزوم الفدية شرح مرآه سم وبصرى عبارة الونائى ولا يسقط اى طواف الوداع بالجهل والنسيان بخلاف الاكرام والخوف من ظالم على نفس او مال او عضو او يضع اهل او حيوان محترم له او لغيره او اختصاصه او غير ذلك من كل محترم الخوف من غريم وهو معسر اه (قوله ثم بحث وجوب الدم) قال الشارح في الحاشية وهو ظاهر ولا يلزم من جواز النفر ترك الدم بصرى (قوله بان منعها) اى من المسجد سم قول المتن (ويسن الخ) قال القاضي ابو الطيب قال الشافعي رحمه الله تعالى يسن لمن فرغ من طواف الوداع ان ياتى الملتزم فيلصق بطنه وصدره بحائط البيت ويسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى بمائلى الباب واليسرى بمائلى الحجر الاسود ويدعو بما أحب اى بالمأثور وغيره لكن المأثور افضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خلقك حتى صيرتى في بلدك وبلغتنى بنعمتك حتى اعنتى على قضاء مناسكك فان كنت رضىت عنى فازدد عنى رضاوا الا فمن الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويعد عنه مزارى وهذا وان انصرف ان اذنت لى غير مستبدل بك ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية فى بدنى والعصمة فى دينى واحسن منقلبى وارزقنى العمل بطاعتك ما بقيتقى وما زاد فحسن وقد زيد فيه واجمع لى خيرى الدنيا والاخرة انك قادر على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضاً ونفساء استحب لها الايتان بجميع ذلك يباب المسجد ثم تمضى ويسن ان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعاً وان يكثر النظر الى البيت ايماناً واحتساباً بالمارواه اليبقى فى شعب الايمان ان الله كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون لطائفين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما افادها السراج البلقينى ظاهرة اذ الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم اربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة وانواع البر والقربات فان الحسنه هناك بمائة الف حسنة ونقل عن الحسن البصرى رضى الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء فى خمسة عشر موضعاً بمكة فى الطواف والملتزم وتحت المنزب وفى البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفى السعى وخلف المقام وفى عرفات ومزدلفة ومنى وعند آجرات الثلاث وظاهره انه لا فرق فى ذلك بين ان يكون الداعى فى نسك او لانه ياتى وكذا فى المغنى الا قوله مروحة ذلك الى ويستحب وقوله مر وظاهره الخ قال المغنى وللفظ من الان يجوز فيه ضم الميم وتشديد النون وهو الاجود وكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسرها قاله فى المجموع ثم قال منها اى الثمانية عشر بيت المولد وبيت خديجة ومسجد دار الارقم والغار الذى فى ثور والذى فى حراء وقد اوضحها المصنف فى مناسكه اه (قوله او معنى) اى كالذنوب وناثى (قوله وان يقصده نيل مطلوباته الخ) فقد شربه جماعة من العلماء فقالوا مطلوبهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان ينزع منها بالدلو الذى فى طهرها فالدم او فى حوضها فلا دم اه (قوله والحق بها المحب الطبري الخ) والظاهر اللاحق وان نظره في الاذرعى وبحث لزوم الفدية شرح مر (قوله بان منعها) اى من المسجد

وبه فارقت ما مر فيمن خرج  
بلا وداع والحق بها المحب  
الطبري من خاف نحو ظالم  
او غريم وهو معسر وفوت  
رفقه ونظر فيه الاذرعى  
ثم بحث وجوب الدم وفرق  
بان منعها عزيمة بخلاف  
هؤلاء (ويسن) لكل احد  
(شرب ماء زمزم) لما فى خبر  
مسلم انها مباركة وانها طعام  
طعم اى فيها قوة الاغتذاء  
الايام الكثيرة لكن مع  
الصدق كما وقع لابي ذر رضى  
الله عنه بل نال منه وزاد سمته  
زاد ابو داود والطيالسى  
وشفاء سقم اى حصى او  
معنوى ومن ثم سن لسكل  
احد شربه وان يقصد به  
نيل مطلوباته الدنيوية  
والاخروية لخبر ماء زمزم  
لما شرب له سنده حسن بل  
صحيح كما قاله ائمة وبه يرد  
على من طعن فيه بما لا يجدى

ويسن عند ارادة شربه الاستقبال والجلوس وقيامه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ثم اللهم انه بلغني ان رسولك محمد صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم اني اشربه لكذا (١٤٤) اللهم فافعل لي ذلك بفضلك ثم يسمي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا وان يتصلع منه أى

عليها ويشرب وان ينضح منه على راسه ووجهه وصدره قال الماوردي نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى المتن في المعنى الا قوله وقيامه الى ثم اللهم وكذا في النهاية الا قوله لخبر ابن ماجه الى وان ينقله (قوله لبيان الجواز) اي اوللا زحام ونائي زاد المناوي في شرح الشمايل وابتلال المكان مع احتمال النسخ فقد روى عن جابر انه لما سمع رواية من روى انه شرب قائما قال قد رايت صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهى عنه وحيث علمت ان فعله لبيان الجواز عرف سقوط قول البعض انه يسن الشرب من زمزم قائما اتباعا له وزعم ان النهي مطلق وشربه من زمزم مقيد فلم يتوارد على محل واحد رد بانه ليس النهي مطلقا بل عام فالشرب من زمزم قائما من افراده فدخل تحت النهي فوجب حمله على انه لبيان الجواز اه (قوله ثم اللهم انه الخ) اي ثم ان يقول اللهم الخ وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني اسالك علما نافعاً ورزقا واسعا وشفاء من كل داء نهاية زاد المغني وقال الحاكم صحيح الاسناد اه (قوله ماء زمزم لما شرب له) هل هو شامل لما لوشربه بغير محله ع ش اي كما هو ظاهر اطلاق الحديث (قوله اللهم اني اشربه لكذا الخ) ويذكر ما يريد دينا نهاية ومعنى قال ع ش ظاهره ان ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يعتداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان بقصد ولده و اخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه اذا شربه بنية صادقة ونقل عن شيخنا العلامة الشوري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع اه (قوله ويشربه) اي مصافان العب يورث وجع الكبد ونائي (قوله ويتنفس ثلاثا) اي ويحمد بعد كل نفس كما يسمي اول كل شرب وقال السيد الشلي والاولى شربه لشفاء قلبه من الاخلاق الذميمة ولتحليته بالاخلاق العلية اه ثم يعود الى الحجر فيستلمه ويقبله ثلاثا ويسجد عليه كذلك ثم ينصرف كالمحتزن تلقاء وجهه مستدبر البيت ولا يمشي الفهقري ولا منحرفا ولا ملتفتا ونائي وعبرة النهاية ويسن ان ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت كما صححه المصنف في مجموعه ويكثر الالتفات الى ان يغيب عنه كالمحتزن المتماشف على فراجه ويقول عند خروجه من مكة الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ايون عابدون رابنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده اه وكذا في المعنى الا انه ضعف سن الالتفات فقال وقيل يخرج وهو ينظر اليه الى ان يغيب عنه مبالغه في تعظيمه وجرى على ذلك صاحب التبيين وقيل يلتفت اليه بوجهه ما امكنه كالمحتزن على فراجه وجرى على ذلك ابن المقرئ اه (قوله وان يتصلع الخ) معطوف على شرب ماء زمزم (قوله ويسن الخ) اي كل احد حتى النساء اتفاقا ولو لغير حاج ومعتمرونائي (قوله ويسن تحري دخول الكعبة) اي ما لم يؤذ او يتاذ بزحام او غيره وان يكون حافيا وان لا يرفع بصره الى سقفة ولا ينظر الى ارضه تعظيما لله تعالى وحياء منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يمشي بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة اذرع نهاية ومعنى (قوله وان يكثر الخ) اي في داخل الكعبة (قوله وغض البصر) اي من النظر الى سقفة او ارضه (قوله والمنازع الخ) هو ابن تيمية ومن تبعه من الفرقة الصالحة المشهورة في زماننا بالوهابية خذلهم الله تعالى (قوله وما واهمه) الى الفصل في النهاية والمعنى الا قوله وان كان في سنده مقال (قوله انها للحجيج اكد) وحكم المعتمر كالحاج في تاكدها له وتس زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ويسن لمن قصد المدينة الشريفة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم ان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيهما اذا ابصر اشجارها مثلا ويسأل الله تعالى ان ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها سنة وان يغتسل قبل دخوله كما مروى بلس انظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بحسب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم ياتي القبر الشريف فيستقبل راسه ويستدبر القبلة ويبعد عنه نحو اربعة اذرع ويقف ناظرا الى اسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه

يتملى ويكره نفسه عليه لخبر ابن ماجه اية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يتصلعون من ماء زمزم وان ينقله الى وطنه استشفاء وتبرك له ولغيره ويسن تحري دخول الكعبة والاكثر منه فان لم يتيسر فافى الحجر منها وان يكثر الدعاء والصلاة في جوانبها مع غاية من الخضوع والخشوع وغض البصر وان يكثر من الطواف والصلاة وهي افضل منه ولو للغرباء كما مروى وان يختم القرآن بمكة لان بها نزل اكثره ومن الاعتاروه هو افضل من الطواف كما مروى (و) يسن بل قيل يجب وانتصر له والمنازع في طلبها صال مضل (زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) لكل احد كما بينت ذلك مع ادلتها وادبها وجميع ما يتعلق بها في كتاب حافل لم اسبق الى مثله سميت الجوهر المنتظم في زيارة القبر المكرم وقد صح خبر من زارني وجبت له شفاعتي ثم اختلف العلماء ايما الاولى في حق مرید الحج تقديمها على الحج او عكسه والذي يتجه في ذلك ان الاولى لمن مر بالمدينة المشرفة ولمن وصل مكة الوقت متسع والاسباب

متوفرة تقديمها فان اتقى شرط من ذلك سن كونها (بعد فراغ الحج) وما واهمه عبارة من قصر زبد الزيارة او هي ما قبلها وسلم على الحاج غير مراد وانما المراد انها للحجيج اكد لان تركهم لها وقد اتوا من اقطار بعيدة وقرى بوامن المدينة فيجهد كما يدل له خبر من حج

وسلم الخبر ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أورد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع صوته ناديا معه ﷺ كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رآه عند منكب رسول الله ﷺ ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه كما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا ابتاه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه ﷺ ويتوسل به في حق نفسه وليستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولمن شاء من المسلمين وإن يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبا ويأتي بئر اريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاغة كذا بصة قل بئر حاء مع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة وليحذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كالوكان يحضرته ﷺ في حياته ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ المقيمين والغرباء بما أمكنه وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله ﷺ ويسر لي العود إلى الحرمين سيلا سهلا وأرزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الآباريق والكثير من المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بكل التمر الصيحات في الروضة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر إلا رد الله على روحه أي نطق فلا يردان إلا نبأه أحياء في قبورهم وقوله مرو تقبيله ظاهره وإن قصد به التعظيم لكن مرفى الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه نعم أن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله فيجتمل بحج ذلك هنا ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباع عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم

﴿فصل في أركان النسكين وبيان وجوه ادائهما﴾ وما يتعلق به (قوله في أركان النسكين) إلى قوله ويأتي في الهبة في النهاية والمعنى إلى قوله الصحيح كما بينه الأئمة وقوله واليه ميل إلى المتن (قوله وبيان وجوه) الأنسب تقديم لفظة البيان على قوله أركان (قوله به) أي بما ذكر من الأركان والوجوه قول المتن (الأحكام) (فرع) هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من السن ما تقرر في الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين فلا يصح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوى النفل وقع عن نسك الإسلام قديته الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز واعتقد بفرض معين فلا فليتامل سم على حج أقول الأقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج بعد قول المصنف وشرط صحته الإسلام الخ ولو حصل أي العلم بالكيفية بعد الأحكام وقبل تعاطي الأفعال كفي فليس شرطاً لاعتقاد الأحكام الذي الكلام فيه بل يكفي لا نعقاده تصويره بوجهه أو وجه التأييد أن قوله لو حصل بعد الأحكام وقبل تعاطي الأفعال كفي صريح في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الأحكام ولا بعده لم يكف و عليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلفظ غايته أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك ع ش ومال الوائلي إلى ما مر عن سم فقال بعد كلام مانصه ولذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عند نية الحج تصور كفيته بوجهه وكذا عند الشروع في كل من أركانه أو في التحفة يكفي لا نعقاده تصويره بوجهه أو نوى بالفرض التطوع لم يضرب لأن النسك شديد التعلق ولذا استقر سم أنه يصح بمن لم يميز الفروض

﴿فصل في أركان النسكين وبيان وجوب ادائهما وما يتعلق به﴾ (فرع) هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من

ولم يزرني فقد جفائي وإن  
كان في سنده مقال  
﴿فصل﴾ في أركان  
النسكين وبيان وجوه  
أدائهما وما يتعلق به (أركان  
الحج خمسة الأحكام) به

أى نية الدخول فيه او مطلقاً (١٤٦) صرفه اليه (والوقوف والطواف) اجماعاً في الثلاثة (والسعي) للخبر الصحيح كأيته الأئمة اسعوا

من السنن وان اعتقد بقرض معين نفلاها (قوله أى نية الدخول) فصره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل  
هنا الى نية الدخول لانه الملائم للركنية ع ش (قوله او مطلقاً) عطف على قوله به (قوله اجماعاً الخ) أى  
والخبر انما الاعمال بالنيات في الاول وخبر الحج عرفه في الثاني وقوله تعالى ريطو فوا بالبيت العتيق في  
الثالث والمراد طواف الافاضة نهاية ومعنى (قوله اسعوا فان الله الخ) هذا الحديث ضعفه النووي قال  
السبكي فالدليل خذوا عني مناسككم سم على المنهج ويمكن ان يجاب بان ذلك الحديث مبين لقوله تعالى ان  
الصفائح وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالا حادىث الضعيفة ع ش (قوله لتوقف التحلل  
عليه الخ) أى كالطواف نهاية ومعنى (قوله كما هو الخ) الاول وهو الخ (قوله مع انه لا بد له) أى مع عدم جبره  
بالدم فلا يرد الرمي عميرة وسم (قوله وله ركن سادس هو الترتيب الخ) أى للاتباع مع خبر خذوا عني  
مناسككم نهاية ومعنى (قوله وما عدا الوقوف الخ) أى الالسعى لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم سم  
ويغنى عن زيادة هذا الاستثناء ارجاع قول الشارح الآتى ان لم يكن سعى الخ الى هذا أيضاً (قوله وما عداها الخ)  
عبارة النهاية والمغنى وأما واجباته فخمسة أيضاً الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق  
والمبيت بمزدلفة والمبيت ليالى منى واجتناب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك  
فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى ابعاضاً وغيرها يسمى هيئة اه (قوله لذلك) أى لشمول  
الدالة السابقة لها وواجب العمرة شيئاً الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام نهاية ومعنى (قوله  
في كلها) محله في المستقلة كما هو ظاهر اما عمرة القارن فلا بصرى (قوله على ايضاً) أى لفظة ايضاً قول المتن  
(النسكان) أى الحج والعمرة ع ش (قوله على اوجه ثلاثة) أى فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في  
الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج او بالافراد او بالعمرة فالتمتع او بهما فالقران على تفصيل وشروط لبعضها  
ستاقى وعلم من هذا انه لو اتى بنسك على حده لم يكن شيئاً من هذه الالوجه كما يشير اليه قوله للنسكان بالثنية نهاية  
ومغنى (قوله والنسك من حيث هو الخ) ظاهر كلامه بل صريحه ان تادية النسك من حيث هى منحصرة في  
الصورتين وهو محل تأمل فالاولى ما ذكره صاحب المغنى والنهاية من انها تحقق بالثلاثة الاول ايضاً فيكون  
لها خمسة أوجه بصرى عبارة سم كان ينبغى أن يعبر بقوله والنسك الواحد عبارة شرح مر أى والخطيب  
اما اداء النسك من حيث هو فعلى خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحجة فقط او عمرة فقط انتهت اه  
أى ولا ياتى بالآخر من عامه ر شيدى (قوله بالحج وحده الخ) أى يؤدى بالحج الخ ويحتمل ان المقدر صادق  
فيندفع به ما مر آنفاً عن البصرى وسم (قوله وعنها الخ) أى عن هاتين الصورتين قول المتن (الافراد)  
أى الافضل ويحصل (بان يحج الخ) اما غير الافضل فله صورتان احدهما ان يأتى بالحج وحده في سنة  
الثانية أن يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتى نهاية ومعنى ويأتى في الشرح ما يوافقه (قوله أو  
دونه) تركه مر أى والخطيب (قوله وكذا لو احرم الخ) تركه ايضاً مر والخطيب أه سم أى حملاً  
لكلام المصنف على الافراد الاكمل (قوله ولو من ادنى الحل) الانسب ولو من مكة بصرى اقول يمنع  
الانسية قول المصنف كاحرام المسكى وايضاً يتكرر مع قول الشارح وكذا لو احرم الخ (قوله نعم) الى

فان الله كتب عليكم السعى  
(والحلق) او التقصير (اذا  
جعلناه نسكاً) كما هو المشهور  
كما مر لتوقف التحلل عليه  
مع انه لا بد له وله ركن  
سادس هو الترتيب في معظم  
ذلك اذ يجب تأخير الكل  
عن الاحرام وما عدا الوقوف  
عنه والسعى عن طواف  
الافاضة ان لم يكن سعى بعد  
القدوم وجرى في المجموع  
على انه شرط واليه يميل  
كلامه هنا ومر في ترتيب  
نحو الوضوء والصلاة ما يؤيده  
الاول (ولا تجبر) الاركان  
ولا بعضها بدم ولا غيره  
لانعدام الماهية بانعدام  
بعضها وما عداها ان جبر  
بدم كالرمي سمي بعضاً والاسمى  
هيئة (وما سوى الوقوف  
أركان في العمرة ايضاً)  
لذلك لكن الترتيب هنا في  
كلها ويأتى في الهبة الكلام  
على ايضاً بما ينبغى مراجعته  
(ويؤدى النسكان على  
أوجه) ثلاثة تاتى والنسك  
من حيث هو بالحج وحده  
وبالعمرة وحدها وعنها  
احترز بالثنية (احدها  
الافراد بان يحج) من  
الميقات أو دونه (ثم يحرم  
بالعمرة) ولو من ادنى  
الحل (كاحرام المسكى)  
وكذا لو احرم من الحرم  
لان الائتم والدم لا دخل لها  
في التسمية كما هو واضح  
نعم قد يؤثران في الافضية  
الآتية (ويأتى بعملها) وقد

يطلق على الاتيان بالحج وحده وعلى ما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فحصره فيما في المتن باعتبار الاشهر قوله

أو الأصل وواضح أن تسمية الأول افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا غير اذا لخل له (١٤٧) في الافضية وأما الثاني قسميته افراد

حقيقة شرعية فهو من صور  
الافراد الافضل قال جمع  
متقدمون بلا خلاف  
واقروهم محققو المتأخرين  
ولا ينافيه تقييد المجموع  
وغيره افضليته بان يحج  
ثم يعتمر لان ذلك انما هو  
ليان انه الافضل على  
الاطلاق خلافا لمن زعم  
ان الاول هو الافضل على  
الاطلاق ولا ينافي ذلك ايضا  
ما يأتي أن الشروط الآتية  
انما هي شروط لوجوب  
الدم لا لتسميته متمتعاً من ثم  
أطلق غير واحد كالشيخين  
على ذلك انه تمنع لان المراد  
انه يسمى متمتعاً لغويا أو  
شرعياً لكن مجاز الاحقة  
لاستحالة اجتماع الافراد  
الحقيقي والتمتع الحقيقي على  
شيء واحد فتأمل (الثاني  
القران بان يحرم بهما) معا  
(من الميقات) اودونه  
لكن بدم (ويعمل عمل  
الحج) فيه اشارة الى اتحاد  
ميقاتهما في المكي وان المغرب  
حكم الحج فيجزئه الاحرام  
بهما من مكة لا العمرة فلا  
يؤزمه الخروج لادنى الحل  
(فيحصلان) اندراجا  
للاصغر في الاكبر للخبر  
الصحيح من احرام بالحج  
والعمرة اجزاء طواف  
واحد وسعى عنهما حتى  
يحل منهما جميعا وفي  
الصحيحين نحوه وهذه  
أصل صور القران فالخصر

قوله وواضح في النهاية والمغنى (قوله أن تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده سم (قوله المراد به الخ)  
جملة خبر ان (قوله اذا دخل له) أي للاول (قوله واما الثانية) أي ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج سم  
(قوله قال جمع الخ) منهم القاضي حسين والامام مغنى (قوله ولا ينافيه) أي كون الثاني من صور  
الافراد الافضل (قوله لان ذلك) أي التقييد (قوله انه الخ) أي المقيد (قوله ان الاول) يعني ان يعتمر  
قبل اشهر الحج ثم يحج وانما سماه هنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظرا الى تقدمه في الذكر هنا على  
المقيد الذي ذكره بعد عن المجموع وغيره وقول الكردي قوله ان الاول أي الثاني الغير المقيداه فبه  
مالا يخفى (قوله على ذلك) أي ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لان المراد الخ) متعلق بقوله ولا ينافي  
ذلك الخ (قوله لاستحالة اجتماع الخ) محل تامل والاستحالة ممنوعة اذا حصل ذلك ان التمتع معينين احدهما  
يبين الافراد الآخر يجامعه في صورة ولا يحذور فيه كالوترو التجدد ولعله رحمه الله تعالى لمح ان ذلك  
يؤدي الى تفضيل الشيء على نفسه وواضح انه ليس بلازم مما ذكر فتأمل بصري وكتب سم ايضا ما حاصله  
ان الاستحالة تتوقف على أن النسبة بينهما التباين السكلي ولا دليل عليه لجواز ان بينهما عموما وخصوصا من  
وجه فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك الجواز ان يكون اعتباريا وايضا فيجوز ان من اطلق  
عليه انه تمتع لا يرى انه من الافراد فلم يزم توارد على شيء واحداه عبارة النهاية في شرح وأفضلها الافراد  
نصها وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افراديا وهو ما صرح به ابن الرفعة  
والسبكي وكان مرادهما انه يسمى بذلك من حيث انه افضل من التمتع الموجب للدم والافضل التمتع يشمل  
ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمتعا (قوله اودونه الخ) عبارة النهاية  
والمغنى وهو الاكل وغير الاكل أن يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه الدم فتقييده بالميقات لكونه اكمل  
لالكون الثاني لا يسمى قارنا (قوله فيه اشارة الخ) أي في اطلاق الميقات الشامل لميقات حج المكي (قوله  
في المكي) أي ولو حكما (قوله لا العمرة الخ) أي لاحكم العمرة (قوله اندراجا) الى قول المتن الثالث في النهاية  
والمغنى الا قوله في الثانية وقوله ونقل الى وقديشمل (قوله وهذه) أي الصورة المذكورة في المتن (قوله  
لذلك) أي لكونها الاصل كردي قول المتن (ولو احرمت الخ) وكان الاسيكن أن يذكر الشارح قوله هذه أصل  
صورة القران الخ بين الواو ومدخوله ثم بقدر فاء قبيل (قوله أو قبلها) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه  
انه لو احرمت بالعمرة قبل اشهر الحج ثم ادخل عليها الحج في اشهره انه لا يصح ولا يكون قارنا وليس مرادا  
فان الاصح في زيادة الروضة وفي المجموع أنه يصح أي ويكون قارنا فكان ينبغي تأخير القيد فيقول ولو احرمت  
بعمرة ثم يحج قبل الطواف في اشهر الحج كان قارنا وفي النهاية ما يوافقه (قوله في الثانية) هي ما لو احرمت  
بالعمرة قبل اشهر الحج فالمراد الاشعار بانه لو احرمت بالحج قبل اشهره لغا ولم يكن قارنا ولك أن تقول كما انها  
محتاجة الى هذا للقيد فكذا الاولى ليخرج ما لو استمر على احرامه بالعمرة حتى خرجت اشهر الحج فان احرامه  
حينئذ به لاغ كما هو ظاهر ثم رايت المحشى سم قال قوله في الثانية هلا قال فيهما بصري (قوله ولو بخطوة) أي

أي الافراد الافضل أن يعتمر قبل وقت الحج ثم يحج اه (قوله أن تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده  
وقوله واما الثاني أي ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لاستحالة اجتماع الافراد الخ) قد يقال الاستحالة  
توقف على ان النسبة بينهما التباين السكلي ولا دليل عليه وعبارة في شرح العباب ان تقسيمهم الانواع الى  
ثلاثة صريح في استحالة توارد اسمين منها على شيء واحد انتهت وفي دعوى الاستحالة نظر لجواز ان بينهما  
عموما وخصوصا فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك الجواز ان يكون اعتباريا وايضا فيجوز  
أن من اطلق عليه انه تمتع لا يرى أنه من الانفراد فلم يزم توارد على شيء واحد (قوله في المتن الثاني) أي الاكل  
وغير الاكل ان يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه دم فتقييده بالميقات لكونه اكمل لالكون الثاني لا يسمى

فيها لذلك أيضا (ولو احرمت بعمرة في أشهر الحج) أو قبلها (ثم يحج) في أشهره في الثانية (قبل) الشروع في (الطواف) كان قارنا) اجماعا بخلاف  
ما اذا شرع في الطواف ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله حينئذ لاخذه في أسباب التحلل ولا يؤثر

نحو استلامه الحجر نية الطواف لانه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع ونقل شارح عنه خلافة سهو وقد يشمل المتن ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينقصد احرامه به فاسدا ويلزمه المضى وقضاء النسكين (ولا يجوز عكسه) وهو ادخال العمرة على الحج (في الجديد) اذ لا يستفيد به شيأ آخر (الثالث التمتع بان) حصر باعتبار ما مر أيضا (يحرم بالعمرة من ميقات بلده) يعني طريقه (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) في أشهر الحج سمي بذلك لتمتع بسقوط عوده للاحرام بالحج من ميقات طريقه وقيل لتمتع بين النسكين بما كان محظورا عليه وقوله من ميقات بلده غير شرط بل لو أحرمت دونه كان متمتعا ويلزمه مع دم المجاوزة ان أساء بها دم التمتع وان كان بين محل احرامه ومكة دون مرحلتين وما في الروضة مما يخالف ذلك ضعيف وقوله من مكة هو كما بعده شرط للدم لا لتسميته متمتعا (وأفضلها) أي الثلاثة بل الخمسة (الافراد)

كان لنقتل بعد الاستلام ونأى (قوله نحو الاستلامه الحجر) أي كتحليله سم (قوله ولو أفسد العمرة) ونقل الماوردي عن الاصحاب انه لو شك هل احرم بالحج قبل الشروع فيه أي في الطواف أو بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كن احرم وتزوج ولم يدرك هل كان احرامه قبل تزوجه او بعده فانه يصح تزوجه نهاية ونأى قال ع ش قوله مر صح احرامه أي بالحج وبير بذلك من الحج والعمرة اه (اذ لا يستفيد به الخ) أي بخلاف ادخال الحج عليها فيستفيد به الوقوف والرمى والمبيت مغنى ونهاية (قوله باعتبار ما مر الخ) أي من انها الاصل والافنه ما قدمه من الاعمار قبل اشهر الحج ثم الحج وان كانت تسميته بالتمتع مجازية قول المتن (بان يحرم بالعمرة) أي في أشهر الحج (من ميقات بلده) أي او غيره (وقوله من مكة) أي او من الميقات الذي احرم بالعمرة منه او من مثل مسافته او ميقات اقرب منه وعلم بما تقرر ان قوله بلده ومن مكة مثال لا قيد نهاية ومغنى وسم (قوله يعني طريقه) لا يخفى ما في هذا التفسير من البعد ولعل الاقرب تفسيرها بالمحل الذي انشأ منه سفر الحج بصري عبارة سم قوله يعني طريقه أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره قول المتن (ثم ينشئ حجا الخ) أي وان كان أجيرا فيهما الشخصين شرح بافضل و ونأى (قوله في أشهر الحج) أي حاجته الى هذا القيد مع ان الاحرام بالحج في غير أشهره ينعقد عمرة فلا يكون مما نحن فيه من الايتان بالنسكين اللهم الا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احترازا لعماله احرام بالعمرة قبل اشهر الحج ثم بالحج في أشهره فانه افراد عنده كما تقدم فليتامل سم أي فكان حقه ان يقدم على قول المصنف من ميقات الخ كما فعله النهاية والمغنى (قوله ضعيف) الا ولى ان يؤول بانه محمول على ما اذناوى الاستيطان بذلك المحل ثم احرم بالعمرة كما اشار الى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصري عبارة الو نأى وقول الروضة كاصلها من جاوز الميقات مر يد للنسك ثم احرم بعمرة لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن قبل احرامه بالعمرة ولو بعد المجاوزة اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل احرامه الخ أي بمحل بينه وبين الحرم دون مرحلتين لانه من حاضرى المسجد الحرام اه (كما بعده) يتأمل ما المراد به سم اقول اراد به قوله في أشهره أي فلا دم فيما اذا اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج في أشهره (قوله شرط للدم) أي فلا دم اذا عاد لميقات بلده كما ياتي سم عبارة البصري قوله شرط للدم ولك ان تقول ان كان المراد بيان مطلق التمتع فلا وجه لقوله رحمه الله تعالى من مكة أو الموجب للدم فهو مع بعده من صنيعه يرد عليه ان اللائق حينئذ استيفاء الشروط ويجاب باختيار الاول وقوله من مكة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له اه (قوله بل الخمسة) أي بزيادة صورة في الافراد وصورة في القران وعلى هذا فالمراد بالافراد الافضل الذي اقتصر عليه المتن قول المتن (الافراد) أي ان اعتمر عامه فان اخرها عنه كان الافراد مكروها اذا تاخيرها عنه مكروه والمراد بالعام ما بقي من ذى الحجة الذي هو شهر

قرانا شرح مر (قوله في الثاني) هلا قال فيهما (قوله نحو استلامه الحجر) أي كتحليله (قوله في المتن بأن يحرم بالعمرة) أي في أشهر الحج اخذ من قوله أي الشارح في الجمع السابق وعلى ما اذا اعتمر قبل اشهر الحج ثم قوله فهو من صور الافراد الافضل من قوله الآتي في شروط دم التمتع ومر ما يعلم منه أن هذا لا ينافي كونه من صور الافراد الافضل (قوله في المتن من ميقات بلده) أي او غيره شرح مر (قوله يعني طريقه) أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره (قوله في المتن ثم ينشئ حجا من مكة) أي أو من الميقات الذي احرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو من ميقات اقرب منه وعلم بما تقرر أن قوله أي الماتن بلده ومن مكة مثال لا قيد شرح مر (قوله في أشهر الحج) أي حاجته الى هذا القيد مع ان الاحرام بالحج في غير أشهره ينعقد عمرة فلا يكون مما نحن فيه من الايتان بالنسكين اللهم الا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احترازا لعماله احرام بالعمرة قبل اشهر الحج ثم بالحج في أشهره فانه افراد عنده كما تقدم فليتامل (قوله لتمتع بين النسكين) هذا موجود في العكس اقول ولا يضرب لان وجه التسمية لا يجب اطراده (قوله كما بعده) يتأمل ما المراد به (شرط للدم) أي

لان رواته اكبر ولان بقية الروايات يمكن رد هاليه بحمل التمتع على معناه للغوى وهو الانتفاع (١٤٩) والقران على انه باعتبار الاخر لانه

صلى الله عليه وسلم اختار الافراد اولاً ثم ادخل عليه العمرة خصوصية له للحاجة الى بيان جوازها في هذا الجمع العظيم وإن سبق بيانها منه قبل متعدد وانما امر من لا هدى معه من اصحابه وقد احرموا بالحج ثم حزنوا على احرامهم به مع عدم الهدى بفسخه الى العمرة خصوصية لهم ليكون المفضل وهو عدم الهدى للمفضل وهو العمرة لان الهدى يمنع الاعمار او عكسه لانه خلاف الاجماع ولا جماعهم على عدم كراهتهم واختلافهم في كراهة الاخرين ولعدم دم فيه بخلافهما والجبر دليل النقص ولمواظبة الخلفاء الراشدين عليه بعده صلى الله عليه وسلم كارواه الدارقطني اى الاعلى اكرم الله وجهه فانه لم يحج زمن خلافته لاشتغاله بقتال الخارجين عليه وانما كان ينيب ابن عباس رضى الله عنهم نعم شرط افضليته ان يعتمر من سنته لان لا يؤخرها عن ذى الحجة والا كان كل منها افضل منه لكراهة تاخيرها عن سنته وان اطال السبكي في خلافه وبحث الاسنوى افضلية قرآن او تمتع اتبعه بعمرة لاشتغاله على المقصود مع زيادة عمرة اخرى وتبعه عليه جمع وقد رددته في

حجته نهاية وكذا في المغنى الا انه ابدل مكرها بمفضو لا نظير ما ياتي في الشرح (لان رواته) الى قوله ولمواظبة في النهاية والمغنى الا قوله وان سبق الى ولا جماعهم (قوله لان رواته) عبارة النهاية والمغنى ومنشا الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم لانه صرح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم افراد الحج وعن انس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواته اكثر وبان جابر امنهم اقدم صحة واشد عناية بضبط المناسك وافعاله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة الى ان تحلل اه (قوله ولان بقية الروايات الخ) عبارة النهاية والمغنى قال في المجموع الصواب الذي نعتقده انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك للحاجة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواة الافراد هم الاكثر اول الاحرام ورواة القران اخره ومن روى التمتع اراد التمتع للغوى وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه عليه السلام لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل احد ان الحج وحده افضل من القران فانتمت الروايات في حجته نفسه واما الصحابة رضى الله تعالى عنهم فكانوا ثلاثة اقسام قسم احرموا بحج وعمرة او بحج ومعهم هدى وقسم بعمرة وفرغوا منها ثم احرموا بحج وقسم بحج من غير هدى معهم وامرهم عليه السلام ان يقبلوه عمرة وهو معنى فسخ الحج الى العمرة وهو خاص بالصحابة وامرهم به عليه السلام لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في اشهر الحج واعتقادهم ان إيقاعها فيها من افجر الفجور كما انه عليه السلام ادخل العمرة على الحج لذلك ودليل الخصوص خبر ابي داود عن الحرث بن بلال عن ابيه قلت يا رسول الله ارايت فسخ الحج الى العمرة لنا خاصة ام للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتمت الروايات في احرامهم ايضا فنرى انهم كانوا اقرارين او متمتعين او مفردين اراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن ان البقية مثلهم اه (قوله الى بيان جوازها) اى جواز العمرة في اشهر الحج و(قوله في هذا الجمع) متعلق بالبيان (قوله ببيانها) الاولى التذكير (قوله بفسخه الخ) متعلق بامر (قوله خصوصية الخ) حال من الفسخ و (قوله ليكون الخ) متعلق بانما امر الخ (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل الفضل والعكس ليحصل التعادل سم اقول وقد يقال ان ما قاله لا تعادل فيه بل الذى فيه تفضيل المفضل وتقصيص الفاضل ولو سلم فهو كالا استدراك على الشارع فينبغي التجنب عن مثله (قوله او عكسه) يعنى او عدم الهدى يمنع الحج بصرى (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواته اكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الخ ولمواظبة الخلفاء الخ سم وكردى (قوله اى الاعلى الخ) الظاهر انه استدراك منه على الدارقطني ولك ان تقول لا حاجة اليه لان مقصود الدارقطني ان كلا منهم رضى الله تعالى عنهم حيث اتى بالنسكين بعده صلى الله عليه وسلم افراد سواء كان اتيانه به في زمن خلافته او قبله بصرى (قوله نعم) الى قوله وان اطال في النهاية والمغنى (قوله عن ذى الحجة) اى الذى هو شهر حجة نهاية (قوله لكراهة تاخيرها الخ) هل هو على اطلاقه فيكره لكل من حرج ان لا يعتمر في بقية سنته او هو محمول على فريضة الاسلام محل تأمل ولعل الثانى اقرب بصرى ويظهر ان الاقرب هو الاول وانما المكروه هو التأخير لاذات المؤخر كتاخير طواف الافاضة عن يوم النحر (قوله وقد رددته الخ) عبارة النهاية ورد بان لا يلاقى مانحن فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كيفيات النسكين المسقط لطلبها لا بين اداء النسكين فقط واداءها مع زيادة نسك متطوع به ويرد ايضا باننا لو سلمنا ان كلامهم فيما نحن فيه نقول الافراد افضل حتى من القران مع العمرة المذكورة لان في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كالا ينجى من فروع ذكرها وبما تقرّر يعلم ان من استتاب واحدا للحج واخر للعمرة لا تحصل له كيفية الافراد الفاضل لان كيفية الافراد لم تحصل له اه واقتصر المغنى على الرد الاول فلا دم اذا عا ديمقات بلده كما ياتي (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل للفاضل والعكس ليحصل التعادل (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواته اكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الخ ولمواظبة الخلفاء الخ (قوله وقد رددته الخ) وافق على رده مر

الحاشية ثم رأيت شارحاً حارده لكن بما فيه نظر ظاهره وياتى ان من أتى بعمرة أو بأحرامها فقط قبل أشهر الحج متمتع

اي بالمعنى السابق آنفالكن لادم عليه (١٥٠) ومع ذلك لا ينبغي لمن بمكة يريد الافراد الافضل ترك الاعتار في رمضان مثلاً لثلا يفوته

لأن الفضل الحاضر لا يترك لمترقب ونظيره ما ياتي انه ليس مرادهم بنذب تجرى مكان او زمان فاضل للصدقة تاخيرها اليه لانه لا يدري ايدركه او لا بل الاكثار منها إذا ادركه ( وبعده التمتع ) لأن الممتع ياتي بعملين كاملين وإنما ربح احد الميقاتين فقط بخلاف القارن فانه ياتي بعمل واحد من ميقات واحد وفي نسخ ثم القارن ولا إشكال فيها لأن بعده مرتبتين آخرين كل منهما من بعض تلك الالوجه ( وفي قول ) افضلها ( التمتع ) وهو مذهب الحنابلة واطالوا في الا تنصار له وفي قول القارن افضل وهو مذهب الحنفية واختاره جمع من اكابر الاصحاب (وعلى التمتع دم) إجماعاً لرحمة الميقات اذ لو احرم بالحج او لا من ميقات بلده لاحتاج بعده الى ان يحرم بالعمرة من ادنى الحل وبالتمتع لا يخرج من مكة بل يحرم بالحج منها وهذا يعلم ان الوجه فيمن كرر العمرة في اشهر الحج انه لا يتكرر عليه وإن اخرج الدم قبل التكرار لأن ربحه الميقات بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر والدم هنا وحيث اطلق شاة اوسبع بدنة او بقرة مما يجزى واضحية ( بشرط

قال ع ش قوله لم ر لا في كيفية الافراد الخ هذا ظاهر ان وقامعا او تقدمت العمرة على الحج اما لو تاخرت العمرة عن الحج ففي عدم حصول الافراد الافضل له نظرا (قوله اي بالمعنى السابق آنفا) اي انه تمتع لغوى سم وكردى (قوله ومع ذلك) إشارة إلى تمتع كرى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ) في هذه المعية مع التعليل الآتي بعدما تقدم ان من الافراد الافضل الاعتار قبل اشهر الحج ثم الحج في اشهره شيء لا يخفى على المتامل إلا ان يريد بقوله يريد الافراد الافضل الافراد الافضل على الاطلاق فتامله سم وجزم بهذه الارادة كرى (ترك الخ) فاعل لا ينبغي (قوله لثلا يفوته) متعلق بلا ينبغي (قوله تاخيرها الخ) خبر ليس على حذف مضاف اي طلب تاخيرها (قوله بل الاكثار الخ) اي بل مرادهم بذلك الاكثار الخ (قوله لان الممتع) إلى قوله وفي نسخ في النهاية والمعنى (قوله لان بعده الخ) لا يخفى ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في اوجه النسكين والمرتبين الاخيرتان خارجتان عن اوجههما نعم لنا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القران في مرتبة التمتع فتامله سم (قوله مرتبتين) اي الحج فقط والعمرة فقط والاولى افضل من الثانية كرى (قوله من بعض تلك الالوجه) اي الثلاثة لاداء النسكين ولا يظهر لزياة لفظة من فائدة (قوله واختاره جمع الخ) ومال اليه السيد عمر و تبعه ابن الجلال اه محمد صالح (قوله لرحمة) الى قوله وقيل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وهذا الى والدم (قوله انه لا يتكرر الخ) هو المعتمد ع ش (قوله وحيث اطلق الخ) اي الاجزاء الصيد كما سيأتي مبسوطا ناهية ومعنى اي فان الواجب فيه مثل ما قتله من الصيد اي ودم الجماع المفسد فانه بدنة ع ش قول المتن ( بشرط ان لا يكون الخ) اي فحاضروه لادم عليهم والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتا اي عامالا هله ولم يربها فلا يشكل بمن بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك ثم فانه وان ربح ميقاتا بتمتع لکنه ليس عامالا هله ولم يربها ولا غريب مستوطن في الحرم او فيما بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ويزم الدم آفاقاً تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية نهاية ومعنى (قوله استوطنوا) الى قوله ولو تمتع في النهاية والمعنى

(قوله اي بالمعنى السابق آنفا) اي انه تمتع لغوى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ) في هذه المعية مع التعليل الآتي بعدما تقدم ان من الافراد الافضل الاعتار قبل اشهر الحج ثم الحج في اشهره شيء لا يخفى على المتامل إلا ان يريد بقوله يريد الافراد الافضل الافراد الافضل على الاطلاق فتامله سم وجزم بهذه الارادة كرى (ترك الخ) فاعل لا ينبغي (قوله لثلا يفوته) متعلق بلا ينبغي (قوله تاخيرها الخ) خبر ليس على حذف مضاف اي طلب تاخيرها (قوله بل الاكثار الخ) اي بل مرادهم بذلك الاكثار الخ (قوله لان الممتع) إلى قوله وفي نسخ في النهاية والمعنى (قوله لان بعده الخ) لا يخفى ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في اوجه النسكين والمرتبين الاخيرتان خارجتان عن اوجههما نعم لنا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القران في مرتبة التمتع فتامله سم (قوله مرتبتين) اي الحج فقط والعمرة فقط (قوله اذ لو احرم بالحج الخ) انظر هل بين هذا وقوله السابق لتمتع بسقوط عوده للاحرام بالحج الخ منافرة (قوله في المتن بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام) اي فحاضروه لادم عليهم قال في شرح الروض والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتا اي عامالا هله ومن يربها فلا يشكل بمن بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم فانه وإن ربح ميقاتا بتمتع لکنه ليس ميقاتا عامالا هله (واقول) هذا يقتضى ان الميقات المربوح هو المحل الذي احرم منه بالعمرة اذ لو كان المراد به محل الاحرام بالحج الذي هو مكة كما هو المتبادر من قول الشارح كغيره السابق وبالتمتع لا يخرج من مكة بل لا يحرم بالحج منه يصح الفرق بين هذا الحاضر وغيره لان محل احرام كل منهما بالحج هو مكة ولا يستميقاتا عامالا لکن ما معنى ربح الميقات الذي احرم منه بالعمرة إلا ان يقال معناه انه استفاد للعمرة ميقاتا اغناه عن الخروج من مكة للاحرام الآخر فليراجع واعلم ان قوله فلا يشكل الخ ان كان مبنا على ان من بينه وبين مكة او الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم لا يزمه الدم فالاحتياج إلى

ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك اي ما ذكر من الهدى والصوم عند فقد لمن اي على من لم يكن اهله اي وطنه الا حاضري المسجد الحرام وقيل الإشارة لحل الاعتار في اشهر الحج فيمتنع على حاضريه في اشهره وهو بعيد من سياق الآية كما هو ظاهر (وحاضروه



إلا قوله من اضطراب إلى محلا (قوله استوطنوا الخ) المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المبين في باب الجمعة  
 و (قوله حالة الاحرام) معمول لا استوطنوا وكذا قوله بعد محلا سم عبارة الكردى على بأفضل قال في الايعاب  
 والامداد مرضايطه اى الاستيطان في الجمعة اه والذي ذكره في الجمعة أن المتوطن هو الذى لا يظعن  
 شتاء ولا صيفا الحاجة فيؤ خدمته انه لا بد من الإقامة بمكة أو قربها بحيث يمضى عليه شتاء وصيف ولم يخرج  
 فيهما إلا الحاجة مع عدم قصد الخروج مما ذكر لغير حاجة فيما بقي من عمره لانهم صرحوا أن مجرد النية  
 لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس متوطنا بالفعل بل بالنية  
 وهي لا تكفى وكذا لو نوى الخروج لغير حاجة ولو بعد سنين متطاوله فانه لا يكون متوطنا هذا ما ظهر لى  
 من كلامهم انتهت عبارة الشيخ محمد صالح الرئيس قوله استوطنوا بالفعل الخ اى بأن يمضى عليه بعد النية  
 صيف وشتاء اه (قوله حالة الاحرام) اى بالعمرة (قوله غير مراد به حقيقته الخ) اى بل الحرم عند قوم  
 ومكة عند آخرين نهاية ومعنى (قوله اقل تجوزا) قد يقال القلة والكثرة لا تعقل إلا مع التعدد ولا تعددها بل  
 التجوز على كل تقدير واحد هو التعبير باسم الجزء عن الكل فلو عبر بنحو الاقرب لكان اعذب بصرى ولك  
 أن تقول المراد بالقلة الخفة وبالتجوز المعنى اللغوى وهو ارتكاب خلاف الظاهر فلا اشكال قول المتن (قلت  
 الاصح الخ) قال ابن الجبال أن أهل السلامة من حاضرى المسجد الحرام قطعاه كردى على بأفضل قول المتن  
 (من الحرم) هذا لا يشمل لفظا من بالحرم سم اى ويفهم منه بالاولى (قوله لان الاغلب الخ) عبارة النهاية  
 والمعنى إذ كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد  
 الحرام فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالاعم الاغلب اولى اه (قوله ومن له مسكنان قريب من الحرم وبعيد  
 منه الخ) حاصل ما ذكره صور الاولى وتحتها اثنان ان الاعتبار بكثرة الإقامة كخمسة بجدة وسبعة بمصر سواء  
 كان له بكل اهل ومال ام لا الثانية وتحتها اثنان ايضا وهو ما اذا استوت اقامته بهما كستة وستة فالعبرة بما به  
 اهله وماله دائما حيث كان اهله فقط في الآخر فان لم يلازمه دائما فلا أكثر كسبعة وخمسة الثالثة وتحتها  
 اثنان ايضا وهو ما اذا استوت اقامته بهما لكن باحداهما اهله وبالآخر ماله فلا اعتبار بما به اهله دائما او  
 أكثر الاربعة وتحتها اثنان وهو ما اذا استوت اقامته وله بكل اهل ومال لكن ماله الا أكثر باحداهما دائما  
 أكثر الخامسة وهي ما اذا استوت اقامته واهله وماله فاعزم على الرجوع السادسة وهي ما اذا استوى جميع  
 ما ذكر وهو الإقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع فالاعتبار بما خرج منه السابعة وهي ما اذا استوت  
 الإقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع والخروج بان خرج من كل منهما فاحرم به منه هذا ما ذكر هنا  
 وزاد في الايعاب وعن الفورانى ينظر إلى أيهما ينسبه الناس فهو منه وله وجه ظاهر وفي المجموع عن النص  
 ويسن أن يريق دما بكل حال والظاهر انه دم تمتع ويؤخذ من ذلك أن كل ما قيل بوجوده يسن إخراج دم في  
 تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس (قوله اعتبر ما مقامه به أكثر) اى فان كان مقامه بالقرب  
 كبر فلا دم عليه اى وإن أحرم من البعيد بالاولى لادم إذا كان له مسكن واحد قريب واحرم من مكان بعيد  
 ذهب اليه لحاجة وعلى هذا فالمسكى إذا ذهب إلى المدينة لحاجة ثم أحرم بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزمه دم  
 التمتع فسقوط الدم عن الحاضري كفى فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدر فيه خروجه عن الحضور والاحرام  
 من مكان بعيد فليتأمل اه سم وكردى على بأفضل (قوله اعتبر ما مقامه به أكثر) اى حيث لا اهل ولا مال  
 اوله ذلك بكل مسكن و (قوله ثم ما به اهله كذلك) اى دائما ثم أكثر حيث كان ماله في الآخر و (قوله ثم  
 ما خرج منه) اى حيث نوى الرجوع اليهما ولم ينو اصلا و (قوله ثم ما أحرم منه) اى حيث استويا خروجا  
 نفى الاشكال واضح لكن الظاهر أن عدم اللزوم ضعيف لان هذا الكلام في الافاقي (قوله من استوطنوا  
 الخ) المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المبين في باب الجمعة وقوله حالة الاحرام معمول لا استوطنوا وكذا قوله  
 بعد محلا (قوله في المتن من الحرم) هذا لا يشمل لفظا من بالحرم (قوله ومن له مسكنان إلى قوله اعتبر ما مقامه  
 به أكثر) اى فان كان مقامه بالقرب أكثر فلا دم عليه اى وإن أحرم من البعيد كما هو صريح هذا الكلام

(من) استوطنوا بالفعل لا  
 بالنية حالة الاحرام لا بعده  
 سواء اكان الاحرام يقرب  
 مكة ام لاجاوز الميقات مريدا  
 لذلك ام لا على المعتمد من  
 اضطراب طويل في ذلك  
 بينته في الحاشية وغيرها  
 محلا (دون مرحلتين)  
 بخلاف من بمرحلتين او  
 أكثر لان من على دون  
 مسافة القصر من موضع  
 كالحاضر فيه بل يسمى  
 حاضر اله قال تعالى واسألم  
 عن القرية التي كانت  
 حاضرة البحر اى ايلة وهي  
 ليست في البحر بل قرية  
 منه وتعتبر المسافة (من مكة)  
 لان المسجد الحرام في الاية  
 غير مراد به حقيقته اتفاقا  
 وحمله على مكة اقل تجوزا  
 من حمله على جميع الحرم  
 (قلت الاصح) اعتبارها  
 (من الحرم والله اعلم) لان  
 الاغلب في القرآن استعمال  
 المسجد الحرام في الحرم  
 ومن له مسكنان قريب من  
 الحرم وبعيد منه اعتبر  
 ما مقامه به أكثر ثم ما به اهله  
 وماله دائما ثم أكثر ثم ما به  
 اهله كذلك ثم ما به ماله  
 كذلك ثم ما قصد الرجوع  
 اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم  
 منه واهله حليلته

ومحاجيره دون نحو اب واخ ولو تمتع (١٥٢) ثم قرن من عامه لزمه دمان على المنقول المعتمد خلافا لجمع لا خلافا موجب الدمين فلم يمكن

التداخل وعلى الضعيف الذى انتصر له كثيرون واطالوا فيه نقلا ومعنى ان الحاضر من بالحرم او قربه حالة الاحرام بالعمرة او بهما فلا يلزمه الا دم لانه حال القران ملحق بالحاضرين (وان تقع عمرته) اى نية الاحرام بها وما بعدها من الاعمال (فى اشهر الحج) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من افجر الفجور فخص الشارع فى وقوعها فيها دفعا للمشقة عن نحو غريب قدم قبل عرفة بزمن طويل بعدم استدامته احرامه بل يتحلل بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع اخر جزء من رمضان واتى باعمالها كلها فى شوال لم يلزمه دم مع انه تمتع كمن اتى بها كلها قبل اشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعى ومروا يعلم منه ان هذا لا ينافى كونه من صور الافراد الا فضل وان يكون وقوعها فى اشهر الحج (من سنته) اى الحج فلو اعتمر فى سنته وحج فى اخرى فلا دم كما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم بسند حسن (وان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات) الذى احرم منه بالعمرة احراما جائزا كان لم يخطر له الا قبيل دخول الحرم كما شمله كلامهم والحق بعضهم به افاقيا

وغيره ومن لو ظنه طريقا احدهما على دون مرحلتين فهو حاضر ونائى وقوله ومن لو ظنه طريقا الخ اى كاهل الطائف (قوله ومحاجيره) اطلق المحاجير هنا عبارة الحاشية اى والنهاية والغنى والا ولاد المحاجير وهى احسن فتأمل بصرى (قوله دون نحو اب الخ) اى والا ولاد الرشداء على ما افهمه تعبيره بمحاجيره ع ش (قوله) ولو تمتع ثم قرن الخ) عبارة شرح الروض لو احرم افاقى بالعمرة فى وقت الحج واتمها ثم قرن من عامه الخ سم (قوله على المنقول الخ) اى من اعتبار الاستيطان و (قوله خلافا لجمع) اى قائلين بعدم التعدد مع القول بالمعتمد من اعتبار الاستيطان معللين عدم التعدد بالتداخل للتجانس وهو ما اشار الشارح رحمه الله تعالى الى رده بمنع التجانس بصرى (قوله وعلى الضعيف) وهو الذى لا يعتبر الاستيطان بل يعتبر القرب حالة الاحرام كرى (قوله ان الحاضر) بدل من الضعيف و (قوله حالة الاحرام بالعمرة) اى فى التمتع و (قوله او بهما) اى فى القران بصرى (قوله فلا يلزمه الا دم) اى للتمتع و (قوله لانه حال القران الخ) اى فلا يلزمه دم القران سم (قوله ملحق بالحاضرين) بل حاضر فلو عبر به كان اولى بصرى (قوله اى نية الاحرام) الى قوله او مرحلتين فى النهاية والغنى لا لقوله ومروا وان يكون وقوله احراما جائزا الى او مثل مسافته (قوله عن نحو غريب) اى كمكى خرج الى نحو المدينة لحاجة (قوله بعدم استدامته) متعلق بدفع سم (قوله بل يتحلل الخ) اى بجواز العمرة فيها بدم ان حج فى عامها (قوله ومن ثم الخ) تفريع على ما تقرر من ان المراد بالعمرة جميع اعمالها بصرى (قوله لم يلزمه دم الخ) اى لانه لم يجمع بينهما فى وقت الحج فاشبهه المفرد بنهاية ومعنى (قوله مع انه تمتع الخ) اى مجاز الاحقيقة على ما قدمه (قوله على المشهور) اى من انه تمتع بصرى (قوله ومروا الخ) اى فى شرح وياتى بعملها وقول الكردى اى قبيل قول المصنف وبعده التمتع خلاف لو اقع (قوله وان يكون الخ) عطف على قول المصنف ان لا يكون الخ (قوله كما جاء عن الصحابة الخ) اى لما روى البيهقي باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون فى اشهر الحج فاذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا مغنى (احراما جائزا) ولو احرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مريد للانسك ثم عاد لاحرام الحج الى نفس الميقات فينبغى سقوط دم التمتع سم وقوله الى نفس الميقات اى او الى مثل مسافته ولو غير ميقات فيما يظهر من كلامهم (قوله الا قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة ميقات للافاقى بخلاف صورة الالحاق الاتية فهو ليس فيها ميقاتا للافاقى فليتامل سم (قوله قبيل دخول الحرم) اخرج به ما بعد دخوله لما مر ان من اراد العمرة وهو بالحرم لزمه الخروج الى ادنى الحل مطلقا وان لم يخطر له الا حينئذ (قوله به) اى بالحرم عن الميقات المعنوى (قوله ليس الخ) خبر والحق الخ (قوله ميقات الافاقى) اراد به فيما يظهر المواقيت المعينة شرعا وبما الحق به الموضع الذى عرض له فيه الاحرام ومسكن من مسكنه بين مكة والميقات بصرى وهذا اولى من قول الكردى قوله وما الحق به هو ما مر فى قوله كان لم يخطر له الخ اه ومعلوم بما قدمته انفا ان ما الحق بالميقات مقيد بكونه من الحل (قوله او مثل مسافة) اى مسافة ميقات عمرته وافق مر على ان جميع ما ذكرته قضية عبارتهم فانه اخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة وما بعدها كما صرح به العبارة وبالاولى لادم اذا كان له مسكن واحد قريب واحرم من مكان بعيد ذهب اليه الحاجة وعلى هذا فالمكى اذا ذهب الى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفى فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فليتامل (قوله ولو تمتع ثم قرن من عامه الخ) عبارة شرح الروض لو احرم افاقى بالعمرة فى وقت الحج واتمها ثم قرن من عامه الخ (قوله فلا يلزمه الا دم) اى للتمتع (قوله لانه حال القران ملحق بالحاضرين) اى فلا يلزمه دم القران (قوله بعد استدامته) متعلق بدفع سم (قوله قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة ميقات للافاقى بخلاف صورة الالحاق الاتية فهو ليس فيها ميقاتا للافاقى فليتامل (قوله

بمكة خرج منها لادنى الحل واحرم بالعمرة ثم فرغ منها واحرم بالحج من مكة وخرج لادنى الحل فلا دم عليه ليس فى محله لان المراد بالميقات ميقات الافاقى وما الحق به لا المكى كما صرحوا به وبينته فى شرح العباب او مثل مسافته

نهاية ومعنى (قوله أو ميقات آخر الخ) أى ولو اقرب إلى مكة من ميقات عمرته نهاية ومعنى أى كان كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق سم (قوله أو مرحلتين) كذا فى العباب و (قوله من مكة) زاد فى شرحه وليس فى الروض ولا فى شرحه شئ من ذلك سم عبارة الونائى أو من مرحلتين من مكة كفى التحفة أو من الحرم كفى الحاشية ويسقط الدمان بالعود فيما ذكر فى متمتع قرن كفى الفتح اه وفى بعض الهوامش المعتبرة ان الشارح مشى فى غير هذا الكتاب على ان المرحلتين معتبرة من الحرم والاوجه ما هنا اه (قوله اقرب) أى من ميقات عمرته (قوله على مرجعه) أى المصنف كرى (قوله ان المسافة الخ) بدل من مرجعه (قوله فغير مراد فيما يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخ لا لقوله واما ما فى الروضة الخ سم (قوله لان هذا التعليل الخ) أى قوله لانه احرم الخ (قوله على طريقة الرافعى) أى من ان المسافة فى الحاضر من مكة (قوله من ضعفه) أى التعليل (قوله ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين و (قوله هنا) أى فى العود و (قوله وثم) أى فى الحاضر (قوله ولو بعد دخول مكة) ما موقع هذه الغاية مع ان العود المسقط لدم التمتع مشروط بكونه بعد فراغ العمرة (قوله قبل الوقوف) يقتضى نفع العود قبله ولو بعد طواف القدوم فيما لو احرم بالحج خارج مكة ثم دخلها او طواف الوداع عند الذهاب الى عرفة وقد جزم فى فتح الجواد بان العود حيث لا ينفع التمتع ولا القارن وهو مقتضى ما فى شرح الروض وخص فى الحاشية تعميم النسك الذى يمنع التلبس بنفع العود بالتمتع واما القارن فيجوز ان العود قبل الوقوف وان سبقه نحو طواف قدوم و فرق بينهما بما لا يخلو عن تكلف وهو مقتضى متن الروض واما صاحب المغنى والنهاية فلم يتعرضا لهذا القيد فى التمتع وقيداه فى القارن بالوقوف تبع الظاهر متن الروض بصرى وقوله وخص فى الحاشية الخ جرى عليه الونائى (قوله لا قرب) أى لميقات اقرب من ميقاته و نائى (قوله ثم احرم بالحج الخ) ظاهر بل صريح فى ان احرامه بالحج بعد عوده إلى الميقات وحيث ذكر لزوم دم القران ووضح وان العود لم يفده الا اسقاط دم التمتع لان وجود العود قبل التلبس بالقران فأن يفيد فى اسقاط دم فلو فرض انه احرم بالحج من مكة ثم عاد إلى الميقات فقطضى تصويره هنا سقوط طهها وهو الظاهر ولك ان تقول فى الصورة الاولى ينبغى ان لا يجب دم للقران لان الملاحظ فيه ربح الميقات فلم يربح ميقاتا فيها لقطع المسافة مرتين ثم رايت فى الحاشية ما نصه قوله بعد دخول مكة يفهم انه لو عاد قبل دخوله لم يسقط الدم وهو كذلك على الاوجه لو جوب قطع كل المسافة بين مكة والميقات لكل من النسكين وانه لو احرم بالعمرة من الميقات ولو دخل مكة ثم رجع اليه قبل الطواف فاحرم بالحج لم يزد منه دم وان كان قارنا وهو ظاهر واقتضاء كلام الدارمى واقره السبكي اه فقوله وانه الخ هو عين ما بحثه فنه الحمد ثم رايت تليذه فى شرح المختصر قال ما نصه لو احرم بالعمرة من الميقات ولما دخل مكة عاد اليه و احرم منه بالحج لادم للقران لانه قطعها بكل منهما خلا فالشرح المنهاج بصرى عبارة الونائى ولو قبل اعمال العمرة ثم احرم بالحج ففى التحفة عليه دم القران لا التمتع وفى الحاشية عدم لزوم دم القران وهو ما جزم به شارح المختصر واول بعض المشايخ كلام التحفة فقال قوله عليه دم القران أى الساقط بعوده الى الميقات ويدل عليه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فانه ذكر سقوط دم التمتع بعوده بعد الفراغ

أو ميقات آخر الخ) عبارة الروض وكذا إلى ميقات دونها قال فى شرحه أى دون مسافة ميقاته كان كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق (قوله أو مرحلتين) كذا فى العباب وقوله من مكة زاده فى شرحه وليس فى الروض ولا فى شرحه شئ من ذلك (قوله فغير مراد فيما يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخ لا لقوله واما ما فى الروضة الخ عبارة العباب الرابع ان لا يعود للحج إلى ميقات عمرته او مثل مسافته او الى ميقات على دونها كمن ميقاته الجحفة فعاد لذات عرق او إلى مرحلتين قال فى شرحه من مكة وزعم ان هذا التمايى على الضعيف السابق فى حاضرى المسجد الحرام ليس فى محله لان الملاحظ هنا غيره وهو عدم ربح ميقات ومن عاد لمثل مسافة ادنى المواقيت لم يربح ميقاتا الخ اه (قوله ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين هنا من مكة و ثم من الحرم الخ لو احرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مرىد للنسك ثم

أو ميقات آخر غيره أو مرحلتين من مكة واما ما فى الروضة فيما لو عاد لميقات اقرب ينفعه العود لانه احرم من موضع ليس ساكنه من حاضرى الحرم المقتضى انه لا يجزى العود لذات عرق ان قرن او يلزم على مرجعه ان المسافة فى الحاضر من الحرم فغير مراد فيما يظهر لان هذا التعليل جرى على طريقة الرافعى ولا يازم من ضعفه ضعف المعلل فتامله ويفرق بين اعتبارهما هنا من مكة و ثم من الحرم برعاية التخفيف فيهما المناسب لكون التمتع ما دوننا فيه فان عاد ولو بعد دخول مكة لواحد من ذلك محرما بالحج قبل الوقوف او احرم منه به فلا دم للتمتع لان موجه ربح الميقات ولا ربح حيثن واما لم يكف المسى بالمجازة العود لا قرب تعليلها عليه لتعبه وخرج بقولى للتمتع ما لو عاد قبل اعمال العمرة ثم احرم بالحج فان الذى عليه حيثن هو دم القران لا التمتع

(تنبيهان) أحدهما كالتعبير (١٥٤) هذه الشروط للدم تعتبر في وجهه لتسميته متمتعاً فان شرط كان افراداً والاصح

أنها لا تعتبر للتسمية ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المسكى خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه ثانيهما الموجب للدم حقيقة هو ما ذكر في الشرط الثاني وأما ما خرج بيقية الشروط فهو كالمستثنى منه (ووقت وجوب الدم) على المتمتع (أحرامه بالحج) لأنه إنما يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج حيثئذ مع ذلك يجوز تقديم غير الصوم عليه لكن بعد فراغ العمرة لاقبله (والأفضل ذبحه يوم النحر) لأنه الاتباع ومن ثم أخذ منه الأئمة الثلاثة امتناع ذبحه قبله (فإن عجز عنه في موضعه) وهو الجرم ولو شرعاً بان وجده باكثر من ثمن مثله ولو بما يتغابن به نظير ما مر في التيمم أو وهو محتاج إلى ثمنه ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء لا الوجوب وقياس ما تقرر أن من على دون مرحلتين من محل يسمى حاضراً فيه وما يأتي في الديات أنه يجب نقلها من دون مسافة القصر أن يلحق به وضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين

إلى الميقات لأحرام بالحج منه ثم قال وخرج بقولي للتمتع ما لو عاد إلى أهله هذا موافق لما مر عن البصري من عدم لزوم دم أصلاً وقال الكردى على بأفضل ما نصه ولو أحرمت بالعمرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع قبل شروعه في الطواف إليه فأحرمت بالحج لزومه للتمتع لا للقران على المعتمد كما بينته في الأصل خلافاً لما في التحفة من أن عليه دم القران لا التمتع اه وفيه بقطع النظر عن مخالفة التحفة والحاشية وشرح المختصر والبصري والونائي وقفة ظاهرة لأن التصوير المذكور لا يصدق عليه حد التمتع أصلاً وإنما هو من افراد القران فليراجع ما بينه في الأصل (قوله) أحدهما كالتعبير (الخ) وافهم كلام المصنف أنه لا يشترط وجوب الدم بنية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حياً وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) والاصح (الخ) هذا صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فات شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق ما قدمه في شرح أحدها الافراد من أنه يسمى متمتعاً لغويّاً أو شرعياً مجازاً الحقيقية فتأمل سم (قوله) ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع (الخ) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمسكى منهم سم (قوله) كالمستثنى منه أي من الشرط الثاني كالمستثنى لأنه ليس بمستثنى حقيقة لأنه هو المخرج من متعدد بالاول أو إحدى أخواتها كردى (قوله) على المتمتع إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى لا قوله ولو بما يتغابن إلى وهو قول المتن (أحرامه بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الأحرام بالحج فلا دم عليه ع ش (قوله) ومع ذلك) عبارة المغنى وقد يفهم أنه لا يجوز تقديمه عليه وليس مراد بل الاصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة وقيل يجوز إذا أحرمت بها اه (قوله) يجوز (الخ) لأنه حق مالى تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة عميرة (قوله) لاقبله) أي في الاصح محلى (قوله) غير الصوم) وهو ذبح الدم (قوله) لأنه الاتباع) لعل المراد اتباع من كان معه صلى الله عليه وسلم من المتمتعين ولا فقد مر أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً آخر (قوله) ومن ثم (الخ) عبارة المغنى والنهاية وخروجها من خلاف الأئمة الثلاثة فانهم قالوا لا يجوز في غيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من كان معه أنه ذبح قبله اه (قوله) ومن ثم (الخ) أي من أجل أنه المتبع قول المتن (فإن عجز عنه في موضعه) (الخ) أي سواء قدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص بذبحه بالحرم دون الكفارة نهاية ومعنى (قوله) ولو بما يتغابن به (الخ) وفاقاً للصريح الزيادة وظاهر النهاية والمغنى (قوله) او وهو محتاج إلى ثمنه) أي وإلى نفسه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله) أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء (الخ) وهو الذى اعتمده هناك (قوله) واعتبار وقت الاداء) فلو وجد الهدى بين الأحرام بالحج والصوم لزومه لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط بل يخرج من تركته أو صوم سقط أن لم يتمكن وإلا فكر مضان فيصام عنه أو يطعم روضاً ومعنى اه سم زاد الونائي ويخرج وقت الاداء بطول فجر عرفة اه (قوله) وقياس (الخ) مبتدأ خبره قوله أن يلحق الخ كردى (قوله) أن من على (الخ) بيان لما تقرر و (قوله) أنه يجب (الخ) بيان لما يأتي الخ (قوله) أن يلحق بموضعه هنا كل ما كان (الخ) عبارة الونائي فإن عجز عن الدم كان لم يكن عنده بمكة زيادة على ما يكفيه بقية العمر الغالب

عاد لأحرام الحج إلى نفس الميقات فينبغي سقوط دم التمتع (قوله) والاصح أنها لا تعتبر للتسمية) صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فات شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق قوله السابق في شرح قوله أحدها الافراد على ما إذا اعتذر قبل أشهر الحج ثم حج إلى أن قال وأما الثاني فتسميته افراداً حقيقة شرعية إلى أن قال لأن المراد أنه يسمى متمتعاً لغويّاً أو شرعياً لكن مجازاً الحقيقة اه فتأمل سم (قوله) ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المسكى) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمسكى منهم (قوله) وهو الحرم) أي سواء قدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص بذبحه بالحرم دون الكفارة شرح مر (قوله) او وهو محتاج إلى ثمنه) أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك شرح مر (فرع) لو وجد الهدى بين الأحرام أي بالحج والصوم لزومه لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط أي بل يخرج من تركته أو صوم سقط أن لم يتمكن وإلا فكر مضان فيصام عنه أو يطعم

تأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما يظهر (صام) ان قدروا ان علم انه يقدر على الهدى قبل (١٥٥) فراغ الصوم فان عجزكم تأتي فيه مأمراً

في رمضان كالومات هنا

وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم عنه وليه أو يطعم (عشرة أيام ثلاثة) منها في نحو التمتع والقران وترك الميقات في الحج بخلاف نحو الرمي بما يجب بعد الحج فيصوم الثلاثة عقب أيام التشريق اما تركه في العمرة فوق اداء الصوم فيه قبل فراغها او عقبه لان وجوبه حيث لا يتوقف على الحج فلم ينظر اليه فيه (في الحج) قبل يوم النحر ولو مسافر الالة أي ان احرم به من يسعها قبل يوم النحر فان لم يسعها بعضها وجب ولا يلزمه تقديم الاحرام حتى يلزمه صومها على المنقول الذي اعتمده لان تحصل سبب الوجوب لا يجب فن جعل هذا من باب ما لم يتم الواجب الاله فهو واجب فقدوم وانما لم يحرم صومها قبل الاحرام لانه عبادة بدنية وهي لا يجوز تقديمها على وقتها وبه فارق ما رمى الدم اما لو اخرها عن يوم النحر بان احرم قبله من يسعها ثم اخر التحلل عن ايام التشريق ثم صامها فانه ياثم وتكون قضاء وان صدق انه صامها في الحج لندرته فلا يراد من الآية ويلزمه في هذه القضاء فوراً كما هو قياس نظائره لتعديه بالتأخير (تستحب) تلك الثلاثة أي صومها (قبل يوم عرفة)

من مال حلال او كسب لا ثق ولو له مال دون مسافة القصر وكان في احضاره مشقة لا تحتمل عادة كما في شرح الباب وقيد في متحفه بمسافة القصر أو وجد الدم باكثر من ثمن المثل ولو بما يتغنا به او بثلث المثل واحتاج اليه لئلا يسفره الجائر أو ولد يثمه ولو مؤجلاً ولو امكنه الاقتراض قبل حضوره ما له الغائب أو لم يجد الهدى حالاً لنحو عيب فيه وان علم انه يجده مجزاً قبل فراغ صومه صام عشرة أيام الخ اه (قوله تأتي هنا ما يأتي الخ) يقتضي وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواد وان وجد من يقرضه فيما يظهر كالتيتم ويظهر ان هذا الوجه مما في التحفة ويؤيده تصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على الدم بصري وتقدم عن الوائى أنفا ما يوافق (قوله وان علم انه الخ) عبارة المغنى والنهاية قد يرد على المصنف ما لو عدم الهدى في الحال وعلم انه يجده قبل فراغ الصوم فان له الصوم على الاظهر مع انه ما عجز عنه في موضعه ولو رجا وجوده جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما تقدم في التيمم اه وقولها مع انه ما عجز عنه في موضعه قال سم اقول قد عجز عنه في موضعه في الحال اه وقولها ما تقدم في التيمم قال ع ش اي فان يتقن وجوده فانتظاره افضل والا فتعجيل افضل اه (قوله ما رمى رمضان) اي من وجوب مدع كل يوم فان عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على اي واحد فعله والاولى تعيين الصوم كان ينوى صوم التمتع ان تمتع والقران ان قرن وتكفيه نية الواجب بلا تعيين ونائى (قوله في نحو التمتع الخ) الاول ومثل التمتع في ذلك القران الخ (قوله في نحو التمتع الخ) اي كالفوات والمشى والركوب المذكورين و (قوله بخلاف نحو الرمي الخ) اي كبيت ليلة مزدلفة وليالي منى والوداع ونائى والخلق وللتقصير المذكورين محمد صالح (قوله عقب ايام التشريق) محله كما يؤخذ من الحاشية في غير طواف الوداع اما هو فيصوم فيه وعند استقرار الدم بالوصول الى مسافة القصر مطلقاً الى دونها وهو وطنه أو ليطونه كما سبق بصري و نائى (قوله قبل فراغها او عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالحج سم عبارة الوائى اما ما يتعلق بالعمرة فصوم الثلاثة لمن جاوز ميقاتها وخالف المشى او الركوب المذكورين فيها قبل التحلل منها او عقبه الا ان كان بينه وبين مكة ثلاثة ايام فليس له تأخيرها الى ما بعدها فان اخرها كانت قضاء والتفريق بينها وبين السبعة يوم احاضر الحرم ومدة السير للافاق اه (قوله ولو مسافراً) الى قوله ولا توطنه في النهاية والمغنى الا قوله فان لم يسع الى ولا يلزمه وقوله ويلزمه الى المتن (قوله ولو مسافراً) أي وليس السفر عذر في تأخير صومها لان صومها متعين ابقاعه في الحج بالنص بخلاف رمضان نهاية ومعنى (قوله للالة) اي لقوله تعالى فمن لم يجد اى الهدى فصيام ثلاثة ايام في الحج اي بعد الاحرام به نهاية ومعنى (قوله ولا يلزمه الخ) ويسن للوسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع نهاية ومعنى (قوله فلا يراد من الآية) قد يقال المحذور قصر المرام على الفرد النادر واما كونه من جملة فلا محذور فيه والحاصل ان اطلاق الآية صادق بالصورة المذكورة فان كان ثم تقديم الخارج فهو العمدة في الجواب لا ما أفاده والا فلا شكل باق على حاله بصري وقد مجاب بان قوله المحذور قصر المرام الخ انما ذكره في العام واما المطلق كما هنا فيكون في تقييده نحو الدرّة ولذا قالوا المطلق ينصرف الى الكامل (قوله ويلزمه الخ) عبارة النهاية والمغنى واذ افاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولادم عليه اه قال ع ش قوله لم يلزمه قضاؤها اي ولو مسافراً اه (قوله في هذه) اي فيما اذا احرم قبل الحج بمن يسع الثلاثة ولم يصمها فيه قول المتن (تستحب قبل يوم عرفة) اي فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه نهاية ومعنى قال الوائى بل ينبغي أن يحرم ليلة الخامس ليصومه وتاليه ليكون يوم الثامن مفطر الا انه يوم سفر وكذا التاسع اه عبارة البصري قول المتن قبل يوم عرفة بل وقبل الثامن لاشتغاله فيه بحركة السفر

(قوله وان علم انه يقدر على الهدى) مع انه لم يعجز عنه في موضعه كذا قيل مر اقول قد عجز عنه في موضعه في الحال (قوله قبل فراغ الصوم) ولورجى جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما رمى في التيمم شرح مر (قوله فوقت اداء الصوم فيه قبل فراغها او عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالحج (قوله ولو مسافراً) اي فليس السفر عذر في تأخير الثلاثة شرح مر (قوله في المتن وسبعة اذ ارجع) ظاهره وان اسرع الوصول الى اهله على خلاف العادة (قوله في المتن وسبعة اذ ارجع الى اهله) قال في العباب متى شاء فلا تفوت قال في شرحه

لان فطره للحاج سنة ومر حرمه صومها يوم النحر و ايام التشريق

كذا افاده تليد الشارح في شرح المختصر اه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كما هو ظاهر انه يكفي تفريق واحد ماء متعددة كالولز مه دم تمتع ودم اساءة فصام ستة متواليه في الحج واربعة عشر متواليه اذ ارجع الى اهله فيجزئ له ولو لم يصم شيئا حتى رجع مثلاً فقضى ستة متواليه ثم بعد مضى اربعة ايام وقدر مدة السير صام اربعة عشر اجزا ايضاً صام اه سم قول المتن (اذ ارجع الخ) ظاهره وان اسرع الوصول الى اهله على خلاف العادة قال في العباب متى شاء فلا تقوت قال في شرحه وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اساء وأجزأه ينبغي حمل اساءته على الكراهة وينبغي على النذب اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يائتم بتأخيرها خلافاً للماوردي انتهت اه سم قول المتن (الى اهله) اي وان بعد وطنه كالغاربة مثلاً ع ش (قوله اي وطنه) الظاهر انه يصح صومها بوصوله وطنه وان اعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر او ترك الاستيطان مطلقاً ولو اراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله أي المحل الآخر وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة سم (قوله او ما يريد توطنه الخ) قضيته انه لا يكفي الاقامة وفي شرح العباب فلم يتوطن محلاً ولم يلزمه بمحل اقام فيه مدة كما اقي به القفال وظاهر كلامهم انه لا يجوز له ايضاً فيصبر الى أن يتوطن محلاً فان مات قبل ذلك فاقرب الاحتمال ان يطعم او يصام عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضية شرح الروض حيث فسر قول الروض توطن باقام الاكتفاء بالاقامة وليس بمسلم سم (قوله للخبر الخ) اي لقوله ﷺ فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله نهاية ومعنى (قوله المراد بالرجوع الخ) اي فكانه بالفراغ رجع عما كان مقبلاً عليه نهاية ومعنى (قوله فعلى الاول) اي الاظهر (قوله ولا بوطنه الخ) كان الاحسن ان يقيد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعد الفراغ ليحسن تفريع ما ذكر على ما سبق بصري (قوله جازله الخ) جزم به تليده بصري وكذا جزم بذلك الوائى قول المتن (ويندب تتابع الثلاثة) اي اداء كانت او قضاء معنى ونهاية (قوله اذا احرم) الى قوله فيهما في النهاية والمعنى الا قوله او

(وسبعة اذا رجع) للاية (الى اهله) أى وطنه أو ما يريد توطنه ولو لمكان لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الاظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الاول لا يعتد بصومها قبل وطنه أو ما يريد توطنه ولا بوطنه وعليه طواف افاضة أو سعى أو حلق لانه الى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه جازله كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتاج لاستئناف مدة الرجوع (ويندب تتابع الثلاثة) اذا أحرم قبل يوم النحر بمن يسع أكثر منها والاوجب تتابعها كما علم مما مر من حرمة تأخيرها عنه (و) تتابع (السبعة) مبادرة لبراءة الذمة وخروجاً من خلاف من أوجب التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بعذر أو غيره

وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اساءه واجزأه ينبغي حمل اساءته على الكراهة وينبغي على النذب اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يائتم بتأخيرها خلافاً للماوردي اه (قوله في المتن وسبعة اذا رجع) الوجه كما هو ظاهر انه يكفي تفريق الدماء متعددة كالولز مه دم تمتع ودم اساءة فصام ستة متواليه في الحج واربعة عشر متواليه اذ ارجع الى اهله فيجزئ له ولو لم يصم شيئا حتى رجع مثلاً فقضى ستاً متواليه ثم بعد مضى اربعة ايام وقدر مدة السير صام اربعة عشر اجزا ايضاً صام (قوله في المتن الى اهله) أي وطنه الظاهر انه يصح صومها بوصوله وطنه وان اعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر او ترك الاستيطان مطلقاً ولو اراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة (قوله او ما يريد توطنه الخ) قضيته انه لا يكفي الاقامة وفي شرح العباب فلم يتوطن محلاً ولم يلزمه بمحل اقام فيه مدة كما اقي به القفال وظاهر كلامهم انه لا يجوز له ايضاً فيصبر الى أن يتوطن محلاً فان مات قبل ذلك احتمل أن يطعم او يصام عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل أن لا يلزم ذلك وان خلف تركه لانه لم يتمكن حقيقة ولعل الاول اقرب وهو الوجه اه لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالاقامة لانه لما قال الروض فان توطن بمكة صام بها قال في قوله توطن اي اقام اه وليس بمسلم (قوله في المتن ويندب تتابع الثلاثة والسبعة) عبارة الروض ويستحب التتابع اداء وقضاء اه وشرحه شارحه هكذا ويستحب التتابع في كل من الثلاثة والسبعة اداء وقضاء وقد يستشكل بانه يقتضى ان السبعة قد تكون قضاء مع انها لا تكون الا اداء ويمكن ان يجاب بان قوله وقضاء راجع لمجموع الامرين أو يقال قوله اداء وقضاء راجع لمجموع الامرين وبانه يتصور كون السبعة قضاء فيما اذا مات قبل فعلها او فعلها وارثه لانه بموته خرج وقتها الا لا يزيد وقتها على مدة عمره فليتامل

عقب أيام التشريق وقوله في الأولى قول المتن (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها الخ) قال في الحاشية أي فور أن فاتت بغير عذر وإلا فلا كما يحتمل الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في تأخير القضاء وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى أنه سم قول المتن (أن يفرق في قضائها بينها) أي فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض ما نصه فلو توطن مكة وصام العشرة ولأه فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لأنها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن تحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل اه وقال الوائلي ولو قدم السبعة على الثلاثة لم تقع ثلاثة منها عن الثلاثة وهو متلاعب أن تعدد ولا وقعت نفلا اه وفيه وقفة فليراجع فإنه خلاف ما مر انفا عن النهاية والمعنى وسم (قوله وهو أربعة أيام الخ) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام عرش زاد الوائلي ولا يجب تعاطي المفطر أيام التفريق بل له أن يصوم عن نفل مثلا اه (قوله في الأولى) وهي فوات الثلاثة في الحج سم (قوله ومدة سيره) كذا اطلقوه وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة أيام لا يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل له أن يفعلها في أول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الأداء فليحرر بصري وأقرسم اطلاقهم عبارة قوله ومدة سيره الخ ظاهره اعتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية أيضا وإن كان يصح صوم الثلاثة عقب أيام التشريق وأنه لو كان صامها عقب أيام التشريق في سيره إلى أهله بان شرع في السير عقب أيام التشريق مع الشروع في الصوم لم يكف التفريق بما بقي مدة السير بل لا بد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام أيضا اه وجزم الوائلي بالاطلاق في المسئلة الأولى عبارة ما إذا صام أي نحو التمتع والقارن الثلاثة بمكة فإن مكث بعد الصوم أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله وإلا صامها عقب مضي أربعة أيام من وصوله فإن صام الثلاثة في الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقدر ما صامه من أيام الطريق فلو صامها آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر يوم من سفره فرق بأربعة أيام ومدة السير اه (قوله ومدة سيره) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما اعتيد من الإقامة الطويلة بمكة عقب أيام التشريق وهو واضح لأنه لا ضرورة إليه بخلاف مدة السير بصري وفي عرش خلافة عبارة قوله لم رومدة إمكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فإذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحجاج فهي ضرورة بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام الدورة

(قوله في المتن فاماظهر أنه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) قال في الروض فلو صام عشرة ولأه حصلت الثلاثة أي ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكة وصام العشرة ولأه فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لأنها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن تحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل (قوله في المتن) فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها) قال في حاشية الايضاح أي فورا أن فاتت بغير عذر وإلا فلا كما يحتمل الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في التأخير وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى ويدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وإن كان مسافرا على من أحرم أي مع بقاء زمن يسعها متعين لإيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا فيه بخلاف رمضان اه فافهم أن سبب كون السفر ليس عذرا هنا تعين لإيقاعها في الحج بالنص وذلك منتف في القضاء فكان السفر عذرا فيه اه وقد تقرر في باب صوم التطوع اختلاف ترجيح في القضاء الفوري هل يجب في السفر أو لا فراجع من محله (قوله ومدة سيره

(فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يفرق به في الأداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق في الأولى ومدة سيره

المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر اه وفي الكردى على بافضل مانصه قوله ومدة مكان السير الخ قال ابن علان قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الاقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة يفيد اعتبار اقامة مكة واثناء الطريق مما جرت به العادة انتهى وما قاله سم اقرب الى المنقول اه اى والقوى مدركا ما قاله القليوبي وعشر (قوله على العادة الغالبة الخ) يقتضى انه لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف العادة او الغالب حتى لو وصل ولو في لحظة من مكة الى مصر فلا بد له من التفريق بمدة السير المعتاد وهو محل تأمل اذ لو فرض ذلك بعد اداء الثلاثة بمكة فواضح ان له فعل السبعة عقب وصوله فليتأمل بصري عبارة الكردى على بافضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم انها لو خولفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وبينت في الاصل انه اقرب للمنقول وان القوى مدركا خلافة اه (قوله او ما الحق به فيهما) اى الاولى وهى فوات الثلاثة في الحج والثانية وهى فواتها عقب التشريق سم (قوله ولم يفوتا) يتأمل سم اى فاهما قد فاتا ايضا (قوله يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من الميقات سم (قوله حكايتهما) اى الحج والرجوع يعنى أيام العيد والتشريق الأربعة فى الاولى ومدة السير إلى نحو وطنه فيهما معا (قوله بخمسة أيام) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو محل تأمل والموجود فى سائر كتبه باربعة ايام وهو واضح ثم رايت المحشى قال قوله بخمسة الظاهر باربعة بصري عبارة الكردى على بافضل ووقع فى التحفة انه قال بخمسة ايام والظاهر انه سبق قلم اذ الذى اطبقوا عليه حتى الشارح اربعة ايام اه (قوله لما صح) إلى الباب فى النهاية والمغنى (قوله لما صح الخ) اى ولو جوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع اكثر من فعل القارن فاذا لزمه الدم فالقارن اولى بنهاية ومغنى (قوله فى جميع ما مر فيه) أى جنسا وسنا وبدا عند العجز بنهاية ومغنى (قوله قبل الوقوف) اى ولو بعد طوافه اى للقدم كما قال بعض شرح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتمتع فى ذلك لكن رده الشارح فى شرح العباب سم (قوله وما زاده) عطف على ان لا يعود (قوله ايضا) الاولى تقديمه على بقوله عبارة النهاية وذكر هذا الشرط ليوضح ولا تقتضيه بدم المتمتع يغنى عنه اه زاد المغنى وان ذكر ذلك كان ينبغي له ان يزيد ما قدرته اه اى قوله ان لا يعود لما مر قبل الوقوف قول المتن (من حاضرى المسجد) ومر بيان حاضر به ولو استاجر اثنا اخر احدهما للحج والاخر لعمره فتمتع عنهما او اعتمر اجبر عن نفسه ثم حج عن المستاجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستاجرين او احدهما فى الاولى ومن المستاجر فى الثانية فعلى كل من الاذنين او الاذن والاجر نصف الدم ان ايسر او ان اعسر او احدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير او تمتع بلا اذن من ذكر لزمه دمان دم للتمتع ودم لاجل الاساءة بمجاوزته الميقات ولو وجد المتمتع الفاعل للهدى الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه فى الصوم فلا يلزمه وانما يستحب خروجه من الخلاف بنهاية زاد المغنى واذا مات المتمتع او القارن الو اوجب عليه هدى لا يسقط عنه بل يخرج من تركته او صوم لكونه معسرا بذلك فكر رمضان يسقط عنه ان لم يتمكن من فعله ويصام او يطعم عنه من تركته لكل يوم مدان تمكن اه وفى سم عن الروض وشرحه مثله (قوله فيهما) اى فى الشرطين

على العادة الغالبة إلى وطنه وما ألحق به فيهما وذلك لأن الأصل فى القضاء أنه يحكى الاداء وإنما يلزمه التفريق فى قضاء الصلوات لأن تفريقها مجرد الوقت وقد فات وهذا يتعلق بفعل هو الحج والرجوع ولم يفوتا فوجب حكايتهما فى القضاء ومن توطن مكة يلزمه فى الأولى التفريق بخمسة أيام وفى الثانية يوم (وعلى القارن دم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم البحر قالت عائشة رضى الله عنها وكن قارنات وهو (كدم التمتع) فى جميع ما مر فيه ومنه أن لا يعود لما مر قبل الوقوف وما زاده بقوله ايضا (قلت بشرط أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام والله أعلم) لأن دم الفران مقيس على دم التمتع فاعطى حكمه فيهما

على العادة الغالبة) ظاهره اعتبار جميع مدة السير فى المسئلة الثانية أيضا وإن كان يصح صوم الثلاثة عقب ايام التشريق وانه لو كان صامها عقب ايام التشريق فى سيره إلى اهله بان شرع فى السير عقب ايام التشريق فى الشروع فى الصوم لم يكف التفريق بما بقى من مدة السير بل لابد من الصبر بعد الوصول لثلاثة ايام ايضا (قوله وما الحق به فيهما) اى الاولى وهى فوات الثلاثة فى الحج والثانية وهى فواتها عقب التشريق (قوله ولم يفوتا) يتأمل (قوله) ومن توطن مكة الخ) لو قصد توطن مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنها وسافر قبل فراقها إلى وطنه فهل يعتد بما صامه ويكمل عليه فى السفر ولو فى السفر او لا يعتد به ويلزم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه نظر (قوله يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من الميقات (قوله قبل الوقوف) اى ولو بعد طوافه اى للقدم كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتمتع فى ذلك لكن رده الشارح فى شرح العباب



(باب محرمات الاحرام) وهو هنا نية الدخول في النسك او نفس الدخول فيه (١٥٩) بالنية كما راي ما حرم بسببه ولو

### (باب محرمات الاحرام)

المذكورين

(قوله وهو هنا الخ) (فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلاما من اتلاف الحيوان احترم والجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة سم على حج وقوله والجماع ظاهره ولو بين التحليلين ولعله غير مراد وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد ايضا عس (قوله كما راي) اي في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين اي الاول سبب بعيد والثاني قريب (قوله اي ما حرم الخ) تفسير لمحرمات الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا) اي ولو كان الاحرام مطلقا بصري (قوله قيل) قال في الرونق واللباب ان مجموع المحرمات عشرون شيئا وجرى على ذلك البلقيني في التدريب وقال في الكفاية انها عشرة اي والباقي متداخلة قال الاذرعى واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسيما هذا الباب واتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره وهو المحرمات من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام امور منها كذا وكذا اه والمصنف عدها سبعة معنى ونهاية (قوله ويجاب الخ) لان كلامه السابق علم منه ايضا حرمة اللبس والحلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل اخر ورد عليه ما اورده المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك مالم يفهم من محل اخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من اللبس وما بعده لعلم حرمتها مما تقدم واما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له الا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتفى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتامل سم (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوه عن مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع ما فهمنا من مزيد التكلف والتعسف بصري (قوله انه لا يحل) اي عقد النكاح (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه بحث وما مرد دلالة على الزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التقييل من كل استمتاع فوق السرة سم (قوله وحكمة تحرير ذلك) اي ما حرم ولذا ذكر اسم الاشارة والتأنيث في فيها نظر المعنى ما بصري (قوله وايضا الخ) عبارة المعنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس المخيط وغيره مما منع المحرم منه ان يخرج الانسان عن عاداته فبكون ذلك مذكرا له ما هو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها اه (قوله الى الموقف) اي المحشر (قوله والحاصل الخ) يتأمل الباعث له وما حاصله فان كان الغرض تحرير الحكمة فيهما فالاولى ان يقال القصد منهما كغيرهما من العبادات الجارية والجوارح الظاهرة او الباطنة تكميل الباطن اي الحقيقة الانسانية وتمييزها للتوجه لحضرة الاحدية بصري (قوله بنسب ابتداء هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء الدوام قول المتن (ستر بعض راس الرجل) اي فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب إذ مالا يتم الواجب الا به فهو واجب وليس الاذن من الراس خلافا لمن وهم فيه نهاية (قوله وان قل) الى قوله لان سائرته في النهاية لا قوله ويظهر ضبطهما الى كحرو قوله او المزوق او المضفور وقوله ولا ربطهما الى وليس الخاتم وكذا في المعنى لا قوله وان قل وقوله ورواية مسلم الى اماما لا بعد وقوله ويظهر في شعر الى المتن (قوله ومنه) اي من الراس (كثوب رقيق الخ) اي وزجاج نهاية (قوله

### (باب محرمات الاحرام)

(فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلاما من اتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة (قوله ويجاب) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه ايضا حرمة اللبس والحلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل اخر ورد عليه ما اورده المعترض وان كان مقتضاها ذكره كذلك مالم يفهم من محل اخر فكان ينبغي ترك ما ذكرناه من اللبس وما بعده لعلم حرمتها مما تقدم واما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له الا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتفى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتامل اه (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه بحث وما يرد دلالة على الزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات

مطلقا قيل لم يف بما دلت عليه عبارته من استيعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدمات الوطء والاستملاء اه ويجاب بان الاول معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على انه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحرير ذلك ان فيها ترفها وهو اشعث اغبر كافي الحديث فلم يناسبه الترفه وايضا فالقصد تذكيره ذهابه الى الموقف متجردا متشعنا ليقبل على الله بكنيته ولا يشتغل بغيره والحاصل ان القصد من الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل (احده ستر) ومنه استدامة الساتر وفارق استدامة الطيب بنسب ابتداء هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك ومن ثم كان التليد بما له جرم كالطيب في حل استدامته لانه مندوب منله (بعض راس الرجل) وان قل ومنه البياض المحاذي لاعلى الاذن كما راي (بما بعد هنا ساترا) عرفا وان حكى

البشرة كثوب رقيق لانه يعد ساترا هنا بخلاف الصلاة ولو غير مخيط كعصابة عريضة وطين أو جناء نخين للنهي الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستروجه ايضا قال البيهقي وهم من بعض الرواة وغيره انها محمولة على ما لا بد من كشفه من الوجه

ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الروض أى والمغنى لكن لا بد أن يبقى أى من غير الرأس شيئاً ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمى اهـ سم (قوله كحيط رقيق) أى لم يكن عريضة نهاية (قوله أما ما لا يعد ساتراً فلا يضرب الخ) ظاهره هو أن قصد به السترة ع (قوله وتوسد نحو عمامة الخ) عبارة النهاية وتوسد وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كأن رفعه بنحو عود بيده أو بيد غيره وأن قصد السترة فيما يظهر ولو شد خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لأن الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن اهـ (ووضع يد الخ) عبارة في شرح بأفضل ووضع كفه وكف غيره اهـ قال الكردى عليه قوله ووضع كفه الخ كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح الهجة الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكرى ومال إليه في المنح آخره وأن قصد بها سترة وكذلك شيخ الاسلام في الغرر والجمال الرملى في شرحه الايضاح والبهجة واستوجه عبد الرؤوف ولا فرق عندهم بين يده ويد غيره وجرى الشارح في الايعاب وفتح الجواد على الضرر بذلك عند قصد السترة وعبارة التحفة ووضع يده لم يقصد بها السترة بخلاف الخ اهـ وعبارة الونائى وتوسد نحو عمامة ويد وأن قصد بها السترة كفى النهاية والحاشية وخالف في التحفة اهـ (قوله وانغاس بماء الخ) أى ولين وعسل رقيق نهاية (قوله وحمل نحو زليل) أى كعدل نهاية ومعنى أى وحرمة حشيش ونائى (قوله لم يقصد به ذلك ايضاً) أى والالزمت الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة لم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية وإن لم يقصد سترة شرح م راهـ سم قال ع ش قوله م والالزمت الفدية أى بأن قصد السترة وحده أو مع الحمل اهـ قول المتن (الاحاجة) ويجوز ستر رأسه ولبس بقية بدنه قبيل طرو العذر إذا غلب على ظنه طروه بدون ذلك ويجب النزاع فوراً إذا زال العذر والافعليه الفدية سم وونائى وبصرى (قوله انه لا شيء يستره) أى فلا يحرم ستره م راهـ سم عبارة البصرى أى لا على وجه الاحاطة والافهو ككيس اللحية اهـ (قوله ويظهر ضبطها في هذا الباب الخ) اقره ع ش (قوله كحر الخ) وبيعض الهوامش الصحيحة عن سم ما نصه سالت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم إذا لبس عمامة للعذر فهل يجوز له نزاعها لاجل مسح كل الرأس وهل يكر ذلك للسنة وهل تلزمه الفدية للنزع والتكرار أو للنزع فقط فاجاب بانه يجوز له نزاعها لذلك وله التكرير وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الو احد انتهى رحمه الله تعالى وهو قريب ع ش عبارة الونائى ولو ستر رأسه لضرورة واحتاج لكشفه كله عن غسله من الجنابة أو بعضه للوضوء بأن لم يمكنه ادخال نحو يده للمسح فلا تعدد ويكمل في الوضوء على العمامة فيقتصر على قدر الواجب كفى الحاشية وشرح الايضاح وقال سم لو شرع عمامة لمسح رأسه وكرر التشريع والاعادة للتشيت ففدية واحدة انتهى اهـ لا اتحاد الزمان والمكان (قوله ويرد) أى ومدأوة كان جرح رأسه فنشد عليه خرقة نهاية ومعنى (قوله وذ كر هذا) أى الاستثناء (قوله كالقميص) أى وخف وقفاز وقباء وان لم يخرج يديه من كفه وخرطة لخصاب لحيته وسراويل وتبان نهاية ومعنى قال ع ش والتبان بالضم والتشديد سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة وقد يكون لللاحين مختار اهـ (قوله كالزرد) أى كدرع من زرد سواء كان الساتر خاصاً بمحمل ككيس اللحية أو لا كان ستر يبعضه بعض البدن على وجه جائز

بالمغنى المراد هنا الشامل لنحو التقييل من كل استمتاع فوق السرة (قوله ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الروض لكن لا بد أن يبقى أى من غير الرأس شيئاً ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمى اهـ (قوله لم يقصد به ذلك ايضاً) والالزمت الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية فيه وإن لم يقصد سترة شرح م (قوله بل وأن قصد الخ) كذا شرح م (قوله ويظهر الخ) كذا م (قوله انه لا شيء يستره) أى فلا يحرم ستره م (قوله في المتن الاحاجة) هل يجوز ستر رأسه أو لبس بقية بدنه قبل وجود الضرر إذا ظن وجوده أو لم يستر أو يلبس أو لا يجوز ذلك إلا بعد وجود الضرر (سئل) السيوطى عن ذلك نظماً واجاب كذلك ومن لفظ السؤال ما قولكم في محرم يلبي (١)

الرأس أما ما لا يعد ساتراً فلا يضرب كحيط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يد لم يقصد بها السير بخلاف ما إذا قصده على نزاع فيه وانغاس بماء ولو كدرا وحمل نحو زليل لم يقصد به ذلك أيضاً أو استغلال بمحمل وأن مس رأسه بل وأن قصده به السترة ويظهر في شعر خرج عن حد الرأس انه لا شيء يستره كما لا يجزئ مسحه في الوضوء بمجامع أن البشرة في كل هي المقصودة بالحكم وإنما اجزأ تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه (الاحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وإن لم يبع التيمم كحراً أو برد فيجوز مع الفدية قياساً على وجوبها في الخلق مع العذر بالنص وذكر هذا في الرأس لغلبته فيه والا فهو لا يختص به بل يأتى في نحو ستر البدن وغيره كالنظيب (ولبس) المحيط بالمهملة نحو (الخيط) كالقميص (أو المنسوج) كالزرد

(١) ما قولكم في الخ كذا بالاصول بدون عجز قلت ويصح أن تقول في عجزه

وبعضه الآخر بعضه على وجه متمتع كازار شقه نصفين ولف على ساق نصفه بعقد أو خيط وان لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فما يظهر نهاية قول المتن (أو المعقود) أي كجبة لبد سواء كان في ذلك المتخذ من قطن وكتان وغيرهما نهاية (قوله أو الملقوق) قال في الإيعاب ظاهره أن اللزق مغاير للعقد وهو ما يميل إليه كلام الشيخين وأوهم كلام بعضهم أنه نوع منه وبين تمثيله اللزق كالأسنوى بقوله كلبدان من مثل به للعقد فقد تجوز إلا أن ثبت أن اللبد نوعان نوع معقود ونوع ملزق انتهى اه كرى على بأفضل وفي كرى بفتح الكاف الفارسي قوله أو الملقوق أي الملقق بعضه ببعض والظاهر أن اللبد على نوعين نوع معقود ونوع ملزق (والمضفور) الملقوق أو المنسوج بعضه على بعض (والبرنس) قلنسوة طويلة اه (قوله والظاهر الخ) أي من تعبيرات الفقهاء وتميلا لهم هنا والافالمعروف أن اللبد هو الملقوق وليس له نوع آخر (قوله فيحل الارتداء الخ) أي بلا فدية نهاية (قوله بأن يضع أسفله الخ) قضيته أنه لو جعل غشاءه على عاتقيه وبطائنه إلى خارج كان ساترا فتجب فيه الفدية وهو قريب غش (قوله أو يلتحف به الخ) عبارة النهاية أو يلقي قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد امر اه (قوله والأتزار بالسراويل) أي وأدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح مر اه سم عبارة الونائى وله أن يدخل يده في كم قميص منفصل عنه وأحدى رجله في سراويل كافي النهاية خلافا لشرحى الأرشاد ورجله في ساق الخف وكذا قراره أن كان ملبوسا لغيره اه (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد ولبس الخاتم سم (قوله وأن يجعله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولو قال له أو منه أو فيه لكان أولى ولعله من باب الحذف والإيصال وأن كان فيه ضعف في السعة بصرى (قوله وأن يجعله مثل الحجرة) لكنه يكره كما قاله المتولى نهاية (قوله ويدخل فيها التكة الخ) والحاصل أن له عقد نفس الأزار بأن يربط كلا من طرفيه بالآخر وله أن يربط عليه خيطا وأن يعقده وأن يجعل للأزار مثل الحجرة ويدخل فيها التكة ويعقدها وله أن يلف على أزاره نحو عمامة ولكن لا يعقدها اه كرى على بأفضل ووائى (قوله وشد أزاره الخ) وله أن يشد أزاره في طرف رداءه وروض زادم في شرحه من غير عقد لكنه يقره اه سم (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء والمراد أن ذلك يتمتع فيه مطلقا وأن تباعدت سم عبارة النهاية وفارق الأزار الرداء فيما ذكر بأن الأزار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه متمتع لعدم احتياجه إليه غالبا بخلاف الأزار اه فقول الشارح ويتقيد الرداء على

(أو العقود) أو الملقوق أو المضفور للنهى الصحيح عن لبس المحرم للقميص والعمامة والبرنس والسراويل والخف وتعتبر العادة الغالبة في الملبوس إذ هو الذي يحصل به الترفه فيحل الارتداء والالتحاف بالقميص والقباء بأن يضع أسفله على عاتقيه لأنه إذا أقام لا يستمسك فلا يعدل بساله أو يلتحف به كالمحفة والأتزار بالسراويل كالارتداء برداء ملفق من رقاع طاقين فأكثر بخلاف مالمو وضع طوق القباء أو الفرجية على رقبة فانه وان لم يدخل يديه في كمه يستمسك إذا قام فيعد لبس له وعقد الأزار وشد خيط عليه ليثبت وان يجعله مثل الحجرة ويدخل فيها التكة أحكاما له وشد أزاره في عرا أن تباعدت ولا يتقيد الرداء بذلك لأن العقد فيه متمتع بخلاف أزار وغرز ظرف الرداء فيه

فهل له اللبس قبيل العذر \* بغالب الظن بدون الوزر  
أم بعد أن يحصل عذر ظاهر \* يجوز لبس وغطاء ساتر  
ولو طرا عذر وزال عنه \* هل يجب النزاع بهر منه  
ومحرم قبل طرو العذر \* أجز له اللبس بغير وزر  
بغالب للظن ولا توقف \* على حصوله فهذا الأراف  
نظيره من ظن من غسل بما \* حصول سقم جوزوا التيمما  
ومن نزل أعاره فليقطع \* مبادرا وليعص أن لم ينزع

(قوله في المتن أو المعقود) كاللبد (قوله وتعتبر العادة الغالبة) فلوارتدى بالقميص أو القباء أو التحف بهما أو أزار بالسراويل فلا فدية كما لو أزار بأزار لفقه من رقاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح مر (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد ولبس الخاتم (قوله وشد أزاره في عرا الخ) وله أن يشد أزاره في طرف رداءه وروض زادم في شرحه من غير عقد لكنه يكره (قوله وشد أزاره في عرا أن تباعدت) قال في شرح العباب وفي الأملاء لو أزاره بشوكة أو حاطه لم يجوز ولزمته الفدية وجرى عليه الأصحاب كما قاله القمولى اه وقد يحتاج للفرق بين زره بشوكة وتزيره بالعرا المتباعدة وقد يفرق بأن المزور بالشوكة في معنى الخيط (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء

لا عقد الرداء ولا خلط فيه  
بخلال ولا ربطهما أو شد هما  
ولو بزر في عروة ولبس الخاتم  
وتقلد المصحف وشد الهيمان  
والمنطقة في وسطه ثم تحرير  
ما ذكر من المحيط بالحاء  
المهمل لا تختص بجزء من  
بدن المحرم بل يجرى (في سائر  
بدنه) أي كل جزء جزء منه  
ككيس اللحية أو الاصبع  
بخلاف تغطية الوجه لأن  
سائرته لا يحيط به من ثم لو  
أحاط به بان جعل له كيس  
على قدره أن تصور حرم كما  
هو ظاهر (تنبيه) سائر  
أما من السور أي البقية  
فيكون بمعنى باق أو من سور  
البلد أي المحيط بها فيكون  
بمعنى جميع خلافاً لمن أنكر  
هذا وإن تبعه شارح  
فاعترض المتن بأنه لم يتقدم  
حكم شيء من البدن حتى  
يكون هذا حكم باقيه فإن  
الرأس هنا قسم له لابعضه  
(الإلاذ لم يجد غيره) أي المحيط  
حساباً لم يملكه ولا قدر على  
تحصيله ولو بنحو استعارة  
بخلاف الهبة لعظم المنفعة  
أو شرعاً كان وجده بأكثر  
من ثمن أو أجرة مثله وأن قل  
فله حينئذ ستر العورة بالمحيط  
بلا فدية ولبسه في بقية بدنه  
لحاجة نحو حر أو برد بدية  
فلم أن له لبس السراويل  
لفقد الأزار وفيه خبر صحيح

حذف مضافين أي منع ازرار الرداء (قوله لا عقد الرداء) أي عقد طرفيه بحيث أطو أو دونه نهاية عبارة سم  
قال في حاشية الإيضاح وأفهم إطلاق حرمة أن لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف أزاره وقضية  
ما مر عن المتولى أي من قوله يكره عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرداء انتهى جواز الثاني لأن الرداء  
لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الأزار فقياسه جواز عقده به أه مافي الحاشية وقد يفرق  
بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط  
وجزم الاستاذ في كنهه بجواز عقد طرف ردائه بطرف أزاره انتهت (قوله ولا ربطها) أي ربط طرفي الرداء  
بأنفسهما بدون توسط شيء آخر (قوله أو شد هما) أي بنحو خيط (قوله ولبس الخاتم الخ) أي وإن يدخل  
يده في كم قميص منفصل عنه وإن يلف بوسطه عمامة ولا يعقدها مغني زاد النهاية وظاهر كلامهم جواز  
الاحتباء بحبوة أو غيرها أه قال ع ش قوله مر جواز الاحتباء الخ معتمد أه (قوله وتقلد المصحف)  
أي والسيف نهاية ومغني (قوله وشد الهيمان) اسم لكيس الدراهم ع ش (قوله ككيس اللحية الخ)  
يلاحظ مع ذلك ما مر من جواز إدخال رجله في ساق الخف ولبس السراويل في إحدى رجله فيكون  
مستثنى مما اقتضاه هذا سم (قوله والمنطقة) بكسر الميم ما يشد به الوسط ويسميه الناس الحياصة والمراد  
بشد هما ما يشمل العقد وغيره أه كرى على بأفضل ووثائق (قوله خلافاً لمن أنكر هذا) الظاهر لمن أنكر  
ذاك لأن تعليقه إنما يلائم أنكار الأول وبجواب بان مراده أنكر وجود المعنى الثاني لغة وحينئذ يحسن  
تفريع اعتراض الشيء التابع له لانه بناء على أنه لا معنى للسائر إلا الباقي بصرى (قوله فإن الرأس هنا قسم  
له الخ) قديمين هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ما عداه من بقية البدن لا قسم جميع  
البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتأمل فانه في غاية الوضوح سم (قوله  
ولو بنحو استعارة) أي كالأجارة (قوله بخلاف الهبة) أي ولو من أصل أو فرع نهاية (قوله فعلم الخ) عبارة  
النهاية والمعنى مع المتن إلا إذا كان نسبته لحاجة كحرب وبرد فيجوز مع لفدية أولم يجد غيره أي المحيط ونحوه  
فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا يتأتى الاتزار بها عند فقد الأزار ولبس خف قطع أسفل  
كعبه أو مكعب أي مداس وهو المسمى بالسرموزة أو زربول لا يسترد الكعبين وأن ستر ظهر القدمين فيها  
بياقبيهما عند فقد النعلين والمراد بالنعل التأسومة ومثلها ققبا لم يسترسره جميع الأصابع أما المداس  
المعروف الآن فيجوز لبسه لانه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخف إذا وجد المكعب  
لانه إضاعة مال وهو متجه وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخف المقطوع وأن لم يحتج إليه وهو بعيد بل  
الأوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو برد أو حر أو كون الخفاء غير لائق به أه بحذف  
وقولها وأن ستر ظهر القدمين قال الرشيد أي ولو مع الأصابع أه وقال ع ش ظاهره وأن ستر العقب  
أه (قوله أو نقص بفتقه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو مقتضى أن كلامه وبما قبله وما بعده كاف  
في العدول إلى لبسها على هيتها وليس كذلك بل لا بد من تحقق الأول مع أحد الآخرين فحينئذ كان تعبيره

والمراد أن ذلك يتمتع فيه مطلقاً وإن تباعدت أه (قوله لا عقد الرداء) قال في حاشية الإيضاح وأفهم إطلاق  
حرمة أنه لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف أزاره وقضية ما مر عن المتولى أي من قوله يكره  
عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرداء أه جواز الثاني جزم الاستاذ في الكنز بجواز الثاني لأن الرداء  
لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الأزار فقياسه جواز عقده به أه مافي الحاشية وقد يفرق  
بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجزم  
الاستاذ في كنهه بجواز عقد طرف ردائه بطرف أزاره (قوله ككيس اللحية الخ) يلاحظ مع ذلك ما مر من  
تجوز إدخال رجله في ساق الخف ولبس السراويل في إحدى رجله فيكون مستثنى مما اقتضاه هذا (قوله  
فإن الرأس هنا قسم له لابعضه) قديمين هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ما عداه من  
بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتأمل فانه في

فقه فيما يظهر اخذ ما يأتي  
ولا لازم الاتزار به على هيئة  
او فقه بشرطه ولو قدر على  
بيعه وشرائه ازار فان كان مع  
ذلك تبدو عورته اى بحضرة  
من يحرم عليه نظرها كما  
هو ظاهر لم يجب ولا اوجب  
وان له لبس الخف لفقد  
النعل لكن بشرط قطعه  
اسفل من الكعبين وإن  
نقصت به قيمته للامر بقطعه  
كذلك في حديث الشيخين  
وبه فارق عدم وجوب قطع  
ما زاد من السراويل على  
العورة قالوا لما فيه من إضاعة  
المال وكان وجه ذلك  
تفاهة نقص الخف غالبا  
بخلاف غيره والمراد  
بالنعل هنا ما يجوز لبسه  
للحرم من غير المحيط  
كالمداس المعروف اليوم  
والتاموسة والققباب بشرط  
ان لا يستر جميع اصابع  
الرجل ولا حرما كما علم  
بالاولى مما مر من تحريمهم  
كيس الاصبع بخلاف  
نحو السرموزة فانها محيطة  
بالرجل جميعها والزربول  
المصرى وإن لم يكن له  
كعب واليمنى لاحاطتها  
بالاصابع فامتنع لبسهما مع  
وجود ما لا احاطة فيه ومن  
ثم قال شارح وحكم المداس  
وهو السرموزة حكم الخف  
المقطوع ولا يجوز لبسهما  
مع وجود النعلين على الصحيح  
النصوص اه و ظاهر  
اطلاق الاكتفاء بقطعه  
الخف اسفل من الكعبين

بالو او في أو نقص أو ولي لم يمنعها بصرى (قوله أولم يجد سائر العورته) ظاهره وإن كان خاليا ثم رأيت  
ما يأتي في المأخوذ منه سم (قوله بما يأتي) اى انفا بقوله فان كان مع ذلك تبدو عورته الخ (قوله ولا الخ) اى  
بان تاتى الاتزار بالسراويل على هيئته ولم ينقص بفتقه مع وجود سائر لعورته في مدة الفتق (قوله بشرطه)  
وهو عدم النقص بالفتق مع وجود سائر لعورته في مدته (قوله وشرائه ازار) اى بثمانية نهاية ومعنى (قوله)  
وإن لبس الخ) عطف على قوله ان له لبس السراويل الخ (قوله لكن بشرط قطعه الخ) ولو امكنه ان يثني حتى  
يصير اسفل من الكعبين من غير قطع في جواز القطع نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتامل  
وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف إذا وجد المكعب اه يؤيد المنع فليتامل سم (قوله)  
وبه الخ) اى بقوله للامر الخ (قوله فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب يفهم الجواز لكن  
قضية التعليل عدم الجواز سم (قوله وكان وجه ذلك) اى حكمة وجوب قطع الخف دون السراويل (قوله)  
كالمداس المعروف الخ) وهو ما يكون استمساكه بسيور على الاصابع ع ش عبارة الوائى نحو التاموسة  
والمداس المعروف من كل ما يظهر منه رؤس الاصابع والعقب كالققباب اه قال محمد صالح الرئيس قوله  
رؤس الاصابع اى ولو بعض اصبع وقوله العقب اى ولو بعضه (قوله بشرط ان لا يستر جميع اصابع الخ)  
يفيد الحل إذا ستر بعض الاصابع فقط وقد يشكك بتحريم كيس الاصبع وقد يفرق بان كيس الاصبع  
مختص به بخلاف ما هنا فانه محيط للجميع فلا يعد سائر اهلها الستر الممتنع إلا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد  
بستر جميعها ان لا يزيد شيئا من الاصابع على سير الققباب او التاموسة فلا يضرب إمكان رؤية رؤس الاصابع  
من قدام فليتامل سم وقوله إمكان رؤية رؤس الاصابع الخ اى ولو بعض راس اصبع كما مر عن الرئيس انفا  
(قوله بخلاف نحو السرموزة) عبارة غيره السرموزة بالسرين المهملة وفى الكردى على بافضل وفى حواشى  
التوير من كتب الحنفية للشيخ ابى الطيب السندى السرموزة هى المعروف بالبا بوج اه لكن قضية صنع  
الشارح ان السرموزة له كعب ويصرح بذلك قول الوائى فان فقد النعل حسا او شرعا واحتاج لوقاية  
الرجل كان كان الخفا غير لا ثق به فلبس ماستر الاصابع او العقب كخف قطع اسفل كعبه اى حتى ظهر  
العقب والكعب وهو السرموزة والزربول الذى لا يستر الكعبين وإن ستر ظهر القدمين الباقي فى الثلاثة كما  
فى التحفة واطلق فى النهاية قطع الخف اسفل من الكعبين قال ابن قاسم فيحل حيث نزل عن الكعبين وإن ستر  
العقب والاصابع وظهر القدم اه وقوله وإن ستر العقب سبق عن ع ش مثله وقوله والاصابع الخ سبق  
عن الرشيدى مثله (قوله والزربول) اى البابوج (قوله و ظاهر إطلاق الخ) هذا ما اقتضاه كلام الشيخين  
فى الروضة واصلها فانها خير ايين المداس وهو المعروف الان بالكوش وبين الخف المقطوع اسفل من  
الكعبين ولا شبهة ان الكوش سائر للعقب ورؤس الاصابع واقتضاه الحديث ايضا فان مقتضاه ان ما قطع  
اسفل من الكعبين حل مطلقا عند فقد النعلين وإن استر العقب ثم رأيت فى فتاوى العلامة ابن زيا ما ذكرته  
فراجعها ثم رأيت المحشى سم قال قوله فالحاصل الخ الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن  
الكعبين وإن ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل يحل حينئذ من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل  
الحل لانه حينئذ بمنزلة النعل شرعا انتهى اه بصرى عبارة الكردى على بافضل واما الرجل  
لذكر فاعتمد الشارح فى التحفة والاياعاب لن ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا وما  
ستر احدهما فقط لا يحل إلا مع فقد النعلين وكلامه فى غيرهما ككلام غيره ثم يفيد انه عند فقد

غاية الوضوح (قوله أولم يجد سائر العورته) ظاهره وإن كان خاليا ثم رأيت ما يأتي فى المأخوذ منه (قوله لكن  
بشرط قطعه اسفل من الكعبين) لو امكنه ان يثني حتى يصير اسفل من الكعبين من غير قطع فى جواز القطع  
نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتامل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف إذا  
وجد الكعب اه يؤيد المنع فليتامل (قوله وبه فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب يفهم  
الجواز لكن قضية التعليل عدم الجواز (قوله بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل) يفيد الحل إذا ستر

انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريمهم السر موزة لانه مع وجود غيرها ومع ذلك لو قيل انه لا بد من قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضرب استتار ظهر القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة بذلك دون الآخرين لكن متجهائهم رأيت المصنف كالاصحاب صرحوا بان لا يلزمه قطع شيء مما يستر القدمين وعلوه بان الحاجة الاستمسك فهو كاستتاره بشراك النعل وابن العباد قال لا يجوز لبس الزر بول المقور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند فقد النعلين لانه سائر لظاهر القدم ومحيط من الجوانب

بخلاف القبقاب لان سيره كستر الشك النعل اه وصريحه وجوب قطع ما يستر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستر ظهر القدمين وما يستر العقب يتوقف الاستمسك في الخفاف غالبا على الاول دون الثاني كما علم مما مر وبما تقرر يعلم ما في قول الزركشي كان العباد والمراد بقطعه من الكعب ان يصير كالنعلين لا التقرير بان يصير كالزر بول من الايهام والمخالفة لصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لا يسن الخف المقطوع نعلين لزمه نزع فور او لا لزمه الدم لادلو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا للزوم بخلاف ما لو كان يستر عقبيه او اصابعه فان فيه ستر اكثر مما في النعلين فوجب نزع عند وجودهما فالحاصل ان ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا لانه كالنعلين سواء وما يستر الاصابع فقط او العقب فقط لا يحل الا مع فقد الاولين واذا لبس تمتع بالحاجة ثم وجد جائز لزمه نزع فوراً ولا اثم وفدى والصي

النعلين انما يشترط ظهور الكعبين فافوقهما دون ما تحتهما وان استتر رؤس الاصابع والعقب ثم الذين جوزوا لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم انه يجوز وان لم يحتج اليه وجرى عليه ابن زياد النخعي قال لان اللبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد بل الاوجه عدمه الحاجة كخشية تنجس رجله او نحو برد او حر او كون الخفاف غير لائق به او تقدم عن المغني والوثنائي مثل ما في الامداد والنهاية (قوله انه لا يحرم) اي لبس الخف المقطوع اسفل من الكعبين (قوله مع وجود غيرها) اي مما يظهر منه بعض الاصابع والعقب كالقبقاب (قوله مع ذلك) اي مع كون ظاهر الاطلاق ما ذكر (قوله وابن العباد) عطف على المصنف (قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل سم بل وليس ظاهر افي وجوب القطع بصري (قوله ان ما ظهر منه العقب) اي ولو بعضه (قوله ورؤس الاصابع) اي ولو بعض اصبع محمد صالح الرئيس (قوله وما ستر الاصابع فقط او العقب الخ) تقدم ما فيه عن سم والبصري (قوله مع فقد الاولين) وهما الخف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورؤس الاصابع والنعلان (قوله واذ لبس) اي قوله نعم في النهاية والمغني (قوله لكن الاثم على الولي) اي اذا أقر الصي على ذلك نهاية ومعنى (قوله في جميع ما ذكر) ولا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره مغني ونهاية (قوله والفدية في ماله) محله في المميز اما غيره فلا شيء بفعله كما سبق بصري (قوله ولوامة) كذا في النهاية والمغني (قوله فبما مر) اي في حرمة الستر لوجهها او بعضه الا الحاجة فيجوز مع الفدية نهاية ومعنى (لأنها تستره غالبا) اي وليس بعورة في الصلاة وبه يندفع قول سم هي تستر الراس ايضا غالبا او دائما (قوله نظير ما مر الخ) اي في اول الباب (قوله لها الخ) خبر مقدم لقوله ان تستر منه اي من الوجه كركدي (على ما بحث) اعتمده المغني والنهاية عبارتهما على الحره ان تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع راسها الا به احتياط للرأس إذ لا يمكن استيعاب ستره الا بستر قدر يسير بما يليه من الوجه والمحافظة على ستره بكاله لكونه عورة اولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامة لا تستر ذلك لان راسها ليس بعورة وهو ظاهر ولا ينافي ذلك قول المجموع ما ذكر في احرام المرأة وليسها لم يفرقوا فيه بين الحره والامة وهو المذهب لانه في مقابلة قوله وشذا القاضي ابو الطيب فحكى وجهان الامة كالرجل ووجهين في المبعضة هل هي كالامة او كالحره انتهى انتهى قال البصري بعد سردها وما ذكره واضح اه (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق)

بعض الاصابع فقط وقد يشكل بتحريم كيس الاصبع وقد يفرق بان كيس الاصبع مختص به بخلاف ما هنا فانه محيط بالجميع فلا يعد سترها الستر الممتنع الا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد بستر جميعها ان لا يزيد شيء من الاصابع على سير القبقاب او التاموسة فلا يضرب من رؤية رؤس الاصابع من قدام قال مر في شرحه وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وان لم يحتج اليه وهو بعيد بل الاوجه عدمه الحاجة كخشية تنجس رجله او برد او حر او كون الخفاء غير لائق به اه (قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل (قوله فالحاصل ان ما ظهر منه العقب) الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل يحل حينئذ من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينئذ بمنزلة النعل شرعا (قوله وحكمة ذلك انها تستره غالبا) هي تستر الراس ايضا غالبا او دائما (قوله على ما بحث) اعتمده مر (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق) فيه بحث لانه لم يصرح

كالبالغ في جميع ما ذكره وبات لكن الاثم على الولي والفدية في ماله لانه المورط له نعم ان فعل به ذلك اجنبى كان طيبه فالفدية على فيه الاجنبى فقط (ووجه المرأة) ولوامة (كرأسه) اي الرجل فيما مر فيه لنها عن الانتقاب رواه البخاري وحكمة ذلك انها تستره غالبا فامرت بكشفه نقضا للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل نعم لها بل عليها ان كانت حرة على ما بحث لان راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق ويوجه بان الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احد ان وجهها عورة

أن تستر منه مالا يتأتى ستر  
رأسها إلا به ولم يلزمها أن  
تكشف منه مالا يتأتى  
كشف الوجه إلا به لأن  
الستر احوط لها ولها أن  
تسدل على وجهها شيئا  
متجافيا عنه بنحو اعواد  
ولولغير حاجة فلو سقط  
فس الثوب الوجه بلا  
اختيارها فان رفعته فورا  
فلا شيء وإلا فان تعمدته  
أو أدامته أتمت وفسدت  
ويسن لها كشف كفها  
(ولها لبس الخيط) (اجمعا  
(إلا القفاز) في اليدين  
أو احدهما فيحرم عليها  
كالرجل لبسهما أو لبسه  
وتلزمها الفدية ( في  
الاضر) (للهي عنهما في  
الحديث الصحيح لكن  
أعل بانه من قول الراوى  
ومن ثم انتصر للقابل بان  
عليه أكثر أهل العلم  
والقفاز شيء يعمل لليد  
يحشى بقطن وبزربازر  
على الساعد ليقبها من البرد  
والمراد هنا المحشو  
والمزور وغيرهما  
ولها لف خرقة بشد  
أو غيره على يديها ولولغير  
حاجة إذ لا يشبه القفاز بل  
لolfها الرجل على نحو يده  
أو رجله لم يأت إلا أن  
يعقدها أو يشدها أو يخيطنها

فيه بحث لأنهم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ المجرد في ما نقله  
عقبه بقوله وشذ القاضى أبو الطيب الخ وفي مقابلته فتأمل له سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق (قوله  
أن تستر منه) أى ولو في الخلوة سم (قوله ولها) إلى قوله ويسن في النهاية والمغنى (قوله ولها أن تسدل) بل  
عليها فيما يظهر حيث تعين طريق الدفع نظر محرم بصرى عبارة النهاية ولا يبعد جواز الستر مع الفدية حيث  
تعين طريق الدفع نظر محرم اه قال ع ش بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع  
فيصدق بالواجب اه اقول ويعكر على دعوى الوجوب نهى المرأة عن الانتقاب مع ظهور أن تركه لا يخلو من  
النظر المحرم نعم لو خصص الوجوب بحالة خوف نظر محرم مؤدى إلى تعلق وهجوم بعض الفسقة لم يرد الاشكال  
(قوله وإلا فان تعمدته) انظره مع أن المقسم بلا اختيارها سم أى فحق التعبير بان تعمدته الخ بالبلاء (قوله او  
ادامته) أى مع القدرة على الرفع (قوله وفدت) أى وجبت الفدية وتعدد بتعدد ذلك ع ش قول المتن (ولها  
لبس الخيط) أى ومنه الخف سم ونهاية ومعنى قول المتن (الاقفاز الخ) عبارة النهاية والمغنى ولها لبس الخيط  
وغيره في الرأس وغيره إلا القفاز اه (قوله في اليدين) إلى قوله بل لolfها في النهاية والمغنى إلا قله ولكن اعل  
إلى والقفاز (قوله لبسهما) أى القفازين (أو لبسه) أى القفاز ويحتمل أن الضمير الأول للكفين والثاني  
للكف عبارة النهاية والمغنى فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به اه وهى احسن قول المتن (في الاظهر)  
والثاني يجوز لها لبسهما لرواه الشافعى في الام عن سعد بن أنى وقاص انه كان يامر بناته بلبسهما في الاحرام  
معنى (قوله عنهما) أى عن لبس القفازين نهاية ومعنى فكلام الشارح على حذف المضاف (قوله بانه) أى النهى  
عن لبس القفازين (قوله وتلزمها) أى الرجل والمرأة (قوله ولها لف خرقة الخ) أى ستر يدها بغير القفاز  
ككم وخرقة لفتها عليها بشد أو غير نهاية (قوله بل لolfها الخ) عبارة النهاية وللرجل مثلها في مجرد لف الخرقة  
اه قال ع ش أى في لفها مع الشدها (قوله أو غيره) يشمل العقد سم (قوله أو يشدها) قال في حاشية الايضاح  
بعد كلام وقد يؤخذ منه أن الرجل مثلها في لف الخرقة إلى أن قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجة وهو  
صريح في جواز الشدله ايضا فالفرق بضيق باب اللبس في حقه دونها غفلة عن هذا انتهى لكن مثل صاحب  
البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده أو ساقه بمنزر وعقده اه وهو موافق لما في الشرح  
هنا والفرق المذكور وهو لشيخ الاسلام في شرحها سم وقوله وهو موافق الخ لك أن تمنعه بان اقتصار صاحب

بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ المجرد في ما نقله عقبه بقوله وشذ القاضى أبو  
الطيب الخ وفي مقابلته فتأمل (قوله أن تستر منه مالا يتأتى ستر رأسها إلا به) قد يتوهم أن محل هذا في غير الخلوة  
أما فيها فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذى لا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به جائز  
بل مندوب في الخلوة لأن ستر العورة الصغرى مطلوب حتى في الخلوة وإن لم يمكن على وجه الوجوب بخلاف  
الكبرى فان سترها واجب في الخلوة ايضا إلا الحاجة كما تقرر في محله مر (قوله وإلا فان تعمدته) انظره مع  
أن المقسم بلا اختيارها (قوله في المتن ولها لبس الخيط) أى ومنه الخف (قوله في اليدين) أخرج الرجلين  
وانظر اصبع أو اصابع اليدين (قوله أو غيره) يشمل العقد (قوله إلا أن يعقدها الخ) لما قرر الايضاح  
حكم المرأة في مسألة الخرقة المذكورة قال الشارح في حاشيته وما ذكره هو المعتمد بناء على أن تحريم القفاز  
عليها كونه ملبوس عضو لبس بعورة فاشبهه خف الرجل وهو الاصح ثم قال ومن البناء أى وقد يؤخذ من  
البناء المذكور أن الرجل مثلها في لف الخرقة ويؤيده ما مر من انه لو شق ازاره ولف على كل ساق نصفه لم  
يحرم إلا أن عقده إلى أن قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجة وهو صريح في جواز الشدله ايضا  
فالفرق بضيق باب اللبس في حقه دونها غفلة عن هذا اه ما في الحاشية لكن مثل صاحب البهجة لما يحرم  
على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده أو ساقه بمنزر وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق  
المذكور والفرق لشيخ الاسلام في شرحها

البهجة على العقد قد يفهم جواز الشد فوافق ما مر عن المجموع (قوله وليس الخ) عبارة النهاية والمغنى ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه الفدية وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافا لمقتضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه إذ لا نوجبها بالشك نعم لو احرم بغير حضرة الا جانب جازله كشف رأسه كما لو لم يكن محر ما قال في المجموع ويسن ان لا يستتر بالمخيط لجواز كون رجله لا يستتر به غيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب وفي احكام الجنائي لابن المسلم ما حصله انه يجب عليه ان يستتر رأسه وان يكشف وجهه وان يستردنه إلا بالمخيط فانه يحرم عليه احتياط قال الاذرعى كالا سنوى وماله حسن اه ولكن مخالف لما مر عن المجموع اه قال ع ش قوله ولكنه مخالف لما مر عن المجموع اى والمعتد ما في المجموع اه (قوله مع رأسه) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس او بدونه ولا كشفهما فلو سترهما لزمته الفدية لستره ما ليس له ستره لان ستر الوجه اى للشك والفدية لا تجب بالشك او كشفهما وان اثم فيهما هو حاصله معاملته معاملة الاثني في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وينبغي ان الاثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الاجانب فلا اثم سم وقوله وينبغي الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق (في احرام واحد) كذا في شرح الارشاد والحاشية وخالف في شرح العباب فقال في احرام واحد او لا اه وظاهر النهاية والمغنى موافقته حيث اطلقوا لم يقيدوا بوحدة الاحرام ونائي (قوله ويؤخذ من التعليل) اقره ع ش وجزم بذلك الو نائي (والا قرب الثاني) اى عدم لزوم الفدية (قوله بان رجلا) اى وبالاولى اذا بان اثني (قوله بانه شاك حال النية) قضيته انه لو استتر كما مرأة حال النية ثم كر جل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة سم قول المتن (استعمال الطيب) اى وان كان لا يدركه الطرف اذا ظهر له ريح نهاية ومغنى (قوله للرجل) الى قوله لان التبخر في النهاية والمغنى الا قوله لم يصمت وقوله حتى الى وعبر وقوله ولينوفر وقوله لا بالنسبة الى وان يحتوى (قوله نحو مسك) اى كورس وهو اشهر طيب ببلاد اليمن وزعفران وان كان يطلب للصبغ والتداوى مغنى ونهاية (قوله فهو) اى الطيب (قوله وقصد منه غالبا) اى ولو مع غيره نهاية ومغنى عبارة الو نائي فيحرم عليه الطيب بما تقصده رايحه او بما فيه ذلك ان بقي طعمه او ريحه ولو بالقوة كان تظهر برش الماء عليه دون لونه والمراد بما تقصده رايحته ان يكون معظم المقصود منه في ذلك وإن لم يسم طيبا او يظهر فيه هذا الغرض اه (قوله كسك) اى والبعران والبان والسوسن والمشور نهاية اى والبان الجاوى اى البخور الجاوى كما نقله ابن الجلال عن الاكثرين ونائي (قوله ولينوفر) كذا في اصله رحمه الله تعالى بتقديم اللام والذى في الحاشية نيلوفر بنون فتحتية ويسمى نينوفر بنونين بينهما تحتية انتهى وهذا هو الموافق لذكر الاطباء له في حرف النون بصرى (قوله وريحان) اطلقه النهاية وقيدته المغنى تبعا للروض بالفارسي وقال الاسنى وخرج بالفارسي العربي (قوله وآس وبنفسج) وشرط الرياحين كونها رطبة وفي المجموع عن النص ان الكاذى ولو يابس طيب ولعله انواع ويكون ذلك من نوع اذا رشح عليه ما طهر ريحه

(قوله وليس للخنثى ستر وجهه بمخيط ولا بغيره الخ) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس او بدونه ولا كشفهما فلو سترهما لزمته الفدية لستره ما ليس له ستره لان ستر الوجه اى للشك والفدية لا تجب بالشك او كشفهما وان اثم فيهما اه وحاصله معاملته معاملة الاثني في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب ان لا يستتر بالمخيط لجواز كون رجله لا يستتر به غيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب الى آخر ما اطال به شرح الروض وينبغي ان الاثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الاجانب فلا اثم (فرع) وقع على بدنه طيب لوازله ذهب ماله يته ينبغي جواز ابقائه مع الفدية لا يقال وينبغي وجوب ازالته كما يجب ارسال الصيد المملوك لان الصيد يزول ملكه عنه بخلاف الطيب مر (قوله بانه ثم شاك حال النية الخ) قضيته انه لو استتر كما مرأة حال النية ثم كر جل بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة (قوله وريحان فارسي) اطلقه الرمل ولم يقيدته بالفارسي وفي شرح الروض وخرج بالفارسي المغربي اه (قوله

فلا كما بينته مع فروع اخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليل بالتيقن المذكور انه لو ستر وجهه ولبس المخيط في احرام واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها هنا أيضا ولو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالانوثة فهل تلزمه الفدية عملا بما في نفس الامر أولا لان شرط الحرمة والفدية العلم بتحريمه عليه حالة فعلة ولم يوجد كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلاة كرجل ثم بان رجلا فانه يلزمه القضاء على ما في الروضة بانه ثم شاك حال النية في حصول الستر الواجب فائرا والشك هنا لا يؤثر (الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للرجل وغيره (في ثوبه) كان يشد نحو مسك وعبر بطرفه أو يجعله في جيبه أو يلبس حليا محشوا به لم يصمت وكتبه سائر ملبوسه حتى أسفل نعله ان علق به شيء من عين الطيب للنهي الصحيح عن لبس مامسه ورس أو زعفران وهما طيب فهو ما ظهر فيه غرض التطيب وقصد منه غالبا كسك وكافور حتى او



ونام ودهن نحو أترج  
 بأن أغلى فيه وإن كان  
 الأترج غير طيب اذ لا  
 تلازم بينهما بخلاف ما  
 ليس كذلك نحو شيع  
 وقيصوم وأترج وتجاح  
 وعصفر وحناء وقرنفل  
 وسنبل ومصطكى خلافا  
 لمن وهم فيه وسائر الأباير  
 الطيبة الرائحة لأن القصد  
 منها الدواء وإصلاح  
 الاطعمة غالبا (أو بدنه)  
 كالثوب بل أولى وسواء  
 الاخشيم وغيره لحصول  
 ترفهه بشم غيره لريحه  
 الطيب وظاهر البدن  
 وباطنه كان أكل مظهر  
 فيه طعم الطيب المختلط به  
 أو ريحه لالونه أو احتقن  
 أو استعط به ثم استعماله  
 المؤثر هنا هو أن يلصقه  
 يبدنه أو نحو ثوبه على  
 الوجه المعتاد فيه بالانسية  
 لمحله فلا يرد نحو الاحتقان  
 به خلافا لمن نازع فيه وأن  
 يحتوى على بجمرة أو يقرب  
 منها وعلق يبدنه أو ثوبه  
 عين البخور لاثره لأن  
 التبخر الصاق بعين الطيب  
 اذ بخاره ودخانه عين اجزائه  
 وإنما لم يؤثر في الماء كإمر  
 لأنه لا يعد ثم عينا مغيرة  
 وإنما الحاصل منه تروح  
 محض لاجل نحو مسك في  
 نحو خرقه مشدودة  
 بخلاف حل نحو فارة مسك  
 مشقوقة الرأس أو قارورة مفتوحة الرأس

نهاية (قوله ودهن نحو أترج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم أفصح وأشهر من ترنج ويقال له أترنج أسنى  
 ومغنى (قوله نحو شيع الخ) أى عما يثبت بنفسه كالادخرو الخز أى مغنى وأسنى (قوله وأترج الخ) أى وشقائق  
 ونور نحو التفاح والأترنج والتارنج والكشري نهاية (قوله وعصفر وحناء) أى وإن كان لها رائحة طيبة  
 لأنه إنما يقصد منه لو نه أسنى (قوله وقرنفل الخ) أى وقرنفل ودارصني نهاية (قوله وإصلاح الاطعمة) كذا  
 في أصله رحمه الله تعالى بالواو ولعل الانسب أو لأن تحقق كل من المذكورين في كل واحد مما محل تأمل  
 بصرى (قوله كالثوب) أى قياسا على الثوب نهاية ومغنى (قوله سواء الاخشيم الخ) راجع للمعطوفين معا  
 (قوله وظاهر البدن) عطف على الاخشيم (فرع) وقع على بدنه طيب لو ازله ذهب ماله يثبني جواز  
 إبقائه مع الفدية مر اه سم وقد يتوقف فيه بخالفته لظاهر إطلاقهم الازالة بصرى أقول ويوافق ما نقله  
 سم عن مر قول الونائى مانصه نعم إن لم يعص به أى التطيب وكان في غسله فور اذهاب أو نقص ماله  
 لا بالتراخي فالأقرب اغتفار التراخي قاله في الحاشية اه وظاهره عدم لزوم الفدية بالتراخي أيضا (قوله  
 وباطنه) وهو داخل الجوف ع ش (قوله كان أكل الخ) أى أو دخل في الاحليل نهاية (قوله  
 أوريجيه) أى ولو خفيا يظهر برش الماء عليه مغنى (قوله هو أن يلصقه يبدنه الخ) ولا يضر وضعه بين يديه  
 على هيئة المعتادة وشبهه ولا شتم ماء الورد إذ التطيب به وإن كان فيه نحو مسك إنما يكون بصبه على بدنه أو  
 ثوبه ولا حمل العود واكله نهاية (قوله أو نحو ثوبه الخ) والماء المبخر ان عقت به العين حرم شربه وإلا  
 فلا ونائى ونهاية (قوله نحو الاحتقان) أى كالأدخال في الاحليل واكل مظهر فيه طعم الطيب المختلط  
 به (وإن يحتوى على بجمرة الخ) وتجب الفدية أيضا بسبب نوم أو جلوس أو وقوف بفراش أو مكان مطيب  
 بغير الرياحين وقد عبق يبدنه أو ملبوسه بعض عين الطيب والابان كان ثم حائل يمنع وأن رق فلا فدية  
 لكنه يكره وتجب أيضا بسبب أن من قادر في دفع ما لقي عليه من الطيب بريح أو غيره أو بتطيب غيره  
 له بغير إذنه وقد رتته على الدفع ولا كراهة في إزالته بنفسه وإن لم يمتد الماسة وطال زمنها وأمكنه الإزالة من  
 غير ماسة كما في الحاشية لأن قصده الإزالة ومن ثم جاز له نزع الثوب من رأسه لم يلزمه شقه أما إذا لم يتمكن من  
 الدفع كمن لم يجد من يرضى باجرة مثل أو يرضى بها ولم يفضل عما يعبر في الفطرة فلا فدية ولو توقفت إزالته  
 على الماء ولم يجد الماء يكفيه لطمه فان كان مستعملا يكفيه لازالة القدم الطهر ثم يجمع ماءه ويفسل به الطيب  
 وإن لم يكف قدمها سواء عصى بالتطيب أم لا ويتيمم ونائى وفي النهاية ما يوافقه (قوله لاثره) أى  
 كالرائحة وعبارة شرح الارشاد الصغير فعقب الريح وحده لا يضر بالاولى إلا أن كان من بجمرة فتى عقت  
 به عين الريح بان وصل دخانه أو بخاره ضرر سواء أ جعلها تحته أم بقر به وإن لم يعقب به عينه لم يضر وإن كانت  
 تحته كما دل عليه كلام الغزالي والماء المبخر ان عقت به العين حرم وإلا فلا اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقها  
 (قوله لاجل) إلى المن في النهاية الا قوله ويرق إلى ولو خفيت وقوله لا نحو الحلق إلى ويلزم وكذا في المغنى  
 الا قوله والاولى إلى ولو حمل (قوله كإمر) أى في باب الطهارة (قوله لاجل نحو مسك) عطف على قوله أن  
 يلصقه أى استعماله المؤثر الصاقه يبدنه الخ لاجل مثل مسك الخ كردى عبارة الونائى ولا فدية بسبب حمل  
 الطيب كمسك بخرقه كيس أو غيره شددت عليه أو بقارورة معصمة الرأس ولا بسبب حمل المسك في  
 فارة لم تشق عنه أو الورد في نحو مندبل وإن شتم الريح في الكل وقصد التطيب على الوجه إلا أن رقت  
 الخرقه ولا يضر أيضا شتم نحو مسك من غير مس ولا مسه إلا أن لرق به شيء من عينه أو حمله بنحو يده لم  
 يقصد به مجرد النقل كذا في الفتح وقال في الحاشية وشرح العباب والنهاية وقصر الزمن بحيث لا يعد في  
 العرف تطييا اه ولا يكره للحرم تملك طيب ونحوه كلبوس ودهن اه (قوله أو قارورة الخ) أى حمل

وظاهر البدن الخ عطف على الاخشيم شرح مر (قوله وعلق يبدنه أو ثوبه عين البخور لاثره) أى كالرائحة  
 وعبارة شرح الارشاد الصغير فعقب الريح وحده لا يضر بالاولى إلا أن كان من بجمرة فتى عقت به عين الريح  
 بأن وصل إليه دخانه أو بخاره ضرر سواء أ جعلها تحته أم بقر به وإن لم يعقب به عينه لم يضر كذا شرح وإن

ويفرق بأن الشد صارف  
عن قصد التطيب به والفتح  
مع الحمل يصيره منزلة  
الملصق بيده ولا أثر لعقب  
ريح من غير عين وفارق  
ما مر في اكل ما ظهر ريحه  
فقط بان ذلك فيه استعمال  
عين الطيب ولو خفيت  
رائحته كالكاذي والفاغية  
وهي ثمر الحناء فان كان  
بحيث لو اصابه الماء فاحت  
حرم والا فلا وشرط ابن  
كعب في الرياحين أن يأخذها  
بيده ويشمها او يضع انفه  
عليها للشم وشرط الاثم في  
المحرمات كلها العقل الا  
السكران المتعدى بسكره  
وعلم الاحرام والتحريم  
او التقصير في التعلم والتعمد  
والاختيار وكذا في الفدية  
الانحو الحلق او الصيد كما  
يأتي لانها اطلاق محض  
بخلاف غيرهما ويلزم  
ناسيا تذكر وجاهلا علم  
ومكرها زال اكرامه  
ازالته فورا ولا لزمته  
الفدية والاولى أمر غيره  
الحلال بها ان تعينت الفورية  
ولو جهل كون المسوس  
طيبا او علم وظنه يابسالا  
يعلق فعلق فلا فدية  
فالشرط هنا زيادة على ما مر  
العلم بأن المسوس طيب  
يعلق (ويحرم على الرجل  
وغيره أيضا (دهن) بفتح  
أوله (شعر الرأس أو  
اللحية) من نفسه ولو اصوله

قارورة لنحو مسك (قوله ويفرق بأن الشد صارف الخ) قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة مما  
يقصد التطيب بما فيها الرقة بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبذر رائحته من اههم وتقدم عن  
الونائي الجرم بذلك (قوله لعقب ربح الخ) لنحو مسه وهو يابس او جلوسه في دكان عطار او عند متجمر  
نهاية (قوله كالكاذي) عبارة الونائي وبشم الرياحين الرطبة إن ألصقها بأنفه ولا فلا يضرك كالرياحين  
اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولو يابس اطيب لكن الذي بمكة لا يطيب في يابسه البتة وإن رش عليه ماء كافي الفتح  
اه (قوله وشرط ابن كعب الخ) عبارة المغني والتطيب بالورد ان يشمه مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن كعب  
والتطيب بمائه أن يمس كالعادة بأن يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكفي شمه اه (قوله والتحريم الخ) أي وإن  
جهل وجوب الفدية في كل انواعه او جهل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم او بكونه طيبا فلا حرمة  
ولا فدية نهاية (قوله أو التقصير) قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس أي  
والدهن ففي قبوله وجهان اه والاوجه عدمه إن كان مخالطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقبل  
ولو لطخه غيره بطيب فالفدية على الملتصق أي وكذا عليه ان تواني في إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع  
بقاء عينه لا ان انتقل بواسطة نحو عرق او حركة نهاية زاد الونائي وتجب ايضا بسبب لبس ثابث لثوب طيب  
لاحرام وبقى الطيب بأن نزع ثم لبسه اه قال ع ش قوله مر ولو لطخه غيره الخ أي بغير اختياره وللحرم  
مطالبة المطيب بالفدية (قوله والتمدد الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للاحرام ولا المكروه ولا الجاهل  
بالتحريم أو يكون الملبوس طيبا أو رطبا لعذره بخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية  
لانه إذا علم التحريم كان من حقه الامتناع مغني (قوله لا نحو الحلق الخ) قضيته وجوب فديته مع الاكراه  
وسياق خلافه وسياق فيهما أيضا أنه لا فدية على مجنون ولا مغنى عليه ولا نائم ولا غير ميمزسم أقول والى دفع  
نحو تلك القضية اشار الشارح بقوله كما يأتي (قوله ناسيا تذكر الخ) أي ونحو مجنون زال نحو جنونه (قوله  
ومكرها الخ) ومثله من القى عليه الطيب ولو بنحو ربح سم (قوله والاولى أمر غيره) وفي الجواهر أنه لا يكره  
للحرم شراء الطيب ومخيط وامة اه وبما اطلقه في الامة ائقي البارزي لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها  
وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفراش نهاية قال ع ش قوله مر  
لكن قال الجرجاني الخ هو المعتمد اه قول المتن (قوله ودهن شعر الرأس او اللحية) اما خضبهما بحناء  
رقيق ونحوه فيجوز بلا فدية نهاية ومغني (قوله ويحرم) الى قوله الاشعر الخ في النهاية والى قوله فليتنبه في  
المغني (قوله بفتح اوله) أي لانه مصدر بمعنى التدهين مغني ونهاية قول المتن (او اللحية) أي ولو من امرأة  
وتعبيره بأو يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد مغني ونهاية عبارة سم قول المتن او اللحية  
يشمل لحية المرأة لانه وان كانت مثله في حقها الا انها تنزى بدهنها مر اه (قوله من نفسه) يأتي محترزه  
سم (قوله ولو اصوله) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه وناثي (قوله بأى دهن الخ) أي بخلاف اللبن  
كانت تحته كادل عليه كلام الغزالي والماء المبخران عقلت به العين حرم والا فلا اه (قوله ويفرق بأن الشد  
صارف عن قصد التطيب به) قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة مما يقصد التطيب بما فيها الرقة  
بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبذر رائحته من اههم وتقدم عن  
الونائي الجرم بذلك (قوله لعقب ربح الخ) لنحو مسه وهو يابس او جلوسه في دكان عطار او عند متجمر  
نهاية (قوله كالكاذي) عبارة الونائي وبشم الرياحين الرطبة إن ألصقها بأنفه ولا فلا يضرك كالرياحين  
اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولو يابس اطيب لكن الذي بمكة لا يطيب في يابسه البتة وإن رش عليه ماء كافي الفتح  
اه (قوله وشرط ابن كعب الخ) عبارة المغني والتطيب بالورد ان يشمه مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن كعب  
والتطيب بمائه أن يمس كالعادة بأن يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكفي شمه اه (قوله والتحريم الخ) أي وإن  
جهل وجوب الفدية في كل انواعه او جهل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم او بكونه طيبا فلا حرمة  
ولا فدية نهاية (قوله أو التقصير) قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس أي  
والدهن ففي قبوله وجهان اه والاوجه عدمه إن كان مخالطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقبل  
ولو لطخه غيره بطيب فالفدية على الملتصق أي وكذا عليه ان تواني في إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع  
بقاء عينه لا ان انتقل بواسطة نحو عرق او حركة نهاية زاد الونائي وتجب ايضا بسبب لبس ثابث لثوب طيب  
لاحرام وبقى الطيب بأن نزع ثم لبسه اه قال ع ش قوله مر ولو لطخه غيره الخ أي بغير اختياره وللحرم  
مطالبة المطيب بالفدية (قوله والتمدد الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للاحرام ولا المكروه ولا الجاهل  
بالتحريم أو يكون الملبوس طيبا أو رطبا لعذره بخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية  
لانه إذا علم التحريم كان من حقه الامتناع مغني (قوله لا نحو الحلق الخ) قضيته وجوب فديته مع الاكراه  
وسياق خلافه وسياق فيهما أيضا أنه لا فدية على مجنون ولا مغنى عليه ولا نائم ولا غير ميمزسم أقول والى دفع  
نحو تلك القضية اشار الشارح بقوله كما يأتي (قوله ناسيا تذكر الخ) أي ونحو مجنون زال نحو جنونه (قوله  
ومكرها الخ) ومثله من القى عليه الطيب ولو بنحو ربح سم (قوله والاولى أمر غيره) وفي الجواهر أنه لا يكره  
للحرم شراء الطيب ومخيط وامة اه وبما اطلقه في الامة ائقي البارزي لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها  
وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفراش نهاية قال ع ش قوله مر  
لكن قال الجرجاني الخ هو المعتمد اه قول المتن (قوله ودهن شعر الرأس او اللحية) اما خضبهما بحناء  
رقيق ونحوه فيجوز بلا فدية نهاية ومغني (قوله ويحرم) الى قوله الاشعر الخ في النهاية والى قوله فليتنبه في  
المغني (قوله بفتح اوله) أي لانه مصدر بمعنى التدهين مغني ونهاية قول المتن (او اللحية) أي ولو من امرأة  
وتعبيره بأو يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد مغني ونهاية عبارة سم قول المتن او اللحية  
يشمل لحية المرأة لانه وان كانت مثله في حقها الا انها تنزى بدهنها مر اه (قوله من نفسه) يأتي محترزه  
سم (قوله ولو اصوله) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه وناثي (قوله بأى دهن الخ) أي بخلاف اللبن

ولو من المرأة تطيبا ما وترفها  
 كتر فطيب المنافي لكون  
 المحرم اشعث اغبر اى  
 شانه المامور به ذلك بخلاف  
 راس اقرع واصلع وذقن  
 امرد وبقية شعور اليد فلا  
 يحرم دهنها بما لطيب فيه  
 لانه لا يقصد به تزيينها  
 وفارق ما مر في المحلوق  
 لانه يقصد به تحسين ما ينبت  
 بعد نعم الاوجه ان شعور  
 الوجه كاللحية الا شعر  
 الخد والجبنة اذ لا تقصد  
 تزيينها بحال وحينئذ  
 فليتبه لما يغفل عنه كثيرا  
 وهو تلويت الشارب  
 والعنفقة بالدهن عند اكل  
 اللحم فانه مع العلم والتعمد  
 حرام فيه الفدية كما علم مما  
 تقرر فليحترز عن ذلك  
 ما امكن وظاهر قوله شعر  
 انه لا بد من ثلاثة ويتجه  
 الا كتفاء يدونها ان كان  
 مما يقصد به التزيين لان  
 هذا هو مناط التحريم كما  
 يعلم مما تقرر ويحرم عليه  
 بل وعلى الحلال دهن نحو  
 راس المحرم كحلقة فلا يرد  
 على المتن (ولا يكره) للمحرم  
 (غسل راسه وبدنه  
 بخطمي) ونحو سدر لانه  
 لازالة الوسخ بخلاف  
 الدهن فانه للتنمية المشابهة  
 للطيب كما مر نعم الاولى  
 ترك ذلك حتى في مليوسه  
 اى مالم يفحش وسخه كما  
 هو ظاهر وليترفق عند غسل  
 راسه لئلا ينتف شيء من  
 شعره ويكره الا كتحال

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم (قوله فادر اجه) اى الدهن (في قسمه) اى قسم الطيب ولم  
 يجعله قسما مستقلا سم عبارة المغنى تنبيه لا يحسن ادراج هذا في قسم الطيب فانه لا فرق فيه بين المطيب  
 وغيره كما مر وقد جعلناه في الروضة واصلها قسما مستقلا لكن المحرر ادخله في نوع الطيب لتقاربهما في  
 المعنى لانهما ترفه وليس فيهما ازالة عين اه (قوله لان فيه الخ) خبر فادر اجه (قوله بخلاف راس اقرع)  
 وهو من لم ينبت براسه شعر من افة (واصلع) وهو من لم ينبت براسه شعر خلقه او المرض باعشن (قوله وذقن  
 امرد) اى وان قارب الانبات قاله الونائى وهو ظاهر اطلاق الشارح كانه اية والمغنى وقال سم ينبغى الا فى  
 او ان نباتها لانا حينئذ كراس المحلوق اه وفيه ما لا يخفى (قوله فلا يحرم دهنها الخ) ولو كان بعض الراس  
 اصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي نهاية وونائى (قوله لا لشعر الخداخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية والاسنى  
 عبارة المغنى والحق المحب الطبرى بشعر اللحية شعر الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وقال في المهمات انه  
 القياس وقال الولي العرقى التحريم ظاهر فيه اتصل باللحية كالشارب والعنفقة والعذارو اما الحاجب والهدب  
 وما على الجبهة اى والخد فيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يزين به اهو عبارة النهاية بعد ذكر كلام  
 المحب والمهمات نصها واعتمده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافا لقول ابن النقيب لا يلحق بها الحاجب  
 والهدب وما على الوجه انتهى قيل وما قاله في الاخير ظاهر ومثله شعر الخد اذ لا يقصد تزيينها بحال انتهت قال  
 ع ش قوله وهو ظاهر معتمداه وقال الرشيدى قوله مر ومثله شعر الخد من تمام القيل والقائل هو الشهاب  
 حج في امداده اه (قوله لا لشعر الخداخ) الا وجه ترك الاستثناء مر اه سم (قوله اذ لا تقصد الخ) وفي الحاشية  
 والشعر النابت على الانف اوفيه كشعر الخد بالاولى ونائى (قوله فليتبه لما يغفل عنه الخ) في الحاشية والنهاية  
 نحوه وقال في الحاشية انه يحرم اكل لحم فيه دهن يعلم منه تلوث شاربه مثلامم اقتدت الحاجة اليه ولا جاز  
 ووجبت الفدية انتهى اه ونائى (قوله كما علم مما تقرر) وهو قوله وكذا في الفدية كردى (قوله وظاهر  
 قوله) الى قول المتن الثالث في النهاية والمغنى الا قوله فلا يرد على المتن وقوله اى مالم يفحش الى وليترفق (قوله  
 وظاهر قوله شعر انه لا بد الخ) اى لانه اسم جمع واقله ثلاث شعرات النهاية (قوله ويتجه الا كتفاء الخ) اعتمد  
 شيخنا الشهاب الرملى ما يوافقه فانه لا فرق بين كثير الشعر وقليله سم ونهاية قال الرشيدى ومراده  
 بالقليل ما يشمل الشعرة وبعضها وذلك لان لفظ السوال الذى اجاب عنه بما ذكر هل يشترط في دهن الشعر  
 ان يكون ثلاث شعرات اوى يحصل بالواحدة او بعضها كما هو قضية كلامهم انتهى (قوله بدونها) اى ولو  
 واحدة مغنى قال الونائى ومثل الشعرة بعضها ونقل الامام عبد الملك العصامى بعض مشايخه ان الخطيب  
 كان في درس الشمس الرملى فقرر انه يجب في دهن الشعرة الواحدة او بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال  
 ذلك فقال ان اقلته فقال الخطيب حرم درسك يا محمد منذ جاءت الانانية وقام انتهى لكن هذا القيام ليس للخطا  
 في الحكم بل لمقصد يخفى علينا ولا فقال في المغنى ودهن راس او شعرة منه وهو الظاهر من كلامهم انتهى اه  
 ويحتمل ان من اسباب القيام جزم الشمس الرملى بقوله او بعضها (قوله فلا يرد الخ) اى لان الكلام فيما  
 يختص بالمحرم (قوله ونحو سدر) اى كصابون لا طيب فيه (قوله كما مر) اى انفا (قوله وليترفق الخ) ظاهره  
 وجوب (قوله ويكره الا كتحال الخ) والكره اية في المرأة اشد وللحرم الاحتجام والفصد مالم يقطع بهما  
 شعر اوله انشاد الشعر المباح والنظر في المرأة كاللحال فيهما ولا دم عليه ان شك هل تنف المشط شيان من شعره حال  
 التسريح او انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حك شعرة لا جسده باظفار لا بانامله وتسريحه

(قوله فادر اجه) اى الدهن في قسمه اى قسم الطيب ولم يجعله قسما مستقلا اه (قوله وذقن امرد) ينبغى  
 الا فى او ان نباتها لانا حينئذ كراس المحلوق (قوله لا لشعر الخداخ) الا وجه ترك الاستثناء مر (قوله ويتجه  
 الا كتفاء الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما يوافقه فانه اى بان لا فرق بين كثير الشعر وقليله اذ التحريم  
 منوط بما يصدق به التزيين فانهم علوه بما فيه من التزيين المنافي لحال المحرم فان الحاج اشعث اغبر (فرع)  
 قال في الروضة وله خضب لحيته بالخناء اه وقوله لحيته قال في شرحه وغيره هان من الشعور اه وعبارة عب

(الثالث) من المحرمات على الذكر (١٧٠) وغيره (ازالة الشعر) ولو من غير راسه (او الظفر) اى شئ من احد هما من نفسه وان قل بنشف

وتفليته معنى ونهاية (قوله من المحرمات) الى قوله ومنه يؤخذ فى النهاية والمغنى الا قوله من نفسه وقوله حتى نحو شرب الخ الى وذلك ولو ادى الى وقطع الخ وقوله كذلك قول المتن (او الظفر) اى من يده او رجله او من محرم آخر قلبا او غيره نهاية زاد الوثنى ولو من اصبع زائدة اه (قوله او غيرهما) اى كحلق او قص ونورة نهاية (قوله حتى نحو شرب دواء الخ) اى كحك رجل الراكب بنحو سرج وثنى (قوله مع العلم الخ) اى بكونه مزىلا فيما يظهر قاله البصرى والافيدى بالاحرام والتحريم والكون مزىلا (قوله وذلك) اى حرمة ازالة ما ذكر (قوله نعم له قلع الخ) اى بلا فدية نهاية ومعنى (قوله عينه) الاولى الافراد كما فى الوثنى (قوله وما انكسر من ظفره الخ) اى وله ازالته ولا دم قال ابن الجمل ولو توقف قطع او قلع الشعر او الظفر المتأذى به على قطع شئ من غير فاعل الظاهر عدم الاثم والا قرب وجوب الفدية ثم رايت فى المنح مال اليه وعبارة النهاية تفهمه ايضا انتهى وثنى (قوله كذلك) اى ولو ادى تاذ فيما يظهر (قوله ولا فدية) راجع لكل من القلع والقطع (قوله كما لو قطع اصبعه الخ) نعم تسن الفدية نهاية (قوله او كشط جلدة راسه الخ) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع ع ش (قوله ومنه الخ) اى من التعليل (قوله فان كان حلالا) الى قوله وهل الامر الخ فى المغنى الا قوله لكن ان الى او محرما الى التنبيه فى النهاية الا ما ذكر وقوله وهل الامر الى ولو عذر (قوله فان كان حلالا فلا شئ) وكذا ان كان محرما دخل وقت تحلله لمحمد صالح (قوله بغير اذنه الخ) ينبغى ان يكون عليه برضاه كاذنه بالنسبة لعدم الاثم مطلقا وعدم التعزير ان صادقة عليه والا فاقول قوله يمينه فيما يظهر فى جميع ذلك بصرى (قوله لم يدخل وقت تحلله) اى فان دخل وقت تحلله فهو كالحلال فيما سبق فيما يظهر ثم رايت مصرحاً به فالحمد لله على ذلك بصرى وقوله فيما سبق يشمل الاثم والتعزير فليراجع (قوله والفدية على المحلوق) وليس الخالق طريقا فى الضمان وان لم ياذن فى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه واستشكل بمسئلة الغصب الاتية انفا فان القصاب فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فغلظ فيه اكثر مما هنا شرح العباب اه سم عبارة ع ش قوله مر لانه المترفع الخ ظاهره ان الخالق لا يطالب بشئ فليس طريقا فى الضمان اه (قوله حيث لم يعد النفع الخ) بهذا فارق ما لو جرحه غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجراح لانه ليس ثم منفعة تعود على المجروح وانما يلحقه به الضرر ع ش (قوله لم يضمنها المأمور) اى ضمانا مستقرا والا فهو طريق فيه شرح مر اه سم قال ع ش قوله والا فهو اى القصاب طريق الخ وحل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب والا فالضمان عليه اه (قوله بل لو سكت مع قدرته الخ) ولو طارت نار الى شعره فاحرقته واطاق الدفع لزمت الفدية والا فلا نهاية ومعنى (قوله فالحكم كذلك) اى الفدية عليه (قوله دفع بعضها) اى المتلفات (قوله بخلاف ما لو كان نائما الخ) عبارة شرح العباب والا يمكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الخالق لا كراه او نوم او جنون او اغماء وقد حلق بلا اذنه قبل دخول تحلله فهو ولو صوما على الخالق ولو حلالا الى ان قال وافهم كلامه كالشيخين وغيرهما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الخالق او غاب ام لا وهو الاصح باتفاقهم كفى المجموع

او احراق او غيرهما من سائر وجوه الازالة حتى نحو شرب دواء مزىل مع العلم والتعمد فيما يظهر وذلك لقوله تعالى ولا تتحللوا رؤسكم اى شيئا من شعرها والحق به شعر بقية البدن والظفر بجامع ان فى ازالة كل ترפה ينافى كون المحرم اشعث اغبر نعم له قلع شعر نبت داخل جفنه وتاذى به ولو ادى تاذ فيما يظهر وقطع ما غطى عينه بما طال من شعر حاجبيه او راسه كدفع الصائل وما انكسر من ظفره وتاذى به كذلك ولا فدية كما لو قطع اصبعه وعليها شعر او ظفر او كشط جلدة راسه وعليها شعر للتبعية ومنه يؤخذ انه لا فرق بين قطع وكشط ذلك لعذر او غيره لان التعدى بذلك لا يمنع التبعية خلافا لمن بحث الفرق وخرج بمن نفسه ازالته من غيره فان كان حلالا فلا شئ لكن ان كان بغير اذنه اثم وعزر او محرما لم يدخل وقت تحلله باذنه حرم عليها والفدية على المحلوق لانه المترفع مع اذنه ولم تقدم المباشرة هنا لان محل تقديمها حيث لم يعد النفع على الامر الاترى ان من غصب شاة وامر اخر بذبحها لم يضمنها المأمور بل لو سكت مع قدرته على الامتناع فالحكم كذلك لان الشعر فى يد

الا خضب شعره بنحو الحناء اه وقوله شعره قال فى شرحه اى المحرم الذكر او الاثنى (قوله من نفسه) ياتى محترزه (قوله والفدية على المحلوق الخ) عبارة شرح العباب والفدية فيما اذا وقع الحلق قبل وقت التحلل على المحلوق وان لم ياذن فيه اى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه الى ان قال وافهم كلامه ان الخالق هنا ليس طريقا فى الضمان وهو كذلك لكن استشكل بمسئلة القصاب المذكورة يعنى مسئلة غصب الشاة الاتية فانه يعنى القصاب فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فغلظ فيه اكثر مما هنا الخ اه (قوله لم يضمنها المأمور) اى ضمانا مستقرا والا فهو طريق فيه شرح مر (قوله بخلاف ما لو كان نائما او مكرها) عبارة العباب والا يمكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحلق لا كراه او نوم او جنون او اغماء وقد حلق بلا اذنه قبل دخول تحلله فهو ولو صوما على الخالق ولو حلالا الى ان قال وافهم كلامه كالشيخين وغيرهما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الخالق او غاب ام لا وهو الاصح باتفاقهم

لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسي اه سم (قوله او غير مكلف) أى مجنوناً أو مغمى عليه او صيباً غير عزمغنى ونهاية (قوله ولو امر غيره الخ) عبارة النهاية واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الخالق ما لو امر حلال حلالاً بخلق محرم نائم او نحوه فالفدية على الامر ان جهل الخالق او اكره او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امر هو الا فعلى الخالق ومثله ما لو امر محرم محرماً او حلال محرماً او عكسه كما به عليه الاذرعى وصريح ما تقرر انها لو كانا معذورين فالفدية على الخالق وقياسه انها لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق أيضاً وهو ظاهر اه (قوله بخلق رأس محرم) أطلق المحرم والموجود فى كلام غيره تقيد به بنحو النائم فانه لو تمكن من الدفع فبى عليه دونها وكانه استغنى عنه بما سبق بصرى (قوله ان عذر المأمور) أى بان جهل الاحرام او اكره او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره كذا فى الاسنى بصرى وفى سم بعد ذكر مثله بزيادة مانصه فالخالف ان لو امر حلال او محرم حلالاً او محرماً فان عذر احدهما فقط فالفدية على الاخر او عذرا او لم يعذر افعلى المأمور اه (قوله فى الاول) أى فيما لو عذر المأمور فقط (قوله والاقرّب لا) قد يشمل المأمور فى الاول ايضا لكن التعليل ظاهر فى التخصيص بالامر هنا لكن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو حلق رأس المحرم بغير اذنه وامكنه منه ان الخالق ليس طريقاً ان المأمور فى الاول كذلك الا ان يفرق فليراجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج اعجمياً يعتقد وجوب الطاعة سم (قوله

أو غير مكلف فعلى الخالق  
وللمحلق مطالبته باخراجها  
لان نسكه يتم بادائها وله  
اخراجها عن الخالق لكن  
بأذنه كال كفارة ولو امر  
غيره بخلق رأس محرم  
فالفدية على الامر الحلال  
او المحرم ان عذر المأمور  
الحلال أو المحرم والا فبى  
على المأمور وهل الامر  
طريق هنا كالمأمور فى  
الاول محل نظر والاقرّب لا  
لان مجرد الامر لمن لا يعتقد  
وجوب الطاعة لا يقتضى  
سوى الاثم

كافى المجموع لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسي اه (قوله فالفدية على الامر الخ) استشكله الاذرعى والزركشى بان قياس الضمان الوجوب على المأمور مطلقاً كما لو امره باتلاف نفس الغير او ماله و فرق فى شرح عب بان الخالق هنا عند جهله او نحو اكرهه لا تقصير منه البتة فلم يناسب الزامه بالفدية التى هى حق الله تعالى المبني على المسامحة بخلاف متلف نفس الغير او ماله فانه مقصرون ان جهل حرمة ذلك لانها لا تخفى على احد فان فرض خفاؤها عليه فهو نادر لا يعول عليه الى ان قال قال فى الكفاية ان قيل لو امر محرم شخصاً بقتل صيد لا ضمان على المحرم فما الفرق بينه وبين ما هنا وجوابه الاتى انما ينطبق على ما لو كان الامر هو المحلق قيل ان الشعر فى يده ودبعة بخلاف الصيد ومن ثم لو كان يده ضمنه اه ولا يخفى انه قيد يتبادر من الفرق الذى ذكره فى جواب اشكال الاذرعى والزركشى ان المأمور فى الاول ليس طريقاً فى الضمان فكان قوله هنا محل نظر ارجع القول كالمأمور فى الاول ايضا إلا ان ما وجه به الاقرّب الذى ذكره لا يشمل فليأمل وأيضاً فن جملة عذر المأمور الاكره وسياق أنه لا يمنع كون المأمور طريقاً فى ضمان الصيد فيحتاج للفرق بينهما وفى الروض فرع وان اضطروا كل الصيد ضمن وكذا لو اكره اى المحرم على قتله ويرجع على المكروه اى (قوله ان عذر المأمور) أى بأن جهل الاحرام أو اكره كفى المجموع قال فى شرح العباب او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره كما يحتمل الاذرعى وغيره اخذ من كلامهم فى الجنائيات اه (قوله ان عذر المأمور) يشمل المأمور المحرم اذا عذر فقضيته ان الفدية على الامر وبواقفه ما فى شرح الروض فانه لما قال الروض فان امر حلال حلالاً بخلق رأس محرم نائم اى او نحوه فالفدية على الامر ان جهل الخالق أى أو اكره او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره كفى شرحه قال فى شرحه وقضية كلامه كاصله انه لو امر محرم محرماً او حلال محرماً او عكسه اختلف الحكم وليس كذلك كما به عليه الاذرعى اه فالخالف مع ما مر انه لو امر حلال او محرم حلالاً او محرماً فان عذر احدهما فقط فالفدية على الامر او عذرا او لم يعذر افعلى على المأمور (قوله وهل الامر طريق هنا الخ) انظر لم ترددها وجزم فيما لو حلق بغير اذن المحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الخالق طريقاً كما مر عن شرح العباب مع أن الخالق هنا باشر والامر هنا مباشر (قوله والاقرّب لا) قد يشمل المأمور فى الاول ايضا لكن التعليل ظاهر فى التخصيص بالامر هنا لكن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو حلق رأس المحرم بغير اذنه وامكنه منعه ان الخالق ليس طريقاً ان المأمور هنا فى الاول كذلك الا أن يفرق فليراجع (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج

ولو عذرا فهي على الخالق فيما يظهر لانه المباشر (تنبيه) قد يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق بالترفة بانهم جعلوه من انواع التعزير وجعلوا في ازالته من الغير بغير اذنه (١٧٢) التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرىا ومناف لكونه ترफها اذ هو الملايم للنفس ويلزم من

ملايمته لها عدم ازالته لها وقد يجاب بمنع اطلاق كونه ترفها بل فيه ترفة من حيث انه كلفة الشعر وتعده وجناية من حيث ان الشعر جمال وزينة في عرف العرب المقدم على غيره ولكونه جناية ساوى نحو الناسى غيره وبقائه جمالا لم يحلق <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الا في نسك فان قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الاول قلت اما الاول فلان فيه وضع زينة لله تعالى فاشبه الطواف من حيث انه اعمال النفس في المشى لله تعالى واما الثاني فلان التحلل من العبادة اما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله من الاافات للبصلى واما بتعاطى ضدها كتعاطى المفطر في الصوم او دخول وقته والحلق من حيث ما فيه من الترفة ضد الاحرام الموجد لكون المحرم اشعث اغبر فكان له دخل في تحلله (و تكمل الفدية في ثلاث شعرات او ثلاثة اظفار) او بعض من كل منها فاكثر ان اتحد محل الازالة وزمنها عرفا وان كان المزال جميع شعر الراس والبدن و اظفار اليدن والرجلين فلا تعدد الفدية مع الاتحاد المذكور

ولو عذرا فهي على الخالق (و قياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مر اه سمى لانه المباشر ع ش (قوله بالترفة) متعلق بالتعلق و (قوله بانهم الخ) متعلق بيشكل (قوله جعلوه) اى الحلق (قوله في ازالته) اى الشعر (قوله اذ هو) اى المترفة به بصرى (قوله كونه ترفها) الانسب لكونه مزرىا (قوله وتعده) عطف تفسير على الشعر (قوله ولكونه) اى الحلق (قوله وجناية) عطف على ترفة (قوله وبقائه) اى الشعر (قوله وبقائه جمالا) الاول معطوف على اسم الكون والثاني على خبره فهو من العطف على معمولى عامل واحد نعم في الاول العطف على الضمير المحرور بلا اعادة الجار وفيه ما فيه بصرى (قوله لم جعل ركنا) اى الحلق مع ان ما فيه من الترفة او الجناية ينافى كونه عبادة وركنا للنسك وسببا للتحلل عنه (قوله الاول) الاول تركه (قوله المعلم بحصوله) الضمير عائدا الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظى والثاني معنوى بصرى (قوله من الاافات) متعلق بضمير حصوله و (قوله للبصلى) متعلق بحصوله (قوله واما بتعاطى ضدها) هذا نظر للظاهر والافقدهم ان التحلل عن الصوم يحصل بدخول وقت الافطار وهو غروب الشمس تعاطى المفطر أم لا (قوله او دخول وقته) اى المفطر سم قول المتن (في ثلاث شعرات) بفتح العين جمع شعرة بسكونها نائية ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المعنى والنهية الا قوله وكان الى اما اذا (قوله او بعض من كل منها) اى من الثلاث شعرات او الثلاثة اظفار فصورة المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضه واما لو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة امداد وان اتحد اقدم ولو ازال ظفرا في ثلاث مرات فالواجب ثلاثة امداد ان اختلف الزمان او المكان والافهل الواجب مدو احد كافي الشعرة او دم فيه نظرو يؤيد الاول اطلاق قوله الاق والحق بها الظفر سم اقول بل كلام الشارح الاق قيل قول المصنف والظاهر الخ صريح في الاول (قوله محل الازالة) اى لا محل الشعر المزال فانه لا يشترط ان يكون من الراس وحده مثلا بل لو ازال شعرة من الراس وشعرة من الابط وشعرة من بقية الجسد يلزم مدهم اذا اتحد زمان الازال فلو مكانها (قوله جميع شعر الراس) ظاهره انه لا تعدد الفدية في ازالة جميع الشعور مع جميع الاظفار وليس مرادا لتصريحهم بان الحلق والقلم نوعان متغايران وبان الفدية تعدد بتعدد هما حيث قد يحمل قوله فلا تعدد الفدية على انه بالنسبة الى كل من القسمين على انفراده وهذا واضح لا غبار عليه وانما نهى عليه لثلا يغفل عنه وتحمل عبارته على ما يتبادر منها بصرى اى ولو قال او اظفار اليدن الخ باو بدل الو او لا توضح المراد (قوله وان كان المزال الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة النهاية والمعنى وتحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر راسه وشعر بدنه ولاء او ازال اظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة اه وهى اوضح واسلم (قوله فلا تعدد الفدية) اى بل تجب فدية واحدة للشعور او للاظفار سم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا فرق هنا بين المعذور وغيره (لزم منها) اى بخلاف الناسى والجاهل في التمتع بالبدن والطيب

أعجميا يعتقد وجوب الطاعة (قوله ولو عذرا فهي على الخالق) وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مر (قوله او دخول وقته) اى المفطر (قوله او بعض كل منها) اى من الثلاث شعرات والثلاثة اظفار فصورة المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاث بعضه واما لو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فينبغي ان يقال ان كان مع اتحاد الزمان والمكان فمد واحد لان ازالتهما مع اتحادهما كازالة جميع شعوره مع اتحادهما فكلا لا يتعدد الدم هنا لا يز ال على المد هنا والا فتلا ثلاثة امداد مروى في الكلام فيما لو ازال ظفرا في ثلاث مرات كل مرة ثلثا مثلا فان اختلف الزمان والمكان ففي كل مدو الا فهل يجب مدو احد كافي الشعرة او دم فيه نظر ويؤيد الاول اطلاق قوله الاق والحق بها الظفر (قوله فلا تعدد الفدية) اى بل تجب فدية واحدة للشعور او للاظفار (قوله

نحو ناس و جاهل و ولى صبي نيز بخلاف نحو مجنون و معنى عليه و غير يميز كافي المجموع لان هؤلاء لا ينسبون لتقصير بوجه بخلاف اولئك و كان قضية كون هذا كالصيد من باب الاتلافات انه لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سوح فيه حيث لا يتصور تقصير و بهذا يندفع استشكل الادعى و جواب الغزى عنه بما لا يتضح على انه يوم ان المميز كغير المميز (١٧٣) وليس كذلك كما تقرر اما اذا اختلف محل

الازالة أو زمنها عرفا فيجب في كل شعرة أو بعضهم أو ظفر كذلك مد كما ياتي (والاظهر ان في الشعرة) أو الظفر أو بعض كل (مد) طعام (وفي الشعرتين) أو الظفرين أو بعضهما (مدن) لعسر تبعض الدم والشارع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره الشعرة أو بعضها النهاية في القلة والمد اقل ما وجب في الكفارات فقولت به والحق بها الظفر لما مر هذا ان اختار لدم فان اختار الصوم فيوم في الشعرة أو الظفر أو بعض احدهما ويومان في اثنين وهكذا أو الاطعام فصاع في الواحد وصاعان في الاثنين وهكذا قاله جمع وقال الاسنوي انه متعين لا يحيد عنه وخالفه اخرون منهم البلقيني وابن العماد فاعتمدوا اما اطلقه الشيخان كالاصحاب من انه لا يجوز غير المذني الاولى والمدني الثانية وما ألزم به الاولون من التخيير بين الشيء وهو الصاع وبعضه وهو المد مردود بان له نظائر كالمسافر يتخير بين القصر والاتمام (وللعذور) بان اذا

والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد فيه وهو منتف فيهما نهاية ومعنى (قوله نحو ناس) اي كن سكت عن الدفع مع القدرة (قوله وجاهل) اي بالحرمة نهاية (قوله بخلاف نحو مجنون الخ) اي كالتائم نهاية ومعنى واسنى (قوله كافي المجموع) عبارة الحاشية على الاصح في المجموع ان المعنى عليه والصبي والمجنون اذالم يكن لهما نوع تمييز لا فدية عليهم ولا على ولهم اسم (قوله بخلاف اولئك) عبارة النهاية والمعنى بخلاف الجاهل والناسي فانهما يعقلان فعملهما فتنسبا إلى تقصير اه (قوله انه لا فرق) اي بين نحو الناسي ونحو المجنون فتجب الفدية عليهم أيضا نهاية ومعنى (قوله أما اذا اختلف محل الازالة) اي بحيث لم يسمع اخر اذ انه من سماع اوله لم يحد صالح قول المتن (والاظهر ان في الشعرة) ولو اضعف قوة الشعرة بان شقها نصفين فلا شيء وان حرم ونائي (قوله أو الظفر) الى قوله هذا في المعنى وإلى قول المتن وللعذور في النهاية (قوله وغيره) اي كشجر الحرم (قوله هذا الخ) اي وجوب مداومدين فيما ذكر عبارة المعنى ومحل الخلاف المذكور اذا اختار الدم الخ (قوله ان اختار الدم الخ) وفاقا لاسنوي والمعنى وخلافا للنهاية عبارة ته ولا فرق في ذلك بين أن يختار دما ولا كما فتى به الوالدرحمه الله تعالى خلافا للعمراني فقد بسط الكلام على رد التقييد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد وتمسكوا باطلاق الشيخين اه قال الرشيدى قوله مر خلافا للعمراني اي في تقييده ذلك بما اذا اختار الدم فان اختار صوما الخ اه (قوله وهكذا) يعنى او بعض الاثنين من الشعر أو الظفر (قوله قاله) اي قوله هذا ان اختار الدم فان اختار الصوم الخ (قوله ما اطلقه الشيخان كالاصحاب) افنى شيخنا الشهاب الرملى بان المعتمد ما اطلقه الشيخان كالاصحاب سم (قوله من انه لا يجوز غير المذني) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأملهم سم وقد يجاب بان المراد لا يجب غير المد (قوله وما ألزم الخ) اشارة إلى اعتراض الآخرين على الاولين بانه يلزم من قولكم التخيير بين الشيء وبعضه وهو ممتنع فرده بانه جائز بل واقع لان له نظيرا كرى عبارة المعنى قال بعضهم وكلام العمراني ان ظهر على قولنا الواجب ثلث دم اي وهو مرجوح لا يظهر على قولنا الواجب مد اذ يرجع حاصله إلى انه يحير بين المد والصاع والشخص لا يتخير بين الشيء وبعضه وجوابه المنع فان المسافر يخير بين القصر والاتمام وهو يتخير بين الشيء وبعضه اه (قوله بان اذاه) إلى قوله وقيل في النهاية لإلا قوله ايداء لا يحتمل عادة وقوله ولا ينافي إلى المتن وقوله وكذا له إلى المتن وقوله وكل محذور بالاحرام إلى المتن وقوله وهما واضحا وإلى قوله ويرد في المعنى إلا ما ذكر وقوله قتل (قوله ايداء لا يحتمل عادة) اقره ع ش (قوله أو مرض) او جراحة نهاية ومعنى (قوله ولا ينافي هذا) اي التقييد بقوله ايداء (ما مر الخ) اي من التعميم بقوله ولو ادنى تاذ (قوله من شأنه) اي نحو المنكسر الخ (قوله به) و (قوله هناك) اي في نحو المنكسر الخ (قوله اوزيريل الخ) الاولى ابدال او بای المفسرة (قوله وكذا له قلم ظفر) كالصريح في وجوب الفدية حيثئذ وتقدم قوله وما انكسر الخ المصرح فيه بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتنبه لتمييز احدهما عن الاخرى

بخلاف نحو مجنون ومعنى عليه وغير يميز كافي المجموع (ومثلهم في ذلك التائم شرح روض وعبارة الحاشية الاصح في المجموع ان المعنى عليه الصبي والمجنون اذالم يكن لهما نوع تمييز لا فدية عليهم ولا على ولهم اسم (قوله ما اطلقه الشيخان كالاصحاب) افنى شيخنا الامام الشهاب الرملى بان المعتمد ما اطلقه الشيخان كالاصحاب (قوله من انه لا يجوز غير المذني) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأملهم (قوله وكذا له قلم ظفر احتاج اليه) كالصريح في وجوب الفدية حيثئذ وتقدم قوله وما انكسر من ظفره وتاذى به الخ المصرح فيه بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتنبه لتمييز احدهما عن الاخرى فكان ما هنا اذالم يتاذ به لكن توقفت مداواة

الشعر ايداء لا يحتمل عادة لنحو قتل فيه او مرض أو حر أو وسخ ولا ينافي هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لان من شأنه ان لا يصير عليه فاكتفى فيه بادنى تاذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية (ان يحلق) اوزيريل ما يحتاج لازالته من راسه وغيره وكذا له قلم ظفر احتاج اليه (ويفدى) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا الآية نزلت فيمن اذاه هو ام رأسه فامره عليه السلام بالحلق ثم بالفدية الآية

فكان ما هنا إذا لم يتأذ به لكن توقفت مداواة ماتحته على إزالته مثلاً سم (قوله كما تقرر) أى فى شرح الثالث  
إزالة الشعر أو الظفر (قوله احتياطاً لستر العورة ووقاية الرجل الخ) أى لانهما ما مور بهما فخفف فهما  
نهاية ومعنى (قوله إلا عقد النكاح) أى وإلا ما لو نظر بشهوة أو قبل بحائل كذلك والإعانة على قتل الصيد  
بدلالة أو إغارة التشرح بافضل ويبقى فى الشرح مثله بزيادة الاستمناة بنحو يده وتقدم عن الونائى استثناء  
اضعاف قوة الشعرة بشقها نصفين (قوله على الذكر وغيره) أى احرم احراماً مطلقاً وبجح أو بعمره أو  
بهما نهاية (قوله ولو فى دبر بهيمة الخ) أى بذكر متصل أو مقطوع ولو من بهيمة أو بقدر الحشفة من فاقدها  
نهاية ووائى قال الرشيدى قوله مر أو بمقطوع أى بالنسبة للبراة أى بان استدخلت ذكره مقطوعاً فيحرم  
عليها ويفسد حجبها وإن كانت لا تجب عليها الفدية كما يأتى اهـ (قوله ولو بحائل) أى كشيء ووائى (قوله وعلى  
الزوج الحلال الخ) الاخصر الاعم حذف الزوج كفى النهاية والمعنى (قوله كقبلة) أى ومعانقة بشهوة  
نهاية ووائى (قوله ونظر) هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجه ان يجرى فيه ما فى الصوم سم عبارة  
الوائى وجرى ابن سم على ان المرة لا تحرم وهو قياس الصوم وخلاف ظاهر المختصر اهـ أى وخلاف اطلاق  
التحفة والنهاية (قوله بشهوة) أى اما حيث لا شهوة أى فى جميع ما تقدم فلا حرمة ولا فدية اتفاقاً فانها عبارة  
الوائى وخرج بالمباشرة النظر والقبلة بحائل وان انزل فلامد فيهما ثم إن كانا بغير شهوة فلا اثم او بها فلا اثم  
وان لم ينزل وقال فى الفتح اما حيث لا شهوة أى فى المقدمات فلا اثم ولا فدية اهـ وبشهوة المباشرة بغيرها  
كمن قبل زوجته لوداع قاصداً لا كراماً ولا اهـ (قوله بشهوة) أى فى الثلاثة حتى القبلة قال فى النهاية وفى  
الانوار تجب فى تقبيل الغلام بشهوة وكأنه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد  
الاكرام او اطلق فلا فدية او الشهوة اثم وفدى بصرى وقوله فى تقبيل الغلام الخ أى ولو غير حسن  
وائى (قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بحائل مر اهـ سم (قوله ويجب بها وان لم  
ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد لمس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب واما المقدمات بشهوة  
حتى النظر فتحرم ولو بين التحليلين ولا تنفسد أى المقدمات الفسك وانزل ويجب بتعمدها الدم أى وان لم  
ينزل وكذا بالاستمناة أى إذا انزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بحائل وان انزل وفى شرحه مانصه وفيه أى  
فى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة الغلام بشهوة كالمرأة ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر  
انه ان اتحد المكان والزمان لم تجب إلا مرة ولا تعددت ثم رايته المجموع صرح بذلك اهـ سم (قوله  
بها) أى بالمباشرة فيما دون الفرج كالمفاخذة والمعانقة بصرى (قوله ان جامع بعدها) مفهومه ان  
المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمها فى بدنة الجماع والظاهر انه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية  
التصريح به عش عبارة الوائى ويندرج دم المقدمات فى جامع وقع بعدها وان طال الفصل أو بين التحليلين  
قال فى الحاشية وحله ما لم يسبق تكفير عنها وإلا فلا اندراج اهـ وكذا أى يندرج دم المقدمات فى  
جامع لو وقع قبلها وإن طال الفصل كما فى شرح العباب وقال فى مختصر الايضاح وشرحه ويندرج هذا

(تنبيه) كل محذور ايسح  
للحاجة فيه الفدية إلا إزالة  
نحو شعر العين كما تقرر  
وإلا نحو لبس السراويل  
والخف المقطوع فيأمر  
احتياطاً لستر العورة ووقاية  
الرجل من نحو النجاسة وكل  
محذور بالاحرام فيه الفدية  
إلا عقد النكاح (الرابع)  
من المحرمات على الذكر  
وغيره (الجماع) ولو فى دبر  
بهيمة ولو بحائل إجماعاً  
ويحرم على الحليلة الحلال  
تمكينه لأن فيه إعانة على  
معصية وعلى الزوج الحلال  
مباشرة محرمة يتمتع عليه  
تحليلها وتحرم أيضاً  
مقدماته كقبلة ونظر ولمس  
بشهوة ولو مع عدم انزال  
أو بحائل لكن لادم مع  
انتفاء المباشرة وان انزل  
ويجب بها وان لم ينزل نعم  
إن جامع بعدها

ماتحته على إزالته مثلاً وانظر هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجه ان يجرى فيه ما فى الصوم (قوله لكن لا  
دم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بحائل مر (قوله ويجب بها وان لم ينزل) وفى الانوار انها تجب فى  
تقبيل الغلام بشهوة وكأنه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد الاكرام او اطلق  
فلا فدية او للشهوة اثم وفدى مر (قوله ويجب بها وان لم ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد  
لمس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب واما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرم ولو بين التحليلين ولا تنفسد أى  
المقدمات الفسك وانزل ويجب بتعمدها الدم أى وان لم ينزل وكذا بالاستمناة أى إذا انزل لا بالنظر بشهوة  
والقبلة بحائل وان انزل اهـ وفى شرحه مانصه وفيه أى وفى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة  
الغلام بشهوة كالمرأة وقيدته فى موضع بالحسن فقول الماوردى وغيره لا فدية فى تقبيله ولا مباشرة بشهوة  
وان انزل كالمفكر فانزل ضعيف أو يحمل على غير الحسن بناء على انه قيد وفيه انظر وان تقيد به حرمة نظره كما



الواجب في بدنة الجماع او شاته وان تحلل بينه وبين المقدمات من طويلا كما يندرج الحدث الا صغر في الاكبر سواء تقدم موجه على الجماع او تاخر اه (قوله وان طال الفصل) كذا في النهاية ايضا وصريحه ان الحكم كذلك وان فحش كعام مثلا وهو قياس قولهم كاندراج الا صغر في الاكبر ونقل عن بعض المتأخرين ان محل اعتبار الطول حيث نسب اليه عرفا وهو تقييد حسن اه السيد عمر البصري لكن المعتمد الاول كرهى على بافضل (قوله والاستمنا الخ) عطف على المقدمات قول المتن (وتفسد به الخ) يفهم انه لا ينقذ احرامه بمجامعا وهو كذلك ولو احرم حال نزعه ان عقد صحيحا على وجهه الا وجهه لان النزاع ليس بجماع نهاية ومعنى اى حيث قصد بالنزع التلذذ قياسا على ما رمى في الصوم ع ش و سم (قوله اى الجماع الخ) ولو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى تجب البدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كمالو جامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني سم (قوله وهما واضحا) اى اما الخثى فان لزمه الغسل فسد نسكه والا فلا ونائى (قوله وكذا يفسد به الحج اذا وقع فيه الخ) اى سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع او بعده خلا فالان حنيفة وسواء افاته الحج ام لا كما في الام ولو كان الجماع في النسك رقيقا او صيا ميذا اذ عمد الصبي عمدو الرقيق مكلف وسواء كان النسك متطوعا به ام مفروضا بنذر او غيره كالا جبر اما الناسى والمجنون والمغنى عليه والنائم والمكره والجاهل لقرب عهده بالاسلام او نشته ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم نهاية (قوله من عامد الخ) اى يميز اما غير المميز من صبي او مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسى والجاهل والمكره معنى (قوله وان كان قارنا الخ) غاية لما افاده قوله بخلاف ما اذا تحلل اى ولا يفسد الحج بالجماع اذا وقع بعد تحلله الاول وان كان الخ (قوله ولم يات بشيء) في نظره نظر فان التحلل لا يتخلو عن الطواف والحلق وكل منهما من اعمالها وقد يقال يتصور ذلك بمن دخل وقت التحلل وليس براسه شعر لما تقدم ان ركن الحلق يسقط عنه فيحصل التحلل بالرمى وحده بصري وسم عبارة الونائى وعمره القارن تتبع حجه صحته وان لم يات بشيء كقارن وقف ثم تحلل ولم يكن برأسه شعر يزال بالرمى فقط ثم جامع وان بقي من اعمالها الطواف والسعي وفساد او اتى باعمالها كلها كقارن طاف للقدوم ثم سعى ثم حلق تعديا او لضرورة قبل الوقوف او بعده ثم جامع قبل التحلل الاول ولو بعد الوقوف وكذا تتبع الحج فوات الوقوف وان لم تتأقت وامكنه ان ياتى باعمالها بعد فيلزمه دم للقارن ودم للقوات ودم في القضاء وان افردته قاله في الفتح اه (قوله ويرد بان العمرة الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فإى رده فيه سم (قوله اى الجماع) الى قوله ومحله في المعنى الا قوله والفور الى المتن وقوله بسعر بمكة الى فان عجز وقوله لانه لا تمتع الى ولم يبين (قوله لقضاء جمع) الى قوله ومحله في النهاية الا قوله وعلى الشاة واعترض وقوله ووجه منهما الى فان عجز وقوله لانه لا تمتع الى ولم يبين (وهى بعير الخ) اى والبدنة حيث اطلقت في كتب

بأى في النكاح لوضوح الفرق اه وفي شرحه ايضا ما نصه ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر انه ان اتحد المكان والزمان لم تجب الامرة ولا تعددت ثم رابت المجموع صرح بذلك وسأذكره عنه قيل اخر الباب اه (قوله في المتن وفسد به) وافهم قوله تفسد انه لا ينعقد احرامه بمجامعا وهو كذلك ولو احرم حال نزعه ان عقد صحيحا على وجهه الا وجهه لان النزاع ليس بجماع شرح مر ويحتمل ان محله اذا قصد بالنزع الاعراض لا التلذذ (قوله في المتن وتفسد به العمرة الخ) لو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى تجب البدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كمالو جامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني ولا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في قول المصنف ولو احرم بعمره في اشهر الحج الخ من وجوب القضاء بالافساد الاول (قوله وان كان قارنا ولم يات بشيء من اعمال العمرة) انظر صورة التحلل الاول مع عدم الا تيان بشيء من اعمال العمرة الا ان يصور بما اذا لم يكن براسه شعر فانه يحصل تحلل الاول بالرمى وحده كما يعلم مما تقدم في الفصل السابق فليتأمل (قوله ويرد بان العمرة اذا اطلقت) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فإى رده فيه (فرع) اذا جامع جاهلا او ناسيا

وان طال الفصل دخلت فديتها في واجب الجماع سواء المفسد وغيره والاستمنا بنحويده لكن انما تجب به الفدية ان انزل ويستمر تحريم ذلك كله الى التحلل الثاني (وتفسد به) اى الجماع من عامد عالم مختار وهما واضحا (العمرة) المفردة ما بقي شيء منها ولو شعرة من الثلاث التي يتحلل بها منها (وكذا) يفسد به (الحج) اذا وقع فيه (قبل التحلل الاول) اجماعا قبل الوقوف ولكمال احرامه مادام لم يتحلل التحلل الاول بخلاف ما اذا تحلله كما اقبل به ابن عباس رضى الله عنهما ولا يعرف له مخالف وان كان قارنا ولم يات بشيء من اعمال العمرة لانه تقع تبعا له وقيل تفسد قبل والمتن يوجه ويرد بان العمرة اذا اطلقت لا تصرف الا للمستقلة دون التابعة المنغمة في غيرها وهى عمرة القارن (وتجب به) اى الجماع المفسد والفور هنا واجب ككل فدية تعدى بسببها (بدنة) لقضاء جمع من الصحابة رضى الله عنهم بها ولا يعرف لهم مخالف وهى بغير ذكر او اثني يجزى في الاضحية وقد تطلق على البقرة قال المصنف رحمه الله تعالى عن الازهرى وعلى الشاة واعترض فان عجز فبقرة فان عجز فسبع شياه

الحديث أو الفقه المراد بها البعير ذكر أو أنثى نهاية ومعنى (قوله طعام يحزىء الخ) ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يحزىء أن يدفع الواجب إلى ثلاثة أن قدر نهاية عبارة الوائى ولا يكتفى بالتصدق بالقيمة فإن قدر على بعضه أخرجه وصام عما بقى ولو قدر على بعض الدم كان قدر على شاة مثلا من السبع أخرجه وقيام ستة أسباع البدنة وأخرج قيمتها طعاما ثم ما كان بدل دم الفساد يصرف لمساكين الحرم أو فقراؤه الموجودين حال الاعطاء ثلاثة فأكثر أن قدر عليهم وإلا كفى اثنان أو واحد متساويا أو متفاوتا أو الأفضل أن لا يزيد على مدين ولا ينقص عن مد فإن دفع لاثنين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما يصدق عليه الاسم ولو غريباً والمتوطن أولى ما لم يكن الغريب أحوج ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقضه أو لياؤهم لهم اهـ (قوله في غالب الأحوال الخ) اختاره النهاية وقال ع ش وهو المعتمد اهـ (قوله ومنه يؤخذ أن الأوجه الخ) ولا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ منه ذلك أنه يشترط في التكرار هنا ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد المكان والزمان وعدم التكفير بينهما فليتامل سم عبارة الوائى وتكرر الفدية بتكرار الجماع وأن اتحاد المكان والزمان أولم يكفر قبل الثاني لمزيد التغليظ فيه بخلاف سائر التمتعات فيشترط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم تحلل التكفير اهـ (قوله تكرر ها) أى الشاة (قوله بتكرار أحدهذين) أى الجماع بين التحليلين والجماع الثانى سم (قوله وهو الرجل خاصة الخ) قال فى النهاية والأوجب فى الجميع على الرجل دونها وأن فسد نسكها بان كانت محرمة مميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم كفى كفارة الصوم فهمى عنه فقط سواء كان الواطى وزوجا أم سيدا أم واطيا شبهة أم زانيا وما ذكره فى المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة مرجوحة والمعول عليه ما مر اهـ وفى المغنى ما يوافق اهـ بصرى عبارة شرح الروض والكفارة عليه يعنى على زوجها المحرم المجمع دونها كفى الصوم اهـ وعبارة الكردى على بأفضل والذي يتلخص مما اعتمده الشارح فى كتيبه أن الجماع فى الأحرار ينقسم على ستة أقسام أحدها ما لا يلزم به شيء لا على الوطء ولا على الموطوءة ولا على غيرهما وذلك إذا كانا جاهلين معذورين بمجهلها أو مكرهين أو ناسيين للأحرار أو غير يميزين ثانيها ما تجب به البدنة على الرجل الواطى فقط وذلك فى إذا استجمع الشروط من كونه عاقلا بالغاعلا متعمدا مختارا وكان الوطء قبل التحلل الأول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة للشروط أو لا ثالثها ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فى إذا كانت هى المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وأن كان محررا رابعها ما تجب به البدنة على غير الواطى والموطوءة وذلك فى الصبي المميز إذا كان مستجمعا للشروط فالدنة على وليه خامسها ما تجب به البدنة على كل من الواطى والموطوءة وذلك إذا زنى المحرم بمحرمة أو واطيا شبهة مع استجماعهما شروط الكفارة السابقة سادسها ما تجب فيه فدية بخيرة بين شاة أو أطعام ثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام وذلك فى إذا جامع مستجمعا لشروط الكفارة السابقة بعد الجماع المفسد أو جامع بين التحليلين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبعا لشيخ الإسلام زكريا واعتمد الشمس الرملى والخطيب الشربى تبعا لشيخهما الشهاب الرملى أنه لا فدية على المرأة مطلقا اهـ (قوله ومحلها كبسطته الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد أنه لا شيء على المرأة مطلقا وأن كان الواطى غير محرر وزوجا أو اجنيا كالصوم ممر اهـ سم قول المتن (فى فاسده) أى المذكور من حج أو عمرة بخلاف سائر العبادات لا يلزمه المضى فى فاسدها للخروج منها بالفساد إذا لا حرمة لها بعده نعم يجب امساك بقية النهار فى صوم رمضان لحرمة زمانه كما مر معنى ونهاية (قوله لافناء) الى قوله قبل فى النهاية والمغنى الا قوله بناء الى فالأولى (قوله لافناء جميع الخ)

فطعام يحزىء فطرة بقيمة البدنة يسعر مكة فى غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره أو حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون وأوجه منها اعتبار حالة الاداء ما يأتى فى الكفارات فإن عجز صام عن كل مديوم ما ويكمل المنكسر وأخرج بالفسد الجماع بين التحليلين والجماع الثانى بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما شاة لأنه تمتع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ أن الأوجه تكرر ها بتكرار أحد هذين كما تكرر بتكرار اللبس ونحوه ولم يبين من تلزمه الفدية وهو الرجل خاصة ومحلها كبسطته فى الحاشية أن كان زوجا محررا مكلفا أو افعليا حيث لم يكرها كالوزنت أو مكنت غير مكلف (والمضى فى فاسده) لافناء جمع من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يعرف لهم مخالف فى أنى بما كان يأتى به قبل الجماع ويحتجب ما كان يحتج به قبله فلو فعل فيه محذور الزمته فديته

أو مجنونا أو مكرها لم يفسد حجه ولا دم روض (قوله ومنه يؤخذ أن الأوجه تكرر ها الخ) لا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ من ذلك أنه يشترط فى التكرار هنا ما يشترط فى التكرار فى اللبس من عدم اتحاد المكان والمكان وعدم التكفير بينهما فليتامل وقوله تكرر ها أى الشاة وقوله بتكرار أحد هذين أى الجماع بين التحليلين والجماع الثانى (قوله ومحلها كبسطته الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى

(و القضاء) لذلك فان افسده  
لم يقضه بل الاول اذ المقضى  
واحد وصف ذلك بالقضاء  
مع ان النسك لا اخر لوقته  
لتضييق وقته بالا حرام بناء  
على نظيره في الصلاة لكنه  
ضعيف كما مر فالاولى الجواب  
بان المراد به القضاء للغوى  
(ولان كان نسكه تطوعا)  
ككونه من صبي يميز او قن  
لانه يلزم بالشروع فيه ومن  
عبر بانه يصير بالشروع  
فيه فرضا مراده انه يتعين  
اتمامه كالفرض ويتأدى  
بالقضاء ما كان يتأدى بالاداء  
لولا الفساد من فرض او  
غيره ويلزمه ان يحرم فيه  
بما احرم منه بالاداء من  
مقات او قبله وكذا من  
مقات جاوزه ولو غير مرید  
لنفسه والمراد مثل مسافة  
ذلك ولا يلزمه رعاية زمن  
الاداء قيل وكان الفرق بينه  
وبين قول القاضى يلزم  
الاجير رعاية زمن الاداء  
ان هذا حق آدمى ورد بان  
هذا مبنى على وقوع القضاء  
للميت والمعتمد انه للاجير  
لا تنسأخ العينة بالافساد  
وبقاء الذمة في الذمة واذا  
كان القضاء عن نفسه لم  
يلزمه رعاية زمن الاداء كما  
في الروضة خلافا لجمع لكن  
في المجموع ما يوافقه  
(والاصح انه)

اي ولا طلاق قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة فانه لم يفصل بين الصحيح والفاقد اما فساد بالردة فلا يجب  
اتمامه وان اسلم فور الانها احبطته بالسكية ولذلك لم يجب فيها كفارة نهائية ومعنى (قوله لذلك) اي لفتوى  
الصحابه بذلك من غير مخالف نهائية (قوله فان افسده الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله اذ المقضى  
واحد) اي فلو احرم بالقضاء عشر مرات وافسد الجميع لزومه قضاء واحد عن الاول وبدنه لكل واحد من  
العشرة نهائية ومعنى (قوله لتضييق وقته الخ) اي ابتداء وانتهاء فانه ينتهي بوقت القوات فكان فعله في  
السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء نهائية ومعنى (قوله لكنه) اي نظيره في الصلاة (قوله  
ضعيف) اي اذ المعتمدان من افسد الصلاة ثم اعادها في الوقت كانت اداء لقضاء لوقوعها في وقتها الاصل  
خلافا للقاضى معنى (قوله لكونه من صبي يميز) قال ابن الصلاح وايضا به اي القضاء عليه اي الصبي ليس  
ايجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما تلفه شرح مر اه سم (قوله ويتأدى بالقضاء الخ)  
هذا في غير الاجير اما هو فينقل له ويتمه ويكفر ويقضى عن نفسه وتفسخ اجارة العين لا الذمة ويتخير  
المستاجر فان اجاز فيحج مثلا عنه بعد سنة القضاء او استاجر من يحج فيها ونائي وشرح الروض عبارة فتج  
القدر للكردى ولا تفسخ الاجارة الذمة بافساد الاجير النسك ولا بتحلله بالا حصار ولا بفوات الحج ولا  
بندرا الاجير النسك قبل الوقوف والطواف في العمرة لكن حيث لزوم من ذلك تاخير النسك تحيّر المستاجر بين  
الفسخ وعدمه ويكون خياره على التراخي ويستقل به من غير رفع لقاض وان استاجره ولى ميت بمال  
الميت فسخ او ترك بالمصلحة فان كانت في الفسخ ولم بفعله ضمن لتقصيره وحيث لم يحصل التأخير امتنعت  
الاقالة لان العقد يقع للميت فلم يملك احدا بطلاله الا ان كان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجير او خيف حبسه  
او فلسه او قلة ديانتته اه (قوله من فرش او غيره) اي فان كان الفاسد فرضا وقع القضاء فرضا او تطوعا  
فتطوعا فلو افسد التطوع ثم نذر حجا واراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل له ذلك اسنى (قوله ويلزمه  
ان يحرم بما احرم) علم من ذلك انه لو افراد الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفاه ان يحرم  
في قضائها من ادنى الحل شرح مر اي والخطيب وشرح الروض اه سم (قوله او قبله) اي من دويرة  
اهله او غير هانهاية ومعنى (قوله والمراد مثل مسافة ذلك) علم من ذلك انه لا يتعين عليه سلوك طريق الاداء  
لكن يشترط ان يحرم من قدر مسافته اسنى ونهاية ومعنى (قوله ولا يلزمه رعاية زمن الاداء) اي بل له  
التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحرام فيه وفارق المكان فانه يضبط بخلاف الزمان نهائية  
ومعنى (قوله يلزم الاجير) اي في قضاء ما افسده سم (قوله ورد) اي القيل المذكور (بان هذا) اي قول  
القاضى المذكور قول المتن (والاصح انه على الفور) ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها اي الذي افسده الزوج  
بوطنه لزوم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهبا وايا بالانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة  
ولو غضبت اي او ماتت لزومه الا نابة عنها من ماله وموثة الموطوءة بزاوشة عليها واما نفقة الحضر فلا تلزم  
الزوج الا ان يكون معها ويسن اقترافهما من حين الاحرام الى ان يفرغ التحللان واقترافهما في مكان الجماع  
اي المفسد للحج الاول اكرا للخلاف في وجوبه ولو افسد مفرد نسكه فتمتع في القضاء او قرن جازو كذا عكسه  
ولو افسد القارن نسكه لم يبدنه واحدة لانغار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي افسده لانه يلزم بالشروع  
فلا يسقط بالافساد ولزمه دم اخر للقران الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو افرده لانه متبرع بالافراد ولو فات

ان المعتمد انه لا شيء على المرأة مطلقا وان كان الواطى غير محرم زوجا او اجنيا كالصوم مر (قوله اذ المقضى  
واحد) حتى لو احرم بالقضاء عشر مرات وافسد الجميع لزومه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من  
العشر مر (قوله ككونه من صبي يميز) قال ابن الصلاح وايضا به عليه ليس ايجاب تكليف بل معناه ترتبه في  
ذمته كغرامة ما تلفه شرح مر (قوله ويلزمه ان يحرم فيه بما احرم منه بالاداء الخ) وعلم من ذلك انه لو افراد  
الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفاه ان يحرم في قضائها من ادنى الحل شرح مر وشرح  
الروض (قوله يلزم الاجير) اي في قضاء ما افسده (فرع) قال في الروض في اوائل الباب فرع جماع الاجير

لتعديده بسببه وهو في العمرة  
ظاهر وفي الحج يتصور في  
سنة الفساد بان يحضر قبل  
الجماع او بعده ويتعذر  
المضي فيتحلل ثم يزول  
والوقت باق فان لم يمكن في سنة  
الافساد تعين في التي تليها وهكذا  
ولو جامع ميزا وقت اجزائه  
القضاء في الصبا والرق  
( الخامس ) من المحرمات  
على الذكرو غيره ( اصطيد  
كل حيوان ما كول برى )  
متوحش جنسه وان استأنس  
هو كدجاج الحبشة كما استفيد  
ذلك من ذكر الاصطياد  
المصيد حقيقة كل متوحش  
طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة  
طيرا كان اودابة مباحا او  
مملوكا قال تعالى وحرم عليكم  
صيد البر ما دمتم حراما  
التعرض له ولجميع اجزائه  
كلبه وريشه ويضه غير  
المذلولو باحتضانه لدجاجة  
ما لم يخرج الفرخ منه  
ويمتنع بطيرانه اوسعيه من  
يعدو عليه الا يبيض النعام ولو  
المذر فيضمنه وان ضمن فرخه  
ايضالان الاتلاف لا تدخل  
فيه بوجه من وجوه التلف  
او الايذاء ولو بالا عانة او  
الدالة للحلال كالتنفير الا  
لضرورة كما هو ظاهر كان  
كان ياكل طعامه او ينجنس  
متاعه بما ينقص قيمته لم ينفر  
لان هذا نوع من الصيال وقد  
صرحوا بجواز قتله لصاله  
عليه اذا لم يندفع الابه ولا  
يضمنه وشرط الاثم العلم

القارن للحج لفوات الوقوف فانت العمرة تبعاله ولزمه دمان دم للفوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم  
ثالث نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله لانها غرامة الخ يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم بما  
حاصله انها ان كانت مختارة فهي مقصرة فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يفسد حجها وحاصل الجواب  
ان تختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذي هو فعله لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج ماء  
غسلها عن الجنابة حيث حصلت بجماعه اه ( قوله اي القضاء ) اي قضاء الفاسد معنى ( قوله لتعديده الخ )  
اي ولقول جمع من الصحابة بذلك من غير مخالف نهاية ( قوله وهو في العمرة ) الى المتن في المعنى والنهاية ( قوله  
ظاهر ) اي فيأتي بالعمره عقب التحلل وتوابعه نهاية ( قوله بان يحصر الخ ) اي وبان يرتد بعده ثم يسلم او  
يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشفي والوقت باق اي في الجميع بحيث يمكنه الاحرام بالحج وادراك  
الوقوف فيشتغل بالقضاء نهاية ومعنى ونائي ( قوله ثم يزول ) اي الحصر سم ( قوله اجزائه القضاء الخ ) ولا  
يلزم السيد الاذن في الاداء اذن في القضاء ونائي ( قوله وان استأنس الخ ) واستثنى في شرح العباب الخيل  
فانها كانت وحشية فانست على عهد اسمعيل عليه الصلاة والسلام ولا يجب الجزاء بقتلها اعتبارا بالحال ونائي  
( قوله كما استفيد ذلك ) اي متوحش جنسه سم ( قوله طيرا ) الى المتن في النهاية الا قوله بما ينقص قيمته وقوله  
بل يجب الى ويحرم وقوله نعم الى وبالبري وقوله وانحو بيضة الى زال ( قوله طيرا الخ ) راجع للمتن ( قوله  
طيرا كان اودابة الخ ) اي كبقرو وحش وجراد وكذا اوز قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز  
لا جزاء فيه لانه ليس بصيد نهاية قال ع ش قوله وكذا اوز معتمد و ظاهره انه لا فرق فيه بين البط وغيره اه  
عبارة الونائي وكالاوز ولو لم يطرفيشم البط كافي الفتح اه ( قوله صيد البر الخ ) اي اخذه معنى ( قوله  
اي التعرض الخ ) تفسير للاصطياد في المتن ( قوله ولجميع اجزائه ) الاولى اول شيء من اجزائه ( قوله  
كلبه الخ ) اي ويضمن بالقيمة نهاية وشرح بافضل ( قوله وريشه ) اي المتصل كما يؤخذ من المتن  
للنشأ بصرى عبارة الونائي ولا تختص الحرمة والجزاء بيد الصيد بل يحرم التعرض لنحو لونه ويضه وكذا  
بيض الصيد بل غير الماكول لانه يحل اكله كذا في شرح الايضاح وحاشيته وغيرهما من سائر اجزائه كشعره  
وريشه المتصل فيجوز التعرض للریش المنفصل وينبغي جريان ذلك في المسك وفارته فيفصل فيه بين المتصل  
والمنفصل اه بخذف ( قوله بمن ) متعلق بيمتنع و ( قوله بوجه ) متعلق بالتعرض شارح اه سم ( قوله  
الحلال ) ليس بقيد اذا الكلام في الحرمة لا في الضمان ( قوله او ينجنس متاعه بما ينقص الخ ) لا يبعد ان يكتبني  
بان يشق عليه تنجيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته كذا افاده المحشى سم هنا و افاد في حاشية شرح  
المنهج ما نضه قوله لو صال صيد الخ يلحق بذلك ما لو عتش طائر بمسكنه بمكة وتاذى بذرقه على فرشه وثيا به فله  
دفعه وتنفيره دفعا للصائل وهل يلحق بذلك ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلو فيه فجوز تنفيره عن المسجد  
صونا له عن روثه وان عني عنه بشرطه اولا فيه نظر انتهى اه بصرى عبارة ع ش بعد ذكر قوله سم  
على شرح المنهج وهل يلحق بذلك الخ نصها اقول الاقرب انه كذلك ولو مع العفو لانه قد لا توجد شروطه  
وتقدير المسجد منه صيال عليه فيمنع منه اه و ظاهره اي التعليل الثاني وجوب المنع على من يقدر عليه ولو  
وجد شروط العفو بل ولو قيل بطهارته كالخياط ( قوله بما ينقص قيمته ) يفهم انه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنفيره  
واطلاق الشارح مر يخالفه ع ش ( قوله وشرط الاثم العلم الخ ) ولا تشتط هذه في الضمان لانه من باب  
خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه مميزا فيخرج مجنون ومغنى عليه ونائم وطفل لا يميز ومن انقلب على فرخ

مفسد للحج وتنفس به اجارة العين لا اجارة الذمة لكن ينقلب الحج فيهما للاجبر كقطع المعصوب وكذا اقضاءه  
اي الحج الذي افسده يلزمه ويقع له الخ قال في شرحه وعليه في اجارة الذمة ان ياتي بعد القضاء عن نفسه بحج  
اخر للمستاجر في عام اخر الخ ( قوله ثم يزول ) اي الحصر ( قوله في المتن ما كول ) قال في الروض وان شك اي  
في انه ما كول او لا وان احد اصله وحتى ما كول او لا استحباب اي الجزاء ( قوله كما استفيد ذلك ) اي  
متوحش جنسه شرح مر ( قوله بمن ) متعلق بيمتنع وقوله بوجه متعلق بالتعرض شرح ( قوله بما ينقص

وضعه الصيد على فراشه جاهلا به فالتفه ونائي ونهاية ومعنى (قوله اذمنه) أى من غير المالك (قوله كنمر) أى والاسد والذئب والدب والعقاب والبرغوث والبق والزبور نهاية (قوله نعم يكره التعرض لقمل شعر اللحية الخ) ولا يكره تنحية قل عن بدن محرم أو ثيابه وهذا صريح في جواز رميه حيا ولم يكن في مسجود كما قمل الصبيان وهو بيضه نهاية قال ع ش قوله م ولا يكره تنحية قل عن بدن محرم الخ ظاهره ولو بمحل كثر شعره كالعانة والصدر والابط وقياس الكراهة في شعر الراس واللحية الكراهة هنا إلا ان يفرق بان هذا ينذر انتتافه بمثل ذلك وقوله م صريح في رميه حيا الخ أى وهو كذلك على ما اعتمدته الشارح م فإما م في الصلاة اه (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) أى في قتل قل شعر اللحية والرأس (قوله كالخطاف) أى المسمى بعصفور الجنة ع ش (قوله وكالفواسق الخمس) أى الغراب الذى لا يؤكل والحدادة والعقرب والفارة والكلب العقور نهاية (قوله بل يجب الخ) وفي شرح الروض وغيره التصريح بسنيته سم على حج ويمكن حمل كلام حج على حالة الصيال فيوافق ما اتفق به م راه ع ش (قوله فلا يندب قتله الخ) أى فيكون مباحا ع ش (قوله كسرطان الخ) أى وخنافس وجعلان نهاية (قوله كذلك) أى لا يظهر فيه نفع ولا ضرر (قوله تناقض) والمعتمد احترامه ونائى عبارة ع ش والمعتمد عند الشارح م حرمة قتله وعبارة في باب التيمم وخرج بالمحترم الحربى والمرتبو الزانى المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور وما غير العقور فمحترم ولا يجوز قتله ومثل غير العقور المهره فيحرم قتلها انتهت اه (قوله إلا في البحر) وكالبحر الغديرو والبرو والعين إذا المراد به الماء نهاية ونائى (قوله بخلاف ما يعيش الخ) يفيد ان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا ولا فلا يحرم التعرض له وقد يشكك ذلك على قوله فى الاطعمة وما يعيش في بروبحر كصنفدع وحية وسرطان حرام ثم رايت السيد السهمودى فى حاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كولا بما هو فى غاية التعسف سم (قوله وبالتوحش الخ) والمشكوك فى اكله أى اكل أو توحش احدا صوله لا يحرم التعرض لشيء منه لكن يسن فداؤه نهاية وشرح بافضل (قوله وإن تر حش) أى كبير نددونائى (قوله وإذا احرم الخ) عبارة النهاية والمعنى فان كان الصيد مملوكا لم يملكه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للادعى وان اخذه منه برضاه كعارية لكن المغروم لحق الله تعالى ما يأتى من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الادعى القيمة مطلقا وخرج بما مر الصيد المملوك فى الحرم بان صاده فى الحل فملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من اكل أو ذبح بخلاف المحرم لا حرامه ويزول ملك المحرم عن صيد احرم وهو بملكه باحرامه فيلزمه ارساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه

قيمه) لا يبعد ان يكتبى بما يشق عليه بتنجيئه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته (قوله نعم يكره التعرض لقمل شعر اللحية والرأس) قال فى شرح الروض اما قل بدنه وثيابه فلا يكره تنحيته ولا شيء فى قتله ذكره بالا صل وينبغي سن قتله كالبرغوث وهو قضية تشبيه المصنف المحرم بالحلال ولا يكره تنحيته قد يقتضى جواز رميه حيا وفيه نظر ويحتمل جوازه نظر الحرمة الاحرام فى الجملة وكالقمل الصبيان وهو بيضه نقله فى الروض عن الشافعى لكن فديته اقل لانه اصغر من القمل اه وهل محال الشعر من البدن كالابط والعانة كاللحية والرأس فيكره التعرض لقمله فيه نظر (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) قد يقال فهد كفارة مندوبة وقد رد على قولهم فى باب الكفارة انها لا تكون إلا واجبة (قوله بل يجب على المعتمد قتل العقور) فى شرح الروض وغيره التصريح بسنية قتل العقور (قوله بخلاف ما يعيش فيهما تغليا للحرمة) يفيد ان ما يعيش فيهما ينقسم الى ما كولا وغيره (قوله بخلاف ما يعيش فيهما) ينبغي ان المراد ما يعيش فيهما بما هو ما كولا او اصله ما كولا وذلك لانه اذا لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش الا فى محض البر ما زاد عليه مع ان شرط حرمة التعرض له ان يكون ما كولا او فى اصله ما كولا فعلم ان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا وقد لا وهل يوصف ايضا بالتوحش وغيره فيحتاج لتقييده بالوحشى او لا يكون الا وحشيا فلا حاجة للتقييد فيه نظر (تنبيه) قوله بخلاف ما يعيش فيهما يفيد ان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا والا فلا يحرم التعرض له وقد يشكك ذلك

لاذمنه موزيندب قتله كنمر ونسر وكالقمل نعم يكره التعرض لقمل شعر اللحية والرأس خوف الانتتاف ويسن فداء الواحدة ولو بلقمة وكالنمل الصغير بخلاف الكبير والنحل لحرمة قتلها كالخطاف والهدد والصدردو كالفواسق الخمس بل يجب على المعتمد قتل العقور كخزير يعدو ويحتمل ذلك فى حية تعدو أيضا ويحرم اقتناء شيء منها لانها ضارية بطبعها ومنه ما فيه نفع وضرر كقرد وصقر وفهد فلا يندب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه مالا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورخمة فيكره قتله نعم م فى كلب كذلك تناقض وبالبرى البحرى وهو مالا يعيش الا فى البحر وان كان البحر فى الحرم لانه لا عز فى صيده قال تعالى لمساكين يعملون فى البحر بخلاف ما يعيش فيهما تغليا للحرمة وبالتوحش الانسى وان توحش واذا أحرم وبملكه صيد أى أو نحو بيضه فيما يظهر اعطاء التابع حكم المتبوع

ويصير مباحا فلا غرم له إذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما أى ولا فى الحرم ملكه ولو مات فى يده ضمنه وإن لم يتمكن من إرساله إذا كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ولو أحرم أحدا ملكه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي فى ملك نصيب شريكه ليطلقه أى كله لكن ترددوا فى أنه لو تلف هل يضمن نصيبه أه قال الزركشى ولو كان فى ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة الناقة الزائدة بالسفر فيه احتمال أهو الأوجه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته لأنه المورط له فى ذلك ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثته كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما فى المجموع لدخوله فى ملكه قهرا ويجب إرساله ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات فى يد المشتري لزم البائع الجزاء وكما يمنع الإحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيار أكشراء وهبة وقبول وصية وحينئذ فيضمنه بقبض نحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم إن إرساله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه فى الهبة لاضمان لان العقد الفاسد كالصحيح فى الضمان والهبة غير مضمونة وان رده لمالك سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزاء أه قال ع ش قوله مر هل يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصته شريكه لكن قال سم على حج مانصه قال الشارح فى شرح العباب والذى يتجه ترجيحه اخذا بما قررته انما أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضى ذلك الخ انتهى أه (قوله لم يتعلق به حق لازم) أى كرهن أو اجارة لإعاب أه كردى على بافضل (قوله أى مما محرم) إلى قوله وحمارى النهاية والمغنى (قوله جميعها) يعنى شيئا منها (قوله نظير مامر) أى فى شرح اصطيد كل ما كول برى (قوله حال كون ذلك الخ) إشارة إلى أن فى الحرم حال من ذلك كردى عبارة المغنى (تذيه) قول المصنف فى الحرم حال من ذا المشار به الى الاصطيد وهو متعلق بالصائد والمصيد صادق بما إذا كانا فى الحرم أو أحدهما فيه والاخر فى الحل أه (قوله أو المصيد الخ) يخرج ما إذا

لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولزمه إرساله ولو بعد التحلل إذا يعود به الملك (قلت وكذا) يحرم (المتولد منه) أى مما يحرم اصطيداه (ومن غيره) أى مما يحل اصطيداه (والله اعلم) بأن يكون أحدا أصليه وإن علا برى وحشيا ما كولا والآخر ليس فيه هذه الثلاثة جميعها أو مجموعها فلا بد من وجود الثلاثة جميعها فى واحد من الأصول كضبع

على قوله فى الاطعمة وما يعيش فى بروج كضفدع وحية و سرطان حرام إلا أن يجعل تمثيله المذكور للتقيد بما لا يؤكل مثله فى البر ويقتصر على ما يؤكل مثله فى البر بما يعيش فيها وفيه نظر ومخالفة لكلامهم ثم رأت السيد السهمودى فى حاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كول بما هو فى غاية التعسف (قوله زال ملكه عنه) (فرع) ويملكه بالارث والرد بالعيب ويجب إرساله ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل كذا فى الروض وقوله ويملكه بالارث الخ قال فى شرحه ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما صرح بتصحيحه فى المجموع لدخوله فى ملكه قهرا أه فعمل الفرق بين ما دخل فى ملكه قهرا حال الإحرام وغيره كالمملوك قبل الإحرام ولو قهرا (قوله لزمه إرساله) قال فى العباب ويضمنه هو ان مات بيده لا قبل إمكان إرساله خلافا للروضة أى وأصلها إذا لا يجب أى الإرسال قبل الإحرام قطعاً أه وتبع فى مخالفة الروضة وأصلها الأسنوى وردده الشارح فى شرحه بأنه لا يلزم من عدم وجوب الإرسال قبل الإحرام عدم التقصير مع التمكن من الإرسال قبل الإحرام واند ذلك بان من جن مثلاً بعد ان مضى من وقت الصلاة ما يسعها دون الوضوء يلزمه قضاءها بعد الافاقة وعلوه بأن تقديم الوضوء على اول الوقت وان لم يكن واجبا لكنه لما كان يمكن تقديمه كان تركه تقصيرا فكذا هنا وفرق بينه وبين تأييد الأسنوى وهو عدم ضمان معية نذر التضحية بها وماتت يوم النحر قبل الامكان بعدم امكان تقديم التضحية على الوقت واطال فى ذلك (قوله اذا يعود به الملك) قال فى شرح الروض ولو أحرم أحدا ملكه تعذر إرساله فيلزم رفع يده عنه ذكره فى المجموع أه قال فى العباب فان تلف قبله أى قبل رفع يده عنه فى ضمان نصيبه تردد أه قال الشارح فى شرحه والذى يتجه ترجيحه منه اخذا بما قررته انما أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضى ذلك إذا اصاب فى مباشرة مالا يجوز الفدية ولا نظر لما ذكر من عدم تاقى اطلاق حصته على ما بقى لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يجد من يهبه له أو يرضى بشرائه مثلاً أه ثم قال فى شرح الروض

مع صنف ضدع أو شاة أو حمار أو ذئب تغليبا للتحريم بخلاف ذئب مع شاة وحمار أهلى مع زرافة بناء على ما فى المجموع انها غير ما كولة وفرس مع بقر لان تلك الثلاثة لم توجد فى طرف واحد من هذه المثل (ومحرم ذلك) أى اصطيد كل ما كول برى أو وحشى أو ما فى أحد أصوله ذلك أى التعرض له بوجه نظير مامر حال كون ذلك الاصطيد الصادق يكون الصائد وحده أو المصيد وحده

اعتمد على ما بالحل فقط سم (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها) أى بأن تكون فى طرف الحرم فيدخل الصيد راسه فقط فيتعلق بها ونائى (قوله أى ما اعتمد الخ) تفسير لقوله الصائد وحده أو المصيد وحده (قوله القائم) صفة الصائد أو المصيد (قوله من الرجلين الخ) بيان لما اعتمد الخ (قوله فى الحل) متعلق بقوله ولو أن اعتمد الخ (قوله أو مستقر الخ) عطف على قوله ما اعتمد الخ كرى (قوله تغليا) قد يصدق تغليب التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع فى الحرم والثلاثة الباقية فى الحل مع الاعتماد على الجميع وكون المصائب مافى الحل سم (قوله أو مستقر الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا اثر لكون غير قوائمه فى الحرم كراسه أى الذى لم يعتمد عليه وحده إن اصاب مافى الحل ولا ضمنه كاذكره الاذرى والزركشى هذا فى القائم فغيره العبرة بمستقره ولو كان نصفه فى الحل ونصفه فى الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليا للحرمة (قوله ما عداه) أى ما عدا ما اعتمد عليه المصيد القائم الخ أو مستقر غير القائم (قوله لكن الذى اعتمده الخ) اعتمده الاسنى والنهاية قال الونائى والتحفة اه (قوله مطلقا) أى سواء كان مستقره فى الحرم أم لا كرى والاولى اخذا من سم عن الاسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم أو المستقر فى الحرم أم لا (قوله للمستقر) اراد به هنا ما يشمل القوائم قول المتن (فى الحرم) متعلق من حيث المزج بقول الشارح كون ذلك الاصطياد (قوله ولو على الحل) لا يخفى مافى هذه الغاية بل لا يظهر لها معنى إلا لو جعل على معنى من وصح لغة (قوله ولو على الحل) أى ولو كان كافر املتزم بالاحكام اسنى ومعنى ونهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ولو سعى فى المغنى وإلى قوله وفيه نظر فى النهاية (قوله فغيره الخ) أى نحو الامساك والجرح نهاية (قوله فعلم الخ) لعل من قوله الصادق يكون الصائد الخ وفيه تأمل (قوله انه لورمى من فى الحل الخ) عبارة الروض وكذا أى يضمه لو كانا فى الحل ومن السهم لا الكلب فى الحرم أن لم يتعين طريقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكلب إلا ان عدم الصيد مفر غير الحرم اه سم (قوله بخلاف نحو الكلب الخ) عبارة النهاية ويضمن حلال ايضا بارساله وهما فى الحل ايضا كلبا معلما تعين الحرم عند الارسال لطريقه وإن لم تكن هى الطريق المألوفة لانه الجاه إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لان له اختيارا ولا كذلك النهم ولو دخل صيدرمى إليه أو

قال الزركسى ولو كان فى ملك الصبي صيد فهل يلزم الولى ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمال اه قال فى شرح عبو الذى يتجه انه يلزمه ذلك لانه الذى ورطه فيه اه (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها) انظر مع كون الذى فى الحرم الشبكة وحدها أى دون الصائد والمصيد كيف يتصور تلف الصيد او تعقله بها (قوله أو الصيد) يخرج ما إذا اعتمد على ما بالحل فقط (قوله تغليا للتحريم) قد يصدق تغليب التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع فى الحرم والثلاثة الباقية فى الحل مع الاعتماد على الجميع وكون المصائب مافى الحل (قوله أو مستقر غير القائم) عبارة شرح الروض وعلم بما تقرر انه لا عبرة بكون غير قوائم الصيد فى الحرم كراسه ولم يعتمد على قامته التى فى الحرم فقياس نظائره انه لا ضمان قال الاسنوى وما ذكره من اعتبار القوائم هو فى الاثام ام النائم فالعبرة بمستقره قاله فى الاستقصاء اه فلو نام ونصفه فى الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليا للحرمة وعلى عدم اعتبار الراس ونحوه شرطه ان يصيب الرامى الجزء الذى من الصيد فى الحل فلو اصاب راسه فى الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها فى الحل وهذا متعين ذكره الاذرى وقال ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى (قوله فى المتن والشرح ولو على الحل) قال فى الروض وشرحه فصل وللحل ولو كافر املتزم بالاحكام حكم المسلم المحرم فى صيد الحرم من تحريم تعرض ولزوم جزاء وغيره اه (فرع) قتل أى حلال فى الحل حمامة ولها فى الحرم فرخ أى فهل ضمنه أو عكسه أى بان قتلها فى الحرم ولها فى الحل فرخ فهل ضمنها ولو نفر محرم صيدا او نفر حلال فى الحرم فهل بسببه ضمنه لان اتلفه حلال الخ قال فى شرحه فلا ضمان على المنفر بل على المتلف تقديم للبائس اه وظاهره ان المنفر ليس طريقا وهو خلاف ما هو مرتضاه فى شرح الروض فيما لو امسكه محرم فقتله محرم اخر من ضمان الممسك طريقا إلا ان يفرق بين التنفير والامساك فليراجع (قوله فعلم انه لورمى الخ) عبارة الروض

أو الآلة كالشبكة وحدها  
أى ما اعتمد عليه الصائد  
أو المصيد القائم من الرجلين  
أو احدهما وإن اعتمد  
على الاخرى ايضا فى الحل  
تغليا للتحريم أو مستقر  
غير القائم وإن كان ما عداه  
فى هواء الحل كما اقتضاه  
كلام الاسنوى وغيره لكن  
الذى اعتمده الاذرى  
والزركشى ضمانه ان أصيب  
ما بالحرم مطلقا ويشكل  
عليه ما أتى فى الشجر أن  
العبرة بالمنتب دون الأغصان  
التي فى الحرم إلا أن يفرق  
بأن التبعية للنبت أقوى  
منها للمستقر (فى الحرم)  
المسكى ولو (على الحل)  
إجماعا وللهى عن تنفيره  
فغيره أولى فعلم انه لورمى  
من فى الحل صيدا بالحل  
فر السهم بالحرم حرم  
بخلاف نحو الكلب وان  
قتله فى الحرم إلا ان تعين  
الحرم

إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيدا فيه كان موجودا فيه قبل رميه إلى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا أن عدم الصيد ملا غير الحرم عنده به ونقل الأذرع أنه لو أرسل كلبا أو سهما من الحل إلى صيده فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الجزم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم اه (قوله طريقا) أي الكلب و (قوله أو مقرا) أي للصيد نهاية (قوله ولو سعى الخ) أي الحلال أو الصيد و (قوله فقتله) أي الصيد في الحل عبارة النهاية ولا ينالم يضمن من سعى من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحل لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لأن ابتداء الصيد الخ اه وعبارة المغني ولو سعى الصيد من الحرم إلى الحل فقتله الحلال أو سعى من الحل إلى الحل ولكن سلك في أثناء سعيه الحرم فانه لا ضمان قطعاً له في المجموع اه (قوله في الأولى) أي في مسألة السعي (قوله ولو أخرج) أي الحلال (قوله وأخذ منه الخ) الأخذ شيخ الإسلام سم عبارة الوثاني عقب ذكر المسئلتين الأصل ثم الفرع من غير تعرض للأخذ نصها كافي الامداد والنهاية وشرح العباب وذكر في التحفة أن في المسئلة الثانية نظر اظاهر القولهم لو نصبها محرماً ثم حل ضمن انتهى اه (قوله من بالحرم) أي الحلال (قوله أصلاً) أي وهو مسألة المجموع والكفاية (و فرعا) وهو الماخوذ سم (قوله لو نصبها) أي الشبكة بالحل (قوله وبفرض إمكان الفرق بين هذين) لا خفاء في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم والنحو لقوله أيضاً لقول البغوي الخ شارح اه سم وقوله لا خفاء الخ أي لا يفتقر في الحلال ما لا يفتقر في المحرم (قوله وإذا أثر وجود بعض المعتمد الخ) أي كما تقرر في قولنا السابق أي ما اعتمد عليه الخ و (قوله في الحرم) متعلق بوجوده (قوله في صوتنا) أي الماخوذة بما ذكر سم (قوله فيه) خبر أن والضمير للحرم (قوله هي اليدان الخ) الأولى الموافقة لسابق كلامه الأفراد (قوله لعل ذلك) خبره محذوف أي لعل ذلك ثابت كرهى أي أو اسمه محذوف أي لعله أي البغوي ذلك أي لا يرى هذا اعتماد الخ (قوله ولو كان محرماً) إلى قوله أو ينفر صيد في المغني إلا قوله ولو غير معلم وإلى قوله ومفهوم لم يضطر الخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله ويزنق إلى وفارق وقوله لم يضطر إلى ميتة (قوله أو عكسه) أي بان رماه قبل إحراره أو دخوله في الحرم فاصابه بعده (قوله نظير مامر) أي فيما لو اعتمد على رجله معاً وكانت أحدهما في الحرم فقط بصرى (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لقول البغوي نفسه الخ سم (قوله محرماً) أي أو وهو في الجزم نهاية ومعنى (قوله للاصطياد الخ) أي لا لنحو أصلاً حوا نائي عبارة المغني ولو نصبها للخوف عليها من مطرو ونحوه لم يضمن اه (قوله ثم تحلل الخ) عبارة المغني والنهاية سواء أنصبها في ملكه أم في غيره ووقع الصيد قبل التحلل أم بعد موته اه (قوله لتعديه) أي في حال نصبها نهاية (قوله بخلاف عكسه) أي بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم أحرم فلا يضمن ما تلف بها نهاية ومعنى (قوله ولو أدخل الخ) أي الحلال و (قوله تصرف فيه بما شاء) أي فلا يحرم على حلال الترض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح ولو دل المحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانه بالة أو نحوها ثم ولا ضمان أو في يده ضمن ولا يرجع

وكذا أي يضمنه لو كان في الحل ومر السهم لا الكلب في الحرم أن لم يتعين طريقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكلب لأن عدم الصيد مقرا غير الحرم اه (قوله وأخذ منه الخ) الأخذ شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله أصلاً) أي وهو مسألة المجموع والكفاية و فرعا أي وهو الماخوذ (قوله وبفرض إمكان الفرق بين هذين الخ) لا خفاء في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم الخ ولقوله أيضاً لقول البغوي الخ ش (قوله وإذا أثر وجود بعض المعتمد عليه الخ) أي كما تقرر في قولنا السابق أي ما اعتمد عليه الخ وقوله في الحرم متعلق بوجوده (قوله في صورتنا) أي الماخوذة لما ذكر (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لقول البغوي نفسه الخ (قوله بخلاف عكسه) أي بخلاف نظيره في الرمي السابق في قوله أو عكسه (قوله في المتن والشرح) فإن تلف أو أوز من المحرم الخ قال في الروض ولو أوز من صيد الزمه كل قيمته لأن الأزمان كالاتلاف اه ثم قال في الروض وإن قتله محرماً آخر أي مطلقاً

من الحرم إلى الحل فقتله لم يضمنه بخلاف ما لورمى من الحرم والفرق أن ابتداء الاصطياد من حين الرمي ولذا سنت التسمية عنده لا من حين العدو في الأولى ولو أخرج يده من الحرم ونصب شبكة بالحل فقتل بها صيد لم يضمنه على ما في المجموع عن البغوي والكفاية عن القاضي وأخذ منه ومن الفرق السابق أنه لو أخرج من بالحرم يديه إلى الحل ثم رمى صيداً لم يضمنه وفيه نظر ظاهر أصلاً و فرعا لقول البغوي نفسه لو نصبها محرماً ثم حل ضمن وبفرض إمكان الفرق بين هذين الذي دل عليه كلام البغوي فالفرق بين نصب الشبكة والرمي يمكن فإن نصب لم يتصل به أثره بخلاف الرمي وإذا أثر وجود بعض المعتمد عليه في الحرم فأولى في صوتنا لأن كل ما اعتمد عليه فيه فإن قلت لعل البغوي لا يرى هذا الاعتماد بل الآلة التي هي اليدان فيمكن خروجهما عن الحرم قلت لعل ذلك لكنه مخالف لما قررناه في الاعتماد ولو كان محرماً أو بالحرم عند ابتداء الرمي دون الإصابة أو عكسه ضمن تغليبا للتحريم نظير مامر ومثله ما لو نصب شبكة محرماً للاصطياد بها ثم تحلل فوقع الصيد بها لتعديه بخلاف عكسه ولو أدخل معه الحرم صيداً لم يملكه كاتصرف



على القاتل ان كان حلالا والارجع نهاية ومعنى (قوله في الحرم في الثالثة او في الحل في الثانية كالاولى) الثلاث هي المتقدمات في قوله المحرم او من بالحرم والحل شارحاه سم (قوله او اذن من) عبارة الروض مع شرحه ولو اذن من صيدا لزمه جزاءه كاملا لان الاذن كالانكافى سم (قوله وان كان جاهلا) اى وان عذر بنحو قرب اسلام ونائي (قوله جاهلا) اى بالتحريم (او ناسيا) اى للاحرام معنى (قوله او مخطئا) اى كان رمى الى هدم ثم عرض الصيد بعد رميه الى الهدف فاصابه السهم ونائي (قوله كاسر) اى قبيل قول المتن ودهن الخ وفي شرحه وتكمل الفدية الخ (قوله اذ لا فرق بين كافر الخ) اى ملتزم للاحكام اثنى ونهاية زاد المعنى فلو دخل كافر الحرم واتلف صيدا ضمنه وقيل لا لانه لم يلتزم حرمة وعلى الاول يكون كالمسلم في كيفية الضمان الا في الصوم اه (قوله بالحرم) اى هو او الصيد او هما اخذنا ممر (قوله نعم ان قتله الخ) عبارة النهاية والامداد ولا يضمن ايضا باتلافه لماصال عليه او على غيره لاجل دفعه عن نفسه محترمة أو عضو كذلك أو مال بل او اختصاص فيما يظهر لان الصيال الحق بالموثبات ولو قتله لدفع رايه الصائل عليه ضمنه وان كان لا يمكن دفع رايه الا بقتله لان الاذى ليس منه نعم يرجع بما غرمه على الراكب اه (قوله دفعا لصياله الخ) لو قتله في هذه الحالة بقطع مذبحه هل يحل فيه نظر ولا يبعد الحل لان مذبحه انما كان ميتة لاحترامه وامتناع التعرض له وقد اهدروا جاز التعرض له بصياله سم وعش واقره البصرى (قوله الا بتنجيته) قضيته انه لو امكن دفعه بدون تنجيته امتنعت مع ان فيه شغلا للملكة وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتجه حيث توقف استعماله على تنجيته جوازها كذا افاده المحشى سم وينبغي ان يلحق به اذا كان يتأذى به الكثرة حر كته عند طيرانه وهديره المشغل له عما هو بصدد بل لو قيل بجواز تنفير من ملكه مطلقا لكان وجيبا لان حرمة لا تزيد على حرمة المسلم وله منعه عن ملكه بصرى وتقدم عن قريب عن عش انه يجوز تنفيره عن المسجد صوناه عن روثه وان عني عنه بشرطه (قوله للطريق الخ) اى ولو وجد طريقا غيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة الونائي للطريق الذى احتاج لسلوكه بحيث تناله مشقة بعده بخلاف نحو التنزه اه (قوله ففسدها) اى فسد البيض او الفرع بتنجيته عن نحو فرشه (قوله او كسر بيضة الخ) ويضمن حلال فرخا حبس امه حتى تلف والفرخ في الحرم دون امه لان حبسها جناية عليه ولا يضمنها لانه اخذها من الحل او هي في الحرم دونه ضمنهما اما هو فكالورماه من الحرم الى الحل واما هي فلكونها في الحرم والفرخ مثال اذ كل صيد وولده كذلك اذا كان يتلف لا تقطاع متعده وخرج بالحلال المحرم فيضمن مطلقا نهاية اى سواء اخذها من الحل او الحرم كانت امه في الحرم أم لا عش (قوله كالمو انقلب عليه الخ) اى جاهلا به فالتلف نهاية زاد الونائي قال في شرح الايضاح نعم ان علمه بقتل النور ثم انقلب عليه بعده ضمنه ان سهل عليه تنجيته والافه معذور انتهى اه (قوله او اتلفه غير ميمز) اى كجنون أو صبي لا يميز احرم عنه الولي ولا يضمن الولي ايضا كافي في شرح الروض سم (قوله كاسر) اى في شرح وتكمل الفدية الخ (قوله وبما تقرر) اى بما ذكره في شرح ويجرم ذلك الخ ومن قول المصنف فان اتلف الخ وما ذكره في شرحه (قوله لكنه يرجع على أمره) ظاهره وان كان الامر حلالا عش (قوله وتسبب) عطف

اى ولو بعد الاندمال فعليه رجزاؤه زمنا اه (قوله في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الحل في الثانية كالاولى) الثلاث هي المتقدمات في قوله المحرم او من بالحرم او الحل ش (قوله نعم ان قتله دفعا لصياله الخ) لو قتله في هذه الحالة بقطع مذبحه هل يحل فيه نظر ولا يبعد الحل لان مذبحه انما كان ميتة لاحترامه وامتناع التعرض له وقد اهدروا جاز التعرض له بصياله واحترز بقوله لصياله عليه عما لو قتله دفعا لصياله رايه كيه فانه يضمن لكن مع الرجوع بما غرمه على الراكب كما قاله في الروض اول دفع رايه كيه ضمن ورجع عليه اه (قوله ولم يمكنه دفعه الا بتنجيته عنه الخ) قضيته انه لو امكن دفعه بدون تنجيته امتنعت مع ان فيه شغلا للملكة وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتجه حيث توقف استعماله على تنجيته جوازها (قوله او اتلفه غير ميمز) اى كجنون أو صبي لا يميز احرم عنه الولي ولا يضمن الولي ايضا كافي في شرح الروض (قوله وتسبب) عطف على قوله مباشرة

في الحرم في الثالثة أو فيه  
أو في الحل في الثانية كالاولى  
أو تلف تحت يده كاياتى  
(ضمنه) وان كان جاهلا  
أو ناسيا أو مخطئا كما مر  
بالجزاء الآتى مع قيمته  
لما لكان كان ملوكا لقوله  
تعالى ومن قتله منكم متعمدا  
الآية ومنكم ومتعمدا  
جرى على الغالب اذ لا فرق  
بين كافر بالحرم وناس  
ومخطيء وضدهم نعم ان  
قتله دفعا لصياله عليه أو  
لعموم الجراد للطريق ولم  
يجد بدا من وطئه او باض  
او فرخ بنحو فرشه ولم  
يمكنه دفعه الا بتنجيته عنه  
ففسدها أو كسر بيضة  
فيها فرخ له روح فطار  
وسلم أو أخذه من فم  
مؤذي داويه فمات في يده  
لم يضمنه كالمو انقلب عليه  
في نومه أو اتلفه غير  
ميمز كما مر وبما تقرر علم  
ان جهات ضمان الصيد  
مباشرة وان أكره لكنه  
يرجع على أمره وتسبب

على قوله مباشرة سم (قوله وهو هنا) عبارة النهاية وهو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ولو استرسل كلب أي بنفسه فزاد عدوه باغراء محرم لم يضمنه لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغراء ولو رمى صيدا فنفذ منه إلى صيد آخر ضمنها اه (قوله ومن مثله) أي التسبب (قوله أن ينصب) عبارة النهاية والنائي ويضمن ما تلف منه يحفر به حفرها وهو محرم بالحل أو الحرم وهو متعد بالحفر كان حفره في ملك غيره من غير إذنه أو وهو حلال في الحرم وإن لم يكن متعديا به كان حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمنصب شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحفر بغير عدوان أهو قوطها وهو متعد بالحفر الخ قيد للحل فقط كما يفيد آخر كلامهما ويصرح به ما يأتي آتيا عن المغني والاسني وسم فكان حق المقام تقديم الحرم على الحل بقلب العطف (قوله بالحرم) متعلق بيحفر سم أي وينصب عن التنازع (قوله حيث كان) أي ولو يملكه في الحل سم (قوله أو يحفر الخ) أي المحرم كردى عبارة المغني ولو حفر المحرم بشرا حيث كان أو حفرها الحلال في الحرم فأهلك صيدا انظر ث فان حفرها عدوانا ضمن والافالحا حفره في الحرم فقط عليه الضمان اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وهي تفيدان حفر المحرم في الحرم ولو في ملكه أو موات مضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن اه (قوله ولو غير معلم) وفاقالة اهر اطلاق المغني وخلافا للنهاية والاسني عبارتهما ولو ارسل محرم كلبا معلما على صيدا وحل رباطه والصيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضر أو غائبا ثم حضر ولو ارسل كلبا غير معلم على الصيد فقتله لم يضمنه كما جزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الاملاء وحكاة في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب انتهى وفي سم بعد سرد ما ذكر عن الاسني مانصه فعلم أن الشارح جزم ببحث المجموع اه (قوله أو ينفره) كقوله الاتي أو يزلق عطف على ينصب الخ (قوله نحو شجرة) أي كجبل نهاية (قوله حتى يسكن) قال في الروض لا أن هلك أي قبل سكونه باقية سماوية أي فلا يضمنه انتهى اه سم (قوله وفارق الحرم) أي حيث أن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن و(قوله من بالحرم) أي الحلال بالحرم حيث

وهو هنا ما يشمل الشرط الآتي يانه في الجراح ومن مثله هنا أن ينصب حلال شبكة أو يحفر بشرا ولو يملكه بالحرم أو ينصبها محرم حيث كان فيتعلق بها صيد ويموت أو يحفر تعديا أو يرسل كلبا ولو غير معلم أو يحل رباطه أو ينحل بتقصيره وإن لم يرسله فيتلف صيدا أو ينفره فيتعثر ويموت أو يأخذه سبع أو يصدمه نحو شجرة وإن لم يقصد تنفيره ولا يخرج عن عهدة تنفيره حتى يسكن أو يزلق بنحو بول مركوبه في الطريق كما اطبقوا عليه وفارق ما يأتي قبيل السير بان الضمان هنا أضيق وفارق المحرم من بالحرم في الحفر بان حرمة الحرم لذات المحل فلم يفترق الحال بين المتعدى بالحفر فيه وغيره بخلاف الاحرام فانها لوصفة فافترق المتعدى من غيره

وقوله بالحرم متعلق بيحفر (قوله حيث كان) أي ولو بملكه (قوله أو يحفر تعديا) أي أو بالحرم كما يفيد الروض وشرحه وعبارة الروض وإن حفر المحرم بشرا أي حيث كان أو حلال في الحرم فأهلك صيدا انظر ث فان حفرها عدوانا ضمن والافالحا حفره في الحرم فقط اه وهي تفيدان حفر المحرم في الحرم ولو في ملكه أو موات مضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن (فرع) لو دل محرم حلال على صيد سائب أي ليس في يد الدال أو اعارة آلة فقتله ثم أي المحرم لم يضمن وإن دل حلال محرما ضمنه المحرم وأثم الحلال ولو أمسكه محرم وقتله حلال أو عكسه ضمنه المحرم مستقر أو وقتله محرم آخر ضمنه الممسك باليد وقراره على القاتل كذا في الباب وما ذكره من ضمان الممسك هو ما ارتضاه في شرح الروض (قوله أو يرسل كلبا) في شرح الروض (فرع) لو ارسل كلبا أو سهما من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب له إلى الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم نقل ذلك عن الأذري اه (قوله ولو غير معلم) نقل في شرح الروض عدم الضمان في غير المعلم عن جزم الماوردي والجرجاني والقاضي أبي الطيب والقاضي حسين وأنه عزاه إلى نصه في الاملاء ثم قال وحكاة في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه فعلم أن الشارح جزم به ببحث المجموع (قوله أو ينحل بتقصيره) قال في الروض ويكره للمحرم حمل البازي ونحوه فان حمله فأنقلت أي بنفسه وقتل بلا ضمان قال في شرحه وإن فرط قال ويفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالبا دفع الأذى فاذا انحل بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله أهو في الروض أيضا لا بانقلات بغيره قال في شرحه فلا يضمن وإن فرط اخذنا ما مر في انقلات البازي ونحوه (قوله حتى يسكن) قال في الروض لا أن هلك أي

ضمن وان لم يتعد بالحفر (قوله بين ضمانه) اي المحرم سم (قوله مطلقا) اي سواء كان متعديا بان نصبها في ملك غيره بغير اذنه او لا بان نصبها في ملك نفسه او غيره باذنه او في موات (قوله بالحفر المباح) اي في غير الحرم لما تبين فيما مر (قوله وبما تقر الخ) لعله اراد بذلك قوله ان جهات ضمان الصيد الخ لكن لا يظهر منه وجه عدم الاشكال في عدم ضمان نحو النائم عبارة النهاية وشرط الضمان فيما مر بمباشرة او غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد مميز يخرج المجنون والمغنى عليه والنائم والطفل الذي لا يميز والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من اهل التمييز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى اي اصالته وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكون الفدية تصرفا للمفقراء اهـ (قوله نحو النائم) اراد بنحو النائم المجنون والمغنى عليه وغير المميز كما علم بما مر و (قوله هنا) اشارة الى اتلاف المحرم وضمير غيره يرجع الى هنا باعتبار المعنى كرى اي واراد بالغير حق الادعى فقوله الى اتلاف المحرم كان ينبغي ان يقول الى اتلاف الصيد (قوله لان الاول) اراد به ضمان نحو النائم (قوله والثاني) اراد به الحاقهم الخ كرى (قوله ويد) عطف على مباشرة سم وكرى (قوله كان يضعها الخ) وكان تلف بنحو رفس مراكبه كالهالك به آدمى او بيمته ولا يضمن ما تلف بالتلف بغيره وان فرط واخذ بما في المجموع عن الماوردى وقره انه لو حمل ما يصاد به فانفلت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالبا دفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فوت للغرض بخلاف حمله ولو رماه بسهم فخطاه او ارسل عليه كلبا فلم يقتله اثم ولا جزاء نهاية واسنى (قوله ومذبح المحرم الخ) عبارة المغنى ولو ذبح المحرم الصيد او الحلال صيد الحرم صار ميتة وحرم عليه اكله وان تحلل ويحرم اكله على غيره حلالاته كان او محرما لا ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالمجوسى ولو كسر المحرم او الحلال بيض صيدا وقتل جرادا ضمنه ولم يحرم على غيره كما صححه في المجموع ويحرم عليه ذلك تغايضا عليه اهـ وكذا في النهاية الا انه قال على الحلال بدل على غيره قال الرشيدى قوله مر على الحلال اي في غير الحرم وكان الاولى ان يقول على غيره كافي الامداد اهـ (قوله مطلقا) اي ولو في الحل (قوله لصيد) اي من صيد نهاية (قوله ميتة الخ) خبر ومذبح الخ كرى (قوله وكذا محلو به الخ) اي يحرم محلوب الحرم ومن بالحرم ويض الخ (قوله لكن الذى في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله الحل لغيره) جزم به في الروض اي والنهاية والمغنى وهو تصريح بان قتل المحرم الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل سم (قوله لغيره) ظاهره ولو محرما وقياس ما ذكر ان ما جزم المحرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال ع ش اي ومحرما آخر ولو في الحرم (قوله ومفهوم الخ) ولو اضطر المحرم واكل صيد بعد ذبحه ضمن مغنى وروض وسم (قوله حل له الخ) خلافا لظاهر اطلاق النهاية والمغنى وفي سم ما حاصله قياس ما اعتمده الشارح من حل المذبح بالاضطرار الحل فيما لو اكره المحرم او من بالحرم على قتل صيد او دفع الصيد لصياله فاصاب مذبحه بحيث قطع حلقومه ومريته بل الحل في صورة الصيال اولى كما هو ظاهر لان السبب نشأ من الصيد اهـ (قوله ويفرق بينه) اي بين المذبح والاضطرار حيث محل للذابح وغيره (وبين نحو اللبن) اي حيث يحرم عليه وعلى غيره على ما قاله جمع و (قوله هنا) اي في نحو اللبن (قوله فغلظ عليه بتحريمه عليه ايضا) ان كان المعنى كما حرم على غيره فهو على غير ما في المجموع سم اقول يلزم عليه استدراك قول الشارح والحق به غيره الخ ولذا اخلت النسخة المعتبرة المعتبرة بالمقابلة على اصل الشارح رحمه الله تعالى غير مرة عن لفظة ايضا (قوله لم يصده ولا دل الخ) اما اذا صيده اودل او اعان عليه فيحرم عليه اكله دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر

قبل سكونه بافه سماوية اي فلا يضمنه اهـ (قوله بالحفر المباح) اي في غير الحرم كما تبين فيما مر (قوله ويد) عطف على قوله فيما مر مباشرة (قوله الحل لغيره) جزم به في الروض وهو تصريح بان قتل المحرم الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل (قوله حل له) اي ويضمن قال في الروض (فرع) وان اضطر واكل الصيد ضمن اهـ (قوله فغلظ عليه بتحريمه عليه ايضا) ان كان المعنى كما حرم على غيره فهو على غير ما في المجموع (قوله لم يصده ولا دل او اعان عليه) اما اذا صيده اودل او اعان عليه

وله اكل لحم صيد لم يصد له ولا دل ولو بطريق خفي كان ضحك فتنبه الصائده او اعان عليه ثم الصيد اياه مثل من النعم صورة وخلقة على التقريب بان حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) او عدلان بعده او لا مثل له وفيه نقل وامام لا مثل له ولا نقل فيه فالاول بقسميه

ثم رايت بهامش شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي في قوله بخلاف ما اذا صيد له اودله عليه المحرم مانصه اى فانه يحل للصائد ويحرم على المحرم فالظاهر انه يحرم على المحرم الدال وغيره انتهى اه سم (قوله وله اكل لحم صيد الخ) عبارة النهاية وللحرم اكل صيد غير حرمى ان لم يدل او يعين عليه فان دل او صيد له ولو بغير امره وعلمه حرم عليه الا كل منه واثم بالدلالة ولو بالاكل لكن لا جزاء عليه بدلالته ولا باعائه ولا باكله بما صيد له اه (قوله او اعان الخ) عطف على قوله دل وكان الاولى قلب العطب بان يقول ولا اعان ولا دل عليه الخ (قوله ثم الصيد) الى قوله وعلمه لا يحتاج في النهاية والمغنى الا قوله يعنى الظبية وقوله وقد يصدق به المتن وقوله فلا اعتراض الى والوبر (قوله ثم الصيد الخ) توطئة لقول المصنف فى النعماء الخ كرى (قوله من النعم) اى الابل والبقر والغنم ونائى (قوله صورة الخ) اى لقيمة نهاية (قوله على التقريب) اى على التحقيق والافان النعماء من البدنة ونائى ومغنى (قوله او عدلان بعده) اى على التفصيل الآتى في قوله وما لا نقل فيه الخ وعبارة شرح الروض اى وفي المغنى والنهاية ما يوافقه اماما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن صحابين او عن عدلين من التابعين فمن بعدهم قال في الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباقيين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقيين انتهت اه سم (قوله بقسميه) يعنى ماله مثل من النعم وما لا مثل له وفيه نقل (قوله او بما نقل الخ) او للتوزيع وكان الاولى يقول الاول يضمن بمثله والثاني بما نقل فيه ثم يقول فيما ياتى والثالث بضمن بيده الخ قول المتن (فى النعماء الخ) اى فى اتلاف النعماء بفتح النون ذكر اكانت او اثنى بدنة كذلك فلا يجزى بقره ولا سبع شياه او اكثر لان جزاء الصيد تراعى فيه المماثلة مغنى ونهاية (قوله اى فى الذكر ذكر وفى الاثنى الخ) عبارة غير موجزة الذكر عن الاثنى وعكسه والذكر افضل للخروج من الخلاف اه (قوله يعنى الظبية) عبارة النهاية والاولى ان يقال وفى الظبي تيس اذا العز انما هى واجب الظبية اى اصالة لكنهم جروا فى التعبير بذلك على وفق الاثر الا ترى (قوله قد يصدق به المتن) اى بان يحمل على الجنس (قوله فى انثاء) اى الغزال (عناق) اى او جفرة (وفى ذكره جدى او جفر) اى على حسب ما يقتضيه جسم الصيد نهاية ومغنى (قوله لان الا فى صح جوازه) اى لكن الذكر افضل كما ياتى (قوله وذلك الخ) راجع لجميع ما تقدم (قوله بعد اربعة اشهر) لم يبين الى اى حديث يستر الاطلاق والظاهر انه الى سنة فانه حيثئذ عز بصرى (قوله لكن يجب ان يكون المراد الخ) قد يقال على ظاهر ما تقرر ليس دون سن العناق سن حتى يراد بالجفرة بصرى وانما قيد بالظاهر لا مكان حمل كلام الشارح على ما يندفع به الاشكال كما ياتى (قوله وخالفه فى عدة من كتبه الخ) عبارة المغنى وفي النهاية ما يوافقه نصها وهو اى العناق اثنى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة ذكره فى تحريره وغيره وفى اصل الروضة وغيره انها اثنى المعز من حين تولد الخ ويمكن حمله على الاول اه وقوله اذا قويت اى بان جاوزت اربعة اشهر ونائى (قوله من كتبه) اى المجموع والتحرير وغيرهما نهاية (قوله وعليه لا يحتاج لقولها الخ) قديمين عدم الاحتياج وذلك لان العناق على هذا اعم من الجفرة وصاحبة بما فى

يضمن بمثله او بما نقل فيه (فى النعماء) الذكر والاثنى (بدنة) اى واحد من الابل (وفى بقر الوحش وحماره بقره) اى فى الذكر ذكر وفى الاثنى اثنى ويجوز عكسه (و) فى (الغزال) يعنى الظبية (عز) وهى اثنى المعز التى تم لها سنة واما الظبي ففقيه تيس ويجوز عكسه وقد يصدق به المتن واما الغزال وهو ولد الظبي الى طلوع قرنه ثم هو ظبي او ظبية فى انثاء عناق وفى ذكره جدى او جفر (و) فى (الارنب) اى انثاء (عناق) وفى ذكره ذكر فى سن العناق الاثنى ويجوز عكسه (و) فى (البربوع) اى انثاء (جفرة) وفى ذكره جفر ويجوز عكسه فلا اعتراض على المتن فى ايهامه جواز فداء الذكر بالانثى وعكسه لان الاصح جوازه والوبر باسكان الباء كالبربوع وذلك لان جمعا من الصحابة رضى الله عنهم حكموا بذلك كله قال فى الروضة كاصليها والعناق اثنى المعز من حين تولد الى ان ترعى والجفرة اثنى المعز تقطع وتفصل عن امها فتأخذ فى الرعى وذلك بعد اربعة اشهر والذكر جفر لانه جفر جنباه اى عظم هذا معناهما لغة لكن يجب ان يكون المراد بالجفرة

هنا مادون العناق فان الارنب خير من البربوع اه وخالفه فى عدة من كتبه فنقل عن اهل اللغة ان العناق تطلق على ما مر ما لم تبلغ سنه وعليه لا يحتاج لقولها لكن يجب الى آخره لانه مبنى على ما نقله ولا

سنبابل ودونه كما يصرح به قوله في بيانها على هذا تطلق على ما مر ما لم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب  
عناق صادقة بمسمى الجفرة ودونها فيحتاج لقولهما المذكور فليتامل سم عبارة البصري قوله وعليه  
لا يحتاج الخ محل تأمل لان محصل هذا الثاني ان العناق من حين الولادة الى استكمال سنة وان الجفرة من اربعة  
اشهر الى سنة على ما استظهرناه فكيف لا يحتاج الى ما ذكر على اننا لم نقل بامتداد اطلاق الجفرة الى سنة لا يتم  
قوله لا يحتاج الخ اه (قوله من اتحاد العناق والجفرة) قد يقال المعلوم من ذلك تمام المغايرة بامتداد العناق  
الى ان ترعى ثم جفرة من حين ترعى هذا ما اقتضاه كلامهما لا ما افاده رحمه الله بصري وقد يجاب بان قولهما من  
حين تولد الخ اراد به من تمام زمن مبدؤه وقت الولادة ومنتهاه وقت الشروع في الرعى كما تقدم الاشارة اليه من  
المغنى (قوله والضبع الخ) وفي الثعلب شاة وفي الضب وام حين بضم المهملة وفتح الواحدة وهى دابة على خلقه  
الحرباء عظيمة البطن جدى مغنى ونهاية عبارة الونائى في الثعلب شاة والحديثان الدالان على تحريره  
ضعيفان ويكنى ابا الحصين ومنه صمور وسنجاب كما قاله السيد الشلى وفي الضب جدى او خروف ومنه ام حين  
اه (قوله اى والصيد) الى قوله قال في المجموع في النهاية الا قوله كما ياتي الى ولو حكم وقوله وقيل الى انه لا نظر  
وكذا في المغنى الا قوله او تاب الى ولو حكم (قوله ولا احد من الصحابة) شامل للواحد ولعله غير مراد على  
الاطلاق سم عبارة المغنى والنهية قال في الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباقيين اه قول المتن (عدلان)  
اى ولو ظاهر او بلا استبراء سنة فيما يظهر نهاية وفتح الجواد عبارة الونائى ولو كانت عدالتهما ظاهرة كافي  
النهاية وشرحي الارشاد وقال في الحاشية اى وشرح العباب العدالة الباطنة اه (قوله ويجب كونهما فظنين  
فقيهين الخ) وواضح ان الفقيه يدركه وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق شرح العباب اه سم (قوله وان لم  
يفسق الخ) والذي يظهر جواز اعتماد الفاسقين القائلين معرفة انفسهما اذا وثق كل بمعرفة الاخر فظن  
صدقه بل يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين ايضا معرفة قهما اذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكون اشتراط  
عدالتهما بوجوب قبول خبرهما مطلقا لا لصحة معرفتهما اذا لا تتوقف على العدالة ولا ليصح حكمهما اذ ليس  
هذا حكما حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة سم (قوله ويؤخذ من اطلاقهم الخ) عبارة الاسنى والمغنى  
والنهاية وعلل الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجوز الا بقول من يجوز حكمه ومنه يؤخذ

العناق على هذا اعم من الجفرة وصادقة بما في سنبابل ودونه كما يصرح به قوله في بيانها على هذا اطلق على  
ما مر ما لم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب عناق صادقة بمسمى الجفرة ودونها فيحتاج لقولهما المذكور  
فليتامل (قوله ولا عن احد من الصحابة الخ) شامل للواحد ولعله غير مراد على الاطلاق (قوله المتن عدلان)  
اعتمد في شرح العباب اعتبار العدالة الباطنة ونقل عن الجلال البلقيني خلافة ونازع فيه وقوله فقيهين قال في  
شرح الروض وعلل الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجوز حكمه ومنه يؤخذ  
يؤخذ انه لا يكتفى بالخئى والمرأة والعبد اه قال في شرح العباب وهو متجه ثم رايت جمعا اعتمدوه وانه لا بد في  
الفقيه ان يكون مجتهدا كالحاكم وفيه وقفة لان المدار على العلم بالشبه المعتبر شرعا وواضح ان الفقيه يدركه  
وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق اه اقول بما رد على اشتراط الاجتهاد ما في المجموع عن الشافعي والاصحاب  
ان الفقه مستحب وغاية الامر انهم حملوه على الزائد على ما يعتبر في الشبه كما قال الاذرعى ويشبه ان يراد  
بالوجوب ما لا بد منه في معرفة الشبه والاستحباب ما زاد على ذلك من الكمال والحدق ولا يثبت في المسئلة  
خلاف اه والذي يظهر انه يجوز للعدلين اعتماد معرفتهما في حق نفسهما حيث كانا القائلين للصيد قتلا لا يفسق  
ولا يقال الشخص لا يحكم لنفسه لان ذلك من الحكم المعروف حقيقة والاشترط سائر شروط الحكم بل  
ذلك صريح قولهم عدلان فقيهان ولو قتلاه بلا عدوان وتعليلهم هذه المبالغة بانه حق لله فكان من وجب عليه  
امثاله بل الذي يظهر ايضا جواز اعتماد الفاسقين معرفة انفسهما اذا وثق بمعرفة الاخر فظن صدقه بل  
يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين ايضا معرفة قهما اذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكون اشتراط عدالتهما  
لوجوب قبول خبرهما مطلقا لا لصحة معرفتهما اذا لا تتوقف على العدالة ولا ليصح حكمهما اذ ليس هذا حكما

من اتحاد العناق والجفرة  
فاثبت ان العناق اكبر  
من الجفرة اتضح ما قالوه  
من ايجابها في الارنب الذي  
هو خير من البربوع فصح  
في الخبر ان الضبع فيه كبش  
والضبع للذكر والانثى  
عند جمع وللاثنى فقط عند  
الاكثرين واما الذكر  
فضبعان بكسر فسكون  
وعلى كل ففي الخبر جواز  
فداء الانثى بالذكر اذ الكبش  
ذكر الضأن (وما) اى  
والصيد الذي (لا نقل فيه)  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا عن احد من الصحابة  
فمن بعدهم من سائر  
الاعصار اذ يكتفى بحكم مجتهد  
واحد مع سكوت الباقيين  
(يحكم بمثله) من النعم  
(عدلان) للاية ويجب  
كونهما فظنين فقيهين بما  
لا بد منه في الشبه ويندب  
زيادة فقههما بغيره حتى  
يزيدتا هلهما للحكم ويؤخذ  
من اطلاقهم العدالة انه لا بد  
من حريتهما وذكرتهما  
وانه لا يؤثر كون احدهما  
او كل منهما قاتله

ان لم يفسق بقتله لتعمده له اذ هو قتل حيوان محترم تعد يا فلم يبعد صدق حد الكبرة عليه او تاب اذ الظاهر انه لا يشترط هنا استبراء كايأتي في ان الولي اذا تاب بزواج حالاً ولو حكم اثنان (١٨٨) بمثل واخر ان بنفيه كان مثلياً او بمثل اخر تخير وقيل بتعين العلم وافهم قوله في النعامة بدنة ان

العبرة في المماثلة بالخلقة والصورة تقريباً لتحقيقاً بل حكم الصحابة في الحمام ونحوه من كل ما عب وهدر بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهما شياً اذ كل يالف البيوت ويانس بالناس وانه لا نظر للقيمة نعم تجب رعاية الاوصاف الا المذكورة والاثنية فيجزىء احداهما عن الاخر كما مر والا النقص فيجزىء الا اعلی عن الادنى وهو افضل ولا عكس ولا يحزىء معيب عن معيب كاعور عن اجرب بخلاف ما اذا اتحد اعياى وان اختلف محله كاعور يمين باعور يسار قال في المجموع وسواء عور العين في الصيد او المثل ثم ما ذكر في فداء الذكر بالاثني وعكسه من الاوجه ما يصرح بان المعتمد انه لا فرق بين الاستواء في القيمة او السن وعدمه ولا بين كون الاثني ولدت او لا ولا نظر لكون قيمة الاثني اكثر ولحم الذكر اطيب ثم قال عن الامام الخلاف فيما اذ لم ينقص اللحم في القيمة ولا في الطيب فان كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف ثم عقبه بقوله هذا كلامه فهو متبر منه لانه يتأني ما قدمه او لا من حيث الخلاف ومن حيث الحكم ويوجه بان النظر هنا للمماثلة

انه لا يكتفى بالخنثى والمرأة والعبداء زاد الا يعاب وهو متجه ثم رايت جمعا اعتمدوه اه (قوله ان لم يفسق بقتله) اى بان كان خطا او لا اضطرار اليه لا تعدى انما هي ومغنى قال ع ش قوله مر او لا اضطرار الخ قضيته ان المحرم المضطر اذا ذبح صيد الاضطرار ووجب عليه قيمته كما تجب على المضطر بدل ما اكله من طعام غيره و به صرح في البهجة وشرحها وسيأتى ان مذبوحه لذلك لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره اه (قوله اذ هو) اى تعمداً قتل الصيد في الحرم (قوله او تاب) عطف على قوله قبل ان لم يفسق سم (قوله اذ الظاهر انه لا يشترط هنا استبراء الخ) اى فيحكيان به حالاً ولا يتوقف على استبراء ع ش (قوله كان مثلياً) اى لان معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبهو (قوله تخير) اى كافي اختلاف المفتين نهاية ومغنى اى المجتهدين اما غيرهما فيبغى أن من غلب على ظنه صدقه في اصابة المنقول اخذ بقوله والام ياخذ بقول واحد منهما للتعارض ع ش (قوله ونحوه الخ) اى كالفواخت واليام والقمرى وكل ذى طوق نهاية ومغنى (قوله عب) اى شرب الماء بلا مص (وهدر) اى رجوع صوتته وغرد مغنى عبارة باعشن اى شرب الماء جرعا بلا مص ولا تنفس بخلاف غير الحمام فيشر به قطرة بعد قطرة جرعا بعد جرع وهدر اى رجوع صوتته وبعضهم اقتصر على العب وهو كاف اه (قوله بالشاة) اى من ضان او معز نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بالشاة الخ ظاهر اطلاقه انه يعتبر فيها اجزاؤها في الاضحية اقول وقياس قولهم فيما له مثل من الصيدين في الكبير كبير او في الصغير صغير انه يجب هنا في الحمامة الكبيرة شاة مجزئة في الاضحية اهو عبارة الونائى وفي الحمام شاة وان لم تجز في الاضحية ففي الفرخ شاة صغيرة وفي باقي الطيور القيمة سواء صغر كالزرزور والبلبل والصعورة والجراد والقنبرة او كبر كالاوز والبط والكركى والحبارى اه ويحىء عن سم ما يوافقه (قوله لتوقيف بلغهم) اى من الشارح والافالقياس ايجاب القيمة نهاية (قوله اذ كل يالف البيوت الخ) قال في شرح الروض والمغنى وهذا انما يأتي في بعض انواع الحمام اذ لا يأتي في الفواخت ونحوها (قوله يجب رعاية الاوصاف) اى فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي الاثني اثني وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب ان اتحد جنس العيب ولو اختلف محله كان عور احدهما في اليمين والاخر في اليسار فان اختلف كالعور والجرى فلا وفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل كافي المجموع ولو فدى المريض بالصحيح او المعيب بالسليم او الهزيل بالسمين فهو افضل ويجزىء فداء الذكر بالاثني وعكسه لكن الذكر افضل للخروج من الخلاف اسنى ومغنى ونهاية (قوله وهو افضل) اى فداء الادنى بالا على (قوله ولا يحزىء معيب عن معيب) اى عند اختلاف جنس العيب ويجب في الحامل حامل ولا تذبح بل تقوم بمكة محل ذبحها او يتصدق بقيمتها طعاما او يصوم عن كل مديوم ما فان لقت جنينا ميتا وماتت فكقتل الحامل وان عاشت ضمن نقصها وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا او حيا وما تاضمنها او مات دونها ضمنه وضمن نقصها المذكور شرح الروض ونهاية ومغنى (قوله وسواء عور العين في الصيد او المثل) لعل او بمعنى الواو وان المراد انه لا يحزىء كثير العور عن قليله (قوله ولا نظر الخ) عطف على قوله لا فرق الخ (قوله ثم قال) اى في المجموع (قوله الخلاف فيما الخ) مبتدا وخبر (قوله فان كان) اى وجد (قوله فهو) اى صاحب المجموع و (قوله منه) اى من كلام الامام وكذا ضمير لانه و (قوله ويوجه) اى ما قدمه المصنف في المجموع من ان المعتمد انه لا فرق الخ (قوله مع ذلك) اى مع النقص في القيمة او الطيب (قوله اعرضا) اى المحققون (قوله والثاني الخ) معطوف على قوله فالاول بقسميه الخ (قوله بما لا نقل) الى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية الا قوله والتلف الى كاحكمت (قوله والعصافير) اى وبقية الطيور غير

حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة والام يصح للعدلين اعتماد معرفتهما وليس كذلك كما تقرر (قوله او تاب) عطف على قوله قبل ان لم يفسق (قوله اذ كل يالف البيوت) قال في شرح الروض وهذا انما يأتي في بعض انواع الحمام اذ لا يأتي في الفواخت ونحوها (قوله نعم تجب رعاية الاوصاف) الاوصاف تشمل كبر

الصورية وهي موجودة مع ذلك فلذا اعرضوا عن تلك الالوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه مهم والثاني بضمنه يبدله كما قال ( وفيما لا مثل له ) مما لا نقل فيه كالجراد والعصافير ( القيمة )

بمحل الاتلاف أو التالف بقول عدلين كما حكمت الصحابة رضي الله عنهم بها في الجراد أما (١٨٩) ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام فيتبع كالحمار

(تنبيه) جز ما هنا بان في الوطواط القيمة وهو مبنى على الضعيف كما بيناه في الاطعمة انه محل اكله ولم يبيناه هنا للعلم به بما هنا انه لا جزاء الا في ما كول ولو بالنسبة لاحدا صليه كما مر وتم انه غير ما كول وبفرض عدم البناء فهو تناقض والراجح منه انه غير ما كول فلا قيمة فيه والحق الجرجاني الهدد بالحمام هنا مبنى على حل اكله والاصح تحريمه وعلل بانه نهى عن قتله (ويحرم) ولو على الحلال (قطع نبات) اي نابت (الحرم) وان نقل إلى الحل أو كان ما بالحل من نوى ما بالحرم (الذي لا يستتبت) أي لا يستتبه الناس بان نبت بنفسه شجرة كان وان كان بعض مغرسه في الحل أو حشيشا رطبا اجماعا للنهي عنه ومثله بالاولى قلعه نعم يجوز أخذ ورق غير خبط يضرب بالشجر وقطع غصن يخلف مثله في سنة كاملة منه كما هو ظاهر وظاهر كلامهم انه لا فرق في هذا التفصيل بين عود السواك وغيره لكن قضية قول المجموع اتفقوا على انه يجوز أخذ ثمر الشجر وعود السواك ونحوه

الحمام سواء اكان اكبر جثة منه ام اصغرام مثله نهاية ومعنى (قوله بمحل الاتلاف الخ) اي لا بمكة على المذهب معنى (قوله او التالف) لعل اول للتوزيع والاول عند المباشرة والثاني عند التسبب واليد (قوله كالحمام) الكاف استقصائية ان اريد بالحمام ما يشمل انواعه عبارة النهاية والمعنى وهو الحمام اه (قوله كالحمار) اي انفا (قوله ان يحل الخ) يدل من الضعيف فكان الاول تقديمه على قوله كما بيناه اي ضعف حل اكله (قوله ولم يبيناه الخ) اي البناء المذكور (قوله وثم) عطف على هنا ش اه سم اي في قوله بما هنا (قوله والحق) إلى المتن في المعنى (قوله وعلل الخ) (فروع) لو ازال احدي معنى النعمة ونحوها وهما قوة عدوها وطير انها اعتبر النقص لان امتناعها في الحقيقة واحد فالزائل بعض الامتناع فيجب النقص لا الجزاء الكامل ولو جرح ظيبا واندمل جرحه بلا ازمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها تحقيقا للبالغة فان يرى مولا نقص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة بالنسبة إلى الادمي فيقدر القاضي فيه شيئا باجتهاده مراعيًا في اجتهاده مقدار الوجع الذي اصابه وعليه في غير المثلث ارشوه ولو ازمان صيد الزمه جزاؤه كاملا كما لو ازمان عبد الزمه كل قيمته فان قتله محرم اخر فعلى القاتل جزاؤه من اوقته المزم من قبل الاندمال فعليه جزاء واحد او بعده فعليه جزاؤه من اوقته صيد افغاب فوجد ميتا وشك امات بجرحه ام بحادث لم يجب عليه غير الارش لان الاصل براءة ذمته عما زاد معنى زاد الاسنى والنهاية ويلزم الجماعة المشتركة كين في قتل صيدو القارن القاتل للصيد جزاء واحد وان كان الصيد حرميا لا اتحاد المتلف وشريك الحلال في قتل صيد يلزمه النصف من الجزاء او لا شيء على الحلال ولو اشترك محرم ومحلون لزمه من الجزاء بقسطه على عدد الرؤس اه قال ع ش قوله م مقدار الوجع الخ اي فان لم يكن له مقدار اصلا فلا شيء عليه في مقابلته اه (قوله ولو على الحلال) إلى قوله اي قبل مضى الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو على الحلال) في هذه الغاية ما مر في مبحث اصطيات قول المتن (قطع نبات الحرم) اي الرطب نهاية ومعنى (قوله وان نقل الخ) عبارة النهاية ولو غرس شجرة حرمة في الحل او عكسه لم تنقل الحرمة عنها في الحل ولا إليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ للشجر اصل نابت فاعتبر منته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه اه (قوله او كان ما بالحل الخ) تقديره ان كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تعرفه فان بذلك يندفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى فادركه سم ويمكن ان يقال ان هذا العطف باعتبار المعنى فانه في قوة او كان اي كونه نابت الحرم باعتبار اصله قول المتن (الذي لا يستتبت) بالبناء للفعول اي ما من شأنه ان لا يستتبه الادميون بان ينبت بنفسه كالطرفا شجر اكان او غيره كذا في المعنى والنهاية ومقتضاه ان ما هو كذلك لو استتبت فله حكم ما لا يستتبت ويؤخذ منه ان ما من شأنه ان يستتبت يجزى عليه حكمه وان نبت بنفسه وهذا مخالف لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى في الصورتين بصري اقول بل الظاهر ان المراد بالاستتبات هنا نفيا واثباتا ما شأنه ذلك كافي باعشن وعبارة الونائي وسواء في الشجر المستتبت والنائب بنفسه واما غيره فشرطه ان ينبت بنفسه بخلاف ما يستتبت منه كحبوب وغيرها مما ياتي ولو استتبت ما ينبت بنفسه غالبا او عكسه فالعبرة بالاصل اه (قوله وان كان بعضه مغرسه الخ) اي اصله فيحرم قطع شجرة اصلها في الحل والحرم تغليا للحرمة نهاية وونائي (قوله او حشيشا) قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس ولا بما يقال للرطب كلام وعشب نهاية (قوله رطبا) حال من قوله شجر او حشيشا او من قول المصنف نبات الحرم وهو احسن (قوله ومثله) اي القطع سم (قوله يضرب بالشجر) من اضربه وضم الياء ع ش (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو اخذ غصنا من شجرة حرمة فاخلف مثله في سنته بان كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف او خلف لا مثله او مثله لا في سنته فعليه الضمان فان اخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قلع سن مثغور فنبت ونقل في

الجثة وصغرها والسمن والهزال (قوله وثم) عطف على هنا ش (قوله او كان ما بالحل الخ) تقديره او كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تعرفه فان بذلك يندفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى فادركه (قوله ومثله) اي القطع وقوله انه لا فرق اعتمده م

خلافه ويوجه بان هذا مما يحتاج لاخذه (١٩٠) على العموم فسومع فيه مالم يسامح في الاغصان التي ليست كذلك و ظاهر قولهم مثله انه

المجموع اتفاقهم على جواز اخذ ثمرها وعود السواك ونحوه وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف  
قال الاذرعى وهو الاقرب قال الشيخ لكنه يخاف لما مر انتهى والوجه حمل ما هنا على ما هناك اه وعبارة  
الكردى على بافضل واختلفوا في عود السواك هل يجوز اخذه مطلقا او بشرط ان يخلف وعلى الجواز هل  
يجب الضمان ان لم يخلف ثلاثة آراء متكافئة او قرينة التكافؤ والحاصل ان المراتب اربع احدها مالا  
يضمن مطلقا وهو ما احتاج اليه من الحشيش الاخضر والاذخر وكذا عود السواك بناء على ما سبق ثانيا  
مالا يضمن اذا خلف في سنة القطع مثله ولا يضمن وهو غصن الشجرة ثالثها مالا يضمن اذا خلف مطلقا وهو  
الحشيش الاخضر المقطوع لغير حاجة ابعها ما يضمن مطلقا وإن خلف في حينه وهو قطع الشجر الاخضر من  
اصله اه (قوله خلافه) وهو الفرق بين نحو السواك مما يحتاج اليه وبين غيره في التفصيل المذكور على ما هو  
ظاهر سياقه وعدم الفرق بينهما في جواز الاخذ بلا ضمان مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى وعلى كل يمكن رفع  
الخالفه بان قول المجموع ونحوه المتبادر في غصن لطيف يخلف الا خلاف المذكور يفيد اثر اطلاق خلاف  
فيه وفيما عطف هو عليه وهو السواك (قوله بان هذا) اي نحو عود السواك (قوله ليست كذلك) اي لا يحتاج  
اليها على العموم (قوله ولو قيل الخ) اقره الكردي والونائي (قوله اما اليا بس الخ) اي شجر اكان او حشيشا  
بصرى عبارة المغنى والنهاية وخرج بالرطب الحشيش اليا بس فيجوز قطعه لقلعه والشجر اليا بس فيجوز  
قطعه وقلعه والفرق بين الشجر والحشيش في القلع ان الحشيش ينبت بزول الماء عليه ولا كذلك الشجر اه  
(قوله فساد منبته الخ) اي الحشيش اليا بس (قوله فسياتي) اي تخصيصه بغير الشجر كبر وشعير فلما لم  
قطعه وقلعه مغنى (قوله لندرته الخ) يعنى المشاهدة كثر وقوعه في انواع من الشجر في سنى شدة الشتاء الا ان  
يفرض كلامه في الحرم بخصوصه بقرينة المقام (قوله اي بقطع وقلع النبات) اي نبات الحرم الرطب وهو  
شامل للشجر كما مر فقوله ويقطع اشجاره من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام بنهاية ومغنى (قوله بدليل قوله  
ايضا حا الخ) قد يقال بل هذا دليل على ارادته بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجرة لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة  
التعرض للشجر الا انه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف ويقطع اشجاره على قوله به اي  
يقطعه مثلا من عطف الاخص سم اي كما جرى عليه النهاية والمغنى (قوله بشرطه) وهو ان يخلف مثله في سنة  
القطع (قوله ان اخلف الخ) اي مثله (قوله ولا) اي وان يخلف او اخلف لا مثله او مثله لافى سنته نهاية  
قال ع ش قوله او اخلف لا مثله الخ قضيته انه لو اخلف في سنته دونه ضمنه ضمان الكل لا التفاوت بين المقطوع  
وما اخلف اه (قوله ويسقط) الى قوله مالم يقطعه الخ في النهاية والمغنى (قوله اذا نبت) عبارة النهاية  
ولا تضمن حرمة نقلت من الحرم اليه ان نبت وكذا الى الحل لكن يجب ردها عاقلة على حرمتها والاضمها  
كما قاله جمع واعتمده السبكي وغيره اي بين قيمتها محترمة وغير محترمة ومن قلعهما من الحل استقر عليه ضمانها  
وفهم بما مر انه لا يضمن غصنا في الحرم اصله في الحل نظر الاصله وإن ضمن صيد افوقه لذلك اه اي لكونه في  
هواء الحرم (قوله مالم يقطعه فيخلف الخ) جزم الونائي (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على  
ما ذكره في الغصن م راه سم (قوله وكان الفرق بينه) اي بين الحشيش المخلف ولو بعد سنين فلا يضمن  
(قوله يضمن وان اخلف الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ان الشجر يحتاج له اكثر) كان ينبغي ان يزيد قوله  
وكذا اغصنه يحتاج له اذ لا فرق فيه بين المستنبت وغيره بخلاف الحشيش (قوله وفي قلع) الى قوله وفيه نظر

(قوله بدليل قوله ايضا حا) قد يقال بل هذا دليل على انه اراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر لكن يلزم  
عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا انه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف ويقطع  
اشجاره على قوله به اي يقطعه مثلا من عطف الاخص (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على  
ما ذكره في الغصن م راه (قوله وبين الشجر اذا اخذ من اصله يضمن وان اخلف في سنته) عبارة الارشاد  
وشرحه للشارح شجرة كبيرة اي بسبب قلعه او قطعها وان اخلفت تجب بقره اه

لا بد في العائد قبل السنة ان  
يكون في محل المقطوع لافى  
محل آخر من الشجرة وانه  
لا بد ان يساوى العائد الزائل  
غلظا وطولا وفي كل منهما  
وقفة ولو قيل يكفي العود ولو  
من محل آخر قريب منه  
بحيث يعد عرفا انه خلف له  
ويكتفى في المثلية بالعرف  
المبني على تقارب الشبه  
دون تحديده لم يبعد اما  
اليا بس فيجوز قطعه وكذا  
قلع الشجر لا الحشيش لانه  
ينبت اذا اصابه ماء من ثم  
لو علم فساد منبته من اصله  
جاز قلعه وكانهم انما لم يجروا  
هذا التفصيل في الشجر  
لندرته فيه بفرض تصويره  
واما ما يستتبت فسياتي  
(والاظهر تعلق الضمان  
به) اي بقطع وخلع النبات  
واراد به هنا الحشيش بدليل  
قوله ايضا حا (و بقطع  
اشجاره) كصيده بجامع  
حرمة التعرض لكل لحرمة  
الحرم ومر حل اخذ غصن  
بشرطه فلا يضمن ان اخلف  
قبل السنة والاوجب قيمته  
ويسقط ضمان شجرة  
بردها اليه اذا نبتت ولو بغير  
منبتها (فقى) الحشيش القيمة  
مالم يقطعه فيخلف ولو بعد  
سنين كما اقتضاه اطلاقهم فلا  
يضمن كسب غير المشغور  
وكان الفرق بينه وبين  
غصن الشجر حيث فصلوا

فيه وبين الشجر اذا اخذ من اصله يضمن وان اخلف في سنته كما اقتضاه اطلاقهم ايضا ان  
الشجر يحتاج له اكثر اذ لا فرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيهما وفي قلع



في النهاية لا قوله وإن لم يتناه إلى المتن وقوله كما اقتضاه إلى وتجزيء (قوله وقطع الشجرة الخ) أي وإن  
 اخلفت شرح الارشاد اه سم ومر انفا في الشرح مثله (قوله تجزيء في الاضحية) وفاقا للاسنى والنهاية  
 ونقل في المغنى كلام الاستقصاء مع توجيهه الاتي واقره اه بصري (قوله وحيث اطلقنا الخ) مقول القول  
 (قوله وتجزيء البدنة) إلى قوله وفيه نظر في المغنى لا قوله مردود إلى والاصل (قوله وتجزيء البدنة هنا ايضا)  
 وقياس ذلك اجزاءها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلافه في جزاء الصيد) شامل للبثلى وغيره كما  
 في الحمام وهو حاصل ما اعتمدته كما سنسمعه وعبارة الروض في باب الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمراد  
 كدم الاضحية لا في جزاء الصيد المثلثي أي فلا يشترط كونه كالاضحية في سنه أو سلامتها بل يجب في الصغير صغير  
 والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزيء البدنة عن شأنه أي المثلثي اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل  
 بجزاء الصيد إلى قوله جزاء المثلثي ليخرج جزاء غير المثلثي كالحمام أي فيشترط كونه كالاضحية في سنه أو سلامتها  
 اه وطالما توقفت في ذلك حتى رايت الشارح قال في شرح العباب في باب الدماء تنبيه وقع لشيخنا هنا في  
 شرح الروض انه قال عدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد إلى قوله جزاء المثلثي ليخرج جزاء غير المثلثي كالحمام  
 انتهى وفيه إيهام نهت عليه في قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله ولا تجزيء بدنة عن شأنه فاحذره  
 انتهى وقال في شرح الاول بعد كلام وبه يعلم انه لا يشترط في الشاة هنا أي في الحمام كونها تجزيء في الاضحية  
 خلاف ما أوهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاة  
 أي المثلثي اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان قلنا ان الصغير أي من الحمام تجب  
 فيه شاة تجزيء في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاح ان الصغير تجب فيه شاة صغيرة اعتبار الجنس  
 المماثلة فيه كسائر المثلثيات فلا تجزيء البدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر خلافا لما يوهمه كلام شيخنا  
 كالروض كما يأتي انتهى اه سم ومر عن الونائي ما يوافقه (قوله وزعم الاستقصاء الخ) اقره المغنى عبارة ولم  
 يتعرض الشيخان لسن البقرة وفي الاستقصاء لا يشترط اجزاءها في الاضحية بل يكفي فيها التبيع واما الشاة  
 فلا بد ان تكون في سن الاضحية قال الاسنوي وكان الفرق ان الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن بخلاف  
 البقرة بدليل التبيع في الثلاثين منها اه (قوله اجزاء التبيع) أي في الشجرة الكبيرة خلافا لما يوهمه

(قوله وتجزيء البدنة هنا ايضا) وقياس ذلك اجزاءها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله بخلافه  
 في جزاء الصيد) شامل للبثلى وغيره كما في الحمام وهو حاصل ما اعتمدته كما سنسمعه وعبارة الروض في باب  
 الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمراد كدم الاضحية في جزاء الصيد المثلثي أي فلا يشترط كونه  
 كالاضحية في سنه أو سلامتها بل يجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزيء البدنة عن  
 شأنه أي المثلثي أي وان اجزاء عنها في الاضحية اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد إلى  
 قوله جزاء المثلثي ليخرج جزاء غير المثلثي كالحمام اه وطالما توقفت في ذلك حتى رايت الشارح قال في شرح العباب  
 في باب الدماء تنبيه وقع لشيخنا هنا في شرح الروض انه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد إلى قوله جزاء  
 المثلثي ليخرج جزاء غير المثلثي كالحمام اه وفيه إيهام نهت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله  
 ولا تجزيء بدنة عن شأنه فاحذره اه وقال في شرح الاول بعد ان ذكر الخلاف في مستند الشاة في الحمام  
 هل هو توقيف بلغم أو غير ذلك مما مر في الشرح وفائدة الخلاف كما في الحاوى وغيره انه لو كان صغيرا  
 فهل تجب سخله أو شاة كاملة وجهات مبنيان على ان الشاة وجبت توقيفا أو تشبيها وقضيته ترجيح شاة لكن  
 في الاملاء انه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان المستند التوقيف ونقله في البحر عن الاصحاح وبه يعلم انه  
 لا يشترط في الشاة هنا كونها تجزيء في الاضحية خلاف ما أوهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه  
 وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاة أي المثلثي اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان  
 قلنا ان الصغير تجب فيه شاة تجزيء في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاح ان الصغير تجب فيه شاة  
 صغيرة اعتبار الجنس المماثلة فيه كسائر المثلثيات فلا تجزيء البدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر وخلافا لما

أو قطع (الشجرة الكبيرة)  
 عرفوا وإن لم يتناه نموها خلافا  
 لمن اشترطه وهو أولى من  
 ضبطها بانها ذات الاغصان  
 لأن يريد الاغصان الكثيرة  
 المنتشرة (بقرة) تجزيء في  
 الاضحية كما اقتضاه قولها  
 كغيرهما وحيث أطلقنا في  
 المناسك الدم فالمراد كدم  
 الاضحية في سنه أو سلامتها  
 وصرح بذلك شارح التمعيز  
 وتجزيء البدنة هنا أيضاً  
 بخلافه في جزاء الصيد لان  
 المدار فيه على المماثلة (و) في  
 (الصغيرة) وهي ما يقرب  
 من سبع الكبيرة إذ الشاة  
 سبع البقرة فان صغرت  
 جدا ففيها القيمة (شاة)  
 تجزيء في الاضحية وزعم  
 الاستقصاء عن المذهب  
 أجزاء التبيع

وتوجيهه بانه عهد ايجابه  
 في الثلاثين ولم يعد ايجاب  
 شاة دون سن الاضحية  
 مردود نقلا وتوجيها  
 والاصل في ذلك اثر ابن الزبير  
 رضى الله عنهما الذي رواه  
 الشافعي عنه ومثله لا يقال من  
 قبل الراى وبحت الزركشى  
 فيما جاوزت سبع الكبيرة  
 ولم تنته الى حد الكبير انه  
 يجب فيها شاة اعظم من  
 الواجبة في سبع الكبيرة وفيه  
 نظر ظاهر على انه لم يبين  
 ماضيا بذلك العظم هل هو  
 من حيث السن او السمن  
 وفي كل منهما بعد لا يخفى  
 فالوجه ما اقتضاه اطلاقهم  
 من اجزاء الشاة في كل مالم  
 يسم كبيرة وان ساوت ستة  
 اسباع الكبيرة مثلا وضبطهم  
 للصغيرة بما مر انما هو لبيان  
 انتفاء الشاة فما دون السبع  
 لا تعددها فيما فوقه خلافا  
 لمن زعمه وليس ما هنا كالصيد  
 لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا  
 (قلت والمستتبت ) من  
 الشجر الحرى بان ياخذ  
 غصنا من حرمة ويغرسه  
 في محل آخر من الحرم او غيره  
 ولو ملكه (كغيره) المعلوم  
 من كلامه اولا وهو ما نبت  
 بنفسه في الحرمة والضمان  
 (على المذهب) ففيه الاثم ان  
 تعمد وبقرة او شاة سواء  
 كان له ثمر ام لا اما ما استتبت  
 في الحرم مما اصله في الحل  
 فلا شىء فيه وخرج بالشجر  
 غيره فلا يحرم مستتبت  
 كشعير وبروساثر القطاني

صنيعه (قوله وتوجيهه) يعنى توجيه الاسنوى مازعمه الاستقصاء (قوله ولم يعد ايجاب شاة) تقدم في الزكاة  
 قول المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد سم (قوله في ذلك) اى قول المصنف في الشجرة الكبيرة بقرة  
 (قوله وبحت الزركشى الخ) نقل شيخ الاسلام في الغرر والاسنى بحث الزركشى عنه واقروا وتبعه على ذلك  
 صاحب النهاية والمغنى بل استوجهه الشارح رحمه الله تعالى في فتح الجواد من غير عزو له اليه فقال والوجه  
 ان ما جاوز سبعها ولم ينته الى الكبيرة يجب فيه شاة اعظم من تلك اه بصرى واعتمده الونائى (قوله اعظم من  
 الواجبة الخ) وينبغى ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان  
 قيمة المجزئة في الصغيرة درهمها والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة المجزئة فيها ان  
 تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه بمقدار النصف والتفاوت  
 بينهما سبعات ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصيل او ابن البون زيادة قيمته على  
 الماخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت ع ش (قوله على انه لم يبين ماضيا بذلك الخ) تقدم آنفا  
 عن ع ش يانه وانه اى العظم من حيث القيمة (قوله وضبطهم الخ) و (قوله وليس ما هنا الخ) كل منهما  
 استئناف يبانى قول المتن (والمستتبت) بفتح الموحدة وهو ما استتبت الادميون من الشجر نهاية ومعنى قول  
 المصنف (والمستتبت كغيره) قضيته امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكة خصوصا والجريد لا يخلف  
 ثم رايت شيخنا بها مش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل  
 الحرم ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلها قد اخذ من الحل وغرس في الحرم واما السعف فيجوز للحاجة  
 لانه ورقها اه سم وبأتى عن ع ش جواز قطعها اذا اضرت بالنخل وعن البصرى ما يوافقه (قوله من  
 الشجر) الى قوله ولنحو البيع في النهاية الا قوله بان ياخذ الى المتن والى قول المتن وكذا في المغنى الا ما ذكر  
 (قوله من الشجر الحرى) ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حكم اصلها نهاية ومر في الشرح مثله  
 وزاد الونائى وكذا كل ما تولد من حرمة ولو في الحل فله حكم الحرمة اه قال ع ش قوله مر ثبت لها قياسه  
 انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمة لها وقد يشمل قول حج اما ما استتبت في الحرم الخ اه  
 (قوله المعلوم) اى الغير (قوله وهو) اى غير المستتبت وكان الاولى انه (قوله في الحرمة الخ) متعلق بكاف  
 كغيره في المتن (قوله ففيه الخ) اى في قطع او قلع المستتبت (قوله غيره) اى من الزرع وكالزرع ما نبت  
 بنفسه نهاية قال ع ش قوله ما نبت بنفسه لعل المراد من شأنه ان يستتبت الناس كحطة حملها سيل او هواء  
 اه (قوله كالبلل الخ) عبارة غيره من الشروح وكذا ما نبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالبلل والرجلة لانه  
 في معنى الزرع اه (قوله والرجلة) اى والخيزرة ع ش قول المتن (قوله ويحل الاذخر) ظاهر اطلاق المصنف  
 جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر عنه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه  
 بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس الا الاذخر فيشمل من اخذه لينتفع بثمنه وقد قالوا ان الاذخر مباح ثم  
 عقبه قوله ويجب بانه انما يبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شىء من شجر الحرم والبقيع كذا  
 في النهاية فيكون المنع هو المستقر عليه راي والد رحمه الله تعالى وهو خلاف ما نقله في المغنى عبارة وظاهر  
 اطلاق المصنف ان اخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وبه افتى شيخى اه ثم رايت ابن  
 قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اعتماد منع البيع انتهى اه بصرى (قوله قطعاً وقلعاً)  
 ذكر المحب في شرح التنبيه انه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرم غير الاذخر كالبلل المسماة عند اهل  
 يوههم كلام شيخنا كالروض كما بأتى اه (قوله ولم يعد ايجاب شاة دون سن الاضحية) تقدم في الزكاة قول  
 المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله في المتن قلت والمستتبت الخ) قضية ذلك امتناع قطع جريد نخل  
 الحرم حتى المملوكة خصوصا والجريد لا يخلف ثم رايت شيخنا بها مش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره  
 أنه لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلها قد اخذ من الحل  
 وغرس في الحرم واما السعف فيجوز للحاجة لانه ورقها اه (قوله قطعاً وقلعاً)

والخضراوات كالبلل والرجلة فيجوز قطعها وقلعها اتفاقا (ويحل الاذخر) بكسر الهمزة وبالمعجمة قطعاً وقلعاً

مصر بالرجلة ونحوها لانه في معنى الزرع انتهى طبقات السبكي اه بصري وتقدم في الشرح وعن النهاية وغيره ما يوافقه (قوله ولو لنحو البيع) وفاقا للبغي وخلافا للنهاية (قوله وكذا قطع) الى المتن في النهاية (قوله قطع وقلع المؤذى) يدخل في اطلاقه التاب بين الزرع وما يضر بابقاؤه بالزرع لانه مؤذله باتلاف ماله أو تعييبه بصري (قوله وأذى المارة) مفهومه أن الاغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد النخل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح ع ش أقول بل هي داخله في اطلاق المؤذى نظير ما مر آنفا عن السيد البصري قول المتن (كالعوسج) جمع عوسجة نوع من الشوك نهاية ومعنى (قوله وان لم يكن الخ) أى المؤذى (قوله بانه) أى النهى (مخصوص) أى بغير المؤذى (قوله على أن الفرق الخ) خبر أن محذوف أى أن الفارق بين الشوك والفواسق الخمس ثابت فقوله أن لتلك الخ غلة لثبوت الفرق ويحتمل أنه هو الخبر ولا حذف (قوله وزعم أن الشوك) أجاب به شيخ الاسلام في عامة كتبه وقول الشارح رحمه الله تعالى يردده قولهم الخ محل تأمل اذ التعميم المفهوم مما ذكره باعتبار المحل وهو لا ينافي التخصيص باعتبار النوع فحاصله أن المؤذى وهو ما من شأنه ذلك غالبا لا يحرم مطلقا ومقابلته يحرم مطلقا ثم رأت المحشى سم اشار إلى نحو ذلك بصري وقوله أجاب به شيخ الاسلام أى ووافقه النهاية فقال وما اعترضه أى الجواب المذكور السبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يحى التخصيص يرد بانه متناول لما في الطرقات وغيره فيخص بغير ما في الطرقات لانه لا يؤذى اه قال الرشدي قوله يرد بانه الخ هذا الرد لا يلاقى اعتراض السبكي إذ هو مبنى على أن الشوك كله مؤذى إما بالفعل أو بالقوة ومن ثم رد الشهاب حج هذا الرد بقولهم لا فرق اه وبه يرد الحاصل المار عن البصري (قوله والخبر مخصوص بالمؤذى) فيه نظر بل الموافق للبغي والخبر مخصوص بغير المؤذى أى مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أى بسبب اخراج المؤذى عنه أى مقصور على بعض افراده وهو ما عده المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه سم (الصريح في أن المراد) قديم صراحتة في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فقولهم المذكور لا ينافيه التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس بالطريق لم ينحصر في المؤذى بالقوة فلي تأمل سم أقول في المنع المذكور نظر لا يخفى ولو سلم فلا محال أنه كالصريح في ذلك وهو كاف في الرد (قوله أى نابتة الحشيش) أى ونحوه نهاية ومعنى وهذا قد يخالف قول الشارح الشجر كانه ع ش عليه (قوله قلعا وقطعا) اقتصر النهاية والمغنى على القطع (قوله التى عنده) وفاقا للبغي والاسنى وخلافا

ولو لنحو البيع الخ) في شرح البهجة وكأنه أفرد أى الاذخر بالذكر ليفيد حل قطعه وقلعه ولو بلا حاجة لغلبة الاحتياج إليه وكلامهم ياباه اه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى قد يقال يجوز بيعه لحبر العباس إلا الاذخر فيشمل من اخذه ليتفقع بشمنه وقد قالوا ان الاذخر مباح ويحجب بانه انما ابيع لحاجة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع اه ومن جوابه يعلم اعتماده منع البيع وقوله وقد قالوا الخ وجه الدلالة منه من وجهين الاول أنهم قد يطلقون الشجر على مطلق التاب والثاني أن قولهم المذكور يفيد منع بيع أغصان الشجر اللطيفة مع جواز أخذها للحاجة فكذا الاذخر (قوله وزعم أن الشوك منه مؤذو غيره) هذا الزعم لشيخ الاسلام في شرح الروض وعبارته وردده أى الجواب المذكور السبكي بأن الشوك لا يتناول غيره فكيف يحى التخصيص ويحجب بأن الشوك يتناول المؤذى وغيره والقصد تخصيصا بالمؤذى اه والظاهر أن معنى قوله والقصد الخ أن المقصود تخصيص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذى فيكون النهى محمولا على غير المؤذى وهذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذى فيه نظر بل الموافق للبغي والخبر مخصوص بغير المؤذى أى مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أى بسبب اخراج المؤذى عنه أى مقصور على بعض افراده وهو ما عده المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه (قوله الصريح في أن المراد) قديم صراحتة في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فقولهم المذكور لا ينافي التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس

ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم لاستثناء الشارع له في الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلع المؤذى ومنه غصن انتشر وأذى المارة و (الشوك) أى شجره (كالعوسج وغيره) وان لم يكن نابتا في الطريق (عند الجمهور) لانه مؤذ كصيد يصول وانتصروا لمقابلته بصحة النهى عن قطع شوكه بخصوصه فلا يصح الجواب عنه بانه مخصوص بالقياس على الفواسق الخمس على أن الفرق أن لتلك نوع اختيار بخلاف الشوك وزعم أن الشوك منه مؤذو غيره والخبر مخصوص بالمؤذى يردده قولهم لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعل أو القوة (والاصح حل أخذ نباته) أى نابتة الحشيش لا المشجر قلعا أو قطعاً (لعلف) بسكون اللام بخطه (البهائم) التى عنده

يتيسر أخذه كلها أراداه فيما  
تظهر وذلك كما يحل  
تسريحها في شجره وحشيشه  
(والدواء) بعد وجود  
المرض ولو للمستقبل على  
الأوجه لا قبله ولو بنية  
الاستعداد له على المعتمد  
(والله أعلم) للحاجة إليه  
كهي إلى الأذخر ومن ثم  
جاز قطعه لنحو التسقيف  
به كالأذخر ذكره الغزالي  
وغيره وأخذ منه حل قطعه  
المطلق حاجة وأفهم كلامه  
عدم حل أخذه لبيعه ممن  
يعلف به وبه صرح في  
المجموع وقول القفال  
يجوز قطع الفروع لسواك  
أو دواء ويجوز بيعه  
حيث قال في الروضة فيه  
نظر وينبغي أن لا يجوز  
كالطعام الذي أبيع له أكله  
لا يجوز له بيعه (فرع)  
يحرم أيضا إخراج شيء  
من تراب الحرم الموجود  
فيه مالم يعلم أنه من الحل كما  
هو ظاهر قال غير واحد  
من معتبري المسكين الممددة  
التي يؤخذ منها طين فخار  
مكة الآن من الحل كما حرره  
جماعة من العلماء أو ما عمل  
منه أو من أحجاره إلى  
الحل أو حرم آخر ولو بنية  
رده إليه كما شمله كلامهم  
فيلزمه رده إليه وإن  
انكسر الاناء كما هو ظاهر  
وبالرد تنقطع الحرمة

للنهاية (قوله ولو للمستقبل) هنا وفيما بعد أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وبأنه لا يشترط وجود المرض سم  
عبارة النهاية وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء والعلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز  
ليستعمله عند وجوده قال الأسنوي وتبعه جماعة وهو المتجه وافتى به أبو الدرحة الله تعالى فهو المعتمد  
وإن خالف فيه بعضهم اه (قوله ذلك كما يحل الخ) في هذا القياس بالنسبة إلى القلع ما لا يخفى (قوله كما يحل  
تسريحها الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ويجوز رعي حشيش الحرم بل وشجره كإفص عليه في  
الأمم بالبائهم اه قول المتن (والدواء) أي كحفظل وسناو التغذية كرجلة وبقلة نهاية ومغنى واسنى (قوله  
لا قبله) وفاقا للمغنى والأسنى وخلافا للنهاية (قوله للحاجة إليه) ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة نهاية  
ومغنى واسنى (قوله وأخذ منه) أي ما ذكره الغزالي (قوله وأفهم كلامه) إلى قوله وقول القفال في النهاية  
والمغنى (قوله كلامه) أي المصنف (قوله عدم حل أخذه لبيعه الخ) يؤخذ منه كما قال الزركشي وغيره أنا  
حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز بيعه أسنى ونهاية ومغنى قال عرش قوله مر أنا حيث جوزنا أخذ  
السواك لا يجوز بيعه معتمد وهل يجوز له أخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أو لا فيه نظر  
والأقرب الأول اه (قوله وينبغي الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ويحرم أيضا) إلى قوله وكان الفرق في  
النهاية والمغنى لا قوله قال إلى أو ما عمل وما أنه عليه (قوله من تراب الحرم) أي دون مائة عرش عبارة المغنى  
بخلاف ماء زمزم كما مر اه أي أنه يسن نقله تبركا للاتباع ونائي (قوله الموجود فيه الخ) أقول يؤخذ منه أن  
نحو الشجر كذلك فكل شجرة وجدت في الحرم حرم التعرض لها بما لم يعلم أنها من الحل وهو واضح  
نظر للغالب بصرى (قوله الآن) أي في زمن ابن حجر وأما في زماننا هذا وهو عام سبع وثلاثين ومائتان  
والف فمن الحرم كما حررنا ذلك محمد صالح الرئيس (قوله أو ما عمل منه) أي كما وأنى الخذف قال الشيخ عبد  
الرؤف مالم يضطر إليه بان لم يجد غير ما حسا أو شرعا اه ونائي (قوله أو ما عمل منه) لو أخرجه عن الأحجار  
كان أولى وكانه نظر إلى الغالب من أن ترابه هو الذي يعمل منه لا غير بصرى ويمكن أن يستغنى عن ذلك بمطافه  
على منه (قوله فيلزمه رده الخ) أي فإن لم يفعل فلأن ضماله ليس بنام فاشبه الكلالا بس نهاية قال عرش قوله  
مر فاشبه الكلالا الخ أي في مجرد عدم الضمان وهل يحرم نقله إلى غير الحرم كترابه أم لا فيه نظر والأقرب  
الأول اه (قوله وبالرد الخ) شامل لرد المنكسر سم (قوله بخلاف عكسه الخ) وظاهر أن محله إذا  
لم يكن لحاجة بناء ونحوه نهاية أي فإن كان لذلك كان مباحا عرش عبارة البصرى أقول يدخل في قوله مر  
ونحوه طين الممدرة بناء على ما نقله رحمه الله تعالى من أنها من الحل أي فلا يكون إدخاله مكروها ولا خلاف  
الأولى اه (قوله يكره الخ) أي كافي الروضة أو خلاف الأولى كافي المجموع وهو الظاهر ومغنى ونهاية  
واسنى (قوله عكسه) وهو إدخال تراب الحل أو حجره إليه أي الموجود في الحل مالم يعلم أنه من الحرم أخذنا  
من نظيره السابق بصرى (قوله وكان الفرق) ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك بها مسحها بطيب  
نفسه ثم أخذها أو ما سترتها فالأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يباع وعطاء لثلاث تلتف  
بالبي وهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة وجوزوا المن أخذها بالبسا ولو جنبوا وحائضا مغنى زاد النهاية  
وذلك إذا كساها الإمام من بيت المال فإن وقتت تعين صرفها في مصالح الكعبة جز ما وإن وقف شيء على أن

بالطريق لم ينحصر وا في المؤذى بالقوة فليتأمل (قوله هنا وفيما بعد ولو للمستقبل) أفتى به شيخنا الشهاب  
الرملي وبأنه لا يشترط وجود المرض (قوله وذلك كما يحل تسريحها في شجره وحشيشه) عبارة الروض  
ويجوز رعيه أي حشيش الحرم قال في شرحه بل وشجره كإفص عليه في الأمم اه (قوله في المتن والدواء)  
قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز  
أخذه ليستعمله عند وجوده قال في المهمات وهو المتجه قال الزركشي بل المتجه المنع لأن ما جاز للضرورة  
أو للحاجة تقيد بوجودها كافي اقتناء الكلب اه وقوله قال في المهمات وهو المتجه أفتى به شيخنا الشهاب مر  
(قوله بعد وجود المرض) وكذا قبل وجوده مر (قوله وينبغي أن لا يجوز) اعتمده مر (قوله وبالرد)

(وصيد) حرم (المدينة) ونباته ونحو ترابه على التفصيل السابق (حرام) (للأخبار الصحيحة) (١٩٥) التي لا تقبل تاويلا بذلك وحده عرضا

ما بين اللاتين وهما حرتان  
بها حجارة سود شرق المدينة  
وغربها وطولا من غير  
بفتح أوله إلى ثور كما صح به  
الخبر وهو جبل صغير وراء  
أحد خلافتين أنكره ومع  
كون ذلك حراما (لا يضمن)  
بشيء في الجديد لأنه محل  
دخوله بغير أحرام فكان  
كوج الطائف في حرمة ذلك  
من غير ضمان للنص الصحيح  
فيه أيضا وهو بفتح الواو  
وتشديد الجيم وأدب جراء  
الطائف واختبر القديم  
القائل بضمان ذلك لكل  
من وجد الصائد بما عليه  
غير سائر عورته لصحة الخبر  
به وأعلم أن دماء النسك  
أربعة لا غير دم ترتب  
وتقدير أي قدر الشارع  
بدله صوما لا يزيد ولا ينقص  
ودم ترتب وتعديل أي أمر  
الشارع بتقويمه والعدول  
لغيره بحسب القيمة فهو  
مقابل التقدير ودم تخيير  
وهو ضد الترتيب وتقدير  
ودم تخيير وتعديل (و) هو  
دم الصيد والنبات لأن الله  
تعالى سماه تعديلا بقوله  
أو عدل ذلك صيا ما فحيث  
(يتخير في الصيد المثل بين  
ذبح مثله) في الحرم لا خارجه  
مالم يكن الصيد حاملا فلا  
يذبح مثله بل يتصدق بقيمة  
المثل حاملا وفي حكم المثل ما  
فيه نقل وإن لم يكن مثليا  
كالحم كامر (والتصدق  
به) أي المذبوح جميعه (على)

تؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك أتبع والافان لم يقفها التام فله بيعها  
وصرف ثمنها في كسوة أخرى فان وقفها فبأق في مأمور بقسم آخر وهو الواقع اليوم وهو أن الواقف  
لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بنى شيعة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسى من  
بيت المال ورجح في هذا أن لهم أخذها الآن وقال العلائي لا تردد في جواز بيعها والحالة هذه اه قال ع ش  
قوله مر وقال العلائي لا تردد الخ معتمد وقوله في جواز بيعها الخ أي ممن يأخذها وهم بنو شيعة اه عبارة  
الونائي ولبنى شيعة الآن بيع سترتها وأخذ ثمنها لا أنفسهم اه قول المتن (وصيد المدينة حرام) ويصير حراما  
كذبوح المحرم ع ش عبارة سم وقع السؤال هل مذبح مية والذي ظهر لي أنه ميتة لأنه الأصل فيما حرم  
وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في كل وعدم الضمان هنا لاثم لا ينافي ذلك ثم رايت الشارح  
قال في شرح العباب مانصه فجميع ما مر أي في صيد الحرم المسكى باقى هنا بالنسبة للحرمة ويصير مذبح مية  
وغيرها ما عدا الفدية اه (قوله ونباته) إلى قول المتن ويتخير في النهاية والمغنى الاقوله على التفصيل  
السابق (قوله ونباته) أي أخذ نباته الرطب شجرة كان أو حشيشا قطعاً أو قلعاً إلا ما استثنى من نبات حرم مكة  
(قوله ونحو ترابه) أي الموجود في الحرم مالم يعلم الخ أخذاً ما سبق بصري (قوله بذلك) متعلق بأخبار سم  
(قوله وهما حرتان) أي واللاتان الحرتان بفتح الحاء المهملة تشبيهاً لنباته وهى أرض تركبها حجارة سود لآلة  
شرقية المدينة ولآلة غربيهامغنى (قوله وهو) أي ثور (قوله ومع كون ذلك الخ) أي ما ذكر من صيد حرم  
المدينة ونباته (قوله لأنه محل دخوله الخ) أي ليس محلاً للنسك بخلاف حرم مكة نهاية ومعنى (قوله واختير  
القديم الخ) عبارة النهاية والمعنى والقديم أنه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف في  
المجموع وتصحيح التنبيه لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد  
وعلى هذا فقل أنه كسلب القتل الكافر وقيل ثابته فقط وقيل وصححه في المجموع أنه يترك للمسلوب  
ما يستر به عورته والأصح أن السلب للسالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال ولتقيع بالنون وقيل  
بالباء ليس بحرم ولكن حماته النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم  
صيده ولا يضمن ويضمن ما ألتفه من نباته لأنه ممنوع منه فيضمنه بقيمته قال الشيخان ومصرفها مصرف  
نعم الجزية والصدقة وبحسب المصنف أنها لبيت المال اه قال الونائي والنقيع من ديار بنى مزينة على نحو  
عشرين ميلاً من المدينة اه (قوله وجد الصائد) أي قاطع الشجر بصري (قوله بما عليه) متعلق بالضمان  
عبارة المحلى جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل ثابته فقط انتهت اه بصري (قوله دم ترتب)  
أي لا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا عند العجز ونائي (قوله سماه) أي بدل الدم (قوله في الحرم) شامل لصيد  
الحرم في غير الحرم سم (قوله مالم يكن الخ) راجع للمتن (قوله فلا يذبح مثله) أي لنقص لهما مع فوات  
ما ينفع المساكين من زيادة قيمتها بالخمل شرح الروض اه بصري (قوله بل يتصدق بقيمة المثل الخ) أي  
طعاماً نهاية ومعنى (قوله وفي حكم المثل) كذا في أصله رحمه الله تعالى ومراده ذى المثل فلو عبر بالمثلى لكان  
أولى بصري (قوله ما فيه نقل الخ) الأولى ما لا مثله وفيه نقل (قوله كامر) أي قبيل قول المصنف في النعامة  
بدنه (قوله أي المذبوح) إلى قوله وبظهر في النهاية والمغنى الاقوله ولو قبل سلخه إلى متساو أو قوله لا لالصيد  
إلى المتن (قوله أي المذبوح جميعه) أي من لحم وجلد وشعر وغيره بصري (قوله على ثلاثة) أي فأكثر  
باعتن (قوله على ثلاثة) أي أن وجدوا اه كردد على بأفضل (قوله يفرقه عليهم الخ) أي مع النية حتماً

شامل لرد المنكسر (قوله في المتن وصيد المدينة حرام) وقع السؤال هل مذبح مية والذي ظهر لي أنه ميتة  
لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في كل وعدم الضمان هنا لاثم لا ينافي ذلك  
ثم رأيت تعبیر العباب بقوله فرع صيد الحرم المدني كالمسكى في الحرمة ورايت الشارح قال في قوله في الحرمة  
مانصه فجميع ما مر يأتي هنا بالنسبة للحرمة ويصير مذبح مية وغيرها ما عدا الفدية اه (قوله بذلك)  
متعلق بالأخبار (قوله في الحرم) شامل لصيد المحرم في غير الحرم

متساويا او متفاوتا (من مساكين ١٩٦) الحرم) الشاملين لفقرائه انحصروا والاولا والمراد بهم حيث اطلقوا الموجودون فيه حالة الاعطاء

لكن المستوطن اولى ما لم يكن غيره احوج وافهم كلامه انه لا يجوز اخراج المثل حيا (وبين ان يقوم المثل) لا الصيد خلا فالملك رضى الله عنه ويعتبر في التقويم عدلان عارفان وان كان أحدهما قاتله حيث لم يفسق نظير مامر (دراهم) منصوب بنزع الخافض شذوذا وذكرت لانها الغالبة في التقويم والا فالعبرة بقيمته بالتقد الغالب بمكة يوم الاخراج لانها محل الذبح فاذا عدل عنه للقيمة اعتبر مكانه ذلك الوقت ويظهر ان المراد بمكة جميع الحرم وانها لو اختلفت باختلاف بقاعه جازله اعتبار اقلها لانه لو ذبح بذلك المحل اجزاه (ويشترى بها) يعني يخرج ما عنده او بما يحصله بشراء او غيره ما يساويها طعاما يجزى في الفطرة بسعر مكة على الاوجه ويأتي هنا ما ذكرته ايضا (لهم) اى لاجلهم بان يتصدق به عليهم وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم التخيير والتقدير لا يتعين لكل منهم مد بل يجوز دونه و فوقه فان قلت هل يتصور جريان ذلك في دم نحو التمتع قلت نعم بان يموت وعليه صومه فيطعم الولي عنه فان قلت الذي يتجه في هذه اجزاء الطعام بغير الحرم لانه بدل الصوم الذي

نهاية ومعنى (قوله متساويا او متفاوتا) يفيد جواز تمليكهم جملة متفاوتا سم (قوله انحصروا) كالصريح في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع وانه لا يجب تعميمهم سم (قوله الموجودون الخ) وفي حاشية شرح الدماء لتليذه مانصه وافهم كلامه ان الواجب صرفه اليهم وان كانوا خارجا به بان كان كل من الصارف والمصرف اليه في الخارج وهو كذلك اه وقال الفاضل المحشي سم عبارة العباب يجب التفرقة على المساكين في الحرم قال شارحه قضيته انه لا يجوز اعطاؤهم خارجا والاوجه خلافه كما مره وخالف مر فصم على انه لا يجوز صرفه خارجا ولو لم يوفيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجا اه كلام المحشي اه بصرى واعتمد الونائي مقالة شرح العباب وبقي نظيره ما عن شرح الروض (قوله ما لم يكن غيره احوج) اى والا فهم اولى اه كردى على بافضل (قوله لا يجوز اخراج المثل حيا) اى ولا اكل شيء منه نهاية ومعنى قول المتن (وبين ان يقوم المثل) اى بالتقد الغالب نهاية ومعنى (قوله وان كان احدهما) اى او كلاهما اخذا مامرا في شرح يحكم بمثله عدلان (قوله منصوب بنزع الخافض) اى بدرامهم معنى (قوله وذكرت) اى خص الدراهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان واحدهما انفع سم اقول قضية قول الشارح الاق وانها لو اختلفت الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (عدل عنه) اى عن الذبح وكذا ضمير مكانه (قوله ذلك الوقت) اى وقت الاخراج (قوله وانها لو اختلفت) اى القيمة (باختلاف بقاعه) اى الحرم (قوله يعنى) الى قوله فان قلت في النهاية والمعنى الا قوله ويأتي الى المتن (قوله ما ذكرته) اى قوله ويظهر ان المراد الخ (قوله اى لاجلهم) اى اذ الشراء لا يقع لهم نهاية ومعنى (قوله بان يتصدق) اى بان يفرقه عليهم او يملكهم جملة نظير مامر كما هو ظاهر بصرى اى مع النية حتما نهاية ومعنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبيرين معا اهم انهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراد افما يظهر اه وسياتي نظيره عن شرح العباب للشارح سم عبارة الونائي ويجزى اعطاؤهم خارج الحرم كما في الامداد وشرح العباب خلافا للحاشية ومراه قال محمد صالح الرئيس قوله ويجزى اعطاؤهم الخ اى القاطنين دون غيرهم كافي حاشية الكردى اه (قوله في غير دم التخيير والتقدير) اى كما هنا عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يمتنعان ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه مما ليس مدم دم تخيير وتقدير امادم الاستمتاعات ونحوه بماد مدم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع اه سم (قوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا يقتضى ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان الاطعام لا مع عدم تعين المد لكل واحد لقوله وحيث يتعين الخ سم (قوله وحيث يتعين عدم التمتع الخ) يتأمل مع ما مر عن شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح الا ان يقال ذاك

(قوله متساويا او متفاوتا) يفيد جواز تمليكهم جملة متفاوتا اه (قوله انحصروا واولا) كالصريح في عدم ملك المنحصرين قبل الدفع وانه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقدان واحدهما انفع اولا (بان يتصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبيرين معا اهم انهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراد افما يظهر اه وسياتي نظيره عن الشارح في تفرقة المذبح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف العام الخ) عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يمتنعان كال كفارة ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه مما ليس مدم دم تخيير وتقدير امادم الاستمتاعات ونحوه بماد مدم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع كما مره (قوله في غير دم التخيير والتقدير) كما هنا (قوله قلت نعم بان يموت) هذا لا يقتضى ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان الاطعام لا مع عدم تعين المد لكل واحد لقوله وحيث يتعين الخ (قوله وحيث يتعين عدم التمتع الخ) يتأمل مع ما مر

لا يتقيد به قلت نعم وحيث يتعين عدم التمتع بما يتعين في طعامه المد لكل مسكين لان كل مد

في

بدل عن دم وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة بعض مد اخر خلاف زيادة مداخر وفارة التمتع دم التخيير والتقدير ما عداها

بان المدفیه اصل لا بدل فجاء نقصه وزيادته مطلقا فان احرم بعضهم عزم له اقل ما يصدق عليه الاسم (او يصوم) المسلم ولو بعير احرم لا دلا  
 غرض لمسا كينه في كونه به لكنه الاولى لشرفه (عن كل مديوم) وعن المنكسريو ما ايضا لان الصوم لا يتبعص (وغير المثل) مما لا نقل فيه  
 (يتصدق) عليهم (بقيمته) بموضع الاتلاف أو التلف وزمنه (طعاما او يصوم) كما ذكر (و) أما الثالث أعنى دم التخيير والتقدير فهو واجب في  
 الحلق والقلم واللبس والسترو الطيب والدهن والتمتع بغير جماع والوطء غير المفسد كالثاني (١٩٧) والذي بين التحليلين فحينئذ (يتخير  
 في فدية) نحو (الحلق) مما  
 ذكر (بين ذبح شاة) تجزى  
 في الاضحية اوسع بدنة  
 او بقرة كذلك وتليكمها  
 لثلاثة فاكثر فقراء او  
 مساكين بالحرم (والصدق  
 بثلاثة أصع) أصله أصوع  
 قدمت واوه بعد ابدالها  
 همزة مضمومة على الصاد  
 ونقلت ضميتها اليها وقلت  
 هي الفا (لسته مساكين)  
 او فقراء بالحرم لكل  
 واحد نصف صاع وجوبا  
 وإعطاء كل مسكين مدين  
 بما انفردت به هذه الكفارة  
 (وصوم ثلاثة ايام) لقوله  
 تعالى فمن كان منكم مريضا  
 الاية مع الحديث الصحيح  
 المبين لما أجمل فيها وقيس  
 غير المعذور عليه في التخيير  
 لان ما تخير فيه من  
 الكفارات لا ينظر لسببه  
 حلا وحرمة ككفارة  
 اليمين والصيد (و) اما  
 الاول اعنى دم الترتيب  
 والتقدير فواجب في ثمانية  
 بل عشرة بل اكثر من  
 ذلك بصور كثيرة كما  
 بينتها في شرح العباب  
 التمتع والقران كما قدمتهما

في الطعام المقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الموت سم وقوله ذاك في الطعام المقدم على الصوم  
 اى على ما جرى عليه المنهاج كاصله ولا فالمتعمد كما ياتي ان الواجب على المتمتع ونحوه انما هو الدم ثم الصوم  
 ولا اطعام قبله (قوله بان المدفیه) اى فيما عداهما (قوله اصل لا بدل) يتامل سم (قوله مطلقا) اى سواء كان  
 الزائد بعض مدا ومدا اخر (قوله فان احرم) تفريع على قول المصنف لهم (قوله بعضهم) اى بعض الثلاثة  
 مع القدرة عليهم نهاية ومعنى (قوله المسلم) الى قوله لان ما يخير في النهاية والمعنى لا اقوله لكنه الاولى لشرفه  
 (قوله المسلم) اى واما الكافر فيخير بين شيئين فقط نهاية ومعنى (قوله بموضع الاتلاف الخ) هو ظاهر ان  
 اتلفه حالا فلوا مسكه مدة ثم اتلفه فالظاهر انه يضمنه ضمان الغصوب ع ش قول المتن (طعاما) اى على  
 مساكين الحرم و فقرائه فلا يتصدق بالدرهم (او يصوم) اى عن كل مد يوما ويكمل المنكسر نهاية ومعنى  
 (قوله كما ذكر) اى يتصدق بقيمته طعاما ما تجزى في الفطرة على ثلاثة فاكثر من مساكين و فقراء الحرم متساويا  
 او متفاوتا او يصوم ولو في غير الحرم عن كل مديوم ما ويكمل المنكسر (قوله اوسع بدنة الخ) عبارة النهاية  
 والمعنى ويقوم مقامها بدنة او بقرة اوسع من واحدة منهما اه (قوله كذلك) اى تجزى في الاضحية (قوله  
 بالحرم) متعلق لكل من الذبح والتليك وراجع ما مر في الثاني عن البصرى وسم (قوله وقلت هي) اى الهمزة  
 الساكنة (قوله بالحرم) راجع ما مر فيه عن سم والونائى (قوله وإعطاء كل مسكين الخ) اى وجوبا فلا  
 ينافى ما تقدم في الاطعام عن الميت عوضا عن صوم المتمتع اللازم له كما ذكره رحمه الله تعالى انفا بصرى (قوله  
 هذه الكفارة) اى كفارة الحلق وما عطف عليه عبارة ع ش اى الكفارة التي هي دم تخيير وتعديل فيدخل  
 فيه جميع الاستمتاع اه وقوله تعديل صوابه تقدير (قوله وقيس غير المعذور عليه الخ) عبارة النهاية  
 والمعنى وقيس بالحلق والمعذور غيرهما اه (قوله وكون هذه) اى قوله فظاهر كلامهم في النهاية لا اقوله  
 وقيل الى المتن وقوله ومثله الى المتن وكذا في المعنى الا قوله نعم الى المتن (قوله وكون هذه الستة) كانه عد  
 ميت مزدلفة او منى واحدا بالنسبة لعد الستة واثنين بالنسبة لعد العشرة سم عبارة البصرى كونهما ستة  
 بالنظر لعد الميتين واحدا فالاولى التعبير بالسبعة اه (قوله صام الخ) اى فان عجز عن الصوم لهرم فعد عن كل  
 يوم فان عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على اى واحد فعله ونائى (قوله كالثلاثة التي قبلها) فيه نظير ما مر  
 فتذكر بصرى (قوله صامها عقب تركها) ومعلوم تاخر الصوم عن عقب تركها في ترك الميت والرمى سم اى  
 الى ما بعد ايام التشريق ونائى (قوله هو المعتمد) وفاقا للسهج والنهاية والمعنى (قوله وجرى المتن كاصله الخ)  
 وهو ضعيف شرح منهج وع ش (قوله فعليه) اى على خلاف المعتمد الذي جرى عليه المتن كاصله قول المتن  
 (في ترك المأمور) اى الذى لا يفوت به الحج (كالا حرام من الميقات) اى او بما يلزمه الاحرام منه اذا احرم من  
 غير نهاية ومعنى (قوله وتعديل) اى كما يدل عليه قوله فاذا عجز سم (قوله وغيره الخ) اى من الرمي والمبيت

عن شرح الروض من قوله محل الخلاف الخ الصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح  
 إلا ان يقال ذاك في الطعام مقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الميرت (قوله بان المدفیه) اى  
 فيما عداهما وقوله اصل لا بدل يتامل (قوله هذه الستة الاخيرة) كانه عدم ميت مزدلفة ومنى واحدا بالنسبة  
 لعد الستة واثنين بالنسبة لعد العشرة فليتأمل (قوله صامها عقب تركها) ومعلوم تاخر الصوم  
 عن عقب تركها في ترك الميت والرمى (قوله وتعديل) اى كما يدل عليه قوله فاذا عجز اشترى الخ

والفوات كما سيذكره وترك ميت مزدلفة أو منى والرمى وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب المندور والمشى  
 المندور وكون دم هذه الستة الاخيرة مرتبا لا خلافا فيه وكونه مقدرا اى اذا عجز عن الذبح صام ثلاثة ايام في الحج ان تصور كالثلاثة  
 الاخيرة وإلا كالثلاثة التي قبلها صامها عقب تركها وسبعة بوطنه هو المعتمد في الروضة والجموع والشرحين وجرى المتن كاصله على  
 خلافه فعليه (الاصح ان الدم في ترك المأمور كالا حرام من الميقات) وغيره من تلك الستة (دم ترتيب) وتعديل (فاذا عجز)

سنة (استرى) يعنى اخرج نظير ما مر (بفيمه الشاة طعاما وصدق به فان يحجز صام عن كل مديوما) وكذا عن المنكسرو قيل (اذبح صام ثلاثة ايام ودم القوات) للحج بقوات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر احكامه السابقة لان موجب دم التمتع ترك

الاحرام من الميقات فترك النسك كله اولى (ويذبحه) في احد وقتي جوازه ووجوبه لا قبلهما فالاول يدخل بدخول وقت الاحرام بالقضاء من قابل والثاني يدخل بالدخول (في حجة القضاء) لفتوى عمر رضى الله عنه بذلك وكما يجب دم التمتع بالاحرام بالحج ويجوز تقديمه قبله وبعد فراغ العمرة لدخول وقته حيثئذ لا يجوز تقديم صوم الثلاثة على الاحرام بالقضاء واما الثاني فهو دم الجماع وقد مر ودم الاحصار وسياتي (والدم الواجب بفعل حرام) باعتبار اصله وان لم يكن حال الفعل حراما كحلق او لبس لعذر (او ترك واجب) او يتمتع او قران ومثله الدم المندوب لترك سنة متاكدة كصلاة ركعتي الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة (لا يختص) جواز ذبحه واجزؤه (بزمان) فيفعله اى وقت اراد اذ الاصل عدم التاقيت لكن يسن فعله في وقت الاضحية نعم ان عصى بسببه لومه الفورية كما علم من كلامهم في باب الكفارات مبادرة للخروج من المعصية (ويختص ذبحه) جوازا

بمزدلفة او بمى لىالى التشريق وطواف الوداع نهاية ومعنى اى والركوب أو المشى المندورين (قوله عنه) اى الدم نهاية ومعنى (قوله نظير ما مر) اى فى شرح ويشترى بها قول المتن (وتصدق به) اى على مساكين الحرم وفقرائه نهاية ومعنى (قوله فترك النسك الخ) عبارة النهاية والمعنى والوقوف المتروك في القوات اعظم منه اه (قوله فالاول) اى وقت الجواز (قوله والثاني) اى وقت الوجوب (قوله وكما يجب الخ) عطف على قوله الفتوى الخ (قوله تقديمه) اى دم التمتع (قبله) اى الاحرام بالحج (قوله ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة الخ) اى ويصوم السبعة اذ ارجع منه نهاية ومعنى اى فى محل استيطانه او ما يريد توطنه ولو نفس مكة ونائى (قوله واما الثاني) اى دم الترتيب والتعديل فهو دم الجماع اى المفسد معنى (قوله او يتمنع الخ) عبارة النهاية او غيرهما كدم الجبرانات اه زاد المعنى كدم التمتع والقران والحلق اه (قوله كما علم من كلامهم فى باب الكفارات) اى من انه ان عصى بالسبب وجب الفور ولافلا عش قول المتن (قوله ويختص ذبحه بالحرم الخ) اى فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه عش (قوله لقوله تعالى الخ) ولان الذبح حق يتعلق بالهدى فيختص بالحرم كالتصدق نهاية ومعنى (قوله ههنا) و اشار الى موضع النحر من منى نهاية (قوله ومنى كلها منحر) عبارة النهاية وكل فجاج مكة منحرا وهذه الروضة ظاهرة فى الاستدلال ومطابقة للمدعى دون ما فى الشرح قول المتن (ويجب صرف لحمه الخ) ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق او غصب منه قبيل التفرقة لم يحزنه نعم هو بخير بين ذبح اخر وهو اولى او يشترى لحما ويتصدق به لان الذبح قد وجد فان قيل ينبغي تقيد ذلك بما اذا قصر فى تاخير التفرقة والا فلا يضمن كالمسرق المال المتعلق به الزكاة اجيب بان الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال ولو عدم المساكين فى الحرم اخر الواجب المالى حتى يحدهم ولا يجوز النقل فان قيل ينبغي أن يجوز النقل كالزكاة اجيب بانها ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا معنى ونهاية قال عش (قوله مر ثم سرق او غصب منه الخ) اى ولو كان السارق والغاصب من فقراء الحرم اخذ من اطلاقه وبه صرح فى شرح الروض وفيه بحثا انه لا يحجز سواء وجدت نية الدفع ام لا لان له ولاية الدفع اليهم وهم انما يملكونه به اه (قوله وكذا صرف بدل الخ) البديل الطعام سم قول المتن (الى مساكينه) عبارة العباب على المساكين فى الحرم قال الشارح فى شرحه وقضيته انه لا يجوز اعطاؤهم خارجه والاوجه خلافه كما مر اه وخالفه مرفصم على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولولم هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا اسم على حج وقضية قول المصنف صرف لحمه الى مساكينه ان المداير على صرفه لهم ولو فى غير الحرم لكن قول الشارح م ر اى والخطيب الاتى قبيل الباب وكل هذه الدماء وبدلها تختص بفرقة بالحرم على مساكينه يوافق ما نقله سم عنه وصمم عليه عش ويصرح بالاختصاص ايضا قول الشارح لان القصد من الذبح الخ وتقدم فى الشرح

(قوله فى المتن وتصدق به) اى على مساكين الحرم وفقرائه شرح م ر (قوله فى المتن ويذبحه فى حجة القضاء) بين فى شرح الروض ان اجزاء ذبحه فى سنة القضاء بعد دخول وقته وقبل الاحرام به هو ما دل عليه كلام اصله تبع للعراقيين وان ما وقع فى الروض مما يخالف ذلك من تصرفه قال هكذا افهم ولا تغتر بما يخالفه اه م ر (قوله فى المتن والشرح ويجب صرف جميع اجزائه من نحو الخ) عبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين فى الحرم قال الشارح فى شرحه وقضيته انه لا يجوز إعطاؤهم خارجه والاوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيره ذلك بان القصد من الذبح هو اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تاويته بالدم والفتر اذ هو مكروه اه ويحاج بان المراد بتفرقة فيه صرفه لاهله اه وخالف م ر فصم على انه لا يجوز صرفه خارجه ولولم هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا اه (قوله وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك) البديل الطعام

واجزاء حيث لا حصر (بالحرم فى الاظهر) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة مع خبر مسلم نحرته ههنا ومنى كلها منحر (ويجب صرف) جميع اجزائه من نحو جلده م ر (لحمه) وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك (الى مساكينه) اى الحرم الشاملين وعن



لفقرائه نظير ما مر اى ثلاثة منهم لان القصد من الذبح بالحرم اعظامه بتفرقة اللحم (١٩٩) فيه ولا فجرذ الذبح تلويث للحرم وهو

مكروه كافي الكفاية ولم يفرقوا هنا بين المحصور وغيره كما مر وافرقت ما مر في الزكاة بان القصد هنا حرمة المحل وثم سد الخلة وتجب النية عند التفرقة ويجزى كما بحثه الاذرعى تقدمها عليها بقيد السابق في الزكاة وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا تجب النية عنه وهو مشكل بالاضحية ونحوها الا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فواجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وثم اراقه الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك الا ان قارنت نية القرية بذبحها فتامله (وافضل بقعة) من الحرم كادل عليه السياق فزعم ان الاولى جعله بالهاء غير محتاج اليه (لذبح المعتمر) عمرة منفردة عن حج قبلها او بعدها (والمروءة) لذبح (الحاج) افراد او تمتعا ولو عن تمتعه او قرانا (منى) لانها محل تحللها (وكذا حكم ما ساقاه) أى المعتمر والحاج المذكوران (من هدى) نذرا وتطوع (مكانا) في الاختصاص والافضلية فأفضل مكان لذبح هدى الاول المروءة والثانى منى للاتباع (ووقته) اى ذبح هذا الهدى بقسميه حيث لم يعين في نذره وقتا (وقت الاضحية على الصحيح) قياسا

وعن النهاية والمغنى ما يصرح بالاختصاص ايضا وعن الامداد وشرح الروض ما يوافق مقالة شرح العباب من عدم الاختصاص وعن عبد الرؤف تليذ الشارح والونائى اعتمادها (قوله لفقرائه الخ) اى القاطنين منهم والغرباء والصرف الى الاول اولى لان اشتد حاجة الثانى فيكون اولى وعلم من ذلك عدم جواز اكله شيئا منه وانه لا فرق بين ان يفرق المذبح عليهم او يعطيه بحملته لهم ويكتفى بالاختصار على ثلاثة من فقرائه او مساكينه وان انحصروا لان ثلاثة اقل الجمع فلو دفع الى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له اقل متمول نهاية ومعنى (قوله نظير ما مر) اى فى شرح على مساكين الحرم (قوله اى ثلاثة) اى فاكثر (قوله وهو مكروه الخ) لعله اذا كان لغير حاجة ولا فقه حرج لا يخفى (قوله بين المحصور وغيره) اى بين ان يكون فقرا الحرم محصورين فيجب استيعابهم او غير محصورين فيكتفى بثلاثة كما هو قياس الزكاة بصرى (قوله كما مر) اى فى شرح على مساكين الحرم (قوله حرمة المحل) اى فاكتفى بثلاثة مطلقا (قوله ثم سد الخلة) اى فحيث امكن الاستيعاب بان كانوا محصورين تعين بصرى (قوله سد الخلة) بالفتح الخصلة وهى ايضا الحاجة والفقر اه مختار ع ش (قوله تقدمها) اى النية (عليها) اى التفرقة (قوله وظاهر كلامهم) الى المتن ذكره ع ش عن الشارح وسكت عليه (قوله ان الذبح لا تجب عنده) اى وتجزى عنه اخذ من قوله ويجزى كما بحثه الاذرعى (قوله بالمقصود) وهو التفرقة (دون وسيلته) وهى الذبح اى وان اجز اعندها كما مر انفا (قوله فزعم ان الاولى الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية سم عبارة المغنى والنهاية والاحسن فى بقمه ضبطها بفتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم اه (قوله عمرة) الى قوله ونازع الاسنوى فى النهاية والمغنى الا ما نبه عليه (قوله بقسميه) اى النذر والتطوع (قوله حيث لم يعين الخ) عبارة المغنى ان لم يعين غير هذه الايام اى يوم النحر وايام التشريق فان عين الهدى التقرب غير وقت الاضحية لم تعين له وقت اذ ليس فى تعيين اليوم قرينة بقلة الاسنوى عن المتولى وغيره اه زاد النهاية وافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وقوله لم يتعين له وقت الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الا فى تعيين اه قول المتن (قوله وقت الاضحية) الخ اى فيحرم تاخير ذبحه من ايامها وعليه فلو عدت الفقراء فى ايام التضحية او امتنعوا من الاخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك فى تاخيرها عن ايام التضحية او يجب ذبحها ويذكره قد بدالى ان يوجد من يأخذ من الفقراء فيه نظرا ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح فى ايام التضحية الثانى وهو ظاهر وبقي ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه اذا اشرف على التلف او لافيه نظرا والا قرب الاول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الاضحية انه لو احرم بعمره وساق الهدى الى مكة بلا احرام وجوب تاخير ذبحه الى وقت الاضحية كان ساقه فى رجب مثلا وهو قريب ثم رايت قوله مر وظاهر كلام المصنف اختصاص ما يسوقه المعتمر بوقت الاضحية وهو كذلك الخ وهو صريح فى وجوب التأخير ع ش اى فى سورة سوق المعتمر هديا وما سوق الحلال الهدى فقد صرح الشارح بعدم اختصاصه بمن كما ياتى (قوله ولا) اى بان كان تطوعا نهاية ومعنى (قوله ونازع الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى وان نازع فيه الاسنوى اه (قوله ونازع الاسنوى الخ) يمكن ان يجاب عن نزاعه بان قصة الحديدية

(قوله فزعم ان الاولى الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية (قوله حيث لم يعين فى نذره وقتا) قال فى شرح الروض ومحل وجوب ذبحه فى وقت الاضحية اذا عينه او اطلق فان عين له يوما اخر لم يتعين له وقت لانه ليس فى تعيين اليوم قرينة نقله الاسنوى عن المتولى واقره وافتى به شيخنا الشهاب الرملى وظاهره انه لا يتقيد تعيين يوم اخر لذبحه فان كان كذلك سهلت منازعة الاسنوى الاتية لجواز انه عليه الصلاة والسلام عين وقتا مخصوصا ان اكتفى بالتعيين بالنية واعلم ان قول شرح الروض لم يعين له وقت الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الا فى تعيين (قوله ونازع الاسنوى الخ) يمكن ان

عليها فلو اخره حتى مضت ايام التشريق وجب ذبحه قضاء ان كان واجبا ووجب صرفه الى مساكين الحرم والافلا فواته ونازع الاسنوى فى اختصاص ما ساقه المعتمر بوقت الاضحية باننا لا نشك فى انه صلى الله عليه وسلم لما احرم بعمره الحديدية وساق الهدى لما قصد ذبحه عقب تحلله

وانه لا يتركه بمكة حيا ويرجع للدينة اه وفيه ما فيه وخارج يساقا مساقه الحلال فلا يختص بزمان كهدى الجبر أن كما راما إذا عين في نذره غير وقت الاضحية فيتعين» (فرع) يتأكد على قاصد الحج أو العمرة أن يصحب معه هديا وهو للحاج أكد ومران هذا يحمل امره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من لاهدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا نظر إلى أنه أكمل النسكين ومن ساق الهدى تقربا أفضل ممن لم يسقه فناسب أن يكون له أكمل النسكين» (باب الاحصار) وهو لغة المنع واصطلاحا المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة أو هما فلا منع من الرمي أو المبيت لم يحزله التحلل لانه متمكن منه بالطواف والحلق ويقع حجه مجزئا عن حجة الاسلام ويجبر كل من الرمي والمبيت بدم ونزاع ابن الرفعة فيه بما مران المبيت يسقط بأذى عذري رد بان الدم هنا وقع تابعا ومشابه لوجوبه في اصل الاحصار فلم ينظروا الى كونه ترك المبيت لعذر كالم ينظروا لذلك في اصل دم الاحصار فان قلت من الاعذار المسقطة ثم الخوف على المال والاحصار يحصل بالمنع لا لا يبذل مال وإن قل فما الفرق

واقعة حال فعليه احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما سياتى سم (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فان اشكال الاسنوى في غاية المتانة والظهور والتخلص منه في غاية العسر سم (قوله كما مر) أى انفا في المتن (قوله فرع) إلى قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله فيتعين) تقدم عن النهاية والمغنى والاسنوى خلافه (قوله يتأكد الخ) ولا يجب الا بالنذر فان كان بذنا سن اشعارها فيجرح صفحة سنامها النني أو ما يقرب من محله في البقر فما يظهر بحديدة وهى مستقبله القبلة ويطبخها بدمها علامة على أنها هدى لتجنب وأن يقدحها لغلين وأن يكون لها قيمة ليتصدق بهما ويقصد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم ذلك ذبحها نهاية ومغنى عبارة الونائى ويسن إهداء النعم المجزئة اضحية للحرم ولو من مكة والافضل من محل خروجه ويجب بالنذر أو التعين كذا هدى والافضل أن يشعر الابل والبقر الخ ثم يحملها ليتصدق بالجل ولو عطب الهدى في الطريق أى تعيب وخاف تلفه فان كان تطوعا فعمل به ما شاء من كل وبيع وغيرهما ووجب ذبح الواجب المعين ابتداء بالنذر أو بالجعل وغنم ما قلدته به في دمه وضرب بها سنامه ليعلم أنه هدى فيؤكل ولا يباع ولا يجوز لغير المساكين ولاله ولو كان فقيرا أو للاحد من قافلته ولو كانوا فقراء الا كل منه قبل أن يبلغ محله فان بلغه جاز للفقراء لاله وجاز لهم بعد اخذه نقله لنحو البيع فان تركه بلا ذبح فمات ضمنه بذبح مثله واما المعين عمافى الذمة فيعود للملكة بالعطب فله التصرف فيه ويبقى الاصل في ذمته اه» (باب الاحصار والفوات)

أى وما يذكر معهما من بقية مواعيد إتمام الحج والموانع ستة أو لها الاحصار العام مغنى (قوله وهو لغة) إلى قوله ونزاع ابن الرفعة في النهاية والمغنى (قوله أو هما) يغنى عنه جعل أو لمنع الخلق فقط (قوله فلو منع من الرمي أو المبيت) ينبغى أو منهما جميعا سم ونهاية ومغنى (قوله لم يحزله التحلل) أى تحلل الحصر المخرج من النسك سم (قوله لانه متمكن منه الخ) أى بالنسبة للتحلل الاول واما الثانى فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع سم وجزم بذلك الونائى وبقى الشرح قبيل قول المصنف إذا حرم العبد ما يفيد (قوله منه) أى من التحلل (قوله يجبر كل الخ) واستحسن ابن عبد الحق سقوط الدم وجزم به النور الزيادة ونائى أى دم المبيت دون الرمي كما فى البصرى (قوله بدم) كذا فى الاسنوى والنهاية والمغنى (قوله فيه) أى فى جبر المبيت بدم بصرى (قوله بما مر الخ) أى فى فصل مبيت ليل إلى أيام التشريق (قوله بأذى عذر) كضياع مريض وفوت مطلوبه كابق (قوله وقع تابعا) أى تبعية مع انتفاء دم الاحصار فلو اكتفى بالمشابهة لكان أشبه بصرى (قوله لوجوبه فى اصل الاحصار) انظره مع أن الحصر لا يوجب دما وإنما يوجب تحلله وهو متمتع كما تقدم سم (قوله إلى كونه) أى المنوع عن المبيت (قوله ثم) أى فيما مر (قوله والاحصار) يعنى منع العدو من نحو المبيت وان كان قضية قوله الاق لان الخ ان المراد بالاحصار هنا الاصطلاحى أى المنع عن إتمام النسك ويأتى عن البصرى ما فيه (قوله يحصل بالمنع الخ) أى فقيه الخوف على المال (قوله فالفرق) أى بين المبيتين المتروكين اعنى التابع للاحصار والمستقل كرى والاولى اعنى المتروك للخوف على المال أى من ضياعه والمتروك للمنع منه إلا

يجاب عن نزاعه بان قصة الحديبية واقعة حال فعليه احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما سياتى (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فان اشكال الاسنوى في غاية المتانة والظهور والتخلص منه في غاية العسر سم (قوله كما مر) أى انفا (قوله فرع) إلى قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله فيتعين) تقدم عن النهاية والمغنى والاسنوى خلافه (قوله يتأكد الخ) ولا يجب الا بالنذر فان كان بذنا سن اشعارها فيجرح صفحة سنامها النني أو ما يقرب من محله في البقر فما يظهر بحديدة وهى مستقبله القبلة ويطبخها بدمها علامة على أنها هدى لتجنب وأن يقدحها لغلين وأن يكون لها قيمة ليتصدق بهما ويقصد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم ذلك ذبحها نهاية ومغنى عبارة الونائى ويسن إهداء النعم المجزئة اضحية للحرم ولو من مكة والافضل من محل خروجه ويجب بالنذر أو التعين كذا هدى والافضل أن يشعر الابل والبقر الخ ثم يحملها ليتصدق بالجل ولو عطب الهدى في الطريق أى تعيب وخاف تلفه فان كان تطوعا فعمل به ما شاء من كل وبيع وغيرهما ووجب ذبح الواجب المعين ابتداء بالنذر أو بالجعل وغنم ما قلدته به في دمه وضرب بها سنامه ليعلم أنه هدى فيؤكل ولا يباع ولا يجوز لغير المساكين ولاله ولو كان فقيرا أو للاحد من قافلته ولو كانوا فقراء الا كل منه قبل أن يبلغ محله فان بلغه جاز للفقراء لاله وجاز لهم بعد اخذه نقله لنحو البيع فان تركه بلا ذبح فمات ضمنه بذبح مثله واما المعين عمافى الذمة فيعود للملكة بالعطب فله التصرف فيه ويبقى الاصل في ذمته اه» (باب الاحصار والفوات)

(قوله فلو منع من الرمي أو المبيت) ينبغى أو منهما جميعا (قوله لم يحزله التحلل) أى تحلل الحصر المخرج من النسك (قوله لانه متمكن منه بالطواف والحلق) أى بالنسبة للتحلل الاول واما الثانى فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع سم (قوله لوجوبه الخ) انظره مع أن الحصر لا يوجب دما وإنما يوجب تحلله وهو متمتع كما تقدم (قوله

قلت الفرق ان ذات الميت  
ثم لم يتعرض لها الخوف منه  
يمنع لان الفرض أنه  
أحصرهم عن الحج لا غير  
بخلافه هنا أعني في منعه من  
الميت فان العدو متعرض  
للنوع منه مثلاً الا يذلل مال  
وهذا هو الذي توجد فيه  
المشابهة للاحصار دون  
الاول إذ لا تعرض من  
الخوف منه لمنع من نحو  
الميت أصلاً فتأمل  
(والفوات) أي للحج إذ  
العمرة لا تقوت إلا تبعاً للحج  
القارن (من أحصر) أي  
منع عن المضى في نسكه  
دون الرجوع أو معه وهم  
فرق مختلفة أو فرقة واحدة  
سواء كافرو مسلم وإن امكنه  
قتاله أو بذل مال له ولم يجد  
طريقاً آخر يمكنه سلوكه  
(تحلل) جواز احاجا كان  
أو معتماً أو قارناً النزول  
قوله تعالى حين أحصرنا  
بالحديبية وهم حرم فحرم  
عليهم صلوات الله وسلامه  
بذلك فان أحصرتم فما  
استيسر من الهدى أي  
وأردتم التحلل إذا احصار  
بمجردة لا يوجب هدياً  
والاولى للمعتمر وحاج  
التعز من احرامه الصبران  
رجاز والاحصار نغم  
ان غلب على ظنه انكشاف  
العدو وإمكان الحج أو قبل  
ثلاثة أيام في العمرة

يذلل المال (قوله قلت الفرق الخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم  
هناك إذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب ان مقصوده بيان انه لم كان هذا احصاراً  
دون ذاك سم وقوله احصاراً أي مشابهاً به (قوله ثم) إشارة إلى قوله أو الميت لم يجز الخ كردى اقول بل إلى  
قوله من الاعذار المسقطه للميت ثم الخ (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تأمل إذ لا يظهر ارتباطه  
بسابقه ولا حقه فليتأمل سم (قوله وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة الخ) أي من حيث المنع والتعرض له  
كردى (قوله دون الاول) أي الميت الذي لم يتعرض لذاته لم يوجد فيه المشابهة للاحصار لانه تابع له وداخل  
في حكمه كردى والصواب أي الميت المتروك لعذر الخوف على المال مثلاً (قوله أي للحج) إلى قوله وإيده  
بقول المجموع في النهاية لا قوله ان رجا والاحصار وقوله أي مالم يغلب إلى ولا قضاء وقوله على تفصيل  
إلى واستنبط والى قوله كما بسطت في المغنى إلا ما ذكره وقوله ثلاثاً يدخل وإلى واستعماله وقوله كذا قيل إلى  
وشمل (قوله أو معه) أي مع الرجوع وفائدة التحلل حينئذ دفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم ونحوهما ع  
ومغنى (قوله وهم) أي المانعون (فرق مختلفة الخ) وسواء اكان المنع بقطع طريق ام بغيره نهاية ومعنى (قوله  
سواء كافر ومسلم الخ) أي سواء كان المانع كافراً ام مسلماً وسواء امكن المضى بقتال أو بذل مال أو لم يمكن  
نهاية ومعنى قال سم وفي شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته اه  
(قوله أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق  
الخ سم عبارة النهاية والمعنى ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يحرم كالاتي تحريم الهبة  
لهم اما المسلمون فلا يكره بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام  
واتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال  
ويجوز لهم ان ارادوا القتال لبس الدرع ونحوه من الات الحرب ويجب عليهم القدية كالبس المحرم الخ  
لدفع حرو و برده (قوله أو بذل مال) أي وان قل ع ش و و نائي زاد المغنى أي قلة بالنسبة إلى اداء النسك كما قاله  
بعض المتأخرين فتحوا الدرهمين والثلاث لا يتحلل من اجلها (قوله ولم يجد) عطف على منع الخ وسيذكر  
محتززه قال سم فلو ظن ان لا طريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقاً اخر يتأتى سلوكه فينبغي تبين عدم صحة  
التحلل مر اه (قوله تحلل جوازا) أي بما سياتى لا وجوباً ومعنى ونهاية (قوله وحلق) عبارة النهاية والمعنى  
فحلق بالفاء (قوله أي واردم التحلل) عطف على احصرتم (قوله والاولى للمعتمر) أي مطلقاً (قوله

قلت الفرق الخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم هنا لانه إذ لم  
يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب ان مقصوده بيان انه لم كان هذا احصاراً دون ذاك  
(قوله سواء كافر ومسلم الخ) في شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته  
(قوله أو بذل مال له) يكره بذله للكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق  
الخ (قوله ولم يجد طريقاً اخر) فلو ظن ان لا طريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقاً اخر يتأتى سلوكه  
فينبغي تبين عدم صحة التحلل مر (قوله حين احصروا بالحديبية) فان قلت يشكل من قصة الحديبية ان السيد  
عثمان رضى الله عنه من جملة اهل الحديبية وقد مكنه قريش من البيت حين ارسله اليهم رسول الله صلوات الله وسلامه  
فامتنع من الطواف لكرهته ذلك مع منعهم رسول الله صلوات الله وسلامه كما هو مشهور مبسوط في السير  
فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمرة وقد اطلع صلوات الله وسلامه على ذلك  
واقره قلت يحتمل انه إنما ترك الاتيان بها حين دخل مكة ومكنوه من البيت لان العمل لا يجب  
فوراً مع تجويزه انه يتمكن منه بعد رجوعه إلى النبي صلوات الله وسلامه مع النبي صلوات الله وسلامه بان يزول المنع العام  
أو وحده باذنه صلوات الله وسلامه لبقاء تمكنه وحده من البيت ما يتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما  
يحتمل انه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده إلى امتناع ذلك عليه مع كونه عليه الصلاة والسلام ممنوعاً عنه ثم

امتنع تحلله) أى فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قوله أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا خشى كان المناسب تقديمه على قوله والاولى للبعث الخ (قوله أما إذا أمكنه) عبارة النهاية أما إذا تمكنوا بغير قتال أو بذل مال كان كان لهم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزومهم سلوكه سواء اطال الزمان أم قصر وان تيقنوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلك أو نحوه تحلوا بعمل عمرة ولا قضاء عليهم فى الاظهاره قال ع ش قوله م ر ولا قضاء عليهم فى الاظهاره لانه فوات نشاعن حصر فلا يشكلى بما يأتى من وجوب القضاء على من فاته الحج لان ذاك فوات لم ينشأ عن حصره (قوله فيه) أى فى سلوك الطريق الآخر (قوله وان علم الفوات) أى لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ثم ان حصل لنحو صعوبة تحلل بعمل عمرة ولا قضاء ولا قضى ونائى (قوله ويتحلل) أى ان حصل الفوات سم (قوله وأما إذا خشى الخ) محترز قوله اتسع وقت احرامه (قوله فالاولى التحلل) أى بعد جواز الترك (قوله لئلا يدخل) أى لو فات سم (قوله فى ورطة لزوم القضاء) أى عند بعضهم نهاية قال ع ش قوله م ر لزوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع استشكل سم بمناصه قوله فى ورطة لزوم القضاء فانه يلزم الفوات لكن سياق أن الفوات لا يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باق كما كان فليتأمل مع ما هنا اه ودفعه الونائى بجواب آخر عبارة اما لوضاق الوقت فالاولى تعجيل التحلل لئلا يدخل فى ورطة لزوم القضاء إذ فاته فانه ليس ناشئا عن الاحصار بل هو فوات محض لانه وان لم يحضر لفاته اه أى فلا يشكلى بما يأتى فانه فى فوات نشاعن الاحصار (قوله وحصر) أى استعماله (قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كفى الايضاح او عن السعى فقط كما فى حاشيتى السيد والشارح عليه وهذا ما صرح به قولهم الاقوى ولا قضاء على المحصر الخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصر ولو عن الطواف وحده أو السعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والايان باحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الاقوى عن البلقينى فتححتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه باحرام جديد سم (قوله وفى الثانى ان يقف) ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام فى وقت آخر رشدى عبارة الونائى وان وقف فاحصر فتحلل فزال الحصر و اراد ان يحرم ويبنى امتنع وإن كان الوقت باقيا صرح احرامه ولزمه الاستئناف اه (ثم يتحلل) أى بالذبح ثم ازالة ثلاث شعرات ناويا التحلل فيهما وإن لم يجد الدم فاطعام مجزى فى الفطرة بقيمته فان لم يقدر على الطعام

منع هو منه أيضا بعد رجوعه إلى رسول الله ﷺ فليتأمل (قوله امتنع تحلله) أى فلو تحلل لم يحصل التحلل (قوله ويتحلل بعمل عمرة) ان حصل الفوات (قوله فالاولى التحلل) بعد جواز الترك (قوله لئلا يدخل) لو فات (قوله لزوم القضاء) فانه يلزم بالفوات لكن سياق أن الفوات يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باق كما كان فليتأمل مع ما هنا (قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط او عن السعى فقط وعبارة الايضاح ولا فرق فى جواز التحلل بالاحصار بين ان يتفق ذلك قبل الوقوف او بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط او عن الوقوف او عنهما قال السيد فى حاشيته وتبعه الشارح فى حاشيته قد قدمنا ان الاحصار عن السعى فقط كذلك اه وهذا مع ما صرح به قولهم الاقوى ولا قضاء على المحصر الخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصر ولو عن الطواف وحده أو السعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والايان باحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الاقوى عن البلقينى فتححتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه باحرام جديد خلافا لما توهمه بعض الطلبة من انه إذا تمكن كفى البناء على ما فعله قبل التحلل فليحرم رش (قوله ثم يتحلل) الظاهر انه يتحلل بالرمى والحلق والذبح فانه لا يشترط الترتيب بينهما وأما النية عند الرمي والحلق والذبح فيحتمل اعتبارها نظر إلى انه يريد الخروج من النسك ويحتمل اعتبارها فى غير الرمي او فى غير الرمي والحلق ولو فعل اثنين من الثلاثة حصل التحلل الاول فيما يظهر ولو فاته الرمي الخ توقف التحلل على

امتنع تحلله لقلة المشقة حيثئذ أما إذا أمكنه سلوك طريق آخر ولو بجر اغلبت فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه وان علم الفوات ويتحلل بعمل عمرة وأما إذا خشى فوات الحج لو صبر فالاولى التحلل لئلا يدخل فى ورطة لزوم القضاء له واستعماله أحصر فى منع العدو خلاف الاشهر إذ هو استعماله فى نحو المرض وحصر فى العدو كذا قيل ورد بالآية الموافقة لما هنا فالاشهر أن الاحصار المنع من المقصود بعد أو نحو مرض والحصر التضييق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه فى الاول ان يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة وفى الثانى ان يقف ثم يتحلل أى ما لم يغلب على ظنه ان يكشف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذا بما تقرر فى العمرة

لزمه صوم بعدد امداده لكل مديوم ويكمل المنكسر ولا يتوقف التحلل على صوم فيكنى الاتيان به في زمن  
ومكان شاء ولو بعد التحلل ونائي وياتي في الشرح كالتهاية والمغنى ما يوافقه وقضية ذلك انه يسقط عنه الرمي  
والمبيت كانه عليه سم وان له تحلل واحد فقط كما تصرح به الشروح الثلاثة خلافا لما نقله سم عن بحث شيخه  
البرلسي ثم ايدته (قوله ولا قضاء فيهما على تفصيل) اطلق في الروض وشرح م ر اى والخطيب انه لا قضاء  
فيهما سم عبارة الونائى ولا يقضى محصور حصر اعاما او خاصا تحلل بل الامر كما كان الاحصار الا في صور  
قليلة بان اخر التحلل عن الحج مع امكانه من غير رجاء امن حتى فات او فاته ثم احصر او زال الحصر والوقت  
باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته او سلك طريقا اخر مساويا للاول ففاته الوقوف اه ياتي في شرح قول  
المصنف ولا قضاء على المحصر الخ ان هذه الصور لا ترد عليه اى المتن لان القضاء في هذه كلها للقوات اى الغير  
الناشي عن الحصر لا للحصر (قوله فيه) اى عدم القضاء (قوله وفي لزوم الخ) عطف على فيه (قوله واستنبط  
البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ولم يمكنها الاقامة الخ) لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم  
التحلل بشرطه سم (قوله تحللت بالنية) ظاهره وان انقطع الحيض سم (قوله وايدته) الضمير المستتر للبلقيني  
والبارز لما استنبطه (قوله وسبقه البارزى الخ) واستحسنه الولي العراقي مغنى (قوله وقد ينظر الخ) يمكن ان يجاب  
بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونها منعت من البيت بالحيض سم عبارة الونائى وحمل في الحاشية قول  
الاصحاب ان عدم النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط على التحلل قبل الوقوف اما بعده فيجوز التحلل بسببه  
وان لم بشرطه اه (قوله وتعذر عليه سلوك الطريق الخ) قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس الالفقد  
نفقتها فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقا لكان لم يجد نفقتها فالتأييد صحيح فليتأمل بعد مع قوله بما  
ياتي الخ الا ان يفرق بين مجرد نفاد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق اخرى ويوجه بانه بمنزلة  
من لم يجد طريقا اخرى فتامله سم وتقدم انفاعن الونائى عن الحاشية جواب اخر (قوله والاصح) الى قول  
المتن ومن تحلل في النهاية والمغنى الا قوله الذى تلفظ به عقب الاحرام وقوله بان وجدت الى المتن وقوله ويظهر

الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة ايام وتوقف التحلل عليها ايضا اخذ من قولهم يمثل ذلك فيما لو فاته الرمي عند  
التحلل من الحج الخالى عن الحصر ثم راي في الروض ما نصه فان احصر بعد الوقوف ولم يتحلل حتى فاته الرمي  
والمبيت فعليه الدم ويحصل به والحلق التحلل الاول ثم يطوف متى امكن وقد تم حججه وعليه دم ثان للمبيت اه  
كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح الهجة وما بحثه من تعدد التحلل خالفه الشارح في شرح الارشاد  
وفرق بما بينا ما فيه في محل آخر وبها مشه ويؤيد بحث شيخنا ما حكاه عن الروض وبذلك يخص الفرق الاتي  
في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في الاظهر ان كان في كلامهم والا امكن منعه فليتأمل وفي  
الروض متصلا بقوله وعليه دم ثان للمبيت ما نصه ولا قضاء باحصار بعد الوقوف وان صد عن عرفات فقط تحلل  
بافعال لغمرة ولا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في لفظه كما يعلم بمراجعتي  
وان مفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى فاته الرمي الخ ان له التحلل قبل فواته وهو محل قول الشارح في الثاني ان  
يقف ثم يتحلل وحينئذ يسقط الرمي والمبيت كما هو ظاهر (قوله ولا قضاء فيهما على تفصيل) عبارة شرح م ر  
ولا قضاء فيهما في الاظهر اه (قوله على تفصيل) اطلق في الروض انه لا قضاء فيهما (قوله ولم يمكنها الاقامة) لا  
يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه (قوله او نحو خوف تحللت بالنية) ظاهره وان انقطع  
الحيض حيثئذ (قوله وقد ينظر الخ) يمكن ان يجاب بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونها منعت من  
البيت بالحيض (قوله وتعذر عليه سلوك الطريق الاخرى) قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس الالفقد نفقة  
الطريق الاخرى كما هو صريح العبارة فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقا لكان لم يجد نفقتها فالتأييد  
صحيح فليتأمل بعد قوله بما ياتي الخ الا ان يفرق بين مجرد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق  
اخرى ويوجه بانه بمنزلة من لم يجد طريقا اخرى فتامله (قوله من بين الرفقة الخ) قضيته اختصاص هذا بما اذا

كان حبس ظلما ولو بدین  
يعجز عنه كالعام لان مشقة  
كل احد لا تختلف بتحمل  
غيره مثلها وعدمه وفارق  
نحو المحبوس المريض بان  
الحبس يمنعه اتمام نسكه  
حسا بخلاف المرض  
(ولا تحلل) جائز (بالمرض)  
اذ لم يشترطه بل يصبر حتى  
يبرا فان كان محرما بعمرة  
انما او يحج وفاته تحلل  
بعمرة لان المرض لا يمنع  
الانتهاء كما تقرر ولا يزيله  
التحلل (فان شرطه) اى  
التحلل بالمرض وقد قارنت  
نية شرطه الذى تلفظ به  
عقب نية الاحرام نية  
الاحرام بان وجدت قبل  
تمامها فيما يظهر نظير ما يانى  
فى الاستثناء فى نحو الطلاق  
(تحلل به) اى بسبب المرض  
(على المشهور) لقوله صلى  
الله عليه وسلم فى الخبر الصحيح  
لوجعة حبسى واشترطى  
وقولى اللهم محلى حيث  
حبستنى والحق بالحج  
العمرة وبالمرض فى  
ذلك غيره من الاعذار  
كضلال طريق ونفاد نفقة  
فلا تجوز شرطه بلا عذر  
او حيث اراد ونحوه نظير  
ما مر او اخر الاعتكاف  
ويظهر ان المراد بالعذر هنا  
ما يشق معه مصابرة الاحرام  
مشقة لا تحتمل غالباً ثم ان  
شرط التحلل بهدى لزمه او  
بلاهدى او اطلق فلا وله  
شرط انقلاب حجة عمرة  
عند نحو المرض وتجزئه  
حيث عمن عمرة الاسلام

ان المراد الى ثم ان شرط وقوله ويظهر الى المتن (قوله كان حبس ظلما) صريح فى ان هذا من محل الخلاف  
ايضاً سم (قوله ظلما) اما اذا حبس بحق كان حبس بدین متمكن من ادائه فلا يجوز له التحلل بل عليه ان  
يؤديه ويغضى فى نسكه فلو تحلل لم يصح تحلله وان فاته الحج فى الحبس لم يتحلل الا بعمل عمرة بعد انائه مكة كمن  
فاته الحج بلا احصار معنى وشرح الروض (قوله ولو بدین الخ) عبارة النهاية او بدین وهو معسر به وعاجز عن  
اثبات اعساره به اه (قوله بخلاف المرض) اى فانه لا يمنع الانهاء بالمريض متمكن من اتمام النسك معه  
معنى قول المتن (بالمرض) اى ونحوه من الاعذار كالخطا فى العدد اسنى ومعنى ونهاية (قوله ولا يزيله التحلل)  
الاولى حذفه قول المتن (فان شرطه) والاحتياط شرط ذلك اسنى ونهاية عبارة ابن عبد الحق فان شرطه اى  
لفظاً انتهت اى واللفظ هو المتبادر من الشرط ع ش (قوله بالمرض) اى ونحوه معنى (قوله بان وجدت) اى  
نية شرطه الخ (قبل تمامها) اى نية الاحرام (قوله نظير ما يانى الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان توجد نية  
شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام سم قول المتن (تحلل الخ) اى جوازاً معنى (قوله بسبب المرض) اى ونحوه  
معنى (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) اى وكاله ان يخرج من الصوم فيما لو نذره بشرط ان يخرج منه بعذر نهاية  
ومعنى (قوله وقول الخ) عطف تفسير ع ش (قوله اللهم محلى) بفتح الحاء اى موضع احل (وقوله حبستنى)  
بفتح السين اى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الواقى من الخادم للزركشى وقال فى الكفاية محلى  
بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلانى فى تخريج احاديث الرافعى اه زياى وفى المختار ما يوافق  
كلام الواقى ع ش وفى البصرى بعد ذكر كلام الزياى المذكور ما نصه ولفظ نسخ المشكاة الصحيحة بفتح التاء  
خطاب الله تعالى اه (قوله فى ذلك) اى فى جواز التحلل بالشرط (قوله غيره الخ) وفى فتاوى الشارح ان من  
العذر المباح وجود من يستاجر له الحج كما هو ظاهر اه بصرى وونائى (قوله ما تشق) والوجه ضبطه بما  
يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة فى اتمام النسك نهاية وزياى (قوله او بلاهدى الخ) والتحلل فى هاتين  
المحالتين بالنية او الحلق ونحوه فقط معنى وونائى وفى سم عن شرح البهجة مثله وعبارة النهاية والاسنى فالتحلل  
فيهما يكون بالنية فقط اه قال ع ش قوله لم يركون بالنية فقط عبارة ابن عبد الحق تبع الشيخ الاسلام بالنية  
والحلق فقط انتهت وما قاله ظاهر اه اى فقول النهاية والاسنى فقط انما هو احتراز عن الذبح لاعن الحلق  
ايضاً (قوله وله شرط انقلاب حجة عمرة) وان شرط قلب حجة عمرة بالمرض او نحوه جاز كالو شرط التحلل  
به بل اولى فله فى اذا وجد العذر ان يقلب حجة عمرة وتجزئه عن عمرة الاسلام والوجه انه لا يلزمه فى هذه  
الحالة الخروج الى ادنى الحل ولو يبين اذ يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء نهاية وايعاب وكذا فى المعنى لا  
قوله ولا وجه الخ (قوله عند نحو المرض) اى فعند وجود العذر انقلب حجة عمرة من غير نية نهاية ومعنى زاد  
سم عن شرح العباب ويغنى ان لا يلزمه الخروج لادنى الحل لان هذا ليس احراماً مبتدأ به اه (وتجزئه عن عمرة  
الاسلام) اى بخلاف عمرة التحلل بالاحصار اى مثلاً لا تجزئ عن عمرة الاسلام لانها فى الحقيقة ليست  
عمرة وانما هى اعمال عمرة نهاية ومعنى زاد سم عن شرح العباب وقياس ذلك ان من احرم بالحج وشرطه انه اذا  
صد عن الوقوف انقلب حجة عمرة فان صد عنه انقلب عمرة تجزئه عن عمرة الاسلام اه (قوله بنفس المرض) اى  
او نحوه معنى (قوله به) اى بالمرض اى ونحوه من الاعذار من غير نية معنى ونهاية قال الرشيدى ظاهره ولو بعد

كانت الشرذمة بعضاً من الرقعة بخلاف ما اذا كانت جملة الرقعة فليراجع (قوله كان حبس ظلما) صريح فى ان  
هذا من محل الخلاف ايضاً (قوله ولا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع فى مسألة الحائض (قوله نظير ما  
يأتى الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان يوجد فيه شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام (قوله ثم ان شرط التحلل  
بهدى لزمه الخ) عبارة شرح البهجة فى المرض والتحلل فى ذلك بالنية والحلق فقط نعم ان شرطه بهدى لزمه ثم  
قال وكالمرض فيما ذكر غيره من الاعذار كضلال الطريق (قوله وله شرط انقلاب حجة عمرة) اى قلبه (قوله  
عند نحو المرض) هل منه الفوات فان شرط انقلابه عمرة عند فواته انقلاب (قوله وتجزئه عن عمرة  
الاسلام) قال فى شرح العباب بعد بيان مسئلتى شرط القلب والانقلاب عمرة مع الاجزاء عن عمرة الاسلام عن

من غير تحلل ولا هدى  
ويظهر ضبط المرض هنا بما  
يبيح ترك الجمعة (ومن تحلل)  
أي أراد التحلل بالا حصار  
أو نحوه وهو حر أو مبعوض  
ووقع في نوبته فيما يظهر  
أخذاً من أنه لو أحرّم في  
نوبته وارتكب المحذور  
في نوبة سيده أو عكسه اعتبر  
وقته ارتكاب المحذور فأرادة  
التحلل هنا كارتكاب المحذور  
فيما ذكر ذبح وجوباً (شاة)  
تجزى في الأضحية أو سبع  
بدنة أو بقرة كذلك للآية  
السابقة ولو شرط التحلل  
بالحصر بلا دم وفارق مأمراً  
في نحو المرض بأن هذا لا  
يتوقف على شرط فلم يؤثر  
فيه الشرط بخلاف ذلك  
ويتعين الذبح لذلك ككل  
مأمرة من دم وهدى (حيث  
أحصر) أو مرض مثلاً  
ولو في الحل وإن تمكن من  
طرف الحرم ومنازعة  
البلقيني فيه بالنص ردها  
تليذه أبو زرعة كما بينتها  
في الحاشية ولو أمكنه إرساله  
لمحكم لم يلزمه لكن يسن له  
بعثه لما يقدر عليه من الحرم  
أو مكة وواضح أنه لا يحل  
حيثن حتى يغلب على ظنه  
ذبحه ثم يخبر من وقع بقلبه  
صدقه لا بمجرد طول الزمن  
وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم  
هو أصحابه بالحدبية وهي  
من الحل ويفرقه على  
مساكين ذلك المحل ثم  
مساكين أقرب

الوقوف وفيه مأمراً (قوله) يظهر ضبط المرض) هذا إذا أطلقه فلو عينه فالتجته أنه لا بد أن يكون بحيث  
يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره سم فلو شرطه لنحو صداع يسير لغا الشرط ونائي  
(قوله) بما يبيح ترك الجمعة) وضابطه كما مر أن يلحقه بالحضور مشقة كشقة المشي في المطر أو الوحل (أي أراد  
التحلل) إلى قوله وفارقت في النهاية والمغنى إلى قوله أو نحوه وقوله أو مرض مثلاً وقوله كما بينتها في الحاشية  
وقوله ثم مساكين أقرب محل إليه (قوله) أي أراد التحلل (الخ) أي لأن الذبح يكون قبل التحلل كما سياتي معنى  
(قوله) أو نحوه) أي من نحو المرض إذا شرط التحلل بذلك بهدى (قوله) وهو حر أو مبعوض (الخ) خرج غيرهما  
فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرّم العبد بلا إذن فلسيده تحليله سم (قوله) ووقع أي التحلل أي أرادته  
سم (قوله) اعتبر وقت ارتكاب المحذور) أي فإن كان في نوبته لم يزد له الدم أو في نوبة سيده فلا وجوب بل يكفر  
بالصوم رشيدى وعش (قوله) أو سبع بدنة (الخ) عبارة المغنى والنهية أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو  
سبع أحدهما (قوله) ولو شرط (الخ) للبالغة سم (قوله) وفارق مأمراً (الخ) تحرير الفرق أن يقال ذاك واجب  
بالشرع فشرط إسقاطه لا يسقطه وهذا أي مأمراً واجب بالشرط فقيد به بصرى (قوله) الشرط أي شرط  
عدمه (قوله) ويتعين الذبح لذلك (الخ) أي التحلل بالا حصار أو نحوه (قوله) من دم) أي من دماء المحظورات  
قبل الإحصار نهاية ومعنى قول المتر (حيث أحصر) يفهم أنه لو أحصر في الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه  
لم يجز وهو كذلك مغنى ونهية قال سم هل يشترط الذبح في أول المحال التي يعتذر الوصول منها لمكة فيمتنع فيما  
بعده لوجوب الذبح في محل الإحصار أو لا لأن ما بعده من موضع الإحصار أيضاً والقلب إلى الثاني أميل والله  
أعلم (قوله) وإن تمكن من طرف الحرم) أي فلا يلزمه البعث إليه سم (قوله) كما بينتها) أي المنازعة وردها (قوله)  
لمكة) أي أو الحرم نهاية ومعنى (قوله) وذلك) أي تعين على الإحصار للذبح (قوله) ويفرق (الخ) عطف على ذبح  
شاة في المتن (قوله) ثم مساكين أقرب محل إليه) خلافاً لظاهر النهاية والمغنى عبارة عش وقال ابن عبد الحق  
فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل إليه وهو متجه (قوله) ثم مساكين أقرب (الخ) أي ثم إن  
فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين أقرب محل إليه خالفه مرفعه نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه  
إلى أن يوجد أو أن خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثم بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح إلى أن يوجدوا  
إذ لا فائدة فيه حيثنذ والمتجه أنهم إذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على  
أن لنا أن نقول أن التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف إليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا  
البلقيني بخلاف عمرة التحلل بالا حصار أي عند الفوات فلا تجزى عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست  
عمرة وإنما هي أعمال عمرة إذ حجه لا ينقلب إليها وتلك انقلب إليها من ثم لو مرض الشارط في مكة احتاج  
للخروج إلى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرّم به من مكة لا يلزمه الخروج لأن الحل لأنه ليس بمعتبر  
أي حقيقة وقياس هذا أن من أحرّم بالحج وشرط أنه إذا صد عن الوقوف انقلب حجه عمرة فإن صد عنه انقلب  
عمرة مجزئة عن عمرة الإسلام وخارج إلى أدنى الحل إذا لم يكن أحرّاه بالحج في الحل ثم نازعه في لزوم الخروج  
إلى أدنى الحل بأن انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة له بالفعل حيثنذ ومبينة على أحرّاه السابق فلا ينبغي  
أن يلزمه الخروج لأن الحل لأن هذا ليس أحرّاه ما مبتدأها (قوله) ويظهر ضبط المرض (الخ) وقضية  
إطلاقهم الاكتفاء بوجود مطلق المرض وإن خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بمبيح التيمم  
والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتل عادة شرح م (قوله) ويظهر ضبط المرض (الخ) هذا إذا أطلقه  
فلو عينه فالتجته أنه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره (قوله) وهو حر  
أو مبعوض ووقع في نوبته) خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرّم العبد بلا إذن فلسيده تحليله  
(قول المتن حيث أحصر) هل يشترط الذبح في أول المحال التي يعتذر الوصول منها لمكة فيمتنع فيما بعده لوجوب  
الذبح في محل الإحصار أو لا لأن ما بعده من موضع الإحصار أيضاً بما يعتذر الوصول من مكة إلى مكة فيه  
نظر (قوله) وإن تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث إليه (قوله) ثم مساكين أقرب) أي إذا فقدوا (قوله) ثم

محل اليه لانه صار في حقه كالحرم ومن (٢٠٦) ثم حرم النقل عنه إذا كان من الحل الى غيره من الحل بخلاف ما إذا كان من الحرم لا يتعين

اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما نقرر ان فقدهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل المهدى كما توهمه بعض الطلبة سم (قوله اقرب محل الخ) انظر لو استوى اليه محلان احدهما من الحل والاخر من الحرم سم اقول الاقرب انه يتعين ما هو من الحرم خروجا من خلاف من منع النقل الى الحل مطلقا (قوله لا يتعين الخ) اي وان افهمت عبارته خلافاً لنهاية ومعنى (قوله هنا) اي فيما إذا كان الحصر في الحل (النقل كما ذكر) اي الى الحل بشرطه والى الحرم مطلقا قول المتن (إنما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبلوغه محله نحوه نهاية ومعنى قول المتن (بالذبح ونية التحلل الخ) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مرأه سم قول المتن (ونية التحلل) وكيفيتها ان ينوي خروجه عن الاحرام معنى (قوله فاحتاج) اي الذبح (قوله وفارقت الخ) اي نية التحلل حيث اشترطت هنا (قوله بوقوعه) اي الخروج (قوله فهي) اي الخروج والثاني باعتبار المضاف (قوله بخلافه) اي التحلل (هنا) اي في الحصر (قوله وهو) اي الذبح (يقبل الصرف) استئناف ياتي اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله وهو المشهور) الى قوله وبه فارق في النهاية والمعنى الا قوله فان قلت الى المتن وقوله حيث عذروا بقوله بالنقد الى المتن (قوله لانه ركن الخ) اي بخلاف الميت والرمي فيسقطان وان امكنا (قوله ويعدم الخ) عطف على بان جعل الخ (قوله المالم يكن) اي لم يوجد هنا (الا بواحد) اي تحلل واحد فالاولى حذف الباء قول المتن (فان فقد) بالبناء للفاعل والمفعول معنى (قوله حسا) اي كان لم يجد ثمنه معنى (قوله او شرعا) اي كان احتاج اليه او الى ثمنه او وجده غايبا لنهاية ومعنى اي بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة تافهة على ثمن المثل عش (قوله كغيره) اي من الدماء الواجبة على المحرم نهاية ومعنى (قول المتن وانه طعام) ظاهره انه يجب تقديم تفرقة على الحلق (قوله مع الحلق الخ) الاولى حذفه (قوله والنية) اي المقارنة للطعام والحلق (قوله

مساكين اقرب محل اليه) أي ثم ان فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين اقرب محل خالفهم ر فنع نقله الى اقرب محل ووجب حفظه الى ان يوجدوا فان خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثمنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح الى ان يوجدوا الا فائدة فيه حينئذ والمتجه انهم إذا فقدوا قبل الذبح او بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما نقرر ان فقدهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كما توهمه بعض الطلبة (قوله اقرب محل) انظر لو استوى اليه محلان احدهما من الحل والاخر من الحرم (قوله في المتن) إنما يحصل التحلل بالذبح الخ ظاهره انه لا يتوقف على تفرقة المذبح ولا باس بالاخذ بذلك ما لم يوجد نقل واضح بخلافه وعليه فقارق الاطعام حيث يتوقف التحلل عليه ولا يكفي فيه عزل الطعام بالنية بان الذبح مقصود برأسه ولذا لم يكف تسليمه حيا للمساكين ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيلة فليتأمل (قوله في المتن ونية التحلل) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مرأه (قوله ويجب قرن النية به) فان قلت لما اشترطت نية الحلق مقارنة له مع ان نية النسك تشمله ولذا لا يشترط له في غير التحلل نية قلت إنما تشمله نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هنا ليس واقعا عن النسك بل هو واقع تحللا فلا بد من النية على الاصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في اول افعال الوضوء عند كل فعل عنه قلت يفرق بأن افعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في أولها بخلاف التحلل فانه يختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كما هنا وتارة يكون بغير ذلك كاعمال العمرة فيما سياتي فلما لم تتعين وتنضبط لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الافعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من اعمال العمرة فيما سياتي وفي الهامش ما فيه فليتأمل (قوله اشترط فيه الترتيب) على هذا الوجه بان تقديم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق

بالنسبة لبقية الحرم لانه كله كبقعة واحدة فان قلت لم جاز هنا النقل كما ذكر بخلافه إذا فقد مساكين الحرم قلت لان استحقاق هؤلاء بالنصر بخلاف مساكين محل الحصر وهذا هو الفرق بين ما هنا ونقل الزكاة كما ياتي (قلت) ما اوهمه كلام المحرر من ان من احصره التحلل بالذبح وجده غير مراد بل (إنما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) مقارنة للذبح لانه يكون لغير التحلل فاحتاج لما يخصه به وفارقت نية الخروج من الصلاة لوقوعه في محله فهي كالتحلل هنا يوم النحر بخلافه هنا فان التحلل وقع في غير محله وهو يقبل الصرف فوجب النية (وكذا الحلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما مر لانه ركن امكنه فعله فلا وجه لاسقاطه ويجب قرن النية به وتقديم الذبح عليه فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللات وبعدم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فانه المالم يكن إلا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه وبظير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها (فان فقد الدم) حسا او شرعا نظير ما مر في دم التمتع (فالاظهر



حيث عذر لا نه أقرب الحيوان  
 لكونها مالا من الصوم  
 (بقية الشاة) بالنقد الغالب  
 ثم فان لم يكن ذلك فأقرب  
 البلاد اليه ( فان عجز عنه  
 صام عن كل مديوما ) حيث  
 شاء و يصوم عن المنكسر  
 يوما ايضا ( وله ) حينئذ  
 ( التحلل ) بالخلق مع النية  
 ( في الحال ) من غير توقف  
 على الصوم ( في الاظهر والله  
 أعلم ) لتضرره ببقاء احرامه  
 الى فراغ الصوم وبه فارق  
 توقف التحلل تارك الرمي على  
 بدله ولو صوما لان هذا له  
 تحللان فلا كبير مشقة عليه  
 لو صبر بخلاف المحصر ( واذا  
 احرم العبد ) أى القن ولو  
 كاتباً ( بلاذن ) من سيده  
 على الاحرام ولا في المضى  
 أو بعد الاذن لكن قبل  
 دخول وقته الذى عينه لابعده  
 وكذا المكان أو بعد رجوعه  
 عن الاذن قبل احرامه وان  
 لم يعلم القن بالرجوع لمكن  
 لا يقبل قوله فيه بل لا بد من  
 بينة به ( فلسيده ) يعنى  
 مالك منفعتة وان كان ملك  
 الرقة لغيره ( تحليله ) أى  
 أمره بالخلق مع النية صيانة  
 لحقه لاذقير يد منه ما يتمتع  
 على الحرم كاصطياد و اصلاح  
 طيب و قربان الامنة

حيث عذر) مقابل قول الاتى حيث شاء سم (قوله من الصوم) متعلق بأقرب قول المتن (بقية الشاة) أى ما يقوم مقامهما من سبع البدنة أو البقرة ابن عبد الحق وحاصله انه يتخير عند العجز عن الدم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة ع ش (قوله فان لم يكن به ذلك) أى بشم النقد الغائب كذا ضبط اه سم عبارة الونائى وان لم يكن لها أى الشاة وللطعام قيمة بمكانه فأقرب بلاد اليه اه (قوله بخلاف المحصر) أى فان تحلله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت انما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح فى شرحه وفى النهاية والمغنى ما يفيداه وأما قول سم تقدم اول الباب فى العاشية عن الروض ما يفيد التحللين لبعض صور المحصر اه فيجاب عنه بان ما نقله عن الروض انما هو فيما اذا صبر ولم يتحلل بالا حصار الى ان انكشف والكلام هنا فيما اذا تحلل للا حصار قبل انكشافه (قوله أى القن) الى قوله ومن ثم قال الخ فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وكذا المكان وقوله لكن لا يقبل الى المتن (قوله أى القن) أى الشامل للامة (قوله ولو مكاتباً) أى او مدبراً او ام ولد او معلقاً عتقه بصفة او مبعوضاً غير نوبته معنى نهاية قول المتن (بلاذن الخ) اما اذا احرم باذنه فليس له تحليله وان افسد نسك ولا لمشتريه بذلك ولكن له فسخ لبيع ان جهل احرامه ولو اذن له فى احرام مطلق ففعل و اراد صرفه لنسك والسيد لغيره فى المحاب وجهان او جهها اجابة السيد حيث طلب الاقل نهاية ومعنى أى بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فان العبد هو المحاب ع ش (قوله وكذا المكان) أى ومثله ما لو اذن له فى الاحرام من مكان بعيد فاحرم قبله من ابعده منه نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافاً للمغنى عبارته قال فى العباب وفى تصديق السيد فى تقدم رجوعه تردداً والذى يظهر تصديقه اه ووافقاً للنهاية عبارته ويصدق السيد فى عدم الاذن وفى تصديقه فى تقدم رجوعه على الاحرام تردد والاوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه أى السيد ويأتى فيه ما ذكر فى اختلاف الزوج والزوجة فى الرجعة اه قول المتن (فلسيده) ظاهره فى المكاتب وان لم يحتج فى تأدية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى سم واعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله يعنى مالك منفعتة الخ) أى ولو باجازه او وصية وكذا يجوز مشترية تحليله ولا خيار له عند جهله باحرامه لكن الاولى لها ان ياذن له فى اتمام نسكه ويستأنى مالو اسلم عبد الحر ثم احرم بغير اذنه ثم غنماه فالظاهر انه ليس لنا تحليله معنى زاد النهاية والناذر لنسك فى عام معين باذن سيده ثم انتقل الى اذنه فاحرم به فى وقته اه (قوله أى امره بالخلق مع النية) قد يفهم الاقتصار على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتى نوى أن العبد التحلل وحلق وتحلل ولا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول العباب فاذا نوى وحلق حل وان تاخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان

(قوله حيث عذر) مقابل قوله الاتى حيث شاء (قوله بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك الخ) كذا (ضبط  
 (قوله بخلاف المحصر) تقدم باعلى هامش اول الباب عن الروضة ما يفيد التحللين لبعض صور المحصر  
 (قوله لكن لا يقبل قوله فيه) م ر (قوله فلسيده) ظاهره فى المكاتب وان لم يحتج فى تأدية النسك  
 الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا م ر ويوجه بان احرامه قد يفوت عليه مصلحة كفوات نحو اصطياد  
 يؤدى منه خلافاً لتقييد الروض بالاحتياج الى السفر حيث قال وكذا لسيده أى المكاتب أى ان  
 يحلله ان احتاج الى سفر اه قال فى الشرح هذا التقييد من زيادته اه وقد ضرب الفتى على هذا التقييد  
 فليتأمل (قوله أى امره بالخلق مع النية) قد يفهم الاقتصار على هذا الكلام انه لا يلزمه صوم لكن قول  
 الروض كاصله فتى نوى أى العبد التحلل وحلق وتحلل ولا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول عب فاذا  
 نوى وحلق حل وان تاخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن  
 عن البارزى عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه حيث قال ووقع فى التعليقة ان العبد لا يتحلل بالخلق  
 اذ هو متعلق بحق السيد فليس له ان يتصرف فيه ثم ذكر أنه عجيب غريب ثم قال وتوقف القاضي شرف  
 الدين البارزى فى المسئلة فقال الظاهر انه يشترط الحلق فى حق العبد كالحرم لاذ لا فرق فى ذلك بينهما ويلزمه  
 الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه وللسيد منعه منه قلت صرح النووى فى شرح المذهب واصل الروضة

ومن ثم حرم على القن الاحرام بغير اذنه (٢٠٨) ولزمته المبادرة للتحلل بعد امره به والاولى للسيد ان ياذن له في اتمام النسك ولو لم يمتثل

امره فله ان يفعل به المحظور والائتم على القن فقط لبقاء احرامه لاذلا يزول الا بامر من الحلق مع التية ومن ثم قال الامام قولهم له تحليله مجاز عن المنع في المضى واستخدامه فيما يحرم على المحرم فان قلت قياس ما مرفى الممتعة عن الغسل من نحو الحيض من انه يغسلها مع التية او عدمها على ما مر انه هنا اذا امتنع بحلق راسه مع التية او عدمها فلا يجوز له فعل المحظور به قبل ذلك قلت يفرق بان الحلق هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرته بخلاف الغسل ثم وافهم كلامه ان له امره بالذبح وان مذبحه حلال بالنسبة لغير القن وهو ظاهر ولا نظر لبقاء احرامه لانهم نزلوا امتناعه منزلة لتحلله حتى ابيح للسيد اجباره على فعل المحرمات وافهم المتن ان القن ليس له التحلل الا بعد امر سيده به وهو ما اعتمدته الاسنوى وأول عبارة الروضة والمجموع المفهمة لخلافه وليس كما قال بل الذي دل عليه كلامهم ان له التحلل مطلقا بل كان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج عن المعصية لكن لما كان له شبهة التلبس بالنسك مع شدة لزومه واحتمال ان السيد ياذن له في اتمامه ابيح له البقاء الى ان يامره به السيد لوجوبه

لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزى عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه لكن لا يتوقف التحلل عليه والسيد منعه منه سم وصرح بوجوبه ايضا الوائى عبارة وتو تحليله بان يامره به اى التحلل فيحصل بالتية والحلق ثم يصوم والسيد منعه من الصوم حالة الرق ان ضعف به عن الخدمة او ناله به ضرر او كان امة يحل وطؤها وان اذن له في الاحرام لان وجب في تمتع او قران اذن له فيه الا ان ناله به ضرر كمرض فلو عتق القن قبل صومه وقدر على الدم لزمه والمكاتب يكفر باذن سيده فلو ذبح عنه في حياته اه (قوله ومن ثم) اى من اجل الصيانة لحق السيد (قوله والاولى للسيد الخ) اى ولما انتقل اليه العبد (قوله ومن ثم) اى من اجل بقاء احرامه (قوله واستخدمه الخ) عطف على المنع (قوله من انه الخ) اى تحليلها (قوله انه هنا الخ) خبر قياس ما مر الخ والضمير للسيد (قوله فلا يجوز له) اى للسيد (قوله فلم يؤمر الخ) اى السيد (قوله وان مذبحه حلال الخ) اقضى شيخنا الشهاب الرملى بانه ميتة اخذ من بقاء احرامه سم (قوله وهو ظاهر) خالفه النهاية والمغنى فقالا ويؤخذ من بقاءه على احرامه انه لو ذبح صيدا ولو بامر سيده لم يحل وبه اقضى شيخنا الشهاب الرملى وان خالف في ذلك بعض اهل العصر اه قال ع ش قوله لم يحل اى الصيد خلا فالج وقد يوجه اى ما قاله حج بانه حيث كان ميتة لم يبق لجواز امر السيد له بالذبح فائدة بل يكون امره وسيلة الى اضاءة المال وقتل الحيوان بلا سبب اه (قوله لانهم نزلوا امتناعه الخ) بما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا امرها بالتحلل فابت كاسيات وجواز وطء الامة اذا امرها سيدها فابت كما صرحوا به سم (قوله ان له التحلل مطلقا) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله لوجوبه حينئذ) اى لوجوب التحلل حين امر السيد به فيحلق وينوى التحلل فعلم ان احرامه بغير اذنه صحيح وان حرم عليه فعلمه ولو افسد الرقيق نسكه بالجماع لم يلزم السيد الاذن في القضاء ولو احرم باذنه لا نه لم ياذن له في الافساد وما لزمه من دم بفعل محظور كاللبس او بالقوات لا يلزم السيد ولو احرم باذنه بل لا يجزئه اذ اذبح عنه اذلا ذبح عليه وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضعف به عن الخدمة ولو اذن له في الاحرام لا نه لم ياذن في موجه بخلاف ما اذا وجب عليه صوم تمتع او قران فليس له منعه لا ذنه في موجهه ولو ذبح عنه السيد بعد موته جاز لحصول اليأس من تكفيره ولو عتق قبل صومه وقدر على الدم لزمه اعتبار ابحالة الاداء مغنى ونهاية (وليس له) الى المتن في النهاية والمغنى (ولما نذ له في حج) وان اذن له في التمتع فله الرجوع بينهما كما لو رجع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة وليس له تحليله عن شىء منهما بعد الشروع فيه ولو قرن بعد اذنه له في التمتع او في الحج او في الافراد لم يحلله مغنى (قوله بخلاف من اذن له في عمرة فحج) اى فله تحليله اى ولو لم يبق من الاعمال الا اعمال العمرة فقط بل او اقل مر اه سم قول المتن (وللزوج) اى الحلال او المحرم (تحليلها كاله) اى منعها ابتداء من حج الخ مغنى ونهاية (قوله اى زوجته الخ) ولولى زوج

بالمسئلة فقال اظهر القولين انه يكفي نية التحلل والحلق ان قلنا انه نسكه اه (قوله وان مذبحه حلال) اقضى شيخنا الشهاب الرملى بانه ميتة اخذ من بقاء احرامه (قوله لانهم نزلوا امتناعه) بما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا امرها بالتحلل فابت كاسيات وجواز وطء الامة اذا امرها سيدها فابت كما صرحوا به (قوله ولا من اذن له في حج فاعتمر الخ) في الروض فان قرن اى من اذن له في التمتع او في الحج او الافراد لم يحلله اه وذكر في شرحه نزاعا في صورة التمتع (قوله في عمرة فحج) اى فله تحليله اى ولو لم يبق من الاعمال الا اعمال العمرة فقط بل او اقل ولا يشكل بما لو احرم قبل الوقت أو المكان المأذون فيه حيث لا يحلله بعد وصوله اليه لان اصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه هنا مر (قوله في المتن وللزوج تحليلها) قال في الروض هنا فرع له حبس المعتدة اى منعها من الخروج اذا احرمت وهى معتدة وان خشيت القوات او احرمت باذنه ولا يحللها الا ان راجعها والامة المزوجة تستاذن الزوج والسيد اه وقال في باب العدد فرع اذن في الاحرام ثم طلقها او مات قبله بطل الاذن ولا تحرم فان احرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج وان احرمت باذن او غيره ثم طلقها اى او مات وجب الخروج ان خافت القوات ولا اجاز (قوله وللزوج تحليلها الخ) قال

حينئذ وليس له تحليل مبعض بينهما مهاياة وامتدت نوبته الى فراغ

نسكه ولا من اذن له في حج فاعتمر أو قرن لانه لم يزد على المأذون له فيه بخلاف من اذن له في عمرة فحج (وللزوج تحليلها) اى زوجته

أو سيد المنع مطلقاً وإن صغر الزوج ولم يتأت منه استمتاع وكانت مكية كافي الامداد ونائي (قوله ولو أمة) إلى قوله وإن طال في النهاية والمعنى الإقوله ويفرق الأول ليس لها وقوله لأن الاحرام إلى وليس (قوله ولو أمة) فإن كانت أمة توقف احرامها على اذنته مع اذن السيد لأن لكل منهما حقان اذن أحدهما فلا يخفى المنع فإن احرمت بغير اذنها فلمهما ولكل منهما تحليلها ذكره في المجموع معنى (قوله بذلك) أي باحرامها بالنقل بغير اذنه ويستحب للزوج أن يحج بامرانه لا لمر به في خبر الصحيحين نهاية معنى (قوله بخلاف ما اذا اذن) أي لها في الاحرام أو في اتمامه فليس له تحليلها نهاية (قوله والتحليل هنا الامر بالتحلل الخ) ويجب عليها أن تتحلل بامر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانه نهاية (قوله فان ابت الخ) أي فان امتنعت من تحليلها مع تمكنها منه جاز له وطؤها وسائر الاستمتاع بها نهاية (قوله فان ابت) يتجه أن من الاباء مالو امرها بالتحلل فسكت ولم تشرع في التحلل بعد مضى إمكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلب به نسكها حيث لم تكن مكرهه مراه (قوله والاثم عليها) أي لا عليه ويفسد بذلك حجها قال عميرة وعليها الكفارة وقياس ما تقدم عن سم نقلاً عن مراه لا كفارة عليها عشاء عبارة الونائي والاثم والكفارة عليها فقط كافي الفتح ولم يذكر الكفارة في النهاية بناء على ما رجحه من أنه لا كفارة عليها مطلقاً واسقطها في التحفة أيضاً فيحمل على ما اذا وطئها مكرها ويحمل ما في الفتح على المطاوعة اهـ (قوله بين هذا) أي جواز وطئه الممتنعة من التحلل (قوله وليس لها أن تتحلل حتى يامرها به) وتعارض الرقيق كما مر لأن احرامه بغير اذن مولاه محرم كما مر بخلافه ويؤخذ من كلام الزركشي المتقدم أن هذا أي الفرق في الفرض دون النفل معنى عبارة الونائي ويسن لها استئذانه في الاحرام بالفرض اما النفل فيحرم على الزوجة الحرة احرامها به بغير اذنه كافي التحفة والنهاية ويمتنع الفرض أيضاً على أمة مزوجة الا باذن زوجها وسيداه (قوله مع صلاحيتها للخاطبة) قضية ذلك أن هذا في الحرة حتى يجوز للامة التحلل قبل امر الزوج كقبل امر السيد سم ولكن قضية اطلاقهم عدم الفرق بين الحرة وأمة المأذونة من السيد فقط في توقف التحلل على امر الزوج به (قوله حرمة ابتدائه) أي الاحرام بالنفل (قوله وليس له تحليل رجعية) أي إلى أن راجعاً نهاية وروض زاد المعنى أن احرمت بغير اذنه اهـ (قوله نعم له حبسها كالبائن) أي وإن خشيت الفوات أو أحرمت باذنه نهاية وروض زاد المعنى والاسنى هذا أن طلقت الزوجة قبل الاحرام لأن لزومها أي العدة سبق الاحرام فإذا انقضت عدتها تمت عمرتها وأحجها أن يبق الوقت والا تحملت بعمل عمره لزومها القضاء ودم الفوات فإن طلقت بعده ولو كان احرامها بغير اذنه وجب عليها الخروج معتدة أن خافت الفوات لتقدم الاحرام وإن لم تخف الفوات جاز الخروج إلى ذلك اهـ (قوله بشرطه) أي إذا احرمت بلا اذن (قوله ومنعها) أي ابتداء معنى ونهاية (قوله وإن طال الخ) خلافاً للاسنى والنهاية والمعنى (قوله) أو كانت صغيرة) خلافاً للاخيرين كما يأتي (قوله على ما اقتضاه الخ) فيه نظروا يأتى قريباً خلافاً سم (قوله لا يسن للحره استئذانه) ولا يخالف هذا ما في الامة المزوجة من أنه يمتنع عليها الاحرام بغير اذن

في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجه كان لا بويها منعها وهو ظاهر الآن يسافر معها الزوج اهـ ومثل ذلك أو هو داخل فيه ما لو سافر الزوج للحج فخرجت معه ولم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس للابوين المنع في هذه الحالة ايضاً فيا يظهر لانهما مسافرة معه سفر اجازة ولهذا وجبت نفقتها في هذه الحالة وصدق أنه مسافر معها أي مصاحب لها في السفر (قوله فان ابت وطئها) أي ولم يطل حجها هذا الوطء حيث لم تكن مكرهه عليه مـ (قوله فان ابت) ولو مع سكوتها عن الجواب حيث مضى إمكان شروعهما في التحلل ولم تشرع فله حينئذ وطؤها مـ (قوله فان ابت وطئها) يتجه أن من الاباء مالو امرها بالتحلل فسكتت ولم تشرع في التحلل بعد مضى إمكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلب به نسكها حيث لم تكن مكرهه مـ (قوله مع صلاحيتها للخاطبة بفرضه) قضية ذلك أن هذا في الحرة حتى يجوز للامر التحلل قبل امر الزوج كقبل امر السيد (قوله ما اقتضاه اطلاقهم) فيه نظروا في اسفل لها مش خلافاً (قوله لا يسن للحره استئذانه) قال في شرح الروض ولا يخالف هذا ما يأتي من أن الامة المزوجة يمتنع عليها الاحرام بغير اذن

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحره اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام وندب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما باتى في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشى وقياسه انه يحرم على الزوجة الحره احرامها بالنفل بغير اذن نهاية وفي الاسنى والمغنى مثله الا قوله اى من شأنه الى فتعارض سم بعد ذكره عن الاسنى مانصه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سنن الاستئذان دون وجوبه اى في الفرض فلا ينافى قول الشارح السابق فلم تقتض حرمة ابتداء الخ وقوله الاق حيث حرم الابتداء لانه في النفل اه (قوله لان حقه فوري والحج على التراخي) ويؤخذ من ذلك ما لو قال طيبان عدلان لم تحجى في هذا العام غضبت انه يتمتع عليه تحليلها وهو كذلك كما قاله الاذرعى وكذا يتمتع عليه لو كانت صغيرة اى لا تطبق الجماع وحرمت باذن وليها او كبيرة وسافرت معه وحرمت حال احرامه لانهم لم تقوت عليه استمتاعا قال الزركشى وهذا قياس المذهب وان قال الماوردى بخلافه ويستثنى من كلام المصنف ما لو نكحت بعد تحليلها من الفاتت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق وكذا لو حجت خلية فافسدت ثم نكحت والحابسة نفسها لتقبض المهر فانها لا تمتنع من السفر كما قاله القاضي وحيث اذا احرمت لم يكن له تحليلها انتهى اه مغنى وجزم في النهاية بجميع ما ذكر من غير عز ولا حدود لا اشارة لخلاف الاسئلة الحابسة فلم يتعرض لها وزاد على ما ذكر ما لو حجت مزوجة باذن فافسدت ثم احرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرت في سنة معينة ثم نكحت او في النكاح باذن الزوج ثم احرمت به في وقت لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم نكحت فيه انتهى ومثله في الاخيرة ما لو نذرت بعد النكاح باذن الزوج اخذاما سبق بصرى ومسلتا العصب والحابسة ذكر الونائى او لاهما عن الایعاب وثانيتهما عن الامداد وذكر الثانية الاسنى ايضا ومسلتا النذر في سنة معينة بصورتيه ذكرها الاسنى والمغنى وستاقى في الشرح ايضا (قوله فلا نظر لتضييقه عليها) الى وشمل تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله وشمل) الى قوله والقضاء في النهاية والمغنى (قوله النذر) اى المعين اسنى ونهاية ومغنى (قوله والقضاء الذى لزمها الخ) تقدم عن المغنى والنهاية خلافه (قوله قضية كلامهم الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله قبله) اى الامر و (قوله حتى تمتنع) لا يظهر له موقع هنا ولو قال قبل الامر والامتناع لكان ظاهرا (قوله ومع ذلك) اى التوجيه المذكور (قوله حيث حرم الاحرام) وهو في الامة مطلقا وفي الزوجة الحره في النفل فقط (قوله حتى يمنع) الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام بغير اذن والبارز للزوج والسيد (قوله قبل ذلك) اى فعلها تعلم ان موانع اتمام النسك ستة الاول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الخ المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله واذا احرمت العبد بلاذن الخ المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله وللزوج تحليلها الخ المانع الخامس الابوة ويستحب

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحره فعارض فرضها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام وندب الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما باتى في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزركشى وقياسه ان يحرم على الزوجة الحره احرامها بالنفل اه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سنن الاستئذان دون وجوبه اى في الفرض فلا ينافى قول الشارح السابق فلم يقتض جزم ابتداءه جواز الخروج وقوله الاق حيث حرم الاحرام الخ لانه في النفل وقوله لازم للحره اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر مرش (قوله فلا نظر لتضييقه عليها) ولو قال طيبان عدلان ان لم تحج العام غضبت صار الحج فوريا فليس له المنع ولا التحلل منه ولو نكحت بعد تحليلها من الفاتت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت خلية فافسدت ثم نكحت او مزوجة باذن فافسدت ثم احرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه مرش (قوله ولا لا امتناع تمتعه) فيه نظرو في الها مش الاسفل خلافه (قوله ما لم يكن قبل النكاح) اى المعين كما قيد به في شرح الروض (فرع) ولو خرج مكى يوم عرفة اليها فاحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجماع فاحرم عنها وليها لكونها غير مميزة او

لان حقه فوري والحج على التراخي اى باعتبار الاصل فيهما فلا نظر لتضييقه عليها بنحو خوف عصب على ما اقتضاه اطلاقهم ايضا ولا لا امتناع تمتعه لاحرامه او صغرها وشمل الفرض النذر ما لم يكن قبل النكاح او بعده باذنه والقضاء الذى زمه الا بسبب من جهته وفي مسائل الزوجة هذه بسط ذكرته اوائل الحاشية فراجع فانه مهم (تنبيه) قضية كلامهم في تفسيرهم التحليل بما ذكره انه ليس له وطء الامة ولا الزوجة قبل الامر بالتحلل في الفرض والنفل ويوجه بان له قدرة على اخراجها من اصل الاحرام بالا مر بالتحلل فلم يحزله الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قيل بجوازه حيث حرم الاحرام بغير اذنه لم يبعد لانها عاصية ابتداء ودواما فليس فعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى تمتنع من حقه الثابت له قبل ذلك

استئذان أبويه في النسك فرضا أو تطوعا ولكل منهما إذا كانا مسلمين وإن علا ولو مع وجود الابوين في الاصح ذكر اكان أو اثني منعه من نسك التطوع وتحليله منه إذا حرم بغير إذنها وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه ويلزمه التحلل بأمرهما ومحلّه في الافاق ولم يكن مصاحبا في السفر والوجه ان الرقيق كالخرفي ان له المنع وليس لهما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا تامة كالصوم والصلاة ويفارق الجهاد بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا بويها منعها من نسك التطوع وهو ظاهر الا ان يسافر معها الزوج وقد علم انه لو منع من حجة الاسلام لم يلتفت إلى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع المديون من السفر ليستوفيه إلا ان كان معسر أو الدين مؤجلا أو يستتيب من يقضيه من مال حاضر وليس له تحليله إذ لا ضرر عليه في إحرامه نهاية وفي الاسنى والمغنى نحوه وقوله مروحله في الافاق عبارة الاسنى ويعد كما قال الاذرعى تحليل المكي ونحوه لقصر السفر اه وعبارة الونائى واما المكي ومن بينه وبين مكة دون مرحلتين فليس لهم اى لصوله منعه كما في النهاية خلافا لشرح العباب اه قول المتن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) واستثنى ابن الرفعة من اطلاقه ما لو افسد النسك ثم احصر ورد بان القضاء هنا للافساد لا للاحصار نهاية ومعنى (قوله بمحصر خاص الخ) ولا فرق بين ان ياتي بنسك سوى الاحرام ام لم يات معنى ونهاية (وان اقترن به فوات الحج) نعم ان صار احرامه غير متوقع زوال الاحصار فقائه الوقوف فعليه القضاء بخلاف ما اذا صار مع التوقع معنى ويأتى الشرح ما يفيد (قوله) إذ لم يرد الامر به) اى في القران ولا في الخبر ولقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر نهاية (قوله) ولم يعتصر منهم معه في عمرة القضية الخ) ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء نهاية ومعنى (قوله) من غير رجاء (من) اى بخلاف ما إذا اخر مع رجاء الامن حتى فاته الحج تحلل بعمل عمرة ولم يقض نهاية (قوله) مساويا الخ) وبالاولى إذا كان اقرب بخلاف الا بعدسم (قوله للفوات) اى الغير الناشئ عن الحصر عرش (قوله) او خاصا كما اطلقوه (قال الشارح في حاشية الايضاح في الكلام على شروط وجوب الحج والمعتمد انه حصل الامن للواحد من غير

أذن لها فيه لكونها بمنزلة لم يحجز له تحليلها م ر ش (قوله في المتن ولا قضاء على المحصر المتطوع) قال الشارح في حاشية الايضاح في الكلام على شروط وجوب الحج مانصه والمعتمد انه حيث حصل الامن للواحد من غير رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لان الحج لا بدل له وانما يمنع الخوف على شئ مما ذكره الوجوب ان كان عالما فلوجج اول مات يمكن واحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا إذ غيره مثله في خوف العدو اما لو اختص الخوف او المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فتقضى من تركته على ما صوبه البلقيني وجزم به ابن الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان أو عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فتقضى عنه ويستتيب ان ايسر وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فاته قبل تمكن احد من أهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع اخر من ذلك وبما في الاحصار من ان الزوجة لا تحرم الا باذن الزوج انها لو اخرجت لمنعه قضى من تركتها ولا يقضى إلا ان تمكن قبل النكاح وعن الاذرعى نظير ذلك وقال صرح به الشافعى والاصحاب ونقله في الخادم في موضع واعتمده وبحث في موضع اخر انها لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع عن الرويانى لو حبس أهل بلد عن الحج اول ما وجب عليهم لم يستقروا وجوبه عليهم او واحد منهم فهل يستقر عليه قولان اصحهما لا اه وبقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر هو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجب من جانب اولئك بان ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوتها عليها اعتمادها لما علمت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الاتى محمول على ما هنا ولمن اعتمده ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان الشافعى فيها قولين وان الرويانى ترجح او نقل ترجيح احدهما وقره النووى فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على الزوجة اذا منعها زوجها ولو تمكن قبل النكاح الى اخر ما اطال به بما ينبغى الوقوف عليه واصله في حاشية الشريف السهمودى (قوله مساويا بالاول) وبالاولى ما إذا كان

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) يحصر خاص أو عام وان اقترن به فوات الحج إذ لم يرد الامر به وقد احصر معه صلوات الله عليه في الحديبية الفواربعائة ولم يعتصر منهم معه في عمرة القضية في العام القابل إلا بعضهم اكثر ما قيل انهم سبعة فلم ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضاة اى الصلح الذى وقع في الحديبية ولا يرد عليه ان المحصر يلزمه القضاء في صور بان اخر التحلل من الحج مع امكانه من غير رجاء من حتى فاته وفاته ثم احصر اوزال الحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك فقائه او سلك طريقا آخر مساويا بالاول فقائه الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلها للفوات لا للحصر (فان كان) ما احصر عن اتمامه حصر اعاما او خاصا كما اطلقوه (فرضا مستقرا) عليه

كحجة الاسلام بعد اولى  
سنى الامكان وكندر قدر  
عليه قبل عام الحصر  
ومثلها قضاء ونذر معين  
في عام الحصر (بقي في ذمته)  
كما لو شرع في صلاة  
مفروضة ولم يتمها (او)  
فرضا (غير مستقر) كحجة  
الاسلام في اولى سنى  
الامكان (اعتبرت) في  
استقراره عليه (الاستطاعة  
بعد) اى بعد زوال  
الاحصار نعم الاولى له  
ان يبق من الوقت ما يسع  
الحج ان يحرم ولا يجب  
وان استقر الوجوب  
بمضيه لكن بحث الاذرى  
في بعيد الدار اذا غلب على  
ظنه انه لو اخر عجز عن  
الحج فيما بعد انه يلزمه  
الاحرام به في هذا العام  
(ومن فاته الوقوف) بعذر  
او غيره (تحلل) فورا  
وجوبا لئلا يصير محرما  
بالحج في غير اشهره مع  
كونه لم يتحصل منه على  
المقصود اذ الحج عرفة  
كما مر فلو استمر على ائمه  
بقاء احرامه الى العام  
القابل لم يجزئه لان احرام  
سنة لا يصلح لاحرام سنة  
اخرى قال الاذرى  
لانعم احدا قال بالجواز  
الارواية عن مالك رضى  
الله عنه ثم ان لم يمكنه عمرة  
تحلل بما مر في المحصر وان  
امكنه وجب

رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لان الحج لا بدل له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب ان  
كان عاما فلو حج اول ما تمكن واحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعموم الخوف هنا  
واما لو اختص الخوف او المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فنقض من تركته على ما صوبه البلقيني وجزم به ابن  
الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان او عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فيقض من تركته ويستيب ان  
ايس وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فاته قبل تمكن احد من قبل اهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع اخر  
من ذلك وما في الاحصار من ان الزوجة تحرم الا باذن الزوج انها لو اخرجت لمنعه قضى من تركتها ولا تعصى  
الا ان تمكنت من النكاح وعبر الاذرى بنظير ذلك وقال صرح به الشافعي والاصحاب ونقله في الخادم في  
موضع واعتمده وبحث في موضع اخر انها لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن  
اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع عن الرويانى لو حبس اهل بلده عن الحج او ما وجب عليهم لم يستقر  
وجوبه عليهم او واحد منهم فهل يستقر عليه قولان اصحهما لا انتهى وبقولهم في محصر لم يستقر عليه  
الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب اولئك  
بان ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوته عليها اعتمادها لما علمت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح  
بخلافها وكلامهم الآتى محمول على ما هنا ولو اعتمد ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعي  
فيها قولين وان الرويانى رجع او نقل ترجيح احدهما فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على  
الزوجة اذا منعها زوجها انتهى واصله في حاشية الشريفة السهوى اه سم وافر المغنى ما استنبطه السبكي  
عبارة قال السبكي ويؤخذ من ان الزوجة انما تحرم باذن زوجها اى استحبابا كما مروا ان الحصر الخاص  
لا يمنع وجوب الحج ان اذنه ليس شرطاً للوجوب عليها بل الحج وجب واذ احرمت فنعها الزوج وماتت قضى  
من تركتها مع كونها لا تعصى لكونه منعها الا اذا تمكنت قبل النكاح فتعصى اذا ماتت اه (قوله كحجة  
الاسلام بعد اولى الخ) الى قوله نعم في المغنى الا قوله قدر الى قضاء وقوله ونذر الى المتن والى قول المتن ومن فاته  
في النهاية الا ما ذكر وقوله بحيث الى اذا غلب (قوله وكندر الخ) اى غير معين (قوله ونذر معين الخ) فيه وقفة  
اذ الظاهر انه كحجة الاسلام في اول سنى الامكان كما يفيد قول ع ش قوله مروكا لنذر اى حيث استقر في  
ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان او اطلق ومضى ما يمكنه فيه النسك والافلاشى عليه اه  
لكن فى الونائى مثل ما قاله الشارح وكذا فى الاسنى مثله عبارة مع المتن فان احصر في قضاء او نذر معين في العام  
الذى احصر فيه فهو باق من ذمته وكذا حجة الاسلام او حجة نذر قد استقرت كل منهما عليه بان اجتمع فيها  
شروط الاستطاعة قبل العام الذى احصر فيه والابان احصر في تطوع او في حجة الاسلام او نذر ولم يستقر فلا  
شيء عليه في التطوع اصلا ولا في حجة الاسلام او النذر حتى يستطع بعدها (قوله ونذر معين في عام الحصر)  
او غير معين قاله سم وفيه تأمل لكن بحث الاذرى الخ جزم به النهاية تاركا لقيد بعيد الدار (قوله اذا غلب  
على ظنه الخ) قياس ما مر في الزوجة من انه لو قال لها طيبين عدلان الخ اعتبار مثله هنا وينبغي ان مثل ذلك  
ما لو عرف من نفسه لكونه طيبا وتغييره بغلب على ظنه شامل لذلك بل ولما لو أخبره به طبيب واحد ع ش  
(بعذر) الى قوله وقيل في النهاية الا قوله لان احرام الى ثم ان لم يمكنه والى قول المتن وفيهما في المغنى الا قوله  
لان احرام الى قال وقوله ثم ان لم يمكنه الى وله تحلات (قوله بعذر) اى كضلال طريق ونائى (بالجواز) اى  
جواز استدامة الاحرام الى العام القابل حتى يقف فيه معنى (قوله ثم ان لم يمكنه الخ) وان احصر بعد الوقوف  
وتحلل ثم أطلق من احصاره فاراد ان يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في الصلاة والصوم نهاية زاد الونائى وان كان  
الوقت باقيا صح احرامه ولزمه الاستئناف اه (قوله بما مر في المحصر) اى بذيح ثم حلق مع نية التحليل بهما  
اقرب بخلاف الا بعد كما قاله في الروض فان فاته الحج لطوله وصعوبته تحلل بافعال العمرة ولا قضاء عليه قال  
في شرحه لان بدل ما في وسعه كمن احصر مطلقا اه (قوله ونذر معين في عام الحصر) او نذر غير معين (قوله

وان امكنه وجب اى التحلل بعمل عمرة اى مع نية التحلل كما ياتى (قوله اولهما يحصل الخ) ثم (قوله وثانيهما) عبارة شرح الروض قال فى المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثانى واما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة كما افهمه كلام المصنف واصله وظاهر انه يحتاج الى نية التحلل انتهت وعبارة الشارح فى شرح الارشاد الصغير وتحلله الثانى بفراغه من عمل العمرة والاول بفراغه من بعضها وهو الحلق والطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر فى الحصر انتهت اسم وعبارة الوثنائى ثم لتحلل بعمل عمرة ان امكنه والمراد عمل عمرة صورة لاحكام الان له حينئذ تحللين يحصل اولهما بواحد من الحلق ان كان براسه شعر والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعى بعد القدام وان لم يكن براسه شعر فبالطواف بقيد فلو جامع قبل التحلل الاول فسد حجه الفات وتانيهما بالباقي من اعمال العمرة وهى الطواف والسعي ان لم يتقدم والحلق مع نية التحلل بالثلاثة وله تقديم اى واحد منهما كما فى الحاشية خلافا للمختصر اه وبما ذكر يعلم ان ما يوهه صنيع الشارح من وجوب تكرار الحلق والطواف المتبوع بالسعي غير مراد (قوله مع نية التحلل بها) ينبغى عند كل منها اى الثلاثة اذ ليست عمرة حتى يكتفى لها بنية فى اولها سم ولا يحتاج الى نية العمرة نهاية (قوله ويهدوا) بضم الياء من باب الافعال ع ش (قوله فكان اجماعا) اى سكتوا (قوله لا يلزمه ميت مبنى الخ) اى وان بقى وقتها شرح روض ونهاية (قوله ولا رمى) ويقال ايضا انه اذا لم يكن براسه شعر انه يسقط عنه الحلق ويصير تحلله بالطواف اى المتبوع بالسعي ان لم يقدمه فقط معنى قول المتن (وعليه دم الخ) ولو كان عبدا كان واجبه الصوم سم (قوله ومر الكلام الخ) اى مرقبيل باب الاحصار انه كدم التمتع فى الترتيب والتقدير وسائر احكامه (قوله ان لم ينشأ الفوات الخ) سيدكر محترزه قول المتن (والقضاء) اى بمعناه اللغوى وهو الاداء نهاية عبارة المغنى فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها اجيب بانه لما احرم بها تضيق وقتها كما تقدم ذلك فى الافساد وتقدم ما فيه اه (قوله فورا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم لم يفرقوا فى وجوب الفورية الخ) اى وانما يفرقان فى الانتم فقط معنى (قوله بخلاف الاحصار) هو مقابل لقوله ولانه لا تخلو عن تقصير ش اه سم (قوله اما الفرض الخ) هو مقابل لقوله قبل للتطوع سم (قوله فهو باقى فى ذمته كما كان الخ) وفاقال للروض وخلافا لصريح شرح المنهج والمغنى ولا طلاق النهاية

وله تحللان أولهما الخ ثم قوله وثانيهما الخ عبارة شرح الروض قال فى المجموع وما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثانى واما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة كما افهمه كلام المصنف واصله وظاهر انه يحتاج الى نية التحلل انتهت وعبارة الشارح فى شرح الارشاد الصغير وتحلله الثانى بفراغه من عمل عمرة والاول بفراغه من بعضها وهو الحلق والطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر فى الحصر انتهت اسم وعبارة الوثنائى ثم لتحلل بعمل عمرة ان امكنه والمراد عمل عمرة صورة لاحكام الان له حينئذ تحللين يحصل اولهما بواحد من الحلق ان كان براسه شعر والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعى بعد القدام وان لم يكن براسه شعر فبالطواف بقيد فلو جامع قبل التحلل الاول فسد حجه الفات وتانيهما بالباقي من اعمال العمرة وهى الطواف والسعي ان لم يتقدم والحلق مع نية التحلل بالثلاثة وله تقديم اى واحد منهما كما فى الحاشية خلافا للمختصر اه وبما ذكر يعلم ان ما يوهه صنيع الشارح من وجوب تكرار الحلق والطواف المتبوع بالسعي غير مراد (قوله مع نية التحلل بها) ينبغى عند كل منها اى الثلاثة اذ ليست عمرة حتى يكتفى لها بنية فى اولها سم ولا يحتاج الى نية العمرة نهاية (قوله ويهدوا) بضم الياء من باب الافعال ع ش (قوله فكان اجماعا) اى سكتوا (قوله لا يلزمه ميت مبنى الخ) اى وان بقى وقتها شرح روض ونهاية (قوله ولا رمى) ويقال ايضا انه اذا لم يكن براسه شعر انه يسقط عنه الحلق ويصير تحلله بالطواف اى المتبوع بالسعي ان لم يقدمه فقط معنى قول المتن (وعليه دم الخ) ولو كان عبدا كان واجبه الصوم سم (قوله ومر الكلام الخ) اى مرقبيل باب الاحصار انه كدم التمتع فى الترتيب والتقدير وسائر احكامه (قوله ان لم ينشأ الفوات الخ) سيدكر محترزه قول المتن (والقضاء) اى بمعناه اللغوى وهو الاداء نهاية عبارة المغنى فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها اجيب بانه لما احرم بها تضيق وقتها كما تقدم ذلك فى الافساد وتقدم ما فيه اه (قوله فورا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم لم يفرقوا فى وجوب الفورية الخ) اى وانما يفرقان فى الانتم فقط معنى (قوله بخلاف الاحصار) هو مقابل لقوله ولانه لا تخلو عن تقصير ش اه سم (قوله اما الفرض الخ) هو مقابل لقوله قبل للتطوع سم (قوله فهو باقى فى ذمته كما كان الخ) وفاقال للروض وخلافا لصريح شرح المنهج والمغنى ولا طلاق النهاية

وله تحللان أولهما الخ ثم قوله وثانيهما الخ عبارة شرح الروض قال فى المجموع وما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثانى واما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة كما افهمه كلام المصنف واصله وظاهر انه يحتاج الى نية التحلل انتهت وعبارة الشارح فى شرح الارشاد الصغير وتحلله الثانى بفراغه من عمل عمرة والاول بفراغه من بعضها وهو الحلق والطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر فى الحصر انتهت اسم وعبارة الوثنائى ثم لتحلل بعمل عمرة ان امكنه والمراد عمل عمرة صورة لاحكام الان له حينئذ تحللين يحصل اولهما بواحد من الحلق ان كان براسه شعر والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعى بعد القدام وان لم يكن براسه شعر فبالطواف بقيد فلو جامع قبل التحلل الاول فسد حجه الفات وتانيهما بالباقي من اعمال العمرة وهى الطواف والسعي ان لم يتقدم والحلق مع نية التحلل بالثلاثة وله تقديم اى واحد منهما كما فى الحاشية خلافا للمختصر اه وبما ذكر يعلم ان ما يوهه صنيع الشارح من وجوب تكرار الحلق والطواف المتبوع بالسعي غير مراد (قوله مع نية التحلل بها) ينبغى عند كل منها اى الثلاثة اذ ليست عمرة حتى يكتفى لها بنية فى اولها سم ولا يحتاج الى نية العمرة نهاية (قوله ويهدوا) بضم الياء من باب الافعال ع ش (قوله فكان اجماعا) اى سكتوا (قوله لا يلزمه ميت مبنى الخ) اى وان بقى وقتها شرح روض ونهاية (قوله ولا رمى) ويقال ايضا انه اذا لم يكن براسه شعر انه يسقط عنه الحلق ويصير تحلله بالطواف اى المتبوع بالسعي ان لم يقدمه فقط معنى قول المتن (وعليه دم الخ) ولو كان عبدا كان واجبه الصوم سم (قوله ومر الكلام الخ) اى مرقبيل باب الاحصار انه كدم التمتع فى الترتيب والتقدير وسائر احكامه (قوله ان لم ينشأ الفوات الخ) سيدكر محترزه قول المتن (والقضاء) اى بمعناه اللغوى وهو الاداء نهاية عبارة المغنى فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها اجيب بانه لما احرم بها تضيق وقتها كما تقدم ذلك فى الافساد وتقدم ما فيه اه (قوله فورا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم لم يفرقوا فى وجوب الفورية الخ) اى وانما يفرقان فى الانتم فقط معنى (قوله بخلاف الاحصار) هو مقابل لقوله ولانه لا تخلو عن تقصير ش اه سم (قوله اما الفرض الخ) هو مقابل لقوله قبل للتطوع سم (قوله فهو باقى فى ذمته كما كان الخ) وفاقال للروض وخلافا لصريح شرح المنهج والمغنى ولا طلاق النهاية

من مكان الاحرام بالاداء على التفصيل (٢١٤) السابق في قضاء الفاسد او يفرق بان التخصيص في الافساد اظهر منه في القوات او يفرق

التفويت فيكون كالافساد لتساويهما في تمام التعدي والقوات فلا يلزمه إلا من ميقات طريقه ولا يراعى الفئات كل محتتمل والاقرب إلى كلامهم الاول باطلاقة ثم رأيت المجموع قال عن الاصحاب وعلى القصارن القضاء قارنا ويلزمه ثلاثة دماء القوات ودم القران الفئات ودم ثالث للقران الماتى به في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالافراد في القضاء لأنه توجه عليه القران ودمه فلا يسقط بتبرعه بالافراد اه فافهم ذلك أنه يتعين مراعاة ما كان عليه إحرامه في الاداء فلو أحرم به من الحليفة فقات ثم اتى على قرن لزمه أن يحرم من مثل مسافة الحليفة ويؤيده توجيههم رعاية ذلك في الافساد بأن الاصل في القضاء أن يحكى الاداء وهذا بعينه موجود في صورة القوات ولا نظر

للفرق السابق بمزبد التعدي بالافساد لما مر أن القوات لا تخلو عن تقصير أو ما إذا نشأت القوات عن الحصر كان

احصر فسلك طريقا آخر فقائه لصعوبة الطريق أو طوله وقد أُلجأ نحو العدو إلى سلوكها أو صابر الاحرام متوقعا زوال الحصر فلم يزل حتى فات الحج فتحلل بعمل

عبارة سم قوله كما كان من توسع الخمشى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعليه إعادة فور الحج الذى فاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الافساد اه لكن الذى في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح اه (قوله من مكان الاحرام الخ) أى أو مثل مسافته (قوله والاقرب إلى كلامهم الخ) وهو قضية تعليل المغنى والنهاية لفورية القضاء مطلقا بالقياس على الافساد (قوله الاول باطلاقة) أى يلزم في الاعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداء أو مثل مسافته فلا يكتفى من اقرب منه ونائى أى ولو كان القوات بعذر كالخطأ في الطريق أو العدد (قوله ولا يسقط هذا) أى الدم الثالث (قوله فافهم ذلك) أى قول المجموع لأنه توجه عليه الخ وفيه تأمل (قوله وأما إذا نشأ) إلى الباب في النهاية والمغنى إلى قوله وقد ألجأ نحو العدو إلى سلوكها (قوله وأما إذا نشأ الخ) محترز قوله أن لم ينشأ القوات من الحصر (قوله وقد ألجأ نحو العدو الخ) أى بان لم يجد طريقا دونها فيما ذكر ويأمن معها القوات فيما يظهرون تبادل من ألجأ العدو وخلافه بصرى (قوله ويأمن معها القوات) تقدم في اول الباب ما يصرح بأنه ليس بشرط (قوله فتحلل بعمل عمرة) محله كما قال السبكي وغيره إذا تمكّن من البيت ولا تحلل تحلل المحصر اه اسنى المطالب اه بصرى وتقدم في الشرح والنهاية والمغنى في أوائل باب الاحصار ما يوافقه (قوله لم يقض) جواب اما فكان حقه ان يزداد معه الفاء (قوله كالحصر مطلقا) أى سواء كان الحصر عاما أو خاصا كالمرىض والزوجة والولد والشركة ونائى (خاتمة) يسن أن يحمل المسافر إلى اهله هدية لما رواه البيهقي وأن يرسل اليهم إذ قرب إلى وطنه من يعلمهم بقدمه إلا ان يكون في قافلة اشهر عند أهل البلد وقت دخوله أو يكره ان يطرقهم ليلا والسنة ان يتلقى المسافر وان يقال له إن كان حاجا قبل الله حجك وغفر ذنبك واخلف نفقتك وإن كان غازيا قيل له الحمد لله الذى نصرك واكرمك واعزك والسنة ان يدا عند دخوله باقرب مسجد فيصلى فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسن النقيعة وهى طعام يعمل لقدم المسافر وسياق في الوالية بيانها إن شاء الله تعالى مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر وإن كان غازيا قيل له الخ أى وان لم يحصل فتح على يده لا عازا لاسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده وقوله مر باقرب مسجد أى إلى منزله وظاهر ان محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه ففعلها فيه عند دخوله وقوله مر وتسن النقيعة أى يسن للمسافر بعد حضوره ان يفعلها اه (قوله والله تعالى اعلم) عطف على مقدراى هذا ما علمته والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وقد تم الربع الاول بحمد الله وعونه وحسن توفيقه يوم الاربعاء المبارك ثامن الربيع الثانى من شهور سنة ثلاث وتسعين بعد الف ومائتين على يد جامع الفقير إلى رحمة ربه الغنى عبد الحميد بن حسين الداغستاني الشروانى ثم المسكى غفر الله تعالى له ولوالديه ولشايخه ولجميعه ولمن قرأ فيه ونقل منه أو طالع فيه ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين (كتاب البيع)

(قوله قيل) إلى قول المتن كاشترت في النهاية لا قوله للخلاف فهم قوله وهو لك إلى المتن وقوله لكن نحو إلى ولك على وما نبه عليه (قوله وهو بيع الاعيان) وسياق في الآجارة بيع المنافع نهاية (قوله اذ هو مصدر) رده سم بان المعنى المصدرى ليس مرادها وإنما المراد اللفظ الذى يعقده بالبيع ويمكن الجواب عنه بانه لما كان مصدرا في الاصل كان الاصل فيه الافراد ع ش (قوله وارادة ذلك الخ) تطف على افراده

وعليه إعادة فور الحج الذى فاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الافساد اه لكن الذى في الروض وشرحه هو ما ذكر الشارح هذا ما وجد بها مش نسخة شيخنا علامة زمانه وفريد دهره واولاه شهاب الدين احمد بن قاسم العبادى تغمد الله تعالى بالرحمة والرضوان واسكنه الله بمنه وكرمه فسيح الجنان (كتاب البيع)

(قوله اذ هو مصدر) فيه نظر اذ هو لم يرد به المصدر بل العقد كما سياتى والعقد ليس بمصدر اذ هو مجموع الايجاب والقبول وهما عبارتان عن ملفوظ البيع وملفوظ المشتري مثلا لا عن ايجادهما كما هو ظاهر على

عمرة لم يقض لأنه بذل ما في وسعه كالحصر مطلقا والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (كتاب البيع) قيل افردة لارادته نوعا منه هو بيع الاعيان ويرد بان افراده هو الاصل اذ هو مصدر وارادة ذلك



الخ وفيه تسليم ان المراد هنا خصوص بيع الاعيان ويرد عليه المنافع المؤبدة رشيدى ( قوله تعلم من افراده السلم الخ ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر في السلم فافاده لا يدل على ما ذكر فتأمل اه سم عبارة البصرى قوله السلم الخ ينبغي ان يراود الاجارة حتى يسقط ما اورده الفاضل المحشى فان البيع منحصر في بيع الاعيان والمنافع وما في الذمة اه ( قوله وهو لغة مقابلة شىء بشىء ) زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج نحو ابتداء السلام ورده وعيادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عيادة مريض بعيادة مريض آخر يعالغه عيش ومغنى زاد شيخنا وقال بعضهم الاولى ابقاء المعنى اللغوى على اطلاقه لان الفقهاء لا دخل لهم في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر اطلاق الشارح اه ( قوله عقد يتضمن الخ ) اى يقتضى انتقال الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اه ع عبارة الرشيدى فيه امور الاول ان قوله مال بمال يشمل غير المتمول الثانى يخرج عنه المنفعة المؤبدة لانها لا تسمى مالا كما سيأتى في الايمان فهذا مع قوله او منفعة مؤبدة كالمتن فى الايمان يقال ان الايمان مبناها غالبة على العرف والمنفعة هنا من الاموال فليراجع الثالث ان قوله بشرطه الاق فيه ان الشروط لا تدخل لها في التعاريف المقصود بها بيان ماهية الرابع ان قوله لا استفادة ملك الخ هو فائدة البيع فلا دخل له في اصل تعريفه وقد سلم من هذه الايرادات قول بعضهم عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين او منفعة على التأييد اه ( قوله بشرطه الاق ) اى بشرطه الاتية لانه مفرد مضاف فيعم و ( قوله لا استفادة الخ ) علة لقوله مقابلة الخ و ( قوله ملك عين ) اى كالتأيب و ( قوله او منفعة الخ ) وكذا يعتبر التأييد في العين لاخراج القرض ولعله استغنى عنه بقوله بشرطه ولك أن تقول التأييد حاصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا إلى غاية وجوع المقرض فيه فسخ له وهو انما يرفع العقد من حينه لا من اصله و ( قوله مؤبدة ) كحق الممر إذا عقد عليه بلفظ البيع اه ع ( قوله وهو ) إلى قوله وهو لك في المعنى الا قوله بما اشتهر إلى لقوله تعالى وقوله إذا لم يوجد الى في الاخرة ( قوله وهو المراد الخ ) اى العقد ( قوله وقد يطلق ) اى مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة فقيه شبه استخدام اه رشيدى والاولى حذف لفظة شبه ( قوله على قسم الشراء الخ ) وقد يطلق ايضا على الانعقادات والملك الناشئ عن العقد كما في قولك فسخت البيع إذا عقد الواقع لا يمكن فسخه وإنما المراد فسخ ما ترتب عليه سم على المنهج اه ع ( قوله على وجه مخصوص ) يرد عليه ان هذا القيد لا مفهوم له إذا التملك بالثمن لا يكون إلا تبعا والجواب انه اشار به إلى ما يعتبر شرعا فهو لبيان الواقع لا للاحتراز او انه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احترازا عن نحو الاجارة اه ع ( قوله والشراء ) اى ويحد الشراء ( قوله بانه قبوله ) اى نقله اه ع ( قوله على ان لفظ كل يقع على الاخر ) اى تقول العرب بعت بمعنى شريت وبالعكس قال تعالى وشروه بثمان بخص اى باعوه وقال تعالى وليس ماشروا به انفسهم ويقال لكل من المتبايعين بائع وبيع ومشتروا شار اه معنى ( قوله واركانه عاقد الخ ) اى اركان ثلاثة هي في الحقيقة ستة عاقد وهو بائع ومشترو معقود عليه وهو ثمن ومثمن وصيغة وهي إيجاب وقبول اه معنى ( قوله ولقوة الخلاف الخ ) عبارة المعنى والنهاية وكان الاولى للبصنف ان يقدم الكلام على العاقد ثم المعقود عليه ثم الصيغة لكنه بدا بها كما قال الشارح لانها اهم للخلاف فيها واولى من ذلك ان يقال لان العاقد والمعقود عليه لا يتحقق إلا بها اه عبارة سم قوله وان تقدما الخ قد يقال هما من حيث وصف العاقدية والمعقودية المقصود هنا لم يتقدما فليتأمل اه ( قوله فيها الخ ) يعنى الصيغة اه رشيدى ( قوله طبعا ) الاولى زمانا ( قوله وجود صورته الخ ) اى لتحقيق صورته الشرعية في الخارج ( قوله ولو في بيع ماله الخ ) عبارة النهاية والمعنى ولو في بيع ماله لولده محجوره وعكسه ويبيعه مال

تعلم من افراده السلم بكتاب مستقل وهو لغة مقابلة شىء بشىء وشرعا عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الاق لا استفادة ملك عين او منفعة مؤبدة وهو المراد هنا وقد يطلق على قسم الشراء فيحد بانه نقل ملك بثمان على وجه مخصوص والشراء بانه قبوله على أن لفظ كل يقع على الاخر واركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولقوة الخلاف فيها بدا بها وأن تقدماعليها طبعا معبرا عنها بالشروط مجازا فقال ( شرطه ) الذى لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده

ان المصدر إذا كان للانواع حقه الجمع فلا يكتفى التوجيه مجرد انه مصدر بل لا بد من بيان انه لم يرد به الانواع فليتأمل ( قوله تعلم من افراده الخ ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر في السلم فافاده لا يدل على ما ذكر فتأمل ( قوله وان تقدماعليها طبعا ) قد يقال هما من حيث وصف العاقدية والمعقودية المقصود هنا لم يتقدما فليتأمل ( قوله ولو في بيع ماله لولده ) هذا في الاب والجد ويتجه ان الام إذا كانت وصية كذلك كما دل

احد محجوره للاخر اه قال ع ش قوله لولده محجوره الخ دخل فيه الطفل والسفيه والمجنون وهذا في الاب والجدو ويتجه ان الام اذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقد يشمل سفيها طراسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اباه او جده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل سم على حج لكن هذه الثانية قديخها قول الشارح مر محجوره لانه محجور القاضي اه ع ش عبارة المغنى وكالطفل المجنون وكذا السفيه ان بلغ سفيها والا فولي له الحاكم فلا يتولى الاب الطرفين فلو وكله الحاكم في هذه الصورة لم يتولى الطرفين لانه نائب عن الحاكم فلا يزيد عليه اه وعبارة عميرة قضية اطلاق المصنف اشتراط الايجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكنى احد اللغزين وقيل تكنى النية قال الاسنوي وهو قوى لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا اه (قوله) وكذا في البيع الضمني الخ) ببعض الهوامش الحاق التدبير بالعق وفيه وقفة فان التدبير تعليق عتق بالموت والتوكيل في التعليق لا يصح لانه ملحق بالعين اه ع ش (قوله) كاعتق عبدك عني الخ) بقي مالو قال بعينه واعتقه فقال اعتقته عنك هل يصح اولاه نظروا الاقرب الثاني لعدم مطابقة القبول للايجاب وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك ام لافيه نظر والا قرب الثاني اه ع ش (قوله) فانه يعتق به الخ) وهل يأتي في غير العتق كتصدق بدارك عني على الف بجامع ان كلا قرينة او يفرق بان تشوف الشارع الى العتق اكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى الثاني اكثر اه نهاية قال ع ش قوله روميل كلامهم الى الثاني الخ متمدوسياقي له مر في الظهار انه لو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدامن الحنطة عن كفارتى ونواها بقلبه ففعل اجزاه في الاصح ولا يختص بالمجلس والكسوة كالطعام قاله الخوارزمي انتهى وقد يقال ان ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مالك الطعام والكسوة سم على حج ولعدم اشتراط رؤية ما امره بالتصدق به بل هذا مثل مالو امر الاسير غيره باستنقاذه او بعمارة دار وشرط له الرجوع بمصرف وهو قرض حكيم ومع ذلك فيه شيء اه ع ش (قوله) فلا يرد اى البيع الضمني على المصنف لقوله وكذا في البيع الضمني الخ فلا يراد ولا استثناء كما فعل بعضهم اه ع ش قول المتن (الايجاب) من اوجب معنى وقع اه ع ش (قوله) ولو هز لا هل الاستهزاء كالهزل فيه نظروا ويتجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده ان الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار سم على حج اه ع ش (قوله) وهو اى الايجاب (صريحا) اى حال كونه صريحا اه ع ش (قوله) مادل على التملك اى بعوض نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعوض لم يذكره حج ولعله لان ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا لصراحته وقوله بعثك دال على التملك دلالة ظاهرة اه (قوله) مما اشتهر اى ماخذ الصراحة اه ع ش (قوله) لقوله تعالى الخ) علة لاشتراط الايجاب بل الصيغة ووجه الدلالة فيه انه اقتصر فيها على مجرد التراضى والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره اه ع ش (قوله) فانبط بظاهر الخ) يظهر ان اولى ما يوجه به اعتبار الصيغة ان دلالة الالفاظ منضبطة لان لها قوانين مدونة بخلاف دلالة غيرها اه بصرى (قوله) فلا ينعقد بالمعاطاة الخ) اذ الفعل لا يدل بوضعه فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بقى ويبذل له ان تلف وقال الغزالي للبائع ان يملك الثمن الذى قبضه

وكذا في البيع الضمني لكن تقدير كاعتق عبدك عني بالف فيقبل فانه يعتق به كما يذكره في الكفارة لتضمنه البيع وقبوله فلا يرد (الايجاب) من البائع ولو هز لا وهو صريح بما دل على التملك دلالة قوية مما اشتهر وتكرر على السنة حلة الشرع وسناتى الكتابة لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم مع الحديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو خفى فانبط بظاهر هو الصيغة فلا ينعقد بالمعاطاة

عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقوله لولده قد يشمل سفيها طراسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اباه او جده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل (قوله) ولو هز لا هل الاستهزاء كالهزل فيه نظروا ويتجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده ان الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار (قوله) فلا ينعقد بالمعاطاة) على هذا قال في الروض وشرحه المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بقى ويبذل له ان تلف انتهى فهو اذا كان باقيا على ملك صاحبه فان كان زكوا فاعليه زكاة لكن لا يزم اخواجه الا ان عاد اليه او تيسر اخذه وان كان تالفا فبذله دين لصاحبه على الاخر فتحكمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر

إن ساوى قيمة ما دفعه لانه مستحق ظفر بمثل حقه والمالك راض اه مغنى وفي سم بعد ذلك عن  
 شرح الروض الامتالة الغزالي مانصه فهو إذا كان باقيا على ملك صاحبه فان كان زكوا فاعليه زكاة له لكن  
 لا يلزم إخراجها إلا إن عاد عليه أو تيسر اخذه وإن كان تالفًا فبدله دين لصاحبه على الآخر فحكمه كسائر  
 الديون في الزكاة هكذا يظهر فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فيتجه أن لا يجب عليه الرد إلا بحكم حاكم يرى  
 الرد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد  
 فيه كافي النزول عن الوظائف اه وتقدم عن عش في مبحث قطع نبات الحرم جواز أخذ العوض على  
 نقل اليد عما لا يجوز بيعه من نبات الحرم (قوله وهو أن يتراضيا الخ) عبارة المغنى قال في الذخائر وصورة  
 المعاطاة أن يتفقا على ثمن ومثن ويعطيا من غير إيجاب ولا قبول وقد وجد لفظ من أحدهما اه (قوله  
 واختار المصنف الخ) أي من حيث الدليل اه عش (قوله انعقاده بها الخ) أي لأنه لم يثبت اشتراط اللفظ  
 فيرجع للعرف كسائر الالفاظ المطلقة اه مغنى زاد شيخنا وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الأثم  
 فانه مما ابتلي به كثير ولا حول ولا قوة بالله حتى إذا أراد من وفقه الله تعالى إيقاف صيغة اتخذه الناس  
 سخرية اه (قوله بها) أي بالمعاطاة (قوله في كل ما) أي عقدوا (قوله بها) أي بتلك الالفاظ كما يدل عليه قول  
 الشيخ في شرح قول الروض في كل ما أي بكل ما انتهى ووجه الدلالة أنه جعل في بمعنى الباء المفيدة لكون  
 مجردها هو سبب الانعقاد وعليه فالأقوال الثلاثة متباعدة ولا تنقيد المعاطاة بالسكوت بل كما تشمله تشمل  
 غيره من الالفاظ الغير المذكورة في كلامهم للصريح والكتابة اه عش أقول إنما يظهر تفسير ما يعقد  
 إذا خلا الكلام عن لفظة بها كافي المغنى فيوافق قول الروضة ينعقد بكل ما يعده الناس بيعا اه وأما معها  
 فيظهر أن في بمعناه الحقيقي وما واقعة على متاع وضمير يعده على حذف مضاف وضمير بها للمعاطاة أي في كل  
 متاع يعد الناس عقده بالمعاطاة يعا فوافق قول المحلى وقيل ينعقد بها في المحقر كرطل خبز وحرمة بقل وقيل  
 في كل ما تعد فيه بيعا بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها اه (قوله اتفاقا)  
 أي من الشافعية (فرع) وقع السؤال عما لو وقع بيع بمعاطاة بين مالكي وشافعي هل يحرم على المالك  
 ذلك لأعانتة الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الأقرب الحرمة كالأول لعب الشافعي  
 مع الحنفى الشطرنج ومع ذلك إنما يرجع فيه لمذهب المالك هل يقول بحرمة ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم  
 على حج قال مانصه فرع باع شافعي لنحو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي  
 أن يحرم ويصح أن الشافعي معين على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ  
 الثمن عملا باعتقاده مراه عش (قوله إلا أن قدر الثمن الخ) أي أو كان قدره معلوما للعاقدين باعتبار  
 العادة في بيعه مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اه عش (قوله  
 على أن الغزالي سأمع فيه الخ) أي في الاستمرار اه عش عبارة المغنى قال الأذرعى وأخذ الحاجات من  
 البيع يقع على ضربين أحدهما أن يقول أعطى بكذا الحما أو خزا مثلا وهذا هو الغالب في دفع اليه مطلوبه  
 فيقضيه ويرضى به ثم بعد مدة يحاسبه ويؤدى ما اجتمع عليه فهذا يجوز بصحته عند من يجوز المعاطاة فيما  
 راه والثاني أن يلتبس مطلوبه من غير تعرض لثمن كعطى رطل خبز أو لحم مثلا فهذا تحتل وهو ما رأى  
 الغزالي اباحت ومنعه المصنف في المجموع فقال انه باطل بخلاف لانه ليس ببيع لفظي ولا معاطاة وقوله لانه  
 ليس ببيع لفظي الخ فيه نظر بل يعده الناس بيعا الغالب أن يكون قدر ثمن الحاجة معلوما لهما عند الأخذ  
 والعطاء وإن لم يتعرض له لفظا انتهى انتهى (قوله لا مطالبة بها) أي بسبب المعاطاة أي بما يأخذه كل من  
 العاقدين بالمعاطاة قال حج في الزواجر وعقد المعاطاة من الكبار وفي كلام بعضهم أنه صغيرة وأنه المعتمد  
 خلافا لما في الزواجر عش ورشيدى (قوله بخلاف تعاطى المعقد الفاسد) أي في المعاطاة اه عش

فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فيتجه أن لا يجب عليه الرد إلا بحكم حاكم يرى الرد (فرع) لا يبعد اشتراط  
 الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كافي النزول عن الوظائف

وهي أن يتراضيا بثمان ولو  
 مع السكوت منها واختار  
 المصنف كجمع انعقاده بها  
 في كل ما يعده الناس بيعا  
 وآخرون في محقر كرغيف  
 والاستمرار من بيع باطل  
 اتفاقا أي إلا أن قدر الثمن  
 في كل مرة على أن الغزالي  
 سأمع فيه بناء على جواز  
 المعاطاة وعلى الأصح  
 لا مطالبة بها أي من حيث  
 المال بخلاف تعاطى العقد  
 الفاسد إذا لم يوجد له  
 مكفر كما هو ظاهر

(قوله في الآخرة) أى أمانى الدنيا فيجب على كل أى من العاقدين بالمعاطاة رد ما أخذه ان كان باقيا و بدله ان تلف انه نهاية و تقدم عن الاسنى والمغنى مثله قال ع ش قوله م و بدله ان تلف وهو المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم اه (قوله للرضا) قضيته ان غير هامن العقود الفاسدة كذلك سم على حج لكن قضية قوله وللخلاف الخ ان ما اتفق على فساد فيه المطالبة اه ع ش (قوله في سائر العقود المالية) أى من الاجارة والرهن والهبة ونحوها انتهى مغنى (قوله وما اشتق منه) اى كذا مبيع منك بكذا او انا بائع لك بكذا كما يحته الاسنوى وغيره قياسا على الطلاق اه مغنى زاد النهاية وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وهو المعتمد) خلافا للمغنى حيث قال عطف على المتن وكذا لك بكذا كما نص عليه في الام اه (قوله او هنا لا احتمال) ان اراد ان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان اراد انه بدونه أبطله قولهم في الوصية انه لو اقتصر على هوله فاقرار الا ان يقول من مالى فيكون وصية اه سم قول المتن (وملكتك) عبارة المحرر كبعتك أو ملكتك وهى اولى لانهما تدل على الاكتفاء باحدهما بخلاف عبارة المصنف اه مغنى عبارة النهاية الوافى كلام المصنف بمعنى أو اه (قوله وكونهما الخ) أى ملكتك ووهبتك اه ع ش (قوله وفارق الخ) اى كونهما صريحا في الهبة عند عدم ذكر الثمن وقال ع ش اى ما ذكر من ملكتك لانه المحتاج للفرق دون ووهبتك اه (قوله باحتماله) متعلق بفارق (قوله الملك الحسى) عبارة عميرة الادخال في مكان مملوك له اه وعبارة النهاية الادخال الحسى اه (قوله وشريت) الى المتن في المغنى (قوله وشريت الخ) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح اه ع ش عبارة عميرة ومن الصريح شريتك وعوضتك اه (قوله ونحو نعم) أى كجبر وأجل انه نهاية (قوله وكذا بعنى) لا يخفى ان هذا من جانب المشتري فكان الاولى تاخير به الى مسائل القبول اه رشيدى (قوله ورضيت) ظاهره الاكتفاء بذلك ولو مع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بخلاف مالى تاخر عن لفظ المشتري وعليه فيمكن تصويره بنحو رضيت بيع هذا منك بكذا اه ع ش عبارة الرشيدى قوله م و رضيت اى والصورة انه تأخر لفظ البائع اه (قوله جوابا) راجع لقوله ونحو نعم (قوله بعث) بتمام الخطاب (قوله نحو بعث) كرضيت وفعلت عبارة سم على منسج نعم ينبغى أن يعتبر ما يربطها بالمشتري فلو قال بعثى هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح فلو قال بعث هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت قد يتجه عدم الصحة وفاقم لعدم ربط بعث للمشتري فليتامل جدا اى بخلاف بعثى المتقدم فان فيه ربطا بالمشتري حيث وقع البيع على ضميره بخلافه في هذه اه ع ش (قوله تقدم) اى القبول (قوله بخلاف بعنى) اى فلا يتوقف على قبول المشتري (قوله ولك على) راجع لقوله بعنى في قوله وكذا بعنى و (قوله وبعثك) عطف على هذه الصيغة (قوله ولى عليك) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعنى هذا ولى عليك كذا فان نوى به ثمناصح والا فلا كما افاده كلام الراعى ومثله بعثك ولى عليك كذا او على ان تعطى كذا بخلاف بعثك هذا على الف مثلا فانه لا يحتاج فيه لنية ذلك انتهت اه سم (قوله ومسئلة المتوسط) وهى ان يقول لشخص للبائع بعث هذا بكذا فيقول نعم او بعث ويقول لا لاخر اشتريت فيقول نعم او اشتريت فينعتد البيع لوجود الصيغة ولو كان الخطاب من احدهما لاخر فظاهر كلام الحاوى الصحة وجرى على ذلك شيخنا في شرح البهجة والمعتمد كما قال شيخى عدم الصحة لان المتوسط قائم مقام المخاطبة ولم توجد مغنى ونهاية زاد الاول نعم ان اجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه قال ع ش قوله م و لو كان

في الآخرة للرضا وللخلاف فيها ويجرى خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا (كبعتك) وما اشتق منه ذا بكذا وهو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما وهو المعتمد انه كناية وعلى الاول يفرق بينه وبين جعلته لك الاقنى بان الجعل ثم محتمل وهنا لا احتمال (وملكتك) ووهبتك ذا بكذا وكونهما صريحا في الهبة انما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلته في ملكك فانه كناية باحتماله الملك الحسى وشريت وعوضت ورضيت واشترى منى ونحو نعم واى بالكسر وفعلت جوابا بالقول المشتري بعث وكذا بعنى لكن نحو بعث لا بعنى عن قبول المشتري تقدم أو تأخر بخلاف بعنى ولك على وبعثك ولى عليك وعلى أن لى عليك أو على أن تعطى كذا ان نوى به الثمن واستفيد

(قوله للرضا) قضيته ان غير هامن العقود الفاسدة كذلك (قوله وهنا لا احتمال) ان اراد ان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان اراد انه بدونه أبطله قولهم في الوصية انه لو اقتصر على هوله فاقرار الا ان يقول من مالى فيكون وصية (قوله ولى عليك) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعنى هذا ولى عليك كذا فان نواه به ثمناصح والا فلا كما افاده كلام الراعى ومثله بعثك ولى عليك كذا او بعثك على ان لى عليك كذا أو على ان تعطى كذا بخلاف بعثك هذا على الف مثلا فانه لا يحتاج فيه لنية ذلك اه (قوله واستفيد

الخطاب من احدهما للاخر اى كان قال بمعنى هذا بكذا فقال نعم اه (قوله من كاف الخطاب) وعلم من كاف التشبيه اى التمثيل عدم انحصار الصيغ فيما ذكره فنهنا صار فتك في بيع النقد بالنقد وقرر تك بعد الانفساخ بان يقول البائع بعد انفساخ البيع قرر تك على موجب العقد الاول ووليتك واشركتك نهاية ومعنى (قوله الاتية) اى في شرح ويجوز تقدم لفظ المشتري (قوله منه) اى من الخطاب عبارة المغنى وعميرة من اسناد البيع الى المخاطب ولو كان نائبا عن غير حتى لو لم يسند الى احد كما يقع في كثير من الاوقات ان يقول المشتري للبائع بعث هذا بعشرة مثلا فيقول بعث فيقبله المشتري لم يصح وكذا لو اسنده الى غير المخاطب كبعت موكلك بخلاف النكاح فانه لا يصح الا بذلك لان الوكيل ثم سفير محض اه (قوله كرضيت لك الخ) ويقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعت فلانا الفلا في بحيث يتعين مر اه سم عبارة شيخنا وعلم من ذلك انه لا بد من اشتماله على الخطاب او ما يقوم مقامه كاسم الاشارة اه (قوله ومن اسنده) اى البيع نهاية ومعنى والجار والمجرور عطف على قوله منه (ولا بعث نحو يدك الخ) اى ما لم يرد بالجزء الكل سم على حج اه ع ش (قوله والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح) اى حيث قالوا ان تكفل بجزء لا يعيش بدونه كالراس صحر والا فلا وذلك لان احضار ما لا يعيش بدونه معتذر بدون باقية حيا ولعله اراد بمثل الكفالة ضمان احضار الرقيق ونحوه من سائر اعيان الحيوانات اه ع ش (قوله لم يثبت هنا الخطاب) اى بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب ولا عدمه اه ع ش (قوله وقبلته له) ه (فرع) ه قال بعث مالى لولدى وله اولا ونوى واحدا ينبغي ان يصح ويرجع اليه في تعيينه م رسم على المنهج اه ع ش قول المتن (والقبول) قال في الانوار ولو اختلفا في القبول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق يمينه سم على حج ومنهج اه ع ش (قوله على التملك) اى بعوض اه ع ش (قوله كامر) اى في تفسير صريح الايجاب بقوله بما اشتهر وتكرر الخ (قوله ويغتفر نحو فتح التاء الخ) اى يغتفر من العامى فتح التاء في التكلم وضمها في التخاطب لانه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفا ونحوه سم على المنهج اه ع ش (قوله من العامى) قد يقال القياس اغضار ذلك الابدال من لسانه كذلك ولو غير عامى سم وع ش قول المتن (وقبلت) قضيته الاكتفاء بما ذكره وان لم يذكر العوض تنزيلا على ما قاله البائع وقضية المحلى خلافا حيث قال فيقول اشتريته به انتهى فليتأمل وسيأتى للشارح مر انه يجب ذكر الثمن من المبتدى وسكت عن المبيع فقضيته انه لا بد من ذكره منهما اول لعل ما هنا اقرب للعلة المذكورة اه ع ش (قوله وابتعت) الى قوله وبحت في النهاية الا قوله بخلافها الى ورضيت (قوله واخترت) اى واخذت وصارفت وتقررت بعد الانفساخ في جواب قرر تك وتعرضت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب اشترمنى بكذا وفي جواب بعثتك نهاية ومعنى (قوله لانها) اى نعم وفعلت ونحوهما (قوله بخلافها بعد اشتريت الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا ولو قال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم او قال بعثتك فقال المشتري نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطراد او ان خالف في ذلك الشيخ في الغرر وعلله بانه لا التماس فلا جواب اه اذ الثاني نعم ان اجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه عبارة سم قوله بخلافها بعد اشتريت منك او بعثتك كذا في شرح البهجة في نعم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانعقاد اه (قوله ورضيت) عطف على ما في المتن (قوله ومع صراحتهما) اى جميع صيغ القبول المذكورة اه رشيدى (قوله لم اقصد بها جوابا) اى بل قصدت غيره نعم الاوجه اشترط ان لا يقصد عدم

من كاف الخطاب انه لا بد في غير نحو نعم ومسئلة المتوسط الاتية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو في نحو وكيل ومن اسنده لجملة المخاطب فلا يكتفى بعث موكلك ولا نحو يدك او نصفك بخلاف نحو نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح ولو باع ماله لولده محجور لم يثبت هنا خطاب بل يتعين بعته لاني وقبلته له (والقبول من المشتري) وهو صريحا ما دل على التملك دلالة قوية كامر (كاشتريت) وما شئت منه ويغتفر نحو فتح التاء وابدال الكاف الفا من العامى (وتملكك وقبلت) وابتعت واخترت ونحو نعم وفعلت جوابا لقول البائع اشتريت لانها بعد الالتماس جواب بخلافها بعد اشتريت منك او بعثتك ورضيت ومع صراحتهما يصدق في قوله لم اقصد بها جوابا وبحت شارح انه لا بد هنا من نظير ما ياتي في الطلاق من قصد اللفظ لمعناه

من كاف الخطاب الخ) يقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعت فلانا الفلا في بحيث يتعين مر (قوله ولا نحو يدك او نصفك) لا يبعد ان محله اذ لم يرد بذلك الجملة مجاز او الا فينبغى الانعقاد لان غاية الامر استعمال المجاز ولا مانع منه اللهم الا ان ثبت نقل عنهم ان البيع لا ينعقد بالمجاز وهو بعيد (قوله والقبول) قال في الانوار ولو اختلفا في القبول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق يمينه انتهى (قوله من العامى) قد يقال القياس اغتفار ذلك ممن لسانه كذلك ولو غير عامى (قوله بخلافها بعد اشتريت منك او بعثتك) كذا في شرح البهجة في نعم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانعقاد (قوله لم اقصد بها جوابا) قد يقتضى

بقيد الاثني ثم واعتمده غير هو اجراه في سائر العقود (تنبيه) \* اختلف اصحابنا في السبب القولي كصيغ العقود والحلول والفاظ الامر والنهي هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند اخر حرف من حروف اسبابها او عقبها على الاتصال او يتبين اخره حصوله من اوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الاشعرية (٢٢٠) وحذق اصحابنا الاول وقال الرافعي الاكثرون على الثاني واجرو الخلاف في السبب الفعلي وقد حكى

الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو من الرضعة الخامسة او عقبها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكر في اخره اذا تعلق الحكم بعدد او ترتب على متعدد هل يتعلق بالجميع او بالاخر قال وكذا الوقوع عقب جملة مركبة من اجزاء او ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالا ان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الاخير متوقف الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بانه معنوي وبان المعزول لذهبان المؤثر هو المجموع اى غالبا لذكره فروعا تخالفه والوجه كما يشير اليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر بالقدح العاشر فنحن نسنده للكل وهم للاخير فلا يجب الحد بما قبله وحيث لا يتأني هذا ما تقرر اولالا نه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حيث متجه لان هذا الاتحاد جرت فيه اوجه ثلاثة واول لتركبه لم يجر فيه الا وجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لان هذا هو شأن الاسباب المجتمعة فتأمله

قبوله سواء اقصد قبوله ام اطلق هذا ان اتى به بلفظ الماضي كما اشعر به التصوير فلو قال اقبل او اشترى او اتباع فالوجه انه كناية ومثله في ذلك الاجاب اه نهاية (قوله بقيد الخ) اى عند طر و صارف الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله مر بل قصدت غيره اى فلو قال اطلقت حمل على القبول وقوله مر نعم الاوجه الخ هذا صريح في انه ليس كناية وانما هو صريح بقبل الصرف اه (قوله وبحث شارح الخ) جزم به النهاية والمغنى فقالوا ولا بد من قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه اليه او قصده لالمعناه كتلفظ اعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينقد على ماسياتي ان شاء الله تعالى اه (قوله واجره الخ) اعتمده النهاية (قوله هنا) اى في عقد البيع (قوله من صروف اسبابها) الاولى تذكير الضمير (قوله الاول) اعتمده النهاية عيار تهو الذى يتجه انها اى صحة البيع تقارن البيع تقارن اخر اللفظ المتأخرون ان تقارن المالك يقارنها اه (قوله واجروا الخلاف) اى جنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي) اى كالرضاع اه ع ش (قوله لفظ) اى مركب من حروف (قوله لذكره الخ) علة للتقييد بغالبا (قوله تخالفه) اى اطلاق ان المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعنى في غير الموضع الاول (قوله اذ من مثلها) بضم الميم والثاء (قوله فلا يجب الحد الخ) اى لا مدخل لما قبل الاخير في وجوب الحد عندهم (قوله لان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ومثلها) لعله بالنصب عطفا على كلامه (قوله ظاهر في التناقض) اقول لك منع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الاول في وقت وجود المسبب والثاني وان وجوده يستند الى مجموع المتعدد او الى جزئه الاخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه احدهما بالاخر فاين التناقض فتأمله اه سم قول المتن (ويجوز تقدم لفظ المشتري) اى كما يفهم من تعبيره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الخ الضرر في المقارنة وهو ظاهر اه ع ش (قوله ولو بقبلت) الى قول المتن وينعقد في النهاية والمغنى (قوله ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا) اى لو كلى اول نفسى فقال بعثك مغنى ونهاية (قوله لصحة معناها) اى صيغة المشتري (حيث) اى حين التقدم (قوله ونحو نعم) افهم استثناءها من التقدم لان عقداه مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم او يعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك اه سم عبارة المغنى ويصح البيع بفعلت في جواب بعنى وكذا بنعم في جواب بعث واشتريت كما مرر الاشارة اليه اه (قوله الا في مسئلة المتوسط) اى السمسار كقوله للمشتري اشتريت هذا بكذا فيقول فعلت او نعم او جبر او اجل او اى بالكسر ويقول للبائع بعد هذا بكذا فيقول فعلت او نعم الخ (قوله في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها ان اريد تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذا منى بكذا فقال نعم فقال بعثك وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعثك واما قوله اشتريت ذا الخ فهو التماس لا ايجاب اه سم ويجاب بان ما ذكره خارج عن محل الخلاف فان الخلاف كما في النهاية والمغنى انما هو فيما اذا اقتصر البائع على الطلب ولم يوجد منه ايجاب بعد القبول (قوله للاكتفاء بها) اى بفعلت ونعم ونحوها (فيها) اى في مسئلة المتوسط (منها) اى صادرة فعلت ونعم ونحوها من

اشترط قصد الجواب فالمراد بقوله لم اقصد بها جوابا الى قصدت غير الجواب (قوله ظاهر في التناقض) اقول لك منع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الاول في وقت وجود المسبب والثاني في ان وجوده يستند الى مجموع المتعدد او الى جزئه الاخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه احدهما بالاخر فاين التناقض فتأمله (قوله ونحو نعم) افهم استثناءها من التقدم لان عقداه مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم او يعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك (قوله الا في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر

فان كلامه في الموضوعين ومثلها ظاهر في التناقض لولا تاويله بما ذكرته المعلوم منه ان ترتبه على الاخير فقط مثل البائع كثيرة هنا انما هو لم يدرك يخصه كما يعلمه من امن تأمله فيه (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا الصحة معناها حيث لا يخلاف فعلت ونحو نعم الا في مسئلة المتوسط للاكتفاء بها فيها منها

و ظاهر انه لا يشترط فيه اهلية البيع (ولو قال بعني) او اشترمني هذا بكذا (فقال بعك) او اشتريت (انعقد البيع في الاظهر) لدلالته على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشتريت او بعك واحتماله لاستبانه الرغبة بعيد بخلاف بعني وتبعني واشتريت مني وتشتري مني ونحو اشتريت منك اذا تقدم لا خلاف في صحته (وينعقد) البيع من غير السكران الذي لا يدري لانه ليس من اهل النية على كلام ياتي فيه في الطلاق (بالكنية) مع النية مقترنة بنظر ما ياتي ثم والفرق بينهما في نظر ولا تغني عنها القرائن وان توفرت وهي ما يحتمل البيع وغيره (كجعلته لك) او خذه مالم يقل بمثله والا كان صريح قرض كما ياتي او تسله وان لم يقل مني او باعك الله او سلطتك عليه وكذا بارك الله لك فيه في جواب بعينه وليس منها اجتكه ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم لانه صريح في الاباحة بجانا لا غير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك هنا لان الهبة قد تكون بثواب وقد تكون فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الاباحة وانما كان لفظ الرقي

البائع والمشتري (قوله لا يشترط فيه اهلية البيع) اي لان العقد لا يتعلق بالمتوسط نهاية ومعنى (قوله اهلية البيع) كصبي ومجنون لهما نوع تمييز سم على حج عن مر اه ع ش (قوله واحتماله لاستبانه الرغبة الخ) رد لمقابل الاظهر لا ينعقد الا اذا قال المشتري بعد ذلك اشتريت او قبلت لانه قد يقول بعني لاستبانه الرغبة (قوله بخلاف بعني الخ) عبارة المعنى فلو لم يات بلفظ الامر بان اتي بلفظ الماضي او المضارع كقوله بعني او تبعني فقال بعك لم ينعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاسنوي والمتجه ان يلحق بصيغة الامر ما دل عليه كاسم الفاعل والمضارع المقرون بلام الامر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين فلو قال اشتريت منك كذا فقال البائع ملكتك او قال له البائع ملكتك فقال اشتريت صح لحصول المقصود بذلك اه (قوله بخلاف بعني وتبعني الخ) اي فلا يصح بشيء منها او محله في تبعني وتشتري مني حيث لم ينوبهما البيع لما مر في قوله مر هذا ان اتي بلفظ الماضي الخ اه ع ش (قوله ونحو اشتريت الخ) مبتدأ (قوله لا خلاف الخ) خبره عبارة المعنى ولو قال اشتريت هذا منك بكذا فقال بعك انعقد البيع اجماعا اه (قوله من غير السكران الخ) ضعيف اه ع ش (قوله لانه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقد يقر به فيؤاخذ ولو لان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك اه سم (قوله كلام ياتي فيه في الطلاق) والاوجه صحته منه فيهما اي البيع والطلاق اذ قوله نويت اقرار منه باهو مؤاخذ بالقرار نهاية ومعنى قال الرشدي قوله مر اذن نويت اقرار منه اي فهو انما اخذناه من جهة الاقرار والا فالسكران لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر اه (قوله مقترنة الخ) عبارة النهاية اذا اقترنت بكل اللفظ او بنظر ما ياتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر اطلاقهم وقد يفرق بينهما بان هذا الباب أحوط اه قال ع ش قوله مر اذا اقترنت بكل اللفظ جزم به شيخنا الزيادي في حاشيته وقوله مر او بنظر ما ياتي الخ وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح وقوله مر والثاني ظاهر اطلاقهم في نسخة وهو الاقرب ونقل سم المنهج عنه مر انه مال في هذه النسخة وجزم به حجج اه (قوله والفرق بينهما الخ) اي بين البيع والطلاق بان هذا الباب أحوط لانه لمعاوضة محضة اه ع ش (قوله ولا يغني عنها) اي النية (قوله وهي) اي الكناية (قوله او خذه) الى قوله وكذا في المعنى الا قوله مالم يقل الى وتسله والى قوله وانما كان في النهاية الا ما ذكر وقوله في جواب بعينه (قوله مالم يقل الخ) يظهر انه راجع للمتن ايضا (قوله والا كان صريح قرض) ظاهر وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله اه سم (قوله مالم يقل بمثله) قضية التقيد به انه لو قال خذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان يباع وان كان الدينار مثل ما بذله اه ع ش وفيه توقف (قوله وان لم يقل مني) اي في الصورتين اه ع ش (قوله او باعك الله) اي بخلاف طلقك الله واعتقك الله او ابرك الله فانه صريح وضابط ذلك ان ما يستقل به الشخص وحده كان صريحا وما لا فكنية معنى ونهاية (قوله في جواب بعينه) قد يتجه عدم هذا القيد اه سم عبارة النهاية وان لم يكن في جواب بعينه ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد اه (قوله وليس منها) اي الكناية اجتكه الخ اي فهو لغو اه ع ش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) وهو المعتمد وان نظره فيه بعضهم معنى ونهاية (قوله لانه صريح في الاباحة الخ) اي فلا يكون كناية في غيرها معنى (قوله وبين صراحة وهبتك) اي مع ذكر الثمن و (قوله هنا) اي في البيع (قوله وانما كان لفظ الرقي

الاستثناء فيها ان اريد تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذا مني بكذا فقال نعم فقال بعك انعقد البيع وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعك واما قوله اشتريت ذا الخ فهو التماس لا ايجاب انتهى (قوله لانه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقد يقر به فيؤاخذ ولو لا ان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم ان لا يعتد به وليس كذلك (قوله بالكنية مع النية) اذا كفي الاقتران بالجزء فهل يكفي الاقتران بقوله بكذا ويخرج على انه من الصيغة او لا (قوله كان صريح قرض) ظاهره وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله (قوله في جواب بعينه) قد يتجه عدم هذا التقيد (قوله وانما كان لفظ الرقي

والعمري كناية الخ) خالفه النهاية والمغني فقالوا ولا ينعقد البيع بالالفاظ المرادة للفظ الهبة كأمرتك وأرقتك كما جزم به في التعليقة تبعاً لابي على الطبري فلا تكون صريحاً ولا كناية خلافاً لبعض المتأخرين اه  
قال ع ش قوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حج حيث جعلهما كائتين بل نقل عن بعضهم صراحتهما اه  
(قوله لا يشترط ذكره الخ) المعتمد اشتراطه اه سم عبارة المغني وسكت المصنف عن صيغة الثمن في الصريح  
لوضوح اشتراط انه لا بد من ذكره اه وعبارة النهاية يتوقف الصحة على ذكره ولو لمع الصريح وسكت  
عنه ثم للعلم به مما هنا ولا تكني نيته خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله ولا تكني نيته أي الثمن  
لا في الصريح ولا في الكناية وقوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حج اه (قوله وانما انعقد بها  
مع النية في الاصح) ففي الاصح راجع الى الانعقاد بالكناية كما تقرر لا الى كون جعلت من الكنايات  
فلو قال وينعقد بالكناية في الاصح كجعله لك بكذا كما في المحرر لكان أحسن اه مغني (قوله  
مع احتمالها) أي لغير البيع اه ع ش (قوله قياساً على نحو الاجارة الخ) أي كالكتابة اه نهاية (قوله  
وذكر الثمن الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله منه) متعلق بقوله وذكر الثمن الخ والضمير للعاقدة (قوله ولا  
ينعقد) الى التنبيه في النهاية والمغني (قوله ولا ينعقد بها) أي بالكتابة اه ع ش (قوله بع الخ) أي او  
اشترأه رشيدى (قوله بخلاف بع الخ) فانه لا يلزم فيه الاشهاد وينعقد بالكتابة قال سم على حج لو ادعى  
الموكل هنا أنه أراد الاشتراط فينبغي قبوله انتهى وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكتابة ولو ادعى ذلك بعد  
العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصحة فيما لو اختلفا اه ع ش  
(قوله بخلاف بع الخ) أي او اشترأه رشيدى (قوله ما لم تتوفر الخ) استثناء من قوله ولا ينعقد بها بيع او شراء  
وكيل الخ أي ما لم تتوفر القرائن على نيته لبيع كان حصل بينه وبين من عاقده مساومة واطلع عليها الشهود  
ثم عقداً على ذلك بالكتابة رشيدى وع ش (قوله القرائن الخ) ال للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة اه ع ش  
(قوله وفارق النكاح) أي حيث لم ينعقد بالكتابة اه ع ش عبارة المغني وينعقد بالكتابة مع النية سائر  
العقود وان لم يقبل التعليق والنكاح وبيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد لا ينعقدان به لان الشهود  
لا يطلعون على النية نعم ان توفرت القرائن عليه في الثانية قال الغزالي فالظاهر انعقاده واقره عليه في اصل  
الروضة وهو المعتمد خلافاً لما جرى عليه صاحب الانوار من عدم الصحة اه (قوله والكتابة الخ) ومثلها خبر  
السلك المحدث في هذه الازمنة فالعقد به كناية فيما يظهر (قوله والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الاخرس  
اه سم (قوله لا على مائع او هوأ) أي اما عليهما فلفوا ع ش عبارة المغني والكتابة بالبيع ونحوه على نحو لوح  
او ورق او ارض كناية فينعقد بهام مع النية بخلاف الكتابة على المائع ونحوه كالهوأ فانه لا يكون كناية  
لانها لا تثبت اه (قوله فينعقد بهام مع النية الخ) ولو باع من غائب كبعت دارى لفلان وهو غائب فقبل حين  
بلغه الخبر صح كمالو كاتبه بل اولى وينعقد البيع ونحوه بالعجمية ولو مع القدرة على العربية نهاية ومغني  
(قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه وبين في شرح العباب ان المراد بالعلم  
ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لا يشترط الظن ايضاً حتى لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال  
أبيه الظان حياته فبان ميتاً انتهى باختصار اه سم (قوله ويمتد خيارهما الخ) ظاهره انه لا اعتبار بمفارقة

والعمري كناية بل صريحاً عند بعضهم لانه يرادف الهبة لكنه ينحط عنها بايامة المحذور المشعربه لفظه بخلاف الاباحة (بكذا) لا يشترط ذكره بل تكني نيته على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد وانما انعقد بهام مع النية (في الاصح) مع احتمالها قياساً على نحو الاجارة والخلع وذكر الثمن أو نيته بتقدير الاطلاع عليها منه يغلب على الظن ارادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقدين قابلاً ما لا يدره ولا ينعقد بها بيع او شراء وكيل لزمه اشهاد عليه بقول موكله له بيع بشرط او على ان تشهد بخلاف بع واشهد ما لم تتوفر القرائن المفيدة لعلية الظن وفارق النكاح بانه يحتاط له اكثر والكتابة لا على مائع او هوأ كناية فينعقد بها مع النية ولو لحاضر فليقبل فوراً عند علمه ويمتد خيارهما لانقضاء مجلس قبوله ﴿تنبيه﴾ سيأتى عن المطلب في الطلاق في بحث التعليق بالمشيئة ان نحو البيع بلا رضا ولا اكراه يقطع

والعمري كناية الخ) المعتمد عدم انعقاده بما يرادف الهبة كالعمري والرقبي كما جزم به في التعليقة تبعاً لابي على الطبري فليس صريحاً ولا كناية خلافاً لبعض المتأخرين مر (قوله لا يشترط ذكره) المعتمد اشتراطه (قوله بخلاف بع الخ) لو ادعى الموكل هنا انه اراد الاشتراط فينبغي قبوله (والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الاخرس فليراجع (قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه وبين الشارح في شرح العباب ان المراد بالعلم ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لا يشترط الظن ايضاً حتى لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حياته فبان ميتاً انتهى باختصار كبير (قوله لا نقضاء مجلس قبوله) ظاهره انه لا اعتبار بمفارقة الكاتب مجلس الكتابة وغيره ما قبل



الكاتب مجلس الكتاب وغيرهما قبل القبول وبعده فلينظر سم على حج ومنهج وهو ظاهر اه ع ش عبارة  
المعنى ويشترط القبول من المكتوب اليه حال الاطلاع ليقترن بالايجاب بقدر الامكان فاذا قبل فله الخيار  
ما دام في مجلس قبوله ويثبت الخيار للكاتب بمدا الى ان ينقطع خيار صاحبه حتى لو علم انه رجع عن  
الايجاب قبل مفارقة المكتوب اليه مجلسه صح رجوعه ولم ينقصد البيع اى لم يستمر وان كتب بذلك لحاضر  
صح ايضا في احد وجهين رجحه الزركشى كالسبكي وهو المعتمد اه (قوله بعدم حله) ياتي عن سم ان المراد به  
مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد (قوله لنحو حياه) هذا ظاهر و (قوله او رغبة الخ) محل تامل ودعوى انتفاء  
الرضا حيث لا وجه لها فلو قيل او رغبة من المشتري من غير ان يصل الى الاكراه لكان صحيحا و (قوله او  
مصادرة) محل تامل ايضا لتصریحهم بكراهية بيع التلجئة وفسره ببيع المصادرة فليتامل وليراجع اه بصري  
(قوله او مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لعدم الانعقاد اه سم عبارة النهاية هنا  
والشارح فيما ياتي ويصح بيع المصادر مطلقا اذ لا كراه ظاهر اه قال ع ش قوله مر مطلقا اي ظاهرا  
وباطنا علم له مال غيره ام لا قال حج ويحرم الشراء منه وافرده سم وقد يتوقف في الحرمة لان غرض البائع  
الان تحصيل ما يتخلص به فاشبهه ببيع ما يحتاج لنفقة عياله وقد قال فيها بالجواز بل لو قيل باثابة المشتري  
حيث قصد بالشراء منه انقاذه من العقوبة لم يبعد اه والمصادرة التضيق في مطالبة مال من جهة ظالم (قوله  
مطلقا) اى سواء كان لنحو حياه الخ او لضرورة نحو فقر الخ قول المتن (ويشترط الخ) ولا بد ان يتاخر القبول  
عن تمام الايجاب ومصلحه فلو قال بعثك هذا الثوب بالف درهم مؤجلة الى شهر بشرط خيار الثلاث فقبل  
قبل ان يفرغ البائع منه بطل كالمو قال زوجتك ابقي على الف درهم مؤجلة الى شهر فقبل قبل الفراغ منه  
اه معنى (قوله ان لا يتخلل) الى قول المتن فلو قال في النهاية الا قوله الا في الكناية على ما مر وقوله ويفرق الى  
ولا يتعلق وقوله والوجه الى بخلاف وكذا في المعنى الا قوله نحو قوله والعبرة الى بسكوت وقوله ويظهر  
الى المتن وقوله الا ان نوى به الشراء وقوله ويظهر الى وبالمالك (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم  
وهو متجه وغير المفهم وهو محل نظرو هل المقارنة للمتاخر من الايجاب والقبول كالتخلل فيه نظرو ولا يبعد  
انه كذلك و ظاهره ان اللفظ يضرب ولو سهوا او اكرها او ينبغي ان اشارة الاخرس كاللفظ اه سم بخذف عبارة  
النهاية وشمل قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل ان افهم قياسا على الصلاة وان امكن الفرق ومنه يؤخذ انه  
لا يضرب هنا لتخلل السير سهوا او جهلا ان عذرو هو متجه اه قال ع ش قوله مر الحرف الواحد معتمد وقوله  
مر ان عذر المراد بالمعذر هنا ان يكون ممن يخفى عليه ذلك وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نسا بعيدا عن  
العلماء اه (قوله لا تعلق له بالعقد بان لم يكن الخ) ومنه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لوراي  
اعني يقع في برقرار شده اه ع ش (قوله ولا من مستحباته) فلو قال المشتري بعد تقدم الايجاب بسم الله والحد  
لله والصلاة على رسول الله قبلت صح نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر والصلاة على رسول الله والظاهر انه  
لو زاد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضرب ثم رابت الزيادة نافلا له عن الانوار ويتجه ضرر الاستعاذة وقوله مر

بعدم حله وحمله الاذرعى  
على البيع لنحو حياه او  
رغبة في جاء المشتري اى او  
مصادرة بخلافه لضرورة  
نحو فقر او دين فيحل باطنا  
قطعا و ظاهر كلام الخادم  
الميل لانعقاده باطنا مطلقا  
(ويشترط ان لا يتخلل) لفظ  
لا تعلق له بالعقد بان لم يكن  
من مقتضاء ولا من مصلحه  
ولا من مستحباته

القبول وبعده فلينظر (قوله اى او مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد  
(قوله ويشترط ان لا يتخلل) قال في شرح العباب فيما اذا كانا حاضرين في مجلس واحد انتهى وقضيته انه في  
غير الحاضرين المذكورين لا يشترط ما ذكر مطلقا حتى حال وجود المتاخر من الايجاب والقبول ويحتمل  
فيما لو تابعا بالكتابة ان لا يضرب لتخلل اللفظ لكن قوله هنا الاقوى والعبرة في التخلل في الغائب الخ يفيد اعتبار  
عدم التخلل في الغائب عند علم او ظن وقوع البيع وهو متجه (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم  
وهو متجه لانه كلبه وغير المفهم وهو محل نظرو هل المقارنة للمتاخر من الايجاب والقبول كالتخلل فيه نظرو  
ولا يبعد انه كذلك لانهم عللو الضرر في التخلل بالاشعار بالاعراض وهو موجود مع المقارنة والاعراض  
قبل التمام محل فليتامل و ظاهره ان اللفظ يضرب ولو سهوا او اكرها لكان قد يقال لا اشعار بالاعراض حيث  
وقد يقال هو اعراض وان لم يقصد الاعراض وينبغي ان اشارة الاخرس كاللفظ لانها كاللفظ الا فيما استثنى

صح ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر اهـ (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على  
 الاوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي اهـ سمى اى والنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ للاول وشمل كلامه  
 ما لو كان اللفظ من يطلب جوابه لتمام العقد وغيره وهو كذلك كما حكاها الرافعي عن البغوي اهـ وافاده  
 الشارح ايضا بقوله الآتى او كلام من انقضى لفظه قال الرشيدى قوله مرو غيره يعنى خصوص البادى  
 بالعقد اهـ وقال ع ش قوله مرو غيره اى من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لانه ليس  
 بعاقده وظاهره انه لا فرق في ذلك بين اليسير وغيره سواء كان من يريد ان يتم العقد او من انقضى لفظه لكن  
 نقل سم عن المنهج عن شرح الارشاد ان الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسير فليتام وقوله مرو  
 وهو كذلك وجهه ان التخلل انما ضر لا شعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب  
 جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر او معه ضر فكذلك وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض سم على حج اهـ  
 (قوله الانحوقد) اى ولو لم يقصد به التحقيق لان اللفاظ اذا اطلقت حملت على معانيها وهذا ظاهر فيما  
 لو آتى بها الثانى بعد تمام الصيغة من الاول ويبقى ما لو قال بعثك بعشرة قد والظاهر انه يضر كما يؤخذ من قول  
 الشارح مرو لانها للتحقيق ويبيع هو امش انه لا يضر لانه لا معنى فقط فكذا قال بعثك بكذا دون غيره وهو  
 قريب اهـ ع ش يحذف (قوله وان لا يطول الخ) عطف على ان لا يتخلل الخ (قوله عقب عليه الخ) اما الحاضر  
 فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعث من فلان وكان حاضر الا يضر تكلمه قبل علمه سم على المنهج  
 عن مرو وقضية قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرر ولعله غير مراد وان التعبير  
 بالغائب جرى على الغائب من ان الحاضر يسمع ما خاطب به اهـ ع ش (قوله بسكوت الخ) متعلق  
 بالفعل في كلام المصنف اهـ رشيدى (قوله او كلام من انقضى الخ) كان وجه تقييده من انقضى لفظه ان  
 كلام الآخر اما اجنبى وقد تقدم انه يضر وان لم يطل واما غيره فلا يضر فليتام اهـ سم (قوله بحيث الخ)  
 و (قوله وان كان الخ) راجع الى الكل من المعطوفين فقوله (بالاعراض) اى من القبول او عن الايجاب  
 اى الرجوع عنه (قوله ولشأبة التعليق الخ) الانسب ذكره في التخلل عبارة المغنى ويضر تخلل كلام اجنبى  
 عن العقد ولو يسيرا بين الايجاب والقبول وان لم يتفرق عن المجلس بخلاف اليسير في الخلع وفرق بان فيه من  
 جانب الزوج شأبة تعليق ومن جانب الزوجة شأبة جعلالة وكل منهما موسع فيه محتمل للجحالة بخلاف  
 البيع اهـ (قوله مطلقا) اى عدا او سهوا اهـ ع ش (قوله ويظهر انه يضر هنا الخ) معتمد و (قوله  
 ويحتمل الفرق) اى بان القراءة بدينى محضه وهى اضييق من غيرها اى فلا يضر هنا ولو مع قصد القطع  
 وجرى عليه الزيادة اهـ ع ش (قوله وان يذكر الثمن المبتدى) فلوم يذكره لم يكف ما اتى به لكن ينبغى  
 الاكتفاء بما ياتى به الآخر بعده اذا كمل هو عليه حتى لو قال البائع بعثك هذا العبد فقال المشتري اشتريته  
 بدينار فقال البائع بعثك او قال المشتري بغيرى هذا العبد فقال البائع بعثك بدينار فقال المشتري قبلت  
 انعقد البيع كمالو آتى أحدهما بصيغة استفهام او لا كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال المشتري به  
 فقال البائع بعثك ينعقد البيع وان كان ما ابتدأ به لا غيا فليتام بل ينبغى الصحة ايضا فيما لو قال المشتري

من المطلوب جوابه  
 ولو كلمة الانحوقد (و) أن  
 لا يطول الفصل بين  
 لفظيهما (أو اشارتيهما  
 أو كتابتيهما أو لفظ أحدهما  
 وكتاية أو إشارة للآخر  
 أو كتابة أحدهما وإشارة  
 الآخر والعبرة في التخلل في  
 الغائب بما يقع منه عقب  
 علمه أو ظنه بوقوع البيع له  
 كما هو ظاهر بسكوت  
 مریدا الجواب أو كلام من  
 انقضى لفظه بحيث يشعر  
 بالاعراض وان كان  
 لمصلحة ولشأبة التعليق  
 أو الجعالة في الخلع اغتفر  
 فيه اليسير مطلقا ولو أجنيا  
 ويظهر انه يضر هنا سكوته  
 اليسير اذا قصد به القطع  
 أخذنا مما روى في الفاتحة  
 ويحتمل الفرق (وأن)  
 يذكر الثمن المبتدى ولا  
 تكفى نيته

بما ليس هذا منه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الاوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي ووجهه  
 ان التخلل انما ضر لا شعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل  
 لفظ الآخر او معه ضر فكذلك وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض قدامه يظهر لك وجاهة ما اعتمده  
 شيخنا (قوله في الغائب بما يقع منه) هل يضر كلام الآخر على اعتماد شيخنا الشهاب الرملي او يفرق (قوله او  
 كلام من انقضى لفظه) كان وجه تقييده بما انقضى لفظه ان كلام الآخر اما اجنبى وقد تقدم انه يضر وان  
 لم يطل واما غيره فلا يضر فليتام (قوله وان يذكر الثمن المبتدى) فلوم يذكره لم يكف ما اتى به لكن ينبغى  
 الاكتفاء بما ياتى به الآخر بعده اذا كمل هو عليه حتى لو قال البائع بعثك هذا العبد فقال المشتري اشتريته  
 بدينار فقال البائع بعثك او قال المشتري بغيرى هذا العبد فقال البائع بعثك بدينار فقال المشتري قبلت انعقد

بعتني هذا بكذا فقال بعت فقال المشتري قبلت اخذ من قضية عبارة الروض وشرحه في مسألة المتوسط والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثمن كذلك لا بد من ذكره من المبتدى اھسم (قوله الا في الكناية) خلافا للنهاية والمغنى (قوله على ما مر) اى في شرح بكذا (قوله وان تبقى اهليتهما) اى اتمام العقد اه نهاية قال ع ش قوله وان تبقى الخ احترز به عمالو جن او اغمى عليه وخرج به مالو عى بينهما وكان مدعى ذا كرا فلا يضر ومعلوم من ذلك انها موجودة ابتداء وقوله ر لتمام العقد اى فيضروا والهامع التمام اه (قوله مما تلفظ به) اى كشرط اجل او خيار (وقوله الى تمام الشق الخ) افهم جواز اسقاط اجل او خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر في زمن الخيار وهو كذلك كما اوضحناه في حواشى شرح البهجة بعبارة الصريحة فيه اه سم (قوله الى تمام الشق الآخر) تنازع فيه الفعلان ولذا قال المغنى عقبه او اوجب بمؤجل او شرط الخيار ثم اسقط الاجل او الخيار او جن او اغمى عليه مثلام يصح العقد اه (قوله بحيث يسمعه من بقر به عادة الخ) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به بحيث يسمعه من بقر به ولم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقا او بلغه غيره صح وعبرة سم على حج في اثناء كلام حتى لو قبل عبثا فان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال ابيه الظان حياته فان ميتا اه وقوله صح ظاهره انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه ع ش وقوله وعبرة سم الخ تقدم ان سم ذكره عن الايعاب على طريق الاحتمال فقط والظاهر عدم الصحة فيه والفرق بينه وبين بيع مال الاب المذكور واضح (قوله ولم يسمعه الآخر) ظاهره وان كان عدم سماعه لبعده جدا ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الايجاب حينئذ لا ينقص عن الايجاب للغائب اه سم (قوله ولا لم يصح) قضيته انه لو كان بحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح من سمعه صاحبه بالفعل احوحدة سمعه ولا مانع وكان وجهه انه لا يعد مخاطبة اه سم (قوله على الاوجه الخ) عبارة النهاية فيما يظهر كالنكاح كاي اى اه (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) ويستثنى من امتناع التعليق البيع الضمنى قال في الروض في باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق عبدك عنى على الف ففعل صح ولزم المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف اذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصبر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفريق عن الشافعى انه ينقصد العتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه سم (قوله لاشئت) اى لان لفظ المشيئة ليس من الفاظ التمليك اه معنى (قوله الانوى به الشراء) اى فيكون كناية اه ع ش (قوله والاوجه صحة ان شئت بعتك) خلافا للنهاية والمغنى عبارة سم قوله والاوجه صحة الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان

البيع كاتى احدهما بصيغة استفهام او لا كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال اشتريته به فقال البائع بعتك ينقصد البيع وان كان ما ابتدأ به لا غيا فليتأمل بل ينبغى الصحة ايضا فمالو قال المشتري بعتني هذا بكذا فقال بعت فقال المشتري قبلت اخذ من قضية عبارة الروض وشرحه في مسألة المتوسط والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثمن كذلك لا بد من ذكره من المبتدى (قوله مما تلفظ به) اى كشرط اجل او خيار وقوله الى تمام الشق الآخر افهم جواز اسقاط اجل او خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر في زمن الخيار وهو كذلك كما اوضحناه في حواشى شرح البهجة بعبارة الصريحة فيه (قوله وان لم يسمعه الآخر) ظاهره ان كان عدم سماعه لبعده جدا ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الايجاب حينئذ لا ينقص عن الايجاب للغائب (قوله ولا لم يصح) قضيته انه لو كان بحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح وان سمعه صاحبه بالفعل لنحو حدة سمعه ولا مانع وكان وجهه انه لا يعد مخاطبة (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) يستثنى من امتناع التعليق ايضا البيع الضمنى قال في الروض في باب الكفارة فرع قال اذا جاء الغد فاعتق عبدك عنى على الف ففعل صح ولزم المسمى وكذا لو قال المالك اعتقه عنك على الف اذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصبر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التقریب عن الشافعى انه ينفذ العتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه (قوله والاوجه صحة ان شئت الخ)

الا في الكناية على ما مر وان تبقى اهليتهما وان يغير شيئا مما تلفظ به الى تمام الشق الآخر وان يكون تكلم كل بحيث يسمعه من بقر به عادة وان لم يسمعه الآخر والالم يصح وان حملته الريح اليه وان يتم مخاطب لا وكيله او موكله او وارثه ولو في المجلس وان لا يوقت ولو بنحو حياتك او الف سنة الاوجه ويفرق بينه وبين النكاح على ما ياتى فيه بان البيع لا ينتهى بالموت بخلاف النكاح ولا يعلق الا بالمشيئة في اللفظ المتقدم كبتك ان شئت فيقول اشتريت مثلا لاشئت الا ان نوى به الشراء والاوجه صحة ان شئت بعتك

بخلاف بعثك ان شئت او بعثك (٢٣٦) ان شئت بعد اشتريت منك وان قبل بعده او قال شئت لان ذلك تعليق محض گشت

ومراد فيها كاحببت ورضيت  
ويظهر امتناع ضم التاء  
من النحوى مطلقا لوجود  
حقيقة التعليق فيه وبالمالك  
كان كان ملكي فقد بعثك  
ونحوه ان كنت امرتك  
بعشرين فقد بعثك بها كما  
يأتي آخر الوكالة وان كان  
وكيلي اشتراه لي فقد بعثك  
وقد أخبر به وصدق الخبر  
لان ان حينئذ بمعنى اذ نظير  
ما يأتي في النكاح ويصح  
بعثك هذا بكذا على ان لي  
نصفه لانه بمعنى الانصاف  
وان ( يقبل على وفق  
الايجاب ) في المعنى وان  
اختلف لفظهما صريحا  
وكناية ( فلو قال بعثك  
بالف مكسرة ) أو مؤجلة  
( فقال قلت بالف صحيحة )  
أو حاله أو الى أجل أقصر  
أو أطول أو بالفين أو ألوف  
أو قلت نصفه بخمسمائة  
( لم يصح ) كعكسه المذكور  
باصله بالاولى لانه قبل غير  
ما خوطب به نعم في قبلت  
نصفه بخمسمائة ونصفه  
بخمسمائة الذي يتجه انه  
ان أراد تفصيل ما اجمله البائع  
صح لان اطلق لتعدد  
العقد حينئذ فيصير قابلا  
لغير ما خوطب به وفي بعثك  
هذا بالف وهذه بمائة  
فقبل أحدهما بعينه تردد  
والذي يتجه الصحة لان

وأيد به قولهم لو قال لفلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس الشهر فلفلان كذا لم يصح ولو قال  
وكلتك بطلاق فلانة ان شاءت صح او ان شاءت وكلتك بطلاقها لم يصح ففرقوا بين تاخر الشرط وتقدمه اه  
سم ( قوله بخلاف بعثك الخ ) أي فلا يصح ووجهه انه علق في كل واحد منهما بمشيئته ومشئته غيره اه  
رشیدی ( قوله وبعثك ان شئت الخ ) عطف على بعثك الخ ( قوله وان قبل بعده الخ ) عبارة المغنى ولو قال  
اشتريت منك بكذا فقال بعثك ان شئت لم يصح كما قاله الامام لاقتضاء التعليق وجود شيء بعده ولم يوجد  
فلو قال بعده اشتريت أو قبلت لم يصح أيضا اذ يعد حمل المشيئة على استدعاء القبول وقد سبق فتعين ارادتها  
نفسا فيكون تعليقا محضا وهو مبطل اه ( قوله تعليق محض ) أي فلا يصح اه ع ش ( قوله مطلقا ) أي  
قابلا او موجبا اه ع ش ( قوله وبالمالك ) عطف على بالمشيئة وما يستثنى ايضا من امتناع التعليق البيع  
الضمي في بعض صورته كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر مر اه سم ( قوله ونحوه ) مبتدأ  
وخبره قوله ان كنت الخ عبارة النهاية ونحو ذلك من ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعثك الخ  
( قوله وصدق الخبر ) قضيته انه لا يعتبر فيما لو قال ان كان ملكي الخ ظن ملكه حين التعليق ويؤيده ما يأتي  
فيما لو باع مال مورثه ظنا لحياته فبان ميتا وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما لو قال ان كان وكيلي اشتراه لي الخ  
لان حاصله يرجع الى ان كان ملكي اه ع ش ( قوله في المعنى ) الى قوله لان اطلق في النهاية وكذا في المغنى  
الا قوله ان اراد الى صح ( قوله وان يقبل الخ ) تعبيره بالقبول جرى على الغالب من تاخره عن الايجاب والا  
فحكم الايجاب المتأخر او الاستيجاب كحكم القبول اه ع ش ( قوله في المعنى ) أي كالجنس والنوع والصفة  
والعدد والحلول والاجل نهاية ومعنى ( قوله في المعنى ) أي لا في اللفظ حتى لو قال وهبتك فقال اشتريت أو  
عكس صح لكن ينبغي فيما لو قال بعثك ذا بكذا فقال انتهت ان يقول بذلك والالم يصح لانصرافه الى الهبة  
فلا يكون القبول على وفق الايجاب اه ع ش ( قوله يتجه انه ان اراد الخ ) قضية كلام المغنى وشرح المنهج  
الصحة مطلقا ( قوله صح ) أي بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخمسمائة ونصفه الآخر بخمسمائة فقال  
قبلت بالف فانه لا يصح والفرق بينهما انه عند التفصيل بعد الاجمال لا الاجمال بعد التفصيل زيادى اه  
بجبري ونقل ع ش عن الانوار خلافة وهو الصحة وأقره ( قوله لا ان اطلق ) وبالاولى اذا قصد تعدد العقد  
ويصدق في هذا القصد يمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مر اه سم عبارة النهاية والا فلا اه قال ع ش  
هذا يشمل ما لو اطلق لكن في حاشية سم نقلا عن الشارح مر ان المتجه الصحة في هذه اه وفي الرشیدی بعد  
كلام مانصه فالشارح مر موافقا لما اعتمدته الزيادة كابن قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما اجمله أو  
اطلق اه ( قوله والذي يتجه الصحة الخ ) والاوجه عدم الصحة لا تنفاء مطابقة الايجاب للقبول انها نهاية ومعنى  
عبارة سم قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفقة انه لو أوجب  
واحد لاثنين فقبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفقة فليتامل الجمع بين بيع ونكاح حيث  
يجوز فيه قبول احدهما فليراجع اه قال ع ش قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يتاثر

اعقد شيخنا الشهاب الرمي البطلان وأيد به قولهم لو قال لفلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس  
الشهر فلفلان كذا لم يصح ولو قال وكلتك بطلاق فلانة ان شاءت صح او ان شاءت وكلتك بطلاقها لم يصح  
ففرقوا بين تاخر الشرط وتقدمه ( قوله وبالمالك ) عطف على بالمشيئة وما يستثنى ايضا من امتناع التعليق  
البيع الضمني في بعض صورته كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر مر ( قوله لا ان اطلق ) وبالاولى  
اذا قصد تعدد العقد ويصدق في هذا القصد يمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مر ( قوله والذي يتجه  
الصحة الخ ) قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفقة انه لو أوجب  
واحد لاثنين فقبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفقة وقياس البطلان انه لو كان المشتري ولي يتيم  
وقد قصد الشراء لليتيم ثم تبين زيادة ثمن احدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جميعا اذ لو صح في الآخر لزوم

كلا عقد مستقل فهو كالوجع بين بيع ونكاح مثلا ثم رأيت القاضي قال الظاهر الصحة بالشرط

(وأشارة الأخرى بالعقد) المالى وغيره بالحل وبالحلف والنذر وغيرها الاماياتى (كالنطق) (٢٢٧) به من غيره للضرورة ثم ان

فهمها الفطن وغيره فصرحة  
أو الفطن وحده فكناية كما  
سيدكره فى الطلاق واذا  
كانت كناية تعذريه مثلا  
بها باعتبار الحكم عليه به  
ظاهرا كما هو ظاهر اذا علم  
بنيته وتوفر القرائن لا يفيد  
كأمر اللهم الا ان يقال انه  
يكفى هنا نحو كتابة او اشارة  
بانه نوى للضرورة وزاد  
بالعقد ولم يبال باهم  
الاختصاص به لما سيدكره  
ثم احتراز من وقوعها فى  
الصلاة والشهادة وبعد  
الحلف على عدم الكلام  
فليست كالنطق ومن ثم صح  
نحو بيعه بها فى صلاته ولم  
تبطل (وشرط العاقد)  
البائع والمشتري الا بصار كما  
سيدكره و(الرشد) يعنى  
عدم الحجر عليه ليشمل من  
بلغ مصلحا لدينه وماله ثم  
استمر او فسق بعد بل او بذر  
ولم يحجر عليه ومن جهل  
رشد فان الاوجه صحة عقده  
كن جهل رقة وحرية لان  
الغالب عدم الحجر كالحرية  
نعم لو ادعى والد البائع بقاء  
حجره عليه صدق بيمينه كما هو  
ظاهر خلافا لبعضهم لاصل  
دوامه حينئذ نعم ينبغى فيمن  
اشهر رشد عدم سماع دعواه  
حينئذ ومن حجر عليه بفلس  
اذا عقد فى الذمة بخلاف  
صبي وان راهق وقصد اختبار  
رشد واختيار صحة ما اعتد  
من عقد المزين لا يعول  
عليه ومجنون ووقن بلاذن

بالشروط القاسدة حيث لم تخل بمقصود النكاح اه قول المتن (واشارة الاخرى) اى وكتابتها نهاية ومعنى  
(قوله المالى) الى المتن فى النهاية والمعنى الا قوله واذا كانت الى وزاد (قوله وغيره) اى كالنكاح (قوله  
وغیرها) اى كالدهاوى والاقرار ونحو ذلك اه معنى (قوله الاماياتى) اى انفا عبارة النهاية والمعنى الا فى  
بطلان الصلاة والشهادة والحخت فى اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق اه قال ع ش شمل  
المستثنى منه النكاح فيقبل ويزوج موليته بالاشارة اذا فهمها كل أحد وفيه فى النكاح كلام فراجع اه  
(قوله او الفطن وحده فكناية الخ) وحينئذ فيحتاج الى اشارة اخرى اه نهاية (قوله لا يفيد) اى لا يغنى عن  
النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكنية بشرط عليه الاشهاد عند توافر القرائن عدم  
التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهرا اه سم (قوله اللهم الا ان يقال انه يكفى هنا الخ) اعتمده النهاية كما مر  
انفا (قوله لما سيدكره) علة لنفى المبالاة (قوله ثم) اى فى الطلاق (قوله احتراز الخ) علة لازيادة  
(قوله من وقوعها) اى الاشارة (قوله وبعد الحلف) اى منه او من غيره (قوله نحو بيعه) اى الاخرى (بها)  
اى الاشارة (قوله فى صلاته) متعلق بنحو بيعه (قوله ولم تبطل) عطف على قوله صح الخ والضمير للصلاة  
قول المتن (وشرط العاقد الخ) خرج به المتوسط كالذلال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر بل الشرط فيه التميز  
فقط اه ع ش (قوله البائع) الى قول المتن ولا يصح فى النهاية الا قوله استمر الى بذر وقوله نعم لو ادعى الى ومن  
حجر وقوله وقصد الى ومجنون وقوله وليس منه الى بخلافه (قوله البائع والمشتري) اقتصر عليهما لكون  
الكلام فى البيع فلا ينافى ان عدم الحجر معتبر فى سائر العقود وعبارة المحلى وشرط العاقد البائع او غيره اه  
ع ش (قوله والرشد) وهو ان يتصف بالبلوغ والصلاح لدينه وماله اه معنى (قوله يعنى عدم الحجر) اى او مافى  
معناه كن زال عقله بغير مؤثم فانه فى معنى المحجور عليه كما يأتى وكتب عليه سم على حج يمكن ان يقال المراد الرشد  
حقيقة او حكما اه اقول وهو يرجع فى المعنى لما ذكره الشارح بقوله يعنى عدم الحجر اه ع ش (قوله  
من بلغ مصلحا لدينه) اى ويتحقق ذلك بمضى زمان يحكم عليه فيه بانه مصلح عر فاذا اقتضاه كلامه من ان العبرة  
بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم يتعاط مفسقا فى ذلك الوقت ثم تعاطى ما يفسق به بعد صح  
تصرفه غير مراد اه ع ش (قوله استمر) الاولى حذفه لان دخوله فى المتن لا يحتاج الى التاويل  
المذكور (قوله اوفسق) ومعلوم انه لا يحجر عليه بالفسق اه ع ش (قوله ومن جهل رشد) وجه  
الشمول له ان المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكا كده لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لانه بالبلوغ  
ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر يخلفه ومفهومة انه لو عهد عليه ذلك لا تجوز معاملته الا اذا علمنا رشد بعد ذلك  
وهو ظاهر اه ع ش (قوله صدق بيمينه الخ) اى الوالد وقضية كلام الشارح مر عدم تصديقه اه  
ع ش (قوله ومن حجر عليه بفلس الخ) هذا لا يحتاج فى شموله الى التاويل الذى ذكره الشارح فعطفه على  
ما قبله فيه مساهلة اه رشيدى عبارة ع ش قوله اذا عقد فى الذمة هو بهذا القيد لا يحتاج فى دخوله الى  
التاويل المذكور نعم يحتاج للتاويل لاجرا المفسد اذا تصرف فى اعيان ماله اه (قوله بخلاف صبي)  
الى قوله مع كونه غير مكلف فى المعنى (قوله بخلاف صبي الخ) بيان لمحترازات الرشد (قوله واختيار الخ)  
مبتدأ وخبره قوله لا يعول عليه (قوله مطلقا) اى ولو بما فى الذمة او باذن وليه (قوله ومجنون) عموم  
شامل لمالو حصلت له حالة تمييز بحيث يعرف الاوقات والعقود ونحوها الا انه تعرض له حالة اذا حصلت عن لم  
يسبق له جنون حملت على حدة الخلق وهو ظاهر فيما لو افاق من جنونه وهو بتلك الحالة استصحا بالحكم  
الجنون بخلاف مالو حصلت له تلك الحالة ابتداء استصحا بالمال كان عليه قبل كما صرحوا به فى باب الحجر

صحة قبول احدهما دون الاخر فليتامل الجمع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول احدهما فراجع (قوله  
لا يفيد) اى لا يغنى عن النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكنية بشرط عليه الاشهاد عند  
توفر القرائن عدم التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهرا (قوله يعنى عدم الحجر) يمكن ان يقال المراد الرشد

ومحجور عليه بسفه مطلقا او فلس بالنسبة لبيع عين ماله

اه ع ش (قوله) وانما يصح بيع العبد (الخ) أى ولو سفيها كما هو ظاهر اطلاقه لكن كونه عقد عتاقه يقتضى اشتراط الرشد وهو ظاهر ونقل بالدرس عن حجب في معاملة الرقيق ما يصرح به اه ع ش وقوله لكن كونه عقد عتاقه الخ دعوى الاقتضاء محل تأمل (قوله) لان مقصوده العتق) هذا التعليل لا يأتى فى مالو وكل شخص العبد فى أن يشترى نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ويوجه بان مع تصرفه انما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فاشبهه مالو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فانه جائز لعدم نفويت حق المرتهن اه ع ش (قوله) ولو روده (أى السكران اه ع ش) (قوله) كالسفيه الخ (أى كورود السفيه على منطوق قول أصله التكليف) (قوله) بالمعنى الذى قررته (أى فى قوله يعنى عدم الحجر اه ع ش) (قوله) ولا يرد عليه (أى على منطوق قول المصنف الرشد) (قوله) فانه ملحق بالمحجور عليه) (فروع) ولو ألتف الصبي أو ألتف عنده ما ابتاعه أو أقرضه من رشيد أو قبضه له لم يضمن ظاهره أو كذا باطنا وان نقل عن نص الام خلافاً وهو اعتمده بعض المتأخرين اذ المقبض مضيع لماله أو من صبي مثله ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر فان كان باذنهما فالضمان عليهما فقط لوجود التسليط منهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لولييه فلوروده الصبي ولو باذن الولي وهو ملك الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده باذنه وفي ذلك مصلحة متعلقة بيده كما كوله ومشروب ونحوهما يرى كما قاله الزركشى ولو قال مالك وديعة سلم وديعتى للصبي أو القها فى البحر ففعل برىء لا مثال امره بخلاف مالو كان ديناً اذ ما فى الذمة لا يتعين الا قبض صحيح ولو أعطى صبي ديناراً لمن ينقده أو متاعاً لمن يقومه ضمن الآخذان لم يرد له ان كان ملك الصبي أو المالكه ان كان لغيره ولو وصل صبي هدية الى غيره وقال هي من زيد مثلاً أو اخبر بالاذن بالدخول عمل بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة وكالصبي فى ذلك الفاسق اه نهاية وكذا فى المغنى الا انه جرى على ما اعتمده بعض المتأخرين فقال اما فى الباطن فيغرم بعد البلوغ اه قال ع ش قوله مر أو أقرضه ومثلهما ما يقتضى التملك من العقود وقوله مر بعض المتأخرين منهم شيخ الاسلام فى باب الحجر وقوله مر ولم ياذن الوليان ظاهره وان علم الولي بذلك وأقره ولو قبل بالضمان فى هذه الحالة لم يكن بعيداً وقوله مر ضمن كل الخ أى لعدم اذن الولي والمراد انه ثبت البدل فى ذمة الصبي ويؤدى الولي من مال الصبي وقوله مر فالضمان عليهما أى الوليين أو باذن احدهما فالضمان عليه فيما اذن فيه لمولييه وقوله مر وهو ملك الصبي أى اما اذا كان ملك الولي فانه يبرأ الا ان الولي هو المضيع لماله وقوله مر نعم ان ردد أى البائع باذنه أى الولي وقوله مر وله أى الصبي وقوله برىء أى البائع وقوله مر سلم وديعتى للصبي أى سواء عينه أو أطلق وقوله مر ففعله برىء أى وان اثم فلو أنكر صاحب الوديعة الاذن صدق بيمينه لان الأصل عدمه وقوله مر بخلاف مالو كان ديناً أى فلا يبرأ منه وكالدين خبز الوظائف ودرهم الجامكية اذا دفعهما من همت تحت يده للصبي وقوله مر عمل بخبره أى فان تبين كذبه وجب عليه رده إن كان باقياً ورده إن كان تالفاً وقوله مر وكالصبي فى ذلك أى فى ائصال الهدية والاخبار بالدخول وقوله مر والفاسق ومثله الكافر اه ع ش قول المتان (وعدم الاكراه بغير حق) ولا اثر لقول المكروه بغير حق الا فى الصلاة فتبطل به فى الاصح ولا لفعله الا فى الرضاع والحدث والتحول عن القبلة وترك القيام فى الفريضة مع القدرة وكذا القتل ونحوه فى الاصح وكل هذا يأتى فى الطلاق ان شاء الله تعالى ويرد على الاول مالوا كرهه على طلاق زوجة نفسه أو يبيع ماله أو عتق عبده وما اشبه ذلك فانه ينفذ على الثانى مالوا كرهه على اتلاف مال الغير أو اكله أو تسليم الوديعة فانه يضمن الجميع ومالوا كرهه مجوسى مسلماً على ذبح شاة أو محرماً حلالاً على ذبح صيد فذبحه عنه يحل ومالوا كرهه على غسل ميت لم يتوجه عليه غسله فانه يصح ومالوا كرهه على وطء زوجته أو أمته فأجلها فانه يصح ويستقر للزوجة به المهر وللأمة أمة الولد وحلت الزوجة للمطلق ثلاثاً ومالوا حضر المحرم عرفة مكرهاً فانه يصح وقوفه اه معنى (قوله) فلا يصح الى قول المتان ولا يصح فى المغنى إلا قوله وليس منه الى بخلافه (قوله) فلا يصح عقد مكره) قال فى شرح العباب ومحل حقيقته أو حكاً (قوله) فلا يصح عقد مكره) قال فى شرح العباب ومحل ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما يحتمل

وانما يصح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدي مع كونه غير مكلف ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالسفيه على منطوقه ابدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذى قررته ولا يرد عليه من زال عقله بما لا ياتى به فانه ملحق بالمحجور عليه) قلت وعدم الاكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره

ان لم يقصد ايقاع البيع ولا يصح كما بحثه الزركشي اخذا من قولهم لو اكرهه على ايقاع الطلاق فقصد ايقاعه  
صح لقصدته انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله في ماله الخ) وكذا في مال غيره حيث كان المكروه له غير  
ماله كما يفهم من قوله ومن اكرهه غيره الخ ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق ان مثل ذلك مالوا اكرهه على بيع  
احدهذين فباع واحدا منهما بعينه فان تعيينه مشعر باختياره كما لو اكرهه على طلاق احدي زوجتيه فطلق  
واحدة بعينها واما لو عين له هنا احدهما و اكرهه عليه فلا يصح ثم (قوله في ماله) اشار به الى انه كان ينبغي  
التقيد بهذا القيد في كلام المصنف لان عمومته شامل لمالوا اكرهه غيره على بيع مال نفسه فيبطل به البيع  
وليس مراد افان عقده صحيح اه ع ش (قوله وليس منه) اي من الاكره (خلافا لمن زعمه الخ) كان وجهه  
ان لها مندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظر لوجهل ان لها  
مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع هل يصح او لا سم على حج اقول قديقال الا قرب عدم الصحة  
لا يضطر اربها اليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كالوهددها باتلاف مالها بل اولى ع ش ومثل الجهل العجز  
عن رفع الامر الى الحاكم او عدم تزويجه لا يبال له وقع كما هو ظاهر (قوله بخلافه بحق) ومن الاكره بحق  
مالوا اكرهه الحاكم في زمن الغلاء على بيع ماز ادعى حاجته مناجزة ومنه ايضا مالو طالبه المستحق ببيع ماله  
ووفاء دينه فحلف بالطلاق انه لا يبيع ف اكرهه الحاكم على البيع فباع صح ولم يحنث وهو مقتضى كلام حج  
في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح م ر ثم الحنث اه ع ش (قوله كان اكرهه عليه) اي على بيع  
ع ماله او الشراء بعين المال ومثل رقيقه من يستحق منفعة كموصى له بها ومؤجر اه ع ش (قوله فاجبره  
الحاكم عليه) افهم انه لا يصح لو باعه باكرهه غير الحاكم ولو كان المكروه مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية  
له نعم ان تعذر الحاكم فيتيجه الصحة باكرهه المستحق او غيره بمن له قدره او بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة  
مثل شاد البلد ومن في معناه لان المقصود اصال الحق لمستحقه هذا ولصاحب الحق ان ياخذ ماله ويتصرف  
فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وان يتملكه ان كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه  
ما يقع في مصر نانا بعض الملتزمين بالبلاد ياخذ غلال الفلاحين ونحوها لا امتناعهم من اداء المال او هربهم  
فيصح بيع الملتزم له ويحل الاخذ منه حيث وجدت شروط الظفر اه ع ش (قوله ولو يبطل) اي بان  
كان غير مالك لمنفعته اه ع ش (قوله بيع مال نفسه) مفهومه انه لا يصح اكرهه الولي في مال موليه ولعله غير  
مراد وان المراد له ماله عليه ولاية فيدخل الولي في مال موليه والحاكم في مال الممتنع اخذا من العلة  
ومحله في الولي حيث جاز له التوكيل كان عجز عن المباشرة اه ع ش (قوله ويصح بيع المصادر) يفتح الدال من  
جهة ظالم بان باع ماله لدفع الاذى الذي ناله لانه لا اكرهه فيه اذ مقصود من صادر تحصيل المال من اى وجه  
كان اه معنى (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا علم له مال غيره او لا اه ع ش (قوله يعنى تملك) الى قوله  
ويتيجه إلحاق الخ في النهاية لا لقوله او على نحو ثوب إلى ومثله وقوله وبحت إلى ويكرهه وقوله ويرده إلى ولا تملك  
الحرى وكذا في المغنى لا لقوله وكذا بها إلى ولا تملك الحرى وقوله فان امتنع قول المتن (الكافر) اى يقينا فلو  
كان مشكوكا في كفره فينبغي ان يقال ان كان في دار الاسلام صح وان كان في دار الكفر لم يصح ثم راي في  
سم على البهجة ما يوافقه اه ع ش (قوله لنفسه) اى او لمثله نهاية ومعنى (قوله لنفسه) ياتي محترزه في قوله  
وللكافر التوكل الخ اه سم قول المتن (المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه وان حرم مسه للمحدث يصح  
بيعه للكافر كما اتي به شيخنا الرملي (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا فالمعتمد صحته للمسلم في نصفه م ر سم على

الزركشي اخذا من قولهم لو اكرهه على ايقاع الطلاق فقصد ايقاعه صح لقصدته اه (قوله وليس منه خلافا  
لمن زعمه الخ) كان وجهه ان لها مندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن  
انظر له لوجهل ان لها مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع انتهى (قوله لنفسه) ياتي محترزه في قوله  
وللكافر التوكل الخ (قوله المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه وان حرم مسه للمحدث يصح بيعه للكافر كما  
اقي به شيخنا الشهاب الرملي (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا فالمعتمد صحته للمسلم في نصفه م ر (قوله)

في ماله بغير حق لعدم الرضا  
وليس منه خلافا لمن زعمه  
قول مجبر لها لا ازوجك إلا  
ان بعثت مثلا كذا بخلافه  
بحق كان اكرهه عليه او  
تعين بيع ماله لو فاء دينه  
اوشراء مال اسلم اليه فيه  
فاجبره الحاكم عليه بالضرب  
وغيره وان صح بيع الحاكم  
له لتقصيره ومن اكرهه غيره  
ولو يبطل على بيع مال  
نفسه صح منه لانه ابلغ في  
الاذن ويصح بيع المصادر  
مطلقا اذ لا اكرهه ظاهرا  
(ولا يصح شراء) يعنى تملك  
(الكافر) ولو مر تد نفسه  
بنفسه او بوكيله ولو مسلما  
(المصحف) يعنى كما هو  
ظاهر

حج اه عش (قوله ما فيه قران) شامل للتميمة وهو متجهو (قوله وان قل) هل يشمل حرفا ويحتمل ان الحرف ان اثبت فيه بقصد القرانية امتنع البيع حيثندو لا فلا ومثل المصحف التوراة والانجيل قيمتتعد اذالم يعلم تغييرهما سم على حج اه عش (قوله اوجدار) يخالفه قول النهاية ويلحق بها اى بالنقد التى عليها شىء من القران فيما يظهر ما عمت به البلوى ايضا من شراء اهل الذمة الدور وقد كتب فى سقفها شىء من القران فيكون مغتفرا للمساحة به غالبا اه قال عش قوله مر للمساحة وينبغى ان مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القران لعدم قصد القرانية بما يكتب عليه الا ان يقال الغالب فيما يكتب على الثياب ان يقصده التبرك للاباس فاشبه التائم على ان فى ملاسته لبدن الكافر امتنانا له ولا كذلك ما يكتب على السقوف ولا فرق فى القران بين كونه منسوخ التلاوة ولو مع نسخ الحكم وغيره اه وقوله ولا فرق الخ فى سم مثله (قوله بطل البيع فيما عليه قران) نقله فى شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه اه سم (قوله ولو ضعيفا) وذلك لان لم تقطع بنى نسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالضعيف الموضوع اه عش عبارة سم واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبغى ان يقال ان تضمنت اثار السلف او ما فى معنى الاثار امتنع بيعها من الكافر ولا فلا اه (قوله لاهما) اى الحديث الضعيف وغيره وكان الاولى الافراد كفى النهاية (قوله التى بها اثار السلف) ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحاتهم كالسلف ثم رايته فى شرح العباب قال والذى يظهر ان المراد بالسلف ما يعم ائمة الخلف الخ اه سم (قوله اثار السلف) اى كالحكايات الماثورة عن الصالحين زيادى وفى سم على حج ولا يبعد ان اسماء الانبياء سيما نبينا كالاثار اه ونقل عن العلامة شيخنا سليمان البابلي تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبى كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اه اقول وفيه وقفة وينبغى الاخذ باطلاقهم وينبغى ان مثل اسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كفى بقر بن ابي قحافة ويؤخذ من هذا باولى انه يحرم على المسلم اذا استفقاه ذمى ان يكتب له فى السؤال والجواب لفظ الجلالة فتنبه له فانه يقع كثير الخطا فيه اه عش (قوله لتعريضها للامتهان) يؤخذ منه انه يحرم تملك ما فيه اثار الصحابة والائمة الاربعة او غيرهم من الفقهاء والصوفيين لمن يعضهم من المتقدمين كالروافض والوهابيين بل اولى لان اهانتهم اشد من اهانة الكفار (قوله وبجث الخ) المعتمد خلافة مر اه سم عبارة النهاية بخلاف ما اذا خلت كتب العلم عن الاثار وان تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم اه قال الرشيدى قوله مر ككتب نحو الخ اى وفقه كما فى شرح الروض اه وقال عش قوله مر ككتب نحو الخ اى اذا خلت عن بسم الله كما

ما فيه قران وان قل وان كان ضمن نحو تفسير او علم او على نحو ثوب اوجدار ما عدا النقد للحاجة ومن ثم لو اشترى دارا بسقفها قران بطل البيع فيما عليه قران وصح فى الباقي تفريقا للصفقة ومثله الحديث اى ما هو فيه ولو ضعيفا فيما يظهر لاهما اولى من الاثار الاتية وكتب العلم التى فيها اثار السلف وذلك لتعريضها للامتهان وبجث ان كل علم شرعى او آله

ما فيه قران) شامل للتميمة وهو متجه لانها لا تنقص عن الاحاديث الضعيفة ولا عن اثار السلف بل تزيد كما هو ظاهر والجواب عن ارسال كتبه عليه الصلاة والسلام للكفار يمكن ومخرج لجلده وان لم تقطع النسبة وليس بعيدا اذ ليس قرانا ولا نحو هو وحرمة المس امر اخر اى وقد تقدم ذلك وهل يشمل ما فيه قران ولو حرفا ويحتمل ان الحرف او اثبت فيه بقصد القرانية امتنع البيع حيثندو لا فلا (قوله بطل البيع فيما عليه قران) نقله فى شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التى فيها اثار السلف) هذا الصنيع صريح فى ان سبب المنع تلك الاثار فيؤخذ من ذلك المنع اذا تجردت عن العلم ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحاتهم كالسلف وشمل كتب العلم التى فيها الاثار كتب غير الشرعية ويوجه بان سبب المنع الاثار فلا يضر ضم غيرها اليها ولا يخفى ان منسوخ التلاوة فقط من القران اولى بالمنع من الاثار لانه كلام الله وانما زال عنه وصف القرانية فقط بل قد يقال ينبغى المنع فى منسوخ التلاوة والحكم لذلك فليتأمل وان التائم اولى بالمنع من الاحاديث والاثار فليتأمل ثم رايته فى شرح العباب قال وان اى والذى يظهر ان المراد بالسلف هنا ما يعم ائمة الخلف الخ واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبغى ان يقال ان تضمنت اثارا للسلف او ما فى معنى الاثار امتنع بيعها من الكافر ولا فلا ولا يبعد ان اسماء الانبياء سيما نبينا كالاثار (قوله وبجث ان كل علم الخ) المعتمد خلافة مر وقوله لغير حاجة فلا كراهة فيه حاجة وقوله دون شرائه



هو ظاهر وقوله مر خلافا لبعضهم تبعه حجج اه وعبارة المغنى قال السبكي والاحسن أن يقال وكتب علم وان خلت عن الآثار تعظيم العلم الشرعي اه وهذا لا بأس به وقال ابنه وتعليله يفيد جواز تملكه كتب علوم غير شرعية وينبغي منعه تملك ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة قال شيخنا وفيما قاله نظر اى بل الظاهر الجواز وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصحفاى او شيئا مما ذكر من كتب حديث امر بازالة الملك عنه اه (قوله كذلك) ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وان رضى اسلامه بخلاف تمكنه من القراءة نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر لتجليده ظاهره وان احتيج للتجليد وانحصر في الكافر وهو ظاهر لان غاية ما يترتب على عدم تمكنه منه نقصان ورقة او تلفه ولم ينظر واله في غير هذه الصورة وقوله بخلاف تمكنه الخ اى اذا رضى اسلامه بان فهم ذلك من حاله اما اذا لم يرج اسلامه فانه يمنع منها والمخاطب بالمنع الحاكم لا الاحاد لما فيه من الفتنة ع ش (قوله لغير حاجة) اى فلا كراهة فيه لحاجة اه سم (قوله بيع المصحف) خرج به المشتمل على تفسيره وظاهره وان كان التفسير اقل من القرآن او اكثر وكتب العلم والحديث ولو قدسيا فلا يكره بيعه اه ع ش (قوله دون شرائه) اى فلا كراهة فيه مطلقا اه سم (قوله ولو بنحو تبعية) حذف النهاية لفظه النحو وانظر ما ادخله الشارح بها قول المتن (والمسلم) اى المنفصل فيصح بيع الامة الحامل بمسلم عن شبهة لا تقتضى حرية الولد بان ظنها المسلم زوجته الامة لا تنفاه الاذلال عنه وان قلنا الحمل يعلم مادام الحمل ثم بعد انفصاله يحال بينه وبينه بجعله تحت يد مسلم ثم رايته في سم على حج ويفهم منه بالاولى ان سيدها لا يكلف بيعها ازالة للملك عن المسلم اه ع ش (قوله او المرتد) خرج به المنتقل من دين الى اخر فانه لا يمنع بيعه للكافر زيادى اه ع ش (قوله او بعض احدهما) اى المسلم والمترد اه ع ش (قوله ازالة لها) اى علفه الاسلام واحتمال عودة الى الاسلام بتقويه بالكافر مع بعده عنا (قوله ظاهرا) اسقطه النهاية وعبارة المغنى الا أن يعتق عليه وذلك في ثلاث صور الاولى اذا كان المبيع اصلا او فرعا للبشرى الثانية اذا قال اعتق عبدك المسلم عنى يعوض او بغيره واجابه الثالثة اذا اقر بحرية عبد مسلم ثم اشتراه قاله الاسنوى لكن الصحيح في هذه الثلاثة انه اقتداء من جهة المشترى لا شراء اه وعلم من هذا انه كان المناسب ان يذكره بعد قوله بدخوله في ملكه (قوله او شهد بحريته) اى وان لم تصح شهادته لاذلا تنقص عن الاقرار اه سم (قوله ومن قال الخ) اى الكافر اه ع ش (قوله بالرفع) اى فانه يصح شراؤه مغنى ونهاية (قوله لفساد معنى النصب) عبارة المغنى والنهاية وانما قيدت كلام المصنف بالرفع تبعا للشارح ليكون مستانفا لاذلوكا منصوبا بالكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نقيضه اى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد اه اى اذا التقدير حينئذ لا يصح شراء الكافر المسلم الا ان يصح شراؤه رشيدى زاد سم او لا ان يعتق فيصح شراؤه فتأمل اه وعبارة البصرى ورايت في بعض التعاليق نقلا عن العلامة الطندائى ان النصب يقتضى الصحة عقب العتق وهو فاسد بل الامر بالعكس اه (قوله شراؤه) فاعل فيصح (قوله وكذا بها الخ) اعتمدهم اه سم (قوله فالتجته الخ) خلافا للنهاية ووافقا لاطلاق المغنى (قوله انه) اى تملك ذمى بدارنا السلاح (مثله) اى كتملك الحربى الحد يد فيحرم مع الصحة (ولو مستانفا) اى او معاهد او ظاهره ولو بدارنا ويدل عليه اقتصاره في بيان المفهوم على الذى بدارنا الا فى قوله بخلاف الذى فى دارنا (فرع) لو باع العبد الكافر من حربى فالظاهر امتناعه بقياس الاولى على الاله الحرب الا ان يقال الغرض الظاهر من الاله والخيل القتال ولا كذلك العبد وهذا الثانى هو مقتضى تعليل صحة بيع الحديد بانه لا يتعين جعله عدة حرب وقد جزم شيخنا فى شرح الارشاد

كذلك ويكره لغير حاجة  
بيع المصحف دون شرائه  
(و) لا تملك الكافر ولو  
بو كيله (المسلم) ولو بنحو  
تبعية والمترد أو بعض  
احدهما وان قل ولو بشرط  
العتق (فى الاظهر) لما فيه  
من اذلال المسلم وألحق به  
المترد لبقاء علفه الاسلام  
فيه فى تمكن الكافر منه  
لإزالة لها (إلا أن يعتق) أى  
يحكم بعقته ظاهرا (عليه)  
بدخوله فى ملكه كبعضه  
ومن أقر أو شهد بحريته  
ومن قال للمالك أعتقه  
عنى وان لم يذكر عوضا  
لان الهبة كالبيع (فيصح)  
بالرفع لفساد معنى النصب  
(فى الاصح) شراؤه لا تنفاه  
إذلاله بعقته (ولا) تملك  
الذى بغير دارنا وكذا بها  
إن خشى إرساله اليهم على  
ما بحث ويرده ما يأتى فى  
فى جعل الحديد سلاحا  
فالتجته أنه مثله ولا تملك  
(الحربى) ولو مستانفا

أى فلا كراهة فيه مطلقا (قوله أو شهد بحريته) أى وإن لم تصح شهادته لاذلا تنقص عن الاقرار (قوله لفساد معنى النصب) لاذل التقدير حينئذ لا يصح شراء الكافر المسلم الا أن يصح شراؤه فتأمل اه او لا ان يعتق فيصح شراؤه فتأمل اه (قوله وكذا بها الخ) اعتمدهم (قوله ولو مستانفا) أفى به شيخنا الشهاب الرمل

بنقل الصحة سم على المنهج اه ع ش قول المتن (سلاحا) هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظروا وجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال سم على حج اه ع ش (قوله و فرسا) اى وان لم تصلح للركوب حالا وكذا ما يلبس لها كسرج ولجام اه بيجرى (قوله بخلافه في صلاة الخوف) اى فان المراد بالسلاح ثم ما يدفع لا ما يمنع اه ع ش (قوله او بعضه) اى بعض السلاح شاعا اه ع ش (قوله لانه يستعين الخ) اى مظنة الاستعانة ليكون لازما سم على حج و المراد انه اذا حلت الاستعانة على ظاهره لم تكن لازمة للبيع اه ع ش (قوله فيه) الاولى منه (قوله بخلاف الذى بدارنا) اى اذ لم يظن بقرينة ارساله الى دار الحرب سم ونهاية (قوله والباغي الخ) و (قوله وأصل السلاح) كل منهما عطف على الذى اه ع ش (قوله لا احتمال الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو ان طائفة من الحريين اسروا جملة من المسلمين وجاؤا بهم الى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من اهل تلك المحلة ان يقتدوا اولئك الاسرى وقالوا الا نلقهم الا ببر ونحوه مما نستعين به على الذهاب الى بلادنا فهل يجوز الافتداء بذلك او يحرم لما فيه من اعانتهم على قتالنا وحاصل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لهم جواز الافتداء بما يطلبوا من القمح ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح بل يؤخذ مما ساقى في الجهاد من استحباب فداء الاسرى بمال استحباب هذا اه ع ش (قوله حرم الخ) اى بيعه (قوله وصح) ولعلمه بنظر الى هذا الظن لعدم صلاحيته للحرب بهيئته بخلاف ما لو خيف دس ذمى بدارنا السلاح الى اهل الحرب فانه لا يصح لصلاحيته للحرب تلك الهيئة اه ع ش (قوله صرح به او نواه) مفهوماه البطلان حيث لم يصرح بالوكالة ولا نوى الموكل وان وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر اه ع ش (قوله ارتهان الخ) اى ارتهان الكافر ذلك من مسلم اه ع ش (قوله ونحو المصحف) اى بان رضى اسلامه واستعاره ليدفعه لمسلم يلقنه منه اه ع ش (قوله وبكر اهة ايجار عينه الخ) اى ما ذكر من المسلم ونحو المصحف وخرج بايجار عينه استيجارها لكن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استاجر عينه كره انتهى اه سم عبارة ع ش قوله مر فان استاجر عينه كره اى ولو لخدمة مسجد للمسلمين لان فيه اذلاله وعبارة المغنى ومحل جواز استيجار الكافر العبد المسلم كما قال الزركشى في غير الاعمال الممتنة اما فيها كازالة القاذوراته فتمتنع قطعاه (قوله لكن يؤمر الخ) عبارة المغنى قال ابن المقرئ وترفع يده عنهما فيوضان عند عدل وقضيته أنه يتسلهما أو لا وقضية كلام الروضة أنه لا يمكن من ذلك بل يتسلم أو لا العدل قال الاذرى ويحتمل ان يقال يسلم اليه الرقيق ثم ينزع حالا اذ لا محذور كما في ايداعه منه بخلاف المصحف فانه محدث فلا يسلم اليه وهذا كما قال شيخنا متجه وينبغي ان يكون غير المصحف بما الحق به كالعبد اخذ من العلة اه (قوله وبايجار المؤخر الى) اى ويؤمر في اجارة العين بايجارته لمسلم كافي المجموع بخلاف اجارة الذمة لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ولا ياتى هذا في المصحف اه عبارة النهاية وبايجار المسلم اه (قوله لمسلم) مفهومه انه لا يكتفى ان

(قوله سلاحا) هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظروا وجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال (قوله لانه يستعين) اى مظنة الاستعانة ليكون لازما (قوله لباغ) ينبغي اول ذمى بدارنا ظن ارساله دار الحرب (قوله ايجار عينه) خرج استيجارها لكن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استاجر عينه كره انتهى (قوله في قبض المصحف) ظاهره انه لا يجب ان ينوب عنه في قبض المسلم بل يجوز ان يسلم اليه ثم ينزع حالا اذ لا محذور كما في ايداعه منه بخلاف المصحف لانه محدث وهو احتمال في الارتهان للاذرى قال في شرح الروض انه متجه بعد ان ذكر احتمالين عن ابن الرفعة في أنه يتسلها ولا يتسلها العدل وان السبكي بحث ترجيح الثاني وانه قضية كلام الروضة واصلا ثم اقر الروض على قوله فيما لو اشترى كافر رقيقا كافر افا سلم الرقيق قبل القبض انه لا يقبضه بل يقبضه له الحاكم ويمكن ان يفرق بان القبض مع ملك العين اقوى في التسلط ينبغي ان يقبضه له الحاكم ايضا في الايجار (قوله وبايجار المؤجر لمسلم) قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين اجارة الذمة واجارة العين وقضية كلام اصله

(سلاحا) وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا و فرسا بخلافه في صلاة الخوف لا اختلاف ملحظ المحلين أو بعضه لانه يستعين به على قتالنا فالتنع منه لا مر لازم لذاته فالحق بالذاتى في اقتضاء المنع فيه الفساد بخلاف الذى بدارنا لانه في قبضتنا والباغي وقاطع الطريق أى لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالحديد لا احتمال ان يجعل غير سلاح فان ظن جعله سلاحا حرم وصح كيجه لباغ أو قاطع طريق (والله أعلم) وللکافر التوکل في شراء كل ما مر لمسلم صرح به أو نواه ويجوز بلا كراهة اوتهاون واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكر اهة ايجار عينه واعارته وايداعه لكن يؤمر بوضع المهرن عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لانه محدث وبايجار المؤجر لمسلم

يؤجره لكافر ثم يامر ذلك الكافر ايضا بايجاره وهكذا وهو متجه سم على حج ولعله حيث فهم من حاله ان الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وابقاؤه في سلطنة الكفار والافلامانع من ايجاره الى كافر وهو يؤجره الى كافر آخر ان ظن ان ذلك وسيلة الى ايجاره لمسلم هذا وبقي مالهوا استعاره واستودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة او يتعين ان يستتب مسلما في حفظه ودفعه الى مسلم يخدمه فيما تعود منفعة على الكافر مثلا ككون المسلم بالكافر او فرعاه فيه نظروا ليبعد الثاني ثم رايت في سم على البهجة ما يؤخذ منه ترجيح الاول فليتا مراه عشا قول وهو اى الاول قضية تخصيص الشارح والنهاية والمغنى الامر برفع اليد بالمهرن والمؤجر دون المعار والمودع (قوله كما يؤمر باز الة ملكه الخ) ولا يكتفى رهنه ولا اجارته ولا تزويجه ولا تدبيره ونحو ذلك لانها لا تفيد الاستقلال مغنى ونهاية (قوله او بكتابة القن) اى وان لم يزل بها الملك لا فادتها الاستقلال نهاية ومغنى (قوله ولو بنحو وقف) اى بيع او هبة او عتق او وقف على غير كافر او نحو ذلك دفعا للاهانة والاذلال وقطعا لسلطنة الكافر على المسلم ولا يحكم بزواله اه مغنى (قوله عمن اسلم في يده الخ) وقد اوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء الى نحو خمسين صورة وهى راجعة لقول بعضهم اسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهرى والفسخ واستعقاب العتق اى بان يشتري من يعتق عليه وهو ضابط مهم اه نهاية وكذا في المغنى الا انه قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداء في اربعين ثم سردها ثم ذكر الضابط المذكور (قوله باعه الحاكم الخ) وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لمصلحة المالك بقض الثمن حالا وان كان المالك بخير ايئنه وبين الكتابة اه نهاية (قوله باعه الحاكم) اى وجوده او (قوله عند ثمة) ولو امتنع الثقة من ذلك الا بالاجارة جازله الاخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعها له اه عشا (قوله وكذا مستولدة الخ) اى استكسبت له عند ثقة قال سم ظاهره وان تاخر الاستيلاء عن الاسلام اه اقول بل ظاهره رجوع قوله قبل اسلامه للمستولدة ايضا بتاويل من ذكره وقد يفيد قول عشا قوله مر وكذا مستولدة اى الكافر اذا اسلمت اه (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه مر اه سم عبارة النهاية ولو طر الاسلام القن بعد تدبير سيده له لم يجبر على بيعه على الاصح حذر من تفويت غرضه فلو كان علق عتقه بصفة قبل اسلامه فهو كالقن على الاقرب اه قال عشا قوله مر فهو كالقن الخ اى فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث الحق بالمستولدة والاقرب ما قاله حج لانه لم يظهر فرق بينه وبين المدبر الذى طر الاسلام اه (قوله والوجه اجباره الخ) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع ويبيعها ممتنع مر اه سم عبارة النهاية والوجه عدم اجباره على بيعها اى المستولدة من نفسها بشئ المثل خلافا للزركشى لما فيه من الاجحاف بالمالك بتاخير الثمن في الذمة فان طلب غيره افتداءها منه بقدر قيمتها لم يجبر ايضا خلافا لبعض المتأخرين اذ هو بيع لها وهو غير صحيح اه قال عشا قوله مر خلافا لبعض المتأخرين مراده حج وقوله مر اذ هو بيع لها الخ قد يتوقف في دعواه ان افتداءها بيع ويقال

انه في اجارة العين دون اجارة الذمة قال الزركشى وهو ظاهر لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه ولا ياتى هذا في المصحف ومفهوم قوله لمسلم انه لا يكتفى ان يؤجره. كافر ثم يؤمر ذلك الكافر ايضا بايجاره وهكذا وهو متجه (قوله كما يؤمر باز الة ملكه الخ) قال في شرح العباب ولو حملت امة الكافر من كافر بنكاح او شبهة ثم اسلم فان قلنا الحمل يعطى حكم المعلوم امر مال كها باز الة ملكه عنها ذكره في البحر وفيه نظر واطال في بيان النظر ومنه انه لا يتصور الاذلال هنا ثم قال هذا هو الذى يظهر ثم رايت جمعا متأخرين قالوا لا يجبر على ازالة ملكه عنها قبل الوضع واطال في بيان ذلك عنهم ومنه انه بعد الوضع لا يمكن اجباره على ازالة ملكه عنه لمحدور التفريق الى ان قال وميل الزركشى الى الاخذ بقضية ما في البحر من اجباره على ازالة ملكه عنها ونقل احتجاجة ثم نظر فيه فراجعوا والوجه ان لا يؤمر اذلال في هذه الحالة كفى الكنز (قوله وكذا مستولدة) ظاهره وان تاخر الاستيلاء عن الاسلام (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه مر (قوله والوجه اجباره) المعتمد عدم الاجبار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع ويبيعها ممتنع ولو لم ينعق عليه لانه

كما يؤمر باز الة ملكه ولو  
بنحو وقف على غير كافر او  
بكتابة القن عمن اسلم في يده  
او ملكه قهرا بنحو ارث او  
اختيارا بنحو فسخ او اقالة  
او رجوع اصل واهب او  
مقرض فان امتنع من رفع  
ملكه باعه الحاكم عليه فان  
لم يجد مشتريا استكسب له  
عند ثقة وكذا مستولدة  
ومدبره قبل اسلامه ويتجه  
الحاق معلق العتق به  
والوجه اجباره على قبول

ان ما يدفعه له في مقابلة تنجيزه العتق وهو تبرع من الدافع اه وقال الرشيدى قوله مر اذ هو بيع الخ توقف شيخنا في الحاشية في كون الافتداء بيعاى لانهم فيما لا يحصى من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيع ومن ثم اجاز الشهاب حج في تحفته هذا الافتداء لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله حج فداء الاجني الخ انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الآتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جدا او لا فيهما فاحكم الرقيق حيث نزل انقطع الملك عنه وهو مشكل اذ لا يملك بلامالك او عقد عتاقه هنا لا في تمحض الرق بل يملك فيه المقتدى والوجه امتناع ذلك في المستولدة اذ لا جائز ان يكون افتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غيرها ممنوع وان ادى الى العتق وانما هو عقد بيع ويبيعها لغيرها ممنوع وامافى تمحض الرق فهو بيع كسائر البيوع انتهى فاشار الى ان افتداه هاهنا لا يكون الا بيعاها وحصل الجواب عن توقف الشيخ ع ش اه وقوله وحصل الجواب الخ وفيه وقفة ظاهرة لان مال كلام النهاية وسم واحد وهو ان الافتداء هنا لا يكون الا بيعا فنع ع ش كلام النهاية ههنا مستند بان ما دفعه الغير ههنا من قبيل التبرع المحض لا المعاوضة يرد على كلام سم ايضا كما هو ظاهر (قوله يعنى) الى قوله قيل في المغنى الا قوله نحو جلد الاضحية والى قول المتن الثانى في النهاية لا اقوله واراد الى المتن (قوله خمسة) وزاد البارزى الرؤية قال الولي العراقي والتحقيق ان اشتراط الرؤية داخل في اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رؤية ولو وصف فقوى الوصف امور تضيق عنها العبارة اه مغنى (قوله ويزيد الربوى الخ) اى لا يرد الربوى على المتن لان كلامه في غيره فان له بابا يخصه اه مغنى (قوله بما ياتى فيه) اى من اشتراط الحلول والتقابض والمائلة على ما ياتى فيه اه ع ش (قوله ولا يرد الخ) اى على ما فهم من كلامه من ان ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه اه ع ش عبارة الرشيدى اى من حيث توفر الشروط الآتية فيهما اى بحسب الظاهر مع عدم صحة بيعهما فيما واراد ان على المنطوق وحاصل الجواب منع كون ذلك مستوفيا للشروط اه (قوله جلد الاضحية) اى بالنسبة للضحى وورثته لا الفقير كما ياتى في باب الاضحية (قوله وحريم الملك الخ) اى اذ لم يمكن احداث حريم آخر له او الا فالوجه الصحة اه مغنى (قوله قيل الخ) اقره المغنى عبارة قال السبكي والذي يتحرر من الشروط والملك والمنفعة فلا شرط له غيرهما واما اشتراط الطهارة فيستفاد من الملك لان النجس غير مملوك واما القدرة على التسليم والعلم به فشرط في العاقد وكذا كون الملك لمن له العقد اه (قوله مع الاشارة الخ) اى لان فيه تنبيه على ان النجس لا يملك بالبيع وكفى بهذا ايضا فائدة اه سم (قوله شرعا وان غلبت الخ) يعنى ان الشرط ان يكون بما حكم الشرع بطهارته وان كانت النجاسة غالبية في مثله اه رشيدى (قوله بالفعل او الا مكان) اقول يرد عليه المنتجس الآتى لانه ظاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول واراد بطهارة العين طهارتها حقيقة او حكما فخرج المنتجس المذكور لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكما فليتأمل اه سم قول المتن (بيع الكلب) (فرع) عدم دخول ملائكة الرحمة بيتا فيه كلب هل هو ان جاز اقتناؤه او وجب كماله علم انه يقتل لولا اقتناؤه لخراسة قال مروظاها لا تدخل بشتافيه حائض مع انها معذرة لا صنع لها في الحيض

فداء اجني لها بمساوى قيمتها وكذا الو تمحض الرق فيما يظهر لا على قبول فداء القن لنفسه لانه لا يملك فيتاخر العوض (وللبيع) يعنى العقود عليه ولو ثمتا (شروط) خمسة ويزيد الربوى بما ياتى فيه ولا يرد نحو جلد الاضحية وحريم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا قبل الملك يعنى عن الطهارة لان نجس العين لا يملك اه ويزدبان اغناؤه عنها لا يستدعى عدم ذكرها لا فادته تحرير محل الخلاف والوافق مع الاشارة لرد ما عليه المخالف من عدم اشتراطها من اصلها احدها (طهارة عينه) شرعا وان غلبت النجاسة في مثله واراد بطهارة العين طهارتها بالفعل او الا مكان لما يذكره في المنتجس) فلا يصح بيع الكلب) ولو ملبسا

يستلزم تملكها وهو ممنوع وان استلزم العتق مر (قوله فداء اجني الخ) انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الآتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جدا او لا فيهما فاحكم الرقيق حيث نزل انقطع الملك عنه وهو مشكل اذ لا يملك بلامالك او عقد عتاقه هنا لا في تمحض الرق بل يملك فيه المقتدى والوجه امتناع ذلك في المستولدة اذ لا جائز ان يكون افتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غيرها ممنوع وان ادى الى العتق وانما هو عقد بيع ويبيعها لغيرها ممنوع وامافى تمحض الرق فهو بيع كسائر البيوع فليتأمل (قوله مع الاشارة الخ) اى لان فيه تنبيه على ان النجس لا يملك بالبيع وكفى بها ايضا فائدة (قوله بالفعل او الا مكان) اقول يرد عليه المنتجس الآتى لانه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول واراد بطهارة العين طهارتها حقيقة وحكما فخرج المنتجس المذكور لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس

عدم الدخول هنا سم على المنهج اه ع ش قول المتن (والخمر) أى ولو محترمة اه معنى (قوله يعنى المسكر) ويجوز نقل اليد عن النجس بالدراهم كافي النزول عن الوظائف وطريقه ان يقول المستحق له أسقطت حتى من هذا بكذا فيقول الآخر قبلته اه شيخنا وتقدم عن سم ما يوافق ويبنى ان يزيد في الصيغة نحو لك (قوله وسائر الخ) بالجر عطف على الكلب (قوله ونحوه) أى نحو نجس العين (قوله كشتبهين) أى من الماء والمائع سم على حج اه ع ش (قوله لم تظهر طهارة أحدهما الخ) أى فان ظهرت ولو بنحو اجتهاد صح اه نهاية قال ع ش قوله مز ولو بنحو اجتهاد صح اه ع ش (قوله المشتري بالحال سم على المنهج أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتهاد البائع أو لافيه نظروا الاقرب الثاني لان المجتهد لا يقدر بمجتهد آخر وعبارة سم على حج قوله بنحو اجتهاد قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاد وان امتنع على المشتري التعويل عليه أى لم يجز له التقليد ولا يخلو عن شيء لانه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم انظر هل يجب اعلامه بالحال الوجه نعم ان لم يجز له تقليده هذا ويوجب عمار بأن من فوائده جواز بيعه لمن له استعماله ويجزى ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر اه وقول سم لكن يعلم الخ أى فلو لم يعلمه ثبت له الخيار عند العلم لان ذلك عيب في المبيع ينقص الرغبة فيه اه (قوله لصحة النهى الخ) أى والنهى عن ثمنه يدل على فساد بيعه اه ع ش (قوله وان الله حرم الخ) عطف على النهى عبارة النهاية والمعنى لانه <sup>عنه</sup> <sup>عليه</sup> <sup>عليه</sup> نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم الخ وقيس بهما في معناها اه قال ع ش وقيس بهما بالمد كورات في الحديثين اه (قوله بانه مبنى) أى عدم حل شربه و (قوله انه نجس) أى لبن الرجل اه ع ش (قوله لتعذر تطهيره) صريح فى أن معنى قول المصنف وكذا الدهن أى لا يصح بيعه وليس معناه لا يمكن تطهيره الذى حملة عليه الجلال المحلى واعلم ان الجلال المحلى انما حمل المتن عليه وان كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور وحاصل ما فى المقام ان الجمهور بنو خلاف صحة بيع الدهن المتنجس على الضعيف من امكان تطهيره أى فان قلنا بالاصح من عدم امكانه لم يصح بيعه قولاً واحداً وخالف الامام والغزالي فبنياه على الاصح من عدم امكان تطهيره أى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قولاً واحداً وغلطهما في الروضة قال وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره انتهى قال الاذرى وكلام الكتاب أى المنهج يفهم موافقة الامام والغزالي انتهى لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال اخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه فى انه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أو لا فلا تعرض فيه لمسئلة البيع ومن ثم زادها عليه فى الشرح بعد واما الشارح مر هنا كالشهاب حج فبقياه على ظاهره لكن وقع فى كلامهما تناقض وذلك لان قولها لتعذر تطهيره صريح فى ان الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذى هو طريقة الامام والغزالي التى هى ظاهر المتن فيناقضه قولها بعد و اعاده ليين جريان الخلاف فى صحته بناء على امكان تطهيره الخ ومن ثم توقف الشهاب سم فى كلام الشهاب حج الموافق له ما فى الشارح مر هنا لكن بمجرد الفهم اه رشيدى والمعنى وافق الجلال المحلى فقال مانصه وكذا الدهن كالزيت لا يمكن تطهيره فى الاصح لانه لو امكن لما امر باراقعة السمن وهذه المسئلة مكررة فى كلام المصنف فانه ذكرها فى باب النجاسات وظاهر كلامه صحة البيع اذا قلنا انه

بظاهر العين حكما فليتأمل (قوله والخمر) يعنى المسكر قال فى شرح العباب وسيعلم بما يأتى فى نكاح المشرى انه لو تباع ذميان خمر ا ثم اسلبا قبل القبض لم يفسخ البيع ومن ثم قال ابن سريج لو اسلبا ثم وجد المشتري بها عيبا ينقص عشر ثمنها مثلاً رجع على البائع بارشه وهو عشر الثمن ولا يبطل ذلك باسلا مهما قال فى البحر فان لم يرجع حتى صارت خلافاً قال البائع انا آخذوه وورد الثمن كان له ذلك اه ما فى شرح العباب فليتأمل فيه ولا يخفى ان قوله كان له ذلك خلاف قياس عدم انفساخ البيع بالاسلام قبل القبض (فرع) باع شافعى النحو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعى دونه من غير تقليد منه للشافعى يبنى ان يحرم ويصح لان الشافعى معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز للشافعى ان ياخذ الثمن عملاً باعتقاده مر (قوله كشتبهين) أى من الماء والمائع (قوله بنحو اجتهاد) قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاده وان امتنع

(والخمر) يعنى المسكر  
وسائر نجس العين ونحوه  
كشتبهين لم تظهر طهارة  
أحدهما بنحو اجتهاد لصحة  
النهى عن ثمن الكلب وأن  
الله حرم بيع الخمر والميتة  
والخنزير والاصنام وقول  
الجواهر لا يصح بيع لبن  
الرجل اذ لا يحل شربه بحال  
مردود بانه مبنى على  
الضعيف أنه نجس  
(والمتنجس الذى لا يمكن  
تطهيره) بالفسل (كالخل  
واللبن وكذا الدهن فى  
الاصح) لتعذر تطهيره كما  
مر بدليله وأعاده هنا ليين  
جريان

يطهر بالغسل وهو وجهه والأصح المنع ولو تصدق بدهن نجس لنحو استحباح به على إرادة نقل البدن الجاز  
 كالصدق الهبة والوصية ونحوها وكالدهن السرجين والكلب ونحوهما عبارة عن غسله وكذا الدهن  
 أي لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أي بناء على الراجح وكذا لو قلنا بإمكان تطهيره كما سيذكره وعليه فالمصنف لم  
 يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير في قوله وأعاد الخ مسامحة (قوله الخلاف في صحته بناء الخ) اطال سم  
 في استشكله (قوله بناء الخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليبين الخ اه سم (قوله وكما تنجس)  
 إلى المتن في المغنى (قوله وكما الخ) قال في الروض ولا مانع أي ولا بيع مائع متنجس ولو دهنًا وماءً وصبغًا مع  
 أنه يظهر المصبوغ به بالغسل اه وهو يفيد أن الصبغ المائع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر  
 بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة من أن المصبوغ بنجس لا يطهر إلا إذا انفصل  
 عنه الصبغ من أنه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة عينية اه سم (قوله وإمكان طهر الخ) مبتدأ خبره  
 قوله كما مكان طهر الخ أي أظهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير اه نهاية (قوله عجن بزل) أي  
 بخلاف الآجر المعجون بمائع نجس كبول فإنه يصح بيعه لا مكان طهر اه معنى (قوله وكما جرح الخ) مثله كاهو  
 ظاهر أو أني الخرف إذا علم أنها عجن بزل م رسم على حج أقول وهو ظاهر أن قلنا بعدم العفو عنه أما إذا قلنا  
 به فالقياس جواز له لا نه طاهر حكاه (فائدة) وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف في زماننا هل  
 يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لا نه طاهر منتفع به لتسخين الماء ونحوه كالتهليل به اه ع وش وياتي عن  
 قريب عن الرشدي وشيخنا ما يتعلق بالدخان (قوله لا دار بنيت به) أي فيصح بيع دار مبنية باجر مخلوط  
 بسرجين أو طين كذلك ونقل عن العلامة الرمي صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع  
 الخرف المخلوط بالرمد النجس كالآزير والقلل والمواجير وهو ظاهر ذلك أن النجس مبيع تبعًا للطاهر والذي  
 حققه ابن قاسم أن المبيع هو الطاهر فقط والنجس ما خوذ بحكم نقل اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع  
 وإن قابله جزء من الثمن اه شيخنا عبارة ع ش فرع م ش على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبنات

الخلاف في صحة بناء على  
 إمكان تطهيره وإن كان  
 الأصح منه أنه لا يصح فلا  
 تكرار خلافاً لمن زعمه وكما  
 تنجس وإمكان طهر قليله  
 بالمكاثرة وكثيره بزوال  
 التغير كما مكان طهر الخثر  
 بالتخلل وجلد الميتة  
 بالاندباغ وكما جرح عجن  
 بزل لا دار بنيت به

على المشتري التعويل عليه أي ما لم يحزله التقليد ولا يخلو عن شيء لأنه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم  
 انظر هل يجب إعلامه بالحال والوجه نعم أن لم يحزله تقليده هذا وجاب عما مر بأن من فوائده جواز بيعه لمن  
 له استعماله ويجرى ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر (قوله الخلاف في صحته بناء الخ)  
 أن أراد أن معنى قول المصنف وكذا الدهن الخ وكذا الدهن لا يصح بيعه في الأصح وأن هذا الأصح ومقابله  
 مفرعان على القول بإمكان تطهيره فهذا يناقض تعليل الأصح بتعذر تطهيره وإن أراد أن الأصح مفرع على  
 تعذر التطهير ومقابله على إمكانه فهذا يناقض قوله ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره إذ  
 جريان الخلاف بناء على ما ذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبر وإن أراد أن معنى قوله وكذا الدهن الخ وكذا  
 لا يمكن تطهير الدهن في الأصح فلا يصح بيعه في الأصح فهذا لا يناسب تعليل الأصح بقوله لتعذر تطهيره إذ  
 تعذر التطهير هو عدم إمكانه فقيه تعليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله بتعذر تطهيره تعليلًا للحدوف  
 المشار إليه بقولنا فلا يصح بيعه وقوله كما مر لا يناقض أنه مذكور هنا أيضًا بقول المتن وكذا الخ فليتامل (قوله  
 بناء الخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليبين الخ (قوله وكما تنجس) قال في الروض ولا مانع أي  
 ولا بيع مائع متنجس ولو دهنًا وماءً وصبغًا مع أنه يظهر المصبوغ به بالغسل اه وهو يفيد أن الصبغ المائع  
 المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة  
 من أن المصبوغ بنجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من أنه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة  
 عينية ثم ظهر منع تأييد هذا الماذكر لجواز أن يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه  
 بدليل تعبير الروض في باب النجاسة بقوله ويظهر بالغسل مصبوغ بمتنجس انفصل ولم يزدوزنا بعد الغسل  
 فإن لم ينفصل لتعقده لم يظهر اه فليتامل فإن قول شرحه وتوطئة له ولا اثر للارتفاع بالصبغ المتنجس في  
 صبغ شيء به وإن طهر المصبوغ به بالغسل ظاهر في تأييد ما كان طهر لنا (قوله وكما جرح الخ) مثله كاهو ظاهر

النجسة وان كانت ارضا غير ملوكة كالمحتكرة ويكون العقد واردا على الطاهر منها والنجس تابعا سم على المنهج ويؤخذ من قوله ويكون العقد واردا الخ ان الكلام في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كاللبنات وعليه فلو كانت الارض محتكرة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل اه اي خلافا لما سبق نقله عن الرمل (قوله لانه فيها تابع الخ) اي للطاهر منها كالحجر والخشب فاغفر فيه ذلك لانه من مصالحها وفيه نظر كما قاله بعض المتأخرين والاولى ان يقال صح بيعها للحاجة ويطر ذلك في الارض المسمدة بالنجاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بازالة ما وصل اليه السواد والطاهر منها غير مرئي قال الاذرع والاجماع الفعلي على صحة بيعها اه معنى (قوله وان وجبت ازالته) اي بان تعدى بفعله بعد بلوغه اه ع ش (قوله بما لا يستر شيئا منه) اي او بما يستره لكن سبقت رؤيته على تنجسه ولم يمض من يغلب تغييره فيه اه ع ش (قوله وما يطهره الغسل) اي ولو مع تراب اه نهاية قال ع ش ظاهره ولو احتاج في تطهيره الى مؤنة لها وقع اه (قوله ويصح بيع القز الخ) وبيع جزافا ووزنا كما صرح به في الروضة وغيرها والدود فيه كنوى التمر وظاهره انه لا فرق في صحته بالوزن بين ان يكون في الذمة او لا وهو كذلك وان خالف في الكفاية اي وشرح الروض ويجوز اقتناء السرجين وتربية الزرع به لكن مع الكراهة ويصح بيع فارة المسك بناء على طهارتها وهو الاصح ويجوز اقتناء الكلب لمن يصيده او يحفظ به نحو ماشية كرر ع ودواب وتربية الجرو الذي يتوقع تعليمه لذلك ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك ماشية ليحفظها به اذا ملكها ولا لغير صياد ليصطاد به اذا اراد كاصرح به في الروضة والمجموع ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقا ويجوز اقتناء الفهد كالقرد والفيل وغيرهما معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لكن مع الكراهة ينبغي ان محلها ان صلح نباته بدونها اما لو توقف صلاحه عادة على التربية به فلا كراهة وليس من صلاحه زيادته في النمو على امثاله وقوله ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك الخ يؤخذ منه انه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فانت او باعها وفي نيته تجديده بدلها لم يجز ابقاؤه في يده بل يلزمه رفع يده عنه لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء الا اذا كانت الحاجة ناجزة سم على المنهج عن مر ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده في مدة عدم احتياجه له اه ع ش (قوله النفع به) اي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع مالا ينتفع به بمجردده وان تاقى النفع به بضمه الى غيره كاسيأتي في نحو حتى حنطة فان عدم النفع اما للقلّة كحيتي برو اما للخسة كالخشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء اذا ما اشترى بنحو نصف او نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون يبيعه فاسدا والحق في التعليل انه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهوش به اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة فتعاطيه انتفاع به في وجه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ مبنى على حرمة وعليه فيفرق بين القليل والكثير كاعلم بما ذكرناه فليراجع اه رشيدى وقوله لعدم قيام دليل الخ في تقريره نظر ويكنى في منع اباحته مجرد الخلاف في حرمة عبارة شيخنا قيل بما لا يصح بيعه الدخان المعروف لانه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لان فيه ضرا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بانه مباح والمعتمد انه مكروه بل قد يعتريه الوجوب كما اذا كان يعلم الضرر بتركه وحينئذ فيبيعه صحيح وقد تعتبر به الحرمة كما اذا كان يشتريه بما يحتاجه لنفقة عياله او يتقن ضرره اه (قوله شرعا) الى قوله والمراد في المغنى الا قوله بنحو ربوع الى نخل وقوله وهرة الى ونحو عندليب وقوله اما الهر الى المتن وقوله ونحو عشرين الى لا انتفاء النفع وقوله وكفر مستحله وقوله من غير كبير الى يادق الى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله اما الهر الى المتن (قوله كجش صغير) الى

لانه فيها تابع لا مقصود  
وارض سمدت بنجس ولا  
قن عليه وشم وان وجبت  
ازالته وما يطهره الغسل  
كثوب تنجس بما لا يستر شيئا  
منه ويصح بيع القز وفيه  
الدود ولو ميتا لانه من مصلحته  
(الثاني النفع) به شرعا ولو  
مالا كجش صغير لان

او اني الخذف اذا سلم انها مجنت بزل مر (قوله كثوب تنجس بما لا يستر شيئا منه) هلا قالوا بما لا يستر ما تجب  
رؤيته منه فان الكبر باس تكني رؤية احد وجهيه (قوله ويصح بيع القز وفيه الدود) اي جزافا ووزنا ولو  
في الذمة وان امتنع السلم فيه لان السلم اضيق من الشراء بدليل الاعتياض ونحوه خلافا لما في شرح الروض من

ماتت امة كافي الاتوار نهاية اى واستغنى عنها ع ش (قوله فى غيره) اى فيما لا تنفع فيه اه نهاية (قوله واخذه الخ) اى اخذ المال فى مقابلته اه معنى (قوله كالفواسق) لو علم بعض الفواسق كالحداة او الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله او يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى ثم رايت فى شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهره حرمة اقتنائها اى الفواسق وهو متجه اه لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضرر منها سم على حج اه ع ش قول المتن (الحشرات) جميع حشرة بفتح الشين اه معنى (كفارة) اى وخنفساء وحية وعقرب ونمل نهاية ومعنى (قوله ونحو ير بوع) اى من كل ما فيه منفعة و (قوله بما يؤكل) ظاهره وان لم يعتد اكله كبت عرس اه ع ش (قوله تعلمه) اى النمر (قوله بخلاف نحو فهد الخ) اى فانه يصح بيعه قال فى المصباح الفهد سبع معروف والاثنى فهدة والجمع فهو د كفس و فلو س اه وفى حاشية البكرى والفهد بفتح وكسر الهاء اه و (قوله ولو بان يرجى تعلمه) اى فلا يشترط للصحة ان يكون معلما بالفعل اه ع ش (قوله لدفع نحو فار) اى بشرط ان يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معملة لا تنفاه الشرط المذكور وقضية قوله او لا ولو مالا لصحة بيعها اذا رضى تعلمها وهو ظاهر ولعل عدم ذكره هذا القيد لانه لا يرجى فيها غلبا للتعليم اه ع ش (قوله ونحو عندليب) هو ما كول ولعله لم يجعل العلة فى جواز بيعه حل اكله لان اكله وان جاز يندر قصده بخلاف الانس بصوته فانه يوجب الزيادة فى ثمنه اه ع ش (قوله فلا يصح بيعه الخ) وهل يصح ايجاره للصياد ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لان الاصطياد به ليس من المقدور عليه قياسا على استجار الفحل للضراب اه ع ش (قوله الا ان كان الخ) ويصح بيع رقيق ز من لانه يقترب به بعتقه بخلاف حمار ز من ولا اثر لمنفعة جلده بعدموته نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك من كل مالا يقابل عرفا بمال الخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع عما حدثته سلاطين هذا الزمان من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة الجارية فى المعاملات كالنقد والتمنية هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها او بها عرض تجارة يجب زكاته عند تمام الحول والنصاب وحاصل الجواب ان الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها او بها عرض تجارة فلا زكاة فيه فان من شروط المعقود عليه ثمن او مثنان يكون فيه فى حد ذاته منفعة مقصودة يعتد بها شرعا بحيث يقابل بتمول عرفا فى حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فان الارتفاع بها فى المعاملات انما هو بمجرد حكم السلاطين بتنزيلها منزلة النقود ولذا الورق رفع السلاطين ذلك الحكم او مسح منها رقم لم يعامل بها ولا تقابل بمال نعم يجوز اخذ المال فى مقابلة رفع اليد عنها اخذ ما قدمته عن ع ش فى باب الحج فى قطع نبات الحرم ويفهمه ما مر عن سم وشيخان من انه يجوز نقل اليد عن الاختصاص بالدرهم كافي النزول عن الوظائف (قوله وان حرم غصبه الخ) وما نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه من جواز اخذ الخلال والخلالين من خشب الغير محمول على ما اذا علم رضاه ويحرم بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله وقتل كثيره كالسقمونيا والافيون جاز بيعه معنى ونهاية قال ع ش قوله م ويحرم الخ اى ولا يصح بيع السم ان قتل الخ وكذا ان ضر كثيره وقليله وقوله م ر ان نفع قليله الخ هل العبرة بالمتعاطى م ر حتى لو كان القدر الذى يتناول له لا يضر لا اعتياده عليه ويضر غيره لم يحرم او العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر والاقرب الثانى وقوله وقتل كثيره اى او اضر اه ع ش (قوله وكفر مستحله) فى شرح العباب ومضى استحلال اخذ الحبة من غير ظن الرضا كفر اه سم (قوله وعده) مبتدأ والضمير لما لا نفع فيه شرعا وخبره قوله لا اثر له (قوله مالا) اى متمولا اه

المنع فى البيع فى الذمة ايضا م ر (قوله كالفواسق) لو علم بعض الفواسق كالحداة او الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله او يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى ثم رايت فى شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهره حرمة اقتنائها اى الفواسق وهو متجه انتهى لكنه يمكن الحمل (قوله وطاوس) استشكل القطع محل بيعه وحكايتهم الخلاف فى ايجاره وقد يفرق بضعف منفعته وحدها (قوله وكفر مستحله) فى شرح العباب ومضى

بذل المال فى غيره سفه واخذه اكل له بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهى صغار دواب الارض كفارة ولا عبرة بمنافعها المذكورة فى الخواص بما يؤكل ونحل ودود قر وعلق لمنفعة امتصاص الدم (ولا) بيع (كل) طير و (سبع لا ينفع) لنحو صيد و قتال او حراسة كالفواسق الخمس واسد وذئب ونمر لا يرجى تعلمه الصيد لكبره مثلا بخلاف نحو فهد لصيد ولو بان يرجى تعلمه له وفيل لقتال وقر د لحراسة وهرة اهلية لدفع نحو فار ونحو عندليب للانس بصوته و طاوس للانس بلونه وان زيد فى ثمنه لا جل ذلك اما اهر الوحش فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد وقد ر على تسليمه بحبسه او ربطه مثلا (ولا) بيع حبتى (نحو) الحنطة او الزبيب ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك من كل مالا يقابل بمال عرفا فى حالة الاختيار لا تنفاه النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعده مالا بضمه لغيره او لنحو غلاء لا اثر له كالا صيطاد بحبه فى فتح



( وآلة الله ) المحرم كشابة وطنبور وصنم وصورة حيوان ولو من ذهب وكتب ( ٢٣٩ ) علم محرم إذ لا نفع بها شرعا نعم

يصح بيع نرد صلح من غير كبير كلفة فيما يظهر يادق للطنرنج كجارية غناء محرم وكبش نطاح وان زيد في ثمنها لذلك لان إصالة الحيوان ( وقيل يصح في الآلة ) أى بيعها ( ان عد رضاها مالا ) ويرده أنها مادامت بهيئتها لا يقصد منها غير المعصية وبه فارقت صحة بيع اناء النقد قبل كسره وإنا لم يصح بيع صنم من تقدم مطلقا مطلقا لانه لا يباح بحال وصح بيع النقد الذى عليه الصور لأنها غير مقصودة منه بوجه والمراد ببقائها بهيئتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ما هو له لا تحتاج لصنعة وتعجب أخذها بما يأتى في النصب فتعبر بعضهم هنا بجل بيع المركبة إذا فك تركيبتها يتعين حمله على فك لا تعود بعده لهيئتها إلا بما ذكرناه وفى الحاق الصليب به أو بالصنم تردود يتجه الثانى أن أريد به ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول ان اريد به ما هو معروف ( ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصحراء ) بمن حازهما ( فى الاصح ) لظهور النفع فيهما وان سهل تحصيل مثلها ولو اختصا بوصف زائد صح قطعاً ويصح بيع نصف دار شائع بمثلها الاخر

رشيدى ( قوله كشابة ) وهى المسماة الآن بالغابة اه ع ش قال الكردى والتثيل بها إنما هو على رأى المصنف اه اى الرافعى ( قوله وطنبور ) اى وصنم ومزار ورباب وعود اه معنى ( قوله وصنم الخ ) معطوف على آله الله اه رشيدى ( قوله وصورة حيوان ) وفى العلقمى على الجامع مانصه قال النووى قال العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهى من الكباثر سواء صنعه لما يمتن ام لغيره فصنعتة حرام مطلقا بكل حال وسواء كان فى ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او اناء او حائط او غيرهما فاما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان مثلاً فليس بحرام اه وعموم قوله ام لغيره يفيد خلاف ما نقل عن البلقينى من ان الصور التى تتخذ من الحلوى لترويجها لا يحرم بيعها ولا فعلها اه ويوافق ما فى العلقمى من الحرمة مطلقا ما كتبه الشيخ عميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى ان من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صورة الحيوان وعمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه ع ش ( قوله وكتب علم الخ ) اى ولا يبيع كتب الخ اه ع ش ( قوله وكتب علم محرم ) اى ككتب الكفر والتنجيم والشعبذة والفلسفة كما جزم به فى المجموع وقال بل يجب اتلافها التحريم الاشتغال بها اه معنى ولا يبعد ان يلحق بذلك كتب المبتدعة بل قد يشملها قولهم وكتب علم محرم والله اعلم ( قوله نعم يصح بيع نحو نرد صلح الخ ) اى مع الكراهة كبيع الشطنرنج ويصح بيع الاطباق والسياب والفرش المصورة بصور الحيوان اه معنى ( قوله وكبش نطاح ) اى ودبك الهراش اسنى ومعنى قول المتن ( وقيل يصح ) اى البيع نهاية ومعنى وهذا التقدير احسن من صنع الشارح قول المتن ( فى الآلة ) اى وما ذكر معها ( قوله رضاها ) بضم الراء اى مكسرها نهاية ومعنى ( قوله وبه فارقت صحة بيع اناء النقد الخ ) اى فانه يباح استعماله للحاجة بخلاف تلك اه معنى زاد ع ش ويرد على هذا ان آله الله هو قد يباح استعمالها بان اخبر طبيب عدل مريضاً بأنه لا يزيل مرضه إلا سماع الآلة ولم يوجد فى تلك الحالة إلا الآلة المحرمة ويمكن ان يجاب بان منفعة الآلة على هذا الوجه لا ينظر اليها لأنها نادرة ولأنها تشبه صغار دواب الأرض إذ ذكر لها منافع فى الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك بخلاف الآلة فان الاحتياج اليها أكثر والانتفاع بها قد لا يتوقف على اخبار طبيب كما لو اضطر إلى الشرب ولم يجد معه الإلهى اه ( قوله صحة بيع اناء نقد الخ ) فى فتاوى الجلال السيوطى مسألة قالوا لو اشترى آنية ذهب أو فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحة الشراء لا اباحته وقد يصح الشئ مع تحريمه و الفرق بين الامرين اه واقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ بمجرد الشراء ليس اتخاذاً ولا يستلزمه وقد يقصد الشراء لصوغه حلياً مباحاً او نقداً فيتجه اباحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى الاتخاذ اه سم ( قوله مطلقاً ) اى ولو لم يكن على صورة حيوان ويحتمل ان المراد بالاطلاق الاتفاق ( قوله ببقائها ) اى آله الله ( قوله الحاق الصليب به ) اى بالنقد الذى عليه الصور ع ش وكردى ويجوز ارجاع الضمير إلى اناء النقد كما فى المعنى عبارة والصليب من النقد قال الاسنوى هل يلحق بالآوانى او بالصنم ونحوه فيه نظر اه والاوجه انه ملحق بالصنم كما جرى عليه بعض المتأخرين اه ( قوله ما هو معروف ) وهو جعله على نحو فم الدلو عبارة النهاية عطفاً على آله الله وهو صليب فيما يظهر ان اريد به ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولو من نقد اه قول المتن ( ويصح بيع الماء على الشط ) اى والحجر عند الجبل اه نهاية زاد المعنى والشط جانب الوادى والنهر كما فى الصحاح اه ( قوله بمن حازهما ) إلى الفرع فى النهاية والمعنى ( قوله ولو اختصا بوصف الخ ) اى كتبريد الماء اه نهاية اى وتصفية التراب من نحو الحجر ( قوله منع رجوع الوالد ) اى فيما وهبه لولده ( قوله او بائع المفلس ) اى

استحل أخذ الحبة من غير ظن الرضا كافر ( قوله فارقت صحة بيع النقد قبل كسره ) فى فتاوى الجلال السيوطى فى باب الآنية مانصه مسألة قالوا لو اشترى آنية ذهب أو فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحة الشراء لا اباحته وقد يصح الشئ مع تحريمه و الفرق بين الامرين اه واقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ بمجرد الشراء ليس اتخاذاً ولا يستلزمه وقد

ومن فوائده منع رجوع الوالد او بائع المفلس ( فرع ) من المنافع شرها حق المر بارض أو على سطح وجاز كما ياتى فى الصلح

التأييد بلفظ البيع مع أنه محض منفعة اذ لا تملك به عين للحاجة اليه على التأيد ولذا جاز ذلك بلفظ الاجارة ايضا دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت أو ارض بلا عمر بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع أو كان له عمر ونفاه أو بملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به حالا وان أمكن اتخاذ عمر له بعد ويفرق بينه وبين ما مر في الجحش الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالامكان بخلاف ذاك وفارق ما ذكر أولا مالو باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها فان له الممر اليه ان لم يتصل البيت بملكه أو شاع فان نفاه صح أن أمكن اتخاذ عمر والافلابان هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقل له ويغتفر في الاستدامة ما لا يغتفر في الابتداء واذا بيع عقار وخصص المرور اليه بجانب اشترط تعيينه فلو احتف بمكة من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور اليه من جانب لم يعينه بطل باختلاف الغرض باختلاف الجوانب فان لم يخصص بان شرطه من كل جانب أو قال بحقها أو اطلق البيع ولم يتعرض للممر صح ومر اليه من كل جانب نعم في الاخيرة محله ان لم يلاصق الشارع

في عين ماله عند فليس المشتري اه معنى (قوله تملكه الخ) فاعل جاز والضمير لحق المرور (قوله اذ لا تملك الخ) علة لقوله انه محض منفعة والضمير المحرور وتملك حق الممر (قوله للحاجة الخ) علة لقوله وجاز الخ (قوله ولذا الخ) اي للحاجة اليه الخ (قوله ايضا) اي كلفظ البيع (قوله ولا يصح) الى قوله واذا بيع عقار في المعنى الا قوله او ارض وقوله ويفرق الى وفارق والى المتن في النهاية الا ما ذكر (قوله بيع بيت) اي مسكن نهاية ومعنى (قوله بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع) اي ولم يتأت المرور اليه من ذلك الملك كما نبه عليه سم فيما يأتي وينبغي ان يقيد بذلك قوله الآتي او بملك المشتري الخ حتى يظهر التعليل بقوله لعدم الانتفاع به حالا (قوله او كان له عمر الخ) كذا في اصله رحمه الله وقد يقال للاتق تاخير عن قوله او بملك المشتري فليتأمل اه بصرى وقد يقال نفي البائع الممر انما يؤثر فيما اذا كان في ملكه فقط دون ملك غيره كما هو ظاهر والتاخير يوم خلاف ذلك (قوله وان امكن الخ) غاية لقوله ولا يصح الخ عبارة النهاية والمعنى سواء امكن المشتري من اتخاذ عمر له من شارع او ملكه ام لا كما قاله الا كثرون وان شرط البغوى عدم تمكنه من ذلك اه قال ع ش وطريقه في هذه اخذنا ما يأتي فيمن اراد شراء ذراع من ثوب نفيس ان يحدث الممر هناء في ملك مريد الشراء او في شارع بالتراضي منهما ثم يشتري منه بعد ذلك اه (قوله وبين ما مر في الجحش الصغير) اي من انه يصح بيعه مع عدم النفع به حالا (قوله بان هذا) اي بيع بيت بلا عمر (قوله بالامكان) اي امكان اتخاذ الممر واحدا هو (قوله بخلاف ذلك) اي الجحش الصغير وفي هذا الفرق ما لا يخفى على المتأمل (قوله وفارق ما ذكر أولا) وهو قوله ولا يصح بيع بيت أو ارض بلا عمر (قوله مالو باع الخ) مفعول فارق (قوله فان له الممر الخ) عبارة النهاية والمعنى ونفي الممر صرح ان امكنه اتخاذ عمر والا فلا لا نه يغتفر في الدوام وهو دوام الملك هنا ما لا يغتفر في الابتداء اه (قوله ان لم يتصل البيت الخ) اي فان اتصل باحدهما فلا مرور له وهل يكتفى في الاتصال بمطلق التلاصق او يشترط النفوذ بالفعل محل تأمل اه بصرى اقول الظاهر الثاني كما يأتي عن سم وع ش والرشيدي ما يفيد (قوله فان نفاه صح ان امكن الخ) اي فان نفاه في صورة ثبوت المرور له وهي حالة عدم الاتصال بملكه او شارع ويظهر ان الموات كالشارع وذلك بان يتصل بملك الغير او وقف خاص او عام كمسجد ورباط وحيث المراد بالامكان الامكان المقترن بالفعل بان يحتف بملك ويرضى صاحب الملك ببيع حق الممر او يكتفى بمطلق الامكان وهل يكتفى بامكان الاستئجار لتعذر البيع كالوقف أولا ينبغي ان يراجع جميع ذلك ويحرر اه بصرى اقول وبحمل امكان اتخاذ الممر على احداث منفذ الى ملكه او نحو شارع يندفع التوقف والتردد ولو سلم تصويره المذكور فالقرب الاكتفاء بمطلق الامكان الشامل للاستئجار (قوله واذا بيع عقار الخ) عبارة العباب كغيره لو باع عقار يحيط به ملكه جاز وعمر المشتري من اي جهاته شاء وان لم يقل بعته بحقوقه فان شرطه الممر من جهة معينة صح وتعين او غير معينة لم يصح الى آخر المسئلة فجعل اصل المقسم ما اذا احاط ملك البائع به اه رشيدى (قوله بجانب) اي مثلا (قوله اشترط الخ) جواب اذا (قوله فلو احتف بملكه الخ) اي مع تاتي المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع اه سم (قوله من جانب) اي او جانين مثلا (قوله بطل) اي البيع (قوله في الاخيرة) اي قوله واطلق اه ع ش (قوله محله ان لم يلاصق الخ) قال الشهاب سم فيه مع كون المقسم انه احتف بملك البائع من جميع الجوانب مساحه اه ويمكن ان يقال لا يازم من احتفائه به ان يكون مستغرقا لكل جانب منه فيكون المعنى ان للبائع في كل جانب ملك وان لم يستغرق الجانب اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله ان لم يلاصق الشارع الخ) اي وله اليه عمر بالفعل والا

يقصد الشراء لصوغه حليا مباحا او نقدا فيتيجه اباحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى اتخاذ (قوله فلو احتف بملكه) اي مع تاتي المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احتف من جميع الجوانب بملك البائع (قوله محله ان لم يلاصق الخ) فيه مع كون المقسم انه احتف بملك البائع من جميع الجوانب

أو ملك المشتري والامر منه فقط وظاهر قولهم فان له الممر اليه أنه لو كان له ممر ان تخير البائع وتضية كلام بعضهم تخير المشتري وله اتجاه فان  
القصد مرور البائع للملكه وهو حاصل بكل منهما وظاهر أن محله ان استوى باسعة ونحوها (٢٤١) والاتعين ما لا ضرر فيه ويؤخذ من هذا

وقولهم لا اختلاف الغرض  
باختلاف الجواز بان من  
له حق المرور في محل معين  
من ملك غيره ولو اراد غيره  
نقله إلى محل آخر منه لم يجوز  
إلا برضا المستحق وإن  
استوى الممران من سائر  
الوجوه لان اخذه بدل  
مستحقه معاوضة وشرطها  
الرضا من الجانبين ثم  
رايت بعضهم اتي بذلك  
فيمن له مجرى في ارض  
آخر فاراد الاخر ان ينقله  
إلى محل آخر منها مساو  
للال من كل وجه ولما نقل  
العزى افتاء الشيخ تاج  
الدين فيمن له طريق بملك  
غيره فاراد المالك نقلها  
لموضع لا يضرب الجوار ونظر  
فيه قال الامر كما قال من  
النظر ثم استدلل للنظر ولو  
اتسع الممر بزائد على حاجة  
المرور فهل للمالك تضيقه  
بالبناء فيه لانه لا ضرر حالا  
على المار اولا لانه قد  
يزدحم فيه مع من له المرور  
غيره من المالك او مارا  
اخر كل محتمل والذي يظهر  
الجواز إن علم انه لا يحصل  
للمار تضرر بذلك التضيق  
وإن فرض الازدحام فيه  
ولم لا فلا (الثالث امكان)  
يعني قدرة البائع حسا  
وشرعا على (تسليمه)  
للمشتري من غير كبير كلفة  
واقصر عليه هنا لانه محل

فقد مر انه لا يصح بيع مسكن بلا ممر اه رشیدی (قوله او ملك المشتري) ای او الموات (قوله والامر منه  
فقط) لعل الغرض ان المرور ممتد بالفعل من ملك المشتري إذ لا اثر لامكان الاتخاذ اخذ من قوله السابق  
او بملك المشتري إلى قوله وإن امكن اه سم عبارة ع ش قوله والامر منه الخ هذا قد يشكك على قوله قبل  
لا يصح بيع مسكن بلا ممر وإن امكنه الخ إلا ان يفرق بان ما هنا مفروض فيما إذا كان لها ممر بالفعل من ملكه  
او شارع وما مر فيها لو احتاج إلى إحداث ممر اه (قوله وظاهر قولهم فان له الممر) ای في مسألة ما إذا باع  
دارا واستثنى له بيتا منهار رشیدی وكردي عبارة ع ش هذا متصل بقوله السابق وفارق ما ذكره اولا مالو باع  
دار الخ وحاصله انه إذا باع دارا أو استثنى لنفسه بيتا منها ولم يتعرض للممر لا إثباتا ولا نفيا ولها ممران  
تخير البائع او المشتري على ما ذكره من الخلاف اه (قوله وله اتجاه) ای وجهه والمعمد الاول (قوله إن محله)  
ای محل تخير البائع في مسألة الاستثناء السابقة (قوله ما لا ضرر فيه) ای على المشتري اه ع ش (قوله من هذا)  
ای قوله ولم لاتعين ما لا ضرر فيه (قوله لو اراد غيره نقله) ای او شراؤه منه اه ع ش (قوله غيره) ای مالك  
ذلك المحل (قوله وإن استوى الممران الخ) أي وكان الثاني احسن (قوله أفتى بذلك) ای بانه لا يجوز إلا  
برضا المستحق اه كركدي (قوله إفتاء الشيخ تاج الدين) الانسب ان ينال ان الشيخ تاج الدين الخ ليلالتم  
ونظر فيه اويقال ونظر فيه اويقال وتنظيره فيه ليلالتم الافتاء اه بصرى واجاب بعضهم بمانصه اقول  
الواو في قوله ونظر للحال ای والحال ان الشيخ تاج الدين نظره فيه فلا إلهام فيه وكأنه توهم ان الواو عاطفة  
وليس كذلك اه ولا يخفى انه لا يمنع اولوية ما قاله السيد البصرى (قوله قال الخ) جواب لما والضمير المستتر  
للغزى و (قوله كما قال الخ) ای الشيخ تاج الدين و (قوله ثم استدلل) ای الغزى (قوله ولو اتسع الممر الخ)  
عطف على قوله لو يؤخذ الخ أو قوله لو إذا بيع عقار الخ (قوله لانه ضرر حالا الخ) وصورة ذلك ان يكون الدرب  
مثلا مملوكا كله لمن هو متصرف فيه وغيره المرور في ذلك لنحو صلاة بمسجد أحدثه صاحب الدرب او فرن  
وبهذا يندفع التوقف الاتي قريبا وان الدرب بتمامه مملوك لو أحدث ثم باع حق المرور فيه لغيره و اراد بعد  
البيع البناء لما يضيق به الممر اه ع ش وقوله التوقف الاتي الخ لم يظهر لي المراد به وقوله ثم باع حق المرور  
الخ ای او باع بيتا في ذلك الدرب يفتح بابا اليه بحقوقه وقوله صور اخرى (قوله والذي يظهر الجواز ان علم)  
وقد يقال بل الاوجه المنع لانه يبيع ماله للدار تبعها جزء من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع  
وقضية ذلك امتناع تضيقه بغير رضامنه اه ع ش وقوله تبعها جزء من الممر فصار الممر مشتركا الخ ای من  
حيث حق المرور ولا لافرقه جميع الممر باقية في ملك البائع ثم القول باشتراك جميع الممر مطلقا ولو كان بغاية  
السعة كائنة ذراع ومنع ماله عن التصرف فيه بالبناء ونحوه من غير ضرر على المار اصلا في غاية البعد قول  
المتن (مكان تسليمه) الامكان بترك تارة في مقابلة التعذر وتارة في مقابلة التعسر وهو المراد هنا اه نهاية  
(قوله يعني) إلى قول المتن فان باعه في النهاية والمعنى (قوله من غير كبير كلفة) ای والالم يصح كما قاله في المطلب  
اه نهاية (قوله من غير كبير كلفة) قضيته وإن احتاج إلى مؤنة فليراجع اه رشیدی (قوله واقصر عليه)  
ای التسليم اه رشیدی (قوله وسيدكره) ای وقد جرت عادة المصنف رحمه الله انه يذكر اولا محل الاتفاق  
ثم يذكر المختلف فيه فبما كان تسليمه يصح بالاتفاق وامكان تسليمه يصح على الصحيح اه معنى (قوله)  
وذلك (ای اشتراط إمكان ما ذكره) (قوله ولا ترد صخته) ای البيع اه ع ش (قوله في نحو نقد الخ) أي بنحو  
الخ اه ع ش (قوله لصحة الاستبدال عنه) أي عن الثمن بخلاف المبيع لا يصح الاستبدال عنه لانه يبيع له

مسامحة (والامر منه فقط) لعل الغرض ان المرور ممتد بالفعل من ملك المشتري إذ لا اثر لامكان الاتخاذ  
اخذ من قوله السابق او بملك المشتري إلى قوله وإن امكن (قوله لصحة الاستبدال) بخلاف المبيع لا يصح

(٣١ - شرواني وابن قاسم - رابع) وفاق وسيدكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسليمه من هو عنده وذلك لتوقف  
الاتفاق به على ذلك ولا ترد صخته في نحو نقد يعز وجوده لصحة الاستبدال عنه كما ياتي وفي بيع نحو مغصوب وضال بما يعتق عليه

قبل قبضه وهو لا يجوز اه سم (قوله أو يباع الخ) عطف على من يعتق عليه قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المصباح ان الانسان يقال فيه ضال وغيره من الحيوانات ذكرنا أو اثنى يقال فيه ضالة ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي لا يجوز بيع الا بق والضال إن كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وإن كان المراد غيره فينبغي ان يقال ضالة اه وعليه في كلام المصنف تجوز إما باستعمال اللفظ في حقيقته وبجازه وإما باستعماله في مفهوم كلي يعمهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم المجاز اه ع ش و يأتى عن المغنى في الضال خلاف ما ذكره عن المصباح على ان ظاهر صنيع الشارح كالتمايه حمل الضال هنا على غير الادمى من الحيوانات (قوله كعبير ند الخ) اى شرد ونفر (قوله وطير سائب) اى وإن اعتاد العود إلى محله نهاية ومعنى واسئى (قوله ونحل ليست امه في الكوارة) حاصل ذلك انه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة او حال خروجه منها او دخوله اليها وان لا بد من كون امه في الكوارة ليتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو وفيهما مع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضا كسر الكاف مع تخفيف الواو اه (فرع) قال في الروض آخر الباب ولا يجوز بيع شئ من شجر الحرم والبيع قال في شرحه قال الزركشى وفي معنى اشجار الحرم احجاره وترابه اه اى وإن جاز استعمال احجاره وترابه كما هو ظاهر وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارجة او فيه وتعدى المشتري بنقله إلى خارجة فينبغي ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وإن اثم بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فليراجع اه سم قال المغنى وامه يعسوبه وهو اميره والخلية بيت يعمل للنحل من عيدان كقوله في المحكم اه (قوله يتوقف اخذه منها على كبر كلفة النخ) اى فان سهل صح إن لم يمنع الماء رؤيته اه نهاية زاد المغنى و برج الطائر كالبركة للسّمك اه قال ع ش قوله مر رؤيته ويكفى في الرؤية الرؤية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره و باطنه اه (قوله وإن عرف محله) اى والصورة انه غير قادر على رده اه رشيدى (قوله ويختص بالادمى) لكنه مخصوص في اللغة على ما في المصباح بمن هرب من غير خوف ولا اكديع امان من هرب منهما فيقال له هارب الا بق اه ع ش عبارة المغنى الضال لا يقع إلا على الحيوان انسانا كان او غيره واما الا بق فقال الشعالى لا يقال للعبد ابق إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل وإلا فهو هارب قال الاذرعى لكن الفقهاء يطلقونه عليهما اه قول المتن (والمغصوب) اى من غير غاصبه اه معنى (قوله ولولمنفعة العتق) راجع إلى الا بق والمغصوب اه ع ش عبارة الرشيدى قوله ولولمنفعة العتق اى بان اشتراه ليعتقه فلا ينافى ما مر من صحة شراء من يعتق عليه إذا كان كذلك اه (قوله لو وجد حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته انه إذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسليمهم ليلكهم اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المغصوب وإن لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لنحو الحراسة لفقد حواسه ومنافعه اه سم عبارة المغنى والنهاية وقضيته اى الفرق بين نحو المغصوب والزمن انه إذا لم يكن لهم اى الضال والابق والمغصوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر انه لا يصح مطلقا وقول الكافى يصح بيع العبد التائه لانه يمكن الاتّفاع بعتقه تقرّبا إلى الله تعالى بخلاف الحمار التائه ممنوع وتصح كتابة الا بق والمغصوب إن تمكنا من التصرف كما يصح تزويجها وعتقها فان لم يتمكنا منه فلا اه قال ع ش قوله ممنوع اى فلا فرق بين العبد والحمار في عدم الصحة إلا لمن قدر على رده وقوله مر كما يصح تزويجها اى بان ياذن السيد للابق او المغصوب في النكاح اه وقال الرشيدى قوله مر كما يصح تزويجها اى كما يصح تزويج السيد اياهما بان تكونا امتين فهو مصدر

او يباعا ضمينا لقوة العتق مع أنه يغتفر في الضمى مالا يغتفر في غيره (فلا يصح بيع الضال) كعبير ند وطير سائب غير نحل ونحل ليست أمه في الكوارة ونحو سمك ببركة واسعة يتوقف أخذه منها على كبر كلفة عرفا (والآبق) وإن عرف محله ويختص بالآدمى (والمغصوب) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها وتسليمها حالا

الاستبدال عنه لانه يبيع قبل قبضه وهو لا يجوز (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك انه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة او حال خروجه منها او دخوله اليها وان لا بد من كون امه في الكوارة ليتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو وفيهما مع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضا كسر الكاف مع تخفيف الواو اه (فرع) قال في الروض آخر الباب ولا يجوز بيع شئ

مضاف لمفعوله وهذا هو الانسب بما قبله وما بعده من الكتابة والعق من حيث ان الجميع من فعل السيد وماصوره به شيخنا في الحاشية مبنى على ان المصدر مضاف إلى فاعله ولا يخفى ما فيه اهـ (قوله) فلا ترد صحة شراء الزمن (اي اذ ليس ثم منفعة حيل بين المشتري وبينها اهـ نهاية قول المتن) فان باعه لقادر على انتزاعه قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن كلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه وان قدر عليه البائع ايضا وان لا يخير حينئذ اذا لم ينتزعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذ انتهى سم بحذف (قوله) فيشمل الخ (متفرع على الجواب الثاني اهـ رشيدى (قوله) حيث لا مؤنة الخ) اي ولا مشقة كما يحتمل للشهاب سم من مسئلة السمك في البركة اهـ رشيدى وفي المغنى ما يوافق بحث سم (قوله) لما وقع اي بالنسبة للمشتري اهـ ع ش (قوله) واحتاج الخ) الاولى حذف الواو (قوله) واحتاج المؤنة (اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا ايضا كما في حالة العلم اهـ سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير ان لم يحتاج الى مؤنة على قياس ما مر عن المطلب والاى بان احتاج الى مؤنة فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين اهـ قال الرشيدى يعنى شيخ الاسلام وتبعه حج اهـ (قوله) او طرا الخ (عطف على جهل الخ) (قوله) تخير جواب لو قال سم التخير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي للباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الا بعد وجوب التسليم كافي للباب تبعا للامام ايضا والفرق بينها لائح اهـ (قوله) فان اختلفا الى التنيه في النهاية الا قوله ولو حقيرين وقوله وكخشبة الى وجزء (قوله) في العجز) الظاهر شموله للطارىء والا صلى معا (قوله) حلف الخ) اي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فدعى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبايع فيصدق مع انه مدعى الفساد اهـ سم اقول بل كلام الشارح شامل له كإمر ويفيده ايضا قول ع ش قوله حلف اي انه لم يكن قادرا على الانتزاع اذ لا يعلم الامنه اهـ (قوله) بان عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعى الصحة اهـ ع ش (وله ما يعجز) الى التنيه في المغنى الا قوله ولو حقيرين وقوله واسطون وقوله وكخشبة الى وذلك (قوله) او تسلمه) الاولى حذف الالف اهـ ع ش قول المتن (من الاناء) يتجه ان يستثنى

من شجر الحرم والبيع قال في شرحه قال الزركشى وفي معنى اشجار الحرم احجاره وترابه اى وان جاز استعمال احجاره وترابه كاهو وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارجا وفيه وتعدى المشتري بنقله الى خارج فينبغي ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وان اثم بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فليراجع (قوله) لوجود حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسليمهم لملكهم لغيره اهـ وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المعصوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لنحو الحراسة لفقد حواسه ومنافعه (قوله) فان باعه لقادر على انتزاعه الخ) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن كلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه وان قدر عليه البائع ايضا وان لا يخير حينئذ اذا لم ينتزعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذ فاندفع ما قيل التسليم واجب على البائع فكيف يلزم المشتري نعم يشكل على ما هنا قولهم في الاجارة لا يلزم المالك الانتزاع وان قدر بل يتخير المستاجر الا ان يفرق بان المنفعة هي المقصودة ثم فلو امكن المستاجر الى الانتزاع لفاتت عليه جملة منها بلا عوض وفيه اجحاف فخير مطلقا بخلافه هنا فان المقصود العين ولا فوات فيها فلم يخير الاحيث علم الضرر اهـ والاشكال توقف على ان صورة الاجارة شاملة لقدرة المستاجر ايضا (قوله) واحتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا ايضا كما في حالة العلم (قوله) تخير) انتخير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي للباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الا بعد وجوب التسليم كافي للباب تبعا للامام ايضا والفرق بينهما لائح فليتا مل (قوله) حلف) اي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فدعى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبايع فيصدق مع انه مدعى الفساد (قوله) من الاناء) يتجه

لوجود حائل بينه وبين الانتزاع مع امكانه فلا ترد صحة شراء الزمن لمنفعة العتق (فان باعه) اي المقصوب ومثله الاخران او ما ذكر فيشمل الثلاثة) لقادر على انتزاعه) اورده (صح على الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع توقف قدرته عليها لتيسر وصوله اليه حينئذ ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع واحتاج لمؤنة او لا لانه يغتفر عند الجهل مالا يغتفر عند العلم او طرا عجزه بعده تخير للاطلاع على العيب في الاولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا في العجز حلف المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فبان عدمها حلف وبان عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه او تسلمه شرعا كجذع في بناء وفص في خاتم و (نصف) مثلا (معين) خرج الشائع لا تنفاد اضاعة المال عنه (من الاناء والسيف) ولو حقيرين لبطلان نفعهما بكسرهما (ونحوهما) بما تنقص قيمته او قيمة الباقي بكسره او قطعه نقصا

يحتفل بمثله كثوب غير غليظ وكجدار (٢٤٤) او اسطوان فوفه شيء او كلة قطعة واحدة من نحو طين او خشب او صفوف من لبن او آخر

ولم يجعل النهاية صفا واحدا  
اذ نقص الباقي حيث من  
جهة انفراد كاحد زوجي  
الخف وهو لا يؤثر لا مكان  
استدراكه وكخشبة معينة  
من سفينة وجزء معين من  
حي لا مذكي وذلك للعجز  
عن تسليم كل ذلك شرعا  
لترققه على ما ينقص ماله  
وقد نهينا عن اضاءة المال  
وفارق بيع نحو واحد زوجي  
الخف وذراع معين من  
ارض لا مكان بل سهولة  
تدارك نقصهما ان فرض  
ضيق مرافق الارض  
بالعلامة (تنبيه) هل  
يضبط الاحتفال هنا بما في  
نحو الوكالة والحجر من  
اغتفار واحد في عشرة  
او اكثر الى آخر ما ياتي  
او يقال الامر هنا اوسع  
ويفرق بان الضياع هناك  
محقق فاحتيط له بخلافه هنا  
كل محتمل وهل المراد  
النقص بالنسبة لمحل العقد  
وان خالف سعره سعر  
بقية امثاله من البلد او بالنسبة  
لاغلب محالها كل محتمل  
ايضا ولو قيل في الاولى  
بالاول وفي الثانية بالثاني لم  
يبعد (ويصح) البيع للبعض  
المعين (في الثوب الذي  
لا ينقص بقطعه) كغليظ  
الكرباس (في الاصح)  
وفي النفيس بطريقة هي  
مواطاتهما على شراء البعض  
ثم يقطع البائع ثم يعقدان

اناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتنائه ووجوب كسره فالتقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فلا  
يضر مرسوم على حج ويؤخذ من قوله لحرمة اقتنائه الخ ان الكلام في اناء بهذه الصفة اما اناء احتيج لاستعماله  
لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه اه ع (قوله يحتفل الخ) اي يتم قال في المصباح حفلت بفلان  
قت بامرته ولا تحتفل بامرته اي لا تبال وتهم به واحتفلت به اهتممت به اه ع (قوله او اسطوان) اي  
عمود اه ع (قوله فوفه الخ) اي فوق الجدار والاسطوان وكذا ضمير قوله او كلة قطعة الخ قال المغني  
والاسنى لانه لا يمكن تسليمه الا بهدم ما فوفه في الاولى وهدم شيء منه في الثانية اه (قوله) و صفوف الخ  
عطف على قوله قطعة الخ عبارة المغني والاسنى وكذا اذا كان الجدار من لبن او اجر ولا شيء فوفه وجعلت  
النهاية نصف سمك اللبن او الاجر فان جعلت النهاية صفاف من صفوفهما صح فان قيل هذا مشكل لان موضع  
الشق قطعة واحدة من طين او غير هو لان رفع بعض الجدار ينقص قيمة الباقي فليفسد البيع كييع جذع في بناء  
اجيب عن الاول بان الغالب ان نحو الطين الذي بين اللبنة لا قيمة له وعن الثاني بان نقص القيمة من جهة  
انفراده فقط وهو لا يؤثر بخلاف الجذع فان اخرجه يؤثر ضعفا في الجدار اه (قوله حيث) اي حين  
جعل النهاية صفا واحدا اه كرى (قوله كاحد زوجي خف) اي واحد مصرعي باب اه مغني (قوله)  
لا مكان استدراكه) اي بشراء البائع ما باعه او بشراء المشتري ما بقى اه مغني (قوله وكخشبة الخ) عطف  
على كثوب الخ (قوله وذلك) اي عدم صحة ما ذكر (قوله لتوقفه) اي التسليم (على ما) اي كسر او قطع  
(ينقص ماله) اي اليه المبيع او الباقي نقضا لا يمكن تداركه (قوله وقد نهينا عن اضاءة المال) اي  
فهى حرام اه مغني (قوله وفارق) اي بيع ما ذكر حيث لا يصح (قوله تدارك نقصهما) اي نقص الخف  
والارض (قوله ان فرض الخ) عبارة المغني وفروا بينه وبين صحة بيع ذراع من ارض بان التمييز فيها  
محصل نصب علامة بين المالكين بلا ضرر فان قيل قد تنضيق مرافق الارض بالعلامة وتنقص القيمة فينبغي  
آلحاقها بالثوب اجيب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلاف الثوب اه (قوله بالعلامة) متعلق بضيق  
لا بتدارك كالا يخفى ولعل التدارك يحصل بشراء قطعة ارض بجانبها ونحو ذلك اه رشدي (قوله تنبيه)  
الى المتن ذكره ع عن الشارح وسكت عليه (قوله) وان خالف سعره) اي محل العقد وكذا ضمير بقية  
امثاله (قوله لاغلب محالها) اي بلدة العقد (قوله في الاولى) اي في مسألة ضبط الاحتفال بالاولى اي بما ياتي  
في نحو الوكالة الخ و (قوله وفي الثانية) اي في مسألة النقص بالثاني اي باعتبار اغلب محال بلدة العقد (قوله  
البيع للبعض) الى قول المتن الرابع في النهاية والمغني الا قوله وكارض الى ونحو الموهون (قوله كغليظ  
الكرباس) اي القطن اه ع (قوله اي الثوب من القطن كافي القاموس لكن المراد هنا اعم برماوى) (قوله)  
وفي النفيس بطريقة الخ) نعم لو زيد له على قيمة المقطوع ما يساوى النقص الحاصل في الباقي فاذا ظهر صحة  
البيع ولا حرمة حينئذ في القطع اذ لا اضاءة مال حينئذ فلا يحتاج الى حيلة شوبرى اه بجيرى (قوله هي) اي  
الطريقة اه ع (قوله مواطاتهما الخ) اي موافقة العاقدين على شراء البعض الخ واولى من ذلك كما قال  
الزركشى ان يشترى مشاعا ثم يقطعه لان بيع الجزء جائز مطلقا ويصير الجميع مشتركا اه مغني وقد تقدم  
في الشارح كالتحليل في شرح نصف معين ما يفيد (قوله واغتفر له القطع الخ) عبارة المغني وظاهره انه لا  
يحرم القطع ووجهه انه حل لطريق البيع فاحتمل للحاجة ولا حاجة الى تأخير عن البيع اه (قوله واحتمل  
الخ) عطف على كونه الخ (قوله اليه) اي القطع (قوله وبينهما فرق) اي ثم ان كان المشتري عالما غير مرید  
للشراء باطنا حرم عليه مواطاة البائع لتغيره بمواطاته وان كان مریدا له ثم عرض له عدم الشراء يعلم تحريم  
المواطاة ولا عدم الشراء لاشيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيهما ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الا منه اه  
ع (قوله المتن) (ولا يصح بيع الموهون الخ) ولا بيع ثلج وجدوهما يسيلان قبل وزنهما هذا اذ لم يكن لهما  
ان يستثنى اناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتنائه ووجوب كسره فالتقص الحاصل فيه موافق

فيصح اتفاقا واغتفر له القطع مع كونه نقصا واحتمال ان لا يقع شراء لانه لم يلجأ اليه بعقد وانما فعل رجاء الربح وبينهما فرق

قيمة

(ولا) يصح بيع عين تعلق بها حق يفوت بالبيع لله تعالى

كثوب استحق الاجير حبسه

لقبض اجرة قصره مثلاً او

اتمام العمل فيه وكارض

اذن مال كءا فى زرعها فحرثها

المأذون له وقلع شجرها

واقام زبرها فلا يصح بيع

المالك لها ولا رهنها قبل

ارضائه فى عمله باعطائه

مقابله وهو ما زاد من القيمة

بسيه كما هو ظاهر وذلك

لتعذر الاتفاغ بها بدون

ذلك العمل المحترم المتعلق

بها ونحو (المرهون) جعلاً

بعد القبض او شرعاً من

غير مرتهنه (بغير اذن

مرتهنه ولا) القن (الجانى

المتعلق برقبته مال) لكونه

جنى خطأ أو شبه عمداً وعمداً

وعنى على مال او اتلف مالا

او اتلف ماسرقه مثلاً لغير

الجنى عليه بغير اذنه كما

ارشداً اليه ماقبله (فى الاظهر)

لتعلق حقهما بالرقبة ومحل

الثانى ان يبيع لغير غرض

الجنابة ولم يفده السيد ولم

يختر فداءه وهو موسر

والاصح لا تتقال الحق لذمته

فى الاخيرة وان جاز له

الرجوع مادام القن باقياً بملكه

على اوصافه فان باعه بعد

اختياره الفداء وقبل رجوعه

عنه اجبر على اداء اقل

الامر من قيمته والارش

فان تعذر لفلسه او تاخر لغيبته

(١) قول المحشى قوله بغير

اذن الجنى عليه ليس فى نسخ

الشرح التى بايدنا وكذا

قوله قوله ثم لم يرجع الخ اه

قيمة عند السيلان والا فينبغى كما قال شيخنا ان العقد لا يفسخ وان زال الاسم كالمو اشتري يضاف فخر قبل قبضه  
والجملد بسكون الميم هو الماء الجامد من شدة البرد معنى ونهاية قال ع ش قوله ان العقد لا يفسخ لا يظهر مقابلة  
هذا الما قبله فان مقابل عدم الصحة هو الصحة دون عدم الانفساخ بل حق المقابلة يصح ولا يفسخ وقوله فخر  
قبل قبضه اى فانه لا يفسخ بيعه اه (قوله كءء تعين للطهر) اى بان دخل وقت الصلاة وليس ثم ما يتطهر به  
غيره اه ع ش (قوله لقبض اجرة قصره مثلاً الخ) عبارة المغنى كالمو قصر الثوب او صبغه وقلنا القصاره عين  
فان له الحبس الى قبض الاجرة ولو استاجر قصار اعلى قصر ثوب ليس له بيعه مالم يقره جز ما به فى باب بيع  
المبيع قبل قبضه اه (قوله او اتمام الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكارض الخ) عطف على كثوب الخ  
(قوله زبرها) اى قوتها اه كرى (قوله فى عمله) شامل للحرث وسياتى فى العارية ان معير الارض لو رجع  
بعد الحرث قبل الزرع لم يغرم اجرة الحرث فلينظر هذا مع ذاك اللهم الا ان يكون هذا فيما اذالم يمكن زرعها  
الا بعد حرثها وذلك فيما اذا امكن بدونه اه سم وقد يقال ان الكلام هنا فى مجموع الامور الثلاثة وفيما ياتى  
فى الحرث وحده فلا منافاة (قوله وهو ما زاد من القيمة) هلا كان المقابل اجرة مثل عمله وهو لا يلزم ان يكون  
قدر زيادة القيمة فليد ارجع اه سم (قوله وذلك) المشار اليه قوله لا يصح بيع المالك لها الخ (قوله ونحو  
المرهون الخ) عطف على قوله كثوب الخ (قوله جعلاً) اى بان يرهنه مال كءء عند رب الدين اه ع ش (قوله  
بعد القبض الخ) اى اما قبل قبضه او بعده باذن مرتهنه فيصح لانقضاء المانع اه معنى (قوله او شرعاً) اى  
بان مات من عليه الحق وتعلق الحق بتركته اه ع ش (قوله من غير مرتهنه الخ) متعلق ببيع المقدر  
فى كلامه قال ع ش اى لان فى قول المرتهن للشراء اذا نوا زيادة اه قول المتن (ولا الجانى المتعلق برقبته مال)  
وخرج ببيعه عتقه فيصح من الموسر لا تتقال الحق الى ذمته مع وجود ما يؤدى منه بخلاف المعسر لما فيه من  
ابطال الحق بالكلية اذا لا متعلق له سوى الرقبة وفى استيلاء الامة الجنابة هذا التفصيل ولا يتعلق الارش  
بولدها اذا لا جنابة منه اه معنى زاد الاسنى اما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع  
حتى لو اوجبت جنابة العبد قصاصاً فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقى لم يبطل العتق على  
الاقيس وان بطل البيع فى نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء وينتظر يساره اه واقره سم (قوله لغير  
الجنى عليه الخ) متعلق ببيع المقدر فى كلام المصنف اى ولا يصح بيع الجانى المذكور لغير الجنى عليه بغير اذنه  
(قوله كما ارشداً اليه) اى الى التقيد بغير اذن الجنى عليه (قوله ماقبله) اى تقيد المصنف عدم الصحة فى  
مسئلة المرهون بغير اذن المرتهن اه رشيدى (قوله لتعلق حقهما) اى المرتهن والجنى عليه (قوله ومحل  
الثانى) اى محل عدم صحة بيع الثانى وهو الجانى اه ع ش (قوله والا) اى بان يبيع لغرض الجنابة او فداء  
السيد بالفعل او اختياره وهو موسر (قوله فى الاخيرة) اى فى اختيار السيد الموسر الفداء (قوله وان جاز له  
الرجوع الخ) مفهومه انه بعد البيع يتمتع رجوعه وهو قضية قوله الاتى فى الجنابة ولو باعه باذن المستحق  
بشرط الفداء لزمه وامتتع رجوعه وفى شرح العباب هنا فعلم ان محل رجوعه عن الفداء مالم يعنت بنحو هرب  
او يفوته بنحو بيع انتهى لكن لو تعذر الفداء ينبغى جواز الفسخ كالمو تعذر من غير رجوع ولا يفسخ

للمطلوب فيه فلا يضرم (قوله فى عمله) شامل للحرث وسياتى فى العارية ان معير الارض للزرع لو رجع  
بعد الحرث قبل الزرع لم يغرم اجرة الحرث فلينظر هذا مع ذاك اللهم الا ان يكون هذا فيما اذالم يمكن زرعها  
الا بعد حرثها وذلك فيما اذا امكن بدونه (قوله وهو ما زاد من القيمة) هلا كان المقابل اجرة عمله وهو  
لا يلزم ان يكون قدر زيادة القيمة فليد ارجع (قوله المتعلق برقبته مال) هذا فى البيع واما فى العتق فقال فى  
الروض وينفذ عتق الجانى اى الذى تعلق برقبته مال من الموسر لا المعسر وكذا استيلاء الجنابة اه قال فى  
شرحه اما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع حتى لو اوجبت جنابة العبد قصاصاً  
فاعتقد سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقى لم يبطل العتق على الاقيس وان بطل البيع فى نظيره لقوة  
العتق ويلزم السيد الفداء وينتظر يساره (قوله بغير اذن الجنى (١)) هلا اخره عن قوله او اتلف الخ قوله

بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتام له سم (قوله او صبره على الحبس) اى او موته  
اسنى ومغنى (قوله فسخ البيع) اى فسخه المجنى عليه ان شاء شرح العباب اه سم (قوله فسخ البيع الخ) نعم  
ان اسقط الفسخ حقه كان وارث البائع فلا فسخ اذ به يرجع العبد الى ملكه فيسقط الارش نه على ذلك  
الزر كشي نهاية ومغنى (قوله ويبيع فى الجنابة) اى ويكون البائع له الحاكم اه عش (قوله كان اشترى  
الخ) اى او اقر بجنابة خطأ او شبه عمد ولم يصدق سيدة ولا بينة اه مغنى (قوله او كسبه) عطف على ذمته فى  
المتن (قوله كؤنة زوجته) اى التى باذن سيدة نهاية ومغنى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص برقبته الخ)  
فاو قتل قصاصا بعد البيع فى بدل المشتري فقيه تفصيل ذكره فى الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان  
جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيز على البائع وان كان عالما عند العقد او بعده ولم يفسخ  
لم يرجع بشيء اه وقوله ان كان جاهلا اى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه ان فسخ عند  
العلم فلا كلام ولا لم يرجع وهو مغنى قوله او بعده سم على حج اه عش قول المتن (فى الاظهر) فلو عفى اى  
المجنى عليه بعد البيع على مال بطل البيع كارجحه البلقينى نهاية ومغنى زاد سم وظاهره انه بمجرد العفو يبطل  
البيع ولا اثر لاختيار الفداء بعد العفو فليتام له (قوله كرجاء عصمة الحربى الخ) عبارة المغنى فيصح بيعه  
قياسا على المريض والمترد اه (قوله كان كذلك) اى صح بيعه كالمرتد كفى الروضة اه مغنى عبارة عش  
(قوله كذلك) اى كالمعتق برقبته قصاص اه (قوله فى المعقود عليه) الى قوله وخرج فى المغنى وكذا فى النهاية  
الا قوله وهو قوى من جهة الدليل (قوله التام) اخذه بحمل كلام المصنف عليه لان الشئ اذا اطلق انصرف  
لفرد الكامل و (قوله فخرج) اى بقوله التام و (قوله نحو المبيع الخ) اى كصداق المرأة وعوض الخلع  
المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد اى كمالو كان المالك متعلقا برقبته وقت البيع اه عش (قوله او مولى)  
اى ولو فى خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه وهذا وجه الدخول الذى اشار اليه  
الشارح بعد اه رشيدى عبارة عش قوله او مولى وجه الدخول انه اراد بالولى من اذن له الشارع فى  
التصرف فى المال المعقود عليه والافان لا نفى ونحوه لا ولاية لهما على المالك اه (قوله والمراد انه الخ) اى  
المبيع اى لان الكلام انما هو فى شروطه لا فى شروط العاقد فلفظ فيه مقدر فى كلام المصنف اه رشيدى  
عبارة عش انما قال ذلك ليسكون من شروط المبيع اذ المالك من صفات العاقد والكلام فى المعقود عليه اه  
(قوله لا بد ان يكون) اى المعقود عليه اه عش (قوله لاحد الثلاثة) اى العاقد وموكله ومولى (قوله  
وسائر عقود الخ) عبارة المغنى وكذا سائر تصرفاته القابلة للنيابة كالمزوج امة غيره او ابنته او طلق منكوحته  
او اعتق عبده او اجر داره او وقفها او وهبها او اشترى له بعين ماله فلو عبر المصنف بالتصرف بدل البيع لشم  
الصور التى ذكرتها اه عبارة عش قوله لم ير وسائر عقود له عبر بالتصرف كان اعم ليشمل الحل ايضا كان  
طلق او اعتق زيادى اللهم الا ان يقال لم عبر بالعاقد فيما مر ليشمل البائع وغيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر

او صبره على الحبس فسخ  
البيع ويبيع فى الجنابة  
(ولا يضر) فى صحة البيع  
(تعلقه بذمته) كان اشترى  
فيها بغير اذن سيدة وأتلفه  
او كسبه كؤنة زوجته لا تنفاه  
تعلق الدين بالرقبة التى هى  
محل البيع (وكذا) لا يضر  
(تعلق القصاص) برقبته  
(فى الاظهر) لرجاء السلامة  
بالعفو كرجاء عصمة الحربى  
والمترد وشفاء المريض بل  
لو تحتم قتله كقاطع طريق  
قتل واخذ مالا كان كذلك  
نظرا لحالة البيع اما تعلقه  
ببعض اعضائه فلا يضر  
قطعا (الرابع الملك) فى  
المعقود عليه التام فخرج  
بيع نحو المبيع قبل قبضه  
(لمن) يقع (له العقد) من  
عاقد او موكله او مولى  
فدخل الحاكم فى بيع مال  
المتنوع والمتنقط لما يخاف  
تلفه والظاهر بغير جنس  
حقه والمراد انه لا بد ان  
يكون مملوكا لاحد الثلاثة  
(فبيع الفضولى) وشراؤه  
وسائر عقود فى عين لغيره  
او فى ذمة غيره بان قال  
اشترى له بالف فى ذمته

ثم لم يرجع قد يفهم جواز الرجوع لكن سياقى فى جنابة الرقيق قوله ما نصه ولو باعه باذن المستحق بشرط  
الفداء لزمه وامتنع رجوعه اه وقضيته انه بعد البيع يمتنع الرجوع وهو مفهوم قوله هنا وان جاز  
له الرجوع مادام القن باقيا بملكه وفى شرح العباب هذا فاعلم ان محل جواز رجوعه عن الفداء ما لم يفت  
بنحر هرب او يفوته بنحوسيع اه لكن لو تعذر الفداء يذبح جواز الفسخ كما لو تعذر من غير رجوع  
ولا يفسخ بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتام له (قوله فسخ البيع) صريح فى  
انه لا يفسخ وعبارة شرح العباب اى فسخه المجنى عليه ان شاء اه ووجه ذلك ان الفرض ان السيد  
اختار الفداء وانتقل الحق الى ذمته فلا وجه لانفساخ البيع بنفسه بخلاف ما مر عن البلقينى فيما لو باع  
من تعلق برقبته قصاص ثم عفى على مال حيث يبطل البيع كما ذكره بقوله وان بطل البيع فى نظيره  
لوجود التعلق المتقدم سببه بدون اختيار الفداء وظاهره انه بمجرد العفو يبطل البيع ولا اثر لاختيار  
الفداء بعد العفو فليتام له (قوله وكذا لا يضر لى القصاص برقبته) فلو قتل قصاصا بعد البيع فى بدل المشتري



عن المالك (باطل) للخبر الصحيح لا يبيع إلا فيما تملك لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد إلى من له العقد أى الواقع كما علم مما تقرر وان أفاد ما ذكر من أنه يشمل العاقد وموكله وموليه لكن يدخل فيه الفضولى ومراده أخرجه فان العقد يقع بالمالك موقوفا على إجازته عنده من يقول بصحته لانا نقول المراد من يقع له العقد بنفسه وعلى القديم لا يقع إلا بالإجازة فلا يرد (وفى القديم) وحكى جديدا أيضا عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (ان إجازة مالكة) أو وليه العقد (نفذ وإلا فلا) وهو قوى من جهة الدليل لان حديث عروة ظاهر فيه وان اجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين هنا أن الموقوف الصحة وقال الامام الصحة ناجزة وانما الموقوف الملك وجرى عليه فى الامم وخرج بقولنا أو فى ذمة غيره ما لو قال فى الذمة أو أطلق فيقع للبائر وبالفضولى ما لو اشترى بمال نفسه أو فى ذمته لغيره وأذن له وسماه هو فى العقد فيقع للاذن ويكون الثمن قرصا لتضمن اذنه فى الشراء لذلك بخلاف نظيره فى السلم لا يصح لانه لا بد فيه من القبض الحقيقى ولا يكتفى بالتقدير وما هنا منه إذ لا بد من تقدير

الخ او ان الخلاف بالاصالة إنما هو فى العقود اه (قوله وهو) أى الفضولى (قوله من ليس الخ) أى البائع مال غيره بغير إذن ولا ولاية اه معنى (قوله ولاولى الخ) يدخل فيه الظاهر والمقتضى فان كلا منهما ليس بوكيل ولاولى وبجواب ما قدمنا من ان المراد بولى المالك من اذن له الشرع فى التصرف اه عش وقوله وكيل عن المالك الاولى بولى المالك والمقتضى وكيل عن المالك باذن الشرع له فى التصرف اه عش وقوله وكيل عن المالك الاولى بولى المالك باذن الخ (قوله أى الواقع) أى من يقع له العقد (كما علم) أى هذا المعنى اعنى تقدير الواقع (بما تقرر) وهو قوله يقع له العقد والضمير المستتر فى أفاد يرجع إلى المعدول إليه وكذا ضمير فيه أى لكن يدخل فى المعدول إليه الفضولى على المرجوح اه كرى (قوله ومراده) أى والحال ان مراد المصنف أخرجه ولذا فرغ بطلان بيع الفضولى عليه بالفاء اه معنى (قوله فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيه الخ فكان الانسب تقديمه على قوله ومراده الخ (قوله بصحته) أى يبيع الفضولى (قوله فلا يرد) أى الفضولى (قوله بمعنى أنه ان إجازة مالكة الخ) والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل فليغ وأجاز لم ينفذ ومحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بحضوره وهو ساكت لم يصح قطعاً كما فى المجموع نهاية ومعنى قول المتن (ان إجازة مالكة الخ) وينبغى على هذا ان تكون الإجازة فرعية اه عش (قوله أو وليه) أى أو وكيله فيما يظهر ولعله لم يذكر لان فيه تفصيلاً وهو انه إذا وكله فى جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صرح بتنفيذه وإلا فلا اه عش قول المتن (نفذ) بفتح الفاء والمعجمة أى مضى اه معنى زاد عش ومضارعه مضموم العين بخلاف نفذ المهمل فمضارعه مفتوح العين ومعناه الفراغ اه قول المتن (وإلا فلا) أى بان رد صريحاً وسكت اه عش ظاهره ولو مع الرضا (قوله لان حديث عروة) عبارة المغنى ودليل ذلك ما رواه البخارى مرسلان ابو داود والترمذى وابن ماجه باسناد صحيح ان عروة البارقي قال دفع الى رسول الله ﷺ ديناراً اشترى به شاة فاشترى به شاتين فبعت احدهما بدينار وجئت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ودينار وذكرته له ما كان من أمرى فقال بارك الله فى صفقة يمينك فكان لو اشترى التراب لربح فيه اه (قوله وان اجابوا عنه) أى بانه محمول على ان عروة كان وكيلاً مطلقاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع الشاة وسلبها وعند القائل بالجواز يتمتع التسليم بدون إذن المالك نهاية ومعنى وسم (قوله ان الموقوف الصحة) معتمداه عش (قوله وجرى عليه) أى على القديم اه معنى (قوله وخرج) الى قوله وفى الانوار فى عش ما يوافقه بلا عزو إلا قوله بخلاف الى اما إذا لم يسمعه (قوله أو فى ذمته) أى ذمة نفسه (قوله لغيره) راجع للمعطوفين معا (قوله واذن له وسماه) أى اذن الغير للشترى وسمى المشتري الغير اه كرى وسيد كرى محترز هذين القيدين (قوله ويكون الثمن) أى فى الصورتين (قوله فلا تناقض بين المستلثين الخ) أى مسئلتى البيع والسلم لان القبض التقديرى يمكن فى كل منهما إلا أنه فى احدهما كاف دون الآخر اه كرى (قوله فيقع للاذن الخ) اعلم ان الذى فى الروض مانصه وان كان أى الشراء للغير بعين مال الفضولى أو فى ذمته وقع له سواء اذن ذلك الغير وسماه أم لا اه واعترضه شارحه فيما إذا اذن له وسماه هو واشترى بمال نفسه بما حاصله ان هذا من

ففيه تفصيل ذكره فى الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلاً بنفسه البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالماً عند العقد وبعده ولم يفسخ لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلاً أى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه ان فسخ عند العلم فلا كلام وإلا لم يرجع وهو معنى قوله او بعده الخ (قوله وان اجابوا عنه) أى بانه يحتمل انه كان وكيلاً مطلقاً بدليل انه باع الشاة وسلبها وعند المخالف لا يجوز التسليم إلا باذن مالكة اه على ان الحديث تكلم فى صحته جماعة لكن حسنه المنذرى وغيره (قوله فيقع للاذن ويكون الثمن قرصا) اعلم ان الذى فى الروض مانصه وان كان أى الشراء للغير بعبارة مال الفضولى أو فى ذمته وقع له سواء اذن ذلك الغير وسماه أم لا اه واعترضه شارحه فيما إذا اذن له وسماه هو واشترى بمال نفسه بما حاصله ان هذا من تصرفه وان الذى فى الاصل فى هذه الصورة وقوع العقد للاذن وكون الثمن قرصاً وأجاب شيخنا الرعى باعتماد ما فى الروض وحمله على ما إذا لم يصرح الغير فى

دخول العوض فى ملك المقترض فلا تناقض بين المستلثين خلافاً لنزعموه وأطالوا فيه أما إذا لم يسمعه اذن له أو لا وسماه ولم ياذن له

وفي الانوار لو قال لمدينه اشتر

لى عبدا مافى ذمتك صح  
للموكل وان لم يعين العبد  
وبرى من دينه وردوان  
جرى عليه جمع متقدمون  
بانه مبنى على ضعيف  
وهو جواز اتحاد القابض  
والمقبض وانما اغتفر فى  
صرف المستاجر فى العمارة  
لانه وقع تابعا لامقصودا  
ولك ان تقول انما يتجه  
تضعيفه ان ارادوا احسان  
ما اقضيه من الدين المصرح  
به قوله وبرى من دينه اما  
وقوع شراء العبد للآذن  
ويكون ما اقضيه قرضا عليه  
نظير ما مر فيقع التقاص  
بشرطه فلا وجه لرده  
(تنبيه) رد على المتن  
وشارحه قول الماوردى  
يجوز شراء اولد المعاهد منه  
ويملكه لاسيه لانه تابع  
لامان اياهه او ويجاب بأن  
ارادته ليعه متضمنة لقطع  
تبعيته لامانه ان قلنا ان  
المتبوع يملك قطع امان  
التابع وفيه نظر ظاهر  
وبانقطاعها يملكه من  
استولى عليه فالمشترى لم  
يملكه بشراء صحيح بل  
بالاستيلاء عليه فاذله انما  
هو فى مقابلة تمكنه منه  
لا غير وهذا يعلم ان من  
اشترى من حربى ولده بدار  
الحرب لم يملكه بالشراء لانه  
حر اذ دخوله فى ملك البائع  
عند قصده الاستيلاء عليه

أصر فهُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقَوْعُ الْعَقْدِ لِلْآذِنِ وَكَوْنُ الثَّمَنِ قَرْضًا وَأُجَابُ شَيْخِنَا الرِّمْلِيِّ بِاعْتِمَادِ  
مَا فِي الرُّوضِ وَحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَصْرَحْ بِالْغَيْرِ فِي أَذْنِهِ بِأَنْ الشَّرَاءَ بَعَيْنِ مَالِ الْفَضُولِيِّ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَمَا إِذَا صَرَحَ بِذَلِكَ  
فَيَقَعُ الْعَقْدُ لِلْآذِنِ الَّذِي سَمَاهُ الْفَضُولِيُّ أَهْ وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ مُوَافِقٌ لِلْإِعْتِرَاضِ مُخَالَفٌ لِلرُّوضِ  
ثُمَّ نَبِّهَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنَّ تَعْيِيرَهُ بِالْفَضُولِيِّ لَا يَنْسَبُ ذِكْرُ الْآذِنِ أَهْ سَمَ (قَوْلُهُ فِيْقَعُ لِلْبَاشِرِ) أَيْ وَتَلْغُو  
التَّسْمِيَةَ أَهْ عَشَ (قَوْلُهُ وَلَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ وَقَعَّ لَهُ لَا لِلْآذِنِ وَهَذَا  
يُؤَيِّدُ مَا رَجَحَهُ الْإِنْوَارُ مِنْ قَوْلِ الْقِفَالِ لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَقَعُّ لَهُ لِلصَّغِيرِ بِخِلَافِ  
مَا لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّتَهُ فِي الذِّمَّةِ يَقَعُّ لِلصَّغِيرِ أَنْتَهَى وَبَقِيَ مَا اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرَ فَهَلْ هُوَ كَالْوِشْتَرَى بِمَالِ  
نَفْسِهِ بَنِيَّتَهُ أَهْ سَمَ وَقَوْلُهُ وَبَقِيَ مَا اشْتَرَى الْخَ لَا مَوْقِعَ لِهَذَا التَّرَدُّدِ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى  
الْخَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَقْدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَقَعُّ لِلصَّغِيرِ (قَوْلُهُ وَرَدُّوَانُ جَرَى عَلَيْهِ) أَيْ مَا فِي الْإِنْوَارِ وَكَذَا ضَمِيرُ  
بَانِهِ (قَوْلُهُ وَهُوَ جَوَازُ اتِّحَادِ الْقَابِضِ الْخَ) أَيْ لَا نَهْ يَزُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ وَكَيْلًا عَنْ غَيْرِهِ فِي أَزَالَةِ مَلِكِ  
نَفْسِهِ أَهْ عَشَ (قَوْلُهُ وَإِنَّمَا اغْتَفَرَ) أَيْ الْإِتِّحَادُ الْمَذْكُورُ (قَوْلُهُ تَضْعِيفُهُ) أَيْ مَا فِي الْإِنْوَارِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ  
جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ (قَوْلُهُ قَوْلُهُ الْخَ) أَيْ الْإِنْوَارُ (قَوْلُهُ بِشْرُطِهِ) وَهُوَ اتِّحَادُ الْجَنْسِ أَهْ عَشَ (قَوْلُهُ فَلَا وَجْهَ  
لَرَدِّهِ) قَدْ تَوَقَّفَ فِيهِ بَانُهُ إِنَّمَا أَذِنَ لِشْتَرَى بِمَالِهِ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ لَا بِمَالٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَالْوَكِيلُ إِذَا خَالَفَ فِي  
الشَّرَاءِ بِمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ الْمُوَكَّلُ لَمْ يَصِحَّ شَرْأُهُ لِلْمُوَكَّلِ وَالْقِيَاسُ وَقَوْعُهُ لِلْوَكِيلِ أَهْ عَشَ وَقَدْ يُقَالُ مُخَالَفَةُ خُصُوصِ  
الْآذِنِ لَا تَقْتَضِي مُخَالَفَةَ عُمُومِهِ وَهُوَ أَيْضًا الْمَوْقِعُ التَّقَاصُ فَكَانَهُ وَقَعَ الشَّرَاءُ بِمَالِ الْآذِنِ وَلَمْ يَجِدْ مُخَالَفَةً (قَوْلُهُ  
تَنْبِيهِ رَدِّ) إِلَى الْمُتَنَزَّادِ الْنَهَايَةِ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ وَقَدْ أَفَادَ مَعْنَى ذَلِكَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي فَتَاوِيهِ أَهْ (قَوْلُهُ يَرُدُّ عَلَى  
الْمَتَنِ) أَيْ حَيْثُ قَالَ وَالرَّابِعُ الْمَلِكُ مَنْ لَهُ الْعَقْدُ وَلَدَ الْمَعَاهِدِ غَيْرَ مَمْلُوكٍ لَا يَبْهَ أَهْ عَشَ (قَوْلُهُ شَرَاءُ وَلَدِ الْمَعَاهِدِ  
مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْآبِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مَمْلُوكًا أَهْ كَرْدَى (قَوْلُهُ وَيَمْلِكُهُ) أَيْ يَمْلِكُ الْمُشْتَرَى الْوَلَدَ (قَوْلُهُ لَا سِيَّهَ الْخَ)  
عُطِفَ عَلَى شَرَاءِ وَلَدِ الْخَ (قَوْلُهُ وَبِحَبَابِ الْخَ) لَيْسَ فِي هَذَا اعْتِمَادٌ مِنَ الشَّارِحِ لِلْكَلَامِ الْمَآوَرِدِيِّ كَمَا يَعْلَمُ بِتَأْمُلِ  
بَقِيَّةِ الْكَلَامِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَشَ أَهْ رَشِيدِي أَيْ مِنْ أَنَّ الْجَوَابَ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى الْمَتَنِ يَسْتَرْزَمُ تَسْلِيمُ  
الْحُكْمِ فَيَكُونُ الشَّارِحُ قَائِلًا بِصَحَّةِ مَا قَالَهُ الْمَآوَرِدِيُّ أَهْ أَقُولُ لَا تَوْقُفُ فِي أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ ظَاهِرٌ فِي  
اعْتِمَادِهِ (قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرُ الْخَ) أَيْ وَفِي كَوْنِ الْمَتْبُوعِ يَمْلِكُ قَطْعَ أَمَانِ التَّابِعِ أَهْ عَشَ (قَوْلُهُ وَبَانَةِ طَاعِهَا الْخَ) أَيْ  
وَبِتَسْلِيمِ انْقِطَاعِ التَّبَعِيَّةِ بِقَطْعِ الْمَتْبُوعِ بِأَيَّاهَا (قَوْلُهُ بِلَاسْتِيْلَاءِ) أَيْ بِلَاسْتِيْلَاءِ حَيْثُ قَدْ يَشْكُلُ  
قَوْلُهُ أَوْ تَحْمِيسُ فِدَائِهِ أَنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ لَا نَهْ إِذَا مَلَكَه بِالْإِسْتِيْلَاءِ صَارَ رَقِيقًا فَمَا مَعْنَى اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ أَهْ سَمَ  
وَأُجَابُ الرَّشِيدِي بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ بِلَاسْتِيْلَاءِ فِي هَذَا السِّيَاقِ تَسْمِيَةً لِمَنْ يَرُدُّ الشَّارِحَ حَقِيقَةً مَدْلُولُهُ وَحَاصِلُ الْمُرَادِ  
مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالشَّرَاءِ أَوْ إِنَّمَا يَصِيرُ مَسْتَوْيًّا عَلَيْهِ فَهُوَ غَنِيمَةٌ يَخْتَارُ فِيهَا الْإِمَامُ أَحَدِي الْخُصَالِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَلِزَمَهُ  
تَحْمِيسُهُ أَوْ تَحْمِيسُ فِدَائِهِ فَانْدَفَعَ قَوْلُ الشَّهَابِ سَمَ قَدْ يَشْكُلُ قَوْلُهُ الْخَ أَهْ (قَوْلُهُ فَلِزَمَهُ تَحْمِيسُهُ الْخَ) أَيْ كُلُّ  
مَنْ وَلَدَ الْمَعَاهِدِ وَالْحَرْبِيُّ أَهْ عَشَ (قَوْلُهُ أَنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ أَسْرَحَ رِيبًا لَا يَسْتَقِلُّ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ  
الْأَبْعَدَ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ الْفِدَاءِ أَوْ غَيْرَهُ وَبِعِبَارَةِ حُجِّجٍ فِي السِّرِّ تَصْرَحُ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ فِي فَصْلِ نِسَاءِ الْكُفَّارِ وَصِيَابِهِمْ  
الْخَفَافُ كَانَ الْمَاخُودُ ذَكَرًا كَامِلًا تَخِيرُ الْإِمَامُ فِيهِ وَبِعِبَارَةِ الشَّارِحِ مَرَّيْضًا فِي فَصْلِ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا  
لَوْ أَسْرَهُ أَيْ قَانُ لَهُ سَلْبُهُ نَصَّهَا نَعَمْ لَأَحَقَّ لَهُ أَيْ لِلْأَسْرِ فِي رَقَبَتِهِ وَفِدَائِهِ لِأَنَّ اسْمَ السَّلْبِ لَا يَقَعُّ عَلَيْهَا أَهْ وَلَا

أَذْنُهُ بِأَنْ الشَّرَاءَ بَعَيْنِ مَالِ الْفَضُولِيِّ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَمَا إِذَا صَرَحَ بِذَلِكَ فَيَقَعُ الْعَقْدُ لِلْآذِنِ الَّذِي سَمَاهُ الْفَضُولِيُّ  
أَهْ وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ مُوَافِقٌ لِلْإِعْتِرَاضِ مُخَالَفٌ لِلرُّوضِ ثُمَّ نَبِّهَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنَّ تَعْيِيرَهُ بِالْفَضُولِيِّ  
لَا يَنْسَبُ ذِكْرُ الْآذِنِ وَفِيهِ نَهْ لَا تَقُومُ النِّيَّةُ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ أَيْ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ وَقَعَّ لَهُ لَا لِلْآذِنِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ  
مَا رَجَحَهُ الْإِنْوَارُ مِنْ قَوْلِ الْقِفَالِ لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَقَعُّ لَهُ لِلصَّغِيرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ  
اشْتَرَى بَنِيَّتَهُ فِي الذِّمَّةِ يَقَعُّ لِلصَّغِيرِ أَهْ وَبَقِيَ مَا لَوْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرَ فَهَلْ هُوَ كَالْوِشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ  
بَنِيَّتَهُ (قَوْلُهُ بِلَاسْتِيْلَاءِ) أَيْ بِلَاسْتِيْلَاءِ حَيْثُ قَدْ يَشْكُلُ قَوْلُهُ أَوْ تَحْمِيسُ فِدَائِهِ أَنْ اخْتَارَهُ

يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه أن اختاره الإمام بخلاف شراء

يخفى أنه لا دلالة لما نقله عن حج وم ر لما ادعاه فانه في الذكر البالغ وما هنا في الصبي التابع (قوله نحو أخيه)  
 أى أخى البائع أه ع ش أى الحرى أو المعاهد (قوله بذلك) أى بدخوله في ملكه أه ع ش (قوله منه) أى  
 الحرى أو المعاهد أو الباء متعلق بالشراء (قوله ومستولته) معطوف على نحو أخيه (قوله إذا قصد) أى  
 الحرى والمعاهد قول المتن (ولو باع مال مورثه) أى أو أبا ر أمته أو باع عبد نفسه ظانا باقاه أو كتابته فبان أنه  
 قد رجع من باقاه أو فسخ كتابته أه معنى (قوله أو غيره) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله أو زوج أمته)  
 إلى قوله وهو ما احتمل في المغنى إلا قوله وعدم اذن الغير له (قوله أو زوج أمته) يحتمل أن الأمة مثال فثلها بنت  
 مورثه التي هي اخته بان اذنت له سم على المنهج أه ع ش (قوله أو زوج أمته) قال الشارح في شرح العباب  
 تنبيهان محل ما ذكر حيث لا تعليق فلو قال ان مات أى فقد زوجتك أمته فبان ميتا لم يصح كفى الروضة في  
 النكاح وكالتزويج فما ذكر البيع ونحوه كما صرح به الامام ومحلّه ان لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه  
 والاصح كما اعتمدته الآسنوى وغيره ثانيهما ما مر من أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذو ناله صح محله اذا بان ذلك  
 ببينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك ففيه خلاف حاصله ان قال انا وكيل في نحو  
 بيع أو نكاح وصدقه معاملة صح فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل وان صدقه المشتري لما فيه من  
 ابطال حق الموكل الا ان اقام المشتري بينة باقراره قبل انه لم يكن ما ذو ناله إلى اخر ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه  
 أه سم وفي المغنى ما يوافق التنبيه الاول (قوله صح البيع وغيره) أى وان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر سم  
 وع ش قول المتن (في الاظهر) وكذا يصح لو باع امانة بان يبيع ماله لصدقه خوف غصب أو اكرامه وقد توافقا  
 قبله على ان يبيعه له ليرده اذا أمن وهذا كما يسمى بيع الامانة يسمى بيع التلجئة أه معنى (قوله لان العبرة  
 في العقود اخ) واما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبظنه  
 فقط بالنسبة للاختصاص بالصحة فمن ظن انه متطهر ثم بان حذنه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها  
 وان وجب عليه القضاء بامر جديد كما في شرح جمع الجوامع أه ع ش (قوله وبفرضه) أى التلاعب (قوله  
 لصحة بيع نحو الهازل) ادخل بالنحو ما مر انفاعن المغنى من بيع الامانة (قوله والوقف هنا وقف تبين)  
 ويترتب على ذلك الزوائد ففى للمشتري من وقت العقد أه ع ش (قوله وانما لم يصح الخ) وعلم مما  
 تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وان الضابط فقد ان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فبان بخلافه  
 وهذا امر ادهم وان لم يصرحوا به أه نهاية قال ع ش قوله وعلم مما تقرر أى من صحة بيع مال مورثه الخ  
 فان الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك أه وقال الرشيدى قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ يعنى  
 عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجرى في ظن فقد سائر الشروط أه (قوله تزويج الخنثى)  
 عبارة النهاية تزويج الخنثى أه قال ع ش أى بان يكون زوجا او زوجة بخلاف ما لو زوج اخته مثلا

الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقا فامعنى اختيار الامام الفداء (قوله أو زوج أمته) قال الشارح  
 في شرح العباب تنبيهان احدهما محل ما ذكر حيث لا تعليق فلو قال ان مات أى فقد زوجتك أمته فبان  
 ميتا لم يصح كفى الروضة في النكاح لانه تعليق فاشبه ان قدم زيد زوجتك أمتى وكالتزويج فما ذكر  
 البيع ونحوه كما صرح به الامام ومحلّه ان لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه والاصح كما اعتمدته الآسنوى  
 وغيره اخذ من كلام ابن الصباغ في هذه المسئلة ونظائرها ويؤيده ما ذكره في قول من بشر بئنت ان  
 صدق المخبر فقد زوجتك كما انهما ما مر من أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذو ناله صح محله اذا بان ذلك  
 ببينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك ففيه خلاف أشار اليه الماوردى  
 وذكره في الجواهر في الوكالة وحاصله ان من قال انا وكيل في نحو بيع أو نكاح وصدقه معاملة صح  
 فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل وان صدقه المشتري لما فيه من ابطال حق الموكل الا ان اقام  
 المشتري بينة باقراره قبل انه لم يكن ما ذو ناله الخ ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه (قوله صح  
 البيع وغيره) أى وان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر (قوله وانما لم يصح الخ) كذا شرح مـ

نحو أخيه عن لا يعتق عليه  
 بذلك منه ومستولته إذا  
 قصد الاستيلاء عليهما فانه  
 يصح فيملكهما المشتري  
 ولا يلزمه تخميسهما (ولو  
 باع مال مورثه) أو غيره أو  
 زوج أمته أو أعتق قسه  
 (ظانا حياته) أو عدم اذن  
 الغير له (فبان ميتا) بسكون  
 الياء في الافصح أو آذنا له  
 (صح) البيع وغيره (في  
 الاظهر) لان العبرة في  
 العقود لعدم احتياجها لنية  
 بما في نفس الامر فحسب  
 فلا تلاعب وبفرضه لا يضر  
 لصحة بيع نحو الهازل  
 والوقف هنا وقف تبين  
 لاوقف صحة وإنما لم يصح  
 على ما يأتي تزويج الخنثى  
 وان بان واضحا ولا نكاح  
 المشتبه بمحرمه وان بان  
 أجنبية لان الشك فيه في حل  
 المعقود

عليه وهو يحتاج له في  
النكاح ما لا يحتاج لولاية  
العاقدة (الخامس العلم به)  
أي المعقود عليه عينا في  
المعين وقدرًا وصفة فيما في  
الذمة كما يعلم من كلامه الآتي  
للنهي عن بيع الغرر وهو  
ما احتمل أمرين أغلبهما  
أخوفهما وقد لا يشترط ذلك  
للضرورة أو المساحة كما  
سيدكره في اختلاط حمام  
البرجين وكما في بيع الفقاع  
وماء السقاء في الكوز قال  
جمع ولو لشرب دابة وكل ما  
المقصود لبلو ولو انكسر ذلك  
الكوز من يد المشتري بلا  
تقصير ضمن قدر كفايته  
نما فيه لا ما زاد ولا الكوز  
لانها امانة في يده ومن  
أخذه بلا عوض ضمنه لانه  
عارية لا ما فيه لانه غير  
مقابل بشيء والمراد بالعلم  
هنا ما يشمل الظن وإن لم  
يطابق الواقع أخذًا من  
شراء زجاجة بثمان كثير  
يظن انها جوهرة نعم لا بد  
من ذلك حال العقد في نحو  
سدس عشر تسع الف وهما  
جاهلان بالحساب لا يصح  
وان كان يعلم بعد نعم ذكر  
الغزالي خلافا في نظيره من  
القراض والفرق ان ماهنا  
معاوضة وهي تستدعي العلم  
بالعوض ومقابله حال  
خروجه عن ملكه بخلاف  
القراض فان الربح فيه مترقب  
فيمكن معرفة ذلك قبل  
حصوله

بأنها فانه يصح الرجوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقدة أقول يتأني تفسيره المذكور قول الشارح  
والنهاية لولاية العاقدة (قوله وهو) أي المعقود عليه (قوله يحتاج له في النكاح ما لا يحتاج لولاية العاقدة)  
أي وان اشتركا في الركبة اه نهاية قول المتن (العلم) أي للتعاقدين اه معنى (قوله أي المعقود عليه)  
هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لآسم على حج وينبغي الاكتفاء بالمقارنة اه  
عش (قوله وهو) أي الغرر اه عش (قوله أغلبهما أخوفهما) أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته  
لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المغصوب وإن لم يكن الاغلب عدم العود اه نهاية أي كان كان  
الغاصب غير قوي الشركة لكن يحتاج للتخليص منه لمؤنة رشيدى (قوله وقد لا يشترط ذلك للضرورة) أي  
فيغتفر الجهل اه نهاية (قوله كما سيدكره الخ) أي في باب الصيد والذئب من انه لو اختلط حمام البرجين  
وباع احدهما ماله لصاحبه فانه يصح على الاصح اه معنى (قوله في اختلاط حمام البرجين) قديقال المبيع  
هنا معلوم العين اه سم (قوله وكافي بيع الفقاع الخ) أي فالبيع محكوم بصحته واغتفر فيه عدم العلم  
للمساحة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله الفقاع) هو الشرية التي تعمل من نخوزيب كالشمش وغيره اه  
كردى عبارة عش قال في القاموس الفقاع كرم هذا الذي يشرب سمي به لما يرتفع في راسه من الزبد  
انتهى وهو ما يتخذ من الزبيب اه (قوله وكل ما المقصود له) أي كالخشكنان اه معنى عبارة الكردي  
كالجوز ونحوه اه (قوله ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العاد في سياق النقل عن المتولى وان اطلق  
فالاطلاق يقتضى البدل لجريان العرف به انتهى فلينظر اه سم واقرا الرشيدى كلام المتولى ثم قال ولا يخفى  
ان المراد بالبدل أي في صورتي الأخذ بعوض والاطلاق البدل بمن شرب او من غيره إذا أمر السقاء باسقاؤه  
ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذا ما هنا يجري فيها حر فاجحف هذا كله إذا انكسر الفئجان مثلا من يد الشارب  
اما إذا انكسر من يد غيره بان دفعه إلى آخر فسقط من يده فانهما يضمنان مطلقا والقرار على من سقط من يده  
ووجهه ما سياتي ان المستعير من المستاجر اجارة فاسدة ضامن كغيره واما اذا انكسر من يد الساق فاعلم ان  
الساق على قسمين قسم يستاجر صاحب القهوة ليسقى عنده باجرة معلومة فهو اجير لا يضمن ما تلف بيده  
من الذي استأجر له لا بتقصير وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من ان  
كل كذا وكذا من الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح مر في القسم الاول  
إذا القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة بالاجارة الفاسدة اه عبارة عش ويأتى مثل هذا  
التفصيل في فئجان القهوة ونحوه فان أخذه بلا عوض من المالك ولو بماذونه ضمن الظرف دون ما فيه او  
بعوض ضمن ما فيه دونه ومن الماخوذ بعوض ما جرت به العادة الان من امر بعض الحاضرين لساقى القهوة  
يدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الأخذ لان مالكة إنما اباح الشرب منه بعوض  
فكان كالمسئله بالعوض وبقي ما لو اختلف الدافع والأخذ في العوض وعدمه هل يصدق الاول  
او الثاني فيه نظروا الاقرب تصديق الأخذ لان ما ذكره موافق للغالب ولان الاصل عدم ضمان الظرف  
وينبغي ان محل ذلك حيث لم توجد قرينة تصدق الدافع ككون الأخذ من الفقراء الذين جرت عاداتهم  
بانهم لا يدفعون ثمن اه (قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن الخ) قديقال بل المراد بالعلم في المعين  
جرم مشاهدته وإن لم يعلم او يظن انه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وإن لم يعلم او يظن انها من  
أي جنس فليتامل اه سم (قوله من ذلك) أي العلم (قوله وهما جاهلان) أي او احدهما كما هو ظاهر اه  
بصرى (قوله ان ماهنا معاوضة) قديقال والقراض معاوضة اه بصرى وقدييجاب بان مراد الشارح

(قوله العلم به) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب الوجه لا (قوله حمام البرجين)  
قديقال المبيع هنا معلوم العين (قوله ولا الكوز) أي لانه باجارة فاسدة (قوله ومن أخذه بلا عوض  
الخ) قال ابن العاد في سياق النقل عن المتولى وان اطلق فالاطلاق يقتضى البدل لجريان العرف  
به اه فلينظر (قوله والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الخ) قديقال بل المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته  
وان لم يعلم او يظن انه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وان لم يعلم او يظن انها من أي جنس

ويؤيده ما يأتي قريبا في صورة الكتابة من أن الخط محض تبرع معاوضة فيه وقول ( ٢٥١ ) البغوى فيمن باع نصيبه من مشترك وهو

يجهل كنيته لا يصح لانه مجهول لكن قطع القفال بالصحة وجرى عليها في البحر فقال باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حصته ثم عرفه صح لان ما تناوله البيع لفظا معلوم ويدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين أن يعلم البائع مقدار نصيبه فيه أولا اه والذي يتجه ترجيحه كلام البغوى ومعرفة البائع قدر حصته بعد البيع لا تنفذ لما تقرر أن الجهل عند البيع مؤثر وان عرف بعد وما ذكره عن كلام الاصحاب لا دليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه في طنه وهو كاف وان اخلف كما مر في مسألة الزاجعة فان قلت صرحوا بانه لو قال بعثك الثمرة بالف الا قدر ما يخص مائة وأراد بما يخصه نسبته من الثمن إذا وزعت عليه الثمرة صح للعلم به حال البيع لان المنسوب إليه معلوم وهو الثمن ومن ثم كان ذلك استثناء للعشر قلت قد علمت من تعليلهم الفرق بين ما هنا ومثلتا وهو ان الثمن المنسوب إليهما لثمن

معاوضة حالا (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله وقول البغوى الخ) عطف على قوله ما يأتي الخ لكن لا يظهر وجه التأييد به إلا أن يجعل الواو بمعنى مع (قوله وقول البغوى فيمن باع نصيبه الخ) ولو كان له جزء من دار مجهول قدره فباع كلها صح في حصته كما قطع به القفال وصرح به البغوى والرويانى وقيد له قوله لم يباع عبدا ثم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به وهل لو باع حصته فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي يجمل قدرها كمال لو باع الدار كلها او يفرق بانه هنا لم يتيقن حال البيع انه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتمل ولعل الثاني اوجه وفي البحر يصح بيع غلته من الوقف إذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد اه امداد ونهاية فامل الجمع بين ما في التحفة وما في الامداد والنهاية في النقل عن البغوى فلعل كلامه اختلف او يدعى الفرق بين الصورتين وانه لا تخالف بين الكلامين فان ما نقله عنه في التحفة صورته كما هو ظاهر ان يقول بعث نصيبى او ما يخصنى او نحو ذلك فقد اورد العقد على مجهول مطلق بخلاف مسألة القفال فلا تنافي بين الكلامين على تقدير ثبوتهما عنه اه بصرى عبارة الرشدى قوله مر وصرح به البغوى الصواب اسقاطه لان البغوى بمن يقول بالبطان كافي التحفة وغيرها وقوله مر او يفرق بانه هنا الخ قضيته انه لو يتيقن ذلك بان علم ان ما باعه يزيد على حصته انه يصح وقضيته ايضا انه لو علم ان ما باعه اقل من حصته انه لا يصح لانه صدق عليه انه لم يتيقن حال البيع انه باع جميع حصته ولا يخفى ما فيه من البعد على انه قد يقال انه لا اثر لهذا الفرق في الحكم فامل وقوله مر وفي البحر يصح بيع غلته الخ إذا افرزت او عينت بالجزئية وكان قدر اى الجميع اى ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه اياها اه عبارة ع ش قوله صح في حصته معتمد او قوله مر بانه هنا لم يتيقن الخ يؤخذ منه أنه لو يتيقن بيع الكل كان علم ان له دون النصف باع النصف كان كبيع الجميع وقوله إذا عرفها أى بافرازها له أو بعلقه بقدرها بالجزئية بعد رؤية الجميع للعاقدين اه (قوله ويدل له) أى لما قطع به القفال وجرى عليه صاحب البحر (قوله ان يعلم البائع) أى حال البيع (قوله والذي يتجه الخ) تقدم عن النهاية ما قد يخالفه (قوله وما ذكره) اى صاحب البحر وهو الرويانى (قوله في ظنه) اى لانه ظان استحقاقه لجميعه اه بصرى (قوله نسبته الخ) اى المقدار الذى نسبته الى المبيع كنسبة المائة الى الالف الثمن (قوله إذا وزعت عليه) أى على الثمن و (قوله الثمرة) أى مثلا والمراد المبيع اه بصرى (قوله للعلم به) اى بالمبيع (قوله ذلك) اى قوله لا الا قدر ما يخص الخ و (قوله للعشر) اى عشر المبيع (قوله من تعليلهم الخ) وهو قوله لان المنسوب الخ (قوله ومثلتا) وهى سدس عشر تسع ألف اه بصرى (قوله وهو) اى الفرق (ان الثمن الخ) هنا (قوله والاستثناء منه) اى من المبيع (قوله فبيع اثنين) الى قوله وفى البحر فى النهاية (قوله من غير تخصيص الخ) اى إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن كذا قيد به فى التنبيه ومضى عليه البلقينى فى تدريبه ونقله الزركشى عن التنبيه وقره قال ابن الرفعة واحترزه عما إذا علم التوزيع قبل العقد فانه يصح وعليه يدل كلامهم شرح العباب سم على البهجة اقول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة دراهم مثلا ثم قال بعثك بالالف دراهم ودنانير صح وحمل على ما توافقا عليه وكذا نظائره من كل ما يشترط العلم به وذكره فى العقد إذا توافقا عليه قبل وهذا يجرى فى أمور كثيرة يقال فيها بالبطان عند عدم ذكرها فى العقد فتنبه له فانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول الشارح مر الآتى نعم ان كان ثم عهد او قرينة بان اتفاقا الخ اه ع ش (قوله من غير تخصيص كل) اى من العبدین او المالكين و (قوله منه) اى من الثمن اه رشيدى (قوله وان استوت قيمتهما) أو قال ولك الخيار فى التعيين

فلتأمل (قوله فبيع أحد الثوبين أو العبدین) عبارة العباب وبيع أحدهما من العبدین أو هؤلاء أو بيع عبده المشتبه بعبيد غيره وبيع عشر شياء من هذه المائة وبيع هؤلاء إلا احدهم باطل اه قال الشارح فى شرحه للجهل بعين المبيع فى الكل وان تساوت القيم او قال ولك الخيار فى التعيين او ثوبا واحدا بعينه وفارق

لا يصيره مجهولا بخلافه فى مسئلتا فان الثمن فيها مجهول حال البيع ابتداء فكان الالبام فيه أفحش فتأمله (فبيع) اثنين عبيدهما لثالث بينهما من غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثوبين) أو العبدین مثلا وان استوت قيمتهما (باطل) كالباع باحدهما

كذلك للجهل بعين المبيع  
او الثمن وقد تغنى الاضافة  
والاشارة عن التعيين  
كدارى وليس له غيرها  
وكهذه الدار وان غلط في  
حدودها وفي البحر لو قال  
بعتك حتى من هذه الدار  
وهو عشرة اسهم من  
عشرين سهما وحقه منها  
خمس عشرة صح البيع في  
عشرة اه وظاهره انه  
لا فرق بين ان يعلم ان حقه  
ذلك او يجهل لانه يصدق  
على العشرة انها حقه  
فيطبق الجملة التفصيل  
ومن ثم اقي ابن الصلاح في  
صك فيه جملة زائدة  
وتفصيل انقص منها  
بانها ان تقدمت عمل بها  
لا مكان الجمع بكون التفصيل  
لبعضها وان تأخرت فان  
قليل فمجموع ذلك كذا  
حكم بالتفصيل لانه المتيقن  
أى وان لم يقل ذلك حكم  
بها كما هو ظاهر ( ويصح  
بيع صاع من صبرة ) او من  
جانب معين منها وهي طعام  
مجمع والمراد منها هنا كل  
متماثل الاجزاء بخلاف  
نحو أرض وثوب ( تعلم  
صيعانها ) للتعاقدين لعدم  
الغرر وتنزل على الاشاعة  
فاذا تلف بعضها تلف  
بقدره من المبيع ( وكذا  
ان جهلت ) صيعانها لها  
أو لاحدهما يصح البيع  
( في الاصح ) لعلهما بقدر  
المبيع مع تساوى الاجزاء  
فلا غرر وينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق منها غيره تعين

أو ثوبا واحدا بعينه وفارق نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريبا شرح العباب فعمل أنه لا يكفي التعيين بالنية  
وسياق نظيره في الثمن وقد يكون منه قوله الآتي حيث لم يريد اصالا معيننا منها اه سم ( قوله كذلك )  
أى وان استوت قيمتهما ( قوله وقد تغنى الاضافة والاشارة عن التعيين الخ ) مقتضى صنيعة ان نحو هذه الدار  
لا تعين فيه وهو محل تأمل اه بصرى ( قوله وان غلط في حدودها ) أى ام بتغييرها كجعل الشرقى غربيا  
وعكسه او في مقدار ما ينتهى إليه الحد الشرقى مثلا لتقصير الغالط من كل منهما في تحرير ما حدد به قبل لان  
الرؤية للبيع قبل العقد شرط فلورآها وظن أن حدودها تنتهى إلى محلة كذا فبان خلافه فالتقصير منه  
حيث لم يعن النظر فيما ينتهى إليه الحد فاشبهه ما لو اشترى زجاجة فلها جوهرة فانه لا خيار له وان غره البائع  
وبقى ما لو اشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الاذرع كان قال بعتك أو أجزرك هذه الدار او الارض  
على انها عشرون ذراعا وسياق ما يؤخذ منه صحة العقد وثبوت الخيار للشترى ان نقصت والبائع ان زادت  
في قوله ويتخير البائع في الزيادة الخ اه ع ش ( قوله ذلك ) أى خمسة عشر ( قوله فيطبق الجملة ) وهو قوله  
حتى من هذه الدار ( التفصيل ) وهو قوله وهو عشرة أسهم الخ ( قوله ومن ثم ) أى من أجل كفاية إمكان  
تطبيق الجملة للتفصيل ( قوله ان تقدمت ) أى الجملة في الكتابة ( عمل بها ) أى تجب هى عليه بالاقرار بما في الشك  
اه كروى عبارة البصرى قوله ان تقدمت الخ قد يقال قياس ذلك ان يقال في مسألة البحر صرح في الجميع لتقدم  
الجملة وهو قوله حتى على التفصيل وهو قوله وهو عشرة أسهم فتأمل اه أقول قد يمنع كون الجملة زائدة على  
التفصيل في مسألة البحر بل هى كلية شاملة للقليل والكثير كما أفاده تعليل الشارح بقوله لانه يصدق الخ ( قوله  
لانه المتيقن ) أى لسبق الاقرار به مع احتمال ان الجملة من الخطأ في الحساب المؤيد بتفرعها عليه ( قوله وان  
لم يقل ذلك ) أى فمجموع ذلك كذا أى كان يقول له المجموع كذا ( قوله أو من جانب ) أى قوله فالذى يتجه  
في النهاية لإلا قوله أو لاحدهما وقوله ويظهر الى وذلك ( قوله وهى الخ ) أى الصبرة لغة ( قوله كل متماثل  
الاجزاء ) يشمل الدراهم ونحوها اه ع ش ( قوله بخلاف نحو ارض الخ ) أى فلا يسمى صبرة لكن حكمه  
إذا كان معلوم الذرع كحكم صبرة معلومة الصيعان كما يأتي عن سم قول المتن ( تعلم صيعانها ) ينبغى ان يزيد  
الشارح أو صيعانها أى الجانب المعين فليتنبه ( تنبيه ) قال في الروض وشرحه ويبيع جزء كالربع مشاعا من  
أرض أو عبدا أو صبرة أو ثمرة أو غيرها ويبيع شيئا منها الاربعاء مشاعا صحيح اه وظاهره انه لا فرق في صحة  
الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعتك الصبرة إلا صاعا ثم رأيت  
في مختصر الكفاية لابن النقيب مانصه وكذا يجوز بيع الصبرة إلا ربعا او جزأ معلوما منها وان كانت مجهولة  
ومن طريق الاولى إذا باع جميعها وهى مجهولة اه والفرق بين الاربعاء والإصاعا قريب اه سم وقوله وان  
فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر او جزأ معلوما الخ يتأ في اشتراط العلم في بعتك الصبرة إلا صاعا  
وقوله والفرق الخ ولعله ضعف الحزر والتخمين في الثانى بالنسبة للاول ( قوله للتعاقدين ) إلى قوله وهو محل  
الصحة في المعنى لإلا قوله وان صب الى وذلك ( قوله فاذا تلف بعضها ) أى او بعض الجانب المعين اه سم  
( قوله أو لاحدهما ) قد يتوقف فيه بان العالم منهما بقدرها صيغته محمولة على ان المبيع جزء شائع وصيغة

نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريبا فعمل أنه لا يكفي التعيين بالنية وسياق نظيره في الثمن في شرح قوله  
او نقدا الخ وقد يكون منه قوله الآتي حيث لم يريد اصالا معيننا منها ( قوله تعلم صيعانها ) ينبغى ان يزيد  
الشارح أو صيعانها أى الجانب المعين فليتنبه ( تنبيه ) قال في الروض وشرحه ويبيع جزء كالربع مشاعا  
من أرض أو عبدا أو صبرة أو ثمرة أو غيرها ويبيع شيئا منها الاربعاء مشاعا صحيح اه وظاهره انه لا فرق في صحة  
الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعتك الصبرة إلا صاعا ثم رأيت  
في مختصر الكفاية لابن النقيب مانصه وكذا يجوز بيع الصبرة إلا ربعا او جزأ معلوما منها وان كانت مجهولة  
ومن طريق الاولى إذا باع جميعها وهى مجهولة اه والفرق بين الاربعاء والإصاعا قريب ( فاذا تلف بعضها )

وان صب عليها مثلها او اكثر كما قاله الرافي ويظهر ان محله ما لم يتميز المصوب (٢٥٣) وذلك لتعذر الاشاعة مع الجهل

فالبائع تسايمة من اسفلها  
وان لم يكن مرئيا اذ رؤية  
ظاهر الصبرة كروية كلها  
وفارق بيع ذراع من نحو  
أرض مجهولة الذرع وشاة  
من قطع وبيع صاع منها  
بعد تفريق صيعانها بالكيل  
أو الوزن بتفاوت أجزاء  
نحو الارض غالبا وبأنها  
بعد التفريق صارت اعيانا  
متمايزة لا دلالة لاحداها  
على الاخرى فصار كبيع  
أحد الثوبين ومحل الصحة  
هنا حيث لم يرد اصاعا معينة  
منها أو لم يقل من باطنها أو  
الاصاعا منها وأحدهما  
يجعل كيلها للجهل بالمبيع  
بالكلية وحيث علم أنها تنفي  
بالمبيع أما إذا لم يعلم ذلك  
فلا يصح البيع للشك في  
وجود ما وقع عليه صرح به  
الماوردي والفارقي وغيرها  
وفيه نظر لان العبرة هنا بما  
في نفس الامر فحسب فلا  
أثر للشك في ذلك إذ لا تعبد  
هنا فالذي يتجه انه متى بان  
أكثر منها كبعثك منها  
عشرة فبانت تسعة بان  
بطلان البيع وكذا اذا بان  
سواء لانه خلاف صريح  
من التبعية بل والابتدائية  
وفي بيعها مطلقا أن لا يكون  
بمحله ارتفاع أو انخفاض  
ولا فان علم أحدهما ذلك

الجاهل محمولة على أن المراد أي صاع كان فلم يكن المعقود عليه معلوما لهما فالقياس البطلان وقد يؤيده  
اسقاط الشارح مرله اه ع ش وفي المغنى وشرحي المنهج والروض مثل ما في الشرح ولك منع قول المحشي  
ان العالم منهما الخ بان الحمل على الاشاعة مخصوص بما إذا كانا علمين معا ولا اثر لقصد هما في صورتى العلم  
والجهل لشيء من الاشاعة والاهام (قوله وان صب) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فاذا تلف  
من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم سم على حج وبقي ما لو كان المبيع صاعا من عشرة وانصب عليها  
عشرة أخرى مثلا وتلف بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بان الباقي شركة على الاشاعة وحصر التالف فيما  
يخص البائع فيه نظرا والا قرب انه كذلك لان الاصل عدم انفساخ العقد اه ع ش وقوله وحصر التالف فيما  
الخ وفيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما قدمه عن سم (قوله وذلك) اشارة إلى قوله وينزل على صاع الخ اه كرى  
(قوله من اسفلها) اي الصبرة ومن اوسطها اه مغنى (قوله وفارق بيع ذراع الخ) اي فانه لا يصح اه ع ش  
(قوله من نحو أرض مجهولة الخ) احتراز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الاشاعة لا مكانها اه سم  
(قوله وشاة من قطع الخ) ظاهره وان علم عدد القطيع وصيعان الصبرة (قوله منها) اي الصبرة (قوله)  
بتفاوت أجزاء نحو الارض الخ) اي كتفاوت الأشياء وأجزاء الثوب (قوله هنا) اي في بيع صاع من  
صبرة وظاهره سواء كانت معلومة الصيعان أو لا (قوله صاعا معينة) اي او مهمما ويصور ذلك بما لو اختلطت  
ورقة من شرح المحلى مثلا بشرح المنهج مثلا اه ع ش (قوله اولم يقل) اي البائع (قوله او الاصاعا  
الخ) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الا اصاعا منها ففي ادخال شذو في تقيد مسألة المتن المصورة ببيع  
صاع من صبرة نظرا سم (قوله وأحدهما الخ) أي والحال اه ع ش (قوله وحيث علم الخ) عطف  
على حيث اريد الخ اه ع ش وتقدم ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن (قوله صرح به الماوردى الخ)  
معتمد (قوله وفيه نظر الخ) ضعيف اه ع ش (قوله متى بان) اي المبيع (اكثر منها) اي الصبرة  
(قوله إذا بانا) اي الصبرة والمبيع (قوله لانه الخ) اي التساوى (قوله وفي بيعها) اي قوله قال البغوى  
في المغنى وكذا في النهاية الا قوله كسمن إلى لعدم الخ (قوله وفي بيعها) عطف على قوله هنا (قوله مطلقا) اي  
كلا أو بعضا شائعا كبيع الصبرة (قوله فان علم الخ) اي بالاخبار دون المشاهدة اما اذا علم بالمشاهدة فيصح  
البيع اه ع ش وينفد قول الشارح الا ان لم يره الخ (قوله احدهما) اي المتعاقدين اه مغنى (قوله وان  
جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل ما لو تردد ا على السواء لكن كلام شرح الروض وشرح الارشاد قد  
يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من قول  
الشارح هنا فان ظن الخ اه سم (قوله كسمن بظرف الخ) عبارة المغنى ولو علم احد المتعاقدين ان تحتها اي  
الصبرة المبيعة المجهولة القدر دكة أو موضعا من خفضا أو اختلاف اجزاء الظرف الذى فيه العوض او الموضع  
من نحو ظرف غسل وسمن ورقة وغاظا بطل العقد لمنه تخمين القدر فيكثر الغرر نعم ان رأى ذلك قبل الوضع  
فيه صح البيع لحصول التخمين وان جهل كل منهما ذلك بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه صح البيع  
وخير من لحقه النقص بين الفسخ والامضاء الحاقا لما ظهر بالعيب فالخيار في مسألة الدكة للشترى وفي

أى أو بعض الجانب المعين (قوله وان صب الخ) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فاذا تلف من  
الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم (قوله نحو أرض مجهولة) احتراز عن معلومة الذرع فيصح وينزل  
على الاشاعة لا مكانها (قوله والاصاعا منها) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الا اصاعا منها ففي ادخال  
هذه في تقيد مسألة المتن المصورة ببيع صاع من صبرة نظر (قوله بل والابتدائية) انظره مع ما ذكره  
كغيره في قول المصنف الا في اول الفرائض ثم وصاياه من ثلث الباقي ان من لا ابتداء فتدخل الوصايا  
بالثلث وقد يفرق فتامله (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل ما لو تردد ا على السواء لكنه فسر في  
شرح الروض الجهل بقوله بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه وتبعه الشارح في شرح الارشاد وقد  
يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من

لم يصح كسمن بظرف مختلف الاجزاء دقة وغلاظا لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان بها وان جهلا ذلك فان ظن تساوى المحل

الحفرة للبائع وقبل ان ما في الحفرة للبائع ولا خيار وجرى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الخ) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جعل اختلافه وهكذا في الروض وغيره اه سم (قوله قال البغوى وغيره ولو كان الخ) لكن رده في المطلب بان الغزالي وغيره جزموا بالتسوية بينهما اى الحفرة والكدكة لكن الخيار في هذه اى الحفرة للبائع وفي تلك اى موضع فيه ارتقاء للمشتري وهذا هو المعتمد انهاية وتقدم عن المغنى ويأتى عن الايعاب ما يوافقه قال ع ش قوله وهذا هو المعتمد اى خلافا للتحفة اه (قوله صح البيع) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك أنه في شرح العباب ذكر مسألة البغوى هذه في الكلام على حالتي العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوى ثم قال ومن ثم جزم الغزالي وغيره بان الحفرة والكدكة سواء وارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا مقالة البغوى المذكورة انتهى وما جزم به الغزالي وغيره هو المعتمد اه سم (قوله والفرق الخ) ولو قال بعثك نصفها وصاعا من النصف الاخر صرح بخلاف ما لو قال الا صاعا منه اى من النصف لضعف الحرر ولو قال بعثك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح اه نهاية وكذا في المغنى الا قوله بخلاف الى ولو قال وقوله م ر ولو قال كل صاع من نصفها بدرهم الخ قال الرشيدى لعل الصورة انه اشترى جميع الصبرة والافاى نصف يكون الصاع منه بدرهم او بدرهمين فليراجع اه وهو المتبادر وقال ع ش اى بان يتميز كل من نصفي الصبرة كان يقول بعثك كل صاع من الشرقي بكذا وكل صاع من الغربي بكذا وعليه فلو اطلع على عيب في المبيع فهل لرد احد النصفين ام لا فيه نظر والا قرب الاول لتعدد العقد بتفصيل الثمن اه قول المتن (ولو باع بماء الخ) كذا في المحرر مجرور بالحرف فيكون من صور الثمن والذي في الروضة واصلها ملء منصوب ولا حرف معه فيكون من صور المبيع وهو احسن اه مغنى (قوله واحدها) الى قوله بل لو اطر د في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وانما حمل الى ومن ثم قوله وكما قدر الى وخرج وقوله اى بلد البيع الى المتن وقوله نعم الى وذكر النقد قول المتن (او بالف درهم ودنانير) اى او صحاح ومكسرة اه مغنى قول المتن (لم يصح) قال في شرح العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصحاح والمكسرة غلبة ورواها وقيمة واطردت العادة بتسلم النصف مثلامن كل من النوعين اخذ من قول المتن الا اني الخ انتهى اه سم اقول ولو قيل باكتفاء تعيين او غلبة صنف من كل من النوعين مع اطراد العادة بتسلم النصف مثلامن كل منهما وان لم يتفقا قيمة لم يعد اذا جهل ولا غرر وفي كلامهم ما يؤيده (قوله واحدهما الخ) عبارة المغنى ولم يعلم او

أو الظرف صح وخير من  
لحقه النقص قال البغوى  
وغيره ولو كان تحتها حفرة  
صح البيع وما فيها للبائع  
والفرق بين الحفرة  
والانخفاض واضح (ولو  
باع بماء) أو ملء ذا البيت  
حنطة (أو بزنة) أو بزنة  
(هذه الحصة ذهباً أو بما  
باع به فلان فرسه) وأحدهما  
يجعل قدر ذلك (أو بالف  
درهم ودنانير لم يصح)  
للجهل باصل القدر في غير  
الاخيرة وبقدر كل من  
النوعين فيها وانما حمل على  
التصنيف

قوله هنا بان ظن الخ (قوله أو الظرف صح) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جعل اختلافه وهكذا في الروض وغيره يستشكل بما سياتى من منع بيع المسك في فارته وان رأى اعلاه من راسها اذ لم يرها فارة الا ان يفرق بتصوير المسئلة هنا بما اذا ظن الاستواء كما فسر بذلك الشارح كشرح الروض وغيره الجهل لان شان الظروف التي تصنع ان تكون مستوية او يظن استوائها بخلاف الفارة فلا يظن استوائها فان فرض ظنه لم يبعد ان يلحق بما هنا او يفرق بان المسك في الفارة شبيه باللحم في الجلد لانه خلق فيها فالحق بيع اللحم في الجلد ولا كذلك السمن في الظرف ولهذا قاسوا المنع في المسك في الفارة على اللحم في الجلد وقضية هذا عدم الصحة وان ظن الاستواء وهو الاقرب لكلامهم ثم رايته في شرح العباب بالغ في صورة البطلان بقوله وان لم يتفاوت ثخنها كما في المجموع اه (قوله قال البغوى وغيره ولو كان تحتها حفرة صح البيع الخ) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك انه في شرح العباب ذكر مسألة البغوى هذه في الكلام على حالة العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوى فقال في شرح قول العباب فان علم احدهما تحت الصبرة ارتفاعا او انخفاضاً لم يصح مانصه وقول البغوى والخوارزمي لو كان تحت الصبرة حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ضعيف ومن ثم جزم الغزالي وغيره بالحفرة والكدكة سواء وارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا مقالة البغوى المذكورة اه وما جزم به الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله او بالف درهم ودنانير لم يصح) قال في شرح



نحو والربح بيننا وهذا الزيد وعمره  
 وعمره ولا نه المتبادر منه ثم  
 لاهنا ومن ثم لو علما قبل  
 العقد مقدار البيت والحصة  
 وثمان الفرس صح وان قال  
 بما باع به ولم يذكر المثل ولا  
 نواه لان مثل ذلك محمول عليه  
 نعم ان انتقل ثمن الفرس  
 للمشتري فقال له البائع  
 العالم بانه عنده بعثك بما باع  
 به فلان فرسه لم تبعد صحته  
 وينزل الثمن عليه فيتين ولا  
 يجوز ابداله وكما قدر لفظ  
 المثل فيما ذكر كذلك تقدر  
 زيادته في نحو عوضها عن  
 نظير أو مثل صداقها على  
 كذا فيصح عن الصداق  
 نفسه لانه اعتدت زيادة  
 لفظ نحو المثل في نحو ذلك  
 وخرج بحظها وذها المشير  
 الى أن ذلك فيما في الذمة  
 العين كبعتك ملة أو بملء  
 ذا الكوز من هذه الحظنة  
 او الذهب وان جهل قدره  
 لاحاطة التخمين برؤيته مع  
 امكان الاخذ قبل تلفه فلا  
 غرر (ولو باع بنقد) دراهم  
 أو دنانير وعين شيئا موجودا  
 اتبع وان عز أو معدوما  
 أصلا ولو مؤجلا أو في البلد  
 حالا أو مؤجلا الى أجل  
 لا يمكن نقله اليه

احدهما قبل العقد المقدار اه (قوله ونحو الربح بيننا) أي في القراض و(قوله وهذا الزيد وعمره) أي في  
 الاقرار (قوله ومن ثم لو علما الخ) راجع للتعليل الذي علل به المتن اه رشیدی (قوله لو علما الخ) وتقدم عن  
 ع ش بعد كلام عن الايعاب وقياسه انه لو توافق البائع مع المشتري على خمسمائة دراهم وخمسمائة دينار ثم قال  
 بعثك هذا بالف دراهم ودنانير صح وحل على ما توافقا عليه اه (قوله قبل العقد) ينبغي او معه بان علما ذلك  
 بعد الشروع في العقد وقبل النطق بنحو بملء ذا البيت بل قد يقال او مع النطق به اه سم (قوله او محمول عليه)  
 أي على المثل عبارة الكردی أي على أن المثل مقداره اه (قوله البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا اه  
 سم (قوله العالم بانه عنده) أي مع كونه راء الرؤية الكافية كما هو واضح اذ هو حينئذ يبيع بمعين اه رشیدی  
 (قوله لم تبعد صحته) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله فيتين الخ) أي ولو قصد امثله لانه صريح في عين ما باع به  
 والصريح لا ينصرف عن معناه بالنية ثم رسم على المنهج اقول قوله والصريح الخ قد يتوقف في ذلك فانه لو أتى  
 بصريح البيع وقال اردت خلافة قبل منه كما تقدم اه ع ش ويؤيد التوقف المذكور قول المغنى فان  
 الاطلاق ينزل عليه لا على مثله اذ اقصده البائع اه (قوله ولا يجوز ابداله) أي فلو اختلفا في مقدار الثمن بعد  
 اتفقا على العلم باصله فينبغي التحالف كالموسميا واختلفا في مقداره بعد ثم يفسخانه هما او احدهما او  
 الحاكم اه ع ش (قوله وخرج بحظ الخ) أي منكر اه نهاية (قوله المعين) فاعل خرج (قوله ان ذلك)  
 أي ما في المتن من عدم الصحة (قوله ملء او بملء ذا الكوز من هذه الحظنة الخ) قد يشعر انه لو كان الكوز او  
 البيت او البر غائبا عنهم لم يصح وليس مراد الان المدار على التعيين حاضرا كان او غائبا عن البلد حتى لو قال  
 بعثك ملء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله وخرج بنحو  
 حظنة الخ فانه جعل فيه مجرد التعيين كافي لكن يرد عليه انه يحتمل تلف الكوز او البر قبل الوصول الى  
 محلها الا ان يجاب بان الغرر في المعين دون الغرر فيما في الذمة اه ع ش (قوله وان جهل قدره لاحاطة الخ)  
 أي فيصح وان جهل قدره الخ قول المتن (ولو باع بنقد الخ) هل ياتي نظير ذلك في المبيع كالمو قال بعثك دينار افي  
 ذمتي بهذا الدرهم مثلا واختلفت الدنانير لكن غلب بعض انواعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق  
 على الغالب كالثمن أو لا ويفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع في المبيع لانه المقصود بالذات أو أكثر قصدا  
 فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فليراجع وليحرر انتهى سم قد يقال بفرض اعتماد ما مال اليه  
 من اتيان نظير ذلك في المبيع هل يقال بنظير ذلك في السلم او يفرق بينه وبين المبيع في الذمة ظاهر كلامهم  
 في السلم انه لا بد من استيفاء الاوصاف وان فرض ان ثم نوعا غالبا وعلى الجملة ان ثم ما افاده كان في ذلك سعة  
 للعامة بان يعقدوا بلفظ البيع في الذمة حيث ارادوا السلم لعسر استيفاء شروطه عليهم اه بصري عبارة  
 البجيرمي على شرح المنهج قوله ولو باع بنقد مثلا الخ مثل البيع الشراء ومثل النقد العرض كالبر مثلا  
 راجع لكل من باع وبنقد اه (قوله اتبع) قضيته انه لا يجوز ابداله بغيره وان ساواه في القيمة قال في  
 الروض وشرحه فرع وان باع شخص شيئا بدینار صحیح فاعطى صحیحين بوزنه ای الدینار او عكسه ای باعه  
 بدینارين صحیحين فاعطاه دینارا صحیحاً بوزنهما لزمه قبوله لان الفرض لا يختلف بذلك انتهى اه سم  
 (قوله وان عز) أي فانه مع العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم الا ان اه ع ش (قوله أو معدوما) عطف على  
 موجود (قوله اصلا) أي في البلد وغيره (قوله او في البلد) عطف على اصلا اه كردی (قوله الى اجل  
 لا يمكن نقله اليه) أي نقل النقد في ذلك الاجل الى البلد فان كان الى اجل يمكن فيه النقل عادة بسهولة للمعاملة  
 صح فلو لم يحضره استبدل عنه لجواز الاستبدال عنه فلا يفسخ العقد وكذا يستبدل بموجود عز يز فلم يجده اه

العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصحاح والمكسرة غلبة ورواجا وقيمة واطردت العادة بتسليم النصف  
 مثلا من كل من النوعين اخذا من قول المتن الا ان انتهى (قوله قبل العقد) ينبغي او معه بان علما ذلك  
 بعد الشروع في العقد وقبل النطق بنحو بملء ذا البيت بل قد يقال او مع النطق به (قوله البائع العالم)  
 يشترط علم المشتري ايضا (قوله ولو باع بنقد وفي البلد نقد غالب تعين) هل ياتي نظير ذلك في المبيع كالمو قال

مغنى (قوله للبيع) فان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح اه نهاية ويستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المهدى اليه يبيعه عادة فيصح ع ش (قوله وان اطلق) قسم قوله وعين شيئا اتبع اه ع ش (قوله ام لا) انظر هذا مع قوله الاتى لان الظاهر الخ وايقضا فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولا لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق اه سم وقد يجاب بان المراد بجعلهما بنقود بلد البيع جعلهما بشخصهما وانما يعلمان وصفها وقيمتها وهذا يكفي في العقد في الذمة (قوله من ذلك) اى الدرهم او الدنانير قول المتن (تعين) هو شامل لما اذا كان الغالب مثالا النصف من هذا و النصف من هذا سم على المنهج اه ع ش (قوله تعين الغالب) عبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق وان كان فلو ساو سماها وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسر او لم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحيحا وان تفاوتت قيمته ووافق قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسر قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبه فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته اه وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم انه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انواعا متفاوتة القيمة واما تفاوته مع الصحيح المغلوب فلا اثر له وقضية ذلك انه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفا لقول الشارح كشرح م نعم ان تفاوتت قيمة انواعه الخ فليراجع ويحرفان ما هنا الوجه والوجه الاخذ به اه سم (قوله لان الظاهر الخ) هذه العلة لا تتأق في قوله اولا و (قوله ارادتهما) اى ولا خيار لو احدهما اه ع ش ر قوله هذه العلة الخ مر مثله عن سم والجواب عنه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وقد يمنع انه يفيد ذلك لان قوله اوروا اجها معناه تفاوتت رواجها وهذا يقتضى اشتراكها في اصل الرواج اه سم (قوله وحنطة) اى كان يبيع ثوبا ببصاع حنطة والمعروف في البلد نوع منها اه مغنى (قوله تعين الخ) ولا يحتاج في الفلوس الى الوزن بل يجوز بالعدوان كانت في الذمة اه مغنى (قوله وان

للبيع قبل مضى الاجل بطل وان اطلق ( وفي البلد ) اى بلد البيع سواء اكان كل منهما من أهلها ويعلم نقوده ام لا على ما اقتضاه اطلاقهم (نقد غالب) من ذلك وغير غالب تهنين غالب ولو لمعشوشا أو ناقص الوزن لان الظاهر ارادتهما نعم ان تفاوتت قيمة انواعه اوروا اجها وجب التعيين وذكر النقد للغالب أو المراد به هنا مطلق العوض اذ لو غلب بمحل البيع عرض كفلوس وحنطة تعين وان

بعتك ديناراً في ذمتي بهذه الدراهم مثلاً واختلفت الدنانير لكن غلب بعض انواعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق على الغالب كالثمن اولا ويفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع في المبيع لانه المقصود بالذات او اكثر قصد فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فليراجع (قوله ام لا) انظر هذا مع قوله لان الظاهر ارادتهما اه وايضا فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولا لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق (قوله تعين الغالب) قال في العباب ولو مكسر اتفاوتت قيمته اه وهل المراد تفاوتت مع الصحيح وعبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق لانه المتبادر وان كان فلو ساو سماها وما اقتضاه كلامه كاصله من انها من النقود وجهه الصحيح انها من العروض وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسر او لم تتفاوت قيمته انتهى وظاهره انه يتصرف الى الغالب اذا كان صحيحا وان تفاوتت قيمته ووافق قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسر قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبه فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم انه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انواعا متفاوتة القيمة واما تفاوته مع الصحيح المغلوب فلا اثر له وقضية ذلك انه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفا لقول الشارح نعم ان تفاوتت قيمة انواعه الى اخر ما في شرح م فليراجع ويحرفان ما هنا الوجه والوجه الاخذ به (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وقد يمنع انه يفيد ذلك لان قوله اوروا اجها معناه تفاوتت رواجها

جهل وزنه) أى وزن الفلوس اه كرى والاولى وزن العرض (قوله وقاله غير واحد فى الثانى) خالفهم شيخنا الشهاب الرملى فقال انه يحمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب او الفضة اه وقوله بل لا بد الخ يحتمل انه محله مالم تغلب المعاملة باحدهما والا انصرف الاطلاق اليه اه سم واعتمد على ذلك الاحتمال (قوله من عدد الخ) متعلق بالتعبير اه كرى (قوله على الاوجه الخ) الاوجه انه لو اقر بانصاف رجع فى ذلك للمقر او باع بها واختلفت قيمتها وجب البيان والالم يصح البيع أو اتفقت واختلفا فموقع العقد به تحالفا شرح مر وظاهره مر انهما اختلفا ارادة فقال احدهما اردنا كذا بعينه والاخر كذا بعينه وقضيته الا كفاءة بالارادة فى مثل تعليمهم ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع اه سم (قوله كما اقتضاه تعليمهم) قد يقال قضية تعليمهم انه لا يقيد بالاطراد ويكفى الغلبة اه سم (قوله ومن ثم) أى من اجل انه لو اطرده عرفهم الخ (قوله بحث الاذرى الخ) اقره النهاية والمغنى (قوله وقول ابن الصباغ) مبتدأ وخبره قوله يحمل الخ (قوله بانه الخ) أى قول ابن الصباغ (قوله وانما لم يصح) الى المتن فى النهاية (قوله وانما لم يصح الخ) راجع الى قول المتن وفى البلد نقد غالب تعيين اه ع وش قال الرشيدى راجع الى قول الشارح أو المراد به هنا مطلق العوض الخ اه والاول هو الظاهر (قوله للجهل بنوع الدراهم الخ) يؤخذ منه انه لو كان فى البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه فى نفسه وعادة البلد وفى واحد معلوم منهما صرف كل عشرين منه دينار وفى الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر دينار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين دينار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل فى معرفتها على التقويم اه سم (قوله ومن ثم) أى من اجل ان عدم صحة ذلك البيع للجهل بنوع الدراهم (قوله التى قيمة عشرين الخ) كان الفرض ان التى قيمتها كذلك معلومة اه سم (قوله ولا ينافى ذلك) أى اقتضاء الجهل المذكور لعدم صحة البيع المذكور (قوله

وهذا يقتضى اشتراكا فى أصل الرواج (قوله وقاله غير واحد فى الثانى) خالفهم شيخنا الشهاب الرملى كما يأتى بيانه فى الاقرار حيث قال انه يحمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب او الفضة اه وقوله لا بد الخ ويحتمل ان محله مالم تغلب المعاملة باحدهما والا انصرف الاطلاق اليه وانظر لو اتفقت قيمتهما ورواجهما ويحتمل انه لا اثر مع ذلك لاختلاف الجنس أى ويدل له ما سبق واما النصف فالمتجه انه يحمل بين الفضة والفلوس فى الاقرار يرجع الى المقر فى البيان اما فى البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان ولا لابطال البيع وان اتفقت واختلفا تحالفا مر وظاهره انهما اختلفا ارادة فقال احدهما اردنا كذا بعينه والاخر بل كذا بعينه وقضيته الا كفاءة بالارادة فى مثل ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع (قوله كما اقتضاه تعليمهم) قد يقال قضية تعليمهم انه لا يقيد بالاطراد ويكفى الغلبة (قوله على ما اذا عبر بالفلوس) فى هذا الحل ما لا يخفى لانه اذا عبر بالفلوس لا يتقيد بغلبتها وقد يصور بما اذا تنوعت وغلب بعض انواعها فيحمل العقد عليها ويبقى الكلام لانه اذا عبر بالنصف الذى هو يحمل بين قدر معلوم من الفضة وقدر معلوم من الفلوس عند غلبة التعامل باحدهما وندرته بالآخر ولا يبعد حمل الاطلاق على الغالب كما حمل اطلاق النقد المجمع بين انواعه على الغالب إلا ان يفرق بان الاجمال فى النقد بين انواعه وهنا بين جنسين ويتجه انه لا اثر لذلك (قوله للجهل بنوع الدراهم) انما عرفها بالتقويم يؤخذ منه انه لو كان فى البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه فى نفسه وعادة البلد وفى واحد معلوم منهما صرف كل عشرين منه دينار وفى الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر دينار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين دينار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل فى معرفتها على التقويم لان الفرض ان عاداتهم فى النوع الاول صرف كل عشرين دينار من غير تعويل على مراعاة القيمة ومع تفاوت الدراهم وكان هذا مراد الشارح بقوله ومن ثم الخ (قوله التى قيمة عشرين الخ) كان الفرض التى قيمتها

عرضان آخران (ولم يغلب احدهما) وتفاوتا قيمة او رواجا (اشترط التعيين) لاحدهما في العقد لفظا ولا يكفى نية وان اتفقا فيها بخلاف نظيره في الخلع لانه اوسع نعم يشكل عليه الاكتفاء بنية الزوجة في النكاح كما ياتي الا ان يفرق بان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنذا العوض فاغتر ثم مالم يغتر هنا وان كان مبنى النكاح على التعبد والاحتياط اكثر من غيره فان اتفقا قيمة ورواجا لم يشترط تعيين اذ لا غرض يختلف به فيسلم المشتري ماشاء منهما وان كان احدهما صحيحا والآخر مكسرا ولو ابطال السلطان ماوجب بعقد نحو بيع واجارة بالنص او الخل بان كان هو الغالب حينئذ او ما اقرضه مثلا وان كان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له غيره بحال زاد سعره او نقص او عجز وجوده فان فقدوا مثل ووجب والا اعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدر غشها او الرائجة في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة لو انفرد ام لا استهلك فيها ام لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فتكون بعض المعايين اى المحبولة الاجزاء او مقاديرها وانما

وان جهلاه) انظره مع انه ابراهم على حجج ولعلمهم تسامحوا في ذلك لتشوف الشارع للعتق لكن هذا لا يدفع الاشكال بالنسبة لقوله ويجرى ذلك في سائر الديون الخ فالاولى الجواب بانهم لم يبالوا بالجهل به لا مكان معرفته بالتقويم بعد فاشبهه مالو باع المشترك بعد اذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما يخصه حال العقد اه ع ش (قوله فاعتبرت فيه الخ) ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين اهي مضرورية ام تبر لم يصح لتردده ولو باعه بالدرهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة او يطل وجها في الجواهر وجزم في الانوار بالبطلان لكنه عبر بدراهم ولا فرق بل البطلان مع التعريف اولى لان اوفيه ان جعلت للجنس او للاستعراق زاد الا بهام او للعهد فلا عهد هنا نعم ان كان ثم عبدا وقرينة بان اتفقا على ثلاثة مثلام قال بعثك بالدرهم واراد المعبودة احتمل القول بالصحة اه نهاية قال ع ش قوله م من فضة بيان لما باع به والمعنى انه باعه بفضة وزنها عشرة دراهم وقوله م احتمل القول بالصحة معتمداه قول المتن (او نقدان) اى او في البلد نقدان فاكثر ولو صحاحا ومكسرة اه معنى (قوله او عرضان اخران) لا موقع له هنا عبارة النهاية او نقدان فاكثر او عرضان كذلك اه اى فاكثر ع ش (قوله وتفاوتا) الى قوله والا اعتبرت في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله وفي عدم صحة السلم الى واذا جازت قول المتن (اشترط التعيين) ومثله مالو تبايعا بطر في بلدين واختلفت نقدهما فلا بد من التعيين (فرع) لو قال بعثك بقرش اشترط تعيين المراد منه في العقد لانه يطلق على الريال والكلب ونحوهما لا يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الاطلاق اه ع ش (قوله ولا يكفى نية وان اتفقا الخ) هذا شامل لما لو اتفقا على احد النقدين قبل العقد ثم نواه فلا يكفى به لكن سياق في السلم في شرح ويشترط ذكرها اى الصفات في العقد ما نصه نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى الخ وقياسه ان يقال هنا كذلك فليتامل الا ان يقال ان الصفات لما كانت تابعة ا كتنى فيها بالنية على ما ذكر ثم بخلاف الثمن هنا فانه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنيه اه ع ش بخذف وقوله وقياسه الخ تقدم عنه في حاشية فيع اثنتين عديهما الخ اعتماده على ان ما هنا وهو التعيين صفة المعقود عليه ايضا لان نفسه (قوله يشكل عليه) اى عليه عند الاكتفاء بالنية (قوله كما ياتي) اى في اركان النكاح من انه لو قال من له بنات لاخرز وجهك بنتى ونويا معينة منها فانه يصح معنى وع ش (قوله بان المعقود عليه الخ) عبارة المعنى بان ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم فا كتنى بالنية فيها لا يجب ذكره اه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة م ر اه سم (قوله لم يشترط تعيين) اى فان عين شيئا تبع كامر فليس له دفع غيره ولو اعلى قيمة منه اه ع ش (قوله فيسلم المشتري الخ) اى حيث لم يعين البائع احدهما والاوجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه كامر اه ع ش (قوله ماوجب بعقد الخ) اى سواء كان العقد بمعين وهو ظاهر او في الذمة اه ع ش (قوله بعقد نحو بيع) التحويغنى عن العقد (قوله مثلا) اى او اتلفه او اسلم فيه (قوله وله مثل) لعل صورته كالما اذا كان الريال مثلا نوعا وابطل نوع منها اه رشيدى (قوله اعتبرت قيمته وقت المطالبة) اى اذا امكن تقويمه فيه والا فخر اوقات وجوده متقوما فيما يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لا ق به عادة لم يكن ثم من يعرفه لانه غارم اه ع ش (قوله وان جهل قدرها) الظاهر قدره والموجود في الاصل قدرها اه بصرى عبارة النهاية بقدر غشها اه (قوله او الرائحة الخ) عطف على المعلوم الخ (قوله سواء كانت له الخ) اى للعش اه ع ش (قوله ولو في الذمة) اى لو كانت المغشوشة المعامل بها في الذمة

كذلك معلومة (قوله وان جهلاه) انظره مع انه ابراهم (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة م ر (قوله وله مثل) انظر صورته (قوله ويجوز التعامل بالمغشوشة) قال في الروض وان قلت اى بان بعد البيع قلة فضة المغشوش جدا فله الرد اه قال في شرحه ان اجتمع منها مالية لو ميزت والا فيطل البيع كما لو ظهرت من غير الجنس اه وظاهره انه لا فرق في ثبوت الرد واطلاق البيع فيما ذكر بين ان يعبر بالدرهم ويقتصر على قوله بعثك بهذه مثلا فليتامل فقد يقال لم لا يصح اذا عبر بهذه وكان

عرضان آخران (ولم يغلب احدهما) وتفاوتا قيمة او رواجا (اشترط التعيين) لاحدهما في العقد لفظا ولا يكفى نية وان اتفقا فيها بخلاف نظيره في الخلع لانه اوسع نعم يشكل عليه الاكتفاء بنية الزوجة في النكاح كما ياتي الا ان يفرق بان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنذا العوض فاغتر ثم مالم يغتر هنا وان كان مبنى النكاح على التعبد والاحتياط اكثر من غيره فان اتفقا قيمة ورواجا لم يشترط تعيين اذ لا غرض يختلف به فيسلم المشتري ماشاء منهما وان كان احدهما صحيحا والآخر مكسرا ولو ابطال السلطان ماوجب بعقد نحو بيع واجارة بالنص او الخل بان كان هو الغالب حينئذ او ما اقرضه مثلا وان كان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له غيره بحال زاد سعره او نقص او عجز وجوده فان فقدوا مثل ووجب والا اعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدر غشها او الرائجة في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة لو انفرد ام لا استهلك فيها ام لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فتكون بعض المعايين اى المحبولة الاجزاء او مقاديرها وانما

(قوله لانه لا رواج الخ) علة لعدم الصحة المعلن بالنظر المذكور (قوله حتى يخلف) أى الرواج (قوله نعم بحث الخ) معتمداه عش (قوله وفي عدم الخ) عطف على فى عدم صحة الخ (قوله وفي عدم صحة السلم الخ) انظر البيع فى الذمة اه سم والظاهر انه مثل السلم كما يفهمه قول الشارح مع صحة بيعها معينة حيث قيد البيع بالتعيين (قوله بها) أى بالمغشوشة اه عش (قوله حمل المطلق الخ) أى كإمراة وإنما اعاده تمهيدا لما بعده (قوله وهى مثلية) أى المتغشوشة (قوله فتضمن بمثلها) أى صورة فالفضة العددية تضمن بعددها من الفضة ولا يكتفى ما يساويها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ومثله يقال فى عكسه ومعلوم ان الكلام فى غير الفضة المقصودة اما هى فلا يجوز البيع بها فى الذمة لتفاوتها فى القصد واختلاف قيمتها واما البيع بالمعين فلا مانع منه إذا عرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص اخذ من بيع الورق الأبيض الاقوى اه عش (قوله وحينئذ) أى حين فقد المثل (قوله فالمعتبر فيها) أى فى القيمة (يوم المطالبة) أى إذا أمكن تقويمها فيه وإلا فآخر اوقات وجوده متقوما كما مر عن عش (قوله سببها) أى المطالبة (الموجب لها) أى للقيمة (وله اخذت قيمة الدراهم ذهابا) أى حذرا من الوقوع فى الربا فانه لو اخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعجوة ودهرم الاية وهى باطلة وقوله وعكسه) أى قيمة الذهب دراهم اه عش انظر لو كان كل من الدراهم والدنانير مغشوشا بشئ من الآخر كما هو الغالب فى الدنانير فما طريق التحذر عن الربا فهل يغتفر الاخذ المذكور للضرورة او يتعين اخذ البديل من العروض (قوله من أى نوع) إلى قوله على القطع فى النهاية والمغنى (قوله من أى نوع) أى وإن لم يكن من انواع الطعام بدليل انه لم يجعل قسيم ذلك إلا للقطيع والارض والثوب فافى حاشية الشيخ عش من ان المراد من أى نوع من أنواع الطعام نظره إلى مجرد المعنى اللغوى من أن الصبرة هى الكوم من الطعام اه رشيدى أى وتقدم فى الشرح ان المراد من الصبرة هنا كل مماثل الاجزاء قول المتن (المجهولة الصيعان) أى للمتعاقدين نهاية ومعنى أى او احدهما (قوله والقطيع الخ) عطف على الصبرة (قوله بالنصب) ويجوز الجرايضا ولعل الوجه ان النصب على البدية من الصبرة على محله ولعله مراده وإلا لم يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لا يكون إلا واحدا لا يقال يمنع من البدية ان المبدل منه على نية الطرح لانا نقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق إلى أفهام الضعفة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبذل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن ان يكون النصب على الحال كما فى بعده ما بكذا ولعل الاول أولى لانه ادل على المراد من ذكر هذا البذل فى العقد فتأمل اه سم عبارة المغنى والنهاية قال الشارح بنصب كل أى على تقدير يعتك الصبرة ويصبح جره على انه بدل من الصبرة وإنما صح هذا البيع لان المبيع مشاهد ولا يضرب الجهل بجملة الثمن فى حال العقد وفارق عدم الصحة فيما لو باع ثوبا بما رقم أى كتب عليه من الدراهم المجهولة القدر بان الفرر منتف فى الحال لان ما يقابل كل صاع معلوم القدر حينئذ بخلافه فى تلك اه قال عش قوله لم المجهولة القدر أى للعاقدين او احدهما اه (قوله على القطع) أى على البدية وقال الكردى أى على انه قطع النعت عن المنعوت والشروط المذكورة فى النحو للنعت التابع لالنعت المقطوع كما فى الرضى والعامل فى نصبه الذكر المقدر الاقوى فى قوله مع ذكره أى ذكر

للمجموع قيمة (قوله وفي عدم صحة السلم) انظر البيع فى الذمة (قوله بالنصب) يجوز الجرايضا ولعل الوجه ان النصب على البدية من الصبرة على محله ولعله مراده وإلا لم يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لا يكون إلا واحدا لا يقال يمنع من البديل أن المبدل منه على نية الطرح لانا نقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق إلى أفهام الضعة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبذل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن ان يكون النصب على الحال كما فى بعده ما بكذا ولعل

لانه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل بالمقصود وكذا يقال فى عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغير تركيب نعم بحث ابو زرعة ان الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حموضته وكان بقدر الحاجة صح لانه حينئذ كخلط غير المسك به للتركيب وفى عدم صحة السلم والقرض فى الجواهر والخطة المختلفة بشعير مع صحة بيعها معينة ولما اجازت المعاملة بها حمل المطلق عليها اذا كانت هى الغالب وهى مثلية فتضمن بمثلها حيث ضمنت بمعاملة واتلاف لا بقيمتها على المعتمد إلا لان فقد المثل وحينئذ فالمعتبر فيها يوم المطالبة الا ان علم سببها الموجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمتها والاتلاف فتجب قيمة يوم التلف وحيث وجبت القيمة اخذت قيمة الدراهم ذهابا وعكسه (ويصح بيع الصبرة) من أى نوع كانت (المجهولة الصيعان) والقطيع المجهول العدد والارض أو الثوب المجهولة الذرع (كلا) بالنصب على القطع لا متناع البدية لفظا ومحلا لان البذل يصح الاستغناء

عنه أما بدل الاشتغال فواضح بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البدل وأما بدل الكل فلجواز حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره كالاخفش وهنا لا يصح الاستثناء عن الاول ولا عن الثاني لان الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع بدرهم وحيثما التقدير على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها ووجه التقييد بهذه المعية رد ما يتوهم من عدم الصحة لجهااتها وجهالة الثمن كما يفيد تعليمهم الآتي (تنبيه) بما قررت به وجه النصيب يدفع زعم أنه على المفعولية لبيع وجهه اندفاعه استلزامه أنه مفعول ثانٍ وواضح أنه لا يصلح له لأنه غير المفعول الاول الذي (٢٦٠) هو الصبرة في الحقيقة وإنما غايتها أنه تفصيل له واعلم أنه يترتب على ما تقرره أنه لا بد من

ذكرهما أعنى الصبرة وكل صاع بدرهم أنه لو اقتصر على بعثك كل صاع بدرهم أي وأشار إلى الصبرة بنحو يده لم يصح وهو متجه ويؤيده فرقه بان الصحة هنا وعدمها في بعثك من هذه كل صاع بدرهم وكل صاع بدرهم من هذه بانه في هذه لم يصف البيع لجميع الصبرة بل لبعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقا ولا تخميناً بخلافه في مسألة المتن وحيثما فبحث بعضهم الصحة في صورة الاقتصاد المذكورة غير صحيح لا سيما مع حذفه قولي أي وأشار الخ لانه فيها لم يصف البيع لجميع الصبرة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل تلك الاشارة هنا غير مفيد تعيينا له كما هو واضح ويؤخذ من الفرق المذكور صحة بعثك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم ولا يضر ذكر من هنا لان

البائع كل صاع الخ اه (قوله عنه) الاولى فيه أي في التركيب المشتمل عليه كما يفيد قوله الآتي وأما بدل الكل الخ (أما بدل الاشتغال) أي امتناع بدل الاشتغال (قوله بل شرطه عدم اختلال الكلام الخ) أي وهنا يختل الكلام بحذفه كما يأتي (قوله وهنا لا يصح) أي حذف واحد منهما (قوله ويصح الخ) خبر فالتقدير الخ (قوله مع ذكره كل صاع الخ) لعله حل معنى ولا فالظاهر ان التقدير إذا كراكل الخ (قوله ووجه التقييد بهذه المعية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله رد ما يتوهم الخ) ووجه الرد ان الثمن معلوم بالتفصيل (قوله كما يفيد) أي الرد اه كروى (قوله بما قررت به الخ) محل تأمل (قوله لبيع) أي المضاف إلى الصبرة (قوله استلزامه) أي النصيب على المفعولية (قوله لا يصلح له) أي لان يكون مفعولا ثانيا (قوله انه لا بد الخ) بيان لما تقرره (قوله انه لو اقتصر الخ) فاعل يترتب (قوله ويؤيده) أي عدم الصحة (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله لانه الخ) تعليل لقوله غير صحيح (قوله لان إضافة البيع الخ) لعل الاولى ان يقول لان التبعض الذي أفادته من في التفصيل مقصود حتى في مسألة المتن (قوله ويؤيده) أي لصحة أو عدم المضرة (قوله ان محل الخ) بيان لما أفاده الخ (قوله بخلاف ما لو ارادها البيان) قديقال يلزم عليه حذف المبيع وتقديره وينبغي أن يرجع في فنه اه بصرى أقول جوزه الرضى لكن بشرط ذكر بدله مع الجار والمجرور وكذا يلزم على البيان أيضا ان الاشارة السابقة لا تتقاعده في افادة التعيين (قوله فلا غرر الخ) ولو قال بعثك صاعا منها بدرهم وما زاد بحسابه صح في صاع فقط إذ هو المعلوم أو بعثتها وهي عشرة أصع كل صاع بدرهم وما زاد بحسابه صح في العشرة فقط لما مر بخلاف ما لو قال فيهما على ان ما زاد بحسابه لم يصح لانه شرط عقد في عقد نهاية ومعنى (قوله كالبيع لجزاف مشاهد الخ) عبارة النهاية كما إذا باع بثمان معين جزافا اه (قوله ويتجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله ويتجه الخ) أي في صورة المتن رشيدى وعش (قوله فيما إذا خرج الخ) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما إذا خرجت صيعانا وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه سم على حج أقول ولا يبعد الصحة لان المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع اه عش أقول بل المتبادر من كلام الشارح التصوير الثاني في كلام سم كما جرى عليه التكرار عبارته قوله إذا خرج أي الصبرة والتذكير باعتبار المبيع اه كروى (قوله بأنه يتسامح في التوزيع الخ) قضيته البطلان فيما لو كان المبيع ارضا أو ثوبا بل ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع اللهم إلا ان يقال إنما بطل في مسألة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها اه عش (قوله كل اثنين مثلا بدرهم بطل الخ) قد يقال قضيته انه لو باعه شاتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر اليه إذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قوتهم في الوكالة لو وكله في شراء شاة بدنيار فاشترى به

الاول أولى لانه أدل على المراد من ذكر هذا البدل في العقد فتأمل (قوله إذا خرج بعض صاع) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما إذا خرجت صيعانا وبعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر (قوله كل اثنين مثلا بدرهم بطل لان فيه الخ) قد يقال قضيته

إضافة البيع لجميع الصبرة تلغى النظر للتبعض الذي تقيده ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضا أن محل البطلان في بعثك منها كل صاع بدرهم ان نوى من التبعض أو أطلق بخلاف ما لو ارادها البيان فيصح لان التقدير حيث نشأ هو هذه فأماله (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لمشاهدة المبيع وجهالة الثمن زالت بتفصيله فلا غرر كالبيع بجزاف مشاهد ويتجه فيما إذا خرج بعض صاع صحة البيع فيه محصته من الدرهم وفارق بيع القطع كل شاة بدرهم فبق بعض شاة بان خرج باقيا لغيره فان البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به في التوزيع على المتقوم ومن ثم لو قال بعثك هذا القطع أو الثياب مثلا كل اثنين مثلا بدرهم بطل لان فيه توزيع الدرهم على قيمتهما وهي مختلفة غالبا فيؤدى للجهل شاتين

وخارج بيع الصبرة بيع بعضها كما لو باع منها كل صاع بدرهم فلا يصح للجهل (ولو باعها) أي الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صاع) البيع (ان خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) تخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بينها واعتراض حكايها خلافاً بان الاكثرين على الصحة وبأنها هي الحق اذ لا تعذر بل ان خرجت زائدة فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها او ناقصة خير المشتري فان اجاز فبالقسط ويؤيده ما لو باع صبرة بر بصره شعير مكايلة فان البيع يصح وان زادت احداهما ثم ان توافقا فذاك والا فسخ وفرق الاولون بان الثمن هنا عين كيسة فاذا اختلف عنها صار منهما بخلافه ثم ويفرق ايضا بان مكايلة وقع مخصصا لما قبله ومبيناً انه لم يبيع الا كيلا في مقابلة كيل وهذا لا تنافيه الصحة مع زيادة احداهما بخلاف ما هنا فان الزيادة أو النقص يلغى قوله بمائة او كل صاع بدرهم

شأتين بالصفة صح ان ساوت احداهما ديناراً اخذاً من قضية عروة البارقي وقد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد او بمنزلة وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مبهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياه ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه (فرع) في المذهب انه لو باعه ثوباً ظنه خمسة اذرع فان عشرة تخير اه ولا يخفى اشكاله ولو حمل على ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريباً اه سم (قوله) وخارج بيع الصبرة) يغني عنه قوله المارو عدمها في بعثك من هذه كل صاع الخ (قوله يبيع بعضها) أي المبهمة بخلاف بيع نحو ربعها او يبيعها الاربعها مشاعاً فقد تقدم عن سم انه صحيح وان كانت الصبرة بمجولة الصيعان (قوله) كالو باع الخ) الكاف للتشبيه اه كردى قول المتن (ولو باعها الخ) اي قابل جملة الصبرة او نحوها كارض وثوب بجملة الثمن وبعضها بفصيله كان باعها اي الصبرة او الارض والثوب بمائة درهم الخ معنى ونهاية (قوله) ومثلها ما ذكرناه) اي القطيع والارض والثوب اه كردى (قوله) بان الاكثرين على الصحة) نشر على غير ترتيب اللف (قوله) بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والنقص هنا وفيما يأتي من نظائره فهل هو على اطلاقه او محمول على ما لا يقع من التفاوت بين الكيلين غالباً واما ما يقع بين الكيلين فمغتفر كما ذكره في مواضع ينبغي ان يحمر اه بصرى ولعل الاقرب الثاني كما يوصى اليه كلامه (قوله) ويؤيده) الى قوله والمشتري فقط في المعنى الا قوله ويفرق الى ويتخير الى المتن في النهاية الا قوله ومرحمة الى ولا يصح (قوله) ويؤيده) اي مقابل الصحيح الذي قال به الاكثرون (قوله) مكايلة) اي صاعاً بصاع اه معنى (قوله) ثم ان توافقا الخ) أي المتبايعان بان يسمح رب الزائدة بها أو رضخ رب الناقصة باخذ قدرها من الاخرى أقر البيع بأن تشاحا فسخ ع ش ومعنى (قوله) بان الثمن هنا) اي في كلام المصنف و (قوله) بخلافه ثم) اي فان الثمن لم تعين كيته بل قوبلت احدى الصبرتين بجملة بالآخرى فاشبهه ما لو قال بعثك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كالو قال بعثك هذا العبد بشرط كونه كاتباً فلم يكن كذلك فان البيع صحيح ويثبت الخيار اذا اختلف الشرط اه ع ش (قوله) وهذا لا تنافيه الصحة) قد يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند الزيادة والنقص انه باع كيلا في مقابلة كيل اه سم (قوله) يلغى قوله بمائة) قد يقال وزيادة احداهما ثم يلغى قوله بعثك هذه

انه لو باعه شأتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لا اتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر اليه اذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قوهم في الوكالة ولو كله في شراء شاة بدينار فاشترى به شأتين بالصفة صح ان ساوت احداهما ديناراً اخذاً من قضية عروة البارقي فان قلت وجه البطلان ان الصفة متعددة لتفصيل الثمن فكل شأتين مبهمتين في عقد وهما مجهولتان قلت فيلزم البطلان ايضا في كل شاة بدرهم للجهل المذكور والفرق بان الجهل في كل شأتين اقوى منه في كل شاة غير قوى كما لا يخفى فليراجع وقد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد او بمنزلة وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مبهمتين مع شدة الاختلاف به بين الشياه ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه (تنبيه) في العباب لو باع الرزمة كل ثوب منها بدرهم على انها عشرة اثواب فبانت تسعة صح فيها بتسعة دراهم او احد عشر بطل في الكل اه وهذا منقول عن الماوردى وعمله بان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد مشاعاً في جميعها بخلاف الارض والثوب ثم قال في العباب ولو باع صبرة أو أرضاً أو ثوباً أو قطيعاً أي من الغنم مثلاً على أنه كذا افراد أو نقص صح البيع ويتخير البائع ان زاد والمشتري ان ينقص اه فليتأمل الفرق بين صورة القطيع وما تقدم عن الماوردى فان الغنم تختلف ايضا ولم يصح البيع عند الزيادة في الكل هنا وبطل في الكل هناك ومجرد كل ثوب منها بدرهم هل يفرق (فرع) في المذهب انه لو باعه ثوباً ظنه خمسة اذرع فان عشرة تخير اه ولا يخفى اشكاله ولو حمل على ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريباً (قوله) لا تنافيه الصحة الخ) قد يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند الزيادة أو النقص انه باع كيلا في مقابلة كيل (قوله) يلغى قوله بمائة) قد يقال وزيادة احداهما ثم يلغى قوله بعثك

الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لانه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة وأن كل كيل من كل مقابل لمثله من الاخرى اه سم (قوله) يلغى قوله بمائة او كل صاع) يعني كل من الزيادة والنقص يقتضى الغاء واحد من هذين القولين ويحتمل انه نشر على غير ترتيب اللف وهو الاقرب (قوله فابطل) اى عدم خروج الصبرة مائة (قوله) ويتخير البائع) ظاهر فيما لو كان المبيع ثوبا وارضا الما لو كان اشياء متعددة كالثياب فبطل البيع ان خرج زائدا على ما قدره ويصح بقسطه من المسمى ان نقص وعبارة سم على البهجة قال في الكفاية لو قال بعثك هذه الرزمة كل ثوب بدرهم على انها عشرة اثواب وقد شاهد كل ثوب منها فخرجت تسعة صح ولزمه تسعة دراهم وان خرجت احد عشر قال الماوردى بطل في الكل قطعاً بخلاف الارض والثوب اذا باعه مزارعة لان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شائعاً في جميعها وما زاد في الارض مشبه لباقيه فامكن جعله مشاعاً في جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة او ارضاً او ثوباً او قطعاً على انه كذا فزاد او نقص صح البيع ويتخير البائع ان زاد او المشتري ان نقص اه فليحرر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولا سيما القطع شديد التفاوت كاثواب الرزمة او اشد ومجرد تفصيل الثمن او اجماله لا يظهر الفرق به ولعل الفرق بين الرزمة وغيرها ما قدمناه من ان الرزمة لما كانت اشياء متعددة غلب فيها التفاوت ولا كذلك الثوب الواحد مثلاً اه ع ش ولا يخفى ان هذا الفرق لا يدفع الاشكال بالقطع (قوله) ويتخير البائع في الزيادة الخ) فان قال المشتري للبائع لا تفسخ وانا اقعع بالقدر المشروط او انا اعطيك ثمن الزائد لم يسقط خيار البائع ولا يسقط خيار المشتري بحط البائع من الثمن قدر النقص واذا جاز فبالمسمى فقط اه معنى (قوله ايضا) اى كتخير المشتري على مقابل الصحيح الذى قال به الا كثرون اه رشيدى وقال الكردى اى كما في صورة المكايلة اه (قوله) والمشتري فقط) اى في النقص كما هو ظاهر اه سم (قوله) ان زاد الخ) اى زاد البائع على قوله بعثك هذا على ان قدره الخ قوله فان نقص الخ فيتخير المشتري في صورة النقص بين الفسخ والاجازة بكل الثمن ويلغى قول البائع فان نقص فعلى وكان وجهه انه صيغة وعد واما الزيادة فليس دخولها بقوله وان زاد فلك واما دخولها لشمول قوله بعثك هذه لها اه بصرى (قوله) كدال عليه كلامه) اى قوله ان زاد فلك اه سم ولعل مامر آ نفاعن البصرى احسن من هذا (قوله) ويؤيده مامر) اى قبيل وان يقبل على وفق الايجاب وسيد كره انفا لقوله وممر صحة الخ اه سم (قوله) طرح شيء) لعل المراد ما يشمل النقص والزيادة اخذاً ما يأتى عن ع ش انفا وان كان المتبادر الاول (قوله) من الثمن) اى كمالوا اشتري بقرش مثلاً ودفع له تسعة وعشرين نصفاً اه ع ش (قوله) لم يعمل بتلك العادة) ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ويختلف باختلاف الانواع كحطهم لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمن او الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عنده او حكم الغصب فيه نظر والاقرب الثانى ويجب عليه ان يميز الزائد ويتصرف فيما عاده اخذاً بما قالوه في باب الغصب من انه لو اختلط ماله بمال غيره وجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً بكذا اه ع ش قال البجيرمى قوله والاقرب الثانى الظاهر انه محمول على الجاهل وقوله وطريق الصحة الخ قد يقال ان هذا القدر المطروح صار معلوماً عند غالب الناس فهو بما يتسامح به لعلمهم به مع اقرارهم القبانى على ذلك وهذا يخرج عن حكم الغصب فليحررها وهذا ظاهر ان لم يعتد الطراح لزوم الطرح ولو بالحياة (ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع) لعل الصورة ان الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسك والاجاء البطلان من جهة الجهل ايضا وسيأتى في كلام الشارح ممر تعليل البطلان هنا ايضا بان تراب الارض مختلف فلا تكفى رؤية ظاهره عن باطنه اه رشيدى (قوله) الثمن) الى قوله او سمعه في المغنى والى قول المتن دون ما يتغير في النهاية الا قوله ليلا وقوله وعبارته الى قلت وقوله وكذا البائع الى المتن (اى

فابطل ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص ايضا في بعثك هذا على ان قدره كذا فزاد او نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان زاد فلك فان اجاز فبكل الثمن وانما لم يتخير البائع هنا في الزيادة لانها دخلة في المبيع كما دل عليه كلامه ويؤيده مامر في على ان لى نصفه انه بمعنى الانصفه فكذا المعنى هنا بعثك هذا الذى قدره كذا وما زاد عليه (فرع) لو لو اعتيد طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن او المبيع لم يعمل بتلك العادة ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه محمل كلام المجموع والا فلا وممر صحة بعثك هذا بكذا على ان لى نصفه لانه بمعنى الانصفه فيأتى نظيره هنا ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع مثلاً من ارض ليحفرها وياخذ ترابها لانه لا يمكن اخذ تراب الثلاثة الا باكثر منها وياتى في اختلاف المتبايعين أن الذراع يحمل على ماذا (ومتى كان العوض) الثمن او الثمن (معيناً) أى

هذه الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لانه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة وان كل كيل من كل مقابل لمثله من الاخرى (قوله) والمشتري فقط) اى في النقص كما هو ظاهر وقوله ان زاد اى البائع اى زاد على قوله بعثك هذا على ان قدره كذا (قوله) كدال عليه كلامه) اى بقوله وان زاد فلك (قوله) ويؤيده مامر) اشار الى



مشاهدا) عبارة النهاية قال الشارح أى مشاهدا لأن المعين صادق بما عين بوصفه وبما هو مشاهد أى معان  
 فالاول من التعيين والثاني من المعاينة اى المشاهدة وهو مراد المصنف بقريته قوله كفت معاينته وعلم من  
 الاكتفاء بالمعاينة عدم اشتراط الشم والذوق في المشعوم والمذوق اه (قوله قدره) اى اوجنسه او صفته  
 ولعل اقتصار الشارح كالخلى على القدر لان الغالب ان من رأى شيئا عرف جنسه وبصفته فلو عاينه وشك  
 اشعير هو اوارز مثلا فالوجه الصحة كما في سم على المنهج اه ع ش (قوله لان من شأنه ان يحيط) اى فلو  
 خرج ما ظنه المشتري فضة نحاسا صح البيع ولا خيار له كالأشترى زجاجة ظنها جوهرة وهذا محله حيث لم  
 يقل اشترى بهذه الدراهم فان قال ذلك حلت على الفضة فلو بان فلو سابل العقد خروجه من غير الجنس واما  
 لو بان من الفضة المغشوشة بحيث يقال فيها نحاس صح العقد وثبت الخيار لان الجنس لم ينتف بالكلية اخذا  
 بما ذكره الشهاب الرملى فيما لو باع ثوبا بسماء حرير اقبان مشتملا على غزل وحرير الحريرا كثر فانه يصح  
 لما ذكره ع ش وقوله تحملت على الفضة الخ محله اخذ اعمام عن قريب لولم يطرد العرف باطلاق الدراهم  
 على الفلوس وقوله نحاس الاولى فضة وقوله والحرير اكثر اى او اطرده العرف باطلاق الحرير عليه وان  
 قل بل وإن لم يكن فيه حرير اصلا اخذ اعمام ايضا (قوله نعم يكره) عبارة الروض وبيع الصبرة والشراء بها  
 جزا فامكروه قال في شرحه وخرج بالصبرة ببيع الثوب والارض بمجهول الذرع فلا يكره كما اقتضاه كلام  
 المتولى وقد يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخمينيا غالبا لثرا كم بعضها على بعض بخلاف الاخر اه سم  
 (قوله نحو الكيل) اى كالوزن والعدد سيد عمرو حلي (قوله لا المذكور) عطف على نحو الكيل فكان الاولى  
 لا الذرع (قوله لانه لا تراكم فيه) اذ لا بد فيه من رؤية جمية لا لاجل صحة البيع فلا غرر بخلاف الصبرة فانه  
 يكتفى رؤية اعلاها اه نهاية (قوله في غير نحو الفقاع) اى كحمام البرجين وماء السقا اه ع ش (قوله كامر)  
 اى في شرح الخامس العلم به قول المتن (بيع الغائب) اى والبيع به وقول الشارح الثمن او المثلن حمل منه للبيع  
 على ما يشمل الشراء (قوله بان لم يره) اى الرؤية المعتبرة شرعا اه ع ش (قوله او سمعه) عطف على قوله  
 بالغاب فكان المناسب الثانية (قوله كما ياتي) اى في التنبيه الاقايى اه سم (قوله اورآه ليل الخ) عبارة النهاية  
 اورآه في ضوء اه قال ع ش قوله في ضوء اى نور ناشىء من نحو النار والشمس بحيث لا يتمكن الرائي معه  
 من معرفة حقيقة ماراه وعبارة حج اوراه ليل الخ فلعل اسقاط الشارح مريلا اشارة الى ان المدارع على  
 كون الضوء يستر لونه ليللا كان او نهرا اه (قوله صرح ابن الصلاح بان الرؤية الخ) هل ينافى هذا ما ياتي  
 في شرحه والاصح ان وصفه بصفة السلم لا يكتفى (قوله وهذا) اى قوله اوراه ليل الخ اه ع ش (قوله منها) اى  
 الرؤية العرفية (قوله قال الخ) على حذف العاطف او حال من فاعل طلب (قوله فله الرد) محله كما ياتي في عيب  
 يمكن عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية اما اذا بعد ذلك كان كان مجدوع الانف وادعى عدم معرفة ذلك  
 حين رآه لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله ليس العرف الخ) اى منه (قوله ذلك) اى الرؤية في الضوء اه ع ش  
 (قوله ان كلامه) اى ابن الصلاح (قوله ظاهر بحيث يراه الخ) اى اما اذا كان كذلك كان كان مجدوع الانف  
 وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله وحينئذ) اى حين اذ كان كلام ابن الصلاح  
 مقيد بذلك (قوله ما يظهر) اى انكشاف ومعرفة يحصل (قوله ورؤية نحو الورق الخ) الاولى التفريع (قوله  
 ليست كذلك) اى رؤية عرفية (قوله او من وراء الخ) عطف على قوله لثلا (قوله لا الارض والسلك) على

مشاهدا) كفت معاينته) وان جهلا قدره لان من شأنه أن يحيط التخمين به نعم يكره بيع مجهول نحو الكيل جزا فالا لانه يقع في الندم لثرا كم الصبر بعضها على بعض غالبا لا المذكور لانه لا تراكم فيه (والاظهر أنه لا يصح) في غير نحو الفقاع كامر (بيع الغائب) الثمن أو المثلن بأن لم يره أحد العاقلين وإن كان حاضرا في مجلس البيع وبالغا في وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما يأتي أو آه ليللا ولو في ضوء أن ستر الضوء لونه كورق أبيض فيما يظهر فان قلت صرح ابن الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية وهذا منها وعبارة لو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم يره إلا الآن فله الرد لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقق بل تكفى الرؤية العرفية قلت ليس العرف المطرد ذلك على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا بحيث يراه كل من ينظر إلى المبيع وحينئذ فالمراد بالرؤية العرفية هي ما يظهر للناظر من غير مزيد تأمل ورؤية نحو الورق ليللا في ضوء يستر معرفة بياضه ليست كذلك أو من وراء نحو

ما ذكره قبيل وان يقبل على وفق الايجاب بقوله ويصح بعتك هذا بكذا على ان لى نصفه لانه بمعنى لا انصفه اه وسيد كره انفا بقوله وهو الخ (قوله نعم يكره) بيع مجهول نحو الكيل جزا فاه) عبارة الروض وبيع الصبرة والشراء بها جزا فامكروه قال في شرحه وخرج بالصبرة ببيع الثوب والارض بمجهول الذراع فلا يكره كما اقتضاه كلام المتولى وقد يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخمينيا غالبا لثرا كم بعضها على بعض بخلاف الاخرين اه (قوله لا الارض والسلك) قال في الروض بخلاف رؤية السلك والارض تحت الماء الصافي اذ به صلاحهما قال في شرحه قال في المهمات والتقيد بالصافي يشعر بان الكدر يمنع الصحة لكن

لان به صلاحهما وصحت اجارة أرض مستور بماء ولو كدر لانها أوسع لقبولها التاقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لان الرؤية تفيد ما لم تفده العبارة (٢٦٤) كما يأتي (والثاني) وبه قال الاثمة الثلاثة (يصح) للبيع ان ذكر جنسه وان لم يرياه (ويثبت

الخيار) للبشترى وكذا البائع على خلاف فيه (عند الرؤية) لحديث فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل وكالبيع الصلح والاجارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف (و) على الاظهر (تكفي) في صحة البيع (الرؤية قبل العقد فيما لا) يظن انه (يتغير غالباً الى وقت العقد) كارض وآنية وحديد ونحاس نظراً للغلبة بقاءه على ما رآه عليه نعم لا بد ان يكون ذا كرا حال البيع لاوصافه التي رآها كاعمي اشترى ما رآه قبل العمى والالم يصح كما قاله الماوردي واقدره المتأخرون وقول المجموع انه غريب اي نقلاً على ان غيره صرح به ايضا لا مدركا إذ النسيان يجعل ماسبق كالمعدوم فيفوت شرط العلم بالمبيع فلا ينافي تصحيح غيره له وجعله تقييداً لا إطلاقهم وانتصر بعضهم لتضعيفه بجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل منها لو انكر الموكل الوكالة لنسيان لم يكن عزلاً ولو نسي فأكل في صومه او جامع في احرامه لم يفسد وبأنه لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلاً عن اوصافه صح ويرد بان

إلا إذا كان المرئي من وراء الماء الصافي أرضاً أو حكام (قوله لان به الخ) أي فتكفي هذه الرؤية لان بالماء صلاح الأرض والسك وانظر هل استثناء الأرض على إطلاقها ولو لم تصلح الزراعة (قوله ولو كدرا) أي فتكفي الرؤية من ورائه في الاجارة دون البيع اه ع ش (قوله لانها أوسع) أي مع كون الماء من مصالحها كما تقدمت الإشارة إليه اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم صحة بيع الغائب اه ع ش (قوله كما يأتي) أي في شرح الاصح ان وصفه الخ قول المتن (والثاني الخ) لعل وجه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف ومن ثم قال به الاثمة الثلاثة اه ع ش (قوله ان ذكر جنسه) قال في الكنز او نوعه وعليه فالوافي كلام المحلى أي والمغنى بمعنى او اه ع ش وفيه وقفة (قوله وبه قال الاثمة الثلاثة) أي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور اصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع على البطلان في ستة ايضا لكن نصوص البطلان متأخرة اه عميرة قول المتن (ويثبت الخيار) وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجارة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية نهاية ومعنى (قوله لحديث فيه الخ) وهو من اشترى ما لم يره فهو بالخيار ولو اذ آراه محل ومعنى (قوله ونحوها) ولعل من النحو عوض الخلع والصداق و (قوله بخلاف نحو الوقف) فانه يصح ومن نحو الوقف العتق كما جزم به سم على حج اه ع ش عبارة المغنى ويجرى القولان في رهن الغائب وهبته وعلى صحتهما لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه قال في المجموع ويجرى القولان في الوقف ايضا ولكن الاصح في زوائد الروضة تبعاً لابن الصلاح في كتاب الوقف صحته وانه لا خيار عند الرؤية اه (قوله وعلى الاظهر) إلى قوله وقول المجموع في المغنى (قوله وعلى الاظهر) أي من اشترى الرؤية اه مغنى (قوله فيما لا يظن الخ) صادق بما لو شك في انه مما يتغير او مما لا يتغير ويؤيده ما سياتي في توجيهه عبارة الانوار من قوله لان الاصل عدم المانع فليراجع اه سيد عمر (قوله بظن انه) لعل هذا التقدير إشارة إلى جواب آخر عن الاعتراض الاتي والافال قد عدا عليه راجع إلى المغنى وإنما المناسب لرجوعه إلى النفي تقديره قبل لا يتغير قول المتن (قبل العقد) ولو لم يعمى وقته نهاية ومعنى أي فلا بصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقود عليه فحيث عليه قبل واستمر عليه لا يشترط ابصاره وعليه فلو أوجب ثم عمى وقبل المشتري بعد او عكسه صح العقد ولا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الاهلية إلى تمام العقد لان هذا اهليته باقية لان المراد بها ما يمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه ع ش (قوله اشترى الخ) أي او باع او أجر او رهن او وهب ونحوها (قوله كما قاله الماوردي الخ) وهو ظاهر كما قال شيخنا وان استغربه المجموع اه مغنى (قوله أي نقلاً) خبر وقول المجموع الخ اه ع ش (قوله على ان غيره) أي غير الماوردي (صرح به) أي بانه لا بد ان يكون ذا كرا الخ (قوله لا مدركا) بضم الميم من ادرك كما يؤخذ من المصباح اه ع ش وجوزوا فتحهما من الثلاثي (قوله فلا ينافي) أي قول المجموع (تصحيح غيره) أي غير صاحب المجموع اه رشيدى (قوله وجعله) و (قوله لتضعيفه) ضائرها لما قاله الماوردي (قوله يجعلهم) أي الاصحاب والباء متعلق بالنصر (قوله وبانه الخ) عطف على يجعلهم الخ (قوله ويرد) أي الاقتصار المذكور (قوله وبطلان الصوم الخ) عطف على العزل (قوله ذلك) أي ما ذكر مما يشعر بعدم الرضا الخ وما ينافي الصوم والحج (قوله ومدار البيع الخ) عطف على مدار العزل الخ (قوله يقع) أي الغرر (فيه) أي في البيع

سياتي في الاجارة ان شرط صحتها الرؤية وان الماء الكدر لا يمنع الصحة وعلل انه من مصالح الأرض فالتسوية بين الغايين في الرؤية والتعليل يقتضى التسوية بينهما في الابطال بالماء الكدر أو في عدمه اه ويحاج بان الاجارة أوسع لانها تقبل التاقيت لان العقد فيها على المنفعة دون العين وجواب الاذرعى بان الظاهر حمل ما هناك على ما اذا تقدمت الرؤية قبل ان يعلم الماء الأرض مخالف لسلامتهم هناك اه (قوله كما يأتي) أي في التنبيه الاتي (قوله ان ذكر جنسه) قال في الكنز او نوعه (قوله نحو الوقف) أي كالعتق (قوله

قوله)

مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا بالصوم وبطلان الصوم والحج على ما ينافيهما بما فيه تعدولم يوجد ذلك ومدار البيع على عدم الغرر والنسيان يقع فيه

وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يستدل به وبفرض أن المنقول فيه ما ذكر فالغرض فيه ضعيف جدا فلا يلتفت إليه وبحسب بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح ثم اشتراها بعده ولم يرها لم يصح وأن قربت المدة أي لانه يتغير بنحو اللون فكان أولى بما يغلب تغيره فإنه يبطل وإن لم يتغير لعارض كما يأتي وإذا صح فوجدته متغيرا عمار آه عليه تخير فان (٢٦٥) اختلاف في التغير صدق المشتري وتخير لان

البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والاصل عدم ذلك وإنما صدق البائع فيما إذا اختلفا في عيب يمكن حدوثة لاتفاقهما على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (يتغير غالبا) لطول مدة او لعروض امر اخر كالاطعمة التي يسرع فسادها لانه لا وثوق حينئذ ببقائه حال العقد على اوصافه المرئية قبل تنافى كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان إذ قضية مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة والاصح فيه الصحة كالاول بشرطه لان الاصل بقاء المرقى بحاله وما ذكر من التنافي غير مسلم بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لان القيد هنا للنفي لا للنفي أي ما لا يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني فلا تنافي وجعل الحيوان مثالا هو

(قوله وما ذكر الخ) عطف على المدار (قوله في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه الخ اه عش (قوله ان المنقول فيه) أي في الفرع الأخير (ما ذكر) أي الصحة (قوله بعده) أي بعد بدو الصلاح (قوله ولم يرها) أي والحال انه لم ير الثمرة بعد بدو الصلاح (قوله لم يصح) معتمد اه عش (قوله لانه الخ) أي الثمرة والتذكير باعتبار المبيع عبارة النهاية لانها تتغير بنحو اللون فكانت الخ اه (قوله اولي) أي بالبطلان (قوله فانه الخ) أي بيع ما يغلب الخ على حذف المضاف (قوله كما يأتي) أي في التنبيه الاول (قوله ولا ذاصح) أي بان كان بما لا يتغير غالبا (قوله تخير) أي فور افما يظهر لانه خيار عيب حقيقة او حكما عش وقلوب (قوله لاتفاقهما على وجوده الخ) هذه العلة موجودة فيما لو اختلفا في تغيره اللهم إلا ان يقال ان الاولى مصورة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم يتخالفه والا قرب ان يصور ما هنا بانهما اتفقا على ان هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في مجرد علم المشتري بها فصدق المشتري عملا بالاصل كما اقتضاه قوله لان البائع يدعى عليه انه رآه الخ اه عش عبارة الرشيدى قوله لاتفاقهما الخ أي بخلاف مسئلتنا فانهم يتفقا على تغيره بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من اصله فافترقا كما اشار اليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ اه (قوله لطول المدة) الى التنبيه الاول في النهاية (قوله فسادها) ينبغى ان المراد به ما يشمل تلفها اه سم (قوله مفهوم اوله) هو قوله فيما لا يتغير غالبا الخ و(قوله واخره) أي ومفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصح فيه) أي والحال ان الاصح فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء اه عش (قوله بشرطه) وهو ان يكون حال العقد ذا كرا الاوصافه اه عش (قوله بل هو) أي ما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله لان القيد) أي غالبا (هنا) أي في اول كلام المصنف (قوله وجعل الحيوان مثالا) أي لما استوى فيه الامران اه عش (قوله من انه) أي الحيوان (قسم له) أي لمحتمل الامرين على السواء (قوله وحكمهما واحد) أي وهو الصحة (قوله فيه نظر) أي لانه جعل قسم الشيء قسما له اه رشيدى (قوله توجيهه) أي ما في الانوار اه عش (قوله لان الاصل عدم المانع) أي من أنه من الاستواء فجعل بهذا الاعتبار من المستوى اه كرى (قوله وجعل الخ) عطف على قوله الحق الخ (قوله لا بوقوعه الخ) أي التغير او عدمه (قوله لهذه) أي لوقوع احدهما بالفعل (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق وإذا صح فوجد متغيرا عما رآه عليه تخير إذ التخير فرع الصحة اه سم (قوله اولم يتغير) الاول حذفه (قوله في الاول) هو قوله حتى لو

فسادها) ينبغى أن المراد به أعم من تلفها (قوله فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان) لا يقال دعوى استواء التغير وعدمه في الحيوان تنافي ما سياتى في مسئلة شرط البراءة من العيب عن الشافعى من قوله الحيوان يغتذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلبا ينفك عن عيب خفى أو ظاهر لا نأقول لا نسلم المنافاة لان قوله يقل انفكا كد عن العيب غايته ان يكون الغالب ان يكون فيه عيب وهذا لا ينافى ان يستمر بالحالة المرئى عليها من غير ان يغلب تغيره عنها بل لو سلمنا انه لا ينفك عن مطلق العيب لم يستلزم ذلك غلبة تغيره عن الحالة التي رؤى عليها لانه يجوز ان يكون معيبا ويستمر بتلك الصفة المرئية مع حصول العيب فيه الى العقد فتأمل فانه يوم المنافاة قبل التأمل الصادق ثم ان رؤيته لا تستلزم الاطلاع على العيب وان كان ظاهرا إذ قد يشبه حاله عند الرؤية فلا يعلم فليتامل ويصرح بذلك ما تقدم عن ابن الصلاح في شرحه والاضهر انه لا يصح بيع الغائب (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق وإذا صح فوجد متغيرا عما رآه

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - رابع) مادرجوا عليه وهو ظاهر فواقع لصاحب الانوار ومن تبعه من أنه قسم له وحكمها واحد فيه نظروا ان يمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو بما استوى فيه الامران أولا ألحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع وجعل قسيما له لانه لم يتحقق فيه الاستواء فتأمل (تنبيه) قضية اناطتهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل انه لا ينظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير او عدمه فتغير او استوى فيه الامران فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك فيها قالوه في كل من الاقسام من البطلان في الاول

والصحة في الآخرين ووجه باننا إنما اعتبر الغلبة وعدمها عند العقد دون ما يطرأ بعده (تنبيه آخر مهم جدا) ما ذكرته في القيد والنفي مبنى على قاعدة استنبطتها من كلام غير واحد من المحققين تبعاً للشيخ عبد القاهر وحاصلها انك ان اعتبرت دخول النفي على كلام مقيد كان نفيًا لذلك القيد دائمًا لاستحالة كون القيد هنا للنفي لان الفرض دخوله على كلام مقيد فتعجز انصرافه للقيد لا غير وان اعتبرت اشتغال الكلام على قيد ونفي فالارجح المتبادر انصراف النفي الى القيد هنا ايضا ليفيد نفيه وعليهما صرح ما ذكرته في تقرير المتن الدافع للاعتراض عليه المبنى على المرجوح ان القيد للنفي اى انتفاء (٢٦٦) التغيير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغيير ولا لعدمها بوجه بل لكون هذا النفي غالبا او

غيره ووجه مرجوحه هذا وارجحية الاول لفظان العامل القوى وهو الفعل اولى بان يجعل عاملا في المفعول له اى مثلا من العامل الضعيف وهو حرف النفي فتقدير ذلك بلا يغلب تغييره اولى منه بما انتفاء تغييره غالب ومعنى ان المتبادر هو انصراف النفي الى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جملة بعض المحققين كالعدم فجزم بالاول ووجه تبادر ذلك ان الغالب في الاثبات والنفي توجههما الى القيد لا ترى انك اذا قلت جئتي راكبا كان المقصود بالاخبار انما هو كونه راكبا في المجيء لا نفس المجيء فعلى الارجح يتوجه الاثبات والنفي للقيد ولا ليفيد اثباته او نفيه وعلى المرجوح لا يتوجه اليه فيكون قيدا للاثبات او النفي لا غير فعلى الاول يعتبر القيد او لا ثم الاثبات او النفي وعلى الثاني بالعكس وهذا يندفع زعم ان هذا

غلب التغيير الخ و(قوله في الآخرين) هما قوله وعدمه فتغير وقوله أو استوى فيه الامران فتغير الخ اه ع ش (قوله استنبطتها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها مشهورة في كلامهم اه سم وقديوجه كلام الشارح بان مقصوده الاشارة الى ان من المحققين من صرح بها واستنبطها كالشيخ عبد القاهر ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ من كلامه بطريق الاستنباط فقوله كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنبطها اى اقتديت بالشيخ عبد القاهر اى في التصريح بها واستنباطها من كلام من لم يصرح بها من المحققين فحاصله اني لم اخذها عن المصرحين بها كالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصرف بل على سبيل التنبه لما اخذها من كلام المحققين وهذا على سبيل التحدث بنعمة الله تعالى عليه غمنا الله تعالى وايام باحسانه وبره واسبل علينا وعليهم ذيل ستره اه سيد عمر وقدير وعليه ان الشيخ امام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام البلغاء لا من كلام المحققين (قوله وان اشتملت عبارة الكلام الخ) اى من غير ملاحظة سبق احدهما على الآخر (قوله هنا ايضا) اى في الاعتبار الثاني كالأول (قوله وعليهما) اى الاعتبارين (قوله ما ذكرته) هو قوله ان القيد هنا للنفي لا للنفي اى لا يغلب تغييره الخ (قوله اى انتفاء التغيير غالب) الاوفق لما مر في مقابلة اى يغلب انتفاء تغييره (قوله فلا تعرض فيه الخ) ظاهر ضيقه تسليم الاعتراض على فرض ان القيد للنفي مع ان آخر كلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغيير ومفهم لحكم الاستواء سواء كان القيد في أول كلامه للنفي او المنفى إلا ان يقال انه سكنت عن رده على المرجوح ايضا لظهوره (قوله ولا لعدمها) اى للاستواء (قوله بوجه) اى لا منطوقا ولا مفهوما (قوله وهو الفعل) اى وشبهه (قوله في المفعول له) اى في نحو ما ضربته تحقيرا (قوله فتقدير ذلك) اى قول المتن لا يتغير غالبا (قوله بما انتفاء تغييره الخ) متعلق بضمير منه الراجع لتقدير ذلك وقد مر ما فيه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله لفظا الخ (قوله فيكون) اى القيد (قوله ولا) اى بان توجه النفي او الاثبات الى القيد (قوله عن غرض ذكر الخ) الاضافة للبيان وكان الاولى عن غرض التقييد او التعبير بمن بدل اللام (قوله من اثبتته) اى القيد (قوله كافي الآية) أى الآية أنفا (قوله ان قيد النفي) صوابه المنفى بالميم (قوله هذا كله) أى قوله ان اعتبرت الى هنا (قوله ما تقرر) فاعل فلا ينافى و(قوله ما قيل) مفعوله والمراد بما تقرر ارجحية الاول لفظا ومعنى وقال السكردى هو قوله لان القيد هنا للنفي الخ اه (قوله كثير اما الخ) بدل بما قيل (قوله نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته) يعنى نفي القيد بنفي قيده اه كردى (قوله كما دل عليه) اى على القصد المذكور وكان الاولى الاخصر بدليل السياق (قوله او دليل الخ) عطف على السياق (قوله على لاحب) اى هو على لاحب واللاحب الطريق و(قوله لا يهتدى الخ) صفة لاحب اه كردى (قوله نفي الحقيقة

عليه فخير (قوله والصحة في الآخرين) هذه الصحة صرح بها قوله السابق وإذا صح فوجد متغيرا الخ إذ التخيير فرع الصحة وقد يمنع التصريح لصديق التغيير بالحاصل بطول المدة بعد العقد إلا ان قرينة تعليل قوله فاذا اختلفا الخ يؤيد هذا التصريح (قوله استنبطتها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها المرجوح هو الاكثر الراجح ولا كان ذكر القيد ضائعا عن غرض ذكره للتقيد بل لغرض آخر كناقضة من أثبتته وكالتعريض الخ كافي الاية فان الغرض من ذكر الالحاف فيها التعريض بالملحقين تويخا لهم ووجه اندفاعه منع ما ذكره بقوله ولا الى اجراءه وسند المنع ان تقيد المنفى له فوائد وكفى به غرضانى جوازه بل حسنه هذا كله حيث لم يعلم قصد المتكلم فلا ينافى ما تقرر ما قبل كثيرا ما يقصدون نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته كادل عليه السياق أو دليل آخر كقول امرى القيس ه على لاحب لا يهتدى بمتار ه لم يرد كما قاله ابو حيان وغيره اثبات منار انتهى عنه الاهتداء بل نفي المنار من اصله وكقوله تعالى لا يسألون الناس الحاقا لم يرد اثبات السؤال ونفي الالحاف عنه بل نفي السؤال من اصله بدليل يحسبهم الجاهل الى اخره إذ التعفف لا يجامع المسئلة وبما له تعلق بما هنا قول الفخر الرازى نفي الحقيقة مطلقة اعم

(الخ) أى كلاً رجل في الدار (قوله من نفيها مقيدة) أى كلاً رجل كاملاً في الدار (قوله سلبها الخ) أى عدم وجودها بالكلية (قوله لا يستلزمه مع قيد آخر) أى انتفاء الحقيقة في ضمن فرد آخر قول المتن (على باقية) أى على أن الباقي مثله (قوله من نحو الحب) إلى قوله ولا يصح بيع الخ في النهاية والمغنى (قوله والادقة) جمع دقيق أه ع ش (قوله والمسك) معطوف على الصبرة أه رشيدى ولعل هذا مبني على اختصاص الصبرة لغة بالطعام وقد تقدم أن الفقهاء يستعملونه في غيره أيضاً فهو معطوف على الحب (قوله والتمر العجوة الخ) أى المنسولة ويحتمل العموم للتي فيها النوى اخذاً من إطلاق الشارح م ويثبت له الخيار إذا اختلف الظاهر والباطن ولعله الأقرب أه ع ش (قوله أو الكيس الخ) قال في العباب أن عرف عمق ذلك وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافاً لما يوهمه صنيعه على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لا عدم الرؤية الذي الكلام فيه سم حج ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بالمعينة في المعين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية وإلا فلا تكفى أه ع ش (قوله في نحو قوصرة الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور فأجاب بأنه إن كان بقاءه في القدور من مصالحه صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا أه ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقية لكنه اكتفى بها إذا كان بقاءه في القدور من مصالحه للضرورة أه سم (قوله والقطن) أى المجرد عن جوزه أه مغنى (قوله) فإن تخالفاً أى الظاهر والباطن (قوله ولا يصح بيع نحو مسك الخ) أى مطلقاً جزافاً أو موازنة من النحو السمن والعسل في ظرفها (قوله إلا أن فرغها الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه معاً (قوله وراهما) الأولى فيه وفي نظائره الآية ثنية الفعل (قوله نحو سمن الخ) من النحو المسك في فارته والعسل في ظرفه (قوله أن علما زنة كل) مفهومه بطلان البيع مع الجهل ويشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة بمحولة الصيعان كل صاع بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار للجواب عن مثله سم على منهج حيث قال وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كاللن بالماء تأمل أه ع ش (قوله لا يصح شيء موازنة) في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو في ظرفه ويسقط وزنه بعد تقريره أه وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضاً وكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره أنه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح وإن كان الموزون جامداً لا يتوقف على الوزن في ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صح إن علماً قدر وزن الظرف وقدر قسطه وإلا فلا ولو اشتري شيئاً من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلاً على أن يوزن بظرفه ويسقط للظرف أطلاً معينة من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي تقع في كثير من الأسواق (فرع) ذكر الرافعي في الإجارة أن من اشترى سمناً وقبضه مشهورة في كلامهم (قوله والتمر العجوة أو الكيس في نحو قوصرة الخ) قال في العباب أن عرف عمق ذلك وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافاً لما يوهمه صنيعه على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لا عدم الرؤية الذي الكلام فيه أه (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور فأجاب بأنه إن كان بقاءه في القدور من مصالحه صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا أه ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقية لكنه اكتفى بها إذا كان بقاءه في القدور من مصالحه للضرورة (قوله لا يصح شيء موازنة) في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو في ظرفه ويسقط وزنه بعد تقريره أه وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضاً وكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره أنه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح وإن كان الموزون جامداً لا يتوقف على الوزن في ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صح

من نفيها مقيدة لافادة  
الاول سلبها مع القيد  
بمخلاف الثاني فان انتفاءها  
مقيدة يفيد مخصوص لا  
يستلزمه مع قيد آخر  
(وتكفى) في صحة البيع  
(رؤية بعض المبيع أن دل  
على باقية) كظاهر الصبرة  
من نحو الحب والجوز  
والادقة والمسك والتمر  
العجوة أو الكيس في نحو  
قوصرة والقطن في عدل  
والبر في بيت وإن رآه من  
كوة لأن الغالب استواء  
ظاهر ذلك وباطنه فان  
تخالفاً تخير وكذلك تكفى  
رؤية أعلى المائعات في  
ظروفها ولا يصح بيع نحو  
مسك في فارته معها أو  
دونها إلا أن فرغها أو رآها  
فارغة ثم رأى أعلاه بعد  
ملئها منه ويصح بيع نحو  
سمن رآه في ظرفه معه  
موازنة أن علماً زنة كل  
وكان للظرف قيمته وقيد  
بعضهم بما إذا قصد الظرف  
أخذاً من تعليلهم البطلان  
بشرط بذل مال في مقابلة  
غير مال ويرد بان ذكره يشعر  
بقصده فلا نظر لقصده  
المخالفة لا يصح شيء موازنة  
بشرط حط قدر معين منه بعد

بخلاف شرط وزن الظرف وحط قدره لا تنفاه الجباله حينئذ وبحت ان اطراد العرف بحط قدر كشرطه غير صحيح كما مر وان ايد بكلام ابن عبد السلام غيره وخرج بدل صبرة نحو رمان وبطيخ وغب فلا بد من رؤية جميع كل واحدة وان غالب عدم تفاوتها وكذا تراب الارض ومن ثم لم يباعه قدر ذراع طولاً وعمقاً من ارض لم يصح لان تراب الارض مختلف (و) تكفي رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (انموذج) بضم الهزرة والميم وفتح المعجمة (التمثال) اى المتساوى الاجزاء كالحبوب وهو ما يسمى بالعينه ثم ان ادخلها في البيع في صفقة واحدة صح وان لم يردّها إلى المبيع على المعتمد لان رؤيته كظاھر الصبرة واعلى المانع في دلالة كل على الباقي وزعم انه ان لم يردّه اليه كان كبيع عينين رأى احدهما بمنوع لوضوح الفرق إذ ما هنا في التمثال والعينان ليسا كذلك ومن ثم لم يورأى ثوبين مستويين قيمة ووصفاً وقدرًا كنصف كرباس فسرق احدهما مثلاً ثم اشترى الاخر غائباً صح إذ لاجباله حينئذ بوجه وان لم يدخلها في البيع لم يصح وان ردها للمبيع لانه لم ير المبيع ولا شيئاً منه

في اناء البائع ضمن الاناء لانه اخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة لقبض المبيع فيه اه فقله ولو اشترى شيئاً من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلاً الى قوله قال في المجموع هو المراد بقوله هنا لا يبيع شيئاً موازنة بشرط حط قدر معين الخ اه سم (قوله في مقابلة الظرف) اى من غير وزن اه سم (قوله كما مر) اى في فرع قبيل قول المتن ومتى كان العوض معيناً (قوله وخرج) الى قوله وكذا في المغنى والى المتن في النهاية (قوله بدل) اى الى اخره (قوله نحو رمان الخ) اى كسفرجل اه نهاية اه سم قال ع ش ومن النحو الغيب كما قاله الشيخان ونوزعا فيه اه عبارة المغنى ولا يكفي في الغيب والخوخ ونحوهما رؤية اعلاها لكثرة الاختلاف في ذلك اه (قوله فلا بد من رؤية جميع كل واحدة) فان رأى احد جانبي نحو بطيخة كان كبيع الغائب كالثوب الصفيق يرى احد وجهيه نهاية ومغنى قال ع ش قوله فلا بد من رؤية جميع الخ اى الرؤية العرفية فلا يشترط قلبها ورؤية وجهيها الا اذا غالب اختلاف احد وجهيها على ما يأتى وقوله كالثوب الصفيق قضية هذا التشبيه ان عدم الاكتفاء برؤية احد الجانبين مفروض فيما اختلفت جوانبها اه (قوله طولاً وعمقاً) بنى وعرضا اه سيد عمر قول المتن (وانموذج التمثال) قدر التحل اى والمغنى المتن هكذا ومثل انموذج التمثال وقصد بذكر مثل بيان الكاف في قوله كظاھر الصبرة وان انموذج معطوف على ظاھر الصبرة وانما لم يقدر الكاف فتقول وكان انموذج لان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجار والمجرور ملفقاً من متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدر في الكلام كما قد يتوهم فليتامل اه سم (قوله بضم الهزرة) الى قوله وفيه وقفة في النهاية الا قوله وقشر القصب الى وتقييده وكذا في المغنى الا قوله وطلع النخل وقوله وقد يجاب الى وتردد وقوله وكذا الورق البياض (قوله والميم الخ) اى وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس انه لحن وانما هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المعجمة اه نهاية قال ع ش قوله مر انه لحن قال النواجي هذه دعوى لا تقوم عليها حاجة فما زالت العلماء قديماً وحديثاً يستعملون هذا اللفظ من غير نكير حتى ان الزمخشري وهو من ائمة اللغة سمي كتابه في النحو الانموذج وكذلك الحسن بن رشيق القيروانى امام المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الادب وقال النووى في المنهاج وانموذج التمثال ولم يتعقبه احد من الشراح اه وقوله مر وانما هو بفتح النون اى من غير همزة اه (قوله بالعينه) بكسر العين وسكون التحتية وفتح النون اه جمل (قوله ثم ان ادخلها الخ) اى كان قال بعثك حنطة هذا البيت مع الانموذج اه مغنى (قوله كظاھر الصبرة) اى كروية ظاھر الصبرة وقد تقدم انها كافية اه ع ش (قوله في دلالة كل الخ) والاولى في الدلالة على الباقي باسقاط لفظه كل لما في جعل دلالة الكل جامعاً لما لا يخفى الا ان يراد بالكل ظاھر الصبرة واعلى المانع (قوله احدهما) ثم قوله ليس الاولى فيهما التانيث (قوله ومن ثم لم يورأى الخ) ليتامل وجه هذا البناء اه سيد عمر (قوله ثم اشترى الخ) اى ولا يعلم ايهما المسروق نهاية ومغنى (قوله صح) اى ان كان ذا كرا او صافه كما مر (قوله ولم يَدْخُلْها الخ) اى كان قال بعثك من هذا النوع كذا مغنى ونهاية (قوله) ان علما قد وزن الظرف وقدر قسطه ولا فلا ولو اشترى شيئاً من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلاً على ان يوزن بظرفه ويسقط للظرف اربالاً معينة من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي تقع في كثير من الاسواق (فرع) ذكر الرافعى في الاجارة ان من اشترى سمناً وقبضه في اناء البائع ضمن الاناء لانه اخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة لقبض المبيع فيه اه فقله ولو اشترى شيئاً من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلاً الى قوله في المجموع الخ هو المراد بقوله هنا لا يبيع شيئاً موازنة بشرط حط قدر معين الخ (قوله في مقابلة الظرف) اى من غير وزن (قوله كما مر) اى في الفرع المذكور في الشرح قبيل قول المصنف ومتى كان العوض معيناً الخ (قوله وانموذج التمثال) قدر المحلى المتن هكذا ومثل انموذج التمثال وقصد بذكر مثله بيان معنى الكاف في قوله كظاھر الصبرة وان انموذج معطوف على ظاھر الصبرة ولم نألم يقدر الكاف فيقول وكان انموذج لان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجار والمجرور ملفقاً

(او) ان (كان صوانا) بكسر او له وضحه (للباقى خلقه) وان لم يدل عليه (كقشر) قصب (٣٦٩) السكر الاعلى وطلع النخل و) الرمان

والبيض وكذا القطن لكن بعد تفتحه وانما لم يصح السلم فيه حينئذ لعدم انضباطه (والقشرة السفلى) وهى ما تنكسر عند الاكل وكذا العليا ان لم تنعقد (للبوز واللوز) لان بقاءه فيه من صلاحه وقشر القصب الاسفل قد يمص معه فصار كانه فى قشر واحد وتقيده كاصله بالخلقى للاحتراز عن جلد الكتاب فانه لا بد من رؤية جميع اوراقه وكذا الورق البياض وان اورد على طرده القطن جوزه والدر فى صدفه والمسك فى فآرته وعلى عكسه الخشكنا ونحوه والفقاع فى كوزه والجبة المحشوة بالقطن لبطان بيع الاول مع ان صوانها خلقى دون الاخر مع ان صوانها غير خلقى وقد يجاب بان الغالب فى الخلقى ان بقاءه فيه من مصلحته فاريد به ما هو الغالب فيه ومن شأنه فلا يراد عليه شيء من ذلك وتورد الاذرعى فى الحاق الفرش واللحف بالجبة ورجح غيره عدمه لان القطن فيها مقصود لذاته بخلاف الجبة وفيه وقفة (وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به) عرفا وضبط فى الكافى بان يرى منه ما يختلف معظم المالة باختلافه فيرى فى الدار والبستان والحمام كل ما

او كان صوانا الخ) عبارة النهاية والمغنى اول لم يدل على باقية بل كان صوانا ثم قال فقوله او كان قسيم قوله ان دل اه (قوله وطلع النخل) عطف على قصب السكر (قوله لكن بعد تفتحه) لا يخفى ان ايراده هنا على هذا الوجه يقتضى انه تكن رؤية صوانه بعد تفتحه وحينئذ فلا معنى لاشتراط تفتحه اذ لا معنى له الا التمكن من رؤية بعضه وحينئذ فهو من القسم الاول لان الثانى اه رشيدى (قوله ان لم تنعقد) اى السفلى سم ورشيدى (قوله وقشر القصب الاسفل الخ) فيه ان المعول عليه هنا ان يكون قشره صوانا لما فيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك على ان هذه العلة موجودة فى الباقلاء ولا يصح بيعها فى قشرها الاعلى فالاولى أن يعمل بان قشره الاعلى لا يسترجعه ورؤية بعضه تدل على رؤية باقية فهو من القسم الاول اه حلى قال شيخنا وهذا بخلاف اللوية الخضراء فانه يصح بيعها فى قشرها اه (قوله وكذا الورق) اى فلا بد من رؤية جميع طاقاته معنى وعش (قوله البياض) اى ذو البياض والمراد به الذى لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره (قوله على طرده) اى منع الخلقى (قوله فى جوزة) اى قبل تفتحه سم ورشيدى زاد السيد عمر بقرينة ما تقدم اه (قوله والمسك فى فآرته) اى حيث لم يرها فارغة ثم يعاد اليها فانه يكتفى برؤية اعلاها كما مر اه نهاية (قوله الخشكنا) هو فطيرة رقيقة يوضع فيها شيء من السكر ونحو اللوز وتسوى بالنار فتكنى رؤية الفطيرة التى هى القشرة عن رؤية ما فيها لانها صوان له وهو فارسي بمعنى الخبز اليابس والجزء الاول من هذا بمعنى الثانى من ذاك وبالعكس (قوله فى كوزه) اى المسدود الفم شرح المنهج (قوله والجبة المحشوة بالقطن) وينبغى ان مثله الصوف اى فانه تكنى رؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شيء مما فى الباطن اه عش (قوله بيع الاول) بضم الهمزة جمع اول اى القطن والدر والمسك فى ظروفا (قوله دون الاخر) جمع الاخير اى الخشكنا وما عطف عليه ويجوز افرادهما كما جرى عليه عش فقال قوله الاول اى القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الاخر اى القسم الاخر وهو الخشكنا وما عطف عليه اه (قوله فاريد به ما هو) اى كون البقاء فيه من المصلحة الغالب فيه) اى ليس المراد عموم الصوان الخلقى بل نوع منه وهو ما بقاؤه فيه من مصالحه وحينئذ فكان الاول حذف قوله ومن شأنه لانه يوم انه يكتفى برؤية الصوان الذى ليس البقاء فيه من المصالح لان من شأنه ان البقاء فيه من المصالح ثم ان هذا الجواب لا يدفع ما ورد على العكس اه رشيدى اقول وما الموصولة فى قوله ما هو الغالب واقعة على مطلق الصوان خلقيا اولا وحينئذ فالدفع ظاهر (قوله ورجح غيره عدمه) وهو المعتمد اه عش عبارة المغنى والظاهر كما قاله ابن شهبة عدم الحاق اه (قوله عدمه) اى عدم الحاق فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه ويكتفى فيها البعض اه عش (قوله لان القطن الخ) ولا يصح بيع اللب من نحو الجوز وحده فى قشره لان تسليبه لا يمكن الا بكسر القشر فيؤدى لنقص غير المبيع نهاية ومعنى اى ولان المبيع حينئذ غير مرقى اصلا اه رشيدى وقال عش قوله مر لنقص غير المبيع هو القشر وذلك لان القشر واللّب فيه يرغب حفظا للّب فتزيد قيمته وبعد الكسر انما يرد للمجرد الوقود وقيمتها بهذا الاعتبار تافهة اه قول المتن (وتعتبر رؤية كل شيء الخ) وان اختلفا فى الرؤية فالقول قول مدعيها يمينه لان الاقدام على العقد اعراف بصحته وهو على القاعدة فى دعوى الصحة والفساد من تصديق مدعيها معنى ونهاية (قوله عرفا) الى المتن النهاية (قوله فيرى) الى المتن فى المغنى الا قوله قال الى ويشترط (قوله والطريق) اى التى يتوصل منها اليها والسقوف والسطوح والجدران والمستحم نهاية ومعنى (قوله ويجرى ماء يدور الخ) اى اذا اشتمل ما اشتراه على رحا يدور بالماء قال النهاية وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرحا اه (قوله وفى السفينة جميعها الخ) اى ولو كبيرة جدا كالملاحى ولو احتيج فى رؤيتها الى صرف دراهم لمن يقلب السفينة من جانب الى اخر لتأتى رؤيتها لم تجب على واحد منهم ما يعينه بل ان اراد المشتري التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعاً منه او اراد

من متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة فى الكلام كما قد يتوهم فليتامل (قوله ان لم تنعقد) اى السفلى (قوله فى جوزة) اى قبل تفتحه

اشتملت عليه حتى بالوعة والطريق ويجرى ماء يدور به الرحا وفى السفينة رؤية جميعها

بشرط دخوله بل لا يصح البيع إلا بشرط دخوله أخذاً من قول الروضة قبيل الوقف ولو باع بشر الماء وأطلق أو باع دار فيها بشر جاز ثم إن قلنا بملك الموجود حال البيع يبقى البائع وما يحدث للبشرى قال البغوى وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للبشرى لئلا يختلط الماء آن اه سم (قوله ما يصل إليه) أى المحل الذى يصل الماء إليه وهو القرار

\*(باب الربا)\*

(قوله بكسر الراء) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله وبفتحها والمد قوله ومن ثم إلى وهو قوله ثم العوضان إلى المتن (قوله ويكتب بهما) أى بالواو والالف كما نقله علماء الرسم اه ع ش (قوله بالياء) أى لان الالف تمال نحو الياء ثم هذا فى غير القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضى هذا ان لا يجوز كتابته بالالف وحدها لكن العرف على كتابته بها وحدها نظر اللفظة حفى اه بجيرى (قوله وهو لغة الزيادة) قال تعالى اهتزت وربت أى زادت ونمت معنى ونهاية (قوله غير معلوم التماثل) يصدق بمعلوم عدم التماثل وال فى التماثل للعهد أى التماثل المعبر شرعاً وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد با بعد من حمل قولنا على عوض مخصوص على الانواع الخصوصية التى هى محل الربا وقوله او مع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض وتحمل أ ل فى البدلين على المعهود شرعاً وهى الانواع الخصوصية التى هى محل الربا كما حمل على ذلك قوله على عوض مخصوص وان كان اعم منه ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متحداً وما كان مختلفاً وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجهول سم على المنهج اه ع ش (قوله وانه من أكبر الكبائر) عطف على التحريم وظاهر الاخبار هنا أنه أعظم اثم من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن ائتنى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى بخلافه نهاية وسم قال ع ش قوله من الزنا ومنه اللواط وقوله والسرقة أى وان قلت اه (قوله ولم يؤذن الله) أى لم يعلم الله (قوله كايذاته أولياء الله) أى ولو أمواتا (قوله فانه صح فيها) أى فى إيدائه أولياء الله (قوله وما أبدى له) أى من كونه يؤذى للتضييق ونحوه اه ع ش (قوله إنما يصلح حكمه) يفيد ان مجرد علم الحكمة لا يخرج عنه كونه تعدياً فليراجع فيه نظر اظاهر اسم على حجج أى لتصريح بعضهم بان التعبدى هو الذى لم يدرك له معنى وقديجاب عن الشارح بانهم قد يطلقون التعبدى على ما لم يظهر له علة موجهة للحكم وان ظهر له حكمه اه ع ش (قوله بان يزيد احد العوضين) أى مع اتحاد الجنس شيخنا الزيادى اه ع ش (قوله ومنه بالقرض) وإنما جعل منه مع انه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفع المقرض كان بمنزلة انه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما اه ع ش (قوله بان يشترط فيه

وان لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل الماء ملكاً بل استحقاق الارض الشرب منه ومر فى زكاة النبات ماله تعلق بذلك

\*(باب الربا)\*

بكسر الراء والقصر وفتحها والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء وهو لغة الزيادة وشرعاً قال الرويانى عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو أحدهما والاصل فى تحريره وانه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والاجماع قيل ولم يحل فى شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى فى كتابه عاصياً بالحرب غير آ كله ومن ثم قيل انه علامة على

سوء الخاتمة كايذاته أولياء الله فانه صح فيها الايدان بذلك وتحريره تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمه لاعلة وهو امار بافضل بان يزيد احد العوضين ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع المقرض

لئلا يختلط الماء ان اه (قوله وإن لم يملك هو الخ) فى شرح العباب ثم قال أى البلقينى فى الفتاوى واما الصورة الثانية وهى أن لا يكون محل البيع مملوكاً وإنما المملوك المحل الذى يصل إليه الماء فاذا صدر بيع فى هذه الصورة على الماء السكان فى الارض فانه لا يصح لانه غير مملوك لصاحب الارض ولهذا اذا خرج من ارضه كان على اباخته وإذ باع القرار لم يدخل الماء الذى هو غير مملوك له وإنما يدخل فى ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب المقصود منه اه

\*(باب الربا)\*

(قوله عقد على عوض مخصوص الخ) لك ان تقول هذا الحد غير مانع لانه يدخل فيه بيع صبرة بصبرة شعير جزافاً مع الحلول والتقابض إذ يصدق على الصبرتين انه عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع مع انه لا ربا فى ذلك ولا يقال التماثل إنما يعتبر فى الجنس فقوله غير معلوم التماثل معناه إذا كان يهتبر فيه التماثل لان الحد لا تعرض فيه لذلك ويمكن ان يجاب بان أ ل فى التماثل للعهد أى التماثل المعبر شرعاً وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد با بعد من حمل قوله على عوض مخصوص على الانواع الخصوصية التى هى محل الربا فليتمل (قوله وانه من أكبر الكبائر) وظاهر الاخبار انه أعظم اثم من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن ائتنى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه (قوله إنما يصلح حكمه) يفيد ان مجرد علم الحكمة لا يخرج



غير نحو الرهن اور بايد بان يفارق احدهما مجلس العقد قبل التقابض اور بالنسبة بان يشترط اجل في احد العوضين وكلها يجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوي زيادة على ما مر ثم العوضان ان اتفقا جنسا اشترط (٢٧٣) ثلاثة شروط أو علة وهي الطعام والتقية

اشترط شرطان ولا كبيع طعام بنقد أو ثوب أو حيوان بحيوان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة إذ اعلمت ذلك علمت أنه (لذا بيع الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كأيأتي (ان كانا) أي الثمن والثمن وقع في بعض النسخ بلا الف وهو فاسد (جنسا) واحدا بان جمعها اسم خاص من اول دخولها في الربا واشتركا في اشتراكا معنويا كتمر معقلى وبرنى وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الادقة فانها دخلت في الربا قبل طرو هذا الاسم لها فهي اجناس كاصولها وبالاخير البطيخ الهندي والاصفر فانها جنسان والتمر والجوز الهنديان مع التمر والجوز المعروفين فان إطلاق الاسم عليهما ليس لقدر مشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا الضابط مع انه اول ما قيل منتقض باللحوم والالبان لصدقه عليها مع انها اجناس كاصولها ( اشترط الحلول) من الجانبين اجماعا لاشتراط المقابضة في الخبر ومن لازمها الحلول غالبا فتى اقترن بأحدهما

(الخ) ومنه ما لو أقرضه بمصر وأذن له في دفعه لو كيله بمكة مثلا أه ع ش وهل مثله ما شاع في زمننا أن يقرضه بمصر وأذن لو كيله بمكة مثلا في دفع مثله له وهل يخلص من الربا أن يقرضه بمصر ويأذن لو كيله بمكة مثلا أن يقرضه مثله ثم يتقاصا بشرطه ويظهر فيهما نعم والله أعلم (قوله نحو الرهن) من النحو الكفالة والشهادة أه ع ش (قوله اور بالنسبة) بالفتح والمداه ع ش (قوله يجمع عليها) أي على بطلانها (قوله مامر) أي من كونه طاهر منتفعا به الخ (قوله ثم العوضان) أي الثمن والثمن (قوله وهي) أي العلة (قوله والتقية) الو او للتقسيم وقال ع ش بمعنى أو أه (قوله أو حيوان بحيوان) أي مطلقا وإن جاز بلعه كصغار السمك نهاية ومعنى قال ع ش قوله مطلقا أي ما كولا أو غيره من جنسه أو من غير جنسه ومعلوم ان الكلام في الحي وقوله كصغار السمك أي والجرا داه (قوله أو النقد) إلى قول المتن وجنسين في النهاية لا قوله وهو فاسد وقوله نعم إلى المتن وقوله وهما فيه وقوله لقدرتها إلى ولو قبضا (قوله أي الثمن) إلى قول المتن والمائة في المعنى الا قوله وهو فاسد (قوله وهو فاسد) وفي جزمه بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام من الجانبين أي ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للذكر نظر ظاهر أه سم أي او المعقود عليه من الطعامين (قوله اشتراكا معنويا) معناه أن يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها افراد كثيرة كالقمح اما اللفظي فهو ما وضع فيه اللفظ لكل المعاني بخصوصه في متعدد الوضع بتعدد معانيه كالاغلام الشخصية وكالقرء فانه وضع لكل من الطهر والحيض أه ع ش (قوله كتمر الخ) تأمل انطباق الضابط على ذلك سم على حج أقول أي لان هذا الاسم حدث لها بعد دخولها في باب الربا لثبوت الربا فيها بسرا ونحوه ويمكن الجواب بانه من وقت دخولها في باب الربا جمعها اسم خاص كالطلع ثم الحلال وان اختلف باختلاف الاحوال أه ع ش (قوله كتمر معقلى) بفتح الميم واسكان العين المهملة وكسر القاف نوع من التمر معروف بالبصرة وغيره منسوب إلى معقل بن يسار الصحابي رضي الله عنه والبرنى هو ضرب من التمر اصفر مدور واحده برنية وهو اجد التمر فهما جنس واحد أه معنى عبارة البحرى البرنى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقال له راس البرنية نسب له لانه أول من غرس ذلك الشجر أه (قوله وبما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) أي الدقيق (قوله وبالاخير) هو قوله واشتركا فيه اشتراكا معنويا (قوله البطيخ الهندي) أي الاخضر (قوله فانها جنسان) علة للاخراج وسبيل الخروج بقوله (فان إطلاق الاسم) أي البطيخ والتمر والجوز (عليهما) أي على الاثنين من الستة المذكورة على التوزيع الخ (قوله أي ليس الخ) أي الاسم تفسير لقوله فان إطلاق الاسم الخ (قوله بل حقيقتين الخ) أي لكل منهما ع ش بوضع مستقل (قوله وهذا الضابط) أي كل طعامين جمعها اسم خاص الخ (قوله اول ما قيل) أي في ضبط اتحاد جنس الطعامين (قوله منتقض الخ) ويمكن ان يقال حقيقة كل من الالبان واللحوم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم راي ابن عبد الحق اشار إلى ذلك حيث قال ولك ادعاء خروجها بالقيد الاخير أه أي بقوله اشتراكا فيه الخ أه ع ش (قوله لاشتراط المقابضة) هو مستند الاجماع أه ع ش (قوله ومن لازمها) أي المقابضة الحلول وفي سم على حج قد يقال لا يلزم إرادة اللازم أه ويمكن أن يجاب بأن ألفاظ الشارع إذا وردت منه تحمل على الغالب فيه والامور النادرة لا تحمل عليها أه ع ش (قوله والمائة مع العلم بها) أي حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الاتي ولو باع جزا فأخ ع ش قول المتن (والتقابض) ولو اشترى من

عن كونه تعديا فليراجع فان فيه نظر اظاهرا (قوله وهو فاسد) في الجزم بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام أي ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للمذكور نظر ظاهر (قوله كتمر معقلى) يتأمل انطباق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمها الحلول) قد يقال لكن لا يلزم إرادة اللازم

غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ويسله البائع له ليقبض النصف ويكون  
نصفه الثاني امانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فاعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد  
المعطى لأنه قبضه لنفسه فان أقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشتري بها النصف  
الاخر من الدينار جاز كغيرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسله منها خمسة ثم استقرضها ثم  
ردها اليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقرئ في روضه لأن التصرف مع العاقد في زمن  
الخيار اجازة وهي مبطلّة فكانها تفرقا قبل التقابض نهاية ومعنى (قوله حتى لو كان الخ) غاية مرتبة على  
التقابض المفسر بما مر من قوله يعني القبض الحقيقي الخ اه ع ش (قوله نحو حواله) من النحو الا براء والضمان  
لكنه يبطل العقد بالحوالة والبراء لتضمنها الاجازة وهي قبل التقابض مبطلّة للعقد وأما الضمان فلا يبطل  
العقد بمجرد بل أن حصل التقابض من العاقد في المجلس فذاك والا بطل بالتفرق اه ع ش وقوله وهي  
قبل التقابض الخ أى على مختار النهاية والمغنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله من غير تقدير) أى تقدير المقبوض  
بالكيل أو الوزن فالمعتبر في القبض هنا ما ينقل الضمان لا ما يفيد التصرف ايضاً لما يأتي أن قبض ما بيع مقدراً  
لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الروض و (قوله ومع استحقاق البائع للحبس) أى حبس المبيع إلى أداء  
الثمن اه كرى قول المتن (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً اه سم (قوله قبض وارثيهما)  
أى ثم أن اتحد الوارث فظاهروا وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام  
المورث لمفارقة بعضهم كفارقة بعض اعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الاقباض من الكل ولو  
بأذنهم لو احدى قبض عنهم فلو اقبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصة من لم يقبض كالواقبض  
المورث بعض عوضه وتفرقا قبل قبض الباقي اه ع ش (قوله وهما فيه) أى يشترط وجود الوارث في  
المجلس عند موت المورث والأوجه وفاقاً لما أفاده كلام الشيخ أبى على أنه يكفي قبضهما في مجلس عليهما بالموت  
ولأن لم يكن ناعند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشي لأن الموت بمنزلة الاكراه على التفرق وهو  
لا يضر على المعتمد فغنية الوارث قبل عليه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة الاكراه على مفارقة المجلس فاذا  
علم كان مجلس عليه بمنزلة مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بأن يحضر المعقود عليه أو  
قبض وكيله بأن يوكل من يقبضه له في أى موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله م ر والاكتفاء بقبض  
وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين وبقبض الماذونين ظاهر إذا كان  
العاقدان مالكيين أو اذن المالكان لهما في التوكيل أو ساع لهما شرعاً اه سم وما ذكره عن م ر في

نحو حواله نعم يكفي هنا  
قبض من غير تقدير ومع  
استحقاق البائع للحبس  
وإن لم يفد صحة التصرف كما  
يأتي (قبل التفرق) حتى لو  
كان العوض معيناً كفي  
الاستقلال بقبضه ويكفي  
قبض وارثيهما في مجلس  
العقد بعدم موتيهما وهما فيه

(قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله وهما فيه) أى يشترط وجود الوارث في المجلس عند  
موت المورث والأوجه وفاقاً لما أفاده كلام الشيخ أبى على أنه يكفي قبضهما في مجلس عليهما بالموت وإن لم يكن  
عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشي لأن الموت بمنزلة الاكراه على التفرق وهو لا يضر على  
المعتمد فغنية الوارث قبل عليه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة الاكراه على مفارقتها المجلس فاذا علم كان مجلس  
عليه بمنزلة مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بأن يحضر المعقود عليه أو قبض وكيله بأن يوكل  
من يقبضه له في أى موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله م ر وعبارة شرحه ويكفي قبض الوكيل فيه من  
العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت مورثه في المجلس أى وإن لم يكن الوارث  
معه في مجلس العقد لأنه في معنى المكروه كما قاله الشيخ أبو على في آخر كلام له اه وفي شرح العباب للشارح عن  
الشيخ أبى على عكس ما ذكره والاكتفاء بقبض وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا  
وكيلين وبقبض الماذونين ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين أو اذن المالكان لهما في التوكيل أو ساع لهما شرعاً  
وفي شرح العباب وهل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث كفارقة الموكل قبل قبض الوكيل وكما  
يأتي أن الفرق كرها كمو اختياراً أو يفرق بانتفاء الاهلية من اصلها عن الميت فسقط اعتبار حضوره

وإلا بان بطلانه من حين الاجازة فعليه مائمه تعاطى عقد الربا ان تفرق اذن تراض فان فارق أحدهما ثم فقط (والطعام)

بخلاف المكره ونحوه كل محتمل وكلامهم يميل للثاني اه (قوله) وماذونيهما الخ) حاصل هذا الكلام كما ترى انه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الاذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليتامل (قوله) ولومع اختلاف العلة) كذهب وبر (قوله) اوكون احد العوضين غير ربوى) في اقتضائه هذا نظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس ربوية (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على ان شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحتها وهذا ما ينفع المصنفين (قوله) ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس) يحتمل ان وجه التعليل الذي أشار اليه هذا الكلام انه لو كان التقابض شرطا لاصل الصحة لم يأت التخيير في المجلس قبله وكان المراد ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس من الابتداء فليتامل (قوله) مع الاكراه مبطل) قال في شرح العباب وكالا كراهه النسيان كما في الاموال الجهل كما قاله الماوردي اه (قوله) لضيق باب الربا البطلان في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد انه لا أثر له مع الاكراه مر (قوله) بخلاف الاجازة) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي ان الاجازة كالفرق وان تقابضا بعدها قبل التفرق (ان تفرقا عن تراض)

الذي هو باعتبار قيام الطعام به أحد العلتين ( ٢٧٦ ) في الربا خبر مسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل وتعليق الحكم بمشتق إذا الطعام بمعنى

حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسخا حكما اللهم إلا أن يقال ان تفرقهما على تلك الحالة محمول على انهما تفرقا على نية بقاء العقد بخلاف ما لو تفرقا او احدهما بقصد الفسخ فلا اثم ويصدق في ذلك اه (قوله الذي هو) إلى قوله غالباً في النهاية والمغنى لا قوله إذا الطعام بمعنى المعلوم (قوله إذا الطعام الخ) دفع به ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقاً (قوله بكسر العين) قال عميرة أي فالطعام بالضم الاكل واما بالفتح فهو ما يدرك بالذوق سم على المنهج اه ع ش (قوله بان يكون اظهر مقاصده الخ) وفهم منه بالاولى كما في المغنى ما إذا لم يقصد الالتناول الآدمي وسيأتي في كلامه ان مثل ذلك ما إذا قصد للنوعين بشرطه الآتي (قوله وان لم يأكله) أي الآدمي الا نادراً بل أول ما يأكله اصلاً لكن يبقى الكلام في العلم بكون اظهر مقاصده الطعام حيث لم يتناوله الآدمي الا نادراً أو لم يتناوله أصلاً من اين يؤخذ إلا ان يقال انه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتاً فيعلم ان الاقتيات منه هو المقصود فلا يضرب في كونه مقصوداً للآدمي اختصاص البهائم به او غلبة تناوله اه ع ش (قوله كالبلوط) أي كشمرة على وزن تنور شجرة ثم يشبه البلح في الصورة بأرض الشام كانوا يقاتون ثمرة قديماً وهو المعروف الآن بشمر الفؤاد اه بجرى عبارة ع ش وهو أي البلوط المعروف الآن بشمر الفؤاد وهو يشبه البلح في الصورة اه (قوله او شاركه فيه البهائم غالباً) قد يخالف قوله الآتي إلا ان غلب تناول البهائم له على الاوجه إلا ان يقال ما هنا فيما إذا قصد لتناول الآدمي فقط وما ياتي فيما إذا قصد للنوعين اه سم وسياتي عن المغنى خلافه (قوله لتوقف) هذا لا يكفي في الدور بل لا بد من ثبوت توقف الطعام على الطعام وهو ممنوع اه سم وقد يجاب بان ما ذكر من عدم كفاية ذلك إنما هو في الدور التقدمي وكلام الشارح في الدور المعني بدليل قوله مع رجوعهما للمعنى واحداً كما يبطل التعريف بالاول كتعريف العلم بعدم الجهل كذلك يبطل بالثاني كتعريف الاب بما يشتمل على الابن إذ يشترط في التعريف أن يكون معلوماً قبل المعرفة كما تقر في محله (قوله وقد يحل) يحله ايضاً الحل على التعريف اللفظي وهل يرد على جوابه ان الاعيان الربوية اعم بما قصد لطعم الآدمي فكيف تفسر به فان اعتبر فيها معنى المطعومية جاء المحذور اه سم وقد يجاب بجواز التعريف بالاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض وبان يكون المعبر فيها معنى ليست بنقد لا معنى المطعومية (قوله كبر) إلى قول المتن وأدقة الاصول في النهاية إلا قوله بلد العقد وقوله أو محتوم إلى ودهن الخ (قوله إلا به) أي بالماء (قوله بعرف بلد العقد) والمراد ببلد العقد محله بلد كان او غيرها وفي سم على حجج قوله بلد العقد أي وان لم يكن روي في بلد وغير روي في آخر ولا يخلو عن غرابة ونظر اه أي فالاولى ما قاله من ان المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر إلى محله دون اخرى اه ع ش (قوله والبقولات) عطف على سائر الفواكه (قوله كملح) ما نياً أو جلياً اه ع ش (قوله من الابازير) منها الحلبة اليابسة دون الخضراء كذا بهامش وعليه فمثلها الكبر في التفصيل فيما يظهر اه ع ش (قوله والبهارات) والبهار وزان سلام الطيب مصباح اه ع ش عبارة الكردى البهارت طيب الرائحة والطين الارمنى نسبة إلى ارمية بكسر الهمزة وتخفيف الياء قرية بالروم والطين المختوم نوع من الطين يؤكل للتداوى كالارمنى اه (قوله خروج) على وزن مقود و (قوله ووردو لبان الخ) عطف على خروج اه ع ش (قوله فانه نص الخ) عبارة النهاية والمغنى فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فالحق بهما ما في معناهما كالارز

المطعم يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق ( ما قصد للطعم) بضم اوله مصدر طعم بكسر العين أي لطعم الآدمي بان يكون اظهر مقاصده تناول الآدمي له وإن لم يأكله إلا نادراً كالبلوط او شاركه فيه البهائم غالباً ( تنبيه ) في عبارته هذه دور لتوقف معرفة الطعام على الطعم مع رجوعهما للمعنى واحد وقد يحل بان يراد بالطعام افراده التي يجري فيها الربا أي والاعيان الربوية ما قصدت لطعم الآدمي (اقتياتا) كبر وحص وماء عذب إذ لا يتم الاقتيات الا به وتسميته طعاماً جاء في الكتاب والسنة قيل المراد به ما ينساغ وان كانت فيه ملوحة ليخرج ماء البحر فقط وفيه نظر والذي يتجه اناطته بعرف بلد العقد (أو تفكها) كتمر وزبيب وتين وغير ذلك بما يقصد به تادم أو تحل أو تحرف أو تحمض كسائر الفواكه الآتي كثير منها في الايمان والبقولات (أو تدوايها) كملح وكل مصلح من الابازير والبهارات وسائر الادوية كزعفران وسقمونيا وطين أرمنى أو محتوم وزعم تنجيه بمنوع ودهن نحو خروج ووردو لبان وصمغ وحب حنظل للخبر السابق

فانه نص فيه على هذه الاقسام بذكر مثلها كالملاح فانه مصلح للغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن إذا اغذية لحفظ والصحة والادوية لردّها وإنما لم يتناول الطعام في الايمان الدواء لانه لا يساه في العرف المبنية هي عليه وخروج بقصد الخ نحو خروج والذرة

وعنبر و مسك و جلدوان  
اكل تبعامالم يقصد للاكل  
غالبا و دهن نحو سمك و كتان  
وحبه و حشيش يؤكل رطبا  
كفت و قضبان و عنب مما  
يؤكل و لا يقصد تناوله له  
و مطعوم جن كعظم و ان  
جاز لنا اكل طريقه الذى  
يستلذ به و لا يضر كما هو ظاهر  
و مطعوم بهائم ان قصد  
لطعمها و غلب تناولها له  
كعلف رطب قد يتناوله  
الادى فان قصد للنوعين  
فربوى الا ان غلب تناول  
البهائم لها على الاوجه فلم  
من هذا كقولنا السابق  
بان يكون أظهر مقاصده  
الى اخره ان القول ربوى  
بل قال بعض الشارحين ان  
النص على الشعير يفهمه  
لانه في معناه ( وادقة الاصول  
المختلفة الجنس و خلوها  
وادهانها اجناس ) لانها  
فروع اصول مختلفة ربوية  
فاعطيت حكم اصولها ثم  
كل خلين لاء فيها و اتحد  
جنسها يشترط فيهما  
المائة و كل خلين فيها ماء  
لا يباح احدهما بالآخر  
مطلقا لانها من قاعدة مد  
عجوة و كل خلين في احدهما  
ماء ان اتحد الجنس لم يبع  
أحدهما بالآخر لمنع الماء  
المائة و الا يبع و خرج  
بالمختلفة الجنس المتحدة  
الجنس كادقة انواع البر  
ففى جنس واحد و ادهانها  
دهن نحو الورد و البنفسج  
فكلها جنس واحد لان أصلها

و الذرة و على التمر و المقصود منه التفكه و التأدم فالحق به ما في معناه كالتين و الزبيب و على الملح فالحق به ما في معناه كالمصطكى و السقمونيا ( قوله و وردو مائه الخ ) و لم ينبه على حكم بقية المياه و الظاهر انها ربوية لانها تقصد للتداوى اه ع ش ( قوله مالم يقصد للاكل غالبا ) يقتضى انه لو كان بمحل يقصد للاكل غالبا كان ربويا اى في ذلك المحل اه سيد عمر اى وهو مشكل كما مر عن سم و ياتى عن ع ش ( قوله و قضبان و عنب ) اى اطرافها و مثلها و ورقه و مثلها ايضا اطراف قضبان العصفرة اه ع ش ( قوله مما يؤكل ) بيان لنحو خروج الخ ( قوله و مطعوم جن ) و قوله ( مطعوم بهائم ) معطوفان على قوله نحو خروج ( قوله كعلف رطب ) اى كالبرسيم اه ع ش ( قوله كقولنا السابق الخ ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى الربا فيما غلب تناول البهائم له ايضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل بل صرح به فيما سبق بقوله او شاركه فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا الا ان غلب الخ فليتأمل الا ان يجاب بان ما تقدم فيما اذا قصد للادى اى فقط فلا تضر مشاركة البهائم و ان غلبت و ما هنا فيما اذا قصد لها فلا تضر مشاركة البهائم الا ان غلبت اه سم قال المغنى و لا ربا فيما غلب تناول البهائم له و ان قصد للاديين كما قاله الماوردى و جرى عليه الشارح و ان خالف في ذلك بعض المتأخرين اما اذا كان على حد سواء فلا يصح ثبوت الربا فيه اه و قوله كما قاله الماوردى اعتمدته الشورى و الحنفى و قوله بعض المتأخرين شامل للشرح و النهاية ( قوله ان القول ربوى الخ ) و ما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القلب بمأكل تناول البهائم له محمول على بلاد غلب فيها لئلا يخالف كلام الاصحاب اه نهاية و قولها من المشاحة في كون الخ اى من المنازعة في ربوية القول لسبب كون الخ قال ع ش قوله مر محمول الخ يودى الى ان الشيء يكون ربويا في بلد دون اخرى وهو مشكل و قد مر عن سم انه لا يخلو عن غرابة و نظر اه و قد يحمل كلامه على ان هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى ان غلبة تناول البهائم القول ممنوعة و لئن سلم ذلك فما استندت اليه من الغلبة لئلا هو في بعض البلاد و لا اعتبار لذلك و حيث قد فالقول ربوى دائما اه و فى الجيرى عن البرماوى و البر ربوى لانه اما للتفكه او للتداوى و كل منها داخل في المطعوم اه ( قوله لانها فروع ) الى قول المتن و المماثلة في المغنى الا قوله و بحث الى المتن و الى قول المتن و لو باع في النهاية الا قوله كلوز الى و لى و قوله و يظهر الى المتن ( قوله فيهما ماء ) اى عذب رشيدى و ع ش عبارة السيد عمر اى عذب فلو اختلف الجنس فلا مانع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه ( قوله مطلقا ) اى اتحد جنسهما و لا اه ع ش ( قوله مدعجوة ) اى و درهم ( قوله في احدهما ماء ) يظهر اخذ من التعليل الاتى بقوله لمنع الماء الخ ربويا كان الماء و لا خلافا لما في ع ش من تخصيصه بالربوى ثم رايت عبارة المغنى تدل على ما قلت و هى و اعلم ان كل خلين لاء فيهما و اتحد جنسهما اشترط التماثل و لا فلا و كل خلين فيهما ماء لا يباع احدهما بالآخر ان كانا من جنس و ان كانا من جنسين و قلنا الماء العذب ربوى وهو الاصح كما مر لم يجز و الاجاز و ان كان في احدهما و هما جنسان كخل العنب بخل التمر جاز لان الماء في احد الطرفين و المائة بين الخلين المذكورين غير معتبرة اه ( قوله و البنفسج ) كسفر جل ( قوله فكلها جنس واحد الخ ) و مع كونها جنسا واحدا لا نقول يجوز بيع بعضه ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره فى الروض و شرحه بقوله و يضر ماى سسم ربى

ذلك أين الدور و هل يرد على جوابه ان الاعيان الربوية أعم مما قصد لطعم الادى فكيف تفسر به فان اعتبر فيها معنى المطعومة جاء المحذور ( قوله بلد العقد ) اى و ان لزم ان الشيء قد يكون ربويا في بلد و غير ربوى في آخر و يخلو عن غرابة و نظر ( قوله كقولنا السابق الخ ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى الربا فيما غلب تناول البهائم له أيضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل بل صرح به فيما سبق بقوله او شاركه فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا الا ان غلب الخ فليتأمل الا ان يجاب بان ما تقدم فيما اذا قصد للادى فلا تضر مشاركة البهائم و ان غلبت و ما هنا فيما اذا قصد لهما فلا تضر مشاركة البهائم الا ان غلبت ( قوله فكلها جنس واحد لان أصلها

الشيرج وقول شارح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا ينبغي حمله على دهنين مختلفين طيبا بهما وان لم يهتد ذلك في غير الشيرج (واللحوم والالبان) والاسمان واليوض كل منها (كذلك) اى اجناس (فى الاظهر) كاصولها فيجوز بيع لحم اولبن البقر بلحم اولبن الضان متفاضلا ولحم ولبن الجواميس (٢٧٨) مع البقر والضان مع المعز جنس وبحث الزركشى فى متولد بين جنسين انه معها جنس

بالطيب من ورد وبنفسج ونيولوفر ونحوها دهنه بأن استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لان اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمة اى سمس الدهن بان طرح فى الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله انتهى اه سم (قوله الشيرج) وهو بفتح الشين على وزن جعفر معرب شيره وهو دهن السمس وربما قيل الدهن الابيض وللصير قبل ان يتغير شيرج تشبيها به لصفائه مصباح اه ع (قوله دهنين) اى كشيرج وزيت اقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الوردان القسم العالى يخرج من نفس الورد من غير طرحة فى شىء او طرح شىء فيه من نحو السمس او شيرجه وعليه فقول شارح المذكور ظاهر لكن برده عليه انه حينئذ ليس ربويا (قوله) فيجوز بيع لحم اولبن البقر الخ) وليس من البقر البقر الوحشى لان الوحشى والانسى من سائر الحيوان جنسان اه نهاية زاد المغنى والسموك المعروف جنس وبقر الماء وغنمه وغيرهما من حيوانات البحر اجناس أما الطيور فالعصافير على اختلاف انواعها جنس والطوطى جنس وكذا انواع الحمام على الاصح اه (قوله او الضان الخ) عطف على الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ وفى النهاية والمغنى والكبد والطحال والقلب والكلى والكرش والرة والمخ اجناس ولو من حيوان واحد لا خلافت اسمائها وصفاتها وشحم الظهر والبطن واللسان والراس والاكارع اجناس اى ولو من حيوان واحد ايضا والجراد ليس بلحم اى مادام حيا فيباع بعضها ببعض متفاضلا والبطيخ الاصفر والاحضر والخيار والقثاء اجناس اه بزيادة من ع (قوله) كلوز فى قشره الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور كما يأتى فى السلم مر اه سم (قوله ولبن) الى قوله ويظهر فى المغنى (قوله) كالبر الصلب بالرخو) اى بان جف ولم يتناهضه (قوله) لاجامد اى اما هو فالمعتبر فيه الوزن كما يأتى اه ع (قوله جامد) راجع لكل من العسل والدهن اه ع (قوله ومن ثم كنى الوزن) عبارة المغنى ويكنى الوزن بالقبان والتساوى بكفى الميزان وان لم يعرف قدر ما فى كفة وقد يتأق الوزن بالماء بان يوضع شىء فى ظرف ويلقى فى الماء وينظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا شرعيا ولا عرفيا فالظاهر كفى اصل الروضة انه لا يكتفى هنا وكفى فى الزكاة واداء المسلم فيه وان قال البلقينى انه اولى من القصعة اه قول المتن (غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة واليامة مدينة على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرأها اى الثلاث كالتائف وجدة وخيبر والينبع اهم من المنهاج وشرحه للشارع مر فى باب الجزية اه ع (قوله فيه) أى فى عهده صلى الله عليه وسلم (قوله أو علم وجوده) اى فى عهده صلى الله عليه وسلم (بغيره) أى بغير الحجاز فقط (قوله) فوزون جزما) ومنه اليمون فالعبارة فيه بالوزن اه ع (قوله فالذى يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجزوما به فى العباب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر فى ان اللغة مؤخره عن العرف وهو كذلك اه ع

الشيرج) ومع كونها جنسا واحدا لا نقول يجوز بيع بعضه ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره فى الروض وشرحه بقوله ويضر ما اى سمس ربي بالطيب من ورد وبنفسج ونيولوفر ونحوها دهنه بان استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لافى اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمة اى سمس الدهن بان طرح فى الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله اه (قوله) كلوز فى قشره) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور كما يأتى فى السلم شرح مر (قوله فالذى يظهر) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجزوما به فى العباب ومنقول

واحد فيخرج بيع لحمه بلحم كل احتياطا لباب الربا (والهائلة تعتبر فى المكيل) كلوز فى قشره ولا نعم محله ان لم يختلف قشره على الاوجه ولبن بسائر انواعه وان تفاوت بعضها وزنا كحليب برائب كالبر الصلب بالرخو وحب وتمر وخل وعصير ودهن مانع لاجامد على الاوجه نعم قطع الملح الكبار المتجاف فى المكيل موزونة وان امكن سحقها (كيلا) ولو بما لا يعتاد كقصعة (و) فى (الموزون) كقند وعسل ودهن جامد وما يتجاف فى المكيل (وزنا) ولو بقبان للنص على ذلك فى الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كيلا وهو ظاهر ولا عكسه وان كان اضبط لان الغالب فى باب الربا التعبد ومن ثم كنى الوزن بالماء فى نحو الزكاة واداء المسلم فيه لا هنا ولا يضر مع الاستواء فى الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه ويؤثر قليل نحو تراب فى وزن لا كيل (والمعتبر) فى كون الشىء مكيلا او موزونا (غالب عادة اهل الحجاز فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع عليه

وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جهل) كونه كيلا أو موزونا أو كون الغالب فيه أحدهما فى عهده صلى الله عليه وسلم (قوله) او وجوده فيه بالحجاز او علم وجوده بغيره او حدوته بعده او عدم استعمالها فيه او الغالب فيه ولم يتعين اولى تعتبر فيه عرف الحجاز حالة البيع فان لم يكن لهم عرف فيه فان كانا كبر حراما من التمر المعتدل فوزون جزما لم يعلم فى ذلك العهد الكيل فى ذلك وإلا فان كان مثله كاللوز او دونه فامرهم محتمل لكن قاعدة ان ما لم يحد شرعا يحكم فيه العرف قضت بانه (يراعى فيه عادة البيع) حالة البيع فان اختلفت فالذى يظهر

اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب الحق بالاكثر شها فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن ويظهر في متبايعين بطرفي بلدين مختلفي العادة التخيير ايضا ( تنبيه ) هـ قولي هنا كالوزن تبعث فيه شيخنا ولا ينافيه ما مر انه مكيل لان المراد مجرد التمثيل لمائل جرم التمر لا غير بدليل تبعه للشيخين آخر الباب على انه مكيل (وقيل الكيل) لانه الاغلب فيما ورد (٢٧٩) (وقيل الوزن) لانه اضبط (وقيل يتخير )

للتساوي (وقيل ان كان له اصل) معلوم المعيار (اعتبر) اصله فعليه دهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون كذا وقع لغير واحد من الشراح وهو بناء على انه موزون وقدمران الذي عليه الشيخان خلافه (والنقد ) اي الذهب والفضة ولو غير مضروب وتخصيصه بالمضروب مهجور في عرف الفقهاء وعلّة الربا فيه جوهرية الثمن فلا ربا في الفلوس وان راجت ( بالنقد كطعام بطعام) في جميع ما مر في ذهب بمثله او فضة بمثلها تعتبر الثلاثة وفي احدهما بالاخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا ولا فرق فيه وفيما مر بين كون العوضين معينين او في الذمة او احدهما معينا والاخر في الذمة كبعثك هذا بما صفتك كذا في ذمتك ثم يعين ويقبض قبل التفرق ويجوز اطلاق الدرهم والدينار اذا كان في البلد غالب منضبط لا بعثك ما بذمتك بما في ذمتي لانه بيع دين بدين ولا نظري هذا الباب لتميز احد العوضين بزيادة قيمة ولا صنعة (ولو باع) طعاما او نقدا بجنسه وقد ساواه في ميزان مثلا

(قوله بطرفي بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الايجاب او القبول او يجب التعيين سم على حجج والاقرب وجوب التعيين ع ش وسيد عمر (قوله لان المراد) اي مراد الشيخ (قوله تبعه) اي الشيخ (قوله فيما ورد) اي فيه النص اه نهاية (قوله للتساوي) اي لتعادل وجهيهما اه محلي (قوله اصله) الى قول المتن ولو باع في المغني قول المتن (والنقد بالنقد) والحيلة في تملك الربوي بجنسه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا ان يبيعه من صاحبه بدرهم او عرض ويشترى منه بها او به الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ولم يتخير التضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي او يقرض كل صاحبه ويبرئه او يتواها الفاضل لصاحبه وهذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه وهبته ما يفعله صاحبه وان كره قصده مغني وروض (قوله جوهرية الثمن) اي عزته وشرفه اه ع ش وفي عبارة بعضهم كونه ثمنا باصل خلقته اه (قوله وان راجت) اي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا اه ع ش (قوله وهذا يسمى الخ) اي بيع النقد بالنقد من جنسه او غيره قال في التنبيه وان اضطر ف رجلان وتقابضا فوجد احدهما بما اخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البديل وان كان على عوض في الذمة جاز ان يرد ويأخذ بدله ويطالب بالبديل قبل التفرق وبعد التفرق قولان احدهما انه يرد ويأخذ بدله والثاني انه بالخيار ان شاء رضى به وان شاء رده فاذا رده انفسخ البيع انتهى وقوله احدهما انه يرد ويأخذ بدله هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفرق في مجلس الرد كما قاله ابن النقيب في شرحه اه سم (قوله فيه وفيما مر) اي في بيع النقد بالنقد وفي بيع الطعام بالطعام (قوله معينين ) كبعثك او صار فثك هذا الدينار بهذا الدينار او بهذه الدراهم (قوله او في الذمة ) كبعثك او صار فثك دينارا صفتك كذا في ذمتي بدينار او بعشرين درهما من الضرب الفلاني في ثمتك اه مغني (قوله غالب الخ) اي او نقد واحد فقط (قوله ولا نظرا الخ) حتى لو اشترى بدينارين ذهبا صوغا قيمته اضعاف الدينارين اعتبرت المماثلة ولا نظرا الى القيمة اه مغني (قوله لتميز احد العوضين ) يؤخذ من ذلك ان الدينار المشخص والابراهيمي لو استويا وزنا جاز بيع احدهما بالآخر اه سم (قوله طعاما) الى قول المتن وقد يعتبر في النهاية الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله بتثليث الجيم) والكسر افصح (قوله بالاجتهاد) اي بخلاف ما اذا غلب على ظنه بالاخبار فصيح كما يأتي (قوله للجهل) الى قول المتن وقد يعتبر المغني الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله للجهل بالمماثلة الخ) وهذا معنى قول الاصحاب الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة نهاية ومعنى (قوله ان تساوا) قيد لقوله او صبرة باخرى مكيلة الخ (قوله ويكني الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو تفرقا في هذه والتي قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجهلين وقبل الكيل أو الوزن صح لحصول القبض في المجلس وما فضل من

غيره قوله انه يعتبر فيه عرف الحجاز قاله المتولي لكن تعليل الاصحاب السابق يخالفه شرح م ر (قوله بطرفي بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الايجاب او القبول او يجب التعيين (قوله وهذا يسمى صرفا) ولا فرق فيما مر فيه بين كون العوضين معينين او في الذمة قال في التنبيه وان اضطر ف رجلان وتقابضا ووجد احدهما بما اخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البديل وان كان على عوض في الذمة جاز ان يرد ويطلب بالبديل قبل التفرق وبعد التفرق قولان احدهما انه يرد ويأخذ بدله والثاني انه بالخيار ان شاء رضى به وان شاء رده فاذا رده انفسخ البيع اه وقوله احدهما انه يرد ويأخذ بدله هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفرق في مجلس الرد كما قاله ابن النقيب في شرحه (قوله لتميز احد العوضين) يؤخذ من ذلك ان الدينار المشخص والابراهيمي لو استويا

ونقص عنه في اخرى او (جزافا) بتثليث الجيم (تخمينا) اي حرز للتساوي وان غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد (لم يصح وان خر جاسوا) للجهل بالمماثلة حال العقد وخرج بتخمينا ما لو باع صبرة بر مثلا صغرى بكي لها من كبرى او صبرة باخرى مكيلة او كيلا بكيلا او صبرة دراهم باخرى موازنة او وزنا بوزن فيصح ان تساوا ولا ولا ويكني قبضهما ووزنهما كما علم

مما روى مالو علما ولو باخبار ثالث لهما واحدهما لاخر وقد صدقه تماثلهما قبل البيع ثم تباعا وتقابضا جزافا فانه يصح وقضية قولهم قبل البيع انه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة واعلم ان المماثلة لا تتحقق الا في كالمين وضابط الكمال ان يكون الشيء بحيث يصلح للدخار كسمن او يتيلا اكثر (٢٨٠) الاتفاقات به كلبن (و) من ثم لا (تعتبر المماثلة) في نحو حب ولحم وتمر الا (وقت الجفاف)

ليصير كاملا ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لانه يعرضه للفساد غالبا فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي الاعلى ما ياتي عن جمع في نحو القاء ولا يؤثر ذلك في نحو خوخ ومشمش وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لانه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعقيقه لا بربرا بتلا او احدهما ولو بعد الجفاف (وقد يعتبر الكمال المقتضى لصحة بيع الشيء بمثله (اول) هذا مما اختلف الشراح في فهمه هل المراد منه انه يستثنى مما روى المقتضى للنظر الى اخر الاحوال مطلقا العرايا الآتية لان الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبر اول احواله عند البيع او نحو عصير الرطب او الغلب لا اعتبار كاله عند اول خروجه منهما وان كانا غير كالمين او اللبن الحليب لانه كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منها جمع بل غلط بعضهم بعضا فيها والحق صحة كل منها ولكن اقربها الاول لان كمال الاخيرين وتعدده

الكبيرة بعد الكيل او الوزن اصاحبها لمعتبر هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف ايضا لما سياتي ان قبض ما يبيع مقدرا اما يكون بالتقدير اه قال ع ش قوله مر في هذه هي قوله او صبرة دراهم الخ وقوله مر والتي قبلها هي قوله مالو باع صبرة براخ اه (قوله مامر) اي قبيل قول المتن قبل التفرق (قوله ومالو علما الخ) اي حقيقة فلا يكفي ظن لم يستند الى اخبار ثم ان تبين خلافه تبين البطلان اه ع ش وفيه اشارة الى ان الظن المستند الى الاخبار يقوم هنا مقام اليقين كما به عليه الحلبي (قوله وقد صدقه) اي والحال انه قد صدق في كل من الصور تبين الخبر بفتح الباء المخبر بكسر ها (نمائه تماثلها) مفعول قوله علما (قوله قبل البيع) ظرف له (قوله وقضية قولهم قبل البيع) اي المار اننا (قوله انه لا بد الخ) خبر وقضية الخ (قوله او يتيلا اكثر الخ) اي مع امكان العلم بالمماثلة فلا يرد ما سياتي من ان ما لا جفاف له كالنشاء وباقى الخضراوات لا يباع بعضه ببعض (قوله في نحو حب) وينبغي ان من النحو البصل اذا وصل الى الحالة التي يخزن فيها عادة (قوله وتمر) هو بالمثلية كما يفهمه قوله الا وقت الجفاف اذ لو قرىء بالمثانة لم يكن لقوله الا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر اه ع ش (قوله ليصير كاملا) وتنقيتها شرط للمماثلة لا الكمال نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم روى تنقيتها الخ جواب عما يقال لا بد بعد الجفاف من التنقية ايضا لصحة بيع احدا الجافين بمثله اه (قوله ويشترط مع ذلك) اي الجفاف لحصول المماثلة واستمرار الكمال اه ع ش (قوله عدم نزع نوى التمر) وكذا الزبيب كما في العباب اه سم قال ع ش هل منه اي من التمر المنزوع النوى العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض ام لا لانها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد فيه نظرا والاقرب الاول ومثلا بالاولى التي بنواها لان النوى فيها غير كما من اه (قوله فلا عبرة الخ) اي فلا يباع بعضه ببعض (قوله الاعلى ما ياتي في نحو الخ) اي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجح الا في ع ش (قوله وفي اللحم الخ) اي ويشترط في اللحم الخ فهو عطف على قوله عدم نزع نوى التمر بحسب المعنى لانه في قوة في التمر عدم نزع نواه (قوله انتفاء عظم) اي مطلقا كثيرا وقل لان قليله يؤثر في الوزن ككثيره من العظم ما يؤكل منه مع اللحم كطرافه الرقاق اه ع ش (قوله يؤثر) قيد في الملح لانه يقصد للاصلاح فاغتر قليله دون كثيره اه ع ش (قوله وتناهي الخ) عطف على انتفاء عظم (قوله وقليل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه انها لو كانت قليلة جدا كانت كالمالح فلا تضر اه ع ش (قوله بخلاف نحو التمر) اي بما معياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهي جفافه اه ع ش (قوله بيع جديده) اي نحو التمر (قوله فليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وعبرة الشيخين الا ان تبقى في الجديد ندوة يظهر اثر زواها بالكيل كما نقلها في التصحيح اه سم (قوله هذا مما اختلف الشراح) الى المتن في النهاية الا قوله بل غلط بعضهم بعضا فيها (قوله مطلقا) اي في كل الرويات (قوله العرايا) نائب فاعل يستثنى (قوله الآتية) اي في بيع الاصول والثمار (قوله او نحو عصير الخ) من النحو خفهما وعصير الرمان والتفاح وسائر الثمار (قوله فيها) الظاهر التانيث (قوله الاول) اي استثناء العرايا (قوله لان كمال الاخيرين الخ) ولان المتبادر من العبارة ان معنى او لا قبل الجفاف وهذا انما ياتي فيما له جفاف وما ذكر من اللبن والعصير ليس كذلك اه سم (قوله بخلاف العرايا) اي فانها لم تعلم منه هنا بل في باب بيع الاصول والثمار (قوله لهذا) اي لكونه خاصا خارجة عن القواعد عبارة الكردى اي لعدم الكمال اه قول المتن

وزناجاز بيع احدهما بالآخر (قوله نزع نوى التمر) وكذا الزبيب كما في العباب (قوله ليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وعبرة الشيخين الا ان يبقى في الجديد ندوة يظهر اثر زواها بالكيل كما نقلها في التصحيح (قوله لان كمال الاخيرين الخ) ولان المتبادر من العبارة ان معنى او لا قبل الجفاف وهذا انما

بتعددا حوالهما معلوم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا وايضا في (فلا) رخصة ايجت مع عدم الكمال فيها عند البيع بخلافها فكانت احتق بالاستثناء بل ربما اذا نظرنا لهذا لم يصح استثناء غيرها فتأمله واذا تقرر اشترط المماثلة وقت الجفاف (قوله الثالث) لعله سبق قلم عن الذكر اه من هامش



(فلا يباع) خلا فاللزي كالائمة الثلاثة (رطب برطب) بفتح الراءين وضمهما وعليه يدل (٢٨١) السياق (ولا بتمر ولا غلب بعنب ولا

بزبيب) ولا بسر ولا بيسر ولا  
برطب ولا بتمر ولا طلع  
اناث باحدها ولا بمثله للجبل  
الآن بالمائلة وقت الجفاف  
وقه صرح انه صلى الله عليه  
وسلم سئل عن بيع الرطب  
بالتمر فقال ينقص الرطب  
اذا بيسر قالوا نعم فنهى عن  
ذلك أشار بقوله ان ينقص الخ  
الى اعتبار المائلة عند  
الجفاف والا فالتنقص  
اوضح من ان يسئل عنه  
(وما لا جفاف له كالقثاء)  
بكسر اوله وبالمثلثة والمد  
(والعنب الذي لا يتزبب)  
والحصرم والبلح وان نوزع  
فيهما (لا يباع) بعضه ببعض  
(أصلا) لتعذر العلم بالمائلة  
فيه نعم الزيتون يباع بعضه  
ببعض حال اسوداده  
ونضجه لا تكامل على انه قيل  
لا يستثنى لان رطوبته  
زيتيه وليس فيه مائة أصلا  
وظاهر المتن انه لا عبرة با  
يجف من نحو القثاء ويوجه  
بالنظر فيه للغالب لكن  
اعتبره جفاف القثاء جمع  
متقدمون ورجحه السبكي  
(وفي قول) مخرج (تكفى  
بمائلته رطبا) كالتنوين ويجاب  
بوضوح الفرق عليه يباع  
بعضه ببعض وناوان امكن  
كيله (ولا تكفى بمائلة)  
المتولد من الحب نحو (الدقيق  
والسويق) وهو دقيق  
الشعير والنشا (والخبز)  
فلا يباع شيء منها بمثله ولا

(فلا يباع رطب برطب الخ) وألحق بالرطب في ذلك طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه وبيع  
قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن نهاية ومعنى (قوله بفتح الراءين) هذا ياباه مقابلته بخصوص  
التمر الا ان يراد به الخصوص وتكون مقابلته بالتمر قرينة هذه الارادة اهرشيدى (قوله بفتح الراءين) الى  
قول المتن وفي حبوب الدهن في النهاية وكذا في المعنى لا قوله المتناهي الى المتن (قوله وضمهما) ومثل ذلك  
الزمان فلا يباع بعضه ببعض اهرعش (قوله السياق) اى قوله ولا بتمر الخ (قوله ولا بسر) وكالبسر فيما  
ذكر فيه الخلال والبلح اهرعش (قوله ولا طلع اناث) أخرج طلع الذكور قال في شرح الروض وفي الحاوى  
للباوردى في بيع الطلع بالتمر ثلاثة اوجه اصحها جوازه في طلع الذكور دون الاناث اهر وينبغى ان يعلم  
امتناع طلع الذكور بمثله فامل اهر سم (قوله باحدها) اى الثلاثة وهى البسر والرطب والتمر اهرعش (قوله  
فالتنقص اوضح) اى فليكون التنقص معلوما لكل احد مستغن من ان يسال عنه (قوله بكسر اوله) اى وبضمه  
اهرعش قول المتن (والعنب الذي لا يتزبب) اى والرطب الذي لا يتسمر اهرمعنى (قوله وان نوزع فيهما)  
اى بان الاول يجب في الروم والثاني في مصر (قوله نعم) ايتون يباع الخ اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله  
لا يستثنى الخ) جزم به النهاية باسقاط صيغة التبرى والتمر يض ثم قال ولو كان فيه مائة لجفف اهرعش قوله  
لجف قال الزيايد وفيه نظر اهرعش اقول وجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد اهر (قوله لان  
رطوبته زيتيه الخ) قد يمنع هذا الحصر ونفى المائة عنه وبتسليمه قد يقال الجفاف عبارة عن انتفاء الرطوبة او  
قلتها اعم من ان تكون مائة او ذهنية ولعل هذا وجه حكايته رحمه الله له بقيل والله اعلم اهر سيد عمر (قوله  
من نحو القثاء) اى كالباذنجان وحبوب الرمان (قوله ويوجه) اى يمكن توجيهه فلا ينافى ان ما بعده هو المعتمد  
اهرعش (قوله لكن اعتبره) اى ما يجف من نحو القثاء ولم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوما بخلاف القرع  
فانه بعد جفافه لا يصلح للاكل وانما يستعان به على السباحة ونحوها اهرعش (قوله ورجحه السبكي) معتمد  
عميرة اهرعش قول المتن (بمائلته) اى ما لا جفاف له (قوله بوضوح الفرق) وهوان ما فيه من الرطوبة  
تمنع العلم بالمائلة بخلاف اللين اهرعش (قوله فعليه يباع الخ) تفريع على القول المخرج فكان الاولى تقديمه  
على الجواب عنه (قوله وهو دقيق الشعير) اى أو الحنطة عبارة المصباح والسويق ما يعمل من الحنطة  
والشعير معروف اهر وفي قوله يعمل اشعار بانه ليس عبارة عن الدقيق بمجرد اهرعش والمعروف انه  
دقيق المقل من الشعير او الحنطة كما قاله السيد عمر (قوله والنشا) بالقصر عطف على الدقيق (قوله  
نعومة الدقيق) او نحوه (قوله نار الخبز) اى ونحوه (قوله بخلافه) اى الدقيق اهر كردي ويجوز كون  
مرجع الضمير قوله شيء منها كافي شرح المنهج او الحب كما في النهاية والمعنى عبارتهما ولا تنابع حنطة  
مقلية بحنطة مطلقا لا اختلاف تأثير النار فيها ولا حنطة بما يتخذ منها ولا بما فيه شيء مما يتخذ منها ويجوز  
بيع الحب بالنخالة والحب المسوس اذا لم يبق فيه لب اصلا لانهما غير رويين اهر قال عش قوله مر مما  
يتخذ منها ظاهره وان قل جدا وعليه فاجرت به العادة من خلط اللبن او العسل بالنشا ليعمل على الوجه  
المخصوص المسمى بالحلوى او الهيطلية فيعده بالحنطة باطل لتأثير النار فيه ثم رايت سم على منهج قال  
مانصه ولا يصح بيع الحب بشيء مما يتخذ منه كالدقيق بما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والعسل  
اهر (قوله بنخلته) اى التي لم يبق فيه شيء من الدقيق اهر سيد عمر اى كما يفيد قول الشارح كسوس  
الخ (قوله كسوس) بكسر الواو لان فعله لازم (قوله المتناهي جفافها) قد يشكك اعتبار التناهي هنا  
بقوله قيل وقد يعتبر الكمال الخ بخلاف نحو التمر اى فانه لا يشترط فيه تناهي الجفاف لانه مكمل

يأتى فيما له جفاف وما ذكره من اللين والعصير ليس كذلك فليتامل (ولا طلع اناث) اخرج طلع الذكور  
قال في شرح الروض وفي الحاوى للباوردى في بيع التمر ثلاثة اوجه اصحها جوازه في طلع الذكور  
دون الاناث اهر وينبغى ان يعلم امتناع طلع الذكور بمثله فامل (قوله المتناهي جفافها) انظر اعتبار

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - رابع)  
باصله لتفاوت نعومة الدقيق وتأثير نار الخبز بخلافه  
بنخلته لانها ليست ربوية كسوس لم يبق فيه لب اصلا (بل تعتبر المائلة في الجبوب) المتناهي جفافها المائلة من نحو تبن

وقد يجاب بان مراده بنحو التمر المشمش ونحوه مما لا يتناهى جفافه عادة بخلاف نحو البر لكن على هذا هذا الجواب مأموره ايضا من انه لا يضر التفاوت وزنا بعد الاستواء في التكيل كالبر الصلب بالرخو وقد يقال ايضا المراد بتناهى الجفاف في الحب وصوله الى حالة يتاى فيها ادخاره عادة هذا وعبارة المنهج ولا يعتبر في التمر والحب تناهى جفافهما انتهى وهي ظاهرة في المخالفة لما ذكره الشارح وكتب سم عليه مانصه ينبغي ان ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية اثر في المكيال انتهى وهو صريح فيما قلناه اه ع ش أى في قوله وقد يقال ايضا الخ (قوله وزوان) كذا في النهاية والتي في اصل الشارح زوان بتقديم الالف فليحرروا ما في النهاية هو ما في الروضة وغيرها وضبطه السيد السهوى بضم الزاى والهمز اه بصرى عبارة شيخنا قوله وزوان ككتاب و غراب وسحاب بالواو وبالهمزة ويسمى الشينم عند الشوام وهو حب يشبه الدحريج او الكمون إذا طحن مع البر يجعله مراا (قوله لتحققها) اى المائلة (قوله حينئذ) اى حين الجفاف والنقاء (قوله بكسر سينه الى قوله قال الخ) فى النهاية والمغنى (قوله او كسبا) بضم فسكون (قوله فله) اى للسمسم (قوله وكسب به دهن) خرج ما لادهن فيه فينبغى جواز بيعه بالشيرج دون السمسم والطحينة لا شتمال كل منهما عليه فى شرح العباب وفى الجواهر لا يباع طحين او سمسم بطحين او كسب وكذا كسب الجوز بكسب الجوز اى ان كان فيه خليط والا جاز قياسا على كسب السمسم والكلام فى كسب يا كله الادميون ككسب نحو السمسم بخلاف كسب نحو القرطم فانه غير ربوى وفى الروض والسمسم بالشيرج وبالكسب باطل اه سم عبارة المغنى اما كسب غير السمسم واللوز الذى لا يا كله الا البهائم ككسب القرطم أو كل البهائم له أكثر فليس بربوى اه (قوله به دهن) أى يمكن فصله اه ع ش قول المتن (وكذا العصور) فيجوز بيع العصور بمثلها وكذا بيع عصيره اى نحو العنب والرطب بخلافه متماثلا على الاصح مغنى واسنى وهو مخالف لما سلكه الشارح عن الشيخين (قوله الانحوخل) الخ استثناء منقطع اه بصرى (قوله الانحوخل التمر الخ) وحاصل مسألة الخلول ان يقال ان كان فيها ماء امتنع بيع احدهما بالآخر مطلقا اى سواء كان من جنسه ام لا وان كان فى احدهما فان كان الآخر من جنسه امتنع وإلا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثلها وخل رطب بمثلها وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويمتنع بيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بخل تمر وخل تمر بمثلها وخل زبيب بمثلها زيادى اه ع ش (قوله كامر) اى فى شرح وأدقة الاصول الخ (قوله وهو) خبره (عجيب) و (قوله فتجوز الخ) خبره (يرده) اه سم (قوله كالتخذ من الآخر) قال سم لا يحنى ما فى هذا من التكلف والاستناد اليه فى التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره مما يتعجب منه ثم قال بعد ان اطال فى بيان التكلف مانصه على ان دعواه ان تجوز الشيخين المذكور يرد ما قاله السبكي عجيب بل لعله

التناهى فى الجبوب كالخطة مع قوله السابق قبيل وقد يعتبر الكمال أو لا بخلاف نحو التمر الخ وفى شرح المنهج كغيره مانصه ولا يعتبر فى التمر والحب تناهى جفافهما بخلاف اللحم لانه موزون يظهر اثره اه (قوله وكسب به دهن) خرج ما لادهن فيه فينبغى جواز بيعه بالشيرج دون السمسم والطحينة لا شتمال كل منهما عليه وفى شرح العباب وفى الجواهر لا يباع طحين او سمسم بطحين او كسب وكذا كسب الجوز بكسب الجوز اى ان كان فيه خليط والا جاز قياسا على كسب السمسم والكلام فى كسب يا كله الادميون ككسب نحو السمسم بخلاف كسب نحو القرطم فانه غير ربوى اه وفى الروض والسمسم بالشيرج وبالكسب باطل اه (قوله وهو) خبره عجيب وقوله فتجوز خبره يرده الاق (كالتخذ من الآخر) لا يحنى ما فى هذا من التكلف والاستناد اليه فى التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره مما يتعجب منه وما يقطع بالتكلف المذكور تجوز الشيخين المذكور اذ لو كان المتخذ من احد المتجانسين كالتخذ من الآخر بحيث يكون معه جنسا واحدا ما ساع لهما جعل خل العنب مع عصيره جنسا اخر مع اتخاذه من نفسه فقام له على ان تجوز الشيخين المذكور يرد ما قاله السبكي عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كما فى شرح الروض

وزوان (جا) لتحققها فيها حينئذ (و) تعتبر (فى) حبوب الدهن كالسمسم (بكسر سينه) (جا) ودهنا (او كسبا) خالصا من نحو ملح ودهن فله حالات كمال فيباع كل بمثله لا سمسم بشيرج وطحينة وكسب به دهن بمثله او بطحينة او شيرج لانه من قاعدة مدعوجة (و) تعتبر (فى العنب) زيبا او خل عنب وكذا العصور (من) نحو رطب وعنب وورمان وغيرها (فى الاصح) لان ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها ببعضه لا نحو خل التمر او الزبيب لان فيه ما يمنع العلم بالمائلة كما مر قال السبكي وما اجزم به ولان لم اراه متناع بيع الزبيب بخل العنب وان كانا كاملين اه وهو بعد تسليمه والافتجوز الشيخين بيع عصير العنب بخلافه متفاضلا لانها جنسان لا فراط التفاوت فى الاسم والصفة والمقصود برده عجيب فان هذا معلوم من قولهم لا يباع الشيء بما اتخذه منه الشامل للكمال وغيره والعنب والزبيب جنس واحد فالتخذ من احدهما كالتخذ من الآخر

غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كافي شرح الروض قال أنها تبعاً ما روجه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ أنها جنس واحد وان هذا هو الاصح اه فكيف يرد على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتصحيحه خلافاً قاطعاً ولا يخفى ان تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع التمر بعصير الرطب وبخلة خلافاً للرواية بل قد يقال قياسه ايضا تجوز بيع التمر بخله والزبيب بخله فليراجع اه (قوله كاملين) قضيته انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يتمتع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله اه سم (قوله أى فى ماهية) إلى قول المتن وإذا جمعت فى النهاية إلا قوله على أن كون إلى ثم جعل (قوله أى فى ماهية هذا الخ) إنما فسر به ليناسب قوله بعد لبنا أو سمنا الخ قول المتن (لبنا) هو وما بعده حالان بتاويل الاول بأقيا على حاله والثاني بصائر سمنا أو مخيضاً (قوله من الماء مثلاً) عبارة المعنى لبنا خالصاً غير مشوب بماء أو انفحة أو ملح وغيره مغلى بالنار أو سمنا خالصاً مصفى بشمس أو نار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انعقاد ونقصان أو مخيضاً صافياً أى خالصاً عن الماء والمخيض ما نزع زبده اه (قوله الذى لم يغل بالنار) أى فباع اللبن الذى لم ينزع زبده بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالمخلوط لا بالخبث من قاعدة مدجوة لان اللبن يشتمل على الخيض والسمن والقياس انه لا يباع الزبد بالمخيض لا شمال الزبد على سمن ومخيض لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فيه وجزم الزيادة بما قاله الامام اه ع ش وسيأتى عن سم توجيه عدم بيع المخيض بالزبد (قوله وإن كان الخائراً أثقل) هو بالمثلث ما بين الحليب والرائب ولا يضر فى ذلك تفاوت الحوضه فى أحدهما وينبغى ان يكون محل عدم الضرر فى الخائراً إذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان ضر بنفسه والام يصح بيع بعضه ببعض اخذاً بما يأتى فى قوله لخاطلة الانفحة الخ حيث جعل ذلك علة للبطلان اه ع ش وقوله وينبغى الخ قد مر عن المعنى ما يوافقه (قوله اما ما فيه ماء) أى مثلاً فدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدقيق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدراهم على ما مر له بعد قول المصنف أو نقدان (قاعدة) وقع السؤال فى الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على النخالة بالدراهم هل يصح ام لا لاشتماله على النخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان النخالة قد تقصد ايضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما فى اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده البتة لتعذر تمييزه اه ع ش (قوله بمثله ولا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب بالماء يتمتع ببيع فر اجعه اه سم عبارة الرشيدى وع ش قوله فلا يباع بمثله ولا بخالص أى ولا يغير ذلك كالدراهم كما مر فى كلامه اه (قوله على سبيل لا يؤثر الخ) أى على شيء قصد به حوضته لانه من مصالحه على ما مر عن العراقي اه ع ش (قوله قال) أى السبكي (قوله فيه زبد) أى متميز لا كما من فاندفع قول الشارح الاق على ان كون الخ فليتام اه سم ويأتى عن البصرى مثله وعن ع ش جواب آخر (قوله ولا يزبد ولا بسمن لانه) مفهومه ان المخيض إذا لم يكن فيه زبد جاز ببيع بالزبد بالسمن وهو ظاهر فى الثانى وقد صرح فى الروض بان السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدجوة ثم رايته فى شرح العباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد بالسمن واللبن وبساتر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو

قال أنها تبعاً ما روجه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ أنها جنس واحد وان هذا هو الاصح قال ولا يلزم من كونها بحالة الكمال ان يكونا جنسين وقد صرح الرواية بعدم جواز بيع التمر بعصير الرطب وكذا بخله اه فكيف يرد على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتصحيحه خلافاً قاطعاً ولا يخفى ان تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع التمر بعصير الرطب وبخلة خلافاً للرواية بل قد يقال قياسه ايضا تجوز بيع التمر بخله والزبيب بخله فليراجع اه (قوله كاملين) قضيته انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يتمتع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله اه سم (قوله أى فى ماهية) إلى قول المتن وإذا جمعت فى النهاية إلا قوله على أن كون إلى ثم جعل (قوله أى فى ماهية هذا الخ) إنما فسر به ليناسب قوله بعد لبنا أو سمنا الخ قول المتن (لبنا) هو وما بعده حالان بتاويل الاول بأقيا على حاله والثاني بصائر سمنا أو مخيضاً (قوله من الماء مثلاً) عبارة المعنى لبنا خالصاً غير مشوب بماء أو انفحة أو ملح وغيره مغلى بالنار أو سمنا خالصاً مصفى بشمس أو نار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انعقاد ونقصان أو مخيضاً صافياً أى خالصاً عن الماء والمخيض ما نزع زبده اه (قوله الذى لم يغل بالنار) أى فباع اللبن الذى لم ينزع زبده بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالمخلوط لا بالخبث من قاعدة مدجوة لان اللبن يشتمل على الخيض والسمن والقياس انه لا يباع الزبد بالمخيض لا شمال الزبد على سمن ومخيض لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فيه وجزم الزيادة بما قاله الامام اه ع ش وسيأتى عن سم توجيه عدم بيع المخيض بالزبد (قوله وإن كان الخائراً أثقل) هو بالمثلث ما بين الحليب والرائب ولا يضر فى ذلك تفاوت الحوضه فى أحدهما وينبغى ان يكون محل عدم الضرر فى الخائراً إذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان ضر بنفسه والام يصح بيع بعضه ببعض اخذاً بما يأتى فى قوله لخاطلة الانفحة الخ حيث جعل ذلك علة للبطلان اه ع ش وقوله وينبغى الخ قد مر عن المعنى ما يوافقه (قوله اما ما فيه ماء) أى مثلاً فدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدقيق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدراهم على ما مر له بعد قول المصنف أو نقدان (قاعدة) وقع السؤال فى الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على النخالة بالدراهم هل يصح ام لا لاشتماله على النخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان النخالة قد تقصد ايضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما فى اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده البتة لتعذر تمييزه اه ع ش (قوله بمثله ولا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب بالماء يتمتع ببيع فر اجعه اه سم عبارة الرشيدى وع ش قوله فلا يباع بمثله ولا بخالص أى ولا يغير ذلك كالدراهم كما مر فى كلامه اه (قوله على سبيل لا يؤثر الخ) أى على شيء قصد به حوضته لانه من مصالحه على ما مر عن العراقي اه ع ش (قوله قال) أى السبكي (قوله فيه زبد) أى متميز لا كما من فاندفع قول الشارح الاق على ان كون الخ فليتام اه سم ويأتى عن البصرى مثله وعن ع ش جواب آخر (قوله ولا يزبد ولا بسمن لانه) مفهومه ان المخيض إذا لم يكن فيه زبد جاز ببيع بالزبد بالسمن وهو ظاهر فى الثانى وقد صرح فى الروض بان السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدجوة ثم رايته فى شرح العباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد بالسمن واللبن وبساتر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو

• (تنبيه) • يؤخذ من كلامهما المذكور أن محل امتناع بيع الشيء بما اتخذ منه مالم يكونا كاملين أو يفرط التفاوت بينهما فيما ذكر (و) تعتبر (فى اللبن) أى فى ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لبنا أو سمنا أو مخيضاً) بشرط أن يكون كل منها (صافياً) من الماء مثلاً فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذى لم يغل بالنار ببعض كيلا بعد سكون رغوته وإن كان الخائراً أثقل وزناً أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص وقيد السبكي وغيره بغير ماء يسير لا يؤثر فى الكيل قال ويعتبر فى المخيض الخالى من الماء أن لا يكون فيه زبد والا لم يبع بمثله ولا يزبد ولا بسمن لانه من قاعدة مدجوة لا لعدم كماله اه

عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمماثلة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بيع الزبد بالمخيض متفاضلا اه نعم ان نزع ما في المخيض من الزبد جاز بيعه بسمن ولو متفاضلا لان احدهما ليس اصلا للآخر ولا مشتملا على بعضه بخلاف بيعه بالزبد لاشتمال الزبد على بعض المخيض هذا هو الذي يتجه فراجع اه سم عبارة ع ش نصها واعلم انما يصح بيع المخيض بمثله الخ حيث لم يخل من الزبد لان مخضه وإخراج الزبد منه اورث عدم العلم بمقدار ما بقى من الزبد في المخيض وصير الزبد الكامن فيه كالمفصل فائراه وبه يندفع قول الشارح الاتي على ان كون الخ (قوله وفيه نظر اذا المخيض الخ) لك ان تقول المخيض ما مخض حتى يتميز زبد من بقية اجزائه ثم قد ينزع الزبد عنه ويفصل بالفعل وقد لا وبفرض اعتبار النزع في مفهوم المخيض فقد تنبى من الزبد اجزاء يسيرة اذا لم يبلغ في تصفيته بنحو خرقه فيكون ذلك محمل كلام السبكي نعم ينبغي ان ينظر فيما لو قلت تلك الاجزاء الباقية جدا فهل يغتفر كسير الماء او يفرق محل تامل والاول اقرب ويؤيده ما ياتي في التحفة في بيع بر شعير وبكل منهما حبات من الاخر يسيرة وما ياتي في الحاشية عن شرح العباب في بيع بر نخبز الشعير اه سيد عمر (قوله لما ذكره) أي لان ما فيه زبد لا يسمى مخيضا وعليه فالنازعة في مجرد ذكره لافي الحكم ولا فاعلم انه لا يجوز وقد يقال ذكره لثلاثيهم ان المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتمل على القليل منه مخيضا اه ع ش (قوله على ان كون الزبد الخ) محل تامل لانه حالة كون الزبد فيه وعدم تمييزه عن بقية الاجزاء ائب لا مخيض واما بعد مخضه فقد تميز الزبد وخرج عن الكمون فصار كشيرج مختلط بكسب لم يفصل عنه لا كشيرج كامن في سمن فتامله اه سيد عمر (قوله جعل المتن) أي المخيض كروى وع ش (قوله صار كانه نسيم) وايضا فالمراد باللبن القسم الباقي بحاله وبالمقسم الاعم اه سم وهو احسن من جواب الشارح (قوله هذا) محله قليل ما ياتي قوله كالدبس (ومخيض) فاذا امتناع بيع اللبن بالمخيض ويخالفه ما في شرح العباب ويباع مخيضة بمخيضة بحليه ورائه وحامضه ان لم يغل احدهما بالنار ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالمخيض في الثانية ماء اه لان يحمل ما هنا على مخيض نزع زبد وذاك على ما زبد كامن فيه اه سم قول المتن (كالجن) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وبدونه نهاية ومعنى (قوله والمصل) الى قول المتن واذا جمعت في المعنى (قوله والمصل) المصل والمصاله ما سال من الاقط اذا طبخ ثم عصر زيادى اه ع ش زاد الكردي والجار اللين

وفيه نظر اذا المخيض اسم لما نزع زبد فلا يحتاج لما ذكره على أن كون الزبد في اللبن باللبن لا يعتبر ككمون الشيرج في السمن بالسمسم ثم جعل المتن له قسما للبن مع أنه قسم منه المراد انه باعتبار ما حدث له من المخض صار كانه قسم وان كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض جمع من الشراح بذلك (ولا تكفي المماثلة في سائر) أي باقى (أحواله كالجن والاقط) والمصل والزبد

في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والمخيض جنسان دون لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مدعوجة ثم رايته في شرح العباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد وبالسمن وباللبن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمماثلة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بيع الزبد بالمخيض متفاضلا اه نعم ان نزع ما في المخيض من الزبد جاز بيعه بسمن ولو متفاضلا لان احدهما ليس اصلا للآخر ولا مشتملا على بعضه بخلاف بيعه بالزبد لاشتمال الزبد على بعض المخيض هذا هو الذي يتجه فراجع اه في شرح العباب أيضا ما نصه مع متنه ويباع مخيضة بمخيضة بحليه ورائه وحامضه ان لم يغل احدهما بالنار ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالمخيض في الثانية ماء اه باختصار فان كان الفرض ان الزبد كامن في المخيض ولم يتميز ولم ينزع فجميع ما ذكره واضح ثم رايته يعني الاذرعى قال بعد ذلك كالسبكي لا يباع مخيض بزبد بمثله ولا بزبد لانه بسمن ولا يصير من قاعدة مدعوجة اه وقياس امتناع المخيض بزبد بمثله لكونه من قاعدة مدعوجة امتناع المخيض بزبد باللبن لان امتناعه بمثله ليس الا لتمييز سمنه وتميز أحد الجنسين في أحد الجانبين كاف في قاعدة مدعوجة لكن ما تقدم من جواز بيع المخيض بمثله وبالجليب وغيره يخالف بالنسبة لبيع اللبن قول شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره ولا اللبن بما يتخذ منه في منزوع الزبد خالف بالنسبة لبيع اللبن قول شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن ومخيض اه وسياق هذا في كلامه هنا لان يكون مفروضا في مخيض بزبد لكن لم يتميز بزبد بل هو كامن فيه (قوله صار كانه نسيم) وايضا فالمراد باللبن القسم الباقي بحاله وبالمقسم الاعم (قوله

الغليظ والخفيض اللبن الذي أخذ زبد به (قوله لخالطة الانفة الخ) نشر على ترتيب اللب والانهفة بكسر  
 الهمزة وفتح الفاء يقال منفحة بكسر الميم مع فتح الفاء شيء يؤخذ من كرش الجدي مثلاً اصفر مادام برضع  
 فيوضع على اللبن فيجمد (قوله او الدقيق) كان مراده به فتات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصير  
 واردة جعله جنباً وقال شيخنا العزيز المراد دقيق البر لان الاقط لبن يضاف اليه دقيق فيجمد فاذا وضع على  
 الحصير التي يعصر عليها سال منه المصل مخلوط بالدقيق اه بجيرى (قوله ولا بخالص) اي بلبن خالص (قوله  
 ولا بيع زبد بسمن) أي ولا بيع سمن بجبن اه ع ش قال البجيرى واعتمد البالي صحة بيع الزبد بالدراهم  
 تبعاً لشيخه بعد افتائه بالمنع اه (قوله كالدبس) بكسر الدال وسكون الباء وبكسر تين غسل التمر وعسل  
 النحل قاموس وفي المختار انه عصير الرطب وقيل عصير العنب اذا طبخ وهو المعروف عند اهله اه ع ش (قوله  
 والفانيد) وهو عسل القصب المسمى بالمرسل اه معنى (قوله والسكر) وفي الروض وللعقود بالنار كالسكر  
 والفانيدو اللبا حكم المطبوخ وفي شرحه فلا يباع شيء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من اصله اه وقضيته  
 امتناع بيع السكر بالفانيد لانه متخذ من اصله وهو القصب لكن يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر  
 والفانيد جنسان اه اذ قضية كونهما جنسين جواز بيع احدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين  
 فلا يضر تأثير النار اللهم إلا ان يلتزم ان اصل احدهما غير اصل الآخر اخذاً من تعليل شرحه  
 كونهما جنسين باختلاف قصبهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كاعالي العيدان والسكر يطبخ  
 من اسافلها وواسطها لشدة حلاوتها اه وكل منهما لا يصدق عليه انه متخذ من اصل الآخر لا اختلاف  
 أصلهما فليأمل اه سم (قوله في هذه الاربعة) أي الدبس الخ اه ع ش (قوله للطاقة الخ) علة للصحة  
 و (قوله لانه اوسع) علة للصحة للطاقة اه سم اي علة لعلية الطاقة للصحة واقتصر المعنى على العلة الثانية  
 وعظفها النهاية على الاولى وكل منهما اظهر واحسن مما سلكه الشارح (قوله الغلي في الماء الخ) عبارة  
 النهاية والمعنى ما اثرت اي النار فيه الحرارة فقط كالماء المغلي فيباع اه قول المتن (كالعسل الخ) اي  
 والذهب والفضة فان النار فيهما تتميز الغش وهي لطيفة نهاية ومعنى (قوله لو عقدت النار) يتأني مثله في  
 العسل وتصوره ظاهر اه سيد عمر (قوله اي عقد البيع) الى قوله ولم تألم تجرى بيع فرس في النهاية وكذا  
 في المعنى لا قوله وبحت الى المتن وقوله ومن زعم الى ومثل ذلك (قوله اي عقد البيع) عبارة المعنى اي  
 البيعة سمي بذلك لان احد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب اه (قوله يصفق) بابه ضرب  
 مختار اه ع ش (قوله هذا) اي بجمع الصفقة المفيد لو حدة العقد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال

ومحيض) أفاد امتناع بيع اللبن بالمحيض ويخالفه ما مر عن شرح العباب إلا ان يحمل هذا على محيض نزع  
 زبده وذلك على ما زبده كان فيه (قوله كالدبس) قال في الروض وللعقود بالنار كالسكر والفانيدو اللبا حكم  
 المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شيء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من اصله اه وقضيته امتناع بيع السكر  
 بالفانيد لانه متخذ من اصله وهو القصب لكن هذا يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر والفانيد جنسان  
 اه اذ قضية كونهما جنسين جواز بيع احدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين فلا يضر تأثير النار  
 اللهم إلا ان يلتزم ان أصل احدهما غير أصل الآخر اخذاً من تعليل شرحه وكونهما جنسين بقوله لا اختلاف  
 قصبهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كاعالي العيدان والسكر يطبخ من اسافلها وواسطها  
 لشدة حلاوتها اه وكل منهما لا يصدق عليه انه متخذ من اصل الآخر لا اختلاف أصلهما فليأمل (قوله للطاقة)  
 علة الصحة وقوله لانه اوسع علة للصحة للطاقة (قول المصنف ولا يضر تأثير تمييز) عبارة الروض ولا يضر العرض  
 على النار للتصفية ولو علا ومعياره الوزن اه وقوله ومعياره قال في شرحه أي المعروض على النار للتصفية  
 انتهى وما اقتضاه من ان السمن المائع المعروض معياره الوزن موافق لما قدمه من قوله ويبيع السمن  
 بالسمن وزننا بخلاف قول البغوي الذي استحسنته في الشرح الصغير ان المعتبر في مائع السمن هو الكيل وما  
 قاله البغوي هو المعتمد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان لبيع الدينار بفضة وفلوس

فلا تجرى فيه القاعدة  
الاتية بخلافه بتعدد البائع  
أو المشتري وبحث بعضهم  
ان نية التفصيل كذكره  
وفيه نظر وإن أقره جمع لما  
مرانه لو كان نقداً مختلفان  
لم تكف نيتهما أحدهما  
ولا يرد على ذلك صحة البيع  
بالكناية لانه يغتفر في  
الصيغة مالا يغتفر في  
المعقود عليه (ربوي)  
واحداً أي متحد الجنس  
(من الجانبين) ولو ضمنا  
كسهم بدنه لان بروز  
مثل الكامن فيه يقتضى  
اعتبار ذلك الكامن بخلافه  
بمثله فانه مستتر فيهما فلا  
داعي لتقدير بروزه ومر  
ان المار بوى لكنه بالنسبة  
لمقصود دار بها بئر ماء  
عذب بيعت بمثلها مقصود  
تبعا فلم تجر فيه القاعدة  
الاتية لذلك وان كان  
مقصودا في نفسه كاذكروه  
في باب بيع الاصول والثمار  
انه يشترط التعرض لدخوله  
في بيع دار بها بئر ماء ولا لم  
يصح لاختلاط الماء  
الموجود للبائع بالحادث  
للمشتري ومن زعم ان  
كلامهم ثم إنما هو بئر ماء  
مبيعة وحدها لان ماءها  
حيثن مقصود فقدهم بل  
صرحوا بما ذكرناه المعلوم  
منه أن التابع هنا وهو مالا  
يقصد بالمقابلة معناه غير  
التابع ثم وهو ما يكون

يؤخذ من ذلك أن لبيع الدينار بفضة وفلوس صورتين إحداهما أن يقول بعثك هذا الدينار بكذا فضة  
وكذا فلوسا وهذه الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعثك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا  
فلوسا وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لا نأقول هذا إلا خذم بل كلتا صورتين  
خارجتان عن هذه القاعدة لان العقد في كل منهما لم يجمع جنسا واحدا من الجانبين لاختلاف جنس الذهب  
والفضة ولم يشترط التماثل في بيع إحداهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصف فضة  
بعثاني فضة وعثمانى فلوسا فالوجه اخذ من هذه القاعدة هو البطلان لان العقد جمع جنسا واحدا من الجانبين  
وهو الفضة وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثاني فضة  
ونصفه الآخر بعثاني فلوسا ومائل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فانه يصح لتعدد العقد مع وجود  
شروط الربا في أحد العقدين الذي هو عقد الربوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدینار صغير  
وفضة فليتا ماله سم واقرا النهاية بطلان الصورة الاولى كما يأتي (قوله كبعثك هذا بهذا الخ) عبارة المغنى  
بان جعل في بيع مد ودرهم بمثلها المد في مقابلة المد والدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المداه (قوله فلا  
تجرى فيه الخ) أي فيصح العقد نهاية ومغنى (قوله ان نية التفصيل الخ) أي فيصح العقد مع النية اه ع ش  
(قوله على ذلك) أي على عدم الصحة مع النية (قوله ولو ضمنا) أي في أحد الجانبين فقط اه رشیدی  
(قوله فيه) أي السهم وكذا الضمير في قوله بخلافه بمثله (قوله فانه) أي الكامن و(قوله فيهما) أي  
في الجانبين (قوله ومرا أن المار بوى) قال سم على حج حرر الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع  
خبز البر بخبز الشعير وإن اشتمل كل منهما على ملح وماء لاستهلاهما فليس ذلك من هذه القاعدة اه  
اقول قد تشكل عليه مسألة الخلول حيث قالوا فهم متى كان فيها ماء ان امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا من  
جنسه او غيره اللهم إلا ان يقال ان الماء في الخبز لا وجود له البتة والمقصود منه إنما هو جمع اجزاء الدقيق  
بخلاف الخل فان الماء موجود فيه بعينه وإنما تغيرت صفته بما اضيف اليه فلم تضمحل اجزأؤها اه ع ش (قوله  
فلم تجر فيه) أي في بيع الدار المذكور (قوله لذلك) أي التبعية (قوله كاذكروه الخ) تعليل لكون الماء  
مقصودا في نفسه و(قوله أنه الخ) بيان لماعبرة المغنى ولا ينافي كونه تابعا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه  
حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن  
حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه اه (قوله لدخوله) أي الماء الموجود (قوله  
للبائع) نعت للموجود و(قوله للمشتري) نعت للحادث (قوله ان كلامهم ثم) أي في باب بيع الاصول  
والثمار (قوله وحدها) أي بدون الدار (قوله بما ذكرناه) وهو قوله انه يشترط التعرض الخ (قوله ان  
التابع هنا) أي في دار بها بئر ماء عذب بيعت بمثلها (قوله معناه) الاولى اسقاطه (قوله وهو) أي التابع ثم و

صورتين إحداهما أن يقول بعثك هذا الدينار بكذا فضة وكذا فلوسا أو صار فتك بكذا فضة وكذا فلوسا وهذه  
الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعثك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا فلوسا وهذه الصورة  
صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لا نأقول هذا إلا خذم بل كلتا صورتين خارجتان عن  
هذه القاعدة لان العقد في كل منهما لم يجمع جنسا واحدا من الجانبين لاختلاف جنس الذهب والفضة ولذا  
لم نشترط المماثلة في بيع أحدهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصف فضة بعثاني فضة  
وعثمانى فلوسا فالوجه اخذ من هذه القاعدة هو البطلان لان العقد جمع جنسا واحدا من الجانبين وهو الفضة  
وانضم اليها شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثاني فضة ونصفه الآخر  
بعثاني فلوسا ومائل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فانه يصح لتعدد العقد مع وجود شروط الربا في  
أحد العقدين الذي هو عقد الربوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدینار صغير وفضة فليتا ماله  
(قوله ومرا أن المار بوى الخ) حرر الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير  
وان اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاهما فليس ذلك من هذه القاعدة وفي شرح العباب وافق ابن

جزءاً أو منزلاً منزله ومثل ذلك بيع برشعير وفي كل حبات من الآخر قليلة بحيث لا تقصد بالآخر ارج وبيع دارفها معدن ذهب مثلاً جهلاه يذهب لانه حينئذ تابع لمقصودها فصح وقولهم لا اثر للجهل بالمفسد في باب الرباح في غير التابع بخلاف ما اذا علموا أو احدهما به أو كان فيها تمويه بذهب يتحصل منه شيء فانه المقصود بالمقابلة فجرت القاعدة كييع ذات لبن بذات لبن وأن جهل لانه يقصد منها غالباً بخلاف المعدن من الارض وإنما لم تجز في بيع فرس لبون بمثلها لان لبنا لا يقصد بالمقابلة وأن قصد في نفسه (٢٨٧) بدليل انه يريد بدله في المضرة صاع تمر على ما اقتضاه اطلاقهم وان

نوزعوا فيه) واختلف (الجنس) أى جنس المبيع سواء كان المضموم للربوى المتحد الجنس من الجانبين ربويا أم غير ربوى وقد ر بعض الشراح الجنس هنا بالربوى فاهم الصحة في بيع درهم وثوب بمثلها لان جنس الربوى لم يختلف وليس كذلك بل هو من القاعدة لان جنس المبيع اختلف وان لم يختلف الجنس الربوى (منهما) جميعهما بان اشتمل احدهما على جنسين اشتمل عليهما الآخر (كمدجوة ودرهم بمدجوة ودرهم) وكثوب ودرهم ثوب ودرهم أو مجموعهما بان لم يشتمل الآخر الاعلى احدهما كثوب مطرز بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب بيع أو بيعت بذهب فان كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكد ودرهم بمدين أو درهمين) وبقولنا واحدا الذى هو فى أصله

(قوله جزءاً) أى كالسقف و(قوله أو منزلاً منزله) أى كفتح الغلق بخلاف الماء فلا يدخل فى مسمى الدار مثلاً فلا بد من النص عليه اه رشيدى (قوله ومثل ذلك) أى فى الصحة اه ع ش (قوله وفى كل الخ) أى وفى احدهما حبات الخ نهاية ومعنى (قوله بحيث لا يقصد الخ) عبارة النهاية بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل وحدها وان اثيرت فى الكيلين اه (قوله به) أى المعدن (قوله كييع ذات لبن الخ) لعل محله بعد تميز اللبن عن محله واستقراره فى الضرع ولو بالنسبة لاحدهما بخلاف ما لو خلاضرع كل منهما عن اللبن حالة العقد لان يكون اللبن حينئذ معدنه الاصل ككمون الشيرج فى السهم فى بيع سمس بمثله ثم رايت قول المغنى والنهاية الا فى اخر الباب فى بيع لبن شاة بشاة فيها لبن اه سيد عمر اقول وكذا تعليلهما الا فى ذكره انفا يفيد ما ترجاه (قوله لانه يقصد منها الخ) عبارة النهاية والمعنى لان الشرع جعل اللبن فى الضرع كهوى الاناء بخلاف المعدن ولان ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن اه قال ع ش قوله مر المقصود منها الخ أى فائز سواء علماه او جهلاه اه (قوله وإنما لم تجز فى بيع فرس الخ) عموم كلام الشارح م ر أى والمعنى يخالفه اه ع ش (قوله أى جنس المبيع) الى قول المتن كصاح فى النهاية لا قوله وقد ر الى المتن وقوله بشرط الى ام صفة وكذا فى المغنى لا قوله فان كان الثمن الى المتن (قوله أى جنس المبيع) أى المعقود عليه (قوله وقد ر) لعله محرف عن قيد بالياء والدال قول المتن (كمدجوة) قال الجوهرى هو تمر من اجود تمر المدينة قال الازهرى والصيحاني منه سم على المنهج اه ع ش (قوله بمدجوة) بعد قول المتن بمديقرا بالنصب ابقاء لتتوّن المتن اه رشيدى (قوله وما يقابله الخ) يعنى ماء عين بالتراضى منهما باعتبار القيمة بعد العقد اه ع ش (قوله وبقولنا الخ) متعلق باندفع و(قوله بالتكثير) أى لربوى اه ك ر دى (قوله من بيع ذهب الخ) أى من صحة هذا البيع (قوله فانه الخ) توجيه للاندفاع المذكور (قوله يعنى غير الجنس) اخذه من المقابلة ومن المثال (قوله وبشرط تمييزهما) قيد غير صحيح فى الذهب والفضة إذ القاعدة جارية فيهما مع الاختلاط وإنما هو شرط فى الحبوب اه رشيدى (قوله بشرط ان تقل حبات الآخر) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما وظاهر كلامهم الصحة وان كثرت حبات الآخر وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع ان الحبات إذا كثرت فى الجنس لم تتحقق المائلة بخلاف النوع اه قال ع ش قوله مر هنا أى فى اختلاط احد النوعين بالآخر وقوله بعض المتأخرين منهم حج تبعاً لما فى المنهج وقوله بخلاف النوع قد يمنع بان اختلاف النوع فى أحد الطرفين يوجب توزيع ما فى الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمائلة اه (قوله بشرط ان تقل الخ) كذا قاله بعضهم ومضى عليه شيخ الاسلام ايضا لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشهاب الرملى وغيره انه الصحيح اه سم (قوله أم صفة الخ) عطف على قوله نوعاً حقيقياً اقول والحاصل ان الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع أو

الصالح فيمن أعطى لحما درهماً وقال أعطى بنصفه لحماً بنصفه الآخر نصف درهم وفيما لو اشترى منه نصف رطل لحم بنصف درهم فى الذمة ثم اعطاه درهماً وقال خذ نصفه عمماً فى ذمتى واعطى نصف درهم عن الباقي بان الثانى يحل وكذا الاول اذا جعلهما عقدين وقال مرة يجوز اذا كان فى عقدين ولم يكن احدهما مغشوشاً غشاماً مؤثراً اه (قوله بشرط ان تقل حبات الآخر) كذا قاله بعضهم ومضى عليه شيخ الاسلام ايضا

واستغنى عنه قيل بالتكثير فانه مشعر بالتوحيد وقد يقال بل إنما استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لا رباحاً اندفع ما اورده عليه من بيع ذهب أو فضة ببر وحده أو مع شعير فانه لم يتحد جنس من الجانبين (أو) اختلف (النوع) يعنى غير الجنس سواء اكان نوعاً حقيقياً كجيد وردى بهما أو باحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع الا حينئذ بخلاف ما إذا لم يتميزا بشرط ان تقل حبات الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر فى الكيل وإنما لم يضر كما ر خط احد الجنسين بحبات من الآخر بحيث لا يقصد اخر اجها لتستعمل برا او شعير او ان اثيرت فى الكيل لان التساوى بين الجنسين غير معتبر ام صفة من الجانبين او احدهما (كصاح ومكسرة بهما او باحدهما)

أى بصحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسر دون قيمة الصحاح في الكل كما هو الغالب أو عكسه لأن التوزيع الآتي إنما يتأتى حينئذ وجعل الطبرى من ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما خشن أو أسود مردود بان الخشونة أو السواد ليس عينا أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض وظاهر أن مراد الطبرى أن أحد الطرفين اشتمل على اثنين من الذهب أحدهما خشنة أو سوداء وكذا لو بان أحدهما محتطاً بنحو نحاس ومن قال في هذه بتفريق الصفقة فقد وهم لأن شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فالصواب أنه من القاعدة (فباطله) ولا يتأتى هنا تفريق الصفقة لأن الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا وذلك لما في الحديث الحسن أو الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز

الصفة أما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما والمد المتبر في أحد الطرفين أما أن تزيد قيمته على الدرهم أو تنقص أو تساوى فتلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها أو بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسر كقيمة الصحيح فإن العقد صحيح اه ع ش (قوله أى بصحاح) إلى قوله وجعل الطبرى في لغنى وإلى الباب في النهاية إلا قوله ومن قال إلى لأن شرط وقوله كما يأتى إلى التنبيه وقوله نعم إلى المتن (قوله أو مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضه وهى القطع التى تقرض من الدينار والدرهم للعامله فى الخوائج اليسيرة اه كرى عبارة الجيرى ونقل سم عن شيخه أن المراد بالكسر القراضه التى تقرض من الدينار والفضة اه ونقله ع ش أيضا وما عدا ذلك وإن كان نصف شريفى أو ربع ريال يقال له صحيح شيخنا الحنفى اه (قوله دون قيمة الصحاح فى الكل) أى أموال باع رديثا وجيدا بمثلها أو بأحدهما فلا يصح مطلقا سواء كانت قيمة الرديء دون قيمة الجيد أم لا وعبارة سم على منهج قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ عميرة هذا الشرط لم أره للأصحاب إلا فى مسألة الصحاح والمكسرة خاصة فكان الشيخ الحق هذا نظرا إلى أن الجودة والرداءة مجرد صفة اه وأقول لا يخلو هذا اللاحق عن شيء والفرق يمكن اه والمعتمد التسوية بين الجيد والرديء والصحيح والمكسر فحيث تساوى فى القيمة صح ولا فلا اه ع ش (قوله أو عكسه) وهوان تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله من ذلك) أى من قاعدة مدحجوة ودرهم اه ع ش (قوله بل هو عيب فى العوض) أى فلا يمنع من الصحة (وقوله وظاهر أن مراد الطبرى الخ) مراده به دفع الاعتراض على الطبرى وجعله ذلك من القاعدة فلا يصح قال سم على حج دعوى ظهور ذلك مع تغييره بقوله واحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها اه أقول قد يقال قوله من ذلك يعين أن مراده ما ذكر ضرورة أنه لا بد فى القاعدة المذكورة من عينين فى كل من الطرفين أو أحدهما اه ع ش (قوله بنحو نحاس) أى فلا يصح أيضا اه ع ش عبارة سم عن شرح العباب بعد كلام طويل نصه والذى يتجه من ذلك أنه لا يجوز بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة إلا حيث لم يكن للغش قيمته ولم يؤثر فى الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاسا حصل منه بالتمييز شيء أم لا ولا مدخل للرواج فى هذا الباب ثم رأيت الرويانى صرح بما ذكره حيث قال الغش اليسير الذى لا يأخذ حظا من الوزن لا يمنع من صحة البيع انتهت (قوله وذلك لما فى الحديث الخ) تعليل لما فى المتن (قوله حتى يميز

لكن مقتضى كلام الشيخين أنه يصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرملى وغيره أنه الصحيح (قوله وظاهر أن مراد الطبرى) دعوى ظهور ذلك مع تغييره بقوله واحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها (قوله بنحو نحاس) فى العباب ويصح درهم ومغشوش بدنانير مغشوش بنحاس وكذا بفضة لا يميز اه قال فى شرحه أخذ هذا من قوا الجواهر لا يجوز بيع درهم مغشوش بمثلها ولا بخالصه وأما بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة فإن بان ع ش الذهب فضة حرم قال البغوى وهذا عندى أن كان يحصل منه شيء بالتمييز والاجاز كبيع دنانير مطلية بالنقرة أو عكسه يجوز إذا كان التزويه لا يحصل منه شيء وإن كان غشه نحاسا فعلى قول جمع محتلى الحكم هذا إذا كثر بحيث يكون للغش بعد التزويه قيمة وإلا وجب الجواز لأنه إذا لم يكن له قيمة لم يقابل بشيء ثم أجاب عما يورد على ذلك من أنه ينبغي عدم الصحة لأن ذلك يؤدى إلى جهالة الباقي بأنه لا نظر إلى ذلك بل إلى الرواج قال وليس بواضح اه والذى يتجه من ذلك أنه لا يجوز بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة لا حيث لا يمكن للغش قيمة ولم يؤثر فى الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاسا حصل منه شيء بالتمييز أم لا ولا مدخل للرواج فى هذا الباب كما مر فلا نظير إليه ثم رأيت الرويانى صرح بما ذكره حيث قال الغش اليسير الذى لا يأخذ حظا من الوزن لا يمنع من صحة البيع إلى آخر ما أطال به فى تأييد ما قاله وقول البغوى كبيع دنانير مطلية الخ يدل على صحة بيع الدنانير المطلية وأن الطلاء لا يمنع صحته وأنه يكتفى برؤيتها مع الطلاء ويوجه بأنه كالصبغ لقلته بعدم تحصيل شيء منه فهو كروية الامة المحمرة بنحو الحناء مر اه (قوله علم التساوى) مفهومه أنه



اي البيع حتى ميز بينهما  
ولأن قضية اشتغال أحد  
طرفي العقد على مالين  
مختلفين أن يوزع مافي  
الطرف الآخر عليهما  
باعتبار القيمة والتوزيع  
هنا لكونه ناشئا عن  
التقويم الذي هو تخمين  
والتخمين قد يخطئ يؤدي  
وإن اتحدت شجرة المدين  
وضرب الدرهمين للمفاضلة  
أو عدم العلم بالمائلة ففي  
بيع مد ودرهم بمدين إن  
زادت قيمة المد على الدرهم  
الذي معه او نقصت تلزم  
المفاضلة وإن ساوته لزم  
الجهل بالمائلة وقس الباقي  
وكذا يقال في بيع صحيح  
ومكسر بهما أو بأحدهما  
والكلام في المعين لصحة  
الصلح عن ألف درهم  
 وخمسين ديناراً بألني  
درهم كما يأتي بسطه في  
الاستبدال بما يعلم منه  
انه لو عوض دأته عن  
دينه النقد نقد من جنسه  
وغيره مع الجهل بالمائلة  
صح (تنبه) ينبغي  
التفطن لدقيقة يغفل عنها  
وهي أنه يبطل كما عرف  
بما تقرر بيع دينار مثلاً  
فيه ذهب وفضة بمثله  
أو بأحدهما ولو خالها  
وإن قل الخليط

بينهما) ظاهره أنه فصل كل منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تتوقف الصحة على ذلك بل يكفي التفصيل في  
العقد كما مر ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يحمل قوله لا حتى يميز على الأعم من التفصيل في العقد وفي  
الخارج اه ع ش (قوله ولأن الخ) عطف على قوله لما في الحديث (قوله يؤدي الخ) خبر قوله والتوزيع  
(قوله وكذا يقال في بيع صحيح الخ) اي وفي بيع جدي ودرى بهما أو بأحدهما اه ع ش (قوله في بيع صحيح  
ومكسر بهما الخ) اي والفرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصحيح أو ازيد كما تقدم فان استوت قيمتهما فلا  
بطلان فالخالف أن حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلا بطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء  
استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائلة أو اختلفت وذلك لتحقيق المفاضلة وإنما لم يحكم  
بالبطلان ايضاً إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة ويقال للجهل بالمائلة لأن التقويم تخمين لأن  
الدرهم والدنانير قيم الأشياء فهي اضبط من غيرها اه سم ومر عن ع ش مثله (قوله والكلام في المعين  
الخ) قضيته انه لو كان الصالح عليه في مسألة الصلح الآتية معيناً لا يصح الصلح المذكور وهو ما جرى عليه ابن  
المقرى لكن سياتي في باب المبيع قبل قبضه ان المعتمد الصحة اه رشيدى (قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر  
في دلالة هذا على التقييد بالمعين إذ لم يبيع المجموع بالمجموع بل الألف درهم وقت استيفاء عن الألف درهم  
والألف الأخرى عوض عن الخمسين ديناراً في الذمة فليتأمل وبذلك يظهر مافي الاطلاق قوله بما يعلم منه الخ  
فليتأمل اه سم (قوله كما يأتي بسطه الخ) رجع اليه في النسخة الأخيرة وضرب على مافي غيرها من قوله  
وخرج بالصلح ما لو عوض دأته عن دينه النقد نقد من جنسه وغيره أو وفاه به من غير تعويض مع الجهل  
بالمائلة فلا يصح الخ وتبعه مر في هذه واستمر عليه فوق البحث معه فيه في قوله أو وفاه به من غير تعويض  
فأصلحه هكذا أو وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه انتهى سم قال ع ش قوله م لكن بمعناه كان  
قال خذها عن دينك اه وظاهر المعنى موافق للنهاية دون الشارح (قوله وهي انه يبطل كما عرف مما تقرر  
الخ) ويؤخذ منه بالاولى بطلان ما عمت به البلوى من دفع دينار ومغرى مثلاً ومعه تمام ما يبلغ به ديناراً  
جديداً من فضة أو فوس وأخذ ديناراً جديداً له جرياً على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال الصيرفي اصرف  
لى بنصف هذا الدرهم اي والحال انه خالص عن النحاس فضة وبالنصف الاخر فلو ساجاز لانه جعل نصفاً  
في مقابلة الفضة ونصفاً في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لى بهذا الدرهم بنصف فضة ونصف فلوس  
لا يجوز لانه إذا قسط عليهما ذلك احتمل التفاضل وكان من صور مد مجوة اه نهاية وقوله بخلاف مالو  
قال اصرف لى الخ مر عن قريب عن سم رده فراجع (قوله يبيع دينار مثلاً) اي او يبيع درهم فيه فضة  
لو علم التساوى سلم ما قاله هذا القائل رفيه نظر لاقتضاء الحال التوزيع المؤدى للحذور (قوله وكذا يقال في  
بيع صحيح ومكسر بهما أو بأحدهما) اي والفرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصحاح أو ازيد كما تقدم فان  
استوت قيمتهما فلا بطلان وعبارة الكثر لشيخنا اي الحسن البكرى وفي بيع الدرهم والدنانير الصحاح  
والمكسرة إن استوت قيمة المكسرة اي من الجانبين لم تتحقق المائلة لما مروا لا تحققت المفاضلة كما تقدم كما  
هي متحققة في البيع بصحاح فقط او مكسرة فقط إذا الفرض أن قيمة المكسرة مخالفة لقيمة الصحاح فلو تساوت  
قيمتها فلا بطلان اه ومثله في شرح الجلال المحلى فالخالف أن حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة  
فلا بطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائلة  
أو اختلفت وذلك لتحقيق المفاضلة وإنما لم يحكم بالبطلان ايضاً إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة  
ويقال للجهل بالمائلة لأن التقويم تخمين لأن الدرهم والدنانير قيم الأشياء فهي اضبط من غيرها  
(قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر في دلالة هذا على التقييد بالمعين إذ لم يبيع المجموع بالمجموع بل الألف درهم  
وقعت استيفاء عن الألف درهم والألف الأخرى عوض عن الخمسين ديناراً وهذا لا يقتضي صحة بيع النى  
درهم بألف درهم وخمسين ديناراً في الذمة فليتأمل وبذلك يظهر مافي الاطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليتأمل  
(قوله كما يأتي بسطه الخ) هذا رجع اليه في النسخة الأخيرة وضرب على مافي غيرها من قوله وخرج بالصلح

ونحاس بمثله أو بدرهم خالص أو بدينار مغشوش بفضة (قوله لانه يؤثر في الوزن) ولا يشكل عليه مامر من جواز المعاملة بالمغشوش وإن جهل قدر الغش لانه يجوز تصويره ببيعه بغير جنسه بخلاف ما هنا اعرش (قوله ولم يظهر به تفاوت الخ) مفهومه انها لو تفاوت في القيمة لم يصح وهو مشكل على مامر من انه لا نظر لتفاوت القيمة عند الاستواء في الكيل أو الوزن وفي سم على منهج (تتمه) لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة إن كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز كذا بخط شيخنا بما مش الحلى اه فلم يفصل في القليل بين ماله قيمة وبين غيره اعرش اقول ويمكن الجمع بان عدم التأثير في الوزن وعدم التفاوت في القيمة مثلا زمان (قوله صح) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا والوزن بالوزن وان اختلف قشرهما كما سيأتى في السلم ويجوز بيع لب الجوز بلب الجوز ولب اللوز بلب اللوز وبيع البيض مع قشره بيضاء كذلك وزنا ان اتحد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا وجزا ا نه نهاية (قوله لمن حصر السكر اه الخ) واقفه في فتح المين عبارة منها اى ادلة جواز الحيل حديث خير المشهور وهو بيع الجميع بالدرهم ثم اشترى بها جنيا وانما امرهم بذلك لانهم كانوا يبيعون الصاعين من هذا بالصاع من ذلك فعلهم النبي ﷺ الحيلة المانعة من الربا ومن ثم اخذ السبكي منه عدم كراهة هذه الحيلة فضلا عن حرمتها لان القصد هنا بالذات تحصيل احد النوعين دون الزيادة فان قصدها كرهت الحيلة الموصلة اليها ولم تحرم لانه توصل بغير طريق محرم فلم ان كل ما قصد التوصل اليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراما جاز بلا كراهة والا كره الا ان تحرم طريقه فيحرم اه (قوله ولو لحم) الى الباب في المغنى لا قوله نعم الى المتن (قوله ولو لحم سمك) اخذه غاية للاشارة الى ان السمك لا يعد لحما كما ياتي اعرش (قوله نحو ألية) يفتح الهمزة ومن النحو الكلية بضم الكاف (قوله ولو سمكا) اى حيا لانه لا يعد لحما ومن ثم جاز بعضه ببيع حيا على المعتمد اعرش (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم ان مدرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيوان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عده من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فيراجع وانظر هل يجرى هذا الاختلاف في بيع حيوان حى بحيوان مذبوح اه سم قول المتن (من جنسه) كبيع لحم ضان بضان و (قوله من ما كول) كبيع لحم بقر بضان ولحم السمك بالشاة والشاة بالبعير و (قوله وغيره) اى غير ما كول كبيع لحم ضان بحمار اه معنى (قوله وإرساله مجبور الخ) قال البجيرى عن البرماوى قال الماوردى المرسل عند الامام الشافعى مقبول إن اعتضد باحد امور سبعة القياس أو قول الصحابي أو فعله أو قول الاكرين أو انتشر من غير دافع أو عمل به اهل العصر لم يؤجد دليل سواه وهذا هو القول الجديد وضم اليها غيره الاعتضاد برسل اخر أو بمسنداه (قوله عليه) اى منع بيع اللحم بالحيوان (قوله لانه لافرق) لعل غيره المراد بين مرسله ومرسل غيره اه سم (قوله وبان ابا بكر قال) مقوله لا يصلح هذا (قوله وقد نحر الخ) جملة معترضة اه كردى (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) عبارة المغنى والنهاية ويجوز بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها فان بقى فيها لبن بقصد حلبه لكثرة ما باع ذات لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسه لم يصح لان اللبن في الضرع ياخذ قسطا من الثمن بدليل انه يجب التمر في مقابلته في المصراة بخلاف الادميات ذوات اللبن فقد نقل في البيان عن الشافعى الجواز فيها ولو باع لبن بقر بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس واما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح وبيع بيض بدجاجة كبيع لبن بشاة فان كان في الدجاجة بيض ماله عوض دأته عن دينه التقد نقدا من جنسه ووفاه به من غير تعويض الخ وتبعه م في هذا واستمر عليه فوق البحث معه فيه في قوله او وفاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا او وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه اه (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم ان مدرك البحث عد السمك الميت من قبيل الحيوان فعليه يمتنع بيع السمك الميت بلحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عده من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فيراجع وانظر هل يجرى هذا الاختلاف في بيع حيوان حى بحيوان مذبوح (قوله لانه لافرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) (فرع) يجوز بيع البيض مع

فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح والحيلة المخلصة من الربا مكرهة باثر انواعه خلافا لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل (ويحرم) ويطل (بيع اللحم) ولو لحم سمك وهو هنا يشمل نحو ألية وقلب وطحال وكبدورثة وجلد صغير يؤكل غالبا (بالحيوان) ولو سمكا وجرادا نعم بحث جمع حل بيع الحيوان بالسمك الميت وفيه نظر (من جنسه وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره) حتى الادمى (في الاظهر) للخبر الصحيح انه ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور باسناد الترمذى له ومعتضد بالنهى الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبان اكثر العلم عليه على انه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على نزاع فيه لكن صحيح في المجموع انه لافرق حتى عند الشافعى رضى الله عنه وما اشتهر عنه من الفرق لم يصح وبأن ابا بكر قال وقد نحر جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطلب بها الخ لا يصلح هذا ولم يخالفه احد من الصحابة ويصح بيع نحو بيض ولبن بحيوان بخلاف لبن شاة بشاة فيها لبن

والبيض المبيع يضر دجاجة لم يصح والاصح ويضر دجاجة فيها يضر بدجاجة كذلك باطل كييع ذات لبن  
بمثلها اه قال ع ش قوله بغير ذات لبن اى ولو من جنس واحد وقوله ر فيها يضر اى يقصدا كله مستقلا  
بان تصلب اه ع ش (قوله نحو يضر الخ) اى كالعسل

(باب في البيوع المنهى عنها)

(باب بالتوين) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقيد الغزال الى وقدي يجوز (قوله وما يتبعها) منه  
تلقى الركبان والنجش اه ع ش (قوله ثم النهى) اى من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب اه ع ش (قوله  
لان تعاطى العقد) علة للحرمة وقضيته ان التحريم اما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهى والاولى  
ان يقال النهى يقتضى التحريم مطلقا سواء رجع لذات العقد او لازمه او معنى خارج او كان المنهى عنه غير  
عقدو يقتضى الفساد ان رجع لذات العقد او لازمه ويحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كما انه محرم  
اى كونه منها عنه اه ع ش وقوله ويحرم من حيث الخ والاولى فحرمة تعاطى العقد الفاسد لكونه منها عنه  
(قوله او مع التقصير الخ) لعل هذا مفروض في عالم بوجوب التعلم اما جاهل باصل وجوب التعلم فيبعد كل  
البعد تائمه اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ر او مع التقصير الخ قضيته انه مع التقصير يائمه بتعاطى العقد  
الفاسد كما يائمه بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطى العقد ولعل هذا مراد حج بقوله حرام على  
المنقول المعتمد يعنى ان المراد ان تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست  
الحرمة مخصوصة بالتقصير اه (قوله بحيث يبعد جهله بذلك) يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثير في قرى مصرنا  
من بيع الدواب ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من اولاد الدابة المسمى ببيع المتأومة لا اثم على فاعله لان هذا  
يخفى فيعذر فيه اه ع ش (قوله حرام الخ) خبر قوله لان الخ (قوله والاجتهاد) الو او معنى او كما عبر به بالنهاية  
(قوله وقيد ذلك) اى كون العقد الفاسد حراما او (قوله من غير تحقيق معناه) اى بان اطلق او قصد غير المعنى  
الشرعى اه ع ش (قوله فانه الخ) اى اجراء اللفظ الخ و (قوله ثم الخ) اى بعد ان كان باطلا اه كردى (قوله  
محمل) اى عرفاه ع ش (قوله اذ لا يحمل له) وهو واضح عند الاطلاق كما هو ظاهر اما لو قصد غير المعنى الشرعى  
ففيه نظرو وينبغى عدم الحرمة اه ع ش (قوله وقدي يجوز الخ) صادق بما اذا دلت الضرورة الى الربا كما متناع  
موسر من اقراض مضطر فيلحصر اه بصرى ومرع ع ش الجزم بذلك وكذا عبارة المغنى وهى وتعاطى  
العقود الفاسدة حرام فى الربوى وغيره الا فى مسألة المضطر المعروفة وهى فيها اذا لم يبعه مالك الطعام الخ اه  
صريحة فى الشمول (قوله تعاطيه) اى العقد الفاسد (قوله كان امتنع ذو طعام) اى او ذو دابة من ايجارها  
اه ع ش (قوله فله الاحتياال) اى فلو لم يقبل ذلك بل اشتراه سماه البائع لزومه المسمى واضطراره لا يجعله  
مكرا على العقد بما ذكر اه ع ش (قوله او القيمة) قضية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه اقصى القيم وقد  
يوجه بان جواز ذلك اخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل ان المراد بالقيمة اقصى القيم ولكن  
الاول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يتلف حالا او بعد مدة لاذن الشارع له في ذلك ع ش ورشيدى  
(قوله او لخارج الخ) عطف على قوله لذات العقد اه كردى (قوله او لخارج عنه) اى بان لا يكون لذاته  
ولا لللازمه بقرينة ما تقدم اه سم اى كالبيع وقت النداء (قوله فن الاول اشياء) عبارة المغنى ثم شرع في

قشره ببيض كذلك وزان اتحاد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا مر ويصح لبن شاة حلب لبنها وان  
بقى فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد لكثرتة او باع ذات لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح اذ  
اللبن فى الضرع ياخذ قسطا من الثمر بدليل انه يجب التمر فى مقابلته فى المصرة بخلاف الادمية ذات اللبن  
ففى البيان عن الشامل الجواز فيها و فرق بان لبن الشاة فى الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقدا لاجارة عليه  
بخلاف لبن الادمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقدا لاجارة عليه اه

(باب)

(قوله او لخارج عنه) اى بان لا يكون لذاته ولا لللازمه بقرينة ما تقدم

القسم الأول أى البيع الفاسد لا اختلال ركن أو شرط وهو ثمانية اه (قوله بفتح) الى قوله وتسمية ما فى الأول فى النهاية والمغنى الا قوله بل ولو قيل يندب لم يعدد قوله او مضمان الى المتن (قوله فسكون الخ) اى وبالباء الموحدة نهاية ومعنى قول المتن (ضرا به) فى المصباح ضرب الفحل الناقصة ضرابا بالكسر نرى عليها انتهى اه ع ش (قوله لا يتعلق به نهى) اى لانه ليس من أفعال المسكفين اه نهاية (قوله اى عن اعطاء الخ) اى والعقد المقتضى لذلك ايضا سموع ش (قوله والفرق الخ) الاحسن ان يقال الفرق انه يحتاج على التفسير الاول الى تقدير الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا لا يحتاج لانها حمل اللفظ اه سيد عمر عبارة النهاية والفرق بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة مع عمومها وهنا ظاهرة وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير فى الاول مع انه جار فى الثلاثة مع ان الاولين فيهما تقديران وفى الثالث واحد اه قال ع ش قوله مع عمومها اى المقدر بمعنى احتماله لغير الاجرة وقوله وهذه اى الحكمة المشار إليه بقوله والفرق الخ اه عبارة سم قوله والفرق الخ اى باعتبار المراد والافتقان المعنيين لاشتباهه فيه حتى يحتاج لبيان اذ تبين الضراب والاجرة فى غاية الظهور اه قول المتن (فيحرم ثمن مائه) اى اعطاؤه واخذه اه سم (قوله ولا متقوم) اى لا قيمة له شرعا وليس المراد به ما قابل المثل اه ع ش قول المتن (وكذا اجرته) اى ايجاره وهل يستحق اجرة المثل كفى الاجارات الفاسدة سم على حج اى او لا لان طروقه للاتى لا مثل له يقابل باجرة فيه نظر والاول اقرب وعليه فالمراد اجرة مثله لو استعمل فيما يقابل باجرة كالحرث مدة وضع يده عليه للاستمتاع المذكور ومحل حرمة الاستئجار حيث استاجر للضراب قصدا فلو استاجر ليقبض به ماشاء جاز ان يستعمله فى الانزاء تبعا لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استاجر للحرث او نحوه فلا يجوز استعماله فى الانزاء لانه انما اذن له فى استعماله فيما سماه له من حرث او غيره اه ع ش وقوله والاول اقرب فيه وقفة بل لتعليل الشارح ظاهر فى الثانى (قوله وفارق الايجار الخ) عبارة شرح العباب وعلم مما تقرر ان صورة المسئلة ان يستاجر للضراب فان استاجر على ان ينزى فخله على انى او اناث صح قاله القاضى لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفحل المعين فى العقد لاختلاف الغرض به فان تلف اى او تعذر انزائه بطلت الاجارة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطروق وقد يقال لم يظهر مغايرته للانزاء المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفحل بخلاف الانزاء فانه فعل صاحب الفحل فليتأمل سم على حج لكن قد يرد عليه ان الانزاء وان كان من فعل صاحب الفحل الا ان نزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجاب بان الاجارة على فعل المكلف الذى هو الانزاء والمراد منه محاولة صعود الفحل على الاتى على ما جرت به العادة وفعل الفحل وان كان هو المقصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الاجرة اذ حصل الطروق بالفعل فلم يحصل لم يستحق اجرة فراجع اه ع ش (قوله ولو قيل يندب الخ) قد يتوقف فيه بما نقله فى العزيز عن الامام احمد من منع الاهداء اه سيد عمر عبارة ع ش عبارة سم على (قوله وكل من هذين) فى تخصيصهما نظرا لان الثالث ايضا كذلك اذا الاجرة لا يتعلق بها نهى بل باعطائها واخذها كما هو ظاهر (قوله اى عن اعطاء ذلك الخ) اى والعقد المقتضى لذلك ايضا كما هو ظاهر (قوله والفرق بين هذا والاول) اى باعتبار المراد والافتقان المعنيين لاشتباهه فيه حتى يحتاج لبيان اذ تبين الضراب والاجرة فى غاية الظهور (قوله والفرق بين هذا والاول الخ) عبارة شرح العباب وانما جاز الاستئجار لتلقيح النخل لان الاجير قادر على تسليم نفسه وليس عليه عين حتى لو شرط عليه ما يلقى به فسدت الاجارة ايضا وهنا المقصود الماء والمؤجر عاجز عن تسليمه وعلم مما تقرر ان صورة المسئلة ان يستاجر للضراب فان استاجر على ان ينزى فخله على انى او اناث صح قاله القاضى لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفحل المعين لاختلاف الغرض به فان تلف بطلت الاجارة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطروق ويقال لم يظهر مغايرته للانزاء المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفحل بخلاف الانزاء فانه فعل صاحب الفحل فليتأمل (قول المصنف فيحرم ثمن مائه) اى اعطاؤه واخذه وقوله وكذا اجرته هل يستحق اجرة المثل كفى الاجارات الفاسدة

بفتح فسكون للسهمتين  
(الفحل) رواه الشيخان  
(وهو ضرابه) أى طروقه  
للاتى وهذا هو الاشهر ومن  
ثم حكى مقابليه يقال  
(ويقال ماؤه) وكل من  
هذين لا يتعلق به نهى  
فالتقدير عن بدل عسبه من  
اجرة ضرابه موثمن مائه أى  
عن اعطاء ذلك واخذه  
(ويقال أجرة ضرابه)  
والفرق بين هذا والاول ان  
الاجرة ثم مقدرة وهنا ظاهر  
(فيحرم ثمن مائه) ويطل  
بيعه لانه غير معلوم ولا  
متقوم ولا مقدور على تسليمه  
(وكذا أجرته) للضراب (فى  
الاصح) لان فعل الضراب  
غير مقدور عليه للمالك  
وفارق الايجار لتلقيح النخل  
بان المستأجر عليه هو فعل  
الاجير الذى هو قادر عليه  
ويجوز الاهداء لصاحب  
الفحل بل لو قيل نندبه

لم يبعد وتسنع اعارته للضراب (وعن جبل الحبله) رواه الشيخان (وهو) بفتح الموحدة فيهما وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد وهاؤه للبالغة (تاج التاج) بفتح اوله او كسره وهو الذي في خط المصنف وعليه (٢٩٣) عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم مفعول

بالمصدر وفي هذا تجوز من حيث اطلاق الجبل على البهائم وهو مختص بالادميات ومن حيث اطلاق المصدر على اسم المفعول اى المحبول (بان يبيع تاج التاج) كما عليه اللغويون (او بضم الى تاج التاج) كما فسره رواه ابن عمر رضي الله عنهما اى الى ان تلده الدابة ويلد ولدها من نتجت الناقة بالبنا للمفعول لا غير ووجه البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الاجل (وعن الملاقيح وهى مافى البطون) من الاجنة (والمضامين) جمع مضمون أو مضمان أى متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا (وهى مافى اصلاص الفحول) من الماء رواه مالك مرسلًا والزوارق مسندًا وانعقد عليه الاجماع لفقد شروط البيع واطلاق الملاقيح على مافى بطون الابل وغيرها الذى يصرح به كلامه شائع لغة ايضا خلافا للجوهري (و) عن (الملاسة) رواه الشيخان (بان يلبس) بضم الميم وكسرها (ثوبا مطويا) او فى ظلمة (ثم يشتريه على ان لا خيار له اذا رآه) او على

منهج قال مر ويستحب هذا الاعطاء انتهت وظاهره سواء كان ذلك قبل اعطاء الفحل أو بعده اه (قوله وتسنع اعارته للضراب) ومحل ذلك حيث لم يتعين والاوجب مجانا وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه فى ذلك وينبغي وجوب اتخاذ الفحل على اهل البلد حيث تعين لبقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدتهم عرفا اه ع ش (قوله وغلط من سكنها) ظاهره فيهما اه ع ش (قوله جمع حابل) اى الحبله (قوله وهاؤه للبالغة) وعليه فيفرق بين المفرد وجمعه بالهاء اه ع ش (قوله مختص الخ) اى حقيقة اه سم عبارة المغنى مختص بالادميات بالاتفاق حتى قيل انه لا يقال لغيرهن الا فى الحديث وإنما يقال للبهائم الحمل بالميم اه (قوله المحبول) اى المحبول به اه معنى (قوله ثم) اى فى بيع تاج التاج اه ع ش (قوله انعدام شروط البيع) اى من الملك وغيره اه معنى (قوله هنا) اى فى البيع بضمن الى تاج التاج اه ع ش (قوله جمع مضمون) اى كجنون ومجانين و (قوله او مضمان) اى كف تاج ومفاتيح سم ومعنى (قوله اى متضمن) اسم مفعول قال الجبيري سميت بالمضامين لان الله اودعها فى ظهورها فكأنها ضمنها قاله الازهرى عميرة وقال شيخنا الحنفى سميت بذلك لانها فى ضمن الفحول اه والاخير موافق لما فى الشرح (قوله من الماء) اى فقيه التقدير السابق فان قلت حيث لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق فى العصب فلم ذكره معه قلت لورود النهى عن خصوص الصيغتين فلما اقتصر على احدهما لم يمتاؤهم مخالفة المتروكة المذكورة مع ان لاحداهما معنى آخر به تباين الأخرى وحيث قد فاسق لا يفتى عن هذا الاحتمال ان يفسر بغيره اى ضرابه او اجرة ضرابه وهذا لا يفتى عما سبق لان له معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا سم على حج اى ما تحمله الاثني من ضرابه فى عام او عامين اه ع ش (قوله رواه مالك) اى عن سعيد بن المسيب اه معنى (قوله مرسلًا) قال الناظم و مرسل منه الصحاح سقط اه (قوله عليه) اى امتناع بيع مافى البطون ومافى الاصلاص (قوله خلافا للجوهري) اى والمنهج والمغنى عبارتهما وهو اى الملقوح لغة جنين الناقة خاصا وشرعا اعم من ذلك اه (قوله بضم الميم الخ) اى وبفتحها فى الماضى اه نهاية قال ع ش والرشىدى نقل الاسنوى فى باب الاحداث الكسر فى الماضى وعليه فيكون المضارع بالفتح اه قول المتن (ثم يشتريه) اى بايجاب وقبول اه حلى (قوله او على انه يكتفى الخ) عبارة المغنى اكتفاء بلبسه عن رؤيته اه (قوله عن رؤيته) فيبطل هذا قطعًا وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللمس لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عادة فليؤنى وزيادى اه بجمري قول المتن (او يقول الخ) عطف على قوله يلبس الخ قول المتن (اذا المسته) قال عميرة يصح قرأته بضم التاء وفتحها وكذا فى كل مواضعها اى التاء اه وعلل الامام بطلانه بالتعليق ونبه الاسنوى على انه ان جعل اللبس شرطًا فبطلانه للتعليق وان جعل بيعا فلقد فقد الصيغة انتهى اه بجمري عن الشورى (قوله او على انه متى الخ) عطف على قوله اكتفاء بلبسه الخ عبارة شرح المنهج او يبيعه شيئا على أنه متى لبسه الخ (قوله او يقول الخ) عطف على قول المتن يجعل الخ (قوله اذا نبذته) قال عميرة تصح قرأته بضم التاء وفتحها وكذا فى كل صورها اى التاء اى لافرق بين رضى البائع والمشتري اه ع ش (قوله او متى نبذته الخ) عبارة شرح المنهج بعك هذا بكذا على انى اذا نبذته الخ (قوله وبطلانه) اى البيع فى صور الملاسة والمناذرة (قوله لعدم الرؤية) اى فى صورتين الاولين للملاسة وفى الصورة الاخيرة للمناذرة (قوله او الصيغة) اى فى الصورة الثالثة للملاسة وفى صورتين الاولين للمناذرة (قوله او الصيغة) يرد عليه ان قوله فقد بعته صيغة فكان

(قوله وهو مختص بالادميات) اى حقيقة (قوله جمع مضمون) اى كجنون ومجانين وقوله أو مضمان اى كفتاح ومفاتيح (قوله من الماء) اى فقيه التقدير السابق فان قلت حيث لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق فى

أنه يكتفى بلبسه عن رؤيته (أو يقول إذا المسته فقد بعته) ا كفتفاء بلبسه عن الصيغة أو على أنه متى لبسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المناذرة) بالمعجمة رواه الشيخان (بان يجعل النذ) اى الطرح (يعا) ا كفتفاء به عن الصيغة بعد قوله أنبذ إليك ثوبى هذا بعشرة مثلاً أو يقول اذا نبذته فقد بعته أو متى نبذته انقطع الخيار أو على أنك تكفى بنبذه عن رؤيته وبطلانه لعدم الرؤية او الصيغة

الوجه أن يقال إن البطلان في هذه للتعليل لالعدم الصيغة وأجاب عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله قد بعثك اخبار لا انشاء انتهى أو أنه جعل الصيغة مفقودة لانتفاء شرطها وهو عدم التعليل اه عش (قوله) وللشرط الفاسد أي في الصورة الأخيرة للامساة وفي الصورة الثالثة للنبذة قول المتن (أو يجعلها الرمي يباعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما إذا رميت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة اه محلي (قوله) معطوف على بعثك (وقد يجوز أن يكون معمولاً لمخذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعثك وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعثك من تأخير اه سم وقوله وقد يجوز الخ جرى عليه المحلي وقال عميرة في هامشه قوله أو يقول الخ قيل كان الصواب التصريح بيقول ارشادا إلى عطفه على الاول أو كان يقدمه على الثاني اه (قوله) شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض ولم يحمله اعتراضا لانه معطوف على يقول والعامل فيه ان فهو من قبيل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب اه عش (قوله) لنحو ما مر الخ) عبارة المغنى ووجه البطلان في الاول جهالة المبيع وفي الثاني فقد ان الصيغة وفي الثالث الجهل بمدة الخيار اه قول المتن (وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهيئة ويجوز الفتح كما في فتح الباري و(قوله) في بيعه (بفتح الباء لا غير اه عش (قوله) بخلاف بالف الخ) أي فانه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف حالة والفان مؤجلة لسنة اه نهاية (قوله) والفين) لوزاد على ذلك فخذ بايهما شئت الخ ففي شرح العباب ان الذي يتجه البطلان وان تردد فيه الزركشي لان قوله فخذ الخ مبطل لا يجابه فبطل القبول المترتب عليه سم على حج اه عش (قوله) فلانا) عبارة النهاية فلان وفي عش عليها لعل الشارح اشارة إلى ان مثل شرط بيع المشترك شرط بيع غيره كان يقول بعثك هذا بشرط ان يبيعني زيد عبده او داره اه (قوله) ما في الاول) أي قول المتن بعثك بالف الخ وكان الاول فوق لقوله الاتي والثاني اسقاط الموصول والجار (قوله) والثاني كذلك الخ) أي وتسمية الثاني بيعتين لا يباعا وشرط ما بنى الخ اه سيد عمر عبارة سم الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين لا يباعا وشرطا و(قوله) مبنى) خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشارة الى ان البيع المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشارة الى ان البيع

او للشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصة) رواه مسلم (بأن يقول بعثك من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة فيه أو يجعل الرمي) لها (يباعا أو بعثك) معطوف على بعثك الاول فقوله أو يجعل شبه اعتراض ومثله سائق لا يخفى (ولك) أولى أولنا (الخيار الى رميها) لنحو ما مر في الذي قبله (عن بيعتين في بيعته) رواه الترمذي وصححه (بأن) أي كان (يقول بعثك بالف نقد أو الفين الى سنة) فخذ بايهما شئت انت أو أنا أو شاء فلان للجهالة بخلافه بالف نقد أو الفين لسنة بخلاف نصفه بألف ونصفه بألفين (أو بعثك ذا العبد بألف على ان تبيعني) أو فلانا (دارك بكذا) أو تشتري مني أو من فلانا كذا بكذا للشرط الفاسد وتسمية ما في الاول بيعتين تجوز اذ التخيير يقتضي واحدا فقط والثاني كذلك لا يباعا وشرط ما بنى على ان المراد بالشرط ما اقترن

العسب فلم ذكره معه قلت لورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على أحدهما لم يمتوهم مخالفة المتروكة للذكور مع ان لاحداهما معنى اخر به تبين الاخرى وحينئذ فمأسوق لا يغني عن هذا الاحتمال ان يفسر بغيره وهذا لا يغني عما سبق لان له معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا فاقام (قوله) معطوف على بعثك قد يجوز ان يكون معمولاً لمخذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعثك وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعثك من تأخير (قوله) بالف نقد أو الفين الى سنة الخ) قضيته بطلان ذلك وان قبل باحدهما معينا وهو الاول وجه في شرح العباب وفاقا لمقتضى كلام الغزالي وغيره خلافا لما نقله ابن الرفعة عن القاضي من الصحة حينئذ وتخصيص البطلان بقبوله على الابهام او بقبولها معا وقوله بخلافه بالف نقد أو الفين لسنة لوزاد على ذلك فخذ بايهما الخ ففي شرح العباب ان الذي يتجه البطلان وان تردد فيه الزركشي لان قوله فخذ الخ مبطل لا يجابه فبطل القبول المترتب عليه اه فليتأمل (فرع) قال في الروض الا ان قال بعثك بالف نصفه بستائة أي فلا يصح لان اول كلامه يقتضي توزيع الثمن على المثلثين بالسوية واخره يناقضه زاد في العباب تبعا لبحث الزركشي فان قال وباقيه باربعائة اتجه الصحة اه وفيه نظرو ويؤيد النظر التعليل السابق (اقول) ولو قال بعثك بالف فقال قبلت نصفه بستائة ونصفه باربعائة فقد يتجه البطلان وان قلنا بالصحة فيما تقدم لاختلاف غرض البائع بذلك ولانه عدد العقد ولا يتاقي كونه تفصيلا لما اجمله البائع لان قضية اجماله التسوية (قوله) والثاني كذلك) الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين لا يباعا وشرطا وقوله لا يباعا وشرطا عطف على كذلك أي وتسمية ما في الثاني بيعتين لا يباعا وشرطا وقوله مبنى خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشارة الى ان البيع والشرط يصح ان يجعل من قبيل البيعتين

بلفظه دون معناه ولو جعله مثالا ليعين أنه لا فرق في الشرط بين اللفظي والمعنوي لسان أفود (٢٩٥) وأحسن (وعن بيع وشرط كبيع

بشرط بيع) كما مر (أو)  
بيع لدار مثلا بألف بشرط  
(قرض) لمائة رواء جماعة  
وصححه بعضهم ووجهه  
بطلانه جعل الألف وورق  
العقد الثاني ثمنا واشترطه  
فاسد فبطل مقابله من الثمن  
وهو مجهول فصار الكل  
مجهولا ثم إذا عقدا الثاني

مع عليهما بفساد الأول صح  
ولا فلا كما صححه في المجموع  
وما وقع في الروضة وأصلها  
من صحة الرهن فيما لو رهن  
بدين قديم مع ظن صحة  
شرطه في بيع أو قرض بان  
فساده ضعيف أو أن الرهن  
مستثنى لانه مجرد توثيق فلم  
يؤثر فيه ظن الصحة إذ لا  
جهالة تمنعه بخلاف ما هنا  
ولا تبطل الرهن مع البيع  
فيما إذا قال لدائنه بغير هذا  
بكذا على أن أرهنك على  
الأول والآخر كذا لانه  
شرط الرهن على لازم هو  
الأول وغير لازم وهو  
الآخر الذي هو ثمن البيع

الفساد فبطل للجهالة بما  
يخص كلا من الدينين من  
الرهن (ولو اشترى زرا  
بشرط أن يحصده) بضم  
الصاد وكسرها (البائع  
أو ثوبا) (يخطه)  
الظاهر أن ذكر الوأو غير  
شرط بل لو قال ثوبا يخطه  
كان كذلك أو بشرط أن  
يخطه كما باصله وعدل عنه  
ليبين أنه لا فرق بين  
التصريح بالشرط والاثان

والشرط يصح أن يجعل من قبيل البيعتين اه (قوله بلفظه) أي بلفظ هو لفظ شرط اه سم (قوله ولو جعله)  
أي الثاني (قوله لسان أفود) أي لدلالته على أنه لا فرق بين التعبير بلفظ الشرط والتعبير بما معناه اه (قوله  
وأحسن) أي لخلوه عن تحوز تسمية المثال الثاني بيعتين (قوله كما مر) أي بالمثال الثاني في المتن نظر الواقع  
وقطع النظر عن المراد المار (قوله بشرط قرض) أي مثلا كما يأتي (قوله ووجه بطلانه) أي قوله وما وقع في  
النهاية والمعنى (قوله جعل الألف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الآتية فليتأمل مع ذلك الفرق الذي ذكره  
اه سم (قوله واشترطه فاسد) عبارة المعنى والاسنى واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له  
قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله وإلا) أي بان جهلاه أو أحدهما  
اه معنى (قوله مع ظن صحة شرطه) أي الرهن (قوله بان فساده) قد يقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه  
نظرو (قوله ضعيف) خبر ما وقع ولم يضعفه في الروض بل فرق اه سم و (قوله عدم فساده) أي البيع أو  
القرض (بمجرد الشرط) أي شرط الرهن معه (قوله إذ لا جهالة) يتأمل هذا الفرق اه سم (قوله وإنما بطل)  
كانه جواب اعتراض هذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ اه سم (قوله وهو الآخر) الانسب لقابله اسقاط  
الو أو (قوله للجهالة بما يخص) قضيته انه لو عينه بان قال على الأول كذا أو الآخر كذا أصبح رهن الأول (قوله  
بضم الصاد) عبارة المعنى ان يحصده البائع بضم الصاد وكسرها أو يحصده البائع أي من الاحصاد أو ثوبا  
بشرط ان يخطه البائع أو يخطه البائع وما أشبه ذلك فالأصح الخ اه قول المتن (أو ثوبا الخ) عبارة الروض  
وان اشترى زرا أو ثوبا بشرط حصده وخياطته له بدرهم وقبل لم يصح فان قال اشتريته بعشرة واستأجرتك  
لحصده أو خياطته بدرهم وقبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وان اشترى واستأجره بالعشرة  
فقل لا تفريق الصفقة اه وقوله أو لا لم يصح قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم على الاجنبي فتعبيره  
بما قاله أولى من تعبير الاصل بالبائع اه وقوله فقل لا تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الاجارة  
اه سم (قوله ان ذكر الوأو غير شرط) قد يقال الوأو من المصنف فيصدق بوجودها من المشتري وعدمه  
اه سم (قوله أو بشرط) الى التنبية الثاني في النهاية لا قوله تنبيه قدرت الى المتن (قوله أو بشرط ان يخطه)  
عطف على قول المتن ويخطه (قوله وبه صرح الخ) فقال وسواء قال بمتك بألف على أن تحصده أو  
وتحصده اه معنى وفي سم عن شرح العباب قوله أي المجموع وتحصده ينبغي قراءته بالنون ليصح المعنى  
أما قراءته بالياء فلا يصح لان الحصل لازم للشئ كإتيان ما إذا قال له البائع بعتك على أن تحصده لم يكن شرطا  
فاسدا بخلاف ما لو قال على ان احصده انا أو تحصده نحن فانه شرط فاسد لمخالفته مقتضى العقد فابطله اه  
(قوله ليعين الخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعتك أو اشتريت منك بشرط

(قوله بلفظه) وهو لفظ شرط (قوله كما مر) انظره مع قوله السابق مبنى على أن المراد بالشرط الخ (قوله)  
جعل الألف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الآتية فليتأمل مع ذلك الفرق الذي ذكره (قوله واشترطه  
فاسد) عبارة شرح الروض واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض  
التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله بان فساده) قد يقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه  
نظرو وقوله ضعيف خبر ما وقع ولم يضعفه في شرح الروض بل فرق (قوله إذ لا جهالة الخ) يتأمل هذا الفرق  
(قوله وإنما بطل) كانه جواب اعتراض هذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ (قول المصنف ولو اشترى  
زرا) عبارة الروض وان اشترى زرا أو ثوبا بشرط حصده وخياطته له بدرهم لم يصح فان قال اشتريته  
بعشرة واستأجرتك لحصده أو خياطته بدرهم وقبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وان اشترى  
واستأجره بالعشرة فقل لا تفريق الصفقة اه وقوله أو لا لم يصح قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم  
على الاجنبي فتعبيره بما قاله أولى من تعبير الاصل بالبائع اه وقوله فقل لا تفريق الصفقة قال في شرحه في  
البيع وتبطل الاجارة اه (قوله ان ذكر الوأو غير شرط) قد يقال الوأو من المصنف فيصدق بوجودها من  
المشتري وعدمه (قوله ليعين أنه لا فرق) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعتك أو

به على صورة الاخبار وبه صرح في مجموعه وفي كلام غيره ما يقتضي

ان خطه بالامر لا يكون شرطاً أو يؤيده مأمراً أو البيع في بيع واشهد لكن ينبغي حمله فيهما على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطه وتخيظه بان الأمر بشئ مبتداً (٢٩٦) مقيد بما قبله بخلاف الثاني فانه اما صفة أو ما في معناها وهي مقيدة لما قبلها فكانت في معنى

الشرط (تنبيه) قدرت ما مر قبل تخيظه رد الما يقال ظاهر كلامه انها جملة حالة وهو متنع لان المضارعة المثبتة لا تدخل عليها او الحال (فلاصح بطلانه) أى الشراء لا شتماله على شرط فاسد تضمنه الزامه بالعمل فيما لم يملكه بعد وقضيته انه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه كان اشترى بيتاً بشرط ان يبنى حائله صح وليس مراداً بل ينبغي البطلان هنا قطعاً كما علم من قواه بشرط بيع أو قرض اذ هما مثالان في بيع بشرط اجارة او اعادة أو غيرهما باطل كذلك سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه وانما جرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في البيع وقع تابعا لبيعه فاغتر على مقابل الاصح (تنبيه) وقع لكثيرين من علماء حضر موت في بيع العدة المعروف في مكة ببيع الناس آراء واضحة البطلان لا تنافي على مذهبا بوجه لفقوا من حدسهم تارة ومن أقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اتفاقهم لتقبلها فيجب انكارها وعدم الالتفات اليها والحاصل ان كل شرط مناف لمقتضى العقد

كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو وافعل كذا بالاخبار اه سم (قوله لا الشرط) ومثله الاطلاق فيما يظهر اه ع ش (قوله ويفرق بين خطه وتخيظه) اى حيث انصرف الثاني الى الشرطية وان صرف عنها بخلاف الاول كما هو حاصل كلامه اه رشيدى وقوله وان صرف عنها أى بان يراد به الاستئناف كما في ع ش (قوله ان خطه) ان صور يعنى بكذا وخطه خالف قوله في شرح العباب او وافعل فلعل صور ته يعنى بكذا خطه بلا او وقديجاب بان ما في شرح العباب مضارع المتكلم اه سم اقول بل هو صريح صنيع شرح العباب (قوله أو في معناه) يعنى الحال (قوله قدرت ما مر) أى المبتدأ ليصير كلام المصنف جملة اسمية و (قوله رد لما يقال الخ) لا يخفى انه ما قدره إنما هو تاويل لكلام المصنف وصار له عن ظاهره فهو في الحقيقة اعتراف بما يقال وإنما كان يصير راداله لو حذف قوله ظاهر كلامه (قوله لا شتماله) عبارة المغنى لا شتم له على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري الآن لا نه لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد الشرط اه (قوله فيما لم يملكه الخ) اى لانه انما يملكه بعدم تمام الصيغة اه ع ش (قوله حائله) اى المشتري (قوله في بيع العدة) وصورتها ان يقول المدين لدائنه بعثك هذه الدار مثلاً بمالك في ذمتي من الدين ومتى وفيت دينك عادت الى دارى (قوله ببيع الناس) ويقال له عندهم ايضا بيع عدة وأمانة (قوله والحاصل) الى قوله ويقطع في النهاية (قوله ان كل شرط الخ) ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة أى مثلاً بشرط ايصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لانه يبيع بشرط وان اطلق صح العقد ولم يكف ايصاله منزله ولو اعتيد بل يسلمه له في موضعه نهاية ومعنى (قوله وحيث صح الخ) اى العقد وهو فائدة مجردة لا تعلق لها بشرح المتن و (قوله لم يجز) اى العاقد اه ع ش (قوله كالمغصوب) اى اذ هو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطئها المشتري لم يحد ولو مع عليه بالفساد إلا أن يعلمه والتمن مئة او دم او نحو ذلك مما لا يملك به اصلاً بخلاف ما لو كان الثمن نحو خمر كخنزير لان الشراء به يفيد الملك عند اى خيفة ولو كانت بكر افهو مهر بكر كالتكاح الفاسد وارش بكاره لا تلاها بخلافه في النكاح الفاسد اذ فاسد كل عقد كصحىحه في الضمان وعدمه وارش البكاره مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشى وابن العماد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكاره ولو حذف العاقدان المفسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحاً إلا عبرة بالفساد بخلاف ما لو ألحقا شرطاً صحيحاً أو فاسداً في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اه نهاية قال غ ش قوله مر ولو مع عليه بالفساد اى إذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأئمة على ما يفيد قوله إلا لان يعلمه والتمن وقوله كالعقد

اشترى منك بشرط كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو وافعل كذا بالاخبار كما في المجموع فانه قال وسواء أقال بعثتك بالف على ان تحصده او وتحصدته وقال ابو حامد لا يصح الاول قطعاً وفي الثاني طريقان اه لكن قوله وتحصده ينبغي قراءته بالنون ليصح المعنى اما قراءته بالياء فلا يصح لان الحصد لازم للمشتري كما ياتي فاذا قال له البائع بعثتك على ان تحصدته لم يكن شرطاً فاسداً بخلاف ما لو قال على ان أحصدته انا او تحصدته نحن فانه شرط فاسد لمخالفته مقتضى العقد فابطله ثم قال قال العبادى ولو باع بعشرة على ان يحط منها درهما جاز لانه عبارة عن تسعة أو أن يهبه منها درهما فلا وهذا أى الاول اذ قلنا ان الراء اسقاط اه وسأيت انه لا يطلق القول في البراء بالاسقاط ولا بالتذكيل بل يختلف باختلاف الفروع والمدارك وحيث نذنا فاذ يتجه عدم الصحة لان اشتراط الخط أو الراء عليه اشتراط لما فيه شائبة عقد قوية فاثرت الفساد كالهبة وحيث نذنا فليس ذلك عبارة عن تسعة كاز عمه نعم ان اراد بذلك التعبير عن تسعة فلا يبعد القول بالصحة حيث نذاه وما ذكره على كلام العبادى متجه وقد اطال في هذا المقام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه فليعمل بمطالعة واعلم ان قوله السابق او وافعل كذا ان كان بصيغة أمر أشكل حمله على الشرطية لانه نظير بيع واشهد (ان خطه بالامر) ان صور يعنى بكذا وخطه خالف قوله في شرح العباب او وافعل كذا كما مر فلعل صور ته يعنى بكذا خطه بلا او وقديجاب بان ما في



بجائنا على ما في موضع من فتاوى البغوي ووجه جامع المالكن صريحاً مرجحاً لوجه الشيخان من رجوع مشتري من غاصب بالارث عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعدم مع شبهة إذن المالك ظاهر فأشبهه المشتري وتطين الدار كصنع (٢٩٧) الثوب فيرجع بنقصه إن كلف إزالته وإلا

فهو شريك به (ويستثنى) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح لما ياتي فيها في محالها (كالباع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثروة) كالباع بشرط (الاجل) في غير الربوي لأول آية الدين وشرطه ان يحدد بمعلوم لها كالي العيد أو شهر كذا لافيه ولا إلى نحو الحصاد كما يأتي في السلم بتفصيله المطرد هنا كما هو ظاهر وان لا يبعد بقاء الدنيا اليه كالف سنة وإلا ابطال البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لأن الاجل يقابله قسط منه وقول بعض اصحابنا يجوز إيجار الارض الف سنة شاذ لا يعول عليه وإذا صح كان أجله بما لا يبعد بقاء الدنيا اليه وإن بعد بقاء العاقدين اليه كما تتي سنة انتقال بموت البائع لو ارثه وحل بموت المشتري ولا يضر السقوط بموته لأنه امر غير متيقن عند العقد فلم ينظر اليه وإلا لم يصح البيع بأجل طويل لمن يعلم عادة أنه لا يعيش ببقية يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قررته ما وقع هنا الكثير من الشراح وغيرهم (والرهن)

أى غالباً اه (قوله بجائنا) ظاهره وإن كان جاهلاً وقوله الآتي لعذره يقتضى أنه في الجاهل اه سم (قوله بالاولى) قديمه قف فيه بان التغير يحقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز ان يكون الفساد نشأ من تقصير المشتري اه ع ش (قوله وتطين الدار) أى المقبوضة بشرء فاسدو (قوله فيرجع الخ) أى المشتري (قوله ويستثنى من النهي الخ) أى من البطلان اللازم للنهي المذكور ولو قال ويستثنى من القول ببطلان البيع مع الشرط صور الخ لكان أوضح اه ع ش (قوله في غير الربوي) إلى قوله فاندفع في النهاية إلا قوله لافيه (قوله في غير الربوي) افاد تقييده بذلك في الاجل دون الرهن والكفيل أنه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن أو الكفيل بين كونه ربويًا وغيره وهو كذلك اه ع ش عبارة المغنى وبشرط الاجل في عقد لا يشترط فيه الحلول والتقابض كالربويات اه (قوله لأول آية الدين) وهو قوله تعالى إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى أى معين (قوله وشرطه) أى صحة العقد مع صحة الاجل اه ع ش (قوله بمعلوم لها) أى فلا يكفي على أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقه لكن سياق في السلم أنه يكفي علم العاقدين أو علم عدلين غيرهما وقياسه ان يقال مثله هنا لأنه اضيق من البيع فيكون علم غيرهما اه ع ش (قوله ولا إلى نحو الحصاد) أى ما لم يريد اوقته المعتاد ويعلمانه ومثل ذلك التأجيل بنزول سيدنا عيسى لأنه مجهول اه ع ش (قوله بسقوط بعضه) أى الاجل و (قوله شاذ) أى لما قدمه من ان شرط صحة العقد ان لا يبعد بقاء الدنيا الخ اه ع ش (قوله انتقل بموت البائع) أى أو المشتري فيها إذا كان المبيع مؤجلاً و (قوله وحل بموت المشتري) أى أو البائع اه رشدي (قوله ولا يضر السقوط) أى سقوط الاجل و (قوله بموته) أى المشتري اه ع ش أى أو البائع (قوله لانه امر الخ) هذا باطلاً فمكبرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بماتى سنة مثلاً في تيقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلاً لتيقنهما أنهما لا يعيشان المائتين أيضاً سم على حج أقول وقد يجاب بان ظن عدم الحياة هنا ناشئ من العادة وهى غير قطعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فإنه مأخوذ من الأدلة فالظن فيها أقوى فنزل منزلة اليقين اه ع ش وفيه وقفة (قوله لمن يعلم الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ أى ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرر في المتيقن سم على حج اه ع ش (قوله عادة) قضيته أنه لو علم موته ببقية يومه مثلاً باخبار معصوم لم يصح العقد ولعله غير مراد اعتباراً بما هو الغالب في احوال المتعاقدين اه ع ش (قوله بخلافه) أى وهو الصحة اه ع ش (قوله للحاجة) إلى قول المتن والشاهد في المغنى إلا قوله وغلب إلى وشرط كل وقوله ولو قال إلى ويصح وإلى ولو باع عبداً في النهاية إلا قوله على ان ما جمع إلى وشرط كل منها (قوله وشرطه) أى صحة العقد مع شرط الرهن (أو الوصف بصفات السلم) سياق في أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين بالوصف فقياسه ان يأتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بان المسلم فيه معقود عليه فوضويق فيه ما لم يضابق في الرهن وبأنه لو لم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت إلا مجرد التوثيق مع بقاء الحق اه ع ش (قوله ولا ينافيه) أى اجزاء الوصف عن المشاهدة (قوله أنها الخ) بيان لما مر اه ع ش أى صفات السلم أى الوصف بها (قوله كذلك) أى موصوف في الذمة (قوله وكونه)

شرح العباب مضارع المتكلم (قوله بجائنا) ظاهره وإن كان جاهلاً وقوله الآتي لعذره يقتضى أنه في الجاهل (قوله لانه امر الخ) هذا باطلاً فمكبرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بماتى سنة مثلاً في تيقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلاً لتيقنهما أنهما لا يعيشان المائتين أيضاً فليتأمل اه (قوله لمن يعلم عادة الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ أى ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرر في المتيقن (قوله وكونه غير المبيع) فيفسد بشرط رهنه إياه ببقى ما لم بشرط رهنه لكنه اراد رهنه بالثمن وقد ذكره في التنبيه في

(٣٨ - شروانى وابن قاسم - رابع) للحاجة اليه في معاملة من لا يعرف حاله وشرطه بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ولا ينافيه ما مر أنها لا تجزى عن الرتبة لأنه في معين لا موصوف في الذمة ما هنا كذلك فاستوي خلافاً لمن وهم فيه وكونه غير المبيع فيفسد

بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه لانه لا يملكه (٢٩٨) إلا بعد البيع ولانه بمنزلة استثناء منفعه في المبيع (والكفيل) للحاجة اليه ايضا وشرطه

العلم به بالمشاهدة ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصير أو باسمه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة لان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة مع اختلافهم في الايقاع وان اتفقوا يسارا وعدالة فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله وعلم بما تقرر أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعينات) بما ذكرناه وإلا ففسد البيع وغلب غير العاقل لانه أكثر إذا لا أكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظري في الأجل إلى أنه مدة وفي الرهن إلى أنه عين وفي الكفيل إلى أنه نسمة فاندفع قول الاسنوي صوابه المعينين على أن ما جمع بألف وتاء قد يكون مفردة مذكرا فتصويبه ليس في محله وشرط كل منها أن يكون (بشمن في الذمة) لأن الاعيان لا تؤجل ثمنها ولا مشمنوا ولا يرتن بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فاشترت بهذا على أن أسله وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكفيني به زيد فاسد لأن تلك إنما شرعت لتحصيل ما في الذمة والمعين حاصل ويأتي صحة ضمان العين المبيعة والضمن المعين بعد القبض

أي المرهون اه ع ش (قوله بشرط رهنه) وأما إذاره عند غير شرط فسياتي في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع فالمعتمد المنع من البائع مطلقا اه سم عبارة النهاية فلورهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح اه وكذا في المغني إلا قوله مفسد قال ع ش قوله مر فلورهنه أي المبيع بعد قبضه ظاهره ولوفي المجلس وهو ظاهر لان تصرف احد العاقدن مع الاخر في مجلس العقد اجازة و(قوله بلا شرط الخ) أي في الرهن المأتي به كان برهنه بشرط أن تحدث زوائده مرهونه اه وقال الرشيدى قوله مر بلا شرط الخ أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلرهنه رهنه إياه الخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه يعني قول ع ش أي في الرهن المأتي الخ (قوله لا تعلم) من الاعلام (قوله لان ترك البحث الخ) ولان الظاهر عنوان الباطن اه نهاية أي غالبا ع ش (قوله او باسمه ونسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اه سم وقياس ما مر عن ع ش انه يكفي هنا علم عدلين غيرهما (قوله لان الاحرار لا يمكن التزامهم الخ) لا تنفاه القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه ثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب وإلا فقد يكون الضامن رقيقا باذن سيده نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وهذا جرى على الغالب أي فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا باذن والاشارة راجعة إلى قوله لان الاحرار الخ اه (قوله وعدالة) فان قلت إذا اتفقوا في العدالة واليسار فامعنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على الدين بمجرد الطلب قلت يمكن ان اختلافهم ليس على وجه محرم ومن ذلك ان بعض المدنيين قد يوفى ماعليه بلا طلب من صاحب الحق والاخر لا يوفى إلا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه ايضا ان بعض المدنيين اذا طولب يسعى في الوفاء ولو يبيع بعض ماله إذا لم يكن الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم بخلاف ذلك اه ع ش (قوله بهذين) أي بموسر ثقة اه ع ش (قوله إذا لا أكثر في الرهن الخ) أي فلا يراد انه قد يكون عبدا وهو عاقل اه ع ش (قوله قد يكون مفردة مذكرا) أي لما صرح به النحاة من أن وصف المذكر الغير العاقل بما يجمع بالالف والتاء كالصافن والمعين هنا وصف لمذكر غير عاقل ولو بالتغليب فلا أشكال أصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى التاويل المار في توجيه التانيث اه سم قول المتن (في الذمة) في التصحيح مانصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين اه سم (قوله صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الاقنى اه ع ش (قوله ولا يرد ذلك) أي صحة ضمان العين المبيعة الخ (قوله عليه) أي على قول المصنف بثمن في الذمة وقال ع ش الضمير راجع لقوله لان تلك الخ اه (قوله ولا يصح بيع سلعة الخ) عبارة المغني ويستثنى من

باب الرهن فقال وان رهنه بشمن لم يجوز قال ابن التقيب في شرحه إذا كان للبائع حق الحبس لانه محبوس به فلا يجوز رهنه كرهن المرهون ولك أن تقول ينبغي ان يجوز ويتقوى اجدا الحبسين بالاخر اما إذا لم يكن له حق الحبس بان كان الثمن مؤجلا او حالا وقلنا البداءة بالتسليم بالبائع فهو كرهنه عند غير الثمن اه أي فيأتي فيه ما يأتي عند قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع والمعتمد المنع من البائع مطلقا (قوله بشرط رهنه) وأما إذاره عند غير شرط فسياتي في قول المصنف وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع أي كامر (او باسمه ونسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول (قوله قد يكون مفردة مذكرا) قد صرحوا بان وصف المذكر الذي لا يعقل بما يجمع بالالف والتاء قياسا والمعين هنا وصف لمذكر لا يعقل ولو بالتغليب فلا أشكال أصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى ما تكلفه الشارح في توجيه التانيث فراجع كلام النحاة (قول المصنف لثمن في الذمة) في التصحيح مانصه ولا يستقيم في

فيهما وكذا اثر الاعيان المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الاقنى في الضمان ولا يصح بيعه سلعة من اثنين على ان يتضامنا اطلاقه

لانه شرط على كل ضمان

غيره ولو قال اشترى به بالف  
على ان يضمه زيد الى شهر  
صح واذا ضمنه زيد مؤجلا  
تاجل في حقه وكذا في حق  
المشتري على احد وجوبين  
ومقتضى قاعدة الشافعي  
رضي الله عنه ان القيد هو  
هنا الى شهر يرجع لجميع  
ما قبله وهو بالف ويضمن  
ترجيحه ويصح شرط  
الثلاثة ايضا في مبيع في  
الذمة ولا يرد عليه لان ذكر  
الثن مثال على انه قد  
يطلق على ما يشمل المبيع  
(والاشهاد) للامر به في  
قوله عز قائلوا شهدوا اذا  
تباعتم (ولا يشترط تعيين  
الشهود في الاصح) لثبوت  
الحق باي عدول كانوا ومن  
ثم لو عينهم لم يتعينوا ولو  
امتنعوا لم يتخير ولا نظر  
لنفاوت الاغراض بتفاوتهم  
وجاهة ونحوها لانه لا يغلب  
قصد ولا يختلف به المالية  
اختلافا ظاهرا بخلاف  
ما مر في الرهن والكفيل  
(فان لم يرهن) المشتري او  
جاء برهن غير المعين ولو اُعلى  
قيمة منه كاشمله اطلاقهم ان  
الاعيان لا تقبل الابدال  
لنفاوت الاغراض بذواتها  
اولم يشهد (اولم يتكفل  
المعين) وان اقام المشتري  
ضامنا اخر ثقة (فللمائع  
الخيار) لفوات مباشره  
وهو على الفور لانه خيار  
نقص ويتخير فورا ايضا  
فما اذا لم يقبضه الرهن

الخ (قوله) لانه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقد  
المقصود لا يوجب العقد وليس من مصالحه اه (قوله في حقه) أي الضامن  
الخ قضية هذه القاعدة ان يتاجل في حق المشتري وان لم يضمه زيد وهو  
ضمه زيد الخ اه سم اقول والا قرب قضية هذه القاعدة اه ع ش (قوله  
ما لف في شرح العباب فقال والذي يتجه لانه لا يتاجل لانه لا ملازمة بين الاصل  
ولا يلزم من اشتراط الاجل في حق الضامن اشتراطه في حق الاصل وصورة  
ضماننا مستقلا الى شهر انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله الثلاثة)  
اه سم قول المتن (والاشهاد) أي على الثمن او المثلن سواء المعين وما في الذمة  
مر) الى قوله ويتخير في المعنى وإلى قوله قبل في النهاية (قوله لم يتعينوا) قال في  
زبد الهم بمثلهم او فوقهم في الصفات اه وقد يقال قياس قوله ولا نظر الخ جواز  
ه ع ش وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله ولو امتنعوا) أي الشهود المعينون  
لا لا اشتها بالصلاح اه ع ش (قوله قصده) أي نحو الوجهة وقال ع ش أي  
لا تقبل الابدال) أي فلا يجبر على قبول بدل مباشره ولو اُعلى قيمة اموالو  
نع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ومن فوائده انه لو امتنع من اقباضه او بان  
ع ش (قوله اولم يشهد) أي من شرط عليه الاشهاد كان مات قبله نهاية ومعنى  
الا عتارف بالحق عند الشهود وظاهره انه لا يقوم وارثه مقامه وفيه نظر اذ  
حق واقرار الوارث بشرائه ورثته واشهاده عليه كاشهاد المورث في اثبات الحق  
لعمالوا اشتري مجوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع ام لا والجواب عنه انه  
يصح او مادام المانع قائما بها صح اخذا بمالو باعه ثوب حرير بشرط ان لا يلبسه  
اولم يتكفل المعين) بان امتنع او مات قبله نهاية ومعنى قال ع ش أي أو أعسر  
س سم على منهج وسياتي في كلام الشارح اه قول المصنف (فللبائع الخيار) أي  
رى فله عند فوات المشرط ومن جهة البائع ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام  
بشئ نهاية ومعنى واسنى (قوله وه) أي الخيار (قوله كستخره) أي فلو تخلل  
ان لم تنقص قيمته خلا عن قيمته عصير لم يتخير والالتجيز ام ع ش (قوله او تعلق)  
ه سم على حج وهو مستفاد من كلام الشارح لان قوله وغيره عطف على هلا كه  
(امثلة له) (قوله لهلا كه) متعلق بيقبضه اه ع ش والظاهر ان قوله او تعلق  
له لم يقبضه فيحتاج الى ما قدره سم ثم قوله بيقبضه صوابه لم يقبضه (قوله برقبته)

يكون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذلك الثمن المعين (قوله  
بجه) قوله قاعدة الشافعي قضية هذه القاعدة ان يتاجل في حق المشتري وان لم  
من قوله واذا ضمنه زيد الخ (قوله ترجيحه) خالف في شرح العباب فقال والذي  
زمنة بين الاصل والضامن في الحلول والتأجيل فلا يلزم من اشتراط الاجل في حق  
لاصيل وصورة المسئلة ان زيدا انشا بعد البيع ضمانا مستقلا الى شهر اه  
والرهن والكفيل (قوله لم يتعينوا) قال في شرح الروض فيجوز ابدالهم بمثلهم  
ال قياس قوله ولا نظر لنفاوت الاغراض الخ جواز ابدالهم بدونهم (قوله اولم  
من شرط عليه الاشهاد كان مات قبله اه وظاهر قوله كان مات قبله انه لا يقوم  
المصنف للبائع الخيار) قال في شرح الروض ولا يجبر من شرط عليه ذلك على  
بالفسخ اه (قوله او تعلق برقبته الخ) أي قبل القبض كما هو ظاهر (قوله

لهلاكه أو غيره كستخره أو تعلق برقبته أرض جناية أو ظهر به عيب قديم

ظاهره وان قل جدا ويوجه بان تعلق الجناية به قد يورث نقصا في قيمته من حيث الجناية اه ع ش (قوله كولد  
المشروط رهنها) اى لانه ربما محتاج الى البيع ويتعذر لحرمة التفريق بينها وبين ولدها اه ع ش (قوله  
لان مات) اى بعد القبض فلا خيار سم وع ش (قوله بمرض سابق) اى بخلاف غير المرض قال في العباب  
كشرح الروض او تلف بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك اه سم (قوله فماتت) اى التي تسلمها  
(قوله وامتنع الراهن الخ) اى فلا خيار لاننا لو اثبتناه لقمانا له فسخ البيع ورد المرهون وهو غير مقدور على رده  
بموته اه ع ش عبارة سم عن العباب لتعذر رده اى الذي تسلمه بحاله اه وهذا التعليل لشموله لصورتي  
الموت والتعيب معا اولى من تعليل ع ش (قوله من تسليم الاخرى) وتغير حال الكفيل باعسار او غيره قبل  
تكفله او تبين انه قد كان تغير قبله ملحق بالرهن كما قاله الاسنوى اى فيثبت به الخيار اهنه اية زاد المعنى ولو  
علم المرتهن بالعيب بعد هلاك المرهون فلا خيار له لان الفسخ انما يثبت اذا امكنه رد المرهون كما اخذه نعم  
ان كان الهلاك يوجب القيمة فاخذها المرتهن رهنائهم علم بالعيب فله الخيار كما جزم الماوردي اه (قوله اى  
قنا) الى قوله قيل في المعنى (قوله اى قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو الرقيق وعبارة المصباح القن الرقيق  
يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره ووربما جمع على اقان واقنة اه ع ش (قوله عن المشتري) لا فرق في  
صحة العقد مع ما ذكره ولزوم العتق المشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافقه المشتري او عكسه  
على المعتمد سم على حج من جملة كلام طويل فليراجع اه ع ش اقول ويأتي في التنبيه ما يصرح بذلك (قوله  
او اطلق) اى سكت عن ذكر المعنى عنه قول المتن (فالمشهور الخ) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة  
كالبيع فيصح شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك  
فيه ايضا ثم راي بعض المتأخرين جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استاجر منه عبدا  
بشرط ان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كالمشتري  
عبد بشرط عتق البائع لعبد له اخر انتهى اه سم واستقر ع ش عدم الصحة في القرض والهبة ثم وجهه بما  
لا يظهر فليراجع (قوله شرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعضه) نشر على ترتيب اللف (قوله ومحل) اى محل  
قوله او بعضه يعنى بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) اى قيد بعضهم ذلك القول  
فقال ان بطلان شراء كل القن بشرط اعتاق بعضه اذا اهم ذلك البعض بخلاف ما اذا عينه فيصح ( وفيه  
نظر) اى في كل من القولين (قوله بل الذي يتجه الخ) قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون  
ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جدا كسدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له  
كما هو ظاهر لان اعتاق اى بعض وان دق جدا يقتضى السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باى بعض كان

لان مات) اى بعد القبض وقوله بمرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض او تلف  
بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك (قوله وامتنع الراهن من تسليم الاخرى) قال في العباب لتعذر  
رده بحاله اه ( قول المصنف فالمشهور صحة البيع والشرط ) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع  
فيصح شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه  
ايضا ثم راي بعض المتأخرين جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استاجر منه عبدا بشرط  
ان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كالمشتري عبدا  
بشرط عتق البائع لعبد له اخر اه (قوله وخرج باعتاقه كله) عبارة شرح الروض وشرط اى وخرج باعتاق  
المبيع شرط اعتاق بعضه والمتجه كما قال بعضهم الصحة بشرط تعيين المقدار المشروط ولو باع بعضه بشرط  
اعتاقه فقصية كلام البهجة كالحاوى الصحة ونقل الاسنوى وغيره عن المعين للمعنى اطلاق ولم اره فيه ولما  
حكاه الاذرعى عن حكاية بعضهم له قال ان صح فهو في غير البعض وفي غير من له باقيه اه كلام شرح الروض  
وقوله فهو في غير الخ قد يشعر باشتراط احد الامور المذكورة على القول بالصحة وقضية كلام البهجة  
كالحاوى عدم اشتراط ذلك وقد يقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرط اعتاق النصف جازله

كولد للمشروط رهنها  
وكظهور المشروط رهنه  
جانبا وان عني عنه جانبا او  
فدى ولو قاب على الاوجه  
لان نقص قيمته لا يجبر بما  
حدث بعد جنايته من نحو  
عفو وتوبة كما يأتى لان  
مات بمرض سابق او كان  
عينين وتسلم احدهما  
فماتت او تعيبت وامتنع  
الراهن من تسليم الاخرى  
( ولو باع عبدا ) اى قنا  
( بشرط اعتاقه ) كله عن  
المشتري او اطلق ( فالمشهور  
صحة البيع والشرط ) لقصة  
بريرة المشهورة ولتشوف  
الشارع للعتق على ان فيه  
منفعة للمشتري دنيا بالولاء  
وأخرى بالثواب وللربائع  
بالنسب فيه وخرج باعتاقه  
كله شرط نحو وقفه واعتاق  
غيره او بعضه قيل ومحل ان  
اشترى كله بشرط اعتاق  
بعضه قال بعضهم الملمعين  
ذلك البعض وفيه نظر بل  
الذى يتجه صحة شراء الكل

بشرط عتق البعض المعين والمبهم لانه كشرط عتق الكل من حيث اداؤه للسراية الى عتق الكل من غير فارق بينهما فتمعه مع ادائه للمقصود من كل وجه لا معنى له وكون الاول هو حمل النص لا يؤثر لما تقرر ان الثاني (٣٠١) مساو له في تحصيل غرض الشارع من عتق

الكل حالا منجزا لجمعه قول مالك قن اعتقت بعضه كقوله اعتقت كله فان قلت لا يتضح هذا الا على انه من باب التعبير البعض عن الكل لا على السراية لانها تقتضي تاخر ما قلت لو سلمنا ذلك لم يضر لانه مع ذلك يسمى عتقا للكل حالا منجزا او هو المقصود ومن ثم لم ينظر اليه في قولي الاتي او لغيره وهو موسر لحصول السراية الخ امالوا اشترى بعضه بشرط اعتناق ذلك البعض فيصح من غير نزاع لكن ان كان باقيه حرا وله ولم يتعلق به مانع كرهن او لغيره وهو موسر لحصول السراية فيحصل المقصود من تخليص الرقبة من الرق مع كون الشروط كل المبيع فالخاضع ان في محل النص شيئين لا بد من اعتبارهما كون الشرط لجميع المبيع نضا واستلزاما وكون العتق الملتزم به يؤدي حالا لعتق كل الرقبة وبما بعده شرط اعتناقه عن البائع او اجنبي وشمل كلامه شرطه فيمن يعتق عليه بالشراء كايه ومن اقر أو شهد بحريته فيصح ويكون تاكيدها لم يقصد

والله اعلم اه سم (قوله والمبهم) خلافا للنهي والمغني والاسنى (قوله وكون الاول) أي شرط اعتناق الكل (قوله ان الثاني) أي شرط اعتناق البعض معينا كان او مبهما (قوله مالك قن) (فرع) باعه بشرط اعتناقه يده مثلا فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق فشرط اعتناقه كشرط اعتناقه فيه نظر ومال مر للبيع سم على حج ولعل وجهه ان العضو المعين قد يسقط قبل اعتناقه فلا يمكن اعتناقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب الصحة والاصل عدم سقوط العضو اه ع ش (قوله سلمنا ذلك) أي اقتضاء السراية تاخرا ما وكذا ضمير اليه (قوله الآتي) أي آتيا بعد سطر اه كردى (قوله بعضه) أي المعين كثلثه (قوله وهو موسر) اخرج المعسر اه سم (قوله لكن ان كان الخ) قضية كلام البهجة كالحاوى عدم اشتراط ذلك سم على حج ويؤيده ان الشارع متشوف إلى العتق فلا فرق بين كون الشروط عتقه يؤدي إلى تخليص الرقبة من الرق وبين كونه قاصرا على ما اشتراه وقياس ما قدمه الشارع مر فيما لو اشترى كله بشرط اعتناق بعض معين من الصحة انه لو اشترى نصفه بشرط اعتناق ربه صح اه ع ش (قوله من تخليص الرقبة الخ) بيان للمقصود (قوله مع كون الشروط الخ) متعلق بيحصل (قوله فالخاضع) أي حاصل قوله بل الذي يتجه إلى هنا اه كردى (قوله لجميع المبيع) أي لتعلق جميعه (قوله نضا) أي كمسئلة الماتن (او استلزاما) أي كإقدامه الشارع بقوله بل الذي يتجه إلى الخ (قوله وبما بعده) أي وخرج بقوله عن المشتري او اطلق (قوله شرط اعتناقه عن البائع الخ) فلا يصح البيع معه لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر نهاية ومغني (قوله فيصح الخ) خلافا للنهي والمغني (قوله وعلى هذا) أي قصد الانشاء (يحمل الخ) والمنقول البطلان مطلنا سم على حج وهو أي البطلان مطلقا قصد به انشاء عتق او لا مقتضى إطلاق الشارع مر أي والمغني اه ع ش (قوله الشرط المؤثر) أي المقتضى لبطلان العقد وال لزوم الوفاء بذلك الشرط (قوله هنا) أي في البيع (قوله ما ذكره في جواب) راجع فصل بيان احكام المسمى الصحيح والفاسد (قوله بالواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا اثر له اه سم (قوله بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه اه سم

بيع نصفه وقد يمنع لانه انما صح شرط اعتناق النصف لانه يسرى الى الباقي فلتأمل وفيما اذا صح بشرط اعتناق بعضه على ما مر قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جدا كسدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كما هو ظاهر لان اعتناق أي بعض وان دق جدا يقتضي السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باي بعض كان والله اعلم (فرع) باعه بشرط اعتناقه يده مثلا فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق فشرط اعتناقه كشرط اعتناقه فيه نظر ومال مر للمنع (قوله وهو موسر) اخرج المعسر (قوله فالخاضع) قضية هذا الخاضع لصفحة شراء نصف من نصفه الاخر بشرط اعتناقه ربه (قوله فيصح ويكون تاكيدها) المنقول البطلان ولذا قال في الروض عطف على ما يبطل او كان أي الشروط اعتناقه بعضا يعتق بالشراء اه نعم نقله في المجموع ثم نظره فيه ثم قال ويحتمل الصحة ويكون شرطه تاكيدها للمعني (قوله بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه ومنه قوله وسواء فيما ذكر كان المبتدئ بالشراء او المشتري وهو متجه و قول البغوي لو اشترى عبدا وشرط على نفسه اعتناقه صح ويتخير بين العتق وعدمه ضعيف كما هو ظاهر خلافا لما يوهمه كلام الاذري وغيره ثم نقل عن غير البغوي ما يوافق كلام البغوي ثم قال ثم رابت الاذري قال المتبادر إلى الفهم انه لو شرط على نفسه العتق لزمه الوفاء به كالموشرط عليه البائع إلى اخر ما اطال به وفي كنز شيخنا الاستاذ البكري والاوجه ما اقتضاه كلام البغوي لان الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازما لانه ليس في معنى

به انشاء عتق لتعذر الوفاء به حينئذ وعلى هذا يحمل اطلاق من منع (نتيجه) الشرط المؤثر هنا هو ما وقع في صلب العقد من المبتدئ به ولو لم يشترى سواء كان هناك محاباة من البائع لاجله ام لا فيما يظهر من كلامهم ويظهر انه لا ياتي هنا ما ذكره في جواب إشكال الرافعي شرط ترك الزوج الوطء منه او منها لان ذاك في الزام او التزام ترك ما يوجب العقد بخلاف ما هنا فتأمله ويلحق بالواقع في صلب العقد

الواقع بعده في زمن خياره مجلساً أو شرطاً أن كان من البائع ووافق المشتري عليه أو عكسه كان الحق أحدهما حيثئذ زيادة أو نقصان في الثمن أو المبيع أو الخيار أو الاجل ووافق الآخر بقوله قبلت مثلاً لكن في غير الحط من الثمن لأنه أبرامو هو لا يحتاج لقبول ويكفي رضينا بزيادة كذا فإن لم يوافق به بان سكت بقي العقد وإن قال لا رضى إلا بذلك بطل ولا يتقيد ما ذكره بالعاقدين بل يجري في الموكل ومن انتقل له الخيار كالوارث (والاصح أن للبائع) ويظهر إلحاق وارثه به (مطالبة ٣٠٢) (المشتري بالاعتاق) لأنه وإن كان حقاؤه تعالى لكن لغرض في تحصيله لا ثابتة

على شرطه وبه فارق الاحاد  
واما قول الأذرعى لم يقال  
للاحاد المطالبة به حصة  
فلا يتضح إلا بعد تهديد شئتين  
أحدهما أن الحصة هل  
توقف على دعوى وطلب  
أولا بل يقول الشاهدان  
للقاضى لنا على فلان شهادة  
بكذا فاحضره للشهادة عليه  
والثاني هو ما طبقوا عليه  
ولما اختلفوا في أنه لو  
وقعت دعوى حصة هل  
يصغى إليها القاضى أولا  
وبكل قال جماعة ثانيهما أن  
هذا هل هو من الحصة  
قياسا على الاستيلاء بجامع  
أن كلا يترتب عليه العتق  
يقينا أو لقياسا على شراء  
القريب فإنه ليس من  
الحصة لأن القصد بآبائه  
الملك وترتب العتق من  
لوازمه التي قد تقصد وقد لا  
وكذا هنا القصد بآبائه  
الملك المترتب عليه الوفاء  
بالشرط اختياراً أو قهراً  
للنظر في ذلك مجال والأقرب  
سماع دعوى الحصة  
والحاق هذا بالاستيلاء ولا  
نظر لكون العتق قد يتخلف

(قوله فان لم يوافق) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم أى في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله  
في زمن الخيار لا يبيع حتى يزيد في الثمن وقول المشتري لا افعل وبقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن  
وقول البائع لا افعل وبطلب البائع حله والمشتري تأجيله انتهى اه سم (قوله بقي العقد) أى على حالته  
الاصلية ويلغو الشرط المذكور (قوله ما ذكر) أى قوله وماحق إلى هنا (قوله كالوارث) أى والولى اذا انقص  
العاقدين في زمن الخيار والولى اذا كمل فيه قول المتن (مطالبة المشتري) أى ونحو وارثه (قوله على شرطه) قد  
يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتا مل سم وعش وكلام الشارح في  
التنبية المار انفا صريح فيه (قوله واما قول الأذرعى الخ) عبارة النهاية واما قول الأذرعى لم يقال للاحاد  
المطالبة به حصة لاسيما عند موت البائع او جنونه فيرده ماسياتى في المائلة في القصاص بما يؤخذ منه  
ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم اه قال عش قوله مر يرده ماسياتى الخ  
خلاف لابن حجر اه أى والمغنى (قوله والثاني) أى قوله ولا (قوله هل يصغى إليها) يأتى انه الاقرب (قوله  
ثانيهما) أى شئتين (قوله أن هذا) أى الشراء بشرط العتق هل هو من الحصة أى ما يقبل فيه شهادة الحصة  
ويأتى انه الاقرب (قوله بآبائه الخ) والاولى الموافق لما بعده ان يقول به اثبات المالك (قوله او قهراً)  
أى باخبار الحاكم عليه عند امتناعه واعتاقه عليه عند اصراره كما يأتى انفا (قوله والاقرى سماع دعوى  
الخ) أى ان الاقرب هو الشق الاول من كل من المترددين (قوله وحيثئذ) أى حين كون الاقرب السماع  
واللاحاق (قوله أى غير حصة في مكلف) أى على التقييد بهذين القيدين وقد اسلفنا اعتماد النهاية انه ليس  
للاحاد المطالبة مطلقاً (قوله في مكلف) أى عبد مكلف اه كردى (قوله بخلافه حصة) أى  
بخلافه مطالبة الاحاد حصة في مكلف وغيره (قوله بجريانها) أى المالبة حصة (قوله في نحو شهادة  
بخلاف مطالبة الاحاد حصة في مكلف وغيره (قوله بجريانها) أى المطالبة حصة (قوله في نحو شهادة  
القريب الخ) أى كشهادة الرجل بطلاق ابيه ضرة امه (قوله وبه) أى بماسياتى (قوله ولا يلزمه) الى  
المتن في المغنى والنهاية (قوله ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس للزوم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه  
فوراً عملاً بالشرط اه عش (قوله وله قبل عتقه وطؤها) أى وإن حبلت ويجرى على اعتاقها كما يأتى اه عش  
وفي سم عن الروض ولا يجزى استيلاؤها عن العتق اه فان مات السيد عتقت عن الاستيلاء واجزا  
عن العتق مر اه وفي النهاية والمغنى ما يوافق (قوله وكسبه) قد يشكك بما لو اوصى اعتاق رقيق فتأخر

الوارد اه (قوله الواقع بعده) أى بخلاف الواقع قبله فلا اثر (قوله فان لم يوافق الخ) قال في شرح العباب  
مانصه وعبارتهم ثم أى في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله في زمن الخيار لا يبيع حتى يزيد في الثمن  
وقول المشتري لا افعل وبقول المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا افعل وبطلب البائع  
حله والمشتري تأجيله اه (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا ان يقال موافقة البائع  
كشرطه فليتا مل (قوله واما قول الأذرعى) عبارة شرح مروا ما قول الأذرعى لم يقال للاحاد المطالبة  
به حصة لاسيما عند موت البائع او جنونه فيرده ماسياتى في المائلة في القصاص بما يؤخذ منه ما اقتضاه  
كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم (قوله وطؤها) قال في الروض ولا يجزى استيلاؤها عن  
العتق اه فان مات عتقت عن الاستيلاء واجزا عن العتق مر اه (قوله وكسبه) قد يشكك بما لو

هنا بفسخ البيع بنحو عيب أو إقالة لأن الاستيلاء قد يتخلف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها أم الولد وحيثئذ عتقه  
فيحمل قولهم ليس للاحاد المطالبة به أى غير حصة في مكلف لأنه يمكنه المطالبة بخلافه حصة لتصريحهم بجريانها في عتق مكلف لم يده  
وسياتى في نحو شهادة القريب لقريبه الفرق بين قصد الحصة وعدمه وبه يتأيد ما ذكرته هنا من الفرق بين قصد دعوى الحصة وعدمه فتأمل  
ذلك كله فإنه نفيس مهم ولا يلزمه عتقه فوراً إلا بالطلب او عند ظن فواته فان امتنع اجبره الحاكم عليه وان لم يرفعه اليه البائع بل وإن  
اسقط هو أو القن حقه فان اصرار عتقه عليه كما يطلق على المولى والولا مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمته ان قتل

عتقه عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لالوارث سم على حج وقد يفرق بان الوصية بالعتق بعد الموت الزم من البيع بشرط العتق اذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالخيار والعيب ونحوهما فليتأمل اه عش (قوله ولا يلزمه صرفها) اى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها اذا تلفت سم على حج اه عش (قوله ولد الحامل) قال سم على حج عبارة الروض وان شرط عتق حامل فولدت ثم عتقها ففي عتق الولد وجهان اه قال في شرحه والاصح منهما في المجموع المنع لا نقطاع التبعية بالولادة اه واعلم ان في باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق ان كان حلا عند التعليق او الصفة وان في الروض في باب الرهن مانصه والجل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل اه وهذا يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال ان نظير دخوله في الرهن وبيعه معها مطلقا دخوله هنا في المبيع وثبت احكام المبيع له واما العتق فخارج عن احكام المبيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر اه عش (قوله لا نحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كما هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان اخذ العوض خلاف قضية شرط العتق اه سم على حج وذكرا ايضا ان مثل يبيعه من نفسه مآلو وهبه لمن يعتق عليه او بشرط اعتاقه اه عش واستظهر سم ان هبته من نفسه كبيعه من نفسه (قوله ان لو ارث المشتري حكمه الخ) وهو ظاهر في غير من استولدها اُمها هي فالوجه عتقها بموته لان الحق في ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته اولى من ان نامر الوارث باعتاقها نهاية ومعنى قال عش قوله مر فالوجه عتقها اى عن الشرط ومثلها اولادها الحاصلون بعد الايلاد فيعتقون بموته اه (قوله في جميع ما ذكر) اى في المتن والشرح قول المتن (الولاء له) قال سم على حج قوله الولاء الخ قال في شرح العباب ان هذا في غير البيع الضمى اما البيع الضمى كاعتق عبدك عنى على كذا بشرط ان الولاء لك فيصح العقد وبلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعى وتلزمه القيمة ذكره الرافعي في باب الكفارة فغلا عن التهمة اه واقول لعل في قوله فيصح العقد الخ مسامحة والمراد به انه يحكم بعتقه مع فساد البيع لانه لو صح لزم الله لا القيمة وعليه فالبيع الضمى كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعتق لكنهما يفرقان في ان غير الضمى لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمى فانه يعتق فيه لا تيانه فيه بصيغة العتق ثم رايت في حواشي الروض للشهاب الرملى عين ما قلناه اه عش قول المتن (او كتابته) اى او تعليق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لخالفه الاول الخ) واجاب الشافعى رضى الله تعالى عنه عن خبر واشترطى لهم الولاء بان لهم

اوصى باعتاق رقيق فتاخر عتقه عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لالوارث (قوله ولا يلزمه صرفها الخ) اى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها اذا تلفت (قوله كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو اعتقها بعد ولادته) عبارة الروض وان شرط عتق حامل فولدت ثم اعتقها ففي عتق الولد وجهان اه قال في شرحه والاصح منهما في المجموع المنع لا نقطاع التبعية بالولادة اه واعلم ان في باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق ان كان حلا عند التعليق او الصفة وان في الروض في باب الرهن مانصه والجل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل اه وقد يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال ان نظير دخوله في الرهن وبيعه معها مطلقا دخوله هنا في المبيع وثبت احكام المبيع له واما العتق فخارج عن احكام المبيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر (قوله لا نحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كما هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان اخذ العوض خلاف قضية شرط العتق بخلاف بيع المستولدة من نفسها فليتأمل فلو وهبه من نفسه فهل يصح لانه عقد عتاقه ولا عوض او لا لانه ليس صريح عتق بل يتضمنه وقضية الشرط صريح العتق فيه نظر ويظهر الثانى ولا يشكل ما هنا بصحة بيع المستولدة من نفسها وهبتها كذلك لان هذا استحق العتق ناجزا مر (قول المصنف وانه لو شرط مع العتق الولاء الخ) قال في شرح العباب ان هذا في غير البيع

ولا يلزمه صرفها الشراء مثله  
كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو  
اعتقها بعد ولادته لا نقطاع  
التبعية بالولادة لا نحو بيع  
ووقف واجارة ويظهر ان  
لوارث المشتري حكمه في  
جميع ما ذكر (و) الاصح  
(انه) اى البائع (لو شرط  
مع العتق الولاء له او شرط  
تدبيره او كتابته) مطلقا (أو  
اعتاقه بعد شهر)

او لحظة او وقفه ولو حالا كاعلم مامر (لم يصح البيع) لمخالفة الاول ما استقر عليه الشرع ان الولاء لمن أعتق والبقية لغرض الشارع من تنجيز العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض ( ٣٠٤ ) والرديع) صح يعني لم يضره اذ هو تصريح بما اوجه الشارع ثم رايته في الروضة

كاصلها عبر بلم يضروه  
الاولى على انه يصح رجوع  
ضمير صح للعقد المقرون  
بهذا الشرط بل يتعين  
ذلك لانه المراد في الذي  
بعده كما ياتي وحينئذ فهو  
بمعنى لم يضر من غير تاويل  
ونقل عن بعضهم صحة الشرط  
هنا وبني عليه الزركشي  
ردا على من قال الخلف  
لفظي مالمو تعذر قبض  
المبيع لمنع البائع منه فيتخير  
ان قلنا بصحته لافساده  
والذي يتجه انه لمجرد  
التاكيد استغناء بايجاب  
الشارع فلا خيار يفقده  
خلافا لما يوهمه قول شارح  
صح العقد فيهما ولغا الشرط  
في الثاني الا ان يريد ما قلناه  
ان الثاني لم يفد شيئا اصلا  
والاول افاد التاكيد (او)  
شرط (مالا غرض فيه) اى  
عرفا فلا عبرة بغرض  
العاقدين او احدهما فيما  
يظهر ثم رايته ما يصح  
به كما ياتي (كشرط ان لا  
ياكل) او لا يلبس (الا  
كذا) ان جاز (صح) العقد  
وكان الشرط لغوا قال جمع  
ومحله ان كان تاكل  
بالفوقية لان هذا هو الذي  
لا غرض فيه البتة بخلافه  
بالتحية لاختلاف الأغراض  
حينئذ فيفسد به العقد اه  
والصحيح انه لا فرق اذ لا

بمعنى عليهم كما في قوله تعالى وان اسأتم فلها اه نهاية (قوله او لحظة) الى قول المتن ولو شرط وصفا في النهاية  
(قوله او وقفه الخ) ولو باع رقيقا بشرط ان يبيعه المشتري بشرط الاعتاق لم يصح البيع كالمو اشتري دارا  
بشرط ان يقفها او ثوبا بشرط ان يتصدق به لان ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهاية ومعنى (قوله بما  
مر) اى بقوله وخرج باعتاقه كله شرط نحو وقفه (قوله مطلقا) اى ولو حالا (قوله بل يتعين ذلك) اى  
رجوع ضمير صح الى العقد المذكور اه ع ش (قوله فهو الخ) اى صح المسند الى ضمير العقد المذكور  
(بمعنى لم يضر) اى المسند الى ضمير الشرط المذكور (قوله الخلف لفظي) بالضم بمعنى المخالفة اى المخالفة  
بين لم يضرو صح لفظي اه كرى (قوله لافساده) اى ولا يتخير ان قلنا بفساده (قوله يتجه انه) اى الشرط  
اه ع ش (قوله فيهما) اى شرط مقتضى العقد وشرطه مالا غرض فيه الا فى قوله (في الثاني) اى فى شرط  
مالا غرض فيه (قوله الاول) اى شرط مقتضى العقد وسيد عمر وع ش (قوله فلا خيار الخ) وطريقه  
ان يرفع الامر للحاكم ليزم به بالافاض اه ع ش (قوله كما ياتي) اى فى قوله ولا نظر الى غرضه نفسه لنحو  
ضعف آله اه سم (قوله او لا يلبس) الى قول المتن ولو شرط فى المعنى (قوله ان جاز) اى ان كان كل من المأكول  
والملبوس مما جازا كله ولبسه والا كان شرطا ان ياكل الحرام او يلبس الحرير فينبغي ان لا يصح اه كرى  
عبارة سم قوله ان جاز لعله احتراز عما لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا حاجة فلا يخالف قوله بعد بخلاف  
بيع ثوب حرير الخ اه (قوله فيفسد به العقد) اى فى خصوص هذه الصورة والافلام لازمة بين اختلاف  
الاغراض والفساد كما يعلم مما سياتى اه رشيدى (قوله انه لا فرق) اى بين التحية والفوقية اه ع ش (قوله  
اذ لا غرض للبائع الخ) فى هذا الجواب تسليم ان غرض البائع معتبر فينا فى ما قدمه فكان حق الرد الموافق  
لما قدمه ان يقول اذ ما ذكر وان كان فيه غرض الا انه لخصوص البائع وقد تقدم انه غير معتبر اه رشيدى  
(قوله مع انه) اى تعيين الغذاء (يحصل الواجب) اى الواجب فى الجملة وانما قلنا ذلك لان الواجب انما هو  
الاطعام فى الطعام المعين ذلك مع زيادة هي التعيين وهذه العلاوة اشارة الى رد بحث الرافعى انه من القسم  
الذى اوجب مالم يجب عليه اه كرى (قوله ومن ثم) غرضه منه ردا ما عترض به الاسنوى على الرافعى من  
ان الشافعى نص على البطان فيما لو شرط ان ينفق عليه كذا كذا ووجه الرد ان الجمع بين ادمين لا يزم السيد  
بحال بخلاف شرطه ان لا ياكل الا كذا فان المشروط من جنس ما يجب عليه فى الجملة اه ع ش (قوله بين ادمين)  
اى نوعين من الاطعمة (قوله من غير زيادة الخ) اى فان ادمين غير ضرور ولا حاجة لم يصح العقد سم وع ش  
(قوله لجوازه) فرع (ولو باعه انا بشرط ان لا يجعل فيه محرما او سيفا بشرط ان لا يقطع به الطريق  
او عبد بشرط ان لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما فى معناه نهاية ومعنى (قوله هنا) اى فيما لو

الضمنى اما البيع الضمنى كاعتق عبدك عنى على كذا بشرط ان الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع  
العتق عن المستدعى ويزم له القيمة ذكره الرافعى فى باب الكفارة تقيلا عن التهمة اه (قوله فهو بمعنى لم يضر)  
يتأمل (قوله صح العقد فيهما ولغا الشرط فى الثاني الخ) قضية ما قرره فى شرح العباب ان المراد بالثاني قوله  
الاقى او مالا غرض فيه الخ وبالاول قوله مقتضى العقد كالقبض والرديع بيب لانه لما شرح قول العباب  
كقبض المبيع والانتفاع به ورده بيب قال ثم الشرط فيما ذكر صحيح وقيل لا غ فلي الاول اذا خلف  
الشرط يكون له الفسخ بالخا كم وب نفسه وعلى الثاني ليس له الا الرفع للحاكم ليحجر الممتع ثم ذكر كلاما  
اخر بين به ان الخلف لفظي لا فائدة له الا فى التعاقب ثم شرح قوله كذا مالا يقتضيه ولا غرض فيه فليتأمل  
وليراجع (قوله فى الثاني) اى مالا غرض فيه وقوله والاى مقتضى العقد (قوله كما ياتي) اى فى قوله ولا  
نظر الى غرضه نفسه لنحو ضعف آله (قوله ان جاز) لعله احتراز عما لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا

غرض للبائع بعد خروجه عن ملكه فى تعيين غذاء مع انه يحصل الواجب عليه من اطعامه ومن ثم لو شرط مالا يزم أصلا  
كجمعه بين ادمين او صلاته للنوافل وكذا للفرض الاول وقته فسد العقد كبيع سيف بشرط ان يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط  
لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم تتحقق المعصية فيه لجوازه لا عذار وبه يندفع ما للزركشى هنا



(ولو شرط وصفا يقصد  
 ككون العبد كاتباً أو  
 الدابة) (الآدمي أو غيره  
 حاملاً أو لبوناً) أى ذات  
 لب (صح) الشرط لما فيه  
 من المصلحة ولأنه التزام  
 موجود عند العقد  
 لا يتوقف التزامه على انشاء  
 أمر مستقبل انتهى هو  
 حقيقة الشرط فلا يشمل  
 النهى عن بيع وشرط (وله  
 الخيار) فوراً (أن خلف)  
 الشرط الذى شرطه الى  
 ما هو أدون لفوات شرطه  
 فلو تعذر الفسخ لنحو  
 حدوث عيب عنده فله  
 الارش بتفصيله الآتى  
 ولومات المبيع قبل اختباره  
 صدق المشتري بيمينه فى  
 فقد الشرط لأن الاصل  
 عدمه بخلاف مالو ادعى  
 عيباً قدماً لأن الاصل  
 السلامة وبهذا يرد افتاء  
 بعضهم بأن البائع يصدق  
 بيمينه فى كونها حاملاً  
 إذا شرطه وأنكره  
 المشتري ولا ينافيه تعبيرهم  
 فيما ذكر بالموت لأنه  
 محض تصوير وإنما المدار  
 على تعذر معرفة المشروط  
 بنحو يئنه فيصدق المشتري  
 فى نفيه لما تقرر أن الاصل  
 عدمه وسيعلم بما يأتى أنه  
 يتيقن وجود الحل

شرط ان يلبسه الحر يروكان بالغافول المتن (ولو شرط وصفا الخ) ولو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس  
 المبيع بضمن فى الذمة حتى يستوفى الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لأن حبسه من مقتضيات  
 العقد بخلاف مالو كان مؤجلاً أو حالاً ولم يخف فوته بعد التسليم لأن البداية حثيثاً بالتسليم بالبائع نهاية  
 ومعنى قال عرش قوله لم يخف الخ أى فلا يصح وقد يقال ما المانع من الصحة لأنه من مصالح العقد ولأنه  
 وان لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض فى تعجيل القبض اه (قوله الآدمي) عبارة النهاية والمعنى أو الامة  
 سم قال المعنى قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ الدابة بالحيوان لكان احسن ليشمل الامة  
 فان حكمها كذلك ولذلك قدرتها فى المتن ولعل هذا حمل الدابة على العرف فان حملت على اللغة فهو كالتعبير  
 بالحيوان اه قول المتن (ككون العبد كاتباً) ولو شرط كون المبيع عالماً يكتفى ما ينطلق عليه الاسم  
 أم يشترط كونه عالماً عرفاً فيه نظراً والا قرب الثانى وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم إذا تعددت  
 العلوم التى يشتملونها أم لا فيه نظراً أيضاً والظاهر الثانى وبقي مالو شرط كونه قارئاً وينبغى ان يكتفى  
 بالقراءة العرفية بان يكون يحسن القراءة ولو فى المصحف مالم بشرط حفظه عن ظهر الغيب اه عرش (قوله  
 أى ذات لب) الى قوله فلو تعذر فى المعنى والى الفرع فى النهاية الا قوله فوراً وقوله وهذا الى وسيعلم (قوله  
 أى ذات لب) كانه اشار به الى انه لو شرط كثرة لنبهالم يصح سم على حج اقول قد يقال بصحة الشرط ويحمل  
 على الكثرة عرفاً كمالو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفى بل قد يشمل قول  
 الشارح الآتى إلا ان الحسن الخ قال حج فى شرح الارشاد لو شرط كونه كاتباً لا يبعد الا كتفاء بالاطلاق  
 وبكونه يحسن الكتابة باى قلم كان مالم تكن الاغراض فى محل العقد مختلفة باختلاف الافلام فيجب التعيين  
 اه عرش (قوله صح الشرط) عبارة النهاية والمعنى صح العقد مع الشرط اه (قوله لما فيه من المصلحة)  
 أى مصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التى تختلف بها الاغراض نهاية ومعنى (قوله لا يتوقف الخ) فى  
 النهاية والمعنى ولا يتوقف بالواو وهو احسن (قوله الذى الخ) صفة الانشاء (قوله فلم يشمل الخ) أى  
 شرط وصف يقصد قول المتن (وله الخيار الخ) لو شرط كونها حاملاً فبين أنها كانت عند العقد غير حامل  
 لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالمورد اللب على الحد الذى أشعرت به التصرية بجامع حصول  
 المقصود فيه نظراً ولا يبعد السقوط سم على حج وقد يقال بل الا قرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل قد  
 ينقص الرغبة فى الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشتري ولا كذلك المصرة وقياس ما فى المصرة ان  
 العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة للعللة المذكورة اه عرش (قوله فوراً) كما قاله الرافعى اه معنى (قوله  
 ان اخلف الشرط) ومنه مالو شرط كون العبد نصرانياً فبين اسلامه فله الخيار اه عرش (قوله لفوات  
 شرطه) عبارة النهاية لتضرره بذلك لو لم نخيره اه (قوله عنده) أى المشتري (وقوله قبل اختباره) ولا  
 طريق الى امكان معرفته بعده اه عرش (قوله وبهذا يرد الخ) خلافاً للنهاية عبارتها ولا ينافى ما قى به  
 الوالدرحه الله فى أنهما لو اختلفا فى كون الحيوان حاملاً لصدق البائع بيمينه لأن الاصل عدم تسلط المشتري  
 عليه بالرد بدليل ما ساقى فى دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لأن ما مر فى موت الرقيق قبل اختباره  
 وما هنا فى شيء يمكن الوقوف عليه من اهل الخبرة ودعوى ان ذكر الموت تصوير بمنوعة اه (قوله افتاء  
 بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرمل والافتاء وجهه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته

حاجة فلا يخالف قوله بعده بخلاف بيع ثوب حر ير الخ (قوله أى ذات لب) فيه اشارة الى البطلان لو شرط  
 كثرة اللب لأنها لا تضبط فليراجع (قول المصنف وله الخيار ان اخلف) لو شرط كونها حاملاً فبين أنها  
 كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالمورد اللب على الحد الذى أشعرت  
 به التصرية بجامع حصول المقصود فيه نظراً ولا يبعد السقوط (قوله وبهذا يرد افتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب  
 الرمل والافتاء وجهه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته بعد بنحو قول اهل الخبرة ولأن  
 الاصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد وقد اجيب عما قاله الشارح بالفرق بما حاصله فوات المبيع فى مسألة

عنده بانفصاله لدون ستة اشهر منه مطلقا اولدون اربع سنين منه بشرط ان لا توطا و طء يمكن كونه منه و ياتي في الوصية ان حمل البهيمة يرجع فيه لقول اهل الخبرة فكذا هنا فيما يظهر (٣٠٦) اماما لا يقصد كالسرقة فلا خيار بفواته لانه من البائع اعلام بعيه ومن المشتري رضا به

وأما اذا أخلف ما هو أعلى كان شرط ثبوتهما فخرجت بكر افلا خيار ايضا ولا نظر الى غرضه نفسه لنحو ضعف آله لان العبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لو شرط انه خصي فبان فخلا تخير لانه يدخل على الحريم ومرادهم الممسوح لانه الذي يباح له النظر اليهن فاندفع تنظير شارح فيه ويكفي أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا أن شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسنا عرفا ولا تخير ولو قيد بحلب او كتابة شيء معين كل يوم او في بعض الايام بطل وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه اطلاقهم ولا ياتي هنا بحث السبكي الا في الجمع في الاجارة بين العمل والزمن فتأمله (وفي قول يبطل العقد في الدابة) اذا شرط فيها ما ذكر لانه مجهول ويحجب بانه يعطى حكم المعلوم على انه تابع ثم رأيتهم أجابوا بنحوه وهو ان القصد الوصف بذلك لا ادخاله في العقد لانه داخل فيه عند الاطلاق (فرع) يختلف جمع متاخرون فيمن اشترى حبالا للبذر بشرط انه ينبت والذي يتجه فيه انه

بعد بنحو قول اهل الخبرة ولأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى امة على انها مغبة فبان حاملها فهل له الرد الجواب نعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الحمل اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط اهـ سم (قوله عنده) اي البيع (قوله مطلقا) اي وطئت بعد البيع او لا اهـ عـ ش (قوله لقول اهل الخبرة) اي فلو فقدوا فينبغي تصديق المشتري لما عطل به قبل من ان الأصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد بفقدهم في محل العقد فلا يكاف السفر لهم ولو وجدوا في غيره وينبغي أن مثل محل العقد مادون مسافة العدوى لان من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره اذا استعدى عليه منه اهـ عـ ش (قوله فكذا هنا الخ) ويكتفي برجلين او رجلا وامرأتين او اربع نسوة اهـ نهاية قال عـ ش قوله مر او اربع نسوة هذا ظاهر في حمل الامة اما البهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لانه مما تطلع عليه الرجال غالبا اهـ (قوله اماما لا يقصد) الى قوله وان علم في المعنى (قوله لانه) اي شرط نحو السرقة مما لا يقصد (قوله كان شرط ثبوتهما الخ) او كونه مسلما فبان كافرا فلا خيار له بخلاف عكسه لرغبة الفريقين أي المسلمين والكفار في الكافر من جهة جواز بيعه للمسلم والكافر في الكفيل في على الجلال اي بخلاف المسلم فلا يجوز بيعه للكافر ففيه تضيق على المشتري ثم رأت في شرح الروض ثبوت الخيار اذا شرط إسلامه فبان كافرا اهـ بجري (قوله لنحو ضعف آله) قد يقال ما الحكم لو صرح بهذا الغرض عند العقد فقال اشتريت بشرط كونها ثيبا لكوني عاجزا عن البكر اودلت القرائن الحالية على ارادته اهـ سيد عمر وميل القلب الى عدم سقوطه مع التصريح كما يؤيده ما مر عن البجيرمي عن شرح الروض (قوله شارح) هو البدر ابن شبة اهـ نهاية (قوله ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته انه لو شرط كونها ذات لبن وتبين انها كذلك لكن ما تحلبه قليل جدا بالنسبة لاما لها من جنسها اكتفى بذلك وقد توقف فيه بان مثل هذا يعد عيبا وقد يشمله قول حج في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه اي اللب يقصد بالشراء عرفا فيما يظهر اهـ عـ ش (قوله حسنا عرفا) ينبغي ان يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المرجع فيها العرف كالحسن خلافا لما بحثه الفاضل المحشي من البطلان اهـ سيد عمر ومر عن عـ ش ما يوافقه (قوله بطل) وكذا يبطل لو شرط وضع الحمل الشهر مثلا اهـ معنى (قوله بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع بامكان فعله عادة صح وإن كان المعتمد ثم خلافا اهـ عـ ش (قوله اذا شرط فيها) عبارة المعنى بصورتها بالشرط لا بالخلف لانه شرط معها شيئا مجبولا فاشبهه ما لو قال بعتكها وحملها اهـ (قوله ما ذكر) اي كونها حاملا او لبونا (قوله بنحوه) اي الجواب العلوي عبارة النهاية على انه تابع اذ القصد الوصف الخ اهـ (قوله لانه داخل) اي نحو الحمل (فيه) اي في الحيوان المبيع (قوله بدون) اي فلو بذر قليلا منه ليختبره فلم يثبت امتنع عليه الرد قهرا اهـ عـ ش (قوله وليس كالمو اشتري الخ) جواب اعتراض بهذا على قوله ولا نظر الخ فرجع ضمير وليس الخ قوله عدم انباته الخ (قوله لانه ثم لم يتلف الخ) قضيته انه لو تلف منه شيء في مسألة البطيخ كان غرزا ابرة و امتص

الكتابة بخلافه في مسألة الحمل فيمكن مراجعة اهل الخبرة فيه كماشرت اليه وبأن أمر الكتابة بما شاهد ويطلع عليه بخلاف الحمل اهـ في تأمل وقضية الفرق ان المصدق المشتري ايضا في مسألة شراء البقرة بشرط انها لبون فماتت في يده قبل العلم حتى يستحق الارش كما ياتي (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى امة على انها مغبة فبان حاملها فهل له الرد الجواب نعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الحمل ولهذا يقال فلا تظن حاملها فبان مغبة اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط (قوله لانه لم يتلف الخ) قضيته انه لو تلف في مسألة البطيخ كان غرزا ابرة

ان شهد قبل بذره بعدم انباته خيران تخير في رده ولا نظر لامكان علم عدم انباته يذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالمو اشتري بطيخا فغرزا ابرة في واحدة منها فوجدها معيبة يرد الجميع لانه لم يتلف من عين المبيع شيء الماء

وكذا وحلف المشتري انه لا يثبت لما تقرر انه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان انتفى ذلك كله بان بذره كله فلم يثبت شيئا مع صلاحية الارض وتعدرا خراجها منها او صار غير متقوم او حدث به عيب فله الارش وهو ما بين قيمته حبانبا (٣٠٧) وحبا غير نابت كالمو اشترى بقرة

بشرط انها لبون فماتت في يده ولم يعلم انها لبون وحلف على انها غير لبون له الارش والمبيع تلف من ضمان المشتري واما اطلاق بعضهم انه لا ذلم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كاجرة الباذر ونحو الحرائث وبعضهم اجرة الباذر فقط فبعيد جدا والوجه بل الصواب انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبات تغيرا موجبا لذلك كما يعلم بما يأتي في باب خيار النكاح ثم رايث شيخنا اقي في بيع بذر على انه بذر فناء فزرعه المشتري فاورق ولم يثمر بانه لا يتخير وان اورق غير ورق القناء فله الارش (ولو قال بعثكها وحملها) او بحملها او مع حملها (بطل في الاصح) لان ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مقصودا مع غيره وفارق صحة بعثك هذا الجدار واسه او باه او مع اسه على المعتمد بانه داخل في مساه لفظا فلم يلزم على ذكره محذور والخل ليس داخلا في معنى البهيمه كذلك فلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما وهو محمول واعطاؤه حكم المعلوم لانما هو عند كونه تبعا لا مقصودا وكالجدار

الماء الخارج عليها فعرف حوضته لم يرد الا ان يقال لا انتفات لمثل ذلك لحقارته جدا (سم قوله) وكذا لو حلف المشتري (قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع (سم قوله) كالمو اشترى بقرة) قد يقال البقرة تقصد لا مور اخر غير اللبن كنجو حرثها ونحوها فلم تفت ماليتها بالكلية بفوات الشرط فان كان البذر المذكور نحو برما يقصد منه غير الانبات فواضح ما افاده وان لم يكن فيه غير منفعة الانبات تبين انه غير متقوم وان البيع من اصله غير منعقد اه سيد عمر (قوله) فله الارش قضيتة صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على انه قطن فبان كتنا بطل البيع كما صرح به الشيخ ابو حامد وجزم به في العباب وغيره لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطان فيما نحن فيه لانه اذا اورق غير ورق القناء فقد بان غير قضاء فقد بان غير جنس المبيع وسئل شيخنا الرمي عما لو بيع بردي على ان حواشيه حرير فبان غير هل يبطل البيع كافي مسألة الشيخ ابي حامد فاجاب بصحة بيع و فرق بان الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لا كله كافي مسألة الشيخ ابي حامد اه سم (قوله) وان اراد الخ) هذا محل التأييد يعني ومثله ما لو لم يثبت شيئا قول المتن (بعثها الخ) اي الدابة ومثلها الامه او بعضها ولبن ضرعها ويضر الطير كالحمل اه معنى (قوله) او بحملها الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وان كان نلشترى الى ومثله لبون (قوله) بانه داخل في مساه لفظا الخ) قضيتة ان المراد بالاس طرفه الثابت في الارض وانه لو باعه مع اسه الحامل له من الارض لم يصح والاقرب الصحة لان كلا منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ويعتبر عدم رؤية الاس لتعذر رؤيته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة لجملة المبيع فليراجع اه ع ش (قوله) وحشوها اي او بحشوها او مع حشوها فيصح ولا يشترط رؤية شيء من الحشوو وهذا بخلاف للحف والفرش فلا بد من رؤية البعض من الباطن كارجحه ان قاضي شهبه وهو المعتمد ومثله اي الجدار واسه المجوزة وحشوها فيصح اه ع ش (قوله) لتعذر استثنائه) عبارة المغنى لانه لا يجوز افراذه بالعقد فلا يستثنى كعضو الحيوان اه (قوله) واورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شهبه (قوله) ما يظهر فساداه) هو انه لو وكل مالك الحمل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الايراد ان مفهوم قوله وحده وقوله دونه انه لا يصح بيعهما معا مع انه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل البيع في الاصح سم على حجج اه ع ش وسيد عمر (قوله) او الحامل الخ) عطف على الحامل بحر (قوله) او الحامل بغير متقوم الخ) اي لانه لا يقابل بمال فهو

وامتنع الماء الخارج عليها فعرف حوضته لم يرد الا ان يقال لا انتفات لمثل ذلك لحقارته جدا (قوله) وكذا لو حلف المشتري (قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع (قوله) فله الارش) فضيتة صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على انه قطن فبان كتنا بطل البيع كما صرح به الشيخ ابو حامد وجزم به في العباب وغيره لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطان فيما نحن فيه لانه اذا اورق غير ورق القناء فقد بان غير قضاء فقد بان غير جنس المبيع (وسئل) شيخنا الرمي عما لو بيع بردي على ان حواشيه حرير فبان غير هل يبطل البيع كافي مسألة الشيخ ابي حامد فاجاب بصحة البيع و فرق بان الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لا كله كافي مسألة الشيخ ابي حامد (قوله) واورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شهبه وقوله ما يظهر فساداه هو انه لو وكل مالك الحمل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الايراد ان مفهوم قوله وحده وقوله دونه انه يصح بيعهما معا مع انه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل في الاصح فليتأمل (قوله) حملت ادمية) لا يقال هذا مبني على نجاسة ولدها من مغلظ وهو ممنوع لانا نقول هذا ظاهر

واسه الجبة وحشوها (ولا يصح بيع الحمل وحده) كما علم من بطلان بيع الملاقيح وانما ذكره توطئة لقوله (ولا) بيع (الحامل دونه) لتعذر استثنائه اذ هو كعضو منها وورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر فساداه بانه في تامل فليحذر (ولا) بيع (الحامل بحر) ورقيق لغير مالك الام وان كان للبشري بنحو ايصاء او الحامل بغير متقوم كان حملت ادمية او بهيمية

أبويه في النجاسة فعلم أنهم حيث أطلقوا حكم الحمل أرادوا به غير هذا على أنه نادر جدا فلا يرد عليهم وذلك لاستثنائه شرعا فكان كاستثنائه حسا ومثله لبون بضرعها لبن لغير مالكاها وإنما يصح بيع الدار المستأجرة لأن المنفعة ليست عيناً مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثنائه وأيضا فالمنفعة يصح إيراد العقد عليها وحدها فصح استثنائها بخلاف الحمل (ولو باع حاملا مطلقا) من غير تعرض لدخول أو عدمه (دخل الحمل في البيع) ان اتحد مالكما إجماعا والابطل ولو وضعت ثم باعها فولدت آخر لدون ستة أشهر من الاول كان للشترى كما قاله الشيخان في الكتابة لانفصاله في ملكه وعن النص للبائع لانها حمل واحد ويوجب بأن المدار على الاستتباع حالة البيع وما انفصل لا استتباع فيه بخلاف ما اتصل فاعطى كل حكمه

**(فصل في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها كما قال (ومن المنهي عنه ما) أي نوع مغاير للاول (لا يطل)**

كالحر واعتمد الشهاب الرمي للصحة فيه كذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهر ويوافقه اقتصار الشارح مر اي والمغنى في البطلان على ما لو كان الحمل حرا أو رقيقا لغير مالك الام وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح مر تبعا لوالده من الصحة بما يأتي في تفريق الصفقة من انه متى كان الحرام غير مقصود كالدلم كان البيع في الحال صحيحا بجميع الثمن ويلغوز كغيره لتزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا اه ع ش (قوله من مغلظ) نوزع ذلك بان ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره إنما يعطى حكم النجس من حيثئذ فينبغي صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه ويجاب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بانه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن انه لا ينسج ما لاقاه في الباطن بما في الباطن وإلا فهو في نفسه نجس اه سم وميل القلب إلى ما مر عن الشهاب الرمي من صحة البيع (قوله غير هذا) اي الحمل من مغلظ (قوله وذلك) اي عدم صحة بيع الحامل بحر الخ (قوله ومثله) اي الحامل بحر فلا يصح (قوله فصح استثنائها) عبارة الروض فصح استثنائها شرعا دون انتهت وقضية التقييد بشرعا امتناع استثنائها لفظا كما لو قال في غير المستأجرة بعثتها إلا بالمنفعة سنة فليراجع اه سم عبارة المغنى فان قيل يشكل على عدم صحة بيع الحامل بحر أو برقيق لغير مالك الام صحة بيع الدار المستأجرة مع ان المنفعة لا تدخل فكانه استثنائها اجيب بان الحمل اشد اتصالا من المنفعة بدليل جواز افرادها بالعقد بخلافه وبان استثناء المنفعة قد ورد في قصة جابر لما باع جملة من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهره إلى المدينة فيبقى ماسواها على الاصل اه وقضية جوابه الثاني جواز الاستثناء لفظا فليراجع (قوله ثم باعها) أي بعد موت الولد المنفصل لحرمة التفريق بين الام وولدها حتى يميزا وباعها معا اه (قوله للشترى) معتمد اه ع ش (قوله للبائع) عبارة النهاية والمغنى انه للبائع اه (قوله فاعطى كل حكمه) فعلم ان هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استثنائها فقد وهم نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر غير مستثناء اي لدخوله في بيعها عند الاطلاق اه

**(فصل في القسم الثاني من المنهيات)** (قوله في القسم الثاني) إلى قوله كذا قالوه في النهاية (قوله التي لا يقتضي النهي الخ) الصواب ان يقول الذي لا يقتضي النهي فساده ليكون وصفا للقسم الثاني لا مطلق المنهيات فانها شاملة لما يقتضي النهي فساده ولغيره سم على حجب ويمكن الجواب بان يجعل من يباينة او قوله اني الخ صفة للقسم الثاني والتاثير باعتبار انه عبارة عن منهيات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات اه ع ش عبارة المغنى فيما ينهى عنه من البيوع نهيا لا يقتضي بطلانها وفيه ايضا ما يقتضي البطلان وغير ذلك اه وهي ظاهرة (قوله أي يبيعه) اي البيع المترتب عليه كسب الركان مثلا ولكن فيه تسمح بالنسبة للبيع على بيع غيره إذ هذا النوع لا تصح اضافة بيع اليه كما لا يخفى اه رشيدى وسيأتى عن الحنفى ما يندفع به التسميح بتكلف (قوله عليه) اي على تقدير بيع (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا تمثيله بقوله كييع حاضر لبادوكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتامله بخلاف قوله وتلقى الركان فتامل اه سم عبارة البجيرمى عن الحنفى وان

إذا حملت بآدمي أمالو حملت بكلب مثلا فدعوى طهارته ممنوعة إذ ليس آدميا (قوله من مغلظ) نوزع في ذلك بان ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره إنما يعطى حكم النجس من حيثئذ فينبغي صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه ويجاب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بانه غير متقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته ما في الباطن انه لا ينسج ما لاقاه في الباطن بما في الباطن وإلا فهو في نفسه نجس (قوله فصح استثنائها) عبارة شرح الروض فصح استثنائها شرعا دونه اه وقضية التقييد بشرعا امتناع استثنائها لفظا كما لو قال في غير المستأجرة بعثتها إلا بالمنفعة سنة فليراجع

**(فصل في القسم الثاني من المنهيات)** لا يخفى ان المنهيات التي القسم الثاني منها هي جملة المنهيات الشاملة التي يقتضي النهي فسادها فلا يصح وصفها بقوله التي لا يقتضي النهي فسادها فكان الصواب ان يقول الذي لا يقتضي النهي فساده ليكون وصفا للقسم الثاني فتامل (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا

كانت ما واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منهيا عنه والمنهى عنه  
سببه والسبب ليس من البيوع وايضا السوم على السوم والشرء على الشرء ليسا بيعا فيتعين الاول ويكون  
المعنى من المنهى عنه نوع لا يطل بيعه اى البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض افراده ويكون التمثيل  
بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للبيع وغيره اه اقول يرد عليه اولاهما حكم  
الصف الثاني لهذا النوع الثاني وثانيا ان بيع حاضر لباد مثلا ليس من جزئيات نوع لا يطل البيع منه بل  
هو من جزئيات ما لا يطل ذاته وثالثا انه لا يظهر حينئذ عطف تلقى الركبان ونحوه على بيع حاضر (قوله  
فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام ان يقال فرجع الفاعل مذكور اه سم عبارة الرشيدى فيه  
حذف صنف مضاف اى فرجع الفاعل مذكور او ان مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوى اه وقوله او  
ان مراده الخ فيه نظر (قوله وبضم ثم كسر) قدم المحلى اى والمعنى هذا او قال عميرة ان هذا الوجه الاول الذى  
سلكه الشارح احسن من الثانى ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان  
ولا بعدهما وانما يتصف بعدم الابطال كتلقى الركبان وغيره مما ياتى فى الفصل اه ع ش (قوله اى يطله)  
اى نفسه او يبعه فتدبر (قوله لفهمه) اى مرجع الضمير (قوله وهو بعيد) وهو وان كان بعيدا لكنه  
مساو فى المعنى لضم الياء وكسر الطاء لانه حيث بنى للفعول كان المعنى لا يطله النهى فحذف الفاعل واقيم  
المفعول مقامه وعليه فليتامل وجه البعد ولعله ان فيه ارتكاب خلاف الاصل بلا مقتض له اه ع ش (قوله  
بعد نداء الجمعة) جعله نظير او لم يجعله من هذا القسم مع انه منه لعله لانه اراد بالمنهيات التى ورد فيها صيغة نهى  
بخصوصها والمراد بالنداء ما بين يدي الخطيب لانه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم فتصرف الآية اليه  
اه ع ش (قوله فانه الخ) اى النهى عن البيع بعد النداء (قوله ولا لازما) الاولى للامام بزيادة لام الجر  
(قوله بل لخشية تفويتها) فان قلت خشية التفويت لازمة له غاية الامر انها لازم اعم لحصولها مع غيره ايضا  
قلت لو سلم لم يضر لان المراد باللازم المقتضى للفساد اللازم المساوى كما افاده كلام الجلال المحلى فى شرح جمع  
الجوامع كما يبين فى الايات البينات انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بما لا مز يد عليه خلافا لمن توهم خلافه  
وكذا يقال فيما ياتى كاحتمال الغبن فى تلقى الركبان فانه لازم له لكن لازم اعم الى اخر ما تقدم اه سم (قوله  
كبيع حاضر) اى كسبب بيع حاضر وهو قوله اتركه الخ لان المنهى عنه القول المذكور واما البيع فجائز  
ع ش قال ابن قاضي شبهة فى نكته قد يقال المنهى عنه فى بيع الحاضر للبادى والنجس والسوم ليس بيعا  
فكيف يعد من البيوع المنهى عنها ويحجب بانه لما تعلقت هذه الامور بالبيع اطلق عليها ذلك شوبرى اه  
بجزمى عبارة ع ش قوله مر كبيع حاضر الخ فى تسمية ما ذكر يعا تجوز فان المنهى عنه الارشاد لا البيع  
لكنه سماه بيعا لكونه سببا له فهو مجاز باطلاق اسم المسبب على السبب اه (قوله ذكرهما للغالب) يفيد  
ما سيذكره بقوله ويظهر الخ (قوله وهو) اى الریف و (قوله وخصب) بكسر الخاء عبارة المصباح الخصب  
وزان حمل النماء والبركة وهو خلاف الجذب انتهت اه ع ش (قوله ما عدا ذلك) اى المذكور من المدن  
والقرى والريف اه ع ش (قوله ويظهر الخ) وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح مر قال بعضهم وقد  
يكون الخ لكن كتب شيخنا العلامة الشوبرى بهامش حج المعتمد عند شيخنا مر عدم الحرمة لان النفوس  
لها تشوف لما يقدم به بخلاف الحاضر اه ع ش (قوله من يفوضه) الاولى شخص ان يفوضه قول المتن  
(تعم الحاجة) اى تكثروا وقد يشمل النقد خلافا لقول حج ان النقد مما لا تعم الحاجة اليه اه حلى وينبغى

تمثله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل بخلاف نحو قوله وتلقى الركبان  
فليتامل (قوله فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام ان يقال فرجع الفاعل مذكور (قوله  
بل لخشية تفويتها) فان قلت خشية التفويت لازمة له غاية الامر انها لازم اعم لحصولها مع غيره ايضا قلت  
لو سلم لم يضر لان المراد باللازم المقتضى للفساد اللازم المساوى كما افاده كلام الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع  
وبينا فى الايات البينات انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بما لا مز يد عليه خلافا لمن توهم خلافه وكذا يقال

فالفاعل مذكور وبضم ثم  
كسر كما نقل عن ضبطه ايضا  
اى يطله النهى لفهمه من  
المنهى ومن ثم أعاد عليه  
ضمير رجوعه قبل وبضم ثم  
فتح وهو بعيد (لرجوعه)  
اى النهى عنه (الى معنى)  
خارج عن ذاته ولازمها  
ولكنه (يقترن به) نظير  
البيع بعد نداء الجمعة فانه  
ليس لذاته ولا لازما بل  
لخشية تفويتها (كبيع  
حاضر لباد) ذكرهما  
لغالب والحاضرة المدن  
والقرى والريف وهو ارض  
فيها زرع وخصب والبادية  
ما عدا ذلك (بان يقدم  
غريب) هو مثال والمراد  
كل جالب كذا قالوه ويظهر  
ان بعض اهل البلد لو كان  
عنده متاع مخزون فاخرجه  
ليبيعه بسعر يومه فتعرض  
له من يفوضه له لبيعه له  
تدرجيا باغلى حرم أيضا  
للعلة الآتية (بمتاع  
تعم الحاجة اليه) مطعوما  
او غيره (ليبيعه بسعر يومه)  
يظهر انه تصوير فلو قدم  
ليبيعه بسعر ثلاثة ايام مثلا  
فقال له اتركه لا يبعه لك  
بسرار بعة ايام مثلا حرم  
عليه ذلك للبعى الآتى فيه

ويحتمل التقيد بمادل عليه دأهر كلامهم ( ٣١٠ ) أن يرديعه بسعر الوقت الحاضر فبأسأله تأخير عنه ويوجه بأنه لا يتحقق التصديق

الا حينئذ لان النفوس انما

تتشوف للشيء في اول امره

فلو اراد مالكة تأخير زمن

فسأله آخر ان يؤخره عنه

لم يحرم ( فيقول بلدى ) هو

مثال ايضا لو تعدد القائلون

معا ومرتبا ثمواكلهم كما

هو ظاهر ( اتركه عندى )

مثال ايضا ( لا يبعه ) او ليبيعه

فلان معى او بنظرى فيما

يظهر ويحتمل خلافة ( على

التدريج ) اى شيئا فشيئا

( باعلى ) للخبر الصحيح

لا يبيع حاضر لباد دعوا

الناس يرزق الله بعضهم من

بعض ووقع لشارح انه زاد

فيه غفلاتهم ونسبه لمسلم

وهو غلط اذ لا وجود لهذه

الزيادة في مسلم بل ولا في

كتب الحديث كما قضى به

سبر ما يبدى الناس منها

وافاد اخره ان علة تحريره وهو

خاص بالقائل للمالك ذلك

ولا يقال هو باجابه معين

له على معصية لان شرطه ان

لا توجد المعصية الا منها

كلعب شافى الشطر نج مع

من يحرمه ومبايعة من لا تزمه

الجمعة مع من تزمه بعدئذ انما

وهنا المعصية تمت قبل ان يجيبه

المالك ومن صور ما في المتن

بان يجيبه لذلك فانما اراد

التصوير كما هو ظاهر ما فيه

من التصديق على الناس اى

باعتبار ما من شأنه وان لم

يظهر بيعه سعة في البلد بخلاف

ما لا يحتاج اليه الا نادرا

او ما لو قصد المالك بيعه بنفسه تدريجا فأسأله اخر ان يفوض له ذلك أو أسأله المالك أو سأل هو

المالك ان يبيع له بسعريومه أو استشاره فأشار عليه بما هو الاصلح له لوجوبه عليه على الاوجه ولو قدم من يريد الشراء فتعريض له

ان يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها وان مثل البيع الاجارة فلواراد شخص  
ان يؤجر محلا حالاً فارشده شخص الى تأخير الاجارة لوقت كذا كز من النيل مثلاً حرم ذلك لما فيه من ابداء  
المستاجر اءعش قول المتن ( نعم الحاجة ) اى حاجة اهل البلد مثلاً بان يكون من شأنه ذلك وان لم يظهر بيعه  
سعة بالبلد لقلته او عموم وجوده ورخص السعر او كبر البلد انه نهاية قال عش قوله مر مثلاً نية به على ان  
البلد ليس بقيد وان جمع اهل البلد ليس بقيد ايضا وسواء احتاجوه لانفسهم او دوابهم حالاً او مالا ثم  
لا فرق في ذلك بين كون العائفة المحتاجة اليه من المسلمين او غيرهم ( قوله ) ( وبتأمل التقيد الخ ) والا قرب  
الاول لظهور العلة فيه اءعش ( قوله بمادل عليه الخ ) اى لمادل الخ ( قوله ) ( ان يريد الخ ) بادل بمادل  
عليه الخ ( قوله مثال ايضا ) اى او عندك او عند زيد اه سم ( قوله فيما يظهر الخ ) والتعبير بمعنى او نظرى  
جرى على الغالب حتى لو قال اتركه ليبيعه فلان فقط كان الحكم كذلك انتهى عش قول المتن ( باعلى ) قد  
يقال قضية العلة ان هذا ايضا تصوير لان التصديق بتأخير بيعه الا ان يقال مع الغلو اه سم عبارة عش لم  
يتعرض حج ولا شيخ الاسلام الى كونه قيداً معتبراً لا والظاهر الاول اه ( قوله لا يبيع حاضر ) يصح عربية  
قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم ان الرواية بالجزم ويوافقها الرسم اءعش ( قوله يرزق ) هو بالرفع  
على الاستئناف ويمنع السكسر فساد المعنى لان التقدير عليه ان تدعوا يرزق الله الخ ومفهومه ان لم تدعوا  
لا يرزق وهو غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف على امر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية واما اذا علمت  
فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوهم يرزقهم الله من تلك الجهة وان منعتموهم جازان يرزقهم الله  
الله من تلك الجهة وان يرزقهم من غيرها اه عش ( قوله ووقع لشارح الخ ) افره المغنى عبارة قوله قال ابن  
شبهة زاد مسلم دعوا الناس في غفلاتهم الخ ( قوله ووافاد ) الى قوله وان امكن في النهاية الا قوله له حديث الى  
وبحث وكذا في المغنى الا قوله واختر الى وبحث ( قوله اخذ ) اى دعوا الناس يرزق الخ ( قوله وهو )  
اى التحريم اه كرى ( قوله للمالك ) اى او نائبه ( قوله ذلك ) اى اتركه الخ اه كرى ( قوله ) ( ولا يقال  
هو ) اى المالك عبارة المغنى والنهاية فان قيل الاصح انه يحرم على المرأة تمكين المحرم من الوطء لانه امانة  
على معصية فينبغي ان يكون هذا مثله اجيب بان المعصية انما هي في الارشاد اى التأخير فقط وقد انقضت  
لا الارشاد مع البيع الذى هو الايجاب الصادر منه واما البيع فلا تصديق فيه لاسيما اذا صمم المالك على ما اشار به  
حتى لو لم يشره المشرى اليه باشره غيره بخلاف تمكين المرأة الحلال المحرم من الوطء فان المعصية بنفس  
الوطء اه ( قوله لان الخ ) علة لا يقال الخ ( قوله شرطه ) اى الاعانة على المعصية ( قوله من لا تزمه الجمعة )  
اى كالمسافر والمعدور ( قوله ما فيه من التصديق ) خبر ان علة تحريره اه سم ( قوله الا نادرا ) اى وبالاولى  
اذ لم يحتاج اليه اصلاً وانظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار افراد الناس او باعتبار الاوقات كان نعم الحاجة  
اليه في وقت دون وقت او غير ذلك ولعل الاقرب الثانى فانه لو كان في البلد طائفة يحتاجون اليه في اكثر  
الاقوات واكثر اهلهم في غنية عنه كان ماتعم الحاجة اليه اه عش ( قوله بسعريومه ) اى ولو على التدريج  
( قوله او استشاره الخ ) عبارة النهاية والمغنى ولو استشاره البدوى فيما فيه حظ في وجوب ارشاده  
الى الادخار او البيع وجهان اوجهما يجب ارشاده اه وهى احسن مما سلكه الشارح من عطفه  
على المحترزات ( قوله لوجوبه ) اى الارشاد معتمداه عش عبارة سم هلا قال لوجوبها اى

فيما يأتى كاحتمال الغبن في تلقى الركان فانه لازم له لكنه لازم اعم الى آخر ما تقدم ( قوله مثال ايضا ) اى او  
عندك او عند زيد ( قول المصنف بانلى ) قد يقال قضية العلة ان هذا ايضا تصوير لان التصديق بتأخير بيعه  
الان يقال مع الغلو ( قوله من لا تزمه الجمعة ) اى كالمسافر والمعدور وقد يقال قياس ذلك انه لو تباع شافعى  
ومالكى بالمعاطاة اثم المالكى لا عانته الشافعى على المعصية لان المعاطاة عند الشافعى عقد فاسد فهو حرام لكن  
نقل عن المالكية عدم اثم المالكى فليراجع ( قوله ما فيه من التصديق ) خبر ان علة ( قوله لوجوبه عليه )

الإشارة

المالك ان يبيع له بسعريومه أو استشاره فأشار عليه بما هو الاصلح له لوجوبه عليه على الاوجه ولو قدم من يريد الشراء فتعريض له

من يشتري له رخصا ففى  
 ائمه تردد واختار البخارى  
 الاثم لحديث فيه عندانى  
 داود وبحت الاذرى الجزم  
 به وسبقه اليه ابن يونس وله  
 وجه كالبيع وان امكن  
 الفرق بان الشراء غالبا  
 بالنقد وهو لا تعم الحاجة  
 اليه وما الى جمع متأخرون  
 ويمكن الجمع بحمل الاول  
 على شراء بمتاع تعم الحاجة  
 اليه والثانى على خلافه  
 ولا بد هنا وفي جميع المناهى  
 على ما يأتى ان يكون عالما  
 بالنهى اى او مقصرا فى  
 فعله كما هو ظاهر اخذ من  
 قولهم يجب على من باشر  
 امره ان يتعلم ما يتعلق به  
 بما يغلب وقوعه ( وتلقى  
 الركبان ) جمع راكب وهو  
 للاغلب والمراد مطلق  
 القادم ولو واحدا ماشيا  
 للشراء منهم بان يخرج  
 لحاجة فيصادفهم فيشتري  
 منهم او ( ان يتلقى طائفة )  
 وهى تشمل الواحد خلافا  
 لمن غفل عنه فأورده عليه  
 نظر المالا يخصه لانه  
 اطلاق لها على بعض ما صدقتها  
 وهو قوله ( يحملون متاعا )  
 وان ندرت الحاجة اليه  
 ( الى البلد ) يعنى الى المحل  
 الذى خرج منه الملتقى او الى  
 غيره وشمل ذلك كله تعبیر  
 غيره بالشراء من

الاشارة بالاصحح عليه واما ارادة الوجوب الاصلح عليه فلا يصح الا بتاويل اه ( قوله من يشتري له ) شامل  
 للبدوى عبارة المغنى والنهاية حاضرين يردان يشتري له رخصا وهو المسمى بالسمساراه وتعير الشارح اوفق  
 لقولهم السابق ان البلدى مثال ( قوله فى ائمه تردد الخ ) عبارة المغنى تردد فيه المطلب وقال ابن يونس فى  
 شرح الوجيز هو حرام وينبغى كما قال الاذرى الجزم به ( قوله واختار الخ ) عبارة النهاية واختار البخارى  
 المنع اى التحريم كما فسره به الراوى وتفسيره يرجع اليه اه ( قوله عندانى داود ) ليس بيا نالماخذ البخارى  
 لانه مقدم على ابي داود بل تايد وتقوية لمستند اختياره من الحديث ( قوله وله وجه كالبيع ) يعنى وللجزم  
 المذكور وجه وهو القياس على البيع عبارة النهاية وبحت الاذرى الجزم بالاثم كالبيع وهو المعتمد ويظهر  
 تقييده اخذ اماما بان يكون الثمن مائة مائة الحاجة اليه اه قال ع ش قوله مروى وبحت الاذرى الخ هو موافق  
 لما اختاره البخارى فلعله بحثه لعدم اطلاعه على ما قاله البخارى وقوله وهو المعتمد اى فان التمس القادم من  
 ذلك ان يشتري له لم يحرم كما لو التمس القادم للبيع من غيره ان يبيع له على التدرى بمرسم على منهج اه  
 ( قوله وما الى ) اى الفرق وعدم الاثم فى الشراء ( قوله بحمل الاول الخ ) هل يشترط على الاول ان يريد  
 الشراء بسعر يومه فيقول له انا اشتري لك على التدرى بمرسم اه سم اقول قضية كلام الشارح والنهاية  
 والمغنى اشتراط الرخص دون التدرى ( قوله بحمل الاول ) وهو الاثم و ( قوله والثانى ) وهو عدم الاثم  
 ( جمع راكب ) الى قول المتن اذا عرفوا فى النهاية الا قوله نظر الى المتن وقوله وشمل الى المتن وقوله وقيل الى  
 وافهم ( للشراء منهم ) متعلق بتلقى الركبان ( قوله بان يخرج الخ ) فى صدق التلقى للشراء كما هو مفهوم ما قبله  
 على ذلك نظر الان يدعى ان هذا معنى اصطلاحى للتلقى اه سم وقوله ان هذا اى التلقى للشراء منهم معنى  
 اصطلاحى اى لا شرعى للتلقى اى تلقى الركبان ( قوله نظر المالا يخصها الخ ) اى فقيه شبه استخدام  
 حيث اراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ثم اعاد الضمير عليها بالمعنى الاخص الغير الشامل  
 للواحد وبه يندفع قول الشهاب ابن قاسم قوله نظر المالا يخصها الخ فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة  
 دليل واضح على انه اراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص الا هذا  
 فليتأمل اه رشيدى عبارة الكردى قوله نظرا الى ما يخصها اى او رد الواحد نظرا الى تقييد الطائفة  
 يحملون متوهمها انها مختصة بالجمع مع ان التقييد به لا يخصها بالجمع لانه الخ وضمير وهو راجع الى ما  
 اه وقضية هذه ومامر عن الرشيدى ان فى بعض نسخ الشرح لما يخصها بدون لفظة لا ( قوله يحملون )  
 علامة الجمع فيه وفيما بعده بصرح بان المراد من طائفة الجمع لا الواحد وقد يقال اعاد الضمير على بعض  
 مدلول الطائفة هذا ووقع السؤال فى الدرس عما يقع كثيرا ان بعض العرب ان يقدم الى مصر ويريد شراء  
 شىء من الغلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفا من التضيق على الناس وارتفاع الاسعار  
 فهل يجوز الخروج اليهم والبيع وهل يجوز لهم ايضا الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم  
 لا يعرفون سعر مصر فتتفى العلة فيهم ام لا فيه نظروا الجواب عنه ان الظاهر الجواز فيهما لا تنفاه العلة فيهم  
 اذ الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب اذا ارادوا الشراء باخذون باكثر من سعره فى البلد  
 لا احتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام  
 فيه اه ع ش وقوله لا يعرفون الخ صوابه الموافق لكلامه بعد اسقاط لفظة لا وقوله اذ الغالب على من  
 هلا قال لوجوبها اى الاشارة بالاصحح عليه واما ارادة الوجوب الاصلح عليه فلا يصح الا بتاويل ( قوله بحمل  
 الاول الخ ) هل يشترط على الاول ان يريد القادم الشراء بسعر يومه فيقول له انا اشتري لك على التدرى  
 بارخص ( قوله بان يخرج الخ ) فى صدق التلقى للشراء كما هو مفهوم ما قبله على ذلك نظر الان يدعى ان هذا  
 معنى اصطلاحى للتلقى ( قوله نظر المالا يخصها الخ ) فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على انه  
 اراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص الا هذا فليتأمل ( قوله او الى  
 غيره ) مثل ذلك قوله فى شرح العباب ولو كانوا غير قاصدين مكان التلقى فالأوفق بظاهر الخبر الحرمة هنا ايضا

الجالب بل يشمل شراء بعض الجالين (٣١٢) من بعض (فيشتره منهم) بغير طلبهم (قبل قدومهم) أي لما تمتع القصر فيه (ومعرتهم

بالسعر) للنهي الصحيح عن تلقيه للبيع مع اثبات الخيار لهم إذا اتوا السوق والمعنى فيه احتمال غبنهم سواء أخبر كاذبا أم لم يخبر على الأصح وقيل خشية حبس المشتري لما يشتره منهم فيضيق على أهل البلد وأهمل المتن مع ما ذكرناه أنه لا إثم ولا خيار بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق وإن غبنهم والثاني حوايه وقياسه الأول ويوجب بانهم المقصرون حينئذ وخيار جمع منهم ابن المنذر الحرمة فيه نظر وإن اعتمد ذلك بعض الشراح ولا فيما إذا عرفوا سعر البلد الذي قصدوه ولو يخبره إن صدقوه فيه فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم لانقضاء الغبن ولا فيما إذا اشترى منهم بطلبهم وإن غبنهم وفيما إذا لم يعرفوا السعر ولكن اشترى به أو أكثر قال جمع يحرم وهو الذي يدل عليه المتن ويوجه بأن احتمال الغبن حاصل هنا وهو ملحوظ الحرمة بخلاف الخيار فإن ملحظه وجود الغبن بالفعل ولم يوجد وقال آخرون لا حرمة إذ لا ضرر وهو الذي دل عليه كلام الرافعي فهو الأوجه (ولهم الخيار فوراً) إذا عرفوا الغبن وثبت ذلك وإن عاد الثمن إلى ما أخبر به للخبر مع

الخاء وهل يعتبر حينئذ سعر المكان الذي قصدوه دون مكان المتلقي حتى لو عرفوا سعر الأول دون الثاني انتفت الحرمة أو يعتبر أن فيه نظراً من أفراد ذلك شراء أهل بدر مثلاً من الحاج عند مروره بغير وقضية قوله الاتي سعر البلد الذي قصدوه هو الأول (قوله بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق) إن كان ذلك مفروضاً فيما إذا عرفوا السعر فافهم المتن ما ذكره حينئذ وأصح أن كان مفروضاً في أعم من ذلك ففي إفهامه ما ذكره نظر لأنه إذا لم يعرفوا صدق قوله قبل قدومهم ومعرتهم بالسعر (قوله بقياسه الأول) جزم به في شرح الروض وقوله ويوجه بانهم المقصرون قد يكون التلقي قبل التمكّن عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمل ما اختاره ابن المنذر على ما قبل التمكّن من

عذرهم ومن ثم لو سألوه أن يشتري منهم فلا إثم ولا خيار كما مر وإن جهلوا السعر لتقصيرهم ولم ينظر لعود الثمن لخبره لان



لانه فوتهم الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمكنهم من استدراك تلك الزيادة بعد وجود الرخص وقد  
يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتأمل هذا والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الخيار اه  
سم (قوله وبعد زوال العيب) عطف على قوله باستمرار اللبن (قوله وظاهر صنيع المتن الخ) اعتمده النهاية  
والمغنى (قوله ان ثبوته لهم) اى ثبوت الخيار للركان (قوله وصنيع اصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب  
مر اه سم (قوله وهو ظاهر الخبر) حيث ذكر فيه فاذا اتى سيده السوق فهو بالخيار اه عش (قوله  
جاز الخ) خلافا للمغنى والنهاية عبارتهما واللفظ الاول وتلقى الركان للبيع منهم كالتلقى للشراء فى أحد  
وجهين رجحه الزركشى وهو المعتمد نظر اللمغنى وان رجح الاذرعى مقابله اه زاد الثانى ولو ادعى جهله  
بالخيار أو كونه على الفور وهو بمن يحنى عليه صدق وعذر قال القاضى بو الطيب لو تمكن من الوقوف على  
العين واشتغل بغيره فكعله بالعين فيبطل خياره بتأخير الفسخ اه قال عش قوله مر كالشراء منهم  
اقول لعل شرطه ان يبيعهم بازيد من سعر البلد على قياس انه يشترط فى حرمة التلقى للشراء ان لا يشترى  
بسعر البلد أو يزيد فقامل سم على منهج ومعلوم ان المواضع التى جرت عادة ملاقى الحجاج بالنزول فيها  
كالعقبة مثلا تعد بلد للقادمين فتحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لما  
اعتيد النزول فيه ومحل الحرمة فى ذلك كما علم بامر حيث لم يطلب القادم الشراء من اصحاب البضاعة اه  
(قوله ومحل الخ) الاولى ان يقال ومحل ان باعهم بسعر البلد فاقول وان لم يعرفوه أو باكثر وقد عرفوه اه  
بصرى عبارة سم قوله وقد عرفوه قياس ما تقدم فى الشراء عن دلالة كلام الرافعى عدم اعتبار هذا القيد  
فليتأمل اه اى اذ المعرفة هناك شرط لجواز الشراء بازيد فقط فتكون هنا شرطا لجواز البيع بازيد فقط  
قول المتن (والسوم) بالجر عطفنا على قوله يبيع حاضر الخ وسواء بيعا لكونه وسيلة له اه عش وتقدم  
ما فيه (قوله ولو ذميا) الى قوله ويظهر ان محله فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله ويظهر الى المتن وقوله وكذا  
بعده الى المتن (قوله ولو ذميا) مثله المعاهد والمؤمن وخرج به الحرى والمرئى فلا يحرم ومثلها الزانى  
المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد امر الامام ويحتمل ان يقال بالحرمة لان لها احتراما فى الجملة  
اه عش (قوله ولما فيه الخ) من عطف الحكمة على العلة (قوله لا شتره منك باكثر) مثله كل ما يحتمل  
على الاسترداد كنقد آخر كما هو ظاهر سم على منهج اقول وشمل ما لو اشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر  
لوجود العلة وكذا يقال فى جميع ما يأتى وعليه فالاشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ قال المحلى ولو باع واشترى  
صح اه وظاهره الصحة مع الحرمة ويوجه بوجود العلة فيه وهى الايداء اه عش (قوله او يعرض  
الخ) كان الانسب تقديمه على قوله او يقول الخ وإنما آخره لطول ذيله (قوله أو غيره) اى غير مريد الشراء  
(قوله بمثل الثمن) اى أو باقل (قوله ويظهر الخ) يشمل ما لو علم ان غرض المشتري لا يتعلق بعين مخصوصة  
وانما غرضه مطلق التجارة وما يحصل به الربح فيمتنع ان يعرض كل شىء يكون محصلا لغرضه وان باين العين  
التي سبق عليها السوم اه سيد عمر (قوله ان محل هذا الخ) اى وانه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها  
لاحرمة اه نهاية (قوله ان محل هذا) اى تحريم العرض اه عش اى للاجود (قوله لها) اى العين  
المبيعة (قوله المطلوبتين الخ) صفة جارية على غير من هى لاهى الغرض الذى طالبت السلعة المبيعة والعين  
المعروضة لاجل ذلك العرض ولو عبر بصيغة الافراد كان اولى قول المن (بعد استقرار الثمن) وقع  
السؤال فى الدرس عما يقع كثيرا باسواق مصر من ان مر يد البيع يدفع متاعه للدال فيطوف به ثم يرجع  
اليه ويقول له استقر متاعك على كذا فاذا نلته فى البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر او  
بازيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر الثانى لا نلته تحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد  
معرفة السعر مر (قوله لانه فوتهم زيادة الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمكنهم من استدراك تلك  
الزيادة بعد وجود الرخص وقد يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتأمل هذا والذي اعتمده شيخنا  
الشهاب الرملى عدم الخيار (قوله وصنيع اصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب مر (قوله وقد عرفوه)

عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس تصريحاً بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه ع ش وقوله بل لا يبعد الخ قول الشارح كالتبعية والمغنى او كان يطاف الخ كالصريح فيه (قوله ما لو اتقى ذلك) اى الاستقرار اه ع ش عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالا جابة بان عرض بها او سكت او كانت الزيادة قبل استقرار الثمن او كان اذ ذاك ينادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه (قوله فتجوز الزيادة) لكن يكره فيما لو عرض له بالا جابة نهائية ومغنى (قوله فتجوز الزيادة) اى والحال انه يريد الشراء كما هو ظاهر ولا حرمت الزيادة لانها من النجش الا ترى بل يحرم على من لا يريد الشراء اخذ المتاع الذى يطاف به لمجرد التفرج عليه لان صاحبه إنما ياذن عادة فى تقليبه لمريد الشراء او يدخل فى ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقاً فى الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليتبناه له فانه يقع كثيراً اه ع ش (قوله لا بقصد اضرار احد) قضيته انه لو زاد على نية اخذها لا لغرض بل لاضرار غيره حرم فليتامل ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اه ع ش قول المتن (والبيع على بيع غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالاجارة والعارية ومن انعم عليه بكتاب ليطالع فيه حرم على غيره ان يسال صاحبه فيه لما فيه من الايذاء بماوى وقوله ان يسال صاحبه فيه اى ان يطلبه من صاحبه ليطالع فيه هو ايضا اه بجرى قول المتن (قبل لزومه) اى اما بعد لزومه فلا معنى له اه نهاية قال ع ش قوله مر اما بعد لزومه الخ ومثل ذلك الاجارة بعد عقدها فلا حرم لعدم ثبوت الخيار فيها ولو اجارة ذمة على المعتمد واما العارية فينبغى عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد عقدها او قبله لانه ليس ثم ما يحتمل على حمله على الرجوع بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله الا بمجرد السؤل وقد لا يحججه اليه نعم لو جرت العادة بان المستعير الثانى يرد مع العارية شيئاً هدية او كان بينه وبين المالك مودة مثلاً تحمله على الرجوع احتمال الحرمة اه والا قرب ما مر انفاعن البر ماوى من حرمة طلب العارية بعد عقدها مطلقاً والله اعلم (قوله بمثل الثمن او اقل) ان كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجع الثانى وهو اقل لكل منهما والا فشكل مخالف لعبارتهم اه سم على حج اى لاقتضائه انه اذا قال له افسخ لا بيع مثله بمثل الثمن يحرم ولا وجه له ولا نظر الى انه قد يكون له غرض كتخلصه من عين او الفرق به لكونه صدقة مثلاً لان مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة فى الثمن وعدمه ومفهومه انه لو قال باكثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على الرده اه ع ش وقوله ولا نظر الخ مع عدم انتاج دليله الا ترى له يرد ما مر منه عند قول الشارح لاشتره منك باكثر وقوله هنا ولعله غير مراد بل المدار الخ (قوله او يعرضه عليه الخ) مثله ما لو اخرج متاعاً من جنس ما يريد شراءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري ان هذا خير مما يريد شراءه اه ع ش (قوله بل قال الماوردى الخ) الانسب ذكره بعد قول المتن والشراء على الشراء الخ كما فعل المغنى عبارة ته والحق الماوردى بالشراء على الشراء طلب السلعة من المشتري بزيادة ربع الخ قال السيد عمر قد يقال ما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع من الخيار شيئاً من جنس السلعة المبيعة باكثر من الثمن الذى باع به لاسيما ان طلب منه مقدار الا يكمل إلا بانضمام ما بيع منها وقياس كلام الماوردى التحريم لانه يؤدي الى الفسخ او الندم فليتامل اه ومر عن ع ش ما يفيد (قوله او الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقييد بقبول الزوم إلا ان يقال العلة الاداء الى احد الامرين وذلك لا يتأتى بعد الزوم اه سم (قوله قبل الزوم) اى وكذا بعده وقد اطلع الى اخر ما مر (قوله للنهي الصحيح عنهما) اى البيع على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمغنى لعموم خبر الصحيحين لا بيع بعضكم على بيع بعض زاد النسائي حتى يتناع او يذروا فى معناه الشراء على الشراء والمعنى فيهما الايذاء اه (قوله والكلام

ما لو اتقى ذلك او كان يطاف به فتجوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار احد (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) لبقاء خيار المجلس أو الشرط وكذا بعده وقد اطلع على عيبوا وغتفر التأخير لنحو ليل (بان يأمر المشتري) ولان كان مغبوناً والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع (بالفسخ لبيعه مثله) أو أوجد منه بمثل الثمن أو أقل أو بغرضه عليه بذلك وان لم يأمره بفسخ بل قال الماوردى يحرم أن يطلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل الزوم لادائه إلى الفسخ أو الندم (والشراء على الشراء بان يأمر البائع) قبل الزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر من ثمنه للنهي الصحيح عنهما والكلام

قياس ما تقدم فى الشراء منهم عن دلالة كلام الراعى عدم اعتبار هذا القيد فليتامل (قوله بمثل الثمن أو أقل) ان كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجع الثانى لكل منهما ولا فشكل مخالف لعبارتهم (قوله او الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقييد بقبول الزوم إلا أن يقال العلة الاداء الى احد

(حيث الخ) عبارة المغنى ثم محل التحريم عند عدم الاذن فلو اذن البائع في البيع على بيعه والمشتري في الشراء على شرائه لم يحرم لان الحق لهما وقد اسقطاه ولم يفهم الخبر السابق هذا كما قال الاذرعى ان كان الاذن مالكا فان كان وليا او وصيا او كيلا او نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط للتحريم تحقق ما وعد به من البيع والشراء لوجود الابداء بكل تقدير خلافا لابن النقيب في اشتراطه اهـ وقوله هذا كما قال الى قوله ولا يشترط في سم عن شرح الروض مثله وقوله ولا يشترط الخ زاد النهاية عليه وموضع الجواز مع الاذن اذ ادلت الحال على الرضا باطنا فان دلت على عدمه وإنما اذن ضرر او حنقا فلا قاله الاذرعى اهـ (قوله) ويظهر ان محله محل تأمل فقد صرحوا بانه اذا علم بالمبيع عيبا وجب اعلام المشتري به وهو صادق بما اذا كان البائع جاهلا به مع انه لا تقصير منه حيثنذ ولا فرق بينه وبين الغبن اذ الملحظ حصول الضرر فليتأمل وليراجع اهـ سيد عمر عبارة ع ش قوله مر لا محذور فيه الخ بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ الغبن من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه ويوافقه في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فالاقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر من عدم اعتبار كون الغبن نشأ عن نحو غش اهـ (قوله والضرر الخ) قد يقال ليس ما ذكر منه بل من ارتكاب أخف المفسدين فان ضرر المغبون خسر محقق وضرر الغابن فوت ربح نعم يؤخذ من قولهم يكره غبن المسترسل أن تعريف المغبون لا يتجاوز الندب إلى الوجوب وان اقتضاه تعليلهم بانه من النصيحة الواجبة والمسترسل من لا يعرف القيمة ولو وجب نصحه لحرم غبنه اهـ سيد عمر أقول في كل من الاخذ المذكور والملازمة بين وجوب النصح وحرمة الغبن نظر ظاهر وإنما كان يظهر ذلك لو اتحد الناصح والغابن وليس كذلك قول المتن (والنجش) فعله نجش كنصر وضرب وفي شرح مسلم للنووى وأما النجش فنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة اهـ ع ش (قوله) يثير الرغبات فيها) اى لسلعة قول المتن (بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب والافلود دفع ثمنها فيها ابتداء لالرغبة فيها فينبغى امتناعه نعم ينبغى ان يستثنى ما يسمى في العرف بفتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتأمل مر اهـ سم عبارة ع ش هـ فرع هل يجوز فتح باب السلع ام لا فيه نظر والاقرب الجواز للعارف بذلك وينبغى له أن ينقص شيئا عن قيمتها لتنتهي إليه الرغبات اهـ قول المتن (لالرغبة) اى في شرائها نهاية اى اولرغبة لكن قصد اضرار غيره ع ش قول المتن (بل ليخدع الخ) ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش قاله السبكي اهـ نهاية قال ع ش قوله مر بالكذب قضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اهـ (قوله) اولينفع) الى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله) مثلا) اى لنفع المتهن او المجنى عليه (قوله) وان نقصت القيمة) اى وان لم تبلغ السلعة قيمتها ريحتم ان القيمة فاعل نقصت مرادها الثمن وبضميرها الآتى معناها الحقيقي على الاستخدام (قوله) أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته ان قصد نفع اليتيم وان لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة اذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لان الغرض انه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه اهـ سم (قوله) ولا يشترط الخ) خلافا للمغنى عبارة وشروط التحريم في جميع المناهي علم النهى به حتى في النجش كما نقل عن نص الشافعى خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ تبعه البحث الرافعى اهـ وللنهاية عبارتها المعتمد اختصاص الاثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعموم ام خصوص

حيث لم ياذن من يلحقه الضرر لان الحق له وسواء في حرمة ما ذكر كالنجش الآتى بلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتمد نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور النصيحة فيه لانه من الواجبة ويظهر ان محله في غبن نشأ عن نحو غش البائع لانه حيثنذ فلم يبال باضراره بخلاف ما اذا نشأ عن تقصير منه لان الفسخ اضرار عليه والضرر لا يزال بالضرر (والنجش) وهو الاثارة لانه يثير الرغبات فيها ويرفع ثمنها (بان يزيد في الثمن) لسلعة معروضة للبيع (لالرغبة) بل ليخدع غيره) أولينفع البائع مثلا وان نقصت القيمة فزاد حتى يساويها الثمن ولو في مال اليتيم على الاوجه لان الغرض أنه قاصد للخديعة أو نحوها وذلك للنهى الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهى لان النجش خديعة وتحريمها معلوم لكل أحد بخلاف ما

الامرين وذلك لا يتأتى بعد اللزوم (قوله) حيث لم ياذن من يلحقه الضرر) عبارة شرح الروض لا ان اذن له البائع في الاول والمشتري في الثانى هذا ان كان الاذن مالكا فان كان وليا أو وصيا أو كيلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرعى اهـ المقصود نقله منها (قول المصنف بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب والافلود دفع ثمنها فيها ابتداء لالرغبة فيها فينبغى امتناعه نعم ينبغى ان يستثنى ما يسمى في العرف بفتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتأمل مر (قوله) أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته ان قصد نفع اليتيم وان لم تكن سلعته قد

فان علم تحريمها متوقف على الخبر أو الخبر به فاشترط العلم به وببحث فيه الشيخان بان البيع على البيع مثلا اضرار فهو في علم تحريمه كالخديعة وقد يجاب بان الضرر هنا علم إذ لا شبهة بخلافه ثم فان شبهة الربح ضرر والحاصل أنه لا بد في الحرمة من العلم بها خصوصا أو عموما إلا في حق جاهل مقصر بترك التعلم كما مر (والاصح) هنا وفيما لو قال البائع أعطيت كذا أو أخبر المشتري عارف ان هذا جوهره فبان خلافه (أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه باقدامه وعدم سؤاله لاهل الخبرة وفارق التصرية بانها تغري في ذات المبيع وهذا خارج عنه ولا يرد نحو تحمير الوجنة لانه يدرك حالا فهو كما هنا ولو لم يواطىء البائع الناجش لم يخبر قطعا (وبيع) نحو (الرطب والغضب لعاصر الخمر) أي لمن يظن منه عصره خمر أو مسكرا كما عليه ربط الحرمة التي التي أفادها العطف بوصف عصره للخمر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه واختصاص الخمر بالمعتصر من الغضب لا ينافي عبارته هذه خلافا لمن زعمه أيضا

ويعلم بما قررنا أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم النجس وغيره اه (قوله فان علم تحريمها) أي المناهي التي مر ذكرها (قوله على الخبر) أي الوارد فيها اه كردى (قوله أو الخبر به) وهو التحريم (قوله كالخديعة) أي في المعلومية لكل أحدا اه كردى (قوله هنا) أي في النجس و (قوله ثم) أي في البيع على البيع مثلا (قوله فان شبهة الربح) أي مثلا (قوله والحاصل انه لا بد الخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل اه سم أي إذ قضية الحاصل أن النجس كبقية المناهي كما اختاره النهاية (قوله خصوصا) أي كالنهي المتعلق لشيء بعينه (أو عموما) أي كالإيذاء اه عش (قوله إلا في حق جاهل مقصر الخ) قد يقال يأن المقصر بترك العلم بعد علمه بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل باصل وجوب التعلم كما عذر من لم تبلغه الدعوة في أصل التوحيد وأما الحكم على المقصر بالتعلم بأنه آثم بالنسبة إلى جميع متعلقات الفروع التي خوطب بتعلمها ففي النفس منه شيء إلا ان ثبت فيه نص عن الشارع اه سيد عمر (قوله بترك التعلم) أي بان نشاين أظهر المسلمين اه كردى (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله وفيما لو قال البائع) إلى قول المتن وبيع الرطب في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى ولو لم يواطىء في المعنى إلا قوله وفارق إلى ما ذكر (قوله وفيما لو قال البائع الخ) ومثله الاخبار بما اشترى به كاذبا حيث لم يبيع مباحة أما إذا باعه مباحة وثبت كذبه فإنه ثبت للمشتري الخيار اه عش (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف اه سم (قوله فبان خلافه) وصورة المسئلة ان يقول بعثك هذا مقتصر عليه أما لو قال بعثك هذا العقيق أو الفيروز فبان خلافه لم يصح العقد لانه حيث سمى جنسا فبان خلافه فسد بخلاف ما لو سمى نوعا وتبين من غيره فان البيع صحيح ويثبت الخيار اه عش ومر عن سم قبيل الفصل ما يوافق (قوله في ذات المبيع) كان المراد لو جود أمر فيه فخرج هذا جوهره اه سم (قوله نحو الرطب) أي كتمر وزبيب اه معنى قول المتن (لعاصر الخمر) أي ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كنا لا نتعرض له بشرطه أي عدم اظهاره وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنفي يتخذ مسكرا كما هو قضية اطلاق العبارة أولا لانه يعتقد حل النبيذ بشرطه أي عدم الاسكار فيه نظر ويتجه الاول نظر الاعتقاد البائع سم على حج اه عش (قوله أي لمن يظن) إلى قول المتن ويحرم التفريق في النهاية إلا قوله ولا ينافيه إلى وعلى القاضي وإلى قوله فان قلت في المعنى إلا قوله كادل إلى ومثل ذلك (قوله كادل عليه) أي على اعتبار الظن اه كردى (قوله ربط الحرمة الخ) أي لان ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن علته مبدأ الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصره خمر ابل مع العلم بأنه لا يعصره خمر اسم على حج اه عش (قوله لان عصره الخ) أي العاصر اه سم أي اقدمه على عصر الغضب لا تحاذه خمر اقرينة الخ اه عش (قوله على عصره للنبيذ) أي فكأنه قال لعاصر الخمر والنبيذ (قوله فذكره) أي العاصر سم ورشيدى وعلى هذا فضمير فيه للرطب ويحتمل ان الضمير الاول للرطب والثاني لكلام المصنف (قوله للقريئة) ال للعهد الذكري (قوله لا لانه) أي النبيذ (قوله الحديث) ولفظه على ما في عميرة لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها اه عش

وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لان الفرض انه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه (قوله والحاصل انه لا بد الخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف (قوله في ذات المبيع) كان المراد لو جود أمر فيه فخرج هذا جوهره (قول المصنف لعاصر الخمر) أي ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كنا لا نتعرض له بشرطه وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنفي يتخذ مسكرا كما هو قضية اطلاق العبارة أولا لانه يعتقد حل النبيذ بشرطه فيه نظر ويتجه الاول نظر الاعتقاد البائع (قوله كادل عليه ربط الحرمة الخ) أي ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن علته مبدأ الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصره خمر ابل مع العلم بأنه لا يعصره خمر اه

لان عصره للخمر قرينة على عصره للنبي الصادق بالمتخذ من الرطب فذكره فيه للقرينة لالا انه يسمى خمر اعلى أنه قد يساه مجازا اشاعا أو ثغليا  
ودليل ذلك لعنه عليه السلام في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب (٣١٧) في معصية وإعانة عليها وزعم ان  
الاكثرين هنا على الحل  
أى مع الكراهة يتعين حمله  
على ما إذا شك في عصره له  
ومثل ذلك كل تصرف  
يفضى لمعصية كبيع مخدر  
لمن يظن اكله المحرم له  
وامر بمن عرف بالفجور  
وأمة ممن يتخذها لنحو غناء  
محرم وخشب لمن يتخذ  
آلهة ووثوب حرير لرجل  
يلبسه فان قلت هو هنا عاجز  
عن التسليم شرعا فلم صح  
البيع قلت ممنوع لان العجز  
عنه ليس لوصف لازم في  
المبيع بل في البائع خارج عما  
يتعلق بالمبيع وشروطه وبه  
فارق البطلان الا في  
التفريق والسابق في بيع  
السلاح للحربي لانه  
لوصف في ذات المبيع  
موجود حالة البيع فان  
قلت يشكل عليه صحة بيع  
السلاح لقاطع الطريق مع  
وجود ذلك فيه قلت يفرق  
بان وصف الحراة المقتضى  
لتقويتهم علينا به موجود  
حال البيع بخلاف وصف  
قطعه الطريق فانه امر  
مترقب ولا عبرة بما مضى  
منه فتأمل ذلك كله ليندفع  
عنك ما للسبكي وغيره هنا  
واقى ابن الصلاح واقروه  
فيمن حملت امتها على فساد  
بانها تباع عليها قهرا إذا  
تعين البيع طريقا إلى  
خلاصها كما اقى القاضي فيمن يكلف قهرا ما لا يطيق بانه يباع عليه تخليصا له من الذل ومحلله ان لم يكن تخليصه الا ببيعه كما يشير  
إليه كلامهم ومن المنهى عنه أيضا احتكار القوت بان يشتريه وقت الغلاء والعبرة فيه بالعرف

(قوله الدال) صفة لعنه الخ (قوله وإعانة الخ) عطف على معصية اه كرى الصواب على تسبب الخ (قوله)  
إذا شك في عصره له) أى أو توهمه اه معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكلف كافر امكفا  
في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه يأكله نهارا كما اقى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان  
كل من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق  
بين ما ذكره واذنه له في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله ولا يعتد  
حرمة المسجد ولهذا كان له ان يدخله ويمكث فيه نهاية وسم قال عش ومثل ذلك بيع الورق المشتمل على  
نحو اسم الله تعالى ان يتخذ كاعدا للدرهم او يجعله في الاقباع ونحو ذلك مما فيه امتحان مر والحرمة ثابتة  
وإن كان المبيع لنحو صبي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور مر سم على المنهج اه وفي  
البحر من الحلي والخفى ومثل ذلك النزول عن وظيفة لغير اهلها حيث علم انه يقرر فيها والفرع عن  
نظارة لمن علم انه يستبدل بعض الوقف من غير استيفاء شروط الابدال اه (قوله كبيع مخدر الخ) أى  
وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق اه نهاية قال عش ومنه بيع الدابة لمن يكلفها فوق طاقتها اه (قوله مخدر)  
أى ساتر للعقل كالبيج ونحوه اه كرى (قوله لرجل يلبسه) أى بلا نحو ضرورة اه نهاية (قوله هو هنا)  
أى البائع في بيع نحو الرطب الخ (قوله ممنوع) أى العجز عن التسليم شرعا (قوله بل في البائع) يتأمل فانه قد  
يقال منع الشرع له من تسليمه له يصير عاجزا وهو معنى انتفاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل  
في البائع الخ اه عش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان مورد المنع العجز وقد يقال ان مورد اقتضاء  
العجز الفساد كما هو قضية التعليل والفرق الا في وبه يندفع ايضا ما في سم مما نصه قوله خارج عما يتعلق الخ  
يتأمل العجز عن تسليم المغصوب وقوله في ذات المبيع يتأمل اه (قوله يشكل عليه) أى التعليل او الفرق  
(قوله بان وصف الحراة الخ) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحراة المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض  
لناثم له موجود حال البيع في قاطع الطريق او نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع اه سم على  
حجج اقول قد يمنع قوله فثله موجود حال البيع في قاطع الطريق فان الحراة حكم شرعى يستدام في صاحبه حتى  
يلتزم الجزية او يسلم بخلاف قطع الطريق فانه لم ينشأ عنه وصف تترتب عليه أحكام القطع وقلته وصلبه  
ونحوهما إنما هو على ما صدر منه اولا اه عش واحسن منه جواب السيد عمر بما نصه إنما يتجه التسوية  
بين الحربي وقاطع الطريق إذا اعترف قاطع الطريق حال البيع بانه باقى على قصد قطع الطريق وإلا فالقطع  
عليه به لما سبق منه إساءة ظن بمسلم واما الحربي فالحراة وصف لازم له حتى يحدث ما يزيلها اه (قوله)  
فيمن الخ) أى فى امرأة اه كرى (قوله تباع عليها) والبائع هو الحاكم اه عش (قوله ومن المنهى  
عنه ايضا) أى نهى تحريم معنى وعش (قوله احتكار القوت) عبارة العباب وهو أى  
الاحتكار امساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمر اوز بيا لبيعه باغلى منه عند الحاجة  
(قوله لان عصره) أى العاصرو قوله فذكره أى العاصر (قوله ومثل ذلك كل تصرف يفضى لمعصية الخ)  
ومثل ذلك اطعام مسلم مكلف كافر امكفا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه يأكله نهارا كما اقى  
به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان ذلك إعانة على المعصية بناء على ان الراجح ان الكفار مكلفون بفروع  
الشريعة والفرق بين ذلك واذنه له في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه اخطأ في تعيين محله  
ولا يعتد بحرمة المسجد (قوله خارج عما يتعلق) يتأمل العجز عن تسليم المغصوب وقوله في ذات المبيع يتأمل  
(قوله بان وصف الحراة) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحراة المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لنا  
فثله موجود حال البيع في قاطع الطريق او نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع (قوله احتكار  
القوت) عبارة العباب وهو أى الاحتكار امساك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمر اوز بيا

لا يمسكه لنفسه و عياله أو ليبيعه بمثل ثمنه أو أقل ولا إمساك غلة أرضه و الأولى بيع ما فوق كفاية سنة له و لعياله فان خاف جائحة في زرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم إن اشتدت ضرورة الناس أى إلى ما عنده لزمه بيعه أى ما فضل عن قوته و قوت عياله سنة فان أبى أجبر اه و قوله ولا إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصد ان يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو امسك شيئا من ذلك بنية ان لا يبيعه وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فانه يحرم عليه كما صرح به الرويانى اه و قوله و الأولى بيع الخ قال في شرحه و يعلم من تعبيرهم بالأولى ان الأرجح من وجهين أنه لا يكره إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه و قوله نعم ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه و سيعلم مما يأتى في مبحث الاضرار انه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكل ما مهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا نعلم ان الحق ما ذكرته اه و قوله فان أبى أجبر قال في شرحه قال الأذرى اجمع العلماء على ان من عنده طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم و ممن نقل الاجماع النووي و سيعلم مما يأتى في مبحث الاضرار إلى آخر ما تقدم اه (تنبيه) لو اشتراه في وقت الغلاء ليبيعه ببلد آخر سعرها أغلى ينبغي ان لا يكون من الاحتكار المحرم لان سعر البلد الآخر الاغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلوة لو جوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه باغلى وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشترى به وقت الغلاء طال بالربح من غير إمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردى وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يفتاتونها اه سم و قوله ينبغي ان لا يكون من الاحتكار الخ ولعله اخذ بما قدمه عن شرح العباب فيما إذا لم يتحقق اضرار اهل البلد المنقول عنه ولا فيكون منه إذا لم يتحقق اضرار اهل البلد المنقول اليه ايضا ويحتمل مطلقا ويظهر ان نقل النقود عند تحقق الاضرار في المعاملة اليها كنقل الاقوات عند تحققه و قوله وهل يختلف القوت الخ وظاهر التعليل بالتضييق انه كذلك (قوله ليبيعه باكثر) أى ليمسكه و يبيعه بعد ذلك باكثر و علم مما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو تمر اوز بيبا فلا يمس جميع الاطعمة نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر بعد ذلك أى بعد من يعدر فانه مدخر وقوله بالاقوات وكذا ما يحتاج اليه فيها كالادم والفواكه عباب اه سم و خرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة اه (قوله ومتى اختل

ليبيعه باكثر من ثمنه  
للتضييق حينئذ ومتى اختل

ليبيعه باغلى منه عند الحاجة لا ليمسكه لنفسه و عياله أو ليبيعه بمثل ثمنه أو أقل ولا إمساك غلة أرضه و الأولى بيع ما فوق كفاية سنة له و لعياله فان خاف جائحة في الزرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم ان اشتدت ضرورة الناس أى إلى ما عنده لزمه بيعه أى ما فضل عن قوته و قوت عياله سنة فان أبى أجبر اه و قوله ولا إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصد ان يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو امسك شيئا من ذلك بنية ان لا يبيعه وقت حاجة الناس اليه مع استغنائه عنه فانه يحرم عليه كما صرح به الرويانى اه و قوله و الأولى بيع الخ قال في شرحه و يعلم من تعبيرهم بالأولى انه الأرجح من وجهين أنه لا يكره إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه و قوله نعم ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه و سيعلم مما يأتى في مبحث الاضرار انه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكل ما مهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا نعلم ان الحق ما ذكرته اه و قوله فان أبى أجبر قال في شرحه قال الأذرى اجمع العلماء على ان من عنده طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم و ممن نقل الاجماع النووي و سيعلم مما يأتى في مبحث الاضرار الخ ما تقدم اه (تنبيه) لو اشتراه في وقت الغلاء ليبيعه ببلد آخر سعرها أغلى ينبغي ان لا يكون من الاحتكار المحرم لان سعر البلد الآخر الاغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلوة لو جوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه باغلى وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشترى به وقت الغلاء طال بالربح من غير إمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردى وغيره اه وفي العباب والحق الغزألى بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم والفواكه اه وهل

شرط من ذلك فلا اثم وتسعير الامام او نائبه كالقاضي في قوت او غيره ومع ذلك يعز ز مخالفة ( ٣١٩ ) خشية من شق العصا ولا ينافيه

قولهم تجب طاعة الامام  
فما يامر به مالم يكن اثماً  
لان المراد كما هو ظاهر  
الا ثم بالنسبة للفاعل  
للامر والمأمور هنا غير  
آثم فحرمت المخالفة فيه نعم  
الذي يظهر ان محل هذه  
الحزمة بالنسبة لمن تظاهر  
به دون من اخفاه وعلى  
القاضي حيث لم يعتد  
تولية الحسبة لغيره لخروجها  
عن ولايته حينئذ الا ان  
اعتد مع ذلك بقاء نظر  
القاضي على الحسبة  
ومتوليها كما هو ظاهر في  
زمن الضرورة جبر من  
عنده ان ادعى كفاية بموته  
سنة على بيع الزائد  
(ويحرم) على من ملك آدمية  
وولدها (التفريق بين  
الام) وان رضيت وكانت  
كافرة او مجنونة او آفة على  
الاجرة نعم ان ايس من  
عودها او افاقها احتمل حل  
التفريق حينئذ (والولد)  
بنحو بيع او هبة او قرض  
او قسمة اجماعاً وصح خبر  
من فرق بين والدته وولدها  
فرق الله بينهما وبين احبته  
يوم القيامة وفي رواية لابي  
داود ملعون من فرق بين  
والدة وولدها ويجوز  
التفريق ان اختلف المالك  
او كان احدهما حراً او بنحو  
عتق ومنه يبيع لمن يحكم  
بعقه عليه لا بشرط عقه كما  
اقتضاه اطلاقهم لانه غير  
محقق ويؤيده ما مر من

شرط من ذلك) اي بان امسك ما اشتراه وقت الرخص او غلة ضيعته او بان اشتراه في وقت الغلاء لنفسه  
وعياله او لبيعه بمثل ما اشتراه او اقل مغنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احتكار القوت  
عبارة المغنى ويحرم التسعير ولو في وقت الغلاء بان يامر الوالى السوق بان لا يبيعوا امتعتهم الا بكذا للتضييق  
على الناس في اموالهم اه (قوله ومع ذلك) اي مع حرمة التسعير (يعز ز الخ) ويصح البيع اذا اجر على  
شخص في ملك نفسه غير معهود نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ويصح اي ويجوز اه (قوله من  
شق العصا) اي اختلال النظام (قوله وعلى القاضي الخ) متعلق بقوله جبر الخ اه كردى (قوله في زمن  
الضرورة الخ) اي ويجب على القاضي الخ في زمن الضرورة جبر الخ (قوله على بيع الزائد) اي على كفاية  
السنة ومحلها مالم يتحقق الاضرار والالم يبق له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب سم على حج وانظر  
ما مقدار المدة التي يترك له ما يكفيه فيها اه ع ش ولا يبعد ضبطها بما لا يرجى تيسر حصول الكفاية فيه  
(قوله على من ملك) الى قوله وعلى مقابله في النهاية والمعنى الا قوله نعم الى المتن قول المتن (والولد) اي ولو من  
مستولدة حدث قبل استيلائها كما شمله كلامهم اه نهاية قال ع ش قوله مر حدث الخ ظاهره وان  
ركبت الديون السيد قال سم ويحتمل خلافه فيباع الفرع لحق الغرماء ويكون ذلك عذراً في التفريق  
اه والاقرب الحرمة ونقل عن الشهاب الرملى بالدرس في حواشى شرح الروض ما يصرح بما قاله اه  
قول المتن (التفريق) ويكون كبيرة اه حج في الزواجر اه ع ش (قوله او كانت كافرة) يستثنى منه  
ما ياتى للضرورة اه سيد عمر (قوله او مجنونة) اي لها شعور تنضرر معه بالتفريق اه نهاية (قوله  
على الاوجه) اي في الابقه (قوله نعم ان ايس من عودها الخ) ينبغى بفرض اعتماده تبين البطلان اذا عادت  
(قوله او افاقها) ينبغى اذا افاقته ان ياتى فيه نظير ما تقرر ثم رابت في الايعاب وبحث الاذرعى انه لو فرق  
بنحو بيع فافقت على خلاف ما ظنناه بان بطلان البيع ونحوه ويؤيده ما ياتى عن ابن الرفعة ومن تبعه في  
الوصية لكن ساقى رد ذلك وهذا مثله الا ان يفرق اه سيد عمر (قوله احتمل حل الخ) اعتمده ع ش (قوله  
بنحو بيع الخ) اي ولو من نفسه لطفله مثلاً كما شمله كلامه اه نهاية (قوله او قسمة) اي ولو اقرارا بسائر  
انواعها اه ع ش ورده الرشيدى بما نصه ومعلوم انها اى القسمة لا تكون هنا الا بيعاً به يعلم ما في حاشية  
الشيخ اه (قوله وصح خبر الخ) فهو مستند الاجماع اه رشيدى (قوله او بنحو عتق الخ) عطف على  
قوله ان اختلف الخ اه كردى عبارة المغنى وخرج بما ذكره المالكين في يجوز لكل منهما ان  
يتصرف في ملكه وما اذا كان احدهما حراً فانه يجوز للمالك الرقيق ان يتصرف فيه وما اذا فرق بعق او وقف  
او وصية لان الممتق محسن وكذا الواقف والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها اه (قوله ومنه) اي العتق  
الجوز للتفريق (قوله يبيع لمن يحكم بعقه عليه) وينبغى ان هبته لمن يعتق عليه كذلك اه سم (قوله لمن  
يحكم بعقه الخ) يشمل ماله باعه لمن اقرب بحريته او شهد بها ووردت شهادته اه ع ش (قوله لانه غير محقق)  
اي العتق (قوله ووصية وقوله وبيع جزئه) عطفان على نحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله  
فلعل الموت الخ) يؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا بعد فيه اه نهاية وسم قال ع ش  
قوله مر تبين بطلانها اي ولو قبل الموصى له الوصية وقضيته البطلان وان اراد الموصى له تاخير القبول الى  
تمييز الولد وفي بعض الهوامش خلافه والاقرب القضية اه واعتمد المغنى عدم البطلان حيث قال بعد كلام  
ويؤخذ من ذلك ان الموصى لو مات قبل التمييز لم تبطل الوصية وهو كذلك وله القبول حينئذ اه وتقدم عن

يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يفتاتونها (قوله على بيع الزائد) اي  
على كفاية السنة ومحلها مالم يتحقق الاضرار والالم يبق له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب (قول المصنف  
ويحرم التفريق) انظر لو اشترى امه وولدها ثم اولدها ولزمه دين فهل يجوز او يجب بيع الولد للدين وان  
لزم التفريق فيكون مستثنى او يمتنع لا تمتناع التفريق ويكون بمنزلة المعسرا ومن له دين مؤجل ينتظر  
حلوله لو فاء الدين فيه نظر (قوله فلعل الموت لا يقع الخ) ويؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها

عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ووصية فلعل الموت لا يقع الا بعد التمييز وبيع جزء منها لآخر

ان اتحد اذ لا تفريق في بعض الازمنة بخلاف ما لو اختلف كربع وثلاث لا يفسخ بنحو اقاله ورد بعيب على ما نقلناه وقرأه على مقابله الذي انتصر له المتأخرون بحث جمع انه يجوز ( ٣٢٠ ) التفريق بالرجوع في الهبة للفرع لانه لا بد له بخلافه في الرجوع في القرض والمقطة

وكالام عند عدمها الاب والجدة لام اواب وان عليا لا الجد للام كسائر المحارم على ما رجحه جمع والاوجه قول المتولي انه كالجد للاب لعدم له من الاصول في الاعفاف والانفاق والعق وغيرها واذ اجتمع اب وام حرم بينهما وبينها وحل بينه وبينه اواب وجدة فهما سواء فيباع مع ايها كان ولا يجوز التفريق بينه وبينهما وقدي يجوز التفريق للضرورة كان ملك كافرا صغيرا وابويه فاسلم الاب فانه يتبعه ويباعان دونها وان مات الاب يبيع وحده ويبحث الاذرعى انه لو سبي مسلم طفلا فتبعه ثم ملك امه الكافرة جاز له بيع احدهما فقط مردود بانه لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الاولى وتستمر حرمة التفريق (حتى يميز) الولدان بصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ولا يقدر بسن لا استغنائه حينئذ عن التعهد والحضانة ويفرق بين هذا والامر بالصلاة فانه لا يعتبر فيه التمييز قبل السبع بان ذاك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له (وفي قول حتى يبلغ) لخبر فيه ولنقص تمييزه قبل البلوغ ومن ثم

السيد عمر عن اليعاب ما يوافقه (قوله ان اتحد) اي الجزء (قوله اذ لا تفريق الخ) اي بالمهاياة كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله لا يفسخ) اي لا يجوز التفريق بفسخ اه سم (قوله على ما نقلناه الخ) اعتمده الهاية والمغنى (قوله بحث جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى حيث قالوا والمتجه كما قاله الاذرعى منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الاصل الواهب لان الحق في القرض واللقطة ثابت في الذمة واذ اعتذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلافه في الهبة فانما لو منعناه فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشيء اه قال ع ش قوله مر دون الاصل اي فله الرجوع في الام وصورة المسئلة انه وهبه الام حائلا ثم حبلت في يده وانت بولد فالواهب لا تعلق له بالولد وما لو وهبهما له معا فلا يجوز له الرجوع في احدهما لعدم تاتي العلة فيه ويدل على التصوير بما ذكر قول سم على منبج نقلا عن مر وحيث لم يحصل له حقه الا بالتفريق كرجوع الواهب جاز لانه لو منع من الرجوع لم يحصل له شيء انتهى وحيث حمل على ما ذكر لا يرد قول سم على حج ما حاصله انه لا ضرورة للرجوع في احدهما دون الاخر لتكثفه من الرجوع فيهما اه لان ذاك انما يتم اذا وهبهما معا ثم اراد الرجوع في احدهما واما على ما ذكر من التصوير فليس الرجوع فيه الا في الام اه ع ش (قوله بخلافه في الرجوع) اي لا يجوز اه سم (قوله في الرجوع) اي بالرجوع (قوله وكلام) الى المتن في المغنى الا قوله والاوجه الى واذ اجتمع والى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا (قوله والجدة) قال فيه وان علت ولهذا قال الشارح وان عليا ولو وجد اب وجد فله يجوز التفريق بينه وبين احدهما لا بينه وبينهما او العبرة بالاب فيمتنع التفريق بينه وبين الاب ولو مع الجد انتهى سم على حج وقوله وبين احدهما هذا هو الظاهر لا ندفاع ضرره ببقائه مع كل منهما اه ع ش (قوله وبينه) اي الاب (قوله وجدة) اي ولو من الام اه نهاية (قوله بانه لا ضرورة الخ) اي فالاصحاب لم يفرقوا في الام بين المسئلة والكافرة سم ونهاية (قوله لاستغنائه حينئذ) اي حين اذ ميز وان لم يبلغ السبع اه ع ش (قوله لخبر) الى قوله ويحرم في النهاية الا قوله خروجا من خلاف احمد (قوله ليس لذلك) اي لنقص تمييزه بل لعدم صحة تصرفه فاحتاج لمن يقوم بامره اه ع ش (قوله بما ياتي) اي في باب الالتقاط اه نهاية (قوله ويكره) اي التفريق (قوله خروجا من خلاف احمد) عبارة النهاية والمغنى لما فيه من التشويش والعقد صحيح اه اي فيما لو ميز او بلغ ع ش (قوله ما بعده) اي قوله حتى يبلغ اه ع ش (قوله اذ لا مانع من ذكر شيتين الخ) وهما هنا الصغير والمجنون يعني حكمهما فكانه قال حتى يميز كل من الصبي والمجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ اه رشيدى (قوله ايضا بالسفر الخ) حق العبارة بالسفر ايضا بينهما وبين زوجة الخ (قوله بالسفر) اي مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضررو الا كتحوف فرسخ لحاجة فينبغي ان لا يمتنع ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر مسلم واما قوله وبين زوجة حرة الخ اي بالسفر ايضا فمنوع سم على حج اه ع ش (قوله

ولا بعده مر (قوله لا يفسخ الخ) اي لا يجوز (قوله لانه لا بد له) قديقال لا ضرورة الى الرجوع في احدهما دون الاخر (قوله بخلافه في الرجوع) اي لا يجوز (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا وقوله والجدة قال في شرح الروض وان علت ولهذا قال الشارح وان عليا ولو وجد اب وجد فله يجوز التفريق بينه وبين احدهما لا بينه وبينهما او العبرة بالاب فيمتنع التفريق بينه وبين الاب ولو مع الجد (قوله وان مات الاب يبيع وحده) عبارة شرح الروض قال الشيخ نجم الدين البالى وينبغي لومات الاب ان يباع الولد للضرورة اه (قوله بانه لا ضرورة الخ) اي فالاصحاب لم يفرقوا في الام بين المسئلة والكافرة (قوله ويحرم التفريق ايضا بالسفر) اي مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضررو الا كتحوف فرسخ لحاجة فينبغي ان لا يمتنع ثم ما ذكره من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر مسلم واما قوله وبين زوجة حرة الخ اي

لا حل التقاطه ويحجب بان الخبر ضعيف ومنع تأثير ذلك النقص هنا وحل التقاطه ليس لذلك كما يعلم بما ياتي ويكره ولو بعد البلوغ خروجا من خلاف احمد ولا يرد على المتن منع التفريق في المجنون وان بلغ لانه يفهم من قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده خلافا لمن زعمه لانه لا مانع من ذكر شيتين وحكاية قول في احدهما ويحرم التفريق ايضا بالسفر وبين زوجة حرة وولدها الغير المميز



لا مطلقا لا مكان  
كذا أطلقه الغزالي  
والذي يتجه أ  
كلامهم في الحظ  
التفريق بالسفر  
في المطلقة وغيره  
حتى حضنة ثبتت  
والا كالسفر لن  
وأفهم فرضه الس  
يرجى تمييزه عد  
بين البهائم وحمله  
الام إن استغنى  
لبها ويكره حينئذ  
ولم يصح البيع ولم  
كبحش صغيره  
ما كول فيحل ق  
أرض الذبح ول  
من المشتري ك  
وبيع مستغن م  
لغرض الذبح  
بيد أو هبة  
تمام تفصيله وم  
على الأوجه ل  
يشغله عن ال  
الموقوف عليه  
لما فعه فهو كالي  
الظاهر لعدم  
التميم شرعا وه  
البا باطل قطعا  
مع العطف با  
ضدين كافي فالت  
فاندفع مال لاس  
تبعه هنائم را  
أجاب بذلك (و  
الربون)

(اعتمده المغنى (قوله كذا أطلقه الخ) عبارة النهاية وافتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافة أى  
رده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الامة ليس بظاهر اه قال الرشيدى قوله مر ليس بظاهر  
اجمع إلى تفرقة الغزالي بين الحرة والامة أى والظاهر انهما سواء في التفريق المذكور وهذا هو  
التي ختافي الحاشية ويحتمل انه راجع لاصل الطر - اعلم ان هذا الذى نقله عن الغزالي من التفرقة  
الامة يخالفه ما في شرح الروض عبارة وهو الحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده  
بن الزوجة وولدها وإن كانت حرة انتهت فصريح قوله وإن كانت حرة أن الحرة والامة سواء  
كل من الشهاب ابن حجر والاذرى عى توافق ما نقله الشارح اه وقال عى قوله وافتى الغزالي  
له بالمسافة أى ولو لغير النقلة وقوله وطرده ذلك الخ كذا يحرم ان ينزع ولده من امته ويدفعه  
رى سم على منهج وينبغى ان محل ذلك إذا ترتب عليه ضرر لها أو لاحدهما اه عى (قوله) ولم  
لم يزل التفريق حتى الحضنة (قوله) وافهم (قوله) إلى قوله كبيعته لغرض في النهاية والمغنى (قوله) ولم  
أى التصرف اه نهاية (قوله) كبيعته لغرض الذبح (خلافا للنهاية وسم عبارة هما واللفظ الاول  
تصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بان يبعه لمن يغلب على الظن انه يذبحه كذبحه  
باع الولد قبل استغنائه وحده أو الام كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالا أو أصلا فيوجد  
شرط الذبح عليه غير صحيح وهو اولى بالبطلان لما مر في عدم صحة بيع الولد دون امه أو بالعكس قبل  
طعنته فليتام اه قال عى قوله مر وشرط الذبح الخ هذا محله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري  
رذبحه ولا فيصح ويكون ذلك اقتداء ويحب على المشتري ذبحه فان امتنع ذبحه القاضي وفرقه  
الفقراء اه (قوله) بيع مستغن الخ) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لان هذا في بيع الولد  
ذلك في ذبح ام الولد المستغنى اه سم (قوله) لا لغرض الخ) فيد ما مر انفا (قوله) ومنه) أى عى  
قوله (قوله) على الأوجه) خلافا للمغنى كما مر وللنهاية عبارة وهو الأوجه ما جزم به الشيخ في شرح  
الحاق الوقف بالعقوق ولعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله في استيفاء منته كالأجر رقيقه  
هو بين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه قال الرشيدى قوله مر بالاعتاق  
جره وقوله ولا نظر لما يحصل الخ قال الشهاب سم ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائم  
مستأجر اه قول المتن (بطلا) أى البيع والهبة أى غيرهما تمام (قوله) لعدم القدرة) إلى الفصل  
قوله وإن كان ضعيفا إلى وفي زمن الخ (قوله) وثنى الضمير الخ) عبارة المغنى قوله بطلا قال الاسوى  
ن إسقاط الالف منه فان الافصح في الضمير الواقع بعد أو ان يؤتى به مفردات تقول إذا لقيت زيدا أو  
مه وقال الولي العراقي والصواب حذف الالف والأولى ما قاله الزركشى من أنه لما ثنى الضمير  
ويجوز فهو نظير قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما اه أى وما تقدم من افصحية الافراد  
مضافا فهو ممنوع (قوله) كبيعته لغرض الذبح) كذا في شرح الروض وفيه نظر لانه قد يتأخر ذبحه أو لا  
يى به فلا يندفع الضرر وشرط ذبحه في العقد مفسد وهو نظير ما لو باع الامو الولد حيث حرم التفريق  
يد وقد تقدم بطلانه لانه غير محقق فالوجه البطلان هنا سواء شرط ذبحه في العقد أو لا كما هناك  
قوله ويبيع مستغن مكره) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لان هذا في بيع الولد المستغنى وذلك  
للولد المستغنى (قول المصنف) إذا فرق ببيع أو هبة) قال في شرح الروض نعم إن كان المبيع ممن  
على المشتري فالظاهر كما قال الاذرى وغيره عدم التحريم وصحة البيع لتحصيل مصلحة الحرية  
جواز التفريق بالاعتاق اه وينبغى ان هبته لمن يعتق عليه كذلك (قوله) ومنه الوقف على الأوجه  
لما في شرح المنهج فقد جزم فيه بالحاق الوقف بالعقوق ولعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله  
منفعته كالأجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر  
في ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر (قوله) وثنى الضمير مع العطف باو الخ)

بفتح أوليه وهو الافصح وبضم فسكون ويقال له العربان بضم فسكون وهو معرب وأصله التسليف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قول (بان يشتري ويعطيه درهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أوز من خياره كما هو قياس ما مر على أنه إنما أعطاها (لتسكون من الثمن إن رضى السلعة وإلا فهبه) بالنصب ويجوز الرفع للنهي عنه لكن إسناده غير متصل ولأن فيه شرطين مفسدين شرط: هبة وشرط رد المبيع يتقيدان أن لا رضا قيل كان ينبغي له ذكر هذا والتفريق (٣٢٢) في فصل ما يبطل ويحجب بان في صنيعة هذا فائدة أي فائدة وهي الإشارة إلى أن

التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة مغاير لما في الفصلين فاخرا لفائدة هذا الذي لو قدمالم يتنبه له على أن هذا قدم إجمالا في البيع والشرط (تنبيه) قد يجب البيع كما إذا تعين لمال المولى أو المفلس أو لاضطرار المشتري والمال لمحجور وإلا فالواجب مطلق التملك وقد يندب كالبيع بمحابة أى مع العلم بها فيما يظهر وإلا لم يثبت وعليه يحمل خبر المغبون لا ماجور ولا محمود وإن كان ضعيفا فان قلت يمكن حل نذب المحابة هنا على قولهم يسن لمشتري ما يتعلق بعبادة أن لا يماكس في ثمنه قلت لا يمكن ذلك لأن ما هنا في محابة البائع وذلك في محابة المشتري على أن الذى يتجه نذب المحابة للمشتري أيضا مطلقا وذكرهم ذاك إنما هو بالنسبة لا كدبة لعدم النذب في شراء ما لغير عبادة بمحابة لأن قياس ذكرهم نذبها للبائع مطابقا نذبها للمشتري كذلك فان قلت

إنما هو في أوالتى للشك ونحوها بما يكون الحكم فيها لاحد الامرين لاالتى للتبوع كما هنا لانها بمنزلة الواو فالافصح فيها المطابقة وقد يفرد على خلاف الاصل سم (قوله بفتح أوليه الخ) وبإبدال العين همزة مع الثلاث فقه ست لغات اه معنى (قوله وأصله الخ) أى فى اللغة اه معنى (قوله فيما أعرب) ببناء المضى للمفعول من التعرب عبارة النهاية يقرب اه من القرب (قوله كما أفاده) أى الاستعمال المذكور قول المتن (درهم) أى مثلا نهاية ومعنى أى أو عرضا وظاهر ان قوله يشتري مثال أيضا (قوله وقد وقع الشرط) أى الاقنى انفا (قوله قياس ما مر) أى فى التنبيه الذى قبيل قول المصنف والاصح أن للبايع الخ (قوله على أنه الخ) متعلق بقول المتن ويعطيه درهم قول المتن (السلعة) السلعة بالكسر على وزن سدره مشتركة بين الخراج والبضاعة وبالفتح على وزن سجدة مختصة بالشجرة مصباح اه عش (قوله النصب) أى فتسكون هبة (قوله ويجوز الرفع) أى فهى هبة اه سم (قوله رد المبيع) عبارة النهاية البيع اه بلاميم قال عش أى العقد اه (قوله أن لا رضى) أى أن لا رضى نهاية ومعنى (قوله قيل الخ) وعن قال به المحلى والمعنى (قوله ويجب الخ) فيه ما فيه اه سم (قوله مغاير) أى امر مغاير (قوله فى الفصلين) أى فصل ما يبطل وفصل ما لا يبطل (قوله فاخرا) أى التفريق وبيع العربون اه نهاية (قوله الذى الخ) عبارة النهاية ولو قدمها لغات ذلك اه (قوله قد يجب الخ) عبارة المغنى (فائدة) البيع ينقسم إلى الاحكام الخمسة وهى الواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح فالواجب كبيع الولي مال اليتيم إذا تعين بيعه وبيع القاضي مال المفلس بشروطه الخ اه (قوله لمال المولى) متعلق بضمير البيع فى تعين وقد مر ما فيه (قوله أو لاضطرار الخ) عطف على لمال المولى (قوله والمال لمحجور) جملة حالية (قوله وإلا) أى بان كان المال لمطلق التصرف (قوله مطلق التملك) فى صدقه بالاباحة الكافية كما هو ظاهر وإن حصل الملك بالوضع فى الفم أو غيره نظر اه سم (قوله كالبيع بمحابة) قد يقال المطلوب المحابة لانفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهى مطلوبة كان مطلوبا اه عش (قوله وعليه يحمل) أى على عدم العلم بالمحابة (قوله هنا) أى فى تقسيم البيع إلى الاحكام الخمسة (قوله وذاك) أى قولهم المذكور (قوله قصد محمود) تركيب وصنى (قوله الباعة) جمع بائع مفعول ما كسوا بصيغة الامر (قوله وفى زمن نحو الغلاء) عطف على بمحابة فى قوله كالبيع بمحابة (قوله

قال ابن هشام فى قول الالفية وغيره بافرا دالهء من قوله

نسكرة قابل ال مؤثرا \* او واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة مانصه وافراد الضمير على المعنى كما نفرد الإشارة إذا قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو أن لهم ما فى الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به أى بذلك قال ولا يصح الجواب بان او يفرد بعدها الضمير لأن ذلك فى أوالتى للشك ونحوها بما يكون الحكم فيها لاحد الامرين لاالتى للتبوع لانها بمنزلة الواو وهو صريح فى أن الاصل المطابقة بعد أوالتى للتبوع وان أفرادا إنما هو على خلاف الاصل بالنظر للمعنى ولا شك أن أو هنا للتبوع فلا غبار على عبارة المصنف اصلا ولا يحتاج إلى جواب اصلا ويجرى ذلك فى نظائرها كقوله الاقنى فى الاجارة ودابة او شخص معين وقد صرح فى المغنى نقلا عن الابدى وقال انه الحق بوجوب المطابقة بعد أوالتى للتبوع ونقلنا عبارة فى باب الاجارة بازاء عبارة المذكورة (قوله بالنصب) أى وإلا فتسكون هبة وقوله ويجوز الرفع أى وإلا فهى هبة (قوله ويجب الخ) فيه ما فيه (قوله مطلق التملك) فى صدقه بالاباحة

يصدق عليه حيث أنه مغبون قلت ممنوع إنما المغبون من أخذ ماله لنحو تغفله أو عدم قصد محمود منه فى المساحة بدون ثمن كبيع مثله فان قلت ينافى ذلك كله حديث ما كسوا الباعة فانه لا خلاق لهم قلت هذا حديث ضعيف وبفرض حسنه لو روى طرق له منها اتانى جبريل فقال يا محمد ما كس عن درهمك فان المغبون لا ماجور ولا محمود ولا ينافيه بل يحمل على من لم يقصد محابة لله فهذا ينبغي له بما كسبته دون من يقصد ذلك لكن الاوجه ان قصد المحابة سنة مطلقا لكن كونها فيما يشتري للعبادة كدوى زمن نحو غلاء وقد يكره

كبيع العينة) وفي حواشي الجامع للعقبي ما نصه العينة بكسر العين المهملة وإسكان التحتية وبالنون هو أن يبيعه عينا بضمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بنقد يسير ليقبى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بضمن يسير نقد ويسلمها له ثم يشتريها منه بضمن كثير مؤجل سواء قبض الن الأول أو اللاحق (قوله والمصحف) قيل ثمة يقابل الدفتين لأن كلام الله لا يباح وقيل أنه بدل اجرة سخه حكاهما الراعي عن الصيمري اه معنى (قوله من أكثر ما له الخ) أي كالظلمة والمكاسين والمنجمين والذي يضرب بالشعير أو الرمل أو الحصى اه كرى (قوله من أكثر ما له حرام) أي وفيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام ولا الحرام اه معنى (قوله ومخالفة الغزالي فيه الخ) أي حيث قال بجرمته (قوله والحرام مر الخ) الانسب وقد يحرم كما أكثر ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي قبله وقد يباح وهو ما بقى

**فصل** في تفريق الصفة (قوله في تفريق الصفة) إلى قوله ويجرى في النهاية والمغنى لا قوله بخلاف عكسه الأول ويشترط (قوله أو في الأحكام) أي في اختلاف الأحكام مغنى ونهاية (قوله كذلك) أي على هذا الترتيب (قوله وضابط الأول) أي التفريق في الابتداء قول المتن (أو مشتركاً) شامل لما إذا جمل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروياني سم على حج وذاهره سواء باع الكل أو البعض وهو يعمومه مناف لما سبق في شرح مر قول المتن الخامس العلم من استتباب عدم الصحة في بيع البعض وقد حمل ما هنا على ما سبق من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا منافاً بينهما وفي سم في أثناء كلام بعد نقله عبارة الروياني التي أحال عليها ما نصه والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوماً حال العقد والام يصح فيه البيع وأما الآخر في كفي العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه أنه كان عليه ولو بعد فليتأمل اه ع ش ويأتي في آخر السواد ما يصرح بأنه لا يضر الجمل بحصته عند العقد قول المتن (في ملكه) أي الخل والشاة وعنده حصته من المشترك اه معنى (قوله بخلاف عكسه) واعتمد النهاية والمغنى وسم وفاقاً للشهاب الرملي عدم الفرق بين تقدم ما يبيع وتاخره كبعتك هذا الحرو وهذا العبد (قوله لان العطف) أي المعطوف (قوله ومن ثم لو قال الخ) وليس هذا كما قال شيخنا شهاب الرملي قياسه وإتماماً قياسه أن يقول هذا الحرم مبيع منك وعبدى فإنه لا يصح بخلاف نحو بعتك الحر وأبعد فإنه يصح في العبد لان العامل في الأول عامل في الثاني وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فأنها تطلق في هذه الحالة نهاية

كما هو ظاهر وإن حصل الملك بالوضع في الفم أو غيره نظر (قوله كبيع العينة) قال في الروض وهو أن يبيعه عينا بضمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه أي بنقد يسير ليقبى الكثير في ذمته ونحوه اه

**فصل** (قول المصنف أو مشتركاً الخ) شامل لما إذا جمل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروياني (قوله على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته ما إذا قدم غير الخل كبعتك الحر والقن في بطل فيها على الوجه لان العطف على الباطل باطل كافى نساء العالمين طو الق وانت ياز وجتى فان قلت وقع في تمثيل غير واحد للصحة في القن تقديم الحر قلت هذا مجرد التمثيل لا غير فان قلت صرح السبكي في بعتك هذا ثم هذا بأنه لا ترتيب بينهما لوقوع القبول فيهما معا وبه يعلم المدار على القبول وأن ما هنا ليس كالطلاق اذ لا قبول فيه قلت القبول إنما يعتبر حيث صح الإيجاب واليجاب هنا باطل لان قوله بعتك الحر وقع باطلا شرعاً فصار قوله والعبد باطلاً أيضاً لأنه لم يبق له عامل حينئذ وقع القبول باطلاً أيضاً وبهذا يتضح القياس من حيث أن كلا تقدم فيه لفظ باطل شرعاً فصار ما بعده باطلاً أيضاً لعدم عامل يقوم به ويجعله مفيداً شرعاً فتأمل اه وأقول لك منع قوله لان قوله بعتك الحر وقع باطلاً فصار الخ بأنه إن أراد أن بعتك وقع باطلاً مطلقاً فهو ممنوع أو بالنسبة للمعطوف عليه فسلم ولا يلزم منه بطلانه بالنسبة للمعطوف أيضاً وذلك لان معناه متعدد بعدم معمولاته فبطلانه بالنسبة لبعض المعمولات لا يقتضى بطلانه بالنسبة لغيره منها ويؤيد ذلك أن قولك جامز يدو عمرو وقد يكون كاذباً بالنظر للأول سادقاً بالنظر للثاني فعمل أن العامل متعدد بعدد معمولاته ويختلف حكمه باعتبارها أو حينئذ يندفع قوله لا يملك له عامل الخ وأما عدم الوقوع في مسألة

كبيع العينة) وفي حواشي الجامع للعقبي ما نصه العينة بكسر العين المهملة وإسكان التحتية وبالنون هو أن يبيعه عينا بضمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بنقد يسير ليقبى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بضمن يسير نقد ويسلمها له ثم يشتريها منه بضمن كثير مؤجل سواء قبض الن الأول أو اللاحق (قوله والمصحف) قيل ثمة يقابل الدفتين لأن كلام الله لا يباح وقيل أنه بدل اجرة سخه حكاهما الراعي عن الصيمري اه معنى (قوله من أكثر ما له الخ) أي كالظلمة والمكاسين والمنجمين والذي يضرب بالشعير أو الرمل أو الحصى اه كرى (قوله من أكثر ما له حرام) أي وفيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام ولا الحرام اه معنى (قوله ومخالفة الغزالي فيه الخ) أي حيث قال بجرمته (قوله والحرام مر الخ) الانسب وقد يحرم كما أكثر ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي قبله وقد يباح وهو ما بقى

**فصل** في تفريق الصفة (قوله في تفريق الصفة) إلى قوله ويجرى في النهاية والمغنى لا قوله بخلاف عكسه الأول ويشترط (قوله أو في الأحكام) أي في اختلاف الأحكام مغنى ونهاية (قوله كذلك) أي على هذا الترتيب (قوله وضابط الأول) أي التفريق في الابتداء قول المتن (أو مشتركاً) شامل لما إذا جمل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروياني سم على حج وذاهره سواء باع الكل أو البعض وهو يعمومه مناف لما سبق في شرح مر قول المتن الخامس العلم من استتباب عدم الصحة في بيع البعض وقد حمل ما هنا على ما سبق من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا منافاً بينهما وفي سم في أثناء كلام بعد نقله عبارة الروياني التي أحال عليها ما نصه والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوماً حال العقد والام يصح فيه البيع وأما الآخر في كفي العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه أنه كان عليه ولو بعد فليتأمل اه ع ش ويأتي في آخر السواد ما يصرح بأنه لا يضر الجمل بحصته عند العقد قول المتن (في ملكه) أي الخل والشاة وعنده حصته من المشترك اه معنى (قوله بخلاف عكسه) واعتمد النهاية والمغنى وسم وفاقاً للشهاب الرملي عدم الفرق بين تقدم ما يبيع وتاخره كبعتك هذا الحرو وهذا العبد (قوله لان العطف) أي المعطوف (قوله ومن ثم لو قال الخ) وليس هذا كما قال شيخنا شهاب الرملي قياسه وإتماماً قياسه أن يقول هذا الحرم مبيع منك وعبدى فإنه لا يصح بخلاف نحو بعتك الحر وأبعد فإنه يصح في العبد لان العامل في الأول عامل في الثاني وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فأنها تطلق في هذه الحالة نهاية

كما هو ظاهر وإن حصل الملك بالوضع في الفم أو غيره نظر (قوله كبيع العينة) قال في الروض وهو أن يبيعه عينا بضمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه أي بنقد يسير ليقبى الكثير في ذمته ونحوه اه

**فصل** (قول المصنف أو مشتركاً الخ) شامل لما إذا جمل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروياني (قوله على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته ما إذا قدم غير الخل كبعتك الحر والقن في بطل فيها على الوجه لان العطف على الباطل باطل كافى نساء العالمين طو الق وانت ياز وجتى فان قلت وقع في تمثيل غير واحد للصحة في القن تقديم الحر قلت هذا مجرد التمثيل لا غير فان قلت صرح السبكي في بعتك هذا ثم هذا بأنه لا ترتيب بينهما لوقوع القبول فيهما معا وبه يعلم المدار على القبول وأن ما هنا ليس كالطلاق اذ لا قبول فيه قلت القبول إنما يعتبر حيث صح الإيجاب واليجاب هنا باطل لان قوله بعتك الحر وقع باطلاً شرعاً فصار قوله والعبد باطلاً أيضاً لأنه لم يبق له عامل حينئذ وقع القبول باطلاً أيضاً وبهذا يتضح القياس من حيث أن كلا تقدم فيه لفظ باطل شرعاً فصار ما بعده باطلاً أيضاً لعدم عامل يقوم به ويجعله مفيداً شرعاً فتأمل اه وأقول لك منع قوله لان قوله بعتك الحر وقع باطلاً فصار الخ بأنه إن أراد أن بعتك وقع باطلاً مطلقاً فهو ممنوع أو بالنسبة للمعطوف عليه فسلم ولا يلزم منه بطلانه بالنسبة للمعطوف أيضاً وذلك لان معناه متعدد بعدم معمولاته فبطلانه بالنسبة لبعض المعمولات لا يقتضى بطلانه بالنسبة لغيره منها ويؤيد ذلك أن قولك جامز يدو عمرو وقد يكون كاذباً بالنظر للأول سادقاً بالنظر للثاني فعمل أن العامل متعدد بعدد معمولاته ويختلف حكمه باعتبارها أو حينئذ يندفع قوله لا يملك له عامل الخ وأما عدم الوقوع في مسألة

الارشاد الصغير لان العطف على الممتع تمتع ومن ثم لو قال نساء العالمين طو الق وانت ياز وجتى لم تطلق

ومغنى وسم (قوله أيضا) أى كاشتراط تقدم ما يصح بيعه وقدم ما فيه (قوله من العقود) أى كان آجرا أو  
 اعار او وهب مشتركا بغير اذن شريكه اه ع ش (قوله والحلول) أى كان طلاق زوجته وزوجه غيره بغير  
 اذنه فيصح في زوجته فقط (قوله وغيرهما الخ) أى لا فيما اذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لاجل  
 الجمع كمنكاح الاختين فلا يجزى فيهما اتفاقا نهاية وسم (قوله كالشهادة) أى كان شهد لاجنبى وبعضه  
 الطلاق المذكورة فيجوز ان سببه انه من عطف الجمل وجملة طلاق زوجته وهى وأنت ياز وجتى لم تم لعدم  
 ذكر لفظ الطلاق فيها وتقديره لا يؤثر كما صرحوا به فليتأمل فان هذا التوجيه يعتمد مع قولهم لان العطف  
 على الباطل باطل والا حسن انه ليس ثم عامل فصح بالنسبة للعطوف بخلافه هنا والذى ذهب اليه شيخنا  
 الشهاب الرملى أن القياس ليس بصحيح لأن نظير نساء العالمين طوالق وانت ياز وجتى إنما هو قولك هذا الخمر  
 مبيع منك وعبدى هذا نقول فيه بالبطلان واما بعثك الحر والقن فليس نظيره وإنما هو نظير طلقت نساء  
 العالمين وزوجتى نقول فيه بوقوع الطلاق اه ويؤخذ منه الفرق بين ما هنا و ثم اذ هنا عامل صحيح بالنسبة  
 للمعطوف ولا كذلك هناك فتأمل اه (قوله ويشترط ايضا العلم بهما) يسبق الى الذهن ان المراد العلم  
 حال البيع وقد يؤيده ان الشروط إنما تعتبر حال البيع وقوله كما يأتى في بيع الارض مع بذرها إشارة الى  
 قول المصنف الا فى باب الأصول ولو باع ارضا مع بذرا وزرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقال الشارح  
 هناك فى قوله لا يفرد بالبيع مانصه اى لا يجوز وروده عليه كبدل يره او تغير بعد رؤيته او تعذر عليه  
 اخذه كما هو الغالب ثم علل البطلان بالجهل باحدا المقصود لتعذر التوزيع اه وقال الاسنوى هناك  
 والبذر الذى لا يمكن افراده هو ما لم يره او تغير او امتنع عليه اخذه فان راده ولم يتغير وقدر على اخذه فلا شك فى  
 صحته اه وهذا الكلام صريح فى انه اذا لم يره لا يصح ولو قدر على اخذه بعد ذلك مع انه اذا قدر على اخذه  
 امكن التوزيع وفى الانوار هنا ولو باع معنوما ومجهولا بشمن واحد بطل البيع فى الكل لتعذر التوزيع  
 اه وقضية ذلك اعتبار امكان التوزيع حال البيع لكنه فى العباب جعل من صور المسئلة بيع معلوم  
 ومجهول تمكن معرفته كمرئى وغيره اه ويوافقه ما تقدم فى شرح الخامس العلم عن الرويانى فى قول  
 الشارح هناك مانصه وقول البغوى فىمن باع نصيبه من مشترك وهو مجهول قدره لا يصح لانه مجهول لكن  
 قطع القفال بالصحة وجرى عليها فى البحر فقال اى صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حقه ثم  
 عرفه صح لان ما تناوله البيع لفظا معلوم ويدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح فى الباقي  
 ولم يفصلوا بين ان يعلم البائع قدر نصيبه فيه ام لا والذى يتجه ترجيحه كلام البغوى ومعرفة البائع قدر حصته  
 بعد البيع لا يفيد لما تقرر من ان الجهل عند البيع مؤثر وان عرف بعد وما ذكره من كلام الاصحاب لا دليل  
 فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه فى ظنه وهو كاف الخ ما تقدم هناك والذى يظهر ان مسألة البغوى  
 غير مسألة الرويانى لان صورة الاولى بيع قدر حصته فقط فالجهل بها يصير البيع مجهولا وصورة الثانية  
 بيع الجميع فالمبيع معلوم لفظا والتمن كذلك ولا يضر جهل ما يخصه منه حال العقد كفى سائر صور تفريق  
 الصفقة فان ما يخص ما صح فيه البيع غير معلوم حال البيع وهذا الكلام مبنى على ان كلام الرويانى فيما  
 اذا باع بغير اذن الشريك كما هو ظاهر عبارته وتقديره وممكن حمل ما مر عن الانوار على ما اذا لم يمكن العلم  
 بالمجهول بعد ذلك والحاصل ان ما يصح فيه البيع لا بد ان يكون معلوما حال العقد ولا يصح فيه البيع واما  
 الاخر فيمكن العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه امكان علمه ولو بعد فليتأمل وعلى هذا فقول الشارح فان جهل  
 أحدهما بطل فيهما أى جهل أحدهما مطلقا أى حال العقد وبعده بان كان لا يمكن معرفته بعد العقد وقوله  
 كما يأتى في بيع الارض مع بذرها ينغى تصويره على ما تقرر بما اذا لم يمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق  
 ما تقرر فان ثبت نقل هناك بالبطلان فيهما وان امكن معرفة البذر بعد كان راد هذا الذى تقرر وحيث  
 يمكن ان يجاب عما تقدم عن الرويانى بان حصة الشريك معلومة بالمشاهدة فى ضمن معلومية الجملة وإنما  
 المجهول مجرد قدرها فليحرز (قوله كالشهادة) أى لا فيما اذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لاجل

ويشترط أيضا العلم بهما  
 ليتأتى التوزيع الآتى  
 فان جهل أحدهما بطل  
 فيهما كما يأتى في بيع  
 الارض مع بذرها ويجزى  
 تفريق الصفقة فى غير  
 البيع أيضا من العقود  
 والحلول وغيرهما كالشهادة

بشرط تقدم الحل هنا ايضا وانما بطل في الكل فيما اذا اجر الرهن المارهون مدة تزيد على محل الدين او الناظر الوقف اكثر مما شرطه الواقف  
لغير ضرورة او استعار شيئا ليرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على (٣٢٥) العقد فلم يمكن التبعيض ويؤخذ من العلة

ان الفرض ان الناظر علم  
بالشرط المذكور لان نزع اله  
بمخالفته صريح شرط  
الواقف والاختصاص  
البطالان بالزائد وهو محمل  
قول الروياني يبطل الزائد  
فقط وان الراهن علم  
بالرهن ومدة الاجل  
والاصح فيما قبل الحلول  
لعدم تقصيره ذكره ابو زرعة  
وفما اذا فاضل في الربوي  
كمدبر بدين منه او زاد خيار  
الشرط على ثلاثة ايام لما ياتي  
فيه او في العرايا على القدر  
الجائز لوقوعه في العقد  
المنهي عنه وهو لا يمكن  
التبعيض فيه وانما بطل في  
الزائد فقط في الزيادة في عقد  
الهدنة على اربعة اشهر او  
عشرين سنين تغليبا لحقن الدماء  
الححتاج اليه وفيما لو كان بين  
اثنين ارض مناصفة فعين  
احدهما منها قطعة محفوفة  
بجميعها وباعها من غير  
اذن شريكه فلا يصح في شيء  
منها كما نقله الزركشي عن  
البعوي واقره لانه يلزم على  
صحته في نصيبه منها الضرر  
العظيم للشريك بمرور  
المشتري في حصته الى ان  
يصل الى المبيع اه ومر  
اخر الشرط الثاني للبيع  
ما يصرح بذلك ونوزع في

فتقبل للاجنى فقط (قوله ويجرى) الى قوله وانما بطل في الزائد في النهاية الا قوله بشرط تقدم الحل هنا ايضا  
وقوله ويؤخذ الى وفيما اذا فاضل وكذا في المغنى الا قوله او الناظر الى او استعار (قوله بشرط تقدم الحل الخ)  
مر ما فيه (قوله فيما اذا اجر الراهن الخ) اي ولو جاهلا ومثله يقال في المستعير وينبغي ان محل البطلان في الرهن  
اذا اجره لغير المرتين بغير اذنه فان اجره له او لغيره باذنه صح اه عش (قوله لغير ضرورة) وانما تحقق  
الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كان انهدم ولم يوجد من يستاجر به ما يفي بعمارة الامدة تزيد على ما شرطه  
الواقف اما اجاره مدة طويلة لزيادة على شرط الواقف اغرض اصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل  
من الاجرة فلا يجوز لا تنفاء الضرورة حال العقود الامور المستقبلية لا يعول عليها من الضرورة ما لو صرفت  
الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج في عمارته الى اجارته مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فان  
ذلك جائز وان خالف شرط الواقف لما هو معلوم من انه لا يمتنع الغلة عن المستحقين ثم يدخرها للعمارة اه عش  
(قوله او استعار الخ) عطف على قوله اجر (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في  
المسئتين مر اه سمو عش (قوله وفيما اذا فاضل الخ) عطف على فيما اذا اجر الخ (قوله لما ياتي) اي من انه  
ان كان في صلب العقد لم يتعقد جز ما وفي خيار المجلس يبطل في الكل اه مغنى (قوله او في العرايا الخ) عطف  
على قوله في خيار الشرط (قوله على القدر الجائز) وهو دون خمسة اوسق اه عش (قوله لوقوعه الخ) راجع  
للصور الثلاث المذكورة بقوله وفيما اذا فاضل الخ او للاخير فقط وهو الاقرب اه عش (قوله لوقوعه  
في العقد الخ) يتأمل فقد تو جد هذه العلة في صورة التفريق سم على حج وقد يقال مراده بالنهاى عنه تاديتة  
لعدم العلم بالمائلة عند اذنة التوزيع اه عش (قوله وانما بطل الخ) اي مع جريان العلة المذكورة فيها  
(قوله وفيما لو كان الخ) عطف على قوله فيما اذا اجر الخ ثم هو الى قوله ومر الخ في النهاية (قوله مناصفة) مثال  
(قوله محفوفة بجميعها) اي القطعة بان كانت من وسط الارض وكذا ضمير منها (قوله كما نقله الزركشي الخ)  
ويظهر حمله على ما اذا تعين الضرر. يقال او لا فالاوجه خلافه لتمكنه من دفع ذلك بالشراء والاستئجار  
للمر او القسم فلم يتعين الاضرار اه نهاية قال عش والرشيدي قوله مر ويظهر حمله الخ لوجه الحمله على  
صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المحفوفة بملكه من سائر الجوانب وامكان نحو الشراء  
عارض بعد تمام العقد ومثله لا نظر اليه اه (قوله في نصيبه) اي البائع (منها) اي من تلك القطعة (قوله في  
حصته) اي الشريك (قوله في استثناء الاولى) وهي صورة اجارة الراهن ومثلها الثانية اي اجارة ناظر الوقف  
كما ياتي عن سم (وقوله والثالثة) اي صورة الاستعارة (قوله والمنفعة المعقود عليها الخ) هذا التوجيه جار في  
الثانية فلم تركها اه سم (قوله بما لم ياذن فيه) اي على وجه لم ياذن فيه اه مغنى وهو الزيادة على الدين المستعار  
للرهن به (قوله ورد الخ) اي النزاع المذكور (قوله وخرج) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله  
فيصح جز ما) هذا ظاهر ان ع. ف قدر حصته واما اذا جعلها فهل يبطل للجهل بما يخصه من الثمن كالمو باع

الجمع كسكاح الاختين فلا يجري فيها اتفاقا (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في المسئلة  
مر (قوله لوقوعه في العقد المنهي عنه الخ) يتأمل فقد تو جد هذه العلة في صورة التفريق (قوله والمنفعة  
المعقود عليها الخ) هذا التوجيه جار في الثانية فلم تركها (قوله وخرج بقوله بغير اذن الاخر يبيعه باذنه فيصح  
جز ما) هذا ظاهر اذا عرف قدر حصته اما اذا جعلها فهل يبطل للجهل بما يخصه من الثمن كالمو باع عبده وعبد  
غيره باذنه ولم يفصل الثمن ويفارق مالو باع المشترك بغير اذن شريكه حيث قلنا يصح ولو جهل قدر حصته  
على ما تقدم لان تفريق الصفقة يغتفر فيها مثل ذلك كما تقرر فانه اذا باع عبدا وحر اكان جاهلا بما يخص  
العبد حال العقد فانه لا يثبتن ما يخصه الا بعد تقدير الحر عبدا وتقويمه كما قررره او يصح لان العقد

استثناء الاولى والثالثة بان صورة تفريق الصفقة ان يعقد على شيئين موجودين احدهما حلال والمنفعة المعقود عليها في الاولى شيء واحد  
وما في الثالثة تصرف في ملك الغير بما لم ياذن فيه ويرد بمنع قوله الصورة بل الضابط الجمع بين ممتنع وغيره ولو اعتبار افضل ذلك هاتين وغيرهما  
ومن ثم اجرنا التفريق في غير نحو البيع مامرو خرج بقوله بغير اذن الاخر يبيعه باذنه فيصح جز ما

يصح عوده لعبده وعبد غيره ليفيد الصحة فيما باذن الاخر لكن محله ان فضل الثمن وحينئذ قد تعدد العقد وذلك لا يضر في المفهوم فان قلت يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما ياتي من ان الصحة في الحل بالحصّة من المسمى باعتبار قيمتهما قو لهم لو باعا عبديهما بثمن واحد لم يصح للجهل بحصة كل عند العقد لان (٣٢٦) التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيهما اذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله بمجول

عند العقد فما الفرق قلت

يفرق بان الجهل بما يخص كلام من عينين يعبثا صفقة واحدة انما يؤثر وينظر اليه في العقد عند اختلاف المالك وعدم المرجح لما ياتي كافي تلك لان ابطال احدهما ترجيح بلا مرجح فتعين بطلانها لتعذر صحتهما لما يلزم عليها من الجهل بما يخص كلا ابتداء وذلك يستلزم دوام النزاع بينهما لا الى غاية واما مستلثنا فليس فيها ذلك والمرجح لا بطلان ما عدا الحل موجود فيها فلم ينظر للجهل بما يخصه وان فرض انه عند العقد كما في بيع سيف وشقص مشفوع بالف كما ياتي فتأمل على انا لو نظرنا لهذا الجهل لم يثبت

تفريق الصفقة مطلقا لانه يلزمه النظر للحصّة باعتبار القيمة وهو مجبول عند العقد ويؤدي للتنازع فان قلت يشكل على ذلك التعليل المار في بعثك هذا القطيع او الثياب كل اثنين بدرهم من ان توزيع الدرهم على قيمتهما يؤدي للجهل فنظر واليه مع اتحاد المالك قلت يفرق بان المبيع هنالم يتعين اصلا لان كل

عبده وعبد غيره باذنه ولم يفصل الثمن او يصح لان العقد واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع اه سم اقول وظاهر اطلاقهم الثاني (قوله عوده) اي قول المتن بغير اذن شريكه (وقوله لعبده وعبد غيره) اي ايضا اي كعده لمشتركا (قوله بان الاخر) والاولى باذن الغير (قوله) وحينئذ قد تعدد العقد اي فليس مما نحن فيه لان الكلام في الصفقة الواحدة (قوله وذلك) اي تعدد العقد حينئذ اه كرى (قوله لا يضر الخ) فانه يصدق انه اذا اذن كان الحكم بخلاف ذلك (قوله على ما ذكر الخ) اي من الصحة في عبده وبطلان في عبده (قوله قوله لهم الخ) فاعل يشكل (قوله وهذا بعينه) اي الجهل المذكور (قوله ما يقابله بمجول الخ) الجملة خبر نحو عبده (قوله عند اختلاف المالك) اي تعدده (قوله ما ياتي) اي انفا (قوله كما في تلك) اي في مسألة بيعهما عبديهما بثمن واحد (قوله وذلك) اي الجهل المذكور (قوله ذلك) اي كون ابطال احدهما ترجيح بلا مرجح فقوله والمرجح الخ تفسير لما قبله وقال ع ش المشار اليه دوام النزاع اه (قوله على انا لو نظرنا الخ) هذه اللاوة مما عصى منه العجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله بل وعلى ما ياتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح مع الجهل بالحصّة وحاصل هذا الجواب انما صح لاننا لو نظرنا للجهل لم يصح فتأمل بلطف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم اه سم (قوله مطلقا) اي في القسم الاول وغيره (قوله وهو) اي الحصّة والقسم (قوله على ذلك) اي الفرق المذكور (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم (قوله التعليل) فاعل يشكل و (قوله المار الخ) اي عقب كل صاع بدرهم اه كرى (قوله فتعذر التوزيع) نظره فيهم راجعه قول المتن (فيتخير المشتري الخ) اي وان كان الحرام غير مقصود للضرر للمشتري مر وهو الوجه خلافا لما قاله شيخ الاسلام في شرح البهجة من ان محل الخيار ان كان الحرام مقصودا فان كان غير مقصود كدم فالظاهر انه لا خيار له لانه غير مقابل بشيء من الثمن اه سم وع ش (قوله فورا) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى (قوله فورا) الى قول المتن ولو جمع في النهاية الا قوله بينته الى ثمر ايت (قوله ان جهل ذلك) اي فلو كان عالما فلا خيار له لتقصيره نهاية ومعنى (قوله فان اجاز العقد) اي او قصر بعد علمه (قوله عنده) اي عند العقد ويصدق المشتري في دعواه ذلك اي الجهل لانه لا يعلم الا منه ولان الاصل عدم

واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع (قوله على انا لو نظرنا الخ) هذه اللاوة مما عصى منها العجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما ياتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح في الحل مع الجهل بالحصّة وحاصل هذا الجواب انما صح لاننا لو نظرنا للجهل لم يصح فتأمل بلطف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله فتعذر التوزيع) رتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره كما هو حاصل التعليل بقوله لان كل اثنين الخ وفيه بحث من وجهين احدهما ان التعذر انما يترتب على التفاوت لو كان باعتبار القيمة وليس كذلك وانما هو باعتبار مجرد العدد كما هو صريح قول البائتم كل اثنين بدرهم والثاني ان هذا التفاوت موجود في كل شاة بدرهم لاحتمال كل شاة للخيار وغيره مع صحته كما تقدم مع استشكله في الشرط الخامس وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله او مختلفان لاثرا له ولا يقتضي فرقا فليتأمل (قول المصنف فيتخير المشتري ان جهل) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة نعم ان كان الحرام غير مقصود فالظاهر انه لا خيار لانه غير مقابل بشيء من الثمن كما مر اه وفيه نظر للحقوق للضرر للمشتري اه مر وفي شرحه موافقة ما في شرح البهجة ثم قال الوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان اجاز

اثنين فرض مقابلهما بدرهم يحتمل انهما من الخيار او من غيره او مختلفان فتعذر التوزيع من كل وجه بخلافه في مستلثنا الاقدام ومسئلة شقص وسيف لسهولة التوزيع فهما مع الامن من نزاع لا غاية له واذا صح في ملكه فقط (فيتخير المشتري) فورا (ان جهل) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع عذره بالجهل فهو كيب ظهر (فان اجاز) العقد او كان عالما بالجزم عنده

(٤) ليكن (بحصته من المسمى باعتبار) الاجزاء في مثليين بطل البيع في أحدهما وفي (٣٢٧) المشترك السابق لانه لاحاجة في هذين

النوعين الى النظر للقيمة ولوضوح المراد لم يبال باهمام كلامه باعتبار القيمة هنا أيضا وعلى الرأسين المتقوين فاكتر باعتبار (قيمتها) ان كان لها قيمة أو لم تكن لاحدهما كالخمر والحر والخزير بعد التقدير الآتي وذلك لا يقاوم الثمن في مقابلتهما معا فلم يجب في أحدهما الا قسطه فلو ساءى المملوك مائة وغيره مائتين فالحصة ثلث الثمن ومحل ان كان الحرام مقصودا والا كالدلم صح في الآخر بكل الثمن على الاوجه ويقدر الحر قنوا الميته مذكاوة والخمر خلا لا يصير العدم امكان عوده إليه والخزير عنزا بقدره كبر او صغر اخلافا لمن زعم تقدير كبيره بيقرة وفي ذلك اضطراب ينته مع الجواب عنه في شرح الارشاد ثم رأيت بعضهم تمحل لمنع التناقض وأجرى ما في كل باب على ما فيه فقال ما حاصله إنما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لان الكافر لا يقبل خبره أي ومن شأن البيع ان يكون بين مسلمين مجهولون قيمة الخمر عند أهلها من الكفار ورجع إليه في الوصية لصحتها بالنجس فلم يمتنع إليها الا لبيان

الاقدام على ما فيه الفساد اه ع ش قول المتن (فبحصته من المسمى باعتبار قيمتهما) الى آخر تقرير الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم بالحصة ولو بعد العقد لانه لا يشترط العلم بها حال العقد اه سم (قوله في مثليين) اي متفق القيمة اه نهاية (قوله وفي المشترك السابق) اي في قول المصنف او مشتركاه اه كردى (قوله هنا) اي في المثليين والمشارك السابق (قوله وعلى الراسين الخ) متعلق بالتوزيع المفهوم من قوله بحصة الخ اه كردى (قوله المتقوين الخ) وكذا المثليات المختلفة القيمة باختلاف صفتها اخذ من قوله مر أى متفق القيمة اه ع ش (قوله المتقوين) وكان ينبغي أن يقول المتقوين هما أو أحدهما اه سم (قوله باعتبار قيمتهما) وينبغي ان لا يكتفى في التقويم إلا برجلين لا برجل وامرأتين ولا بربع نسوة لان التقويم كالولاية وهي لا نكتفى فيها بالنساء اه ع ش (قوله اولم تكن الخ) الاولى ان يقول وان لم تكن لاحدهما كالخمر والحر والخزير فتعتبر بعد التقدير الآتي (قوله بعدم التقدير) راجع للعطوف فقط قوله الآتي اي بقوله ويقدر الحر قنوا الخ (قوله وذلك) أى التقيس (قوله فلم يجب) أى لم يثبت (قوله ثلث الثمن) كالحسين فيما إذا كان الثمن مائة وخمسين (قوله ومحل) الى قوله خلافا في المعنى لا قوله لعدم امكان عوده إليه (قوله ومحل) اي التقيس (قوله على الاوجه) معتمدا على الاوجه ايضا ثبوت الخيار للبشرى حيث كان جاهلا اه مر اه ع ش (قوله وفي ذلك) اي في تقدير الخمر خلافا وتقويمه عند من يرى له قيمة في الصداق (قوله في شرح الارشاد) عبارة ولا ينافيه ما في نكاح المشرک من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فانهما ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فعوملا باعتقادهما بخلافه هنا فان قلت قضيته ان العاقدین هنا لو كانا ذميين قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن ان يلتزم ذلك ويمكن ان يحجب بان البيع يحتاط له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما يحتاط للصدقا لاذلا يفسد بفساده اه (فرع) سئل العلامة حج عمالو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لانه غير ماذون فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتاباه وان تفريق الصفقة يدخله وهو ظاهر اه اقول القياس ما في البيان من البطلان كالو باع عبده وعبده غيره باذنه فبيع الوكيل لكتاباه كبيع عبده نفسه ولكتاب الموكل كبيع عبده غيره باذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبدین فكذا بيع الكتابین فی السؤال المذكور اه ع ش وقوله القياس ما في البيان من البطلان كما لو باع عبده الخ اي من غير تفصيل الثمن (قوله تمحل الخ) اي تمحلا موافقا لما في شرح الارشاد (قوله ورجع إليه) اي التقويم اه ع ش (قوله فلم يمتنع إليها) يعنى القيمة المفهومة من التقويم اه رشیدی وكذا ضمير قوله الآتي فهي تابعة قول المتن (بجميعه) (تنبيه) لوجع بين ما يحل وغيره فيما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما يحل قولا واحدا وقيل على الخلاف كنزاه سم (قوله لان العقد الخ) اي فكان

فبحصته من المسمى باعتبار قيمتهما الخ تقرير الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم بالحصة ولو بعد العقد وانه لا يشترط العلم بها حال العقد وانه صريح ايضا في انه يشترط ملاحظة تقويم مالا يصح فيه البيع ومعرفة ما يخصه حال العقد حتى يعلم ما يخص ما يصح فيه حيثنذوا اذا كنى العلم بها بعد العقد فينبغي ان لا يضر كون مالا يصح فيه مجهولا حال العقد اذا امكن معرفته بعد كافي العباب وقضيه ذلك تفريق الصفقة في بيع الارض مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع اذا امكن معرفته بقوله بعد ذلك وان تفرق الصفقة أيضا في بيع نحو فجل وخس مزروع ورؤى بعضه دون بعض اذا امكن معرفة ما لم يربعد العقد فليحرر كل ذلك (قوله امضاء العقد) كانه وقع في نسخه ما هو ثابت في بعض نسخ شرحه فان اختار من الخيار بدليل قوله امضاء العقد ولو كان اجاز من الاجازة كما هو محظوظا لوجب اسقاط لفظ امضاء (قوله المتقوين) بقى ما اذا كان أحدهما متقوما والآخر مثليا والظاهر اعتبار قيمتهما ايضا لا يتاقي النظر للاجزاء في أحدهما والقيمة في الآخر كما هو ظاهر وكان ينبغي ان يقول المتقوين هما أو أحدهما (قول المصنف وفي قول بجميعه) (تنبيه) لوجع ما يحل وغيره مما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما لا يحل قولا واحدا وقيل

القيمة على عدد الرؤس فهي تابعة وفي الصداق لعلهما هنا إذ هما كافران (وفي قول بجميعه) لان العقد لم يقع الاعلى ما يحل بيعه

(ولا خيار للبائع) وان جهل لتقصيره ببيع ما لا يملك وعذره بالجهل نادر (وضابط القسم الثاني ان يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقد اى ايراد العقد عليه وحده من ذلك ما (لوباع عبده) أو عصير أو دار (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصير أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فيفسخ العقد فيه وتستمر صحته في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومرفى المثيلين اعتبار الاجزاء فيا قى ذلك هنا أيضا وكذا في مثلى تلف ( ٣٢٨ ) بعضه وإنما لم يفسخ في الآخر) وان لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة

فلم تضر كالا يضر سقوط بعضه لارش العيب وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يقسط فيها إذا لانفساخ بذلك لبقاء عين المبيع واليد والابصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد فقواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الاول فان افراد التالف بالعقد وان اوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجارة بكل الثمن ( بل يتخير ) المشتري فورا بين فسخ العقد والاجارة لتبعض الصفقة عليه (فان أجاز فبالخصة) لنظير ما مر آنفاً (قطعا) على ما هنا كاصله وفي الروضة كاصلها عن ابي اسحاق طرد القولين فيه ولعله الاقرب ولا خيار للبائع وكان وجهه مع عدم تقصيره بوجه وتفریق صفقة الثمن عليه ان الثمن غير منظور اليه اصالة فاعتقر تفرقه دواما لانه يغتفر فيه مالا يغتفر في الابتداء بخلاف الثمن فانه

الآخر كالمعدوم نهاية ومغنى (قوله وان جهل) أى كون بعض المبيع غير مملوك له (قوله لما لا يملك) أى لا يملك بحذف عائد الموصول (قوله وضابط القسم الثاني) أى التفریق في الدوام (قوله ومن ذلك) أى القسم الثاني (قوله أو تخمر بعض العصير) أى ولم يتخلل اما إذا تخلل فلا انفساخ ويثبت للشترى الخيار اه ع ش (قوله في المثيلين) أى المتفق القيمة كما مرو وكذا قوله الا قى في مثلى (قوله كالا يضر سقوط بعضه الخ) أى بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع عيب قديم وتعذر الرد اه ع ش (قوله بخلاف الاول) وهو تلف ما يفرد بالعقد (قوله لنظير الخ) عبارة النهاية كنظير الخ بالكاف، عبارة المغنى من المسمى باعتبار قيمتهما لان الثمن قد توزع عليهما في الابتداء وانقسم عليهما فلا يتغير بهلاك أحدهما اه (قوله على ما هنا) لاحاجة إليه عبارة النهاية والمغنى كافى المحرر (قوله ولعله) أى ما فى الروضة واصلها (الاقرب) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة ثما وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه غلبهما ابتداء اه (قوله ولا خيار للبائع) عبارة النهاية والمغنى وقضية كلامه انه لا خيار فيه وهو كذلك كقضى المجموع اه (قوله غير منظور اليه اصالة) يتأمل معنى عدم الاصاله في الثمن سيما إذا كان الثمن والمثمن نقدان او عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والمثمن مقابله فامعنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار او هذا الثوب بهذا الثوب اللهم إلا ان يقال مراده بالاصالة ما هو الغالب من ان الثمن نقد والمثمن عرض والمقصود غالباً تحصيل العروض بالثمن لا انتفاع بذواتها كلبس اثياب. أكل الطعام وانتقاد لا يقصد لذاته بل لقضاء الحوائج به وقد يقصد لذاته كان يريد تحصيله لا نخاذه سليماً او اناء للتداوى للشرب فيه او ميلاً لكسحاله إذا تعين طريقاً لجالء غشاوة اه ع ش قول المتن (ولو جمع الخ) شروع في القسم الثالث أى التفریق في الاحكام (قوله العاقد) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله نعم الى قوله ولو التقييد (قوله العاقد) هو الاولى للغايرة بين الفاعل ومحل الجمع بخلاف العقدان التقدير عليه ولو جمع عقد في عقد مختلفي الخ فيتحد الفاعل للجمع ومحل شمر ايت حجج صرح بذلك واطال فيه اه ع ش قول المتن (كاجارة الخ) عبارة الروض كبيع و اجارة او سلم او نكاح انتهت سمى أى عذف الوأء والاقتصار على أو والمراد بالاجارة التى مع البيع مطلق الاجارة وردت على العين او الذمة وبالتى مع السلم اجارة العين فان اجارة الذمة يشترط فيها القبض كالمسلم كذا فى النهاية والمغنى أى فليس احارة الذمة والسلم مختلفي الحكم (قوله اشترط التاقب فيها) أى غالباً اه نهاية أى وقد لا يشترط كان قدرت على المنفعة بمحل العمل ع ش (قوله اشترط التاقب فيها) بطلانه به) لا يناسب قوله الا قى فعلم انه ليس المراد الخ اه رشيدى (قوله وانفساخها) عطف على اشترط الخ فهو توجيه ثان للاختلاف اه ع ش (قوله او اجارة) أى عين اه نهاية (قوله كاجر تك هذه) أى دارى شهراً اه نهاية (قوله بخلافها) أى الاجارة اه ع ش قول المتن (ويوزع المسمى على قيمتهما) أى ان احتسج الى التوزيع بان حصل فسخ او انفساخ للاجارة او البيع او السلم بان تلقت العين المؤجرة او تعيبت واستمر مامعها صحيحاً وتلف المبيع قبل قبضه او انقطع المسلم فيه عند حلول الاجل وبقيت الاجارة على الصحة فاحتاج الى التوزيع حينئذ فاذا كانت قيمة المبيع عشرة و اجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة والمسمى اثني عشر خصة المبيع منه ثمانية والعين المؤجرة اربعة (قوله ووجه صحتهما الخ) هذا على الخلاف كمن (قول المصنف كاجارة) عبارة الروض كبيع و اجارة او سلم او نكاح

المقصود بالعقد فائر تفرقه دواما أيضاً (ولو جمع) العاقد والعقد (في صفقة مختلفي الحكم كاجارة وبيع) كبعثك هذا أو أجرتك مع وجود هذه سنة بالف ووجه اختلافهما اشترط التاقب فيها وبطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (او) اجارة (وسلم) كاجر تك هذه وبعثك كذا فى ذمى سلم بدينار لا اشتراط قبض الوأء فى المجلس فى سائر انواعه بخلافها (نحافى الاظهر) كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع او المسلم فيه و اجرة الدار كاقال (ويوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الاجرة قيمة صحيح لانها فى الحقيقة قيمة المنفعة ووجه



والانفساخ الموحين إلى  
التوزيع المستلزم للجهل  
عند القعد بما يخص كلا من  
العوض لأنه غير ضار كبيع  
ثوب وشقص صفقة وان  
اختلفا في الشفعة واحتيج  
للتوزيع المستلزم لما ذكر  
فعلم انه ليس المراد  
باختلاف الأحكام هنا  
مطلقا لاختلافها بل لاختلافها  
فيما يرجع للفسخ  
والانفساخ مع عدم  
دخولها تحت عقد واحد  
فلا ترد مسألة الشقص  
المذكورة لانه والثوب  
دخلا تحت عقد واحد  
هو البيع ولا يختلفان في  
ذلك نعم أورد عليه  
بيع عشرين بشرط الخيار  
في أحدهما على الإلهام  
أكثر من الآخر فإنه يبطل  
فيهما مع انه من القاعدة  
ومع شمول كلامه له حيث  
عبر بمختلفي الحكم ولم يقل  
كأصله وغيره عقدين  
مختلفي الحكم وينجبان بالآلو  
سلمنا أنه منها كان البطان  
للشرط المفسد المقارن  
للعقد لا لاختلاف الحكم  
على أن حذفه لعقدين إنما  
هو لاغناء مثاله عنه  
والتقييد بمختلفي الحكم لبيان  
محل الخلاف وهو جمع بين  
متفقين كشركة وقرائن  
سكان خلاف اثنين له بألف

موجود في كل العقود فيقتضى أن كل عقدين كذلك من غير استثناء اه رشیدی (قوله ولا أثر الخ) رد لدليل  
مقابل الاظهر القائل بالبطان فيهما (قوله لما قد يعرض الخ) ما واقعة على الفسخ والانفساخ المعلومين  
من المقام (قوله لا اختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض اه رشیدی (قوله للجهل عند العقد) قد يقال  
الجهل موجود عند العقد قطعاً وإن لم يعرض ما ذكر إلا أن يقال هو وإن كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر  
إليه إلا حين بقاء أحدهما وسقوط الآخر أما إذا بقياً فالقصد انجموع فلا حاجة إلى التوزيع المترتب  
عليه الجهل سلطان وسم (قوله لانه الخ) علة لقوله ولا أثر الخ (قوله غير ضار الخ) أي لا اغتفارهم له في غير  
ذلك كمسألة الشقص المذكورة اه ع ش (قوله فعلم) أي من قوله ولا أثر الخ سم وع ش (قوله مع  
عدم دخولها) أي العيين اللذين اختلفت احكامهما اه ع ش (قوله ولا يختلفان) نخرجت بجهتين  
اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانفساخ (قوله اورد عليه) أي على ما في الضابط من قوله  
مع عدم دخولها تحت عقد واحد اه رشیدی ويجوز إرجاع التضمير لقول المصنف ولو جمع في صفقة الخ  
(قوله على الإلهام) أي وأما إذا كان معيناً فيصح العقد فيهما مطلقاً ع ش ورشیدی (قوله من القاعدة)  
أي التي جرى في صحة البيع فيها القولان السابقان اه ع ش (قوله ومع شمول كلامه الخ) عطف تفسير  
(قوله لاغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلا  
أن لا يكون قوله كاجارة وبيع الخ محض التمثيل بل قيداً كان يعرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على ذلك مع مخالفة  
الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في شرح الارشاد  
يخرج به مالو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كالو باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع خبطة فان ما يقابل الخطة  
من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الارشاد  
أن ذلك ليس من تفريق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله لعقدين لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا وقال  
الشارح في شرح الارشاد ما نصه ولا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عشرين بشرط الخيار في أحدهما بعينه  
أو أكثر من الآخر فإنه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف  
هنا في الاثر التابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فإن  
اشتراط قبض ما يقابل الخطة من الشعير أمر تابع أيضاً انتهى فليتأمل اه سم عبارة النهاية والمغني وشم  
كلام المصنف أي في الصحة ما لو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بروثوب

(قوله للجهل عند العقد الخ) قد يقال الجهل المذكور موجود قطعاً عند العقد وإن لم يعرض ما ذكر إلا أن  
يقال هذا الجهل إنما يلتفت إليه حتى احتيج للاعتذار عنه إذا بقي أحدهما وسقط الآخر لانه حيث يصير  
المقصود الباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما إذا بقياً فالقصد انجموع فلا حاجة إلى التوزيع  
المترتب عليه الجهل المذكور حتى يلتفت إليه (قوله فعلم) أي من قوله ولا أثر الخ (قوله ولا يختلفان)  
نخرجت بجهتين (قوله إنما هو لاغناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد  
الاعتراض إلا أن يكون قوله كاجارة وبيع الخ لا محض التمثيل بل قيداً كان يعرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على  
ذلك مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة ما نصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في  
شرح الارشاد يخرج به مالو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كالو باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع خبطة فان ما  
يقابل الخطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية  
كلامه يعني الارشاد أن ذلك ليس من تفريق الصفقة في الأحكام وقد صرح الرافعي بحجج أن قوله في التفريق فيه  
وكذا باع وشرط الخيار في أحدهما من الآخر أو في أحدهما الخيار يمين وفي الآخر ثلاثاً فكل ذلك من  
تفريق الصفقة في الأحكام فاه حذف قوله لعقدين لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح  
الارشاد ما نصه لا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عشرين بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر  
فانه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الامر التابع

لرجوعهما إلى الأذن في التصرف بخلاف (٣٣٠) مالو كان أحدهما جائزا كالبيع والجمالة فلا يصح قطعا لتعذر الجمع بينهما (أو) نحو

بصاع شعير اه (قوله لرجوعهما) أي العقدان (قوله بخلاف مالو كان أحدهما جائزا) أنظر هذا احترز أي شيء في المتن عبارة المعنى ويؤخذ مماثل به أن محل الخلاف أن يكون العقدان لازمين فلو جمع بين لازم وجائز كبيع وجمالة لم يصح قطعا كما ذكر الرافعي في المسابقة أو كان العقدان جائزين كشركة وقراض صح قطعا لأن العقود الجائزة بابها واسع اه فاحترز عنها بالمثال وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك مالو كان أحد العقدان جائزا الخ (قوله كالبيع) أي الذي يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أي بان كان المعقود عليه ربويا كما ذكره بعد بقوله مر ومن جهة الصرف ع ش (قوله لتعذر الجمع بينهما) أي إذ الجمع بين جمالة ولا تلزم وبيع يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لأن العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه إلا بفرار العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات كما علم ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة اه نهاية قال ع ش قوله وتنافي اللوازم وهي فيما نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه في الآخر وقوله تنافي الملزومات أي من الجواز واللزوم أي فيحكم بطلان العقدان لتنافيهما اه قول المتن (أو بيع ونكاح) أي ومستحق الثمن والمهر واحد أما إذا اختلف المستحق كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبدى بكذا لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومعنى (قوله كزوجتك بنتي الخ) أي وهي في ولايته أو زوجتك امتي وبعثك ثوي نهاية ومعنى قول المتن (القولان) أي السابقان أظهرهما صحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل نهاية ومعنى (قوله فيصح البيع الخ) أي على الأظهر نهاية ومعنى (قوله بقيدته) عبارة النهاية والمعنى وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر فإن كان أقل وجب مهر المثل كافي في المجموع ما لم تأذن الرشيد في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اه أي سواء كان قدر مهر المثل أو أقل ع ش عبارة سم قال في شرح الروض وظاهر أن شرط التوزيع أيضا أن تكون حصة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا أن تكون رشيدة وتأذن في قدر المسمى فليأمل اه (قوله كان التقدير الخ) أي فيتحد فاعل الجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) أي على الألفاظ المذكورة (قوله عليه) أي الإطلاق المذكور (قوله بتقدير أنه) أي العقد (المراد) أي بضمير جمع (قوله كافية في صحة الحمل الخ) أي فتكفي في مغايرة فاعل الفعل ومحل (قوله كانا أبو النجم) أي وشعري شعري أي شعري الآن كشعري فيما مضى أو شعري هو الشعر المعروف بالبلاغة (قوله من المبتدى) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله وبه فارق إلى المتن (قوله من المبتدى الخ) أي بائعا ومشتريا (قوله وان قبل المشتري) إلى قوله فعمل في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله واقتصر إلى المتن وكان الأولى أن يقول وإن لم يفصل المشتري في القبول (قوله وبه فارق ما قدمته الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما فلو قال بعتك عبدى بألف وجاريتي بخمسائة فقبل

دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوب بأصاع بر فإن اشتراط قبض ما يقابل الخطة من الشعير امر تابع أيضا انتهى فتأمل (قوله بخلاف مالو كان أحدهما جائزا) قيل ليس السبب في المنع جواز أحدهما بل تنافي أحكامهما وقديره جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافي أحكامهما بنحو اشتراط قبض راس المال في المجلس في السلم دون البيع فليأمل وقال مر عن والده العلة بمجموع الاختلاف جواز لزوم ما واحكاما وعبارة شرحه بخلاف مالو كان أحدهما جائزا كبيع يشترط قبض العوضين فيه وجمالة أو إجارة ذمة أو سلم وجمالة بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فإنه لا يشترط القبض في المجلس كذا أفاده بعض المتأخرين انتهى (قوله والصداق بحصة مهر المثل منها) قال في شرح الروض ثم شرط التوزيع في زوجتك بنتي وبعثك عبدى أن تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر فإن كانت أقل وجب مهر المثل كما ذكره في المجموع نعم إن أذنت الرشيدة في قدر المسمى فظاهرها أنه يعتبر التوزيع مطلقا اه وظاهر أن شرط التوزيع

(بيع ونكاح) كزوجتك بنتي وبعثك عبدى بألف (صح النكاح) لأنه لا يتأثر بفساد الصداق بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة (وفي البيع والصداق القولان) فيصح البيع بحصة العبد من الألف والصداق بحصة مهر المثل منها كما سيذكره في باب مع قيده «تنبيه» أعدت ضمير جمع على أحد ذينك لأن كلا منهما يدل عليه السياق لكن في الثاني زكاة لأن الصفقة ان حملت على العقد كما هو اصطلاح الفقهاء كان التقدير ولو لجمع عقد في عقد عقدين مختلفي الحكم وان حملت على الألفاظ الواقعة بين المتعاقدين لغرضين فأكثر والتقدير وان جمع العقد في ألفاظ واقعة من اثنين عقدين مختلفي الحكم صح لكن إطلاق الصفقة على ذلك بعيد من اصطلاحهم إلا أن توقف صحة الشئام المتن عليه بتقدير أنه المراد أو جب المصير إليه والحاصل أن المغايرة الاعتبارية كافية في صحة الحمل كانا أبو النجم (وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن) من المبتدى بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبعثك ذا بكذا وذا بكذا) وان قبل المشتري

ولم يفصل (وبتعدد البائع) كبعثك عبدنا هذا بألف فتعطى حصة كل حكمها نعم لو قبل المشتري نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي جوابهما جميعا وبه فارق ما قدمته أول البيع في بعتك هذا بألف وهذه بمائة

(وكذا) تتعدد (بتعدد المشتري) كبتكها هذا بكذا واشترينا منك هذا بكذا واقتصر عليهما لان الكلام فيها وإلا فهي تتعدد بتعدد  
اليعاقد مطلقا (في الاظهر) قياسا على البائع فان قبل احدهما فكذا ذكر فله ان لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة اربع عقود ومن فوائد  
العدد جواز افراد كل حصة بالرد كما يأتي وانه لو بان نصيب احدهما حرا مثلا صح في (٢٣١) الباقي قطعاً (تنبيه) ما افاده كلامه من

القطع بتعدد بتعدد

البائع دون تعدد المشتري

مشكل الا ان يفرق بان

المبيع مقصود فظروا كلهم

الى تعدد مالكة والنم

تابع لجاز ان لا ينظر بعضهم

لتعدد مالكة لكنهم عكسوا

ذلك في الشفعة فعدوها

بتعدد المشتري قطعاً

وبتعدد البائع على الاصح

وكذا العرايا وسرد ذلك في

الشفعة ان المشتري اذا

تعدّد واخذ الشفع حصة

احدهما لم يضره لاستقلال

كل بما صار اليه عهدة

وغيرها فلم يكن للخلاف

بجال حيثّد بخلاف تعدد

البائع فان تمكين الشفع

من اخذ إحدى حصتي

البائعين يفرق الصفقة على

المشتري فجرى الخلاف

نظر الى ضرره وفي العرايا

انها رخصة للمشتري فاذا

تعدد وحصل لكل دون

خمس او سق لم يكن للخلاف

مساغ لان كلامه يتعدا

اذن له فيه ظاهر او لا باطنا

بخلاف ما اذا اتحد وتعدد

البائع فان ما حصل للمشتري

جاز والخمس فامتنع على

قول نظر لهذه المجاوزة (ولو

وكلاه او وكلها) اعادة

للضمير على معلوم غير

مذكور سائغة شائغة فلا

أحدهما بعينه لم يصح كما سيأتي في تعدد البائع والمشتري اه (قوله) وكذا تتعدد بتعدد المشتري) ظاهره  
سواء تقدم الايجاب من البائع او القبول من المشتري ويؤيده شمول قوله الاتي لجاز ان لا ينظر بعضهم  
الخ للصورتين معا اه ع ش اقول وصنيع الشارح مصرح بذلك (قوله) واقتصر الى اثنان كان الاولى ان  
يؤخره عنه كافي النهاية ويذكره قبيل التنبيه (قوله) واقتصر عليهما اي البائع والمشتري اه ع ش (قوله)  
مطلقا) اي ولو غير بائع ومشتري اه سم (قوله) فان قبل احدهما) عبارة المغني ولو قبل احدهما نصفه بنصف  
اثنين لم يصح ان قلنا بالاتحاد وكذا ان قلنا بالتعدد على الاصح وإن صحح السبكي الصحة كما مر اه وعبارة  
النهاية والروض لو باعهما عبده بالف فقبل احدهما نصفه بخمسائة او باعاه عبدا بالف فقبل نصيب احدهما  
بخمسائة لم يصح اه (قوله) فلم) اي من تعدد الصفقة بتعدد البائع او المشتري (قوله) كل حصة) الاولى  
حصة بعضهم (قوله) بان المبيع الخ) اي وقدم بيانه (قوله) فظروا الخ) اي الاصحاب (قوله) لكنهم عكسوا)  
الى قوله وسرد ذلك في المغني (قوله) حصة احدهما) اي المشتريين (لم يضره) اي ذلك الاخذ (قوله) إحدى حصتي  
البائعين) الاولى حصة احد البائعين (قوله) رخصة للمشتري) اي فهو المقصود بها فنظر اليه اه سم قول  
المتمن (فالاصح اعتبار الوكيل) وسكتوا عما لو باع الحاكم او الولي او الوصي او القيم على المحجورين شيئا  
صفقة واحدة والظاهر أنه كالكوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه اه نهاية عبارة سم وأقرها ع ش بانغي  
ان يكون الولي كالكوكيل وبدل عليه التعليل فلو باع ولي لمولين او وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتحدد  
في الاول فليتأمل اه (قوله) لان الاحكام الخ) عبارة المغني لانه العاقد واحكام العقد من الخيار وغيره تتعلق  
به اه (قوله) وما اشترى وكل اثنين الخ) قال في الروض فلو اشترى لرجلين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب كالمولى  
اشترى ومات عن ابنتين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب ولو اشترى له رد عقد احدهما ولو باع لهما اي وكالة لم  
يرد نصيب أحدهما او باعاه لردو حيث لا رد فلكل الارش ولو لم يأس من رد صاحبه اي لظهور تعذر الرد  
اه سم (قوله) لان المدار الخ) ولا نه ليس عقد عهدة اي معاوضة حتى ينظر فيه الى المباشرة اه نهاية (قوله)  
وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالموكل كما في شرح الروض اه سم عبارة النهاية والمغني ومثله اي  
الرهن الشفعة اذ مدارها على اتحاد الملك وعدمه اه قال ع ش قوله ومثله الشفعة فلو وكل واحد اثنين في

ايضا ان تكون حصة العبد ثمن المثل او اكثر الا ان تكون رشيدة وتاذن في قدر المسمى فليتأمل (قوله)  
بتعدد العاقد مطلقا) اي ولو غير بائع ومشتري (قوله) فان قبل احدهما فكذا ذكر) في الروض نعم لو باعها عبده  
بالف فقبل احدهما نصفه بخمسائة او باعاه عبدا بالف فقبل نصيب احدهما بخمسائة لم يصح اه وفي  
شرحه نزاع كبير (قوله) للمشتري) اي فهو المقصود بها فنظر اليه (قوله) المصنف فالاصح اعتبار الوكيل) ينبغي  
ان يكون الولي كالكوكيل وبدل عليه التعليل فلو باع ولي لمولين او وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتحدد  
في الاولى فليتأمل فلو للمشتري في الثاني رد حصة احد الولين وقديتوقف فيه إذا كان خلاف المصلحة ويدفعه  
انه بمنزلة عقدين فهو كما لو باع احد الولين المستقلين مثلا عينا والآخر اخرى للمشتري رد احدهما  
دون الاخرى ان كان خلاف مصلحة المولى فليتأمل (قوله) او ما اشتراه وكيلا اثنين الخ) قال في الروض فلو  
اشترى لرجلين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب كما لو اشترى ومات عن ابنتين لم يكن لاحدهما الرد بالعيب ولو  
اشترى له رد عقد احدهما ولو باع لهما اي وكالة لم يرد نصيب احدهما او باعاه لردو حيث لا رد فلكل  
الارش ولو لم يأس من رد صاحبه اي لظهور تعذر الرد اه (قوله) وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها  
بالموكل كما في شرح الروض اه والله اعلم

اعتراض عليه (فالاصح اعتبار الوكيل) لان احكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من وكيل واحد وما اشتراه وكيل  
اثنين او وكلا واحد معيا جاز رد نصيب احد الوكيلين في الثانية والرابعة دون احد الموكلين في الاولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالموكل لان  
المدار فيه على اتحاد الدين وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار الموكل او الوكيل بسطته في شرح الارشاد في بابها بما لا يسهل تخفى عن مراجعته

شرء شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ ببعض المشتري نظر اللوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل شيخنا الزبدي اه ع ش

### ﴿ باب الخيار ﴾

(قوله هو اسم) الى المتن في النهاية (قوله هو اسم) اي اسم مصدر اي اسم مدلوله لفظ المصدر اه ع ش اي لان فعله ان كان اختار فصدره اختيار وإن كان خير بالتشديد فصدره تخيير اه بجري (قوله هو طلب) اي شرعا و (قوله خير الأمرين) أي فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له أو يقال أي غالبا اه ع ش (قوله وهما) اي النقل والحل (قوله رخصة) خبر قوله وهو لكون الخ (قوله وله سببان) اي للمتعلق بمجرد التشبي (قوله لقوة ثبوته الخ) من إضافة المعلوم الى علمته اه رشیدی عبارة ع ش كان الاولي ان يقول لقوته بثبوته شرعا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعا الخ ان العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشرط العاقدین لا يقال كان خيار المجلس ثبت بحديث البيعان بالخيار كذلك خيار الشرط ثبت بقوله من بايعت فقل لا خلا به لا نأقول الحديثان المذكوران ثبت بهما حكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشرط العاقدین وإن كان دليله قوله من بايعت الخ اه (قوله في بيانها) يعني خيار المجلس وخيار الشرط (قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كوجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه اه سم فيقال قدم لقوة ثبوته الخ واما للاهتمام به (قوله كل معاوضة) الى المتن في النهاية إلا قوله ولم يبال الى وزعم النسخ (قوله نحو أنواع البيع) قيل صوابه إسقاط نحو وقال ع ش إنما قال نحو لتدخل الاجارة لانها ليست بيعا فهي محضة وإن كانت لا خيار فيها اه وقال الرشیدی حاول الشيخ ع ش في الحاشية ان الشارح مر جعل أنواع البيع في كلام المصنف بادخاله لفظ نحو عليه مثالا للمعاوضة المحضة لا لما ثبت فيه الخيار فمن النحو حينئذ الاجارة ولا يخفى ما فيه اه (قوله كييع الجداخ) اي وإن اسرع اليه الفساد وادى ذلك الى تلفه وسيأتي عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط اه ع ش (قوله في شدة الحر) أي بحيث يناع بها اه معنى (قوله طفله) الاولي مولى (قوله وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي ان يمتنع على الاصل إلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعي مصلحته ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغي ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة

### ﴿ باب الخيار ﴾

(قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كوجهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه (قوله وبيع الاب او الجد مال طفله لنفسه وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي ان يمتنع على الاصل إلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعي مصلحته ولو انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغي ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تخيير له لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لم انقطاع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهة مجرد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيدا لظنير له ولو باع الاصل مال احد فرعيه للاخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فانكسرت مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجارة تفوت مصلحة احدهما والفسخ يفوت مصلحة الاخر فهل يتخير بين الاجارة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتأمل (قوله وبيع الاب او الجد مال طفله لنفسه وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي ان يمتنع على الاصل إلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعي مصلحته ولو انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في إمضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغي ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة

### ﴿ باب الخيار ﴾

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الأمرين من الامضاء والفسخ وهو لكون أصل البيع اللزوم اي ان وضعه يقتضيه اذ القصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه له وهما فرعا اللزوم رخصة شرع اما لدفع الضرر وهو خيار النقص الاتي واما للتروى وهو المتعلق بمجرد التشبي وله سببان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانها مقدما أولها لقوة ثبوته بالشرع بلا شرط وان اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال (يثبت خيار المجلس في) كل معاوضة محضة وهي ما تنفسد بفساد عوضه نحو (انواع البيع) كييع الجمد في شدة الحر وبيع الاب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحيحين

تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيثئذ لم انقطاع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهة بمجرد معارضة مصلحة  
الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الأصل مال أحد فرعية للآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لها  
ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فالاجازة تفوت مصلحة أحدهما  
والفسخ يفوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ  
لأن فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتأمل سم على حج أقول ينبغي أن يراعى من المصلحة له في  
الفسخ لأن رعاية الآخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر أن الولي لا يجب عليه مراعاة  
مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه وإن أضر بالفرع فكذلك هنا ع و يؤيده ما يأتي من  
أنه لو أجازوا أحد وفسخ الآخر قدم الفسخ (قوله البيعان) أي المتبايعان أه ع ش أي البائع والمشتري  
(قوله ما لم يتفرقا) أي سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما (قوله باو) أي مع أو فلا ينافي أن الناصب  
أن المقدرة بدليل قوله بتقدير إلا أن الخ ثم رايت في منبري المعنى ما نصه فيه تجوز والناصب على الصحيح أن  
لا أو اه (قوله لا بالعطف) عطف على قوله بنصب يقول الخ (قوله لا مغايرته له) أي لا مغايرة القول للترق

وعكسه وجود المصلحة فيه لأن تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما وكانت المصلحة للطفل  
في الزام العقد وللولى في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر الطفل أو لا يلزمه بل له الفسخ لأن جواز الفسخ له مطلقا  
وإن لم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفيه نظر ويظهر أنه لا يجب عليه الاجازة وإن كانت  
مصلحة الطفل فيها إذ لو جبت حيثئذ لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له وامتناعه مشروطا  
بمصلحة الطفل وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة الطفل في الفسخ فيظهر أنه حيثئذ ليس له الزام العقد ويتعين  
الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له لأن الغرض من ثبوته التمكن من الفسخ لا من الإلزام لأنه الأصل في العقد  
ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم رايت في شرح الارشاد الصغير للشارح  
ما نصه مع المتن ويتبع لزوم الخيار في ذلك باختياره أي الولي لزوم العقد له مطلقا ولو أنحو الطفل أن راه  
مصلحة أه وذلك لا يخالف ما قلناه لأن حاصله أنه ليس له الإلزام للطفل إلا بالمصلحة وهذا لا ينافي أنه مع أن  
مصلحة الطفل في الإلزام يجوز له الفسخ لأنه فائدة ثبوت الخيار له كما لو كانت مصلحة الطفل في بيع مال نفسه  
للطفل لا يلزمه بيعه له وفي شرح العباب هنا ما لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك (قوله لا بالعطف) كتب شيخنا  
المحقق البرلسي بهامش الشارح المحلى ما نصه المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو  
مدة انتفاء قول أحدهما للآخر اختير فيقتضى ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما  
للآخر اختير ثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قاله النووي رحمه الله تعالى  
هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل أه وأقول هذا أحسن ما يقال هنا لكن يرد عليه ما قرره الرضى  
وغيره من الأئمة من أن العطف بأو بعد النفي يكون نفي الكل من المتعاطفات لا لأحدها ويوجب بأن هذا  
بحسب الاستعمال وإلا فقتضية أصل وضع اللغة أن النفي لأحدهما كما اعترف بذلك الرضى نفسه وحيثئذ  
قاله النووي لا يتوجه عليه إشكال لا بحسب الاستعمال ولا بحسب أصل الوضع فليتأمل وأما ما ذكره الشارح  
فلا يخفى ما فيه على المتأمل فيه ومن هنا يظهر أنه لا إشكال على ما جوزه شرح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة  
ولا حاجة إلى الاعتذار عنهم بعدم مباليتهم بالإيهام فتأمل نعم يمكن التكلف في حمل كلام الشارح على ما قاله  
شيخنا فتأمل والله تعالى أعلم (قوله لا مغايرته له الخ) كان مراده بالمغايرة مجرد ذكر أحد الأمرين المتغايرين  
من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر أو جعله غاية له \* وأعلم أن منطوق الحديث على تقدير العطف  
إثبات الخيار عند تحقق أحد الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء أحدهما صادق مع وجود  
الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار  
حيثئذ بل إنما ثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا وإن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث  
لم يتحقق واحد من الانتفاءين بأن وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم بقول

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا  
أو يقول أحدهما للآخر  
اختير بنصب يقول بأو  
بتقدير إلا أن أو إلى أن لا  
بالعطف وإلا لقال يقل  
بالجزم وهو لا يصح لأن  
القصد استثناء القول من  
عدم التفرق أو جعله غاية  
له لا مغايرته له

المستزمنة لمغايرة تقيضهما وقال الكردي ان ضميره لعدم التفرق اه وقال سم كان مراده بالمغايرة مجرد ذكر احد الامر من المتغايين من غير قصد استثناء احدهما من الاخر او جعله غاية له واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف اثبات الخيار عند تحقق احدا الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء احدهما صادق مع وجود الاخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار حيث يدل انما يثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا وان مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث لم يتحقق واحد من الانتفاء بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يقيم الحكم به فقول الشارح الصادقة الخ ان اراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه انه لا محذور في هذا وان اراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول الخ مع عدم التفرق وان يزيد العكس فتأمل اه وقوله والصواب الخ اي الا صوب لما ياتي انفا (قوله مع التفرق) كذا في اصله وكتب عليه سم ينبغي مع عدم التفرق كما علم فليتأمل اه وبه اي بعدم التفرق عبر في النهاية والحاصل ان العطف يقتضي توقيت الخيار بتحقيق أحد النفيين وهو صادق بوجود الثبوت في الطرف الاخر معه وانما يرتفع الخيار بار تفاع النفيين ثم رايت الفاضل المحشي نقل نحو هذا الحاصل عن شيخه البرلسي ثم عقبه بقوله ويرد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من العطف باو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات للاحدهما ويوجب بان هذا بحسب الاستعمال وإلا فقضية اصل وضع اللغة انه لاحدهما كما اعترف به الرضى وحسب فمأقوله النوى لا اشكال فيه لا بحسب اصل الوضع ولا بحسب استعمالها فليتأمل اه وعدم الاشكال بالنظر إلى الاستعمال محل تأمل فاعل صواب العبارة لا اشكال فيه بحسب اصل اللغة بل بحسب الاستعمال فليحذر اه سيد عمر اقول ما قاله النوى هو ما ذكره الشارح بقوله بنصب يقول إلى وهو الخ وحسب فالحاصل ما في سم ان النصب خال عن الاشكال مطلقا وان الجزم وان خلا عنه بحسب الاستعمال لكنه لا يخلو عنه بحسب اللغة وهذا واضح لا غبار عليه (قوله وخالف فيه) اي في الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله قاله ابن عبد البر) اي ان اكثر ذلك تشييب لا اصل له (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل صحة الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله إلى نقض الحكم بنفيه) اي خيار المجلس عبارة الحلبي قوله يثبت خيار مجلس خلافا للامام مالك ولو حكم بنفيه حاكم نقض حكمه لانه وان كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة اه (قوله وزعم النسخ) اي للحديث المذكور وكذا ضمير قوله بخلافه (قوله يعمل به) اي بالحديث المذكور قول المتن (كالصرف) هو بيع النقد بالنقد مضروبا او غير مضروب اه ع وش وكان الاولى للشارح ان يقول وكالصرف عطف على ما زاده سابقا من قوله كبيع الجدا الخ قول المتن (والطعام) اي وبيعه (قوله وبما قدمته) إلى قول المتن ولو اشترى في النهاية (قوله هنا) اي في خيار المجلس (قوله كيف يثبت) اي خيار المجلس في الربوى (قوله شرط) اي عند اتحاد المجلس لانه هو الذي يتوجه عليه السؤال اه ع ش (قوله مرفها) اي المائلة (قوله ان احدهما) اي احد الربوين و (قوله افضل) اي اذ العبرة فيها بالمساواة بالكيل في التكيل والوزن في الموزون وان اختلفا جود رداء اه ع ش (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ومثله) اي بيع العقد من نفسه ومثله الحوالة فلا خيار فيها وان قلنا هي بيع لانها رخصة فلا يناسبها ثبوت الخيار اه منهج بالمغنى وعبارة المحلى ولا خيار في الحوالة على الاصح اه ع وش وعبارة المغنى الشارح الصادقة الخ ان اراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه ان لا محذور في هذا وان اراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول مع عدم التفرق وان يزيد العكس فتأمل (قوله الصادقة) ان اراد الصدق باعتبار المنطوق فهو ممنوع لان تقدير ما لم يتفرقا الخ مدة عدم التفرق او عدم القول بالمغايرة انما تصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول اي باعتبار اصل اللغة على ان الصواب على هذا ان يقال لا مغايرة عدم القول له اي لعدم التفرق وإن اراد باعتبار المفهوم فلا محذور فيه لان مفهوم ما لم الخ عدم الخيار عند القول والتفرق وهو صحيح تدبر (قوله مع التفرق) ينبغي مع عدم التفرق كما علم فليتأمل (قوله على ان هذا غفلة عمار) وايضا فقد يتعلق الغرض بالمفضول والمساوي

الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم يبال بهذا الاليهام شراح البخارى حيث جوزوا في رواية ما لم يتفرقا أو يخيّر أحدهما الآخر نصب الرأى وجزمها وخالف فيه أئمة تعلقا بما أكثره تشييب لا أصل له قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثيرون من أئمتنا إلى نقض الحكم بنفيه وزعم النسخ لعمل أهل المدينة بخلافه ممنوع لأن عملهم لا يثبت بد نسخ كما حقق في الاصول على ان ابن عمر من أجلهم وهو راوى الحديث كان يعمل به (كالصرف والطعام بالطعام) وبما قدمته من ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشييب اندفع ما قيل كيف يثبت مع أن المائلة شرط فلا افضل حتى يختاره على أن هذا غفلة عمار فيها المعلوم منه أنها لا تمنع أن أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا يرد بيع القن من نفسه فانه لا خيار فيه للقن وكذا السيد على الاوجه لتصريحهم بان هذا عقد عتاقة لا بيع ومثله البيع الضمنى

منها أي من الصور المستثنيات التي لا خيار فيها الحوالة فانها وان جمعت معاوضة ليست على قواعد المعاوضات وربما يقال ان كلام المصنف في بيع الاعيان فلا تستثنى هذه الصورة لانها بيع دين بدين اه (قوله وكقسمة الرد) عطف على قول المتن كالصرف (قوله بخلاف غيرها) اي قسمتي الافراز والتعديل سواء جريا باجبار ام بتراض اذ قلنا انها في حالة التراضي بيع اه معنى (قوله لان الممتع منه يجبر عليه) اي والاجبار ينافي الخيار اه سم عبارة ع ش يعني انه لو امتنع احد الشريكين من القسمة اجبر عليها في الافراز والتعديل فلا ينافي امتناع الخيار فيما لو وقعت بالتراضي اه قول المتن (وصلح معاوضة) كان يصلح على دار بعداه ع ش (قوله بخلاف صلح الخطيطة) هي الصلح من الشيء على بعضه دينا كان او عيناه ع ش (قوله فيها) اي الاجارة (قوله وعلى دم العمد الخ) عطف على قوله على المنفعة وخرج الصلح عن دم الخطأ وشبه العمد فيثبت فيه الخيار وصورة الصلح عليه ان يدعى زيد على عمرو ودار امثلا والحال ان عمر استحق على زيد دية قتل الخطأ وشبه العمد لكونه اي زيد قتل مورث عمرو وقال زيد لعمر وصالحك من الدار التي ادعيا عليك على الدية التي تستحقها على أي تركتك الدار في نظير الدية أي سقوطها عنى فالدية ماخوذة حكما اه بجبري عن الرشدي (قوله لانه معاوضة غير محضة) اي لانه في المعنى عفو عن القود (قوله وقد علم من سياقه) اي حيث عبر بانواع البيع و (قوله فيها) اي في المعاوضة الغير المحضة اه ع ش قول المتن (ولو اشترى من يعتق عليه) (فرع) لو قال بعثك هذا العبد بشرط ان تعتقه فقال اشتريت فهل ثبت للشترى خيار الخ لاس (أم لافيه نظر والاقرب الثاني لان في ثبوته له تقويتا للشرط الذي شرطه) (فرع) لو قال ان بعثك فانت حر ش باعه صح وعق عليه فورا لانه يقدر دخوله في ملك المشتري في زمن لطيف نظير ما قدمه الشارح في البيع الضمني بخلاف ما لو قال ان اشتريتك فانت حر فانه لا يعتق على القائل بالشراء لانه لا يملك التمليق حين الاتيان بالصيغة اه ع ش عبارة المعنى وقرها ع ش اذ قال لعبد مثلا اذ ابعتك فانت حر فباعه بشرط نفي خيار المجلس لم يعتق لعدم صحة البيع لانه ينافي مقتضاه بخلاف ما اذا لم يشرطه فانه يعتق لان عتق البائع في زمن الخيار نافذ اه قول المتن (للبائع) وهو مرجوح اه نهاية ومعنى (قوله اذ لا مانع) اي لوجود المفتضى بلا مانع نهاية ومعنى قال ع ش وهو مجلس العقد أي بخلاف ما لو اشترى من أقرب بحريته ثبت الخيار للبائع ولا يثبت للمشتري لانه من جهة افتداء سم على منهج ومثله من شهد بحريته ووردت شهادته اه (قوله فلما تعذر الثاني) هو قوله وان يترتب عليه العتق فورا و (قوله بقى الاول) اي عدم التمكن من الفسخ اه ع ش (قوله وباللزم يتبين عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتين انه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عنه من حين الاجارة فعتقه من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليأمل سم على المنهج وقد يجاب عنه بان ملك البائع لما كان مزولا وآيلا للزوم بنفسه مع تشوف الشارع للعتق نزلناه منزلة العدم ونقل عن شيخنا الحلبي ما يوافقه ثم رايت في كلام الشارح مر بعد قول المصنف الاتي والاصح ان العرض على البيع الخ ما يصرح به حيث قال لان العتق الخ لكن يرد على هذا الجواب الزوائد حيث جعلوها للبائع فينافي كون ملكه مزولا الا ان يقال لما كان الشارع ناظر للعتق ما يمكن راعوه ولا يضر تبعض الاحكام حينئذ بالنسبة لتبين العتق يلحق باللازم وبالنسبة لملك الزوائد يستصحب الملك السابق على العقد حتى يوجد ناقل له قوى ووقع لهم تبعض الاحكام في مسائل متعددة منها ما لو استلحق ابو ه ز وجته ولم يصدق الزوج فيجوز له وطؤها ولا تنقض وضوءه اه ع ش (قوله يتبين عتقه الخ) اي من حين العقد اه ع ش (قوله وان كان للبائع حق الحبس)

(قوله يجبر عليه) أي والاجبار ينافي الخيار اه (قول المصنف من يعتق عليه) قال في الروض لافي شراء العبد نفسه اي لا يثبت الخيار لانه عقد عتاقه وظاهره ولا للسيد خلا فاللزر كشي وفي الروض ايضا ولو قال لعبد اه بعتك فانت حر فباعه عتق (قوله وباللزم يتبين عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتين انه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عنه من

وكقسمة الرد بخلاف غيرها ولو بالتراضي لان الممتع منه يجبر عليه (وصلح المعاوضة) بخلاف صلح الخطيطة فانه في الدين ابراء وفي العين هبة نعم صلح المعاوضة على المنفعة اجارة قول لا يرد لانه سيصرح بعدم الخيار فيها وعلى دم العمد معاوضة ولا يرد أيضا لانه معاوضة غير محضة وقد علم من سياقه أنه لا خيار فيها (ولو اشترى من يعتق عليه) كاصله أو فرعه (فان قلنا) فيما اذا كان الخيار لهما (الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف) وهو الاصح (فلهما الخيار) اذ لا مانع (وان قلنا) (الملك للمشتري) على الضعيف (تخير البائع) اذ لا مانع هنا أيضا بالنسبة اليه (دونه) لان قضية ملكه ان لا يتمكن من ازالته وان يترتب عليه العتق فورا فلما تعذر الثاني لحق البائع بقى الاول وباللزم يتبين عتقه عليه وان كان للبائع حق الحبس (ولا خيار في مالا معاوضة فيه

كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كره (٣٣٦) نعم ان شرط في بيع وأقبضه قبل التفرق أمكن فسخه بان يفسخ البيع فيفسخ هو تبعا

أى فلا يكون حق الحبيب ما نعا من نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثني مما ثبتت فيه حق الحبس للبائع وقدير به بان يبعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع بمؤجل اه ع ش (قوله كوقف) أى وعتق وطلاق اه نهاية (قوله نعم ان شرط الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجانبين كالشركة او من أحدهما كالكتابة والرهن نصها لانها ليست بيعا ولان الجائز في حقه بالخيار ابدافلا معنى لثبوته له والاخر وطن نفسه على الغبن المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطا ببيع الخ فلا يستدرأك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم في حقه لا يثبت له الخيار فلا يتمكن من الفسخ اه رشيدى (قوله وضمان) يتامل ما معنى الجواز فيه الا ان يكون الجواز من جهة المضمون له بمعنى ان له اسقاط الضمان وبراء الضامن سم على حج وهذا بناء على ان الضمان وما بعده عطف على الرهن ولك ان يجعله عطا على العقد بل هو الظاهر وعليه فلا إشكال اه ع ش وقوله بل هو الظاهر المنع عبارة المغنى مع المتن ولا خيار في الابرأ والنكاح والهبة بلا ثواب وهى التى صرح بنى الثواب عنها وأطلق وقتلنا لا تقتضيه وهو الراجح لان اسم البيع لا يصدق على شئ من هذه الثلاثة ولا خيار ايضا في الوقف والعتق والطلاق وكذا العقود الجائزة من الطرفين كالقراض والشركة والوكالة او من أحدهما كالكتابة والرهن اه وهى اخصر واسبك واسلم (قوله اذ لا يحتاج له) أى الخيار (قوله فيه) كذا فى ع ش لكن في تطبيق التعليل بالنسبة لوقف والضمان وقفة ظاهرة (قوله والمعتمد الخ) وفاقا لشرح المشجق والنهاية المغنى (قوله اما المشتري الخ) عبارة النهاية والمغنى لان الخيار فيما يثبت ملكه بالخيار فلا معنى لاتباعه فيما ملك بالقهر والاخبار اه (قوله بسائر أنواعها) ان المتن في النهاية (قوله بسائر أنواعها) أى سواء كانت اجارة عين او ذمة قدرت بر ما ن او محل عمل وهذا يتضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط الذمة والعين اه ع ش (قوله لانها لا تسمى بيعا) هذا التعليل يتأتى في سائر انواعها (قوله لفوت المنفعة) لا يتأتى في المقدرة بمحل العمل (قوله ولا لانها الخ) مثل الاول في جريانه في سائر انواعها فبعض التعاليل عام وبعضها خاص اه ع ش (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتأتى في السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فعلم المراد ان الغالب في السلم فيه كونه عينا لا تقوت بفوات الزمن اه ع ش (قوله كحق الممر) أى او اجراء الماء او وضع الجذوع على الجدار اه ع ش (قوله والمساقاة كالاجارة) أى حكما وتعليل اه معنى (قوله ليس بمقصود بالذات) بل تابع للنكاح (قوله ومثله عوض الخلع) أى حكما وتعليل وكذا خلافا كما يأتى قول المتن (في المسائل الخمس) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع ان الخلاف جار فيه ايضا وهو كذلك لكن بالنسبة للزوج فقط عبارة عميرة قوله على الاصح الخ مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعا وسقط النكاح اه ع ش (قوله ومرت الاشارة) أى بترجيح الاصح اه سم عبارة الرشيدى قوله في المسائل الخمس أى على ما مر في الهبة وقوله ومرت الاشارة الخ أى بناء على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات الثواب اه (قوله الرد المقابل في كل منها) أى في غير الاول فانه صح فيه المقابل قول المتن (وينقطع بالتخاير) الى ان قال وبالتيمر قال الشارح في شرح العباب وافهم حصره القاطع فيما ذكره ان ركوب المشتري الدابة المبيعة حين الاجازة فعتمه من حين الشر اى يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليتأمل (قوله وضمان ووقف ٣) يتامل ما معنى جوازه فيهما الا ان يكون الجواز من جهة المضمون بمعنى ان له اسقاط الضمان وبراء الضامن من جهة الموقوف عليه المعين بمعنى ان له الرد الوقف (بسائر انواعها) أى ولو اجارة ذمة م (قوله بين اجارة الذمة) أى التى قال طائفة منهم الفقهاء بثبوت الخيار فيها قطعاً كالسلم وانظر السلم في المنفعة وقد يقال فيه نظير قوله لما عقد بلفظ البيع الخ (قوله يتصور وجوده) قد لا يأتى في السلم في المنافع (قوله ومرت الاشارة) أى بترجيح الاصح (قول المصنف وينقطع بالتخاير الى ان قال وبالتفرق) قال الشارح في شرح العباب وافهم

وضمان ووكالة وشركة وقراض وقراض وعارية اذ لا يحتاج له فيه ولا في (الابرأ) لانه لا معاوضة فيه (والنكاح) لان المعاوضة فيه غير محضة (واهبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة (وكذا ذات الثواب) لانها لا تسمى بيعا والمعتمد بثبوته فيها ولو قبل القبض لانها بيع حقيق (والشفقة) اما المشتري فلان الشقص ماخوذ منه قها واما الشفيع فلا يبعد تخصيص خيار الجلس باحد العاقدين ابتداء (والاجارة) بسائر أنواعها على المعتمد لانها لا تسمى بيما ولفوت المنفعة بمضى الزمن فالزوما المعتمد لئلا يتلف جزء من العقود عليه لافى مقابلة العوض ولانها الكونها على معدوم والمنفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يجتمعان ويفرق بين اجارة الذمة والسلم بانه يسمى بيما بخلافها وبان المعقود عليه فتصور وجوده في الخارج غير فائت منه شئ بمضى الزمن فكان اقوى وادفع للغرر منه في اجارة الذمة وبينها وبين البيع الوارد على المنفعة كحق الممر بانه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والمساقاة كالاجارة) (والصدق) لان

المعاوضة فيه غير محضة مع انه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع (في الاصح) في المسائل الخمس ومرت الاشارة الى رد المقابل في كل منها (وينقطع) خيار الجلس (بالتخاير بان يختار) اى العاقدان (لزمه) اى العقد سريحا لا



لا يقطعه وهو احدى وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه الذي يتجه ترجحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه سم على حج اه ع ش (قوله كختيارنا الخ) اي اختيارا لا كرهاه بجري (قوله بان يتبايعا العوضين) قضيته انه لا ينقطع بتبايع احد العوضين كان اخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه قد مر ان تصرف احد العاقلين مع الاخر اجازة وذلك يقتضي انقطاع الخيار بما ذكر فعل قوله العوضين مجرد تصوير وينبغي ان يكون من كنيانته احببت العقد او كرهته اه ع ش (قوله العوضين) اي ولورويين اه معنى (قوله في المجلس) تنازع فيه قوله بان يتبايعا وقوله قبضهما (قوله فان ذلك) اي التبايع اه ع ش (قوله على مفهوم المتن) وهو قوله بالتخير وبالتفرق اه ع ش قول المتن (ولو اختار) اي طوعا اه بجري (قوله كخيار الشرط) اي كانفرا د احدهما في خيار الشرط (قوله وقول احدهما اختار الخ) في التوسط لوقال اجزت وفسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وان قال اجزت او فسخت بالتردد او عكس ذلك عمل بالاول على الاقرب من الاحتمالات ولم ارفها نقلا اه من شرح العباب سم على حج وبقى ما لو قال اجزت في النصف او قال فسخت في النصف وسكت عن النصف الاخر والذي يظهر في الثانية انه يفسخ في الكل واما في الاولى فيحتمل ان يرأى اجتمع فان قال اردت الاجازة في النصف والفسخ في الباقي انفسخ في الكل وان قال اردت الاجازة في النصف الاول وفي الثاني ايضا نفذت الاجازة وان لم يعلم له حال بان تعدرت مراجعته لغا ما قاله لتعارض الامرين في حقه وبقى الخيار عملا بالاصل اه ع ش بخذف (قوله او فسخته) عطف على قوله لزومه وقال الكردى عطف على اختياراه (قوله ولو بعد الاجازة) اي من الاخر اه سم (قوله وفارق الفسخ الاجازة) اي حيث كان فسخ احدهما مانعا من اجازة الاخر وقاطعاه ولم تكن اجازة احدهما مانعة من فسخ الاخر كما علم مما تقرر اه سم (قوله ومن ثم الخ) الاولى اسقاطه فتدبر (قوله وفسخ الاخر) اي ولو في البعض اه سم (قوله وينقطع ايضا بمفارقة الخ) دفع لما يتوهم من ان خياره انما ينقطع بالقول لان مفارقة محله كمفارقة العاقلين المجلس وهو لا يقطع الخيار وان تماشيا منازل كما ياتي وكان الاولى تاخير عن قول المصنف وبالتفرق الخ اه ع ش عبارة المغنى لو تبايع شخصان ملتصقان دام خيارهما لم يختار او احدهما بخلاف الاب اذا باع لابنه واشترى منه وفارق المجلس انقطع الخيار لانه شخص واحد لكنه اقيم مقام اثنين بخلاف الملتصقين فانهما شخصان حقيقة بدليل انها يحجبان الام من الثلث الى السدس اه قول المتن (وبالتفرق بينهما) (فرع) كاتب بالبيع غائبا امتد خيار المكتوب اليه مجلس بلوغ الخبر وامتد خيار السكاتب الى مفارقتها المجلس الذي يكون عند وصول الخبر للمكتوب اليه مر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في حواشي الروضة خلافا لظاهر الروضة

حصره القاطع فما ذكره ان ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطعه وهو احدى وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه الذي يتجه ترجحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه اه (قوله او فسخته ولو بعد الاجازة) اي من الاخر انفسخ في التوسط لوقال اجزت وفسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وان قال اجزت او فسخت بالتردد او عكس كذلك عمل بالاول على الاقرب من احتمالات ولم ارفها نقلا اه من شرح العباب وفيه ايضا فرع قد تمتع الاجازة دون الفسخ كما مر في الربوي والحق به السلم وعكسه كما اذا ابق المبيع من يد البائع فان المشتري يتخير في الفسخ فان فسخ لزوم وان اجاز لم يلزم حتى لو بدله الفسخ بعد الاجازة جاز اي فليس على الفور او الاجازة بعد الفسخ لم يحز قاله الشيخ ابو محمد فليتأمل هذا الكلام فان حاصله الاعتداد بالفسخ دون الاجازة فليس عكس لما سبق (قوله وفارق الفسخ الاجازة) اي حيث كان فسخ احدهما مانعا من اجازة الاخر وقاطعاه ولم تكن اجازة احدهما مانعة من فسخ الاخر كما علم مما تقرر (قوله وفسخ الاخر) اي ولو في البعض (قول المصنف بينهما) (فرع) كاتب بالبيع غائبا امتد خيار المكتوب

انتهى سم على حج وسياقي في كلام الشارح مر ما يقتضى خلافه من امتداد خيار الكاتب الى انقطاع خيار المكتوب اليه اه ع ش (قوله اى العاقلين) الى قوله ويطل البيع في النهاية (قوله مكرها) اى بغير حق ولولم يسدفه اه معنى زاد النهاية ولو كان المبيع ربويا اه (قوله وصح عن ابن عمر الخ) دفع لما يومه الحديث من اشتراط التفرق منهما معاقال السيد عمر كان وجه فعله مع ان الورع اللاتق به تركه بيان الحكم الشرعى بالفعل فانه ابلغ منه بالقول اه (قوله هنية) اى قليلا اه ع ش (قوله محمول الحل فيه الخ) يؤيد او يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار الى انه على وجه التندب نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذيه اه سم (قوله الاباحة المستوية الخ) اى فتكون المفارقة بقصد ذلك مكروها ولا يلزم منه ان فعل ابن عمر كان مكروها لجواز ان لا تكون مفارقه لذلك بل لغرض جواز التصرف فيه اه ع ش (قوله فلو حمل احدهما الخ) وكذا لا ينقطع خياره اذا اكره على الخروج ولولم يسد فمه روض ومغنى (قوله بقى خياره) اى حتى فى الربوى خلافا لما فى شرح الروض الى ان يزول الا كراهه ويفارق مجلس زواله كما هو ظاهر اه سم عبارة ع ش فلو زال الا كراهه كان موضع زوال الا كراهه كمجلس العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث يعد مفارقاله انقطع خياره ومحلّه كما هو ظاهر حيث زال الا كراهه فى محل يمكنه المكث فيه عادة المالك زواله وهو فى محل لا يمكن المكث فيه عادة كلجته ماء لم ينقطع خياره بمفارقه لانه فى حكم المكروه على الانتقال منه لعدم صلاحية محله للجلوس وعليه فلو كان احد الشاطئين للبحر اقرب من الاخر فحل يلزم قصده حيث لا مانع اولا ويجوز له التوجه الى ايهما شاء ولو بعد فيه نظر وقياس ما لو كان لمقصده طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لا لغرض حيث الاظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع فليتأمل اه ع ش (قوله لا خيار الاخر) اى فلا يبقى اه ع ش (قوله ان لم يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبغى انقطاع خيارهما اه سم (قوله الا اذا منع) اى من الخروج معه وانظر ما لو زال اكرهه بعد هل يكلف الخروج عقب زوال الا كراهه ليتبع صاحبه اولا ويفتقر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء فيه نظر والا قرب الاول وينبغى ان محل الانقطاع بعدم الخروج اذا عرف محله الذى ذهب اليه والا فينبغى ان لا ينقطع خياره الا بعد انقطاع خيار الهارب اه ع ش (قوله وان هرب) اى احدهما مختارا ما لو هرب خوفا من سبع او نار او قاصده بسيف مثلا فالظاهر انه من القسم الاول وان لم يكن فى ذلك اكرهه على خصوص المفارقة سم على منهج وينبغى ان مثل ذلك اجابة النبى صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها الخيار اذا فارق مجلسه لها اه ع ش عبارة مغنى والنهاية ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر بطل خياره كخيار الهارب ولولم يتمكن من ان يتبعه لتمكنه من الفسخ بالقول ولان الهارب فارق مختارا بخلاف المكروه اه (قوله بطل خيارهما) اى مطلقا لانه اى سواء منع الاخر من اتباعه ام لا اه رشيدى (قوله ان غير الهارب الخ) ينبغى جريان ذلك فيما لو كان احدهما نائما وفارق

اى العاقلين وان وقع من احدهما فقط ولو نسيانا او جهلا لا يبرحهما لما يأتى فى الموت وذلك لخبر البيهقي البيعان بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما وصح عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان اذا باع قام فشئ هنية ثم رجع وقضيته حل الفراق خشية من فسخ صاحبه وخبره ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية الطرفين ومحلّه ان تفرقا عن اختيار فلو حمل احدهما مكرها بقى خياره لا خيار الاخر ان لم يتبعه الا اذا منع وان هرب بطل خيارهما لان غير الهارب يمكنه الفسخ بالقول مع عدم عذر الهارب بخلاف المكروه فكانه لا فعل له ويؤخذ من التعليل يمكنه من الفسخ ان غير الهارب لو كان نائما مثلا

اليه مجلس بلوغ الخبر وامتداد خيار الكاتب الى مفارقه المجلس الذى يكون فيه عند وصول الخبر للمكتوب اليه مر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقينى فى حواشى الروضة خلافا لظاهر الروضة (قوله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية) يؤيد او يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار على بعد الى انه على وجه التندب نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذيه (قوله فلو حمل احدهما مكرها) قال فى الوروض وكذا اذا اكره اى على الخروج من المجلس (قوله بقى خياره) اى حتى فى الربوى خلافا لما فى شرح الروض الا ان يزول الا كراهه ويفارق مجلس زواله كما هو ظاهر (قوله ان لم يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبغى انقطاع خيارهما لان عذر المكروه بالا كراهيته ان يجعله كالباقي فى المجلس وهو لو بقى فى المجلس وفارقه الاخر انقطع خيارهما لا يقال بل عذر المكروه المذكور يجعله بعد مفارقة الاخر المجلس كالمكروه على ترك اتباعه لان الا كراهه على ترك اتباعه لا يمنع انقطاع خيارهما اخذ من مسألة الهرب المذكورة لان مفارقة الاخر كمفارقة الهارب (قوله ان غير الهارب لو كان نائما) ينبغى جريان ذلك فيما لو كان احدهما نائما

لم يطل خياره وهو محتمل وعند الحوق لا بد ان يلحقه قبل انتهائه الى مسافة تحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق حينئذ  
ويبطل البيع بانعزال الوكيل في المجلس على ما في البحر بطلان الوكالة قبل تمام البيع ( ٣٣٩ ) ويوجه بان المجلس العقد حكمه بدليل

الحاقهم الشرط الواقع في  
مجلسه بالواقع فيه فكان انعزاله  
في مجلسه كانعزاله قبل تمام  
الصيغة وبه يعلم ان خيار  
الشرط في ذلك كخيار المجلس  
اذ لافرق بينهما في الحاق  
الشرط كاصرحوا به ( فلو  
طال مكشهما ) في المجلس ( او  
قاما وتماشيا منازل ) ولو فوق  
ثلاثة ايام ( دام خيارهما )  
لعدم تفرق بينهما ( ويعتبر  
في التفرق العرف ) فاما بعد  
الناس فرقة لزم به العقد  
وما لا فلا اذ لا حله شرعا ولا

لغة في دار او سفينة صغيرة  
بالخروج منها ورق علوها  
وكبيرة بخروج من محل  
لاخر كمن بيت لصفة  
وتمتسك كسوق ودار  
تفاحتست سعتها بتولية  
الظهر والمشى قليلا ولا يكتفى  
بناء جدار وارخاء ستر بينهما  
الا ان كان بفعلهما او  
امرهما فان كان من  
احدهما فقط بطل خياره  
لاخيار الاخر الا ان قدر  
على منعه او لم يتلفظ بالفسخ  
فيما يظهر كالحرب وفي  
متبايعين من بعد بمفارقة  
محل البيع الى جهة الاخر  
ولا بالعود لمحل بعد المضي  
الى الاخر هذا ما بحثه جمع  
واعترض بان القياس  
انقطاع بمفارقة احدهما

الآخر مختارا اه سم ( قوله نا تما مثلا ) اي كان كان مغمى عليه لا مكرها تمسكه من الفسخ بالقول اه  
رشدي ( قوله لم يطل خياره ) معتمد اه ع ش ( قوله وعند الحوق الخ ) تقييد لمفهوم قيد ولم يتبعه المصرح  
به في مسألة الاكر اه والمعتبر في مسألة الهارب كاه ( قوله والاسقط خياره لحصول التفرق حينئذ ) زاد النهاية  
عقبه مانصه كافي البسيط ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه  
وقوله مر من ضبطه اي المسافة التي يحصل بمثلها المفارقة عادة وقوله مر بفوق ما بين الصفين قال ع ش  
وهو ثلاثة اذرع اه ( قوله ويبطل البيع الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة سم المعتمد عدم البطلان مر  
اه ( قوله على ما في البحر ) لم يتعقبه هنالك لكن يؤخذ من قوله بعد ان الحق ينتقل بموت العاقد او جنونه او  
انغمائه للموكل عدم اعتماده وعليه فتستثنى هذه من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه وينتقل  
الخيار بذلك للموكل كما ياتي اه ع ش ( قوله كانعزاله الخ ) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجنونه  
في المجلس كهو قبل تمام الصيغة وكان يلزمه بطلان البيع وليس كذلك كما يصرح به ماسياتي اه سم ( قوله  
في ذلك ) اي في عزل الموكل وكيله اه ع ش ( قوله ولو فوق ثلاثة ايام ) اي او اعراضا عما يتعلق بالبيع نهاية  
ومغنى ( قوله لعدم تفرق بينهما ) اي وعدم اختيار لزوم العقد اه ع ش ( قوله في دار الخ ) اي او  
مسجد صغير نهاية ومغنى ( قوله صغيرة ) راجع لكل من المتعاطفين ( قوله اورق علوها ) اي او شيء  
مرتفع فيها كمنخله مثلا ومثل ذلك مالو كان فيها بر فنزل فيها فيما يظهر اه ع ش ( قوله وكبيرة ) اي  
او مسجد كبير ويمكن ادراجه في قوله الاتي وبتسع ( قوله بالخروج من محل الخ ) ظاهره ولو كان  
البائع قريبا من الباب وهو ما في الانوار عن الامام وللغزالي سم على المنهج ويظهر ان مثل ذلك مالو  
كانت احدى رجليه داخل الدار معتمدا عليها فاخرجها اه ع ش ( قوله كمن بيت الخ ) والنزول الى  
الطبة التحتانية تفرق كالصعود الى الفوقانية اه نهاية ( قوله وبتسع الخ ) عطف على قوله في دار  
( قوله كسوق الخ ) اي وصحراء وبيت متفاحش السعة نهاية ومغنى ( قوله بتولية الظهر الخ ) وكذا  
لومشى القهري او الى جهة صاحبه كما ياتي اه ع ش قال سم ظاهره اعتبار التولية والمشى اه ( قوله  
قليلا ) قال في الانوار والمشى القليل ما يكون بين الصفين الى ثلاثة اذرع اه نهاية ( قوله الا ان كان  
بفعلهما الخ ) المعتمد خلافه سم ونهاية ومغنى ( قوله لا خيار الاخر ) فيه نظرو ( قوله الا ان قدر الخ )  
قضيته عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز وتلفظ بالفسخ ولا يخفى انه مع التلفظ به لا يبق خياره اه سم اي  
ولو مع القدرة فكان ينبغي ان يقول او تلفظ بالفسخ ( قوله وفي متبايعين من بعد الخ ) عطف على قوله في دار  
الخ ( قوله لا الى جهة الاخر الخ ) ظاهر كلام المحلى اعتماده اه ع ش ( قوله بان القياس الخ ) اعتمده  
النهاية والمغنى ( قوله ومر اول البيع ) الى الفصل في النهاية والمغنى ( قوله بمفارقه لمجلس قوله ) ظاهره  
وان فارق الكاتب مجلسه بعد علمه بلوغ الخبر للكتاب اليه وعليه فلا يعتبر للكاتب مجلس اصلا ولكن قال  
سم على منهج نقلا عن الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب اذا فارق مجلسه علم فيه بلوغ الخبر للمكتوب  
اليه اه ويوافق الظاهر ما جزم به شيخنا الزياي في حاشيته من قوله كافي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار

وفارق الاخر مختارا اهذا ويحتمل انقطاع الخيار فيهما وهو قضية التعليل الاخر ( قوله ويبطل البيع )  
المعتمد عدم البطلان ( قوله كانعزاله قبل تمام الصيغة ) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجنونه في  
المجلس كهو قبل تمام الصيغة فكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كما يصرح به ماسياتي ( قوله بتولية  
الظهر والمشى ) ظاهره اعتبار التولية والمشى ( قوله الا ان كان بفعلهما ) المعتمد خلافه ( قوله لا خيار الاخر )  
فيه نظرو وقوله الا ان قدر الخ قضيته ان محل عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز وتلفظ بالفسخ ولا يخفى انه مع

مكانه ووصوله لمحل لو كان الاخر معه بمجلس العقد عد تفرقا وقد يجاب بان ما بينهما من التباعد حالة العقد صار كله حريم العقد فلم يؤثر  
مطلقا ومر اول البيع بقاء خيار الكاتب الى انقضاء خيار المكتوب اليه بمفارقه لمجلس قبوله ( ولومات ) في المجلس كلاهما و ( أحدهما )

الكاتب الالمفارقة المكتوب اليه فكذا هنا على المعتمد خلافا لروايات اء ع ش قول المتن (او جن)  
قال في شرح الروض فلو فارق المجنون او المغنى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردى وجزم به الغزالي  
وغيره اه وقياسه انه في مسألة الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته  
اى ولا كتابة له نصب الحاكم نابعه اه سم وقوله وفي الروض زاد النهاية والمغنى عقبه ما نصه كما لو جن  
وان كانت الاجازة ممكنة منه بالتفرق اما لو فهمت اشارته او كان له كتابة فهو على خياره اه (قوله او اغنى  
عليه) ينبغي ان محل ذلك اذا ايس من افاقته او طال المدة والا انتظر حلوى وع ش قول المتن (فالاصح  
انتقاله الخ) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فعل بالموت وهو ظاهر واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال  
الخيار حينئذ فالظاهر انه مردود سم على حج وجه الرد انه لا منافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اه ع ش  
قول المتن (الى الوارث) اى في المسئلة الاولى (قوله ولو عامما) كبيت المال اه ع ش قول المتن (والولى) اى في  
المسئلة الثانية والثالثة من حاكم او غيره كالاب والجد كذا في النهاية والمغنى قال ع ش وعليه فلو كان العاقد  
وليا ومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينبغى انتقاله لمن له الولاية بعده من حاكم او غيره ثم رأيت ما ياتى في  
خيار الشرط سم على حج واراد به ما نقلناه عنه من قوله ظاهره الخ اه عبارة سم ينبغي ان يجرى فيه اى الولي  
التفصيل الا في الوارث بين كونه بمجلس العقد او غائب عنه اه وينبغى جريانه في السيد والموكل أيضا  
(قوله في المكاتب والماذون) اى عند موتها اه معنى اى او جنونها او اغماهما وفي النهاية والمغنى  
وشرح الروض وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اه قال ع ش قوله مر وعجز المكاتب اى بان فسخ  
الكتابة هو اوسيده بعد حلول النجم وقوله مر كونه اى فينتقل الخيار لسيدة اه (قوله والموكل) اى فانه  
ينتقل اليه بموت الوكيل او جنونه ولا يبعد ان ينتقل اليه فيما لو انزل وقلنا لا يبطل به البيع وهو المعتمد كما مر  
اه ع ش ومثل الجنون الاغماء (قوله كخيار الشرط) اى في انتقال الخيار فيما ذكر الى من ذكر قال النهاية  
بل اولى لثبوته بالعقد اه (قوله نصب الحاكم الخ) ينبغي ان محله حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم  
كالومات الاب عن طفل مع وجود الجد او عن وصى اقامه الاب او الجد قبل موتها اه ع ش (قوله بمفارقة  
بعض الورثة) بل يمتد الى مفارقة جميعهم نهاية ومعنى (قوله او غائبا) عطف على قوله بمجلس العقد (قوله الى  
مفارقته) اى المتحد (قوله او مفارقة المتأخر الخ) اى وان لم يجمعوا في مجلس واحد كما في بعض نسخ الروض  
وهى المعتمدة نهاية ومعنى وسم (قوله وبانقطاع خيارهم) اى بالمفارقة (ينقطع خيار الحى) قال في الروض  
ثبت اى الخيار للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فارق احدهما اى العاقد الباقي

اللفظ به لا يبقى خياره (قوله او جن او اغنى عليه) قال الزركشى كالاذرعى واطلاق الشيخين الحاق المغنى  
عليه بالمجنون محله ان جعلناه مولى عليه بنفس الاغماء والا فهو كمن خرس ولا اشارة له وفي الراعى في الوكالة  
انه لا يلحق بمن يولى عليه اه وسياق ما في ذلك في الحجر اه من شرح العباب قال في شرح الروض فلو فارق  
المجنون او المغنى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردى وجزم به الغزالي وغيره اه وقياسه انه في مسألة  
الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته اى ولا كتابة له نصب الحاكم  
نابعه اه (قول المصنف فالاصح انتقاله الى الوارث) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فعل بالموت وهو ظاهر  
واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال الخيار حينئذ فالظاهر انه مردود (قوله والولى) ينبغي ان يجرى فيه  
التفصيل الا في الوارث بين كونه بمجلس العقد او غائب عنه (قوله في المكاتب) قال في شرح الروض  
وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اه (قوله نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) اى بخلاف فسخ بعضهم  
في نصيبه او الجميع فينفسخ العقد في الجميع كما في الروض وبخلاف فسخ بعضهم ببيع فلا يفسخ في نصيبه  
ولا في الباقي خلافا لما يوهه كلام شرح الروض (قوله بمفارقة بعض الورثة) ظاهره حتى في حقه وهذا بخلاف  
فسخه كما قال في شرح الروض وينفسخ بفسخ بعضهم ولو اجاز الباقيون اه (قوله المتأخر الخ) اى المتحد  
بمجلسهم او تعدد (قوله وبانقطاع خيارهم) اى بالمفارقة ينقطع خيار الحى قال في الروض ثبت اى الخيار

او جن) او اغنى عليه  
(فالاصح انتقاله الى الوارث)  
ولو عامما (والولى) والسيد  
المكاتب والماذون والموكل  
كمخيار الشرط وان كان  
أقوى للاجماع عليه ولثبوته  
لغير المتعاقدين ومن ثم جرى  
هذا الخلاف هنا ثم وإذا  
انتقل للمولى فعل الاصلح او  
لوارث الغير الاهل نصب  
الحاكم عنه من يفعل  
الاصلح او الاهل المتحد او  
المتعدد فان كان بمجلس  
العقد امتد خياره كالحى الى  
التخاير او التفرق نعم لا عبرة  
بمفارقة بعض الورثة أو  
غائب عنه امتد خياره على  
المعتمد الى مفارقته او مفارقة  
التأخر فراقه منهم مجلس  
بلوغ الخبر وبانقطاع  
خيارهم ينقطع خيار الحى

والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ اعمالو كإنا في مجلس واحداه وقوله نعم ان فارق الخ  
 اى بعد بلوغ الخبر الى الوارث فلا اثر لمفارقة احدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله) وإن لم  
 يفارق مجلسه (قديهم انه لا اثر لمفارقة الحى عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس اصلا وهو خلاف ما مر انفاعن  
 الروض وشرحه وفي النهاية والمغنى ما يوافقه اى ما مر عنهما (قوله) بفسخ بعضهم) اى فى نصيبه او فى الجميع  
 وان اجاز الباقون نهاية ومغنى وكذا فى سم عن شرح الروض (قوله) والوجه بقاؤه (له) قال سم على منهج  
 بعدم مثل ما ذكر وينبغى وفاقلم فيما لو عقد المجنون ثم أفاق أن يبقى للولى بخلاف مالوجن العاقد وخلفه  
 وليه ثم أفاق قبل فراغ الخيار فانه لا يعود اليه ولا يبقى للولى اه ع ش وجميع ذلك يجرى فى المغنى عليه ايضا  
 (قوله) ولو جاء معا (كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر جاء ولعله من تصرف الناسخ اه سيد عمر (قوله)  
 صدق الثاني للفرقة) اى فى الخيار باق له اه ع ش قال المغنى اتفاقا على عدم التفرقة وادعى احدهما الفسخ  
 فدعوا الفسخ فسخ اه وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا فى السابق  
 ففي مجيء تفصيل الرجعة تردد ولا يبعد مجيئه لكن الشارح فرق بينهما فى شرح العباب فراجع اه  
 (فصل فى خيار الشرط) (قوله) فى خيار الشرط الى قول المان الا ان يشترط فى النهاية الى قوله و مر الى  
 المتن وقوله وعليه يكفى الى وان قوله (قوله) وتوابعه) كيان من له الملك فى زمن الخيار وحل الوطء ع ش  
 قول المتن (لها) يجوز تعلقه بالخيار وشرط مبتدا خبره انواع البيع اى ثابت وجائز اه سم (قوله) على  
 التعيين لا الابهام) لا موقع له هنا على ما اختاره من ان قول المتن لها ولا احدهما بيان للشارط لا للشرط وله  
 خلافا للنسكت كما يأتى بل موقعه عقب قوله الاتى ولا احدهما كافى بعض نسخ النهاية قال ع ش قوله على  
 التعيين الخ اى من المبتدى قضيته البطلان فما لو قال بعثك هذا بشرط الخيار من غير ذكر لى اولك اولنا  
 وبوجه باحتمال ان يكون المشروط له احدهما وهو مبهم وفى سم اخذا من تصحيح الروضة انه لو شرطه  
 الوكيل واطلق ثبت له ان البائع إذا قال بعثك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشتري قبلت اختص  
 الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لاهما واطال فى بيان ذلك ثم قال لكن سياتى عن  
 شرح الروض فى شرطهما لا جنبي مطلقا ما يخالف ذلك فليحرراه اى وهو عدم الصحة وهو موافق لما قلناه  
 اه ثم فرق بين شرطه من المالك وشرطه من الوكيل راجعه ان شئت (قوله) من غير تلفظ) اى بان يسكت  
 وقال ع ش اى من غير اشتراط تلفظ به فيشمل السكوت والتلفظ اه (قوله) وحينئذ) اى حين إذ فسر قوله

للعاقد الباقي مادام فى مجلس العقد اه قال فى شرحه نعم ان فارق أحدهما أى العاقد الباقي والوارث مجلسه  
 دون الآخر انقطع خيار الآخر اخذ اعمالو كإنا فى مجلس واحداه فانظر لو فارق العاقد الباقي مجلسه قبل  
 بلوغ الخبر الى الوارث فهل ينقطع خيار الوارث كما لو هرب احدهما وان منع الآخر من اتباعه فانه ينقطع  
 خيارهما او يفرق بينهما الاخر هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخبر فهو كالو  
 فارق احدهما المجلس وكان الاخر نائما وتقدم ما فيه فى كلام الشارح وقول شرح الروض نعم الخ كتب  
 شيخنا الشهاب الرملى عليه هذا الاستدراك ممنوع والفرق بين المستلتمين ظاهرا اه (قوله) بفسخ بعضهم  
 قال فى شرح الروض فى نصيبه او فى الجميع اه (قوله) ولو بلغ المولى الخ) (فرع) مات الولى العاقد فى  
 المجلس ولم يكمل المولى فينبغى انتقاله لمن له الولاية بعده من حاكم او غيره ثم رايتم ما يأتى فى خيار الشرط  
 (قوله) لم ينتقل اليه الخيار وقوله والوجه الخ) اعتمد ذلك مر (قول المصنف صدق الثاني) قال فى  
 الروض وإن اتفاقا على عدم التفرق اى وادعى احدهما الفسخ وانكر الاخر فدعوى الفسخ فسخ اه  
 ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا فى السابق ففي مجيء تفصيل الرجعة تردد ولا يبعد مجيئه  
 لكن الشارح فى شرح العباب فرق بينهما فراجع اه

(فصل) (قول المصنف لها) يجوز تعلقه بالخيار وشرط مبتدا خبره فى انواع البيع اى ثابت وجائز

وان لم يفارق مجلسه وينفسخ  
 فى الكل بفسخ بعضهم ولو  
 فسخ قبل عليه بموت مورثه  
 نفذ وكذا لو أجاز على  
 الاوجه ولو بلغ المولى  
 رشيدا وهو بالمجلس لم ينتقل  
 اليه الخيار وبوجه بعدم  
 أهليته حين البيع وفى بقائه  
 للولى وجهان وكذا فى  
 خيار الشرط والاوجه  
 بقاؤه استصحابا لما كان  
 (ولو) جا آ معاو (تنازعا  
 فى) أصل (التفرق) قبل  
 مجيئهما (أو) معا أو مرتبا  
 واتفقا على التفرق ولكن  
 تنازعا فى (الفسخ قبله صدق  
 الثاني) للتفرق فى الاولى  
 ولفسخ فى الثانية يمينه لان  
 الاصل دوام الاجتماع  
 وعدم الفسخ (فصل)  
 فى خيار الشرط وتوابعه  
 (لها) أى العاقدين بأن  
 يتلفظ كل منهما بالشرط  
 (ولا احدهما) على التعيين  
 لا الابهام بان يتلفظ هو به  
 اذا كان هو المبتدىء  
 بالايجاب او القبول ويوافقه  
 الاخر من غير تلفظ به  
 وحينئذ فلا اعتراض على  
 قوله

ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً لمن زعمه (٣٤٢) أما إذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة ومما يعلم منه أنهما

ولا أحدهما أن وافقه الآخر  
في زمن جواز العقد لخيار  
مجلس أو شرط الحاق شرط  
صحيح لأنه حينئذ كالواقع في  
صلب العقد (شرط خيار)  
لهما ولا أحدهما ولا جنبي  
كالقن المبيع اتحد المشروط  
له أو تعدد ولو مع شرط أن  
أحدهما يوقعه لأحد  
الشارطين والآخر للآخر  
والأوجه اشتراط تكليف  
الاجنبي لارشدته وأنه لا يلزمه  
فعل الا حظه بناء على أن  
شرط الخيار تمليك له وهو  
الأوجه أيضاً وعليه يكفي  
عدم الرد فيما يظهر لأنه  
ليس تمليكاً حقيقياً وإن قوله  
على أن أشاور يوماً مثلاً  
صحيح ويكون شرطاً للخيار  
لنفسه (في أنواع البيع) التي  
يثبت فيها خيار المجلس  
أجماً ولما صح أن بعض  
الانصار وهو حبان بفتح  
أوله وبالوحدة ابن منقذ  
منقذ بالمعجمة والده روايتان  
جزم بكل جماعة وهما صحابيان  
كان يخدع في البيوع فأرشدته  
ﷺ إلى أنه يقول عند  
البيع لا خلافة وأعلمه أنه  
إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث  
ليال ومعناها وهي بكسر  
المعجمة وبالوحدة لا غبن  
ولا خديعة ومن ثم اشتهرت  
في الشرع لاشتراط الخيار  
ثلاثاً فإن ذكرت وعلمنا  
معناها ثبت ثلاثاً والأفلا  
واعترض الأسنوي وغيره

لأحدهما بذلك (قوله بل ولا يستغنى عنه) هذا ممنوع أه سم أي لا مكان أن يراد من قوله لهما ما يشمل القسم  
الثاني (قوله ومراخ) أي في شرح ولو باع عبد بشرط إتيان أه كردی (قوله لهما الخ) بيان للشروط له أه  
عش (قوله ولا أحدهما) الواو فيه وفيما بعده بمعنى أو (قوله اتحد المشروط له الخ) ويجوز التفاضل في  
الخيار كان شرط لأحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين أو ثلاثة نهاية ومعنى (قوله يوقعه) أي  
أثر الخيار من الفسخ أو الإجازة أه رشیدی (قوله لارشدته) وهو ظاهر أن كان العاقد يتصرف عن نفسه أما  
لو تصرف عن غيره كان كان ولياً ففى صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة وعليه فلو كان  
المالك موكلًا واذن الوكيل في شرطه لا جنبي ولم يعينه اشتراط فيمن يشترط له الوكيل كونه رشيداً وإن كان  
الاجنبي المشروط له الخيار ولا تجب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل المأمور به لا يجوز له التصرف إلا بالمصلحة اشتراط  
لصحة تصرفه أن لا ياذن إلا لرشيد أه عش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشيد وفاقه  
النهاية والمعنى قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده أه (قوله وأنه لا يلزمه  
الخ) قال في الروض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي انتهى أه عش وسم (قوله  
تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم ينزل وبه صرح البغوي والغزالي وجزم به في العباب أه سم (قوله  
وعليه) أي على كون شرطه للاجنبي تمليكه (يكفي عدم الرد فيما يظهر) مفهومه أنه يرتد برده وهو ظاهر  
كسائر أنواع التمليك فإنه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكماً أه عش (قوله فيما يظهر) هذا نقله في  
شرح العباب عن الجواهر أه سم (قوله حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل أه سم (قوله وإن قوله)  
أي أحد العاقدین قول المتن (في أنواع البيع) علم من تقيده بالبيع أنه لا يشرع في غيره كالفسوخ والعق  
والإبراء والنكاح والإجارة وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله أجماعاً الخ) تعليل لما في المتن (قوله والده) بدل  
من منقذ أو عطف بيان عليه سم على حج أه عش (قوله كان يخدع) أي كل منهما أه عش والصواب  
أي بعض الانصار (قوله ويخدع) ببناء المجهول (قوله ومعناها) أي في الأصل أه عش (قوله ولا  
خديعة) عطف تفسير أه عش (قوله ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لثلاثها فقط فليتامل أه سيد عمر ويأتى انفا  
عن العباب ما قد يخالفه (قوله والأفلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار والمتجه عدم صحة البيع سم على منهج  
ووجهه اشتماله على اشتراط امر مجهول وفي سم على حج بعد كلام مانصه لكن عبر في العباب  
بقوله فإن أطلقها المتبايعان صح البيع وخير اثلاثاً أن علما معناها أو الأبطال أه أي بطل البيع كما صرح به  
الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كما لو شرط خياراً مجهولاً أه عش (قوله فاوهم)  
أي فقيه أجمال من جهة احتمال أنهما يشترطانه له لا لأحدهما مثلاً إلا لاجنبي أه عش (قوله وهو  
عجيب) فيه نظر فإن في الأحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في إثباتها بمثل ذلك سم وإيضاً

(قوله بل ولا يستغنى) هذا ممنوع (قوله والأوجه الخ) اعتمدهم وقوله لارشدته في شرح العباب بعد كلام  
قرره واتجاه أي وعلم اتجاه اشتراط رشده لأن كلام التمليك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه  
وهذا يندفع ما مر عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياساً على المعلق بمشيئة الطلاق أه (قوله وإن  
لا يلزمه فعل الا حظه) قال في الروض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي أه (قوله  
تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم ينزل وبه صرح البغوي والغزالي وجزم به في العباب (قوله فيما يظهر)  
هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر (قوله حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل (قوله والده) بدل من منقذ  
أو عطف بيان عليه (قوله والأفلا) المتبادر منه أن معناها الأفلا ثبت الخيار وكذا عبر الشيخان فقالا فإن  
لم يعمله العاقدان أو أحدهما لم يثبت الخيار أه وليس في هذا التعبير تعرض لفساد البيع بل يتبادر منه صحته  
لكن عبر في العباب بقوله فإن أطلقها المتبايعان صح البيع وخير اثلاثاً أن علما معناها والأبطال أه أي  
والأبطال البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كما لو شرط خياراً مجهولاً أه  
(قوله وهو عجيب الخ) فيه نظر فإن الأحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في إثباتها بمثل ذلك

ان المقرر في المعاني أن افادة العموم من جملة ما يقصد بالحذف لأن الحذف لا يخلو عنها (قوله بل وصحة ما ذهب الخ) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم اسم (قوله في نحو مسلم الخ) اندرج في النحو السلاح اه عش (قوله بان المجرور) اي الجار والمجرور اعني قوله لها ولا حدهما اه كرى (قوله المضاف للبندا) لعله المضاف اليه مبتدا وهو شرط والتقدير شرط الخيار لها ولا حدهما جائز في انواع البيع اه سم عبارة النهاية بان شرط الخيار مبتدا خبره قوله في انواع البيع وقوله لها ولا حدهما متعلق بالخيار اه (قوله من التكاف) أى بمخالفة الظاهر اه سم أى وتقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله والقصور) اي لعدم شموله غير العاقدين اه سم (قوله لشارطه له) اي لمن ملك خياره للاجنبي (قوله ان مات الاجنبى) اي او جن او اغمى عليه اه عش (قوله ولومات العاقد) اي او جن او اغمى عليه كما يفيد قوله قبيل الفصل كخيار الشرط بل اولى من انه اذا مات او جن او اغمى عليه من له الخيار من العاقدين انتقل لوارثه او وليه ثم قال والموكل الخ ولا شك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي عوده لها اذا أفا قبل مدة الخيار اه عش (قوله انتقل لوارثه) ولو كان الوارث غائبا حيث بذمحل لا يصل الخبر اليه إلا بعد انقضاء المدة هل نقول بلزوم العقد بفرأغ المدة او لا ويمتد الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر والاقرب ان يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقى منها والالزم العقد لان لم يعهد زيادة المدة على ثلاثة ايام اه عش (قوله فللقاضى) ظاهره انه لا ينتقل لولى اخر بعد الولى الميت كالومات الاب العاقد مع وجود الجد سم على حج اقول وينبغي خلافة لقيام الجد لان مقام الاب فلا حاجة الى نقله الى الحاكم عش وسيد عمر وهو الظاهر (قوله او وكلا الخ) وقضية ما مر في خيار المجلس ان يزيدنا او مكاتبنا او ما ذونا له والا فليسده (قوله فلو كله) بقى ما لوز له الموكل بعد العقد وشرطه الخيار هل يثبت الخيار للوكل ام لا فيه نظر ونقل عن بعضهم انه ينفذ عله ولا يثبت للوكل ويفرق بينه وبين الاجنبى بان الوكيل سفير محض فنفذ عله ولم يثبت للوكل لعدم شرطه بخلاف الاجنبى وهو ظاهر اه عش اقول في الفرق المذكور نظر بل قياس ما قدمه في خيار المجلس ثبوته للوكل فليراجع (قوله وليس لوكيل) وينبغي ان يكون الولى كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه ومو له اه سم عبارة السيد عمر ينبغي ان يكون الولى كذلك ويحتمل الفرق ولعله اقرب اه وفي عش بعد ذكره ما مر عن سم اى امالهما فيجوز وصورتها في مو له ان يكون سفيرا على ما مر انه لا يشترط في الاجنبى المشروط له الخيار رشد اه وفيه نظر يعلم ما قدمناه عنه عند قول الشارح لا رشده قال النهاية والمغنى ولو اذن له فيه مو كله واطلق بان لم يقل لى ولا لك فاشترطه الوكيل واطلق ثبت له دون الموكل اه (قوله ان سكوت) اى الوكيل (قوله كشرطه)

بل وصحة ما ذهب اليه الرويانى مخالفا لوالده من جوازه لكافر في نحو مسلم مبيع ومحرم في صيد اذ لا اذلال ولا استيلاء في مجرد الاجازة والفسخ وما قررته من هذا الجواب الواضح المفيد لشمول المتن لهذه المسائل اولى من جواب المنكث بان المجرور متعلق بالخيار المضاف للبندا المخبر عنه بالجار والمجرور بعده اذ فيه من التكاف والقصور ما لا يخفى واذا شرط لاجنبى لم يثبت لشارطه له إلا ان مات الاجنبى في زمنه فينتقل لشارطه ولو وكلا ولو مات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد وليا وإلا فللقاضى كما هو ظاهر او وكلا وإلا فلو كله وليس لوكيل شرطه لغير نفسه ومو كله إلا باذنه ويظهر ان سكوتها على شرط المبتدى كشرطه خلافا لزم بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تاخر لفظه عن اللفظ المقترن بالشرط ليست كاشترطه

(قوله بل وصحة ما ذهب اليه الرويانى) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم (قوله مخالفا لو الده) فان قلت يؤيد والده ان في اثبات الخيار للكافر والمحرم تسلطا على المسلم والصيد قلت لا اثر لمثل هذا التسلط بدليل جواز توكل الكافر عن المسلم في شراء المسلم مع انه فيه تسلطا ما وكون ما هنا من قبيل التمليك لا التوكيل لا اثر له على انه قد يمنع ان فياذ كر تسلطا على المسلم والصيد فليتأمل (قوله المضاف للبندا) لعله المضاف اليه المبتدا وهو شرط والتقدير شرط الخيار لها ولا حدهما جائز في انواع البيع (قوله من التكاف) اي بمخالفة الظاهر وقوله والقصور اي لعدم شموله غير العاقدين (قوله فينتقل لشارطه) لا يخفى ان الشارط قد يكون غير من له الخيار اذ اشترط البائع الخيار للاجنبي عن المشتري فانتقاله للشارط في هذه الحالة محل نظر (قوله والا فللقاضى) ظاهره انه لا ينتقل لولى اخر بعد الولى كالومات الاب العاقد مع وجود الجد (قوله وليس لوكيل الخ) قال الرافعى وحكى الامام فيها اذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالاذن المطلق من الموكل ثلاثة اوجه ان الخيار يثبت للوكيل او للوكل اولها اه قال في الروضة قلت اصحها للوكيل اه وهذا يدل على انه اذا قال البائع بعثك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشتري قبلت اختص الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشترطه للبائع وحده لاهما ووجه الدلالة ان الوكيل اطلق شرط الخيار وقد اختص

وذلك لان المحذور اضرار الموكل وهو (٣٤٤) حاصل بشرطه وسكوته كما هو واضح واعلم ان خيار المجلس والشرط متلازمان غالباً وقد

يثبت ذاك لاهذا ولا عكس كما افاده قوله (إلا ان يشترط القبض في المجلس) من الجانبين (كربوى) او من أحدهما كاجارة ذمة بناء على الضعيف ان خيار المجلس يثبت فيها (وسلم) لامتناع التاجيل فيهما والخيار لمنعه الملك او لزومه اعظم غرراً منه ولا يجوز شرطه أيضاً في شراء من يعتق عليه للمشتري وحده لاستلزامه الملك له المستلزم لعقده المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه كان باطلاً من اصله بخلاف شرطه لها لوقفه أو للبائع لان الملك له كما ياتى ولا في البيع الضمنى ولا فيما يتسارع اليه الفساد في المدة المشروطة لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدى لضياح ماله ولا ثلاثاً للبائع في المصراة لادائه لمنع الحلب المضربها وطرده الاذرعى له في كل حلوب رد بأنه لا داعى هنا لعدم الحلب بخلافه ثم فان ترويجه للتصرية التي قصدها بمنعه من الحلب وان كان اللبن ملكه ويظهر ان شرطه فيها لها كذلك وان مثل الثلاث ما قاربها مما من شأنه ان يضربها فان قلت كيف يعلم المشتري تصريتها حتى يمتنع عليه شرط ذلك للبائع او

فان شرطه المبتدى للوكيل أو الموكل صح أو لا جنبي فان كان باذن الموكل صح أو بدونه فلا اه عش (قوله) وذلك) اى ان سكوته على شرط المبتدى كشرطه (قوله بشرطه) اى الوكيل المبتدى (قوله وسكوته) اى سكوت الوكيل على شرط المبتدى (قوله وقد ثبت ذاك) اى خيار المجلس (لا هذا) اى خيار الشرط قول المتن (إلا ان يشترط القبض) اى في العوضين في الربوى وفي راس المال في السلم اه سم (قوله كاجارة ذمة) جواب عما قيل ان مقتضى قول المصنف كربوى وسلم بالكاف ان لنا غيرهما يشترط فيه القبض في المجلس وليس لنا ذلك وقال النهاية الكاف فيه استقصائية اه قال عش معناها انه لم يبق فردا غير ما دخلت عليه واجيب ايضا بانه اتى بالكاف لادخال اجارة الذمة بناء على ان فيها خيار المجلس كما قاله القفال وان كان المعتمد خلافاً وكذا لادخال المبيع في الذمة بناء على انه سلم حكماً وان كان المعتمد عند الشارح مر خلافاً اه (قوله) لامتناع التاجيل الى المتن في النهاية (قوله لمنعه الملك) اى ملك المشتري ان كان الخيار للبائع او لهما (قوله اولزومه) اى ان كان الخيار للمشتري اه عش (قوله لاستلزامه) اى الاشتراط للمشتري وحده عش (قوله المستلزم) اى كون الملك للمشتري فهو بالنصب نعت لقوله الملك له (قوله المانع الخ) بالجر نعت لعقده (قوله لوقفه) اى الملك (قوله ولا في البيع الضمنى) ذكره مع ما قبله في المستثنيات يقتضى انه ثبت فيه خيار المجلس وليس كذلك فكان الاولى عدم ذكره اه عش (قوله ولا فيما يتسارع اليه الفساد الخ) يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد سم على منهج وكتب سم على حج ما نصه قوله ولا فيما يتسارع الخ قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهراً انتهى اقول وما ترجمه من أن قضية ذلك قد يفيد تمثيل الشارح لما ثبت فيه خيار المجلس ثم يبيع الجندى شدة الحر اه عش (قوله ولا ثلاثاً للبائع الخ) اى ولا يجوز شرطه للبائع ثلاثة ايام منها او من احدهما مع موافقة الاخر اه عش (قوله وطرده الاذرعى له) اى لا امتناع شرط الخيار للبائع ثلاثة ايام اه عش (قوله يرد الخ) خبر وطرده الخ (قوله لا داعى هنا) اى في بيع حلوب غير مصراة اه عش (قوله فان ترويجه الخ) قد يقال هذا المعنى موجود فيها إذا كان الخيار للمشتري وحده اه سم وفيه نظر ظاهر إذ لا حامل له على ترك الحلب (قوله ان شرطه فيها) اى المصراة (قوله كذلك) اى كشرطه للبائع فيمتنع اه عش (قوله ان شرطه فيها) اى الخيار في المصراة (قوله كذلك) اى كشرطه للبائع فيمتنع (قوله على ما اذا ظن التصرية الخ) اى ظنا مساوياً احد طرفيه الاخر او مرجوحاً فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين كما قاله الشارح فيما لو ظن المبيع زانياً الخ اه عش واطلاق الظن على ما ذكره خلاف العرف واللغة (قوله وان بظهور الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط سم على حج اه عش ورشيدى (قوله وما يترتب عليه من فسخ او اجازة) اى من حيث ترتبها على

به كما صححه في الروضة كما رأيت ولم يثبت للعاقدا الآخر فلو لا اختصاص الخيار عند الاطلاق بالشارط لما اختص به بل كان يبطل العقد لان الوكيل لا يجوز له عند اطلاق الاذن شرط الخيار لغير نفسه وموكله وهذا يندفع ما قد يقال لادالة فيما ذكر لان هذا الخلاف بالنسبة للوكيل والموكل هل يختص الخيار باحدهما او يعمهما وذلك لا ينافى ان ثبت للعاقدا الآخر لكن سيأتى عن شرح الروض في شرطهما لا جنبي مطلقاً ما يخالف ذلك فليحذر (قوله ايضا وليس لوكيل الخ) ينبغى ان يكون الولي كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه وموكله (قول المصنف إلا ان يشترط القبض) اى في العوضين في الربوى وفي راس المال في السلم (قوله) ولا فيما يتسارع الخ) قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهراً (قوله يرد) اعتمده مر (قوله فان ترويجه الخ) قد يقال هذا المعنى موجود فيها إذا كان الخيار للمشتري وحده (قوله ويظهر الخ) اعتمده مر (قوله) وان بظهور التصرية الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط

بوافقه عليه قلت يحمل ذلك على ما اذا ظن التصرية ولم يتحققها أو المراد أن ذلك يختص بالخيار بالبائع أو ان بظهور التصرية يتبين فساد الخيار وما يترتب عليه من فسخ أو اجازة ولو تكرر بيع كافر لقنه المسلم بشرط الخيار



وفسخه الزمه الحاكم بعبه تنا (ولما يجوز) شرطه (في مدة معلومة) لما كالى طالع شمس (٣٤٥) الغد ولم يقل إلى وقته لان الغيم لما يمنع

الاشراق لا الطلوع أو إلى  
ساعة وهل تحمل على اللحظة  
أو الفلكية ان عرفاها محل  
نظرو يتجه انهما ان قصدا  
الفلكية أو عرفاها محل  
عليها والا فعلى لحظة أو  
الى يوم ويحمل على يوم  
العقد فان عقد نصف النهار  
مثلا فالى مثله وتدخل الليلة  
للضرورة وانما لم يحمل  
اليوم في الاجارة على ذلك  
لانها اصل والخيار تابع  
فاغتفر في مدته مالم يغتفر  
في مدتها أو نصف الليل  
انقضى بغروب شمس اليوم  
الذى يليه كما في المجموع  
واعترض نقلا ومعنى بانه  
لا بد هنا من دخول بقية  
الليل والا صارت المدة  
منفصلة عن الشرط فيجب  
بانه وقع تابعا فدخل من  
غير تنصيص عليه وكما  
دخلت الليلة فيما من غير  
نص عليها لان التلقيق  
يؤدى الى الجواز بعد  
اللزوم فكذا بقية الليل هنا  
لذلك بجامع ان التنصيص  
على الليل فيها ممكن فلزم  
من قولهم بعدم وجوبه ثم  
قولهم بعدمه هنا وكون  
طرفي الليل الملتق يحيطان  
بالليلة ثم لانها لا يؤثر اما  
شرطه مطلقا أو في مدة  
مجهولة كمن التفرق أو الى  
الحصاد أو العطاء أو الشتاء  
ولم يريدا الوقت المعلوم  
فبطل للعقد لما فيه من  
الغرر وانما يجوز في مدة

الخيار وإلا فالبيع لازم كما أفاده ما مر فلا معنى للاجازه اه رشيدى (قوله وفسخه) عطف على قوله بيع كافر  
(قوله الزمه الحاكم الخ) اى أو باع عليه ويظهر ان مثل ذلك مالو توجه على شخص بيع ماله بوفاء دينه ففعل ما  
ذكر اه عش (قوله لما كالى طالع الشمس) الى المتن في النهاية (قوله الاشراق) اى الاضاءة (قوله وإلا  
فعلى لحظة) يندرج مالو جهلا الفلكية وقصداها والحمل على اللحظة حيث فيه نظر بل القياس البطان لانها  
قصدا مدة مجهولة لها سم على حجب وانظر ما مقدار اللحظة حتى يحكم بلزوم العقد بمضها وفي سم على منهج وهل  
يقال اللحظة لا قدر لها معلوم فهو شرط خيار محمول فيضرا اقول والظاهر انه كذلك لان اللحظة لاحد  
لها حتى تحمل عليه اه عش اى فكان ينبغي ان يقول وإلا فيبطل العقد رشيدى (قوله ويحمل على يوم  
العقد) اى ان وقع مقدار للفجر و (قوله فالى مثله) وينبغي ان مثل ذلك مالو قال مقدار يوم فيصح (فرع)  
لو تلف المبيع باقة سماوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع أو بعده فان قلنا الملك للبائع انفسخ ايضا  
ويسترد المشتري الثمن ويغرم القيمة كالاستام وإن قلنا الملك للمشتري أو موقوف فالاصح بقاء الخيار فان  
تم لزوم الثمن وإلا فالقيمة والمصدق فيها المشتري وإن اتلفه اجنبي وقلنا الملك للمشتري أو موقوف لم ينفسخ  
وعليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهمى للمشتري وإلا للبائع وان اتلفه المشتري استقر سم على المنهج اه  
عش (قوله وتدخل الليلة للضرورة) قال المتولى فان اخرجهما بطل العقد اه نهاية (قوله وانما لم يحمل اليوم  
في الاجارة) قضيته ان عقد الاجارة لو وقع الظهر لبيت مثلا امتنع على المستاجر الاتفاق به ليلا لعدم شمول  
الاجارة له وفيه نظر ظاهر ثم رابت سم كتب عليه ما نصه نقل في شرح الروض عدم هذا الحمل عن ابن الرفعة  
وانه نظر به فيما هناءم قال وليس كما قال بل ما في الاجارة نظير ما هنا وبتقدير ما قاله يظهر الفرق الذى ذكره  
الشارح اه عش (قوله أو نصف الليل الخ) قياس ذلك عكسه بأن وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار ليلة  
فتدخل بقية اليوم تبعا للضرورة سم على حجب اه عش (قوله انقضى بغروب شمس الخ) منه يعلم انه لو عقد  
اول النهار وشرط الخيار ثلاثة ايام لا تدخل الليلة الاخيرة ويلزم بغروب شمس اليوم الثالث وسياقى في  
كلامه اه عش اى كلام مر وياتى في الشرح خلافه (قوله من دخول بقية الليل) يعنى من التنصيص عليه  
كما عبر به النهاية ويدل عليه الجواب الاتى (قوله بانه وقع الخ) اى الباقي من الليل (قوله وكما دخلت الخ)  
لعله معطوف على مدخول الباء في قوله بانه وقع الخ فهو جواب اخر ولو حذف الواو لكان اظهر  
واوضح (قوله فيما مر) اى فيما اذا عقد نصف النهار (قوله لان التلقيق) يعنى اخراج الليلة (قوله فكذا الخ)  
الفاء زائدة (قوله هنا) اى فيما اذا عقد نصف الليل (قوله لذلك) اى لان التلقيق الخ (قوله على الليل) فيه  
وفي قوله الاتى باليلة تغليب (قوله بعدم وجوبه) اى التنصيص (قوله قولهم) فاعل لزم (قوله بعدمه) اى  
الوجوب (قوله لا يؤثر) اى لان سبب دخول الليلة التبعية وهى موجودة هنا ايضا اه عش (قوله اما  
شرطه الخ) اى الخيار وهذا محترم معلومة في المتن (قوله كمن التفرق) مثال المجهولة ابتداء و (قوله أو الى  
الحصاد الخ) مثال المجهولة انتهاء (قوله أو العطاء) أى توفية الناس ما عليها من الديون لا دراك الغلة مثلا اه  
عش (قوله وانما يجوز الخ) اى شرط الخيار (قوله وإلا لزم جوازه بعد لزومه) قد تمتع الملازمة بانتفاها

(قوله والا فعلى لحظة) يندرج تحته مالو جهلا الفلكية وقصداها والحمل على اللحظة حيث فيه نظر بل القياس  
البطالان لانها قصدا مدة مجهولة لها (قوله وانما لم يحمل اليوم في الاجارة على ذلك) نقل في شرح الروض  
عدم هذا الحمل عن ابن الرفعة وانظر به فيما هنا ثم قال وليس الامر كما قال بل ما في الاجارة نظير ما هنا  
و بتقدير صحة ما قاله يظهر الفرق وذكر الفرق الذى ذكره الشارح (قوله أو نصف الليل) قياس ذلك عكسه  
بان وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار ليلة فتدخل بقية اليوم تبعا للضرورة (قوله فدخل من غير تنصيص)  
اعتمده مر (قوله قولهم) فاعل لزم (قوله وإلا لزم جوازه بعد لزومه) قد تمتع الملازمة بانتفاها فيما لو  
شرط في العقد ابتداء المدة من التفرق اذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس (قول المصنف لا تزيد على ثلاثة ايام)  
فلو مضت في المجلس لم يجز شرط شيء اخر كما هو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة اقل ولو شرط

متصلة بالشرط والا لزم جوازه بعد لزومه وهو ممتنع

فما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التفرق إذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس سم على حج أقول وقد يجاب بأن  
 الأمر لزومه من حيث الشرط وإن بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قد يلزم في المجلس بأن اختيار الزوم  
 أه ع ش (قوله متوالية) فلو شرط للبائع يوم وللمشتري يوم أو يومان بعد بطل العقد وكذا للبائع يوم  
 وللمشتري يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف ما إذا شرط اليوم الأول لها والثاني والثالث لاحدهما  
 معينا فإنه يصح والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل وإلا فلا ومنه ما لو شرط  
 اليوم الأول للبائع مثلاً والثاني والثالث لا جنى عنه فيصح على الراجح من وجهين لأن الاجنبي لكونه نائباً  
 عن شرط له اليوم الأول لم يؤدي ذلك لجواز العقد بعد لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع أه ع ش قول  
 المتن (لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو مضت في المجلس لم يحز شرط شيء آخر كما هو ظاهر لأن خيار الشرط لا يكون  
 إلا ثلاثة فأقل ولو شرط مادونها ومضى في المجلس فينبغي جواز بقيتها فأقل في المجلس أيضاً ثم رأيت ما في الحاشية  
 الأخرى عن الروياني سم على حج أي وهو مؤيد لما ذكر أه ع ش عبارة المغني ولو انقضت المدة المشروطة  
 وهما في المجلس بقي خياره فقط وان تفارقا والمدة باقية بالعكس ويجوز إسقاط الخيارين أو أحدهما فان  
 أطلقا الإسقاط سقطا ولا حد للعاقدين الفسخ في غيبة صاحبه وبالإذن الحاكم ويسن كما قال الخوارزمي أن  
 يشهد حتى لا يؤدي إلى النزاع (لأن الأصل) إلى قوله وآثر في النهاية والمغني لا قوله فان قلت إلى وانما بطل  
 وقوله سواء إلى المتن (قوله بقبوها المذكورة) من العلم والاتصال والتوالي أه ع ش (قوله) وانما بطل  
 (الخ) عبارة المغني فلوزاد عليها فسد العقد ولا يخرج على تفريق الصفة لوجود الشرط الفاسد وهو مبطل  
 للعقد لأن الشرط يتضمن غالباً زيادة في الثمن أو محاباة فإسقاط تحدث الجهالة إلى الثمن بسبب ما يقابل  
 الشرط الفاسد فيفسد البيع فلم يذم المصحح الشرط في الثلاث ويطل ما زاد عليها أه (قوله) سواء السابق  
 (منها) أي كلما إذا عقد وقت غروب الشمس و(قوله والمتأخر) أي كلما إذا عقد وقت طلوع الفجر وفاقا لشرح  
 العباب وخلافاً للنهاية والمغني عبارة سم قال في شرح العباب وقضية قوهم وتدخل الليلة للضرورة أنه لو عقد  
 وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب إذ لا ضرورة حيثئذ إلى ادخال الليلة وهو ما اعتمده  
 الاسنوي لأن الأيام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكن الذي يتجه خلافه قياساً على ما قالوه في مسح الخف  
 وكلام الرافعي كالصريح في ذلك أه واقصر الرمي في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الأوجه لأن  
 شرطه لم يتناول تلك الليلة وأما مسح الخف فالشارع نص على الليالي أيضاً ومثل شرح مر المغني وقال ع ش  
 أقول وقياس ذلك أي ما قاله الاسنوي أنه لو وافق العقد غروب الشمس وشرط الخيار ثلاث ليال لم

مادونها ومضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقيتها فأقل في المجلس أيضاً ثم رأيت ما يأتي عن الروياني (فرع)  
 قال في الروض ويجوز التفاضل أي في الخيار كان شرطاً لاحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين أو ثلاثة قال  
 في شرحه قال الروياني ولو شرط خيار يوم فمات أحدهما في أثناءه فزاد أو أثاره مع الآخر خيار يوم آخر احتمل  
 وجهين أشبههما الجواز أه وفي الروض أيضاً فرع فان خصص أحد العبدین لا بعينه بالخيار أو بزيادة فيه لم  
 يصح فاذا عينه صح وإذا شرطه فيهما لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر أه والمفهوم من صحة تخصيص أحد  
 العبدین بعينه بالخيار أن له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوماً أيضاً من قوله وإذا شرط فيهما لم يكن له رد  
 أحدهما فهذا إما يجوز فيه تفريق الصفة على البائع لأنه لما رضى بتخصيص بعض قوله لم يبيع بشرط الخيار كان  
 ذلك رضاً منه بالتفريق (قوله) وتدخل ليالي الأيام (الخ) قال في شرح العباب وقضية قوهم وتدخل الليلة  
 للضرورة أنه لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب إذ لا ضرورة حيثئذ إلى ادخال  
 الليلة وهو ما اعتمده الاسنوي لأن الأيام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكن الذي يتجه خلافه قياساً على  
 ما قالوه في مسح الخف وكلام الرافعي كالصريح في ذلك فإنه قال إلى آخر ما أطال به عن الرافعي وغيره فراجع  
 واقصر مر في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الأوجه لأن شرطه لم يتناول تلك الليلة وأما مسح الخف

متوالية (لا تزيد على ثلاثة أيام) لأن الأصل امتناع  
 الخيار إلا فيما أذن فيه  
 الشارع ولم يأذن إلا في  
 الثلاثة فما دونها بقبوها  
 المذكورة فبقي ما عداها على  
 الأصل بل روى عبد  
 الرزاق أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أبطل  
 بيعاً شرط فيه الخيار  
 أربعة أيام فان قلت ان  
 صح فالحجة فيه واضحة  
 والأفلاخذ بحديث الثلاثة  
 أخذ بمفهوم يوم العدد  
 والأكثرون على عدم  
 اعتباره قلت محله أن لم تقم  
 قرينة عليه والأوجب الأخذ  
 به وهي هنا ذكر الثلاثة  
 للمغبون السابق إذ لو جاز  
 أكثر منها لكان أولى  
 بالذكر لأن اشتراطه  
 أحوط في حق المغبون  
 فتأمل وانما بطل لشرط  
 الزيادة ولم يخرج على  
 تفريق الصفة لأن إسقاط  
 الزيادة يستلزم إسقاط  
 بعض الثمن فيؤدي لجهله  
 وتدخل ليالي الأيام  
 الثلاثة المشروطة سواء  
 السابق منها على الأيام  
 والمتأخر (وتحسب) المدة  
 المشروطة (من) حين  
 (العقد) أن وقع الشرط فيه  
 والابان وقع بعده في المجلس

فن الشرط و آثر ذكر العقد لان الغالب وقوع شرط الخيار فيه لافي المجلس بعده (وقيل من (٣٤٧) التفرق) او التخيار لثبوت خيار

يدخل اليوم الثالث وكأنه شرط الخيار يومين وثلاث ليال اه (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضية اعتبارها منه وإن مضى قبله ثلاثة ايام فأكثروا متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك إلى آخر ما اطال به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة ايام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ سم على حج اه عش (قوله وائر ذكر العقد) اى على ذكر الشرط مع انه احسن لشموله للصورة المذكورة ايضا (قوله وردوه الخ) عبارة النهاية والمغنى وعروض بما مر من ادائه إلى الجهة اه (قوله ويجرى) إلى قوله وجز مه بجل الوطاء في النهاية لا قوله وتبعتم في المبيع قبل قبضه (قوله وإن جهل الثمن والمبيع) اى كافى الاجنبى والموكل والوارث سم على حج اه عش (قوله وبانقضاء الخ) عطف على قوله باختيار الخ (قوله ومن تصديق الخ) عطف على قوله من اللزوم (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضى هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لها فليحرر اه سم (قوله اى لها) ينبغى للبائع وحده مر سم على حج اه عش (قوله ولا ينتهى به) اى الخيار بالتسليم اه عش (قوله ما لم يلزم) اى بالاختيار او الانقضاء (قوله ولا يحبس الخ) عبارة النهاية وليس لاحدهما حبس ما في يده بعد طلب صاحبه بان يقول لا ارد حتى ترد بل اذا بدا احدهما بالمطالبة لزوم الاخر الدفع اليه ثم يرد ما كان في يده كفى المجموع هنا اه (قوله كذا في المجموع) معتمد اه عش (قوله لكن الذى في الروضة الخ) مشى الشارح مر ايضا على هذا الاستدراك في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وكذا عارضة ما خذ بسوم اه عش قول المتن (والاظهر ان كان الخيار الخ) والثاني الملك للمشتري مطلقا تمام المبيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا نهية ومغنى (قوله أو لاجنبى عنه) اى عن البائع بان كان تابعا عنه (قوله غالبا) ومن غير الغالب مالو اوصى بثلثة بستان مثلا ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية اه عش (قوله أو لاجنبى عنه) اى المشتري بان كان تابعا عنه اه عش (قوله وكونه) اى الخيار مبتدأ خبره قوله بان يختار الخ (قوله لاحدهما) اى البائع والمشتري قول المتن (وإن كان لها الخ) ولو اجتمع خيار المجلس لها وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا والثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما افاده الشيخ الاول لان خيار المجلس كما قال الشيخان اسرع واولى ثبوتا من خيار الشرط لانه اقصر غالبا وقول الزركشى الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيدا نهية زاد المغنى ومثل ذلك مالو كان خيار المجلس لواحد بان الزم البيع الاخر وخيار الشرط للاخر اه (قوله أو لاجنبى عنها) بقى ما اذا شرطاه لاجنبى مطلقا وقضية عبارة شرح الروض انه كمالو كان له عنهما وهى وظاهر

فالشارع نص على الليالى أيضا (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضيته اعتبارها منه وإن مضى قبله ثلاثة ايام فأكثروا متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك إلى آخر ما اطال به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة ايام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثالث هو خيار المجلس لا الشرط الخ (قوله وإن جهل الثمن والمبيع) اى كافى الاجنبى والموكل والوارث (ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضى هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لها فليحرر (قوله اى لها) ينبغى للبائع وحده مر (قوله وإن كان لها الخ) قال في شرح الروض ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا والثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما اقتضاه كلامهم الاول لان خيار المجلس كما قال الشيخان اسرع واولى ثبوتا من خيار الشرط لانه اقصر غالبا وقول الزركشى الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيدا كما لا يخفى (قوله أو لاجنبى عنها) بقى ما اذا شرطاه لاجنبى مطلقا وقضية عبارة شرح الروض انه كمالو كان عنهما وهى وظاهر انهما لو شرطاه لاجنبى مطلقا او عنهما كان الملك موقوفا او عن احدهما كان لذلك الاحد اه وقضية هذه العبارة ان اطلاق الشرط من البادى مع قبول الاخر يجعل الخيار لها وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسئلة الوكيل

المبيع وللبيع ملك الثمن لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل الملك وكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختار الاخر لزوم العقد (وإن كان) الخيار (لها) او لاجنبى عنها (ف) الملك في المبيع والمثمن (موقوف فان تم البيع بان انه) اى ملك المبيع (للمشتري)

و ملك الثمن للبائع (من حين العقد والى) (٣٤٨) يتم بان فسخ (المبايع) ملك المبيع وللشترى ملك الثمن من حين العقد وكان كلام يخرج عن

ملك مالكة لان أحد الجانبين ليس اولى من الآخر فوقف الامر الى اللزوم او الفسخ وينبنى على ذلك الاكساب والفوائد كاللن والثر والمهر ونفوذ العتق والاستيلاد وحل الوطء ووجوب النفقة فكل من حكمنا بملكه لعين ثمن او مشن كان له وعليه ونفذ منه وحله ماذكر وان فسخ العقد بعد اذ الاشح ان الفسخ لما يرفع العقد من حينه لا من اصله ومن لم يخير لا ينفذ منه شيء مما ذكر فيما خيره الاخر وان ال ملك اليه وعليه مهر وطء لمن خير ما لم ياذن له لاحد للشبهة فيمن له الملك ومن ثم كان الولد حرا نسبيا والمراد بحل الوطء للشترى مع عدم حساب الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فهو كحرمة من حيث نحو حيض او احرام وهذا اولى من قصر الزركشى لذلك على ما اذا اشترى زوجته قال فانه لا يلزمه استبراء حيث كان الخيار فان كان لها لم يجز له وطؤها في زمنه لانه لا يدري ابطل بالملك او الزوجية وجزمه بحل الوطء في الاولى بخالفه جزم غيره بحرمة الوطء

انهما لو شرطاه لاجني مطلقاً وعنهما كان الملك موقوفاً وعن احدهما كان لذلك الاحد اه سم (قوله) و ملك البائع للثمن) عبارة النهاية و ملك الثمن للبائع اه وهى الظاهرة (قوله) وكان كلا) الى قوله وينبنى كان حقه ان يذ كر عقب قول المصنف موقوف كافي المعنى (قوله) وينبنى على ذلك) اى الحكم بالملك لاحدهما فيما إذا كان الخيار له او الحكم له بالوقف إذا كان لهما اه رشيدى (قوله) كاللن) اى والحمل على ما اقتضاه اطلاق الفوائد اه ع ش عبارة المعنى والحمل الموجود عند البيع مبيع كالام فيقال به قسط من الزمن لا كالزوائد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما إذا حدث في زمن الخيار فانه من الزوائد اه (قوله) ونفوذ العتق) عطف على الاكساب وكذا قوله وحل الوطء وقوله ووجوب النفقة (قوله) ماذكر) اى من الاكساب وما عطف عليه تنازع فيه الافعال الثلاثة كان ونفذ وحل (قوله) وإن فسخ الخ) غاية اه ع ش (قوله) ومن لم يخير الخ) عطف على قوله فكل من حكمنا الخ (قوله) لا ينفذ الخ) الا فوق لما قبله لم يكن له ولا عليه ولم ينفذ منه ولا يحل له ماذكر (قوله) ما لم ياذن الخ) متعلق بقوله وعليه مهر وطء اه ع ش (قوله) ما لم ياذن الخ) افهم انه لا مهر إذا اذن ولعل وجه عدم المهر عند الاذن الاختلاف فيمن له الملك وإلا فالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر اه سم عبارة الرشيدى وع ش اى فان اذن له فلا مهر ويكون الوطء مع الاذن اجازة اه من خير (قوله) فيماخير (فيه) اى من المبيع او الثمن (قوله) وعليه) اى على من لم يخير (قوله) لاحد) عطف على قوله مهر وطء (قوله) ومن ثم) اى لاجل الشبهة (قوله) والمراد الخ) عبارة المعنى فان قيل حل وطء المشتري متوقف على الاستبراء وهو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح اجيب بان المراد الخ اه (قوله) في زمن الخيار) اى للشترى وحده (قوله) وإن حرم من حيث الخ) ولا احد عليه لذلك لانه ليس زنا اه ع ش (قوله) وهذا) اى الجواب المذكور (قوله) اولى) اى اولوية عموم (قوله) لذلك) اى لحل الوطء للشترى (قوله) من قصر الزركشى الخ) ما تضمنه كلام الزركشى من حل وطء الزوجة إذا كان الخيار له اى للزوج وحرمة إذا كان الخيار لهما هو الا وجه فاقاله الشيخان من الحرمة بحملة الثانية لا الاولى خلافاً للشيخ الاسلام اه سم (قوله) كان الخيار له) اى الزوج اه ع ش (قوله) لانه لا يدري ايضاً بالملك الخ) اى وإذا اختلفت الجهة وجب التعفف احتياطاً للضعف اه معنى (قوله) وجزمه الخ) اى الزركشى (قوله) في الاولى) وهى ما إذا كان الخيار له اه ع ش (قوله) يخالفه الخ) عبارة النهاية هو الاوجه وجزم جمع بحرمة فيها وإن لم يجب الخ (قوله) ومر ما يعلم الخ) فى اى محل مر ذلك اه سم اقول ولعله اراد بذلك قوله للشبهة فيمن له الملك (قوله) وفى حالة الوقف) الى الفصل فى النهاية (قوله) وفى حالة الوقف) عطف على قوله فكل من حكمنا الخ (قوله) يطالبان) اى البائع والمشتري (قوله) ثم يرجع من باب

اللهم الا ان يصور الاطلاق هنا بما اذا نطق كل منهما بالا شتر اطلاقاً لا جنى بان قال البائع بعثك بشرط الخيار للاجني فقال المشتري قبلت بشرط الخيار له وفى مسئلة الوكيل المذكورة بما اذا نطق به الوكيل البادى فقط ويقرق بين الامرين ثم بحث مع مر فاخذ بما هنا واعتذر عن مسئلة الوكيل بان ذلك للاحتياط للوكيل ثم توقف (قوله) ما لم ياذن) افهم انه لا مهر اذا اذن وكذا افهم ذلك قوله فى شرح الروض ومعلوم ان قوله بلا اذن قيد فى الاخيرة فقط اى وجوب مهر المثل بوطء المشتري والخيار للبائع ولعل وجه عدم المهر عند الاذن مع الاختلاف فيمن له الملك وإلا فالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر (قوله) من قصر الزركشى) اى ما تضمنه كلام الزركشى من حل وطء الزوجة إذا كان الخيار له وحرمة إذا كان الخيار لهما هو الاوجه فاقاله الشيخان من الحرمة بحملة الثانية لا الاولى خلافاً للشيخ الاسلام واصل ذلك انه لما صرح الشيخان بانه يحرم على الزوج وطء زوجته في زمن الخيار وعلاها بحملة المبيع ففهم من حل الخيار فى كلامهما على الثابت للمشتري وحده فتشيع الاسلام فى شرح الروض قال بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع او لهما فيجوز الوطء ومنهم من حمله على ما إذا كان لهما كالبشبهة وكالزركشى كما نقله الشارح عنه كاترى فان كان للشترى او للبائع جاز والله اعلم (قوله) ومر ما يعلم منه الخ) فى اى محل مر ذلك

فها وان لم يجب استبراء للضعف الملك ومر ما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفى حالة الوقف يتبع جميع ماذكر استقرار الملك بعد نعم يطالبان بالاتفاق ثم يرجع بان عدم ملكه قال بعضهم ان اتفق باذن الحاكم الخ

وفيه نظر بل تراضيهما على ذلك كاف وكذا اتفاقه بنية الرجوع والاشهاد عليها (٣٤٩) مع امتناع صاحبه وقد القاضي

أخذاً بما يأتي في المساقاة

وهرب الجمل ولا يحل

لواحد منهما حيثن وطه

ونحوه قطعاً وان أذن البائع

للمشتري وقول الاسنوي

أنه يحل له بأذن البائع مبنى

على بحث المصنف ان مجرد

الاذن في التصرف اجازة

والمنفقول خلافه) ويحصل

الفسخ والاجازة) للعقد في

زمن الخيار (بلفظ يدل

عليهما) صريحاً أو كناية

أما الصريح في الفسخ فهو

(كفسخت البيع ورفعته

واسترجعت المبيع )

وردت الثمن ( و ) أما

الصريح (في الاجازة) فهو

نحو ( أجزته وأمضيته )

وأزتمته وإذا شرط لهما

ارتفع جميعه بفسخ أحدهما

لا باجازه بل يبقى للآخر

لأن اثبات الخيار إنما قصد

به التمكن من الفسخ دون

الاجازة لاصالتها وقول

من خير لا بيع أو لا اشتري

إلا بنحو زيادة مع عدم

موافقة الآخر له فسخ

(ووطء البائع) الواضح

لواضح علم وأظن أنه المبيع

ولم يقصد به الزنا ولا كان

محراماً عليه بنحو تمجس

على الأوجه كما لولاط

بالغلام وكذا بخنثي ان

اتضح بعدد بالانوثه لا

لخنثي أو منه لم يتضح

(الخ) أي على الآخر (قوله وفيه نظر) معتمداً على ع (قوله كاف) أي فلا يشترط إذن الحاكم (قوله عليها) أي النفقة (قوله وقد القاضي) أي في مساقاة العدوى اه ع (قوله لو أحدهما) أي البائع والمشتري (قوله حيثن) أي في حالة الوقف اه ع (قوله ونحوه) أي من مقدمات الوطء (قوله أنه يحل له) أي للمشتري (قوله والمنقول خلافه) معتمداً وهو أن الإذن إنما يكون إجازة إذا انضم إليه الوطء اه ع (قوله المتن) (ويحصل الفسخ) في الروض في باب الحوالة مانصه ويطلب الخيار بالحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشترك لم يرص أي بها اه سم (قوله) أما الصريح (الخ) لم يذكر مثلاً للكتابة في الفسخ ولا في الإجازة ولعل من كنيات الفسخ أن يقول هذا البيع ليس بحسن مثلاً ومن كنيات الإجازة الشاء عليه بنحوه وحسن اه ع (قوله) وتقديمه أن من كناية الأول كرهت العقد ومن كناية الثاني أحبته اه وكذا قول الشارح الاتي وقول من خير لا باجازه) أي فلا يلزم جميعه أي العقد بل إنما يلزم من جهة المجيز ويبيح الخ اه ع (قوله) وقول من خير (الخ) أي وقول البائع في زمن الخيار للمشتري لا بيع حتى تزيد في الثمن أو تعجله وقد عقد بمؤجل فامتنع المشتري ففسخ وكذا قول المشتري لا اشتري حتى تنقص من الثمن أو توجله وقد عقد بحال فامتنع البائع اه (قوله لا بيع الخ) وفي البجيرمي عن القلوبي قال شيخنا من كنيتهما نحو لا بيع أو لا اشتري إلا بكذا أو لا رجع في بيعي أو شرأتي فراجع اه (قوله) إلا بنحو زيادة) أي قبل انقضاء مدة خيار المجلس أو في مدة خيار الشرط اه ع (قوله) مع عدم موافقة الآخر) ظاهره الانفساخ فيما لو كان الشرط من أحدهما وسكت الآخر أو رد عبارة حججها موافقة لعبارة الشارح م فحمل قولهما هنا مع عدم موافقة الآخر على ما لو خالفه الآخر صريحاً بان لا أراضى أو نحو ذلك وأنه لو وافقه صريحاً استقر العقد على ما توافقا عليه وان سكت لغا الشرط واستقر الحال على ما وقع به العقد أو لا اه ع (قوله) ولكن تقدم في حجج في تنبيه في شرح ولو باع عبداً بشرط اعتاقه الخ ما هو صريح في أنه إذا سكت الآخر يستقر الثمن على ما ذكر في العقد أو لا ويلغو الشرط قول المتن (ووطء البائع) قال في شرح الروض أي الأمة المبيعة في قبلها اه سم وعش عبارة النهاية ووطء البائع ولو محرماً كان الخيار لهما اه وفي الحلبي أي فلا تلازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ اه (قوله لو واضح) أي مبيع واضح بالانوثه (قوله) بنحو تمجس) أي كالمحرمة اه ع (قوله كالأولاط الخ) أي في عدم الفسخ (قوله وكذا الخنثي) أي مثل الواضح في كون الوطء له فسخا عبارة المغنى والنهية ويستثنى الوطء من الخنثي والوطء له فليس فسخاً ولا إجازة فإن اختار الموطوء في الثانية الانوثه بعد الوطء تعلق الحكم بالوطء السابق ذكره في المجموع وقياسه أنه لو اختار الواطء في الأولى المذكورة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق اه وفي بعض النسخ وكذا الخنثي بلام الجر ويوافقه قول ع (قوله) وحج وكذا أي يحصل الفسخ بوطء البائع الواضح لخنثي ان اتضح بعد بالانوثه اه (قوله) لخنثي أو منه الخ) أي ليس ووطء البائع الواضح لخنثي لم يتضح بالانوثه ولا الوطء من بائع

(قوله) ولا يحل لواحد منهما حيثن ووطء ونحوه قطعاً وان أذن البائع للمشتري الخ) يؤخذ منه حرمة ووطء المشتري وان أذن له البائع فيما إذا كان الخيار للبائع فقط بل لعله بالأولى ويوافق ذلك أنه لما قال في الروض فإن وطئها المشتري بلا إذن والخيار للبائع دون فوطؤه حرام ولا حد يلزمه المهر مطلقاً أي سواء أتم البيع أم لا عقبه في شرحه بقوله ومعلوم أن قوله بلا إذن قيد في الأخير فقط اه وأما ما في شرح العباب عقب قوله ويجرم على الآخر أي يحرم وطؤها فيما إذا انفرد أحدهما بالخيار على الآخر من قوله مانصه ومحله في ووطء المشتري والخيار للبائع فقط مالم يأذن له البائع فظاهر ذلك أن أذن المشتري والخيار له وحده للبائع فيه لا يحله وهو محتمل وعليه يفرق الخ فقبه نظر فليراجع (قول المصنف) ويحصل الفسخ الخ) في الروض في باب الحوالة مانصه ويطلب الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشترك لم يرص أي بها اه (قول المصنف ووطء البائع) قال في شرح الروض الأمة المبيعة في قبلها (قوله)

خشي لم يتضح بذ كورة لو اوضحه فسخا (قوله وخرج به) اي بالوطء (قوله ولو معلقا) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق او بوجود الصفة اه رشیدی والا قرب المتبادر الاول (قوله وايلاده) لعلة بنحو ادخال منه والافا تقدم من الوطء مغن عنه اه رشیدی (قوله حيث تخير الخ) قيد في اصل مسألة المتن اه رشیدی اي لاني خصوص مسألة الايلاد بل راجع اليهما والى كل من مسئلتى الوطء والاعتاق (قوله نحو اعتاقه) اي البائع وادرج بالنحو الاستيلاد (قوله قبله) اي نحو الاعتاق (قوله ولا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذه والا فلا اه سم (قوله بعد) اي بعد نحو الاعتاق (قوله ان كان للمشتري) اي الثاني وحده بخلاف ما اذا كان للبائع او لهما فلا يكون البيع حيث فسخا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له او لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه او لهما سم ونهايه قول المتن (وتزويجه) اي المعقود عليه عبدا وامة قال الرشیدی هل المراد من التزويج ما يشمل تزويج عبده الكبير باذنه اه اقول المتبادر عدم الشمول (قوله بهما) اي الرهن والهبة اه ع ش (قوله او هو) اي البائع (قوله البيع وما بعده) عبارة المحلى اي والمغنى الوطء وما بعده وهي اولى لان ما ذكره الشارح يخرج الوطء والعق عن كونهما اجازة وقد يقال انه اشار الى ان ما قطع فيه بانه فسخ من البائع قطع فيه بانه اجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف اذ وقع من البائع جرى في مثله الخلاف اذ وقع من المشتري اه ع ش (قوله الا ان تخير) اي واحد فصيح حيثئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوهم خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع وكان التصرف معه سم ومغنى (قوله الا ان تخير او اذن له البائع او كانت معه) اي والحال ان ذلك بعد القبض بدليل ما ياتي في باب المبيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار اولا اه سم (قوله او اذن له البائع) قضية سياقة ان هذا اذا كان الخيار لهما ولكن اطلق في الروض قوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه اجازة وصحيح نافذ انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم يذ كر وانظيره في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فما ذكر فيكون فسخا وصحيا نافذا اه سم اقول شرح المنهج كالصريح وكلام المغنى صريح في تلك القضية (قوله او كانت معه) اي او كانت التصرفات واقعة مع البائع رشیدی وع ش (قوله مامر) هو قوله هي منه صحيحة الخ اه كردى عبارة ع ش قوله وفارق اي تصرف المشتري مامر في البائع اي حيث نفذوا الخيار لهما

لا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذه والا فلا (قوله ولو بشرط الخيار الخ) قضية المبالغة ان الحكم كذلك اذا لم يوجد شرط مطلقا (قوله ان كان للمشتري) اي وحده بخلاف ما اذا كان للبائع او لهما فلا يكون البيع حيثئذ فسخا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له او لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه او لهما قال في شرح الروض فالمراد بقولهم التصرف من البائع فسخ ومن المشتري اجازة التصرف الذي لم يشرط فيه ذلك اي الخيار لنفسه او لهما انتهى وعلل قبل ذلك عدم كون البيع فسخا و اجازة اذا باع احدهما بشرط الخيار لنفسه او لهما بقوله بناء على انه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح انتهى وقد يفهم هذا التعليل ان بيع احدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسخا ولا اجازة لان خيار المجلس يمنع زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فسخا و اجازة مع ثبوت خيار المجلس ومع ما تقدم فيما اذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما اذا غلب خيار المجلس على ما تقدم فليتأمل ما يتحصل على هذا من ان شرطه لنفسه او لهما لا يكون فسخا ولا اجازة وانتفاء الشرط مطلقا يكون فسخا و اجازة (قوله الا ان تخير) اي وحده والاشكل بما مر في البائع اذ لا فارق على ذلك التقدير (قوله الا ان تخير الخ) اي فيصح حيثئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوهم خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع ولا كان التصرف معه (قوله الا ان تخير او اذن له البائع او كانت معه) اي والحال ان

وخرج به مقدماته (واعتاقه) ولو معلقا لكاه او بعضه او ايلاده حيث تخيرا او هو وحده (فسخ) اما الاعتاق فلقوته ومن ثم نفذ قطعا واما الوطء فلنضمنه اختيار الامساك وانما لم يكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالسبي فكذا تداركه بخلاف النكاح ومع كون نحو اعتاقه فسخا هو نافذ منه وان تخيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليه قبله ولا ينفذ من المشتري اذا تخيرا بل يوقف حيث لم ياذن له البائع لتقدم الفسخ لو وقع من البائع بعد على الاجازة (وكذا بيعه) ولو بشرط الخيار لكن ان كان للمشتري (واجارته وتزويجه ووقفه ورهنه وهبته ان اتصل بهما القبض ولو وهب) لفرعه (في الاصح) حيث تخيرا او هو وحده ايضا فكل منها فسخ لا شعارها باختيار الامساك فقدم على اصل بقاء العقد ومع كونها فسخا هي منه صحيحة تقدير للفسخ قبلها (والاصح ان هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا او هو وحده (اجازة) للشراء لا شعارها باختيار الامساك نعم لا تصح منه الا ان تخيرا واذن له البائع او كانت معه وفارق ما مر في البائع

بزلزل ملكه وبان صحته والخيار لهما من غير اذن البائع مسقطا لفسخه وهو ممتنع (٣٥١) (و) الاصح (ان العرض على البيع)

وانكاره (والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري) لانه قد يستبين ارباح هو أم خاسر ولا نحصل الرجوع عن الوصية بذلك لضعفها إذ لم يوجد إلا أحدهما عقدتها (فصل) في خيار النقيصة وهو المتعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو تغيير فعل أو قضاء عرفي ومر ما يتعلق بالاول ويأتى ما يتعلق بالثاني وبدأ بالثالث لطول الكلام عليه فقال (للمشتري الخيار) في رد المبيع (بظهور عيب قديم) فيه وكذا البائع بظهور عيب قديم في الثمن وأثروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وهو اعنى القديم ما قارن العقد او حدث قبل القبض وقد بقى الى الفسخ اجماعا في المقارن ولان المبيع في الثاني من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفته وان قدر من خير على ازالة العيب نعم لو اشترى محر ما ينسك بغير اذن سيده لم يتخير لقدرته على تحليله كالبايع اى لانه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه يهاب الاقدام على ابطال العبادة لان الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بدله من سبب قوى وهذا ليس منه بخلافه في نحو التمتع بالحليلة الاتي

وان لم يأذن المشتري اه (قوله بزلزل ملكه) اى المشتري (قوله لفسخه) اى البائع اه عش (قوله وهو ممتنع) اى اسقاط الفسخ اه كرى قول المتن (والتوكيل فيه) اى والهبة والرهن إذ لم يتصل بهما قبض اه معنى (قوله إذ لم يوجد) اى فى حياة الموصى

(فصل) في خيار النقيصة (قوله ومر ما يتعلق بالاول) هو قوله التزام شرطى اى فى قوله ولو شرط وصفا يقصد الخ اه عش عبارة السيد عمر فى النهى عن بيع وشرط اه (قوله ويأتى الخ) اى فى فصل التصرية حرام اه عش (قوله وبدأ بالثالث) هو قوله أو قضاء عرفي اى قدمه على الثاني (قوله لطول الكلام عليه) اى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاستتغال بغيرها او لا اه سم (قوله فيه وكذا) الى قوله ويفرق فى النهاية والمعنى الا قوله ولا نظر الى ولو كان (قوله فيه) اى المبيع المعين وغيره لكن يشترط فى المعين الفور بخلاف غيره كما يأتى له بعد قول المصنف الاتي والرد على الفور اه عش (قوله وآثروا الاول) اى اقتصروا على ثبوت الخيار للمشتري اه معنى (قوله فى الثمن) اى المعين وغيره على ما مر بان كان فى الذمة لكن ان كان معينا ورده انفسخ العقد وان كان فى الذمة لا ينفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لرده الفورية بخلاف الاول هذا كله فيما فى الذمة إذا كان القبض بعد مفارقة المجلس امالو وقع القبض فى المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه ايضا ولا لكونه وقع على ما فى الذمة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع فى المجلس كالواقع فى العقد الاول اه عش (قوله أو حدث قبل القبض) اى بغير فعل المشتري على ما يأتى اه عش (قوله اجماعا) علة لقول المتن للمشتري الخ (قوله فى الثاني) هو قوله أو حدث فيه قبل القبض اه عش (قوله وان قدر الخ) راجع للثمن وما زاده الشارح عقبه (قوله من خير) اى من البائع والمشتري اه كرى (قوله وان قدر من خير الخ) اى بمشقة اخذ من قوله الاتي لانه لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مشقة كازالة اعوجاج السيف مثلا بضره فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل يكلف سؤال غيره أم لا للمنة فيه نظر والاقرب الثاني اه عش (قوله بغير اذن سيده) متعلق بمحر ما اى فلو مات السيد مثلا ولم يعلم الحال فالاقرب الحمل على انه احرم باذنه اذا اصل عدم مبيع التحليل وهذا حيث لا وارث فان كان له وارث وصدق العبد فى احرامه باذن مورثه فالاقرب ثبوت الخيار للمشتري لان الوارث قائم مقام مورثه (قوله لقدرة على تحليله) اى بان يامر به بفعل ما يحرم على المحرم اه عش (قوله لا مشقة فيه) اى التحليل (قوله وهذا ليس منه) اى والمهابة ليست من السبب القوى (قوله بخلافه فى نحو التمتع الخ) يعنى بخلاف مهابة ابطال صوم المرأة فانها ينظر اليها فى حرمة صومها ونقلها والزواج حاضر فان الصوم لا يؤدى الى تفويت مال على الغير (قوله ولو كان حدوث العيب بفعله الخ) اى المشتري وهذا تقييد لكلام المتن عبارة المعنى ويستثنى من طرده مسائل منها ما اذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما سياتى الخ اه (قوله او كانت الغبطة) اى اولم يحدث كذلك كان حدث باقة سماوية او بفعل البائع قبل القبض ولكن كانت الخ حاصلة انه ان لم يكن فى شرائه غبطة واشترى الولي بعين المال لم يصح وفى الذمة وقع الشراء للولي وان كانت

ذلك بعد القبض بدليل ما يأتى فى باب المبيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار اول ولا ولم يشمل فهم منه البطالان اذا كان هناك خيار بالاولى لانه اذا بطل تصرف المشتري قبل القبض اذا لم يكن خيار فاذا كان خيار فليطال بالاولى فليتامل (قوله او اذن له البائع) قضية سياقه ان هذا اذا كان الخيار لهما ولكن اطلق فى الروض قوله واذنه للمشتري فى العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه اجازة وصحيح نافذا اه وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم يذكر وانظيره فى جانب البائع بان يأذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون فسحا وصحيا نافذا

(فصل فى خيار النقيصة) (قوله وبدأ بالثالث) اى قدمه على الثاني وقوله لطول الكلام اى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاستتغال بغيره اول (قوله الانضباط) تأمله

فى الففات فتامله ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض او كانت الغبطة

الغبطة فيه للولي عليه وكان معيا سواء كان العيب حادثا بعد العقد أو مقارنا له وقع للولي عليه ولا خيار مؤلف مراه ع ش (قوله في الامساك) أي للمعيب اه ع ش (قوله أو ولي) فيه تصريح بصحة الشراء للولي مطلقا لكن في شرح الروض فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معيا فإن اشتراه بعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه سليما فتعيب قبل القبض فإن كان الحظ في الأبقاء أبقى والأردفان لم يرد بطلان ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي أنه يتمتع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للصحة ولم يفصلا بين العيب المقارن والحادث اه وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر اه سم على حج قلت القياس عدم الصحة لانه يتمتع عليه شراء المعيب مع العلم بعيبه لكن ما ذكرناه عن المؤلف أي مر في قوله قيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت الغبطة فيه للولي عليه وينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وحل البطلان على ما لو اشتراه للقبضة اه ع ش وقوله قلت القياس الخ وقوله وينبغي الخ في كل منهما وقفة ظاهرة (قوله ورضيه موكله) قضيته أنه لا يشترط في امتناع رد العامل رضا المالك وهو ظاهر ان لم يصح بطلب رده من العامل ولا فلا وجه لامتناع الرد وان كان الغبطة في الرد لم ينظر لرضا الموكل في رده الوكيل وان منعه الموكل ولعله غير مراد ثم رابت سم حج صرح به اه ع ش وفي المغنى والبصرى ما يوافقه وعبرة سم قوله أو وكيل ورضيه موكله قد يقال إذا رضيه الموكل لم يتقيدني خيار الوكيل يكون الغبطة في الامساك كما هو فرض المسئلة لما يأتي في باب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فليتام اه سم (قوله فلا خيار) أي لحق الغرماء في المفلس وحق المولى عليه في الولي الخ اه ع ش (قوله بين هذا) أي حدوث العيب بفعل المشتري و (قوله وما يأتي) أي في الاجارة والنكاح و (قوله ان المستاجر) هو ما في الاجارة و (قوله وانها الخ) عطف عليه وهو ما في النكاح اه كرى (قوله بان فعله الخ) هذا يصلح لصورة الجب المذكورة اه سم (قوله وما مر الخ) عطف على قوله وما يأتي اه كرى (قوله وكالعيب) إلى قوله وقطع الشفرين في المغنى وإلى قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله ولو مرة إلى وان تاب (قوله وكالعيب فوات وصف) مبتدأ وخبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالفوات و (قوله به) أي بالوصف (قوله فيخير المشتري) أي وان حدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته بفوات الاولى لان الفضيلة لا تجبر النقص اه ع ش (قوله وان لم يكن فواته) الاولى عدمه قول المتن (كنصاء رقيق) بالاضافة وهو سل الاثنين سواء اقطع الوعاء والذكر معهما ام لا اه مغنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن الزيادة مانصه وهو بيان للبراد من الخصى هنا ولا فمن قطع ذكره وانثياه يقال له ممسوح لا خصي اه (قوله وجب رقيق) ومثل الجب ما لو خلق فاقد هما فله الخيار اه ع ش (قوله لان الفحل الخ) تعليل لاصل المتن اه رشيدى (قوله

(قوله أو ولي) فيه تصريح بصحة الشراء للولي مطلقا لكن في شرح الروض قيل باب المبيع قبل قبضه مانصه فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معيا فإن اشتراه بعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه سليما فتعيب قبل القبض فإن كان الحظ في الأبقاء أبقى والأردفان لم يرد بطلان ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي أنه يتمتع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للصحة ولم يفصلا بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التهمة اقتصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر (أو وكيل ورضيه موكله) قد يقال إذا رضيه الموكل لم يتقيدني خيار الوكيل يكون الغبطة في الامساك كما هو فرض المسئلة لما يأتي في باب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فليتام ولتقدم اول الفصل السابق عن الروض ان الوكيل لا يفعل إلا ما فيه حظ للوكيل فهو مع كونه في خيارى المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل لا بد من مراعاة حظ الموكل (قوله بان فعله) هذا يصلح لصورة الجب المذكورة (قوله اليأس وقد وجد) قد يقال لم كان كذلك (قول المصنف كنصاء رقيق) سياتى عن شيخنا الراملى استثناء كنصاء البهائم في هذه الا زمان

في المفلس أو ولي أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكله فلا خيار ويفرق بين هذا وما يأتي ان المستاجر لو عيب الدار تخير بأن فعله لم يرد على المعقود عليه وهو المنافع لانها مستقبلة غير موجودة حالا بخلاف فعله هنا وانها اوجبت ذكر زوجها تخيرت بان ملحظ التخير ثم اليأس وقد وجد ثم رأيت ما يأتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب بما ذكرته وما مر ان الوكيل في خيارى المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل فيما لومنه من الاجازة أو الفسخ بان الملحظ هنا فوات المالية وعدمه وهو انما يرجع للوكيل وثم مباشرة ما تسبب عن العقد وهو انما يرتبط هنا بمباشرة فقط وكالعيب فوات وصف يزيد في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه به كالكتابة ولو بنحو نسيان فيخير المشتري وان لم يكن فواته من اصله عيا (كنصاء) بالمد اوجب (رقيق) أو حيوان آخر لان الفعل يصلح لما لا يصلح له الخصى ولا نظر لزيادة القيمة به باعتبار آخر لان فيه فوات



وبحث الاذرعى الخ اعتمده النهاية والمعنى (قوله انه ليس بعيب الخ) وقد يقال ان الثيران الغالب فيها  
 الخصى فلا يثبت فيها خيار اه معنى (قوله والبراذين) جمع برذون وهو الفرس الذى احدا بويه عربى  
 والاخر عجمى اه كردى (قوله والبغال) هذا قد يشعر بجواز خصاء البغال وليس مراداً فانه يشترط  
 لجواز الخصاء كونه فى صغير ما كول اللحم لا يحصل منه هلاك له عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقيد  
 الجواز بكونه فى صغير ما كول ان ما كبر من فحول البهائم يحرم خصاؤه وان تعذر الاتفاغ به او عسر مادام  
 نحلا وينبغى خلافه حيث امن هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الغدة من العبد مثلاً از الة الشين  
 حيث لم يكن فى القطع خطر اه عش وفى القياس المذكور تأمل (قوله لغلبة ذلك فيها) قد يقال هذا  
 لا يوجب غلبته فى جنس الحيوان على قياس ما ذكره فى قطع الشفرين فليتامل لكن قضية ما يأتى عن شيخنا  
 الشهاب الرملى من استثناء خصاء البهائم فى هذه الازمان اعتبار الغلبة فى جنس الحيوان اه سم (قوله  
 الاق) اى فى المتن (قوله وقطع الشفرين عيب) مبتدأ وخبر (قوله وقطع الشفرين) بضم الشين اه  
 عش (قوله فى جنس الرقيق) لكن قضية ما مر فى البراذين انه ليس عيباً فى خصوص ذلك النوع وقد يفرق  
 بين نحو البراذين والاماء بان الخصاء فى البراذين لمصلحة تتعلق بها كتذليلها وتذليل الثيران لاستعمالها فى نحو  
 الحرث ولا كذلك فى قطع الشفرين من الامة فجعل ذلك فيها عيباً مطلقاً وان اعتد اه عش قول المتن  
 (وزناه) اى اذا وجد عند البائع فقط او عندهما امالو وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع  
 فهو عيب حدث عند المشتري فلا رد به (تنبيه) ثبت زنا الرقيق باقرار البائع او بينة ويكفى فيها  
 رجلا ن لانه ليس فى معرض التعيير حتى تشترط له اربعة رجال ولا يكفى اقرار العبد بالزنا لان فيه ضرراً  
 بغيره فلا يقبل منه (فرع) لو زنى او سرق العبد قبل رقه فظاهر انه عيب سم على منعه اقول ولا يبعد  
 ان مثلهما غيرهما كالجناية وشرب المسكر والقذف لان صدورهما منه يدل على الفه لاطعاً اه عش (قوله  
 ولو مرة من صغير الخ) راجع لقوله وزناه الخ عش وكردى (قوله والاظهر ان وطء البهيمة كذلك) اى  
 يثبت به الخيار ولو مرة وتاب منه اه عش (قوله لانه لم يتحقق الخ) ومن ذلك ايضا ما اعتيد فى مريد بيع الدواب  
 من ترك حلبها لايام كثيرة اللبن فظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لانه من الظن المرجوح او المساوى لعدم  
 اطراد الحلب فى كل بهيمة اه عش (قوله واقى البغوى الخ) ينبغى حمله على التردد باستواء لان الظن كاليقين  
 بدليل ان اخبار البائع بالعيب لا يفيد الا الظن مر اه سم عبارة النهاية نعم يتجه حمله على ظن مساو  
 طرفه الاخر او مرجوح فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيبه اذا يفيد سوى الظن  
 ولو اشترى شياً فقال انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله رد به ولا يمنع قوله المذكور لانه بناء على ظاهر الحال  
 اه قال عش قوله مر على ظن مساو طرفه الخ قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن ظناً بل شكاً وحيث كان  
 مرجوحاً كان وهماً فالقول بما ذكر تضعيف المعنى لمن الغى الظن نعم الظن متفاوت مراتبه باعتبار قوة  
 الدليل وضعفه فينبغى ان يقيد الظن بما لم يقود دليله بحيث يقرب من اليقين ويمكن حمل كلام الشارح عليه  
 وقوله بعيبه اى فانه لا رد به وان وجد كذلك وقوله فقال اى المشتري لمن ساله عنه او فى مقام مدحه اه وقال  
 الرشيدى قوله مر نعم يتجه حمله الخ اى فالمراد بالظن هنا ما يشمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء

(قوله لغلبة ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غلبته فى جنس الحيوان على قياس ما سيذكره فى قطع الشفرين  
 فليتامل لكن قضية ما يأتى عن شيخنا الشهاب الرملى من استثناء خصاء البهائم فى هذه الازمان اعتبار الغلبة  
 فى جنس الحيوان (قوله ولو مرة) ثم قوله وسرقته كالزنا عبارة الروض ومرة من الزنا والسرقة والابق  
 ولو تاب اه ونازعته فى شرحه فى عد السرقة والابق مع التوبة من العيوب ثم قال ولا يمنع المشتري من الرد بكل  
 من الثلاثة وجوده عنده ثانياً لان الثانى من اثار الاول وقال المتولى ان زادت قيمة المبيع نقصاً بذلك فلا رد  
 والا فله الرد اه (فرع) مثل ما مر فى الزنا الخ الردة والقتل عمداً والجناية عمداً فهى عيوب وان تاب مر (قوله  
 واقى البغوى الخ) ينبغى حمله على التردد بالاستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالعيب لا يفيد

وبحث الاذرعى انه ليس  
 بعيب فى الضان المقصود لحمه  
 والبراذين والبغال لغلبة  
 ذلك فيها وايداه غيره بانه  
 قضية الضابط الاق اى فهو  
 كالثبوت فى الاماء وقطع  
 الشفرين عيب كما شمله  
 كلامهم وغلبته فى بعض  
 الانواع لا توجب غلبته فى  
 جنس الرقيق (وزناه)  
 ذكر اكان او اشى ولو اطله  
 وتمكنه من نفسه وسخاها  
 ولو مرة من صغيره نوع  
 تميز وان تاب وحسن حاله  
 لانه قد يالفه ولان تهمته  
 لا تزول ولهذا لا يعود  
 حسان الزانى بتوبته ويظهر  
 ان وطء البهيمة كذلك  
 واقى البغوى فيمن اشترى  
 امة يظنها هو والبائع زانية  
 فبانت زانية بانه يتخير لانه  
 لم يتحقق زناها قبل العقد  
 واقره غير واحد ومنه  
 يؤخذ ان الشراء مع ظن  
 العيب لا يسقط الرد ولا يرد  
 عليه قوه لم مظعون نشا الظن  
 فيه من قضاء عرف لان الظاهر  
 ان المراد ظن اهل العرف  
 لخصوص المعاهد

(وسرقة) ولو لأختصاص كاشملة اطلاقهم ويظهر في اخذه نها انه عيب ايضا كالزنا في احواله المذكورة وعليه الا في دار الحرب لان المأخوذ غنيمة (واباقة) وهو التغيب عن سيده (٣٥٤) ولو لمحل قريب في البلد كاشملة اطلاقهم ايضا كالزنا في احواله المذكورة وعليه ايضا كما صرح

به غير واحد الا اذا جاء البناء مسلما من بلاد الهدنة لان هذا اباق مطلوب ويلحق به مالوا ببق الى الحاكم لضرر لا يتحمل عادة الحق به بنحو سيده وقامت به قرينة ووقع في كلام شارح ما قد يخالف ما ذكرته فلا تغتر به ومالو حمله عليه تسويل نحو فاسق يحمل مثله على مثله عادة ومحل الرد به اذا عاده والافلارد ولا ارش انفاقا (وبوله ابالفرش) ان اعتاده اي عرفا فلا يكفي مرة فيما يظهر لانه كثيرا ما يعرض المرة بل والمرتين ثم يزول وبلغ سبع سنين ومحل ان وجد البول في يد المشتري ايضا والافلاثنين ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الخبيثة التي يرجع اليها الطبع بخلاف ما قبله وهل لعوده هدامة يقدر بها او لمحل نظر والذي يتجه انه ان حكم خبير ان به من اثار الاول فيعيب وان توقفا او فقد او حكما به من حادث فلا ولم يعلم به الا بعد كبره فلا رد به وله الارش لان علاجه لما صعب في الكبير صار كبره كعيب حدث (ونخره) المستحكم بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلافه من الفم لسهولة زواله ويلحق به

بخلاف عرف الاصوليين اه قوله المتن (وسرقة) اي وان وجدت عند المشتري بعد وجودها في يد البائع اه عش (قوله ايضا) اي كالسرقه (قوله كالزنا) تحليل للمتن (قوله في احواله المذكورة) اي بقوله السابق ولو مرة من صغير الخ (قوله في علته) وهي قوله لانه قد يالفه الخ (قوله الا في دار الحرب الخ) وفاقا للنهية والمغنى (قوله كما صرح به الخ) وما تقرر من ان السرقة والابق مع التوبة عيب هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله الا اذا جاء النينا) الى قوله ويلحق به في النهاية والمغنى (قوله مالوا ببق الى الحاكم) ينبغي ان يلحق به غيره ممن يتوسم فيه الرقيق ان له قدرة على تخليصه بما ذكره ولو باعانه عند نحو حاكم ولو فرض عدم قدرته بحسب الواقع لان المدار على ما يغلب معه الظن على انتفاء ما يعدي في العرف اه سيد عمر (قوله الى الحاكم الخ) اي اولى من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغن عنه السيد اه عش (قوله ومالو حمله الخ) عطف على مالوا ببق الخ (قوله ومحل الرد) الى المتن في النهاية والمغنى عبارة الثاني وحيث قيل له الرد بالابق فمحل في حال عوده اما حال اباقة فلا رد قطعيا ولا ارش في الاصح اه (قوله اذا عاده) هذا يصور بما اذا ابق في يد المشتري وكان ابق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من اثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافي يد المشتري اكثر وينقص به المبيع او لا هذا هو المعتمد من خلاف في ذلك م اه سم على حج اه عش (قوله والافلارد) اي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثمن اه سم (قوله ولا ارش) اي لاحتمال عوده اه عش (قوله وبلغ سبع سنين) اي تقريبا نهاية ومغنى اي كشهري عش (قوله ومحل) الى قوله وهل لعوده في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما قبله) اي من الزنا وما عطف عليه (قوله وهل لعوده هذا) اي عود العيب الذي زال اه كردى (قوله يقدر) اي العود (بها) اي بهذه المدة (قوله ولو لم يعلم) الى المتن في المغنى (قوله به) اي بوله في الفرش (قوله فلا رد به) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة سم الاصح ان له الرد لانه من اثار ما كان في يد البائع م اه (قوله المستحكم) الى قوله وزعم في النهاية الا قوله او ابيض الى او شتاما وقوله وعبروا الى او آ كلا وقوله وظاهر الى او قرنا وقوله الا اذا كان الى او ذاسن (قوله المستحكم) بكسر الكاف لانه من استحكم وهو لازم قال في المختار واحكم فاستحكم اي صار محكما به يعلم ان ما اشترى على الالسة من قولهم فساد استحكم بضم التاء خطأ اه عش قول المتن (وصنان) بضم الصاد اه عش (قوله تراكم وسخ الخ) قد توقف فيه باعتبار ان الغالب في الارقاء المجلوبين ذلك لعدم اعتياد السواك فليتامل اه السيد عمر ولك منع تلك الغلبة (قوله لذلك) اي التعذر (قوله الانحو صداع يسير الخ) قد توقف فيه والفرق بينه وبين المقيس عليه واضح لان الملحظ في المرض ثم ما يشق معه الحضور فيخرج ما ذكر وهنا نقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان فرض فيما اذا كان الا لظن م (قوله اذا عاده) هذا يصور بما اذا ابق في يد المشتري وكان ابق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من اثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافي يد المشتري اكثر وينقص به المبيع او لا هذا هو المعتمد من خلاف في ذلك م (و الافلارد) اي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثمن (قوله سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الروض اي تقريرا لقول القاضي ابى الطيب وغيره بان يكون مثله يحترز منه اه (قوله ومحل الخ) اعتمده م (قوله فلا رد به وله الارش) الاصح ان له الرد لانه من اثار ما كان في يد البائع م راتتهى اقول اعلم ان تصحيح الرد هنا وفيما اذا ابق في يد المشتري كما تقدم ونحو ذلك قد يشكل عليه عدم الرد فيما سياتى من موته بمرض سابق ونقصها بالولادة وجه الاشكال ان ما علل به هنا من ان ما وجد في يد المشتري من اثار ما كان في يد البائع موجود فيما ياتي بان يقال زيادة المرض في يد المشتري من اثار ما كان في يد البائع وما منع كون ما ياتي من الاثار بخلاف ما هنا ففيه ما فيه (قوله ويلحق به) اعتمده م وكذا قوله على الوجه

يعرض

على الوجه تراكم وسخ على الانسان تعذر

زواله (وصنانه) المستحكم دون غيره لذلك ومرضه مطلقا الانحو صداع يسير على الوجه اخذا بما ذكره في اعدار الجملة والجماعة

يعرض احيا نأحيث لا يخل بالعمل بوجه ولا يؤدي الى نقص القيمة فمحتمل اه سيد عمر (قوله) ولو ظن مرضه عارضا اى فاشتراه بناء على ظن سرعة زواله (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى عبدا وخنته ثم اطلع فيه على عيب قديم هل له الرد ام لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص منع من الرد والافلا ولا وقع السؤال فيه ايضا عما لو اشترى رقيقا فوجده يغطف في نومه او وجده ثقيل النوم هل يثبت له الخيار ام لا فيه نظرو والظاهر ان يقال ان كانا اثنين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار والافلا لان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على انه ناشى عن ضعف في البدن (فرع) ليس من العيوب فيما يظهر ما لو وجد انف الرقيق او اذنه مثقوبا لانه للزينة اه عش (قوله) ومن عيوب الرقيق الى قوله وزعم في المغنى الا قوله وعبروا الى واكلا وقوله وظاهر الى او قرناء وقوله الا اذا كان الى او ذاسن (قوله) كونه ناعما او مبيعا في جناية عمد وان تاب منها كما جزم به في الانوار وهو المعتمد ومكثر الجناية الخطأ بخلاف ما اذا قل والقليل مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردى او مرتدا وان تاب قبل العلم كما قاله الماوردى وتبعه الا ذرعى خلافا لبعض المتأخرين سم ونهاية (قوله) او ناعما وهو من يردد الكلام الى التام والميم اه قاموس (قوله) او قاذفا اى لغير المحصنات مراه سم اى خلافا للمغنى حيث قيده بالمحصنات قال النهاية او مقامرا او كافرا يبلد الاسلام اه زاد المغنى او ساحرا اه (قوله) او تارك الصلاة وفي إطلاق كون الترك عيانا نظرا لاسيما من قرب عهده ببلوغ الاسلام اذ الغالب عليهم الترك خصوصا الاماء بل هو الغالب في قدميات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرد نهاية ومعنى اى منع الرد بترك الصلاة على المعتمد عش اى خلافا للتحفة (قوله) أو أصم) ولو فى أحد أذنيه اه نهاية (قوله) أو أقرع) وهو من ذهب شعر رأسه باقة (او ابلة) اى يغلب عليه التغفل وعدم المعرفة او مخبلا بالوحدة وهو فى عقله خبل اى فساد او مزوجا او منقلب القدمين شمالا ويمينا او متغير الاسنان بسواد او خضرة او زرقة او حمرة او كلف الوجه متغير ابشيره او فيه اثار الشجاج والقروح والكي الشانية (او ارت) اى لا يفهم كلامه غيره او الثغ اى بيدل حرقا بحرق اخر او مجونا وان تقطع جنونه واشل او اجهر لا يبصر فى الشمس او اعشى اى يبصر فى النهار دون الليل وفى الصحود دون الغيم او اخشم اى فاقد الشم او اخرس او فاقد الذوق او اخفش اى صغير العين وضعيف البصر خلقة وقيل هو من يبصر بالليل دون النهار وكلاهما عيب كما فى الروضة معنى ونهاية (قوله) مهذرا) قضيته انه لا بد من امر الامام له بها وظاهر النهاية حيث اقتضت على قولها يقتل به عدم اعتبار الرفع الى الامام لان يقال معنى قول حج مهذرا انه صار معرضا للاهدار اه عش (قوله) او مخدر) اى كالبنج والحشيش اه نهاية اى وان لم يسكر به فيما يظهر عش (قوله) لم يسكر) كالخنو ونحوه مما يسكر وان لم يسكر بشربه اه نهاية قال عش اى وان لم يتكرر منه ذلك وظاهره وان اعتقد حله كحنفى اعتاد شرب النبيذ الذى لا يسكر وهو ظاهر لانه ينقص القيمة ويقل الرغبة فيه اه (قوله) ما لم يتب) هل يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضى مدة الاستبراء وهو سنة او لافيه نظرو والا قرب الثاني اه عش (قوله) او قرناء الخ) او مستحاضة او يتناول طهرها فوق العادة او نخرا تغير ربح فرجها اه نهاية (قوله)

(قوله) كونه ناعما) او مبيعا في جناية عمد وان تاب منها كما جزم به في الانوار وهو المعتمد ومكثر الجناية الخطأ بخلاف ما اذا قل والقليل مرة فافوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردى او مرتدا وان تاب قبل العلم كما قاله الماوردى وتبعه الا ذرعى خلافا لبعض المتأخرين (قوله) او قاذفا) ولو لغير المحصنات مراه (قوله) اور تقاء او قرناء) قال فى الروضة او مستحاضة او يتناول طهرها اى فوق العادة الغالبة اه عبارة العباب او مدة طهرها من الحيض فوق العادة الغالبة قال الشارح فى شرحه وهى كما صرحوا به ثلاث او اربع وعشرون من كل شهر لكن الذى يظهر ان هذا غير مراده وان المراده ان تطول مدة طهرها الى حد لا يوجد فى النساء الا نادرا وهو ازيد من ذلك بكثير ويلزم على الاول ان من تحيض اقل الحيض وتطهر بقية الشهر ترد بذلك ولا اظنهم

ولو ظن مرضه عارضا بان  
أصليا تخيرا كالوظن البياض  
بهما فبان برضا ومن  
عيوب الرقيق وهى لا تكاد  
تنحصر كونه ناعما او تتماما  
مثلا او قاذفا او تاركا  
للصلاة أو أصم أو أقرع أو  
أبلة أو ارت أو أبيض  
الشعر لدون أربعين سنة  
ويظهر انه لا بد من بياض  
قد يسمى فى العرف شيئا  
منقصا أو شتاما أو كذا با  
وعبر واهنا بالمبالغة لافى  
نحو قاذفا فيحتمل الفرق  
ويحتمل أن الكل السابق  
والآتى على حد سواء فى أنه  
لا بد أن يكون كل من ذلك  
صار كالطبع له أى بان  
يعتاده عرفا نظير ما مر  
لكن يشكل عليه بحث  
الزركشى إن ترك صلاة  
واحدة يقتل بها عيب إلا  
ان يحجب بان هذا صيره  
مهذرا وهو أقبح العيوب  
أو آكل لطين أو مخدر أو  
شار بالمسكر ما لم يتب وظاهر  
انه لا يكتفى فى توبته بقول  
البائع أو قرناء أو ارتقاء

او حاملا او لا تحيض من بلغت عشرين (٣٥٦) سنة او احدث فيها اكبر من الاخر او نحو مجوسية او مصطك الركبين مثلا او خثي ولو

او حاملا) لانه يخاف من هلاكها بالوضع لافي البهائم فان الغالب فيها السلامة او معتدة ولو محرمة عليه بنحو نسب مغنى ونهاية (قوله او لا تحيض الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة المغنى او لا تحيض وهي في سن الحيض غالبا بان بلغت عشرين سنة قاله القاضي لان ذلك لما يكون لعلة اه وهي ظاهرة (قوله او احدث فيها الخ) وفيه خيلان كثيرة بكسر الخاء جمع خال وهو الشامة اه نهاية زاد المغنى او كونه ايسر وفصل ابن الصلاح فقال ان كان اخبط وهو الذي يعمل يديه معا فليس بعيب لان ذلك زيادة في القوة ولا فهو عيب اه (قوله او مصطك الركبين) اي مضطرهما (وله او خثي الخ) او مختشا وهو بفتح النون وكسرها الذي يشبه حر كاته حركات النساء خلقا او تخلقا اه مغنى (قوله لا اذا كان ذكر الخ) نقل هذا في شرح العباب عن ابي الفتح وضعفه وبسطرده اه سم (قوله مثلا) اي اودى اصبوع زائد (قوله زائدة) هي التي يخالف منبتها بقية الانسان اه مغنى عبارة ع ش قوله او سن شاعية اي زائدة وليست على سمت الانسان بحيث تنقص الرغبة فيه (قوله او فاقد نحو شعر) او به قروح او ثليل كثيرة او جرب او عمش او سعال اه نهاية قال ع ش قوله او ثليل بالثاء المثلثة جمع ثلول وهو حب يعلو ظاهر الجسد كالخصبة فمادونها وقوله او جرب اي ولو قليلا وقوله او سعال اي وإن قل حيث صار مزمننا اه وقوله او عمش يقال عمشت عينه اذا سال دمعا في أكثر الاوقات مع ضعف البصر اه ترجمة القاموس (قوله ولو عانة) وانما اخذ العانة غاية لان من الناس من يتسبب في عدم انباتها بالدواء فر بما يتوهم لاجل ذلك ان عدم انباتها ليس عينا اه ع ش (قوله لانه يشعر) اي فقد نحو الشعر او الظفر (قوله ضر التدوى له) اي لعدم الحيض (قوله لا لذلك الخ) اي لفقد نحو الشعر والظفر (قوله لا بما يتجه الخ) وفاقا للنهاية عبارة سم قوله لا بما يتجه الخ اعتمدهم اه (قوله ولم يحصل به شين عرفا) قد يقال لعل محل هذا التفصيل الذي افاده الشارح في نحو ديار العرب لانه قد يعد عندهم من الزينة بالنسبة لبعض الاعضاء واما كثير من البلدان كديار العجم التي منها صاحب الانوار فيعدونه مطلقا شينا عظيما ولعل هذا هو الحامل له على اطلاق كونه عيالا هو عندهم اقبح وانقص للقيمة من كثير العيوب المنصوص عليها اه سيد عمر عبارة ع ش وينبغي أن محل كون الوشم عيالا اذا كان في نوع لا يكثر وجوده فيه على ما مر اه (قوله ان هيام الخ) بضم الهاء (قوله فيعطشها) من باب الافعال او التفعيل (قوله الغلة) بالضم فالتشديد (قوله وجب ارشه الخ) هلا جاز الرد على هو او لم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم الا به لا ان يقال ان الذبح لا تلاف والعلم بعد الا تلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا ارش لانه لا يعرف القديم الا به اه سم (قوله ومثله) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله هربها الخ) هو المسمى في العرف بالجفل اه سم (قوله وشر بها الخ) اي وإن لم يكن ما كولا اه قول المتن (وعضها) اي وكونها موحا نهاية ومغنى اي كثير الرمح ع ش (قوله وخشونة مشيها) الى قوله او أخبر عدل بها في النهاية (قوله وقلة اكلها) بخلاف كثرة اكلها وكثرة اكل القرن فليس واحدا منهما عيالا بخلاف قلة شر بها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا ومن العيوب كون الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية مر اه سم (قوله وكون الدار منزل الجند) كان المراد انه جرت عادتهم بالنزول فيها عند مرورهم بذلك المحل وينبغي ان يكون جوارها كذلك لانه قد يتأذى بمجاورتهم اشد من التأذى بمجاورة القصارين اه سيد عمر (قوله منزل الجند) او ظهر بقر بها دخان من نحو

واضحا الا اذا كان ذكرا وهو يبول بفرج الرجل فقط او ذاسن مثلا زائدة او فاقد نحو شعر ولو عانة او ظفر لانه يشعر بضعف البدن وزعم فرق بينه وبين عدم الحيض بانه يتدوى له ممنوع فان عدم الحيض قد يتدوى له ايضا لكن لما ضر التدوى له لا لذلك كثر في ذلك (تنبيه) اطلق في الانوار ان الوشم عيب واقره غير واحد وإنما يتجه ان كان بحيث لا يعنى عنه اما معفو عنه بان خشى من ازالته مبيح تيمم وان تعدى به كإمر ولم يحصل به شين عرفا ومن كونه ساترا لنحو برص فانه قد يفعل لذلك فيبعد عده من العيوب حيثذو في البخارى ان هيام الابل عيب وهو داء يصيبها فيعطشها فتشرب فلا تروى ومثله ما اشتهر عند عربان مكة من داء يصيبها يسمى به الغلة بالمعجمة لكنهم يزعمون انه لا يظهر الا بعد ذبحها فيعرفون حيثذو قدمه وحدوثه فاذا ثبت قدمه وجب ارشه فيما يظهر ويحتمل خلافة لان الحكم بالقدم فيما مضى بعد الذبح امر تخميني لا يعول عليه (وجاح الدابة) بالكسر وهو امتناعها على راكبيها وعبر غيره بكونها جوحا

يسمحون به اه (قوله او حاملا) اي لافي البهائم اذا لم تنقص بالحلم مر (قوله الا اذا كان الخ) نقل هذا في شرح العباب عن ابي الفتح وضعفه وبسطرده اه (قوله لا بما يتجه الخ) اعتمدهم مر (قوله وجب ارشه فيما يظهر) هلا جاز الرد على هذا ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم الا به لا ان يقال ان الذبح لا تلاف والعلم بالعيب بعد الا تلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا ارش لانه لا يعرف القديم الا به (قوله هربها) هو المسمى في العرف بالجفل (قوله وقلة اكلها) بخلاف كثرة اكلها وكثرة اكل القرن فليس واحدا منهما عيالا بخلاف قلة شر بها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا ومن العيوب كون

فاتضى أنه لا بد أن يكون طبعها وهو متجه نظير ما مر ومثله هربها مما تراها وشر بها لبن نفسها والحق به لبن غيرها (وعضها) وخشونة مشيها بحيث يخاف منه سقوط راكبيها وقلة أكلها بخلاف القرن وكون الدار منزل الجند أو بجنبها

فمحو قصارين يؤذون بنحو صوت دفعهم او كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم او نحوه او القردة مثلا ترعى زرع الارض او الارض ثقيلة الخراج اى بأن يكون عليها اكثر من امثالها بما لا يتغابن به فيما يظهر واشيع نحو (٣٥٧) وقفيتهما وظهر مكتوب بهالم يعلم كذبه او اخبر

عدل بها وإن لم يثبت ولو  
عدل رواية فيما يظهر لان  
المدار على ما يقبل على الظن  
وجود ذلك ولا مطمع في  
استيفاء العيوب بل التعويل  
فها على الضابط الذى  
ذكره لها (و) هو وجود  
(كل ما ينقص) بالتخفيف  
كيخرج وقد يشدد بقلة  
وهو متعدد فبهما (العين او  
القيمة نقصا يفوت به غرض  
صحيح) قيد لنقص الجزء  
خاصة احترازا عن قطع  
زائد وفلكة يسيرة من الفخذ  
اندملت بلا شين وعن  
الحثان بعد الاندمال فانه  
فضيلة ويصح جعله قيدا  
لنقص القيمة ايضا خلافا  
للشراح حيث اقتصر واعلى  
الاول وبنو عليه الاعتراض  
على المتن بانه كان ينبغي له  
ذكره عقبه وتبعهم شيخنا  
في منهجه احترازا عن نقص  
يسير يتغابن به (إذا غلب)  
فى العرف العام لافى محل  
البيع وحده فيما يظهر  
والكلام فيما لم ينصوا على  
انه عيب وآلا لم يؤثر فيه  
عرف بخلافه مطلقا كما هو  
ظاهر (فى جنس المبيع  
عدمه) قيد لها احترازا  
فى الاول عن قلع الاسنان  
وبيان الشعر فى الكبير وفى  
الثانى عن ثبوت الكبيرة  
وبول الطفل فانها وان  
نقصا القيمة لا يغلب عددهما

حمام أو على سطحها ميزاب رجل أو مدفون فيها ميت وكون الماء يكره استعماله أو اختلف فى طهوريته  
كستعمل كثر فصار كثير أو وقع فيه ما لا نفس له سائلة وكون الارض فى باطنها رمل أو احجار مخلوقة  
وقصد لزوع أو غرس وان اضرت باحدهما فقط والخوض فى البطيخ لا الرمان عيب وإن خرج من حلو  
ولارد لكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت اه نهاية قال ع ش قوله ميت اى صغير أو كبير مالم يندرس  
جميع اجزائه فيما يظهر لجواز حفر موضعه حيثئذ والتصرف فيه اه وقوله مالم يندرس الخ فيه وقفة وميل  
القلب إلى الاطلاق (قوله نحو قصارين) من النحو الطاحونة اه ع ش اى ومهراس نحو الحناء (قوله او  
القردة الخ) عطف على الجن (قوله مثلا) اى والخنازير (قوله والارض ثقيلة) كذا فى اصله رحمه الله تعالى  
الاولى التعبير باوكافى النهاية وغيرها اه سيد عمر وفى آتية الروض ولا اثر لظنه سلامتها من خراج معتاد  
اه قال ع ش اى فى عدم ثبوت الخيار فاذا ظن قلة خراجها على خلاف العادة او عدمه ثم بان خلافا لم يتحير اه  
(قوله لم يعلم كذبه) عبارة النهاية الا ان يعلم انها مزورة اه اى مكذوبة وكان قادر على دفع التزوير (قوله  
استيفاء العيوب) اى عيوب المبيع حيوانا وغيره (قوله بالتخفيف) الى قوله ولا نظر فى النهاية (قوله وقد  
يشدد) اى مع ضم الياء من التفعيل (قوله وهو متعدد فبهما) اى هنا ولا فالتخفيف ياتى لازما كما ياتى متعديا  
لو احدى ولاثنين ومثله فى ذلك زاده رشيدى (قوله قيد) اى قول المصنف نقصا يفوت الخ (قوله وبنو عليه  
الاعتراض الخ) اقره المغنى (قوله ذكره عقبه) اما بان يقدم ذكر القيمة او يجعل هذا القيد عقب نقص العين  
اه معنى (قوله احترازا الخ) راجع لقوله ويصح جعله قيد الخ (قوله لافى محل البيع وحده الخ) قد يقال بل  
الذى يظهر اعتبار محل العقد فانه الذى ينصرف اليه الاسم عند اطلاق المتعاقدين ويوافقهم ما مرفى البغال  
ونحوها عن الاذرعى وكذا ما مرفى عدم ختان العبد الكبير عن الاذرعى ايضا اه ع ش وسيجيء مثله عن  
السيد عمر (قوله والكلام فيما لم ينصوا الخ) لك ان تقول الحكمة فى مشروعية الرد بالعيب دفع الضرر عن  
المشتري وقد يكون الشئ عيبا منقضا للقيمة فى محل دون آخر ومن نص من الائمة على كون الشئ عيبا او غير  
عيب إنما هو لكونه عرف محله وناحيته والمحول عليه الضابط الذى قرره وإذا كان نصوص الكتاب  
والسنة تقبل التخصيص ويدور حكمهما مع العلة وجودا وعدمها فبالك بغيرها والادب مع الشارع بالوقوف  
مع غرضه اولى بنا عن الجود على ما يقتضيه اطلاقات الائمة والله اعلم اه سيد عمر ثم اطال وبسط فى سرد  
تقييد المتأخرين لاطلاقات المتقدمين فى هذا الباب وغيره راجعه (قوله قيد) اى إذا غلب الخ (قوله لها) اى  
العين والقيمة اه ع ش (قوله فى الكبير) اى بخلافهما فى الصغير نهاية ومعنى (قوله عن ثبوت الكبيرة)  
خرج به ما لو كانت فى سن لا تحتل فيه الوطاء وجدها ثيبا فله الخيار بذلك اه ع ش (قوله ولا نظر لغلبة  
الخ) خلافا للنهاية والمغنى ووافقهما سم كما ياتى انفا (قوله فيما لم ينصوا) اخذ شيخنا الشهاب الرمل من  
الضابط ان الخصاء فى البهائم غير عيب فى الازمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب فى هذه الازمان  
فى الرقيق لغلبته وقياس ذلك ما قاله الزركشى ان محل عدد كونه شاربا للمسكر من العيوب فى المسلم  
دون من يعتاد ذلك من الكفار م اه سم (قوله ككونها عقيما) مثال لغير عيب وهو الى قوله بخلاف سبي

الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية م (قوله ثقيلة الخراج) قال فى الروض ولا اثر لظنه سلامتها من  
خراج معتاد قال فى شرحه بان ظن ان لاخراج عليها وان عليها اخر اجادون خراج امثالها ثم تبين عدم سلامتها  
من ذلك لانه مقصر بعدم البحث اه (قوله قيد لها) اى قوله إذا غلب الخ قيد لها اى لنقص الجزء ونقص  
القيمة (قوله فيما لم ينصوا فيه على انه عيب) اخذ شيخنا الشهاب الرمل من الضابط ان الخصاء فى البهائم  
غير عيب فى هذه الازمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب فى هذه الازمان فى الرقيق لغلبته فيه  
وقياس ذلك ما قاله الزركشى ان محل عدد كونه شاربا للمسكر من العيوب فى المسلم دون من يعتاد ذلك من

فى جنس المبيع ولا نظر لغلبة نحو ترك الصلاة فى الارقاء لانه لتقصير السادة ولان محل الضابط كما تقرر فيما لم ينصوا فيه على انه عيب او غير عيب  
ككونها عقيما او غير محتونة كذا الذكر الا كبير يخاف من ختانه عادة ولا يضبط بالبلوغ على الاوجه

أو كونه يعق على المشتري أو يسيء الأدب بخلاف سبب الخلق والفرق بينهما واضح أو ثقل النفس أو بطيء الحركة أو ولد نأ أو مغنيا أو غنيا أو مخر ما ينسب أو غير لخصوص التحريم (٣٥٨) به و مر انه يتخير بالعيب (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم

رضى به المشتري كالمشتري بكرة مزوجة عالما فالزال الزوج بكارتها فلا يتخير كما بحته السبكي وغيره لرضاه بسببه وقد ينزع فيه بانه لا عبرة بالرضا بالسبب مع كون الضمان على البائع فالأخذ باطلا فم غير بعيد وهذا يفرق بين هذا وقوله الاتي إلا ان يستند إلى سبب متقدم لانه فيما حدث بعد القبض يتعجب الزر كشي

من قول السبكي والأذرعى لم نرى هذه نقلا بانها داخلة في قول المتن الاتي إلا إلى آخره وهم لما علت إذ ذاك فيما بعد القبض وهذا فيما قبله وان بينهما فرقا واضحا (ولو حدث العيب بعده) أي القبض (فلا خيار) للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصفته وشمل كلامه حدوثه بعده في زمن الخيار وقال ابن الرفعة الأصح بناءً على انفساخه بتلفه حينئذ والاصح انه إن كان الملك للبائع انفسخ وإلا فلا فاذا قلنا ينفسخ تخير بحدوثه كما

صرح به الماوردي عن ابن أبي هريرة لان من ضمن النكل ضمن الجزء أولا ينفسخ فلا أثر لحدوثه (نتية) لم يبينوا حكم المقارن للقبض مع ان

الخلق في النهاية والمغنى (قوله أو كونه) عطف على كونها عقبا الخ ومرجع الضمير والرقيق الشامل للذكر والاتي (قوله والفرق بينهما واضح) ولعله ان سوء الخلق جلة لا يمكن تغييرها عس (قوله أو ثقل النفس) عطف على قوله يعق على المشتري (قوله أو ولد نأ الخ) وكذا لا رد يكون الرقيق زامرا أو عارفا بالضرب بالعود أو حجاما أو اصلع أو اغم ولا صائمة ولا يكون العبد فاسقا لا يكون سببه عيبا كما قيد به السبكي اه نهاية (قوله لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كقر رقيق لم يجاوره كفار لقلة الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية اه سم (قوله و مر انه الخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية والمغنى سواء في ثبوت الخيار قارن الخ وهي احسن (قوله رضى به) أي هذا السبب (قوله كالمشتري الخ) مثال لما حدث قبل العقد وقبل القبض بسبب متقدم على العقد (قوله فلا يتخير) أي ولا ارش مر اه سم (قوله كما بحته السبكي) اعتمده النهاية والمغنى وسم (قوله لانه فيما حدث الخ) أي وفيما لم يرض به المشتري اه سم (قوله فتعجب الخ) مبتدأ خبره قوله الاتي وهم و (قوله لم نرى هذه نقلا) مقول القول والاشارة لمسئلة شراء البكر المزوجة عالما و (قوله بانها الخ) متعلق بالتعجب (قوله وهم الخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضي الوهم لانه إذا نشأ الرد بالحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز ان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكور دخوله فيه باعتبار مفهومه الاولى فوجه الرد عليه ان يقال فرض ما نحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما يأتي من الجهل به فتامله اه سم (قوله وان بينهما فرقا واضحا) فيه ان مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضي فرقا في الحكم فضلا عن كونه واضحا بل ما قبل أولى بذلك الحكم كما تقرر فليتأمل اه سم (قوله وقال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك بعدل وم العقد ما قبله فالقياس بناءً على الخ اه بصري (قوله الارجح) إلى الفرع في النهاية (قوله بناءً على الخيار) (على انفساخه) أي العقد (بتلفه) أي المبيع (حينئذ) أي في زمن الخيار (قوله إن كان الملك للبائع) أي بان كان الخيار له اه كرى (قوله انفسخ) ويضمنه المشتري بالبدل الشرعي وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم اه عس (قوله ولا الخ) أي بان كان الملك للمشتري أو موقوفا اه عس (قوله فان قلنا ينفسخ) أي بان كان الملك فيه للبائع اه عس (قوله تخير بحدوثه) أي فحدوثه كوجوده قبل القبض نهاية ومغنى (قوله أو لا ينفسخ) أي بان كان الملك فيه للمشتري أو موقوفا اه عس (قوله فلا اثر لحدوثه) فيتمتع الرد اه عس (قوله ان له حكم ما قبل القبض) فيثبت به الخيار ويمكن شمول قول المصنف قبل القبض له بان يراد بقبول القبض ما قبل تمام القبض اه عس (قول المتن كقطعه) أي المبيع العبد أو الامة اه مغنى (قوله أو سرقة) بالجر عطف على جناته (قوله وزوال بكارته) بالجر عطف على قطعه ومثل القطع ايضا استيفاء الحد بالجلده اه مغنى (قوله فان عمله الخ) محترز قوله

الكفار مر (قوله لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كقر رقيق لم يجاوره كفار لقلة الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية اه (قوله فلا يتخير) أي ولا ارش مر (قوله لانه فيما حدث الخ) أي وفيما لم يرض به المشتري (قوله وهم لما علمت الخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضي الوهم لانه إذا نشأ الرد بالحادث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز ان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكور دخوله فيه باعتبار مفهومه الاولى فالوجه في الرد عليه ان يقال فرض ما نحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما يأتي من الجهل به فتامله وهذا يظهر ما في قوله وان بينهما فرقا واضحا لان مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضي فرقا في الحكم فضلا عن كونه واضحا بل ما قبل أولى بذلك الحكم كما تقرر

مفهوم قبل وبعد فيه متافو الذي يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسا فلا يرتفع ضمانه وقد لا يتحقق ارتفاعها وهو لا يحصل إلا بتمام قبض المشتري له سليما (إلا ان يستند إلى سبب متقدم) على العقد والقبض وقد جهله (كقطعه بجناية) قودا أو سرقة (سابقة) وزوال بكارته بزواج متقدم (فيثبت الرد في الاصح) أحالة على السبب فان علمه فلا رد ولا ارش لتقصيره وقد

نعم لو اشترى حاملا فوضعت في يده ونقصت بسبب الوضع فلا رد ومازعة ابن الرفعة فيه مردودة بانه كونه بمرض سابق المذكور في قوله (بخلاف موته بمرض سابق) على ما ذكر جهله (في الاصح) فلا رد له بذلك اي لا يرجع في ثمنه (٣٥٩) حيث قد علم ادنى رد الثمن لا المبيع للعلم

بتعذر رده بموته فلا اعتراض عليه كما هو واضح وذلك لان المرض يتزايد شيئا فشيئا إلى الموت فلم تتحقق اضافة الموت للسابق وحده نعم للمشتري ارش المرض من الثمن وهو ما بين قيمته صحيحا ومريضا وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لم يؤثر نقصا عند القبض كما هو ظاهر فلا ارش قطعاه (فرع) هـ اشترى عبدا برقبته ورم وعينه وجع قال له البائع عن الاول انه انحدر وعن الثاني انه رمد فرضى به ثم بان ان الاول خنازير والثاني بياض في العين فهل له الرد الذي يتجه انه لارد كمن اشترى مريضا فزاد مرضه لان رضاه به رضاه بما يتولد عنه وكذلك رضاه بما ذكر مرضا بما يتولد منه من الخنازير والبياض نعم لو قال له البائع عن شيء رآه هذا مريض كذا فبان مرضا آخر مغاير الاول لا يتولد عنه فالذي يتجه انه يتأتى هنا ما قالوه فيمن رضى ببيع ثم قال انما رضى به لاني ظننته كذا وقد بان خلافه من انه ان امكن اشتباه ذلك على مثله وكان ما بان دون ما ظنه أو مثله فلا رد له وان كان أعلى فله الرد وألحق بذلك المصنف وأقره مالو

وقد جهله (قوله نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كونه الخ إذ مسألة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه من قوله إلا ان يستند الخ المصور بالجهل إذ انقرر ذلك ظهر لك مخالفة ما ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف الاتي ولو باعها حاملا الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله نعم لو اشترى الخ يأتي في شرح قول المصنف ولو باعها حاملا فان فصل الخ ما يناقضه اه (قوله ونقصت الخ) مفهوما انها لو لم تنقص كان له الرد وهو ظاهر اه ع وش وفيه وقفة فان عيب الحمل قد زال بدون ان يتسبب عنه عيب آخر (قوله فلا رد) أي وله الارش اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح بانه كونه الخ (قوله بانه كونه الخ) سيأتي أن وجه ما ذكر في المرض انه يتزايد الخ فهل الحمل كذلك ينبغي أن يراجع اهل الخبرة فان ذكره وان كان طالت مدة الحمل تجدد خطر وتزايد احتمال ما قاله اه سيد عمر قول المتن (بمرض الخ) والجراحة السارية كالمريض وكذا الحامل إذ امات من الطلق اه معنى (قوله على ما ذكر) أي من العقد او القبض (قوله جهله) فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جز ما اه معنى (قوله للمشتري ارش المرض من الثمن) أي فيكون جزأ منه نسبتا إليه كنسبة ما نقص المرض من القيمة على ما يأتي في قوله وهو ما بين قيمته صحيحا ومريضا مساحا اه ع ش (قوله بان لم يؤثر) هذا التفسير حسن بالنسبة لما سير به عليه من قوله فلا ارش ولكن اطلاقهم الغير الخوف صادق بما هو أعم منه اه سيد عمر عبارة المعنى أما غير الخوف كالخى السيرة إذ لم يعلم بها المشتري فان زادت في يده ومات لا يرجع بشيء قطعالمو ته ما حدث في يده اه (قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في ان ما بان لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما استوجهه بان رضاه بما ذكر مرضا بما يتولد عنه نظر فلعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنده كافي المرض وزيادته مانعة من الرد فليتأمل فان المتجه الرد حيث لم يتولد الخنازير والبياض مما ادعاه البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه سم وسيد عمر (قوله رآه) أي المشتري (قوله مغايرا للاول الخ) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ فينبغي ان يقال فيه ما قيل في هذا سم وسيد عمر (قوله بذلك) أي بما لورضى ببيع ثم قال انما رضى الخ (قوله فيصدق يمينه) أي وله الرد (قوله قال في الروض وهذا نظير) لك ان تقول المرض في مسألة الاذرعى هو عين ما عليه

فليتأمل (قوله نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كونه الخ إذ مسألة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه مما قبله كما يفيد قوله نعم لانه استثناء من قوله إلا ان يستند الخ وهو مصور بالجهل لان قوله فان عليه الخ لمساواة له في الحكم حيث قد فلا معنى للاستثناء إذ انقرر ذلك ظهر مخالفة ما ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف الاتي ولو باعها حاملا فان فصل رده معها في الاظهر فليتأمل (قوله العلم بتعذر رده) فيه بحث لان هذا لا يدل على ان المراد ما ذكر بخصوصه لان المعلوم تعذر رده عينه وأما تعذر رده قيمته فغير معلوم لاني نفسه لا مكانه بدليل انهم قالوا به في باب تفريق الصفقة على أحد وجهين فيما لو كان المبيع عبدین وقبض احدهما ثم تلفا فان له الخيار فيما تلف في يده بان يرد قيمته وان كان الاصح في المجموع خلافا وفي روى بيع بحسنه على المعتمد الاتي في شرح قوله لرجع بالارش ولا باعتبار هذا المحل لانه لا دليل فيه على تعذر ذلك فليتأمل (قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في ان ما بان لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما استوجهه بان رضاه بما ذكر مرضا بما يتولد عنه نظر فلعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنده كافي المرض وزيادته مانعة من الرد فليتأمل فان المتجه الرد حيث لم يتولد الخنازير والبياض مما ادعاه البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه (قوله مغاير الاول لا يتولد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول

ظهر فيما اشتراه عيب فقال ظننته غير عيب وأمكن خفاء مثله عليه فيصدق يمينه ثم رأيت الاذرعى قال لو رأى عليلا عليه أثر السفر فقال مالكة لا خراشتره منى فان مرضه من تعب السفر ويؤزل سريعا فاشتراه فازداد المرض لم يردده قهر الماحدث عنده من العيب وهو زيادة المرض لكن له الارش اه وهذا نظير مسئلتنا لكن ما أفاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوله له ما ذكر

فوجب له الارش لان رده  
 إنما امتنع لحدوث عيب  
 عنده هو معذور فيه فهو  
 كمن اشترى عبدا به مرض  
 يعلمه فزاد في يده ولم يمت  
 فان له الارش وحينئذ  
 فوجوبه في مسئلتنا اولي  
 (ولو قتل بردة سابقة)  
 مثال نه به على الضابط  
 الاعم وهو ان يقتل  
 بموجب سابق كقتل أو  
 حراة أو ترك صلاة بشرطه  
 (ضمنه البائع في الاصح)  
 لما مر فيرد ثمنه للمشتري ان  
 جهل لعذره أو افلاوكون  
 القتل في تارك الصلاة إنما  
 هو على التصميم على عدم  
 القضاء لا يضر لان الموجب  
 هو الترك والتصميم إنما هو  
 شرط للاستيفاء كالردة  
 فانها الموجبة للقتل والتصميم  
 عليها شرط للاستيفاء  
 ويتفرع على مسئلتى المرض  
 ونحو الردة مؤن تجهيزه  
 فهي على المشتري في الاولى  
 وعلى البائع في الثانية  
 \* (فرع) \* استلحق البائع  
 المبيع ووجدت شروط  
 الاستلحاق ثبت منه  
 ولكن لا يبطل البيع إلا ان  
 اقام بينة بذلك أو صدقه  
 المشتري أخذ ما ياتي اول  
 محرمات النكاح ان اباه  
 لو استلحق زوجته ولم  
 يصدقه لم يفسخ النكاح

وان كانت اخته (ولو باع) حيوانا أو غيره (بشرط براءته من العيوب)

حال البيع وان تفاوتت بالزيادة وإنما وجب الارش لتغير البائع له بانه ناشئ عن تعب السفر أى فيرجى  
 زواله عقب الراحة كما هو الغالب بخلاف مسئلته فان الانحدار ليس عين الخنازير أو المديس عين البياض  
 وان سلم تولده منه في غاية الدوراه سيد عمر (قوله صار كانه) اى المشتري (قوله اولي) لعل وجهه  
 ان المشتري في مسئلته جاهل بالعيب اى الخنازير أو البياض حقيقة (قوله مثال) اى قول المصنف ولو هلك في  
 النهاية وكذا في المغنى لا قوله فرع إلى المتن وقوله بان لا يكون إلى أو الباطن وقوله ويؤخذ إلى المتن قول  
 المتن (ولو قتل بردة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد وهو الاصح وكذا المتحتم قتله بالمحاربة ولا قيمة على  
 متلفهما كما قاله ابن المقرئ لاستحقاقهما القتل والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على أن المغلب  
 في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان المغلب فيه معنى القصاص وانه لو قتله غير الامام بغير إذنه لزمه  
 ديتة وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته وانه لما لكة نه على ذلك الاذرى والمعتد الا اول مع ان الحكم  
 لا ينحصر فيهما بل يحزى في غيرهما كتارك الصلاة والصائت والزاني المحصن بان زنى ذمى ثم التحق بدار  
 الحرب ثم استرق فيصح بيعهم ولا قيمة على متلفهم اه مغنى وكذا في النهاية وسم إلا أنها اعتددا القضية  
 المذكورة تبعاً للشهاب الرملى ثم قالاً فكان المرتد مثلاً لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف فلو غصب انسان  
 المرتد مثلاً فقتل عنده فلا ضمان عليه اه زاد النهاية وسيأتى ما حاصله ان الردة ان طرأت في يد الغاصب ضمنه  
 وان كانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه اه (قوله أو حراة) اى قطع طريق اه عش (قوله بشرطه) وهو  
 الاخراج عن وقت الضرورة فقط اه كردى اى بعد اضرار الامام له بها (قوله لماسر) اى من قوله حاله على  
 السبب اه عش (قوله لا يضر) في كون الموجب سابقاً (قوله هو الترك) أى فقط و (قوله للاستيفاء)  
 اى استيفاء الامام الحداه كردى (قوله ونحو الردة) اى كالحراة وترك الصلاة (قوله وعلى البائع في  
 الثانية) اى ان اريد تجهيز المرتد إذا وجوب منتف فيه اه نهاية قال عش وسم أو يحمل على ما لو تأذى  
 الناس برأحتهم مثلاً فان على سيده تنظيف المحل منه اه (قوله إلا ان اقام بينة بذلك) في قبول بينته حينئذ نظر  
 ومخالفة لما ذكره فيما لو باع داراً ثم ادعى وقفيته اه رشيدى وقديفرق بتشوف الشارع بالعق (قوله  
 أو صدقه المشتري) اى فيبطل البيع ويرجع بالثمن اه عش (قوله حيواناً أو غيره) مع قوله صح العقد مطلقاً  
 تصريح بانه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على حج اه عش قول المتن (ولو باع)  
 اى العاقد سواء كان متصرفاً عن نفسه أو ولياً أو وصياً أو حاكماً أو غيرهم كما يفيد اطلاقه وينبغى تقييده بالشرط  
 المتصرف عن نفسه لا عن غيره لانه انما يتصرف بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد اخذاً  
 بما تقدم ان الوكيل لا يجوز له ان يشتري المعيب ولا ان يشترط الخيار للبائع أو لها فلو شرط المشتري البراءة

خنازير الخ فينبغى ان يقال فيه وقيل في هذا (قول المصنف ولو قتل بردة سابقة الخ) فعلم صحة بيع المرتد  
 والمحارب قال في الروض ولا قيمة على متلفهما قال في شرحه والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بناها على  
 ان المغلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان المغلب فيه معنى القصاص وانه لو قتله غير الامام بغير  
 إذنه لزمه ديتة وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما لكة نه على ذلك الاذرى اه وحمل شيخنا الشهاب  
 الرملى ما نقله عن القفال على ما إذا كان القاتل ماذون الامام في قتله ثم قال في شرح الروض وخرج  
 بالاتلاف ما لو غصب انسان المرتد مثلاً فقتل عنده فانه يضمنه لتعديده على مال غيره إلى آخر ما أطال به  
 في ذلك ومنه قوله قال ابن العباد فلو قتله الغاصب فينبغى انه ان قتله لا على وجه الحد ضمنه وإلا فلا اه  
 والاوجه انه لا ضمان مطلقاً لما مر انه مستحق القتل وإلا فيلحق بمثل ذلك في غير الغاصب اه وبعبارة  
 شرح مر المرتد لا قيمة له فكما لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف وسيأتى ذلك واضحا في الغصب وان  
 حاصله ان الردة ان طرأت في يد الغاصب ضمنه وان كانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه (قوله وعلى  
 البائع في الثانية) بمعنى انها تتعلق به وإلا فالمرتد لا يجب تجهيزه وقد يحمل هذا على ما إذا اقتضى الحال نحو  
 دفنه للتضرر به فانه قد يسن حينئذ أو يجب مر (قوله حيواناً أو غيره)



على البراءة منها أو أن لا يرد بها صح العقد مطلقا كما علم مما مر في المناهي لانه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب واذ شرط (فلا يظهر انه يبرأ عن عيب باطن بالحيوان) موجود حال العقد (لم يعلبه) البائع (دون غيره) كما دل عليه ما صح من قضاء عثمان المشتهرين الصحابة رضی الله عنهم ولم ينكروه وفارق الحيوان غيره بانه يا كل في حالتي صحته وسقمه فقلما ينفك عن عيب ظاهر او خفي فاحتاج البائع لهذا الشرط ليشق بلزوم البيع فيما يعذر فيه فن ثم لم يبرأ عن عيب غيره مطلقا لان الغالب عدم تغيره ولا عن عيبه الظاهر مطلقا لندرة خفائه عليه وهو ما يسهل الاطلاع عليه بان لا يكون داخل البدن ومنه تن لحم الماكولة لسهولة الاطلاع عليه كما يفيد ما يأتي في الجلالة او الباطن الذي عليه لتقصيره اذ كتمه تدليس يائمه (وله مع هذا الشرط) اذا صح (الرديع) في الحيوان (حدث) بعد العقد و (قبل القبض) لانصراف الشرط الى الموجود عند العقد وباتى ما لو تنازعا في حدوده (ولو شرط البراءة عما يحدث) وحده او مع الموجود (لم يصب) الشرط (في الاصح) لانه اسقاط الشيء قبل ثبوته

من العيوب في المبيع والبائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لا تنفاه الحظ لمن يقع العقده اه عرش (قوله في المبيع) اشار به الى ان الضمير في قول المصنف براءته يرجع الى البائع اه رشيدى (قوله في المبيع) مثله ما لو اشترى بشرط براءته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر اه عرش اى في اول الفصل (قوله او ان لا يرد بها) ومثله ما لو قال اعليك ان به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة ايضا لان ما لا يمكن معانيته منها لا يكتفى ذكره بمجمل او ما يمكن لا تغنى تسميته (قوله او ان لا يرد الخ) عطف على براءته و (قوله او على البراءة) عطف على بشرط الخ و (قوله او ان لا يرد الخ) على قوله البراءة والضمير المستتر فيه وفي نظيره السابق راجع الى المشتري (قوله مطلقا) اى صح الشرط ان لا احلبي عبارة الكردى ظاهر اكان العيب او باطنا عليه او لم يعلبه اه (قوله ويوافق ظاهر الحال) يتامل هذا مع التصوير اه سم على حج ولعل وجه الامر بالتامل انه يرد في غير العيب الباطن فلا معنى لحصول التاكيد فيه وقد يجاب بانه يؤكد بحسب الظاهر او في بعض صور هو العيب الباطن ومراده بالتصوير قوله حيوانا او غيره اه عرش قول المتن (براعن عيب) اقتصر المختار على تعدية برأ بمن وعليه فقوله المذكور على تضمن معنى نحو التباعد اه عرش (قوله موجود حال العقد) مستفاد من قول المصنف وله مع هذا الشرط الرديع بحدث الخ اه عرش (قوله المشتهر الخ) قيل ان ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجماع اه عميرة اه عرش (قوله وفارق الحيوان غيره) اى حيث يرى فيه البائع من العيب الباطن المذكور اه عرش (قوله غيره) كالثياب والعقار ولا فرق في الحيوان بين العبد الذى يخبر عن نفسه وغيره اه معنى (قوله انه يا كل في حالتي صحته وسقمه) اى فلا اماره ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها عبارة عرش يعنى انه يا كل في حال صحته وفي حال مرضه فلا تنتدى الى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الاكل حال المرض لكان بينا اه عميرة اه (قوله فيما يعذر فيه) اى فيما لا يعلبه من الخفى اه معنى (قوله عن عيب غيره) اى غير الحيوان (مطلقا) اى ظاهرا او باطنا عليه او جهله عميرة وكردى (قوله ولا عن عيبه الخ) اى الحيوان و (قوله مطلقا) اى عليه البائع او لا اه نهاية (قوله وهو) اى الظاهر ومنه الكفر والجنون وان تقطع فيثبت بهما الرد اه عرش (قوله داخل البدن) قال سم نقلا عن الشارح مر المراد بالباطن ما لا يطلع عليه غالبا وعليه فالمراد بدخل البدن ما يمسر الاطلاع عليه ككونه بين الفخذين لا خصوص ما في الجوف وفي كل من حواشى شرح الروض ولو الدال شارح مر وحاشية شيخنا الزيادى ما يوافق الحمل المذكور اه عرش (قوله تن لحم الماكولة) اى ولو حيا اه نهاية (قوله لسهولة الاطلاع الخ) اى ولو مع الحياة اه نهاية اى بنحو ريج عرفها عرش (قوله او الباطن) عطف على قوله الظاهر ومن الباطن الزناو السرقة فيما يظهر لعسر الاطلاع عليهما من الرقيق اه عرش (قوله عليه) اى البائع (قوله اذا صح) كانه احتراز به عما اذا شرط البراءة عما يحدث مثلا عبارة عرش قوله اذا صح يشعر بان فيه خلافا وقضية كلامه فيما تقدم حيث جعل جواب لو محذوفا وقول المتن فلا يظهر الخ جوا بالمقدر عدم جريان خلاف فيه الا ان يكون احتراز به عما ذكر من جملة مقابل الاظهر من انه لا يبراعن عيب اصلا فان حاصله يرجع الى الغاء الشرط واولى منه ما في كلام المحلى انه قيل بطلانه بناء على بطلان الشرط وعليه فكان الاولى جعل قوله فلا يظهر هو الجواب وكانه عدل عنه لكون الخلاف في الصحة ليس باقوال ولان قول المصنف انه يبرأ الخ في البراءة دون صحة العقد اه عرش (قوله ويأتى الخ) عبارة المغنى و يؤخذ من كلام المصنف الا ترى في قوله ولو اختلف في قدم العيب ان البائع هو المصدق اه (قوله وحده) الى قوله ويؤخذ في المغنى الا قوله مبهم وقوله ولا يقبل الى بخلاف (قوله لانه اسقاط الخ) قضية هذا التعليل انه يبراعن الموجود دون الحادث واستقر به سم على منهج وفي الشيخ عميرة اى والنهاية والمغنى خلافاه عبارته

مع قوله صح العقد مطلقا) تصريح بانه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط (قوله ويوافق ظاهر الحال) يتامل مع التصوير (قوله او مع الموجود) كذا في شرح الروض (قول المصنف لم يصب) ظاهره عدم الصحة في الموجود ايضا وعبارة الروض بطل العقد قال في شرحه صوابه الشرط

وان افرد الحادث فهو اولى بالبطلان وفي سم على حج ان ظاهر كلام المصنف البطلان في الموجود ايضا ولم  
يزد على ذلك اه ع ش وفي البجيرمي عن الشوبري قال الشيخ لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث اه  
وفي حاشية ابي الحسن البكري على المحل البطلان فيهما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد الكل اه  
(قوله فلا يبرأ من ذلك) كما لو ابراه من ثمن ما يبيعه له نهاية ومعنى (قوله بشرط البراءة العامة) اى المذكورة  
في قول المتن ولو باع بشرط براءة عن العيوب (قوله فلا يصح) اى الشرط كما هو السياق فله الرد حيثئذ اه  
سم اى ويفيده قوله الاقنى فلم يؤثر الرضا به الخ (قوله باختلاف عينه) راجع الى المبهم وقوله وقدره وحله  
الى المعين اه ع ش (قوله ولا يقبل قول المشتري الخ) اى فلا رد له بذلك ولا يتوقف ذلك على يمين من البائع  
لكونه ظاهرا اه ع ش (قوله لا يخفى عند الرؤية غالبا) هذا قد يشكل عليه قولهم فيما مر ان من عيوب  
الريق التي ترد بها اذا ظهر وجهها المشتري يياض الشعر وقلع الاسنان اللهم الا ان يقال انه كان حصل من  
البائع تقرير منع من الرؤية كصبغ الشعر او يكون راه قبل الشراء بمن لا يتغير فيه غالبا اه ع ش  
(قوله بخلاف ما لا يعاين) محترز قوله يعاين والمراد ان ما لا يعاين اذا شرط البراءة منه يبرأ ودخل فيه ما لو باعه  
بطيخة وقال للمشتري انها قرعة فوجدها كذلك فلا رد له لان في ذكره اعلاما به فيبرأ منه ع ش وبرماى  
(قوله كزنا وسرقة) ومن ذلك ايضا ما لو باعه ثورا بشرط انه يرقد في المحراث او يعصى في الطاحون او  
بشرط ان الفرس شمس وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للعلة المذكورة اه ع ش والشموس الحيوان  
الذى يمنع الركوب على ظهره (قوله لرضاه به) اى فلا خيار له اه ع ش (قوله من هذا) اى من قوله لا يعاين  
اه ع ش ويحتمل ان المشار اليه قوله ويعاين الخ ويحتمل انه قوله او معين يعاين كبرص لم يره محله الخ بل  
هو الاقرب معنى (قوله فيمن) اى فى بائع (قوله فانه لا رد به) من تسمية كلام البعض اه ع ش (قوله ان  
الزيف لا يعرف الخ) لك ان تقول ان الزيف على قسمين قسم يعلم حاله بمجرد مشاهدته لغلبة ما خالطه من نحو  
نحاس وقسم لا يعلمه الا بالخبراء به من نحو الصيارفة لقلة مخالطه مما ذكر فليكن محمل ما اقبى به بعضهم الاول  
ومحمل ما افاده الثاني اه بصري (قوله فلم يؤثر الرضا به) اى فله الرد وان قل الزيف ويظهر ان منه ما لو اشترى  
منه بانصاف من الفضة وقال للبائع هي نحاس اذ الظاهر ان المراد من مثل هذه العبارة ان فيها نحاسا لان  
جميعها نحاس وينبغي ان مثل ذلك ما لو باعه شاشا مثلا وقال انه خام فان اراد محل الحمو منه صح وبرى منه والا  
فله الرد ما لم يزد عما كان في يد البائع لان الزيادة عيب حادث يمنع الرد قهرا اه ع ش (قوله باقة) الى قول  
المتن وهو في النهاية الاقوله او ابق قال ع ش ولعل الشارح اسقطه لما مر له من انه اذا ابق في يد المشتري  
فلا رد له ولا ارش مادام ابقا لا احتمال عوده اه (قوله باقة الخ) اى كان مات او تلف الثوب او اكل الطعام  
اه نهاية (قوله او جناية) ولو من البائع اه ع ش (قوله او ابق) عطف على هلك المبيع (قوله اى بعد  
قبضه له) انما قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند المشتري ان يكون قبضه لجواز ان يكون للبائع حق الحبس  
واستقل المشتري بقبضه بلا اذن فقبضه فاسد وهو في يد البائع حكما فلو تلف انفسخ العقد وبضمنه المشتري  
يبدله للبائع لاستيلائه عليه بلا اذن اه ع ش (قوله وان شرط عليه عتقه) كذا فيما اطلعنا من النسخ  
وهو يوهى اعتبار الاعتاق مع شرط العتق عبارة النهاية ولو اشترى بشرط عتقه واعتقه الخ اه وكتب عليه  
ع ش ما نصه قضيته انه لو اشترى بشرط اعتاقه واطلع فيه على عيب قبل اعتاقه رده ولا ارش وفيه نظر لانه التزم  
اعتاقه بالشرط ويامر به الحاكم به اذا امتنع وعبارة حج بعد قول المصنف او اعتقه او شرط عليه عتقه اه  
ولم يذكروا عتقه وقضيتها ان شرط العتق كاف في استحقاق الارش وان لم يعتقه اه ولعل نسخ الشارح  
هنا مختلفا ولا فائدة ما فيها وان شرط الخ بصيغة الغاية (قوله او كان ممن يعتق الخ) عطف على عتقه عبارة  
ع ش قوله او كان ممن يعتق الخ اى ولم يشرط اعتاقه لما مر انه لا يصح شراء من يعتق عليه بشرط العتق لعدم  
امكان الوفاء بالشرط اه (قوله او زوجها) عبارة النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقدر وجهه لغير البائع ولم

فلا يبرأ من ذلك وادعاء  
لزوم بطلان العقد بطلان  
الشرط ممنوع كما يعلم بآمر  
في المناهى وخرج بشرط  
البراءة العامة شرطها من  
عيب مبهم او معين يعاين  
كبرص لم يره محله فلا  
يصح لتفاوت الاغراض  
باختلاف عينه وقدره وحله  
ولا يقبل قول المشتري في  
عيب ظاهر لا يخفى عند  
الرؤية غالب ما راه بخلاف  
ما لا يعاين كزنا وسرقة لان  
ذكره اعلام به ومعين اراه  
اياه لرضاه به ويؤخذ من هذا  
رد ما اقبى به بعضهم فيمن  
أقبضه المشتري ثمنه وقال له  
استنقده فان فيه زيفا فقال  
رضيت بزيفه فطلع فيه  
زيف فانه لا رد له به ووجه  
رده ان الزيف لا يعرف  
قدره في الدرهم بمجرد  
مشاهدته فلم يؤثر الرضا به  
نظير ما تقرر (ولو هلك  
المبيع) باقة او جناية او  
ابق (عند المشتري) اى  
بعد قبضه له (او اعتقه) وان  
شرط عليه عتقه او كان ممن  
يعتق عليه او وقفه او  
استولدها او زوجها

اتتهى وبوافقه تقدير الشارح (قوله فلا يصح) اى الشرط كما هو السياق فله الرد حيثئذ (قوله او زوجها)

وثبت ذلك اذ لا يكتفى اخبار المشتري به مع تكذيب البائع له قاله السبكي وفيه نظر (٣٦٣) بالنسبة لنحو العتق والوقف لمؤاخذته به وان

كذب (ثم علم العيب)  
الذي ينقص القيمة بخلاف  
الخصاء (رجع بالارش)  
للباس من الرد حتى في التزويج  
لانه يراد للدوام نعم لارش  
له في روى بيع بمثله من جنسه  
كحلي ذهب بيع بوزنه ذهباً  
فبان معيباً بعد تلفه لنقص  
الثلث فيصير الباقي منه مقابلاً  
بأكثريته وذلك ربابل  
يفسخ العقد ويسترد الثمن  
ويغرم بدل التالف على  
المعتمد وقول الاسنوي  
وكذا لو كان العتيق كافراً  
لارش لانه لم يلبس من  
الرد فانه يحارب ثم يسترق  
فيعود للمسك مردود بان  
هنا اذ لا ينظر اليه ويلزمه  
مثله ولو وقف لاحتمال انه  
يستبدله عند من يراه وبانه  
لو فرض صحة ما قاله كان  
يتعين عليه فرضه في معتق  
كافر اذ عتيق المسلم لا يسترق  
(وهو) اي الارش سمي  
بذلك لتعلقه بالارش وهو  
الخصومة (جزء من ثمنه) اي  
المبيع فيستحقه المشتري  
من عينه ان وجدت (وان  
عين عثماني الذمة او خرج  
عن ملك البائع وعاد نسبته)  
اي الجزء (اليه) اي الى  
الثلث (نسبة) اي مثل نسبة  
(ما نقصه) (العيب من القيمة)  
متعلق بنقص (لو كان) المبيع  
(سليماً) اليها ولو كانت قيمته  
بلا عيب مائة وبه ثمانين  
فنسبة النقص اليها خمس فيكون  
الارش خمس الثمن فلو كان

يرضه مزوجاً فللمشتري الارش فان زال النكاح في الرد واخذ الارش وجهان او جهه ما ان له الرد  
ولا ارش اه قال ع ش قوله لم وقد زوجه الخ مفهومه انه لو زوجه البائع ثم اطاع فيه على العيب جازله  
الرد وهو شامل للذكر والاثني وقوله لم يرضه اي البائع وقوله ان له اي المشتري وقوله الرد اي رد المبيع مع  
الارش الذي اخذه من البائع ثلثا ياخذ له في مقابلة شيء وقوله ولا ارش اي حيث لا مانع من الرد كان طلقت  
قبل الدخول او بعده ولم يعلم بعيبها الا بعد انقضاء العدة والا فالعدة عيب مانع من الرد قهر اه (قوله) وثبت  
ذلك اي ثبت الهلاك وما عطف عليه ولو تصديق البائع و (قوله) اخبار المشتري به اي بالموجب للارش  
من الهلاك ونحوه اه ع ش (قوله) وفيه نظر (وقد يجاب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره الرجوع  
بالارش سم وع ش (قوله) بخلاف الخصاء اي بخلاف ما ينقص العين كالخصاء فلا ارش له لعدم نقص القيمة  
اه اسنى قول المتن (رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجد بها عيباً  
رجع بارش على البائع ويكون له وقال الا كثرون يصرفه في الاضحية وهو مشكل جدا واي فرق بينها وبين  
العتق والوقف فالذي يتجه ما قاله الاقلون اه سم وقوله فالذي الخ في النهاية والمغني ما يوافقه (قوله) للباس  
من الرد انظره في الاباق سم على حج ومروجه اه ع ش (قوله) لنقص الثمن اي لانه لو اخذ الارش  
بنقص الثمن لانه جزء منه اه كرى (قوله) بل يفسخ العقد اي فوراً اه ع ش (قوله) ويسترد الثمن ويغرم  
الخ هذا ان ورد على العين فان ورد على الذمة ثم عين غرم بدل التالف واستبدل في مجلس الرد وان فارق مجلس  
العقد اه معنى (قوله) فرضه في معتق الخ ان يقول وكذا لو كان المعق والعتيق كافرين لارش (قوله) في  
معتق كافر) بالاضافة مع فتح التاء (قوله) اي الارش الى قول المتن ولو تلف الثمن في النهاية الا قوله او وجد  
عيباً قديماً بالثلث (قوله) فيستحقه اي الجزء (قوله) من عينه اي الثمن وكذا ضمير عين وخرج وعاد (قوله)  
من عينه) اي مثلياً كان او متقوماً فلو اشترى عبداً بعرض ثم اعتقه ثم اطاع فيه على عيب استحق الذي اشتراه  
به شائماً ان كان باقياً فان تلف العرض استحق ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد ع ش وسم (قوله) وان  
عين الخ اي في المجلس او غيره اه اسنى (قوله) اي الجزء الى قوله وافهم في المغني (قوله) اي مثل نسبة)  
بالنصب على انه مفعول مطلق والاصل نسبته اليه نسبة مثل نسبة الخ اه ع ش اقول بل هو بالرفع على حذف  
المنعوت والنعت واقامة ما اضيف اليه النعت مقام المنعوت قول المتن (لو كان سليماً) متعلق بالقيمة اي من  
القيمة باعتبار حال سلامة المبيع (قوله) اليها اي القيمة متعلق بنسبة مجرورة بمثل قال المغني ولو ذكر هذه

عبارة العباب وشرحه ولو عرف عيب الرقيق العبد او الامة وقد زوجه ومحل في الامة ان كان تزويجها  
لغير البائع كما قاله الاسنوي وغيره ولم يرضه البائع مزوجاً فللمشتري الارش الا ان يقول الزوج قبل الدخول  
ان ردك المشتري بعيب فانت طالق فله الرد اما اذا زوجه البائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فان زال النكاح  
لموت الزوج او نحو طلاقه ففي الرد واخذ الارش من المشتري وجهان في الجواهر عن المتولي وعبارة تالو  
انقطع النكاح وفسخت الكتابة ففي رد المبيع والارش وجهان انتهى والذي يتجه ان له الرد في الصورتين  
من غير ارش عليه لزوال المانع كالمعاد الا بقاؤك المهر من ومحل ان لم تنقص قيمة الفن بالتزويج او الكتابة  
والا فلارد ولو مع الارش الا ان رضى البائع هو انظر قوله والذي يتجه الخ مع ان زوال الزوجية تخلف  
العدة فيهما ان اريد بالطلاق في الثانية ما يشمل الطلاق بعد الدخول والافقى الاولى وقد احترازوا في المسئلة  
السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل الدخول كما ذكره في قوله الا ان يقول الزوج قبل الدخول الخ فينبغي ان  
محل جواز الرد اذا انقضت العدة (قوله) وفيه نظر (وقد يجاب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره في  
الرجوع بالارش) قول المصنف رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجد  
بها عيباً رجع بارش على البائع ويكون له وقال الا كثرون يصرفه في الاضحية وهو مشكل جدا واي فرق  
بينها وبين العتق والوقف فالذي يتجه ما قاله الاقلون اه (قوله) للباس من الرد انظره في الاباق (قول المصنف  
جزء من ثمنه) الظاهر انه لا فرق في الثمن هنا بين كونه مثلياً او كونه متقوماً فاذا نقص العيب خمس قيمة المبيع

عشرين رجع منه باربعة وانما رجع بجزء الثمن لا بالتفاوت بين القيمتين لثلاثي جمع بين الثمن والمشم

اللفظة ولو قال كما في المحرر والشرح والروضة إلى تمام قيمة السليم لكن أولى لأن النسبة لا بد فيها من منسوب ومنسوب إليه ولكنه تركها للعلم بها اهـ أي من ذكر المنسوب إليه في الثمن (قوله في بعض الصور كما ذكر) أي في هذا المثال فإن تفاوت القيمتين عشرون وهي قدر الثمن اهـ سم (قوله بعد طلبه) قال في شرح الروض ثم يحتمل أن تكون المطالبة به على الفور كالأخذ بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الكتابة أنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اهـ سم أقول قوله لا يتعين له الفور الخ ظاهر كلامه اعتماد هذا لأنه جعل الأول مجرد احتمال والثاني المنقول وعبارة الشارح أي مر على شرح البهجة واستحقاقه له بطلبه ولو على التراخي اهـ ومثله في شرح المنهاج عند قول المصنف والرد على الفور اهـ ع (قوله اما عكسه) بان وجب الارش للبائع على المشتري (قوله قبله) أي الفسخ (قوله او وجد عيا قديما الخ) لا يلزم هنا المحذور السابق في جانب المشتري لأن غاية الأمر أن يزيد الثمن للبائع سم (قوله فان الارش) أي الواجب للبائع و (قوله ينسب للقيمة) معتمد أي بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليما وقيمه معيبا بالحادث ولو زاد على الثمن اهـ ع (قوله لا الثمن) هذا الاثبات والنفي ظاهر في الأولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة ان معناه انه يؤخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فامعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفي اهـ سم ويمكن ان يقال ان معناه انه يرجع بجزء من المبيع نسبه اليه كنسبة ما نقص العيب من قيمة الثمن لو كان سليما اليها على قياس ما قيل في ارش المبيع اهـ ع وفيه من التكلف ما لا يخفى ولعل الأولى ان يجاب بان قول الشارح لا الثمن سالبه والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله كما يأتي الخ) كلامه هناك لا يشمل قوله او وجد عيا قديما بالثمن اهـ سم قول المتن (والاصح اعتبار الخ) أي لأن الفرض اضرار البائع كما ساقى عن الامام واعتبار الاقل يوجب زيادة الارش المضربه كما يظهر بامتحان ذلك في الامثلة على ما ساقى اهـ (قوله أي المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقيد وماذا يفعل لو كان المبيع مثليا فليراجع اهـ ر شدي ويظهر ان التقيد المذكور انما هو لاجل ان المنظور هنا نقص المبيع من حيث القيمة ولو كان مثليا اذ الكلام في نقص الصفة كما تقدم في شرح ثم علم العيب وحاشيته (قوله فان زيادة في المبيع حدثت الخ) هذا لا ياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ ولا يزول الا من حين الاجازة او انقطاع الخيار وقوله وفي الثمن حدثت في ملك البائع هذا لا ياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ فلك الثمن للمشتري سم

مثلا رجع المشتري بخمس الثمن المتقوم فيملك خمس عينه ان كان موجودا فان كان معدوما رجع بخمس قيمته ويعترف فيها الاقل كما تقرر في المبيع فليتأمل (قوله كما ذكر) أي في المثال فان تفاوت القيمتين عشرون وهي قدر الثمن (قوله لكن بعد طلبه) قال في شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة به على الفور كالأخذ بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الكتابة أنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اهـ سم (قوله او وجد عيا قديما بالثمن) لا يلزم هنا المحذور السابق في جانب المشتري لأن غاية الأمر أن يزيد الثمن للبائع (قوله ينسب للقيمة لا الثمن) هذا الاثبات والنفي ظاهر في الأولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة ان معناه انه ياخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فامعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفي (قوله كما ياتي) عبارته ثم حيث او جبا ارش الحادث لان نسبة الى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمه معيبا به وبالحادث بخلاف ارش القديم فانما تنسبه الى الثمن كما مر اهـ ولم يزد على ذلك وهو لا يشمل قوله او وجد عيا قديما بالثمن (قول المصنف والاصح اعتبار أقل قيمة الخ) أي لأن الفرض اضرار البائع كما ساقى عن الامام واعتبار الاقل يوجب زيادة الارش المضربه كما يظهر بامتحان ذلك في الامثلة على ما ساقى اهـ (قوله المتقوم) كانه اشارة الى ما ياتي في قوله الآتي ولو تلف الثمن دون المبيع رده واخذ مثل الثمن او قيمته وقد يتعلق أيضا بقوله آتفا او وجد عيا قديما بالثمن فليتأمل (قوله حدثت في ملك المشتري) هذا لا ياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ ولا يزول الا من حين الاجازة او انقطاع الخيار (قوله حدثت في ملك البائع) هذا لا ياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع حيثئذ

في بعض الصور كما ذكر ولان المبيع مضمون على البائع به فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزئه كالحر يضمن بالدية وبعضه ببعضها فان كان قبضه رذرا هو الا سقط عن المشتري لكن بعد طلبه على المعتمد وافهم المتن ان هذا في ارش وجب للمشتري على البائع اما عكسه كما لو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيا حدث عند المشتري قبله او وجد عيا قديما بالثمن فان الارش ينسب للقيمة لا الثمن كما ياتي في شرح قوله من طلب الامساك (والاصح اعتبار اقل قيمه) أي المبيع المتقوم جمع قيمه ومن ثم ضبطه بخطه بفتح الياء ومثله الثمن المتقوم (من يوم) أي وقت (البيع الى) وقت (القبض) لان قيمتهما ان كانت وقت البيع اقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن حدثت في ملك البائع فلا تدخل في التقويم او كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالنقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا تدخل في التقويم وما صرح به من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتمد وان نازع فيه جمع (تنبه) اذا اعتبرت قيم المبيع او الثمن

فأما أن تتحدد قيمته سليما وقيمتاه معيبا أو يتحداسليما ويختلفا معيبا وقيمة وقت العقد اقل أو أكثر أو يتحدامعيبا لاسليما وهي وقت العقد اقل أو أكثر أو يختلفا سليما ومعيبا اقل أو أكثر أو سليما اقل ومعيبا أكثر أو بالعكس فهي تسعة اقسام امثلتها على الترتيب في المبيع اشترى قنا بالف وقيمته وقت العقد والقبض سليما مائة ومعيبا تسعون فالنقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن مائة أو قيمته سليما مائة وقيمتاه معيبا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وقل قيمته معيبا معيبا فله خمس الثمن أو قيمته معيبا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو (٣٦٥) عكسه فالتفاوت بين قيمته معيبا وأقل قيمته سليما عشرة

وهي تسع اقل قيمته سليما فله تسع الثمن فان قلت صرح الامام بان اعتبار الاقل في الاقسام كلها إنما هو لاضرار البائع لما مر من التعليل وحينئذ فالقياس اعتبار ما بين الثمانين والمائة وهو الخس لانه الاضرر بالبائع قلت ليس القياس ذلك لان المعيار نسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والذي نقصه العيب من القيمة هو ما بين الثمانين والتسعين وأما ما بين التسعين والمائة فأنما هو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين اليها وهو التسع كما تقرر فتأمل أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيبا تسعون أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيبا ثمانون أو بالعكس فالتفاوت

على حج أي فينبغي أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اه ع ش (قوله فاما ان يتحد الخ) هو القسم الاول (قوله قيمته) أي قيمته وقت العقد وقيمته وقت القبض (قوله او يتحداسليما ويختلفا الخ) تحتها قسمان اشارة اليها بقوله اقل أو أكثر وكان الظاهر تانيث الفعلين و(قوله او يتحدامعيبا الخ) تحتها قسمان ايضا (قوله او يختلفا سليما ومعيبا الخ) تحتها اربعة اقسام اشارة الى اثنين منها بقوله سليما ومعيبا الخ والى الباقيين بقوله او سليما اقل الخ فهي تسعة اقسام سكنت عن حالة بين العقد والقبض وباعتبار ما يزيد الصور عن تسع رشيدى ومغنى (قوله اشترى قنا الخ) خبر قوله امثلها باعتبار الربط بعد العطف (قوله فله عشر الثمن) أي مائة (قوله او عكسه) راجع لقوله وقيمتاه معيبا الخ (قوله خمس الثمن) وهو مائتان (قوله او عكسه) راجع لقوله وسليما وقت العقد الخ (قوله فله تسع الثمن) أي فله مائة وأحد عشرة وتسع (قوله من التعليل) أي بقوله لان قيمتهما الخ سم وع ش (قوله فالقياس الخ) أي في قوله او قيمته معيبا ثمانون الخ و(قوله بين الثمانين والمائة) أي لا بين الثمانين والتسعين اه ع ش (قوله قلت الخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يخدشه امر ان احدهما انه يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لالانه اضرر بالبائع بل لان النقص انما هو عنده والثاني انه كما يحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلا تعين الاول الذي هو مبنى الجواب اللهم الا ان يقال كون القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوك فلم تعتبر سم على حج اه ع ش (قوله وهي الخ) أي ما نقصه الخ والتانيث لرعاية المعنى (قوله او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا ثمانون الخ) مثال القسم السادس و(قوله او بالعكس) أي عكس قوله أو قيمته الخ مثال السابع (قوله او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا الخ) مثال الثامن و(قوله او بالعكس) أي عكس القول المذكور مثال التاسع (قوله فيما اذا اتحدتا الخ) وهو القسم الثاني (قوله ذلك) أي اختلاف قيمته معيبا وهي وقت القبض أكثر (قوله لانقص بعض الخ) عبارة النهاية والمعنى لانقص العيب اه (قوله لان زوال العيب الخ) أي قبل القبض (قوله مطلقا) أي رد اكان او ارشا (قوله وان سلم ما ذكره) أي قوله وهي وقت القبض أكثر الخ اه ع ش قول المتن (ولو تلف الثمن) أي المقبوض اه مغنى (قوله حسا) الى قوله او اجني في النهاية (قوله او شرعا) كان اعتقه او كاتبه او وقفه او استولده الامه او خرج عن ملكه الى غيره اه مغنى (قوله نظير ما مر) أي في هلاك المبيع اه ك رد ي (قوله واطلع) أي المشتري و(قوله به) أي بالمبيع قول المتن (رده) أي المشتري

له فلك الثمن للمشتري (قوله فهي تسعة اقسام) قال في شرح الروض واذ انظرت الى قيمته فيما بين الوقتين ايضا زادت الاقسام اه (قوله من التعليل) أي بقوله لان قيمتها الخ (قوله قلت الخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يخدشه امر ان احدهما ان يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لالانه اضرر بالبائع بل لان النقص انما هو عنده والثاني انه كما يحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلم يتعين الاول الذي هو مبنى الجواب اللهم الا ان يقال كون

بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معيبا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن وخص البارزى بحثا اعتبار الأقل فيما إذا اتحدتا سليما لاسليما وهي وقت القبض أكثر بما إذا كان لكثرة الرغبات في المعيب لقلة ثمنه لانقص به من المعيب وإلا اعتبر أكثر القيمتين لان زوال العيب يسقط الرد ورد بان الزائل من العيب يسقط اثره مطلقا كما لو زال العيب كله فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فلم يعتبر الاكثر اصلا على ان تقيده بما إذا اتحدت قيمته سليما غير صحيح وان سلم ما ذكره (ولو تلف الثمن) حسا او شرعا نظير ما مر او تعلق به حق لازم كرهن (دون المبيع) واطلع على عيب به (رده) إذ لا مانع (واخذ مثل الثمن) ان كان مثليا

(أو قيمته) أن كان متقوماً لأن ذلك بدله ومراعاة اعتبار الأقل فيما بين وقت العقد إلى وقت القبض (أما لوقب) فله الرجوع في عينه سواء أكان معينا في العقد أم عماف الذمة في المجلس أو بعده وحيث رجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع أن وجد ناقص وصف كان حدث به شلل كما أنه يأخذ بزيادته المتصلة مجانا نعم أن كان نقصه بجناية أجنبي أي يضمن كما هو ظاهر استحق الارش ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري ثم فسخ رجع عليه بدله بخلاف ما لو أبرأه منه نظير ما يأتي في الصداق ولو أداه أصل عن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقبوله له أو أجنبي رجع للمؤدى لأن القصد اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وإنما قدر الملك لضرورة السقوط عن المؤدى عنه (وعلم بالعيب) في المبيع (بعد زوال ملكه) عنه بعوض أو غيره (إلى غيره) وهو باق بحاله في يد الثاني أو بعد نحو رهنه

المبيع ولو صالحه البائع بالارش أو غيره عن الرد لم يصح لأنه خيار فسخ فاشبه خيار التروى في كونه غير متقوم ولم يسقط الرد لأنه إنما سقط بعوض ولم يسلم إلا أن علم بطلان المصلحة فيسقط الرد لتقصيره وليس لمن له الرد امساك المبيع وطلب الارش ولا للبائع منعه من الرد ودفع الارش اه (قوله لأن ذلك) أي مثل الثمن أو قيمته (بدله) أي الثمن التالف المثل أو المتقوم (قوله ومراعاة الأقل) أي يقال بمثله هنا اه ع (قوله فيما بين وقت العقد الخ) الأولى كافي المغنى والأسنى من وقت البيع ثم هذا صادق بما إذا كان الثمن المتقوم في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه وفي سم بعد كلام عن شرح الروض ما نصه وقضية هذا أنه لو كان الثمن متقوماً في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف رد قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض اه (قوله أما لوقب) أي الثمن كلا أو بعضا بقرينة قوله الآتي ببعضه أو كله و (قوله فله) أي للمشتري (الرجوع في عينه) أي وله العدول بالتراضى إلى بدله على ما يفيد التعبير به الخ اه ع (قوله رجع) أي المشتري (قوله ببعضه أو كله) أي الثمن (قوله أن وجد ناقص الخ) قال في شرح العباب وفارق ما يأتي من أن نقص المبيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حينئذ الرد قهراً وقياس البيع خلافه سم على حج اه ع (قوله كان حدث به) أي بالثمن (قوله كما أنه يأخذ) أي المشتري الثمن (قوله نقصه) أي وصف الثمن (قوله بجناية أجنبي) أي غير البائع والمشتري (قوله أي يضمن) احتراز عن نحو الحرق (قوله استحق الارش) أي على البائع وهو له الرجوع على الأجنبي اه ع (قوله ثم فسخ) أي فسخ المشتري العقد (قوله رجع عليه بدله) أي رجع المشتري على البائع ببدل الثمن والفرق بينهما وبين الإبراء أن البائع دخل في يده شيء من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الإبراء فإن البائع لم يدخل في يده شيء من جهة المشتري حتى يرد له أو بدله له اه ع (قوله بخلاف ما لو أبرأه منه) أي فلا يرجع بشيء ولو أبرأه من بعضه فالتجته أنه لا يرجع بقسط ما أبرأه ويرجع بقسط الباقي اه سم (قوله ولو أداه) أي الثمن وكذا ضمير رجع (قوله للمؤدى) خلافاً للنهاية عبارة سم الذي في الروض هنا أنه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله في المبيع) إلى قول المتن فليبادر في النهاية (قوله ملكه عنه) أي أو عن بعضه اه نهاية (قوله أو بعد نحو رهنه) أي عند غير البائع اه نهاية وقال ع ش مفهومه أن له الارش إذا كان عند البائع والظاهر أنه غير مراد وإنما المراد أنه يفسخ العقد ويسترد الثمن اه عبارة الرشيدى التقييد بغير البائع إنما تظهر ثمرة في قول المصنف بعد فاعاد الملك فله الرد إذ مفهومه أنه إذا لم يعد الملك أي أو نحوه كان فسخ الرهن ليس له الرد فكله يقول محل هذا إذا كان الرهن عند غير البائع وكذا في قوله أو أجازته ولم يرض البائع فلا أثر لها بالنسبة لنفي الارش إذا لا ارش سواء أكان الرهن عند غير البائع وهو ظاهر أو عند البائع لأنه متمكن من الرد في الحال وسواء رضى البائع بالمؤجر مسلوب

القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوك فلم تعتبر (قول المصنف أو قيمته) عبارة الروض وقيمته في المتقوم لكن في المعين رد قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض اه قال في شرحه وقوله في المعين من زيادته ولا حاجة إليه بل قديوم خلاف المراد لأن التلف إنما يكون في معين اه وقضية هذا الاعتراض أنه لو كان الثمن متقوماً في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف رد قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض (قوله وحيث رجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع أن وجد ناقص وصف) قال في شرح العباب وفارقه ما يأتي من أن نقص البيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولو لم يضمن المشتري نقص صفة المبيع كما يأتي اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حينئذ الرد قهراً وقياس البيع خلافه فليتامل (قوله بخلاف ما لو أبرأه منه) ويرجع بقسط الباقي (قوله رجع للمؤدى) الذي في الروض

المنفعة لذلك أو لم يرض به لعدم الياس من الرد فتأمل اه (قوله أو اباقة الخ) أو كتابته صحيحة أو غصبه اه  
 نهاية (قوله والعيب الا باق) أى وإلا فهو عيب حدث فله ارش العيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث  
 فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقاؤه على البائع الارش كذا في العباب ولم يزد الشارح في شرحه على  
 تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لأنه لا يس من الرد حيثئذ لحدث عيب الا باق بيده اه سم  
 عبارة السيد عمر قوله والعيب الا باق أى ولو مع غيره بخلاف ما لو كان العيب غير الا باق فقط فان الا باق  
 حيثئذ عيب حادث مانع عن الرد فلا يتم فيه جميع التفصيل الا في الذى من جملته الرد بعد العود اه (قوله أو  
 اجارته) قال في شرح العباب أى لغير البائع كما بحثه الزركشى اه سم (قوله ولم يرض البائع الخ) قال في  
 العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجرا أى مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن الاجرة له وفسخ  
 ثم على خلافه انه لا اجرة له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب ثم علم انه كان حدث عند  
 المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا يرد الاقالة اه وعليه فيفرق بين الاقالة  
 وما هنا انه فسخ لاعن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فانه اذا بان ما يطله عمل به ثم قال اما اذا رضى به  
 مسلوبها ولا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري باجرة تلك المدة كما اقتضاه كلامهم هنا وفي نظائره  
 سم على حجة اه ع ش قول المتن (في الاصح) وعليه لو أعذر العود بتلف أو اعتاق رجوع بارش المشتري الثاني  
 عن الاول والاول على بائعه وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع ارثائه منه اه معنى وقوله وله الرجوع  
 عليه الخ خلافا للنهاية عبارة ته وليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لأنه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني  
 وقد حدث به عيب عند من اشترى منه البائع الثاني خير البائع الاول بين استرجاعه أى بعيه الحادث  
 وتسليم الارش له أى ارش العيب القديم للبائع الثاني ولو لم يقبله البائع الثاني وطول بالارش أى ارش  
 القديم رجوع على بائعه أى الاول لكن بعد التسليم أى للارش كما في اصل الروضة اه (قوله وغبن الخ)  
 عبارة المعنى وغبن غير كما غبن هو اه (قوله وكل من العلتين) أى التعبيرين في الاستدلال استدراك الظلامة  
 والغبن (قوله له فيه) أى للمشتري في المبيع قول المتن (فله الرد) أى ولو طالت المدة جدا ما لم يحصل بالعبد  
 مثلا ضعف يوجب نقص القيمة اه ع ش (قوله لزوال كل من العلتين) أى عدم الياس من الرد واستدراك  
 الظلامة اه رشيدى قول المتن (والرد على الفور) (فرع) لا بد للناطق من اللفظ كفسخت البيع  
 ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور ايضا اه سم على منهج ولعله احتراز  
 باللفظ عن الاشارة من الناطق اما الكتابة منه فهى كناية ومرة ان الفسخ كما يكون بالصرح يكون بالكناية  
 اه ع ش (قوله اجماعا) إلى المتن في المعنى (قوله في المبيع المعين) أى في رد المشتري المبيع المعين أى أو  
 البائع الثمن المعين اه رشيدى (قوله المعين) أى في العقد عبد الحق اه ع ش (قوله فان قبض شيئا عمافى  
 الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه ان محل ضعف القول بملك المبيع أى في الذمة بالقبض ما اذا جهل عيه

هنا انه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله والعيب الا باق) أى والافو عيب حدث فله  
 ارش العيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقاؤه على البائع الارش  
 كذا في العباب ولم يزد الشارح في شرحه على تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لأنه لا يس من الرد  
 حيثئذ لحدث عيب الا باق بيده اه فانظر لم يجر في ذلك ما يأتى في قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط  
 الرد قهر الخ (قوله أو اجارته) قال في شرح العباب أى لغير البائع كما بحثه الزركشى ايضا (قوله ولم يرض  
 البائع باخذ مؤجرا) قال في العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجرا أى مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه  
 ظن ان الاجرة له وفسخ ثم علم خلافه أى انه لا اجرة له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب  
 القديم ثم علم انه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة  
 اه وعليه فيفرق بين الاقالة وما هنا انه فسخ لاعن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فانه اذا باع ما يطله  
 عمل به ثم قال اما اذا رضى به مسلوبها ولا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري باجرة تلك المدة كما

أو اباقة والعيب الا باق  
 أو اجارته ولم يرض البائع  
 باخذ مؤجرا (فلا ارش)  
 له (في الاصح) لأنه لم يياس  
 من الرد لأنه قد يعود له  
 وقيل لأنه استدراك الظلامة  
 وروح كما روج عليه وعبارة  
 بعض الاصحاب وغبن كما  
 غبن وكل من العلتين فاسد  
 لا يهاهم جواز قصد ذلك  
 الذى لا قائل به كما هو واضح  
 خلافا لمن وهم فيه لان  
 المظلوم لا رجوع له  
 الاعلى ظالمه ثم رايث  
 الفارقى قال ان اطلاق ذلك  
 فاسد علله بنحو ما ذكرته  
 (فان عاد الملك) له فيه (فله  
 الرد) لا مكانه سواء اعاد  
 اليه بالرد بالعيب  
 ولا خلاف فيه لزوال كل  
 من العلتين أم بغيره كبيع  
 او هبة او وصية او ارث  
 او اقالة لزوال المانع  
 (وقيل ان عاد اليه بغير الرد  
 بعيب فلا رد) له لأنه  
 استدراك الظلامة ومرة انه  
 ضعيف (والرد على الفور)  
 اجماعا ومحل في المبيع  
 المعين فان قبض شيئا عمافى  
 الذمة

فور لان الاصح انه لا يملكه  
إلا بالرضا بعينه ولا نه غير  
معقود عليه ولا يجب فوري  
طلب الارش أيضا كاجته  
ان الرفعة لان أخذه لا  
يؤدي إلى فسخ العقد ولا  
في حق جاهل بأن له الرد  
وعذر بقرب اسلامه وهو  
من يخفى عليه بخلاف من  
يخالطنا من أهل الذمة أو  
بنشئه بعيدا عن العلاء أو  
بان الرد على الفور ان كان  
عاميا يخفى على مثله قال  
السبكي أو جهل حاله ولا  
بدم يمينه في الكل ولا  
في مشتر شقصا مشفوعا  
والشفيع حاضر فانتظره  
هل يشفع أولا ولا في مبيع  
ابق تأخر مشتره لعوده  
فله رده إذا عاود وان صرح  
باسقاطه و مر انه لا ارش  
ولان قال له البائع أزيل  
عنك العيب وأمكن في مدة  
لا تقابل باجرة كما يأتي في  
نقل الحجارة المدفونة ولا  
في مشترز كويا قبل الحول  
فوجد به عيبا قديما ومضى  
حول من الشراء فله التأخير  
لاخراج الزكاة من غيره  
لعدم تمكنه من الرد قبله  
لان تعلق الزكاة به عنده  
عيب حدث ولا في مشتر  
آجر ثم علم بالعيب ولولم  
يرض البائع به مسلوب  
المنفعة فله التأخير إلى انقضاء  
مدة الاجارة أو شرع في

أما إذا علم عند القبض فيتجه انه يملكه بمجرد قبضه كالمقبضه جاهلا ثم رضى به اه سم (قوله بنحو بيع  
الخ) أي كصلح وصادق وخلع (قوله انه لا يملكه إلا بالرضا) قضيته ان الفوائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب  
ملك للبائع فيجب ردها له وان رضى المشتري به معيما وان تصرفه فيه ببيع او نحوه قبل العلم بعينه باطل  
والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين اه ع ش (قوله ايضا) أي كالا يجب في رد ما قبضه عمافي الذمة اه  
ع ش (قوله وعذر) وينبغي ان من العذر ما لو افتاه مفت بان الرد على التراخي وغلب على ظنه صدقه ولولم  
يكن اهلا للافتاء فلا يطل خياره بالتأخير وينبغي ان من العذر ما لو ارى جنازة بطريقه فصلي عليها من غير  
تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك او انتظر فلا يعذر وهذا كله حيث عرض بعد الاخذ في الرد فلو  
كان ينتظر جنازة وعلم بالعيب عند الشروع في التحجير اغتفر ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه ع ش (قوله  
بخلاف من يخالطنا) أي مخالطة تقضي العادة بمعرفته ذلك فلا يعذر اه ع ش (قوله إن كان عاميا الخ) أي  
ولو كان مخالطا لاهل العلم لان هذا ما يخفى على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقيد هنا اه بجري عن  
شيخه (قوله او جهل الخ) عطف على قوله يخفى الخ اه ع ش ويحتمل انه عطف على قوله عذر قال النهاية قال  
الاذرعي والظاهر ان من بلغ مناجنو نافا فاق رشيد افاشترى شيئا ثم اطلع على عيبه فادعى الجهل بالخيار انه  
يصدق يمينه كالناشئ بالبادية اه قال ع ش قوله فاشترى الخ أي قبل مضي مدة يمكنه فيها التعلم عادة اه  
(قوله حاضر) أي في البلد (قوله فانتظره) أي مدة يغلب على ظنه بلوغه الخبر فيها اه ع ش (قوله ابق) اما  
بصيغة اسم الفاعل كما في النهاية عبارة ولا في مبيع ابق او مغضوب اه قال ع ش قوله في مبيع ابق أي  
وعيه الا باق اه واما بصيغة المضى كما في المغنى عبارة تهلوا اشتري عبد افاق قبل القبض واجاز المشتري البيع  
ثم اراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد العبد اليه اه (قوله باسقاطه) أي الرد وقضيته م رانه إذا اسقط الرد في غير  
هذين أي الا بقاء والمغضوب سقط وان عذر بالتأخير (قوله و مر انه لا ارش له) أي لاحتمال عودده (قوله  
ولان قال الخ) أي لا يجب فور ان الخ ع ش (قوله في مدة لا تقابل الخ) مفهومه ان المدة لو كانت تقابل باجرة  
وطلب البائع تأخيرها اليها واجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التأخير انما وقع بطلب البائع فلم  
ينسب المشتري فيه إلى رضا بالعيب ومفهومه ايضا انه لو امكن ان الته في مدة لا تقابل باجرة ولم يرض البائع  
بتأخيرها اليها سقط خيار المشتري وان لم تزد المدة على ثلاثة ايام كيوم ونحوه اه ع ش (قوله فله التأخير) نعم ان  
تمسكن من اخر اجها ولم يفعل بطل حقه اه نهاية (قوله إلى انقضاء مدة الاجارة) أي وان طالت كتسعين سنة  
حيث لم يحصل فيها للبيع عيب في يد المستاجر اه ع ش (قوله فله) أي الرد بعيب اخر اه نهاية قال ع ش هذا  
شامل لما لو علم بالعيبين معا فطلب الرد باحدهما فعجز عن اثباته فله الرد بالاخر وان لم يعلم البائع به قبل  
اه قول المتن (فليدار على العادة) يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التفل وان خالف عادة  
غيره لان المدار على ما يشعر بالاعراض او لا وتغيير عاداته بالزيادة عليها تطويلا او قدر ابعاد العلم بالعيب يشعر  
بذلك وان لم يزد على عادة غيره م رسم على حج وينبغي فيما لو اختلفت عاداته ان ننظر إلى ما قصد به قبل الاطلاع  
على العيب فلا يضر فعله وانه لو لم يكن له قصد اصلا لا يضر ايضا لان ما فعله صدق عليه من عاداته وانه لا يكتفي  
هنا في العادة مرة واحدة بل لا بد من التكرار بحيث صار عادة له اه ع ش (قوله ولا يؤمر) إلى قول المتن ولو تركه  
في النهاية إلا قوله الشرع فيه إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله ولو تفكها فيما يظهر وقوله ولا التأخير إلى المتن

اقتضاه كلامهم هنا وفي نظائره الخ اه (قوله فان قبض شيئا عمافي الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه ان  
حل ضعف القول بملك المبيع أي في الذمة بالقبض ما إذا جهل عيبه اما إذا علم عند القبض فيتجه انه يملكه  
بمجرد قبضه كالمقبضه جاهلا ثم رضى به (قوله كاجته ان الرفعة) وقد منا نقله عن الامام في الكلام على قوله  
ولو هلك المبيع الخ (قوله فله التأخير لاخراج الزكاة) نعم ان تمسكن من اخر اجها ولم يفعل بطل حقه م (قول  
المصنف فليدار على العادة الخ) يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التفل وان خالف عادة  
غيره لان المدار ما يشعر بالاعراض او لا وتغيير عاداته بالزيادة عليها تطويلا او قدرا بعد العلم بالعيب

الرد بعيب فعجز عن اثباته فانتقل للرد بعيب آخر فله لعذره باشتغاله بالاول ولا إذا وجب الفور (فليدار على العادة) وقوله



(قلوعله وهو يصلي)  
 ولو نفل (أو) وهو (ياكل)  
 ولو تفكها فيما يظهر أو  
 وهو في نحو حمام أو خلاه  
 أو قبل ذلك وقد دخل وقته  
 (فله) الشروع فيه عقب  
 ذلك والابطال رده كما افهمه  
 قولهم لو علمه وقد دخل وقت  
 هذه الامور واشتغل بها  
 وبعد شروعه فيه له (تاخير)  
 أي الرد (حتى يفرغ) من ذلك  
 على وجهه الكامل لعذره  
 كالشفعة ولاجل ذلك  
 اخرى هنا ما قالوه ثم وعكسه  
 ولا يضر سلامه على البائع  
 بخلاف محادثته ولا لبس  
 ما يتجمل به ولا التأخير  
 لنحو مطر شديد على الوجة  
 ويظهر انه يكفي مايل  
 الثوب (أو) عليه (ليلة) له  
 التأخير (حتى يصبح) لعذره  
 بكلفة السير فيه ومن ثم لو  
 امكنه السير فيه من غير كلفة  
 لزمه (فان كان البائع بالبلد  
 رده) المشتري (عليه) بنفسه  
 او وكيله (مالم يحصل  
 بالتوكيل تأخير مضر ولولي  
 المشتري وورائه الرد  
 ايضا كما هو ظاهر (أو) رده  
 (على) موكله او وارثه او  
 وليه او (وكيله) بنفسه او  
 وكيله كما افاده سياقه فساوت  
 عبارته عبارة اصله خلافا  
 لمن فرق وذلك لانه قائم  
 مقامه (ولو تركه) أي  
 المشتري او وكيله من ذكر  
 من البائع ووكيله الحاضرين  
 (ورفع الامر الى الحاكم

وقوله كما افاده الى المتن (قوله ولا يؤمر بعدو) أي في المشي (ولا ركض) أي في الركوب اه نهاية (قوله او  
 قبل ذلك) عطف على قول المتن وهو يصلي (قوله وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجماعة ان قرب  
 حضوره كحضوره اه ع ش (قوله فله الشروع فيه الخ) أي في نحو الصلاة عقب العلم بالعيب اه ك ر د ي  
 ويمكن ارجاع الضمير للرد واسم الاشارة لنحو الصلاة وكان الاولى تأخير مسئلة العلم قبل نحو الصلاة الى قوله  
 ولا يضر سلامه الخ كما فعله المغنى (قوله والا) أي بان لم يشرع في نحو الصلاة عقب علم العيب او في الرد عقب  
 الفراغ من نحو الصلاة (قوله كما افهمه الخ) فيه وقفة نعم لو قالوا فاشتغل بالفاء بدل الواو كان الافهام ظاهرا  
 (واشتغل بها) أي فلا باس حتى يفرغ منها اه سم (قوله على وجهه الكامل) ومنه انتظار الامام الراتب  
 فله التأخير للصلاة معه وان كان مفقودا اذا كان اشتغاله بالرد يفوت الصلاة معه بل او تكبيرة الاحرام  
 والتسيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين يوم الجمعة سبعا سبعا اه ع ش وقوله  
 والتسيحات الخ عطف على انتظار الامام (قوله ما يتجمل به) ظاهره وان لم يكن معتاد له لكن ينبغي  
 تخصيصه بما اذا لم يخل بمروءته لان اشتغاله به حيث نعتبت توجهه عليه الذم بسببه فان اخل بها كلبس غير  
 فقيه ثياب فقيه لم يعذر في الاشتغال بلبسها اه ع ش (قوله بنحو مطر الخ) أي كالو حل الشديد اه نهاية  
 (قوله انه يكتفي) أي في نحو المطر اه ع ش قول المتن (فحتى يصبح) أي ويدخل الوقت الذي جرت العادة  
 بانتشار الناس فيه الى مصالحهم عادة اه ع ش (قوله من غير كلفة) أي بالنظر لحالة نفسه اه ع ش (قوله مالم يحصل  
 بالتوكيل تأخير مضر) كان كان الوكيل غائبا عن المجلس فانتظر حضوره قال في شرح العباب والابطال حقه  
 وان اشترى من ولي فكمل المولى عليه فبرد عليه لا على وليه على الوجة ثم رابت قال الاذرعى والرد عليه ظاهر  
 لانه المالك سم على حجب وبقى مالمو اشترى الولي لطفه مثلا فكمل ثم وجد في المبيع عيبا وقياس ما ذكره ان  
 الراد هو المولى عليه لكونه المالك لا وليه اه ع ش (قوله ولولي المشتري) أي بان اشترى عاقل ثم حن اه  
 ع ش عبارة الرشيدى أي اذا خرج عن الاهلية وكذا يقال بالنسبة لما ياتي في البائع اه (قوله كما هو ظاهر)  
 أي لا تتقال الحق لها اه ع ش (قوله على موكله) أي البائع و (قوله او وليه) أي او الحاكم ويمكن شمول  
 الولي له ولو كان وليه الحاكم بحيث لو رده عليه خيف على المال منه فينبغي انه لا يجوز له الرد عليه كاصرحوا به  
 في نظائره وان يعذر في التأخير الى كمال الاطفال وزوائد المبيع وفوائده للمشتري وضمائه عليه كما هو معلوم  
 اه ع ش (قوله بنفسه او وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الاول وان يستغنى عن ذلك  
 بان قوله او على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه او وكيله والتقدير رده بنفسه  
 او وكيله عليه او على وكيله فالمتن يفيد ان الرد على الوكيل بالنفس او الوكيل من غير حذف اسم وقوله وان  
 يستغنى الخ فيه ان المقرر في الاصول ان المعطوف لا يشارك المعطوف عليه في القيد المتوسط (قوله أي المشتري  
 او وكيله) تفسير للضمير المرفوع المستتر و (قوله من ذكر الخ) تفسير للضمير المنصوب اه ع ش (قوله  
 ووكيله) هلا عبر بنحو وكيله اسم قول المتن (ورفع الامر الى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع او  
 وكيله بالبلد وذهب للحاكم بغيره هاسقط حقه اسم (قوله لانه ر بما الخ) أي لان الخصم ر بما اوجه في اخر

يشعر بذلك وان لم يزد على عادة غيره م (قوله واشتغل بها) أي فلا باس حتى يفرغ منها (قوله مالم يحصل  
 بالتوكيل تأخير مضر) قال في شرح العباب والابطال حقه واذا استوت مسافته الى المالك وان لم يكن هو البائع  
 كان اشترى من ولي فكمل المولى فبرد عليه لا على وليه على الوجة ثم رابت الاذرعى قال والرد عليه ظاهر لانه  
 المالك اه (قوله بنفسه او وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الاول وان يستغنى عن  
 ذلك بان قوله او على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه او وكيله والتقدير رده  
 بنفسه او وكيله عليه او على وكيله فالمتن يفيد ان الرد على الوكيل بالنفس او الوكيل من غير حذف (قوله  
 ووكيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المصنف ورفع الامر الى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع او وكيله

الامر إلى المرافعة إليه فيكون الاتيان إليه اولى فاصلا للامر جز ما نهاية ومعنى (قوله) محل التخيير) المعتمد انه إذا لقي البائع أو وكيله أو لاجاز تركهما والعدول إلى الحاكم اه سم (قوله) ولا تعين الخ) وانظر لولقي البائع وتركه لو كيله أو عكسه هل يضر أو لا وظاهر كلامهم انه يضر وينبغي ان مثله في الضرر ما لولقي الموكل وعبد عنه إلى الوكيل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب إلى واحد منهما فإنه لا يضر حيث استوت المسافتان اه ع ش (قوله نعم) إلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله واستثنى إلى المتن وقوله ويلزمه إلى وإنما يلزمه (ثم من يشهده) المتجه جواز التأخير وان وجدتهما أو لا لأنه ربما اوجه إلى المرافعة فالاتيان إلى الحاكم أولا اقرب إلى الفصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحينئذ يسقط وجوب الفور في اتيان أحدهما أو الحاكم اه سم (قوله) جازله التأخير إلى الحاكم) أي الذي بالبلد اه سم (قوله) لان أحدهما قد يجده (قياس هذا التعليل انه لولقي البائع أو وكيله أو لاجاز تركهما والعدول إلى الشهود وانه لو لم يلق أحدهما وامكنه الذهاب إليه وإلى الشهود جازله الذهاب إليه وإلى الشهود وجازله الذهاب إلى الشهود وان كان محلهم ابعده من محل أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العباب فتفطن اه سم (قوله ولا يدعى) إلى قوله وإنما حملت في المعنى إلا قوله ويلزمه إلى المتن (قوله) ثم يطلب غريمه) أي ليرده عليه اه معنى (قوله) من لا يرى القضاء بالعلم) أي بان لم يكن مجتهد اه ع ش وهذا التصوير مبني على مختار النهاية خلافا للشارح كما يأتي (قوله) لانه يصير شاهدا له) أي وتظهر ثمرته فيما لو وقعت الدعوى عند غيره أو استخلف القاضي المشهود عنده من يحكم له اه ع ش (قوله) على أن محله لا يتخلو غالبا عن شهود) فقد قال في الانوار ولو اطلع عليه في مجلس الحكم فخرج إلى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطلع بحضرة البائع فتركه ورفع إلى القاضي لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعاد وإنما يخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كافي شرح م ر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا بمجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على الفسخ م ر اه سم أي ويوجه بما مر من انه يصير شاهدا له الخ ويظهر ان محل بطلان حقه بذلك إذا كان القاضي لا يأخذ شيئا من المال وان قل وإلا فلا يكون عدوله إلى البائع مسقطا للرد اه ع ش قول المتن (وان كان غائبا) سواء كانت المسافة قريبة ام بعيدة اه معنى وفي ع ش مانعه الحق في الذخائر الحاضر بالبلد إذا خيفه به بالغائب عنها اه شرح الروض اه قول المتن (رفع إلى الحاكم) بقى ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا

ومحل التخيير بين البائع  
وكيله والحاكم ما لم يمر  
على أحدهم قبل والاتعين  
نعم لو مر على أحد الأولين  
قبل ولم يكن ثم من يشهده  
جاز له التأخير إلى الحاكم  
لان أحدهما قد يجده ولا  
يدعى عنده لان غريمه  
بالبلد بل يفسخ بحضرة ثم  
يطلب غريمه ويفعل ذلك  
ولو عند من لا يرى القضاء  
بالعلم لانه يصير شاهدا له  
على أن محله لا يتخلو غالبا عن  
شهود (وان كان) البائع  
(غائبا) عن البلد ولا وكيل  
له بها (رفع) الامر إلى  
الحاكم

بالبلد وذهب للحاكم بغيره اسقط حقه (قوله) محل التخيير الخ) المعتمد انه إذا لقي البائع أو وكيله أو لاجاز تركهما والعدول إلى الحاكم (قوله) ثم من يشهده) المتجه جواز التأخير وان وجدتهما أو لا لأنه ربما اوجه إلى المرافعة فالاتيان إلى الحاكم أولا اقرب إلى الفصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحينئذ يسقط وجوب الفور في اتيان أحدهما أو الحاكم اه سم (قوله) جازله التأخير إلى الحاكم) أي الذي بالبلد اه سم (قوله) لان أحدهما قد يجده (قياس هذا التعليل انه لولقي البائع أو وكيله أو لاجاز تركهما والعدول إلى الشهود وانه لو لم يلق أحدهما وامكنه الذهاب إليه وإلى الشهود جازله الذهاب إليه وإلى الشهود وجازله الذهاب إلى الشهود وان كان محلهم ابعده من محل أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العباب فتفطن اه (قوله) لانه يصير شاهدا له على أن محله لا يتخلو غالبا عن شهود) فقد قال في الانوار ولو اطلع بحضرة البائع فتركه ورفع إلى القاضي لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعاد وإنما يخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كافي شرح م ر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا بمجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على الفسخ م ر (قول المصنف وان كان غائبا رفع إلى الحاكم) بقى ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحمله وقد يفهم

ولا يؤخره لحضوره فيقول اشتريته من فلان الغائب بشمن كذا ثم ظهر به عيب كذا (٣٧١) و يقيم البيعة على ذلك كله ويحلفه ان

الامر جرى كذلك لانه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن ديناً عليه ان قبضه وياخذ المبيع ويضعه عنه عدل ويعطيه الثمن من غير المبيع ان كان والا باعه فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبضه الثمن بخلافه فيما ياتي لان القاضى ليس بخصم فيؤتمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كابن الرفعة هذا من القضاء على الغائب فجوزاه مع قرب المسافة كما اقتضاه اطلاقهم هنا وخالفهما الاذرعى فقال وتبعه الزركشى برفع حيثئذ للفسخ عنده لا للقضاء فصل الامر (والاصح انه) اذا عجز عن الانهاء لمرض مثلاً أو أهى أو أمكنه في الطريق الاشهاد (يلزمه الاشهاد) ويكفى واحد ليحلف معه على الاوجه (على الفسخ) ولا يكفي على طلبه وان اقتضاه كلام الراعى واعتمده جماعة لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود فتاخير حثيث يشعر بالرضا وانما يلزم الشفيع الاشهاد على الطلب اذا سار الى أحدهما لانه لا يستفيد به الاخذ وانما القصد منه اظهار الطلب والسير يغنى عنه وهنا لقصد رفع ملك الرادو وهو يستقل به بالفسخ بحضرة الشهود فاذا تركه اشعر برضاه ببقائه في ملكه

أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحتل وقد يفهم من المقام لزوم سم على حج اعرش (قوله ولا يؤخر لحضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه اه سم (قوله ويقيم البيعة) (قوله ويحلفه) اى وجوباً ففهما اعرش (قوله ثم يفسخ) اى المشتري هذا ان لم يفسخ قبل والا خبر به كما هو ظاهر سم على حج اعرش (قوله عليه ان قبضه) اى البائع اعرش (قوله وياخذ المبيع) اى الحاكم (قوله عند عدل) اى ولو المشتري اه بجيرى (قوله والا باعه) عبارة شرح الروض وانما لم يقض من المبيع ابتداء للاغتناء عنه مع طلب المحافظة على بقاءه لاحتمال انه له حجة يديها اذا حضر اه ع ش (قوله فيما ياتي) اى في باب المبيع قبل قبضه الخ في شرح وكذا عارية وما خوذ بسوم (قوله واستثنى السبكي الخ) اعتمده المغنى (قوله وخالفهما الاذرعى الخ) اعتمده النهاية (قوله حيثئذ) اى حين قرب المسافة (قوله لا للقضاء) اما القضاء وفصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله الا لتعززا وتواراهنا ية (قوله مثلاً) اى اول الغيبة او خوف العدو والآتين (قوله ويكفى واحد ليحلف الخ) قد يؤخذ منه ان محله حيث كان ثم قاض يحكم بشاهدوين ثم رأت نقلا عن تليذه عبدالرؤف ان الشارح بحث ما اشترت اليه في موضع وان هذا الاطلاق محمول عليه انتهى سيد عمر وكلام المغنى كالصريح في كفاية الواحد مطلقا عبارته او عدل ليحلف معه كما قاله ابن الرفعة والظاهر وان قال الرويانى لم يجوز لان من الحكم من لا يحكم بالشاهد واليمين اه قال النهاية ولو اشهد مستورين فبنا فافسقين فالوجه الاكتفاء به على الاصح اه وقال ع ش قوله مر فالوجه الاكتفاء به فلا يسقط الرد لعذره لانهما يكفيان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك مالو بانا كافرين او رقيقين اه وهذا يؤيد ايضا كفاية الواحد مطلقا قول المتن (على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله رددت البيع او فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرعى وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد وما يصرح به قول ابن الصلاح عن الفرأوى صورة رد العيب ان يقول رددته بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار عن الرد بطل رده اى ان لم يعذر بجهله لسم على حج وقوله الفرأوى بضم الفاء نسبة الى فراوة بليدة بطرف خراسان اه ع ش (قوله الى احدهما) اى المشتري والحاكم (قوله لا يستفيد به) اى بالاشهاد على الطلب (قوله يغنى عنه) اى عن الاشهاد (قوله حال توكيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الروض ولا في شرحه ولا في غيرهما ويوجه اى كلام الشارح ان توكيله لا يزيد على شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع انه اذا قدر على الاشهاد حيثئذ وجب فان قلت لزوم الاشهاد يبطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور اه سم (قوله حال توكيله الخ) اى في الردان وجد العدلين او العدل وليس المراد انه يجب عليه تحرى اشهاد من ذكره والحالة هذه بل ان وجد من ذكره اشهد والا فلا اه حلى (قوله او عذر لنحو مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلاً اه سم اى وهو مكرر معه (قوله) وقد عجز عن التوكيل (مافائدة التقييد به مع ما تقدم من اشتراط الاشهاد ولزومه حال التوكيل سواء كان لعذر ام لا انتهى سيد عمر و اشار سم الى دفعه بما نصه قد يستشكل التقييد بالعجز بما تقرر من لزوم الاشهاد حال

من المقام لزوم فليراجع (قوله لحضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه (قوله ثم يفسخ) هذا وان لم يفسخ قبل والا خبر به كما هو ظاهر (قوله لا للقضاء) اما القضاء وفصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب (قول المصنف على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله رددت المبيع او فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرعى وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد وما يصرح به قول ابن الصلاح عن الفرأوى صورة رد المبيع ان يقول رددته بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار على الرد بطل رده اى ان لم يعذر بجهله اه (قوله حال توكيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الروض ولا في شرحه ولا في غيرهما ويوجه بان توكيله لا يزيد على شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع انه اذا قدر على الاشهاد حيثئذ وجب فان قلت لزوم الاشهاد يبطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور (قوله او عذر لنحو مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلاً (قوله) وقد عجز عن التوكيل (قد يستشكل التقييد بالعجز بما تقرر من لزوم الاشهاد حال التوكيل ولا اشكال لان

يلزمه الاشهاد عليه ايضا حال توكيله او عذر لنحو مرض او غيبة عن بلد المدعو وعليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث

التوكيل ولا اشكال لان الاشهاد حال التوكيل قد تقدم اه (قوله) وعن المضي إلى المردود عليه (ما موقعه مع  
تصريحه انقابه مع المضي إلى احدهما يجب الاشهاد إذا أمكنه اه سيد عمر وقد يجاب بان ما مر المراد به  
الاشهاد بالفعل وما هنا المراد به تحريه عبارة شرح المنهج وعليه أي المشتري اشهاد لعدلين او عدل بفسخ  
في طريقه إلى المردود اليه او الحاكم او حال توكيله او عذره كمرض وغيبة عن بلد المردود وعليه وخوف من  
عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضي إلى المردود وعليه والرفع إلى الحاكم ايضا في الغيبة اه قال  
البحيري قوله وعليه اشهاد الخ ان صادف الشهود في الاوليين إذ لا يجب عليه فيها تحريه واما بالنسبة للثالثة  
فالمراد ان عليه تحري الاشهاد إذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيخنا فلا يشهد في كلامه اراد به الا اعم  
من الاتيان به وتحريه وقوله وعجز الخ اشار به إلى تقييد العذر بذلك ولا تكرار مع ما قبله لان التوكيل يجب  
الاشهاد فيه ولو كان لعذر تامل شو برى اه (قوله) وعن المضي (المفهوم من هذا المقام انه إذ عجز عن الاشهاد  
والحاكم وامكنه المضي إلى البائع الغائب لزمه اه سم (قوله) في الثلاث) هي المرض والغيبة والخوف اه  
بحيري (قوله) في تلك الصور) أي في الانهاء إلى المردود وعليه الحاكم وفي حال عجزه عنه وعن التوكيل  
وفي حال التوكيل قول المتن (ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى العدل في طريقه ولم يخش على نفسه  
مبيح تيمم لو وقف واشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه ولم يمر عليهم  
لكن مسافة محلم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعريج اليهم لانه لا يعد بتركه مقصر احتيذا بخلاف  
مالو لقي الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانهاء إلى من مر سم  
على حج اه تخش ولا يخفى ان هذا التفسير عند عدم العذر واما عند العذر فالمراد بامكان الاشهاد  
امكان تحصيله ولو بالذهاب اليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا تحتل عبارة الحلبي فلم  
انه متى قدر على الرد بنفسه او بوكيله وصادف عدلا في طريقه او عند توكيله اشهده على الفسخ او  
التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان يتحرى عدلا يشهد على الفسخ كذا افاده شيخنا كابن حجر  
وإذا شهد على الفسخ سقط عنه الانهاء نحو البائع او الحاكم إلا للتسليم وفصل الخصومة اه وقوله او التوكيل  
فيه في عروه إلى النهاية والتحفة نظر فليراجع اليهما (قوله) وحيث يسقط) أي حين إذا شهد على الفسخ اه  
عش (قوله) إلى ان يستمر) أي في الذهاب اه معنى (قوله) وحيث لا يبطل الخ) أي حين إذا سقط الفورية او  
اشهد على الفسخ (قوله) يصير به متعديا أي فيضمنه ضمان المغصوب وظاهره وان احتاج لركوبها  
لكونها جوارح عليه فلور كبحر موزمه الاجرة وقد يقال عذره بسقط الحرمة دون الاجرة اه عش  
(قوله) على ما قررته) اراد به قوله حيث يسقط الخ اه كردى (قوله) لانه الخ) لتعليل للحمل المذكور (قوله)  
صح الخ) أي المصنف بقوله سابقا والصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ (قوله) عند  
تعذر الخصم) أي بنحو الغيبة (قوله) يسقط الانهاء) من السقوط (قوله) ويجب الخ) عطف على يسقط (قوله)  
وعند عدمه) أي عدم العذر (قوله) هو مخير بينه الخ) الاوضح ان يقول انه حيث مخير بين تحري الاشهاد  
وتحري الانهاء واما وجوب اشهاد من صادف ان امكن فهو وجوب مستصحب مستمر ليس من محل التخير  
وبالاشهاد يسقط الانهاء إلا لفصل الخصومة سواء كان الاشهاد عن تحرام لاه سيد عمر (قوله) هو مخير  
بينه) يوهن ان له حاله فقد العذر العدول عن الانهاء والذهاب ابتداء إلى الشهود وليس مراد ابل المراد ما افاده  
قوله عقبه فلا يتأني وجوبه الخ اه شيدى وقوله عن الانهاء والذهاب ابتداء الخ والاولى عكسه فتأمل (قوله)

وعن المضي إلى المردود  
عليه والرفع إلى الحاكم  
أيضا في الغيبة وإنما يلزمه  
الاشهاد في تلك الصور  
(ان أمكنه) وحيث يسقط  
عنه الفوز لعوده لملك البائع  
بالفسخ فلا يحتاج إلى أن  
يستمر (حتى ينهيه إلى البائع  
أو الحاكم) إلا لفصل الامر  
وحيث لا يبطل رده بتأخير  
ولا باستخدامه لكنه يصير  
به متعديا وإنما حلت المتن  
على ما قررته تبعا لجمع  
محققين لانه صحح أنه يشهد  
على الفسخ لا طلبه وبعد  
الفسخ لا وجه لوجوب فور  
والانتهاء وزعم ان الاكتفاء  
بالاشهاد إنما هو عند تعذر  
الخصم والحاكم ممنوع  
وحيث دفعني إيجاب الاشهاد  
في حالي العذر وعدمه انه  
عند العذر يسقط الانهاء  
ويجب تحري الاشهاد ان  
أمكنه وعند عدمه هو مخير  
بينه وبين الانهاء

الاشهاد حال التوكيل قد تقدم وقوله وعن المضي الخ المفهوم من هذا المقام انه إذ عجز عن الاشهاد والحاكم  
وامكنه المضي إلى البائع الغائب لزمه (قول المصنف ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى العدل في طريقه  
ولم يخش على نفسه مبيح تيمم لو وقف واشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه  
ولم يمر عليهم لكن مسافة محلم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التعريج اليهم لانه لا يعد بتركه مقصر احتيذا  
بخلاف ما إذا لقي الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانهاء إلى من مر اه

وحينئذ يسقط الاشهاد أى تحرره فلا ينافى وجوبه لو صادفه شاهد هذا ما يظهر في هذا المقام والجواب بغير ذلك فيه نظر ظاهر للتأمل (فان عجز عن الاشهاد ما لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح) لانه يبعد لزومه من غير سامع فيؤخره إلى (٣٧٣) أن يأتى به عند المردود عليه أو الحاكم

لعدم فائدته قبل ذلك بل فيه ضرر عليه فان المبيع ينتقل به ملك البائع فيتضرر ببقائه عنده (ويشترط) أيضا لجواز الرد (ترك الاستعمال) من المشتري للمبيع بعد الاطلاع على العيب (فلو استخدم العبد) أى طلب منه ان يخدمه كقوله اسقنى او اغلق الباب وإن لم يطعمه او استعمله كان اعطاه الكوز من غير طلب فأخذه ثم أعاده اليه بخلاف مجرد أخذه منه من غير رده لان وضعه يده كوضعه بالارض (او ترك) من لا يعذر بجعل ذلك (على الدابة سرجها او اكافها) المبيعين معها او اللذين له او في يده في سيره للرود أو في المدة اتى اغفر له التأخير فيها والا كاف بكسر الهمزة أشهر من ضمها ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها والمراد هنا واحد بما ذكر فيما يظهر (بطل حقه) لاشعاره بالرضا لانه انتفاع إذ لو لم يتركه لاحتاج لحله او تحمله ولو كان تركه لاضرار نزعها لم يؤثر إذ لا اشعار حينئذ ومثله فيما يظهر اخذ ما يأتى مالهو تركه لمشقة حله او لكونه لا يليق به ونقل الرويانى حل الانتفاع في الطريق مطلقا حتى بوطه

وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه اه سم اقول يندفع النظر بقولها بعد أى تحرره الخ (قوله هذا الخ) إشارة إلى قوله فعنى لإيجاب الخ اه كرى (قوله من غير سامع) أى او بسامع لا يعتد به نهاية ومعنى (قوله فان المبيع الخ) علة للضرر اه عش (قوله ينتقل به ملك البائع) أى وقد يتعذر عليه ثبوت العيب نهاية ومعنى (قوله فيتضرر الخ) وبتقدير ذلك يكون كالظافر بغير جنس حقه فيتولى بيعه ويستوفى منه قدر الثمن فان فضل شيء دفعه للبائع وان بقي شيء فذمة البائع فيأخذ مثله من ماله إن ظفر به اه عش (قوله أيضا) إلى التنبيه في النهاية (قوله من المشتري) خرج به وكيله ووليّه فلا يكون استعمالها مسقطا للرود اه عش قول المتن (فلو استخدم العبد) أى من لا يعذر بجعل ذلك كما يأتى عن سم اه عش (قوله ان يخدمه) يضم الدال اه مختار اه عش (قوله كقوله اسقنى) إلى قوله ونقل الرويانى في المغنى (قوله كقوله اسقنى الخ) والظاهر بل المتعين ان الإشارة هنا كالنطق فتسقط الرد قيا ساعلى الاعتداد بها في الاذن في دخول الدار وفي الافتاء واما الكتابة فينبغى انه ان نوى بها طلب العمل من العبد امتنع الرد لانها كناية وإلا فلا اه عش (قوله كان اعطاه) أى اعطى الرقيق المشتري (قوله اخذه منه) أى اخذ المشتري الكوز من الرقيق (قوله وضعه يده) أى وضع الرقيق الكوز بيد المشتري (قوله من لا يعذر الخ) لم يقيد به فيما قبله ولا يبعد التقيد به فيه أيضا سم على حج وعليه فهو مخالف لقول حج تنبيه مقتضى كلام المتن والروضة الخ اه عش وقد يدعى ان قول الشارح من لا يعذر الخ راجع لكل من استخدم وترك على التنازع (قوله او اللذين له الخ) أى المشتري (قوله او في يده) أى ولو ملكا للبائع نهاية ومعنى (قوله وفي المدة التي اغفر له الخ) أى وإلا فالرد ساقط بالتأخير لا بالترك المذكور اه رشيدى (قوله ماتحت البرذعة) بفتح الموحود وسكون الراء وفتح الذال المعجمة المهمة اه عش (قوله لاضرار نزع) أى كان عرقت وخشى من النزع تعييبها اه قال عش أى ولو بمجرد التوهم لان المدار على ما يشعر بقصد انتفاعه وتوهمه العيب المذكور مانع من ارادته الانتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فينبغى تصديق المشتري لان البائع يدعى عليه مسقط الرد الاصل عدمه على ان ذلك لا يعلم إلا منه اه (قوله بما يأتى) أى في شرح ويعذر في ركوب جوح الخ (قوله ونقل الرويانى) أى ما نقله الرويانى الخ قال سم اقر الرويانى في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجرى ذلك في وطاء الامة الثيب فان كانت واقفة ضرر وإلا فلا كما نقله الرويانى عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرهما فراجع اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرد اه سم (قوله غير خفى) ولعل وجهه ان الحلب تفريغ للدابة من اللبن المملوك للمشتري فليس فيه ما يشعر بالرضاء ببقاء العين ولا كذلك الوطء ونحوه اه عش (قوله العذارو اللجام) من عطف الخاص على العام عبارة المغنى العذار ما على خد الدابة من اللجام او المقود اه (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب أى والمغنى ولا تعليقهما اه سم عبارة عش أى ولا وضعهما في الدابة لان الغرض حفظها اه (قوله وظاهر قول الروضة) عطف على قوله مقتضى الخ و (قوله كان تأخير الرد الخ) مقول

(قوله) وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه (قوله من لا يعذر بجعل ذلك) أى كما قاله الاذرعى ولم يقيد به فيما قبله ولا يبعد التقيد به فيه أيضا (قوله ونقل الرويانى الخ) اقر الرويانى في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجرى ذلك في وطاء الامة الثيب فان كانت واقفة ضرر وإلا فلا كما نقله الرويانى عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرهما فراجع اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرد (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما

التيب ضعيف والفرق بينه وبين الحلب الآتى غير خفى وخرج بالسرج والا كاف العذار واللجام فلا يضر تركهما لتوقف حفظهما عليهما \* (تنبيه) مقتضى صنيع المتن وظاهر قول الروضة كان تأخير الرد مع الامكان تقصير فكذا الاستعمال والانتفاع والتصرف لاشعارها بالرضا

قول الروضة (قوله انه لو علم الخ) خبر قوله مقتضى صنيع المتن (قوله قلت ما ذكرت) أقول هو الظاهر مدركا ونقلوا ما ذكره من مقتضى صنيع المتن وغيره غايته انه اطلاق وهو قابل للتقيد ولعلمهم اكتفوا عن التنبيه على اغتفار الجهل في كل فرع من فروع الباب بتصریحهم به في بعضها كسئلة الجهل بالفورية والحاصل أن الذي ندين الله به ان كثير من فروع هذا الباب مما يخفى تحريره على كثير من المتفتحة فضلا عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين فحول الأئمة فضلا عن غيرهم فالزام العامة بقضية بعض الاطلاقات لاسيما مع غلبة الجهل واندراس معالم العلم في زماننا بعيد من محاسن الشريعة الغرام والله أعلم ثم رايت في حاشية النور الزیادی ما نصه قول شرح المنهج واغلق الباب ای وان لم يمثل امره إلا ان جهل الحكم وكان ممن يخفى عليه ذلك فيعذرا ورايت غيره نقل عن الاذري انه ينبغي ان يعذر غير الفقيه بالجهل بهذا قطعا فله الحمد اه سيد عمر وتقدم عن سم وعش ما يوافق به ما سبق في الشرح والنهاية من قولها من لا يعذر الخ راجع للاستخدام ايضا وقال النهاية في محترزه اما لو كان ممن يعذر في مثله لجهله لم يبطل به حقه كما قاله الاذري اه وقال عش قوله ممن يعذر الخ ای بان كان عاميا لم يخاطب الفقهاء بخاطلة تقضى العادة في مثلها بعدم خفاء ذلك عليه اه (قوله للحاجة) يؤخذ منه انه لو خاف عليها من اغارة او نهب فركبها للهرب به لم يمنعه من ردها اه نهاية قال عش قوله ممن يعذر من ردها هذا كله قبل الفسخ فلو عرض شيء من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك او لا فيه نظر وقد قد منما يقتضى التفرقة بينهما وهو انه لا يسقط الرد بالاستعمال بعد الفسخ مطلقا وان حرم عليه ذلك ووجب الاجرة اه (قوله ولعل اللزوم اقرب الخ) وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرد العدول لا بالانتهاء وينبغي أيضا أنه ليس من العذر ما لو سلك الطويل لمطالبة غيره له فيه فيسقط خياره اه عش (قوله بخلاف ركوب) إلى قوله ويلحق به في المغنى وإلى قوله ولو تباعد في النهاية إلى قوله ويظهر إلى الفرع وقوله كان صولح إلى المتن وإلا انه لم يرتض بمقالة الاسنوى كما يأتي وقيد بطلان الرد بالابقاف للحلب بما يأتي (قوله واستدامته) الو او بمعنى أو (قوله بخلاف ما لو علم هو في مقابلة قوله بخلاف ركوب الخ والمراد انه لا يعذر في ركوب غير الجوح واستدامته بخلاف ما لو علم عيب الثوب الخ فانه يعذر فيه اه عش (قوله لا يلزمه نزع) ظاهره وان لم يكن في نزع مشقة ولا اخل بمروءته اه عش (قوله لانه غير معهود) كذا ذكر اه ای الشيخان فرقا بين استدامة الركوب واستدامة اللبس وظاهر انه هو المعتمد نظرا للعرف في ذلك ولان استدامة لبس الثوب في طريقة للرد لا تؤدي إلى نقصه واستدامة ركوب الدابة قد تؤدي إلى تعييبها وكلامهما فيهما أي الدابة والثوب أي فرقهما بينهما محله إذ لم يحصل للشتر مشقة بالنزول أو النزاع فاذا ذكره الاسنوى فيهما عند مشقته ليس مرادا لهما كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب اه نهاية قال عش قوله محله إذا لم يحصل الخ صريح هذا أنه لا يكلف نزع الثوب مطلقا بخلاف الدابة فانه يفضل فيها بين مشقة النزول عنها وعدمها وهو مخالف لما نقله سم عنه في حواشي حجج وحواشي المنهج وعبارته على المنهج المعتمد في كل من الدابة والثوب انه ان حصل له مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين ذوى الهيئات وغيرهم مر اه (قوله ومثله النزول عن الدابة الخ) فالخاصل ان حكم الركوب ولبس الثوب واحدفان شق تركهما لنحو عدم لياقة المشي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم يمنع الرد ولا الامتناع مر اه سم والحاصل المذكور صرح به المغنى وهو ظاهر الشارح حيث أقر كلام الاسنوى خلافا للنهاية (قوله ويلحق به) أي بمجموع يعسر سوقها الخ (قوله لعجزه عن المشي) ولا يضر تركه البردعة عليها حيث لم يتأثر ركوبه بدونها لعدم دلائها على الرضا اه عش (قوله ولو نحو حلب لبنها الخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز

له الرد به وعذر بجهله ثم استعمله سقط رده لتقصيره باستعماله الدال على الرضا به فان قلت لا نسلم الاقتضاء والظاهر المذكورين لانه لا يتصور منه الرضا إلا باستعماله بعد علمه بان له الرد وأما مع جهله فهو يقول انما استعملته ليأسي من ردى له لا لرضائي به قلت ما ذكرت ظاهر مدركا وان أمكن توجيه مقابله بان مبادرته إلى الاستعمال قبل تعرف خبر هذا النقص الذي اطلع عليه تقصير فعمل بقضيته (ويعذر في ركوب جموح) للرد (يعسر سوقها وقودها) للحاجة إليه وهل يلزمه سلوك أقرب الطريقين حيث لا عذر للنظر فيه مجال ولعل اللزوم أقرب لانه بسلوك الاطول مع عدم العذر بعد عابثا كما دل عليه كلامهم في القصر بخلاف ركوب غير الجوح واستدامته بعد علمه بالعيب بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لا يسهل لا يلزمه نزع لانه غير معهود قال الاسنوى ويتعين تصويره في ذوى الهيئات او فيما إذا خشي من نزع انكشاف عورته ومثله النزول عن الدابة اه ويلحق به

(قوله ومثله النزول عن الدابة الخ) فالخاصل ان حكم الركوب ولبس الثوب واحدفان شق تركهما لنحو عدم لياقة المشي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم يمنع الرد ولا الامتناع مر (قوله وله نحو حلب لبنها الحاد حالي سيرها) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحاد بل يشمل لفظ نحو لكن وقع في الدرس

فان اوقفهاه او لانعالمها  
وهي تمشي بدونه بطل رده  
ويظهر تصديق المشتري  
في ادعاء عذر بما ذكر وقد  
انكره البائع لان المانع من  
الرد لم يتحقق والاصل  
بقاؤه ويشهد له ما ياتي قبيل  
قوله والزيادة (فرع)  
مؤنة رد المبيع بعد الفسخ  
بعب او غيره الى محل قبضه  
على المشتري وكذا كل يد  
ضامنة يجب على ربها مؤنة  
الرد بخلاف يد الامانة  
(واذا سقط رده بتقصير)  
منه كان صولح عنه بمال وهو  
يعلم فساد ذلك (فلا ارش)  
له لتقصيره (ولو حدث  
عنده) حيث لا خيار او  
والخيار للبائع (عب)  
لا بسبب وجد في يد البائع  
واطلع على عيب قديم وضابط  
الحادث هنا هو ضابط  
القديم فيامر غالباً فن  
غيره نحو الثبوتة فهي حادث  
هنا بخلافها ثم في اوانها  
وكذا نحو قراءة او صنعة  
فانه ثم لا رده وهما لو اشترى  
قارئاً ثم نسي امتنع الرد  
وتحرى على البائع بنحو  
وطء مشتريه وان لم يبد  
بمحدث ولو تباعث المريد  
صلاحه بلا خيار او به

الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرس خلافة وان يضر الجزء مطلقاً ولو حال السير فلتحذر  
المسئلة وانظر لو جوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه  
وان كان له عذر او يباح مطلقاً للعذر وان خرج عن ملكه سم على حج اقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع  
الاجرة كما تقدم وقوله فلتحذر المسئلة قضية قول الشارح الاقنى والمعنى يردده ثم يفصله الى الصبيغ نظير ما في  
الصوف اه الفرق بين الصوف واللبن اه ع ش اقول يؤيد مضررة الجزء مطلقاً قول المغنى وقد ذكر القاضي  
ان اشتغاله بجزء الصوف مانع له من الرد بل يرد ثم يحجز اه (قوله فان اوقفها) الافصح حذف الالف  
اه ع ش (قوله بدونه) اي الانعالم اه ع ش اي او النعل المفهوم من الانعالم (قوله بطل رده) كذا جزم به  
السبكي والوجه كما قاله الاذرعى انه لا يضر اي الوقف للحلب اذ لم يتمكن منه حال سيرها وحال علفها واسقياها  
اورعيها اه نهاية قال ع ش قوله ر اذ لم يتمكن منه اي من الحلب كما يؤخذ من شرح الروض وينبغي ان  
محل ذلك اذا كان التأخير يضر بها والافله التأخير الى البائع اه وقوله فله الاولى فعليه (قوله او غيره)  
كالخيار اه ع ش (قوله بل كل يد ضامنة الخ) ومنها يد البائع على الثمن فؤنة رده عليه اه ع ش (قوله)  
ويجب على ربها مؤنة الرد) لو بعد الماخوذ منه هنا محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة سم  
على حج اقول قضية قوله الى محل قبضه انه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه  
واحتاج في الذهاب اليه الى مؤنة فلا قرب انه يرفع الامر الى الحاكم ان وجدته فيساذه في الصرف والا صرف  
بنية الرجوع واشهد على ذلك اه ع ش (قوله كان صواح عنه الخ) حاصله ما في شرح الروض اي والمغنى من انه  
لو صالحه البائع بالارش او يحجز من الثمن او غيره عن الرد لم يصح لانه خيار ففسخ فاشبه خيار التروى في كونه غير  
متموم ولم يسقط الرد لانه انما سقط بعوض ولم يسلم الا ان علم بطلان المصالحة فيسقط الرد لتقصيره اه كرى  
قول المتن (ولو حدث عنده عيب الخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جنابة البائع وغيره وبه  
جزم الانوار اه سم قال النهاية والمغنى ونقله سم عن شرح الروض لو حدث عيب مثل القديم كيباض قديم  
وحادث في عينه ثم زال احدهما واشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا  
ارش وقال المشتري بل الحادث في الرد حلف كل منهما على ما قاله وسقط الرد بخلاف البائع ووجب للمشتري  
بحلفه الارش ومثله مالو نكلا فان اختلفا في قدره ووجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل منهما عن العين قضى عليه  
اه (قوله او الخيار) الاولى اسقاط الو او (قوله لا بسبب) الى قوله ولو تباعث في المغنى (قوله فيامر غالباً)  
ولو فسر الحادث هنا بما نقص العين او القيمة عما كانت وقت القبض لم يحتمل لزيادة غالباً اه ع ش (قوله فن  
غيره) اي غير الغالب (قوله بخلافها ثم في اوانها) اي فانها ليست عيباً و (قوله ابنه) اي ابن البائع اه ع ش  
(قوله ليس بمحدث) اي فله الرد كما ان وجد ان المشتري الامه المبيعة محرمة عليه لا يقتضى الرد لكونه ليس

خلافة وان يضر الجزء مطلقاً ولو حال السير فلتحذر المسئلة وانظر حيث جوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل  
هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذر او يباح مطلقاً للعذر وان خرج عن ملكه  
(قوله يجب على ربها مؤنة الرد) لو بعد الماخوذ منه هنا محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة  
(قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهراً) وقضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جنابة  
البائع وغيره وان جزم في الانوار لكن قال الرويان في جنابة البائع وغيره بقطع اليد له الرد قال الاذرعى  
ويجب طرده في كل عيب حدثتده بفعل البائع لكنهم قالوا في زوال البكارة سواء زالت بوطء المشتري  
او البائع او الاجنبى بالة الافتضاؤ او بغيرها ولعله جواب بالوجه الاخر بالنسبة الى فعل البائع اه وفيه  
نظر (فرع) في الروض لو حدث عيب مثل القديم ثم زال واشكل الحال اي وادعى البائع ان الزائل القديم  
فلا رد ولا ارش وادعى المشتري انه الحادث فله الرد حلفاى كل على ما قاله وسقط الرد ووجب للمشتري  
الارش فان اختلفا في قدره ووجب الاقل ومن نكل قضى عليه (قوله ليس بمحدث) قد يفهم انه يكون قد تباعث  
انه لو ظهرت محرمة على المشتري بوطء من يحررها وطؤه عليه كايه وابنه كان للمشتري الرد مع انه ليس كذلك

عياقديما ع وش وسم (قوله وانقضى) وان بقي رد كما ياتي في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ اسم (قوله ثم بدا) اي بعد القبض بدليل البحث الآتي انفا (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كوياما يدل على انه الرد بعد اداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله وان رجع) اي المال (قوله وبه يتجه الخ) اي بقوله اذ للساعي الخ (قوله وبعد الزوم) اي بان لم يكن خيار او انقضى (قوله حال الخ) عبارة النهاية صفة للرد اي معنى لا للسقوط فيكون الساقط هو رده القهري فلو تراضيا على الرد كان جائزا بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد تمتعا مطلقا اه تراضيا ولا ع ش (قوله او تميز له الخ) ولعله اراد بالتمييز اللغوي اي المفعول المطلق نوعي اي رد اقهر يا او ذاقهر وسقوط اقهر يا او ذاقهر والا فالعرف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتمييز الصناعي كذا في سم (قوله وذلك) الى التنبيه في النهاية الا قوله اما اذا كان الى ولو اقاله وقوله وان كان الصبغ الى وجهه (قوله وذلك) اي امتناع الرد القهري اه نهاية (قوله والضرر الخ) علة ثانية ولعل المراد ان ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضرر البائع بالرد مع العيب الحادث (قوله ومن ثم) اي من اجل العلتين (قوله لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث او لم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الزركشي هنا ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر انتهى والنظر هو الوجه بل لنا منع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الاذرعى ما يوافق كلام الزركشي عقبه: وله والوجه ان له الرد ولا نسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الا في الخ انتهى وقضية ذلك انه اذا كان الحادث الزواج انه اذا اراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك اه سم اقول عبارة المغني ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم الا بعد زوال الحادث اه صريحة في استمرار الامتناع في ذلك وهو قضية قول الشارح السابق ان قائم علم عياحيث عبر به ويمكن الجمع على بعد بحمل الامتناع على ما يجب فيه الفور والجواز على ما لا يجب فيه من المستثنيات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذا لو كان الخ) (فرع) قال في العباب ولو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه (فرع) في الروض وقرار العبد بدين معاملة لا يمنع الرد وكذا اتلاف المال ان صدقه المشتري وعفو المجني عليه اي عند التصديق كزوال الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل الدخول الخ) راجع لقوله او من غيره فقط كما قدمنا عن سم عن شرح العباب عند قول الشارح اوزوجها بعد قول المتن ولو هلك المبيع عند المشتري او اعتقه ثم رايت في الرشيدى ما نصه قوله مر فقال اي ذلك الغير للعلم بزوال المانع في مسألة تزويجها من البائع بمجرد الفسخ اذ يفسخ به النكاح وقوله قبل الدخول كان ينبغي تأخيرها عن قوله فله الرد اذ لا فائدة في القول قبل الدخول اذ اوقع الرد بعد الدخول وخرج بقبل الدخول ما بعد الدخول لانه

وانقضى ثم بدأ ثم علم عيا ولم  
يؤد الزكاة من غير المبيع لم  
يرده قهرا لان شركة  
المستحقين له بقدر الزكاة  
كعيب حدث يده اذ للساعي  
اخذها من عين المال وان  
رجع للبائع وبه يتجه بحث  
الزركشي انه لو بدأ قبل  
القبض وبعد الزوم كان  
كعيب حدث بيد البائع  
قبله في تخير المشتري (سقط  
الرد قهرا) اي الرد القهري  
فهو حال من الرد او تميز له  
لا لسقط لفساده وذلك لانه  
اخذ به عيب فلا يرد به بعينين  
والضرر لا يزال بالضرر ومن  
ثم لو زال الحادث رد وكذا لو  
كان الحادث هو التزويج من  
البائع او من غيره فقال قبل  
الدخول ان ردك المشتري  
بعيب فانت طالق

كما صرح به في شرح الروض حيث ناقش عبارة الروض وقال فكان الاولى ان يقول فتحرير الامة الثيب  
بوطئها على البائع لا يمنع الرد كما لا يثبت اه فتأمل قوله كما لا يثبت ولما قال في العباب ولا يمنع اي الرد بتحريم  
الامة الثيب على البائع بوطء المشتري او غيره لكونه اصلا او فرعا للبائع قال الشارح في شرحه وهذا من  
القاعدة اي وهي ان كل عيب يثبت به الخيار فجدوئه عند المشتري يسقطه وما لا فلا قال لان تحريم المبيعة على  
المشتري لا يثبت له الخيار اه (قوله وانقضى) وان بقي رد كما ياتي في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ (قوله  
لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كوياما يدل على انه الرد بعد اداء الزكاة (قوله لا لسقط لفساده) من  
المعلوم انه لا يكون تمييز السقوط لانه فعل والفعل لا يميز باسم منصوب والذي ينبغي ان يبنى امتناع تعلقه بسقوط  
على انه مفعول مطلق اي سقوط اقهر اي ذاقهر او قهر بالقوة احتمال العبارة لهذا بل تبادل بينهما وكان وجه  
الامتناع اقتضاؤه ان الساقط الرد مطلقا ولو بالتراضي فليتامل (قوله ومن ثم لو زال الحادث رد) ظاهره سواء  
علم بالقديم قبل زوال الحادث او لم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الروض هنا مقتضى قوله سقط الرد قهرا ان  
لا سيل لعوده حتى لو لم يعلم بالقديم حتى زال الحادث لا يردو الا صح خلافا له ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال



فله الرد ولو ال مانع به ولا أثر مع ذلك لمقارنته للرد لان المدار على زوال ضرر و البائع بعد ( ٣٧٧ ) دخوله في ملكه فاندفع التوقف فيه

بذلك والجواب عنه باصلاح  
التصوير بان يقول فانت  
طالق قبيله اما اذا كان  
الخيار للشترى أولها  
فلمشترى الفسخ من حيث  
الخيار وان حدث العيب  
في يده فيرده مع الارش ولو  
اقاله بعد حدوث عيب يده  
فلبائع طلب ارشه لصحتها  
بعد تلف المبيع بالثمن فكذا  
بعد تلف بعضه ببعض  
الثمن ويؤخذ من صحتها  
بعد التلف صحتها بعد بيع  
المشترى كما أقي به بعضهم  
أخذا من قولهم تغلب فيها  
أحكام الفسخ مع قولهم  
يجوز التفاسخ بنحو التحالف  
بعد تلف المبيع أو يبعه أو  
رهنه أو إجارته ولو إذا جعل  
المبيع كالتلف فيسلم  
المشترى الاول مثل المائي  
وقيمة المتقوم وأخذ البقيني  
من ذلك صحة الاقالة بعد  
الاجارة علم البائع أم لا  
والاجرة المسماة للشترى  
وعليه للبائع أجره المثل  
(ثم) إذا سقط الرد القهري  
بحدوث العيب (ان رضى  
به البائع) بلا ارش عن  
الحادث (رده المشتري) عليه  
(أو قنع به) بلا ارش له عن  
القديم لعدم الضرر حينئذ  
(ولا) يرضى البائع به ميبا  
(فليضم المشتري ارش  
الحادث إلى المبيع ويرده)  
على البائع (أو يغرم  
البائع) للمشتري (ارش  
القديم ولا يرد) لان كلا

تعقبه العدة وهي عيب كما مره (قوله فله الرد) أي للشترى (قوله لزوال المانع) قال في شرح الروض  
ولم تخلفه عدة سم على حجج (قوله ولم تخلفه) أي والحال لم تخلفه بان كان قبل الدخول اه (قوله به) أي  
بالرداه عش (قوله لمقارنته) أي العيب للرد فيما لو قال الزوج قبل الدخول الخ اه عش (قوله فاندفع)  
أي بقوله ولا أثر مع ذلك الخ (قوله فيه) أي في قوله وكذا لو كان الحادث هو التزويج الخ (قوله والجواب  
الخ) عطف على التوقف (قوله اما إذا كان الخيار الخ) مختار قوله السابق حيث لا خيار الخ (قوله من حيث  
الخيار) أي خيار الشرط اه عش أي والمجلس (قوله ولو اقاله) أي أقال البائع المشتري ويحصل بلفظ  
منهما كقول البائع اقلتك فيقول المشتري قلت اه عش (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره سواء علم به  
البائع قبل الاقالة أو لا وفي سم على منهج لو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علمه فله فسخ الفسخ  
اه عيب وقياسه ان البائع إذا أقال جاهلا بحدوث العيب ثم علمه كان له فسخ الاقالة اه عش وقد قدمنا  
عنه عن سم عند قول المتن ولو علم بالعيب بعد زوال ملكه الخ الفرق بين الفسخ والاقالة راجعه (قوله يده)  
أي المشتري (قوله فكذا بعد تلف بعضه الخ) سيأتي ان الارش المأخوذ من المشتري جزء من القيمة لا من  
الثمن فانظر ما معنى هذا التعليل اه رشدي عبارة عش قوله يبع بعض الثمن أي بما يقابل بعض الثمن لما  
تقدم ان الارش الذي يأخذه البائع ينسب إلى القيمة لا إلى الثمن اه (قوله من صحتها) أي الاقالة (قوله  
بعد بيع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري ويطالبه بالبدل الشرعي كما يأتي ويستمر ملك المشتري  
الثاني على المبيع اه عش (قوله تغلب فيها) أي الاقالة اه عش (قوله فيسلم الخ) أي للبائع (قوله مثل  
المثل الخ) أي المبيع المثل وقيمة المبيع المتقوم (قوله من ذلك) أي من قولهم تغلب فيها الخ (قوله وعليه  
للبيات أجره المثل) ينبغي لما بقي من المدة بعد الاقالة سم وعش (قوله بلا ارش عن الحادث) أي قوله ويظهر  
في المعنى لا قوله ومن ثم إلى نعم وقوله وحيث إلى المتن (قوله لعدم الضرر) أي على البائع (حينئذ) أي حين  
إذ رضى بذلك عبارة المعنى لان المانع من الرد هو ضرر البائع قد زال برضاه به اه ويحتمل ان المراد لعدم  
الضرر على المشتري حين اذخيره ويحتمل ارادتهما معا وهو الافيد قول المتن (فان اتفقا على أحدهما فذاك)

فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظرا والنظر هو الوجه بل لنا منع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل  
فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رایت شرح العباب نازع بذلك وعبارة بعضهم قال الاذرع ولو علم العيب  
القديم قبل زوال الحادث ثم زال ظاهر اطلاقهم استمرار امتناع الرد وفيه احتمال ظاهر اه وهذا الاحتمال  
اوجه بل لنا منع ان ظاهر كلامهم ما ذكره ثم رایت الشارح لما حكى كلام الاذرع المذكور في شرح العباب  
عقبه بقوله والوجه ان له الرد ولا نسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتي الخ اه وقضية ذلك انه اذا  
كان الحادث الزوج انه اذا أراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك ولا ينافي ذلك ان التزويج بفعله  
اذ لو أثر ذلك لم تنأت مسألة التعليق المذكورة فليتأمل (فرع) قال في العباب ولو فسخ المشتري  
والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه وفي شرحه قال الفتى وينبغي ان يقال تبين بطلان الرد  
لمقارنته المنع منه وهو حدوث العيب في يد المشتري ثم نازعه في ذلك ثم قال وعلى الاصح ان له فسخ الفسخ  
هنا يفرق بينه وبين نظيره المذكور في الاقالة أي وهو ما ذكره عن البغوي انهما لو تقايلا ثم اطلع على عيب  
في يد المشتري فان قلنا الاقالة فسخ فلا رد بانها ليست متمحضة للفسخ بل فيها شبهة مشابة للبيع كما يأتي  
فراعوا تلك الشبهة ووجب الارش بخلاف الرد هنا فانه متمحض للفسخ ويتبين الحدوث تبين اختلال  
الفسخ اه وقوله بل فيها شبهة مشابة للبيع قد يقال تلك الشبهة تناسب الرد فكيف جعلها سببا لعدم  
الرداه (فرع) في الروض وقرار العبد بدين معاملة لا يمنع الرد وكذا اتلاف المال ان صدقة المشتري  
وعفو المجني عليه أي عند التصديق كزوال الحادث اه (قوله لزوال المانع) قال في شرح الروض ولم  
تخلفه عدة (قوله وعليه للبيات أجره المثل) ينبغي لما بقي من المدة بعد الاقالة (قول المصنف فان اتفقا على  
أحدهما فذاك) قال في شرح الروض فان قلت تقدم ان اخذ ارش القديم بالتراضي ممتنع قلنا عند امكان

فان قيل إن أخذ ارش القديم بالتراجع ممتنع أجيب بأنه عند إمكان الرد يتخيل أن الارش في مقابلة سلطنة الردوهي لا تقابل اى بعوض بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عمافات من وصف السلامة في المبيع نهاية ومعنى واسنى قول الماتن (فليضم المشتري الخ) اى او قنع بالمبيع بالارش عن القديم ولا تماسكت عنه لظهوره مع علمه بمقدمه انفا (قوله فعل لاحظ) انظر لو كانا وليين او وكيلين واختلف لاحظ اه سم اقول والا قرب ادخاله في قول المصنف الاقوى والا الخ بان براد بذلك ما يشمل نفي الاتفاق شرعا (قوله لو اطلع) اى المشتري (قوله يتعين فيه الفسخ) اى أو الرضا به بلا طلب ارش للقديم كاهو ظاهر وفي شرح الروض عن ابن يونس ومحل ما ذكر إذا كان العيب بغير غش ولا لا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل اه فهلا قال او على قاعدة مدعوجة إن كان للغش قيمة اه سم (قوله لانه) اى الارش (قوله لما نقش) اللام للتعليل اه عش اى والجار والمجرور خبر ان (قوله فلا يؤدى) اى الفسخ مع ارش الحادث (قوله بخلاف إمساكه الخ) اى فانه يؤدى للمفاضلة (قوله ومرا ما لو تعذر رده) اى فى شرح ولو ذلك المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بدل التالف ويسترد الثمن اه عش (قوله لتلفه) اى المبيع حسا او شرعا (قوله رده) ظاهره وان طال المدة جدا سم على حجب وظاهره وإن كان زواله بفعل المشتري كزالته بنحو دواء ولا شيء له فى مقابلة الدواء اه عش (قوله بخلاف مجرد التراضى) اى على اخذ المشتري ارش القديم ولم يأخذه ولم يقضى القاضى به للمشتري فله الفسخ معنى وعش قول الماتن (فلاصح اجابة من طالب الامساك) ظاهره وإن كان الاخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فايراجع سم على حجب وينبغي ان يقال إن كانت المصلحة فى الرد وطلب الولي الامساك لم يجز لما مر ان الولي إنما يتصرف بالمصلحة وإن طلبه غير الولي كالبايع لولي الطفل اجيب لان البايع لا تلزمه رعاية مصلحة الطفل وولي له لان غير متمكن من الرد اه عش (قوله نعم لو صيغ الخ) اى والصورة انه ليس هناك عيب حادث وان اوهمه الاستدراك بنعم اه رشدي (قوله لو صيغ الخ) اى المشتري وينبغي أن مثل الصيغ غيره من كل ما تزيده القيمة اه عش (قوله بما زاد فى قيمته) فان نقص قيمته لم يثبت قوله الاقوى لم يغرم شيئا اه سم (قوله فطلب الخ) اى المشتري ارش العيب القديم (قوله بل رده) بصيغة الامر (قوله واغرم لك قيمة الصيغ الخ) محله كما فى اصل الروضة حيث لم يكن تافها وإلا فليس للمشتري مطالبة بقيمته لتفاهته اه سيد عمر (قوله ان لم يمكن فصله جميعه) اى بغير نقص

الرد يتخيل ان الارش في مقابلة سلطنة الردوهي لا تقابل بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عمافات من وصف السلامة فى المبيع (قوله فعل لاحظ) انظر لو كانا وليين او وكيلين واختلف لاحظ (قوله يتعين فيه الفسخ الخ) اى أو الرضا به بلا طلب ارش القديم كاهو ظاهر قال فى الروض ولو علم به اى بالعيب بعد تالف الحلى اى المبيع بجنسه فسخ واسترد الثمن وغرم القيمة اه و قوله فسخ قال فى شرحه بخلاف نظيره فى غير الربوى لانه هنا لا يمكن اخذ الارش عن القديم ولا سبيل الى اسقاط حقه بفسخ اه و قوله القيمة حكى فى شرحه استشكل ذلك بان الحلى مثلى وجواب الزركشى بان العيب قديخ جرحه عن كونه مثليا وحكى فيه ايضا ان ابن يونس قال ومحل ما ذكر إذا كان العيب بغير غش ولا لا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل اه فهلا قال او على قاعدة مدعوجة إن كان للغش قيمة (ومرا ما لو تعذر رده الخ) اى فى شرحه ولو هلك المبيع الخ (قوله او بعد اخذه رده) ظاهره ولو طال الزمان جدا (قوله اجابة من طلب الامساك) ظاهره وإن كان الاخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فليراجع (قوله بما زاد فى قيمته) لم يثبت قوله الاقوى لم يغرم شيئا (قوله ان لم يمكن فصله) اى بغير نقص فى الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب والمعنى يرد ثم يفصله ذكر ذلك فى شرح الروض (فرع) ولو حدث فى المبيع عيب مثل القديم كياض قديم وحادث فى عينه ثم زاد احد هما او شكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البايع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال المشتري بل الحادث فلى الرد حلف كل منهما على ما انشاه وسقط الرد بحلف البايع ووجب للمشتري بحلته

واضح لان الحق لها لا يعدو هما ومن ثم تعين على ولي أو وكيل فعل لاحظ نعم الربوى المبيع بجنسه لو اطلع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث لانه لما نقص عنده فلا يؤدى لمفاضلة بين العوضين بخلاف إمساكه مع ارش القديم ومرا ما لو تعذر رده لتلفه ومضى زال القديم قبل أخذه ارشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده أو الحادث بعد أخذ ارش القديم أو القضاء به امتنع فسخه بخلاف مجرد التراضى (وإلا) يتفقا على واحد من ذينك بان طلب أحدهما الرد مع ارش الحادث والآخر الامساك مع ارش القديم (فلاصح اجابة من طلب الامساك) والرجوع بارش القديم سواء البايع والمشتري لما فيه من تقرير العقد نعم لو صيغ الثوب بما زاد فى قيمته ثم اطلع على عيبه فطلب ارش العيب وقال البايع بل رده واغرم لك قيمة الصيغ ان لم يمكن فصله جميعه

اجيب البائع وان كان الصبيغ وان زادت به القيمة من العيوب كما صرح به الفقهاء ووجه السبكي بان المشتري هنا اذا اخذ الثمن وقيمة الصبيغ لم يغرم شيئا ولم لو الزمناه الرد وارش الحادث غرمانه لافي مقابلة شيء وبه رد قول الاسنوي (٣٧٩) هذا مشكل خارج عن القواعد وحيث

او جينا ارش الحادث  
لانتسبه الى الثمن بل نردما  
بين قيمة المبيع معيبا بالعيوب  
القديم وقيمته معيبا به  
وبالحادث بخلاف ارش  
القديم فان انتسبه الى الثمن  
كأمر (ويجب ان يعلم المشتري  
البائع على الفور بالحادث)  
مع القديم (ليختار) شيئا  
تماما كما يجب الفور في الرد  
حيث لا حادث نعم تقبل  
دعواه الجهل بوجوب فورية  
ذلك لانه لا يعرفه لا الخواص  
(فان اخر اعلامه بلا عذر  
فلارد) له به (ولا ارش)  
لا شعار التأخير بالرضا به  
نعم ان كان الحادث قريب  
الزوال غالبا كالرمد والخي  
لم يضرب انتظاره ليرده سالما  
على الاوجه ويظهر ضبط  
القرب بثلاثة ايام فاقبل  
وان الحادث لو كان هو  
الزواج فعلق الزوج طلاقها  
على مضي نحو ثلاثة ايام  
فانتظره المشتري ليردها  
خليفة لم يطل ردهه (تنبيه)  
قوله هنا فلارد اما ان يريد  
به فلارد قهرا فيكون مكررا  
لانه يستغنى عنه بقوله  
سقط الرد قهرا او اختيارا  
فينافي قوله رده المشتري  
وقوله فذاك والذي يتجه  
في الجواب ان قوله ويجب  
الحق لبقوله ثم الخ افاد ان  
حل ذلك التخيير ان لم يوجد

في الثوب فان امكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب اه معنى زاد النهاية كما اقتضاه تعليلهم وصرح به  
الخوارزمي وغيره والمعنى يرده ثم يفصله نظير ما في الصوف ولو كان غزا لافسجه ثم علم تخيير البائع ان شاء  
البائع تركه وغرم ارش القديم او اخذه وغرم اجرة النسيج اه (اجيب البائع) والقول قوله في قدر قيمة  
الصبيغ لانه غارم وظاهره سواء كان الصبيغ عينا ام لا وليس مراد ابل المراد الاول لانه هو الذي يتاق عليه  
التنازع وطلب الارش اه ع وش وقوله لانه هو الذي الخ فيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خبر وان  
كان (قوله كما صرح به) اي بان الصبيغ وان زادت به قيمته من العيوب اه معنى (قوله و ثم) اي في  
مسئلة المتن اه كردي (قوله لو الزمناه) اي المشتري (الرد) اي بان يجب الطالب الرد مع ارش الحادث  
لا الطالب للمساك والرجوع بارش القديم (قوله وبه رد قول السكاكي) وحاصل الرد ان مسئلة الصبيغ  
استثنت عن قاعدة اجابة من طلب الامساك لما ذكره السبكي (قوله هذا) اي اجابة البائع في مسئلة الصبيغ  
(قوله عن القواعد) اي قاعدة اجابة طالب الامساك اذا المجاب في مسئلة الصبيغ طالب الرد (قوله فان انتسبه  
الى الثمن) اي لبقاء العقد المضمون بالثمن واما ارش الحادث فهو بعد فسخ العقد فهو بدل الفأنت من  
المبيع المضمون عليه باليد اه ع وش وفيه وقفة لما قالوا ان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله (قوله  
كأمر) اي قبيل قول المتن والاصح اعتبار اقل قيمه (قوله مع القديم) الى قوله ويظهر في المعنى  
(قوله شيئا مأمرا) اي من اخذ المبيع بلا ارش الحادث وتركه واعطاء ارش القديم اه معنى (قوله  
لا يعرفه الا الخواص) فلو عرف الفورية ثم نسيها فينبغي سقوط الرد لندرة نسيان مثل هذه ولتقصيره  
بنسيان الحكم بعدم اعرفه اه ع وش (قوله على مضي نحو ثلاثة ايام) مفهومه انه لو زادت المدة على ذلك  
كان علق طلاقها بسنة مثلا لم يكن له الرد ويجب الارش حالا وقد يرد عليه ما تقدم في الاجارة من انه اذا لم  
يرض البائع بالعين مسلوقة بالمنفعة صبر المشتري الى انقضاء الاجارة ولا ياخذ ارش لعدم يسه من الرد اللهم  
الا ان يقال ان التزويج لما كان يراد به الدوام وكان الطلاق على الوجه المذكور نادرا لم يعول عليه اه  
ع وش (قوله او اختيارا فينافي قوله رده المشتري وقوله فذاك) فيه امور الاول ان معنى اختيارا برضا البائع  
لانه مقابل قوله قهر الثاني ان وجه قوله فينافي الخ ان هذين القولين افادا الرد برضا البائع الثالث قد يشكل  
حينئذ دعوى المناقاة لان الرد برضا البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فيها اذا لم يؤخر اعلامه بلا  
عذروني الرد هنا مفروض فيما اذا اخره بلا عذر فلم يوجد شرط المناقاة لا اختلاف محل الاثبات ومحل النفي  
فكان الوجه ان يقول او اختيارا لم يتجه اذا لا مانع عن الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فيتامل اه  
سم اي بقوله والذي يتجه الخ (قوله والذي يتجه الخ) خلاصة الجواب ان المنفي الرد مع الارش فلا ينافي  
انهما لو تراضا على الرد من غير ارش جاز (قوله فلارد له به) اي بالقديم (قوله بعد ثم) اي لفظه ثم  
(قوله التي من جملتها الخ) نعت للكيفية (قوله اخذ الارش) اي اخذ المشتري ارش القديم المذكور  
بقول المتن او يغرم البائع ارش القديم الخ (قوله هذا) اي قوله فلارد الخ (قوله من غير ارش)

الارش وانما وجب له مع انه انما يدعى الرد لتعذر الرد ومثله مالو نكلا فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه  
المتيقن ومن نكل عن الحلف منها قضى عليه كما في نظائره شرح مر (قوله او اختيارا فينافي قوله رده  
المشتري وقوله فذاك) فيه امور الاول ان معنى اختيارا برضا البائع لانه مقابل قوله قهر الثاني ان وجه  
قوله فينافي ان هذين القولين افادا الرد برضا البائع الثالث قد يشكل حينئذ دعوى المناقاة لان الرد برضا  
البائع المستفاد في هذين القولين مفروض فيما اذا لم يؤخر اعلامه بلا عذروني الرد هنا مفروض فيما اذا  
اخره بلا عذر فلم يوجد شرط المناقاة لا اختلاف محل الاثبات ومحل النفي فكان الوجه ان يقول او اختيارا لم  
يتجه اذا لا مانع من الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فليتامل (قوله من غير ارش) قد يستشكل امتناع

تقصير بتأخير الاعلام والافلارد له به على تلك الكيفية المشتملة على التخيير السابق بعد ثم التي من جملتها اخذ الارش وحينئذ فلا ينافي هذا جواز  
الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به بقولهما في باب الاقالة لو تفاسخا ابتداء بلا سبب جاز اي جز ما قيل فيه وجهان وكان اقالة اه

لا مكانها هنا بخلافها فيما نحن فيه لانها اما بيع فشرطها أن تقع بما وقع به العقد الاول وهنا بخلافه واما فسخ فورد هامورد العقد وليس الارش  
موردا حتى يقع العقد عليه ولم أر أحدا من الشراح نه على شيء من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) لنحو نعام  
لان قشره متقوم (و) كسر (رانج) بكسر (٣٨٠) النون وهو الجوز الهندي حيث لم تتأت معرفة عيبه إلا بكسره فزعم تعين عدم عطفه

على ما قبله وذكر ثقب قبله  
غير صحيح اذ غاية الامر انه  
يمكن معرفة عيبه بالكسر  
تأرقو بالثقب اخرى فيحمل  
على الاول (وتقوير بطيخ)  
بكسر الباء أشهر من فتحها  
(مدود) بعضه بكسر الواو  
وكل ماما كوله في جوفه  
كالرمان والجوز (رد) ما  
ذكر بالعيب القديم (ولا  
ارش عليه في الاظهر) لان  
البائع سلطه على كسره  
لتوقف علم عيبه عليه أما  
بيض نحو دجاج مذر ونحو  
بطيخ مدود كله فانه يوجب  
فساد البيع لانه غير متقوم  
في رجع المشتري بكل ثمنه  
وعلى البائع تنظيف المحل  
من قشوره لاختصاصها به  
وبحث بعضهم ان محله ان لم  
ينقلها المشتري الى المحل  
التي هي به والارزومه نقلها منه  
اي الى محل العقد أخذوا  
ما مر في فرع مؤنة رد  
البيع (فان امكن) اي  
بالنظر للواقع الاظنه كما  
يصرح به كلامهم (معرفة  
القديم بأقل مما أحدثه)  
عذر به بان قامت قرينة  
تحمله على مجاوزة الاقل ولا  
كما اقتضاه اطلاقهم لتقصيره  
في الجملة (فكسائر العيوب  
الحادثة) فيمتنع رده لعدم  
الحاجة اليه وذلك كتقدير

قد يستشكل امتناع أخذ الارش برضا البائع ولا اشكال لانه أخذ بغير حق لانه أخذه عن العيب مع سقوط  
حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي اه سم (قوله لا مكانها) اي الاقالة هنا  
يعني فيما إذا تراضيا على الرد من غير ارش (بخلافها فيما نحن فيه) يعني من الرد بالارش اه بصرى  
عبارة سم كان مراده منع ان يكون مانحن فيه مع الارش اقالة اه (قوله لانها) اي الاقالة اه بصرى  
عبارة الكردى قوله لا مكانها متعلق بفلاينافى والضميز يرجع الى الاقالة وهنا اشارة الى جواز الرد  
بالتراضي وقوله فيما نحن فيه أراده قوله فلا رد له به وقوله هنا بخلافه اشارة الى قوله فيما نحن فيه اه  
(قوله وهنا بخلافه) اي لزيادة الارش على المعقود عليه الاول (قوله مورد العقد) اي الاول قول المتن  
(لا يعرف القديم الا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان امكن معرفة تغيره بدون ذبحه كافي الجلالة  
امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقا لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما اُفتي به شيخنا الشهاب الرملى سم  
على حج اقول قول الشهاب فله الرداى ولا ارش عليه في مقابلة الذبح كما هو ظاهر لان الفرض ان تغير  
اللحم لا يعرف الا بالذبح اه عش (قوله لنحو نعام) الى قوله وببحث في المغنى الا قوله وزعم الى المتن فوافق  
والى قوله ويظهر في النهاية الا قوله اي بالنظر الى المتن وقوله والتدويد الى ولو اشترى (قوله لنحو نعام)  
اي بما قشره متقوم (قوله لان قشره الخ) علة لقوله لنحو نعام (قوله بكسر النون) وفتحها اه عميرة  
(قوله وذكر ثقب) عطف على قوله عدم عطفه (قوله قبله) اي قبل رانج (قوله بالكسر) اي فقط  
ليطابق المتن (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علفتها بتنا وما باردا اه سم (قوله فيحمل)  
أى كلام المتن (على الاول) أى ما يمكن معرفته بالكسر فقط (قوله بكسر الباء) ويقال فيه أيضا  
طبيخ بتقديم الطاء اه معنى (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم اه مختاراه عش (قوله  
اما يبيض نحو دجاج الخ) محترز قوله لنحو نعام (قوله فانه يوجب) أى تبين كون ما ذكر مذر او مدودا  
عبارة المغنى أما ما لا قيمة له كاليض المذر والبطيخ المدود كله او المعفن فيتبين فيه فساد البيع لوروده  
على غير متقوم اه وهى واضحة (قوله والارزومه) اي المشتري (قوله الى محل العقد) قضية مامر  
للشارح أن محل القبض لو كان غير محل العقد كان هو المتبراه عش (قوله اي بالنظر للواقع الخ) فلو  
اختلفا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدونه رجع فيه لاهل الخبرة ولو فقدوا أو اختلفوا اصدق المشتري  
لتحقق العيب القديم والشك في مسقط الرده عش (قوله اولاً) اي ام لم يعذراه عش (قوله فيمتنع  
رده) وإذا امتنع الرد رجع بارش القديم سم على حج اه عش (قوله لعدم الحاجة إليه) أى الى  
ما أحدثه (قوله كتقوير البطيخ) اي اخذ شيء من وسطه على الاستدارة (قوله على عيبه) بغرز شيء فيه  
اي ما ذكر من البطيخ والرانج (قوله وكتقوير كبير) ومثله كسر القثاء والعجور الميرين لانه يمكن معرفة  
مرارتهما بدون كسره بجيرى (قوله ولو شرطت) الى قوله لانها مقصودة في المغنى (قوله وعند الاطلاق)  
اي عند اطلاق الرمان حين بيعه (قوله فكسر واحدة) أى ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة (مسئلة)

أخذ الارش برضا البائع ولا اشكال لانه أخذه بغير حق لانه أخذه عن العيب مع سقوط  
حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي (قوله بخلافها فيما نحن فيه) كان مراده منع أن يكون مانحن فيه  
مع الارش اقالة (قول المصنف ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه  
فان امكن معرفة تغيره بدون ذبحه كافي الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقا لمعرفة تغيره فله الرد  
هذا حاصل ما اُفتي به شيخنا الشهاب الرملى رحمة الله تعالى عليه (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علفتها

البطيخ الحامض وكسر الرانج وقد امكن الوقوف على عيبه بغرز شيء فيه وكتقوير كبير يغنى عنه اصغره منه والتدويد لا يعرف  
غالباً الا بالتقوير وقد يعرف بالشق فتى عرف به كان التقوير عيباً حاداً ولو شرطت حلاوة الرمان فبان حامضاً بالغرز رد اذا لا يعرف حمضه  
يدى رنغز او بالشق فلا لمعرفته بدونه وعند الاطلاق ليست الحوضية عيباً لانها مقصودة فيه ولو اشترى نحو بيض او بطيخ كثير فكسر واحدة

أبو ثور الشافعي عن اشترى بيضة من رجل وبيضة من آخر ووضعها في كفه فكسرت إحداها فخرجت  
 بيضة فعل من يرد المذرة فقال الشافعي أتركه حتى يدعي قال يقول لا أدري قال أقول له انصرف حتى تدري فإنا  
 ون لا معلوناه ولا يجتهد لانه فيه إلزام الغير بالاجتهاد وذلك غير جائز في الاموال ومثله ما لو قبض من  
 صين دراهم فخطها فوجد فيها نحاسا قال الزركشي ويحتمل ان يجتهد ههنا ان كان ثم اماراة كذاها مش  
 ر في المسئلة الاولى يهجم ويرد المذرة على واحد من البائعين فان قبلها فذاك ولا لحقه انها ليست مبيعة  
 فان حلف فله عرضها على الآخر فان حلف الآخر استمر التوقف وإن قبلها احدهما قضى عليه بالثمن  
 اشترى ان يحلف إذا نكل احدهما إن ظهر له بقرينة يغلب على الظن انه هو البائع ويطلب الناكل بالثمن اما  
 كانتا مبيعتين من واحد فان كانتا بثمن واحد تبين بطلانه في المذرة ويسقط من الثمن ما يقابله وإن كانت كل  
 حدة بثمن فالقول قول البائع في مقدار ثمن الثالثة لانه غارم واما المسئلة الثانية فالظاهر فيها ما قاله الزركشي  
 يمكن لو اجتهدوا داه اجتهاده إلى ان النحاس من زيد فانكر ان النحاس منه فليس له عرضه على الآخر لانه  
 اجتهد يظن ان الآخر لاحق له فيه فيبقى في يده إلى أن يرجع صاحبه ويعترف به وله ان يتصرف فيه من  
 ب الظفر ويحصل بثمنه بعض حقه (فرع) لو اشترى بطيخة فوجد بها انبت نظر فان كان ذلك عقب  
 لمطعمه من شجرة كان عيبا له الرد به وإن كان بعد خزينه أي المشتري مدة يغلب انباته فيها لم يكن عيبا فلا رد به  
 ع وش وقوله فان حلف فله عرضها الخ محل تأمل فليراجع وقوله لانه باجتهاده الخ قد يؤخذ منه انه لو تغير  
 اجتهد إلى ان النحاس من الآخر فله عرضه عليه (قوله فان كسر الثانية فلا رد له) أي ولو باذن البائع اه  
 ش (قوله مطلقا) أي أمكن معرفة عيبها بدون الكسر أولا اه ع وش وقال الجعفي أي سواء وجدها سليمة  
 وغير سليمة اه (قوله بالاول) أي بكسر الاولى (قوله كان الحكم كذلك) أي فلا رد (قوله ويظهر انه الخ)  
 لو بان عيب الدابة وقد انعموا وكان نزع النعل يعيبها فترعه بطل حقه من الرد والارش لقطعه الخيار بتعييه  
 لا اختيار وإن سلمها بنعلها اجبر على قبول النعل إذ لا منة عليه فيه ولا ضمان وليس للبشترى طلب قيمتها  
 نها حقيرة في معرض رد الدابة فلو سقطت استردها المشتري لان تركها اعراض لا تمليك وإن لم يعيبها  
 كصر اه ع هالم يجبر البائع على قبوله بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله القاضي لان زيادته تشبه زيادة السمن  
 بخلاف النعل فيزعهوا ولا ينافي ما ذكرناه ما مر من ان الانعال في مدة طلب الخصم او الحاكم ضار لان ذلك  
 شغل يشبه الحمل على الدابة وهذا تفريع وقد ذكر القاضي ان اشتغاله بحجز الصوف مانع له من الرد بل يرد  
 م يحجزها بمغنى قال ع وش قوله لم يجبر على قبوله قضيت ان البائع يملكه وانه لا فرق بين كون المبيع تنقص  
 يمت بحجز الصوف او لا وانه لا فرق بين ان تتضرر الشاة بحجزه ككون الزمن شتاء مثلا او لا ويوجه ذلك بما  
 ذكره بقوله لان زيادته تشبه زيادة السمن ووجه الشبه ان كلاما من اجزاء الحيوان فاجبر على قبوله تبعا له ولم ينظر  
 للمصلحة في المساحة لانه في مقام رد المعيب والتخلص منه لكن يشكل على هذا ما تقدم أي وياق من ان المشتري  
 رد الشاة ثم يفصل صوفها تحت يد البائع إلا ان يحمل ما تقدم أي وياق على ان نزع الصوف لا يضر بالشاة  
 فكس المشتري من اخذه بخلاف ما هنا اه (قوله لم تتصل الخ) أي لم يتوقف منفعة احدهما الكاملة على  
 الآخر عادة اه ع ش (قوله او اتصلت الخ) اقتصر النهاية والمغنى على الاول اعني عدم الاتصال ثم قال بعد قول  
 المتن في الاظهر ومحل الخلاف فيما لا يتصل منفعة احدهما بالآخر كما مر اما ما يتصل كذلك كصر اعني باب  
 زوجي خف فلا يرد المعيب منهما وحده قهر اقطعا اه قول المتن (ردهما) أي جاز له الرد ان شاء فلو اطلع على  
 عيب احدهما فرضى به ثم اطلع فيه على عيب الآخر ردتهما إن شاء وكذا لو اشترى عبدا واحدا واطلع فيه  
 على عيب ورضى به ثم اطلع فيه على آخر جاز له الرد ولا يمنع من ذلك رضاه بالاول ويدل لذلك قول الشيخ عميرة  
 في اول التصريح ولورضى بالتصريح يقول لكن رد هابيع اخر بعد الحلب رد الصاع ايضا اه وكذا قول  
 الروض متى رضى أي المشتري بالمصرة ثم وجد بها عيبا أي قديما ردها وبذل اللبن معها سم على حج اه

يجوز رد المعيب منه وحده إذ لا ضرر فيه (٣٨٢) وهو أحد وجهين أطلقتهما الشيخان وهو الوجه الذي نص عليه في الامم والبريطي وأما

تاويله بحمله على تراضى العاقلين به ففي غاية البعد لانه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر عيب احدهما بعد تلف الاخر او بيعه لم يرد الباقي إلا إن كان البيع من البائع كما قاله القاضى واعتمده الاسنوى وكذا السبكي في شرح المنهاج وان تناقض كلامه فيه في شرح المهذب لا تنفاه التفريق المضر حيثئذ وخالفه صاحبه المتولى والغوى (ولو اشترى عبد رجلين) منهما لا من وكليهما (فبان معيافه رد نصيب احدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع دون موكله كإمر (ولو اشترى ياه) أى المعيب من واحد كما في أصله كالروضه وغيرها لا نفسها او موكلهما (فلا حدهما الرد) لحصته على البائع (في الاظهر) لتعدد الصفقة بتعدد المشتري لنفسه او لغيره كإمر او من اثنين ولا يصح حمل المتن عليه بجعل الفتمير عائدا على قوله عبد رجلين لان هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعا فله رد الربع (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتمل صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثه (بيمينه) لان الأصل لزوم

عش (قوله يجوز رد المعيب الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا ولا يرد بعض المبيع في صفقة بالمعيب قهرا وان زال ملكه عن الباقي للبائع وإن كان المبيع متعلقا ببناء على ان المانع اتحاد الصفقة وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين بناء على ان المانع ضرر التبعض اه (قوله تاويله) أى النص (قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف للاصحاب لا ينافى تاويل النص المخالف لاحد شقيه بحيث تنتفي المخالفة اه سم (قوله كلامه فيه) أى كلام السبكي في البيع من البائع (قوله لا تنفاه التفريق الخ) لتعليل الاستثناء (قوله وخالفه) أى القاضى صاحبه الخ وقال بامتناع الرد في البيع من البائع وما في معناه ايضا لانه وقت الرد لم يرد كما تملك وهو المعتمد نهاية ومغنى واسنى وفي سم قال في الروض وشرحه وان ورثه ابنا المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة اه ولومات عن ابنين احدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الارش على التركة للياس من الردها قول المتن (ولو اشترى الخ) وكذا لو اشترى عبد من كل واحد بمائة فله رد احدهما اه مغنى (قوله منهما) إلى قوله وقيل في النهاية والمغنى (قوله كإمر) أى في تفريق الصفقة من ان العبرة بالوكيل دون الموكل (قوله او من اثنين) عطف على من واحد اه كردى (قوله فله) أى لاحد المشتريين رد الربع وظاهر ان له ان يرد على كل الربع سم على حجج أى لان لاحد المشتريين رد الربع عن البائعين معا اه عش قال النهاية والمغنى ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتر من كل تسعة وضابط ذلك ان تضرب عدد البائعين في عدد المشتريين عند التعدد من الجانبين او احدهما عند الانفراد في الجانب الاخر فما حصل فهو عدد العقود اه (قوله فانه لا يبر الخ) بل إنما يبر ان عيب باطن موجود عند العقد كما مر فالصورة هنا ان العيب باطن بالحیوان اه رشيدى (قوله هذا) أى حدوث العيب بين العقد والقبض (قوله صدق البائع) اعتمده النهاية والمغنى (قوله على الاول) ويكفيه الحلف على نفي العلم حفى اه بجيرى (قوله والمشتري على الثانى) كان حاصل ايضاحه انهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا ان البائع يدعى سبقه العقد والمشتري يدعى تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فمقتضى ما تقدم انه المصدق وفي شرح مر وقد اخذنا مقر قاعدة وهى انه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقينى اقيت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه لان الاصل براءة الذمة من غرم ارش

(قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه كلام للاصحاب لا ينافى تاويل النص المخالف لاحد شقيه بحيث تنتفي المخالفة (قوله او بيعه) قال في الروض فلو باع بعضه أى بعض المبيع في صفقة ثم وجد العيب لم يرد ولا ارش لعدم الياس منه اه قال في شرحه وقيل له الارش للباقي لتعذر الرد ولا ينتظر عود الزائل ليرد الكل كما لا ينتظر زوال العيب الحادث وصححه في أصل الروضة تبعا لنقل الرافعى له عن تصحيح التهذيب وهو ضعيف لانه انما ياتى على التعليل باستدراك الظلامة لا بعدم الياس واما تعذر الرد فانما هو في الحال كالمو باع الجميع فلا ارش له الى ان قال وشمل قوله كغيره باع بعضه مالمو باعه للبائع فلا رده وهو ما جزم به المتولى وصححه الغوى الخ اه (فرع) قال في الروض وشرحه وإن ورثاه أى امنا المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة ولهذا لو سلم احدهما نصف الثمن لم يلزم البائع تسليم النصف اليه اه ولومات عن ابنين احدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الارش على التركة للياس من الرد (قوله فله رد الربع) وظاهر ان له ان يرد على كل الربع (قوله ولان الاصل الخ) في هذا العطف نظر لان المعطوف عليه تعليل لليمين والمعطوف للتصديق (قوله والمشتري على الثانى) كان حاصل ايضاحه انهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا ان البائع يدعى سبقية العقد والمشتري يدعى تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فمقتضى ما تقدم

العقد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده ويبنى عليهما مالمو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ ما حدث بعد العقد العيب وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الاول كما شمله المتن والمشتري على الثانى بيمينه

قطع بما ادعاه أحدهما كشجرة مندملة والبيع أمس فيصدق المشتري بلا يمين وكجرح طرى والبيع والقبض من سنة فيصدق البائع بلا يمين ولو ادعى المشتري قدم عيين فصدقه البائع في أحدهما فقط صدق المشتري يمينه لثبوت الرد باقرار البائع فلا يسقط بالشك ولا يرد على المتن خلافاً لمن زعمه لان الرد انما نشأ بما اتفقا عليه وكلامه فيما اختلفا فيه كما ترى فان قلت هما قد اختلفا في الثاني وصدق المشتري في قدمه حتى لا يتمتع رده قلت تصديقه ليس الا لقوة جانبه بتصديق البائع له على موجب الرد فلم تقبل ارادته رفعه عنه بدعوى حدوث الثاني فالخامل على تصديقه سبق اقرار البائع لا غير فلم يصدق ان المشتري صدق في القدم على الاطلاق

ولو نكل المشتري عن البين سقط رده ولم ترد على البائع لانه لا يثبت لنفسه بحلفه حقاً وحينئذ فظاهر مامر انه يأتي هنا ما سبق في قوله ثم ان رضى به البائع الخ ولو اشترى ما كان رآه وعينه قبل ثم اتاه به فقال زاد العيب وأنكر البائع صدق المشتري لان البائع يدعى عليه به وهو خلاف الاصل

العيب انتهى اه سم (قوله لا احتمال صدق) الى قول المتن والزيادة في النهاية الا قوله فان قلت الى ولو نكل وقوله لا احتمال الجواب الى ولا يكفيه وكذا في المعنى الا قوله ولا ترد الى ولو نكل وقوله ولا ترد الى سم تصديق البائع وقوله وقضية كلامهم الى ولا يكفيه وقوله وفي انه ظن الى المتن (قوله وكجرح) يعني جراحة بنحو سيف او عصا لا قرحة نار اه سيد عمر (قوله انبوت الرد) فيه خفاء اه سم يعني ان دعوى البائع حدوث الاخر عند المشتري يمنع الثبوت وقد يجاب بان مراده كما يأتي ثبوت مقتضى الرد من حيث هو بقطع النظر عن الدعوى المذكورة (قوله ولا ترد) أى صورة تصديق المشتري فيما ذكر (قوله وكلامه) أى المتن (قوله فان قلت هما الخ) قد يقال يكنى في الايراد انه هنا لم يصدق البائع والا لا تمتنع الرد لثبوت حدوث احد العيين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور سم على حج وقد يقال مراد المجيب ان قول المتن صدق البائع روعي فيه قيد الحيثية يعني صدق البائع من حيث مجرد دعوى حدوث العيب بخلاف ما لو نظر الى امر اخر كقوة جانب المشتري باتفاقهما على قدم احد العيين فلم يصدق ان البائع لم يصدق مع كونه مدعياً لمجرد الحدوث بل انما امتنع تصديقه لدعواه الحدوث وصاحباً للاعتراف بقدم احد العيين وفي سم على حج ايضا مانضه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطى رجل باع حماراً ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط ان تبعه لى بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل توأطاع عليه قبلها ثم حصلت الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانياً وان ذكر الشرط في صلب الاقالة فسدت الاقالة انتهى وظاهره فسادها وان قلنا انها فسخ انتهى وفرضه الكلام في الحمار لكونه المسؤول عنه والافالحكم لا يختص به بل مثله غيره اه ع ش (قوله ولو نكل المشتري) اى فيما لو ادعى قدم العيين فاعترف البائع بقدم احدهما كما صرح به في شرح الروض اه ع ش (قوله يسقط رده الخ) وسقوط الرد ظاهر ان علم ان نكوله يسقطه والا فينبغي عدم السقوط اه ع ش (قوله وحينئذ) اى حين سقوط رده القهرى بالنكول (قوله في قوله) اى المتن (قوله ولو اشترى ما كان رآه) عبارة المعنى ولو اشترى شيئاً غائباً وكان قد رآه و ابراهم عيب به ثم اتاه به فقال المشتري قد زاد العيب الخ اه (قوله ثم اتاه به) اى ثم اتى البائع للمشتري بالمبيع اه رشيدى (قوله صدق المشتري) اى يمينه اه نهاية ولو نكل عن البين هل يسقط رده ولو لا ترد على البائع نظير مامرام لا فليراجع (قوله لان البائع الخ) ولو باعه عصيراً وسله له فوجد في يد المشتري خمر ا فقال البائع عندك صار خمر او قال المشتري بل عندك كان خمر او امكن كل من الامرين صدق البائع يمينه لموافقه للاصل

انه المصدق وفي شرح مر وقد اخذ مما تقرّر قاعدة وهى انه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني افقتت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه لان الاصل براءة الذمة من غرم ارش العيب اه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطى رجل باع حماراً ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط ان تبعه لى بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل توأطاع عليه قبلها ثم حصلت الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانياً وان ذكر الشرط في صلب الاقالة فسدت الاقالة اه وظاهر فسادها وان قلنا انها فسخ (قوله لثبوت الرد) فيه خفاء (قوله فان قلت هما قد اختلفا الخ) قد يقال يكنى في الايراد انه هنا لم يصدق البائع والا لا تمتنع الرد لثبوت حدوث احد العيين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور (قوله صدق المشتري لان البائع الخ) قد يقال الزيادة عيب وقد اختلفا فيها نعم قد يقال مسئلة المتن الاختلاف في قدم العيب وحدوثه والاختلاف هنا في وجود الزيادة وعدم وجودها (فرع) في شرح مر ولو باعه عصيراً وسله له فوجده في يد المشتري خمر ا فقال البائع صار خمر عندك وقال المشتري كان خمر عندك وامكن كل من الامرين

ولا ترد عليه هذه أيضا خلافا لمن زعمه أيضا ( ٣٨٤ ) لانهما لم يختلفا في القدم بل في الزيادة المستزمنة له وهو انما ذكر الاختلاف في القدم

فصائم تصديق البائع في عدم  
القدم انما هو لمنع رد المشتري  
لا لتغريمه ارش لو عاد للبائع  
بفسخ وطلبه زاعما أن  
حدوثه يده ثبت يمينه لان  
يمينه انما صلحت للدفع عنه  
فلا تصلح لاثبات شيء له نظير  
ما يأتي في التخالف في الجراح  
فللمشتري الان ان يحلف  
انه ليس بمحدث وكيفية  
حلف البائع تكون (على  
حسب جوابه) فان اجاب  
بلا يلزم من قبوله او بلارده  
على به حلف كذلك ولا  
يكلف التعرض لحدوثه  
لاحتمال علم المشتري به  
عند القبض اورضاه بعده  
ولو ذكره كلف البيعة او ما  
بعته او ما اقبضته الاسلاما  
حلف كذلك ولم يكفه لا  
يستحق على الرد به  
ولا لا يلزم من قبول لانه  
ليس مطابقا لجوابه وقضية  
كلامهم انه لو اجاب  
بلا يلزم من قبوله ثم اراد  
الحلف على انه ما اقبضه  
الاسلاما لا يمكن وهو محتمل  
لاحتمال الجواب الاول  
علم المشتري ورضاه به  
والثاني نص في عدمه  
فتناقضا احتمالا وهو كاف  
هنا ومن ثم لم يكتفوا في  
اليمين بالالزام بل اشترطوا  
كونها على وفق الدعوى  
بطريق المطابقة لا التضمين  
والالزام ولا يكفيه  
الحلف على نفي العلم ويجوز  
له الحلف على البت اذا  
اختبر خفايا امر المبيع

من استمرار العقد اه معنى وياتي في الشرح مثله وزاد النهاية ولو اختلفا بعد التقايل فقال البائع في  
عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري اى فهو حادث وعليه ضمانه وقال المشتري كان عندك  
اى فهو قديم والرد في محله ولا شيء لك على قال الجلال البلقيني اقيت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه اى  
فلو نكل عن اليمين ردت على البائع فيحلف وياخذ الارش بزيادة من عرش (قوله ولا ترد عليه) اى المتن (هذه)  
اى الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان راه الخ (قوله لانهما) اى البائع والمشتري (قوله المستزمنة له)  
اى للقدم و (قوله وهو) اى المصنف اه عرش (قوله نصا) هو من متعلقات قوله الاختلاف لان من  
متعلقات قوله ذكر اى ان المصنف انما ذكر مسألة ما اذا اختلفا في القدم بالنص بان نص احدهما في دعواه  
على انه قديم والاخر على خلافه اه رشيدى (قوله ثم تصديق البائع الخ) مرتب على قول المصنف ولو  
اختلفا الخ و (قوله لا لتغريمه) اى المشتري و (قوله لو عاد للبائع بفسخ) اى كالتحالف في صفة العقد او  
تقايلاه عرش (قوله وطلبه) اى البائع الارش (قوله ثبت يمينه) خبر ان و (قوله لان يمينه الخ) علة  
لقوله لا لتغريمه اه عرش (قوله فلا تصلح لاثبات شيء الخ) قضيته انها لا تثبت له الارش وان لم يحلف  
المشتري انه ليس بمحدث فانظره مع قوله فللمشتري الان ان يحلف الخ اه رشيدى وياتى انفا عن عرش  
ما يندفع به الاشكال (قوله في التخالف) بالخاء المعجمة اه عرش (قوله الان ان يحلف الخ) فلونكل عن  
اليمين هل يحلف البائع ام لا ويكتفى باليمين السابقة فيه نظرا لاقرب الاول لان يمينه الاولى لدفع الرد وهذه  
لطلب الارش فالمقصود من كل منهما غير المقصود من الاخرى اه عرش قول المتن (على حسب جوابه)  
بفتح السين اى مثل جوابه نهاية ومعنى قال عرش هذا بيان للرد من الحسب بالفتح وفي المختار ليكن عملك  
بحسب ذلك بالفتح اى على قدره وعدده اه (قوله ولو ذكره) اى ذكر عليه اورضاه اه عرش  
(قوله او ما بعته) عطف على قوله لا يلزم من قبوله الخ اه كرى (قوله او ما اقبضته الخ) ظاهرا ان الاقتصار على  
ما قبله يكتفى في الجواب والحلف والظاهر خلافه فكان الاولى الاقتصار على قوله او ما اقبضته كافي المعنى او  
التعبير بالواو بدل او (قوله وهو محتمل) وليس كذلك اه نهاية اى لانه غلط على نفسه عرش عبارة  
سم اقول هذا الاحتمال يردده المعنى والنقل اما المعنى فلا نه اذا اراد الحلف على ما ذكر فقد اراد التغليظ على  
نفسه فكيف لا يمكن منه واما النقل فقد صرحوا في الدعاوى بان المدعى عليه مال مضاف الى سبب كاقرضتك  
كذالوا اطلق الانكار في جوابه كلا يستحق على شيئا ولا يلزم من تسليم شيء اليه ثم اراد الحلف على نفي السبب  
جاز والظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذي قررره في الدعاوى والا لما اقتصار على ما قاله هنا وترك ذكر اساسا  
فتمام اه (قوله ولا يكفيه) عبارة المعنى ولا يكتفى في الجواب والحلف ما علبت به هذا العيب عندى اه زاد  
عرش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقط للرد ام لا فيه نظروا لاقرب ان يقال ان كان جاهلا بذلك لا يكون  
مسقطا للرد فله تعيين جواب صحيح ويحلف عليه وان كان عالما مسقطرده اه (قوله الا بشهادة عدلى شهادة  
الخ) افهم انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بشاهدين وفيه ان المقصود من ثبوت العيب امارد المبيع او طلب  
الارش وكلاهما يتعلق بالمال وهو يثبت بما ذكر (وقوله فان فقدا) اى في محل العقد فما فوقه الى  
مسافة العدوى لان الشاهد لا يلزمه الحضور نماز ادعى ذلك اه عرش (قوله ولا يثبت العيب الخ) عبارة

فالمصدق البائع يمينه لموافقة للاصل من استمرار العقد اه (قوله وهو محتمل) اقول هذا الاحتمال يردده  
المعنى والنقل اما المعنى فلا نه اذا اراد الحلف على ما ذكر فقد اراد التغليظ على نفسه فكيف لا يمكن منه واما  
النقل فقد صرحوا في الدعاوى بان المدعى عليه مال مضاف الى سبب كاقرضتك كذالوا اطلق الانكار في جوابه  
كلا يستحق على شيئا ولا يلزم من تسليم شيء اليه ثم اراد الحلف على نفي السبب جاز وعبارة المنهج هناك وحلف  
كما اجاب وفي شرحه ليطابق الحلف الجواب فان اجاب بنفي السبب حلف عليه او بالاطلاق فكذلك ولا يكلف  
التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز اه وعبارة شرح البهجة ولو حلف بعد الجواب على نفي الجهة  
جاز كافي الروضة كاصلها عن البغوى من غير انكار اه والظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذي

وكذا ان لم يختبرها اعتمادا على ظاهر السلامة حيث لم يظن خلافا ولا يثبت العيب الا بشهادة عدلى شهادة فان فقدا المعنى



صدق البائع ويصدق المشتري يمينه في عدم تقصيره في الرد وفي جهله بالعيب ان امكن خفاء مثله عليه عند الرؤية والا كقطع انف صدق البائع وفي انه ظن ان ماله به غير عيب وكان ممن يخفى عليه مثله وفي انه اتمارضى بعيبه لا نأظنه (٣٨٥) العيب الفلاني وقد بان خلافه وامكن

اشتباها به وكان العيب الذي بان اعظم ضررا فيثبت له الرد في الكل (و الزيادة) في المبيع أو الثمن (المتصلة كالسمن) وكبر الشجرة وتعلم الصنعة ولو بمعلم باجرة كما اقتضاه اطلاقهم هنالك في الفلاس قيدوه بصنعة بلا معلم فيحتمل ان يقال به هاجماع ان المشتري غرم مالا في كل منهما فلا يفوت عليه ولا ينافيه الفرق الا في بينهما في الحمل لانه من شأنه انه لا يغرم مال في مقابلته فحكم به لمن لم ينشأ الرد عنه (تتبع الاصل) لتعذر افرادها ولو باع ارضا بها اصول نحو كراث فثبت ثم ردها بعيب فالنات للشرى بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فانه يرد به بما لم يجوز كذا اللبن الحادث في الضرع لانها كالسمن بخلاف تلك ومن ثم كان الظاهر منها في ابتداء البيع لا يدخل فيه وجري جمع على ان نحو الصوف الحادث للشرى مطلقا ولو جز بعد ان طال ثم علم عيبا ورد اشتركا فيه لان الموجود عند العقد جزء من المبيع فيرد وان جز وقياس نظائره انه يصدق ذواليد حيث لا يئنه وانه لارد ماداما

المعنى والاسنى ولو اختلفا في وجود العيب أو صفة هل هي عيب أو لا صدق البائع يمينه لان الاصل عدم العيب ودوام العقد هذا اذا لم يعرف الحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا بد من قول عدلين عارفين بذلك كما جزم به القاضي وغيره وتبعهم ابن المقرئ وقيل يكفي كما قاله البغوي واحد اه (قوله صدق البائع) اي يمينه نهاية ومعنى قال عرش قوله صدق البائع الخ اي ظاهرا فلا رد وهل للشرى الفسخ باطنا اذا كان محقما لا وهل له اذا لم يفسخ اخذ الارش ايضا ام لافيه نظر والا قرب فيهما الاول اما الفسخ فلو جرد مسوغه باطنا واما الارش فلانه لما تعذر رده على البائع بخلفه نزل منزلة عيب حادث يمنع من الرد القهرى ويحتمل في الثانية منع اخذ الارش لانه حيث تمكن من الفسخ والتصرف فيه من باب الظفر جعل كالقادر على الرد وهو حيث قدر عليه لا يجوز اخذ الارش من البائع ولو بالرضا بل ان تصالح من البائع على اخذ الارش ليرضى بالمبيع ولا يرد له يصح ويسقط خياره ان علم بفساد الصلح اه (قوله ويحتمل الخ) لعله هو الاقرب (قوله والا كة طع انف صدق البائع) هل بلا يمين اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولو هلك المبيع ما يفيد عدم اليمين وعن عرش التصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) اي كبر ايشاهد كنموها بغلظ خشبها وجريدها اه عرش (قوله ولو بمعلم باجرة) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية والمعنى عبارة الجيرى ولا فرق بين ان يكون باجرة او لا بمعلم او لا والقاصرة والصبي كالمتصلة من حيث انه لا شيء في نظيرها على البائع في الرد وكالمنفصلة من حيث انه لا يجبر معها على الرد فله الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فتأمله قليوبى على الجلال اه (قوله الفرق الا في) اي بعد قول المصنف في الاظهر (بينهما) اي بين ما هنا وما في المفلس اه كردى (قوله لتعذر افرادها) ولان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهاية ومعنى قال عرش قوله مر كالعقد اي كما انها تابعة في الملك للعقد اه (قوله فالنات الخ) دفع به ما قد يتوهم انها من المتصلة لكونها ناشئة من نفس المبيع فكانها جزء منه وقال سم قال شيخنا الشهاب الرملى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحمل انتهى اي فيكون الحادث للشرى سواء انفصل قبل الرد ام لا ومثلا البيض كما هو ظاهر انتهى ويرجع في كون اللبن حادثا او قديما لمن هو تحت يده وهو المشتري فيقبل قوله فيه يمينه وكذا يقال في الصوف اه عرش (قوله بخلاف تلك) اي النات من ذلك الاصول فكان الاولى التذكير وكذا ضمير قوله منها الا في (قوله وجري جمع الخ) اعتمده النهاية والمعنى وفاقا للشهاب الرملى (قوله مطلقا) اي جز او لا (قوله يصدق ذواليد) اي في القدر الذى طال (وقوله وان ذلك) اي التنازع اه كردى (قوله وعلى هذا) اي قوله لارد ماداما متنازعين (قوله مقدار مال الكل الخ) اي من الصوف اه كردى (قوله عينا) الى قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المعنى الا قوله فيجب الارش الى المتن قول المتن (كالولد والجرة) اي وكسب الرقيق وركاز وجده اي الرقيق وما وهب له قبله وقبضه وما وصى له به قبله ومهر الجارية اذا وطئت بشبهة وجمع المصنف بين الولد والجرة ليعرفك انه لا فرق في عدم امتناع الرد بين ان تكون من نفس المبيع كالولد ام لا كالأجرة خلافا لابي حنيفة ولانما مثل للتولد من نفس المبيع بالولد بخلاف الثمرة وغيرها ليعرفك انها تاتي له وان كانت من جنس الاصل خلافا لما لك معنى ونهاية (قوله ولد الامة الذى لم يميز الخ) ومثله ولد البهيمة الذى لم يستغن عن اللبن اه عرش (قوله لان تعذر الرد الخ) يتأمل هذا فانه لو خرج على ملكه لا يستحق الارش لامكان عوده اليه مع امتناع رده فقياسه هنا انه لا يستحق الارش لامكان رد المبيع بعد تمييز الولد اه عرش (قوله بامتناعه) اي الرد اه عرش والاولى اي التفريق وكذا الضمير المنصوب

قرره في الدناوى والا لما اقتصر على ما قاله هنا أو اتركه رأسا فتأمل (قوله صدق البائع) هل بلا يمين (قوله وجري جمع على ان نحو الصوف الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحمل اه

(٤٩ - شروانى وابن قاسم - رابع) متنازعين وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يحمل قول السبكي وقد يقع نزاع في مقدار مال الكل منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المنفصلة) عينا ومنفعة (كالولد والجرة لا تمنع الرد) عملا بمقتضى العيب نعم ولد الامة الذى لم يميز يمنع الرد بناء على ما مر من حرمة التفريق بينهما به فيجب الارش وان لم يحصل يأس لان تعذر الرد بامتناعه

ولو مع الرضا صيره كالما يوس منه (وهي ٣٨٦) البه ثرى) في المبيع والبايع في الثمن (ان رد بعد القبض) للحديث الصحيح ان رجلا ابتاع

في صيره والمجروور في منه و (قوله مع الرضا) أى رضا البائع قول المتن (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتروا بائع وان رد قبل القبض لانها فرع ملكه انتهى اه سم قول المتن (ان رد) اى المبيع في الاولى والثمن في الثانية نهاية ومعنى قول المتن (بعد القبض) سواء احدثت قبل القبض ام بعده نهاية ومعنى (قوله للحديث الصحيح الخ) اى وقيس على المبيع الثمن اه معنى (قوله يخرج) اى يحصل (قوله ما ذكر) اى ضمان مامله بالاشترأ اه ع ش (قوله فخرج البائع الخ) أى خرج بالمراد المذكور البائع قبل القبض والغاصب اى فلا يرد على الخبر ان كلا من البائع قبل قبض المشتري المبيع منه والغاصب لو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه وليس له الخراج والفوائد (قوله فلا يملك الخ) أى كل من البائع المذكور والغاصب (قوله لانه الخ) تعليل للخروج (قوله لانه لو وضع الخ) يعنى ان وجوب الضمان فيما ذكر ليس لكون المبيع والمغصوب ملكا لمن ذكر بل لو وضع يده على ملك غيره وهو المشتري والمغصوب منه (قوله بطريق مضمّن) وهو الشراء اه ع ش اى والغصب قول المتن (وكذا قبله في الاصح) قال الزركشى لانها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم (قوله اى البيمة) الى قوله ويوجه في المغنى وكذا في النهاية الا ما ياتي في جهل الحل قول المتن (حاملا) اى وهي معيبة مثلاً نهاية ومعنى اى اوسليمة وتقايلا او حدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه ع ش وقال الرشيدى ادخل بقوله مثلاً ما اذا اشترأها سليمة ثم طر العيب قبل القبض ولا يصح ادخال مالو كان الرد بخيار المجلس او الشرط مثلاً لانه ياباه السياق مع قول المصنف السابق لاتمخ الردها قول المتن (فانفصل الخ) ولو انفصل قبل القبض فللبائع حبسه لاستيفاء الثمن وليس للمشتري بيعه قبل القبض كامه اه معنى (قوله او كان جاهلا الخ) ضعيف والمعتمد انه اذا نقصت امه بالولادة لا يرد مطلقا علم الحمل او جهله اه ع ش عبارة سم فيه بحثان احدهما يرد على هذا ان الحمل يتزايد شيئاً فشيئاً فهو كالمرض اذا مات منه عند المشتري فالمتجه انه لا رد مطلقاً والثاني ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا ان يستند الى سبب متقدم الخ اه وقوله والثاني الخ في البصري مثله (قوله وان نقصت بها المامر الخ) فيه عليه الاسنوى وغيره واعترض بان الصواب ما اطلقه الشيخان هنا من عدم الفرق اى في عدم الرد بين حالة العلم وحالة الجهل وان كان النقص حصل بسبب جرى عند البائع وهو الحمل ويفرق بينهما وبين القتل بالردة السابقة والقطع بالجناية السابقة الخ اه نهاية قال الرشيدى قوله مر واعترض بان الصواب الخ اى فالخاص ان يتعين تصوير المتن بما اذا لم تنقص بالولادة اصلاً اه وقال ع ش قوله مر من عدم الفرق الخ معتمد خلافاً لحج اه اى والمغنى (قوله لان الحمل الخ) معتمد اه ع ش (قوله وعلم بالحمل) قد مر انه ليس بقيد اه ع ش (قوله ولو قبل القبض) ظاهره ولو في زمن خيار المشتري بل ولو فسخ بموجب الشرط وهو كذلك ومحل حيث حدث بعد انقطاع خيار البائع ان كان والا فوله وان تم العقد للمشتري كما قدمناه اه ع ش (قوله فان الولد للمشتري) و (قوله الاتى قال الماوردى وغيره الخ) ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يردها ويمسك الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولد الادمية للزوم التفريق الممتنع بل وفي ولد غيرها للزوم التفريق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح الا ان يجاب باعتقار ذلك هنا لكون ملك المشتري لذلك قهرياً

اى فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد او لا ومثلهما البيض كما هو ظاهر (قول المصنف وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتروا بائع وان رد قبل القبض لانها فرع ملك اه (قوله فخرج البائع) اى فانه لم يضمه ولو تلف لانه ملكه وان تلف على ملكه فليتأمل (قول المصنف وكذا قبله في الاصح) قال الزركشى لانها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث اه (قوله او كان جاهلاً بالحمل الخ) فيه بحثان احدهما انه يرد على هذا ان الحمل يتزايد شيئاً فشيئاً فهو كالمرض اذا مات عند المشتري فالمتجه انه لا رد مطلقاً والثاني ان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا ان يستند الى سبب متقدم الخ (قوله فان الولد للمشتري وقوله الاتى) قال الماوردى وغيره الخ

غلاماً واستعمله مدة ثم رأى فيه عيباً واراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومعناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري في مقابلة انه لو تلف لكان من ضمانه اى لتلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتمد بالملك اذآل فيه لما ذكره البائع له <sup>عنه</sup> وهو ما ذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا يملك فوائده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطريق مضمّن (وكذا) تكون الزيادة له ان رد (قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله (ولو باعها) اى البيمة او الامة (حاملاً فانفصل) الحمل ولم تنقص امه بالولادة او كان جاهلاً بالحمل واستمر جهله الى الوضع وان نقصت بها المامر ان الحادث بسبب متقدم كالمتقدم (رده) لان الحمل يعلم ويقابله قسط من الثمن (معها في الاظهر) لوجود المقتضى بلا مانع بخلاف ما اذا نقصت بها وعلم بالحمل فلا يردها قهراً بل له الارش كسائر العيوب الحادثة وخرج

بباعها حاملاً مالو باعها حائلاً ثم حملت ولو قبل القبض فان الولد للمشتري

فان الولد للبائع والفرق ان  
سبب الفسخ هناك نشا من  
المشتري وهو تركه توفية الثمن  
وهنا من البائع وهو ظهور  
العيب الذي كان موجودا عنده  
قال الماوردي وغيره للمشتري  
حبس الام حتى تضعه وحمل  
الامة بعد القبض يمنع الرد  
القهرى لانه عيب فيها وكذا  
حمل غيرها ان نقصت به ونحو  
البعض كالحمل وبانفصل  
مالو كانت بعد حاملا فانه  
يردها جز ما واطلع كالحمل  
وانتاير كالوضع فلو اطاعت  
في يده ثم ردها بعيب كان  
لطالع للمشتري على الاوجه  
(ولا يمنع الرد الاستخدام)  
قبل علم العيب من المشتري  
وغيره للمبيع ولا من البائع  
او غيره للثمن اجماعا (ووطء  
الثيب) كالاستخدام وان  
حرمها على البائع لكونه اياه  
مثلا نعم ان كان بزنا منها بان  
مكنته ظانه انه اجني واطلاق  
الزنا على هذا مجاز كما  
يعلم بما ياتي او لا العدد منع  
لانه عيب حدث (وافتناض)  
لامه بالفاء والقاف (البكر)  
المبيعة من مشتري وغيره  
بغنى زوال بكارتها ولو بوثة  
(بعد القبض نقص حدث)  
فيمنع الرد ما لم يستند لسبب  
متقدم جهله المشتري كما مر  
(وقبله جنابة على المبيع قبل  
قبض) فان كان من المشتري  
منع رده بالعيب ثم ان قبضها لزمه الثمن بكاله وان تلفت قبل قبضها لزمه من الثمن

لا اختيار ياو بان الملك والرذ حصل قبل الانفصال ولا تفريق حتى حينئذ ولا يضر حصوله بعد للضرورة وفي  
الروض وشرحه ما حاصله ان الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفريق  
وتعين الارش على الاصح وان لم ينفصل جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوته حينئذ يمنع الرد قهرا في الامة  
مطلقا وفي غيرها ان نقصت اى واما بالتراضي فيجوز اى ما لم ينفصل حمل الامة والا امتنع التفريق اخذنا  
تقدم اه سم (قوله بخلاف نظيره في الفلس) اى في لو اشترى عينا ثم حجر عليه قبل دفع ثمنها وقد حملت  
في يده فاذا رجع البائع فيها تبعها الحمل اه عش (قوله قال الماوردي الخ) ولا يحرم التفريق بعد الوضع  
الحاصل عند البائع بعد الرد لانه لم يحصل بالرد وانما هو طارئ عليه وهذا كالصريح في انه له ذلك اى  
حبس الام بعد الفسخ ومعلوم ان مؤنتها على البائع اه عش (قوله وللمشتري حبس الام حتى تضعه)  
والمؤنة على البائع واذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع رده اليه ولو في ولد الامة قبل التمييز لا خلاف  
المالكين فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الارش عبارة الحلبي قوله ياخذها اذا انفصل اى ولو قبل الاستغناء  
عنها وليس هذا من التفريق المحرم لان الفرض ان الفسخ وقع قبل الوضع ففي وقت اخذ الولد لم يحصل تفريق  
لاختلاف مال كيهما وقبل الانفصال لا تفريق اذ هو انما يكون بين الام وفروعها لا بينها وبين حملها انتهت  
اه بجري (قوله ان نقصت به) لم يقيد به في الامة لان من شأن الحمل فيها ان يؤدي الى ضعف الام ولانه  
يؤدي الى الطلق وهو ملحق بالامراض المخوفة اه عش (قوله كالحمل) اى فيكون للمشتري في غير  
مسئلة الفلس حيث رد قبل انفصاله اه عش اى وبالاولى هنا رد بعد انفصاله (قوله مالو كانت بعد  
الخ) اى وقت الرد كالشراء اه عش (قوله بردها) اى مع حملها (قوله في يده) اى المشتري و(قوله كان  
الطلع للمشتري) اى وان لم يتاير اه عش (قوله على الاوجه) معتمد اه عش قول المتن (ووطء  
الثيب) اى ولو في الدبر ومثل ووطء الثيب ووطء البكر في دبرها فلا يمنع الرد شرح العيب الحج اه عش  
قال النهاية والمعنى ووطء الغوراء مع بقاء بكارتها كالثيب اه اى فلا يمنع الرد ما لم تمكنته ظانه اجني  
عش (قوله كالاستخدام) اى قياسا عليه (قوله منع) اى من الرد قول المتن (وافتناض البكر)  
مبتدأ خبره قوله نقص اه نهاية (قوله ولو بوثة) اى ونحوها اه نهاية ومنه الحيض عش (قوله لسبب  
متقدم الخ) كالزواج ومنه ايضا مالو زالت جارية عمر وبكارية زيد فجاء زيد وازال

ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يرد لها ويمسك الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولد ادمية للزوم التفريق  
الممتنع بل في ولد غيرها للزوم التفريق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح الا ان يحجب باغتفار ذلك هنا لكون  
ملك المشتري كذلك قهريا لا اختياريا ياو بان الملك والرذ حصل قبل الانفصال ولا تفريق حتى حينئذ ولا  
يضر حصوله بعد للضرورة فليتامل وفي الروض وشرحه وكذا اى للمشتري الولد المنفصل الحادث بعد  
العقد ثم قال في الروض ويجوز التفريق بينهما بالرد للحاجة اه وبين في شرحه ان الاصح امتناع الرد وتعين  
الارش ثم قال في الروض واذا حملت اى بعد الشراء وقبل القبض وردت بالعيب حاملا فالولد للمشتري وفيه  
تصريح بجواز رد الحامل حال الحمل وان كان فيه تفريق قال في شرحه واذا قلنا الحمل هنا للمشتري قال الماوردي  
وغيره فله حبس امه حتى تضع اه ثم قال في الروض وكذا بعد القبض اى وكذا اذا حملت به بعد القبض  
يكون للمشتري ولكن حمل الامة بعد القبض يمنع الرد كما وكذا غيرها ان نقص به اه وحاصل ذلك كما  
تري ان الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفريق على الاصح وان لم ينفصل  
جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوته حينئذ يمنع الرد قهرا في الامة مطلقا وفي غيرها ان نقصت اى واما  
بالرضاف فيجوز اى ما لم ينفصل حمل الامة والا امتنع التفريق اخذنا ما تقدم فان قلت ما ذكرته في قول  
الروض انها اذا حملت قبل القبض وردت بالعيب حاملا كان الولد للمشتري من ان فيه تصريح بجواز الرد  
وان كان فيه تفريق مبنى على ان كلام الروض في حمل الادمية ايضا وهو ممنوع لجواز ان يكون في حمل  
البيمة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حمل الامة الخ صريح في انه اراد اولا ما يشمل الادمية كالا يخفى

بكاره جارية عمر وعند المشتري اه ع ش (قوله قدر ما نقص الخ) اى بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص  
 إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن او اكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد سم على حج اه ع ش (قوله و اجاز  
 هو البيع فله ردها به) الظاهر ان المعنى انه إذا علم بافتضاخ غيره فان فسخ فذاك وان اجاز ثم علم العيب القديم  
 فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معا فهل له تخصيص اجازة ببيع الافتضاخ والفسخ بالآخر فيه  
 نظر سم على حج اقول قياس قول الشارح مر وهو محمول على ما إذا لم يطلع عليه اى العيب القديم الا بعد  
 اجازته اه ان فسخه باحدهما و اجازته فى الآخر يسقط خياره لكن قضية ما مر من انه لو اشتغل بالرد  
 بعيب فعجز عن اثبات كونه عيبا فتقل للرد بعيب اخر لم يتمتع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الرد باحد  
 العيبين اه ع ش ولعل الاقرب عدم السقوط كما هو مقتضى اطلاق الشارح (قوله فهدر) اى على  
 المشتري حيث اجاز اه ع ش عبارة الجيرى ومعنى كونه هدرا انه إذا اجاز المشتري البيع اخذها ووقع  
 بهما من غير شىء وان فسخ اخذ ثمنه كله وقوله لزمه الارش ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان اجاز المشتري  
 فله ولا فللبائع اه (قوله ان لم يطا) كان از الها بنحو عودو (قوله ولا لزمه) اى الاجنى اه ع ش (قوله  
 هو للمشتري) هذا واضح إذا لم يكن فى خيار البائع وحده او خيارهما وفسخ العقد فان كان للبائع وحده  
 فينبغى ان يكون له من ذلك المهر ما عدا الارش مطلقا وكذا قدر الارش ايضا ان فسخ لان ذلك القدر بدل بعض  
 المبيع وان كان لهما وفسخ فينبغى ان يكون ذلك جميعه للبائع عنانى اه بجيرى (قوله استحق البائع منه  
 الخ) اى من المهر قدر الارش ان كان المهر اكثر من الارش فان تساوى باخذه البائع ولا شىء للمشتري وان  
 زاد الارش على المهر وجبت الزيادة على المشتري لان العين من ضمانه اه ع ش وقوله وان زاد الارش  
 على المهر الخ فيه نظر ظاهر فان المبيع قبل القبض من ضمان البائع لا المشتري (قوله فى الغصب) بان غصب  
 زيدا عمر و ووطئها بغير زنا منتهوا (قوله والديات) بان تعدى شخص على حره وازال بكارتها بالوطء مكرهه  
 اه بجيرى (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف) كان وجه ضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما  
 هو الفرض سم على حج اه ع ش (قوله بخلافه ثم) اى فى الغصب والديات اه كردى اى والبيع الفاسد  
 (قوله ولهذا) اى لقوة الملك (لم يفرقوا ثم) اى فى الغصب والديات اى فى مجموعهما ولا فالغصب فى الامة  
 والديات فى الحره تامل (قوله بين الحره) المراد بان ملك القوى فى الحره ملكها لمنفعة نفسها ولا فالحره لا تملك  
 (قوله كفى النكاح الفاسد) والمعتمد وجوب مهر بكر فقط فى النكاح الفاسد كما هنا ع ش وعنانى ومعنى  
 (قوله وبان البيع الفاسد الخ) والحاصل ان ما هنا إذا نظر اليه مع الغصب والديات يفرق بالقوة والضعف  
 وإذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه اه زيادى ويظهر بل اخر كلام الشارح  
 كالصرح فيه ان الفرق بين ما هنا وبين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة الملك وضعفه ايضا واما قول الشارح وبان  
 البيع الفاسد الخ فليان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغصب والديات فقط (قوله بخلافه) اى الافتضاخ  
 (فيما مر) اى فى الغصب والديات والبيع الفاسد (قوله ويوجه) اى الفرق بين نحو الغصب وبين البيع  
 الفاسد وهذا يندفع قول سم قول ويوجه وقوله بسبب جريان الخلاف يتامل كل منهما اه فانه مبنى  
 على ما هو ظاهر السباق من ان مرجع ضمير يوجه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد (قوله بان الجهة  
 المضتمة هنا) اد فى البيع الفاسد (قوله بسبب جريان الخلاف فى الملك) لان ابا حنيفة يرى حصول الملك

قدر ما نقص من قيمتها او  
 من غيره و اجاز هو البيع  
 فله ردها به ثم ان كان المزيل  
 البائع او آفة او زوجا واجه  
 سابق فهدر او اجنبا لزمه  
 الارش ان لم يطا او كانت  
 زانية ولا لزمه مهر بكر  
 مثلها فقط وهو للمشتري  
 ما لم يفسخ ولا الاستحق البائع  
 منه قدر الارش و فرق بين  
 وجوب مهر بكر هنا ومهر  
 ثيب وارش بكاره فى الغصب  
 والديات ومهر بكر وارش  
 بكاره فى المبيعة يباعا فاسدا  
 بان ملك المالك هنا ضعيف  
 فلا يحتمل شيئين بخلافه  
 ثم ولهذا لم يفرقوا ثم بين  
 الحره والامة وبان البيع  
 الفاسد وجد فيه عقد  
 اختلف فى حصول الملك به  
 كفى النكاح الفاسد بخلافه  
 فيما مر ويوجه بان الجهة  
 المضتمة هنا لما اختلفت  
 بسبب جريان الخلاف فى  
 الملك لم يلزم عليه

على متامل عبارته ولعل وجه الجواز انتفاء التفريق بالفعل عند الرد فانه إنما يتحقق عند الانفصال واخذ  
 المشتري اياه فتامل (قوله قدر ما نقص) اى بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص إذ قد يكون قدر ما نقص قدر  
 الثمن او اكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد (قوله و اجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر ان المعنى انه إذا علم  
 بافتضاخ غيره فان فسخ فذاك وان اجاز ثم علم بالعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معا  
 فهل له تخصيص الاجازة ببيع الافتضاخ والفسخ بالآخر فيه نظر (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف)  
 كان وجه ضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو الفرض (قوله ويوجه) وقوله بسبب جريان

إيجاب مقابل للبكرة مرتين إذ الموجب لمهر البكر وطه الشبهة لانه استمتع بها بكر أو لارش البكرة لإزالة الجدة بخلاف جهة الغصب فانها واحدة فلو أوجبت مهر بكر لتضاعف غرم البكرة مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع فاندفع ما يقال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أولى بالتغليظ من اختلاف في ملكه (فصل) في القسم الثاني وهو التفرير الفعلي بالتصرية (٣٨٩) أو غيرها (التصرية) من صرى الماء

في الحوض جمعه وجوز الشافعي رضى الله عنه ان تكون من الصر وهو الربط واعترضه أبو عبيدة بانه يلزمه أن يقال مصررة أو مصرورة لا مصراة وليس في محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبلون أحدهما ألفا كما في دسها إذا ضله دسها (حرام) للنهي الصحيح عنها وهي ان تربط اخلاف البيمة أو يترك حلبها مدة قبل بيعها حتى يجتمع اللبن فيتحيل المشتري غزارة لبنها فيزيد في اللبن ولا فرق في التحريم بين مريد البيع وغيره ومن قيد بالاول مراده حيث لم يضر البيمة (ثبت الخيار) للمشتري كما في الحديث الصحيح (على الفور) كالأرد بالعيب وقضية كلامه انه يتخير وان استمر لبنها على ما اشعرت به التصرية والذي يتجه خلافه وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصلها ومن ثم قال أبو حامد لا وجه للخيار هنا وان نازعه الأذرعى بان ما كان على خلاف الجلبة لا وثوق بدوامه أو تصررت بنفسها أو لنسيان حلبها وهو الأوجه من وجهين أطلقاهما ووجهه ايضا الأذرعى

بالباع الفاسد فان تلف المبيع عند المشتري ضمنه بالثمن عنده اه بجري (قوله) إيجاب مقابل للبكرة (الح) أى من جهة واحدة بل من جهتين اه كرى (قوله) وطه الشبهة) ينبغى أن المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر و (قوله) مهر بكر) أى مع ارش البكرة اه سم (فصل في التصرية) (قوله) أو غيرها) أى كحبس القناة الى اخر ما يأتى (قوله) وليس في محله (الح) أى وعليه فيكون اصل مصررة مصررة ابدلو من الرأ الاخيرة الفاكرة اجتماع الامثال اه عش (قوله) الفا) الاولى بآء قول المتن (حرام) قال سم على المنهج وينبغى ان يكون كبيرة لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من غشنا فليس منا اه قال حج في الزواجر الكبيرة الثالثة والتسعون بعد المائة الغش في البيع وغيره كالتصرية ثم قال وضابط الغش المحرم ان يعلم ذو السلعة من نحو بائع او مشتريها شيئا لو اطاع عليه مريد اخذها ما اخذها بذلك المقابل فيجب عليه ان يعلم به ليدخل في اخذه على بصيرة ويؤخذ من حديث واثلة وغيره ما صرح به اصحابنا انه يجب ايضا على اجنبى علم بالسلعة عيان ان يخبر به مريد اخذها وان لم يسال عنها كما يجب عليه إذا رأى انسانا يخطب امرأة بها أو به عيانا ورأى انسانا يريد ان يخاطب اخر لمعامله أو صداقة أو قراءة نحو علم وعلم باحدهما عيانا يخبر به وان لم يستشر به كل ذلك أداء للنصيحة المتأكدة وجوبها الخاصة بالمسلمين وعامتهم اه عش عبارة المغنى يجب على البائع ان يعلم المشتري بالعيب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض فانه من ضمانه بل وعلى غير البائع إذا علم بالعيب ان يبينه لمن يشتريه سواء اكان المشتري مسلما ام كافرا لانه من باب النصيحة وكالعيب في ذلك كل ما يكون تدليسا اه قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو صراها اجنبى عند إرادة المالك البيع من غير مواطاة بينهما فهل يحرم عليه لانه اضرار بالمشتري وتدليس الاقرب نعم اه (قوله) للنهي) الى قوله ويتمين في النهاية والمغنى الا قوله وقيل من التفرق وقوله أو غيره الى المتن (قوله) غزارة لبنها) أى كثرته (قوله) بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند اذاعة البيع يحرم وان لم يصل الى حد الاضرار لوجود التدليس وعند انتفاها لبدن التحريم من الضرر اه سيد عمر (قوله) ومن قيد بالاول) كهو فيما مر له في تعريفها اه رشيدى (قوله) للمشتري) أى حيث كان جاهلا بحالها ثم علم بها بعد ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله حيث كان جاهلا خرج به العالم فلا خيار له وعليه فلو ضمنها مصررة فبانت كذلك ثبت له الخيار على ما مر فيمن اشترى امة ظنها هو وبائعهما زانية فبانت كذلك وقوله بحالها أى وكانت لا تظهر لغالب الناس انها متروكة الحلب قصد افان كانت كذلك فلا خيار اخذها ما يأتى له في تخمير الوجه ولا يكفي في سقوط الخيار ما اعتيد من الغالب على مريد البيع لذات اللبن ترك حلبها مدة قبل البيع اخذها بما تقدم في شرح وسرقة وابق من ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد اه عش (قوله) وان استمر لبنها) أى دام مدة يغلب بها على الظن ان كثرة اللبن صارت طبيعة لها مالود نحو يومين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللبن في ذلك نعارض فلا اعتبار به اه عش (قوله) والذي يتجه (الح) جزم به في الروض اه سم (قوله) وهو) أى خلافه (قوله) هنا) أى عند الاستمرار (قوله) أو تصررت بنفسها (الح) عطف على قوله استمر لبنها في كلام المصنف استخدام (قوله) أو بنسيان (الح) أى أو شغل اه نهاية (قوله) كما صرح به) أى بامتداده ثلاثة ايام (قوله) الحديث) هو

الخلاف يتأمل كل منهما (قوله) إذ الموجب لمهر (الح) اتحاد جهة الغصب لا تنافي وجود هذين الموجبين فيه وقوله وطه الشبهة ينبغى أن المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر (قوله) مهر بكر) أى مع ارش البكرة (فصل) (قوله) والذي يتجه خلافه) جزم به في الروض (قوله) وهو الأوجه) اعتمده مرقال في

وقال أنه قضية نص الام اه ويؤيده ان الخيار بالعيب لا فرق فيه بين علم البائع وعدمه فاندفع رجح الحاوى كالغز الى مقال له اعدم التدليس (وقيل يمتد) الخيار وان علم بالتصرية (ثلاثة ايام) من العقد وقيل من التفرق كما صرح به الحديث ومن ثم صححه كثيرون واختاره جمع متأخرون واجاب الاكثرون بحمل الخبر على الغالب ان التصرية لا تظهر فيما دون الثلاث لاحتمال احوالة النقص على اختلاف العلف والمالوى مثلا

(فان رد) اللبون المصرة او غير هابيع او غيره كتحائف او تقابل فيما يظن (بعد تلف اللب) اى حلبة وعبر به عنه لانه بمجرد حلبة يسرى اليه التلف (رد معها صاع تمر) مالم يتفقا على (٣٩٠) رد غيره للحديث الصحيح بذلك وان اشترى اها بصاع تمر او بدونه ويتعين كونه من تمر

البلد الوسط كذا عبر به جمع ولا ينافيه تعبير غيرهم بالغالب كالقطرة اما لان المراد بالوسط هذا وان الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالب فان فقده اى بان تعذر عليه تحصيله بثمان مثله في بلده ودون مسافة القصر اليها فيما يظهر اخذنا بما تقي فقد ابل الدية فقيمتها باقرب بلد تمر اليه كما اقتضاه النص ورجحه السبكي وغيره واقتصر عن الماوردى على قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها افضل الصلاة والسلام واعترضا بانه لم يرجح شيئا ولما حكى وجهين فقط ويرد بان من حفظ حجة ويمكن توجيهه بان التمر موجود منضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع اليها امع للزعم فتعين وعليهما العبرة بقيمة يوم الرد لا اكثر الاحوال (وقيل يكنى صاع قوت) لرواية صحيحة بالطعام ورواية بالقمح فان تعدد جنسه تخير وردوه برواية مسلم رد معها صاع تمر لا سمرأ اى حنطة فاذا امتنعت وهى اعلى الاقوات عندهم فغيرها ورواية القمح ضعيفة والطعام محمولة على التمر لما ذكر ولما تعين ولم يجز اعلى منه بخلاف الفطرة لان القصد بها سد الخلة

حديث مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة ايام فان رد هاردم معها صاع تمر لا سمرأ اى محلى اه ع ش قول المتن (بعد تلف اللب) قال النهاية بعد كلام وبما قاله علم ان المشتري لا يكلف رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع وتعذر تمييزه فاذا امسكه كان كالتلف وانه لا يرد على البائع قهرا وان لم يحض لذهاب طراوته اه زاد الاسنى والمغنى فان علم بها قبل الحلب رد هاردا لشيء عليه اه (قوله به عنه) اى بالتلف عن الحلب (قوله مالم يتفقا الخ) فى شرح الروض قال الزركشى والظاهر انهم الموردين ارضيا على الرد بغير شيء جازاه سم عبارة المغنى والنهاية وان ارضيا على غير صاع تمر من مثلى او متقوم او على الرد من غير شيء كان جائزا اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغى اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر اه سم (قوله واقتصر) اى الشيخان وكذا ضمير قوله واعترضا ببناء المفعول (قوله بانه) اى الماوردى وكذا ضمير قوله ولما حكى (قوله ويرد) اى الاعتراض (قوله توجيهه) اى ما نقله الشيخان عن الماوردى وارضيا به (قوله فتعين) اى اعتبار قيمته بالمدينة وهو المعتمد نهايه ومعنى (قوله وعليهما) اى على ما اقتضاه النص الخ وما اقتصر (قوله بقيمة يوم الرد) ويعلم ذلك باستصحاب ما علم قبل البائع او غيره فاذا فارق البائع او غيره المدينة وقيمة الصاع درهم مثلا استصحب ذلك فيجب ان يرد مع الشاة درهما حتى يعلم خلافه او يظن اه ع ش (قوله لرواية صحيحة) الى قوله ومن ثم فى النهاية (قوله فان تعدد) تفرع على قول المصنف وقيل الخ (قوله جنسه) اى القوت اه ع ش (قوله تخير) او يتعين الغالب وكلام المصنف يقتضى الاول وهو وجه الاصح الثانى اه معنى (قوله امتنعت) اى السمرأ (قوله والطعام) اى رواية الطعام (قوله لما ذكر) اى من الرد برواية مسلم اه ع ش (قوله ولم يجز) من الاجزاء (قوله سد الخلة) بفتح الخاء بمعنى الحاجة اه مختار اه ع ش (قوله فى قدر اللب) اى الذى كان موجودا عند العقد فان حدث اللب المحلوب عند المشتري ووردها بديب فهل يرد معها صاع تمر ام لا اجاب مؤلفه اى مر بانه لا يلزمه لان اللب حدث فى ملكه والله اعلم اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المقصود قطع النزاع مع ضرب تعبد (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهاية والمغنى قال ع ش (فرع) يتعدد الصاع بتعدد البائع او المشتري وكذا بتعدد المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحدا فى شرائهم سواء حلبوها جميعهم او حلبها واحد منهم او من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدا مر اى او خرج اللب منها بغير حلب كما هو ظاهر (فرع) ينبغى وجوبه ايضا اذا اشترى

شرح الررض وقد يؤيد الاول اى عدم الخيار بما فى الابانة من أنه لا خيار له فيما إذا تجدد شعره بنفسه ويجاب بان التصرية تعلم غالبا من الحلب كل يوم فالبائع مقصر بخلاف التجدد اه (قوله بعيب او غيره الخ) وفى الروض (فرع) متى رضى اى المشتري بالمصرة ثم وجد بها عيبا اى قديما رد هاردا بدل اللب معها اى وهو صاع تمر اه وفى شرحه قال الزركشى والظاهر انهم الموردين ارضيا على الرد بغير شيء جازاه (قول المصنف بعد تلف اللب الخ) عبارة الروض وشرحه ولزمه صاع تمر وان زادت قيمته على قيمتها بدل اللب الموجد دحالة العقد ان تلف اللب او لم يتر ارضيا على رده ثم قال فى شرحه وبما قاله علم ان المشتري لا يكلف رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع وتعذر تمييزه فاذا امسكه كان كالتلف وانه لا يرد على البائع قهرا وان لم يحض لذهاب طراوته اه وقوله لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع الخ قضيته انه لو حلبه عقب البيع بحيث لم يمض زمن يحتمل فيه حدوث لب كان للبائع اجباره على رده لانه عين ملكه قال الشارح فى شرح العباب وظاهر كلامهم بل صريحه عدم اجباره اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغى اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر (قوله بالمدينة النبوية) قد يشكل اعتبار قيمته بها بان قياس اعتبار تمر البلد اعتبار قيمته بالبلد (قوله اتعبد وهو المعتمد) (فرع) يتعدد الصاع ايضا بتعدد البائع

وهنا قطع النزاع مع ضرب تعبد اذ الضمان بالتمر لا نظير له لكن لما كان الغالب التنازع فى قدر اللب قدر الشارع بدله بما لا يقبل تنازعا قطعا لما يمكن ومن ثم لم يتعد الصاع بتعدد المصرة على ما صرح به الحديث واقتضى سياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن المذوق عن الشافعى اتعبد وهو المعتمد ومن ثم قال ابن الرفعة لا اظن اصحابنا يجهلون بعدم التعدد (والاصح ان الهاء لا تختلف بكثرة اللب) جزء

بأنى وظاهر أنه لا بد من  
 لبن متمول إذ لا يضمن الا  
 ما هو كذلك (وان خيارها)  
 أى التصرية ( لا يختص  
 بالنعم بل يعم كل ما كول  
 والجارية والأتان) وهى  
 أشئ الحر الاهلية لرواية  
 مسلم من اشترى مصراة  
 وكون نحو الارنب لا يقصد  
 لبنه إلا نادرا إنما يرد لو  
 أثبتوه قياسا وليس كذلك  
 لما علمت من شول لفظ  
 الخبر له إذ النكرة فى حيز  
 الشرط للعموم فذكر شاة  
 فى رواية من ذكر بعض  
 افراد العام واتعبد هنا  
 غالب فن ثم لم يستنبط من  
 النص معنى يخصه بالنعم  
 وبهذا يتضح اندفاع ما  
 أطال به جمع من الانتصار  
 لاختصاصه بالنعم ولا يؤثر  
 كون لبن الاخيرين لا يؤكل  
 لأنه تقصد غزارته لتربية  
 الولد وكبره وكالاتان كما  
 هو ظاهر غيرهما لا يؤكل  
 ويصح بيعه وله لبن (و)  
 لكن (لا يرد معها شيئا)  
 لان لبن الامة لا يعتاض  
 عنه غالبا ولبن الاتان نجس  
 (وفى الجارية وجه) انه  
 يرد بدله لصحة بيعه واخذ  
 العوض عنه (وحبس ماء  
 القناة و) ماء (الرحى المرسل)  
 كل منهما (عند البيع) أو  
 الاجارة حتى يتوهم المشتري  
 أو المستأجر كثرته فيزيد

جزءا من مصراة سم على حج وظاهره وجوب ذلك وإن كان ما يخص كل واحد من الشركاء غير متمول حيث  
 كان جملته متمولا اه وقال السيد عمر تردد بعض المتأخرين فيما لو اتحدت المصراة وتعدد العقد بتعدد البائع  
 او المشتري واستظهر التعدد وهو محل تأمل والظاهر خلافه وان نقل المحشى عن مر التعدد لانه مناف  
 لظاهر الحديث اه وقول ع ش اى او خرج اللبن الخ قد يخالف قول الشارح اى حابه الخ وقول السيد  
 عمر والظاهر خلافه اليه ميل القلب (قوله وقلته) الى قوله تخير فى النهاية الا قوله فذكر شاة الى والتعبد وقوله  
 وكالاتان الى المتن (قوله وقلته) اى حيث كان متمولا كما يأتى (قوله لما تقرر) اى من ان القصد قطع النزاع  
 الخ عبارة المغنى لظاهر الخبر وقطعا للخصومة بينهما اه (قوله الغرة فى الجنين) حيث لا تختلف باختلافه  
 ذكرورة وانوثة و (قوله مع اختلافها) اى الموضحة صغرا وكبرا اه نهاية قول المتن (بالنعم) وهى الابل  
 والبقر والغنم (بل يعم كل ما كول) اى من الحيوان اه نهاية اى ويجب فيه الصاع بشرطه وهو ان يكون  
 متمولا ع ش (قوله وكون نحو الارنب الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم ان رد الصاع جار فى كل ما كول  
 قال السبكي وهو الصحيح المشهور واستعده الاذرعى فى الارنب والتعالب والضيع ونحوها (قوله لو اثبتوه)  
 اى الصاع فى نحو الارنب و (قوله له) اى للارنب اه ع ش (قوله من ذكر بعض الخ) اى وقد تقرر فى  
 الاصول انه لا يخصه (قوله ومن ثم) اى لاجل غلبة التعبد هنا (قوله معنى يخصه الخ) اى ككثرة اللبن  
 او كونه يعتاض عنه غالبا ويرد عليه ان ابن الجارية لاشئ فيه وعلموه بانه لا يقصد للاعتراض إلا نادرا إلا ان  
 يقال انه لما لم يعتد تناوله للاعتراض لغير الطفل عادة عدم بمنزلة العدم بخلاف غيرهما اعتد تناوله مستقلا  
 ولو نادرا اعتبر اه ع ش (قوله وبهذا) اى بقوله والتعبد هنا غالب الخ (قوله لان ابن الامة) الى قوله ومن  
 ثم فى النهاية (قوله لا يعتاض عنه) اى لم يعتد الاعتراض عنه وهذا المعنى موجود فى الارنب إلا ان يقال ان  
 لبن الامة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه بخلاف الارنب إذ لم تجر العادة باستعماله  
 والاحتياج اليه اه سم وفيه ما لا يخفى فان مقتضاه ان لا يرد مع لبن الارنب بالاولى قول المتن (وفى الجارية  
 وجه) ظاهره ان هذا الوجه لا يجزى فى الاتان وطرده الاصطخري فيها لانه عنده ظاهر مشروب اه معنى  
 (قوله وماء الرحى) اى الذى يديره هالطحن اه معنى (قوله عند البيع او الاجارة) ومثلما جميع المعاوضات  
 اه نهاية ومنها الصداق وعوض الخلع والدم فى الصلح عنه وإذا فسخ العوض فيها رجع مهر المثل فى الصداق  
 وعوض الخلع والدية فى الصلح عن الدم اه ع ش قول المتن (وتحميم الوجه) اى وتوريمه ووضع نحو قطن فى  
 شدقها اه نهاية عبارة المغنى وارسال الزبور عليه ليظن بالجارية السمن اه قال ع ش لو وقع ذلك من المبيع  
 لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل فيه نظروا الاقرب ان يقال ان كان مقصوده الترويح  
 لبيع حرم عليه ولا خيار للمشتري لا تنفاه التغير من البائع. الافلا والفرق بين تحميم الجارية وجهها حيث  
 قيل فيها بعدم ثبوت الخيار ومالو تحفلت الدابة بنفسها ان البائع للدابة بنسب للتقصير فى الجملة لجريان العادة  
 بتمهد الدابة فى الجملة فى كل يوم بخلاف الجارية فانه لم يعتد تعبد وجهها ولا ما هى عليه من الاحوال العارضة لها  
 اه ع ش وقوله والاقرب الخ بخلاف قول الشارح وان فعل ذلك غير البائع وكانه لم يطلع عليه (قوله على  
 الاوجه) راجع للعبد قال النهاية ويلحق بذلك الخنثى فيما يظهر اه عبارة سم قال فى شرح الروض وكذا الخنثى  
 أو المشتري وكذا بتعدد المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحدا فى شرائها لهم واء حلبوها جميعهم  
 او حلبها واحد منهم او من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدام رأى او خرج اللبن منها بغير حلب كما هو  
 ظاهر (فرع) ينبغى وجوبه ايضا إذا اشترى جزءا من مصراة (قوله لا يعتاض عنه غالبا) قد يقال ليس  
 المراد انه لا يصح الاعتراض عنه للقطع بصحة الاعتراض عنه كما يأتى فليس المراد إلا انه لم يعتد الاعتراض عنه  
 وهذا المعنى موجود فى الارنب إلا ان يقال ان لبن الامة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه  
 بخلاف الارنب إذ لم تجر العادة باستعماله والاحتياج اليه (قوله فى ثمنه) او جزئه (قوله والعبد على الاوجه)  
 قال فى شرح الروض وكذا الخنثى فيما يظهر اه قال وخرج بجعده مالو بسطه فبان جعده فلا خيار لان  
 فى ثمنه أو أجرته (وتحميم الوجه وتسويد الشعر وتجهيده) فى الامة والعبد على الاوجه

التدليس أو الضرر ومن ثم تخيير هنا وإن فعل ذلك غير البائع إلا لتجعد الشعر لانه مستور غالباً فلم ينسب البائع فيه لتقصير ولا إذا ظهر ان ذلك مصنوع لغالب الناس وإن كان بفعل البائع لتقصير المشتري كما هو ظاهر نظير شراء زجاجة يظنها جوهرة بل قضية هذا انه لا يشترط فيه ذلك الظهور وهذا بالنسبة للخيار اما الاثم فيساقى والجعد هو ما فيه التواء وانقباض لا كفلفل السودان وفيه جمال ودلالة على قوة البدن (لا لطنخ) ثوبه اى الرقيق بمداد (تخيلا لكتابته) او لباسه ثوب نحو خبز تخيلا لصنعة فاخلف فلا يتخير به (في الاصح) اذ ليس فيه كبير غرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف ما مروى من ثم قال الهارودي لا يحرم على البائع فعل ذلك لكن نظر غيره فيمو النظر واضح فيحرم كل فعل بالمبيع او الثمن اعقب ندما لاخذه ولا اثر لمجرد التوهم كما لو اشترى زجاجة يظنها جوهرة بثمن الجوهرة لانه المقصود ان استشكله ان عبد السلام لان حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع لا تعتبر مع التخصيص الا ترى انه صلى الله عليه وسلم علم من

فما يظهر اه قال وخرج بمجده مالو بسطه فبان جعدا فلا خيار لان الجعودة أحسن اه (قوله حرام) وفاقا للنهاية والمغنى وهو خبر وجس الخ (قوله بجامع التدليس او الضرر) اى قياسا على المصراة بجامع الخ اشار بهذا الى الوجهين فى ان علة التخيير فى المصراة هل هى تدليس البائع او ضرر المشتري باختلاف ما ظنه ويظهر أثرهما فيما لو تحفلت بنفسها ونحو ذلك فان قلنا بالثاني فله الرد وإن قلنا بالاول فلا اى وكل من العلتين موجود فى مسالتنا اه رشيدى (قوله ومن ثم) اى لاجل هذين الجامعين (قوله الاتجعد الخ) خلافا للمغنى ومال اليه السيد البصرى عبارة المغنى (( تنبيه )) قضية تعبيره بالحبس والتحميم والتجعيد ان ذلك محله اذا كان بفعل البائع او بمواطاة وبه صرح ابن الرفعة فلو تجعد الشعر بنفسه فكمالو تحفلت بنفسها اى وتقدم ان المعتمد ثبوت الخيار فيه كما صححه البغوى وقطع به القاضى لحصول الضرر خلافا للزالى والحاوى الصغير اه قال ع ش قال سم قرر مر فمالو تجعد الشعر بنفسه عدم ثبوت الخيار به اه وقوله بنفسه اى او بفعل غير البائع فيما يظهر ثم رايته فى حج اه (قوله فلم ينسب البائع فيه لتقصير) ولعل الفرق بينهما وبين مالو تصرّت بنفسها ان البائع ينسب فى عدم العلم بالتصيرية الى تقصير فى الجملة لما جرت به العادة من حلب الدابة وتعهدها فى كل يوم من المالك او نائبه ولا كذلك الشعر ثم رايته سم صرح بذلك الفرق نقلا عن شرح الروض اه ع ش (قوله نظير شراء زجاجة الخ) قد يفرق بان الوصف هنا طارئ على الاصل بخلاف الزجاجة اه سم (قوله لا كفلفل السودان) اى فان جعل الشعر على هيئته لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع المتقضية لزيادة الثمن اه ع ش (قوله لتقصير المشتري الخ) ربما يؤخذ من التعليل انها لو كانا بمحل لاشئ فيه بما يمتحن به ثبوت الخيار وليس مراد الا ان ذلك نادر فلا نظر اليه اه ع ش (قوله والنظر واضح الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله كما لو اشترى الخ) الى المتن فى النهاية (قوله يظنها جوهرة) بخلاف مالو قال له البائع هى جوهرة فيثبت له الخيار فى هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسمها بغير جنسها وقت البيع فلو قال بمتك هذه الجوهرة فان العقد باطل كما تقدم اه ع ش (قوله لانه المقصّر) ومعلوم ان محل ذلك اى صحة بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة اى ولو اقل متمول والا فلا يصح بيعها اه نهاية (قوله وان استشكله الخ) اى بان حقيقة الرضا المشترطة لصحة البيع مفقودة حينئذ اى فكان ينبغي ان لا يصح البيع لا تنفاه شرطه كما يؤخذ من جوابه اه رشيدى (قوله لا تعتبر مع التخصيص) على أنه قد مر ان المراد من الرضا فى الحديث انما هو اللفظ الدال عليه وإن كره بيعه بقلبه وقد وجد اللفظ فيما نحن فيه اه ع ش (قوله على ما ذكرناه) اى قوله لا تعتبر مع التخصيص الخ اه ع ش (( خاتمة )) سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الفسخ بالاقالة وهو جائز ويسن إقالة الزاد من الخبر من اقال نادما اقال الله عشرته رواه ابو داود وصيغتها تقايلنا وتفاسخنا او يقول احدهما اقلتك فيقول الاخر قبلت وما شبه ذلك وهى فسخ فى اظهر القولين والفسخ من الان وقيل من اصله ويرتب على ذلك الزوائد الحادثة وتجاوز فى السلم وفى المبيع قبل القبض وللورثة الاقالة بعدموت المتعاقدين وتجاوز فى بعض المبيع وفى بعض المسلم فيه اذا كان ذلك البعض معيناً واذا اختلفا فى الثمن بعد الاقالة صدق البائع على الاصح وان اختلفا فى وجود الاقالة صدق منكرها وبقيّة احكامها فى شرح التنبيه ولو وهب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فهل له رده على البائع فيه وجهان احدهما لا لخلوه عن الفائدة والثانى وهو الظاهر نعم وفائدة الرجوع على البائع ببدل الثمن كتنظيره فى الصداق وبه جزم ابن المقرئ ثم ولو اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالشوب عيبا قديما فرده فوجد الثمن معيبا ناقص الصفة بامر حادث عند البائع اخذه ناقصا ولا شئ له بسبب النقص وعلم عامر وعامساتى ان اسباب الفسخ كما قال الشيخان سبعة خيار المجلس والشرط والخلف للشرط المقصود والعيب والاقالة كما مر بيانها والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض كما ساقى وبقي من اسباب الفسخ اشياء وان علمت من ابوابها وامكن رجوع بعضها الى السبعة فنمنا فلاس المشتري وتلقى الركبان وغية مال المشتري الى مسافة القصر وبيع المريض

الجمودة أحسن (قوله نظير شراء زجاجة) قد يفرق بان الوصف هنا طارئ على الاصل بخلاف الزجاجة



ونحوه قبل قبضه وبعده  
والتصرف فيما له تحت يد  
غيره وبيان القبض والتنازع  
فيه وما يتعلق بذلك (المبيع)  
دون زوائده المنفصلة  
ومثله في جميع ما يأتي الثمن  
كما سيذكره بقوله والثمن  
المعين كالمبيع (قبل قبضه)  
الواقع عن البيع (من  
ضمان البائع) بمعنى انفساخ  
البيع بتلفه او اتلاف  
البائع والتخير بتعييه او  
تعيب غير مشتروا اتلاف  
اجني لبقاء سلطنته عليه  
وان قال للبائع اودعتك اياه  
وقولهم ان ابداع من يده  
ضامنة يبرئه مفروض في  
ضمان اليد وما هنا ضمان  
عقد او عرضه على المشتري  
فامتنع من قبوله مالم يضعه  
بين يديه ويعلم به ولا مانع  
له منه ومنه ان يكون بمحل  
لا يلزمه تسلمه فيه كما هو ظاهر  
وبحث الامام انه لا بد من  
قربه منه بحيث تناله يده  
منه من غير حاجة لا تتقال  
او قيام قال ولو وضعه البائع  
عن يمينه او يساره وهو  
تلقا وجهه لم يكن قبضا اه  
وما ذكره او لا متجه و آخر  
فيه نظر ظاهر اذ لا فرق  
والذي يتجه انه متى قرب من  
المشتري كما ذكره لم يعد  
البائع مستويا عليه مع  
ذلك حصل القبض وان  
كان عن يمينه مثلا وباتى  
ذلك في وضع المدين الدين  
عند دائه

مخابة لو ارث أو أجنبي بزائد على الثلث ولم يجز الوارث اه مغنى  
( باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه )  
( قوله في حكم المبيع ) الى قول المتن فان تلف في النهاية الا قوله ومنه الى وبحث ( قوله ونحوه ) كالثمن المعين  
اه ع ش اى والصداق وعوض الخلع والدم في الصلاح عنه والاجرة المعينة ( قوله وبيان القبض والتنازع )  
اى بيان احكامهما ( قوله وما يتعلق بذلك ) اى كيان ما يفعل اذا غاب الثمن اه ع ش ( قوله دون  
زوائده الخ ) فانها امانة في يده كما يأتي اه ع ش ( قوله الواقع عن البيع ) يخرج به نحو قبض المشتري  
له من البائع وديعة الاتي قريبا اى في قوله ومن عكسه قبض المشتري له وديعة الخ فهو مما اراد بقبل  
القبض ايضا سم على حج اى او يقال يخرج به قبضه له بغير اذن بانه او باذنه ولم يقبضه القبض الناقل  
للضمان على ما يأتي فانه يفسخ العقد بتلفه في يد المشتري وان ضمنه ضمان يد المثل او القيمة اه ع ش قول  
المتن ( من ضمان البائع ) اى المالك وان صدر العقد من وليه او وكيله اه ع ش ( قوله بتلفه ) اى  
بآفته ( قوله والتخير بتعييه ) اى بآفته ( قوله سلطنته ) اى البائع اه ع ش ( قوله وان قال للبائع  
الخ ) غاية للثمن ( قوله اودعتك اياه ) اى واقبضه له اه ع ش ( قوله مفروض في ضمان اليد ) وهو ما  
يضمن عند التلف بالبدل الشرعى من مثل او قيمة كالمغصوب والمسام والمعار وضمان العقد هو ما يضمن  
بمقابله من ثمن او غيره كالمبيع والثمن المعين والصداق والاجرة المعينة وغير ذلك اه ع ش ( قوله او عرضه )  
عطف على قوله قال للبائع ( قوله مالم يضعه الخ ) ظرف لقوله او عرضه الخ وانظر هل يشترط ان يكون الوضع  
بقصد الاقباض اه رشيدى والظاهر نعم اه كرى ( قوله مالم يضعه الخ ) اى البائع ( بين يديه ) اى المشتري  
اه ع ش عبارة المغنى نعم ان وضعه بين يديه عند امتناعه برى في الاصح اه وعبارة سم هذا الوضع يحصل به  
القبض وان لم يمتنع من قوله مر و ظاهره حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن ضعيفا يتناول باليد وقد  
يخالف ما يأتي ان قبض المنقول يتحويل المشتري او نائبه الا ان يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزل منزلة  
تحويل المشتري ويؤيد الاطلاق هنا قبض الخفيف الذى يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع انه كفى  
وضعه بين يديه كما صرح به هذا الكلام اه ( قوله ومنه ) اى من المانع ان يكون اى الوضع اه كرى ( قوله  
ولو وضعه ) اى البائع المبيع اه نهاية ( قوله على يمينه ) اى يمين نفسه اه رشيدى ( قوله وهو ) اى المشتري  
اه نهاية ( قوله تلقا الخ ) اى مثلا فيما يظهر اه سيد عمر ( قوله وما ذكره او لا ) اى قوله لا بد من قربه الخ  
( قوله و آخر ) اى قوله ولو وضعه على يمينه الخ اه ع ش ( قوله انه متى قرب الخ ) نعم ان كان ثقيل لا تعد اليد  
حوالة فان كان محله للمشتري كفى والا فلا بد من نقله اه خط مؤلف مر اقول وقد يقال في الاكتفاء  
يكون المحل للمشتري نظر لما ياتي ان المنقول اذا كان ثقيل لا بد من نقله الى محل لا يختص بالبائع فلا فرق في  
الثقل بين كونه في ملك المشتري او غيره وقد يقال لا منافاة بين ما هنا وما ياتي لان ما ياتي مفروض فيما لو كان في  
محل يختص بالبائع ومفهومه انه اذا كان بمحل للمشتري لا يجب نقله منه فالتساوي مستويان اه ع ش ( قوله  
كما ذكر ) اى بحيث تناله يده اه ع ش ( قوله والذي يتجه الخ ) هذا كله بالنسبة لحصول القبض عن جهة  
العقد فلو خرج مستحقا لم يقبضه المشتري لم يكن للمستحق مطالبة به لعدم قبضه له حقيقة وكذا لو باعه قبل  
نقله فنقله المشتري الثاني فليس للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي  
المشتري قبضا في الصحيح دون الفاسد وكذا تخلية الدار ونحوها انما تكون قبضا في الصحيح دون غير نهاية  
ومغنى قال الرشيدى قوله بالنسبة لحصول القبض الخ اى بحيث يبر البائع عن ضمانه بالنسبة لغير مسئلة  
الاستحقاق الاتية اى لان الضمان فيها من ضمان اليد كما هو ظاهر وبهذا يصح تصرف المشتري فيه على

## ( باب )

( قوله الواقع عن المبيع ) يخرج به نحو قبض المشتري له من البائع وديعة الاتي قريبا فهو مما اراد  
بقبل القبض ايضا ( قوله مالم يضعه بين يديه الخ ) هذا الوضع يحصل به القبض وان لم يمتنع من قبوله مر

الاطلاق وقوله ولم يقبضه يعني لم يتناول وقوله وكذا لو باعه اى المشتري اذ يبعه حيثئذ صحيح كما علم بامره  
وقال عرش قوله ولم يقبضه اى بان لم يتناول له سواء بقى في محله او اخذه البائع وقوله مطالبة اى المشتري وقوله  
وكذا لو باعه اى البائع والمشتري اه (قوله اما زوائد) اى المنفصلة كشمرة ولبن وبيض وصف ورزاز  
ومو هو بوموصى به نهاية ومعنى قال عرش قوله ورزاز اى وجده العبد المبيع اما ما ظهر من الرزاز هو في يد  
البائع فليس بما ذكر لانه ليس للمشتري بل للبائع اذا ادعاه والافلين ملك منه الى ان ينتهى الامر الى المحي  
فهو له وان لم يدعه اه (قوله ولا وجد منه الخ) عبارة المغنى ولم تحتويه عليها تملكها كالمستام ولا الانتفاع  
بها كالمستعير ولم وجده منه تعد كالغاصب حتى يضم وسبب ضمان اليد عندهم احده هذه الثلاثة اه (قوله  
بافة) الى المتن في النهاية الا قوله ويصدق الى او وقعت وقوله للبائع وكذا في المغنى الا انه خالف في مسألة  
انقلاب العصير خمر الماياتى (قوله ويصدق فيه) اى التالف اه عرش (قوله لانه كالوديعة الخ) لا حاجة اليه  
بل لا يتخلو عن ايهام لما سياتى في النص ان تفصيل الوديعة جاز فيه ايضا وظاهر المتن تصديق الغاصب في  
التالف مطلقا اه سيد عمر (قوله او وقعت الدرة) اى ونحوها اه معنى (قوله او اختلط نحو ثوب) اى  
ولو باجودو (قوله للبائع) فهو مه ان اختلط المتقوم بمثله لاجني لا يعد تلفا وهو كذلك لكن ثبت به  
الخيار للمشتري ثم ان اجازوا تفق مع الاجني على شىء فذاك والاصدق ذواليد اه عرش (قوله ولم يمكن  
التمييز) بخلاف ما اذا امكن وهل يكفي امكانه بالا جتهاد سم على حج اقول الظاهر نعم لكن ينبغي ان يثبت  
للمشتري الخيار اه عرش (قوله بخلاف نحو تمر بمثله) الظاهر من التمثيل ان المراد اختلاط مثلي بمثله  
من جنسه ونوعه وصفته وعليه فقوله لان المثلية الخ المراد بها المثلية الخاصة اما لو اختلط مثلي بغير جنسه  
كالو اختلط الشيرج بالزيت فيفسخ العقد فيما يظهر لتعذر المشاركة من غير تقدير انتقال ملك اذا مخلوط  
لو قسم لكان ما يخص كل واحد بعضه من الزيت وبعضه من الشيرج فيكون اخذ غير حقه بلا تعويض ثم  
ظاهر كلامهم انه لا فرق في المثلي بين كونه معلوم القدر والصفة او لا كالمو اشتري صبرة بر جزا فا اه عرش  
(قوله وانقلب عصير خمر) لاصح ان تخمر العصير كالتلف وان عاد خلا سنى ومعنى (قوله ولم يعد خلا)  
اى فتى عاد خلا حكمه وهو عدم الانفساخ وينبغى ان مثل عود العصير خلا مالو عاد الصيد على خلاف العادة  
كان وقع في شبكة صياد فاقى به وخروج الدرة من البحر ولا خيار للمشتري فيهما لانها لم بتغير صفتها  
بخلاف انقلاب العصير خلا لا اختلاف الاغراض بذلك اه عرش (قوله لكن يتخير المشتري) اى فيها لو  
عاد خلا سم ورشيدى زاد عرش وظاهره وان كان قيمته اكثر من قيمة العصير ويوجه باختلاف الاغراض  
والخيار فيها ذكر فوري لانه خيار عيب اه عرش (قوله انحساره) اى انكشافه اه كرى (قوله لا يمكن  
رفعها) اى عادة اه عرش (قوله كما جز ما به) اى يكون ما ذكر من غرق الارض ووقوع الصخرة او ركوب  
الرمل عليها تلفا لا تعيبا (قوله لكن رجحانها الخ) معتمد عرش ومعنى قال سم مانصه يحمل اى ما هنا على ما اذا  
رجى زوال ذلك ولو بعسر ولو لم يرج ذلك وايس منه فهو تلف وحيثئذ فها هنا موافق لما في الشفعة والاجارة ولا  
حاجة للفرق المذكور مر اه (قوله انه) اى ما طر اعلى الارض من نحو الغرق (تعيب) اى فيتخير المشتري  
(قوله ولكرده) اى الفرق المذكور اه عرش (قوله في هذه) اى وقوع الدرة وما بعده اه عرش (قوله لم يعلم

وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وإن لم يكن خفيفا يتناول باليد وقد يخالف ما ياتي ان قبض المنقول  
بتحويل المشتري او نائبه إلا ان يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزل منزلة تحويل المشتري ويؤيد  
الاطلاق هنا ان قبض الخفيف الذى يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع انه كفى وضعه بين يديه كما صرح  
به هذا الكلام (قوله ولكن يمكن التمييز) بخلاف ما اذا امكن وهل يكفي امكانه بالا جتهاد اه (قوله مالم  
يعد خلا) عبارة الروض فرع انقلاب العصير خمر اقبل القبض بطل حكم البيع فتى عاد خلا عاد حكمه  
وللمشتري الخيار اه (قوله لكن رجحانها تعيب) يحمل على ما اذا رجى ذلك ولو بعسر فان لم يرج  
ذلك وايس منه فهو تلف وحيثئذ فها هنا موافق لما في الشفعة والاجارة ولا حاجة للفرق المذكور مر

اما زوائده الحادثة في يد  
البائع فهي عنده امانة لان  
ضمان الاصل بالعقد وهو  
لم يسلها ولا وجد منه تعد  
(فان تالف) بافة سماوية  
ويصدق فيه البائع  
بالتفصيل الا في الوديعة  
على الاوجه لانه كالوديعة  
لا في عدم ضمان البدل او  
وقعت الدرة في بحر لا يمكن  
اخراجها منه وانفلت مالا  
يرجى عوده من طير او صيد  
متوحش او اختلط نحو  
ثوب او شاة بمثله للبائع ولم  
يمكن التمييز بخلاف نحو  
تمر بمثله لان المثلية تقضى  
الشركة فلا تعذر بخلاف  
المتقوم او انقلاب عصير خمر  
مالم يعد خلا لكن يتخير  
المشتري او غرق الارض  
بماء لم يتوقع انحساره او  
وقع عليها صخرة او ركها  
رمل لا يمكن رفعها كما  
جز ما به في الشفعة واقتضاه  
كلامهما في الاجارة لكن  
رجحانها انه تعيب واعتمده  
بعضهم وفرق ببقاء عين  
الارض والحيلولة لا تقتضى  
فسخا كالباق والشفعة  
تقتضى تملكها وهو متعذر  
حالا لعدم الرؤية والانتفاع  
والاجارة تقتضى الانتفاع  
في الحال وهو متعذر بحيلولة  
الماء وترقب زواله لا نظر  
له لتلف المنافع ولكرده  
بانهم لو نظر واهنا لجرى بقاء  
العين لم يقولوا بالانفساخ  
في وقوع الدرة وما بعده إلا ان  
يفرق بان العين في هذه

بقاؤها) يؤخذ منه أنالو علمنا بقاء العين فيها كروية الدرة من وراء ماء صاف وقعت فيه ورؤية الصيد من وراء جبل مثلا لا يفسخ والظاهر أنه غير مراداه عش (قوله أي قدر انفساخه) إلى قوله ويؤيده تعليمهم في النهاية الاقوله على أنه إلى ومن عكسه (قوله لتقدير الخ) الاولى وحذف لفظة التقدير قوله قبيل التلف) متعلق بالانفساخ والانتقال على التنازع (قوله فتكون زوائده) أي الحادثة قبل الانفساخ اه عش (قوله حيث لا خيار أو تخير وحده) يفيد عدم استحقاق المشتري للزوائد إذا كان الخيار لهما هذا وقد يقال لا يلزم من انفساخه بالتلف في يد البائع عدم تمام العقد للمشتري إذا كان الخيار لهما الجواز أن التلف حصل بعد انقضاء مدة الخيار فيقتين أن الملك في الزوائد للمشتري اه عش وفيه أن قول الشارح حيث لا خيار شامل لانقضائه أيضا (قوله ويلزم البائع الخ) عطف على قوله تكون زوائده الخ (قوله تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق إذا مات فيها كافي الجواهر ويستفاد منه كما قاله الفتى أن ماتت له بهيمة في الطريق لزمه نقلها منها وانها لومات في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وإنما ذكر الضمان نعم ذكره الأذرعى عن البغوى وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اه والكلام في غير المنعطفات فهي يجوز طرح القمامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنائيات واما طرح الميت ولو نحوهر فينبغي حرمة حتى في تلك المنعطفات لان فيه ابلغ اذى للمارين اه ما في شرح العباب وينبغي أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو التبن من اجزائه ككرشه وان كان مذكى للايذاء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الا أن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا تضرر به الناس أو يفرق من بان ضرر المية ونحوها اشد من ضرر الخارج فليحذر سم على حج وأيضاً خروج الخارج ضرورى وور بما يضر عدم خروجه فجوزوه له وقوله في غير المنعطفات أي اما قارعة الطريق فيجرم رمى القمامات فيها أو أن قلت فيما يظهر اه عش (قوله ووجب رده الخ) وان كان ديناً على البائع عاد عليه كما كان اه معنى (قوله لفوات التسليم) تعليل لقول المتن انفساخ البيع وسقط الثمن (قوله وبطل) أي العقد (قوله في عقد الصرف) أي الربوى (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع الخ اه عش (قوله وضعه بين الخ) أي فإذا تلف البيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله واحبال أبي المشتري الخ) أي لو تلف المبيع بعد الاحبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله وتعيين مكاتب) كان وجهه ما بعده ان المبيع خرج عن كونه مبيعاً لدخوله في ملك المشتري بوجه آخر هو التعيين أو لا ارث فكانه تلف لكن في الجواب حينئذ نظر لا يلزم بقضه عن جهة البيع وما المانع من تسام انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع انه يلزم عليه ان بقية الورثة يشاركون المشتري وان البائع للمكاتب يرجع في عين مبيعه لا فلاس المكاتب ثم رايته مرفيما يأتى في شرح قول المصنف ولا

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق إذا مات فيها كافي الجواهر ويستفاد منه كما قاله الفتى أن من ماتت له بهيمة في الطريق لزمه نقلها منها وانها لومات في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وإنما ذكر الضمان به نعم ذكره الأذرعى عن البغوى وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اه والكلام في غير المنعطفات فهي يجوز طرح القمامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنائيات واما طرح الميت ولو نحوهر فينبغي حرمة حتى في تلك المنعطفات لان فيه ابلغ اذى للمارين اه ما في شرح العباب وينبغي أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو التبن من اجزائه ككرشه وان كان مذكى للايذاء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الا أن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا تضرر به الناس أو يفرق بان ضرر الميت ونحوها اشد من ضرر الخارج فليحذر (قوله وتعيين مكاتب الخ) لا يخفى ان قضية ذلك استثناء ذلك من الطردوه وان لو تلف المبيع قبل القبض انفسخ

لم يعلم بقاؤها بخلاف الارض  
(انفسخ البيع) أي قدر  
انفساخه المستلزم لتقدير  
انتقاله لملك البائع قبيل  
التلف فتكون زوائده  
للمشتري حيث لا خيار أو  
تخير وحده ويلزم البائع  
تجهيزه (وسقط الثمن)  
الذى لم يقبض ووجوب رده  
ان قبض لفوات التسليم  
المستحق بالعقد فبطل كماله  
تفرق في عقد الصرف قبل  
القبض قيل يستثنى من  
طرده وضعه بين يديه عند  
امتناؤه ويرده ان ذلك  
قبض له كما مر واحبال أبي  
المشتري الامة وتعيين مكاتب  
بعد بيعه شيئاً لسيدة

وموت مورثه البائع له ويرده ان قبض (٣٩٦) المشتري وجد في الثلاثة حكما وهو كلف على انه ياتي في الاخيرتين ما يبطل ورودهما من أصلهما ومن عكسه قبض

المشتري له من البائع ودية بان كان له حق الحبس فتلغه يده كتلفه يدي البائع كما صرحوا به ويرده انه لا اثر لهذا القبض ومن ثم كان الاصح بقاء حبس البائع بعده ووقع للزركشي في هذه آخر الوديعه ما يخالف ما ذكر فيها وكأنه سهو وان أقره شيخنا عليه ثم ومالو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده فتلفه حيثئذ كسره بيد البائع فيفسخ للعقد به وله ثمنه وللبيع عليه مثل المثل وقيمة غير يوم التلف ويرد بان الملك حيثئذ للبائع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع بعد الخيار وقبل القبض ويؤيده تعليلهم الانفساخ هنا بقولهم لانه يفسخ بذلك عند بقاء يده فعند بقاء ملكه أولى فالمراد ببقاء يده بقاؤها اصالة لتصريحهم في هذه بان ايداع المشتري اياه له بعد قبضه كبقائه بيد المشتري وخرج بوحده مالو تخيرا والمشتري فلافسخ بل يبقى الخيار ثم ان ثم العقد غرم الثمن والا فالبدل (فرع) باع عصيرا وسله فوجده خمر ا فقال البائع تخمر عندك وقال المشتري بل عندك صدق البائع كما رجحه الشيخان قال بعضهم والصورة ان

يصح بيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل ملك السيد أو الوارث بالتعجيز أو الارث لا بالشراء فعليه لا يصح ايراده ايتين هنا ومن سمح قال الشهاب حجج بعد ايرادها والجواب عنهما بما مر على انه ياتي في الاخيرتين الخ وحيثئذ لو كان هناك وارث اخر يشارك في الاخيرته ثم رايت الشهاب سم صور المسئلة بما اذا تلف المبيع بعد تعجيز المكاتب وموت المورث لانه قضية استثناء ذلك من الطرد وهو انه لو تلف المبيع قبل القبض انفسح البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح الارشاد ما هو صريح فيما قدمته من التصوير والتوجيه ثم قال عقبه ولا يخفى أن هذا صنيع وسياق اخر ونازع فيه بما قدمته فليراجع اه رشيدى (قوله وتعجيز مكاتب) اى كتابة صحيحة اه ع ش (قوله وموت مورثه الخ) اى المستغرق لتركته اما غيره فينبغي ان يحصل القبض في قدر حصته دون ما زاد عليها اه ع ش (قوله ياتي في الاخيرتين) اى في شرح ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه اه سيد عمر (قوله ومن عكسه) وهو انه اذا تلف بعد القبض لا يفسخ البيع بل يكون من ضمان المشتري اه ع ش (قوله بان كان له) اى للبائع (حق الحبس) مفهومه انه لو لم يكن له حق الحبس وادع المشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع ان هذا لا يعد قبضا اه ع ش (قوله في هذه) اى في مسئلة القبض وديعة (قوله ما ذكر الخ) وهو قوله فتلفه في يده الخ (قوله لا اثر لهذا القبض) اى لانه لم يقع عن البيع وقد مر ان المعبر القبض الواقع عن البيع (قوله بعده) اى بعد قبض المشتري له وديعة (قوله ومالو قبضه الخ) عطف على قوله قبض المشتري الخ (قوله في زمن خيار البائع وحده) وفى سم بعد ذكر كلام الروض مانصه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده اه (قوله وله) اى المشتري (قوله المعنى الذى الخ) وهو تمكن المشتري من التصرف فيه اه ع ش (قوله في البيع) اى بيع المشتري وتصرفه (قوله بعد الخيار) اى بعد انقضاء خيار البائع (قوله ويؤيده تعليلهم) الى الفرع ليس فى أصله الذى عليه خطه اه سيد عمر (قوله ويؤيده) اى الرد (قوله هنا) و (قوله في هذه) اى فى مسئلة القبض فى خيار البائع وحده (قوله وخرج بوحده) اى فى قوله ومالو قبضه المشتري الخ (قوله فالبدل) عبارة الروض ان فسخ فالقيمة اى أو المثل والقول فى قدرها قوله انتهى اه سم (قوله باع عصيرا الخ) ومثله مالو اشترى مائعا ووجده نحو فارة فقال البائع حدث فى يد المشتري وقال المشتري بل كان فيه عند البائع فالمصدق البائع اه ع ش (قوله قال بعضهم الخ) يتأمل ما حاصل هذه القيود ومحترزاتها اه سيد عمر ولعل فائدة قيد المشاهدة بطلان البيع عند عدمها وفائدة كون الاقباض بائنا موكوء عليه اى مسدود فيه تصديق البائع عند عدمه بلايين وفائدة كونه بعد مضى زمن يمكن الخ تصديق المشتري عند عدمه بلايين فليراجع (قوله صدق البائع) وفاقا للنهاية والمعنى قال السيد عمر وجهه ان ذات العصور شىء واحد تجددت له صفة اختلفت فى وقت حدوثها فى كل حادث ان يقدر

البيع وسقط الثمن تصوير ذلك بما اذا تلف المبيع بعد تعجيز المكاتب وموت المورث وبارة التصحيح لا تنافى التصوير بذلك كما لا يخفى على المتأمل خصوصا وقد صور مسئلة الاجال بما اذا مات بعد الاجال ثم عطف هاتين عليها لكن عبر الشارح فى شرح قول الارشاد واتفاه اى المشتري قبض بقوله وكاتفاه مالو اشترى السيد من مكانه او الوارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب او مات المورث واجال اياه للامة المبيعة قبل القبض اه ولا يخفى ان هذا صنيع وسياق اخر وانه ايضا لا يوافق ما سيذكره الشارح فى شرح قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله الآتى قريبا وفى معنى اتلافه كما مر مالو اشترى امة فاجلها ابوه الخ كالصريح فى ارادة هذا الصنيع والسياق بما ذكر هنا فيتأمل (قوله فى زمن خيار البائع وحده) قال فى الروض فى او اخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري اى وحده اولها فتلف اى المبيع بعد قبضه لم يفسخ ولم ينقطع الخيار ولزم الثمن ان تم العقد وان فسخ فالقيمة اى أو المثل والقول فى قدرها

العصير مشاهد وانه أقبضه بناء موكوء عليه بعد مضى زمن يمكن فيه تخمره وقياسه انه لو اشترى نحو زيت ثم أفرغه البائع

في انائه بامره فوجد فيه فأرة ميتة فقال هي فيه قبل افراغه وقال البائع بل هي في ظرفك صدق البائع لا يقال يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا لتجسه بها قبل القبض أو معه لا نأقول المائع إذا حصل في قضاء الظرف ثبت له (٣٩٧) حكم القبض جزءا اجزاء قبل ملاقاته لها ذكره

الامام وقوله أو معه ضعيف

بل الاصح ان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض له لا نهلم يستول عليه ومن ثم لم يضمه ايضا في أعرفي ظرفك واجعل المبيع فيه ولا يضم البائع الظرف لانه استعمله في ملك المشتري باذنه (ومن ثم ضمنه المسلم إليه في نظير ذلك لانه استعمله في ملك نفسه ولو أبراه المشتري عن الضمان لم يرأ في الاظهر) لانه ابراء عمالم يجب وهو باطل وان وجد سببه (ولم يتغير الحكم) السابق وقاعدة هذا خلافا لمن زعم انه لا فائدة له مع ما قبله نقي توهم عدم الانفساخ إذا تلف وان ابراء كالا يرفع الضمان لا يرفع الفسخ بالتلف ولا المنع من التصرف (واتلاف المشتري) الاهل للمبيع حسا أو شرعا يعني المالك وان لم يباشر العقد لا وكيله وان باشر بل هو كالا جنبي وان اذن له المالك في القبض واتلاف قنه باذنه (قبض) له (ان علم) انه المبيع ولم يكن لعارض يبيحه فخرج قتله لردته أو نحو تركه للصلاة أو زناه بان زنى ذميا محصنا ثم حارب ثم ارق أو قطعه الطريق وهو

بأقرب زمن اه (قوله في انائه الخ) أى المشتري (قوله ثبت له حكم القبض) أنظره مع قول الروض فرع وان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه سم ولعل قول الشارح وقوله أو معه ضعيف الخ ليس في نسخة سم من نسخ الشارح ولا اقل ذلك مصرح بما نقله عنه الروض (قوله لم يضمه) أى المشتري المبيع قول المتن (عن الضمان) أى عن مقتضاه وهو غرم الثمن اه بجري (قوله لانه ابراء) الى قول المتن والمذهب في المعنى والنهاية قول المتن (لم يرأ في الاظهر) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علة الضمان كونه في يده وهى باقية اه عش (قوله وان وجد سببه) وهو العقد اه عش (قوله وفائدة هذا) أى قوله ولم يتغير (قوله مع ما قبله) أى قوله لم يرأ (قوله نقي توهم الخ) في توهم ذلك بعد لما مر من ان المراد بالضمان انفساخ العقد بتلفه على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالتلف بالانفساخ توهم عدمه نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله ولا المنع من التصرف ومن ثم اقتصر عش على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اه عش (قوله وان ابراء) الوجه عطفه على نقي لا على توهم أو عدم فتأمل اه سم قول المتن (واتلاف المشتري) هذا ان كان الخيار له أو لها أى أو لا خيار اصلا ولا لانفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشى شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ سم على حج وقوله ولا انفسخ أى فيسترد المشتري الثمن ويفرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه عش (قوله الاهل) سيد كر محترزه بقوله اما غير الاهل الخ (قوله للبيع) متعلق باتلاف المشتري (قوله لا وكيله) أى ولا وليه من اب او جد او وصى او قيم فلا يكون اتلافهم قبضا اه عش (قوله وان باشر) أى وكيله العقد (قوله وان اذن له) أى الوكيل (قوله واتلاف قنه الخ) عطف على اتلاف المشتري (قوله ولم يكن لعارض) أى كالا لصال او استحقاق المشتري القصاص اه عش (قوله لردته) واستشكل بانه غير مضمون واجيب بان ضمان العقود لا ينافى عدم ضمان القيم اه سم على منهج يعنى بحيث كان المشتري غير الامام وانقله استقر ثمنه عليه وان كان هدر او اتلفه غير المشتري اه عش (قوله بان زنى الخ) دفع به ما يقال انه لا يتصور اباحة قتل الرقيق للزنا لان شرطها الاحصان المشروط بالحرية (قوله ذميا الخ) حال من فاعل زنى (قوله وهو امام) قيد في قتله لردته وما بعده اه عش عبارة المعنى والمشتري الامام وقصد قتله عنهما فينفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضا للبيع اه (قوله وإلا) أى ان لم يكن المشتري اماما ولا نائبا (قوله وقتله لصياله) عطف على قوله قتله لردته والاولى او اصيله (قوله بشرطه) أى المذكور بدفع المار ويحتمل انه راجع للصيال ايضا (قوله فهو) أى اتلاف

قوله اه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده (قوله ثبت له حكم القبض) قد يشكل هذا على ما يأتى في مبحث القبض من توقف قبض المنقول على نقله من محل الى آخر الا ما يتناول باليد فيكتفى تناوله الا ان يدعى ان هذا وكل جزء منه ما يتناول باليد وحصوله في قضاء الظرف بمنزلة التناول او يدعى ان قضاء الظرف محل آخر فحصوله فيه نقل الى محل آخر فليتامل فانه قد يلزم من ذلك قبض نحو الحب وان كثر بمجرد دفعه عن محله لان كل جزء منه يتناول باليد ولان ما رفع إليه محل آخر الا ان يفرق بين المائع الذى لا بد له من ظرف وغيره ثم انظر قوله ثبت له حكم القبض مع قول الروض فرع وان جعل للبائع المبيع في ظرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه (قوله وان ابراء) الوجه عطفه على نقي لا على توهم أو عدم فتأمل (قول المصنف واتلاف المشتري قبض) هذا اذا كان الخيار له أو لها ولا انفسخ كاتدل عليه عبارة الروض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشى شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ (قوله الاهل) خرج غير الاهل فالتلاف ليس قبضا كاسيأتى وسيأتى أن اتلاف بهيمة المشتري قد يكون قبضا وذلك إذا تخير باتلافها كاسيأتى وهو شامل لغير المكلف فيتحصل ان

امام أو نائبه وإلا كان قابضا لانه لا يجوز له ما فيه من الاقتيات على الامام فلا نظر لكونه مهدرا وقتله لصياله عليه ولمروره بين يديه وهو يصلى بشرطه أو لقتاله مع بغاة أو مرتدين أو قودا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم انه المبيع

كان تلفه واقعا عن ذلك الحق دون غيره (وإلا) يعلم انه المبيع وكان بغير حق أيضا (فقولان) في ان اتلافه قبض أولا وهما (ك) القولين في (أكل المالك طعامه المغصوب) حال كونه (ضييفا) للغاصب جاهلا انه طعامه أظهرهما انه يصير قابضا تقدمما للبشارة فكذا هنا أيضا وفي معنى اتلافه كما مر مالو اشترى أمة فاحبلها أبوه أو سيد من مكاتبه أو وارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب أو مات المورث أما غير الاهل كغيره مكلف فاتلافه ليس قبضا بل ينفسخ به العقد ويلزمه بدله وعلى البائع رد ثمنه لوليه ان قبضه (والمذهب ان اتلاف البائع) المبيع قبل قبضه أو بعده وهو فاسد كأن كان للبائع الحبس ومن اتلافه نحو بيعه ثانيا لمن تعذر استرداده منه (كتلفه) بأفقه ومرا انه ينفسخ فكذا هنا لتعذر الرجوع عليه بقيمة لانه مضمون عليه بالثمن فاذا أتلفه سقط الثمن ولو استوفى منافعه لم يلزمه لها أجره لضعف ملك المشتري وكونه من ضمان البائع وتزيلا للنافع منزلة العين

المشتري (قوله أو جهل) لا ينسجم مع المتن (قوله عن ذلك الحق) انظر لو صرفه عن ذلك الحق اه سم عبارة المغني والمشتري الامام، فصدقه عنها فينفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضا للبيع وتقرر عليه الثمن كما حكاه الرافعي قبيل الديات عن فتاوى البغوي اه اى وعلى قياسه القس للصيال وما بعده فيصير قابضا بعدم قصد ذلك الحق وبالأولى عند صرفه عنه ثم رايت في ع ش مانصه لو اكره المشتري على اتلافه هل يكون قبضا ولا فيه نظرو الاقرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لسكون كل منهما ليس اهلا وفعل المكروه كلا فعل اه (قوله أو سيد اخ) عطف على الضمير المستتر في لو اشترى أمة (قوله أو وارث) اى حائزو الالم يحصل القبض الا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشتراه من مورثه ومات اى مورثه قبل قبضه فله بيعه وان كان اى مورثه مديونا ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه سم على حج وجهه كما قال على المنهيج ان الوارث الاخر قائم مقام المورث ويده كيده في قدر نصيبه اه ع ش (قوله اما غير الاهل) اى اما المشتري الغير الاهل بان اشتراه له وليه وأتلفه هو وفي تسميته مشتريا يتجاوز اه ع ش (قوله كغير مكلف) وانظر ما فائدة الكاف عبارة النهاية فلو كان صبي او مجنونا الخ (قوله وكان بغير حق) زاده لثلاثا ينافي قوله سابقا ولم يكن لعارض الخ قول المتن (ضييفا) ليس بقيد فثله مالو قدمه اجنبي او لم يقدمه احدوا كله بنفسه نهاية ومغني (قوله وعلى البائع رد ثمنه) وقد يحصل التقاض اذا اتلف البائع الثمن او تلف بيده اه نهاية (قوله وهو فاسد اخ) اى او عن جهة الوديعة كما مر (قوله لمن تعذر استرداده منه) واعلم الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المغصوب من البائع حيث قيل فيه بثبوت الخيار للمشتري دون الانفساخ أن زوال اليد المستندة لعقد فاسد بعد من زوال يد الغاصب عادة فان غالب العقود الفاسدة لا يحصل معار جوع المبيع للبائع أصلا بخلاف المغصوب فان زوال الغصب عنه غالب وبان وضع المشتري الثاني يده على المبيع حصل بتسليط من البائع والغالب في الغصب انه بمجرد التعدي من الغاصب فنزل تسليط البائع منزلة اتلافه فليتامل اه ع ش (قوله بامة) إلى قول المتن بل يتخير في النهاية (قوله عليه) اى البائع (قوله فاذا اتلفه الخ) متفرع على قوله لانه مضمون الخ (قوله ولو استوفى منافعه) اى كان استعماله البائع قبل القبض (قوله لم يلزمه لها أجره) قال في العباب بخلاف مالو تعدى بحبسه مدة لها أجره اه فيلزمه الاجرة كما اقي به الغزالي واعتمده الشارح في شرح العباب تبع الشيخ الاسلام في شرح الروض واعتمده شيخنا الشهاب الرملي اى والنهاية والمضى عدم اللزوم هنا ايضا اه سم اى وهو قضية اطلاق الشارح وتعليقه هنا (قوله وكونه الخ) اى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله

اتلاف غير المكلف ليس قبضا واتلاف بهيمته قبض فقد يستشكل ذلك بانه لا ينقص عن بهيمته فلم جمل اتلافها قبضا دون اتلافه ويحاج بان اتلاف الدواب مضاف لمن هي في ولايته ومنزل منزلة فعله وهو هنا الولي كما هو الظاهر بخلاف غير المكلف لا يصح قبضه ولا يضاف فعله لوليه بدليل انه لو اتلف مع الولي لا يضمن الولي بخلاف الدابة وحيتد حيث اتلف دابة غير المكلف فان اجاز وليه غرم له او فسخ غرم للبائع كذا يظهر فليحذر (قوله عن ذلك الحق) انظر لو صرفه عن ذلك الحق (قول المصنف وإلا فقولان) قال الاسنوي تبع فيه الحرر ويدخل فيه ما اذا كان بتقديم البائع أو الاجنبي أو لا بتقديم أحد فاما تخريج الاولى والثانية على القولين فواضح الى ان قال واما الثالث فيحتمل تخريجها على القولين حتى يصير قابضا على قول ويكون كالآفة السابوية في قول آخر ولكن المتجه الجزم بحصول القبض واقتصر في الشرحين والروضة على تقديم البائع اه وتبعه غيره كالعراقي في تحريره (قوله أو وارث من مورثه) اى وارث جائز والالم يحصل القبض الا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشتراه اى مورثه قبل قبضه فله بيعه وان كان اى مورثه مديونا ودين الغريم يتعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اه (قوله لم يلزمه لها أجره) قال في العباب بخلاف مالو تعدى بحبسه مدة لها أجره اه اى فيلزمه الاجرة كما اقي به الغزالي واعتمده الشارح في شرح العباب تبع الشيخ الاسلام في شرح الروض واعتمده شيخنا

التي لو اتلفها لم تزد قيمتها وإنما ملك المشتري الفرائد الحادثة بيد البائع قبل القبض لأنها اعيان محسوسة مستقلة فلا تبعية فيها غيرها فاندفع ما اطال به الاذرعى هنا (والاظهر ان اتلاف الاجنبى) الملتزم بغير حق للبيع في غير (٢٩٩) عقد الربا وإن اذن له البائع او المشتري

فيه لعدم استقرار ملكه او كان عبد البائع ولو باذنه او للمشتري لكن بغير اذنه والفرق شدة تشوف الشارع لبقاء العقود (لا يفسخ) البيع لقيام بدل المبيع مقامه وإنما انفسخت الاجارة بغصب العين إلى انتضاء المدة لان الواجب ثم المال وهو من غير جنس المعقود عليه فلم يقيم مقامه بخلافه هنا (بل يتخير المشتري) على التراخي لفوات العين المقصودة (بين ان يحجز) وحينئذ في رجوعه للفسخ خلاف والاوجه منه نعم (ويغرم الاجنبى) البدل (او) يستعملها الفقهاء كثيرا في حين بين معنى الواو لا متناع بقائها على اصلها لمناسافته لوضع بين (يفسخ) وحينئذ يتدر ملك البائع للبيع قبيل الفسخ فيلزمه تجهيز القن نظير مامر خلافا لبعض الشارحين (ويغرم البائع الاجنبى) البدل اما اتلافه بحق نظير مامر في المشتري او هو حربى فسكالافه واما اتلافه للربوى فيفسخ به العقد لتعذر التقابض والبدل لا يقوم مقامه فيه واتلاف اجمعى يعتقد تحتم طاعة امره

لضعف الخاهر شيدى (قوله التي لو اتلفها الخ) يؤخذ منه انه لو استعمل زواائد المبيع لزمت الاجرة لانها امانة في يده فليست مثل المبيع اه ع ش ه فرع ه لو اتلفه البائع والمشتري معا لزم البيع في نصفه كما قاله الماوردى وانفسخ في نصفه الاخر لان اتلاف البائع كالا فويرجع عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخ ما قذر لزمه بجنايته واتلاف الاجمعى وغير المميز بامر احد العاقلين او بامر الاجنبى كاتلافه فلو كان بامر الثلاثة فالقياس كما قاله الاسنوى انه يحصل القبض في الثلث والتخيير في الثلث والانفساخ في الثلث اما اتلاف المميز بامر واحد منهم فكاتلاف الاجنبى بلا امر نهاية ومعنى قال ع ش قوله فكاتلاف الاجنبى الخ اى فيتخير المشتري ان اتلفه بامر البائع او الاجنبى ويكون اتلافه قبضا إن كان باذن المشتري اه وقوله ويكون اتلافه قبضا الخ يخالف ما يأتى في الشرح كالتناهية والمغنى وإن اذن له البائع او المشتري فيه الخ (قوله فيه) اى الاتلاف (قوله ملكه) اى احد المتبايعين (قوله والفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه فيفسخ اه سم عبارة الرشيدى يعنى والفرق بين ما افهمه قوله لكن بغير اذنه من انه اذا كان باذنه لا يكون كاجنبى بل يكون قابضا وبين عبد البائع باذنه اه (قوله وإنما انفسخت الاجارة) اى ويرجع المستاجر على المؤجر بالاجرة ان كان قبضاها وإلا سقطت عن المستاجر وظاهره وإن كان الغصب على المستاجر نفسه وحيث قلنا بانفساخ الاجارة رجع المؤجر على الغاصب بالاجرة العين المغصوبة مدة وضع يده عليها وإن لم يستعملها ولا يختص انفساخ العين المؤجرة بالغصب عما لو كان قبل القبض بل غصبه بعد قبض المشتري كغصبه قبله لان قبض العين ليس قبضا حقيقيا اه ع ش (لان الواجب) اى على الاجنبى (ثم) اى فى غصبه العين المؤجرة (من غير جنس المعقود عليه) وهو المنفعة (قوله بخلافه هنا) اى فان المعقود عليه هنا المال وهو ايضا الواجب على متلفه فتعدى العقد من العين إلى بدلها نهاية ومعنى (قوله على التراخي) وفاقا للمغنى وخلافا للتناهية والشهاب الرملى (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمده من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمده شيخنا الرملى من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتام اه سم (قوله يستعملها) اى لفظة او (قوله بقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبائع وحده فالملك له قبل الفسخ ايضا اه سم (قوله نظير مامر) اى بقوله تخرج قتله لردته الخ (قوله في المشتري) اى فى اتلافه (قوله لا يقوم مقامه) اى المبيع (فيه) اى التقابض (قوله البدل) الى المتين فى المغنى وكذا فى النهاية إلا انها اعتمدت ان اتلاف دابة المشتري اذا كانت معه كاتلافه فيكون قبضا عبارتها ومحل ذلك اى محل التخيير باتلاف دابة المشتري لئلا اذالم يكن مالهما معا وإلا فالاتلافها منسوب اليه لئلا كان أو نهار او قال الاذرعى انه صحيح وجزم به الشيخ فى الفرر وإن رده فى شرح الروض ولو كانت مع الغير فالالاتلاف منسوب اليه اه ع ش (قوله فكالا فة) اى فيفسخ العقد وسقط الثمن (وغير مميز) عطف على الاجمعى اى ولو بهيمة اه ع ش (قوله كاتلاف امره) قضيته ان اتلاف غير المميز بدون امر احد كاتلاف باقة فليراجع (من بائع ومشتري واجنبى) اى فيفسخ فى الاول ويحصل القبض فى الثانى ويتخير فى الثالث اه ع ش (قوله لا يضمن اتلافها) اى بان لم يكن معها وكان اتلافها فى زمن لم يعتد حفظها فيه (قوله او يضمنه) عطف على لا يضمن اتلافها (او قصر فى حفظها) اى بان كان الاتلاف فى زمن جرت العادة بحفظ

الشهاب الرملى عدم اللزوم هنا أيضا (قوله والفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه فيفسخ (قوله على التراخي) اى كما اقتضاه كلام القفال وقال القاضى على الفرر وبه افتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمده من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه فليتام (قوله بقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبائع وحده فالملك له قبل الفسخ وحده (قوله لكونه معها) الذى فى شرحه للارشاد كشرح

وغير مميز كاتلاف امره من بائع ومشتري واجنبى (تنبيه) لو اتلفته دابة مشتر لا يضمن اتلافها انفسخ لتقصير البائع فنزل منزلة اتلافه او يضمنه لكونه معها او قصر فى حفظه لم يكن قبضا لانها لا تصالح به بل يتخير فان فسخ طالبه البائع بما اتلفته لتقصيره

سماوية (فرضيه) المشتري  
(أخذه بكل الثمن) كما لو  
قارن العيب العقد ولا  
ارش له لقد رته على الفسخ  
وفهم من قوله فرضيه ما  
قدمه من أن له الخيار  
ويتخير أيضا بفسخ المبيع  
واباقه وجدد البائع للمبيع  
ولا بينة (ولو عيبه المشتري  
فلا خيار) له لحصوله بفعله  
بل يتمتع به رده ولو ظهر به  
عيب قديم كامر ويصير  
قابضاً لما اتلفه فيستقر عليه  
حصته من الثمن وهو ما بين  
قيمه سليماً ومعيباً هذا أن  
اندمل فإن سرت الجناية  
للنفس استقر الثمن كله  
وفارق تعيب المستاجر  
وجب الزوجة بأن هذا  
منزل منزلة القبض لوقوعه  
في ملكه وذانك لا يتخيل  
فيهما ذلك (أو) عيبه  
(الاجنبى) وهو اهل  
للا التزام بغير حق (فلا خيار)  
على التراخي ثابت للمشتري  
لكونه مضموناً على البائع  
فإن أجاز غرم الاجنبى  
الارش لانه الجاني لكن  
بعد قبض المبيع لا قبله لجواز  
تلفه يد البائع فيفسخ البيع  
قاله الماوردى واعتراض  
بما فيه نظر والمراد بالارش  
في الرقيق ما ياتي في الديات  
وفي غيره ما نقص من قيمته  
ففي بدل الق نصف القيمة لا

الدواب فيه لئلا كان أو نهاراً اه ع ش (قوله أو دابة البائع) عطف على قوله دابة مشتر (قوله مطلقاً) أى  
يضمن إتلافها أو لا (قوله فرضيه المشتري) أى بان أجاز البيع نهائية ومعنى قال ع ش أى ولم يفسخ لسقوط  
الخيار بذلك بناء على أنه فورى اه (قوله كما لو قارن) إلى قول المتن ولا يصح في المعنى إلا قوله إن لم يصبر غاصبا  
إلى المتن وفي النهاية إلا قوله على التراخي في المحلين فإن الذى فيها على الفور (قوله ويتخير أيضاً) وهو على التراخي  
كما في شرح الروض وع ش وسم (قوله وجدد البائع للمبيع) أى بان يقول قبل القبض ليس المبيع هذا التعذر  
قبضه حالاً كما في الايق اه كرى عبارة البجيرمى قوله وجدد البائع بان قال لم أبعك هذا حلبي وعبارة ع ش  
أى بان أنكر اصل البيع فيحلف على ذلك وله أن لا يحلف البائع ويفسخ العقد ويأخذ الثمن لعدم وصوله إلى  
حقه اه (قوله وهو ما بين الخ) أى نسبة ما بين الخ ولو كانت قيمته سليماً ثلاثين ومقطوعاً عشرين استقر عليه  
ثلث الثمن أو سلباً عشرين ومقطوعاً عشرين استقر عليه ثلثاه اه ع ش (قوله وفارق) أى تعيب المشتري حيث  
لم يتخير بذلك (قوله تعيب المستاجر الخ) أى حيث تخير اه ع ش (قوله بان هذا) أى تعيب المشتري (قوله  
لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم أن إتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ اه سم (قوله  
لا يتخيل فيهما ذلك) أى أن ما ذكر من التعيب والجب قبض لان المستاجر والمرأة لم يتصرفا في ملكهما بل  
فيما يتعلق به حقهما فلا يكونان بذلك مستوفيين بخلاف المشتري اه معنى (قوله وهو اهل للا التزام بغير  
حق) لا يخفى أن ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعيب من ليس اهلاً للا التزام والتعيب  
بحق لا ينقصان عن التعيب باقة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقيد ليس إلا بالنظر لتغريم الارش  
عند الإجازة اه سم (قوله على التراخي) بل هو على الفور هنا وفيما ياتي بعد في شرح مر اه سم (قوله لكونه  
مضموناً الخ) تعليلاً لثبوت الخيار بلا قيد التراخي (قوله قاله الماوردى) أى وبتقدير فسخه يتبين أنه لا ارش  
للمشتري فلا معنى لأخذه ما قد يتبين أنه ليس له اه ع ش (قوله واعتراض) أى ما قاله الماوردى والمعتراض  
الزر كشي كافى النهاية قال ع ش قوله مر وما اعتراض به الزر كشي الخ أى من أنه يلزم هذا عدم تمكن البائع  
من المطالبة أيضاً وأنه لو غضب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (وقوله فيه نظر) وجه  
النظر أن وجه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التلف المؤدى لانفساخ العقد وهذا منتف في  
تعيب الاجنبى وغصبه اه (قوله بما فيه نظر) أى كما بسط الكلام عليه في شرح العباب اه سم (قوله

البهجة لشيخ الاسلام وغيره واعتمدهم رانه اذا كان معها كان كاتلافه فيكون قبضاً لكنه في شرح الروض  
رد ذلك والذى في الروض وان اتلفته دابته أى المشتري نهاراً انفسخ أو ليلاً فله الخيار فان فسخ طولب بما  
أتلفته اه وبذخى أن إتلافها وهو معها كاتلافها لئلا يجامع الضمان (قوله يغصب المبيع واباقه) قال في  
الروض فإن أجاز له لم يبطل خياره ما لم يرجع أى العبد قال في شرحه فالحيارى في ذلك على التراخي اه ثم قال في  
الروض وشرحه وان جحد اه المبيع البائع قبل القبض ولا بينة للمشتري فله الخيار للتعذر أى لتعذر قبضه  
حالاً كما في الايق اه ولم يتعرض لكون الخيار هنا في الجحد على الفور أو التراخي وقد يؤخذ من قوله كما في  
الابق أن الخيار على التراخي وهو متجه كما في الغصب والابق فانه نظيرهما ولا ينافيه قوله حالاً كما هو ظاهر  
لانه متعلق بقوله قبضه (قول المصنف) ولو عيبه المشتري هل المراد به المالك وإن لم يباشر العقد على وزان  
ما قاله في قول المصنف السابق وإتلاف المشتري قبض ويجرى ذلك في قوله تنبيه لو اتلفته دابة مشتر وهل  
يدخل فيه الصبي الذى اشترى له ولديه فيجرى في دابته هذا التفصيل ويرتب ضمان إتلافها وعدمه بوليّه (قوله  
لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم أن إتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ (قوله وهو اهل  
للا التزام بغير حق) لا يخفى أن ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعيب من ليس اهلاً  
للا التزام والتعيب بحق لا ينقصان عن التعيب باقة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقيد ليس  
إلا بالنظر لتغريم الارش عند الإجازة (قوله على التراخي) بل هو على الفور مر وكذا قوله الاق على  
التراخي فانه على الفور في شرح مر (قوله بما فيه نظر) أى كما بسط الكلام عليه في شرح العباب (قوله

ما نقص منها إن لم يصبر غاصباً وإلا لزمه الاكثر من نصفها وما نقص منها (ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار) على التراخي للمشتري وهذا



وهذا متفق عليه لأنه إما كالألف أو اتلاف الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار فقوله (٤٠١) المذهب إنما هو في قوله (لا تغريم) بناء على

الاصح إن فعله كالألف لا كفعل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وإن شاء أجاز بجميع الثمن لماسر (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) إجماعاً في الطعام ولحديث حكيم بن حزام بسند حسن يا ابن أخي لا تبعن شيئاً حتى تقبضه وعلمته ضعف الملك لا نفسا خه بتلفه كما مروى قيل اجتماع ضمانين على شيء واحد إذ لو صح لضمنه المشتري أيضاً للثاني قبل قبضة فيكون مضمونا له وعليه وخرج بالمبيع زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لعدم ضمانها كما مروى بمتنع التصرف بعد القبض أيضاً إذا كان الخيار للبائع أولها كما علم بماسر ولا يصح خلافاً لمن زعمه ورود الاحبال من ابني المشتري لأمته قبل القبض لأنها به تنتقل للملك الاب فيلزم تقدير القبض قبله ولا نفوذ تصرف الوارث أو السيد فيما اشتراه من مكاتبه فعجز نفسه أو مورثه ولا وارث له غيره فوات قبل القبض لعوده له بالمعجز والموت فلم يملكه بالشراء ولا يبيع العبد من نفسه لأنه عقد عتاق ولا قسمته لأنها وإن كانت بيعاً إلا أنها ليست على قوانين البيوع لأن الرضا فيها غير معتبر فلا يعتبر القبض كالشفعة (والاصح أن يبعه للبائع كغيره)

وهذا متفق عليه) أي ثبوت الخيار لا بقيد كونه على أثر أخى بدليل ما علم به اهـ (قوله وكل منهما يثبت الخيار) أي الأول قطعاً والثاني على الاظهر (قوله المذهب الخ) وكان الأولى في التعبير أن يقول ثبت الخيار لا التغريم على المذهب ولو لم يعلم المشتري بالحال حتى قبض حدث عنده عيب كان له الارش لتعذر الرداه مغنى (قوله لماسر) أي لقد رته على الفسخ قول المتى (ولا يصح بيع المبيع الخ) قال في شرح الروض أي للمغني وإن اذن البائع وقبض الثمن اهـ سم قول المتى (قبل قبضه) أي ولو تقديره أنه نهاية قال ع ش أي ولو كان القبض المنفي تقديره كان يشترط طعاماً مقدراً بالكيل فقبضه جزافاً لا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخر في ضمانه اهـ وقال الرشيدى قوله ولو تقديره غايه في القبض فكانه قال لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقدير أي فالشرط وجود القبض ولو التقدير حتى يصح التصرف إذا وضعه البائع كما مروى إن لم يحصل الحقيقي وما في حاشية الشيخ مما حاصله أنه غايه في المبيع فكانه قال لا يصح بيعه ولو مقدراً بنحو الكيل أو الوزن قبل قبضه يبعده أنه لو كان هذا غرضه لكان المناسب في الغايه أن يقول ولو غير مقدر إذ المقدر يشترط فيه ما لا يشترط في غيره كما لا يخفى اهـ (قوله إجماعاً) أي المتى في النهاية والمغني لا قوله وقيل إلى وخرج (قوله يا ابن أخي) ذكره تعظيماً به اهـ ع ش (قوله كما مروى) أي في أول الباب (قوله إذا كان الخيار للبائع الخ) أي إلا إذا اذن البائع أو كان التصرف معه كما علم بماسر في مبحث الخيار أيضاً اهـ سم (قوله أو كان الخ) أي بشرطه الاتي بعد قول المتى والاصح أن يبعه للبائع كغيره (قوله ورود الاحبال الخ) فاعل لا يصح و كان وجه ورود هذه أن التقدير قبل دخوله في ملك الاب بالايلا دان المشتري بأعماله والأفلا وجه لورودها اهـ رشيدى (قوله لأمته) أي المشتري (قوله ولا نفوذ) عطف على الاحبال وكذا قوله ولا يبيع العبد الخ وقوله ولا قسمته عطف عليه اهـ كرى (قوله أو مورثه) عطف على قوله مكاتبه (قوله قبل القبض) تنازع فيه قوله فعجز وقوله فوات (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كما صرح به الروض كغيره يدل على أنه يملكه بالشراء سم على حجج ويصرح به قول الشارح قبل وفي معنى إتلافه أي المشتري كما مروى لو اشترى أمة فاحبلها أبوه ما ذكره أو أراد بماسر قوله قبل ولا احبال ابني المشتري الامة إلى أن قال لأن قبض المشتري موجود في الثلاثة حكماً اهـ ع ش وقوله ويصرح الخ إنما رد على النهاية دون الشارح فانه أشار هنا إلى رجحان ما ذكره هنا (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أي قبل قبضه اهـ سم (قوله لا قسمته) أي المبيع أي إذا كانت غير رد على ما يؤخذ من قوله لأن الرضا فيها غير معتبر اهـ ع ش عبارة الرشيدى أي تعدى إذا لا يفران ليس يباع أفلا وجه لورودده والرد لا بد فيه من الرضا اهـ عبارة سم قوله لأن الرضا فيها غير معتبر هذا يدل على أن الكلام في غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيها وهذا حاصل ما في شرح الروض والكلام في القسمة قبل القبض ويبقى الكلام في بيع المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل

وهذا متفق عليه) أي ثبوت الخيار لا بقيد كونه على الترخى بدليل ما علم به (قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال في شرح الروض وإن اذن البائع وقبض الثمن اهـ (قوله إذا كان الخيار للبائع أو لهما) أي إلا إذا اذن البائع أو كان التصرف معه كما علم بماسر في مبحث الخيار أيضاً (قوله أو مورثه) قال في الروض وما اشتراه من مورثه مات قبل قبضه فله بيعه وإن كان مديوناً ودين الغريم متعلق بالثمن وإن كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اهـ وقضيته أنه يملكه بالشراء وإن يبعه في هذه الصورة ليس من تصرف الوارث في التركة مع وجود الدين لأن التركة إنما هي الثمن فليتامل نعم قد يشكّل لأن الثمن قد يكون في ذمته لم يقبض وقد يعسر فلا ينفع الغريم التعلق به إذ قد لا يحصل وتقوت العين بتصرفه (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فلينظر سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كما صرح به الروض كغيره يدل على أنه يملكه بالشراء (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أي قبل قبضه (قوله لأن الرضا فيها غير معتبر) هذا يدل على أن الكلام في غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيه وهذا حاصل ما في شرح الرض والكلام في القسمة قبل القبض ويبقى الكلام في بيع

لعموم النهي السابق وللعلة الاولى ومحل الخلاف ان باعه بغير جنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة والا بان باعه بعين الثمن او بمثله ان تلف او كان في الذمة فهو إقالة بلفظ البيع (٤٠٣) على المعتمد وزعم ان الصحيح مراعاة اللفظ في المبيع لا المعنى غير صحيح بل تارة

يراعون هذا وتارة يراعون هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة) للبيع (والرهن والهبة) والصدقة والاقرض له (كالبيع) بناء على المعنى الاول وكذا جعله نحو صداق او عوض خلع او سلم والتولية فيه والاشراك وافهم إطلاقه منع الرهن انه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصلا ايضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واعتمده هو ومن تبعه ان محل منعه من البائع ان كان بالثمن حيث له حق الحبس إذ لا فائدة في الرهن لانه محبوس بالدين ولا اجاز وقضية قوطهم والاجاز صحته منه بغير الثمن وإن كان له حق الحبس وقضية العلة خلافه وهو الاقرب وخرج باجارة المبيع إجارة المستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤجر فقط لان المعقود عليه فيها المنافع وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فان قلت قضية العلة صحتها من غير المؤجر ايضا قلت ماذا كر من نفي إمكان قبض المنافع المراد به نفي إمكان قبضها الحقيقي لتصريحهم كما يأتي في السلم بأن قبضها بقبض

ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار اليه فيما من نصيب صاحبه قبل قبضه اه سم وسياتي عن النهاية والمعنى مثله (قوله لعموم النهي) الى قول المتن وان الاعتاق في النهاية والمعنى الا انها اعتمدا ما اقتضاه كلام الروضة كما يأتي (قوله السابق) اي انفا (قوله وللعلة الاولى) اي ضعف الملك (قوله او بمثله ان تلف) اخرج قيمته اه سم (قوله او كان في الذمة) صورة ذلك ان يشتري عبدا مثلا بدينار مثلا في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه للبائع بدينار في ذمته او يقبض البائع دينارا كما في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه له بدينار في ذمته او معين غير ما دفعه له ولو مع وجوده وعلى كل من الصورتين يقال انه باعه بمثل ما في الذمة شيخنا اه بيجري (بل تارة يراعون هذا) اي اللفظ وهو الاكثر كما لو قال بعثك هذا بلا ثمن لا ينعقد يباع ولا هبة على الصحيح (وتارة يراعون هذا) اي المعنى كما لو قال وهبتك هذا الثوب بكذا ينعقد يباع على الصحيح فلم يطلقوا القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب باختلاف المدرك كالا برأى انه اسقاط او تملك وتارة لا يراعون اللفظ ولا المعنى كما اذا قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فان الصحيح انه لا ينعقد يباع ولا سلما اه معنى عبارة ع ش اي والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يقو جانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة غير واحد ان العبرة في العقود بالالفاظ اه (قوله للبيع) يعني عنه قوله الا في (قوله على المعنى الاول) اي ضعف الملك (قوله بين رهنه من البائع) اي وبين ان يكون له حق الحبس او لانهية ومعنى (قوله ايضا) حقه ان يقدم ويذكر عقب وغيره (قوله وهو ما اقتضاه كلام الروضة الخ) معتمد ع ش ومعنى (قوله لكن الذي نقله) عبارة النهاية وإن نقل السبكي الخ فهي صريحة في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي اه بصري (قوله إن كان بالثمن الخ) ضعيف اه ع ش (قوله حيث له حق الحبس) عبارة المعنى وكان له حق الحبس اه (قوله وقضية قوطهم الخ) قد يناقش فيه بجعل قوطهم ان كان بالثمن قيذا لقوطهم منعه من البائع وقوطهم حيث له الخ خبران وإرجاع قوطهم والاجاز للخبر فقط نعم تعبير المعنى كما قدمناه سالم عن المناقشة (قوله وقضية العلة) وهي قوله لانه محبوس الخ كردى وع ش (قوله وقضية العلة الخ) قد يناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك اه سم (قوله فانها صحيحة) اي ولو باكثر من الاجرة الاولى وبغير جنسها او صفتها اه ع ش (قوله فلم يؤثر فيها عدم قبضها) قضيتها ان مثل المبيع الصداق وعوض الخلع وغيرهما من كل مملك بعقد من الاعيان وهو ظاهر اه ع ش و (قوله عدم قبضها) اي العين المؤجرة (قوله قضية العلة) وهي قوله لان المعقود عليه فيها الخ (قوله ما ذكر الخ) جملة خبر ما ذكر (قوله ولقوة جانب المؤجر) متعلق بقوله لم يشترط فيه الخ وعلته مقدمة عليه (قوله بخلاف غيره) اي غير المؤجر (قوله فيصح) الى المتن في النهاية والمعنى الا انها اعتمدا صحة الوقف وإن توقف على القبول كما يأتي (قوله والقسمة) اي قسمة غير الرسم وع ش اي قسمتي افراز وتعديل سلطان وحلي (قوله والوقف) اي والوصية اه معنى عبارة ع ش زاد في المنهج الوصية ايضا المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز اي قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه (قوله او بمثله ان تلف) اخرج قيمته (قوله وقضية العلة خلافه الخ) قد يناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك (قوله والقسمة) اي قسمة غير الرد

فتكون

محلها ولقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديرى بخلاف غيره (و) الاصح (ان الاعتاق

بخلافه) فيصح وإن كان للبائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدوير والتوزيع والقسمة وابعادة نحو طعام اشتراه جزا للفقراء او الوقف

مالم نقل بتوقفه على القبول لأنه حينئذ كالباع وفارق كالأباحة التصديق بأنه (٣٠٤) تملك بخلافهما لا الكتابة إذ ليس

لها قوة العتق ولا العتق على مال لأنه يبيع ولا عن كفارة الغير لأنه هبة ويكون قابضا بنحو العتق والوقف لا بالتدبير والاثنين بعده وكذا الطعام المباح للفقراء قبل قبضهم له (والثمن المعين كالمبيع) في جميع مامر فيه ومنه فساد التصرف قبل قبضه المذكور ضمنا في قوله (فلا يبيعه البائع) يعني لا يتصرف فيه كما بأصله (قبل قبضه) لا من المشتري إلا في نظير مامر من يبيع المبيع للبائع ولا من غيره لعموم النهي ولما من العلتين وكل عين مضمونة في عقد معاوضة كاجرة وعوض صلح عن مال أودم وبدل خلع أو صداق كذلك (وله يبيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة) والحق بذلك ما أفرزه السلطان الجندی أى تملك كما هو واضح فله بعد رؤيته يبيعه وإن لم يقبضه رفقا بالجند نص عليه ومن ثم يملكه بمجرد الافراز (ومشترك وقراض ومرهون بعد انفكاكه) مطلقا وقبله باذن المرتهن (وموروث) كان للبورث التصرف فيه ومثله ما يملكه الغانم من الغنيمة

فتكون الصور ثمانية اه (قوله مالم نقل بتوقفه الخ) الأوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول اه سم عبارة النهاية والمغنى والوقف سواء احتاج إلى قبول أى بان كان على معين أم لا كافى المجموع خلافا لما فى الشرح والروضة نقلا عن التتمة من أن الوقف أن شرط فيه القبول كان كالباع وإلا فكالاعتاق مع أن الأصح أن الوقف على معين لا يحتاج إلى قبول كإساقى إن شاء الله تعالى كالعتق اه (قوله للفقراء) ليس بقيد اه بجيرى (قوله جزافا) أما إذا اشترى الطعام بمقدار أبكىل أو غيره فلا بد لصحة إباحته من قبضه بذلك مغنى وأسنى (قوله ولا العتق على مال) أى من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من نفسه ولقولنا لأنه يبيع اه عش عبارة السيد عمر أى من اجنبى كان قاله اعتقه عنى على كذا بخلافه من العبد كما تقدم اه (قوله ولا عن كفارة الغير) أى بل ولا بالهبة الضمنية كما لو قال له اعتق عبدك عنى ولم يذ كر عوضا فاجابه اه عش (قوله ويكون قابضا الخ) أى وإن كان للبائع حق الحبس اه مغنى (قوله بنحو العتق) وهو الاستيلاد اه عش (قوله والاثنين بعده) وهما التزويج والقسمة (قوله قبل قبضهم له) فان قبضه كان قابضا اه نهاية قول المتن (والثمن المعين) أى نقدا كان أو غيره مغنى ونهاية قول المتن المعين خرج ما فى الذمة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الآتى اه سم (قوله فى جميع مامر) إلى قول المتن وله فى النهاية (قوله فى جميع مامر) أى من أول الباب إلى هنا كما قدم هو ذلك فى أول الباب بقوله ومثله فى جميع ما يأتى الثمن اه وحينئذ فتعليقه صحة التصرف قبل القبض اه رشيدى (قوله إلا فى نظير الخ) عبارة والمغنى ولو أبدله المشتري بمثله أو بغير جنسه برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح إلا أن كان الاعتياض عنه بعين المبيع أو بمثله أن تلف أو كان فى الذمة اه أى فانه إقالة (قوله من يبيع المبيع) من بمعنى أو لبيان مامر (قوله لعموم النهي) أى فى خبر حكيم بن حزام المتقدم يابن أخى لا تبيعن شيئا حتى تقبضه فشمئ الشئ المبيع والثمن وما فى معناهما وإن كان عمومه لنحو الأمانة غير مراد اه رشيدى (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين الخ أى لا يتصرف فيه قبل قبضه (قوله من العلتين) هما ضعف الملك وتوالت ضمانين اه عش قول المتن (وله يبيع ماله) بالاضافة لأنه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص هو لا يصح بيعه اه عش قال المغنى وأولى منه وله التصرف فى ماله اه قول المتن (أمانة) شملت الأمانة ماله لو كانت شرعية كالوطيرت الريح ثوبا إلى داره اه نهاية أى دار الغير عش (قوله والحق) إلى قوله ومحله فى الأخيرة إلى قوله وأحل إلى ولو استأجره وكذا فى المغنى لإقوله كذا قاله إلى ولو استأجره (قوله أو تملك) أى لا إرفاقا اه عش (قوله بعد رؤيته) قيد اه عش قول المتن (وقراض) أى ببذل العامل سواء كان قبل الفسخ أو بعده ظهر الربح أم لا خلافا للقاضى والامام اه نهاية عبارة سم قال فى شرح الروض قال القاضى بعد الفسخ والامام قبل أن يربح وفيهما نظر اه والوجه مر هو مقتضى النظر وفاقا لطلاق المصنف لأنه إن لم يتحقق ملك العامل فواضح وأن يتحقق بان فسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصح فى نصيب المالك دون نصيب العامل فليتأمل اه (قوله مطلقا) أى إن أذن المرتهن أم لا اه عش (قوله للبورث التصرف فيه) أى بخلاف ما لا يملك المالك يبيعه مثلا بان اشتراه ولم يقبضه أسكنه حينئذ ليس فى يديه بآئنه بامانة بل هو مضمون عليه اه نهاية (قوله ومثله) أى المورث عش وقال الرشيدى أى مثل ما ذكر فى جواز بيعه ما يملكه الغانم الخ أى وهو بوجع فيه الأصل قبل قبضه له من الفرع ومقسوم قسمة إفراد قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه ولا يبيع شقص أخذه بشفعة قبل قبضه لأن الأخذ بها معاوضة نهاية ومعنى زاد الأول ولو باع ماله فى يد غيره أمانة فهل للبائع ولاية الانزعاع من ذلك الغير بدون إذن المشتري ليتخلص من الضمان ويستقر العقد الظاهر كما قاله الزركشى نعم بل يجب لتوجه التسليم على البائع اه وزاد الثانى وله بيع ثم على شجر موقوف عليه قبل أخذه وكذا سائر غلات وقف حصلت لجماعة وعرف كل قدر حصته كما أنه له

(قوله مالم نقل بتوقفه على القبول) الأوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول (قول المصنف والثن المعين) خرج ما فى الذمة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الآتى (قول المصنف وقراض) قال فى شرح الروض

في المجموع عن المتولى وأقره اه عبارة الجيرى ومثله غلة وقف وغذيمة فلا حد المستحقين أو الغائمين بيع حصته قبل إفرازها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل إفرازها ورؤيتها واكتنى بعض مشايخنا بالإفراز فقط ولو مع غيره فليؤنى اه (قوله مشاعا) أى إذا كان قدر معلوما بالجزئية كما في شرح الروض اه رشيدى (قوله لتأم الملك) تعليل لقول المتن وله يبيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة الخ (قوله لاستأجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كوديعة (قوله أو قصارته) يؤخذ ما يأتى أن محله في قصارة تحتاج إلى عين اه سيد عمر ويأتى عن سم والمغنى ما يفيد الإطلاق (قوله مثلا) عبارة المغنى ومثل ذلك أى الصبغ والقصاره صوغ الذهب ونسج الغزل ورياضة الدابة اه (قوله وحل) أى قول الشيخين وقد تسلمه الاجير اه رشيدى (قوله قبل العمل) أى لتعلق حق الاجير به لأن الاجارة لازمة من الطرفين اه بجيرى (قوله مطلقا) أى تسلمه الاجير ام لا (قوله أو بعده) أى العمل عبارة النهاية والمغنى وكذا بعده اه وهى احسن (قوله وقبل تسليم الاجرة) قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ أو بعده أى بعد تسليم الاجرة والصبغ من الصباغ لأنه يبيع اه أى ويبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم (قوله أنه له إبدال المستوفى به) بشرط أن يكون الاستبدال بايجاب وقبول وإلا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي وهو ظاهر وبحث الأذرعى الصحة بناء على صحة المعاوضة سم اه بجيرى (قوله اما التعين الخ) هذا لا يلائم جعل التسليم مجرد تصوير لا قيد اسيد عمر وسم اه وإنما يلائم ما فى النهاية والمغنى من جعل التسليم قيد اعبارتهما نعم لو أكرى صباغا أو قصار العمل ثوب وسلمه له فليس له بيعه قبله وكذا بعده إن لم يكن سلم الاجرة لأن له الحبس للعمل ثم لاستيفاء الاجرة كذا قالاه وهو تصوير لإذله حبسه لتأم العمل أيضا ولا ينافيه إطلاقهم اه زاد الأول جواز إبدال المستوفى به لا مكان حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الاجير اه قال ع ش قوله مر وسلمه له الخ افهم انه يجوز له بيعه قبل التسليم ويرد عليه ان العقد بمجردده وبيعه يفوت على الاجير فيه فالقياس عدم صحه بيعه سواء بعد التسليم أو قبله ويمكن الجواب بأنه يمكن إبداله بغيره حيث لم يسلمه له كما يفهم من قوله لا مكان حمل ذلك بقرينة الخ وقوله وهو تصوير أى قوله قبل العمل اه (قوله مثلا) أى أو ليحفظ متاعه المعين شهرا اه نهاية (قوله جاز بيعها) أى قبل انقضاء الشهر (قوله ليس عينا) هذا اشار اليه فى شرح الروض اه سيد عمر وسرد النهاية وسم عبارته راجعهما (قوله لان المستأجر له الخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل اه سم (قوله بخلاف نحو الصبغ) أى وبخلاف القصارة ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرياضة اه سم (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك اه سم قول المتن (وكذا الخ) فان قيل ما فائدة عطفه بكذا اجيب بان فائدته التنبيه على انه قسيم الامانة لانه مضمون

قال القاضى بعد الفسخ والامام قبل ان يربح وفيهما نظر اه والوجه هو مقتضى النظر وفاقا لإطلاق المصنف لانه إن لم يتحقق ملك العامل فواضح وان تحقق بان وجد فسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العامل فليتامل (قوله وقبل تسليم الاجرة) قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ أو بعده أى بعد تسليم الاجرة والصبغ من الصباغ لأنه يبيع اه أى ويبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز (قوله اما التعين الخ) أى وعلى هذا لا يتأتى الخلل السابق (قوله ولو استأجره لرعى غنمه الخ) عبارة شرح الروض قال المتولى ولو استأجره لرعى غنمه أو ليحفظ متاعه المعين شهرا كان له التصرف فى ذلك المال قبل انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه إذ للمستأجر ان يستعمله فى مثل ذلك العمل اه وهذا الاختلاف مبنى على انه هل يجوز إبدال المستوفى به أو لا اه والراجح جواز البيع لانه بسبيل من ان يأتى ببدله أو يسلم له الاجير نفسه ويستحق الاجرة نعم يمكن حمل كلام المتولى الأخير على تصرفه بعد الإبدال بل تعليله دال عليه م وقضية قوله لانه بسبيل الخ جريان ذلك فى مسألة الاستئجار لنحو الصبغ والقصاره (قوله لان المستأجر له الخ) انظر هذا التعليل فيما قبل العمل (قوله بخلاف نحو الصبغ) أى وبخلاف القصارة ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك (قوله

مشاعا باختيار التملك (و بابق فى يدولىه بعد لشدہ أو إفاقته) لتأم الملك لا مستأجر اصبغه أو قصارته مثلا وقد تسلمه الاجير كذا قالوه وحمل على أنه مجرد تصوير لا قيد فلا يجوز التصرف فيه قبل العمل مطلقا أو بعده وقبل تسليم الاجرة لأن له حبسه لتأم العمل ثم لقبض الاجرة ولا ينافيه إطلاقهم ان له إبدال المستوفى به اما لتعين حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الاجير او حمل هذا على ما إذا تصرف فيه بغير الابدال ولو استأجره لرعى غنمه شهرا مثلا جاز له بيعها لان المستأجر له ليس عينا حتى يستحق حبس العين لأجله بخلاف نحو الصبغ فانه عين فناسب حبس محله لأجله (وكذا) له بيع ماله المضمون على من هو يده ضمان يد ومنه (عارية وماخوذ بسوم) وهو ما يأخذه

ضمان يد فلا ينحصر في الأمانة اه معنى زاد النهاية وشمل كلامه ما لو كان المعار أرضا وقد غرسها المستعير وهو كذلك خلافا لما وردى اه قال ع ش قوله وهو كذلك اي ثم ينزل المشتري من المعير منزلة المعير فيخير بين قلعه وغرامة ارش النقص وتملكه بالقيمة وتبقيته بالاجرة اه واعتمد المغنى ما قاله الماوردي من انه ان امكن رد المعار كالدار والداية صح بيعه وان لم يمكن فارض غرسه فالباع باطل في الاصح اه (قوله) مر يد الشراء (و) بقي ما لو اخذ مر يد الاجارة او القراض او الارتهان ليتامله اعجبه في رتبته او يستاجر به او يقرضه او نحو ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن اذا عقد عليه كالقراض وكالتزوج به والنخالة عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه اذا تلف وان اخذه لما لا يضمن كالاستجار والارتهان لم يضمنه اذا تلف بلا تقصير وهو في يد اعطاء للوسيلة حكم المقصد اه ع ش (قوله) بقدر (اي) البائع او المشتري اه ع ش (قوله) وما رجع اليه الخ) ومقبوض بعقد فاسد لفوات شرط او نحوه ورأس مال سلم لا ينقطع المسلم فيه او غيره وما شبه ذلك اه معنى (قوله) بفسخ عقد (يعيب او غيره نهاية ومعنى) (قوله) في الاخيرة (هي) ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض اخذ الثمن لا يتأتى الفسخ بافلاس ولو صرح بذلك لم يبال بالاطلاق اه سم (قوله) ان اعطى (اي) البائع عبارة النهاية والمغنى بعد رد الثمن اه قال ع ش قوله بعد رد الثمن افهم انه لا يجوز بيعه قبل رد الثمن وهو ظاهر ان قلنا بعدم اه تنازع الحبس في الفسوخ وكلامه هنا يقتضي ترجيحه اما ان قلنا بعدم جواز الحبس وجوب الرد على من طلبت العين منه بعد الفسخ ففيه نظر والقياس صحته اه ومرعته ان المعتمد هو الاول (قوله) لان للمشتري حبسه الخ) ذكر الشارح في غير هذا الكتاب ان في المجموع عن الروياني واقره ان من طوّل من العاقدين بعد الفسخ برد ما بيده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم ان جميع الفسوخ لاحبس فيها الا الفسخ بالاقالة لما ياتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رايته في فصل لهما ولا حدهما ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعته في المبيع قبل قبضه انه له الحبس فيمتنع تصرف مالكة فيه مادام محبوسا انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى انفا ما يفيد اعتماده ايضا (قوله) وما افهمه (اي) قول المتن والجديد في النهاية (قوله) مضمون كله) وفما يضمن به خلاف والراجح منه انه قيمة يوم التلف اه ع ش (قوله) لم يضمن الا نصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقداراد شراء اعجميهما اليه فقط وتلفا فهل يضمن اكثرهما قيمة او قلهما لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثاني اقرب سم على حجج اه ع ش قول المتن (ولا يصح بيع المسلم فيه الخ) وكذا راس مال السلم كما في شرح الروض

ومحله في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض اخذ الثمن لا يتأتى الفسخ بافلاس ولو صرح بذلك لم يبال بالاطلاق (قوله) لان للمشتري حبسه لاسترداد الثمن وان لم يخف فوته) فيه امر ان احدهما ان ظاهره انه ليس للبائع حبس الثمن المعين لاسترداد المبيع فيشكل بانه ما المرجح لجانب المشتري والثاني ان الشارح في غير هذا الكتاب ذكر ان في المجموع عن الروياني واقره ان من طوّل من العاقدين بعد الفسخ برد ما بيده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم ان جميع الفسوخ لاحبس فيها الا الفسخ بالاقالة لما ياتي اه وهذا الذي قاله موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رايته في فصل لهما ولا حدهما شرط الخيار ذكر ما تقدم عن المجموع معبر ابانه لا يحبس احدهما بعد الفسخ لرد الآخر ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعته في المبيع قبل قبضه ان له الحبس فيمتنع تصرف مالكة فيه مادام محبوسا اه (قوله) لم يضمن الا نصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقداراد شراء اعجميهما اليه فقط وتلفا فهل يضمن اكثرهما قيمة او قلهما لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثاني اقرب (قوله) المثلن الذي في الذمة) دخل فيه بيع الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحد موضعين في كلامهما

مر يد الشراء ليتأمله اعجبه  
أم لا ومغضوب بقدر على  
انتراعه وما رجع اليه بفسخ  
عقد ولو بافلاس المشتري  
لتمام الملك في المذكورات  
ومحله في الاخيرة ان اعطى  
المشتري ثمنه وإلا لم يصح  
تصرف البائع فيه لان  
للمشتري جنسه لاسترداد  
الثمن وإن لم يخف فوته وما  
أفهمه كلامه من أن المأخوذ  
بسوم مضمون كله محله ان  
سام كله وإلا كان أخذا لا  
من مالكة او باذنه ليشترى  
نصفه فتلف لم يضمن إلا  
نصفه لأن النصف الآخر  
في يده أمانة (ولا يصح  
بيع المثلن الذي في الذمة  
نحو) (المسلم فيه)

ولا الاعتياض عنه )  
 قبل قبضه بغير نوعه  
 لعموم النهى عن بيع  
 ما لم يقبض ولعدم استقراره  
 فانه معرض بانقطاعه  
 للانفساخ او الفسخ والحيلة  
 في ذلك أن يتفاسخا عقد  
 السلم ليصير رأس المال  
 ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه  
 بشرطه الاقنى (والجديد  
 جواز الاستبدال) في غير  
 ربوى بيع بمثله من جنسه  
 لتفويته ما شرط فيه من  
 قبض ما وقع العقد به ولهذا  
 امتنع الابرأ منه وما وهمه  
 كلام ابن الرفعة من جوازه  
 فيه غاطله فيه الاذرى (عن  
 الثمن) النقد او غيره الثابت  
 في الذمة ولو قبل قبض المبيع  
 لكن بعد لزوم العقد لاقبله  
 للحديث الصحيح فيه وقيس  
 بما فيه غيره وكالثلث كل دين  
 مضمون بعقد كاجرة وصادق  
 وعوض خلع وفارقت المثلث  
 بانه تقصد عينه ونحو الثلث  
 تقصد ماله ولا يصح هنا  
 وفيما ياتى استبدال مؤجل  
 عن حال ويصح عكسه وكان  
 صاحب المؤجل مجله فعلم  
 جواز الاستبدال بدن حال  
 ملتزم الآن لا بدن ثابت له  
 قبل والا كان بيع دين  
 بدن وشرط الاستبدال  
 لفظ يدل عليه صريحاً اى  
 او كناية مع النية كما خذته  
 عنه والثلث النقدان وجد  
 في احد الطرفين

وغيره رشيدى وسم قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أى ولا الحوالة به أو عليه اها يعاب (قوله للانفساخ)  
 اى على القول الضعيف قوله او الفسخ هو المعتمد على زبادى اى بجيرى (قوله والحيلة الخ) اى لانه  
 يجوز التفاسخ بغير سبب كما قاله الشيخان اى رشيدى (قوله في ذلك) اى الاعتياض عن نحو المسلم فيه (قوله  
 ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال اى سم عبارة النهاية ثم يدفع له ما يتراضيان عليه وان لم يكن من  
 جنس المسلم فيه اى (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفرق لئلا يصير بيع دين بدن ثم قال  
 وفى المغنى وسم ما وافقه وعلم بما تقرر رأى فى قوله نحو المسلم فيه الخ أن كل مبيع ثابت فى القيمة عقد عليه  
 بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصح من تناقض لهما اى (قوله الاقنى) اى فى قول المتن فان  
 استبدل الخ (قوله غير ربوى) الى قول المتن فان استبدل فى النهاية والمغنى الا قوله فعلم الى والثلث (قوله  
 بمثله) اى ربوى اى سم (قوله من جنسه) وكذا لو اتفقا فى علة الربادون الجنس كما يقتضيه التعليل ونقله  
 الشهاب سم عن الايعاب للشهاب بن حجر اى رشيدى (قوله لتفويته الخ) اى اما الربوى فلا يجوز  
 الاستبدال عنه لتهويته الخ فهو علة المقدر اى عش (قوله ولهذا) اى للتفويت المذكور (قوله الابرأ  
 منه) أى الربوى (قوله من جوازه فيه) أى جواز الابرأ فى الربوى اى عش (قوله الثابت فى الذمة)  
 أى أما المعين فلا يصح الاستبدال عنه كما قدمه فى شرح والثلث المعين كالبيع اى رشيدى (قوله لاقبله)  
 انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل اللزوم مع ان تصرف احد العاقدين مع الآخر لا يستدعى لزوم العقد بل  
 هو اجازة قد يقال انه مستثنى اى عش (قوله للحديث الصحيح) اى الخبر ان عمر رضى الله عنهما انه قال  
 كنت أبيع الابل بالدينار و أخذت مكانها الدرهم و ابيع بالدرهم و أخذت مكانها الدينار فأتيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس بينكما شيء اى نهاية زاد المغنى فقوله وليس  
 بينكما شيء أى من عقد الاستبدال لا من العقد الاول بقرينة رواية أخرى تدل لذلك اى (قوله كل دين  
 مضمون بعقد) شمل رأس المسلم وليس مراداً كما علم بما قدمناه اى رشيدى (قوله كاجرة الخ) اى ودين  
 ضمان ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الوالد رحمه الله تعالى فى فتاويه اى نهاية عبارة سم عبارة الروض  
 تقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم فتامله وبالصحة فى دين الضمان افى شيخنا الشهاب  
 الرملى وغيره من شيوخنا اى (قوله وفارقت) اى انهاء الثلث (قوله ونحو الثلث يقصد ماله) هذا ظاهر ان  
 كان المثلث عرضاً وثلث نقد اى مالوكا ناقدين او عرضين فلا يظهر ما ذكره فاعل التعليل مبنى على الغالب اى  
 عش (قوله ولا يصح الخ) اى لعدم لحوق الأجل اى مغنى (قوله وفيما ياتى) اى الاستبدال عن القرض  
 وقيمة المثلث (قوله فعلم) اى من قوله ويصح عكسه (قوله الآن) اى وقت الاستبدال (قوله لا بدن ثابت  
 الخ) كونه معلوماً ذكره محل توقف الا ان يعمم قوله مؤجل بما كان باعتبار الاصل وان حل فى حال  
 الاستبدال (قوله لفظ يدل الخ) عبارة البجيرى ان يكون بايجاب وقبول والا فلا يملك ما يآخذه قاله السبكي  
 وهو ظاهر وبحث الاذرى الصحة بناء على صحة المعاطاة سم اى (قوله فى احد الطرفين) يؤخذ منه ان من باع

(قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الحيلة فى شراء المسلم فيه او الاعتياض عنه  
 (قوله فى غير ربوى) عبارة شرح الروض هذا كله فيما لا يشترط قبضه فى المجلس أما غيره كربوى بيع بمثله  
 ورأس مال سلم فلا يجوز الاستبدال عنه إذ لم يوجد قبض المعقود عليه فى المجلس الخ اى (قوله بمثله) اى ربوى  
 وقوله من جنسه لم يذكر هذا القيد فى شرح الارشاد ولا فى شرح الروض وهو قضية العلة المذكورة ولما قال فى  
 العباب وعن ربوى بيع بجنسه اترضه الشارح حيث قال اما غيره اى غير ما لا يشترط قبضه فى المجلس كربوى  
 بيع بمثله وان لم يكن من جنسه خلافا لما يوهى المتن الخ (قوله وكالثلث كل دين الخ) عبارة الروض يجوز  
 الاستبدال عن كل دين ليس بشمن ولا مثلث اى وهو تقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم  
 فتامله وبالصحة فى دين الضمان الذى اصله دين سلم افى شيخنا الشهاب الرملى وغيره من شيوخنا (قوله والثلث  
 النقدان وجد فى احد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلوس معلومة فى الذمة امتنع اعتياضه عن

والا فما اتصلت به الباء والمثنى مقابلة نعم الاوجه فيما لو باع (٤٠٧) فنه مثلا بدرهم سلما انه لا يصح الاستبدال

عنها وان كانت ثمنها لانها في الحقيقة مسلم فيها فليقيد بذلك اطلاقهم صحة الاستبدال عن الثمن (فان استبدل موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البديل في المجلس) حذر من الربا (والاصح) انه (لا يشترط التعيين) للبديل (في العقد) اي عقد الاستبدال بان يقول هذا لجواز الصرف عما في الذمة (وكذا) لا يشترط (القبض في المجلس ان استبدل مالا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) اذ لاربا لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قيل كان ينبغي ان يقول كقطعام عن دراهم لان الثوب غير ربوي فلا يصح ان يقال انه لا يوافق الدراهم في علة الربا اهو ليس بسديد لا طلاقهم على كل من ثوب او طعام بدرهم انهما مالم يتوافقا في علة الربا وانه غفل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنى الموضوع (ولو استبدل عن القرض) اي دينه لا نفسه خلافا لمن زعمه لان المقرض ملسكها وان جاز للمقرض الرجوع فيها ويلزم من ملكها كذلك ثبوت بدلها في ذمته فلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون عينه (و) عن (قيمة) يعني بدل (المتلف)

دينار بفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلوس لان الدينار لكونه تقدا هو الثمن والفلوس هو المثنى الذي في الذمة يمتنع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حجج اهل عش (قوله والا) بان كانا نقدين او عرضين نهاية ومعنى قول المتن (في علة الربا الخ) اي او في جنس الربا كذهب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اه نهاية قال عش قوله الشروط المتقدمة منها التقابض فلو كان له على غيره دراهم فعوضه عنها ما هو من جنسها اشترط الحلول والمائلة وقبض ما جملة عوضا عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكر انه تقابض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي فيما في ذمة المدين لانه كانه قبضه منه وورده اليه ومحل اشتراط المائلة حيث لم يجر التعويض بلفظ الصلح كما مرويات اه عش واعلم ان ذلك غير مخالف لما تقدم انفا في الشرح كالنهاية من عدم جواز الاستبدال في ربوي بيع بمثله من جنسه لتفويته ما شرط فيه من قبض ما وقع العقد به لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربويا وما هنا فيما اذا كان عقدا الاستبدال ربويا قول المتن (اشترط قبض البديل في المجلس) والظاهر انه يشترط الحلول أيضا وانه تركه لانه لازم للتقابض في الغالب كما مر اه رشیدی قول المتن (للبدل) أي شخصه اه معنى (قوله لجواز الصرف عما في الذمة) كان قال بعث الدراهم التي في ذمتك بدینار في ذمتك ثم يعينه ويقبضه في المجلس (قوله لكن يشترط) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله وليس بسديد الخ) هو كقول بل هذا الاعتراض سقط لا ورود له نعم قول الشارح وانه غفل الخ لم يظهر وجه مناسبه لما نحن فيه فليتأمل فان ما نحن فيه ليس من ذلك القليل اللهم الا ان يقال مقصوده انها اذا صدقت مع بنى الموضوع صدقها فيما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله او دينه لان نفسه) عبارة النهاية والمعنى نفسه او عن دينه وان حمله بعضهم على الثاني اه قال عش قوله نفسه بان كان باقيا في المقترض وقوله او دينه بان تصرف فيه فزومه بدله وقوله وان حمله بعضهم هو ابن حجج اه ولا يخفى ان الاختلاف انما هو في حل المتن لافي الحكم واطال الرشیدی في رد جعلهما (قوله وان جاز الخ) اي فيما اذا كان القرض باقيا في المقترض (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله يعني) الى التنبيه في النهاية الا قوله اخذنا ما قالوه في مسألة الكيس الاتية (قوله وبدل غيرهما الخ) بالجر عطف على قيمة المتلف عبارة المعنى وكذا عن كل دين ليس بشئ ولا يمتثل كالدين الموصى به أو الواجب بتقدير الحاكم في المتعة او بسبب الضمان او عن زكاة الفطر اذا كان الفقراء محصورين اه (قوله بانه الخ) تصوير للتبرع (قوله وذلك لاستقراره) علة لقول المصنف جاز اه عش (قوله ولو باخبار المالك) اي للبديل أي فلو تبين خلافا تبين بطلانه فيما يظهر اه عش وكتب سم ايضا ما حاصله تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزا فاحتمينا الخ ما هو صريح في ان العلم بالاختبار كاف في حقيقة المعاوضة فلينظر ما أفهمه قوله هنا

الفلوس لان الدينار هو الثمن لانه النقود والفلوس هي المثنى والمثنى اذا كان في الذمة يمتنع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف (قوله فيما لو باع قنه) بان اسله فيها فبني ثمن لان الثمن النقود مسلم فيها فاي الجهتين يراعى فهذا منشأ التردد (قوله ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهابا فتعوض عنه ذهابا وفضة امتنع لانه من قاعدة مدعوجة ولا ينافي ذلك ما لو صالح من خمسين دينار او الف درهم على التي درهم حيث يجوز لان ذلك استيفاء لالف درهم عن الف درهم وتعويض للالف الاخر عن الدنانير فلا محذور في ذلك اذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى يجرى فيه قاعدة مدعوجة فلو صرحا بتعويض المجموع عن المجموع امتنع لانه حيثئذ من افرادها هذا حاصل ما اقبى به شيخنا الشهاب الرملی وهو ما لا شك فيه ثم رايت الشارح خالف في ذلك وتعرضنا لذلك ثم يعلم من ذلك ان تقيده قاعدة مدعوجة السابقة في باب الربا بغير ما في الذمة ممنوع (قوله ويكفي هنا العلم بالقدر ولو باخبار المالك) تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزا فاحتمينا الخ قوله وماي وخرج ما لو علمنا ولو باخبار ثالث لهما او احدهما للاخرو قد صدقه تماملها قبل البيع ثم تباعا وتقابضا جزا فافاهه يصح اه فقد كفي هنا العلم بالقدر ولو بالاخبار مع وجود حقيقة

من قيمة المتقوم ومثل المثلي وبدل غيرهما كالنقد في الحكومة حيث وجب (جاز) حيث لاربا فلا تضر زيادة تبرع بها اليهودي بان لم يجعلها في مقابلة شيء وذلك لاستقراره ويكفي هنا العلم بالقدر ولو باختبار المالك اخذنا ما قالوه في مسألة الكيس

الآية لان العقد الاسقاط لاحقة للمادة او فاشترط ان يضمن نحو الوزن عند انتهاء القرض ومن لم قدره ذير صحيح (وفي اثر اسقاط قبضه) تارة  
وتعيينه اخرى (في المجلس ما سبق) من انهما ان توافقت في ذلك بالاشتراط قبضه والاشتراط تعيينه قال السبكي وكونه حلالا وردده الاذرعى بان  
بدل هذين لا يكون الا حلالا واجيب بان (١٠٠٤) مراده لا يجوز ان يتبدل عنهما وجلا تبيينه اقرضه مثلا دراهم ودنانير ثم استبدل

عنهما أحدهما أو عكسه  
وقبض البدل في المجلس جاز  
كاهو ظاهر من كلامهم ولا  
نظر الى ان ذلك من قاعدة  
مدعجوة لما امر انها لا تجرى  
في الدين وان نازع فيه  
البلقينى واطال اذ لا ضرورة  
لتقدير المعاوضة فيه  
المستدعية اشتراط تحقق  
المائلة ومن ثم قالوا الوصلح  
عن الف درهم وخمسين  
دينارا في ذمة غيره بالفى  
درهم جاز اذ لا ضرورة  
حيثئذ في تقدير المعاوضة  
فيه فيجعل مستوفيا لاحد  
الالفين ومعتاضا عن الدنانير  
الالف الاخر بخلاف ما  
اذا كان الف والخمسون  
معينين لان الاعتياض فيه  
حقيقى لا يحتاج لتقدير  
فكانه باع الف درهم وخمسين  
دينارا بالفى درهم وهو  
ممتنع لانه من صور مدعجوة  
كامرو انما صح الصلح عن  
الف بخمسمائة معينة كما  
اقتضاء كلامهما وصرح به  
جمع متقدمون لان الصلح  
من الدين على بعضه ابراء  
للبعض واستيفاء للباقي فهو  
صلح حطيطه وهو بعيد فيه  
الا اعتياض ووقع في كلامهما  
في الرهن فيما لو اعطاه  
كيس دراهم ليستوفى منها  
حقه والدرهم اقل منه

لاحقيقة المعاوضة اهـ (قوله الآية) أى آنفاى التنبية (قوله وكونه) أى العوض اهـ عـش (قوله تنبيهه اقرضه  
الخ) الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهباً ونقصة بطلان التعويض  
لانه من قاعدة مدعجوة بخلاف مسألة الصلح الآية اذ لا ضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ من ذلك  
انه لو وقع فيها تعويض كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليتأمل سم وتهاية (قوله جاز كما  
هو ظاهر) هذا ظاهر ان كان بغير لفظ البيع كلفظ الاخذ والصلح والافيه نظر لان لفظ البيع يشرف الى  
المعاوضة اهـ سم (قوله اذ لا ضرورة الخ) ولو وجد ما يصرف الى المعاوضة كبعتك او عوضك او استبدل  
هذا كذا كان من قاعدة مدعجوة فيمتنع كاهو الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآية اهـ سم (قوله لتقدير  
المعاوضة فيه) اى في عقد الاستبدال المذكور (قوله في تقدير المعاوضة فيه) اى في عقد الصلح اهـ عـش (قوله  
لاحد الالفين) الاولى الالف الدراهم (قوله بخلاف ما اذا كان الف والخمسون الخ) الى قوله كما  
زاد النهاية عقبه مانصه كما نهى على ذلك في باب الربا كنى المعتمد الصحة اهـ اى لان لفظ الصلح يشعر بالقناعة  
فلم يتمحض عقده للتعويض وان جرى على معين عـش (قوله فيما لو اعطاه كيس دراهم) عبارة الروض  
وشرحه في مسألة الكيس المذكورة مانصه وان قال خذ اهـ الكيس بما فيه بدراهمك فاحذه فكذلك اى  
يضمنه بحكم الشراء الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قدر ماله ولم يكن سلماً ولا قيمة للكيس وقبل ذلك فماله  
فشمع المستثنى منه ماله لو كان مافيه مجبولا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثلاً ولا كـيس قيمة او لا قيمة  
له ولم يقبل فلا يملكه لا متناع ذلك فى الربوى بل وفى غيره فى الاخيرة اما غير الربوى اذ لم يكن سلماً فيملكه  
ان قبل والا فلا يضمنه اخذاً بما ياتى وبه صرح المتولى اهـ سم (قوله لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة  
الكيس معاوضة بدليل قوله خذ به دراهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد اهـ سم (قوله فان قلت الخ)  
راجع لاول التنبيه اهـ سم (قوله دون ربا الفضل) اى والا لا بطلوه لانه حيثئذ من قاعدة مدعجوة  
اهـ سم (قوله عن المقابلة) اى المعاوضة و (قوله ومر) اى فى التنبيه اهـ كـردى (قوله لها) اى للمقابلة  
وتقديرها (قوله وهذا) اى التمكن ثم الترك (قوله لا يقتضى الخ) الانسب يقتضى عدم اسقاطه

المعاوضة فليست ما أفهمه قوله هنا لاحقيقة المعاوضة (قوله تنبيهه اقرضه مثلاً دراهم الخ) الذى افتى به شيخنا  
الشهاب الرملى فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهباً ونقصة بطلان التعويض لانه من قاعدة مدعجوة  
بخلاف مسألة الصلح الآية اذ لا ضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ من ذلك انه لو وقع فيها تعويض  
كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليتأمل (قوله جاز كما هو ظاهر) هذا ظاهر اذا جرى بغير لفظ  
البيع كلفظ الاخذ والصلح والافيه نظر لان لفظ البيع يصرف الى المعاوضة (قوله اذ لا ضرورة الخ) فلو  
وجد ما يصرف الى المعاوضة كبعتك او عوضك او استبدل هذا كذا كان من قاعدة مدعجوة فيمتنع كاهو  
الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآية (قوله فيما لو اعطاه كيس دراهم) عبارة الروض وشرحه في مسألة  
الكيس المذكورة مانصه وان قال خذ اهـ الكيس بما فيه بدراهمك فاحذه فكذلك اى يضمنه بحكم الشراء  
الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قدر ماله ولم يكن سلماً ولا قيمة للكيس وقبل ذلك فماله لو كان مافيه  
مجبولا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثلاً ولا كـيس قيمة او لا قيمة له ولم يقبل فلا يملكه لا متناع  
ذلك فى الربوى بل وفى غيره فى الاخيرة اما غير الربوى اذ لم يكن سلماً فيملكه ان قبل والا فلا يضمنه اخذاً  
بما ياتى وبه صرح المتولى اهـ سم (قوله لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة الكيس معاوضة بدليل قوله خذ  
بدراهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد (قوله فان قلت) هو راجع لاول التنبيه (قوله دون ربا الفضل)

وللكيس قيمة أو أكثر ولا قيمة له ما قد يخالف ذلك وعند التأمل الصادق لا يخالفه فتفطن له فان قلت فلم اشترط القبض فى  
المجلس قلت ليخرج عن ربا اليد وانما راعوه دون ربا الفضل لانه فى القاعدة انما ينشأ عن المقابلة ومر انه لا ضرورة لها واما ربا اليد فينشأ عن  
التمكن من القبض ثم تركه وهذا لا يقتضى إسقاطه فتأمل (وبيع الدين) ولولوبين (لغير من) هو (عليه باطل فى الأظهر بأن) بمعنى كان



على عمرو) لعجزه عن تسليمها  
والمعتمد ما في الروضة هنا  
واصلها في الخلع من جواز  
بعين أو دين بشرطه السابق  
واقتصار ابن يونس وغيره  
على العين مؤول كما اشار  
اليه السبكي ويدل لذلك  
قولهم لا استقراره كبيع  
من هو عليه وهو الاستبدال  
السابق ومحلّه إن كان  
الدين حالا مستقرا أو المدين  
ملياً مقراً أو عليه دينه به ولم  
يكن في اقامتها كلفة لها وقع  
اخذاً من كلام ابن الرفعة  
وإلا لم يصح لتحقيق العجز  
حينئذ ثم ان اتفقا في علة  
الرب بالشرط قبض الغوضين  
في المجلس وإلا كفي تعيينهما  
في المجلس نظير ما مر في  
الاستبدال واطلاق الشيخين  
كالبغي اشتراط القبض  
حملوه على الأول ليوافق  
تصريح ابن الصباغ ومقتضى  
كلامه الاكثرين بما مر من  
التفصيل - تنبيه - اراد  
بالبيع مطلق المبالغة وإلا لم  
يوافق تمثله فتامله (ولو  
كان زيد وعمرو دينان على  
شخص فباع زيد عمرا دينه  
بدينه) او كان له على شخص  
دين فاستبدل عنه دين آخر  
(بطل) اتحد المجلس  
وعين وقبض في المجلس ام لا  
(قطعا) وحكى فيه الاجماع  
والنهي عن ذلك صححه  
جمع وضعفه اخرون والحوالة  
جائزة إجماعا مع انها بيع

اي رب اليد (قول) والمعتمد ما في الروضة (الخ) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى (قوله) من جواز (ه) اي بيع الدين  
غير المضمن اه شرح المنهج عبارة المغنى (تنبيه) القول بالصحة انما يجري في غير المسلم فيه اه (قوله)  
بشرطه) اي بيع الدين وانما اضافة اليه مع ان السابق هو شرط الاستبدال وهو قول المصنف فان استبدل  
الخ لانهما يتصادقان في الجملة كما صرح به قوله الاتي وهو الاستبدال السابق اه كردى ويرد عليه انه على هذا  
يتكرر مع قوله الاتي ثم ان اتفقا الخ فالظاهر المتعين ان المراد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح  
والجديد جواز الاستبدال الخ بقوله فعلم جواز الاستبدال بدين حال الخ (قوله) مؤول) أى مقدر بخذف  
العاطف والمعطوف يعنى بعين أو دين و (قوله) لذلك) إشارة الى جواز بيع دين أو دين وضيم استقراره راجع  
الى الدين اه كردى (قوله) قولهم) اي في تعليل الجواز (قوله) لا استقراره) الى قوله ثم ان اتفقا في النهاية  
والمغنى (كبيعه من هو عليه) من جملة المقول اي قياسا على بيعه الخ (وهو) اي يبيعه من هو عليه (قوله) ومحلّه  
اي ما ذكر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه اه ع ش (قوله) ان كان الدين الخ) اي المبيع خبر لقوله ومحلّه  
(قوله) مستقرا) اي ما مونا من سقوطه خرج به الاجرة قبل تمام المدة فانها ليست مستقرة فلا يجوز بيعها ونحو  
نجوم الكتابة اه بجزمى (قوله) مليا) اي وهو من الملاءة وهى السعة (قوله) والا كفى الخ) خالفه المغنى  
في النهاية فقال لا وصرح في اصل الروضة كالبغي بالشرط قبض الغوضين اي وان لم يكونا رويين وهذا هو  
المعتمد وإن قال في المطلب مقتضى كلام الاكثرين يخالفه ولا يصح ان يحمل الاول على الربوى والثاني على  
غيره كما قاله بعض المتأخرين لان مثالهم يابى ذلك لان الشيخين مثلاً ذلك العبد اه (قوله) حملوه على الاول) زاد  
شيخنا الشهاب الرملى هذا الحل بانه يتنافيه تمثيل الشيخين بقولهما بان يشترى عبد زيد بمائة له على عمرو ويحجب  
بمنع منافاته له لان غايته انه يدل على ان المسئلة عامة للمتفقين في علة الربا ولغيرهما حينئذ فاشتراط القبض  
امام عام للقسمين ومطلق فيهما الاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالجمل اما تخصيص او تقييد  
وهو صحيح فاين المناقاة فتامل اه سم (قوله) والام يوافق تمثله) اي لان الدين فيه ليس مبيعا بل ثمننا اه سم  
(قوله) او كان له) الى قول المتن وقبض في النهاية (قوله) او كان له الخ) كان كان لزيد على بكر عشرة دراهم وبكر  
عليه دينار فلا يصح ان يستبدل احدهما عن دينه دين الاخر اه بجزمى وفيه نظر تصوير او حكما فانه هو  
الاستبدال السابق ويأتى انفا عن ع ش ما يفيدان المراد بدنه آخر دين المدين على غير دائه وفيه انه هو  
الذى مر انفا في المتن فليحذر تصويره وهو المغنى تركه (قوله) فاستبدل عنه دين آخر) هو واضح حيث لم توجد  
شروط الخوالة إلا كان قال جعلت مالى على زيد من الدين لك في مقابلة دينك واتحد الدينان جنسا وقدر  
وصفة وحلوا ولا و اجلا وصحة وكسرافينبغي الصحة لاتما حواله اه ع ش (قوله) والنهى عن ذلك الخ) عبارة  
المغنى لنتيجه صلى الله عليه وسلم عن بيع السكالىء بالسكالىء رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفسر ببيع  
الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي اه (قوله) صححه الخ) خبر قوله والنهى الخ (قوله) والحوالة  
جائزة الخ) اي فبى مستثناة اه ع ش قول المتن (وقبض العقار) دخل فيه النهاية والمغنى بقولهما ثم شرع  
في بيان القبض والرجوع في حقيقة الى العرف فيه لعدم ما يضبطه شرعا ولغة كالا حياء والحرز في السرقة  
فقال وقبض الخ (قوله) ونحوه) الى قوله اما امتعة المشتري في المغنى وكذا في النهاية الا قوله، إلا  
الى ومثلها وقوله بلفظ الى المتن (قوله) ونحوه) اي فما بعد تابعا له اه ع ش (قوله) كالارض وما  
فيها الخ) مثال للعقار اه ع ش عبارة المغنى وهو الارض والنخل والضياع كما قاله الجوهرى واراد بالضياع  
أى والا لا بطلوه لانه حينئذ من قاعدة مدعوجة (قوله) حملوه على الاول) رد شيخنا الامام شهاب الدين الرملى  
هذا الحل بانه يتنافيه تمثيل الشيخين بقولهما بان يشترى عبد زيد بمائة له على عمرو ويحجب بمنع منافاته له لان  
غايته انه يدل على ان المسئلة عامة للمتفقين في علة الربا ولغيرهما حينئذ فاشتراط القبض امام عام للقسمين  
ومطلق فيهما الاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالجمل اما تخصيص او تقييد وهو صحيح فاين  
المناقاة فتامل (قوله) وإلا لم يوافق تمثله) اي لان الدين فيه ليس مبيعا بل ثمننا

الابنية اه وعبارة الرشيدى قوله كالارض هذا هو حقيقة العقار كفى الصحاح وغيره فادخال الكاف عليه اما للاشارة الى ان مثل النخل بقية الشجر كما عبر به بعضهم او انها استقصائية اه (قوله ونخلا) اى رطباً او جافاً وإن كان الجاف لا بقاء له وخرج بذلك الاشجار المقلوعة فلا بد فيها من النقل وإن كانت حية وارىد عودها كما كانت وكان الاولى وشجر كما عبر به الشيخ إلا ان يقال اثره للاقتصار عليه فى كلام الجوهرى فى تفسير العقار فقول الشيخ والشجر بيان للراد من العقار فى كلامهم اه ع ش (وثمره) مثال لنحوه اه ع ش (قوله وإلا) أى بأن تلفت أو ان الجذاذ (فهى منقولة) وفاقا للمغنى والاياعاب وخلافاً للنهاية حيث قال وهو اى قول الشيخين قبل او ان الجذاذ مثال لا قيد كما افاده الجلال البلقينى وشمل ذلك اى كون القبض بالتخلية مالمو باعما بعد بدو صلاحها بشرط قطعها وبه ائقى الواو الدرحة الله تعالى اه قال الرشيدى قوله مر بعد بدو صلاحها وكذا قبله المفهوم بالاولى وإتما قيد بالعديّة لانها هى الواقعة فى السؤال الذى اجاب عنه والده اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين او ان جذاه وغيره كالثمرة وهو ما اعتمدته فى الايعاب بعد ان بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما فى الجواهر وغيرها اه سم (قوله حيث جازيعه) أى بأن كان المقصود منه ظاهراً اه ع ش (قوله اى اقباض ذلك) اول به ليصح حمل قوله تخليته عليه اذ كل من الاقباض والتخلية فعل البائع بخلاف القبض فانه فعل المشتري ولا يحمل عليه التخلية الاعلى وجه المبالغة لقوة سببيتها فى حصول القبض اه سم وقوله ليصح حمل قوله الخ اى ولا لا خصوص الاقباض ليس شرطاً إلا اذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لاصحة الحمل لا غير اه رشيدى قول المتن (تخليته للمشتري) اى تركه اه معنى (قوله بلفظ يدل الخ) كخليت بينك وبينه او ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة ومحل اشتراط ذلك كما هو ظاهر ان كان للبائع حق الحبس اما اذا لم يكن له فسيأتى انه يستقل المشتري بقبضه فلا يحتاج الى لفظ اه بجيرى عن الشوبرى عن الطندانى وقوله ومحل اشتراط الخ فى سم ما يوافق قول المتن (ويمكنه من التصرف) وإن لم يتصرف فيه ولم يدخله نهاية ومعنى عبارة الايعاب وهى اى التخلية كما علم بما تقرر تمكين البائع او وكيله المشتري او وكيله من التصرف فى المبيع بازالة المانع الحسى والشرعى اه (قوله بتسليم مفتاح الدار) اى إن كان مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل اه ع ش (قوله إن وجد) نعم ان قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحاً فيبغى ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منهج اى ومع ذلك يفسخ العقد فى المفتاح بما يقابله من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلفه فى يد البائع وإن كانت

من نحو بناء ونخل ولو بشرط قطعه وثمره مبيعة قبل أو ان الجذاذ وإلا فهى منقولة فلا بد من نقلها ومثلها الزرع حيث جاز بيعه فى الارض اى اقباض ذلك (تخليته للمشتري) بلفظ يدل عليها من البائع (ويمكنه من التصرف) فيه بتسليم مفتاح اليه اى إن وجد

(قوله قبل او ان الجذاذ) وقال الجلال البلقينى لافرق بين المبيعة قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافاً لما وقع فى الروضة وبذلك ائقى شيخنا الشهاب الرملى وفى شرح العباب للشارح مانصه وعبارة الاذرى ويستثنى من اعتبار التحويل بيع الشجر بشرط قطعه والجدار بشرط نقله والثمرة على الشجر سواء اشترط قطعها والا وهكذا بيع الزرع فى الارض حيث يصح وما شبه هذا فان التخلية كافية فيه انتهت وإتما يتجه ما ذكره بناء على عدم تقييده الثمن بقبل وقت الجذاذ الذى ذهب اليه جماعة اما على تقييده به الذى هو المعتمد فلا بد من النقل فى جميع ما ذكره اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين او ان جذاه وغيره كالثمرة وهو محصل ميله فى شرح العباب بعد ان بين ان ما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما فى الجواهر وغيرها (قوله اى اقباض ذلك) اول به ليصح ان يحمل عليه قوله تخليته اذ كل من الاقباض والتخلية التى هى فعل البائع فيصح حمل احدهما على الآخر بخلاف نفس القبض فانه فعل المشتري فلا يحمل عليه التخلية التى هى فعل البائع ولو زاد الباء فى قوله تخليته لم يحتاج لتاويل القبض بالاقباض نعم يمكن حمل التخلية على القبض على وجه المبالغة لقوة سببيتها فى حصول القبض (قول المصنف تخليته للمشتري مع لفظ الخ) جعل هذا تفسيراً للاقباض ويعلم بما يأتى ان الاقباض او الاذن فى القبض إنما يعتبر اذا كان للبائع حق الحبس وإلا كان للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الامور إنما تشرط اذا كان للبائع حق الحبس والالم يشترط شيء من

مع عدم مانع حسي أو شرعي  
 لأن القبض لم يحد لغة ولا  
 شرعا فحكم فيه العرف وهو  
 قاض بهذا وما ياتي اى  
 باعتبار ما ظهر لهم فلا ينافي  
 ذلك جريان الخلاف فيه  
 لانه مبني على الاختلاف  
 هل العرف كذلك اولا وانما  
 يعتد بذلك (بشرط فراغه  
 من اتمة) غير المشتري  
 من (البائع) والمستاجر  
 والمستعير والموصى له  
 بالمنفعة والغاصب كما اعتمده  
 الاذرعى وغيره وغلط اعنى  
 الاذرعى من اخذ بمفهوم  
 الاقتصار على البائع عملا  
 بالعرف اتاى التفرغ هنا  
 حالا وبه فارق قبض  
 الارض المزروعة بالتخلية  
 مع بقاء الزرع ولو جمع  
 الامتعة ببعضها حصل  
 قبض ماعداه فان حولها  
 لغيره حصل قبض الجميع  
 اما امتعة المشتري ويظهر  
 أن المراد به من وقع له الشراء  
 دون نحو وكيله فلا تضرب  
 كحقيق متاع لغيره (فان لم  
 يحضر العاقدان المبيع)  
 العقار أو المنقول الذى بيد  
 المشتري امانة كان او ضامنا  
 بان غاب عن محل العقد  
 وقلنا بالاصح ان حضورهما  
 عند المبيع (حالة القبض)  
 غير شرط (اعتبر) في صحة  
 قبضه اذن البائع فيه ان كان  
 له حق الحياض و (مضى  
 زمن يمكن فيه المضى اليه)  
 عادة مع زمن يسع نقله  
 أو تفرغه بما فيه لغير المشتري (في)

قيمة المفتاح تافهة اه ع ش (قوله ودخل في المبيع) ينبغى انه احتراز عما لو صرحوا باخراجه فقط والا  
 فالظاهر دخوله عند الاطلاق وان كان منقولاً اه سم (قوله مع عدم الخ) متعلق بالتخلية (قوله مانع حسي)  
 اى ككونها في يد غاصب و (قوله او شرعى) اى كشغل الدار بامتعة غير المشتري اه ع ش (قوله لان  
 القبض الخ) تعليل لحصول القبض بما ذكر في المتن والشرح (قوله فحكم) من التحكيم ببناء المفعول (قوله  
 وهو راض بهذا وما ياتي) اى والعرف قاض بما ذكره المصنف في هذا وفيما بعده اه معنى (قوله لهم) اى  
 للاصحاب وقوله ذلك اى قضاء العرف بهذا وما ياتي (قوله جريان الخلاف) اى المشار اليه بقول المتن في  
 الاصح (قوله فيه) اى فيما ياتي (قوله لانه مبني على الاختلاف الخ) حاصله ومتى وقع الخلاف في شيء أهو  
 قبض اولا كان ناشئا عن الخلاف في العرف فيه فمن عده قبضا ينسب للعرف ومن نى القبض فيه يقول العرف  
 لا يعده قبضا اه ع ش (قوله كما اعتمده الخ) راجع لقوله والمستاجر الخ (قوله عملا بالعرف) علة  
 لاشتراط الفراغ بما ذكر (قوله لثاقي التفرغ الخ) علة للعمل بالعرف اه ع ش اى لاقتضاء العرف  
 ذلك عبارة المغنى عقب المتن لان التسليم في العرف موقوف على ذلك فيفرضها بحسب الامكان ولا يكلف  
 تفرغها في ساعة واحدة اذا كانت كثيرة اه (قوله هنا) اى في نحو الدار (قوله حالا) اى من شان الامتعة  
 ذلك بخلاف الزرع وعليه فلو قل الزرع جدا بحيث يمكن التفرغ منه حالا لا يمنع وجوده من القبض  
 ولو كثرت الامتعة بحيث تعذر تفرغها حالا منعت القبض اه ع ش (قوله ببعضها) عبارة النهاية  
 والمغنى في بيت من الدار وخلى بين المشتري وبينها حصل الخ (حصل قبض ماعداه) ظاهره وان كانت  
 الامتعة في جانب من البيت وهو واضح ان اغلق عليها باب البيت والا فينبغى حصول القبض فيما عدا  
 الموضع الحاوى للامتعة عرفا اه ع ش (قوله اما امتعة المشتري) محتز قوله غير المشتري (قوله ومن  
 نحو وكيله) فبقاء امتعة الوكيل والولى مانع من صحة القبض لانها تمنع من دخول البيع في يده من وقع له  
 الشراء اه ع ش (قوله كحقيق متاع) اى كحصير ومنازة وخرج غير الحقيق ومنه فص صغير الجرم كبير  
 القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقيق بانه لغوه يقصد حفظه في الدار واحرازه بها والمنع عنها لاجله  
 فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فليتأمل سم وع ش (قوله لغيره) ولا فرق في ذلك  
 بين الغنى والفقر فيما يظهر اه ع ش قول المتن (فان لم يحضر العاقدان) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد  
 منهما او حضر أحدهما دون الآخر كما لو كتب احدهما بالبيع او الشراء لغائب عند المبيع وهو ظاهر  
 فيما لو غابا معا او المشتري اما لو كان المشتري حاضرا عند المبيع وكتب له البائع بالبيع فقبل فيحتمل انه  
 لا يحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار مضى زمن امكان حضور البائع فيجب  
 العمل به حتى يوجد صارف عنه اه ع ش (قوله العقار) الى قوله اما عقار في المغنى والى التنيه في النهاية  
 (قوله الذى بيد المشتري) نعت للمبيع (قوله عن محل العقد) اى مجلسه وان كان بالبلد اه ع ش (قوله  
 يسع نقله) اى في المنقول (قوله او تفرغه) اى في غير المنقول بل مطلقا (قوله او تفرغه بما فيه الخ) هذا  
 سيما مع مقابلته لقوله الآتى اما عقار او منقول الخ صريح في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري

ذلك فليتأمل (قوله ودخل في البيع) ينبغى انه احتراز عما لو صرح باخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند  
 الاطلاق وان كان منقولاً (قوله بشرط فراغه من امتعة غير المشتري) هل يجرى هذا الشرط في المنقول  
 حتى لو كان المبيع ظرفا كانا وزنيل مشغول بامتعة غير المشتري لم يكف نقله قبل تفرغه فيه نظر ولا  
 بعد الجريان وان كان نقل المنقول استيلاءا حقيقيا بخلاف تخلية العقار ثم رايت قوله الآتى مع تفرغ  
 السفينة وسياق فيه بيان (قوله لثاقي التفرغ الخ) قد ينعكس الحال فيتاقي التفرغ حالا من الزرع  
 دون الامتعة (قوله كحقيق متاع لغيره) اى كحصير ومنازة وخرج غير الحقيق ومنه فص صغير الجرم كبير  
 القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقيق بانه لغوه يقصد حفظه في الدار واحرازه بها والمنع عنها لاجله  
 فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فليتأمل (قوله او تفرغه بما فيه) هذا سيما مع مقابلته

اغفر للمشفقة ولا مشقة في اعتبار معنى ذلك أما عقار أو منقول غائب بيد البائع أو اجنبي فلا يكفي معنى زمن امكان تفريغه ونقله بل لا بد من تخلية ونقله بالفعل وأما مبيع حاضر منقول أو غيره ولا امتعة فيه لغير المشتري وهو يده فيعتبر في قبضه معنى زمن يمكن فيه النقل أو التخلية مع اذن البائع ان كان له حق الحبس ﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرته من الحاقق الاجنبي بيد البائع هو الذي يتجه لان المشتري إنما اكتفى بالتفدير فيما بيده لقوتها بخلاف يد البائع والاجنبي وأما قول الاسنوي ان يد الاجنبي كيد المشتري كما ذكره الرافعي في الرهن فمنوع نقلًا وتوجيهًا وفي الحاضر بيد المشتري هو ما اقتضاه كلامهما في الرهن واعتمده الاذرعى والزركشي وغيرهما ولم يبالوا بكون المصنف في المجموع وابن الرفعة في الكفاية نقلًا عن المتولى واقراءه انه يصير مقبوضا بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس لكن الحق ان هذا المنقول هو الاحق بالاعتماد كما بينته في شرح العباب بما يعلم منه ان رجوع شيخنا عن اعتاده ليس في محله (وقبض المنقول) المتناول باليد عادة

الموجود في يد غيره ظاهر وتخصية قول في نظيره لا في ولا امتعة فيه لغير المشتري خلافاً له سم اقول وهذا الى اعتبار ان الرجوع بالنقل مريح الباب وظاهر النهاية وعليه حل المواقف عبارة شرح المنهج عبارة العباب فان لم يكن المبيع حاضر في مجلس العقد كفت التخلية ولو منقولاً مع معنى امكان قبضه اه (قوله) إنما اغتفر اي اغتفر عدمه وتركه (قوله) غائب قيد في كل من العقار والمنقول اه ع ش (قوله) فلا يكفي الخ) خلافاً للمعنى (قوله) وهو يده اي حكماً اما لو كان بيده حقيقة لم يشترط معنى زمن ل اذن البائع ان كان له حق الحبس وإلا الاياه منه مر ومثله في حاشية سم على منهج عنه مر ثم نقل عنه مر أنه مر قال به بذلك ينبغي انه لا بد من معنى زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفع اه اقول وهذا هو قياس اعتبار معنى زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائباً وهو بيد المشتري فتأمل اه ع ش وياتي في الشرح وعن المنهوي وسم والرشيدي اعتماد الأول (قوله) أو التخلية ليس المراد بها التخلية حقيقة بل تحمل على امكان التفريغ منه وعبارة سم على حجة لعل المراد الاستيلاء والا فلا وجه لذكرها لان العقار الخالي من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفريغ اذ ليس فيما يعتبر فيه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه وراء اذن البائع بشرطه غير مجرد زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء اه ع ش عبارة الرشدي قوله التخلية لعل المراد تقدير امكان التخلية لو فرضناه بيد البائع وإلا الاياه في معنى امكان التخلية مع انه محلي بالفعل اه وعبارة المعنى ولو كان المبيع تحت يد المشتري امانة او مضموناً وهو حاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضاً بنفس العقد بخلاف ما اذا كان له حق الحبس فانه لا بد من اذنه اه (قوله) فمنوع الخ) وفاقاً للمعنى والنهاية عبارتها والمعتمد خلافاً وهو ان يد الاجنبي كيد البائع اه (قوله) وفي الحاضر الخ) دطف على قوله من الحاقق الاجنبي (قوله) واعتمده الاذرعى وكذا اعتمده النهاية (قوله) ان هذا المنقول اي عن المتولى من انه يصير مقبوضاً بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر معنى زمن يمكن فيه التخلية والنقل (قوله) هو الاحق الخ) اعتمده المعنى لا قوله وان كان الخ (قوله) كما بينته في شرح العباب عبارة تالنه ان كان امانة فقد رضى بدوام يده او مضموناً ناسط ضمان القيمة وتقرر ضمان الثمن اه (قوله) ان رجوع شيخنا الخ) عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا امتعة فيه لغيره فانه يكون مقبوضاً بمعنى زمن يمكن فيه التخلية او النقل ولا يفتقر فيه وفي الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فتنظر كما يعلم بما ياتي وفاقاً للشيخين وخلافاً للمتولى هكذا افهم ولا تغتر بما يخالفه اه نعم ان كان البيع مما يتناول باليد وكان في يد المشتري بالفعل كتمديد حمله في يده كان مقبوضاً بنفس العقد مر اه سم قول المتن (وقبض المنقول) اي حيواناً او غيره نهاية ومعنى (قوله) المتناول الى قوله وفيه نظر في المعنى الا قوله لا الدابة الى المشحونة وقوله وكذا ركوبه الى ويشترط وقوله يتعين الى ومرو الى قول المتن فان جرى في النهاية الا ما ذكره وقوله تناوله بها وقوله وفيه نظر الى ولو باع قول المتن (تحويله) اي ولو تبع التحويل منقول آخره وبعض المبيع كالواشترى عبد او ثوباً او حامله فاذا امره بالانتقال بالثوب حصل قبضهما فليتأمل سم على حجة وقضيته انه لو اشترى

لقوله الآتي اما عقار او منقول الخ صريح في عدم اعتبار تفريغه بالفعل من متاع غير المشتري الموجود فيه بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الآتي ولا امتعة فيه لغير المشتري خلافاً له (قوله) أو التخلية لعل المراد بها الاستيلاء والا فلا وجه لذكرها لان العقار الخالي من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفريغ اذ ليس فيما يعتبر فيه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه وراء اذن البائع بشرطه غير مجرد معنى زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه (قوله) وما قول الاسنوي الخ) ما قاله الاسنوي ممنوع مر (قوله) هو ما اقتضاه كلامهما الخ) عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا امتعة فيه لغيره فانه يكون مقبوضاً بمعنى زمن يمكن فيه التخلية او النقل ولا يفتقر فيه وفي الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فتنظر كما يعلم بما ياتي

سفينة وما فيها من الأمتعة أنه يكفي تحويل السفينة من مكان إلى آخر لوجود العلة وهو ظاهر (فرع)  
 حمل المنقول ومشى به إلى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أو لا بدمن وضعه ما لم يرس إلى الثاني لأنه  
 لا يعد أنه نقله إلا بعد وضعه فليحذر سم على المنهج اه ع ش أقول هو المخرج حكمه حكم المحل كما هو ظاهر  
 ويفيده ايضا ما يأتي في شرح فيكون معير اللبقة وما يأتي هناك عن السيد عمر فقوله لا لأنه لا يعد الخ ظاهر المنع  
 والله اعلم (قوله تناول بها) ظاهره وان لم يضعه في محل ولو جرى البيع في دار البائع كما يأتي عن ع ش (قوله  
 كسفية) ولو كانت كبيرة وهي على البراكتي بالتخلية مع التفريغ فيما يظهر اه عميرة وقال م إذا كانت  
 لا تنجر بالجر فهي كالعقار سواء كانت في البر أو البحر وإلا بان كانت تنجر بجره ولو لمعاً ونه غيره على العادة  
 فكالمقول سواء كانت في بر أو بحر ولا يشترط أن تكون تنجر بجره وحده بدليل أن الحمل الثقيل الذي  
 لا يقدر وحده على نقله ويحتاج إلى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط ايضا  
 أن تنجر بجره مع الخلق الكثير وإلا فكل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لها سم على منهج وهو  
 واضح اه ع ش (قوله وان اشترى مع محله) ظاهره انه يحصل قبض محله حينئذ بالتخلية ولو قبل فراغه منه  
 ويوجه بأنه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه م اه سم (قوله على الاوجه الخ) عبارة المغنى  
 ولو اشترى الامتعة مع الدار صفقة اشترط قبضها نقلها كالو ا ف ر د ت وقيل لا تبع القبض الدار ولو اشترى  
 صبرة ثم اشترى مكانها لم يكف خلافا للباوردي كالأشترى شيئاً في داره فانه لا بد من نقله اه (قوله مع  
 تفريغ السفينة) ومثلها في ذلك كل منقول مما بعد ظرفاً في العادة لا بد من تفريغه نهائية ومعنى قال ع ش قوله م  
 بما بعد ظرفاً منه الصندوق فيشترط لصحة قبضه تفريغه بما فيه إذا بيع منفرداً أو مبيع مع ما فيه كفي قبضها  
 تحويل الصندوق وقوله في العادة ينبغى أن مثل ذلك فيما يظهر ما لو باع الشجرة دون الثمرة فيشترط لصحة  
 القبض تفريغ الشجرة من الثمرة لأنها وان لم تكن ظرفاً حقيقياً لكانت الشبهة الظرف لأن وجود الثمرة  
 على الشجرة مانع من التصرف فيها اه (قوله من محله الخ) و (قوله مع تفريغ الخ) متعلقاً بالتحويل (قوله  
 لا الدابة الخ) هو ظاهر النهاية ونظر فيه عميرة اه ع ش (قوله المشحونة الخ) نعت للسفينة (قوله وتقدير  
 الخ) عطف على تفريغ السفينة (قوله كما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله امره له بالتحويل) أي  
 حيث أمثل امره وتحول بالفعل أمالو امر به ولم يتحول فلا يكون قبضاً ومثله ما لو تحول لجهة غير الجهة التي  
 امر بها اه ع ش (قوله وكذا ركه عليه الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا ولا يكفي ركهها واقفة ولا استعمال  
 العبد كذلك أي واقفاً ولا وطء الجارية اه (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله مرئياً للقباض)  
 أي وقت القبض ايضا كوقت الشراء اه ع ش (قوله ويتعين محله الخ) فيه نظرا م سم (قوله دون  
 الغائب) فلو اشتراه وكيل سبقت رؤيته له دون الموكل صح عقده ولو قبضه الموكل مع عيه المبيع اكتفى بتخلية  
 البائع له وتمكينه من التصرف فيه وان لم يرد موقتضاه انه لا يشترط في الموكل حينئذ الإبصار لعدم اشتراط  
 رؤية ما يقبضه هذا مقتضى كلام الشارح م اعتماد التعميم اه ع ش أي تعميم شرط الرؤية للغائب  
 والحاضر وكلام المغنى كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره أي النص الذي اعتمده الزركشي  
 وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحمله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال ع ش قوله م  
 وظاهره عدم الفرق معتمد وقوله بين الحاضر والغائب لعل المراد بالنسبة للغائب أن يكون

وفاقا للشيخين خلافا للمتولي هكذا افهم ولا تغتر بما يخالفه اه نعم إن كان المبيع مما يتناول باليد وكان  
 المشتري بالفعل كمنديل حمله في يده كان مقبوضاً بنفس العقد م (قول المصنف تحويله) أي ولو تبعا  
 لتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كالأشترى عبداً أو ثوباً أو حاملاً فاذا امره بالانتقال بالثوب حصل  
 قبضه ما فليتأمل (قوله وان اشترى مع محله) ظاهره انه يحصل قبض محله حينئذ بالتخلية ولو قبل فراغه منه  
 ويوجه بأنه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه م (قوله مع تفريغ السفينة) أي مع تفريغ السفينة  
 المشحونة بالامتعة التي اشترى ومثلها في ذلك كل منقول لا بد من تفريغه م (قوله ويتعين محله الخ)

تناوله بها وغير المتناول بها  
 كسفية يمكن جرها  
 (تحويله) أي تحويل المشتري  
 أو نائبه له وان اشترى مع  
 محله على الاوجه إذ لا حوج  
 للتبعية من محله إلى محل آخر  
 مع تفريغ السفينة لا الدابة  
 فيما يظهر ويفرق بأنها لا  
 تعد ظرفاً لما عليه المشحونة  
 بالامتعة التي اشترى  
 وتقدير ما بيع مقدراً كما  
 يأتي وكيفية تحويل الحيوان  
 أمره له بالتحويل وكذا  
 ركه به عليه وجلسه على  
 فرش باذن البائع وذلك  
 للنهي الصحيح عن بيع  
 الطعام حتى يحول له واحتيج  
 في الأخيرين لادنه وإن لم  
 يكن له حق الحبس على ما  
 اقتضاه إطلاقهم اضعفهما  
 بالنسبة لما قبلهما ويشترط  
 في المقبوض كونه مرئياً  
 لأنابض كما في البيع نص  
 عليه في الام واعتمده  
 الزركشي وغيره ويتعين  
 محله على الحاضر دون  
 الغائب لأنه يتسامح فيه ما لا  
 يتسامح في الحاضر كما م

مستحضر لا وصافه التي رآها قبل ذلك سواء كان هو العاقد أو غيره كان وكل من اشتراه وتولى هو قبضه فلا بد إذا كان المبيع غائباً من كونه رآه قبل ذلك ولا يكتفى برؤية الوكيل وقوله وحمله بعضهم هو حجج اه عش (ومران اتلاف المشتري الخ) وكذا امر الا كفاءة في المرة على الشجرة والزرع في الارض بالتخيلة فيستثنى ذلك من كلامه نهاية ومعنى (قوله قال ان الرفعة الخ) اقره النهاية وجزم المغني به اى باستثناء القسمة من غير عز ولا حد (قوله والقسمة) اى قسمة الافراز اه عش (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الروض وشرحه مما نصه له بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع اى بان كانت قسمة تعديل او رد ايس له بيع ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله من نصيب صاحبه اخرج غير هو نصيبه هو فليتأمل سم على حجج اه عش عبارة الرشيدى فيه نظر ظاهر إذ لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم رايت الشهاب حجج نظريه (قوله وباع حصته) إلى المتن في النهاية (قوله من مشترك) اى عقار اكان او منقولا على ما يقتضيه اطلاقه وسياتي في كلام سم عنه اى مر ما يخالفه وهو اقرب ويوجه بان المنقول بتسليمه للمشتري يخشى ضياعه بخلاف غيره اه عش (قوله لم يجز له الاذن) اى ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر اه سم على حجج وعبارته على منهج فرع اشترى حصة احد الشريكين من عقار شائع بينهما يتجه انه لا يشترط في صحة القبض اذن شريك البائع بل يكفي اذن البائع مع التفرغ من متاع غير المشتري لان اليدعى العقار حكيمه فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المنقول وفاقا في ذلك لم بحثا اه اقول وعليه فيشترط في المنقول لصحة قبضه اذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا اذن من الشريك لم يصح القبض فلو تلف في يده انفسخ العقد ولا يصح تصرفه فيه اه عش (قوله وإلا) اى بان تعذر استئذانه او امتنع من الاذن (قوله فان قبضه البائع) بقى ما لو اذن له في قبضه ويظهر انه لا اثر لمجرد الاذن فلا يصير البائع ضامنا بذلك وان حرم عليه حيث كان عالما بمجرمة ذلك اه سم قول المتن (فان جرى البيع) اى في اى مكان كان نهاية ومعنى (قوله ثم اريد) إلى قوله او المبيع في النهاية (قوله والمبيع) اصلح الشارح به المتن لان ظاهره ان الموضع ظرف للبيع عبارة المغني تنبيه كان الاولى للبصيف ان يزيد البيع بالميم فان جريان المبيع لا مدخل له فيما نحن فيه كما قدرته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك وتعلمه من غير تأمل اه (قوله معنى لا يتوقف الخ) عبارة المغني بان اختص بالمشتري بتملك او وقف او وصية له بالمنفعة او اجارة او اعاراة ونحو ذلك كالتحجر او لم يختص باحد كموات وشارع ومسجد وشمل كلامه المغصوب من اجني والمشتري والمشتري وغيره وبين البائع وغيره فانه يصدق انه لا اختصاص للبائع به وان قال الاسنوى فيه نظر اه (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا اشرح مر وقد يقتضى عدم حصول القبض إذا لم يظنه وسياتي وقد نظر الاسنوى وابن النقيب في افادة النقل في المغصوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغصوب وهو حاصل ما في شرح العباب فان حاصل ما فيه ان حصول القبض بالنقل للملك الغير لا يتوقف على اذنه وإنما المتوقف عليه رفع الحرمة وافق شيخنا الشهاب الرملى بانه يكفي النقل للمغصوب دون مال البائع فيه شركة إذا لم ياذن اه سم وقوله وافق شيخنا الشهاب الرملى الخ مر عن المغني ما يوافق في الاول دون الثاني وعبارة الرشيدى قوله مر وقد ظن رضاه وكذا ان لم يظنه كما سياتي في الشرح اه وعبارة عش قوله مر وقد ظن رضاه ليس بقيد لما سياتي في قوله والمعتد خلافاً فقد اقي الوالدرحه الله تعالى بالا كفاءة بنقله في المغصوب او محمول على ما إذا كان مشتركاً بين البائع

فيه نظر (قوله وفيه نظر) ويوافق النظر ما في الروض وشرحه مما نصه له بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله من نصيب صاحبه اخرج غيره وهو نصيبه هو فليتأمل (قوله لم يجز له الاذن) اى ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا اشرح مر وقد يقتضى عدم حصول القبض إذا لم يظنه وسياتي وقد نظر الاسنوى وابن النقيب في افادة النقل في المغصوب لكن جزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغصوب وهو حاصل ما في شرحه للعباب فان حاصل ما فيه ان حصول القبض

ومران اتلاف المشتري قبض وان لم يجز نقل قال ابن الرفعة كما ماوردى والقسمة وإن جعلت يباع لا يحتاج فيها إلى تحويل المقسوم إذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض اه وفيه نظر ما اخذه ما مر ان علة منع التصرف قبل القبض ضعف الملك لا توالى ضمانين كما مر ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحاكم فان قبضه البائع كان طريقاً والقرار على المشتري على الاوجه لأن التلف في يده علم او جهل خلافاً لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لأن يد المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر الجهل فيها (فان جرى البيع) ثم اريد القبض والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) يعنى لا يتوقف حل الانتفاع به على اذنه كمسجد وشارع ومات وملك مشترك أو غيره لكن ان ظن رضاه (كنى نقله إلى حيز منه) لوجود التحويل من غير تعدد وقوله لا يختص بالبائع

كان محل يختص به فنقله لما لا يختص به كفي ودخول الباء على المقصور عليه لغة صحيحة وإن كان الأكثر دخوله على المقصور (وإن جرى) البيع ثم أريد القبض والمبيع (في دار البائع) يعني في محل له الانتفاع به ولو بنحو اجارة ووصية وعارية فإن قلت يشكل على هذا قولهم إن المستعير لا يعبر مع ما يأتي أنه بالاذن معير للبقعة قلت لا يشكل لما يأتي أن له إناة من يستوفي له المنفعة لأن الانتفاع راجع اليه وما هنا من هذا لأن النقل للقبض انتفاع يعود للبائع يبراه عن الضمان فكفي إذنه فيه ولم يكن محض إعاره حتى يتمتع وحينئذ تقسميته في هذه معير الآتية باعتبار الصورة لا الحقيقة (لم يكف ذلك) أي نقله لحيز منها في القبض المفيد للتصرف لأن يد البائع عليه تبعاً لمحل نعم لو كان يتناول باليد فتناوله ثم أعاده كفي لأن قبض هذا لا يتوقف على نقل محل آخر فاستوت فيه المحال كلها (إلا باذن البائع) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول القبض به (معيراً للبقعة) التي اذن في النقل إليها والمبيع في دار اجني لم يظن رضاه اشترط اذنه ايضاً او في مشتركة بين البائع وغيره اشترط

والمشتري اه (قوله قيد في المنقول اليه) لأمته أن أراد حمل المتن على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم (قوله ودخول الباء الخ) اشار به الى رد ما قاله الولي العراقي أن قول المصنف لا يختص بالبائع مقلوب وصوابه لا يختص بالبائع به لأن الباء تدخل على المقصور اه (قوله وإن جرى البيع) أي في أي مكان كان اه مغنى (قوله في محل له الانتفاع به) شمل نحو الشارع وليس مراداً كما هو ظاهر رشدي وسم عبارة ع ش قوله له الانتفاع به أي دون المشتري فلا يرد الموات ونحوه اه عبارة المغنى أي في موضع يستحق منفعته أو الانتفاع به بملك أو وقف أو وصية أو اجارة أو اعاره أو نحو ذلك كتجبر اه (على هذا) أي قوله وعارية (قوله قولهم أن المستعير لا يعبر) كان الأولى أن يؤخره (قوله للقبض) سيد كر محترزه بقوله اما اذنه في مجرد النقل الخ (قوله وما هنا من هذا) محل تأمل اه سيد عمر (قوله باعتبار الصورة) قضية هذا أنها لو تلت البقعة تحت يد المشتري لم يضمن وهذا ظاهر لما ذكر من أنه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير اه ع ش قول المتن (لم يكف ذلك) محله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى حصول الضمان فإنه يكون كافياً لاستيلائه عليه نهاية ومغنى والى ذلك اشار الشارع بقوله المفيد للتصرف (قوله ثم أعاده) مجرد تصوير أو الا للحكم كذلك وإن لم يعده اه ع ش (قوله لا يتوقف على نقل الخ) أي فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشدي (قوله أو والمبيع الخ) عطف على قوله والمبيع في دار البائع (قوله في دار اجني لم يظن رضاه اشترط اذنه ايضاً) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل إلى المغصوب م والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير وإن لم ياذن لأنه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفي انتقاله اليه على المتجه وأن النقل إلى مال البائع فيه شركة بغير إذنه لا يكفي لأن يده عليه وعلى ما فيه فهي مانعة من حصول القبض اه سم (قوله اشترط اذنه) المعتمد خلافه فقد اقي الوالد رحمه الله بالاكتفاء بنقله في الغصوب اه نهاية وقد مناعن المغنى ما يوافق (قوله وغيره) أي ولو المشتري اه نهاية (قوله اشترط اذنه) خلافاً للمغنى كما مرو للنهية عبارته فلا بد من إذنه اه قال ع ش أي ولا يتوقف على إذن شريكه اه عبارة سم قديقال قياس الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب الاكتفاء باذن البائع فليتامل ثم رايته في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب ورفق وهو موافق لما مر عنه في الاجني اه (قوله في مجرد النقل) بأن قال اذنت لك في نقله أو في نقله لا للقبض اه ع ش (قوله أي والحال أن له حق الحبس) لا يخفى اتجاه هذا لأنه إذا لم يكن له حق الحبس لم يحتج لاذنه في القبض لجواز القبض حينئذ بغير إذنه اه سم وهو واضح خلافاً للنهية والمغنى عبارتهما وكذا أي لا يكفي لو اذن له في مجرد التحويل اه زاد الأول وإن لم يكن له حق الحبس فيما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين اه يعني ابن حجر قال ع ش قوله بما يظهر نقل سم على منهج التقييد بما إذا كان له حق الحبس عن شرح الروض ووجهه اه (قوله وبه صرح الخ) أي بالتقييد بما إذا كان له

بالنقل لملك الغير لا يتوقف على إذنه وإنما المتوقف عليه رفع الحرمة وأقضى شيخنا الشهاب الرملي بأنه يكفي النقل للمغصوب دون مال البائع فيه شركة إذا لم ياذن (قوله قيد في المنقول اليه لأمته) إن أراد حمل المتن على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال (قوله في محل له الانتفاع به) فيشمل المستعار لكنه يدخل فيه الموات وليس مراداً (قوله أو والمبيع في دار اجني لم يظن رضاه اشترط اذنه) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل إلى المغصوب م والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير وإن لم ياذن لأنه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفي النقل اليه على المتجه وإن النقل إلى مال البائع فيه شركة بغير إذنه لا يكفي لأن يده عليه وعلى ما فيه فهي مانعة من حصول القبض (قوله اشترط اذنه) بل قديقال قياس الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب الاكتفاء باذن البائع فليتامل ثم رايته في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البائع ورفق وهو موافق لما مر عنه في الاجني (قوله في مجرد النقل) بل قديقال قياس الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب عدم الاحتياج إلى اذنه في مجرد النقل ايضاً إذا لم يكن له حق الحبس إلا أن يفرق بأن يد البائع عليه تبعاً لمحل فليتامل (قوله أي والحال أن له حق الحبس)

اذنهما اما اذنه في مجرد النقل أي والحال أن له حق الحبس كما هو ظاهر وبه صرح السبكي وغيره فلا يحصل به القبض المفيد للتصرف

معيرا للحيز قال القاضي  
وتبعوه وكتفله باذنه نقله  
الى متاع يملكه او معار  
في حيز يخص البائع به  
ومحله ان وضع ذلك المملوك  
او المعار في ذلك الحيز باذن  
البائع كما هو ظاهر ووضع  
البائع المبيع بين يدي المشتري  
بقيد السابق أول الباب  
قبض وان نهاه نعم ان  
وضعه بغير امره فخرج  
مستحقا لم يضمنه لانه لم يضع  
يده عليه وضمان اليد لا بد  
فيه من حقيقة وضعها وهذا  
هو المسوغ للحاكم اجبار  
المشتري على القبض وان  
كفي الوضع بين يديه لان  
البائع لا يخرج عن عهده  
ضمان استقرار اليد الا  
بوضع المشتري يده عليه  
حقيقة وقبض الجزء الشائع  
بقبض الجميع والزائد امانة  
(فرع) للمشتري قبض  
المبيع من غير اذن البائع  
(ان) لم يكن له حق الحبس  
بان (كان الثمن مؤجلا)  
وان حل ولم يسلمه على  
المعتمد (اوسله) اى الثمن  
الحال بدليل جعله قسيما  
للمؤجل ثم ان كان الحال  
كل الثمن اشترط تسليم  
جميعه ولا أثر لبعضه الا  
ان تعددت الصفقة فيستقل  
حينئذ بما يخص ما سلمه  
او بعضه اشترط تسليم  
ذلك البعض فقط

حق الحبس (قوله) وإن حصل به ضمان اليد) فان تلف انفسخ العقد وسقط الثمن اه ع ش وفي الجيرى عبارة  
الشيخ سلطان قوله وإن حصل ضمان اليد الخ فلو خرج مستحقا بعد تلفه غرم بدله لمستحقه ويرجع به على  
البائع ولا يستقر عليه الثمن لو تلف وكان غير مستحق بل ينفسخ البيع لان يد البائع عليه إلى الآن اه وهى  
تدل على انه ضمان يد فقط اه اى لا ضمان يد وعقد معا عبارة سم قوله وإن حصل الخ وينبغي ان الامر  
كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا اه مع حصول القبض به معير الهوا ببيعة المتاع (قوله) قال القاضي الخ) اقول  
قضية كلام شرح المنهج خلا فسمي وقد قال ويمكن دخوله اى المتاع في قولى ما لا يخص بائع به لصدقه  
بالمتاع وهو من حيث المعنى ظاهر لانه اذا اذن في وضع المتاع في المكان كان وضع المتاع فيه فى الحقيقة باذن  
البائع فلا يحسن قوله وكشفه باذنه نقله إلى متاع يملكه او معار اه ع ش وقوله كان وضع المتاع فيه كان  
الاولى وضع المبيع على المتاع فى الحقيقة الخ (وكشفه باذنه نقله) اى اذنه فى النقل الى متاع الخ للبعض فيكون  
(قوله) ومحله ان وضع ذلك الخ) قد يتوقف فى هذا التقييد لانه باذنه له فى نقله مع ان هو اذ ذلك الظرف  
المنفصل اليه حيز للبائع فقد اذن له فى نقله من حيز له إلى آخره وان كان شغل بقعة المتاع به مستغنا فليتامل فان  
كلام القاضي ان كان مفروضا فيه إذا اذن له فى نقله الى المتاع فلا حاجة الى هذا التقييد وإن كان مفروضا  
مع عدم الاذن فقد يتوقف فيه حتى مع تقييد الشارح المذكور لان الاذن فى وضع المتاع الاول لا يستزم  
جواز غيره ففيه شغل الفراغ المستحق للبائع بغير اذنه اه بصرى (قوله) ووضع البائع) الى المتن فى النهاية  
الا قوله بغير امره وقوله وهذا الى وقبض الجزء (قوله) بين يدي المشتري) ليس قيذا وكذا عن يمينه او  
يساره او خلفه حيث سهل تناوله فالمدار على ان يكون فى مكان يلاحظه اه بجيرى (قوله) بقيد السابق) وهو  
كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلم به ولا مانع اه ع ش (قوله) قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد  
وتقدم ما فيه اه سم (قوله) قبض) أى اقباض اه بجيرى (قوله) بغير امره) مفهومة أنه أى الوضع لو  
كان بامرهم فخرج مستحقا ضمنه والمعتمد خلا فسم اه سم وع ش (قوله) لم يضمنه) اى ضمان بدو اما ضمان  
العقد فيضمنه بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى انه لو تلف لم ينفسخ العقد ويستقر عليه الثمن اه  
بجيرى (قوله) وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه الا بقطعه سواء كانت تنقص قيمته  
بقطعه ام لا لكن فى سم على منهج ما حاصله انه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة  
فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه ع ش (قوله) والزائد امانة) اى ان كان للبائع او لغيره واذن له  
فى القبض اه بجيرى عبارة ع ش وقوله والزائد امانة أى اذا قبضها لنقل يد البائع عنها فقط أما ان قبضها  
لينتفع بها باذن من الشريك وجعل علفها فى مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فان تلفت بلا تقصير لم  
تضمن وان اذن له فى الانتفاع بها لا فى مقابلة شيء فعارية وان وضع يده عليها بلا اذن فغاصب كما ذكره ابن  
ابى شريف اه (قوله) من غير اذن البائع) الى قوله ويستقر عليه فى النهاية والمعنى (قوله) من غير اذن البائع)  
ولكن لو كان المبيع فى دار البائع او غيرهم لم يكن للمشتري الدخول لاختذه من غير اذن فى الدخول لما يترتب  
عليه من الفتنة وهتك ملك الغير بالدخول بلا ضرورة فلو امتنع صاحب الدار من تمكينه من الدخول  
جاز له الدخول لانه بامتناعه من التسليم يصير كالغاصب للمبيع اه ع ش (قوله) الا ان تعددت الصفقة  
الخ) فلو اشترى شخص شيئا بوكالة اثنين ووفى نصف الثمن عن احدهما للبائع الحبس لقبض الجميع بناء  
على ان الاعتبار بالعائد او باع منهما ولكل منهما نصف فاعطى احدهما البائع النصف من الثمن سلم اليه  
البائع نصفه من المبيع لانه سلمه جميع ما عليه بناء على ان الصفقة تعددت بتعدد المشتري نهاية ومعنى  
لا يخفى اتجاها هذا القيد لانه اذ لم يكن له حق الحبس لم يحتج لاذنه فى القبض لجواز القبض حينئذ بغير اذن ولا  
محدور حينئذ الا باستعمال ملكه بغير اذنه وهذا يزول بمجرد الاذن (قوله) وان حصل به ضمان اليد)  
وينبغي أن الامر كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا (قوله) قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد  
وتقدم ما فيه (قوله) بغير امره) مفهومة انه لو كان بامرهم فخرج مستحقا ضمنه والمعتمد خلا فسم



وكا لثمن عوضه أن استبدل عنه وكذا لو صالح منه على دين أو عين على الأوجه لمستحقه ولو بأحواله بشرطه وإن لم يقبضه إذ لا حق للبائع في الحبس حينئذ (والأ) بأن كان حالاً ابتداء ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به أي يقبضه من غير (١٧) : ) إذن البائع لبقاء حق حبسه فإن استقل

رده ولم ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه فيطالب به أن استحق ويستقر عليه ثمنه أن تلف ولو في يد البائع بعد استرداده كما في الجواهر والأنوار خلافاً لمن زعم أن ما فيها سبق قلم وقد بينت وجه غلطه وسند ما فيها ووجهه في شرح العباب وحاصله أن المتولى صرح بما فيها وأنه لا تنافي بين جعله كغير المقبوض من حيث أن المشتري لما تعدى بقبضه ضمنه ضمان عقد وهو لا يرفع إلا بالقبض الصحيح دون الرد على البائع فلذا استقر عليه الثمن بتلفه ولو في يد البائع والمقبوض من حيث عدم الانفساخ بتلفه نظر لصورة القبض وأن حق الحبس لا ينافيه من كل وجه لانه بمنزلة حق المرتن فتامله ولو ألتفه البائع وهو في يد المشتري حينئذ ففي قول يضمه بقيمته ولا خيار للمشتري وبه جزم العمراني نظراً لصورة القبض كما تقرروا في قول هو مسترد له باتلافه ورجحه في الروض وعلى هذا وجهان انفساخ العقد لان اتلافه كالآفة ويرد بانه انما يكون مثلها حيث لم توجد صورة

قال ع ش قوله مر ان الاعتبار بالعاقدة ومد قوله مر ولكل منها الخ أي والحال ان لكل الخ وقوله مر ان الصفة الخ المعتمدا (قوله على المعتمد) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله وكا لثمن عوضه) عبارة النهائية ويقوم مقام تسليمه عوضه أي تسليمه رشدي وع ش (قوله كذا لو صالح منه الخ) فلو صالح من الثمن على مال فله ادامة حبس لاستيفاء العوض أه معني أي ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض (قوله لمستحقه) صلة سلمه أه سم ز اد الرشدي وانما قال لمستحقه ولم يقل للبائع ليشمل الموكل والمولى بعد تحور شده ونحو ذلك أه (ولو بأحواله) غاية لقوله سلمه لمستحقه والضمير له أي للمستحق (قوله بشرطه) مفرد مضاف فيعم كل شرط لعقد الخوالة أه ع ش (قوله وان لم يقبضه) أي في مسألة الخوالة أه نهاية (قوله إذ لا حق الخ) كالمكرر مع قوله السابق لم يكن له حق الحبس الخ ولعل لهذا اقتصر النهاية والمعنى على ما هنا (قوله بان كان حالاً الخ) أي كلا أو بعضاً (قوله ولم يسلمه) أي الحال (قوله رده) أي لم يردده معني ويعصى بذلك أي الاستقلال نهاية (قوله فيطالب به أن استحق) عقبه شرح مر بقوله وقول بعضهم هنا انه لو تعيب لم يثبت الرد على البائع أو استرد فتألف ضمن الثمن للبائع مبنى على أن المراد بالضمان ضمان العقد والراجح أنه ضمان اليد أه وقضية قوله مر والراجح الخ أنه له الرد على البائع إذا تعيب وأنه يفسخ العقد إذا تلف أه سم (قوله في ضمانه) أي ضمان يد ضمان عقد كما اشار اليه بقوله فيطالب به أن استحق أي وتلف ويستقر عليه ثمنه أن تلف أي ولم يستحق فهذا يدل على أنه ضمان عقد وما قبله على أنه ضمان يد زيادي وسلطان والمعتمد عند مر أنه يضمن ضمان يد فقول الشارح أي شيخ الاسلام ومثله ابن حجر ويستقر عليه ثمنه ضعيف أه بحيرى (قوله ويستقر عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد والمعتمد أنه ضمان يد فيفسخ مر أه سم عبارة ع ش قوله مر نعم يدخل في ضمانه ضمان يد فاذا تلف في يده انفسخ العقد وسقط عنه الثمن ويلزمه البذل الشرعي كما يأتي أه (قوله ان ما فيها) أي الجواهر (قوله وجه غلطه) أي غلط الزاعم (قوله وجهه) أي ما في الجواهر (قوله وان الخ) عطف على أن المتولى الخ (قوله من حيث أن المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحيثية تقتضي أنه كغير المقبوض أه سم (قوله وهو لا يرفع) أي ضمان العقد (قوله بالقبض الصحيح) أي كقباض المشتري بعد الاقالة (قوله) والمقبوض أي وجعله كالمقبوض (قوله لا ينافيه) أي جعله كالمقبوض الخ (قوله ولو ألتفه الخ) أي المبيع الذي استقل بقبضه المشتري أه ع ش (قوله حينئذ) أي حين الاتلاف (قوله ففي قول) أي مرجوح (يضمنه) أي البائع (قوله العمراني) بالكسر والسكون نسبة الى العمرانية ناحية بالموصل أه ع ش (قوله هو مسترد) أي البائع (قوله ورجحه في الروض) أي في أوائل الباب أه سم (قوله انفساخ العقد) هو الأوجه أه نهاية أي ويسقط الضمان عن المشتري ع ش (قوله تخيير) بحذف العاطف معطوف على قوله انفساخ العقد (قوله وبهذا) أي التوجيه المذكور (قوله يتضح رد قول السبكي الخ) ما قاله السبكي نقله في شرح الروض وافر هو المعتمد وقياسه الانفساخ ايضاً بتلفه بيد البائع أه سم (قوله والذي يحى على الصحيح الخ)

(قوله لمستحقه) صلة سلمه (قوله فان استقل رده الى قوله لكنه يدخل في ضمانه) في شرح مر وعقبه بقوله وقول بعضهم هنا انه لو تعيب لم يثبت الرد على البائع أو استردده فتألف ضمن الثمن للبائع مبنى على أن المراد بالضمان ضمان العقد والراجح أنه ضمان اليد أه وقضية ترجيح أن له الرد على البائع إذا تعيب وأنه يفسخ العقد إذا تلف (قوله ويستقر عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد والمعتمد أنه ضمان يد فيفسخ مر (قوله من حيث أن المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحيثية تقتضي أنه كغير المقبوض (قوله) ورجحه في الروض) أي في أوائل الباب (قوله يتضح رد قول السبكي الخ) ما قاله السبكي نقله في شرح الروض وافر هو المعتمد وقياسه الانفساخ ايضاً بتلفه بيد البائع (قوله والذي يحى على الصحيح الخ) هذا

لما تعذر الانفساخ تعين التخيير دفعا لضرر المشتري وبما يتضح رد قول السبكي وغيره تخييره انما يحى على الضعيف أن اتلاف البائع كاتلاف الاجنبى والذي يحى على الصحيح أن اتلافه كالآفة الانفساخ أه ووجه رده ما قرره أن اتلافه انما يكون كالآفة

حيث لم توجد صورة القبض الى اخره والمالم (١٨٤) يتضح هذا المحل للزركشي قال الانفساخ مشكل والتخير اشكل منه ووجه كلامنا

هذا هو المعتمد وعليه فهل تلفه في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا  
لمر لكن ما قاله اي مر هو الموافق لقوله السابق اي الشارح ويستقر عليه ثمنه ان تلف ولو في يد البائع اه  
سم وقد مر عنه وعن ع ش الجزم بالاول (قوله حيث لم توجد صورة القبض) قد يقال لا اعتبار بصورة  
قبض وقع تعديا اه سم (قوله ووجه) اي الزركشي قول المتن (اشترط مع النقل ذرعه الخ) فان قبض  
ما بيع مقدرا ابو احمد كما ذكر جزا فافا ولو مع تصديق البائع في قدره الذي اخبره به أو مقدرا بغير المعيار  
المشروط كان ذكر الكيل قبضه بالوزن فهو ضامن لا قابض ولو تلف في يده قبل وقوعه نحو اكتيال صحيح  
ففي انفساخ العقد وجهان صحيح منهما المتولى المنع لتمام القبض وحصوله في يده حقيقة وانما بقي معرفة  
مقداره وهو المعتمد نهية وعباب وفي سم بعد نقله عن الروض وشرحه وعن الشهاب الرملي على شرح الروض  
مثله وهل اتلاف البائع كالتلف فلا يفسخ او لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر الثاني وهو قياس ما تقدم  
عن السبكي فيما اذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده اه قول المتن (اشترط) أي في قبضه (مع النقل) أي  
في المنقول اه معنى (قوله في الاول) اي المذكور و(قوله في الثاني) اي المكيل و(قوله في الثالث) اي  
الموزون و(قوله في الرابع) اي لمعدود (قوله البقية) اي الذرع والوزن والعدة عبارة ع ش اي من كل  
ما بيع مقدرا اه (قوله ويشترط وقوعها) الى قوله ولو كان الفرق في النهاية والمعنى الا قوله فيما بيع جزا فافا  
(قوله ان يكتال الخ) اي مثلا (قوله عنه) اي نية عن البائع (قوله ويمكن تاويله) اي كان يقال اذن له في  
تعيين من يكتال للمشتري عن البائع كما يؤخذ من قوله مر الآتي ولو قال لغريمه وكل من يهبط لي منك او  
يقال ان البائع اذن للمشتري في كيله ليعلمها مقداره فقط ففعل ذلك ثم سلم جملته له البائع بعد علمها بالمقدار  
فكيل المشتري ليس قبضا ولا اقباضا واما المقصود منه معرفة مقدار المبيع اه ع ش (قوله اليها) اي الى  
محلة العقد لا الى خصوص موضع العقد اه ع ش (قوله فيما بيع جزا فافا) لا وجه للتقييد به فان النقل معتبر  
في المقدور مع التقدير فليتأمل وعبارة العزيز قال في المطب وأجرة نقل المبيع المفترقا اليه القبض على المشتري  
على ما دل عليه كلام الشافعي وصرح به المتولى وفي المعنى اي والنهاية والاياعاب نحوه فلم يقيده بما بيع  
جزا فافا اه سيد عمر واعتذر ع ش عن الشارح بما نصه ولعله انما قيد بالجزاف لانه الذي يحتاج الى  
التحويل دائما واما المقدور بنحو الكيل فقد لا يحتاج الى نقله بعد التقدير لجواز ان يكيله البائع ويسلمه  
للمشتري فيقتناؤه بيده ويضعه في مكان لا يختص بالبائع اه ولا يخفى بعده (قوله على المستوفى) وهو  
المشتري في المبيع والبائع في الثمن اه نهاية (قوله ومؤنة النقد على المستوفى) وفاقا للنهاية والمعنى  
(قوله ومحله في المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقاه مر اه سم عبارة المعنى والنهاية ولا فرق في الثمن بين  
ان يكون معينا او لا كما اطلقه الشيخان وان قيده العمراني في كتاب الاجارة بما إذا كان الثمن معينا اه

هو المعتمد وعليه فهل تلفه في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا لم  
لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق ويستقر عليه ثمنه ان تلف ولو في يد البائع (قوله لم توجد صورة القبض)  
قد يقال لا اعتبار بصورة قبض وقع تعديا (قول الصنف اشترط مع النقل ذرعه او كيله) قال في الروض  
فان قبض جزا فافا ووزن ما اشتراه كيلا او عكس او اخبره المالك اي بقدره وصدقه وقبض اي اخذ فهو ضامن  
لا قابض اه قال في شرحه ولو تلف في يده ففي انفساخ العقد وجهان الخ اه وأفتى شيخنا الشهاب الرملي  
بالانفساخ وكتب بخطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ وهو مقدم كما قال مر على الفتاوى  
لملازمته النظر فيه بخلاف الفتاوى وايضا فهو الذي جرى عليه الشيخان في الربا فهو المعتمد وان اطلقا  
الوجهين في باب الاصول والثمار وعليه فالضمان ضمان عقد وهل اتلاف البائع كالتلف فلا يفسخ  
اولا فينفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر الثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما إذا استقل  
بقبضه واتلفه البائع في يده (قوله ومحله في المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقناه مر

يعلم رده بما قررته فتأمله  
(ولو بيع الشيء تقديرا  
كثوب وارض ذرعا) باعجام  
الذال (وحنطة كيلا او  
وزنا) ولبن عدا (اشترط مع  
النقل ذرعه) في الاول (او  
كيله) في الثاني (او وزنه)  
في الثالث او عده في الرابع  
لورود النص في الكيل  
وقيس به البقية ويشترط  
وقوعها من البائع او وكيله  
فلو اذن للمشتري ان يكتال  
من الصبرة عنه لم يحز لاتحاد  
القباض والمقبض كما  
ذكر اهنا لكنهما ذكر ا  
قبل ما يخالفه ويمكن تاويله  
ومؤن نحو كيل توقف عليه  
القبض على موف وهو  
البائع في المبيع والمشتري  
في الثمن وكذا مؤنة احضار  
مبيع او ثمن غاب عن محلة  
العقد اليها بخلاف النقل  
الموقوف عليه القبض فيما  
بيع جزا فافا انه على المستوفى  
وكان الفرق بين هذا ونحو  
الكيل ان نحو الكيل  
الغرض الاعظم منه قطع  
العلاقة بينهما بعد العقد  
فلزم الموتى لانه به ينقطع  
عنه الطلب ومن النقل  
امضاء العقد لا غير فلزم  
المستوفى لان غرضه بامضائه  
اظهر ومؤنة النقد على  
المستوفى لان الغرض منه  
اظهار العيب لا غير فالصلحة  
فيه للمستوفى أكثر ومحله  
في المعين والافعل الموفى

لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ولو أخطأ النقاد تبرعا أثم ان تعمد

(قوله)

اولم يضمن او باجرة لم يستحقها وضمن ان تعذر الرجوع على المشتري لانها لما سميت له تعين عليه بذل الجهد حذر من التعثر ووفاء بما يقابل الاجرة فكان التقصير هنا اظهر منه فيما اذا تبرع هذا بما جثته الزر كشي وهو متجه كاعلم (١٩٤) عما وجهته به خلافا لمن نازع فيه واعتمدا

أطلقه صاحب الكافي من عدم الرجوع لا يقال النقد اجتهدوه ويختلف كثيرا وما يبط بالاجتهاد لا تقصير فيه لا نأمنع ذلك بانه مع كونه اجتهدا يقع التقصير فيه بتساهل فاعله وعدم افرغه لو سعه فيه فعمل بتقصيره ولو استوجر للسخ فغلط اي بما لا يؤلف من اكثر نظرائه كاي فيده كلام الزركشي فلا اجرة له كالنقاد المقصرون يغرم ارش الورق لا يقال الناسخ معيب فضمن والنقاد غار وهو لا يضمن كما هو القاعدة لانه انما يكون غار مع تبرعه لا مع اخذه الاجرة وإن لم يتعمده كالمو تعمله وان لم يأخذها فانه غار اثم (مثاله بعثكها) اي الصبرة (كل صاع بدرهم او) بعثكها بكذا (على انها عشرة أصع) ونظر في الاخيرة بانه جعل الكيل فيه وصفا كالكتابة في العبد فينبغي ان لا يتوقف قبضه عليه ويرد بان كونه وصفا لا ينافي اعتبار التقدير في قبضه لانه بذلك الوصف يسمى مقدر بخلاف كتابة العبد ثم ان اتفاقا على كمال فذاك والانصب الحاكم امينا يتولاه (ولو كان له) اي لبكر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) كعشرة

(قوله ولم يضمنه) مقتضى سياقه وإن تعمد هو مخالف لقوله الآتي كالمو تعمله وإن لم يأخذ او لم يفي ع ش مما نصه والاجتهاد غير مقصر مفهوما إذا قصر في الاجتهاد او تعمد الاخبار بخلاف الواقع ضمن وصرح به حج اه عبارة الايعاب وخرج بخطا تعمله فيضمن لتقصيره اه (قوله من عدم الرجوع) اي ولو باجرة عبارة شرح الروض ولو اخطأ النقاد وتعذر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا اطلقه صاحب الكافي الخ وباطلاق صاحب الكافي افي شيخنا الشهاب الرملي اه سم وكذا اعتمد النهاية والمغنى اطلاقه (قوله) اي بما لا يؤلف) عبارة النهاية اي غلطا فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا او تعدى كما ياتي في الاجارة اه قال الجمل اي تعدى بالتحريف فلا يستحق الاجرة وإن لم يكن فاحشا اه (قوله فلا اجرة له) اي فيما غلط فيه فقط دون البقية اه ع ش (قوله لانه انما يكون الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما لا يقال قياس غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لا نقول هو ثم مقصر مع احداث فعل فيه وهنا يجتهدو المجتهد غير مقصر مع انتفاء الفعل هنا والقول بانه هنا مغرر فيضمن لذلك ووفاء بما يقابل الاجرة ليس بشيء اه وقولهما والقول الخ يعنيان به قول الشارح المذكور تبع للزر كشي (قوله وإن لم يتعمده) لعل الصواب ترك واو وان الخ حتى لا ينافي ما بعده اه سيد عمر وهذا مبني على كون واو وان لم يأخذها استثنائية واما إذا كانت وصلية كما هو المتبادر الموافق لكلامه في الايعاب فوجود واو وإن لم يتعمده هو الصواب (قوله ونظر) إلى الفرع في النهاية (قوله والا) أي بأن يتنازعا فيمن يكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غير نهاية ومعنى (قوله امينا) اي كمالا او وزانا او عدادا فلو اخطأ الكيال وما بعده فانه يكون ضامنا لتقصيرهم بخلاف خطأ النقاد ولو باجرة م اى خلافا للحجج وعدم ضمانه لانه مجتهد بخلاف الكيال وما بعده واما القباي فيضمن لانه غير مجتهد فهو مقصر كالكيال والوزان والعداد ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق النقاد بيمينه ولو اخطأ القباي في الوزن ضمن كالمو اخطأ في النقش الذي على القبان ولو اخطأ نقاش القبان كان نقش مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أي النقاش لانه ليس بمجتهد بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبد البر الاجهوري على منهج وهو ضعيف واعتمد ع ش على م ر عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه اقول في تضمين النقاش نظر لان غاية ان احدث فيه فعلا ترتب عليه تغيير المشتري وبتقدير اخباره كاذبا فالحاصل منه مجرد تغيير وهو لا يقتضى الضمان وينبغي أن مثل خطأ الوزن والكيل في الضمان مالمو أخطأ النقاد من نوع إلى نوع اخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكلب والجيدو المقصود ومالمو كان لا يعرف النقد بالمرة واخبر بخلاف الواقع اه بحروف اه بحيرى قول المتن (عليه) اي بكر قول المتن (فليكتل) أي بكر (قوله أي يطلب منه أن يكيل له) لانه يكيل بنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القابض والمقبض فلا يصح ان يباشر الكيل وإن اذن له زيد اه بحيرى (قوله لان الاقباض هنا متعدد) اي من عليه الحق متعدد اه ع ش (قوله لان الكيلين الخ) فاذا كان لنفسه وقبضه ثم كاله لغريمه فزاد او نقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم يؤثر أي في صحة القبضين فتكون الزيادة له والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين أي بأن كانت الزيادة أو النقص كثيرا فالكيل الاول غلط فيرد بكر الزيادة ويرجع بالنقص نهاية ومعنى وعباب (قوله نعم الاستدامة الخ) ويترتب على ذلك انه لو اشترى ملء الكيل برابكذا واملى واستمر جاز للمشتري بيعه ملانا ولا يحتاج إلى كيل ثان اه ع ش (قوله في نحو المكيال) اي كالذراع (قوله فكيفي) عبارة المغنى ولو قبضه في المكيال

(قوله من عدم الرجوع) أي ولو باجرة عبارة شرح الروض ولو اخطأ النقاد وتعذر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا اطلقه صاحب الكافي الخ وباطلاق صاحب الكافي افي شيخنا الشهاب الرملي (قوله) فغلط اي غلطا فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا او تعدى كما ياتي في الاجارة م (قوله)

أصح (ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه) من زيد أي يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل لعمرو) لان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحته الكيل فإلزم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدامة في نحو المكيال كالتجديد فكيفي (فلو قال) بكر الذي له الطعام لعمرو

أقبض) ياعمر (من زيد مالي عليه لنفسك ففعل فالفعل فاسد) بالنسبة لعمر ولا نه مشروط بتقدم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولهما لما فيه من اتحاد القابض والمقبض (٤٢٠) فيضمنه عمر ولا نه قبضه لنفسه ولا يلزمه مردده لدافعه وصحيح بالنسبة لزيد فقبضه لزيد لا ذن دأته

وسله لغريمه فيه صح لأن استدامة المكيال كابتدائه وقد يقال في الذرع كذلك اه (قوله أقبض) من باب ضرب (قوله ولا يلزمه مردده) أي بل لا يجوز له رده إلا باذن بكر لأن قبضه له وقع صحيحا وبرئت به ذمة عمر ولا يتصرف فيه بهير إذ مال الكاه ع ش وقوله ذمة عمر وصوابه ذمة زيد (قوله ويصح قبضه له) أي قبض عمر ونفسه ولا يجوز للمستحق أن يוכל في القبض من يده كيد المقبض كرققه ولو ما ذو نافي التجارة بخلاف ابنه وأبيه ومكاتبه ولو قال لغريمه وكل من يقبض لي منك أو قال لغريمه وكل من يشتري لي منك صح ويكون وكلا له في التوكيل في القبض أو الشراء منه ولو وكل البائع رجلا في الاقباض ووكله المشتري في القبض لم يصح وكالتهما لاتحاد القابض والمقبض ولو قال لغريمه اشتري هذه الدراهم لي مثل ما تستحقه علي وأقبضه لي ثم لنفسك صح الشراء والقبض الأول دون الثاني لاتحاد القابض والمقبض فيه دون الأول وللاب وإن علان يتولى طرفي القبض كما يتولى طرفي البيع اه نهاية زاد المغني والعياب مع شرحه أو قال له اشتري وأقبضه لك ففعل ففسد القبض لأن حق الإنسان لا يتمكن غيره من قبضه لنفسه وضمنه الغريم القابض في صورتين لاستيلائه عليه لنفسه وبرى الدافع فيهما من حق الموكل لأنه في القبض منه أو قال له اشتري هذا لك لنفسك فالتوكيل لأنه لا يمكن أن يشتري بمال الغير لنفسه والدراهم أمانة يده فأن اشتري بعينها بطل الشراء أو في ذمته صح الشراء له والتمن عليه اه وزاد شرح العباب عطفًا على ذمته أو أطلق على الأوجه اه قول المتن (قال البائع) أي مال نفسه مغني ونهاية وفاده الشارح بذكر محترزه فيما يأتي ويأتي في المتن قيدان لا يخاف فوت الثمن وقول الشارح هنا المعين بضمن حال الخارعة فيكون مجموع ستة (قوله لمعين) أي لمبيع معين ولو في مجلس العقد إذ المعين في المجلس كالمعين في العقد اه رشيدى (قوله لمعين) إلى قول المتن وإذ اسلم في النهاية لإقوله وقضية العلة إلى أما المؤجل وقوله ويظهر إلى المتن (قوله في الذمة) أخذه بما يأتي و (قوله بعد لزوم العقد) احتراز عما قبل اللزوم إذ لا يلزم واحدا منهما التسليم حينئذ قال في الروضة في باب الخيار فرع لا يجب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع أحدهما بالتسليم لم يطل خياره ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده وله استرداد المدفوع اه سم قول المتن (مثله) أي لا أسلمه حتى أقبض أبيع وترافعا إلى الحاكم نهاية ومغني قول المتن (أجبر البائع) أي وجوبا على الابتداء بالتسليم اه سم (قوله لرضاه بذمته الخ) ولأن حق المشتري في العين وحق البائع في الذمة فيقدم ما يتعلق بالعين كإرضاء مع غيره من الديون اه مغني (قوله ولأن ملكه) أي ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى أن ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا يسقط بذلك اه مؤلف مر اه ع ش (قوله لانه) أي البائع وكذا ضمير قوله تصرفه (قوله من هلاكه) أي الثمن وكذا ضمير قوله فيه (قوله وقضية العلة الأولى) وهي قوله لرضاه بذمته وكذا قضية ما قدمنا من تعليل المغني (قوله أنه لو كان الثمن الخ) في شرح البهجة فتى كان العوضان معينين أجبرا أو أحدهما أجبر صاحبه أو لاسواءا كانا عرضيين أو نقدين أم مختلفين أه سم (قوله الأول أقرب) معتمداه ع ش (قوله أما المؤجل الخ) محترز قوله بضمن حال (قوله فيجبر البائع الخ) أي وإن حل اه ع ش (قوله فيجبر البائع الخ) ومن ثم كان ليس له أن يطالب المشتري برهن ولا ضمان وإن كان غريبا وخاف الفوات لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد اه بجري (قوله ليتساويا) أي في تعيين الحق (قوله وعليه) أي على هذا القول (قوله وحينئذ) أي

بكر في القبض منه له بطريق الاستلزام لأن قبض عمر ونفسه متوقف على قبض بكر كما تقرر فاذا بطل لفقد شرطه بقي لازمه وهو القبض لبكر فحينئذ يكيله لعمر ويصح قبضه له (فرع) قال البائع لمعين بضمن حال في الذمة بعد لزوم العقد (لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع لرضاه بذمته ولأن ملكه متقرر لانه من هلاكه ونفوذ تصرفه فيه بالحوالة والاعتياض وملك المبيع للمشتري غير مستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر وقضية العلة الأولى أنه لو كان الثمن معينًا والمبيع في الذمة أجبر المشتري وقضية الثانية إجبارهما لأن ما في الذمة هنا لا يصلح الاعتياض عنه والمعين غير مستقر فلا مرجح والأول أقرب أما المؤجل فيجبر البائع قطعاً (وفي قول المشتري) لأن حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فاجبر ليتساويا (وفي قول لا إجبار) لأن كلا منهما يثبت له إيفاء واستيفاء فلا مرجح

لمعين) أي لمبيع معين وقوله في الذمة أخذه بما يأتي وقوله بعد لزوم العقد احتراز عما قبل اللزوم إذ لا يلزم واحدا منهما التسليم حينئذ قال في الروضة في باب الخيار فرع لا يجب على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع أحدهما بالتسليم لم يطل خياره ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده وله استرداد المدفوع إليه اه (قول المصنف أجبر البائع) قال في شرح البهجة وجوبا (قوله وقضية العلة الأولى) في شرح البهجة فتى كان العوضان معينين أجبرا أو أحدهما أجبر صاحبه أو لاسواءا كانا عرضيين أم نقدين

ورد بأن فيه ترك الناس يتأمنون الحقوق وعليه يمنعهما الحاكم من التخاصم وحينئذ (فمن سلم) منهما صاحبه (أجبر حين الآخر) على التسليم إليه (وفي قول يجبران) لوجوب التسليم عليهما بأن يأمر الحاكم كلا منهما باحضار ما عليه إليه أو إلى عدل

ثم يسلم كلاما وجب له والخيرة في البداءة اليه (قلت فان كان الثمن معيناً) كالمبيع ويظهر ان (٤٣١) يلحق بذلك ما لو كان في الذمة (سقط

القولان الاولان) من  
الاقوال الاربعة اذ لا مرجح  
حيث (واجبر في الاظهر  
والله اعلم) لاستواء الجانبين  
في تعيين كل والمنع من  
التصرف فيه قبل القبض  
سواء الثمن النقود وغيره على  
المعتمد نعم البائع نيابة عن  
غيره كوكيل وولي وناظر  
وقف وعامل قراض  
لا يجبر على التسليم بل لا  
يجوز له حتى يقبض الثمن  
كما يعلم من كلامه في الوكالة  
فلا يتأتى هنا إلا اجبارهما  
او اجبار المشتري لو تباع  
نائب عن الغير لم يتأت إلا  
اجبارهما (وإذا سلم البائع)  
باجبار او تبرع (اجبر  
المشتري) على التسليم في  
الحال (ان حضر الثمن) اي  
عينه إن تعين وإلا فنوعه  
بجلس العقد ولو جوب التسليم  
عليه بلا مانع ولا جبار عليه  
لم يتخير البائع وإن اصر على  
عدم التسليم اليه ويؤخذ  
منه انه في الثانية بالاجبار  
عليه يصير محجورا عليه فيه  
فلا يصح تصرفه فيه بما يفوت  
حق البائع وإلا لم يكن  
للاجبار فائدة وظاهر المتن  
انه يجبر على التسليم من عين  
ما حضر ولا يهمل لاحضار  
ثمن فوراً ودفعه منه وهو  
ظاهر ان ظهر للحاكم منه

حين عدم الاجبار أو حين المنع من التخاصم (قوله ثم يسلم) بالرفع أي الحاكم أو العدل وكذا ضمير قوله اليه  
(قوله ويظهر ان يلحق بذلك الخ) أي فيكون الاظهر اجبارهما لكن هذه الصورة والصورة التي قبلها يعني  
كون الثمن معيناً والمبيع في الذمة إنما يتأتى على ما اعتمدته الشارح من ان المبيع إذا كان في الذمة وعقد  
اليه بلفظ البيع كان بيعاً حقيقة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس اما على ما جرى عليه الشيخ في منجه من  
انه بيع لفظاً سلم معنى والاحكام تابعة للمعنى فلا يتأتى اجبار فيه لان الاجبار إنما يكون بعد اللزوم  
وحيث قلنا هو سلم إذا جرى بلفظ البيع اشترط قبض رأس المال في المجلس ثم إن حصل قبضه في المجلس  
استمرت الصحة ولا يتأتى تنازع ولا اجبار لحصول القبض وان لم يتفرق ولم يقبض لم يتأتى اجبار لعدم  
اللزوم ويصرح بما ذكره من روم ما قيل من اختلاف المسلم الخاه ع (قوله من الاقوال الاربعة) قال  
النهاية من الاقوال الثلاثة الاخيرة قال ع من مانصه عبارة حج من الاقوال الاربعة وعليها فقابل الاظهر  
قوله وفي قول لا اجبار وعلى كلام الشارح م مقابل الاظهر قوله اجبر البائع وعبارة الشيخ عميرة قوله  
وأجبر في الاظهر أي فيكون القول الثالث جارياً وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لي وهو المراد ان شاء الله  
تعالى وهو موافق لحج اه (قوله سواء الثمن) الى المتن في المغنى الا قوله كما يعلم من كلامه في الوكالة (قوله نعم  
البائع نيابة) يحترز ما قد مناعن النهاية والمغنى في اول الفرع من قيد مال نفسه ومثل البائع فيه اذ كره المشتري  
(قوله وعامل قراض) أي الحاكم في بيع اموال المفسد اه مغنى (قوله لا يجبر على التسليم) أي على جميع  
الاقوال اه كرده (قوله فلا يتأتى هنا الخ) أي لا يتأتى في البائع عن غيره إلا الرابع والثاني دون الاول  
والثالث (قوله الا اجبارهما) معتمد (قوله أو اجبار المشتري) ضعيف أو محمول على ما اذا باع بضمن معين  
لشيء في الذمة اه ع وفي الايعاب من اعترف بوكالة انسان يطلب منه اثباتها ولا يلزم المشتري التسليم اليه  
قبل ذلك اه (قوله لم يتأتى الا اجبارهما) قال في العباب مطلقاً اه سم أي سواء كان المبيع والثمن معينين أو  
غير معينين أو مختلفين (قوله باجبار او تبرع) كذا في المغنى وشرح المنهج وكتب عليه الجبرمي مانصه ضعيف  
بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعاً لم يجز له الفسخ اذا وفي المبيع بالثمن فيتعين ان تصور المسئلة باجبار الحاكم  
وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا لما بعده فلا تضعيف شو برى والذي بعده قوله والافان كان معسراً  
الخ اه وسبقني عن سم ما يوافق الجواب المذكور وفي الشرح كالنهاية والمغنى ما يفيد (قوله او عينه) إلى قوله  
ويؤخذ في المغنى الى المتن في النهاية الا قوله على ما قاله الاذرعى (قوله ان تعين) كان عين في الفقد اه ع  
عبارة الرشيدى أي ولو في مجلس العقد اذ المعين في المجلس كالمعين في العقد وحيث فغنى حضور نوعه حضوره  
في المجلس من غير تعيين اصلاً اه (قوله ولا جبار عليه) أي المشتري على التسليم (قوله لم يتخير البائع) أي في  
الفسخ اه مغنى (قوله وان اصر) أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم التخيير اه  
ع (قوله في الثانية) أي في مسألة عدم تعيين الثمن المذكورة بقوله والافنوع اه كرده (قوله محجوراً  
عليه فيه) أي في النوع الحاضر مجلس العقد (قوله تصرفه فيه) أي في شيء منه (قوله بما يفوت) أي كالمبيع  
مثلاً اه رشيدى (قوله والا) أي وان لم يصير محجوراً عليه الخ (قوله فوراً) معمول الاحضار (قوله ويؤخذ  
اطلاقهم الخ) هذا التوجيه جرى على الغالب من ان الخصام يقع في موقع العقد اه رشيدى (قوله فطلب  
الخ) أي طلب المشتري (قوله عنه) أي عن وقت حضور النوع (قوله فيه) أي في طلب التاخير اه ع (قوله  
او عناد) قد يمنع لجواز ان يكون له في التاخير غرض كتسليم ما لا شبهة فيه او ابقائه اه ع عبارة  
أم مختلفين اه وبق ما لو كان في الذمة ولا يبعد أنهما يجبران ثم رأيت كلام الشارح الآتي في شرح الزيادة أنهما  
يجبران (قوله الا اجبارهما) قال في العباب مطلقاً (قوله في الثانية) هل هي مسألة التبرع أو مسألة ما اذا لم يتعين  
الثمن المذكور بقوله والافنوع ولعل الاقرب الثاني بل هو متعين (قوله اعتبر مجلس الخصومة) ان اريد  
مجلس الخصومة في بلد البيع لا مطلقاً ففيه ما يأتى وان اريد مجلس الخصومة ولو في بلد اخر اقتضى انه لو خاصمه

تسويق او عناد وإلا ففيه نظر على ما قاله الاذرعى ويوجه اطلاقهم بانه حيث حضر النوع فطلب تاخير ماعنه فيه نوع تسويق أو  
عناد فان قلت ما وجه اعتبار مجلس العقد وهلا اعتبر مجلس الخصومة قلت وجهه أنه الاصل فلم ينظر لغيره لانه قد لا تقع له خصومة

الاياعاب والحاصل أن الذي يتجه إجباره على الاداء من الحاضر الموافق لصفة الثمن إن ظهر منه أدنى تسويق او عناد ولا بان طلب تاخير ايسر احتمال عرفالم يجبر والا اجبر من غير حجر عليه إذ لا حاجة اليه اه (قوله لانه الاصل) أي ولا فلو وقعت الخصومة في غير محل العقد كان العبرة بمحل الخصومة كما هو واضح وعلم بما تقرر انه لا يطلق القول باعتبار بلد المخاصمة ولا بلد العقود ولا العاقبوا لو انتقل الى بلدة اخرى اه ع ش وفي سم والرشيدي ما يوافقه (قوله والاي يكن) أي الثمن (قوله يكن حاضرا) إلى بالباب في النهاية لا قوله بعد الحجر إلى المتن قول المتن (فان كان) أي المشتري (قوله بان لم يكن) عبارة لا يعاب والمراد بالمعسر هنامن لا يملك غير المبيع سواء كان قدر الثمن ام اقل ام اكثر اوله غير موزاد الدين عليه اه (قوله ساوى) أي المبيع قول المتن (فللبائع الفسخ) فان صبر بان لم يفسخ بقى الحجر على المشتري في جميع ما له رعاية لمصلحة البائع اه عاب مع شرحه (قوله واخذ المبيع) وفي افتقار الرجوع بعد الحجر إلى اذن الحاكم وجهان اشهر هما كما قال الرافعي انه لا يقتصر اه معنى (قوله وحينئذ) أي جواز الفسخ و (قوله يشترط فيه) أي في جواز الفسخ اه ع ش (قوله حجر القاضي) وفاقا للبغنى والنهاية (قوله حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه فيفيد انه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط لحجر المفلس اه سم عبارة البجيرمي قال شيخنا وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو الحجر المعروف إذ الفرض انه معسر بخلاف الحجرين اللذين في المتن فهما من الغريب إذ الفرض فهما انه موسر اه وهو الظاهر (قوله هذا إن سلم الخ) معتمدوا الإشارة راجعة إلى قوله فللبائع الفسخ الخ اه ع ش (قوله ولا لم يجز له استرداد الخ) اعتمدهم وقال ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحل باجبار اودونه لانه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا اه سم ومر عن البجيرمي مثله (قوله إن لم يكن محجورا عليه) فيه امر ان الاول ان الحجر بالفلس ينافي اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر المفهم بجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا ان يجاب بان اليسار إنما ينافي الحجر بالفلس ابتداء اما بعده فلا ينافي لجواز طر ويساره بعد الحجر بموت مورثه او اكتساب ما يربده ماله على دينه فيصدق عليه الآن انه موسر مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لا ينفك إلا بفك قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي والثاني انه إذا كان محجورا عليه بالفلس فساقى في المتن أن الاصح أنه ليس لبائعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وإن جهل فله ذلك وانه اذا لم يمكن التعلق بها بان علم الحال لا يزاحم الغرماء اه وبيناهناك ان

في بلد على مسافة القصر من بلد البيع وكان الثمن حاضر في مجلس البيع امتنع عليه الفسخ لان الفسخ وغيره إنما فرضه عند عدم حضور الثمن بمجلس البيع وامتناع الفسخ حينئذ مخالف لا اعتبار بلد البائع إذا انتقل كما سياتي اخذامن التعليل بالتضرر بالتأخير فانه جار هنا (قوله والاي يكن حاضر المجلس العقد) هذا خصوصا مع ما قبله من السؤال والجواب صادق بحضور عين الثمن بمجلس الخصومة فاما معنى التفصيل بين كونه معسرا وموسرا وتجوز الفسخ له مع تعيين حقه وتمسكه من اخذه ولو استقلالا وكذا مع حضور نوعه لتمسكه من المطالبة وطلب اجبار الحاكم المشتري على الدفع وأي فرق بين المجلسين مع حصول المقصود بالحضور في كل منهما فيتجه اعتبار كل منهما اه (قوله حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه فيفيد انه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط لحجر المفلس (قوله ولا لم يجز له استرداد الخ) اعتمدهم وقال ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحل باجبار اودونه لانه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا (قوله ان لم يكن محجورا عليه بالفلس) فيه امر ان الاول ان الحجر بالفلس شرطه زيادة دينه على ماله وهذا ينافي اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر بالفلس المفهم بجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا ان يجاب بان اليسار إنما ينافي الحجر بالفلس ابتداء اما بعده فلا ينافي لجواز طر ويساره بعد الحجر بموت مورثه او اكتساب ما يربده ماله على دينه فيصدق عليه الآن انه موسر مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لا ينفك إلا بفك قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي والثاني انه إذا كان محجورا عليه بالفلس فساقى في المتن أن الاصح أنه ليس لبائعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وإن جهل فله ذلك وانه اذا لم يمكن التعلق بها بان علم الحال لا يزاحم الغرماء اه وبيناهناك ان الصحيح

(والا) يكن حاضر المجلس العقد (فان كان معسرا) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فسخ بالفلس) وأخذ المبيع لما يأتي في باب وحينئذ يشترط فيه حجر القاضي هذا ان سلم باجبار الحاكم والالم يجز له استرداد ولا فسخ ان وقت السلعة بالثمن لانه سلطه على المبيع باختياره ورضى بذمته (أو) كان (موسرا وماله بالبلد) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها وهي دون مسافة القصر (حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم وان لم يكن محجورا عليه بالفلس

(في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن لئلا يتصرف فيها بما يفوت حق البائع وهذا غير حجر الفلاس لانه لا يعتبر فيه ضيق مال ولا يتسلط به البائع على الرجوع لعين ماله ولا يفتقر لسؤال الغريم فيه بخصوصه ولا يحتاج لفك قاض على الاوجه وينفق على بمونه نفقة المومنين ولا يتعدى للحادث ولا يباع فيه مسكن وخادم جز ما في الكل وكذا لا يحل به دين مؤجل جز ما ايضا ومن ثم يسمى الحجر الغريب (فان كان) ماله (بمسافة القصر) من بلد البيع (لم يكلف البائع الصبر الى إحضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح (٢٣) ان له) بعد الحجر عليه لاقبله (الفسخ)

وأخذ المبيع من غير مراجعة  
حاكم لما ذكر وما ذكرته  
من اعتبار بلد البيع هو ما  
يظهر من كلامهم وعليه  
فلو انتقل البائع منها الى  
بلد اخر فهل العبرة ببلده  
او بلد البيع محل نظر  
وظاهر تعليلهم بالتضرر  
بالتأخير ان العبرة ببلد  
البائع فان قلت التسليم  
إنما يزم بمحل العقد دون  
غيره فلتعتبر بلد العقد  
مطلقا قلت ممنوع فسيعلم  
بما يأتي في القرض ان له  
المطالبة بغير محل التسليم  
ان لم تكن له مؤنة او تحملها  
فان كان لنقله مؤنة ولم  
يتحملها طالبه بقيمته في  
بلد العقد وقت الطلب  
واذا اخذها كانت للفيصولة  
لجواز الاستبدال عنه  
بخلاف السلم (فان صبر)  
البائع لاحضار المال (فالحجر)  
على المشتري (كاذكرناه)  
قريبا لئلا يفوت المال  
(وللبائع حبس مبيعه حتى  
يقبض ثمنه) الحال أصالة  
وكذا للمشتري حبس ثمنه  
حتى يقبض المبيع الحال  
كذلك وإنما اثر البائع  
بالذكر لانه قدم تصحيح

الصحيح في حالة الجهل أنه ليس له من اراحة الغرماء فلا يتأتى حينئذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا ولك أن تقول  
ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله إن لم يكن محجور اعليه بفلاس فيندفع الامر  
الثاني ايضا اه سم مع زيادة إيضاح من ع ش (قوله في أمواله كلها) عبارة العباب والمغنى في المبيع وفي باقي  
أمواله إن رقت بدينه اه (قوله به) أي بهذا الحجر (قوله ولا يحتاج لفك قاض) أي بل ينفك بمجرد التسليم  
اه سم (قوله ومن ثم) أي من اجل ان هذا الحجر لا يعتبر فيه ضيق المال الخ (قوله بعد الحجر عليه) أي في  
أمواله كلها (قوله بعد الحجر الخ) المعتمد هنا عدم الاحتياج الى الحجر سم ونهاية ومعنى (قوله لما ذكر) أي  
لتضرره بتأخير حقه عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج لتعذر تحصيل الثمن كالفلاس به اه (قوله منها)  
أي من بلدة البيع اه ع ش (قوله الى بلد اخر) أي بينه وبين المال دون مسافة القصر كما هو ظاهر وإلا بان  
كان ابعده من محل العقد الى المال فظاهر انه لا اثر له اذ الصورة ان المال بمسافة القصر من محل العقد اه  
رشيدى ولك ان تزيد او بينه وبين المال مسافة القصر وبين محل العقد وبين المال دونها فيكون راجعا  
لصورتي الايسار جميعا (قوله يبلد البائع) أي الذي انتقل اليه و (قوله مطلقا) أي سواء انتقل البائع منه ام لا  
اه ع ش (قوله عنه) أي عن الثمن (قوله للفيصولة) أي لا للحيلولة فلا يسترد بحال بخلاف ما للحيلولة فانه  
قد يسترداه كردى (قوله بخلاف السلم) فاذا اخذ راس ماله فهو للحيلولة فانه لا يجوز الاستبدال عن المسلم  
فيه قول المتن (فان صبر فالحجر) فيه إشعار بعدم الحجر في قوله والاصح ان له الفسخ اه سم (على المشتري)  
أي يضرب على المشتري نهاية ومعنى (قوله كاذكرنا قريبا) أي في المبيع وفي جميع أمواله حتى يسلم الثمن  
اه مغنى (قوله كذلك) أي أصالة اه ع ش (قوله له) أي للحاكم (قوله ثم يسلم) أي الحاكم أو العدل  
(قوله ماله) أي ما وجب له قول المتن (اذ لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذا المشتري فوت المبيع  
واختلاف المكري والمكترى في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى

#### باب التولية

(قوله أصلها) إلى قوله وظاهر في النهاية والمعنى إلى قوله وبقائه الى المتن (قوله تقليد العمل) أي إلزامه كان  
ألزمه القضاء بين الناس اه بجزمى عبارة الكردى أي تفويضه الى الغير اه (قوله ثم استعملت) أي في  
لسان اهل الشرع اه ع ش (قوله فيما يأتي) عبارة الشورى والتولية اصطلاحا نقل جميع المبيع الى  
المولى بالفتح بمثل الثمن المثل أو قيمة المتقوم بلفظ وليك أو ما اشتق منه والاشراك نقل بعضه بنسبته من  
الثمن بلفظ اشركتك أو ما اشتق منه اه (قوله ولم يذكرها) أي المحاطة اه ع ش أي في الترجمة (قوله لانها في  
الحقيقة) أي في نفس الامر اه ع ش (قوله واكتفى عنها الخ) وهذا أولى لما يأتي من الفرق بينهما في الفهم  
والحكم أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب ولم يذكر الشارح معناهما لغة وشرعا ويجوز ان يقال  
هما مصدران لرابح وحاط فيكون في اللغة معنى المراجعة اعطاء كل من اثنين صاحبهما معنى المحاطة نقص

ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله ان لم يكن محجور اعليه بالفلاس فيندفع هذا  
الامر الثاني (قوله لا يحتاج لفك قاض) أي بل ينفك بمجرد التسليم (قوله بعد الحجر عليه) المعتمد هنا  
عدم الاحتياج الى الحجر (قوله فان صبر فالحجر) فيه إشعار لطيف بعدم الحجر في قوله والاصح ان له الفسخ  
(باب التولية)

اجباره فذكر شرطه (إن خاف فوته) بهرب أو تمليك ماله لغيره أو نحوهما (بلا خلاف) لما في التسليم حينئذ من الضرر الظاهر نعم إن  
تمانعا وخاف كل من صاحبه واجبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالدفع له اول عدل ثم يسلم كلامه (وإنما الاقوال السابقة اذ لم يخف فوته وتنازعا  
في مجرد الابتداء) بالتسليم (باب التولية) أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشراك) مصدر اشركه صير شريكا (والمراجعة)  
من الربح هو الزيادة والمحاطة من الخطو وهو النقص و يذكرها لدخولها في المراجعة لانها في الحقيقة ربح المشتري الثاني واكتفاء عنها

كل من اثنين شيئا مما يستحقه صاحبه وأما في الشرع فعنهما يعلم بما يأتي وهو أن المراجعة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على أجزائه والمحاطة ببيع ذلك مع حط موزع على أجزائه اه ع ش (قوله ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزومه من جهة بائه فقط بان لا يكون له أعني لبائه خيار اذ ليس له أي المشتري التصرف مع غيره أي البائع بما يبطل خياره أي البائع لا من جهته هو أيضا فلو كان الخيار له وحده صحت توليته مر اه سم زاد البجيري ومثله إذا كان الخيار له أو أذن له البائع اه (قوله وعلمه الخ) المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن اه ع ش أي والواو بمعنى مع (قوله وبقائه) أي الثمن (قوله أو بقاء بعضه) احتراز عما لو حط جميعه عنه على التفصيل الاتي اه سم (قوله بما يأتي) أي في قوله ولما بطلت لأنها حينئذ بيع بلا ثمن اه ك ر د ي (وصفة) أراد بالصفة ما يشمل الجنس وخرج بذلك ما لو علم به بالمعينة فلا يكفي كما يأتي وينبغي أن محل عدم الاكتفاء بذلك ما لم ينتقل المعين للمولى أو يعلم قدره وهو في يد البائع اه ع ش عبارة الحلبي ومنها أي الصفة كونه عرضا أو مؤجلا إلى كذا اه (قوله وإن طرأ عليه) أي المشتري أما البائع فلا بد من علمه قبل الإيجاب كاعلم من قوله قبل وعلمه بالثمن ويظهر أنه لو تقدم القبول من المشتري وهو عالم بالثمن دون البائع كما قال اشترت منك هذا بما قام به عليك وهو كذا ولم يقل ذلك ولكن أخبر البائع به غير المشتري تصح التولية قياسا على ما لو علم به المشتري بعد الإيجاب اه ع ش (قوله بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله وقبل القبول) لا بعده ولو في مجلس العقد وهذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه اه ع ش (قوله بأعلامه) أي البائع اه ع ش (قوله هنا) أي في علم المولى والمثولى بالثمن (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن اه سم (قوله أو وليتك) أي العقد حيث تقدم مرجعه بان يقول هذا العقد وليتك والأولى رجوع الضمير للبيع اه ع ش (قوله وإن لم يقل) إلى قوله ويرده في النهاية لا قوله وإن لم يذكر اه وهذا (قوله وإن لم يذكر العقد) خالفه النهاية والمعنى فقالا ما حاصله أنه لا بد في الاشتراك من ذكر البيع أو العقد وقياسه أنه لا بد في صراحة التولية من ذلك ولافتكون كناية اه واعتمده ع ش والرشيدي وقال سم ويؤيده أي ما قاله الشارح أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرافة في صداقها اه وأشار ع ش إلى رده بقوله ومثل العقد ما يقوم مقامه كالصداق اه (قوله وهذا) أي وليتك هذا العقد أو وليتك اه ع ش (قوله وما اشتق منه) أي مصدره على حذف المضاف لأن الصحيح أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر والأفعال والصفات مشتقة منه (قوله بنحو قبلته الخ) أي أو اشتريته وقياس ما مر في البيع الاكتفاء بقبول من غير ضمير اه ع ش (قوله من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلا والمعنى يقع مؤجلا من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع الأول اه رشيدى (قوله على ما رجحه ابن الرفعة) وهو الأوجه نهاية وزيادى (قوله ويرده الخ) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد الأول أن يعتبر فيه صفات الثمن في العقد الأول وهذا يوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يردده فتأمل اه سم (قوله من حينه) أي من حين العقد الأول، إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب اه سم (أما المتيقن) أي قوله أن علم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله لتقع) أي التولية (عليه) أي عين المتيقن عبارة المنهج وبقيمته في العرض مع ذكره وبه أي بعين الثمن مطلقا أي مثليا أو متقوما بان انتقل إليه اه ع ش (قوله

بالمراجعة لأنها أشرف إذا  
(اشترى) شخص (شيئا)  
بمثلى (ثم) بعد قبضه ولزوم  
العقد وعلمه بالثمن وبقائه  
أو بقاء بعضه كما يعلم بما  
يأتي (قال لعالم الثمن) قدرا  
وصفة وإن طرأ عليه له بعد  
الإيجاب وقبل القبول  
بأعلامه أو غيره وظاهر أن  
المراد بالعلم هنا الظن  
(وليترك هذا العقد) وإن لم  
يقبل بما اشترت أو وليتك  
وإن لم يذكر العقد كما صرح  
به الجرجاني وهذا ما اشتق  
منه صرائح في التولية ونحو  
جعلته لك كناية هنا كالبيع  
(فقيل) بنحو قبلته وتوليته  
(لزومه مثل الثمن) جنسا  
وقدرا وصفة ومن ثم لو كان  
مؤجلا ثبت في حقه مؤجلا  
بقدر ذلك الاجل من حين  
التولية وإن حل قبلها على  
ما رجحه ابن الرفعة ويرده  
أن المذهب فيها بناء ثمنها على  
العقد الأول فيحسب الاجل  
من حينه على الأوجه أما  
المتيقن فلا تصح التولية  
معه إلا بعد انتقاله للمثولى  
لتقع على عينه نعم لو قال

(قوله ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزومه من جهة بائه فقط بان لا يكون له أعني لبائه خيار اذ ليس له التصرف مع غيره بما يبطل خياره لا من جهته هو أيضا فلو كان الخيار له وحده صحت توليته مر (قوله أو بقضاء بعضه) احتراز عما لو حط جميعه عنه على التفصيل الاتي (قوله بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن (قوله وإن لم يذكر العقد) يؤيده أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرافة في صداقها (قوله ويرده أن المذهب الخ) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد أن يعتبر فيها صفات الثمن في العقد الأول وهذا يوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يردده فليتأمل (قوله من حينه على الأوجه) أي من حين العقد الأول حتى إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب (قوله



في صداقها بلفظ القيام أو الرجل في عوض الخلع ان علم العاقدان في صورتين مهر المثل على الأوجه لوجوب ذكره وقولهم مع العرض شرط للسلامة من الاثم إذ يشدد في البيع بالعرض مالا يشدد في البيع بالنقد كما يأتي للصحة العقد لما يأتي ان الكذب في المراجعة أو في غيرها لا يقتضي بطلان العقد وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر بشروطها ثم ان وقعت قبل مضي مدة لها أجرة فظاهروا الا فان قال وليت من أول المدة بطلت فيما مضى لانه معدوم وصحت في الباقي بسطه من الأجرة أو وليت كما ذكر (وهو) أي بقسطه كما ذكر (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) أي شروطه كلها كقدرة تسليم وتقابض الربوي (وترتب أحكامه) كتجدد الشفعة إن عفا الشفع في العقد الأول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) لظهور أنها بالثمن الأول (ولو حط من المولى) بكسر اللام من البائع أو واره أو وكيله كما أفهمه بناءه هنا للمفعول فقوله في الروضة ولو حط البائع للغالب لا للتقيد

بالعرض) صلة المشتري ومراده بالعرض المتقوم فبشمل مالا يجوز فيه السلم وغير المنضبط من المتقومات اه ع (قوله وذكر القيمة مع العرض) أي كان قال قام على عرض أو كتاب قيمته كذا وقد وليت العقد بمقام على أو وليت العقد بمقام على وهو عرض أو كتاب قيمته كذا (قوله ولو لولت امرأة الخ) بان قالت وليتك الصداق بمقام على فكأنها باعتها أي الصداق بمهر المثل و (قوله أو الرجل في عوض الخلع) بان قال الزوج وليتك عقد الخلع بمقام على فكأنه باع عوضه بمهر المثل اه بجري و انظر هذا التصوير مع قول الشارح الآتي لوجوب ذكره (قوله في عوض الخلع) أي وفي الصلح عن الدم ويكون الواجب الدية سم على منهج اه ع (قوله في صورتين) أي قوله ولو لولت امرأة الخ وقوله أو الرجل الخ (قوله لوجوب ذكره) أي مهر المثل قضيته انه يتمتع تقويم العين والتولية بقيمتها اه سم (قوله وقولهم مع العرض) أي مع ذكره اه رشيدى (قوله للسلامة من الاثم) ينبغي ان محل الاثم إذا حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض لا تنقص قيمته عن عشرة فذكرها أو أقل فلا اثم سم على حج أي وكانت الرغبة بين الناس في الشراء بالعرض مثل النقد اه ع (قوله في الاجارة) أي سواء إجارة العين والذمة وان فرق سم على المنهج بينهما عبارته ولك أن تفرق بين الاجارة العينية فتصح التولية فيها دون إجارة الذمة لا متناع بيع المسلم فيه اه كلام الناشئ انتهى ع (قوله بشروطها) أي التولية من كونها عالمين بالاجرة والمنفعة المعقود عليها وبيان المدة إن كانت مقدرة بها و (قوله وإلا) أي بان وقعت بعد مضي مدة لها اجرة و (قوله بقسطه من الاجرة) أي من المسمى باعتبار ما يخص ما بقي منه بعد رعاية اجرة المثل لما بقي ولما مضى وقال سم على حج وينبغي اشتراط علمها بالقسط هنا اه وقياس ما تقدم في تفريق الصفقة انه لا يشترط العلم بالقسط بل توزيع الاجرة على أجزاء المدة كاف اه ع (قوله أو وليت كما ذكر الخ) ينبغي ان يكون التولية في البيع بعد تلف بعض المبيع كذلك اه سيد عمر قول الماتن (وهو بيع في شرطه) أي لان حد البيع صادق عليه معنى ونهاية قال ع (قوله لان حد البيع هو عقد يفيد ملك عين او منفعة على التأييد على وجه مخصوص اه (قوله أي شروطه) إلى قوله وبه يعلم في النهاية (قوله وتجدد الشفعة الخ) وبقاء الزوائد المنفصلة للمولى وغير ذلك لانه ملك جديد يندى بمغنى قول الماتن (لكن لا يحتاج إلى ذكر الخ) في العباب والروض واصله وكذب المولى في الثمن قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه في المراجعة وسيأتي اه أي سيأتي حكمه وهو انه يحط الزيادة كما قاله في شرحه فالتقيد بالخط يدل على انه لا خيار وهو نظير المراجعة ايضا بقى الكذب في غير الثمن مما يأتي في المراجعة انه يقتضي التخير فهل يجري في التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان وبقى ايضا الكذب في الشريك وينبغي انه كالنولية مر اه سم (قوله لظهور أنها بالثمن) أي بمثله في المثلى وبه مطلقا بان انتقل اليه وهذا يفيد انه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية إلا لبعينه تأمل سم على المنهج اه ع (قوله من البائع الخ) متعلق بحط رشيدى (قوله أو واره الخ) أي أو السيد بعد تعجيز المكاتب نفسه أو موكل البائع اه نهاية قال ع (قوله بعد تعجيز المكاتب أي إن كان البائع مكاتباً ومثله سيد العبد المأذون له في التجارة سواء كان الخط بعد الحجر عليه أو قبله اه (قوله أو وكيله) أي في الخط إذا لو كمل في البيع ليس له ذلك بغير إذن موكله ع (قوله بحط موصى له الخ) أي بان اوصى البائع

وذكر القيمة مع العرض) فيه اعتبار ببيان الحال وسيأتي مثله في شرح قوله والشراء بالعرض حيث قال فية ولعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر العرض وان باعه بلفظ القيام وسيأتي انه لو باع بلفظ قام على أو رأس المال لا يجب بيان الحال وان هذا بخلاف بعض عين الصفقة حيث لا يجوز بيعه بلفظ القيام أو الشراء إلا ان بين الحال (قوله لوجوب ذكره) قضيته انه يتمتع تقويم العين والتولية بقيمتها (قوله للسلامة من الاثم) ينبغي ان محل الاثم إذا حصلت مظنة التفاوت وإلا كان قطع بان العرض لا ينقص قيمته عن عشرة فذكرها أو أقل فلا اثم (قوله بقسطه) ينبغي اشتراط علمها بالقسط هنا (قول المصنف) لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن (قال في العباب كالروض واصله وكذب المولى في الثمن أي قدره أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه

بالثمن لو احدى أو أحوال واحد عليه ثم حط واحد منهما بعض الثمن عن المشتري و(قوله و محتمل) عطف على موصى له يعنى لا عبرة بخطهما فيردان على المصنف اه كرى (قوله بكل تقدير) أى تقدير كون خطهما عاما أو خاصا اه كرى ويظهر ان المراد سواء كان البائع فى كلام الروضة للغالب أو للتقيد (قوله ارثه) أى المولى بالكسر (للمن) أى ومالو اوصى له به اه عش (قوله كالخط) أى كالتعبير به (قوله حط ذينك) أى الموصى له بالثمن والمحتمل به (قوله فانه) أى الثمن الذى اسقطه الموصى له به او المحتمل به (قوله فكل من التعبيرين مدخول) فيه نظر واضح لأن التعبير بالسقوط جامع وان لم يكن مانعا والتعبير بالخط ليس بجامع ولا مانع سم وسيد عمر و كرى (قوله بعد التولية) الى قوله إذ لا معاملة فى النهاية والمغنى لا قوله لان الاصل عدم الخط (قوله بعد التولية او قبلها الخ) حق العبارة قبل التولية او بعدها الخ فتأمل اه رشيدى (قوله بعد لزوم اوقبله) أى لكل من البيع والتولية او لاحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى اه سم (قوله إذ خاصة التولية) أى فائدتها (قوله او جميعه) عطف على قول المتن بعض الثمن (قوله ان حط أيضا) شمل لإطلاقة ما لو كان الخط بعد قبض المولى بالكسر جميع الثمن من المولى بالفتح فيرجع المولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان او بعضا لانه بالخطبتين ان اللازم للمتولى ما استقر عليه العقد بعد التولية واما لو قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع اليه بعضا منه او كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولى شىء لان الهبة لا تدخل لعقد البيع الاول فيها حتى يسرى منه الى عقد التولية اه عش (قوله وإلا) أى بان حط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم البيع (قوله لانه حينئذ يسع الخ) قال الدميرى حادثه وقع فى الفتاوى ان رجلا باع ولده دارا بثمن معلوم ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفرق من المجلس فاجيب فيها بانه يصير كمن باع بلا ثمن وهو غير صحيح فيستمر على ملك الوالد اه وما قاله هو الموافق لكلام الشيخين اه معنى ومثله فى النهاية و اراد بكلامهما ما ذكره قبيل ذلك وهو مانصه ولو حط جميع الثمن فى مدة الخيار بطل العقد على الاصح كالمو باع بلا ثمن قاله الشيخان قبيل الاحتسار اه سيد عمر (قوله ومن ثم) أى من اجل كونها حينئذ يباع بلا ثمن اه عش (قوله لو تقايلا) أى العاقدان فى التولية كرى وعش (قوله بعد حطه) أى الجميع (قوله بعد لزوم) أى لزوم التولية (قوله لم يرجع المشتري) أى المتولى (على البائع) أى المولى بالكسر اه كرى وفسر عش المشتري بالمولى بكسر اللام والبائع بالبائع الاول والاول هو الظاهر المتعين (قوله ليس للبائع) أى الاول اه عش (قوله وسيأتى فى الاجارة الخ) واعلم ان فيأذكره هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكما وتقرى على ما قبله نظر او اضحاو لم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الخط أى البراء لا يلحق المتولى ولا التفريقه على ما قبله وجه صحة وكان مر تبعة فى شرحه على قوله وسيأتى فى الاجارة الخ فامرت اصحابنا لارادنى غيتى عن ذلك المجلس ايراد ذلك عليه أى مر فضرى على جميع ذلك ووافق على ان الوجه خلاف ذلك وفى شرح الشارح للارشاد وما تقررت علم ان الوجه ان البراء كالحط وان قلنا انه تملك وقول الطبرى

فى المراجعة وسيأتى اه أى سيأتى حكمه وهو أنه يحط الزيادة كما قاله فى شرحه ولما قال فى الروض فلو كذب فكال كذب فى المراجعة قال فى شرحه وهو هذا من حيث الفتوى حاصل قول الاصل فقيل كالكذب فى المراجعة وقيل يحط قول واحد اه فالتقيد بالخط يدل على انه لا خيار وهو نظير المراجعة ايضا بقى الكذب فى غير الثمن مما يأتى فى المراجعة انه يقتضى التخير فهل يجرى فى التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان مر وبقى ايضا الكذب فى التشريك وينبغى انه كالتولية مر (قوله ووجه رده الخ) اقول فيه نظر واضح لان اشتراك التعبيرين فى ورود ذينك عليهما لا ينافى مدعى هذا القيل من اولوية السقوط لمزيتة بشموله دون الخط ارثه للثمن فتأمل فانه فى غاية الظهور فهذا الوجه مما لا استقامة له (قوله بعد لزوم اوقبله) أى لكل من البيع والتولية او لاحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى (قوله او جميعه انخط ايضا) ومعلوم ان حط جميعه قبل لزوم البيع يطله (قوله وسيأتى فى الاجارة صحة البراء الخ)

ومحتمل لانهما أجنبيان عن العقد بكل تقدير وبه يعلم رد ما قيل التعبير بالسقوط أولى ليشمل إرثه للثمن ووجه رده أن التعبير به كالخط يرد عليه حط ذينك فانه سقط وحط عنه ولم يسقط عن المتولى فكل من التعبيرين مدخول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها بعد لزوم أو قبله (انخط عن المولى) بفتحها إذ خاصة التولية وإن كانت يباعا جديدا التنزيل على الثمن الاول أو جميعه انخط أيضا ان كان بعد لزوم التولية وإلا بطلت لأنها حينئذ يبيع بلا ثمن ومن ثم لو تقايلا بعد حطه بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشىء والأوجه أن للمولى بالكسر مطالبة المولى وان لم يطالبه بآئعه لأن الأصل عدم الخط وان لم يطالبه بآئعه لم يطالبه المولى بالفتح إذ لا معاملة بينهما وسيأتى فى الاجارة صحة البراء من جميع الاجارة ولو فى مجلس العقد مع الفرق بينها وبين البيع

وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى (والاشراك في بعضه) اى المبيع (كالتولية في كله) (٢٧٤) في الاحكام المذكورة (ان بين البعض)

لبس كالخط ضعيف اه سم واقره ع ش (قوله) وحينئذ فلا يلحق ذلك الخ) قد يقتضى صحة التولية ولو بعد الخط ولعله غير مراداه سم (قوله) فلا يلحق ذلك اى صحة الابرأه عن جميع الاجرة اه كرى (قوله اى المبيع) الى قوله نعم لوقال في المغنى الامانة عليه الى قوله وقضية كلام الشيخين في النهاية (قوله) في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل اذا وقع الخط بعد لزوم عقد الاشراك وبه صرح الروض وشرحه وشامل ايضا لحكم لحوق تاجيل الثمن لعقد الاشراك ولو بعد حله على ما تقدم فليراجع اه سم باختصار عبارة المغنى في جميع مامر من الشروط والاحكام لان الاشراك تولية في بعض المبيع اه (قوله) وادخال الخ) عبارة المغنى واعترض المصنف في ادخاله الالف واللام على بعض وحكى منعه عن الجمهور اه (قوله) نعم لوقال الخ) بقى ما لوقال اشركتك بالنصف بربع الثمن هل يصح ام لا فيه نظر والذي يظهر الصحة ويكون شريكا بالربع والباء فيه بمعنى في ونقل عن بعض اهل العصر خلافه اه ع ش (قوله) لا حتماله) من اضافة المصدر الى مفعوله اى لاحتمال اللفظ الذى قبل ذكر الثمن المراد وقوله وان نزل اى كل من المقيس والمقيس عليه (قوله) على خلافه) اى خلاف المراد (قوله) فرق بينهما) اى بين ما لوقال بربع الثمن مثلا وبين قوله اشركتك في نصفه الخ اه ع ش (قوله) انه لا يشترط الخ) معتمده اه ع ش (قوله) يشترط كفى بيع هذا الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) فعلية) اى فاذا بينا على ما قاله المجمع اه ع ش (قوله) من غير كراهة) الى قوله في احد عيين في النهاية اى لا قوله ولا نيته (قوله) بيع المساومة) هى ان يقول اشترى بمائت اه ع ش عبارة الكردى اى المبايعه العادية بان يطلب كل الاسترباح من الآخر مع قطع النظر عن العقد الاول اه (قوله) فانه يجمع على حله الخ) يشعر بانه قيل بحرمة المراجعة ويصرح به قوله انه ربوا لعل عدم الكراهة مع القول بالحرمة لشدة ضعف القول بالحرمة وليس للقول بالحرمة مطلقا مقتضيا للكراهة بل يشترط قوة القول بها اه ع ش (وذاك) اى بيع المراجعة (قوله) قال فيه ابن اعمر وعباس الخ) عبارة المغنى وما روى عن ابن عباس انه كان ينهى عن ذلك وعن عكرمة انه حرام وعن اسحق ان البيع يبطل به حل على ما اذا لم يبين الثمن اه (قوله) بها) اى بالمائة اى الاشتراء بقول المتن (بما اشتريت) اى او برأس المال او بمائتين او بما قام على او نحو ذلك ولو ضم الى

عبارته هناك مانصه وقضية ملكها حالا ولو مؤجلة صحة الابرأه منها ولو في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالا براء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان من الخيار كمن العقد فكانه باع بلا ثمن اه واعلم ان فيما ذكره هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكما وتقريرا على ما قبله واضحا ولم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الخط لا يلحق المتولى ولا لتفرعه على ما قبله وجه صحة وكان مرتبته في شرحه على قوله وسياتي في الاجارة الى قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى فامرت اصحابنا لارادى غيبى عن ذلك المجلس بايراد ذلك عليه فضرر على جميع ذلك ووافق على أن الوجه خلاف ذلك وفي شرح الشارح الارشاد وما تقرر يعلم ان الواجهة ان الابرأه كالخط وان قلنا انه تملك وقول الطبرى ليس كالخط ضعيف ولو عبر بالسقوط لشمل ارث المولى الثمن او بعضه فان الزركشى بحث انه يسقط عن المتولى كما يسقط بالبراءة وعليه لو ورث الكل قبل التولية او بعدها وقبل اللزوم لم يصح اه (قوله) وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى) قد يقتضى صحة التولية ولو بعد الخط ولعله غير مراد (قوله) في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل اذا وقع الخط بعد لزومه عقد الاشراك وعبارة الروض وشرحه في باب المراجعة والخط للكل أو للبعض بعد جريان المراجعة لم يلحق من اشترى بخلاف نظيره في التولية والاشراك قال القاضى لان ابتناءهما على العقد الاول اقوى من ابتناء المراجعة الخ اه وسياتي في شرح قول المصنف واذا قال بعتك بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن تفصيل حكم الخط في المراجعة وشامل ايضا لحكم لحوق تاجيل الثمن كعقد الاشراك ولو بعد حله على ما تقدم فليراجع (قوله) ويؤيده مامر عن الجرجاني) قضيته ان الهاء في قوله المامر عن الجرجاني او وليست

يجمع على حله وعدم كراهته وذاك قال فيه ابن اعمر وعباس رضى الله عنهم انه ربا

وتبعهما بعض التابعين وقال بعضهم انه مكروه (بان) هى بمعنى كأن (يشترى به) بمائة ثم يقول (مع عليه بها) لئلا يها (بعتك بما اشتريت)

كناصفة أو بالنصف وإلا  
كأشركتك في بعضه أو شيء  
منه لم يصح جزا للجهل فان  
قال في النصف فله الربع  
ما لم يقل بنصف الثمن فانه  
يكون له النصف وادخال  
ال على بعض صحيح وان كان  
خلاف الاكثر (فلو أطلق)  
الاشراك كأشركتك فيه  
(صح) العقد (وكان)  
المبيع (مناصفة) بينهما  
لان ذلك هو المتبادر من  
لفظ الاشراك وكما لو أقر  
بشيء لزيد وعمر ونعم لوقال  
بربع الثمن مثلاً كان شريكاً  
بالربع فيما يظهر أخذاً بما  
تقرر في أشركتك في نصفه  
بنصف الثمن بجامع ان ذكر  
الثمن في كل مبين للمراد من  
اللفظ قبله لاحتماله وان  
نزل لولم يذكر هذا التخصيص  
على خلافه وتوهم فرق بينهما  
بعيد وقضية كلام الشيخين  
وغيرهما انه لا يشترط ذكر  
العقد كما مثله ويؤيده  
ما مر عن الجرجاني في  
التولية وهو اوجه من قول  
جمع وان اعتمده صاحب  
الانوار يشترط كفى بيع  
هذا او في هذا العقد فعليه  
أشركتك في هذا كناية  
(وقيل لا) يصح للجهالة  
(ويصح بيع المراجعة) من  
غير كراهة لعموم قوله  
تعالى وحل الله البيع نعم  
بيع المساومة اولى منه فانه

الثلث شيئاً وباعه مراحة كاشترته بمائة وبعثك بمائتين وربح درهم لكل عشرة أوروبح ده يازده صح  
وكأنه قال بعتك بمائتين وعشرين ولو جعل الربح من غير جنس الثمن جازئهاية ومغنى (قوله أى مثله) أى  
فى المثل أى وبقيته فى العرض مع ذكره به مطلقاً ان انتقل إليه على قياس ما تقدم فى التولية والاشراك اه  
حلى قول المتن (وربح درهم) بالجر على العطف والنصب على أنه مفعول معه والرفع بعيداه بحيرى (قوله  
هى بمعنى ما قبله) أى صينة ربح ده يازده بمعنى وربح درهم لكل عشر كذا يفهم من سم والمغنى وهو  
الظاهر وقضية كلام ع ش على م ر رجوع هى الى لفظ ده عبارة قوله بمعنى ما قبله أى عشرة لا يقال  
قضية هذا التفسير ان ربح العشرة احد عشر فيكون مجموع الاصل والربح واحد وعشرين لا نناقول  
لا يلزم تخريج الالفاظ العجمية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعملته العرب من لغة العجم يكون جارياً على  
عرفهم وهو هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المغنى عليه وربح ده ما يصيرها احد عشر وسيأتى الإشارة  
إليه فى المحاطة بقول الشارح م ر المراد من هذا التركيب الخ اه (قوله فسكانه قال الخ) تفرع على قوله  
هى بمعنى ما قبله (قوله وآثروها) أى ده يازده اه ع ش عبارة سم قوله لوقوعها بين الصحابة الخ عبارة  
شرح العباب ماروى عن ابن عباس ورضى الله تعالى عنهم انهما كانا نيهان عن بيع ده يازده  
وده وازده بفتح الدال فى الكل ويقولان انه رباهما عارضاه ونهيهما عن ذلك الخصوص لا ينافى نهيهما  
عن المطلق فقوله وآثروها الخ لا ينافى قوله السابق فى مطلق المراجعة وذاك قال فيه الخ اه وقال الكردى  
قوله وآثروها أى آثروا المراجعة دون المساومة اه (قوله واختلافهم) أى الصحابة اه سم (قوله كما  
علمت) أى فى قوله وذاك قال فيه الخ فانه يشعر بذلك وفيه ان الذى علم بما سبق حكم المراجعة على الاجمال  
لا خصوص ده يازده إلا أن يجاب بان المراد انه علم اختلافهم فيها فى ضمن العلم فى اختلافهم فى المطلق وفيه  
ان مجرد هذا لا يصلح لتوجيه الاثارة سم باختصار ولعل لهذا رجوع الكردى ضمير وآثروها الى  
المراجعة كما مر (قوله ولا يصح ذلك) أى لا يصح بيع المراجعة ان كان الثمن دراهم معينة الخ لان المعايير هنا  
لا تسكن وان كفت فى باب البيع والاجارة كما يأتى فى قبيل قول المتن وليصدق البائع وبل للترقى أى بل لا يصح  
فى احد الخ لانه كاذب بخلاف ما لو قال قام على بكذا فانه يصح اه كردى وقوله وبل للترقى الخ يأتى آنفاً عن سم  
عن شرح العباب ما يخالفه (قوله غير موزونة) عبارة تفه يأتى غير معلومة الوزن اه سم عبارة المغنى  
والنهاية فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة او خنطة مثلاً معينة غير مكيلة لم يصح البيع مراجعة اه (قوله  
كما يأتى) أى فى شرح قوله فلو جهله أحدهما بطل على الصحيح اه سم (قوله ولا يقول الخ) أى فى بيع  
عينين الخ مراجعة (قوله ولا يقول اشترى الخ) أى بخلاف ما لو باع بلفظ قام على او راس المال لا يجب بيان  
الحال كما يصرح به عبارة شرح الروض وهذا أى احد عينين الخ بخلاف بعض عين الصفقة فانه لا يجوز بيعه

للبيع وقياس ذلك انه على قول الجمع المذكور الذى اعتمده صاحب الانوار يكون وليشكه كناية فليتأمل  
(قوله بمعنى ما قبله) لان معناها ربح العشرة و احد لكل عشرة وحاصل ربح كل عشرة واحد (قوله لوقوعها  
بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم الخ) عبارة شرح العباب وماروى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم  
انهما كانا نيهان عن بيع ده يازده ووده وازده بفتح الدال فى الكل ويقولون انه رباهما عارضاه ونهيهما  
عن ذلك الخصوص لا ينافى نهيهما عن المطلق فقوله وآثروها الخ لا ينافى قوله السابق مطلق المراجعة وذاك  
قد قال فيه الخ (قوله واختلافهم) أى الصحابة فى حكمها كما علمت أى فيما سبق وفيه بحثان الاول انه لم يعلم  
بما سبق اختلاف الصحابة إذ مجرد النقل عن ابى عمر وعباس لا يقتضى مخالفة غيرهما لهما إلا ان يجاب بانه  
يشعر بذلك او بان الضمير فى قوله واختلافهم للعلماء والثانى ان الذى علم بما سبق حكم المراجعة على الاجمال  
لا خصوص صيغة ده يازده والكلام فى خصوصها لان الكلام فى توجيه اثارها إلا ان يجاب بان المراد انه  
لم اختلافهم فيها فى ضمن العلم فى اختلافهم فى المطلق وفيه ان مجرد هذا لا يصلح لتوجيه الاثارة (قوله غير  
موزونة) عبارة تفه يأتى غير معلومة الوزن (قوله كما يأتى) أى فى شرح قوله فلو جهله أحدهما بطل

أى مثله وللمبادرة فهم المثل  
فى نحو هذا لم يحتاج فيه  
لذكره ولا نيته (وربح  
درهم لكل عشرة) او فيها  
او عليهم (أوروبح ده) بفتح  
المهملة وهى بالفارسية  
عشرة (باز) واحد (ده)  
فهى بمعنى ما قبله فكانه  
قال بمائة وعشرة فيقبله  
الخاطب ان شاء وآثروها  
بالذكر لوقوعها بين  
الصحابة رضى الله عنهم  
واختلافهم فى حكمها كما  
علمت ولا يصح ذلك فى  
دراهم معينة غير موزونة  
كما يأتى بل فى احد عينين  
اشتراهما بشمن واحد  
وقسط الثمن على قيمتهما  
وقت الشراء

ولايقول اشترت بكذا  
الا ان بين الحال ودرهم  
الربح حيث اطلقت من  
نقد البسطة الغالب وان  
كان الاصل من غيره  
(تنبيه) لوقال اشترته  
بعشرة وبعته باحد عشر  
ولم يقل مائة ولا ما  
يفيدها لم يكن عقد مائة  
كما قاله القاضي وجزم به  
في الانوار حتى لو كذب  
فلا خيار ولا حط كما يأتي  
وهذا غير ما ياتي عنه لان  
ذاك فيه ما يفيد المراجعة  
وهو وبيع كذا او ياتي قبيل  
الباب ما يصرح بذلك (و)  
يصح بيع ( المحاطة  
كبعة ) ك ( بما اشترت  
وحط ) درهم لكل أوفى أو  
عن أو على كل عشرة أو  
حط (ده يارده) المراد من  
هذا التركيب ان الاحد  
عشر تصير عشرة (و) من  
ثم يحط من كل احد عشر  
واحد) لان الربح جزء  
من احد عشر كما مر فليكن  
الحط كذلك ( وقيل )  
يحط ( من كل عشرة )  
واحد فان كان الثمن مائة  
او مائة وعشرة عاد على  
الاول لتسعين وعشرة  
اجزاء من احد عشر جزء  
من درهم او لمائة وعلى  
الثاني لتسعين أو لتسعة  
وتسعين ولو قال من كل  
عشرة تعين هذا الثاني  
(واذا قال بعثك بما اشترت)  
به او بشئ او براس مالي

بلفظ الشراء ولا القيام إلا ان بين الحال وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المسئلتين  
بما منه مانصه ووجه الفرق انه في البيع بتمامه على او براس المال يفترق الحال بين جزء العين الواحدة وبين  
إحدى العينين واما البيع بما اشترت فهما فيه على حد سواء ويوجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمة العينين  
لاختلافهما المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا نقص فيها بالتشقيص فجاز انظر لهذا التوزيع  
الذي لا يؤدي الى نقص بيع احدهما بقسطها بتمامه على او براس المال لا على اجزاء العين الواحدة لان اجزاءها  
تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها ويبيع البعض من غير ذكر كل الثمن بتمامه على ولا يغيرها اه وقد  
استثنى في العباب من العين الواحدة المثل كالحط وفيه وشرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين  
الوقوف عليه والله اعلم اه سم بحذف (قوله الا ان بين الحال) معناه ان يقول اشترته مع غيره وقطعت الثمن  
على قيمتها وكان قسطه كذا اه كردى (قوله ودرهم الربح) الى قوله وماذا في النهاية (قوله حيث اطلقت)  
فان عينت من غيره جازاه سم (قوله لو قال الخ) اى كاذبا و (قوله لم يكن عقد مائة) بل عقد مساوما وهو  
صحيح وان حرم عليه الكذب اه ع ش (قوله حتى لو كذب الخ) تفريع على قوله لم يكن عقد مائة (قوله  
فلا خيار الخ) اى للشترى وهذا يقع في مصرنا كثيرا اه ع ش (قوله كما ياتي) اى في شرح والاصح سماع  
بينه (قوله وهذا) اى ما نقله عن القاضي هنا (قوله غير ما ياتي) اى في شرح ولا خيار للشترى و (قوله عنه)  
اى عن القاضي اه كردى (قوله لان ذاك) اى ما ياتي (قوله بذلك) اى بالمعاصرة قول المتن (و المحاطة) ويقال  
لها الموضوعة والخاسرة نهاية ومعنى قول المتن (كبت) اى كقول من ذكر لغيره وهما عالمان بالثمن  
بعثك (بما اشترت) اى بمثله أو براس المال أو بما قام على أو نحو ذلك اه معنى قول المتن (وحط) بالنصب  
اى مع حط وهو متعين هنا ولا يصح الجراه حمل على النهاية (قوله وحط درهم) الى قوله اما الحط في  
النهاية الا قوله او بشئ الى قوله بخلاف ما مر في المعنى الاما ذكر (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المراد  
ذلك (قوله لان الربح الخ) اى في مائة الاحد عشر نهاية ومعنى (قوله على الاول) اى الراجح (قوله  
لتسعين الخ) اى فيما اذا كان الثمن مائة و (قوله او لمائة) اى اذا كان الثمن مائة وعشرة (قوله وعلى الثاني)  
اى المرجوح (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) اى يحط من كل عشرة واحد لان من تقضى  
اخراج واحد بخلاف اللام وفي وعلى والوجه في نظيره من المراجعة اى وهى قوله وبيع درهم من كل عشرة  
كما افاده شيخنا الشهاب الرملى الصحة مع الربح لما يلزم على عدم الربح من الغاء له وبيع درهم وتكون حينئذ  
من للتعليل او معنى فى او على بقرينة قوله وبيع درهم سم ونهاية ومعنى (قوله او بشئ) اى ثمن المبيع (قوله  
ما استقر عليه العقد) مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه  
ع ش (قوله محلقه) اى الثمن (قوله قبله) اى قبل الزوم عبارة المعنى فى زمن الخيار اه

على الصحيح (قوله ولا يقول اشترت بكذا الا ان بين الحال) أى بخلاف ما لو باع بلفظ قام على أو رأس  
المال لا يجب بيان الحال كما يصرح به عبارة شرح الروض وهذا بخلاف بعض عين الصفقة فانه لا يجوز بيعه  
بلفظ الشراء ولا القيام الا ان بين الحال كما بينه في شرح الروض وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام  
على الفرق بين المسئلتين بما منه مانصه ووجه الفرق انه في البيع بتمامه على او براس المال يفترق الحال بين  
جزء العين الواحدة وبين إحدى العينين واما البيع بما اشترت فهما فيه على حد سواء ويوجه ذلك بان الثمن  
يتوزع على قيمتي العينين لاختلفا فهما المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا نقص فيها بالتشقيص  
فجاز انظر لهذا التوزيع الذي لا يؤدي الى نقص بيع احدهما بقسطها بتمامه على او براس المال لا على  
اجزاء العين الواحدة لان اجزاءها تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها ويبيع البعض من غير  
ذكر كل الثمن بتمامه على ولا يغيرها اه وقد استثنى في العباب من العين الواحدة المثل كالحط وفيه  
وفي شرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله اعلم (قوله حيث اطلقت) فان  
عينت من غيره جاز (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الوجه كما افاده شيخنا الشهاب الرملى

( لم يدخل فيه سوى الثمن ) وهو ما استقر عليه العقد عند الزوم فيعتبر ما لحقه قبله

(قوله ونقص) قال المحلى في زمن خيار المجلس أو الشرط اه ع ش (قوله ذلك) أى ما لحقه الخ (قوله لان العقد الخ) أى الاول وهو تعليل للثن (قوله الا بذلك) إشارة الى الثمن اه كردى (قوله اما الخط الخ) حاصله ان خط البعض إذا كان بعد لزوم العقد الاول فان كان العقد الثانى بلفظ الشراء ينعقد المراجعة لكن لا يلحق الخط المشتري وان كان بلفظ القيام فلا ينعقد العقد المراجعة الا اذا اسقط المخطوط واضر بالباقي اه كردى عبارة المغنى ولو خط جميع الثمن فى مدة الخيار يطل العقد كما لو باع بلا ثمن اما اذا وقع الخط بعد لزوم العقد فان كان بعد المراجعة لم يتعد الخط الى المشتري وان كان قبلها فان خط الكل لم يجوز بيعه بقوله قام على ويجوز بلفظ اشترت وان خط البعض يجوز بلفظ القيام الا بعد اسقاط المخطوط وعبارة ع ش والحاصل ان الخط أى للبعض لا يلحق فى المراجعة الا اذا خط قبل عقد المراجعة وباع بلفظ القيام واخبر بالباقي اه (قوله بل مع الشراء) أى بل يصح البيع مراجعة بلفظ الشراء بعد خط الكل الكائن بعد الزوم أى ولا يلحق الخط اخذا بما تقدم فى نظيره مع خط البعض وكأنه لم يتعرض له لفهمه منه إذ لا فرق اه سيد عمر (قوله ولا يلحق خط) أى يلحق المشتري خط البعض ولا الكل (قوله بعد عقد المراجعة) أى وان لم يلزم اه رشيدى عبارة سم وما ذكره من التفاصيل قبل هذا فى بيع قبل عقد المراجعة كما هو ظاهر اه (قوله بخلاف مامر) أى التولية والاشراك سم وكردى (قوله لان ابتناءهما) أى التولية والاشراك اه سم (قوله او ثبت الخ) او حصل او بما هو على اه نهاية (قوله او بما وزنته) كذا فى النهاية أى اعطيته اه كردى قول المتن (دخل مع ثمة) اجرة الكيال الخ) ومحل دخول اجرة من ذكر اذا ألزمت المولى واداهما اه نهاية عبارة الا يعاب قال أى الا ذرعى ثم ما ذكرنا من دخول اجرة الكيال وغيره ظاهر اذا ألزمتها وأداهما اما اذا ألزمت ولم يغرم بعد فلم يصرحوا فيه بشئ لكن المتولى فرض الكلام فيما اذا ألزمت والشيخ ابو حامد فرضه فيما اذا اتفق ولعل المراد التمثيل لا التقييد بما ادى انتهى أى فالالتزام كاف وان لم يغرمه لان ذمته مشغولة به اه (قوله اجرة جمال الخ) ومنها اجرة ردما اشتراه مغصوبا او ابقا وفداء من اشتراه جانبا جناية او جبت القود اه نهاية (قوله جمال) الى قوله ولو وزن فى النهاية الا قوله بان يلزم المشتري بذلك فيه من يراه وقوله والزر كشي هنا ما لا يصح فليحذر (قوله جمال وختان) أى للبيع (قوله ان اشتراه مريضا) قضيته انه لو طر المرض بعد الشراء وقبل القبض انها لا تدخل وقضية محترزه الا فى مرض حدث عنده انها تدخل والا قرب الدخول فليراجع (قوله وعبرت بالثمن الخ) أى صورت الكيال والدلال فى المتن بكونهما للثمن (قوله اجرة ذلك) أى المذكور من الكيال والدلال اه كردى (قوله ونحوه) أى كالوزان (قوله على الموفى الخ) ﴿فرع﴾ الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة سالما فيقول اشترت لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليه فيكون العقد فاسدا كذا تحرروا قره مر واعتمده وجزم به ابن قاسم على شرح المنهج اه ع ش زاد البصرى وسيأتى ذكر المسئلة فى اخر الضمان نقلا عن المغنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين السبكي والاذرعى فليراجع ثم بما يعلم لك منه ان الاولى بالاعتقاد قول السبكي من الصحة عند العلم بقدرها والفساد عند الجهل اه (قوله وصور الخ) أى قول المصنف اجرة الكيال الخ (فى المبيع) أى كما صور فى الثمن يعنى قد تجب اجرة الكيال والدلال فى المبيع على المشتري بان يلزم المشتري من الالتزام (بذلك) أى المذكور من اجرة الكيال والدلال (فيه) أى فى المبيع (من يراه) أى الحاكم الذى يرى ان اجرة الكيال والدلال فى المبيع على المشتري (قوله او يقول اشتريته بكذا او درهم دلالة) عبارة النهاية او يلزم المشتري اجرة دلالة المبيع معينة اه عبارة

من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلك أما الخط بعد الزوم للبعض فع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يخبر بالباقي او للكل فلا ينعقد بيعه مراجعة مع القيام إذ لم يقم عليه بشئ بل مع الشراء ولا يلحق خط بعد عقد المراجعة بخلاف مامر لان ابتناءهما على العقد الاول أقوى إذ لا يقبلان الزيادة بخلافها (ولو قال) بعثك (بما قام) او ثبت (على) أو بما وزنته فيه وان نازع فيه الا ذرعى بأن المتبادر منه الثمن فقط (دخل مع ثمة اجرة) جمال وختان وتطين دار وطبيب ان اشتراه مريضا و (الكيال) للثمن المكيل (والدلال) للثمن المنادى عليه الى أن اشترى به المبيع وعبرت بالثمن لان اجرة ذلك ونحوه على الموفى وهو فى المبيع البائع وفى الثمن المشتري وصور أيضا فى المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فيه من يراه أو يقول اشتريته بكذا ودرهم دلالة

فى نظيره من المراجعة أى وهو قوله ورجح درهم من كل عشرة الصحة مع الرجح لما يلزم على عدم الرجح من الغاء قوله ورجح درهم وتكون حينئذ من للتعليل او بمعنى فى او على بقرينة قوله ورجح درهم مر (قوله ولا يلحق خط بعد عقد المراجعة) وما ذكره من التفاصيل قبل هذا فى بيع قبل عقد المراجعة كما هو ظاهر (قوله بخلاف مامر) شامل للتولية والاشراك ويصرح به التنية فى ابتنائها (قوله او يقول اشتريته بكذا ودرهم دلالة

الايحاب وما إذا قال اشتريت بكذا او درهم أجره الكيال وهو مراد المتولى بقوله أو يلتزم المشتري مؤنة كيل المبيع اه قال ع ش اى كان يقول اشتريته بكذا او درهم دلالة كما قاله حج اه وقال الرشيدى وصورة التزام مؤنة الكيل ان يقول اشتريته بكذا او درهم كيلة كما قاله الاذرى وقوله أو يلتزم المشتري اجرة دلالة المبيع معينة هذا لا يوافق ماسايقى له اخر الضمان من ترجيح ما قاله الاذرى هناك من بطلان البيع بالتزام الدلالة مطلقا سواء كانت معلومة او مجهولة اه كلام الرشيدى وقد قدمنا عن السيد عمر ان الاولى بالاعتماد قول السبكي من التفصيل خلافا لقول الزركشى من البطلان مطلقا وعبارته قوله او يقول اشتريته بكذا او درهم دلالة صريح فى صحة البيع بهذه الصيغة فليتأمل فان صور بما يأتى فيما إذا تحمل الدلالة عن البائع فلا محذور لان الثمن هو كذا فقط وجملة ودرهم دلالة ذكرت لفائدة ما تحمله حتى يدخله فيما قام عليه به ثم رايت اخر الضمان بهامش التحفة ما يقتضى صحة ما ذكر بالاولى فليراجع اه (قوله مثلا) اى كدرهم كيل (قوله او جدد الخ) عبارة النهاية والمغنى او يتردد اى المشتري فى صحة ما اكتبه البائع فيستاجر من يكيه ثانيا ليرجع عليه إن ظهر نقص اه (قوله او ليخرج) و (قوله للقسمة) معطوفان على قوله ليرجع اه كردى (قوله او ليخرج) يتأمل اسم لعل وجه التامل ان هذا متعلق بالعقد الثانى والكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول عبارة النهاية او يشترى به جزا فائمه يكيه ليعرف قدره او يشترى مع غيره صبرة ثم يقتسمها كيلة فاجرة الكيال علمها اه وعبرة المغنى وصوره ابن الاستاذ ايضا بان يكون اشتراء جزا فائمه كاله باجرة ليعرف قدره قال الاذرى وفيه توقف واقرب منه ان يشترى مع غيره صبرة ثم يقتسمها كيلة فاجرة الكيال علمها وقال السيد البصرى قوله او ليخرج عن كراهة يبيعه الخ ظاهره ان الكيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن الكراهة فبهذه غير صورة ابن الاستاذ المنقولة فى المغنى اه وفيه توقف (قوله ولو وزن) اى ادى (احدهما) أى البائع والمشتري اه كردى (قوله ما لم يظن وجوبها عليه الخ) ومثل ذلك ما يقع فى قرى مصرنا كثيرا من اخذ من يريد تزويج ابنته مثلا شيئا من الزوج غير المهر ويسمونه بالميكلة وسيأتى للشارح م فى اخر باب الضمان ما يقتضى البطلان نقلا عن الاذرى ثم قال وهو كما قال اه ع ش (قوله ما تحمله الخ) اى تحمله المشتري عن بائعه بان وجبت على البائع نحو اجرة الكيال وتحمله عنه المشتري اه كردى (قوله الا ان ذكره) اى بان يقول اشتريت بكذا وتحملت عنه كذا ثم يقول بعثك بما قام على اه كردى (قوله وكذا الخ) اى مثل ما تحمله المشتري عن بائعه فى عدم الدخول إلا إذا ذكره ما تبرع به المشتري وقال السيد عمر قوله وكذا ما تبرع به ينبغى الا ان ذكره نظير ما تقرر فسيأقبله لان ما تحمله عن بائعه تبرع على البائع اه (قوله من غير استجاره) اى ولا بجاعلته (قوله الا فى) اى فى الاجارة (قوله قال الاذرى) اى قوله وكذا ما تبرع به الخ اقره الشارح فى الايعاب ونقل البجيرمى عن شيخه اعتماده (قوله بان هذا) اى الاعطاء المذكور (معتمد) اى فالمشتري موطن نفسه عليه (قوله فلا خديعة فيه) اى لا خديعة من المشتري فى الاعطاء اى فى سكوته عن ذكره وبيانه (قوله ويؤيده) اى الاعتراض (قوله دخول المكس) يفرق بين المكس حيث يدخل وبين ما استرجع به المغصوب سيأتى انه لا يدخل بان المكس معتاد لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه عليه كالبايع اه سم (قوله الرفاء) يقال رفاء الثوب اذا لام خرقه وضم بعضه الى بعض (قوله من الاربعة) اولها الحارس اه ع ش (قوله وكذا الادوية) الى قوله ورجع كذا فى النهاية (قوله ونحوهما) اى كالحصابون فى القصار اه مغنى (قوله كالعلف للتسمين) اى وان لم يحصل لها السمن ايعاب وع ش (وعطف) اى اجرة ومثل اجرة العلف اجرة خدمته للدابة بكل ما تحتاج اليه كسقى وكنس زبل وغيرهما والمراد اجرة العلف والخدمة المعتادين لاصلاح لذوات اما الزيادة على ذلك التى تفعل لتتميتها زيادة على المعتاد فتدخل كالعلف

مثلا) فى عد صور اجرة الكيل وما إذا قال اشتريت بكذا او درهم أجره الكيال وهو مراد المتولى بقوله أو يلتزم المشتري مؤنة كيل المبيع اه (قوله او ليخرج) يتأمل وقوله او للقسمة اى إذا تعدد المشتري (قوله ويؤيده دخول المكس الخ) يفرق بين دخول المكس وما استرجع به المغصوب كما يأتى بان المكس

غير تسمين واجرة طبيب وقيمة دواء لمريض حدث عنده وفداء جنانية وما استرجع المبيع به ان غصب اوابق لو قوعه في مقابلة ما استوفاه من زوائد المبيع ومعنى دخول ذلك انه (٣٢) يضمه للثمن ويخبره بقدر الجملة ثم يقول بما قام على وبيع كذا كما يفيد قوله الاتي وليعلم ان منه

وما قام به ومرارا اكتفاء بعلمه قبل القبول فقياسه صحة بعثتك بما قام على وهو كذا فان قلت اذا شرطوا انه لا بد من تعيين ما قام عليه به فافائدة قولهم مع ذلك يدخل كذا الا كذا قلت فائدة لو اخبر بان قام عليه بعشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا يدخل وحده او مع ما يدخل حطت الزيادة وبيعها كما ياتي هذا ان لم ينص على دخول ما لا يدخل والا كبعثتك بما قام على وهو كذا وما انفقته عليه وهو كذا جاز قطعا بل لو ضم للثمن اول ما قام به اجنيا عن العقد بالكلية ثم باعه مريحة او محاطة كاشترته بمائة وقد بعثتك بمائتين وبيعده بازده صح وكانه باعه بمائتين وعشرين (ولو قصر بنفسه او كال او حل) او طين او صبغ او جعله بمحل يستحق منفعته (او تطوع شخص به لم تدخل اجرة) مع الثمن في قوله بما قام على لان عمله ومخله وما تطوع به غيره لم يقيم عليه وطريقه ان يقول لي او للتبرع لي عمل او محل اجرة كذا ويضمه للثمن (وليعلما) أي المتبايعان وجوبا (ثمنه) أي المبيع قدرا وصفة في بعثت بما اشترت (او ما قام به) في

لتسميتها اه ع ش (قوله لغير تسمين) راجع للثلاثة جميعا (قوله حدث عنده) أي بعد قبضه له على مامر (قوله واجرة طبيب الخ) عطف على نفقة وكذا قوله وفداء جنانية أي حادثة عنده وقوله وما استرجع به معطوفان عليه ويحتمل انهما معطوفان على قوله ما قصد الخ (قوله ان غصب اوابق) أي عنده اه ع ش (قوله لو قوعه) أي ما قصد به البقاء (قوله ما استوفاه الخ) أي ما استحق استيفاء ان حدث والافقد لا يحصل منه فوائد ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه ع ش (قوله ان يضمه للثمن الخ) أي وليس المراد انه بمطلق ذلك تدخل جميع هذه الاشياء مع الجمل بها انهاء (قوله ومرارا اكتفاء) أي في شرح قال لعالم بالثمن (قوله فان قلت) إلى قوله هذا ان لم ينص في النهاية (قوله هذا) أي حط الزيادة وبيعها فيما لو اخبر الخ (قوله وما انفقته) عطف على ما قام على (قوله وبيعده بازده) أي او حطه بازده (قوله صح) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بمائتين وعشرين) هذا في المراجعة أي وبمائة وواحد وثمانين درهما وتسعة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم في المحاطة قول المتن (ولو قصر بنفسه الخ) وعمل غلامه كعمله اه مغنى (قوله او طين) إلى قول المتن وليصدق في النهاية والمغنى (قوله أو صبغ) واضح اخذ من صنيع المتن أن محله في الاجرة لا في عين الطين والصبغ اه سيد عمر عبارة المغنى ولو صبغه بنفسه حسبت قيمة الصبغ فقط لا نه عين ومثله ثمن الصابون في القسارة اه (قوله بمحل يستحق منفعته) عبارة العباب كالروض فيما يدخل واجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل وبيته أي ولا اجرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له او المعار او المستاجر اه فانظر المراد بيت المتاع هل هو الذي استوجره له سم اقول نعم عبارة ع ش قوله يستحق منفعته لا تنافي بين هذا وقوله مر او لا أي فيما يدخل كاجرة المكان لان ذاك فيما اذا اكتره لاجله ليضعه فيه وهذا فيه اذا كان مستحقا له قبل الشراء ووضع فيه اه يظهر عدم الدخول ايضا فيما اذا استحق منفعته بعد الشراء بنحو الاجارة لا لغرض وضعه فيه ثم وضعه فيه فليراجع (قوله لم يقيم) أي ما ذكر (عليه) أي المشتري واما ما قام عليه ما بذله انهاء ومغنى (قوله وطريقه) أي طريق ادخال اجرة ما ذكر من عمله ومخله وما تطوع به غيره (قوله ان يقول لي) عبارة النهاية والمغنى ان يقول بعثتك بكذا او اجرة عملي او يتي او عمل المتطوع عني وهي كذا وبيع كذا اه (قوله ويضمه) أي الاجرة (قوله أي المتبايعان) أي تولية أو اشراك أو محاطة أو مريحة حلبي اه بجمري (قوله فلا تكفي هنا) أي في المراجعة وكذا في التولية والاشراك والمحاطة (قوله لعدم تاتي البيع) هذا مسلم اذا ضبط الربح باجزاء الجملة اما اذا ضبطه بنفس الجملة كبعثتك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة درهم مريحة فلاذ الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم ان درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع اه سم (قوله مثلا) أي او حنطة مثلا معينة غير مكيلة نهاية ومغنى (قوله مريحة) ويظهر او محاطة قول المتن (وليصدق الخ) المراد أنه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في ذلك الاخبار عبارة الارشاد وشرح للشارح ويخبر البائع قبل التولية والاشراك والبائع مريحة ومحاطة به أي بما اشترى به او بما قام المبيع عليه صدقا وجوبا

معتاد لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه عليه وكذا البائع (قوله أو جعله بمحل الخ) عبارة العباب كالروض فيما يدخل واجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل وبيته أي ولا اجرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له او المعار او المستاجر اه فانظر المراد بيت المتاع هل هو الذي استوجره له بقصد (قوله لعدم تاتي البيع) مريحة مع الجمل بقدرها هذا مسلم اذا ضبط الربح باجزاء الجملة اما اذا ضبطه بنفس الجملة كبعثتك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة درهم مريحة فلاذ الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم ان درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع (قول المصنف وليصدق البائع الخ) المراد انه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في

بما قام على (فلو جهله أحد هما بطل) البيع (على الصحيح) وخرج بقدر أو صفة المعاينة فلا تسكني هنا مشاهدة دراهم مثلا معينة غير معلومة الوزن وان كفت في نحو البيع والاجارة لعدم تاتي البيع. احة مع الجمل بقدرها اه صفتها (وليصدق البائع) مريحة



ويخبر صدقا بعيب قديم الى ان قال والاي خبر صدقا فيما ذكر بان كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين الفسخ والامضاء ولم يحط شيء من الثمن ان اجاز انتهت اه سم بحذف عبارة البصري قوله وليصدق البائع الخ ينبغي ان يقول وليصدق البائع بما قام عليه مراعاة او محاطة او بدونهما اذا لا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة ولا وجوب الصدق فيهما اذا لم يكونا بالصيغة المذكورة كبعثك بكذا وربح كذا او حط كذا اه وقوله بما قام عليه اي او بما اشترت وسياق عن القليوبي والحلي ان وجوب الاخبار بالا مورا المذ كورة انما هو اذا لم يكن المشتري عالما بها او الا فلا حاجة الى الاخبار بها اه وفيه كلام المصنف مع الشرح ايضا (قوله وجوبا) اي صدقا واجبا (قوله لان كتمه) اي كتم ما يختلف به الغرض (قوله حينئذ) اي حين اذ باع مراعاة او محاطة (قوله استقر عليه العقد) اي عند لزومه (قوله او قام الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه مالا يخفى وعبرة المنهج والمغنى والنهاية او ما قام الخ عطفا على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قلم الناسخ قال ع ش قوله مر او ما قام به المبيع ويكفي فيما قام به عليه بالقيمة في جواز الاخبار ان كان من اهل الخبرة ولو فاسقا ولا فيسأل عدلين يقوم به او واحد اعلى ما ذكره بعضهم فان تنازع اى البائع والمشتري في مقدار القيمة التي اخبر بها فلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما يوافقه مع اعتماده ما ذكره بعضهم من كفاية عدل واحد اه وسيد كر عن الايعاب ما يوافقه اي شرح الروض (قوله عند الاخبار) اي بالثمن او بما قام به المبيع عليه والظرف متعلق بقول المتن وليصدق فكان الاولى تقديمه على قوله في كل ما يختلف الخ (قوله و صفته) عطف على قدر الثمن اي صفة الثمن عبارة العباب وشرحه للشارح ويجب ان يصدق في صفة الثمن من نحو صحة وتكسر وخلوص وغش وسائر الصفات التي يختلف بها الغرض ان باع بتمام على ولا لم يجب ذلك لما مر ان الربح من نقد البلد الغالب والاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهره لاحتمال عطفه على قدر الثمن لا على الثمن اه سم (قوله والثاني) اي وجوب ذكر اصل الاجل (قوله والاول) اي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله اطلق اشتراطه الاذرعى) اعتمده النهاية والمغنى فقال لا اى اصله او قدره مطلقا اذا لاجل يقابله قسط من الثمن وان ذهب الزركشي الى ان محل وجوب ذكره اذا كان خارجا عن المعتاد في مثله اه قال ع ش قوله مر او قدره هي بمعنى الواو ومحل اشتراط ذكر القدر اذا لم يكن ثم عرف والا اكتفى باصل الاجل ويحمل على المتعارف اه حج بالمعنى وقد خالفه الشارح مر بقوله مطلقا الخ ان اريد بالاطلاق انه لا فرق بين ان يكون ثم عرف يحمل عليه او لا ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وان ذهب الزركشي ان معنى الاطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائدا على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصحة اذا

ذلك الاخبار وفي الروض فرع الثمن ما استقر عليه العقد فتحقه الزيادة والنقصان قبل لزومه فان حط بعد لزومه وباع بلفظ اشترت لم يلزمه الخط او بلفظ قام على اخبر بالباقي فان انحط السكل لم ينعقد بيعه مراعاة بلفظ قام على او براس المال بل باشترت والخط للسكل او البعض بعد جريان المراجعة يلحق اى بخلافه في التولية والاشراك انتهى فانظر حيث لا يلحق الخط المشتري هل يلزم البائع الاخبار بانه حط عنه او لا لانه لا فائدة فيه وفيه نظر وقديل قوله اخبر بالباقي دون ان يقول ذكر صورة الحال على عدم لزوم وعبرة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع قبل التولية والاشراك والبيع مراعاة ومحاطة به اي بما اشترى به او بما قام المبيع عليه صدقا وجوبا ويخبر صدقا بعيب قديم وببيع حادث عنده وغبن ان غبن في الشراء واجل الى ان قالوا والاي خبر صدقا فيما ذكر بان كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين الفسخ والامضاء ولم يحط شيء من الثمن ان اجاز نعم ان اخبر بزيادة او حط صح البيع وحطت الزيادة مع رجحان المشتري من الثمن في التولية والاشراك والبيع بما قام عليه ولا خيار لهما وقضية كلام المصنف انه لا حط في غير هذه الصورة وهو المعروف في المذهب الخ اه (قوله المصنف والاجل) قد يؤخذ منه ان الاجل هنا لا يلحق المشتري بخلافه في التولية والاشراك على ما تقدم (قوله ظاهره) عبر

ومحاطة وجوبا (في) كل ما يختلف الغرض به لان كتمه حينئذ غش وخديعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد او قام به المبيع عليه عند الاخبار وصفته ان تفاوتت (والاجل) ظاهره انه لا بد من ذكر قدره كاصله والثاني واضح والاول اطلق اشتراطه الاذرعى وقيد الزركشي بما اذا زاد على المتعارف اى اولم يكن هناك متعارف او تعدد المتعارف ولا أغلب فيما يظهر

كان ثم عرف يحمل عليه الاجل المطلق ثم ظاهر المصنف والشارح م رانه لا يشترط لصحة العقد ذكر الاصل وقضية قول حجج الثاني واضح خلافه اه اقول وكذا قضية قول المغنى وكلامه يقتضى اشتراط تعيين قدر الاجل مطلقا وهو كذلك لان الاجل يقابله قسط من الثمن اه خلافه ولكن قول الشارح الاقوى وترك الاخبار الخ كقول شرح المنهج والنهاية فلو ترك الاجبار يشىء من ذلك فالبيع صحيح لكن للبشرى الخيار وقول المغنى ولولم يبين الاجل والعيب او شيئا مما يجب ذكره ثبت للبشرى الخيار صريح فى ان ذلك ليس شرطا لصحة العقد (قوله وذلك) اى وجوب صدق البائع مراجعة او محاطة فى كل ما يختلف الغرض به (قوله لان بيع المراجعة) اى والمحاطة (قوله مبنى على الامانة الخ) افهم انه لو كان عالما بما ذكر لم يحتاج الى الاخبار به وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به قليوبى وحلى اه بجيرى (قوله فاشترى) اى صاحبه (منه) اى من المواطىء (قوله ما اشتراه) مفعول فاشترى و (قوله ثم اعاده بعشرين) اى ثم اشترى المشتري الاول من صاحبه بعشرين (قوله ليخبر بها) اى بالعشرين فى بيع المراجعة كذا فى النهاية والمغنى وقولهما فى بيع المراجعة اى والمحاطة (قوله كره) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله قوى المصنف تخيره) اى المشتري اعتمده النهاية قال سم وجزم به الروض فقال فلو بان الكثير اى من الثمن عن مواطاة فله الخيار اه اى وقد باعه مراجعة كما صرح به الحجازى فى مختصر الروضة م ر فان لم يبعه مراجعة فلا خيار له وقضية التخيير السابق ان لاحظ اه (قوله واعترض الخ) اقره المغنى (قوله ولو اشترى) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله بخمسين الخ) عبارة النهاية واشتراه ثانيا باقل من الاول او اكثر منه اخبر وجوبه بالاخير منهما ولو لى لفظ قام على اذ هو مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) الى قوله ولو اختلفت فى النهاية والمغنى (قوله قيمة كذا) ولا يكتفى فيها بتقويمه بنفسه بل لابد من عدلين على ما قاله التاج الفزارى وتبعه الدميرى وقال ابن الرفعة انه ان يعتمد ظنه ان كان من اهل الخبرة والا كفى عدل على الاشبه انتهى واعتمده السبكي والاول احوط والثانى اوجه نعم لو جرى نزاع بينه وبين المشتري فى القيمة لم تثبت إلا بعدلين اتفاقا اه ايعاب ومر عن ع ش عن شرح الروض مثله (قوله وان نازع فيه الاسنوى) وقال انه غلط وان الصواب انه ان باع بلفظ القيام اقتصر على ذكر القيمة نهاية ومغنى (قوله ولو اختلفت قيمته) اى العرض فى زمن الخيار (قوله اعتبرت يوم الاستقرار) المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال فى النهاية انه يذ كر قيمة العرض حالة العقد ولا مبالاة بار تفاعها بعد ذلك نهاية و سم اى ولا بانخفاضها رشيدى وع ش (قوله وان لم يقدره) اى وان لم يخبر بقيمته اه كرى عبارة سم قوله وان لم يقدره عبارة فى غير هذا الكتاب اى وعبارة النهاية والاسنوى وان لم يخبر بقيمته اه وعبارة السيد عمر قوله وان لم يقدره ان كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح او ظاهره فهو مشكل بمسئلة الدرهم المعنية المتقدمة (قوله وقال المتولى لافرق) وحيث قد فالمراد بالعرض ما قابل النقد فيشمل المثلث ايضا وظاهر كلام النهاية بل صريحه كافى الرشيدى راداعلى ع ش انها تعتمد قول المتولى وفاقا للشارح (قوله الغبن) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله والشراء من محجوره الخ) ومثله ما اذا اشتراه باكثر من قيمته لغرض ولو اخذ ارش عيب وباع بلفظ قام على حط الارش او بلفظ ما اشتريت ذكر صورة الحال من عيب واخذ ارش اه نهاية قال ع ش قوله ولو اخذ ارش عيب اى او ارش جنائية على المبيع بعد الشراء كفى الانوار قاله سم على منهج و اقره الشارح م ر اه وفى المغنى ما يوافقه (قوله موجود حالة العقد) اى بخلاف الحادث بعده قال فى

بظاهره لاحتمال عطفه على قدر الثمن لا على الثمن (قوله تخيره) جزم به فى الروض فقال فلو بان الكثير عن مواطاة فله الخيار انتهى اى وقد باعه مراجعة كما صرح به الحجازى فى مختصر الروضة م ر فان لم يبعه مراجعة فلا خيار وقضية التخيير السابق ان لاحظ (قوله اخبر بها وجوبا) فلو اخبر بالمائة فهل يتخير المشتري (قوله لا العقد) المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال فى النهاية انه يذ كر قيمة العرض حالة العقد ولا مبالاة بار تفاعها بعد ذلك (قوله وان لم يقدره) عبارة فى غير هذا الكتاب وان لم يخبر بقيمته انتهى وكذا عبارة شرح الروض (قوله موجود حالة العقد) اى بخلاف الحادث بعده قال فى الروض وشرحه لا اى

على الامانة لا اعتماد المشتري نظر البائع ورضاه لنفسه بما رضىه البائع مع زيادة او حط ولو واطا صاحبه فاشترى منه بعشرين ما اشتراه بعشرة ثم اعاده بعشرين ليخبر بها كره وقيل يحرم واختاره السبكي لانه غش ولا يتخير المشتري لكن قوى المصنف تخيره واعترض بان تخيره انما يتأتى على التحريم لا الكراهة وفيه نظر لما مر فى تلقى الركبان وفصل التصرية بما يعلم منه انه لا يلزم من الحرمة التخيير ولا من الكراهة عدمه بل قد يتخير معاهدون الحرمة ولو اشترى شيئا بمائة ثم خرج عن ملكه ثم اشتراه بخمسين اخبر بها وجوبا (والشراء بالعرض) فيقول بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة وان باعه بلفظ القيام كما قاله وان نازع فيه الاسنوى لانه يشدد فيه فوق ما يشدد بالنقد ولو اختلفت قيمته اعتبرت يوم الاستقرار لا العقد على الاوجه وجزم السبكي كما لما وردى بان المراد بالعرض المتقوم فالمثلث يجوز البيع به مراجعة وان لم يقدره وقال المتولى لافرق وهو الاوجه للعلة المذكورة (ويبان) الغبن والشراء من محجوره او من مدينه المعسر او الماطل بدينه وما اخذه من نحو لبن

مطلقاً حتى (الحادث عنده) كزوج الامة وترك الاخبار بشئ من ذلك حرام يثبت الخيار للشترى (فلو) لم يبين نحو الاجل تخير المشتري لتدليس البائع عليه ولا حظ هنا على المعتمد لا ندفاع الضرر بالخيار وان (قال) اشتريته (٤٣٥) بمائة) وباعه بها وربحه يارده مثلاً

(فبان) بحجة كينة أو اقرار انه اشتراه (بتسعين) فالأظهر انه يحيط الزيادة وربحها) بقي المبيع أو تلف لكذبه أى يتبين انعقاد العقد بماعداهما فلا يحتاج لانشاء حط (و) الأظهر على الحط انه (لا خيار) للشترى) لرضاه بالأكثر فبالأقل أولى ولا للبائع وان عذر قال جمع محققون نقلاً عن القاضي واعتمده ورد وما يخالفه ومحل هذا في بعثك برأس مالى وهو مائة وربح كذا لا في اشتريته بمائة وبعثك بمائة تور بربح كذا لأن المشتري فرط حيث اعتمد قوله لكنه عاص وكذا لو قال أعطيت فيها كذا فصدقه واشتراه ثم بان خلافة وفيه نظر أى نظر بل الأوجه ما في النهاية مما يخالفه لأنه صدقه أيضاً في قوله رأس مالى كذا فإى فرق بينها على انه معذور في تصديقه لأن الناس موكلون إلى أماناتهم ولو توقف الإنسان على ثبوت ما وقع الشراء به لعز البيع مراحبة لأن الغالب أن ذلك لا يعرف إلا من البائع فان قلت يمكن الفرق بأنه في الأولى أتى بلفظ يشمل ثمنه الذى بان

الروض وشرحه لا أى لا يخبر بوطء الثيب وأخذ مهر واستعمال لا يؤثر في المبيع وأخذ زيادات منفصلة حادثة كلبن وولد ووصوف وثمره انتهى اه سم وفي العباب مثله لكنه عبر بالحمل بدل الولد وقال الشارح في شرحه بان اشتراها حائلاً فحملت وولدت في يده ثم زال نقص الولادة وانتفى محذور التفريق فحينئذ لا يجب الاخبار بما جرى بخلاف ما إذا بقي أحدهما لعدم صحة البيع في الثاني ولو جوب الاخبار في الأول ومحل ما ذكر في وطء الثيب حيث لم يكن زناً منها بان مكنته مع ظنه اجنبياً وإلا لزمه الاخبار به لانه حينئذ ينقص القيمة ثم رايت الزر كشي قال ولا ريب أن كل ما حصل به نقص يجب الاخبار به كما في العيب الحاصل عنده ومنه ما لو طال مكث السلعة عنده وكان ذلك منقضا لقيمتها كالعبد يكبر ونحوه اه (قوله مطلقاً) فلو كان به عيب قديم اطلع عليه بعد الشراء ورضى به وجب بيانه أيضاً مغنى ونهاية (قوله الحادث عنده) أى باقة أو جنابة ينقص القيمة أو العين نهاية ومغنى (قوله وترك الاخبار) الى قوله وان قال في النهاية والمغنى (قوله حرام) أى إذا لم يكن المشتري عالماً به كما مر (قوله ثبت) أى حيث باع مراحبة (الخيار) أى فوراً لا نه خيار عيب اه ع ش (قوله وباعه) أى مراحبة نهاية ومغنى عبارة العباب مع شرحه وان كذب في الثمن عمداً وغلطاً وبين لغلطه وجهاً محتملاً أو لا كقوله اشتريته بمائة ثم ولده أو اشركه أو باعه مراحبة أو محاطة فبان تسعين بأقراره أو بينة فالباع صحيح ويسقط عشرة وربحها في المراحبة اه (قوله بحجة) الى قوله قال جمع في النهاية والمغنى (قوله كينة الخ) الكاف استقصائية عبارة النهاية والمغنى بيينة أو اقرار اه (قوله لكذبه) تعليل للأظهر (قوله أو يتبين الخ) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله بماعداهما) أى ماعدا الزيادة وربحها (قوله ولا للبائع) أى لتدليسه أو تقصيره اه ايعاب (قوله ومحل هذا الخ) أى قول المصنف والأظهر أنه يحيط الزيادة وربحها (قوله لا في اشتريته الخ) أى فلا حظ هنا ولا خيار كما افصح بذلك السبكي والأذرى اه سم (قوله لكنه عاص) استدراك على قوله لا في اشتريته الخ والضمير للبائع (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله الجمع المذكورون سم وكردى (قوله بل الأوجه الخ) وفاقاً لظاهر إطلاق النهاية والمغنى (قوله ولو توقف الناس) أى معاملتهم (قوله أن ذلك) أى ما وقع الشراء به (قوله أتى بلفظ يشمل ثمنه الخ) أى شمول الكلى لجزئيه فشمول رأس المال للتسعين من هذا الشمول بخلاف شمول المائة لها فن شمول الكل لجزئه (قوله لو كان هذا هو المراد الخ) لك أن تقول أى دليل يستدعى اتحاد التصوير فيما نحن فيه وفي المسئلة الآتية فليكن التصوير فيما نحن فيه بما افاده القاضي وفي الآتية بخلافه ولا محذور فيه فليتامل حق تامل فان كلام القاضي وجهه جداً من حيث المدرك اه سيد عمر (قوله لو كان هذا) أى الفرق المذكور (هو المراد) أى للقاضى (قوله في الصحة الآتية) أى في المتن آتفاً (قوله أى الثمن) الى قوله وافهم في النهاية إلا قوله رجاء ما تقرر (قوله مراحبة) كان ينبغى أن يسقطه أو يزيد قبيله المبيع وباعه إذ الكلام في ثمن العقد الأول عبارة المغنى ولو غلط البائع فنقص من الثمن كان قال اشتريته بمائة وباعه مراحبة ثم زعم انه أى الثمن الذى اشترى به مائة وعشرة اه ثم رايت في الرشيدى ما نصه قوله الذى اشترى به مراحبة الظاهر الذى اشترى به وباع مراحبة فلفظ وباع سقط من الكتابة على انه لا حاجة الى قوله مراحبة اه يعنى ان الحكم المذكور جارٍ في التولية والاشراك والمحاطة أيضاً كما صرح به العباب وشرحه أى في الجملة

لا يخبر بوطء الثيب وأخذ مهر لها واستعمال لا يؤثر في المبيع وأخذ زيادات منفصلة حادثة كلبن وولد ووصوف وثمره لأنهم لم تأخذ قسطاً من الثمن ويحط منه قسط ما أخذ من لبن ووصوف وحل وثمره ونحوها إذا كان موجوداً خال العقد لانه أخذ قسطاً من الثمن انتهى (قوله لا في اشتريته) أى فلا حظ هنا ولا خيار كما افصح بذلك السبكي والأذرى (قوله وبعثك بمائة) فلو قال (١) وبعثك بها (قوله وفيه نظر) أى فيما قاله

الانعقاد به وقوله وهو مائة وقع تفسيراً لما وقع به العقد فاذا خالف الواقع ألغى وفي الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيتعذر وقوعه بالتسعين قلت لو كان هذا هو المراد لم يختلف الشيخان في الصحة الآتية ولما فرق بين حالتي التصديق والتكذيب بما يأتى فتأمل (ولو زعم انه) أى الثمن الذى اشترى به مراحبة مائة (١) (قوله فلو قال الخ) هكذا في الأصول التى بايدينا ولعل فيها سقطاً تاماً

وعشرة) وانه غلط في قوله اولاً انه مائة (٣٦) (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الذي وقع بينهما راجحة (في الاصح) لتعذر قبول

لا بجميع ما ذكر من التفصيل (قوله وانه غلط) وظاهر المتن انه لا فرق هنا بين التعمد والغلط وهو قياس ما مر في الزيادة لكنهم اقتصروا في النقص على الغلط قال شيخنا ولعلم تركوا التعمد لان جميع التفاريع لا تأتي فيه انتهى وقد ذكر في البحر عن الماوردي صورة من التعمد حيث قال اشترى ثوباً بمائة ثم اخبرني المراجعة عمداً انه اشتراه بتسعين فهل هو كاذب ووجهان ليس بكاذب لدخول التسعين في المائة فعليه لا يتخير المشتري هو كاذب لان التسعين بعض المائة فيتخير المشتري في الفسخ قال في التوسط ويجب الجزم بانه اذا لم يساو التسعين لنحو عيه يتخير المشتري على الوجهين اه ايعاب قول المتن (الاصح الصحة) أي بالمائة فقط رشدي ومغنى وسينبه عليه الشارح بقوله يردده عدم ثبوت الزيادة الخ (قوله كما لو غلط بالزيادة) وهو الصورة المتقدمة بقول المتن فلو قال بمائة فبان بتسعين الخ (قوله وتعليل الاول) اي تعليل الراجعي بتعذر قبول العقد الزيادة (قوله لكن يتخير البائع) كذا في المغنى والنهاية (قوله وإنما روعى هنا) اي فيما لو زعم انه مائة وعشرة قاله عش وهو لا يناسب قول الشارح العقد الاول والثاني الخ وقال الرشدي يعني في مسألة الغلط بالزيادة اه وهو لا يناسب قول الشارح حتى ثبت النقص لانه ثم الخ عبارة الایعاب وسيأتي مثلها عن المغنى راعى هنا المسمى وثم العقد الاول اه وهي ظاهرة لا غبار عليها ولعل الصواب ان يقول الشارح هنا ما وقع به العقد الثاني لا الاول حتى تثبت الزيادة بخلاف ما مر لانه الخ (قوله حتى ثبت النقص) اي الذي ادعاه البائع فزاد في الثمن اه عش وهذا مبني على ما تقدم منه مع ما فيه عبارة المغنى فان قيل طريقة المصنف مشكلة حيث راعى هنا المسمى وهناك العقد يعني الاول اجيب بان البائع هناك نقص حقه فنزل الثمن على العقد الاول ولا ضرر على المشتري وهنا يزيد فلا يلتفت اليه اه (قوله ثم) أي في مسألة الغلط بالزيادة (قوله جبرناه) اي البائع بالخيار وقال الشيخ عميرة وايضا فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر اه عش (قوله والمشتري) اي وجبرناه المشتري (قوله بفتح الميم) اي اما بكسر هاء فهو الواقعة نفسها ايعاب وعش وبذلك يعلم ما في حاشية السيد عمر عما نصه قول المتن وجهها محتمل يقع كثير في ابحاث المتأخرين انهم يقولون وهو محتمل فيؤخذ مما افاده الشارح انه ان ضبط بالفتح أشعر بالترجيح لانه بمعنى قريب أو بالكسر فلا لانه حينئذ بمعنى ذو احتمال اه بل الأمر بعكس ما قاله كما صرح به عش في محل آخر (قوله اي قريبا) اي يمكننا يقبله الشرع وبكسر هاء نفس الواقعة اه بجري (قوله بين هذا) اي ما لو ادعى البائع الغلط بالنقص وكذبه المشتري ولم يبين البائع وجهها محتمل حيث لا يقبل قوله ولا يثبت (قوله وقف) بصيغة المصدر اي كانت وقفا عليه (قوله اذالم يكن صرح الخ) فان صرح بذلك لم يقبل دعواه ولا يثبت محله اذالم يذكر تاويله لتصريحه فان ذكره كان قال كنت نسيت أو اشتبه المبيع على تغيره قبيل ذلك منه كما ذكره الشارح في باب الحواله بعد قول المصنف ولو باع عبداً ثم اتفق المتبايعان الخ اه عش وسيجيء عن سم قبل الباب ما يوافقه (قوله وكذا اذا الخ) لا يخفى ما فيه من الركة عبارة النهاية والایعاب كالمشهدت حسبة انها وقف على البائع الخ قال الرشدي قوله كالمشهدت حسبة اي وان صرح حال بيعها بانها ملكه بدليل قوله ان كذب نفسه اه (قوله ثم ورثها) اي او قبل الوصية او النذر بها فيما يظهر (قوله وتصرف له) اي للبائع (قوله ان كذب نفسه الخ) اي والا بان اصر على انكاره الوقف وقفت الى موته ثم صرفت لا قرب الناس الى الواقف اه ايعاب (قوله بان العذر) صلة قوله ويفرق (قوله هناك) اي فيما لو باع دارا الخ (قوله واما هنا) اي فيما لو ادعى البائع الغلط بالنقص (قوله فالتناقض نشا الخ) قد يقال والتناقض هناك نشا من قوله ايضا وهو دعواه انها وقف او كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض لبيعه الا ان يقال لما كان الوقف والموت ليسا من فعله وقد يخفى كل منهما عليه

الجمع المذكورون (قوله وانه غلط) قال في شرح الروض اقتصروا في حالة النقص على الغلط وقياس ما مر في الزيادة ذكر التعمد ولعلم تركوه لان جميع التفاريع لا تأتي فيه انتهى (قوله فالتناقض نشا الخ)

العقد للزيادة بخلاف النقص بدليل الارش (قلت الاصح الصحة والله اعلم) كما لو غلط بالزيادة وتعليل الاول يردده عدم ثبوت الزيادة لكن يتخير البائع وإنما روعى هنا ما وقع به العقد الاول والثاني حتى يثبت النقص لانه ثم لما ثبت كذبه الغي قوله في العقد مائة وان عذر ورجع الى التسعين وهنا لما قوى جانبه بتصديق المشتري له جبرناه بالخيار والمشتري باسقاط الزيادة (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) البائع (لغلطه) الذي ادعاه (وجهها محتملا) بفتح الميم اي قريبا (لم يقبل قوله ولا يثبت) التي يقيمها على الغلط لتكذيب قوله الاول لها ويفرق بين هذا وما لو باع دارا ثم ادعى انها وقف او انها كانت غير ملكه ثم ورثها فان يثبت تسمعه اذا لم يكن صرح حال البيع بانها ملكه وكذا اذا اقام بينة الوقف غيره حسبة أنها وقف على البائع او اولاده ثم الفقراء وتصرف له الغلة ان كذب نفسه وصدق الشهود بان العذر هناك أوضح فان الوقف والموت الناقل له ليسا من فعله فاذا عارض قوله وامكن الجمع بينهما بان لم يصرح حال البيع بالملك سمعت بينته

وأما هنا فالتناقض نشأ من قوله فلم يعذر بالنسبة لسماع بينته للتخليف كما قال (وله تخليف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لانه قد يقر عند عرض اليين عليه فان حلف لم

فذلك ولا اردت على البائع بناء على الاصح ان اليمين المردودة كالاقرار وللشترى (٤٣٧) الخياريين امضاء العقد بما حلف عليه وبين

فسخه كذا أطلقوه ونازع فيه الشيخان بان مقتضى الاطهر ان اليمين المردودة كالاقرار ان يأتى فيه ما مر في حالة التصديق اى فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة واعتمده في الانوار ونقله عن جمع وقد يوجه ما قالوه بانها ليست كالاقرار من كل وجه كما يعلم من كلامهم الاتى فى الدعوى (وان بين لغطه وجها محتملا كتزوير كتاب على وكيله او انتقال نظره من متاع لغيره فى جريدته (فله التحليف) اى تحليف المشتري كما ذكر لان ما بينه يحرك ظن صدقه فان حلف فذاك ولا اردت وجاء ما تقرر (والاصح سماع بينته) بان الثمن مائة وعشرة لظهور عذره وأفهم قوله فلو قال تقريرا على ما قبله ان هذا كله إنما هو فى بيع المراجعة فلو وقع ذلك فى غيرها بان لم يتعرض لها لم يكن فيه سوى الاثم ان تعمد الكذب والفرق ما مر ان بيع المراجعة مبنى على الامانة الى آخره وهذا فارق ما هنا أيضا افتاء ابن عبد السلام فيمن باع بالغامقرا له بالرق ثم ادعى انه حر و اقام بينة بانه عتيق قبل البيع بانها تسمع اى وان لم يذكر لاقراره بالرق عذرا كما اقتضاء اطلاقه لان العتيق قد يطلق على نفسه انه عبد

لم يجعل ذلك تناقضا سم وعش (قوله فذاك) أى أمضى العقد على ما حلف عليه من المائة ولا تثبت الزيادة ولا الخيار لو احدهما (قوله ولا اردت على البائع الخ) اى فيحلف على البت ان ثمنه المائة والعشرة معنى (قوله بما حلف) اى البائع (قوله ان اليمين المردودة الخ) بدل من الاظهر (قوله ان يأتى الخ) خبر ان (قوله فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة) وهذا هو المعتمد هنا ومعنى (قوله كتزوير كتاب الخ) عبارة المعنى والنهية كقوله جاءنى كتاب على لسان وكيلى بانه اشتراه بكذا فبان كذب عليه اه (قوله جريدته) بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفتى المكتوب فيه ثمن امته ونحوها فليؤى لكنهم يوجبون كذب اللغة كالمصباح واختاروا القاموس بهذا المعنى اه بجزى (قوله ونقله) اى صاحب الانوار اه رشيدى (قوله وقديوجه الخ) من كلام الشارح وما قبله من كلام الانوار اه رشيدى (قوله كما ذكر) اى على عدم معرفة ذلك (قوله يحرك ظن صدقه) اى يقويه قول المتن (والاصح سماع بينته) اى واذا سمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه ايعاب ورشيدى عبارة الشوبرى وعلى السماع يكون كالمصدقه فيأتى فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا يثبت له الزيادة وله الخيار لا للمشتري اه (قوله ان هذا كله) اى ما ذكر فى الغلط بالزيادة أو النقص (قوله إنما هو فى بيع المراجعة) الحصر اضافى لاخراج بيع المساومة كاشترىته بمائة وبعتته بمائة وعشرة فلا يرد جريان ذلك فى التولية والاشراك اى فى الجملة لا بجميع ما ذكر من التفصيل اه سيد عمر (قوله ان وقع ذلك) اى الغلط بالزيادة او النقص (قوله فى غيرها) اى غير بيع المراجعة والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله لها) اى للمراجعة (قوله لم يكن فيه) اى فى وقوع ذلك فى الغير (قوله سوى الاثم) هذا هو ظاهر فى الزيادة دون النقص (قوله والفرق) اى بين المراجعة وغيرها (قوله ما مر) اى فى شرح قول المتن والاجل اه كردى (قوله مقرر له) اى المبيع والبالغ لبائعه (قوله ثم ادعى) اى البالغ (قوله بانها) اى بينة البالغ صلة للافتاء (قوله وان لم يذكر لاقراره) اى البالغ وبهذا يخالف الافتاء ما هنا اه سم (قوله كما اقتضاء) اى التعميم المذكور بقوله اى وان لم يذكر الخ (قوله اطلاقه) اى ابن عبد السلام او افتائه (قوله لان العتيق الخ) تعليل لسماع بينة البالغ ويظهر انه من كلام ابن عبد السلام كما يفسده قول الشارح وقضيته الخ اى قضية التعليل المذكور (قوله حملة) اى حمل انه لا تسمع بينته بحرية الاصل اه سيد عمر (قوله بعد تسليمه) افهم المنازعة فى الحل المذكور لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية فى باب الحوالة فى قول المصنف ولو باع عبدا واحال بثمنه ثم اتفق البائعان الخ وذكر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله توقعه هنا المشار اليه بقوله بعد تسليمه الا مقتضى كلام السراج البلقينى المذكور هناك اه سم باختصار وهذا مبنى كما يصرح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحمل وليس كذلك بل مرجعه مقتضى التعليل السابق (خاتمة) \*

لواته بشرط ثواب معلوم ما ذكره وباع به مراجعة او اتبه بلا عوض او ملكه بارث او وصية او نحو ذلك ذكر القيمة وباع بها مراجعة ولا يبيع بلفظ القيام ولا الشراء ولا راس المال لان ذلك كذب وله ان يقول فى عبده اجرة او عوض خلع او نكاح او صالح به عن دم قام على بكذا او يذ كر اجرة المثل فى الاجارة ومهره فى الخلع والنكاح والدية فى الصلح ولا يقول اشترىته ولا راس المال كذا لانه كذب معنى ونهية

قد يقال التناقض هنا شامان قوله وهو دعواه انها وقف او كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض لبيعه (قوله لعدم ثبوت الزيادة) عبارة شرح مر وعلم بما تقرر ان قول الشارح يعنى المحلى تبعالغيره وللشترى حينئذ الخيار مبنى على المرجوح القائل بثبوت الزيادة (قول المصنف والاصح سماع بينته) قال فى شرح العباب واذا سمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه (قوله اى وان لم يذكر الخ) هذا يخالف ما هنا (قوله ويتعين حملة بتقدير تسليمه) افهم قوله بتقدير تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية فى باب الحوالة فى قول المصنف ولو باع عبدا واحال بثمنه ثم اتفق المتبايعان والمحتمل على حرىته او ثبتت بينة بطلت الحوالة وقد ذكر الشارح هناك تقييد البينة بانها تشهد حسبة او يقيمها العبد او احد

وهي الارض والشجر  
(والثمار) جمع ثمر وهو  
جمع ثمرة وذكر في الباب  
غيرهما بطريق التبعية إذا  
(قال بعتك هذه الارض  
او الساحة او البقعة) او  
العرصة وحذفها اختصارا  
للكون مفهوما يخالف  
ما قبلها لانه أمر لغوي  
وليس المدار هنا إلا على  
العرف وهي فيه متحدة  
مع ما قبلها (وفيها بناء)  
ولا بُرا لكن لا يدخل  
ماؤها الموجود حال البيع  
إلا بشرطه بل لا يصح  
بيعهما مستقلة تابعة كما مر  
آخر الربا إلا بهذا الشرط  
وإلا لا يختلط الحادث  
بالموجود وطال النزاع  
بينهما وهذا يعلم انه لا فرق  
بين ماء بمحل يمنع اهله من  
استقى منها وغيره خلافا  
لمن فصل لان العلة الاختلاط  
المذكور ومن شأنه وقوع  
التنازع فيه بكل من المحلين  
(وشجر) نابت رطب  
ولو شجر موز على المعتمد  
وخرج بفيها مافي حدها  
فان دخل الحد في المبيع  
دخل مافيه وإلا فلا وعلى  
الثاني يحصل افتاء الغزالي  
بانه لا يدخل مافي حدها  
وفي زيادات العبادى باع  
ارضاً وعلى مجرى ما هنا شجر  
فان ملكه البائع فهي  
للشترى وان كان له حق  
الاجراء اى فقط فهي باقية  
للبياع (فالذهب انه) أى

## \* (باب بيع الاصول والثمار) \*

(قوله وهي الارض) إلى قوله وخرج في النهاية لإلا قوله وحذفها إلى المتن وقوله وهذا إلى المتن (قوله جمع ثمر) ويجمع ثمار على ثمر وثمر على اثمار ككتاب وكتب وعنق واعناق ثم ما تقرر صريح في ان الثمر جمع وقد اختلف في مثله مما يفرق بينه وبين واحده بالهاء ف قيل هو اسم جمع لا جمع وعليه فكان القياس ان يقول الشارح وهي جمع ثمرة في المصباح ان اسم الجمع الذى لا واحد له من لفظه إذا كان لا يعقل كالابل يلزمه التانيث وتدخله الهاء إذا صغرها ومفهوم قوله لا واحد له إذا كان له واحد من لفظه كما هنا لا يتعين فيه التانيث اه ع ش (قوله غيرهما) اى غير بيع الاصول وبيع الثمار كالحاقلة والمزينة وبيع الزرع الأخضر والعرايا انتهى بكرى اه ع ش (قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الاصاله وإن لم يترجم له اه سم على حجب وهو جواب ثان اه ع ش اى فقد يترجم لشيء موزاد عليه وهو ليس بمعيب قول المتن (قال بعتك) اى شخص ولو وكلاما ذونا له في بيع الارض من غير نص على ما فيها اخذ من كلام مسم الا ترى وينبغي ان مثله ولى المحجور عليه بل اولى لانه نائب على المولى عليه شرعا ففعله كفعله اه ع ش قول المتن (او الساحة) وهي اى لغة القضاء بين الابنية نهاية ومعنى (قوله او البقعة) وهي اى لغة التى خالفت غيرها انخفاضا او ارتفاعا مختاراه بجمري (قوله أو العرصة) قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء سم على حجب ومنه يعلم أن الفقهاء لم يستعملوا العرصة والساحة في معناهما اللغوي بل أشاروا إلى ان الالفاظ الاربعة عرفا بمعنى وهو القطعة من الارض لا يقيد كونها بين الدور اه ع ش وقال السيد عمر بعد نقله كلام القاموس المار فيؤ خدمته ان العرصة لغة اخص من البقعة اه (قوله مفهومها) اى معنى العرصة لغة (قوله إلا بشرطه) اى بشرط دخول الماء في الجميع اه كرى عبارة ع ش وهو النص عليه اه (قوله وإلا) أى وإن لم يشترط دخول الماء في العقد (قوله لا يختلط الخ) من اقامة العلة مقام المدعى والاصل لفسد العقد اى في الجميع لما يلزم عليه من الاختلاط وطول النزاع (قوله وبهذا) اى بقوله وإلا لا يختلط الخ (قوله بين ما بمفعول) اى بين بشر بمحل (قوله ومن شأنه) اى الاختلاط (قوله ثابت الخ) سيد كرى محترزه بقوله واما المقولع واليابس الخ (قوله ثابت) اى نابت اه نهاية (قوله ولو شجر موز) انما اخذه غاية لانه لما جرت العادة فيه بانه يخلف ويموت الاصل فينقل فرما يتوهم انه كالزرع الذى يؤخذ دفعة فلا يدخله او كالشغل الذى ينقل عادة اه ع ش (قوله في حدها) أى طرفها (قوله وعلى الثاني) أى عدم دخول الحد (قوله شجر) اى ملوك للبائع (قوله فان ملسه) اى المجرى اه كرى (قوله اى ما ذكر) إلى قوله قيل في المعنى لإلا قوله

الثلاثة وقيد اقامتها بان لا يصرح قبل اقامتها بانه ملوك على وجه يصلح لرجوع هذا القيد لا بعد أيضاً بل لورجع لاحد فقط اقتضى ان العبد مثله فيه وقال في شرح العباب هناك قال الجلال البلقينى لم يذكر اقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين اقامة البينة حسبة لان اقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها هو انتهى إلى ان قال وقضية كلام السراج البلقينى انه لا فرق في شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين ان يتقدم منه اقرار بالرق ام لا لان الحق حق لله تعالى لكن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه ان سكت عن الاقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وان اقر به فهو مكذب للبينة صريحاً اه وهذا كله يخالف توقفه المشار إليه بقوله بعد تسليمه إلا مقتضى كلام السراج

## \* (باب بيع الاصول والثمار) \*

(قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الاصاله وان لم يترجم له (قوله يخالف ما قبلها) لانه أمر لغوي قال في القاموس والعرصة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها) عبارة الروض وشرحه فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها ماء البئر الحاصل حالة البيع فلو لم يشترطه اى دخوله في العقد فسد العقد الخ وهو ظاهر في فساد العقد في الجميع وانه لا يفرق الصفقة ووجه ما يلزم من التنازع الذى لا يزول بتفريقها بل والذى يمنع من التوزيع (قوله نابت رطب) لا مقطوع ولا جاف

وقضيته انه يلحق بالبيع

كل ناقل للملك كبيع وقف

ووصية وادق وعوض

خلع و صلح وبالرهن كل

مالا ينقله كإقرار وعارية

واجارة والحق بكل مما ذكر

التوكيل فيه وفيه نظر والفرق

المذكورين اذ فيه فالذي

يتجه انه لا استتباع فيه

ولو قال بما فيها او بحقوقها

دخل ذلك كله قطعاً حتى

في نحو الرهن او دون

حقوقها او ما فيها لم تدخل

قطعاً اما المقلوع واليابس

فلا يدخلان جزماً كالشغل

الذي ينقل لانهما لا

يرادان للبقاء فاشبه امتعة

الدار ومن ثم لو جعلت

الياسة دعامة لنحو جدار

دخلت قيل قوله المذهب

غير شائع عربية اذ لم تقدمه

شرط ولا ما يقتضي الربط

اه وليس في محله لانه

تقدمه شرط بالقوة كما

قدرته وهو كاف في نحو

ذلك (فرع) اقي بعضهم

في ارض لها مشرب من

واد مباح باع مالها

بعضها لرجل ثم بعضها

لاخر بان المشرب يكون

بينهما على قدر ارضيهما

بالذرع قال والجهالة في

الحقوق حال البيع مغترة

صرح به الرافعي وغيره

غير مقلته اه وينافيه قول

الشيخين لا تدخل مسایل

الماء في بيع الارض

ولا شربها من النهر والقناة

المملوكين الا ان يشترط

والحق الى ولو قال ولي الفرع في النهاية الا ما ذكر (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله بالبيع الخ) انظر جعل  
الجمالة ولا يبعد انه كالبيع لان فيه نقلاً وان لم يكن في الحال وقد يؤيده دخول الوصية مع انها لا تنقل فيها في  
الحال فليتأمل اه عش (قوله كبيع) بقي الملو وكله في هبة الارض بما فيها فوهب الارض فقط او عكسه فهل  
يصح ام لا فيه نظر والاقرب الصحة لانه اذن له في شيئين اتي باحدهما دون الاخر وهو لا يضراهما عش (قوله  
وصية) و عليه فلو اوصى له بارض وفيها بناء وشجر حال الوصية دخلاً في الارض بخلاف ماله وحدهما او احدهما  
بغير فعل من المالك كمالو التي السيل بذرا في الارض فنبت فمات الموصى وهو موجود في الارض فلا يدخلان  
لانهما حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فيختص بها الوارث اه عش (قوله و صلح) اي واجرة اه نهاية اي  
بان جعل الارض اجرة بخلاف ماله اجرها فلا يدخل ما فيها عش (قوله قرار) لانه اخبار عن حق سابق اه  
سم (قوله والحق بكل الخ) جرى عليه مر اه سم على منهج اه عش (قوله وفيه نظر) اي في الالحاق نظر  
(قوله والفرق المذكور) اي بين البيع والرهن بقوة الاول وضعف الثاني و (قوله لا استتباع فيه) اي في  
التوكيل اه كردي عبارة عش اي فالتوكيل يبيع الارض لا يدخل فيه ما فيها من نحو بناء وشجر اه  
(قوله ولو قال) اي قال بعثك او نحوه ليتا في قوله حتى في نحو الرهن اه عش (قوله دخل ذلك كله) اي سواء  
كان عالماً بذلك او جاهلاً اه عش وفيه وقفة لان رؤية المتعاقدين للمبيع من شرط البيع الا ان يقال يغتفر  
في التابع مالا يغتفر في المتبوع (قوله او دون حقوقها الخ) اي لو قال بعثك او نحوه دون حقوقها الخ (قوله  
اما المقلوع الخ) محترز قوله السابق ثابت رطب المفروض في الاطلاق (قوله فلا يدخلان) هل الا ان يقول  
بما فيها او لا فيه نظر سم على حج اقول الاقرب الدخول لانها لا تزيد على امتعة الدار وهي لو قال فيها ذلك  
بعد رؤيتها دخلت اه عش (قوله دعامة لنحو جدار) يدخل فيه ماله وجعلت دعامة لشجرة ثابتة وما ينصب من  
الاخشاب اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني نعم ان عرش عليها اي الياسة عريش لعنب ونحوه او جعلت  
دعامة لجدار او غيره صارت كالو تدفد دخل في البيع اه قال عش قوله مر نعم ان عرش هل يلحق بذلك  
مالو اعتد عدم قطعهم للياسة والاتفاق بها بربط الدواب ونحوه فيه نظر والالحاق محتمل تنزيلاً لا اعتياد ذلك  
منزلة التعريش اه وقوله محتمل بكسر الميم فيفيد ترجيح الالحاق وهو الظاهر (قوله قيل الخ) اقره المغني  
(قوله عربية) اي موافقة لقواعد النحو (قوله لانه تقدمه الخ) فيه ان النحاة لا يقدر ان اداة الشرط الا في  
مواضع مخصوصة وليس ما هنا منها (قوله كما قدرته) اي الشرط يعني لفظة اذا قيل قول المصنف قال وفي  
سم مانصه ما المانع ان الفاء مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط اه يعني للعطف المجرد عن معنى التعقيب  
والترتيب والسببية فتكون معنى الواو وفيه انه مجاز كما بين في محله والكلام في الحقيقة (قوله صرح به) اي  
باغتفار الجهالة (قوله وينافيه) اي الاقواء المذكور (قول الشيخين الخ) هل يمكن ان يجاب بان مرادهما  
البعض بكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فليراجع اه سم عبارة عش قضية كلام سم على  
حج ان ما يستحقه البائع من السقي من الماء المباح ثبت للمشتري منه بلا طوقد يفهمه قول الشارح  
المملوكين اه (قوله لا تدخل) الى قوله ومر في النهاية والمغني (قوله مسایل الماء) جمع مسيل مثل رغيف  
قال في المصباح والمسيل محرى السيل اه عش (قوله ولا شربها) بكسر الشين المعجمة اي نصيبها مغني وعش  
(قوله ان يشترط) اي بالنص على دخول المسایل والشرب (قوله او يقول بحقوقها) عبارة النهاية والمغني  
كان يقول الخ (قوله في الخارج عنها) اي عن حدود الارض المبيعة والافهود اخل بلا اشتراط اه سيد عمر  
عبارة النهاية والمغني والاياعاب والمراد الخارج من ذلك اي المسيل والشرب عن الارض اما الداخل فيها

(قوله كإقرار) لانه اخبار عن حق سابق (قوله فلا يدخلان) هل الا ان يقول بما فيها (قوله كما قدرته)  
ما المانع ان الفاء مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط (قوله وينافيه قول الشيخين الخ) هل يمكن ان  
يجاب بان مرادهما البعض بكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فليراجع (قوله والكلام في  
الخارج عنها) عبارة العباب ولا يدخل في بيع الارض عند الاطلاق مسيل الماء ولا شربها من قناة ونهر

او يقول بحقوقها والكلام في الخارج عنها

ومر في البيع ما يعلم منه انه لا يصح بيع حريم (٤٤٠) الملك وحده ومثله بيع شرب الماء وحده لان التابع لا يستقل وانما يصح عتق

الجل وحده لتشوف الشارع اليه وبعضهم في ارض مشتركة ولا حدم فيها نخل خاص به او حصته فيه اكثر منها فيها فباع حصته من الارض بانه يدخل جميع الشجر في الاولى وحصته في الثانية لانه باع ارضه فيها شجر ورد بان الظاهر في الزائد خلافه اى وما علل به لا ينتج ما قاله لان الشجر ليس في ارضه وحده بل في ارضه وارض غيره فليدخل ما في ارضه فقط وهو ما يخص حصته في الارض دون ما زاد عليه مما في حصته شريكه (واصول البقل التي تبق) في الارض (سنتين) هو للغالب والا فالعبرة بما يؤخذ هو او ثمرته مرة بعد اخرى وان لم يبق فيها الا دون سنة (كالقث) بقاف فوقية فثبته وهو علف للبهائم ويسمى القضب بمعجمة ساكنة وقيل مهملة مفتوحة (والهندباء) بالمد والقصر والقضب الفارسي والسلق المعروف ومنه نوع لا يجزى الامرة والقطن الحجازي والتنعاع والكرفس والبنفسج والندرجس والقثام والبطيخ وان لم يثمر اعتبارا بما من شأنه (كالشجر) فيدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على مامر نعم جزته وثمرته الظاهر ان عند البيع للبائع

فلاريب في دخوله نه عليه السبكي وغيره ويفارق مالوا اكثرها لغراس اوزرع حيث يدخل ذلك اى المسيل والشرب مطلقا اى شرط دخوله او اطلق بان المنفعة لا تحصل بدونه اه (قوله ومرت في البيع) اى قبيل باب الربا (قوله وحده) اى بدون الملك (قوله ومثله بيع شرب الماء وحده) اى بدون الارض الكلام كافى سم عن الايعاب في الخارج عن الارض (قوله وبعضهم) اى واثق بعضهم (قوله ولا حدم) اى الشراكة (قوله او حصته فيها اكثر منها فيها) عطف عن جملة ولا حدم فيها نخل الخ اى وكان ينبغي ان يزيد الو او اى او حصة احدثهم في النخل اكثر من حصته في الارض (قوله بانه) متعلق باقوى المقدور بالعطف كما باشرنا اليه (قوله في الاولى) اى في صورة اختصاص النخل بالبايع (قوله في الثانية) اى في صورة اكثرية حصة البايع في النخل (قوله بان الظاهر الخ) اذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في احد جانبي الارض وقاسم المشتري الشريك الاخر فخرج للمشتري الجانب الخالى عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه ما دخل في البيع من الشجر وهل يستحق ابقاءه بلا اجرة ان كان بائعه كذلك سم على حج اقول القياس انه كذلك فيبقى بلا اجرة اه ع ش (قوله في الزائد) اى فيما زاد من النخل على قدر حصته من الارض في مسئلتى الاختصاص والاشتراك اه سيد عمر (قوله حصته في الارض) فى بمعنى من (قوله دون ما زاد الخ) ينبغي ان يبق اى ما زاد الخ بلا اجرة اه ع ش اى ان كان بائعه كذلك كما مر قول المتن (واصول البقل) عبارة شيخنا الزياى هو اى البقل خضر ووات الارض وفى الصحاح كل نبات اخضرت به الارض فهو بقل اه ع ش (قوله هو) اى للتقيد بسنتين للغالب الى قوله ثم استثناء الخ فى المغنى والى قوله الذى يتجه فى النهاية (قوله فالعبرة بما يؤخذ) اى ببقل يؤخذ الخ (قوله او ثمرته) اى او اغصانه قليوبى اه يجزى (قوله وان لم يبق) اى ما يؤخذ اى اصله على حذف المضاف ولك الاستغناء عنه بايقاع الموصول على الاصل وتقدير مضاف قبيل هو اى يؤخذ جزته (قوله بقاف فوقية) اى مفتوحة و تاء مشددة (قوله ويسمى القضب) ويسمى ايضا القرط والرطبة والفصفصة بكسر الفاءين وبالمهملة نهاية ومعنى (قوله والسلق) بكسر السين وسكون اللام اه ع ش (قوله ومنه) اى السلق (نوع لا يجز الخ) اى فلا يدخل في البيع اه ع ش قول المتن (كالشجر) لان هذه المذكورات تراد للثبات والدوام فتدخل واما غيرها اى غير اصول البقل المذكورة من اصول ما يؤخذ دفعة واحدة فكالجزء اى فلا تدخل كما يعلم مما ياتى نهاية ومعنى (قوله على مامر) اى على الخلاف المتقدم اه معنى (قوله جزته) بكسر الجيم اى جزء البقل المذكور (قوله الظاهر ان) بخلاف الثمرة الكامنة لكونها كالجزء من الشجر والجزء الغير الموجودة فتدخلان فى الارض اه معنى (قوله فيجب شرط الخ) تفريع على قوله نعم جزته الخ (قوله لكن ان غلب الخ) اى بخلاف الثمرة التى لا يغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نهاية ومعنى (قوله لئلا يزيد الخ) اى ما ظهر من الجزء والثمره (قوله فيشتبه

بملوكين خارجة عنها اى حال كون المسيل والشرب من القناة والشرب من النهر خارجة عنها قال الشارح فى شرحه بخلاف الداخلة فيها فتدخل ايضا كانه عليه السبكي وتبعه الاذرى وغيره اه ويفارق مالوا اكثرها لغراس اوزرع حيث يدخل مطلقا بان المنفعة لا تحصل بدونه (قوله انه لا يصح بيع حريم الملك وحده) عبارة فى شرح العباب ويأتى فى احياء الموات انه لا يصح بيع نحو الحريم والشرب دون الارض قيل وهو لا يوافق الجزم هنا بعدم دخوله انتهى ويحاج بان الجزم هنا بما هو فى الخارج فليحمل ذاك على الداخل وعلى الاطلاق قال ابن الرفعة إنما يصح بناء على عدم صحة ما ينقص قيمة غيره وقال الاذرى يحتمل ان يكون ماخذاه ملكه بطريق التبعية فلا يستقل انتهى (قوله بان الظاهر الخ) اذا قلنا بهذا وكان الشجر فى احد جانبي الارض وقاسم المشتري والشريك الاخر فخرج للمشتري الجانب الخالى عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه ما دخل فى البيع من الشجر فهل يستحق ابقاءه بلا اجرة ان كان بائعه كان كذلك (قوله القضب) قال فى الروض وشجر الخلاف كالقضب



المبيع بغيره ويدوم التخاصم كذا ذكرناه واستثنيا كالتسمة القصب أي الفارسي كما صرح به جمع (٤٤١) متقدمون فلا يكلف قطعه حتى يبلغ

قدره ينتفع به قالوا لا نه متى قطع قبل وقت قطعه تلف ولم يصلح لشيء ومثله فيما ذكر شجر الخلاف وقول جمع يعني وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف إلا أن يؤول ثم استثناء القصب اعترضه السبكي بأنه إما أن يعتبر الانتفاع في الكل ولا يعتبر في الكل ورجح هذا و فرق بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعترضه الأذري بأن ما ظهر وإن لم يكن مبيعا يصير كبيع بعض ثوب ينقص بقطعه و فرق شيخنا في شرح الروض بأن القبض هنا متات بالتخية و ثم متوقف على النقل المتوقف على القطع المؤدى إلى النقص ثم اجاب عن اعتراض السبكي بأن تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدي الى أنه لا ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به بخلاف غيره ولا بعد في تأخر وجوب القطع حال المعنى بل قد عذر تخلفه بالكلية وذلك في بيع الثمرة من مالك الشجرة اه والذي يتجلى في تخصيص الاستثناء بالقصب أن سببه صغيره لا ينتفع به بوجه مناسب لما قصد منه فلا قيمة له ولا تخاصم فيه فلم يحتج للشرط

المبيع الخ) فلو أخر القطع وحصل الاشتباه واختلف في ذلك فان اتفقا على شيء فذاك والا صدق صاحب اليد كما يأتي اه ع (قوله كذا ذكرناه) عبارة النهاية والمعنى وما ذكر من اشتراط القطع هو ما جزم به الشيخان كالبعوى وغيره اه (قوله أي الفارسي) وهو البوص المعروف ولعل القصب الماكول وهو الحلوم مثله اه بجري (قوله فلا يكلف قطعه) أي مع اشتراط قطعه نهاية وسم (قوله حتى يبلغ قدر الخ) أي ولا اجرة عليه في مدة بقائه اه ع (قوله ومثله) أي القصب (فيما ذكر) أي في الاستثناء وعدم تكليف القطع الخ عبارة النهاية وشجر الخلاف كما قاله القاضي حسين منه ما يقطع من اصله كل سنة فكذا القصب ونحوه حر فاجزف وما يترك ساقه وتؤخذ اغصانه فكذا ثمار اه قال ع (قوله) وشجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام وهو المسمى الآن بالبان وقوله ونحوه لعل مرادهم بنحوه ما لا ينتفع به صغيرا وقوله فكذا ثمار أي فيدخل اه وقال الرشدي قوله مر ونحوه بالرفع عطف على الكاف في قوله فكذا القصب عطف تفسير إذ هي بمعنى بمثل وإلا فالمستثنى إنما هو خصوص القصب لا غيره كما يعلم مما يأتي في كلامه كغيره اه (قوله وقول جمع الخ) مقابل قوله السابق كذا ذكرناه (قوله إلا أن يؤول) أي بحمله على ما لا يغلب اختلاطه اه كرى وقال ع (قوله) ويحمل وجوب القطع على وجوب شرطه اه وفيه ما لا يخفى (قوله في الكل) أي في كل من نحو القصب وغيره (قوله ورجح هذا) أي رجح السبكي عدم اعتبار الانتفاع في الكل فيكلف البائع قطع كل من القصب وغيره (قوله و فرق) أي السبكي (بينه) أي بين بيع ما ظهر جزئه من القصب وغيره على ما رجحه من عدم اعتبار الانتفاع في الكل اه رشدي أي فيجب في الكل شرط القطع والقطع بشرطه وإن لم يكن المقطوع منتفعا به (قوله وبين بيع الثمر الخ) أي حيث يشترط كونها منتفعا بها اه سم عبارة الإيعاب إنما يجوز أي بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتفعا به اه (قوله بانها) أي الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها المنفعة اه إيعاب (قوله بخلاف ما هنا) أي الجزء الظاهرة في كل من القصب وغيره وقال ع (قوله) القصب اه (قوله واعترضه) أي اعترض فرق السبكي اه ع (قوله يصير كبيع بعض الخ) أي وهو باطل كما تقدم اه ع (قوله و فرق شيخنا) أي بين ما هنا ومثله الثوب فغرضه الرد على الأذري ودفع اعتراضه ع رشدي (قوله و ثم) أي في مسألة الثوب اه كرى (قوله و ثم متوقف) هذا يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كما في الشائع فليتأمل سم على حج أقول والظاهر خلاف هذا بل ينبغي الاكتفاء بذلك لحصول المبيع في يد المشتري إلا أن يقال لما كان ممنوعا من التصرف فيه قبل قطعه لم ينظر اليه واشترط القطع لصحة القبض اه ع (قوله من الوجه الخ) وهو الاكل اه ع (قوله من الوجه الذي يراد الخ) يراد عليه نحو البر قبل انعقاده فانه لا ينتفع به من الوجه الذي اريد به فتأمل اه رشدي ويندفع هذا بما يأتي في الإيعاب بما ناصه والحاصل أي حاصل أي جواب شيخ الاسلام أن ما عدا القصب وشجر الخلاف يمكن الانتفاع به من الوجه الذي يراد للانتفاع أي بما كان ولو بوجه فوجب الوفاء فيه بالشرط بخلافها فانه لا يتأتى الانتفاع فيها كذلك إلا أن يبلغا قدر المعروف فاعند الخبير اه فلم يجب فيها الوفاء بالشرط واعتذر التأخير عنه لبأوغهما ذلك للضرورة وحينئذ اتضح ما قاله الشيخان واندفع ما قاله السبكي فتأمل اه (قوله ولا بعد في تأخير وجوب القطع حالا) يعني في تأخير قطعه ما يجب قطعه حالا (قوله ولا بعد الخ) فيه إشعار بأن المراد أنه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسيأتي قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على أن المراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه و (قوله لمساحة المشتري) فيه إشارة إلى أن الزيادة للمشتري

(قوله فلا يكلف قطعه) أي مع اشتراط قطعه (قوله وبين بيع الثمرة) أي حيث يشترط كونها منتفعا بها (قوله و ثم متوقف على النقل) هذا يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كما في الشائع فليتأمل (قوله ولا بعد الخ) فيه إشعار بأن المراد أنه شرط قطعه لكن يجب الوفاء به حالا وسيأتي قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على أن المراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله لمساحة المشتري) فيه إشارة إلى أن الزيادة للمشتري

(٥٦ - شرواني وابن قاسم - رابع) فيه لمساحة المشتري بما يزيد فيه قبل أو أن قطعه بخلاف صغير غيره ينتفع به لنحو كل الدواب المناسب لما قصد منه فيقع فيه التخاصم فاحتج للشرط فيه دفعا له وفهم الاستثنى أن القصب في كلام التتمة بالمعجمة وعليه يتجه اعتراض السبكي

واعذار عما يقال أى فائدة فى بقاءه مع أن الزيادة للمشتري بأنه يسامح بها فليأمل سم على حج وحاصله أن ما افهمه قوله ولا بعد فى تاخير الخ من عدم تكليف القطع مع اشتراطه بخلاف ما افهمه قوله لمسامحة المشتري الخ من عدم اشتراط القطع ويحاج بان التنافي غير وارد عليه أى حج لان مراده بما ذكر رد ما فهم من كلام الشيخ من اشتراط القطع وقوله ولا بعد جواب سؤال تقديره ما فائدة شرط القطع مع عدم تكليفه حالا وكيف جاز التأخير مع مخالفته للشرط اه ع ش (قوله والذى يشجه الخ) استبعده النهاية قال ع ش ولعل وجه البعد انه لو كانت العلة المسامحة لما احتيج فيه إلى شرط القطع وصريح كلام صاحب التتمة خلافه وهو انه لا بد من شرط القطع وإن لم يكلفه اه واعتمد النهاية والمعنى وفاقا لشيخ الاسلام والاياعاب وجوب اشتراط قطع ما استثنى من القصب وشجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه (قوله بالقصب) أى وشجر الخلاف كما مر ولعل سكوته هنا لعدم وجوده فى كلام الشيخين (قوله بالقصب) أى دون غيره من الثمرة والجزء الظاهرتين اه ع ش (قوله فلم يحتج للشرط) خلافاً للنهاية والمعنى كما مر (قوله فى مطلق بيع الارض) إلى قول المتن والمشتري فى النهاية (قوله كما بأصله) أى والروضة وأصلها اه معنى (قوله وإن قال الخ) لا يخفى ما فى هذه الغاية عبارة المعنى أو قال بحقوقها كما قال القمولى وغيره اه وهى ظاهرة (قوله بخلاف ما فيها) ظاهرة ان المعنى بخلاف ما لو قال بعثك هذه الارض بما فيها فدخل ما يؤخذ دفعة واحدة فلينظر ذلك مع قوله الاتى ولو باع ارضاً مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع الخ فإنه صرح فيه بطلان البيع فى الجميع خلاف ما افاده ما هنا فان المفهوم من الحكم بدخول شىء فى البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشىء نعم لا مانع من الصحة والتناول فى نحو قصيل لم يسنبل وشعير الا أنه لما عمم كالمثل اشكل الحال سم على حج وقد يقال مراده انه إذا قال بحقوقها لا يدخل فى بيعها ما يؤخذ دفعة بخلاف ما إذا قال بما فيها فيفصل فيه بين كون ما يؤخذ دفعة كالبرى سنبله فيفسد العقد وكونه كالفصيل فيصح العقد ويتناوله ويجعل قوله الاتى ولو باع ارضاً الخ دليلاً على هذا التفصيل اه ع ش (قوله وفتح) قضيته أنه بالضم والفتح بمعنى المرة عبارة المختار والدفعة بالضم من المطر وغيره مثل الدفعة بالفتح المرة الواحدة اه ع ش فقول الشارح واحدة صفة مؤكدة لدفعة (قوله كجزر الخ) أى وقطن خراسانى وثوم وبصل نهاية ومعنى (قوله هذا الزرع) الى قول المتن والمشتري فى المعنى (قوله هذا الزرع) أى الذى لا يدخل نهاية ومعنى وهو مفعول مطلق نوعى لقول المتن المزروعة (قوله دونه) حال من الارض أى دون هذا الزرع (قوله وإن لم يسترها الخ) أى بأن رآها من خلاها نهاية ومعنى وهو راجع لقول المتن ويصح الخ (قوله اما مزروعة ما يدخل) بالاضافة (قوله عامر) أى فى الرد بالعيب اه كرى (قوله أى الزرع) أى الذى لا يدخل نهاية ومعنى (قوله لظنه أنه الخ) أى ظن المشتري أن الزرع اه كرى وحاصل هذا التصوير ان المراد بالجهل هنا ما يشمل جهل الصفقة به يندفع قول سم قوله لظنه الخ فيه شىء مع انه جهله اه (قوله وبه يندفع) أى بقوله لظنه الخ (قوله مع ان الغرض الخ) ظرف لقوله يصح الخ أى كيف تتصور الرؤية مع الجهل (قوله صورته) أى الجهل (قوله أنه حصد) أى لنحو اخبار كاذب بذلك اه سم (قوله وذلك) أى ثبوت الخيار للمشتري ان جهل الزرع قوله فان علم الى المتن فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله على

واعذار عما يقال أى فائدة فى بقاءه مع أن الزيادة للمشتري بأنه يسامح بها فليأمل (قوله بخلاف ما فيها) ظاهرة ان المعنى بخلاف ما إذا قال بما فيها وان صورة المسئلة انه قال بعثك هذه الارض بما فيها فدخل ما يؤخذ دفعة فلينظر ذلك مع قوله الاتى ولو باع ارضاً مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع الخ فإنه صرح فيه بطلان البيع فى الجميع خلاف ما افاده ههنا من الصحة فان المفهوم من الحكم بدخول شىء فى البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشىء نعم لم لا مانع من الصحة والتناول فى نحو قصيل لم يسنبل وشعير الا أنه لما عمم كالمثل اشكل الحال وأما ما قد يقال من الفرق بين ان يقول بما فيها كما هنا وبين ان ينص على ما فيها كان يقول بعثك هذه الارض وهذا الزرع الذى فيها ويحمل عليه ما أتى فمن أبعد البعيد بل الكلام فى صحته (قوله أو لظنه أنه ملكه) فيه شىء

(ولا يدخل) فى مطلق بيع الارض كما بأصله وإن قال بحقوقها بخلاف ما فيها (ما يؤخذ دفعة) بضم أوله وفتحة واحدة (كالخطة والشعير وسائر الزروع) كجزر وفجل لانها لا تتراد للدوام فكانت كامتعة الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع دونه إن لم يسترها الزرع أو رآها قبله ولم تمض مدة يغلب تغييرها فيها (على المذهب) كبيع دار مشحونة بأمتعة أما مزروعة ما يدخل فيصح جز ما لانه كله للمشتري (وللمشتري الخيار) على الفور هنا وفيما يأتى كما علم عامر (ان جهله) أى الزرع لحدوثه بعد رؤيته المذكورة أو لظنه أنه ملكه لقرينة قوية بان خلافه فيما يظهر وبه يندفع ما يقال كيف يصح بحث الأذرعى وأقروه أن رؤيتها مع عدم ستره لها كافية مع أن الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم صورته أيضاً بأن يظن حال البيع

لتأخر انتفاعه فان علم ولم يظهر ما يقتضى تأخر الحصاد عن وقته المعتاد على ما بحثه ابن الرفعة لم يخير كما لو جهله وتركه مالكة له أو قال أفرغها منه في زمن لا أجره له غالبا كيوم أو بعضه على ما يأتي في الاجارة اذا ضرر فيها (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمائه اذا حصلت التخلية في الاصح) لو جرد تسليم عين المبيع مع عدم تاتي تفرغه حالا وبه فارقت الدار المشحونة بالامتنعة قال الاسنوي وزاد وضمائه بلا فائدة إذ يلزم من دخوله في يده دخوله في ضمائه اهـ وكأنه توهم ان نحو ايداع البائع اياه له يزيل حق حبسه وينقله لضمائن المشتري وقد مر رده بانه خلاف المنقول فعليه لا تلازم وتعين ما زاده المصنف ثم رايت الزركشي ذكر هنا نحو ما ذكرته مع جزمه في محل آخر بذلك التوهم فليتنبه له (والبذر) باجماع الدال (كالزرع) فيما ذكر ويأتي فان كان مزروعه يدوم كنوى النخل دخل ولا فلا وباقى ما مر من الخيار وفروعه ومنها قوله (والاصح) انه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع (الذي جهله واجاز ولو بعد القبض لرضاء بتلف المنفعة تلك

ما بحثه ابن الرفعة وقوله كيوم الخ (قوله فان علم) ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بأنه اشتراها مسلوقة بالمنفعة ولو قيل بان له الخيار اذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيد الاختلاف الاغراض باختلاف الاشخاص والاحوال اهـ ع ش (قوله ولم يظهر) اي فان ظهر ثبت له الخيار اهـ ع ش (قوله على ما بحثه) عبارة النهائية كما بحثه اهـ (قوله وتركه) اي الزرع (مالكة له) اي للمشتري ولو لم يكن لفائدة تفرغه وعظم ضرره لطول مدة تفرغه او كثرة اجرة تفرغه فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه سم على حج وبينبغي ان محل سقوط خياره بتركه ما لم يتضرر المشتري بالزرع بأن كان يفوت عليه منفعة الارض المرادة من الاستجار له بان كان مراده زرع شيء فيها لا يتأتى زرعها حالا مع وجود الزرع الذي بها اهـ ع ش وقوله الاستجار لعله محرف من الاشتراء عبارة الا يعاب ان تركه له ولم يضر بقاء الارض اهـ (قوله وتركه مالكة) ولا يملكه الا بتملكه نهاية ومعنى (قوله لو جرد تسليم) الى قوله ثم رايت في النهاية (قوله تفرغه حالا) اي بالتخلية في يوم اهـ سم (قوله وبه فارقت) اي بعد تاتي تفرغه حالا (قوله وزاد) اي المصنف (قوله من دخوله في يده) اي عن جهة البيع كما هو المراد بقول المصنف دخول الارض في يد المشتري فرده على الاسنوي غير ظاهر لانها متى دخلت في يد المشتري عن جهة البيع دخلت في ضمائه اهـ سم عبارة ع ش والرشيدي رد كلام الاسنوي ووضح بالنظر لقوله في يد المشتري اما مع النظر للسياق من ان المراد تدخل في يده عن جهة البيع فالرد غير ظاهر لانها متى دخلت في يده عن جهة البيع دخلت في ضمائه ثم رايت في سم على حج ما يصرح به اهـ (قوله ان نحو ايداع البائع الخ) اي ككونها في يد المشتري بنحو اجارة اهـ نهاية (قوله اياه له) اي المبيع للمشتري اهـ سم (قوله لا تلازم) اي بين الدخول في يد المشتري والدخول في ضمائه مر عن سم وع ش جوابه (قوله فيما ذكر) الى قوله نعم في المغنى والنهية (قوله من الخيار) اي وصحة قبضها مشغولة به اهـ معنى (قوله وفروعه) اي فروع الخيار من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) اي من فروعه لا بقيد المروور قول المتن (مدة بقاء الزرع) اي والبذر ومدة تفرغ الارض من الزرع المذكور خلافا لما في شرح الروض سم ونهاية (قوله ولو بعد القبض) غاية لقول المتن لا أجره الخ (قوله الى أول أزمته) لكن لو أراد عند أو انه دياس الحنطة مثلا في مكانها لم يمكن الا بالرضاسم على منهج اقول لو اخر بعد او انه هل تلزمه الاجرة وان لم يطالب ام لا تلزم الا بعد الطلب فيه نظر والاقرب الثاني لان الظاهر انه لا يلزم بالقطع بعد دخول او ان الحصاد الا بعد طلب المشتري وفرق بينه وبين ما لو شرط القطع حيث لم يمتد فيه الاجرة مطلقا بوجوب مخالفة للشرط في تلك صريحا ولا كذلك هنا ويؤيد هذا الفرق ما قيل فيما لو استاجر مدة لحفظ متاع وفرغت المدقة ولم يطالبه المؤجر بالفتح ولا باخراج الامتنعة من انه لا تلزمه الاجرة لما مضى بعد فراغ المدة اهـ ع ش (قوله امكان قلعه) اي او قطعه (قوله اما العالم الخ) فتقيد

مع أنه جهله (قوله أنه حصد) أي لنحو إخبار كاذب بذلك (قوله وتركه مالكة) لو لم يكن لفائدة تفرغه وعظم ضرره لطول مدة تفرغه او كثرة اجرة تفرغه فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه مالكة له لا يملكه الا بتملكه (قوله تفرغه حالا) اي بالتخلية في يوم اي عن جهة البيع (قوله وكأنه توهم الخ) يمكن منع توهمه ويوجه ما قاله بوجهين الاول ان مراده انه يلزم من تصور دخوله في يده مع وجود الزرع تصور دخوله في ضمائه بان تدخل في يده عن جهة قبض المبيع فحيث افاد ان الزرع لا يمنع دخوله في يده عن جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني ان قول المصنف دخول الارض في يد المشتري مراده دخوله في يده عن جهة البيع بدليل قوله اذا حصلت التخلية لجهة البيع ولا لم يصح ترتب الضمان عليه اذ التخلية لغير جهة البيع كالإيداع لا ضمان فيه على المشتري والحاصل انه ان اراد مطلق التخلية لم يصح ترتب الضمان عليها او التخلية عن جهة البيع دل على ان المراد دخوله في يده عن جهة البيع اذ مطلق الدخول لا يتوقف على التخلية عن جهة البيع فليتأمل ذلك (قوله اياه) اي المبيع وقوله له اي للمشتري (قوله وتعين ما زاده المصنف) التعين ممنوع اذ يعلم من عدم منع الزرع دخوله في يد المشتري انها اذا دخلت عن جهة البيع حصل الضمان فتأمل (قوله لا أجره الخ) قد يدل هذا على انه لا أجره لمدة تفرغ الارض من الزرع المذكور

المدة فاشبهه مالو ابتاع دارا مشحونة لأجره له مدة التفريع ويبين ذلك الى أول أزمته لمكان قلعه أما العالم فلا أجره له جزما

نعم ان شرط القطع فاخر لزمته الاجرة لتركة الوفاء الواجب عليه وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب بالقطع الواجب وان لا وينافيه ما يأتي في الشجرة او الثمرة (٤٤٤) بعد او قبل بدو الصلاح المشروط قطعها انها لا تجب الا ان طولها بالمشروط فامتنع

وقد يفرق بان المؤخر ثم المبيع وهما عين اجنبية عنه والمبيع قد يتسامح فيه كثيرا بما لا يتسامح في غيره لمصلحة بقاء العقد بل وغيرها ألا ترى أن استعمال البائع له قبل القبض لاجرة فيه وان طلب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره ثم رايتني اجبت اول الفصل الاتي بما يوافق ذلك وعند قلعه تلزم البائع تسوية الارض وقلع ماضرها كمروق الذرة (ولو باع ارضها مع بذر او زرع) بها (لا يفرد) افراد لان العطف باو (بالبائع) اي لا يجوز ووروده عليه كبذر لم يره او تغير بعد رؤيته او تعذر عليه أخذه كما هو الغالب وكفجّل مستور بالارض وير مستور بسنبله (بطل) البيع (في الجميع) للجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع بناء على الاصح السابق في تفريق الصفقة ان الاجازة بالقسط اما ما يفرد كقصيل لم يسنبل او سنبل وراه كذرة وشعير وبذر اه ولم يتغير وقد رعى اخذه فيصح جزما (وقيل في الارض قولان) احدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجازة بكل الثمن والكلام في بذر ما لا يدخل في بيع

الشارح بالجهل لاجل محل الخلاف نهاية ومعنى (قوله ان شرط القطع) اي او القلع (قوله فاخر) اي القطع (قوله لزمته) اي غير ما استثنى من القصب وشجر الخلاف على ما مر من النهاية والمغنى وشيخ الاسلام من وجوب اشتراط قطعه مع عدم التكليف به خلافا للشارح (قوله لزمته الاجرة) اعتمده عش (قوله وينافيه) اي عدم الفرق (قوله بالقطع) اي او القلع (قوله انها) اي الاجرة بيان لما يأتي (قوله بالمشروط) وهو القطع (قوله وان طلب) ببناء المفعول (منه) اي البائع (قبضه) اي اقباضه (قوله وعند قلعه) الى المتن في النهاية (قوله ماضرها) كان الاولى ماضرها او ماضرها لان الثلاثي المجرد من هذه المادة يتعدى بنفسه والمزيد فيه الهمزة يتعدى بحرف الجر اه عش (قوله افرد) الى قول المتن ويدخل في النهاية والمغنى لا قوله بناء الى اما ما يفرد وقوله بناء الى والكلام (قوله وان العطف باو) فيه ان او التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع اي كما هنا فانها بمنزلة الو او سم على حج فلا يتم توجيه الافراد بما ذكر اه عش (قوله كبذر) اي والبذر الذي لا يفرد كبذر الخ (قوله وكفجّل فخل) اي والزرع الذي لا يفرد الخ كفجّل الخ (قوله للجهل الخ) اي او عدم قدرة تسليفه في مسألة البذر الذي راه ولم يتغير اه رشدي (قوله لتعذر التوزيع الخ) قديؤ خذ منه ان بطلان الجميع اذ لم يمكن علم البذر والزرع بعد وتقويمه والافرق الصفقة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل اه سم (قوله ان الاجازة بالقسط) أي ولا امكان للتقسيم هنا (قوله كقصيل) اسم الزرع الصغير وهو بالقاف اه عش (قوله وقد رعى اخذه) اي ولو بعسراه عش (قوله على الضعيف ثم) اي في تفريق الصفقة (قوله والاصح البيع فهما) اي في الارض والبذر وان لم ير البذر قبل كما صرح بذلك شرح المنهج اه سم زاد عش ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعا انه لو كان بالارض بناء او شجر ولم يره المشتري يغتفر عدم رؤيته ولا يشترط لصحة العقد هنا رؤيته لكونه تابعا ليس مقصودا بالعقد وانما دخل تبعا وقد يفرق بان رؤية البذر قد تعذر لا اختلاطه بالطين وتغيره غالبا بخلاف الشجر والبناء اه (قوله وكان ذكره) اي ذكر البذر في العقد (قوله لانها) الى قوله كما قاله في النهاية الا قوله فقط وقوله ولم يل بالقلع والى قوله قال في المغنى الا قوله فقط (قوله والمثبتة) اي بالبناء او نحوه كان يحفر فيها مواضع ويثبت فيها الحجارة ثبات الا وتاداه عش (قوله او غرس) اي او بناء وكانت الحجارة تقصر كمنعها من حفر الاس اه عش (فهى عيب) اي مثبت للخيار نهاية ومعنى (قوله

وسياتى ما فيه وانها لا تلزم خلافا لما في شرح الروض (قوله يلزم البائع تسوية الارض) قال في شرح الروض تشبيها بما اذا كان في الدار امته لا يتسع لها باب الدار فانه ينقض وعلى البائع ضمانه اه فان قلت ان كان هذا النقص قبل القبض فجنابة البائع قبله غير مضمونة كالا فة فلا يصح قوله وعلى البائع ضمانه او بعد القبض اشكل بان القبض لا يصح مع وجود امته البائع فذا التقدير غير ممكن قلت نختار الشق الثاني وقد يتصور صحة القبض مع وجود امته البائع كما اذا جمعها في موضع من الدار وخلي بينها وبينها فانه يحصل القبض لماء ذلك الموضوع فاذا نقلها من ذلك الموضوع الى غيره منها وخلي بينها وبينه حصل القبض للجميع وكما لو كانت تلك الامتعة حقيرة فانها لا تمنع القبض لا يقال الحقير يتسع له باب الدار لان إطلاق ذلك ممنوع لان باب الدار قد يكون ضيقا جدا والحقير خاية للاء كبيرة ادخلها قبل تضيق الباب (قوله لان العطف باو) بينا في بعض المواضع عن ابن هشام ان او التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع فانها بمنزلة الو او (قوله لتعذر التوزيع) قديؤ خذ منه ان بطلان الجميع اذ لم يمكن علم البذر والزرع بعد تقويمه والافرق الصفقة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل (قوله والاصح البيع فهما) أي وان لم ير البذر قبل كما يصرح بذلك قول شرح المنهج واستشكل فيما اذا لم يره قبل

الارض والاصح البيع فيها قطها وكان ذكره تاكيدا وفارق بيع الامه وحملها بانه غير متحقق الوجود نعم بخلاف هذا فاعتقر فيه مالم يغتفر في الحمل (ويدخل في بيع الارض الحجارة المخلوقة) والمثبتة (فيها) لانها من اجزائها ثم ان قصدت الارض لزرع أو غرس فقط فهي عيب (دون المدفونة) من غير اثبات كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان يعلها وان ضرر قلعه كسائر العيوب

نعم الخ) استدراك على صورة العلم (قوله ضرر قلعبا) أى دون ضرر تركها اه نهاية (قوله أو ضرر تركها الخ) فيه بحث لسم ان شئت راجعه (قوله فى الاولى) أى فى صورة الجهل بضرر القلع و (قوله فى الثانية) أى فى صورة الجهل بضرر الترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ (قوله وهو) أى التخيير اه كردى والاولى أى ما قاله المتولى (قوله) وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها اجرة فليتامل اه سم عبارة الكردى قوله وبه يقيد الخ حاصله ان كلام الشيخين ان جهل ضرر قلعبا يتخير يقتضى انه لو جهل ضرر تركها لم يتخير لكن بسبب ما ذكر من كلام المتولى يقيد ذلك المقضى بانه اذا زال ضرر الترك بالقلع اه وعبارة الرشيدى اعلم ان حاصل ما فى هذا المقام ان الشيخين صرحا بثبوت الخيار فيما إذا جهل ضرر القلع وسكتا عما إذا جهل ضرر الترك فاقتضى ظاهر صنيعهما انه لا خيار فيه واقتضى كلام غيرهما ثبوت الخيار فيه ايضا مطلقا وقيد المتولى فى التهمة بما إذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع او كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل باجرة و اختار هذا التقييد شيخ الاسلام فى شرح الروض اه ثم بعد سرد عبارته استشكل عبارة النهاية ثم سرد عبارة الشارح تأييد لما ذكره من الحاصل الماروقوله واقتضى كلام غيرهما الخ هو مراد الشارح بقوله الا فى قول جمع الخ (قوله انه لو جهل الخ) بيان لما اقتضاه كلام الشيخين (قوله) قد يطمع فى ان البائع الخ) فليكن له الخيار ان جهل ضرر تركها مطلقا (قوله او اختار القلع) كذا فى النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه اى بان رضى بهامع كونها مشتملة على الحجارة لكن طلب من البائع القلع اه قول المتن (النقل) عبارة المغنى وشرح المنهج القلع والنقل (قوله) وتسوية الارض) إلى قول المتن وفى بيع البستان فى النهاية والمغنى لا اقوله بقيديهما الاتيين وقوله على العادة إلى وذلك واسقطه المغنى وهو الاول لانه مندرج فى قول المتن الا فى فان آجاز الخ ولان ذكره يوم ان قول الشارح الا فى فلا اجرة الخ راجع له ايضا مع ان رجوعه له مخالف لتصريحهم بلزوم اجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خير المشتري كما افاده قوله الا فى إذا خير المشتري (قوله) بقيديهما الخ) لعله اراد بقيد الاول اى النقل قوله الا فى على العادة وبقيد الثانى اى التسوية ما افاده قوله الا فى وهى هنا وفيما مر الخ من كون التسوية بالتراب المزال لا بتراب اخر من الارض المبيعة او من خارجها (قوله) وللمشتري اجباره) هذا معلوم من المتن وإنما ذكره تهديد المابعد (قوله) وان وهبها) اى الحجارة

البيع ببيع الجارية مع حلها ويحجب الخ و ذكر الفرق الذى نقله الشارح أى والفرض أنه صرح فى البيع بالبذر ولا يمكن نظير مسألة الحل ولم يحتج لفرق وينبغى حصول قبض البذر بتخلية الارض تبعالها وإن كان منقولا حيث كان المقصود بقاءه فى الارض لانه حينئذ بمنزلة الزرع مر (قوله) نعم ان جهل ضرر قلعبا او ضرر تركها ولم يزل بالقلع الخ) قد يقال هذه الصورة الثانية وهى قوله او ضرر تركها أى دون ضرر قلعبا بدليل مقابله بما قبله هى الصورة المنقولة عن قضية كلام الشيخين فى قوله وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما انه لو جهل الخ فتشكل التفرقة بينهما مع اتحاد صورتهما فان اراد بالتقييد المذكور فى قوله وبه يقيد الخ حمل صورة قضية كلام الشيخين على ما إذا زال الضرر بالقلع فى مدة لا اجرة لها وحينئذ يندفع اشكال التفرقة فقد يرد عليه انه مع فرض ضرر كل من الترك والقلع كما هو فرض تلك الصورة كيف يتصور زوال الضرر بالقلع وكلام شرح الروض سالم من ذلك كما يعلم بالمراجعة اللهم إلا ان يجاب بان الضرر وإن كان فيهما إلا ان ضرر الترك غير ضرر القلع ويجوز ان يزول الضرر المترتب على الترك بالقلع وان حصل به ضرر آخر ولا يتخير وان جهل ضرر الترك لزواله بالقلع وضرر القلع لا خيار به لعله به فليتامل (قوله) وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها اجرة فليتامل (قوله) وله النقل من غير رضا المشتري) قال فى شرح الروض ولو سمح له بها لم يلزمه القبول اه وقضية ما ياتى حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها لزوم القبول فيحتاج للفرق وقد يفرق بان فى القبول حال الجهل رفع الفسخ وفى حال العلم لا فسخ (قوله) وان وهبها) يفيد انه لا يلزمه

نعم ان جهل ضرر قلعبا أو  
ضرر تركها ولم يزل بالقلع  
أو كان لنقلها مدة لها اجرة  
تخير كما قالاه فى الاولى  
والمتولى فى الثانية قال فى  
المطلب وهو الذى لا يجوز  
غيره وكلامهم يشهد له اه  
وبه يقيد ما اقتضاه كلاهما  
انه لو جهل ضرر تركها دون  
ضرر قلعبا لم يتخير وقول  
جمع قد يطمع فى أن البائع  
يتركها له مردود بان هذا  
الطمع لا يصلح علة لاثبات  
الخيار (ويلزم البائع)  
حيث لم يتخير المشتري أو  
اختار القلع (النقل)  
وتسوية الارض بقيديهما  
الاتيين وله النقل من غير  
رضا المشتري وللمشتري  
اجباره عليه وان وهبها له

تفريغا للملكة بخلاف الزرع لان له امدا (٤٤٦) ينتظرو ولا اجرة له مدة نقل طالت ولو بعد القبض كدار بها اقشة (وكذا) لا خيار

للمشتري (ان جهلها) ولم يضرب (قلعها) بان قصرت مدته ولم تتعب به سواء اضره تركها ام لا لزوال ضرره بالقلع وللبيع النقل وعليه التسوية وللمشتري اجباره عليه وان لم يضرب تركها (وان ضر) قلعها بان نقصها وان طال زمنه مع التسوية مدة لها اجرة (فله الخيار) ضر تركها او لا دفعا لضره نعم لو رضى بتركها له ولا ضرر فيه سقط خياره وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها ويعود خيار المشتري (فان اجاز) العقد (لزم البائع النقل) على العادة فلا يكلف خلافها على الاوجه نظير ما مر في الرد بالعيب وذلك ليفرغ ملكه (وتسوية الارض) لانه احدث الحفر لتخليص ملكه وهي هنا وفيما مر ان يعيد التراب المزال بالقلع من فوق الحجارة الى مكانه ولا يلزمه ان يسويها بتراب منها لان فيه تغيير المبيع ولا من خارجها لان فيه ايجاب عين لم تدخل في البيع (وفي وجوب اجرة المثل لمدة النقل) اذا خير المشتري (اوجه اصحها) انها (تجب ان نقل بعد القبض) لتفويته على المشتري منفعة تلك المدة (لاقبله) لان جنايته قبله كالاقة كامر ومن ثم لو

يفيد انه لا يلزمه القبول سم وعش (قوله تفريغا للملكة) تعليل للتمن والشرح معا وكذا قوله بخلاف الزرع راجع للتمن كما هو صريح المغنى وللأجبار كفي عش (قوله ولا اجرة الخ) اي حيث لم يتخير اه معنى عبارة سم قوله ولا اجرة له اي لعلمه بالحال قال في شرح الروض وظاهره انه لا ارش ايضا اه (قوله وللبيع النقل) اي وان لم يرض به المشتري (قوله التسوية) اي والنقل ولا اجرة عليه لمدة ذلك كامر اه معنى (قوله زمنه) اي النقل قول المتن (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقول البائع انا اغرم لك الاجرة والارش للمنة نهاية ومعنى قال عش قوله مر ولا يسقط خياره اي فله الفسخ ولا يجبر على موافقة البائع اه (قوله ولا ضرر فيه) افهم انه اذا كان فيه ضرر لا يسقط خياره وهو ظاهر عش ورشيدى (قوله وهو اعراض الخ) قال في شرح الارشاد الصغير يظهر في ترك الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد بعقد وعينه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما انتهى وهل يحتاج في ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهما فيه نظرو ظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك اه سم على حج اقول بل ظاهره قولهم التملك انه لا بد من اللفظ اه عش واقول قول الشارح كالتحريم حيث لم يوجد فيه شروط الهبة اه كالصريح في اشتراط الايجاب والقبول والقبض وعبارة المغنى نعم لو وهبها له واجتمعت شروط الهبة حصل الملك ولا رجوع للبائع فيها وان فقد منها شرط فهو اعراض كالتارك لانه اذا بطل الخصوص بقى العموم اه صريحة في الاشتراط (قوله اعراض الخ) اي فيتصرف فيه كالضيف فينتفع به بوجوه الانتفاعات كاكله الطعام واطعامه لاهل بيته ونحوهم وبنائه بالحجارة ولا يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا نحوه ما ونقل مثله عن حواشي شرح الروض لو الدال شارح اه عش قول المتن (النقل) اي والقلع اه معنى (قوله ان يعيد الخ) فلو تلف فعليه الايتان بمثله مر انتهى سم على منهج والكلام في التراب الطاهر اما النجس كالرماد النجس والسرجين فلا يلزمه مثله لانه ليس مالا اه عش (قوله ان يسويها) اي الحفر (قوله بتراب منها) اي بتراب اخر من الارض المبيعة (قوله اذا خير المشتري) كذا في المنهج والنهاية والمغنى والاياب وقال عش قوله مر اذا خير المشتري مفهومه انه اذا كان عالما بالاجرة له والقياس وجوبها مطلقا لان تفريغها بعد القبض تصرف في بدغيره اه وفيه ان الشارح والنهاية والمغنى والاسنى صرحوا بالمفهوم المذكور في شرح قول المتن ويلزم البائع النقل المفروض في صورة العلم كامر من سم وقوله والقياس الخ ظاهر المنع لرضا المشتري حين العقد بتلف المنفعة تلك المدة قول المتن (ان نقل بعد القبض) اي ولا يمنع وجودها صحة القبض لصحته في المحل الخالي منها كالا متعة اذا كانت يبيع الدار المبيعة اه رشيدى وفي تقريب دليله نظر (قوله لان جنايته) اي البائع (قبله) اي قبل القبض (قوله ومن ثم) اي من اجل ان جنايته الخ (قوله لو باعها) اي الحجارة و (قوله لزمه) اي الاجنبى و (قوله لان جنايته) اي الاجنبى و (قوله مطلقا) اي قبل القبض او بعده اه عش (قوله وكزوم الاجرة الخ) قضية هذا التشبيه انه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع او بعده وجب لكن قضية قول سم على حج فيما نقله عن شرح الروض من قوله وظاهره انه لا ارش له ايضا عدم الفرق بين كونه قبل القبض او بعده اه عش وفيه ان ما تقدم عن سم عن شرح الروض في صورة العلم التي لا خيار للمشتري معه وما هنا في صورة الجهل التي معها الخيار والكلام في مقامين فلا

القبول (قوله ولا اجرة له) اي لعلمه بالحال قال في شرح الروض وظاهره انه لا ارش له ايضا (قوله وهو اعراض) قال في شرح الارشاد الصغير ويظهر في ترك الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد بعقد وعينه زائلة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما اه وهل يحتاج في ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهما فيه نظرو ظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك (قول المصنف اوجه اصحها يجب الخ) قال الناشرى عللوا وجوب الاجرة بتفويته على المشتري منفعة تلك المدة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فان قيل الزرع يجب ابقاؤه والحجارة لا يجب ابقاؤه فلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع قاله السبكي هذا كلام الناشرى وهو صريح في انهم لا يوجبون اجرة مثل مدة نقل الزرع فاني في شرح الروض من وجوبها بمنوع مر (قوله

اعها الاجنبى لزمه الاجرة مطلقا لان جنايته مضمونة مطلقا لا وكزوم الاجرة لزوم ارش عيب بقى فيها بعد التسوية منافاة

منافاة قول المتن (و يدخل الخ) أى عند الاطلاق معنى ورشيدى قول المتن (في بيع البستان) لو كان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتامل اه سم قول المتن (في بيع البستان) قد يخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وفاقم رانه يدخل في رهن البستان والقرية ما فيهما من بناء وشجر خلا لما يوهمه كلام شرح الهجة سم على منهج اه عش وفي النهاية والمغنى البستان فارسى معرب وجمعه بساتين ويعبر عنه بالعجمية بالباغ اه (قوله والعش) اى التى اعدت لوضع قضبان العنب عليها اه نهاية قال عش قوله اعدت اى وإن لم توضع عليها بالفعل اه (قوله وماله اصل) الى قوله وليس من البناء في النهاية إلا قوله وغصن خلاف وقوله والابنية المتصلة إلى المتن (قوله وماله اصل الخ) قال عش ما حاصله ان مراده به دخول الاصول من الزرع الذى يجز مرة بعد اخرى فيوافق ما مردخول نفس الزرع المذكور حتى ينافى ما مر من عدم دخول الجزة الظاهرة منها اه (قوله لدخوله في مسماه) بل لا يسمى بستانا بدون حائط كما قاله الرافعى معنى ونهاية قال عش وفائدة ذكر هذا الحكم هنا مع كون الكلام فيما يستتبع غير مسماه التنبيه على تفصيل ذلك المسمى والتوطئة لبيان ان المنفصل عنها اذا توقف عليها نفع المتصل كفتاح الغلق وصندوق الطاحون والة الساقية يدخل في كل من القرية والدار والبستان وإن يكن من مسماه اه (قوله وكذا الجدار الخ) وتدخل المزارع التى حول البستان اه معنى قول المتن (وكذا البناء) ويدخل في بيعه ايضا الابار والسواقي المثبتة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها ساقيتها وهو الخشب الالات وان اثبت وثبتت اه عش قول المتن (وفي بيع القرية الخ) اى عند الاطلاق نهاية ومعنى (قوله لتبعها لها) في التعليل به مساحة فان القرية هى الابنية المجتمعة فالبناء من مسماها اه عش (قوله والابنية المتصلة به) يعنى تدخل الابنية الخارجة عن السور المتصلة به وخالفه فيه النهاية والمغنى وكذا سم قال وفي شرح العباب وجميع ما هو خارجه اى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين وإن بحث الاذرعى الدخول انتهى وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتامله اه (قوله في وسطها) اى وسط الابنية اه كردى قول المتن (لا المزارع) اى والاشجار الخارجة عن السور فلا تدخل ولو قال بحقوقها نهاية ومعنى (قوله والمتصل به) عطف على السور وضمير به له (قوله والمتصل به) اى الخارجة عن الابنية المتصلة بالسور اه كردى (قوله ما اختلط) اى من مساكن وابنية نهاية ومعنى واسنى (قوله قياسا على حریم الدار) عبارة المغنى في شرح وفي بيع الدار الارض الخ ويدخل حریمها بشجرة الرطب إن كانت في طريق لا ينفذ فان كانت في طريق نافذ فلا حریم لها اه (قوله ولكون المحلظ هنا يشمل الاسم) قديمع ان اسم القرية يتناول نحو مر تكض الخيل ومناخ الابل والمحتطب من الحریم فليراجع سم على حج اه عش (قوله افتراقا وما ذكره من الفرق مبنى على انه لا يشترط لجواز القصر مجاوزة حریم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله انه لا يشترط مجاوزة حریم القرية خلافا للاذرعى اى فيحتاج للفرق بينهما اه عش (قوله بكسراوله)

(و) يدخل (في بيع البستان)  
الارض والشجر) والعش  
وماله اصل ثابت من الزرع  
(لا نحو غصن يابس) وغصن  
خلاف وشجر وعروق  
يابسين (والحيطان)  
لدخولها في مسماه وكذا  
الجدار المستهدم لا مكان  
البناء عليه (وكذا البناء)  
الذى فيه يدخل (على  
المذهب) لثباته (و) يدخل  
(في بيع القرية الابنية)  
لتبعها لها (وساحات)  
ومزارع (يحيط بها السور)  
والسور نفسه والابنية  
المتصلة به وشجر وساحات  
في وسطها على الاوجه (لا  
المزارع) الخارجة عن  
السور والمتصلة به فلا تدخل  
(على الصحيح) لخروجها  
عن مسماها وما لا سور  
لها يدخل ما اختلط بيناتها  
ويدخل ايضا حریم القرية  
وما فيه قياسا على حریم  
الدار ولكون الملحظ هنا  
ما يشمل الاسم وعدمه  
وفي القصر محل الإقامة  
المؤبدة وعدمه افتراقا  
والسياد بكسراوله ما يفرش  
به الارض من نحو زبل  
اورماد وفي الجواهر البائع  
احق به إلا أن بسط

ويدخل في بيع البستان الخ) لو كان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتامل مر (قول المصنف وكذا البناء على المذهب) هل يدخل هذا البناء في رهنه أولا اخذ من قوله اول الباب دون الرهن وانما دخل الشجر والجدار المحلظ لانه من مسماه بخلاف بيت فيه مثلا فيه نظر (قوله والسور) بخلاف الابنية المتصلة به (قوله والابنية المتصلة به) في شرح العباب وجميع ما هو خارجه اى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين وان بحث الاذرعى الدخول اه وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتامله لكن ان شمل قوله ويدخل ايضا حریم القرية ماله سور لم يشكل بعدم دخول الابنية المتصلة بالسور وان كانت قبل الحریم لانه تابع للقرية دونها فغايتة انه قرية اخرى بجانب تلك وهى لا تمنع استبعادها لحریمها نعم قديقال الحریم حيثئذ مشترك بينهما (قوله ما اختلط) قال في شرح الروض من المساكن والابنية (قوله ولكون الملحظ هنا ما يشمل الاسم) قديمع ان اسم القرية يتناول نحو مر تكض الخيل ومناخ الابل والمحتطب من الحریم فليراجع (قوله

واستعمل ونظر بعضهم في اشتراط الاستعمال (٤٤٨) ويجاب بان مجرد بسطه يحتمل انه لتجفيفه فلم ينقطع حق البائع فيه الا باستعماله (و)

يدخل (في بيع الدار الارض) إجماعا ان ملكها البائع وإلا كمتكرة وموقوفة فلا تدخل لكن يتخير مشتر جهل (وكل بناء) ولو من نحو سعف وشجر رطب فيها ويابس قصد دوامه كجعل دعامة مثلا لدخوله في مسابها واخذ منه بعضهم دخول بيوت فيها وإن كان لها ابواب خارج بابها لا يدخل اليها إلا منها وخالفه غيره والذي يتجه ان تلك البيوت ان عدها اهل العرف من اجزائها المشتملة هي عليها دخلت لدخولها حينئذ في مسابها حقيقة وإلا فلا والجنحة والرواشن وساباط جذوعه من الطرفين على حائطها وليس من البناء فيها نقض انهدم لانه بمنزلة قماش فيها ولو باع علوا على سقف له فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار او لا يدخل ولكنسه يستحق الانتفاع به على العادة اي لان نسبته إلى السفل اظهر منها للعلو اقل بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به هنا فقويت التبعة فيه وسقف على بعض دار البائع اي او غيره فلا يدخل إذ لا مقتضى للتبعة

وفي المختار والمصباح بفتح السين اه ع ش (قوله واستعمل) اي استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل اه (قوله ويجاب الخ) قد يقال ان قامت قرينة على ان البسط للتجفيف فواضح وإلا فالاصل في البسط ان يكون للاستعمال (قوله يحتمل انه لتجفيفه الخ) قد يقال البسط الذي للتجفيف متميز عن بسط الاستعمال اه سيد عمر (قوله باستعماله) اي استعمال البائع إياه قبل البيع يجعله فيها مبسوطا على المعتاد من الانتفاع به في الارض اه ع ش (قوله إجماعا) إلى المتن في المغنى (قوله إن ملكها) اي الارض (قوله كمتكرة) اي مستأجرة اه كرى عبارة ع ش وهي ساحات يؤذن في البناء فيها بدرام معينة في كل سنة من غير تقدير مدة ويغتر الجهل بذلك للحاجة اه (قوله لكن يتخير الخ) اي فان اجاز فجميع الثمن على ما نقله سم على المنهج عن الشارح مر كجج انه قال انه الاقرب وعبارته في اثناء الكلام وقال شيخنا في شرح الارشاد ان الاقرب حمل الاطلاق على الابنية بجميع الثمن ومال اليه مر انتهى اقول وقياس ما تقدم في تفريق الصفة التقييد هنا اه ع ش (قوله من نحو سعف) والسعف جريد النخل اليابس اه كرى (قوله وشجر رطب) عطف على بناء اه ع ش (قوله قصد دوامه) اي بخلاف يابس لم يقصد دوامه فلا يدخل كانه لم يقصد دوامه وبين الاوتاد بان يراد هو للقلع والاو تاد للاثبات عن الايعاب (قوله لدخوله) اي ما ذكر من الارض وما عطف عليه (قوله دخول بيوت فيها) اي الدار اي في بيعها (قوله وإن كان لها) اي للبيوت وكذا ضمير قوله الا في اليها (قوله بابها) اي باب الدار (قوله إلا منها) اي من تلك الابواب (قوله والجنحة) اي والدرج والمراقي المعقودة والسقف والآجر والبلاط المفروش الثابت في الارض نهاية ومعنى (قوله من الطرفين على حائطها) اي لاحدهما فقط اه نهاية اي فلا يدخل في البيع بل هو باق على ملك البائع وإن قال بحقوقها بل هو بهذه الصفة كطبعة متصلة بها فينتفع به ويتوصل اليه من الممر الذي كان يتوصل منه اليه قبل بيع الدار وكأنه استثنى حق المرور اليه من الدار وصوره المسئلة ان الطرف الثاني على جدار لغير الدار المبيعة لان نسبته إلى احد الدارين ليس باولى من نسبته لآخرى اه ع ش (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي افاده شيخنا الشهاب الرملي اه سم عبارة النهاية الاوجه الثاني كما افاده الوالدرحه الله خلافا لما اقل به الجلال البلقيني اه قال ع ش قوله والوجه الثاني واظهر فائدة فيه لو انهدم فانه بعد انهدامه ياخذ البائع ولا يكف إعادته وفيما لو تولد ضرر من صاحب العلو لصاحب السفل ولو باعادة مثل البناء الاول فقط من غير زيادة عليه لانه يضمه اه (قوله وفصل بعضهم الخ) الظاهر وان والشارح مر لا يخالف في هذا كما يدل عليه تعليقه بقوله ان نسبته إلى السفل اظهر منها للعلو اذ هذا ليس منسوبا للسفل اصلا فيكون كلامه مفروضا في غير هذه وينبغي ان يقال فيها ان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالاصال جعله سقفا للطريق ثم بنى عليه بطريق العرض فلا يدخل وإن كان قصده من بنائه ليس إلا البناء عليه فيدخل فلي تأمل اه رشيدى (قوله لانه لا يمكنه) اي البائع سم وسيد عمر (قوله فقويت التبعة) اي للعلو (قوله المثبت) إلى قوله ويصح جعله في المغنى وإلى قوله واعترض في النهاية (قوله وقدرت الخبر) هو قوله يدخل في بيعها (قوله لان الاحسن) تعبيره باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه تعليقه وما بعده فتأمل اه انتهى سم (قوله لان عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو الخ) اقول ليس هذا بصحيح لو جوه منها ان من امثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحق

واستعمل) اي استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل (قوله قصد دوامه الخ) خرج يابس لم يقصد دوامه ففي دخوله وجهان قال في شرح العباب كالوكان فيها او تاد وقضيته دخوله لكن الوجه خلافه نظير ما مر اول الباب ونقله ابن الصلاح عن بعضهم والفرق انها تاد للقلع والاو تاد للاثبات اه (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي افاده شيخنا الشهاب الرملي (قوله لانه لا يمكنه) لان عادت الهاء للبائع فقريب (قوله يدخل في بيعها) خبر حمامها (قوله لان الاحسن) تعبيره باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه وما بعده فتأمل (قوله لا عاطفة لان عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو الخ) اقول ليس هذا بصحيح لو جود

هنا وهذا وجه (حتى حمامها) المثبت فيها يدخل في بيعها لانه من مراقبها دون المنقول لكونه من نحو خشب وقد رت الخبر لان الاحسن ان حتى ابتدائية لا عاطفة لان عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو وكذا ذكره ابن مالك ويصح جعله مغايرا بان



يراد بالحمام ما يشمل الخشب المسمر الذي لا يسمى بناء فيكون العطف صحيحاً (لا المنقول) (٤٤٩) كالدلو والبكرة) بفتح الكاف وسكونها

مفرد بكر بفتحها (والسرير)  
والدرج والرفوف التي لم  
تسمر لخروجها عن اسمها  
(وتدخل الابواب المنصوبة)  
دون المقلوعة (وحلقها)  
بفتح الحاء (والاجانات)  
المثبتة كما باصله وهي بكسر  
الهمزة وتشديد الجيم ما  
يفسل فيه (والرف والسلم)  
بفتح اللام (المسمران وكذا  
الاسفل من حجرى الرحا)  
إن كان مثبتاً فدخل (على  
الصحيح) لأن الجميع معدود  
من اجزائها لا اتصالها بها  
واعترض قوله كذا بجرى ان  
الخلاف في الثلاثة ايضا كما  
باصله واجيب بانه فهم  
اختصاصه بما ذكره والاولى  
ان يحجب بانه إنما فعل ذلك  
لينه به على فائدة دقيقة هي  
ان ضعف الخلاف خاص  
بالاخير لا غير (والاعلى)  
منها (ومفتاح غلق) بفتح  
اللام (مثبت) فيدخلان  
(في الاصح) لأنها تابعان  
لمثبت وفي معناهما كل  
منفصل توقف عليه نفع  
متصل كغطاء التنوير  
وصندوق الطاحون والبشر  
ودراريب الدكان والالت  
السفينة قال الدميري عن  
مشايخ عصره ومكتوبها ما لم  
يكن اللبائع فيه بقية حتى ثم  
رده بان المنقول انه لا يلزم  
البائع تسليمه لانه ملكه  
وحجته عند الدرك وخرج  
بالمثبت الا فقال المنقولة فلا

مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاقوز ارك الناس حتى الحجامون مع ظهور ان المعطوف فيها  
خاص والمعطوف عليه عام الثاني ان المحقق ابن هشام صرح بان حتى قد تشارك الوافى عطف الخاص على  
العام ومن نقله عنه وقره السيوطى مع سعة اطلاعه في العربية الثالث ان المغايرة التي ادعاها ووجهها صحة  
العطف تنافى صحة العطف لان شرط كون المعطوف بعضاً او بعض والمغايرة المذكورة تنافى ذلك فالصواب  
صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عاماً اهم سم يحذف (قوله لا يسمى بناء) تأمله مع قوله  
السابق وكل بناء ولو من نحو سقف الاسيد عمر قول المتن (لا المنقول) قال في العباب وهل يخير المشتري ان  
جهل كونها اى المذكورات في الدار واحتاج نقلها مدة لمثلها اجرة وجهان قال الشارح في شرحه وقياس  
ما مر في الاحجار المدفونة انه يخير سم على حج اه عش (قوله وسكونها) وهو اشهر من فتحها نهاية ومعنى  
(قوله والدرج) اى السلم اه كرى (قوله التي لم تستمر) راجع للسرير وما بعده وقد يقال للدلو وما بعده جميعاً  
(قوله لخروجها) اى الامثلة المذكورة (قوله عن اسمها) اى الدار والاضافة للبيان فكان الاولى عن مسماها  
قول المتن (وتدخل الابواب المنصوبة) ومثلها المخلوعة وهي باقية بمحلها ما لم تنقل من محلها فهي كالمقلوعة  
فلا تدخل اه عش (قوله في الثلاثة) اى الاجانات والرف والسلم (قوله واجيب الخ) هذا الجواب حاصله  
الاعتذار عن المصنف في هذا الصنيع بان في كلام المحرر ما يوهمه وإن كان غير صحيح في نفسه وليس الغرض  
منه دفع الاعتراض بتصحيح كلام المصنف كما لا يخفى اه رشيدى (قوله بانه) اى المصنف (فهم  
اختصاصه) عبارة النهاية والمعنى فهم المصنف ان التقييد اى بالمثبت وحكاية الخلاف لى لياه فقط اه  
(قوله بما ذكره) اى بالاسفل من حجرى الرحى (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم  
ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع فيه بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته اه  
سم وبصرى (قوله لانها تابهان) الى قوله وببحث في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الدميري الى وخرج  
وقوله وصندوق الطاحون وهو ما يملأ فيه الحبوب فوق الحجر اه كرى (قوله والبشر) اى وصندوق البشر  
لعله هو ما يجمع فيه الماء (قوله ودراريب الدكان) اى الواحه منصوبة او لا اهم معنى (قوله بقية حتى) اى كان  
يكتب فيه دار أخرى للبائع (قوله ثم رده) هو المعتمد اه عش (قوله انه لا يلزم البائع تسليمه) ومثل  
ذلك حجج الوظائف فلا يلزمه تسليمها للفروغ اه عش (قوله عند الدرك) اى المطالبة اه كرى

منها ان أمثلهم الشهيرة يذهب للعطف بجى مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاقوز ارك الناس  
حتى الحجامون مع ظهور ان المعطوف فيها خاص وان المعطوف عليه عام فلو صح ما قاله امتنع العطف في هذه  
الامثلة التي تما لا عليها الا ثمة الثاني ان ابن هشام ذلك المحقق الامام صرح بان حتى قد تشارك الوافى عطف  
الخاص على العام ومن نقله عنه وقره السيوطى مع سعة اطلاعه في العربية فقال وقال ابن هشام قد تشاركها  
اى الوافى هذا الحكم اى عطف الخاص على العام وعكسه حتى اه ولولم يصرح بذلك كانت الامثلة التي  
أكثر منها الاثمة المتضمنة لعطف الخاص على العام مصرحة بذلك الثالث أن المغايرة التي ادعاها  
ووجهها صحة العطف تنافى صحة العطف لان شرطه كون المعطوف بعضاً او بعض والمغايرة المذكورة  
تنافى ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عاماً ولا يخفى انهم ارادوا  
بالبعض ما يشمل الجزئى بدليل الامثلة السابقة وغيره وان تعبير ابن هشام بقدر إشارة الى ان المعطوف بها  
قد لا يكون خاصاً كالجزء كافي اكلت السمكة حتى راسها اذ من لوازم الخاص صدق العام عليه والسمكة  
لا تصدق على رأسها كما هو معلوم (قول المصنف لا المنقول الخ) قال في العباب وهل يخير المشتري ان جهل  
كونها اى المذكورات في الامثلة في الدار واحتاج نقلها مدة لمثلها اجرة وجهان قال الشارح في شرحه  
وقياس ما مر في الاحجار المدفونة انه يخير اه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم  
ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته

ومن ثم وجب شرط دخوله لئلا يختلط بماء المشتري فيقع تنازع لا غاية له كأمرو بحث بعضهم في دار مشتملة على دهليز به خزان شرق وغرب  
باع مالهما الشرقا ولا واطاق دخل فيه (٤٥٠) الجدار الذي بينه وبين الدهليز أو الدهليز أو لا دخل ذلك الجدار أي وجدار الغربي

أيضا أو هما معا لرجلين  
وقبل كل ما يبيع منه بطلا  
لاستحالة وقوهم جميع ما  
أوجب لكل فلم يتوافق  
الايجاب والقبول وفيما  
ذكره آخر انظر اذ تفريق  
الصفقة لم يتوافقا فيه إلا  
لفظا وضح في الحل بقسطه  
فكذا هنا وحينئذ فالذي  
يتجه صحته لكل منهما فيما  
عدا ذلك الجدار تفريقا  
للصفقة فيه لتعذر وقوعه  
لاحدهما ولا يدخل وترقى  
قوس ولو لثورة وجدت بطن  
سمكة بل هي للصياد إلا إن  
كان فيها اثر ملك كتنقب  
فتكون لقطة أي للصياد  
فيما يظهر لانه واضع اليد  
عليها أولا ويد المشتري  
مبنية على يده (و) يدخل  
(في بيع الدابة نعلها) وبرتها  
لا تصالهما بها إلا ان كانا  
من نقد لعدم المساحة بهما  
(وكذا ثياب العبد) يعنى  
الغن التي عليا حالة البيع  
تدخل (في بيعه في الاصح)  
للعرف (قلت الاصح لا  
تدخل ثياب العبد) في بيعه  
ولو سائر عورته (والله اعلم)  
إذا لعرف في ذلك مطرد وكما  
لا يدخل سرج الدابة في  
بيعها ولا تدخل نعله وحلقته  
وخاتمه قطعاً ونازع السبكي

(قوله ومن ثم الخ) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا ماء البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أى الماء  
والمعدن مع معرفته قال في شرحه أى كل من العاقدين بالعرض والعمق سم على حج اه ع ش عبارة  
المعنى فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها اذا كان بها بئر ماء البئر الحاصل حالة البيع كاثرة المؤبرة  
وماء الصهر يبيع فان لم يشترط دخوله في العقد فسد لا خلاطه بالحادث فلا يصح بيعها وحدها ولا بد من شرط  
دخوله ليصح البيع بخلاف ماء الصهر يبيع ويدخل في بيعها المعدن الباطنة كالذهب والفضة لا الظاهرة  
كالملح والنورة والكبريت فحكم الظاهرة كالماء الحاصل في أنه لا يصح بيع ما ذكر ولا تدخل هي فيه  
إلا بشرط دخولها اه (ولا واطلق) أى ثم باع الدهليز وكذا يقال في قوله الاتى او الدهليز او لاى او  
باع الدهليز واطلق ثم باع الشرق مثلاً وظاهر ان يبيع الدهليز فى الاولى والشرق فى الثانية ثانياً ليس بقيد  
ولما فيدهما بالاولية ليظهره قوله الاتى او هما معا أى فى وقت واحد (قوله او هما) أى المخزن الشرقى  
والدهليز وكان الاولى او اياهما (قوله ما اوجب) ببناء المفعول و(قوله لكل) متعلق معنى لكل من الوقوع  
وأوجب (قوله وفيه ذكره آخر اه) وهو قوله أو هما معا الخ (قوله لم يتوافقا) أى الايجاب والقبول (فيه) أى  
تفريق الصفقة (وضح) أى العقد فى تفريق الصفقة (بقسطه) أى من الثمن (قوله صحته) خبر الموصول  
قول المتن (وفى بيع الدابة نعلها) أى المسمر كما قال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التى تتعل  
نادة كالخيل والبغال بخلاف غيرها كالبحر او لا فرق فيه نظروا ظاهر عبارتهم انه لا فرق سم على حج وما ناسبه  
الى ظاهر عبارتهم وهو مقتضى قول الشارح لا تصالهما الخ اه ع ش (قوله وبرتها) الى قوله ونازع فى  
النهاية والمعنى إلا فوله وظاهر الى الفرع (قوله وبرتها) أى الحلقة التى فى أنفها وكذا لا يدخل فى بيعها  
مقودها ولجامها وسرجها وعذارها وقيبتها نهاية ومعنى (قوله لا تصالهما بها) أى مع كون استعمالها  
للمنفعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والخاتم والخرام مع اتصالها بالعبد اه ع ش (قوله لعدم  
المساحة بهما) يؤخذ من هذا التعليل انها لو كانا من جوهر نفيس كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله ولو  
سائر عورته) استقر سم انه لا يلزم البائع ابقاؤه الى ان يأتى له المشتري بسائر واستقر ع ش لزوم ابقاء  
باجرة على المشتري (قوله نعله) أى مداسه اه معنى (قوله وحلقته) أى القرط أى فى اذنه اه نهاية (قوله  
ونازع السبكي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله بانه كالثوب) أى فيكون من محل الخلاف اه رشيدى (قوله  
من المتن) عبارة سم على منهج لو كان للرقق سن من ذهب فهل تدخل فى البيع وهل يصح اذا كان الثمن  
ذهبا فيه نظروا لا يبعد الصحة والدخول وإن كان الثمن ذهباً كما مال اليهم ولا نهى لا تقصد بالشراء بوجه ففى  
متمحضة للتبعية وغير منظور اليها بل ربما تنقصه وتنفرد منه وبهذا فارقت عدم الصحة فى بيع دار تصفح  
أبوها بالذهب اذا كان الثمن ذهباً وما يوضح الصحة هنا انه لا يطمع فى اخذ السن والتصرف فيها ولا يلاخط  
ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب اه ع ش (قوله رطبة) سيد ذكر محترزها بقوله اما الجافة ثم هو الى  
قول المتن ورفها فى النهاية والمعنى (قوله او تبعا) كان باع الارض واطلق اه ع ش (قوله كأمرو) أى فى  
اول الباب قول المتن (دخل عروها) أى إن لم يشترط قطعها أى الشجرة نهاية ومعنى وسينبه عليه الشارح  
فى شرح او القطع (وجاوزت العادة) وإن خرجت بذلك الامتداد عن ارض البائع كان لصاحب الارض

(قوله ومن ثم وجب شرط دخوله) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا البئر المقارن للعقد حتى يشترط  
دخوله أى الماء والمعدن مع معرفته قال فى شرحه أى كل من العاقدين بالعرض والعمق اه (قوله وفى  
بيع الدابة نعلها) أى المسمر كما قاله السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التى تتعل عادة  
كالخيل والبغال والحمير بخلاف غيرها كالبحر او لا فرق فيه نظروا ظاهر عبارتهم انه لا فرق (قول المصنف  
لا تدخل ثياب العبد) اذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سائر عورته فهل يلزم البائع ابقاء سائر عورته الى

فى النحل بانه كالثوب وظاهر دخول نحو أنفه وأملت من النقد لانه من أجزائه كما علم مما مر فى الموضوع  
(فرع) اذا (باع شجرة) رطبة وحدها ومع نحو ارض صريحاً او تبعا كأمرو (دخل عروها) وان امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم  
تكليفه

(و ورقها) ولو يابس على ما اقتضاه اطلاق الرافي لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالغصن وهو متجه بجامع اعتياد قطع يابس كل منهما بخلاف العروق واوعية نحو طلع وقياسها العرجون تبعاً لهما ثم رابت الزركشي بحث (٢٥١) في الشماريخ انها للبائع قال لان العادة

قطعها مع الثمرة اه وشيخنا قال ومثلها اى اوعية نحو

الطلع العرجون فيما يظهر خلافاً لمن قال انه لمن له الثمرة

اه وما علل به الزركشي من ان قطعها مع الثمرة لما اعتيد

صيرها مثله وجيه وبه يعلم الفرق بينها وبين الاوعية

لأنها تنفصل عنها الثمرة عادة فتكون بالغصن اشبه

بخلاف العرجون وشماريخه وياتي في ان ذلك في المساقاة

للعامل او المالك ما يستأنس به لما هنا اذ المالك كالثمرة وما

للمالك كالاصل فينبغي أن ماصرحوا فيه بانه للعامل

يدخل هنا وما لا فلا (وفي ورق التوت) الايض

الانثى المبيعة شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) انه

لا يدخل لانه يقصد لثريته دود القز ويرد بانه حيث

كان للشجرة ثمر غير ورقها كان تابعا لا مقصودا فدخل

في بيعها ومن ثم دخل ورق السدر على الاصح ويؤيد

ذلك احد احتج الى البيان المنقول عن الماوردي

والرويانى في ورق الحناء ونحوه عدم الدخول وعلمه

بانه لا ثمر له غير الورق بخلاف الفرساد وبه يعلم

أن ماله ثمر كالفاغية يدخل ورقه ولا يدخل ورق النيلة

اذ لا ثمر غيره تنبيه نقل

تكلفه قطع ما وصل الى ارضه اه ع ش قول المتن (و ورقها) اى اذا كان رطباً ولا فرق في دخول الورق بين ان يكون من فرصاد وسدر وحناء وتوت ابيض ونيلة وغير هانهاية ومغنى ع ش (قوله وهو متجه) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله واوعية نحو طلع) عطف على قول المتن عروها عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ويدخل ايضا الكم وهو بكسر الكاف اوعية الطلع وغيره ولو كان ثمرها مؤبراً اه (قوله وقياسها العرجون) معتمد اه ع ش (قوله تبعاً لها) اى للاوعية (قوله وشيخنا) عطف على الزركشي (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لمن قال الخ) يعنى البلقينى اه نهاية (قوله من ان قطعها) اى الشماريخ (قوله بخلاف العرجون) قضيته مخالفة لشيخه اه سم واعتمد المغنى والنهاية ماقاله الشيخ كاسر (قوله في ان ذلك) اى ما ذكر من العرجون والشماريخ في بحث ذلك (قوله في المساقاة) الاولى تقديمه على في ان ذلك (قوله للعامل) اى مع المالك (او المالك) اى خاصة وبه يندفع ما يأتى عن سم قوله او المالك لفظه او اصلحت في اصله بدون فليراجع وليتأمل اه سيد عمر (قوله ما يستأنس الخ) فاعل باقى (قوله فينبغي ان ماصرحوا الخ) سياق ان الشماريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره اه سم اى هنا من اختصاص المشتري بها (قوله الايض) الى قوله ويرد في النهاية والمغنى قال ع ش في اضافة الورق الى التوت تصريح بان التوت اسم للشجر وفي تقييده بالايض تنبيه على ان التوت شامل للاحمر لكن في المختار ان توت الفرصاد وفسر الفرصاد بانه التوت الاحمر اه (قوله الايض) لم يظهر وجه التقييد به فان الاحمر يقصد ورقه لثريته الدود ايضا بل هو الغالب في بلادنا (قوله في الربيع) متعلق بالمبيعة (قوله وقد خرج) اى بزر الورق (فرع) اشترى شجرة فرصاد ولا ورق عليها فاورقت في يده ثم فسح كان الورق له كذا الجواب بهم في درسه ثم اجاب بخلافه فالمسئلة فيها وجهان سم على المنهج اقول وجه الاول ظاهر كالصوف والابن الحادئين اى يد المشتري اه ع ش (قوله للشجرة) اى كشجرة التوت (قوله كان تابعا) اى الورق (قوله ومن ثم) اى من اجل انه حيث كان للشجرة الخ وكذا الاشارة في قوله ويؤيد ذلك (قوله في ورق الحناء ونحوه) واعتمد المغنى والنهاية وفاقاً لاتباء الدونقله سم عن الروض دخول الاوراق مطلقاً وانه لا فرق فيه بين ان يكون من فرصاد وسدر وحناء وتوت ابيض ونيلة وان يكون من غير ذلك (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل المذكور (قوله ولا يدخل الخ) والظاهر انه مع علم بالتعليل المار فكان الاوفق الا فيدان يقول وان ماله ثمر له كالنيلة لا يدخل ورقه (قوله وغيره) اى نقل غير الحريرى (قوله انه) اى الفرصاد (قوله عنه به) اى عن الفرصاد بالتوت (قوله لانه) اى التوت (قوله لا يوافق) اى قول السبكي (شيئاً من ذلك) اما عدم موافقته لما نقله الحريرى فظاهر لانه جعلهما مترادفين وما نقله الحريرى يفيد المباشرة واما عدم موافقته لما نقله غير الحريرى فلان ما نقله الغير يفيد ان الفرصاد اخص من التوت (قوله الا ان ثبت الخ) استثناء من عدم صحة قول السبكي المفهوم من قوله لا يوافق شيئاً من ذلك فتأمل (قوله انه) اى التوت (مشارك) اى بين الثلاثة (قوله بما يوافق هذا) اى الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تأمل اذ لا يلزم من تفسير لفظ بلفظ مشترك ان يكون

ان يأتى له المشتري بسائر فيه نظرو يدل على عدم اللزوم جواز رجوع معبر سائر العورة كما تقر في باب العارية اه (قول المصنف وورقها) فرع اشترى شجرة فرصاد لا ورق عليها فاورقت في يده ثم ردها يعيب فمن له الورق وجهان (قوله واوعية) عطف على ما يدخل فرع في الروض وشرحه ويدخل الكم ولو كان ثمرها مؤبراً اه وهو يفيد الدخول ايضا اذ لم يؤثر انظر لشرط الثمن للبائع (قوله بخلاف العرجون) قضيته مخالفة لشيخه في العرجون (قوله فينبغي ان ماصرحوا فيه بانه للعامل يدخل هنا) سياق ان الشماريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره (قوله في ورق الحناء ونحوه عدم الدخول)

الحريرى عن اهل اللغة ان التوت اسم للشجر والفرصاد اسم للشبر وغيره عن الجوهرى ان الفرصاد التوت الاحمر فقول السبكي انه التوت وعبر عنه به لانه اشهر لا يوافق شيئاً من ذلك الا ان ثبت انه مشترك ثم رابت القاموس صرح بما يوافق هذا فانه قال التوت الفرصاد وقال في الفرصاد هو التوت اوحله او احمره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (واغصانها الا اليابس)

المفسر مشتركاً بين جميع تلك المعاني بل الظاهر ان مقصوده من قوله التوت الفرصاد اي باعتبار احد معانيه  
 الالية والتعريف بالاعم سمي في التعاريف اللفظية سائغ شائع فحصله ان التوت اسم للشجر والفرصاد  
 اسم له او لمطلق الثمر او لاحمره اه سيد عمر (قوله منها) اي الاغصان (قوله وعوده للثلاثة الخ) اعتمده  
 مراه سمى اي حيث قال في النهاية نعم ان رجع الاستثناء للثلاثة وهو الاصح لم يدخلها اليابس مطلقاً  
 اه اي لا من العروق ولا الاغصان ولا الورق ع ش ووافق المغني الشارح في اختصاص الاستثناء بالاغصان  
 وفي دخول اليابس من العروق دون الاخيرين (قوله بتخفيف اللام) اي مع كسر الحاء اه (قوله وذلك  
 لا اعتبار) الى المتن في النهاية وكذا في المغني الا قوله وقيل صفصاف وقوله وكلام الروضة مشير لذلك (قوله  
 ورجع ابن الاستاذ الخ) معتمد ع ش ورشيدى (قوله ان منه) اي الخلاف (قوله فهو كالثمره) اي  
 فلا يدخل الظاهر منه في البيع اه ع ش وقال السيد عمر وعليه فهل يشترط شرط القطع لانه يتزايد مكان كالجزء  
 او لا كالثمره الظاهر الاول اه (قوله لذلك) اي لما رجحه ابن الاستاذ او ترجيح قول القاضي (قوله  
 ويتبع الشرط) الى قوله كذا اتي في النهاية (قوله في الاول) اي في شرط القلع (قوله للمشتري) اي  
 في اخذها وان ترب على اخذها هدم بناء عليها للبائع لانه كاه رضى بذلك ولا تقصير من المشتري لانه لا يمكنه  
 اخذ ذلك الا بهدم ما فوقه اه ع ش (قوله باقية للبائع) وتقطع الشجرة من وجه الارض نهاية ومعنى اي على ما  
 جرت به العادة في مثلها فالو اراد المشتري حفر جزء من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطع علم يمكن ع ش (قوله  
 ونحو ورقها الخ) اي كاوعية نحو طلع (قوله ورقها واغصانها) اي غير اليابستين في الرطبة اه سمى عند  
 الجمال الرمي خلافا للشارح (قوله احدهذين) اي القلع والقطع (قوله فامتنع) اي فتلزمه الاجرة من حين  
 الامتناع اه ع ش (قوله شجر البائع) ليس بقيد (قوله وعدمه) صادق بالاطلاق وشرط الابقاء فليراجع  
 اه رشيدى (قوله ان علم) اي ويظهر ذلك بالقرينة اه ع ش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض هو  
 شيخنا الشهاب الرمي ويصرح بما اتي به قول الشيخين ثم سرد قولها راجعه ان شئت (قوله وفيه نظر  
 ظاهر الخ) رده النهاية بما نصه وتظير بعضهم فيه بان التلف من فعله الى اخر ما في الشرح غير صحيح نشاله من  
 عدم استحضاره المنقول فقد صرح بما اتي الوالد به الشيخان في باب اتلاف البهائم وعبارة ابن المقرئ في  
 روضه وان خرب شجرة في ملكه وعلم انها تسقط على غافق ولم يعلمه ضمن والافلا يضمنه اذا تقصير منه اه قال  
 ع ش قوله من عدم استحضاره المنقول لكن هذا المنقول مشكل في نفسه فان الضمان لما تلف بخطاب الوضع

منها وعوده للثلاثة الذي  
 او همه المتن غير مراد وذلك  
 لا اعتبار الناس قطعه فكان  
 كالثمره اما الجافة فيتبعها  
 غصنها اليابس وفي الخلاف  
 بتخفيف اللام وهو البان  
 وقيل الصفصاف خلاف  
 منتشر ورجع ابن الاستاذ  
 قول القاضي ان منه نوعا  
 يقطع من اصله فتدخل  
 اغصانه ونوعا يترك ساقه  
 ويؤخذ غصنه فهو كالثمره  
 وكلام الروضة مشير لذلك  
 (ويصح بيعها) رطبة ويابسة  
 (بشرط القلع او القطع)  
 ويتبع الشرط فحقوقها  
 في الاول للمشتري وفي  
 الثاني باقية للبائع ونحو ورقها  
 واغصانها يدخل مع شرط  
 احد هذين وعدمه ولو  
 ابقاها مدة مع شرط احد  
 ذين لم تلزمه الاجرة الا ان  
 طالبه البائع بالمشروط  
 فامتنع ولو سقط ما قطعه او  
 قطعه على شجر البائع فانقلبه  
 ضمنه ان علم سقوطه عليه  
 والافلا كذا اتي به بعضهم  
 وفيه نظر ظاهر لان التلف  
 من فعله فليضمنه

لدى في الروض والاوراق اي وتدخل الاوراق ولو من فرصاد وسدر وحناء اه ومثل ذلك ورق النيلة مر  
 وحاصله دخول الاوراق مطلقاً وان لم يكن للشجرة ثمرة غير ها كورق النيلة وبذلك اتي شيخنا الشهاب الرمي  
 ويؤيده ما باقي في الخلاف وهل الكلام في غير الجزة الظاهرة بما تجزمر ارايحتل لا وان الجزة المذكورة  
 انما تلقى للبائع اذا دخلت الاصول في البيع تبعا لبيع الارض اما اذا بيعت هذه الامور استقلاً فان البيع  
 يتناول جزتها الظاهرة ايضا ويحتمل نعم وبدل عليه ماسياتى انفاعن القاضي ان الخلاف الذي يترك ساقه  
 وتؤخذ اغصانه لا تدخل اغصانه في بيعه ويؤيده ان الجزة اذا لم تدخل مع بيع الارض فكذلك بيع اصلها  
 وحده ثم اورده على مرفق وقف وجوز حمل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة (قوله وعوده للثلاثة الخ)  
 اعتمده مراه (قوله فيتبعها غصنها اليابس) اي ايضا وسكت عن ورقها مطلقاً اه (قوله واغصانها) اي غير  
 اليابستين في الرطبة (قوله ان علم سقوطه) لا يقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا بما يتولد منه من الاتلاف  
 لا نأمنع ان القطع يستلزم الاتلاف (قوله اتي به بعضهم) هذا البعض هو شيخنا الشهاب الرمي ويصرح بما  
 اتي به قول الشيخين في باب ضمان اتلاف البهائم واللفظ للروضة ما نصه وان له لو كان يقطع شجرة في ملكه  
 فسقطت على رجل احد النظارة فانكسرت فان عرف القاطع انها اذا سقطت تصيب الناظر ولم يعرف  
 الناظر ذلك ولا اعلمه القاطع ضمن القاطع سواء دخل ملكه باذنه او بغير اذنه فان عرفه الناظر ذلك او عرفاه  
 جميعاً او جهلاه فلا ضمان اه وبه يسقط النظر المذكور ويظهر ان منشأ الغفلة عن المنقول وعدم

مطلقا والعلم وعدمه انما يؤثر في الاثتم وعدمه ولو اراد مشترط احد ذينك استتجار المغربس ليقبها فيه فللقفال فيه جوابان والذي استقر رايه عليه المنع بخلاف غاصب استاجر محل غرسه ليقبها فيه لان المحل هنا بيد المالك وثم بيد البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل احد ذينك وقياسه انه لا يصح شراؤه ايضا فان قلت لم يكن شغله بالشجرة كشغل الدار بامتعة المشتري (١٥٣) قلت قد يفرق بان تلك يتأتى التفرغ

منها فلا تعد حائلا بخلاف هذه لان القصد باستتجار او شراء محلها ادامة بقائها (ويشترط الابقاء) ان كانت رطبة كما يفهمه قوله الاتي ولو كانت يابسة الى اخره والا بطل البيع بشرط ابقائها ما لم يكن غرض صحيح في بقائها لنحو وضع جذع عليها كما بحثه الاذريعي (والاطلاق يقتضي الابقاء) في الرطبة كما يفهمه ذلك ايضا لانه العرف وان كانت تغلظ عما هي عليه وفيما تفرخ منها ولو شجرة اخرى بناء على دخوله كما باقي لكن لو ازيل المتبوع هل يزال التابع كما هو شان التابع او لا لانه بوجوده صار مستقلا رجح بعضهم الاول وبعضهم الثاني واعلمه الاقرب لانه يغتفر في الدوام في مثل ذلك ما لا يغتفر في الابتداء ولان البائع مقصر بعدم شرط القطع نظير ما ياتي هذا كله ان استحق البائع الابقاء والا كان غصب ارضا وغرسها ثم باعها واطلق فقيل يبطل البيع وقيل يصح ويتخير مشتر جهل وهو الاوجه واختلف جمع متأخرون في اولاد الشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع هل

ولا فرق فيه بين العالم وغيره اهـ وايضا ان ما هنا في غير ملك الملتف وما نقله عن الشيخين في ملكه (قوله) مطلقا اي علم او لاعش (قوله) بخلاف غاصب الخ اي غاصب ارض غرس فيها شجر اثم استاجر محل غرسه فان استتجاره صحيح (قوله) هنا اي في مسئلة الغصب (بيد المالك) اي للشجر اهـ سم فيمكن قبضه من الاجارة (قوله) فلا تعد حائلا قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض وافول قد يشكل على هذا الذي قاله القفال من المنع وعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ما قالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلحا له لرعيه فطريقه ان يشتري الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتا مل ثم بحث مع مر فوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه واستبعد الفرق المذكور اهـ سم عبارة السيد عمر بعد كلام نصها والقلب الى جوابه اي البقيني القائل بالصحة اميل اهـ (قوله) لان القصد الخ قد يقال ان هذا القصد لا ينافي امكان التفرغ من الشجر (قوله) ان كانت رطبة الى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله بناء على دخوله كما ياتي وقوله لانه يغتفر الى هذا كله وقوله واذا دخلت الى ثم قال (قوله) كما يفهمه) فيه شيء اهـ سم عبارة ع ش قد ينازع في افهامه ما ذكر لان ما ياتي مفروض عند الاطلاق ولزوم القطع فيه لا يستلزم البطلان عند شرط الابقاء اهـ (قوله) لنحو وضع الخ الاول كنحو الخ بالكاف كما في المعنى قول المتن (والاطلاق) اي بان لم بشرط قلعا ولا قطع او لا ابقاء اهـ معنى (قوله) ذلك اي قوله الاتي الخ (قوله) وفيما تفرخ منها عطف على قوله في الرطبة (قوله) كما ياتي اي في قوله والذي يتجه الدخول الخ اهـ كرى (قوله) ولعله الاقرب اي الثاني (قوله) ما ياتي اي في قوله ويرد بان البائع الخ (قوله) هذا كله اي اقتضاء الاطلاق لابقاء الرطبة وما تفرخ منها ولو شجرة اخرى او ازيل المتبوع (قوله) ثم باع اهـ اي الغراس (قوله) واطلق اي بخلاف ما لو شرط الابقاء فالظاهر بطلان البيع لاشتاله على شرط فاسد صريحا اهـ ع ش عبارة الرشيدى قوله واطلق خرج به ما اذا شرط الابقاء وظاهر انه يبطل البيع قولا واحدا للشرط الفاسد وما لو شرط القلع او القطع وظاهر انه يصح قولا واحدا فليراجع اهـ (قوله) الموجود اي وقت البيع (قوله) التي بالارض) ظاهرة وان وصلت العروق الى ارض الغير ونبت منها وهو كذلك لكن لصاحب الارض حينئذ تكليف مالك الشجرة ازالة ما وصل الى ملكه فان رضى ببقائه فلا اجرة فهو عارية اهـ ع ش (قوله) استحق ابقائها الخ هل هذا غير قوله السابق وفيما تفرخ منها فان لم يكن فاحكمة الجمع بينهما والجواب ان ذلك محال على هذا اهـ سم وفي ع ش ما نصه بقى ما اذا قطعها وبقي جذور هاهل يجب عليه قطع الجذور او له ابقاؤها كما كان يبق الشجرة او يفصل بين ان تموت الجذور وتجف فيجب قلعها كما لو جفت الشجرة لانهما حينئذ لا تزيد عليها ولا تموت وتستمر رطبة ويرجى نبات شجرة منها فلا يجب ويستحق ابقاءها فيه نظرو لو قطعها وبقي جذورها فنبت منها شجرة اخرى هل يستحق ابقاءها لا بعد نعم فليحرر رسم على منهج اقول قوله او يفصل الخ هو الاقرب اهـ ع ش وافول قوله نعم الخ هو داخل في قول الشارح كالتالية سواء انبتت من جذعها او عروقا (قوله) كالاصل قال سم على

الاطلاع عليه (قوله) بخلاف غاصب الخ اي فانه يجوز وقوله هنا اي في مسئلة الغصب المذكورة وقوله بيد المالك اي للشجر (قوله) فلا تعد حائلا قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض وافول قد يشكل على هذا الذي قاله القفال من المنع وعلى هذا الفرق الذي ابداه الشارح ما قالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلحا له لرعيه فطريقه ان يشتري الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتا مل ثم بحث مع مر فوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه المذكورة واستبعد الفرق المذكور (قوله) كما يفهمه) فيه شيء (قوله) استحق ابقائها الخ هل هذا غير قوله السابق وفيما يفرخ منها الخ فان لم يكن فاحكمة

تدخل في بيعها والذي يتجه الدخول حيث علم انها منها سواء انبتت من جذعها او عروقا التي بالارض لانها حينئذ كغصانها بخلاف الاصلق بها مع مخالفة منبته لمبته لانها اجنبي عنها واذا دخلت استحق ابقائها كالاصل كما رجحه السبكي من احتمالات قال ابن الرفعة وما علم استخلاصه كشجر الموز لاشك في وجوب ابقائه وتوقف فيه الاذريعي اي من حيث الجزم لا الحكم كما هو ظاهر

منه في اثناء كلام بل قال شيخنا مر اذا قلعت او تقلعت ولم يعرض واراد اعادتها كما كانت فله ذلك اه اقول قوله اذا قلعت اي ولو بفعل المشتري حيث كان لغرض كما يفهم من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض اي ويرجع في ذلك اليه اه ع ش اقول قديقال ان قول سم ولم يعرض ليس بقيد (قوله ثم قال) اي الاذرعى اه نهاية (قوله وفي لزوم هذا) اي الابقاء اه ع ش (قوله ويرد بان البائع الخ) معتمد اه ع ش (قوله فيما اذا استحق) الى قول المتن وثمره النخل في النهاية الا قوله لكن باجرة المثل الى وافهم (قوله فيما اذا استحق الخ) اي بشرطه او باطلاق والشجرة رطبة فيهما قول المتن (انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف فيما لو باع ارضا واستثنى لنفسه شجرة رطبة فيهما قول المتن (انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف له مكان الدفن او لانهاية ومعنى قال ع ش قوله ويجرى الخلاف الخ والاصح منه انه لا يبقى المغرس ولا مكان الميت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة او شيء من اجزاء الميت غير عجب الذنب ثم ان كان المشتري عالما بالميت فلا خيار له والا فله الخيار اه (قوله لان اسمها الخ) يعنى مسمى الشجرة ومفهومها قول المتن (لكن يستحق الخ) فيجب على مالكة او مستحق منفعة باجرة او وصية تمكينه ولو بذل مالكة ارش القلع لما السكها واراد قلعه لم يحز له ذلك نهاية ومعنى قال ع ش قوله تمكينه اي من الانتفاع به على العادة بالاشجار وليس له الرقود تحتها لما فيه من الضرر بالبائع وقوله لم يحز الخ اي بغير رضا مالك الشجرة امامه فيحتمل جوازه لانه بذل لغرض صحيح وهو تقريغ ملكه اه اقول والجواز بالرضا هو الظاهر (قوله وما تمتد اليه عروقه) عبارة المغنى قال الاسنوى ولقائل ان يقول هل الخلاف فيما يسامت الشجرة من الارض دون ما يمتد اليه اغصانها ام الخلاف في الجميع فان كان الثاني فيلزم ان يتجدد للمشتري كل وقت ملك لم يكن اه والاوجه ما قاله غيره وهو ما يسامت اصل الشجرة خاصة والموضع الذى ينتشر فيه عروق الشجر حريم للمغرس حتى لا يجوز للبائع ان يغرس الى جانبها ما يضرها اه (قوله فيمتنع عليه الخ) اي البائع وكذا يمتنع عليه التصرف في ظاهر الارض بما يتولد منه ضرر للشجرة لكن لو امتد العروق الى موضع كان للبائع فيه بناء او زرع قبل بيع الشجرة واحتيج الى ازالة احد هما لدفع ضرر الاخر فهل يكلف البائع ازالة ملكه لدفع ضرر المشتري او يكلف المشتري قطع ما امتد من العروق لسلامة ملك البائع وكون استحقاقه لذلك سابقا على ملك المشتري فيه نظر والا قرب الاول لان البائع حيث لم بشرط القطع راض بما يتولد من الضرر اه ع ش (قوله ولا يضر تجدد الخ) جواب سؤال نشأ من شمول المغرس لما يمتد اليه العروق قول المتن (ما بقيت الشجرة) وهل للمشتري وصل غصن بتلك الشجرة من غير جنسها يظهر ان له ذلك وفاقا لم ر فواو كبر ذلك وتفرع واضر بالبائع فهل له امره بقطعه ينبغي ان يقال وفاقا لم ر ان حصل منه ما لا يحصل عادة من مثل تلك الشجرة امره بقطعه والا فلا اه سم على منهج (فرع) اجر البائع الارض لغير مالك الشجرة فالقياس صحة الاجارة وثبت الخيار للمستاجر ان جهل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع اه ع ش (قوله حية) فاذا انقلعت او قلعه كان له ان يعيدها مادامت حية لا بد لها اه شيخنا الزياى اه ع ش وقد مر عنه عن سم ما يوافقه (قوله هذا) اي استحقاق المنفعة المعبر عنه في المتن ولكن يستحق

ثم قال وشجر الساق يخلف حتى يملا الارض ويفسدها وفي لزوم هذا بعداه ويرد بان البائع بتركه شرط القطع مقصر (والاصح) فيما اذا استحق ابقاءها (انه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء اي محل غرسها لان اسمها لا يتناولها (لكن يستحق منفعتها) بلا عوض وهو ما سامتها من الارض وما يمتد اليه عروقه فيمتنع عليه ان يغرس في هذا ما يضر بها ولا يضر تجدد استحقاق للمشتري لم يكن له حالة البيع لانه متفرع عن اصل استحقاقه والممتنع انما هو تجدد استحقاق مبتد فان دفع ما لجمع هنا من الاشكال ولم يحتج لجواب الزركشى الذى قيل فيه انه ساقط (ما بقيت الشجرة) حية هذا ان استحق البائع الابقاء والاجاء

الجمع بينهما والجواب ان ذلك محال على هذا (قول المصنف والاصح انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف فيما لو باع ارضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مغرسها او لا وفيما اذا باع ارضا فيها ميت مدفون يبقى له مكان الدفن او لا شرح مر (قول المصنف لكن يستحق منفعتها) قال في شرح الارشاد وقضية اطلاقهم انه لا فرق بين ان يكون المغرس مملوكا للبائع او تستحق منفعتها بنحو اجارة او وصية وهو ظاهر ان جهل المشتري اما اذا علم فلا يستحق في صورة الاجارة الابقاء بقية المدة الا باجرة على ما بحثه في المطلب ومراده بالاجرة رجوع البائع عليه باجرة المثل لما بقى كما صرح به الزركشى وان اوهم كلامه ان هذا غير كلام المطلب وفيما ذكره من وجوب الاجرة نظرم وقياس ما قاله من ان الموصى بمنفعتها ابدى كالمملوك لان المنفعة تورث عنه ان المؤجرة والموصى بمنفعتها مائة معينة كذلك تلك المدة فيجب الابقاء فيها من غير اجرة تلك المدة للعلة

مامر وبحث ابن الرفعة وغيره في بيع بناء في ارض مستأجرة معه او موصى بالمنفعة له او موقوفة عليه أنه يستحق الابقاء بقية المدة لكن باجرة  
المثل لباقي المدة في الاول ان علم لافي الاخيرين لان المنفعة فيهما لم يبذل البائع فيها شيئا (٤٥٥) وأهم قوله ما بقيت أنها لو قلعت لم يحزله

غرس بدلا بخلافها ان  
بقيت ولا يدخل المغرس  
في شجرة يابسة قطعاً  
لبطلان البيع بشرط ابقائها  
كأمر فلا يستحق ابقاؤها  
ومن ثم قال (ولو كانت)  
الشجرة المبيعة (يابسة) ولم  
تدخل لكونها غير دعامة  
مثلاً (لزم المشتري القلع)  
للعرف (وثمره النخل)  
مثلاً وذكر لانه مورد  
النص (المبيع) بعد وجودها  
وكالبيع غيره على ما ياتي في  
ابوابه مفصلاً (ان شرطت)  
كلها وبعضها المعين كالربع  
(البائع او للمشتري عمل به)  
تأمر أم لا وكذا لو شرط  
الظاهر للمشتري وغيره  
وقد انعقد للبائع وفاء  
بالشرط وإنما بطل البيع  
بشرط استثناء البائع الحل  
أو منفعة شهر لنفسه لان  
الحل لا يفرد بالبيع والطلع  
يفرد به ولان عدم المنفعة  
يؤدى لخلو المبيع عنها وهو  
مبطل (وإلا) بشرط شيء  
(فان لم يتأمر منها شيء فهي  
للمشتري) وإن كان طلع ذكر  
(وإلا) بان تأمر بعضها وان  
قل ولو في غير وقته كما اقتضاه  
اطلاقهم خلافاً للواردى  
وان تبعه ابن الرفعة  
فلبائع (جميعها المتأمر  
وغيره حتى الطلع الحادث  
بعد خلافاً لابي هريرة  
وذلك لحديث الشيخين من

منفعة الخ اه رشيدى وقال ع ش أى الاصح ومقابلة اه (قوله مامر) أى في قوله هذا كله ان استحق الخ  
اه سم (قوله بناء الخ) أى او شجر نهاية وسم (قوله معه) أى البائع بان كان البائع مستأجراً لها سيد عمر  
وعش وكذا ضمير له وعليه الاتيين (قوله بقية المدة) مفهومه انه لو استأجر مدة تلى مدته لا يستحق  
إبقاءها وعليه فينبغي ان ياتي فيه ما بالهامش من التخيير بين القلع الخ امع ش أى وغرامة الارش او التبقية  
بالاجرة او التملك بالقيمة (قوله لكن باجرة المثل الخ) الاوجه انه لا اجرة في الاول ايضا سم ونهاية  
(قوله غرس بدلا الخ) خرج به ما لو قصد اعادتها فيجوز له ذلك حيث رجعى عودها الى ما كانت عليه كما  
يؤخذ مما تقدم عن سم على منهج اه ع ش عبارة الكردى قوله غرس بدلا أى غرس غيرها بدلا  
امامى فيجوز غرسها ان كانت منفعة بها بعد الغرس اه (قوله بخلافها) أى بخلاف غرس الشجرة  
المقلوعة (ان بقيت) أى وكانت تصلح للثبات اه بصرى (قوله لبطلان البيع الخ) لا تلازم بين بطلان  
البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو قال لعدم استحقاقها الابقاء لكان واضحا اه رشيدى (قوله كأمر)  
أى في شرح بشرط الابقاء (قوله الشجرة المبيعة) أى مع الاطلاق معنى ونهاية (قوله ولم تدخل) يتأمل  
اه سم يعنى ان الكلام هنا في بيع الشجرة وحدها لافي بيعها تبعاً لبيع نحو الارض حتى يتصور دخول  
اليابسة فيصح نفيه فكان ينبغي ان يقول ولم يكن غرض صحيح في بقائها ككونها نحو دعامة (قوله وذكر)  
أى وخص النخل بالذكر (قوله مورد النص) يعنى حديث الشيخين الاقوال والحق بالنخل سائر الثمار اه  
نهاية (قوله في ابوابه) أى الغير (قوله تابوت ام لا) ولو شرط غير المؤبرة للمشتري كان تأكيداً كما قاله المتولى  
نهاية ومعنى قال ع ش قوله غير المؤبرة أى الثمرة التى لم يتأمر منها شيء اصلاً اما لو تأمر بعضها دون بعض لم يكن  
تأكيداً إلا لانه لو لم يتعرض لها كانت كلها للبائع اه (قوله وغيره) أى وشرط غير الظاهر (قوله وقد انعقد)  
فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط سم على حج اقول ولعل وجه البطلان  
انها قبل انعقادها كالعدومة اه ع ش (قوله للبائع) متعلق بشرط المقدّر بالعطف (قوله وإنما بطل الخ)  
جواب سؤال مثله قوله وغيره وقد انعقد للبائع (قوله وفاء بالشرط) تعليل للمتن والشرح معاً (قوله لخلو  
المبيع الخ) ليتأمل فان الخلو مدة لو كان يؤدى إلى الخلو المانع من صحة البيع لبطل بيع الدار المستأجرة وليس  
كذلك اه سيد عمر وعبارة ع ش قوله وهو مبطل وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً لافي مدة كما هنا سم  
على حج وفيه ان خلوه عنها مدة لا بما يغتفر إذا كانت المنفعة مستحقة لغير البائع كبيع الدار المؤجرة ولو استثنى  
البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يحز وإن قلت اه (قوله وإن كان طلع ذكر) والاولى ان يذكره بعد قوله  
الاتى بان تأمر بعضها كما صنعته النهاية (قوله بان تأمر) إلى المتن في النهاية (قوله وإن قل) ولو وجد التأمر  
بين الايجاب والقبول كما استقر به سم قال ع ش بل ولو مع آخر القبول لحصوله قبل انتقاله عن ملكه أى البائع  
اه (قوله ولو في غير وقته) ظاهره لو بفعل فاعل (فرع) قال في الايعاب ويصدق البائع أى في ان البيع وقع  
بعد التأمر أى حتى تكون الثمرة له سم على حج ومثله ما لو اختلفا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد او  
حدثت بعده فالصدق بعد البائع على الاصح عند الشارح م ركاً ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله او صفته  
خلافاً لحج اه ع ش (قوله جميعها) إلى المتن في النهاية إلا قوله حتى الطلع الحادث بعد خلافاً لابي هريرة

التي ذكرها وهى ارث المنفعة عنه وقد يفرق بانه في مسألة الوصية بقسمها والمالك لم يزل في المغرس اجرة فلم  
يستحق شيئاً بخلافه في الاجارة اه (قوله مامر) أى في قوله وإلا كان غصبه الخ (قوله بناء في ارض) أى  
او شجر (قوله لكن باجرة المثل الخ) الاوجه انه لا اجرة في الاول ايضا (قوله ولم تدخل) يتأمل (قوله)  
وقد انعقد للبائع) فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط (قوله وهو مبطل)  
كذا شرح م ر وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً لافي مدة كما هنا (قوله ولو في غير وقته) ظاهره بفعل  
باع نخلاً قد ابرت فثمرتها للبائع الا ان يشترطها المتبايع أى المشتري دل منطوقه على ان المؤبرة للبائع الا أن يشترطها المشتري ومفهومه على  
على ان غير المؤبرة للمشتري الا ان يشترطها البائع وكونها لواحد من ذكر صادق بان تشرط له او يستكت عن ذلك كما علم مما تقرر

وأقرقا بالتأثير وعدمه لانها في حالة الاستتار كالحل وفي حالة الظهور كالولد ولم يمتدخلك قطن لا يتكرر أخذه وقد بيع بعد تشقق جوزه على المعتمد خلافا للادري ومن تبعه لانه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فان المقصود بالذات انما هو شجرتها لثمار جميع لا عوام ومن ثم كان ما يتكرر اخذه للبائع لانه حينئذ (٤٥٦) كالثمرة والحق غير المؤثر به لعسر افراذه ولم يعكس لان الظاهر اقوى ومن ثم تبع باطن

الصبرة ظاهره في الرؤية والتأثير لغة وضع طلع الذكر في طلع الانثى لتجيه ثمرتها أجود واصطلاحا تشقق الطلع ولو بنفسه وان كان طلع ذكر كما افاده تعبيره بتأخر خلافا لما توهمه عبارة أصله والعادة الاكتفاء بتأثير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبث ریح الذكور اليه وقد لا يؤثر شيء ويتشقق السكل وحكمه كالمؤثر اعتبارا بظهور المقصود (وما يخرج ثمرة بلا نور) بفتح النون اي زهر باي لون كان (كتين وعنب ان برز ثمرة) اي ظهر (فالبائع والا فالمشتري) الحاقا لبروزه بتشقق الطلع ولو ظهر بعض التين كان للبائع مظهر وللمشتري غيره وفارق النخل بانه لا يتكرر حمله في العام عادة فكل مظهر من حمل الاول فان فرض تحقق حمل ثان الحق النادر بالاعم الاغلب والتين يتكرر والحاق العنب بالتين في ذلك الواقع في كلام الشيخين نقلا عن التهذيب ثم توقفاه حمله بعضهم على ما يتكرر حمله منه والافهو كالنخل وفيه

وقوله كما علم بما تقرر وقوله ولم يعكس الى والتأثير وكذا في المعنى لا قوله منطوقه الى مفهومه (قوله واقرقا) أي المؤثر وغيره اه ع ش (قوله ما يتكرر) اي القطن الذي يتكرر (قوله وضع طلع الذكر الخ) عبارة النهاية والمعنى تشقق طلع الاناث وذو طلع الذكور اه (قوله بتأثير) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية بيتا بروهي اقعد اه سيد عمر (قوله عبارة أصله) أي بالتأثير (قوله وقد لا يؤثر) أي بفعل فاعل (قوله ويتشقق السكل) كذا في شرح الروض فلي نظر التقيد بالكل سم على حج اقول ولعله مجرد تصوير لا الاحتراز لما تقدم في قوله لا لان تأخر بعضها ولو طلع ذكر اذا التأخر لا يتوقف على فعل اه ع ش (قوله اي زهر) بفتح حيم كما في المختار اه ع ش قول المتن (وعنب) وفتح بفتح التاء ويجوز ضمها وجوز اه معنى فرع وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو مشمش أو عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع سم على حج وهذا يفيد ما ياتي من اشتراط التبعية باتحاد الجنس لان هذين جنسان وإن كانا في شجرة واحدة اه ع ش قول المتن (ان برز ثمرة) ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو جوز بل هو للبائع مطلقا لانه في اي وإن لم يتشقق (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) وكالتين فيما ذكر الجيز ونحوه كالقضاء والبطيخ لا يتبع بعضه بعضا لانها بطون نهاية ومعنى وكذا في سم عن الروض وشرحه (قوله من حمل الاول) خر فكل مظهر وكان الاول من حمله الاول (قوله والتين) عطف على اسم لان (قوله يتكرر) اي حمله عطف على خبره (قوله والحاق العنب بالتين في ذلك) اي في ان مظهر منه للبائع وما لم يظهر للمشتري جرى عليه النهاية والمعنى قال ع ش وهو المعتمد (قوله التهذيب) هو للبعوى والمهذب لاني اسحق الشيرازي اه ع ش (قوله ثم توقفاه) اي في الحاق العنب بالتين في التفصيل المار (قوله حمله) خبر والحاق العنب (قوله على ما) اي على نوع و (قوله منه) اي من جنس العنب (قوله ولا) وكان الاول فيا لا يتكرر (قوله فهو كالنخل) اي فيتبع غير الظاهر منه للظاهر منه (قوله وفيه نظر) اي في الحل المذكور (قوله فليكن) اي العنب (مثله) اي النخل فيتبع غير الظاهر منه للظاهر مطلقا اي سواء كان من النوع الذي يتكرر حمله او من غيره إلحاقا للنادر بالاعم الاغلب اي وفاقا لشرح المنهج وخلافا للنهاية والمعنى (قوله منه) اي من العيب (قوله ما يورد) اي يكون له ورد اي زهر اه سيد عمر (قوله اي كان من شأنه) الى قوله ويستثنى الورد في النهاية (قوله سالم من ذلك) يعني من إيهام أن الصورة انه سقط بالفعل الذي دفعه بقوله اي كان من شأنه ذلك اه رشدي عبارة الكردي اي من التاويل بالشان لدفع ما يقال ان قوله خرج وقوله ثم سقط منافيان لقوله ان لم تتعد الثمرة وقوله ولم يتناثر النور اه (قوله عنه) اي من تعبير الاصل (قوله اتحاد هذا) اي ما يخرج في نور الخ (مع ما قبله) أي ما يخرج ثمرة الخ (قوله خشية إيهام الخ) في هذه الخشية بعدو بتقديره فمجرد التعبير يخرج لا يدفع هذا الإيهام اه ع ش (قوله بكسر ميميه) وحكي فتحهما نهاية ومعنى وقال ع ش وضمهما ايضا لكن الضم قليل كما في عباب اللغة اه قول المتن (وتفاح) وorman ولو ز نهاية ومعنى قول المتن (ان لم تتعد الثمرة) اي لانها كالمعدومة نهاية ومعنى (قوله الحاقها)

فاعل (فرع) قال في العباب ويصدق البائع اي ان البيع وقع بعد التأثير أي حتى تكون الثمرة له (قوله ما يتكرر) اي القطن الذي يتكرر (قوله ويتشقق السكل) كذا في شرح الروض فلي نظر التقيد بالكل (قول المصنف كتين وعنب) فرع وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو مشمش أو عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) كالتين في

نظر فان حمله في العام مرتين نادر كالنخل فليكن مثله وقال الماوردى منه ما يورد ثم ينقصد فيلحق بالمشمش وما يبدو ومنعقد فيلحق بالتين (وما أي خرج في نور ثم سقط) نوره اي كان من شأنه ذلك بدليل قوله الآتي ولم يتناثر النور ثم قوله وبعد التناثر وتعبر اصله يخرج سالم من ذلك وحكمة عدوله عنه خشية إيهام اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نور اقد يوجد ولا وليس كذلك إذ في النور عن ذلك نفي له عنه من أصله كما تفهمه مغايرة الاسلوب (كشمش) بكسر ميميه (وتفاح فلام مشري) ان لم تتعد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاصح إلحاقها بالطلع قبل تشققه



(وبعد التناثر) ولو للبعض  
تكون (للبائع) لظهورها  
(ولو باع) نخلة من بستان  
او (نخلات بستان مطلعة)  
بكسر اللام اى خرج طلعا  
(وبعضها) من حيث طلعا  
(مؤبر) وبعضها غير مؤبر  
ومؤبر هنا بمعنى متابر كما  
علم بما قدمه (فللبائع) جميعها  
المؤبر وغيره وإن اختلف  
النوع لعسر التبعية كما مر  
(فان افرد) بالبيع (مالم  
يؤبر) من بستان واحد  
(فللمشتري في الاصح) لما  
مر قبل قضية قوله مطلعة  
ان غير المؤبر لا يتبع الا بعد  
وجود الطلع والاصح انه  
يتبع مطلقا متى كان من ثمر  
ذلك العام فحذف مطلعة  
بل المسئلة من اصل العلم بها  
بما قدمه احسن اه ويرد  
بان هذا تفصيل لا إطلاق  
قوله السابق فان لم يتابر منها  
شيء الخ وذلك لم يتعرض  
فيه للإطلاق فافهم انه غير  
شرط وفائدة ذكره بيان ان  
الإطلاع لا يستلزم التاثير  
(ولو كانت) النخلات  
المذكورة (في بستانين)  
المؤبرة بواحد وغيره  
باخر (فالاصح افراد كل  
بستان بحكمه) وان تقاربا  
لان من شان اختلاف  
البقاع اختلاف وقت  
التاثير وكذا لا تبعية ان  
اختلف العقد او الحمل او

أى للثمرة بصورتها لكان قضية تحليل النهاية والمغنى الصورة الاولى بما مر آنفا عنهما رجوع الضمير للصورة  
الثانية فقط اى الثمرة التى لم يتناثر نورها قول المتن (وبعد التناثر) أى بنفسه حتى لو اخذه فاعل قبل او ان  
تناثره كان كالم لم يتناثر وفارق النخل بان تاثيره لا يؤدى إلى فساد مطلقا بخلاف اخذ النور قبل او انه اه  
مر وفيه نظر سم على المنهج اه ع ش (قوله ولو للبعض الخ) فالم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كما فى التنبيه نهاية  
ومغنى (قوله نخلة من بستان) هذا مكرر مع قول المتن سابقا ولا فللبائع عبارة الرشيدى قوله نخلة من بستان  
انظر كيف يتنزل عليه كلام المتن الا ترى اه وامل لهذا السقطه المغنى (قوله من حيث طلعه) كما قاله الشارح  
مبيناً به ما فى كلام المصنف من التسامح إذ ظاهر كلامه ان بعض النخلات مؤبر مع ان المؤبر إنما هو طلعه  
اه نهاية (قوله من حيث طلعه) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فان الاول يتبع على الاصح  
والثانى لا يتبع جز ما اه مغنى (قوله بمعنى متابر) اى بنفسه او بفعل فاعل اه ع ش (قوله بما قدمته) وهو  
قوله واصطلاحاً حيث تحقق الطلع ولو بنفسه (قوله كما مر) اى فى قوله والحق غير المؤبر به الخ (قوله لما مر)  
يعنى قوله ومفهومه على ان غير المؤبرة للشترى الخ (قوله لا بعد) جرد الطلع اى لغير المؤبر اه سم وع ش  
عبارة الرشيدى يعنى لا يتبع إلا ان كان مطالعا عند العقد اه (قوله والاصح أنه يتبع الخ) ولو باع نخلة  
ونقيت ثمرتها للبائع ثم خرج طلعا اخر كان له ايضا كما صرحا به قالالا لانه من ثمرة العام قال شيخنا قلت  
والحقا للنادر بالاعم الاغلب مغنى ونهاية قال سم واقره ع ش وهذا بخلاف مالمو اشترى ثمرة نخلة دونها  
ثم خرج طلعا اخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر لان العقد لم يتناولوه والشجر غير مملوك له اه (قوله  
بما قدمته) اى فى قوله ولا فللبائع ولا يخفى ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف فى قوله فان افرد يؤبرهم منه خلاف  
الحكم وان مالم يؤبر وان افرد يتبع المؤبر اه سم اقول قد رد على جواب الشارح ان قوله الما تقدم وثمره النخل  
المراد منه كما هو ظاهر الثمرة الموجودة حالة البيع فيمنع به قوله وذلك لم يتعرض الخ وعلى جواب سم ان  
مراد القيل الا حسن حذف ما قبل قوله فان افرد الخ وذكر قوله المذكور عقب ما قدمه (قوله ويرد الخ) اى  
ما قيل من أحسنية الحذف (قوله المؤبرة بواحد الخ) اى الثمرة المؤبرة فى احد البستانين وغيرها فى البستان  
الاخر (قوله وان تقاربا) عبارة المغنى سواء اتباعد الم تلاصقا وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض  
مانهه فلو كان بينهما حاجز مثلاً فازاله بقصد ان يحملها او احدا فينبغى ان يصير او احدا فيثبت لهما حكم الواحد  
او احدث حاجز فى بستان واحد ليصير اثنين فينبغى اعتبار ذلك اه وقوله فازاله الخ اى قبل العقد كما هو  
ظاهر فلا تاثير لما يفعل بعده (قوله او الحمل) اى كالتين ونحوه على ما مر فيه وليس منه النخل وان دل عليه

فى هذا الحكم الورد والياسمين والقضاء والبطيخ والجوز ونحوه كفى الروض وشرحه مفرداً ثم رأيت ما سأتى  
فى كلام الشارح فرع قال فى الروض ولا يعتبر أشعثى القشرا الاعلى من نحو الجوز قال فى شرحه بل هو للبائع  
مطماناً اه اى وإن لم يتشعث (قوله بمعنى متابر) قد يدل على اختلاف حكمهما وفيه نظر (فرع) لو باع نخلة  
ونقيت ثمرتها للبائع ثم خرج طلعا اخر كان له ايضا كما صرحا به وعلا به بانه من ثمرة العام وهذا بخلاف مالمو  
اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلعا اخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر لان العقد لم يتناولوه والشجر  
غير مملوك له (قوله بعد وجود الطلع) اى لذلك او لغيره (قوله بما قدمته) اى فى قوله ولا فللبائع ولا يخفى  
ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف فى قوله فان افرد الخ ويتوهم منه خلاف الحكم وان مالم يؤبر وان افرد  
يتبع المؤبر (قوله وان تقاربا) وفى شرح الروض ولو متلاصقين اه فلو كان بينهما حاجز مثلاً فازاله بقصد  
ان يحملها او احدا فينبغى ان يصير او احدا فيثبت لهما حكم الواحد او احدث حاجز فى بستان واحد ليصير  
اثنين فينبغى اعتبار ذلك اه (قوله او الحمل) هذا مشكل فى النخل مع اختلاف الحمل فقد دل كلامه السابق على  
التبعية فيه مع اختلاف الحمل وذلك لانه قالوا لا بان تاثير بعضها وان قل فللبائع جميعها المتابر وغيره حتى الطلع  
الحادث اه فقد صرح فى هذا الكلام بان الطلع الحادث يتبع المؤبر ولو بعضاً ثم قال فان فرض تحقق حمل ثان  
الحق النادر بالاعم الاغلب اه فصرح فى هذا الكلام بان الحمل الثانى يتبع الاول لانه جعل تعدد الحمل

السياق لئلا ينافي مامر رشيدى وسم عبارة السيد عمر قوله وحل أى فيما يتكرر حمله فى العام كالتين  
لا فيما لا يتكرر عادة كالنخل وان تكرر على الندرة اه (قوله وجنس) اى لانوع اه معنى (قوله زاد  
شارح ومالك) وكذا زاده المغنى وفى البجيرمى عن الشوبرى قال الناشرى فى نكته وقد تصور اتحاد العقد  
مع تعدد المالك وذلك بالوكالة بناء على تصحيحهم ان المعتبر الوكيل اه لكن ير د عليه ايضا ما اورده الشارح  
تأمل (قوله من اختلافه) اى المالك (قوله ذكرها) اى ذكر ذلك الشارح تلك الصورة (قوله ويستثنى  
الخ) كتب سم أو لا على قول الشارح السابق ولو ظهر بعض التين الخ مانصه كالتين فى هذا الحكم الورد  
والياسمين والقثاء والبطيخ والجيز ونحوه كفى الروض وشرحه مفردا ثم رأيت ماسيا فى كلام الشارح اه  
ثم كتب هنا بعد سرد عبارة شرح الروض والموافقة لما فى الشرح هنا مانصه والذى فى التنبيه وقره النووى  
فى تصحيحه ان الجميع للبائع وعبارة التنبيه فان كان له اى الغراس حمل فان كان ثمرة تشقق كالنخل او نورا  
يتفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك او بعضه فالجميع للبائع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري  
انتهت وقوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن النقيب اى ظهر الطلع من كوزه والورد من كاهه  
والياسمين من الشجر اه فعلم أن الظهور تارة بتشقق وتارة بفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر  
النور اه واعتمد النهاية والمغنى ما فى التنبيه (قوله الظاهر) المراد بالظاهر المفتح كما افاده الروض اه  
سم (قوله فيما ذكر) اى فى الحاصل (قوله ومراخ) اى فى شرح كستين وعنب و (قوله على مامرفيه) اى  
فى العنب (قوله مثله) اى الورد (فى ذلك) اى فى انه لا يتبع مالم يظهر منه الظاهر (قوله مثله فى ذلك) هذا  
يقضى أنه لا فرق فى ذلك بين اتحاد الحمل وتعددده وان السبب فى هذا الحكم من الاختلاط لكن الفرق الذى  
ذكره فيما مر بقوله وفارق النخل الخ يقتضى ان السبب فى ذلك ليس الاتعداد الحمل فليتامل اه سم (قوله  
اى ونحوه) مر عن سم بيانه (قوله بشرط) الى قول المتن ولكل فى النهاية والمغنى الا قوله اى فالقياس الى  
المتن (قوله وانما يظهر هذا) أى لزوم القطع اه ع ش والاولى اى صحة هذا الشرط (قوله فالقياس  
الخ) رأيت بها مش نسخة قديمة من شرح المنهج مانصه لزومه قطعه وان لم يبلغ قدر ابتفع به كما اعتمده شيخنا  
الريادى ونقله عن حجج فى شرح العباب انتهى وهو قياس ما تقدم للشارح مر فى الجزة الظاهرة من غير  
القصب الفارسى اه ع ش (قوله وهو اى الجداد) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين كفى الصحاح وحكى  
اعجامها معنى ونهاية (قوله اى رهنه المعتاد) تفسير للمراد من الجداد اه رشيدى (قوله اخذها دفعة  
واحدة) ظاهره وان كانت العادة اخذها على التدريج فليراجع سم على منهج ومعلوم أنه لو حصل فضيحة  
على التدريج كلف قطعه كذلك اه ع ش عبارة المغنى ثم اذا جاء وان الجذاذ ليس له الصبر حتى ياخذها  
على التدريج ولا تاخيرها الى تنهاى فضجها بل المعتبر فى ذلك العادة اه وظاهرها رجوع قوله بل المعتبر

الذى هو نادر كاتحاده الذى هو غالب ومع اتحاده يتبع الحادث الموجود كما تقدم فان قلت كلامه باعبار غير  
النخل قلب السياق ظاهر فى تناول النخل سماعا عبارة شرح الارشاد (قوله ويستثنى الورد فلا يتبع مالم  
يظهر منه الظاهر الخ) المراد بالظاهر المفتح كما افاده قول الروض مانصه وتشقق مرز عطب اى قطن يبق  
سنين لا تشقق ورد كتبنا بغير النخل قال فى شرحه فيتبع المشتري غير ان اتحاديهما ما ذكر اى البستان والعقد  
والجنس بخلاف تشقق الورد لان ما يظهر منه يجنى فى الحال فلا يخاف اختلاطه نقله الاصل عن التهذيب  
والذى فى التنبيه وقره عليه النووى فى تصحيحه ان الجميع للبائع كالجزو وغيره وقد تبعه المصنف فى نسخة  
فقال بدل لا تشقق ورد وكذا اقتضت ورد كفى التنبيه وكالورد فى ذلك الياسمين ونحوه اه وعبارة التنبيه  
فان كان له اى للغراس حمل فان كان ثمرة تشقق كالنخل او نورا يتفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك  
او بعضه فالجميع للبائع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري اه وقوله فان كان قد ظهر ذلك او بعضه قال ابن  
النقيب اى ظهر الطلع من كوزه والورد من كاهه والياسمين من الشجر اه فعلم ان الظهور تارة بتشقق وتارة  
بفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر النور (قوله ومراخ) اى فى شرح كستين وعنب على مامرفيه مثله فى ذلك) هذا

بستان وجنس وعقد وحل  
زاد شارح ومالك وهو غير  
محتاج اليه اذ يلزم من  
اختلافه فى الصورة التى  
ذكرها وهى ان يبيع نخله  
أو بستانه المؤبر مع نخل أو  
بستان لغيره لم يتابر تفصيل  
الثن وهو مقتضى لتعدد  
العقد ويستثنى الورد فلا  
يتبع مالم يظهر منه الظاهر  
وان اتحادهما ذكر لان  
ماظهر منه يجنى حالا فلا  
يخاف اختلاطه ومر ان  
التين والعنب على مامرفيه  
مثله فى ذلك وألحق به  
الياسمين اى ونحوه (واذا  
بقيت الثمرة للبائع) بشرط  
أو تاير (فان شرط القطع  
لزمه) وفاء بالشرط قال  
الاذرى وانما يظهر هذا فى  
متنفع به كحصرم لا فيما  
لا نفع فيه او نفعه تافه اى  
فالقياس حينئذ بطلان  
البيع بهذا الشرط لانه  
يخالف مقتضاه (والا)  
يشترط القطع بان شرط  
الابقاء أو اطلاق (فله تركها  
الى الجذاذ) نظرا للشرط  
فى الاولى والعادة فى الثانية  
وهو القطع اى زمنه المعتاد  
فيكلف حينئذ اخذها دفعة  
واحدة ولا ينتظر نهاية  
النضج

وقد لا تبقى اليه كان تعذر السقي لا تقطاع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وكان اصحابها آفة ولم يبق في تركها فائدة على احد قولين اطلقا هما ووجه ابن الرفعة وغيره وكان اعتيد قطعها قبل نضجها لكن هذه لا ترد لأن هذا وقت جذاذها (٢٥٩) عادة (ولكل منهما) اي المتبايعين

إذا بقيت (السقي ان انتفع به الشجر والثمر) يعني إن لم يضر صاحبه (ولا منع للآخر) منه لأن المنع حينئذ سفسه او عناد وقضيته أنه ليس للبائع تكليف المشتري السقي وبه صرح الامام لأنه لم يلزم تميمتها فلتكن مؤنثه على البائع وظاهر كلامهم تمكنه من السقي بما اعتيد سقيها منه وإن كان للمشتري كثر دخلت في العقد وليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لأن استحقاقه لذلك لما كان من جهة الشرع ولو مع الشرط اغتفروه نعم يتجه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بمائة او استعماله لماء المشتري الا حيث نفعه وإلا فلا وإن لم يضر المشتري لأن الشرع لا يبيح مال الغير إلا عند وجود منفعة به وكذا يقال في ماء للبائع أراد به شغل ملك المشتري من نفع له به فاطلاقهم أنه لا منع مع عدم الضرر يحمل على غير ذلك (وإن ضرها) كان لكل منع الآخر لأنه يضر صاحبه من غير نفع يعود اليه فهو سفسه وتضييع (لم يجز) السقي لها ولا لأحدهما (إلا برضاها) لأن الحق

الخ المعطوف والمطوف عليه معا فيجد جواز أخذه بالتدريج وإن حصل نضجه دفعة واحدة إذا كان العادة كذلك (قوله) وقد لا تبقى الخ اي لا تلزم التيقية اه نهاية (قوله) وعظم عطف على قوله تعذر السقي (قوله) وكان اعتيد الخ) كاللوز الاخضر في بلاد لا يتجفف فيها إيعاب ونهاية ومعنى قول المتن (ولكل منهما الخ) فإن لم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا ومؤنثه على من لم يؤتمن شرح الارشاد لشيخنا سم على منهج اه ع ش (قوله) إذا بقيت اي الثمرة للبائع قول المتن (الشجر والثمر) او أحدهما نهاية ومعنى (قوله) يعني إن لم يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تمكنه اه وما قاله ظاهر وجرى عليه شيخنا الشهاب الرملي نهاية ومعنى زاد سم ويوافقه قول الشارح الا في نعم يتجه الخ اه قال الرشدي قوله مر عدم المنع عند انتفاء الضرر اي على الآخر كما هو واضح وهو صادق بما إذا ضر الساقى او نفعه ولم يضره ولم ينفعه كما يصدق بما إذا كان الساقى البائع او المشتري فتوقف الشيخ إنما هو في بعض ما صدقات المسئلة وهو ما إذا كان الساقى البائع وكان السقي يضره ولا يضره ولا ينفعه وظاهر أنه يأتي فيما إذا كان الساقى المشتري والحالة ما ذكره واما إذا كان ينفع الساقى بائعا أو مشتريا فلا يأتي فيه توقف الشيخ اه (قوله) لان المنع إلى قوله نعم في النهاية (قوله) وقضيته اي قضية كلام المصنف اه رشدي (قوله) تمكنه اي استحقاق البائع على المشتري تمكنه الخ (قوله) بما اعتيد اي من محل اعتيد فالبايع معنى من وما موصولة ويحتمل انه بالهمزة وقوله الا في كبر على حذف مضاف اي ماء بئر (قوله) وليس فيه اي في تمكن البائع من السقي الخ (قوله) انه يصير اي البائع (قوله) الا حيث نفعه (قوله) ومحل سقي البائع من البئر الداخلة في البيع إن لم يحتاج المشتري لماء البئر ليسقي به شجرا آخر يملوكا هو وثمرته له والاقدم المشتري فان احتاج البائع إلى السقي نقل الماء اليه من محل اخر فليراجع فان مقتضى قول المصنف الا في ومن باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه الخ قدي يخالفه اه ع ش (قوله) إلا عند وجود منفعة به) قديقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وان نفعه اه سم (قوله) كان لكل اي قوله لان الجواب في النهاية (قوله) السقي لهما) نظر فيه سم ان رمت راجعه (قوله) ويبقى ذلك اي سقي أحدهما برضا الآخر كتصرفه الخ اي وهو ممتنع على الوجه المذكور لأنه إتلاف لغير غرض معتبر والحاصل أن الحرمة ارتفعت من وجهه دون وجه ثم رابت الرشدي قال قوله ويبقى ذلك معناه ان رضی الآخر بالاضرار رفع حق مطالبة الدينوية والاخرية ويبقى حق الله فتصرفه فيه كتصرفه في خالص ماله اه (قوله) واجاب الخ

يقضى انه لا فرق في ذلك بين اتحا د الحمل وتعدده وأن السبب في هذا الحكم من الاختلاط لكن الفرق الذي ذكره فيما مر بقوله وفارق النخل الخ يقتضى ان السبب في ذلك ليس إلا تعدد الحمل فليتامل (قوله) يعني إن لم يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تمكنه اه وما قاله ظاهر وجرى عليه شيخنا الشهاب الرملي ويوافقه قول الشارح الا في نعم يتجه الخ (قوله) ولو مع الشرط يشعر بأنه لو شرط ذلك صح فليتامل (قوله) إلا عند وجود منفعة به) قديقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وان نفعه (قوله) لم يجز السقي لهما) قديستشكل سواء رجع اليه أيضا قوله إلا برضاها أولا لأنه إذا جاز سقي أحدهما برضا الآخر فليجز سقيهما معا لان من لازمه رضاها بالسقي فان اراد عدم جواز سقيهما مطلقا فهو مشكل او الا برضاها بناء على رجوع الاستثناء لهذا ايضا فرضاها لزم لسقيهما فلا معنى للحكم بالمنع واستثناء كونه برضاها إلا ان يريد بقوله لهما لكل واحد منهما بانفراده لهما على وجه اجتماعهما على السقي فليتامل (قوله) من وجهه دون وجه) إن كان المراد أنه ينفع من هذا الوجه فالجواب

لها واعترضه السبكي بأن فيه إفساد المال وهو حرام ثم أجاب بأن المنع لحق الغير ارتفع بالرضا ويبقى ذلك كتصرفه في خالص ملكه وأجاب غيره بحمل كلامهم على ما إذا كان يضرهما من وجهه وهو وجه لأن الجواب الأول لا يدفع الاشكال لان إتلاف المال

لغير غرض معتبر حرام سواء ماله ومال غيره باذنه (وإن ضرا أحدهما) أي الثمر دون الشجر أو عكسه (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) أي فسخه الحاكم كاجزم به في المطلب (٦٠) ورجحه السبكي خلافا للزركشي لتعذر إضاءته إلا بضرا أحدهما وليس أحدهما

أولى من الآخر ويفرق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثم أوردت نقصا في عين المبيع فكان عيبا محضا بخلافه هنا فان ذات المبيع سليمة وإنما قصد دفع التخاصم لا إلى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت يرد عليه ما يأتي في اختلاف المتبايعين ان الفاسخ أحدهما كالحاكم فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا سببه ضرر متيقن وهو إنما يزيله الحاكم وثم سبه مجرد اختلاف فمكن كل من الفسخ لاحتمال انه الصادق ويؤيده انه فسخ الكاذب لا ينفذ باطنا (الا ان يسامح المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ وفيه مأمور من الاشكال والجواب ومنع بعضهم مجي ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمساحة ووضح ان في رضاهما بما مر في ذلك أيضا وبه يتضح ما قدمته (وقيل) يجوز (لطالب السقي) ان يسقي) ولا مبالاة بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر يمتص رطوبة شجر لزوم البائع أن يقطع الثمر (أو يسقي) الشجر

وأجاب النهاية والمعنى بأن الافساد غير محقق قول المتن (فسخ العقد) (فرع) لو هجم من ينفعه السقي وسقي قبل الفسخ امال عدم علم الآخر واما لتنازعهما وتولد منه الضرر فهل يضمن ارش النقص ام لا فيه نظر والاقرب الاول لحصوله بفعل هو ممنوع منه اه ع ش (قوله اي فسخه الحاكم) خالفه النهاية والمعنى وسم فقالوا واللفظ للمعنى والفاسخ له المتضرر كما يؤخذ من غصون كلامهم واعتمده شيخه وقيل الحاكم وجزم به ابن الرفعة وصححه السبكي وقيل كل من العاقدین واستظهره الزركشي اه (قوله لتعذر إضاءته الخ) لتلليل للبتن (قوله وهو مختص) أي دفع التخاصم (قوله يرد عليه) أي على تخصيص الفسخ هنا بالحاكم (قوله فقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المتضرر م اه سم أقول والمناسب فيفسخ كل من المتبايعين كالحاكم (قوله متيقن) قد يمنع التيقن اه سم (قوله مجي ذلك) أي مأمور من الاشكال والجواب اه كردي (قوله ووضح الخ) إنما يتضح في الجملة على تقدير الحل المتقدم والمانع بني كلامه على الاطلاق الذي هو الظاهر اه سيد عمر (قوله فيما مر) اراد به قول المصنف إلا برضاها (قوله ذلك) أي الاحسان والمساحة (قوله ايضا) كما هنا لأنه وان كان يضر من وجه لكن ينفع من وجه ومن ذلك الوجه حصلت المساحة (قوله ما قدمته) اراد به قوله وهو اوجه اه كردي قول المتن (لطالب السقي) وهو المشتري في الصورة الاولى والبائع في الثانية (قوله بالضرر) أي بضرر الآخر (قوله لدخوله الخ) أي المتضرر (قوله عليه) أي على الضرر أي قبوله عبارة للمعنى ولا يبالي بضرر الآخر لأنه قدر ضي به حين اقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا ايضا اه قول المتن (ولو كان الثمر يمتص الخ) أي والسقي ممكن بالماء المعد له فلو تعذر السقي لا تقطع الماء تعين القطع اه معنى (قوله ولو كان السقي) إلى قوله كما أفهمه في النهاية قال الرشيدى عبارة شرح الروض وشمل كلام المصنف يعنى قوله وإن ضرا أحدهما ونفع الآخر مالم يضر السقي أحدهما ومنع ترك حصول زيادة للآخر الخ اه فعلم بهذا انه كان الاولى تقديمه على قول المتن إلا ان يسامح وإدراجه في قوله وإن ضرا أحدهما الخ كما فعله في شرح الروض (قوله يمنع زيادة الآخر) أي وتنازعا اه سم (فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما) أي وما يتبع ذلك كحكم اختلاط الحادث بالوجود اه ع ش (قوله أي من غير شرط) إلى قوله وبقوله التمر في النهاية إلا قوله في الكل في موضعين: قوله وورق التوت إلى وخرج (قوله وهنا) أي في الاطلاق وينبغي انه لو قال المشتري في هذا قبلت بشرط الابقاء الصحة لتوافق الايجاب والقبول معنى اه ع ش قول المتن (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه) سواء كانت الاصول لاحدهما ام لغيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله لاحدهما الخ ومنه كون الشجر للمشتري اه ع ش قال سم وفي شرح العباب للشارح (تنبيه) قال في الجواهر ثم إذا صح البيع أي بيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر ان قبضه بالتخلية فيكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم له تفرغ اشجاره اه واستظهره

مقبول لانه حينئذ يغتفر وجه الضرر لأجل وجه النفع وإن كان المراد أنه لا ينفع كما لا يضر فلا لبقاء الاشكال (قوله لغير غرض معتبر حرام) قال في شرح الارشاد واجاب الشارح يعنى الجورجى بان حرصه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بابقاء العقد غرض صحيح وقد يجاب ايضا بان إضاعة المال إنما تحرم إذا كان سببها فعلا ومساحته هنا بالترك اشبه اه وقدير على هذا الجواب الثاني ان الاضاعة بالسقي وهي فعل فكيف يجوز الرضا إلا ان يقال الاضاعة هنا غير محققة لان الضرر غير محقق (قوله اي فسخه الحاكم) المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى ان الفاسخ المتضرر (قوله فقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المتضرر م (قوله متيقن) قد يمنع التيقن اه (قوله بمنع زيادة الآخر) أي وتنازعا (فصل) (قوله بعد بدو صلاحه) قال في العباب ولو في حبة من بستان قال في شرحه او ورقة من توت كما

دفع الضرر للمشتري ولو كان السقي يضر أحدهما وتركه بمنع زيادة الآخر العظيمة فسخ العقد كما أفهمه كلام السبكي ورجحه غيره (فصل) في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) من غير شرط قطع ولا تبقيع وهنا كشرط الابقاء يستحق الابقاء إلى أو ان الجذاذ للعادة (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه)

للخبر المتفق عليه انه صلي  
الله عليه وسلم نهى المتبايعين  
عن بيع الثمرة حتى يبدو  
صلاحها ومفهومه الجواز  
بعد بدوه في الاحوال الثرة  
لا من العاهة حيثند غالبا  
(وقبل) بدو (الصلاح) في  
الكل (ان بيع) الثمر الذي  
لم يبد صلاحه وان بدا صلاح  
غيره المتحد معه نوعا ومحلا  
(منفردا عن الشجر) وهو  
على شجرة ثابتة (لا يجوز)  
البيع لان العاهة تسرع  
اليه حيثند لضعفه فيفوت  
بتلفه الثمن من غير مقابل  
(الابشرط القطع) لالكل  
حالا للخبر المذكور فانه يدل  
بمنطوقه على المنع مطلقا  
خرج المبيع المشروط فيه  
القطع بالاجماع فبقى ماعداه  
على الاصل ولا يقوم اعتياد  
القطع مقام شرطه والبايع  
اجباره عليه متى لم يطالبه  
به فلا اجرة له ويوجه بغلبة  
المساحة في ذلك اما بيع  
ثمرة على شجرة مقطوعة  
دونها فيجوز ان غير شرط قطع  
لان الثمرة لا تبقى عليها فنزل  
ذلك منزلة لشرط القطع ومثلا  
شجرة جافة عليها ثمرة يبعث  
دونها وورق التوت قبل  
تناهيه كالثمر قبل بدو  
الصلاح وبعده كوه بعده  
وخرج بقوله ان بيع مالو  
وهب مثلا فلا يجب شرطا  
القطع فيه وكذا الرهن كما  
ياتي قبيل بحثه من استعار  
شيئا ليرهنه وبقوله الثمر  
بيع بعضه قبل بدو صلاحه

الاذرعى قال كبيع الزرع الاخضر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرعى نقل عن شرح المنهاج للسبكي  
انه لا يكتفى بالتخلية هنا بل لا بد من النقل وعن قطعه على المذهب انه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من  
كلامهم انه لا تكتفى بالتخلية فالتؤنة على البائع ويظهر ثمرته فيما لو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها خلاف  
الجواز عن البغوى والرافعى ما هو ظاهر في موافقة الجواهر واطال في ذلك فراجعها هو سياقي في الشرح  
كالنهاية والمغنى في شرح قول المتن ويتصرف مشتريه بعد ما هو صريح في موافقة الجواهر (قوله) المتفق  
عليه) اى من البخارى ومسلم كما هو اصطلاح المحدثين حيث قالوا امتفق عليه ونحوه اهعش (قوله) لا من  
العاهة) اى لا من مريدى البيع الآفة لغلظ الثمرة وكبر نواها (قوله) اى فى المجموع بان لم يبد  
الصلاح لحبة من ذلك المجموع اه كرى عبارة سم قوله فى الكل قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح فى البعض  
وهو ممنوع فيؤول على معنى وقبل بدو الصلاح فى شىء فينبغى تعلق فى الكل بقبل لا يبدو الصلاح فتامله اه  
اى كانه قال وحين انتفاء بدو الصلاح انتفاء كليا فيكون هذا التاويل من عموم السلب لا من سلب العموم  
(قوله) ثابتة) اى ورطبة اخذا بما ياتى اهعش قول المتن (لا يجوز) اى لا يصح ويحرم نهاية ومعنى (قوله)  
لان العاهة الخ) بيان للحكمة ويشعر بها قوله صلى الله عليه وسلم ارايت ان منع الله الثمرة فم يستحل احدكم  
مال اخيه نهاية ومعنى واما دليله فقوله الآتى للخبر المذكور الخ (قوله) حالا) هو بمعنى قول ابن المقرئ منجزا  
نهاية ومعنى زاد اسم وفى العباب حالا لا بعد يوم مثلا عش (قوله) حالا) متعلق بالقطع اى سواء تلفظ بذلك او  
شرط القطع واطلق فيه فانه يحمل على الحال اهعش (قوله) بالاجماع) اى اجماع الائمة اهعش (قوله)  
وللبائع الخ) اى فيما اذا كان الشجر له بدليل ما بعده وليراجع الحكم فيما اذا كان للغير اه رشيدى (قوله)  
وللبائع اجباره عليه) ولو تراضيا بابقائه مع شرط قطعه جاو والشجرة امانة فى يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة  
بدونها بخلاف مالو باع نحو سمن وقبضه المشتري فى ظرف البائع فانه مضمون عليه لتمكنه اى المشتري من  
التسليم فى غيره نهاية ومعنى (قوله) فلا اجرة له) اى ولا اثم على المشتري بعدم القطع كما يشعر به قوله ويوجه الخ  
اهعش (قوله) اما بيع ثمرة الخ) محترز قوله وهو على شجرة ثابتة (قوله) فنزل ذلك الخ) يؤخذ منه جواز شرط  
اله طع سم على حجب ويجب الوفاء به لتفريغ ملك البائع والاقرب ان الامر كذلك لو كانت الشجرة مقلوعة  
واعادها البائع او غيره وحلتها الحياة فيكلف المشتري القطع لان شراء الثمرة وهى مقلوعة ينزل منزلة شرط  
القطع واما لو كانت جافة وباع الثمرة التى عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فالاقرب انه يتبين به بطلان  
البيع من اصله لانه بناء على ظن موتها فبقيت خطؤه اهعش (قوله) مالو وهب الخ) ووجهه انه بتقدير تلف  
الثمرة بعاهة لا يفوت على المتهب شىء فى مقابلة الثمرة وكذا المرتها لا يفوت عليه الا مجرد التوثق ودينه باق  
بخلاف البيع فيفوت الثمن من غير مقابل كما مر اهعش (قوله) ويقول الخ) اى وخرج بقوله الخ (قوله)  
بيع بعضه الخ) عبارة المغنى وسم ولو باع نصف الثمر على الشجر مشاعا قبل بدو الصلاح من مال ملك الشجر او من  
غيره بشرط القطع صح ان قلنا لقسمة افرار وهو الاصح لا مكان قطع النصف بعد القسمة فان قلنا انها بيع لم  
يصح لان شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا

صرح به فى الانوار اه (قوله) فى الكل) قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح فى البعض وهو ممنوع فيؤول على  
معنى وقبل بدو الصلاح فى شىء منه فينبغى تعليق فى الكل بقبل لا يبدو الصلاح تامله (قوله) حالا) وعبارة الروض  
منجزا قال فى شرحه ووجه المنع فى الاخيرة اى البيع بشرط القطع مطلقا تضمنين التعليق التبقية اه وفى  
العباب حالا لا بعد يوم مثلا اه (قوله) وللبيع اجباره عليه) قال فى الروض وان شرط وترك عن تراض  
فلا باس اه (قوله) منزلة شرط القطع) يؤخذ من جواز شرط القطع (قوله) فيبطل) اى لا بشرط القطع لازم  
له ولا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا باع نصفا معيبا من سيف  
ولا يأتى التخلص من قطع الكل بالقسمة لان التفريع على انها بيع وهو ممتنع للربا لان فيه بيع الثمر  
بالثمر وهو ربا وهذا بخلاف ما اذا قلنا القسمة افرار وهو الصحيح فيصح البيع بشرط القطع مطلقا وبدونه

باع نصفاً معيناً من سيف وبعد بدو الصلاح يصح ان لم يشترط القطع فان شرطه ففيه ما تقرر ويصح بيع نصف  
 الثمر مع الشجر كله او بعضه ويكون الثمر تابعاً له زاد النهاية وقضيته عدم الفرق بين شرط قطعه وعدمه اه  
 قال ع ش قوله بشرط القطع صح اي ان كان المبيع رطباً او عنباً لا مكان قسمته بالحرص بخلاف غيرها  
 من سائر الثمار سم على حج بالمعنى اقول وينبغي ان يلحق بهما البسرو والحصرم بل وبقيّة انواع البلباء وان كان  
 صغير الان القسمة تعتمد الرؤية ولا تتوقف على الحرص وانما توقف على الحرص في العرايا لان بيع  
 الرطب بالتمر يحوج الى تقديره تمراً وما هنا ينظر الى حاله الذي هو عليه وقت القسمة لا غير وقوله ان قلنا  
 القسمة اي قسمة الثمر المذكور وقوله فان قلنا انها يبيع ضعيف وقوله ما تقرر اي من الفرق بين بيعه مع الشجر  
 ومنفرداً اه ع ش (قوله بشرط قطعه) خرج ما اذا لم يشترط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور  
 و (ان قلنا القسمة يبيع) فان قلنا افرأز وهو الاصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها اه سم (قوله  
 او مع قطع الباقي الخ) عطف على مقدروا صله بشرط قطعه فقط لان قلنا الخ او مع قطع الباقي الخ (قوله  
 ويشترط) الاولى بشرط البلاء كافي النهاية والمعنى قول المتن (وان يكون المقطوع الخ) دخل في المستثنى منه  
 ما ينتفع به ويبيع بغير شرط القطع او يبيع بشرطه معلقاً كان شرط القطع بعد يوم لان التعليق يتضمن  
 التبقية وما لا ينتفع به ككشري نهاية ومعنى (قوله كالحصرم) الى قول المتن قلت في النهاية (قوله كالحصرم)  
 كزبرج الثمر قبل النضج واول العنب مادام اخضر اه قاموس اه ع ش قول المتن (ككشري)  
 أي قبل بدو صلاحه اه ع ش وفي المعنى الكشري بفتح الميم المشددة وبالمثلثة الواحدة كثر اذ كره  
 الجوهرى اه (قوله واذكر هذا) اي قول المصنف وان يكون الخ (قوله انما لم تكف) اي المنفعة المترتبة  
 (قوله اشترطت) اي المنفعة (قوله والحاصل) اي حاصل الجواب اه رشيدى (قوله ان الشرط هنا الخ)  
 الوجه ان الشرط في المبيع هنا و ثم المنفعة حالاً وما لا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكشري لذهو  
 غير مستفيع به مطلقاً أما حالاً فظاهر واما ما لا فلا نه لا يبقى الى أن يتبأ لا لتفاه لوجوب قطعه بمقتضى  
 الشرط فلذا بطل البيع فيه فبطالاً نه فيه لا تنفاه منفعة مطلقاً لا لا تنفاه حالاً مع وجودها ما لا اه سم  
 بخذف (قوله للاستحالة الخ) حقه ان يقدم على قوله فغير مؤثر (قوله ذكرناها) اي في قوله لعدم ترقبها الخ  
 اه ع ش (قوله والثمر للبائع) الى قوله والمعنى في المعنى (قوله كان وهبه الخ) عبارة المعنى كان وهب الثمرة  
 لانسان او باعها بشرط القطع ثم اشتراها منه او اوصى بها لانسان فباعها المالك الشجرة اه (قوله بشرط

بشرط قطعه ان قلنا القسمة  
 يبيع للربا أو مع قطع الباقي  
 لمنافاته لمقتضى العقد (و)  
 يشترط (أن يكون المقطوع  
 منتفعاً به) كالحصرم  
 واللوز (لا ككشري)  
 وجوز و ذكر هذا هنا لانه  
 قد يغفل عنه وإلا فهو معلوم  
 مما مر في البيع فان قلت لا  
 نسلم عليه منه لانه يكفي ثم  
 المنفعة المترتبة كما في  
 الجحش الصغير لا هنا  
 قلت انما لم يكف هنا لعدم  
 ترقبها مع وجود شرط  
 القطع فلذلك اشترطت  
 حالاً والحاصل ان الشرط  
 هنا و ثم ان يكون فيه منفعة  
 مقصودة لغرض صحيح وأما  
 افتراقهما في كون المنفعة  
 قد تترقب ثم لا هنا فغير  
 مؤثر للاستحالة التي ذكرناها  
 فتامله (وقيل ان كان  
 الشجر للبشري) والثمر  
 للبائع كان وهبه او باعه له  
 بشرط

فيما بدو صلاحه والكلام إذا لم يشترط قطع الباقي وإلا بطل مطلقاً (قوله بشرط قطعه) خرج ما إذا لم يشترط  
 القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور (قوله ان قلنا القسمة يبيع) فان قلنا افرأز وهو الاصح  
 لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها قال في شرح العباب لا يقال قسمة الثمر على الشجر ممنوعة لانها  
 وان جعلت افرأز الا بدفها من الضبط بنحو الكيل وهو متعذر مادام الثمر على الشجر لا نأقول صرح  
 الشيخان على النص بجوازها إذا جعلناها افرأزاً السكن في الرطب والعنب لا مكان خرصهما بخلاف سائر  
 الثمار وبه يعلم البطلان في غيرهما مطلقاً لتعذر قسمته مادام على الشجر لتعذر قطع الجزء المبيع اه وفي  
 شرح العباب للشارح تنبيه قال في الجواهر اي يبيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر ان قبضه  
 بالتخلية فتكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم له تفرغ اشجاره اه واستظهره الاذرعى قال كبيع  
 الزرع الا خضر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرعى نقل عن شرح المنهاج للسبكي انه لا يكفي التخلية  
 هنا بل لا بد من النقل وعن قطعه على المذهب انه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من كلامهم انه لا تكفي  
 التخلية فالمؤنة على البائع ويظهر اثره فيما لو تلف قبل قبضها هل يجري فيها خلاف الحوائج وعن البغوى  
 والرافعى ما هو ظاهر في موافقة الجواهر واطال في ذلك فراجعه و قول الاذرعى كبيع الزرع الا خضر يدل  
 على الاكتفاء فيه بالتخلية وقد تقدم عنه في مبحث القبض ما يوافق ذلك (قوله لعدم ترقبها الخ) ينشأ منه  
 المناقشة في نتيجة جوابه وذلك لانه اذا عدم ترقبها كانت معدومة حالاً وما لا فلا حاجة حينئذ الى كون الشرط

الموصى له به من الوارث (جاز) بيع الثمرة له (بلا شرط) للقطع لاجتماعهما في ملك شخص واحد فاشبه مالوا اشتراهما معا وصححه الشيخان في المساقاة ولكن الاصح ما هنا لعموم النهي والمعنى إذ المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت فان كان الشجر للشترى وشرطنا القطع) أي شرطه كما هو الاصح (لم يجب الوفاء به والله اعلم) إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره (فان يبيع) الشجر دون الثمر وأمن الاختلاط أو الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاز بلا شرط) لان المبيع في الاول غير متعرض للعاهة والثمره مملوكة له بحكم الدوام ولان الثمر في الثاني تابع للشجر الذي لا تعرض له عاهة ومن ثم لو فصل الثمن وجب شرط القطع لزوال التبعية ونحو بطيخ وباذنجان وقناء كذلك على المنقول المعتمد فلا يجب شرط القطع فيه ان يبيع مع اصله وان لم يبيع مع الارض (ولا يجوز) بيعه (بشرط قطعه) عند اتحاد الصفقة لان فيه حجرا على المشتري في ملكه وفارق بيعها من صاحب الاصل بانها هنا تابعة فاغتفر الغرر كاس الجدار (ويحرم) ولا يصح (يبيع الزرع الاخضر) ولو بقال لم يبد صلاحه (في

القطع) قيد للبيع فقط اه ع ش (قوله ثم اشتراه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه لان يجب بما مر عن الجوهر من حصول قبضه بالتخلية سم على حج اه ع ش (قوله وصححه الشيخان) وهو الوجه اه بصري (قوله ما هنا) أي من عدم الصحة بدون شرط القطع اه ع ش قول المتن (وشرطنا القطع) أي وقلنا باشتراط القطع كما هو الاصح ووجد شرط القطع بان شرطه البائع على المشتري فلا يرد على المتن ان مجرد القول باشتراطه لا يترتب عليه قوله لم يجب الوفاء به اه ع ش وهذا الجواب غير ما اشار اليه الشارح بقوله أي بشرطه فان المعنى عليه وشرطا أي المتبايعان القطع في صلب العقد على القول بوجوب شرط القطع مطلقا كما هو الاصح (قوله الشجر دون الثمر) إلى قول المتن ويشترط في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما افهمه إلى وسياقي (قوله دون الثمر) أي غير المؤبر نهاية ومعنى أي والتي لم تظهر في نحو التين ع ش (قوله بثمن واحد) سيد كر محترزه بقوله ومن ثم لو فصل الخ (قوله مملوكة له الخ) أي للبائع فله الابقاء إلى وان الجذاذ ولو صرح بشرط الابقاء جاز كما في الروضة نهاية ومعنى (قوله وجب شرط القطع) أي ولا يجب الوفاء به لاجتماعهما في ملك المشتري ولا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره اه ع ش (قوله فلا يجب شرط القطع فيه الخ) وقياس ذلك انه يجوز بيع اصله وحده أو قبل اثماره بدون شرط القطع أي ان قوى وصلاح للاثمار اه سم وقوله بدون شرط القطع أي إذا امن الاختلاط في الاول ولا فلا بد من شرط القطع كما يأتي (قوله ان يبيع مع اصله) بخلاف مالو يبيع مع الارض دون اصله فلا بد من شرط القطع لانتفاء التبعية اه ع ش أي وبخلاف مالو يبيع منفردا عن اصله والارض فلا بد من شرط القطع ويجب الوفاء به كما في البجيرمي عن ع ش (قوله وفارق بيعها) أي الثمرة (قوله فاغتفر الغرر) وهو بيعها من غير شرط القطع (كأس الجدار) فانه يتبع الجدار في البيع وان لم يرمع ان فيه غررا قول المتن (بيع الزرع) المراد به ما ليس بشجر معنى ورشدي (قوله ولو بقال) أي وكان البقل يحزم رارامغنى وروض (قوله لم يبد صلاحه) وإنما قيد به لانه هو الذي يشترط في بيعه هذا الشرط واما بعد بدو صلاحه فسيأتي انه لا يشترط فيه ذلك لكن في عبارته ايهام والمراد ببدو صلاح البقل طوله كما قاله الماوردي اه رشدي قول المتن (لا بشرط قطعه) فاذا باعه بشرط قطعه فاخلف بعد قطعه فما اخلفه للبائع بخلاف مالو باعه بشرط قطعه فقلعه فقطع فان ما اخلفه للشترى (فرع) المتجه جواز بيع نحو القصب والخس مزرعا إذ لم يستتر في الارض منه الا الجذور التي لا تقصد للاكل منه مراه سم على حج وقوله فان ما اخلفه للشترى واما إذا باعه اصول نحو بطيخ أو قرع أو نحوه قبل بدو صلاحه وحدث هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للشترى سواء شرط القلع أو القطع وبه تعلم المخالفة بين اصول الزرع ونحو البطيخ والفرق بينهما ان الكل في الاول مقصود بخلاف الثاني فان المقصود منه انما هو الثمر لا الاصول وقوله لا بشرط قطعه أي فانه يصح حيث كان المقطوع متفعا به اه ع ش (قوله أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير أو يبيع الزرع الاخضر كما يتبادر من التركيب اه سم قول المتن (جاز بلا شرط) وعليه تدخل اصوله في البيع عند الاطلاق فلوزاد أو قطع واخلف فالزيادة وما اخلفه للشترى ومنه ما اعتيد بمصرنا

المنفعة حال الان ذلك انما يحسن إذا كانت المنفعة متحققة مآلا لكنها لم تعتبر وليس كذلك كما تقرر فالوجه ان الشرط في المبيع هنا وشم المنفعة حال او مالا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكثرى إذ هو غير منتفع به مطلقا مالا حال اظاهرو اما مالا فلا يبق الى ان يتهيا الانتفاع لو وجب قطعه بمقتضى الشرط فلذا بطل البيع فيه بطلانه فيه لا انتفاء منفعته مطلقا لا انتفائها حالا مع وجودها مالا والمعتبر انما هو الحال لا المال فقولاه فلذلك اشترطت حالا الذي تبعه غيره فيه وجعله هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محرر فتأمل ذلك فانه ما يخفى (قوله ثم اشتراه منه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه الا ن يجب بما مر عن الجوهر من حصول قبضه بالتخلية (فان يبيع الشجر دون الثمر) هل المراد الشجر هنا ما يشمل نحو اصول البطيخ حتى يصح بيعها دون ثمرها الموجود إذ امن الاختلاط (قوله أو الثمر باع الشجر) هل كذلك اذا بيع مع الارض دون الشجر (قوله فلا يجب شرط القطع) وقياس ذلك انه

الاخضر) ولو بقال لم يبد صلاحه (في

الارض (البشرط قطعه) أو (٤٦٤) قلعه جميعه للنهي في خبر مسلم عن ذلك فان باعه وحده من غير شرط قطع أو قلعه

أو بشرط إبقائه أو بشرط قطع أو قلعه بعضه لم يصح البيع ويأثم لتعاطيه عقدا فاسدا (فان بيع معها) أي الارض (أو) بيع وحده بقل بعد بدو صلاحه أو زرع (بعد اشتداد الحب) أو بعضه ولو سنبلة واحدة كما كتفائهم في التأخير بطلمة واحدة وفي بدو الصلاح بحبة واحدة (جاز بلا بشرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الاول وكبيع الثمرة بعد بدو الصلاح في الثاني وما أفهمه المتن من جواز بيعه معها بشرط قطعه أو قلعه غير مراد كما علم من قوله قبيله ولا يجوز بشرط قطعه وسيأتي أن ما يغلب اختلاطه أو تلاحقه لا بد في صحة بيعه من شرط قطعه مطلقا (ويشترط لبيعه) أي الزرع بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود) منه ثلاثا يكون بيع غائب (كتين وعنب وشعير) وسلت وكل ما يظهر ثمره أو حبه كنوع من الذرة لحصول الرؤية (وما لا يرى حبه كالخنطة) ونوع من الذرة وكذا الدخن نوعان أيضا قال بعضهم والمرئي إنما هو بعض حياته ومع ذلك القياس الصحة كما يصح بيع

من بيع البرسيم الأخضر بعد تهيئته للرعي فيصح بلا شرط قطع والرربة التي تحصل بعد الرعي أو القطع تكون للبشترى حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد أخرى وإلا فلا يدخل في العقد إلا الجزة الظاهرة كما علم من قوله السابق وأصول البقل الخ والطريق في جعلها للبائع أن يبيع بشرط القطع فانه حينئذ تكون الزيادة حتى السنبلة للبائع ومن الزيادة الربة التي تخلف بعد القطع في الرعي وعليه نلوه مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة واختلاف في الزيادة تخير المشتري أن لم يسمح البائع بها فان أجاز أو أخرج الفسخ مع العلم سقط خياره فالمصدق في قدر الزيادة ذو اليد وهو البائع قبل التخليه والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضا للمشتري أن يبيعه بشرط القطع ثم يؤجره الأرض أو يعيرها له أه عش وقوله أن يبيعه بشرط القطع الخ صوابه بشرط القلع (قوله وما أفهمه المتن) أي حيث قال جاز بلا شرط أه سم (قوله مطلقا) ينبغي أن معناه سواء بدا صلاحه أم لا لأن معناه سواء بيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع سم على حج أه عش قول المتن (ظهور المقصود) أي من الحب والتمر أه معنى فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب إن استتر بعض المقصود منه مر أه سم عبارة النهاية والمغنى ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والقلقاس والبصل في الأرض ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالبقول أه قول المتن (وشعير) قضيته أنه نوع واحد والمشاهد فيه أنه نوعان بارز وغيره ويسمى عند العامة شعير النبي فهو كالذرة ولعله لم يذكر أنه نوعان لأن الغالب فيه رؤية حبه وفي سم على حج ينبغي في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كالمفرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل أه عش (قوله ونوع من الذرة) إلى قول المتن ولا بأس في النهاية إلا قوله بل القياس إلى المتن (قوله قال بعضهم الخ) لك أن تقول يجوز أن يكون مراد هذا البعض أن المرئي بعض كل حبة لأن بعض الحبات غير مرئي بالكلية يرشد إلى ذلك تنظيره بالبصل وعليه فلا توقف فيه أه بصرى (قوله بعض حياته) أي الدخن أه رشيدى (قوله بل القياس فيهما الخ) أي البصل والدخن أه عش (قوله تفريق الصفقة الخ) وقد يقال القياس البطلان في الجميع لأن شرط تفريق الصفقة كون الباطل أيضا معلوما لئلا يمكن التوزيع ثم رأيت مر قال الأوجه البطلان فيهما أه عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والأوجه فيه عدم الصحة في الجميع أه قال عش قوله والأوجه فيه أي في المقيس عليه وعليه فيمكن الفرق بين رؤية بعض البصل وبعض الحب بأن الغالب أن السنبلة الواحدة

يجوز بيع أصله وحده أو قبل إثماره بدون شرط القطع أي أن نوى واصلح للأثمار (قول المصنف لا بشرط قطعه) فان باعه بشرط قطعه فاختلف بعد قطعه فما خلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قلعه فقطع فان ما خلفه للبشترى (فرع) المتجه جواز بيع نحو القصب والخس مزروعا إذ لم يستتر في الأرض منه إلا الجذور التي لا تقصد للاكل مر (قول المصنف فان بيع معها) عبارة الروض فرع لا يصح بيع زرع لم يشتد حبه وبقول وان كانت تجز مرارا إلا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض أه (قوله أو بيع وحده بقل) فليس التقدير أو بيع الزرع الأخضر كما يتبادر من التركيب (قوله وما أفهمه المتن) أي حيث قال جاز بلا شرط (قوله مطلقا) ينبغي أن معناه سواء بدا صلاحه أم لا لأن معناه سواء بيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع (قول المصنف ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب إن استتر بعض المقصود منه مر (قوله وشعير) ينبغي في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كالمفرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل (قوله بل القياس فيهما تفريق الصفقة) قياس ذلك تفريق الصفقة في بيع زرع الخنطة فيصح فيما عدا سنبلة الظهوره وعلى هذا فقول الأنوار الاتي آنفا لا يجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر يكون معناه قصر البطلان على الجوز دون الشجر بل يصح فيه تفريقا للصفقة قد يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور لأن شرط تفريق الصفقة كون



فيصح في المرئي فقط ان

عرف بقسطه من الثمن  
وكون رؤية البعض هنا  
تدل على الباقي غالباً ممنوع  
نعم ان فرض ذلك في نوع  
بخصوصه لم تبعد الصحة في  
الكل نظير ما يأتي في قصب  
السكر (والعدس) بفتح  
الดาล (في السنبل) وجوز  
القطن قبل تشققه (لا يصح  
بيعه دون سنبله) لاستتاره  
(ولا معه في الجديد)  
لاستتار المقصود بما ليس  
من مصلحته والمنهى عن  
بيع السنبل حتى يبيض أى  
يشد كما في رواية محمول  
على سنبل نحو الشعير جمعاً  
بين الأدلة وفي الانوار  
لا يجوز بيع الجوز في  
القشرة العليا مع الشجر  
وقياسه امتناع بيع القطن  
قبل تشققه ولو مع شجره  
(ولا بأس بكمام) وهو بكسر  
أوله وعاء نحو الطلع (لا يزال  
إلا عند الاكل) بفتح  
الهمزة وأما مضه ومها فهو  
المأكول كرمان وطلع  
نخل وموز وبطيخ  
وباذنجان لان بقاءه فيه  
من مصلحته ومثل ذلك  
ما يكون بقاؤه فيه سبباً  
لادخاره كرز وعلس  
ومن زعم أن الارز  
كالشعير إنما هو باعتبار  
نوع منه كذلك وإنما لم  
يصح السلم في الارز  
والعسل في قشرته

لا يختلف حياً برؤية بعض الحب تدل على فاقية ورؤية الظاهر من البصل لا تدل على باقيه اه (قوله ان  
عرف بقسطه) أى ان أمكن التقسيط والابطال في الجميع وهو ظاهر اه سم (قوله هنا) أى في البصل والدخن  
(قوله والعدس) أى والسمسم نهاية ومعنى (قوله والمنهى الخ) رد لدليل القديم (قوله مع الشجر)  
أى بان يورد العقد عليه مع الشجر اما لو اوردته على الشجر وحده صح ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر وكذا  
يقال في قطن يبق سنتين فلي تأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر تشقق القشر الا على من نحو الجوز بل هو  
للبيع مطلقاً الخ اه سم (قوله وقياس امتناع الخ) تقدم له مر الجزم به بعد قول المصنف وبعد التناثر  
للبيع الخ اه ع ش (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يتمتع ببيع ذلك منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر  
ومثله كل ما يتمتع ببيعه منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه وتشقق جوز عطب أى قطن يبق سنتين  
أى سنتين فاكثر كتاير النخل فيتبع المستتر غيره ان اتحد فيهما ما ذكر وما لا يبق من أصل العطب أكثر من  
سنة ان يبع قبل تكامل قطنه لم يحز إلا بشرط القطع سواء خرج الجوز او لا وبعد تكامله فان تشقق جوز  
صح لظهور المقصود والابطال لاستتار قطنه اه باختصار وقوله أولاً كتاير النخل قال الشارح في شرح  
العباب فان يبع اصله قبل خروج الجوز او بعده وقبل تشققه فهو للبشرى ولا فهو للبايع وتشقق بعضه  
وان قل كتشقق كله اه فعلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يبق سنتين  
لمقصود الاصل فيصح وان لم يتشقق ودخل تبعاً وغيره المقصود الثمرة ففصل فلي تأمل اه سم قول المتن  
(ولا بأس) أى لا يضر (قوله وهو بكسر) الى قوله وايضاً في النهاية (قوله وعاء نحو الطلع) أى فالمراد  
بالكمام هنا المفرد تجوز نظير ما سياتي قريباً اه رشيدى (قوله كرمان) الى المتن في المعنى (قوله الارز  
كالشعير) أى في ان له كما واحد (قوله إنما هو) ابدله النهاية بلعله (قوله وإنما لم يصح الخ) فعلم جواز البيع

الباطل أيضاً معلوماً يمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف ولو باع أرضاً مع بذراً وزرع لا يفرد بالبيع  
باطل في الجميع وقيل في الارض قولان اه ومثل الشارح الزرع المذكور بالفعل المستور بالارض والبر  
المستور بسنبله وعلل البطلان في الجميع بالجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع لا يقال بل يمكن  
التوزيع بعد العقد اذا علم الباطل لان العبرة بالعلم حال العقد بدليل قوله زرع لا يفرد ثم رأت مر قال  
الاوجه البطلان فيهما اه ويؤيده ما قدمته من قول المصنف ولو باع الخ (قوله فيصح في المرئي فقط) قياس  
ما قاله أنه لو ورد العقد على المرئي وحده صح وهو ظاهر وقوله ان عرف بقسطه أى ان أمكن التقسيط وإلا  
باطل في الجميع كما هو ظاهر (قوله مع الشجر) أى بان يورد العقد عليه مع الشجر اما لو اوردته على الشجر  
وحده صح ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر وكذا يقال في قطن يبق سنتين فلي تأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر  
تشقق القشر الا على من نحو الجوز بل هو للبايع مطلقاً الخ (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يتمتع ببيع ذلك  
منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر ومثله كل ما يتمتع ببيعه منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه  
وتشقق جوز عطب أى قطن يبق سنتين أى فاكثر كتاير النخل فيتبع المشقق غيره ان اتحد فيهما ما ذكر وما  
لا يبق من أصل العطب أكثر من سنة ان يبع قبل تكامل قطنه لم يحز إلا بشرط القطع سواء خرج الجوز او لا  
او بعد تكامله فان تشقق جوز صح لظهور المقصود والابطال لاستتار قطنه اه باختصار وقوله أولاً كتاير  
النخل قال الشارح في شرح العباب فان يبع اصله قبل خروج الجوز او بعده وقبل تشققه فهو للبشرى والا فهو  
للبايع وتشقق بعضه وان قل كتشقق كله اه فعلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط  
وكان ما يبق سنتين المقصود الاصل فصح وان لم يتشقق ودخل تبعاً وغيره المقصود الثمرة ففصل فلي تأمل (قوله  
امتناع بيع القطن) أى بان يورد العقد على خصوصه وقوله قبل تشققه أى لاستتار المقصود بما ليس من  
صلاحه (قوله وإنما لم يصح السلم في الارز الخ) فعلم جواز البيع للارز في قشرته والسلم فيه في قشرته الاسفل  
دون الاعلى وما نقل عن المصنف من صحة السلم في الارز على الاصح محمول على المشهور وما خشب الكتان  
فيجوز بيعه لان المقصود ظاهره والساس في باطنه كتنوى التمر ولا يجوز السلم في الكتان الا بعد نفثته إذ لا

لما يأتي فيه (وماله كما مان) مثنى كمال استعماله في المنرد مجاز الإذهو جمع كامة أو كم بكمز أو له بقياس مثناه كان أو كما مان (كالجوز واللوز والباقلا) أي الفول (يباع في قشره الاسفل) لأن بقاء فيه من مصلحته (ولا يصح في الأعلى) على الشجر أو الأرض لاستناره بما ليس من مصلحته وفارق صحة بيع قصب السكر في (٤٦٦) قشره الأعلى بأن قشره ساتر لكله وقشر القصب لبعضه غالباً فروية بعضه دالة على

باقية وأيضاً فقشره الاسفل كثيراً ما يحص معه فصار كأنه في قشر واحد كالرمان ويظهر أن الكلام في باقلا لا يؤكل معه قشره الأعلى والاجاز كييع اللوز في قشره الأعلى قبل انعقاد الاسفل لانه ما كول كله (وفي قول يصح) يبيع في الأعلى (ان كان رطباً) لفظه رطوبته فهو من مصلحته ورجحه كثيرون في الباقلا بل نقله الروياني عن الاصحاب والائمة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وحكاية جمع أن الشافعي أمر الربيع بشرائه له ببغداد معترضة بأن الربيع لم يصحبه بها وبفرض صحته فهو مذهبه القديم وقد بالغ في الام في تقرير عدم صحة بيعه وسياتي في احياء الموات الكلام على الاجماع الفعلي قيل ومثله اللوييورد بأنها ما كولة كلها كاللوز قبل انعقاد الاسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة) بأن يتموه ويلين أي يصفو ويحمرى الماء فيه (فيما) متعلق ببدا ظهور (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو صلاحه (بأن ياخذ في الحرة أو السواد) أو الصفرة نعم

للارز في قشره والسلم فيه في قشره الاسفل دون الأعلى اه سم (قوله لما يأتي) أي لأن البيع يعتمد المشاهدة بخلاف السلم فإنه يعتمد الصفات وهي لا تفيد الغرض في ذلك لاختلاف القشر خفة ووزنه ولأن عقد السلم عقد غرر فلا يضم إليه غرر آخر بلا حاجة وما نقل عن فتاوى المصنف من أن الأصح جواز السلم في الارز محمول على المقشور نهاية ومعنى (قوله استعماله) أي للفظ الكمام وكذا ضمير الإذهو جمع (قوله بقياس مثناه) أي مثنى كامة أو كم قول المتن (والباقلا) بتشديد اللام مع القصر ويكتب بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد يقصر اه نهاية (قوله صحة بيع القصب) ينبغي ولو مزروعا لأن ما يستتر منه في الأرض غير مقصود غالباً كما مروى في فتاوى السيوطي وشراء القلقاس وهو مدفون في الأرض باطل سم على حج اه ع ش (قوله والاجاز) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله لحفظه) إلى المتن في النهاية (قوله والاجماع الفعلي عليه) مبتدأ وخبر (قوله قيل ومثله اللويي) أي الرطب اعتمده المعنى (قوله قبل انعقاد الاسفل) أي اشتداده قول المتن (وبدو الصلاح) قسمه الماوردي ثمانية أقسام أحدها اللون كصفرة المشمش وحمرة العناب وسواد الاجاص وبياض التفاح. نحو ذلك ثانياً الطعم كحلاوة قصب السكر وخوضه الرمان إذا زالت المرارة ثالثاً النضج في التين والبطيخ ونحوهما وذلك بأن تلين صلابته رابعاً بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير خامساً بالطول والامتلاء كالعلف والبقول سادساً بالكبر كالقثاء سابعاً بالنشاق كامة كالقطن والجوز ثامناً بانفتاحه كالورد وورق التوت اه خطيب وعبرة حج وتناهي ورق التوت وهي أولى اه ع ش (قوله بأن يتموه) إلى قول المتن ويتصرف في النهاية الاقوله والحمل (قوله بأن يتموه الخ) تفسير لظهور مبادئ النضج الخ وقوله أي يصفو الخ تفسير لقوله يتموه الخ (قوله متعلق ببدا وظهور) أي على التنازع (قوله بدو صلاحه) موقعه ما بين الواو وفي المتن (قوله أن المدار الخ) بدل من قوله ما قرروه (قوله أن نحو الليمون الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصود منه) نعت تموهه (قوله قبل صفته) ظرف يوجد (قوله وكبر القثاء) عطف على الاشتداد اه رشيدى (قوله والضابط الخ) أي ضابط بدو صلاح الثمر وغيره ويرد على هذا الضابط نحو البقل فإنه لا يصح بيعه إلا بشرط القطع كما مر مع أن الحالة التي وصل إليها يطلب فيها غالباً اه ع ش (قوله وأصل ذلك) أي الضابط (قوله

يلضبط الا حينئذ ولو باع حب الكتان وحده أو مع خشبه لم يصح كاهو ظاهر لاستتار الحب بما ليس من صلاحه كالبوايع سنابل البر وحدها أو مع الزرع ولو باع الخشب وحده وعليه الحب صح كاهو ظاهر للعلم بالمبيع فليتأمل وفي شرح مر قال ابن الرفعة والكتان إذا بدا صلاحه يظهر جوازيه لأن ما يغزل منه ظاهر والساس في باطنه كالنوى في الثمر لكن هذا لا يتميز في رأى العين بخلاف الثمر والنوى اه والأوجه أن محله أخذاً مما مر مالم يبيع مع بره بعد بدو صلاحه والافلا يصح كالخطة في سنبلها اه بقي ما لو اطلق بيع خشب الكتان وعليه الحب وينبغي أن يصح وينزل على الخشب فقط لانه بمنزلة شجرة نخل عليها ثمر مؤبر أو شجر نحو تين خرج ثمره فلا يتناول الحب كالآيتناول الشجر المذكور ثمرها وانما لم نقل مثل ذلك في نحو زرع الخطة لأن المقصود سنابلها بخلاف الكتان فإن المقصود خشبه فليتأمل (قوله وفارق صحة بيع قصب السكر) ينبغي ولو مزروعا لأن ما يستتر منه في الأرض غير مقصود غالباً كما مروى في فتاوى السيوطي في باب الشر كوشراء القلقاس وهو مدفون في الأرض باطل وكذا القصب في الأرض ان كان مستوراً بقشره أو لا يصح اه وفيما ذكره في القصب نظر (قوله والاجاز) ظاهر كلامهم بخلافه مر (قوله امر الربيع) يمكن أن يقال أن الربيع قلدي في شرائه القائل بصحته باذن الشافعي لكن يرد عليه أنه يتمتع على

يؤخذ بما قرروه أن المدار على التهويل ما هو المقصود منه أن نحو الليمون بما يؤخذ تموهه لمقصود منه قبل صفته يكون وان مستثنى مما ذكر في المتلون وبدوه في غير الثمر باشتداد الحب بأن يتهاى ما هو المقصود منه وكبر القثاء بحيث يجنى غالباً الاكل وتفتح الورد وتناهي نحو ورق التوت والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالباً أو أصل ذلك تفسير أنس الراوى للز هو في خبر نهى عن بيع الثمرة حتى ترهى بان

تحمّر أو تصفّى (و يكفى بدو صلاح بعضه) أى الجنس الواحد وإن اختلفت أنوعه (وإن (٤٦٧) قال) كحبة واحدة لأن الله تعالى امتن علينا

بطيب الثمار على التدرّج  
ليطول زمن التفكك فلو شرط  
طيب الكل لادى إلى  
حرج شديد (ولو باع ثمر  
بستان أو بستانين بدو صلاح  
بعضه فعلى ما سبق فى  
التأبير) فلا يتبع ما لم يبد  
مابدا إلا أن اتحد الجنس  
وإن اختلف النوع واتحد  
البستان والعقدو الخمل فإن  
اختلف واحد من هذه لم يصح  
فيه لم يبد صلاحه إلا بشرط  
قطعه (ومن باع مابدا  
صلاحه) من ثمر أو زرع من  
غير شرط قطعه أو قلعه  
والأصل ملك للبائع (لزمه  
سقيه) أن كان عما يسقى إلى  
أو أن الجذاذ (قبل التخلية  
وبعدها) قدر ما ينميه ويقيه  
التلف لأنه من تمة التسليم  
الواجب فشرطه على  
المشتري مبطل للبيع أما  
مع شرط قطع أو قلع فلا  
يجب سقى كما بحثه السبكي إلا  
إذا لم يتلف قطعه إلا فى  
زمن طويل يحتاج فيه إلى  
السقى فيكلفه على الأوجه  
أخذ من تعليلهم المذكور  
وإن نظر فيه الأذرى  
وأما إذا لم يملك الأصل  
بان باع الثمرة للمالك  
الشجرة فلا يجب أيضا  
لا تقطاع العلق بينهما  
(ويتصرف مشتريه بعدها)  
أى التخلية لحصول القبض  
بها كما مر مع بيان بيعها  
بعدا وأن الجذاذ يتوقف

وإن اختلفت) غاية و (قوله أنوعه) أى كبرى ومعتلى اه ع ش (قوله كحبة الخ) أى من عنب أو بر أو  
نحوه اه نهاية (قوله ما لم يبد مابدا) فى البستان أو كل من البستانين اه نهاية (قوله وإن اختلف النوع) أى  
على الأصح كما مر اه ع ش (قوله والخمل) تقدم فيه بحث فى التأبير حاصله أن حمل النخل الثانى يكون للبائع  
إذا كان البيع بعد تأبير الخمل الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدا صلاح الخمل الأول أو بعضه كفى عن صلاح  
الثانى اه سم (قوله من غير شرط قطعه الخ) أى بان باع مطلقا وبشرط إبقائه اه ع ش (قوله والأصل  
الخ) سذكر محترزه بقوله وأما الخ (قوله إلى أو أن الجذاذ) صلة سقيه (قوله قدر ما ينميه) فلا يكفى ما يدفع  
عنه التلف والتعب بل لابد من سقى ينميه على العادة فى مثله اه ع ش (قوله ويقيه) عطف مغاير اه ع ش  
(قوله فشرطه على المشتري الخ) أى سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعدله أو من غيره اه ع ش  
(قوله أما مع شرط الخ) محترز قوله من غير شرط قطعه الخ (قوله فلا يجب الخ) أى بعد التخلية مر قال  
الحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقى بعد التخلية أخذ من تعليل يأتى ومفهوم لزوم السقى  
قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله إلا إذا لم يتأت الخ ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول  
القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه فى أوائل الفصل اه سم عبارة ع ش قوله مر لم يجب بعد  
التخلية مفهومه وجوب السقى قبل التخلية وإن أمكن قطعه حالا ولم يذكر حج هذا القيد فنصيته أنه لا فرق  
بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لأن المشتري لا يستحق إبقاءه فلا معنى لتكليف البائع السقى الذى  
ينميه ثم رأيت سم على حج ذكر ما يوافق هذا فراجعوه وقد يقال بوجوبه قبل التخلية كما افهمه كلام الشارح  
مر ويوجه بان التقصير من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فإذا تلف بترك السقى كان من ضمانه وقد  
يصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن البائع لا يبرأ باسقاط الضمان  
عنه اه (قوله إلا إذا لم يتأت الخ) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب السقى حينئذ بين ما قبل التخلية وما بعدها  
اه سم (قوله وأما إذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه  
لا يجب أيضا هنا على البائع اه سم (قوله لا تقطاع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة  
معاً سم على حج بقى ما لو باع الثمرة لزيد ثم باع الشجرة لعمر وهل يلزم البائع السقى أم لا فيه نظر والأقرب  
اللزوم ويوجه به أنه التزم له السقى فيبيع الشجرة لغيره لا يسقط عنه ما التزمه وهذا بخلاف ما لو باع الثمرة  
لشخص ثم باعها للمشتري لثالث فإن البائع لا يلزمه السقى على ما يؤخذ من كلام سم على حج وإن كان مالكا  
للشجرة لأن المشتري الثانى لم يتلق من البائع الأول فلا علاقة بينهما ولكن نقل عن شيخنا الزىادى أنه يلزمه  
السقى لكونه التزمه بالبيع اه ع ش وإلى هذا ميل القلب (قوله أى التخلية) إلى قوله مع بيان فى النهاية  
(قوله كما مر) أى فى المبيع قبل قبضه اه نهاية وقال الكردي أى عند قول المتن وقبض العقار اه (قوله على  
نقلها) تقدم ما فيه اه سم وسيأتى مثله عن ع ش انفا (قوله أو معيها) إلى قول المتن فإن سمح فى النهاية  
(قوله لما تقرر من حصول القبض بها) أى وإن كان بيع الثمر بعد أو أن الجذاذ كما تقدم فى المبيع

الشافعى أكله تقليد لا متاع التقليد عليه (قوله والخمل) تقدم فيه بحث فى التأبير حاصله أن حمل النخل الثانى  
يكون للبائع إذا كان البيع بعد تأبير الخمل الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدا صلاح الخمل الأول أو بعضه  
كفى عن صلاح الثانى (قوله فلا يجب) أى بعد التخلية مر قال الحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا  
يلزم فيه السقى بعد التخلية أخذ من تعليل يأتى ومفهومه لزوم السقى قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره  
الشارح بقوله إلا إذا لم يتأت الخ ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم  
ما فيه فى أوائل الفصل (قوله إذا لم يتأت قطعه الخ) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب السقى حينئذ بين ما قبل  
التخلية وما بعدها (قوله وأما إذا لم يملك) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب  
هنا على البائع (قوله لا تقطاع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمر والشجرة معاً (قوله على نقلها)

القبض فيه على نقلها (ولو عرض مهلك) أو معيب (بعدها) من غير ترك سقى واجب (كبرد) بفتح الراء واسكانها كما بخطه (فالجديد أنه  
من ضمان المشتري) لما تقرر من حصول القبض بها لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أصيب فى ثمر اشتراه

قبل قبضه اه ع ش أى خلا فالل تحفة (قوله ولم يسقط الخ) فلو كانت من ضمان البائع لاسقط عليه السلام الديون  
التي لحقته من ثمن الثمار التالفة اه كرى (قوله من ثمنها) أى الثمر فكان الاولى التذكير (قوله فغيره) أى  
مسلم (قوله بوضع الجوائح) أى عن المشتري جمع جائحة وهي العاهة والآفة كالريح والشمس والاغربة  
اى بوضع ثمن متلف الجوائح اه بجري (قوله بين الدليلين) اى خبرى مسلم المارين آنفا (قوله اما اذا  
الخ) محترز قوله من غير ترك سقى واجب اى واما لو عرض التعيب من ذلك فسيأتى فى المتن اه رشيدى  
(قوله الواجب عليه) اى بعد التخلية كما هو صريح الكلام اه سم اى وتقدم ما فيه (قوله فهو من ضمانه)  
اى فينسخ العقد اه سم اى كاسياق فى قوله حتى تلف بذلك انفسخ العقد عقب المتن الاتى اه رشيدى  
(قوله ضمنه جزما) اى المشتري وهو واضح مما مر من عدم وجوب السقى على البائع وقياسه ان مثل ذلك  
مالو باعها لغير مالك الشجرة حيث قلنا بعدم وجوب السقى عليه اه ع ش (قوله كالوكان الخ) اى وقد تلف  
بعد التخلية والمراد ان كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حيث اه ع ش (قوله او بدوا وان الخ) عطف  
على نحو سرقته (قوله بزمن الخ) هذا القيد لما يحتاج اليه اذا نشأ المهلك من ترك السقى أما اذا لم يكن كذلك  
فلا حاجة اليه لما تقدم ان البيع بعد قبضه من ضمان المشتري اه ع ش (قوله اما ما قبلها الخ) محترز قول  
المتن بعدها اى اما المهلك الذى عرض قبل التخلية فن الخ (قوله فن ضمان البائع) اى فينسخ العقد بتلفه  
وكان ينبغي له ذكره ليظهر معنى قوله عقبه فان تلف الخ ولعله سقط من النسخ اه رشيدى وقد يقال إن  
فى صنيع الشارح احتياكا (قوله فن ضمان البائع) ظاهره وإن كان التلف والتعيب بترك السقى لما شرط  
قطعه اه ع ش (قوله انفسخ فيه فقط) اى ويتخير المشتري فى الباقي إن كان التلف قبل القبض اه ع ش  
ويأتى فى الشرح وعن شرحى العباب والمنهج ما يصرح بان قول قبل القبض ليس بقيد (قوله فلو تعيب الثمر  
الخ) الظاهر انه لا يشترط فى التعيب هنا عرض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم  
موه نمرونه لما مر انه يجب عليه السقى قدر ما ينميه وبقية من التلف اه ع ش (قوله فلو تعيب الثمر الخ) قال فى  
الروض فان آل اى التعيب إلى التلف وهو اى المشتري عالم اى به ولم يفسخ فهل يغرم له البائع اى البدل  
لعدوانه ام لا اى لتقصير المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال فى شرحه الاوجه الثانى وبسط  
الاستدلال له اه سم وقوله الاوجه الخ اعتمده النهاية والمغنى وقال السيد عمر ولعل محل الخلاف فى غير مقدار  
الارش اما مقداره فيستحققه المشتري قطعاً فليتأمل اللهم إلا ان يقال المشتري مقصر بترك الفسخ والحال  
ما ذكر فلا ارش له ايضا اه (قوله منفرد الخ) فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر او من مالك الشجر  
اى لعدم وجوب السقى حيثئذ على البائع اه سم (قوله ما يسقى الخ) الموصول واقعة على الماء عبارة النهاية  
والمغنى والاياعاب هذا كله ما لم يتعذر السقى فان تعذر بان غارت العين او انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به  
ابو على الطبرى ولا يكلف فى هذه الحالة تكليف ماء آخر كما هو قضية نص الام وكلام الجوينى فى السلسلة اه  
قال ع ش قوله تكليف ماء آخر ظاهره وان قرب جدا اه قول المتن (فله الخيار) اى فوراً اه ع ش  
(قوله كالسابق على القبض) يفيدان الكلام فيما بعد التخلية اه سم عبارة العباب مع شرحه للشارح وفى  
شرح المنهج نحوها وإن تلفت الثمرة بعطش انفسخ البيع مطقاً اى قبل التخلية وبعدها لاستئذان التلف

ولم يسقط ما لحقه من ثمنها  
غيره أنه أمر بوضع  
الجوائح إما محمول على  
الاولى أو على ما قبل  
القبض جمعا بين الدليلين  
أما إذا فرض المهلك من  
ترك البائع للسقى الواجب  
عليه فهو من ضمانه ولو كان  
مشتري الثمر مالك الشجر  
ضمنه جزما كالوكان المهلك  
نحو سرقة أو بعد أو أن  
الجداذ بزمن بعد التأخير  
فيه تضييعا أما ما قبلها فن  
ضمان البائع فان تلف  
البعض انفسخ فيه فقط  
(فلو تعيب) الثمر المبيع  
منفردا من غير مالك  
الشجر (بترك البائع السقى)  
الواجب عليه بأن كان  
ما يسقى منه باقيا بخلاف  
ما إذا فقد (فله) أى للمشتري  
(الخيار) لان التعيب  
الحادث بترك البائع ما لزمه  
كالسابق على القبض

تقدم ما فيه (قوله الواجب عليه) اى بعد التخلية كما هو صريح هذا الكلام وقوله فهو من ضمانه اى فينسخ  
البيع (قوله فلو تعيب الثمر) قال فى الروض فان آل اى التعيب إلى التلف وهو اى المشتري عالم اى به ولم  
ينفسخ فهل يغرم له البائع اى البدل لعدوانه ام لا اى لتقصير المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال  
فى شرحه الاوجه الثانى وبسط الاستدلال له وعبارة العباب فانضى اى التعيب إلى تلفه فان لم يعلم به اى  
بالا فضاء إلى التلف المشتري حتى تلف انفسخ اى البيع وإن علم به ولم يفسخ فى غرم البائع له وجهان اه  
(قوله منفرد الخ) فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر او من مالك الشجر اى لعدم وجوب السقى  
حيثئذ على البائع (قوله بخلاف ما اذا فقد) اى فلا خيار بالتعيب بترك السقى (قوله كالسابق على القبض)

ومن ثم لو تأنب به انفسخ العقد كما نقرر (ولو بيع قبل) او بعد بدو (صلاحيه بشرط فطامه لم يرتفع حق ملك فارلى بكونه من ضمان المشتري)  
بما لم يشترط فطامه لتغير بطء من ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه (٢٦٩) من ضمان البائع قال الاذرى لوجه

له اذا اخر المشتري عنادا  
(ولو بيع تمر) او زرع بعد  
بدو الصلاح وهو مما يندر  
اختلاطه او يتساوى فيه  
الامر ان او يجهل حاله صح  
بشرط القطع والابقاء ومع  
الاطلاق او بما ( يغلب  
تلاحقه واختلاط حادثه  
بالموجود) بحيث لا يتميز ان  
(كتين وقثاء) وبطبخ (لم  
يصح الا ان يشترط المشتري)  
يعنى احد العاقلين ويوافق  
الاخر (قطع ثمره) او زرعه  
عند خوف الاختلاط  
فيصح البيع حينئذ لزوال  
المحذور فان لم يتفق قطع  
حتى اختلط فكما في قوله  
(ولو حصل الاختلاط فيما  
يندر) فيه الاختلاط او  
فيما يتساوى فيه الامر ان  
او جهل فيه الحال (فالاظهر  
انه لا ينفسخ البيع) لقاء  
عين المبيع وتسليمه ممكن  
بالطريق الاقوى فزعم  
المقابل تعذره بمنع وان  
صححه المصنف في بعض كتبه  
واطال جمع متأخرون في  
انه المذهب ( بل يتخير  
المشتري) اذا وقع الاختلاط  
قبل التخلية لانه كعيب  
حدث قبل التسليم ومنه  
يؤخذ اعتماد ما دل عليه  
كلام الراعى انه خيار عيب  
فيكون فوريا ولا يتوقف  
على حاكم لصدق حد العيب

الى ترك السقي المستحق وان تعيبت به اى العطش ولو بعد القبض مع امكان السقي تخير المشتري وان قلنا  
الجائحة من ضمانه لاستناد العيب الى ترك السقي المستحق اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المستند الى  
السابق على القبض كالسابق عليه (قوله لو تأنب) اى كلا او بعضاه (قوله انفسخ العقد) اى فى الكل او  
البعض (قوله لو تلف به) اى بترك البائع السقي اه رشيدى (قوله كما تقرر) اى بقوله اما اذا عرض الخ  
قول المتن (ولو بيع) اى نحو ثمره (قوله حتى هلك) اى بجائحه نهاية قال سم اى بعد التخلية اه وقال ع ش  
اى ولا فرق بين كونه قبل التخلية او بعدها اه اى كما يفيد التعليق الاقوى (قوله وقطع بعض الخ) كذا  
فى النهاية وقال الرشيدى هو مرتابع فى هذا التلحقه ولكن الذى فى قوت الاذرى مانصه ولا وجه للخلاف  
اذا طالبه البائع بالقطع واخر عناد او لاسيما اذا الزمه الحاكم به اه (قوله قال الاذرى الخ) خبر قوله  
وقطع بعض الخ وضمير له راجع اليه (قوله بعد بدو الصلاح) اى واما قبله فقدم انه لا يصح الا بشرط القطع  
مطلقا (قوله يندر اختلاطه) اى الغالب فيه عدم الاختلاط قول المتن (يغلب تلاحقه) اى يقينا اخذنا من  
قوله قبل او يجهل الخ اه ع ش وفى هذا الاخذ نظر ظاهر بل الماخوذ منه الظن لا اليقين (قوله كتين  
وقثاء وبطبخ) هذه امثلة للثمرة ومثاله للزرع يبيع البرسيم ونحوه فلا يصح الا بشرط القطع لانه ما يغلب  
فيه التلاحق بزيادة طولهم واشتباة المبيع بغيره وطريق شرائه للزرع ان يشترط القلع ثم يستاجر  
الارض مدة يتأتى فيها رعيه وفى هذه تكون الرية للمشتري اما ان اشتراه بشرط القطع واخر بالتراضى او  
دونه فالزيادة للبائع حتى السنابل فان بلغ البرسيم الى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صح بيعه مطلقا وبشرط  
القطع والابقاء حتى يستوفيه بالرعى ونحوه اه ع ش قول المتن (لم يصح) اى لانتهاء القدرة على التسليم نهاية  
وشرح المنهج (قوله عند خوف الخ) متعلق بالقطع (قوله فان لم يتفق قطع) اى قطع ما يغلب تلاحقه او  
اختلاطه بالتراضى او دونه (قوله فسكافى قوله الخ) اى فحكمه كالحكم المذكور فى قوله الخ قول المتن (ولو  
حصل الاختلاط) اى قبل التخلية او بعدها لكن يتخير المشتري قبل التخلية كما يتخير بالابقاء قبلها لا بعدها  
لانتهاء الامر بها اه ايعاب (قوله بالطريق الاقوى) اى انفاق السوادة (قوله فى بعض كتبه) وهو شرح  
الوسيط اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التعليق (قوله السابق) اى فى باب العيوب اه كرى (قوله  
ويتوقف الخ) عطف على التراخي (قوله بفتح الميم) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله ووجه السبكي ويجزى  
(قوله به) واغترت الجهالة بالموهوب للحاجة كما قيل بنظيره فى اختلاط حمام البرجين ع ش وسيد عمر  
ويجزمى (قوله ويملك به) اى يملك المشتري بسبب الاعراض ما عرض عنه المشتري اه كرى زاد الحلبي من  
غير صيغة فليس له الرجوع فيه اه (قوله ايضا) اى كالهبة (قوله هنا) اى فى مسئلة الاختلاط زاد النهاية تكافى  
الاعراض عن السنابل اه (قوله بخلافه عن النعل) اى لو اعرض البائع عن النعل التى لا تدخل فى البيع  
لم يملكها المشتري اه كرى (قوله لتوقع عودها الخ) حاصله ان الاختلاط هنا لما كان مانعا من توقع عوده  
حسا الى يد البائع ضعف معه الملك فزال بالاعراض وان النعل لما توقع عودها حسا الى يد البائع لم يزل الملك عنه  
بمجرد الاعراض اه سيد عمر (قوله للبائع) عبارة النهاية الى المشتري قال ع ش عبارة حجج للبائع وتصور بما  
اذا بيعت الدابة منعولة بنعل ذهب او فضة وما فى الشارح م بما اذا نعلها المشتري بنعل غيرهما ثم ردها بيع  
قديم فلا مخالفة اه (قوله وان طال المدة) اى مدة الاعراض عن النعل اه كرى قول المتن (سقط خياره)  
وينبغى ان مثل ذلك مال وقع الفسخ والمساخطة معا فيسقط خياره رعاية لبقاء العقد سيما وقد رجح كثير من  
الاصحاب انه يتخير البائع اولا اه ع ش (قوله للمنة) اى من جهة البائع على المشتري اه ع ش (قوله  
يفيد ان الكلام فيما بعد التخلية) قول المصنف حتى هلك ( اى بعد التخلية) (قوله يندر اختلاطه)

السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حينئذ وقال كثيرون على التراخي ويتوقف على الحاكم لانه لا قطع النزاع للعيب  
(فان سمح) بفتح الميم (له البائع بما حدث) بهية او اعراض ويملك به ايضا هنا بخلافه عن النعل لتوقع عودها للبائع وان طالب المدة (سقط  
خياره فى الاصح) لزوال المحذور ولا اثر للمنة هنا لانها فى ضمن عقد وفى مقابلة عدم فسخه وقضية كلامه كاصله والرخصة

واصلها تخيير المشتري او لا الخ) وهو الاصح اه نهاية (قوله على ان الخيار للبائع اولا) اي فان سمح بحقه اقر العقد والافسخ اه نهاية (قوله الاستغناء عنه) اي الخيار وكذا ضمير اليه (قوله ووجبت الخ) عطف على لم يصبر اليه (قوله ويجري ما ذكر) اي القولان اه نهاية اي واصحابا عدم الانفساخ وتخيير المشتري ان كان ذلك قبل التخلية ويصدق ذو الدان كان بعدها اه عش (قوله في شراء زرع) اي كجزء من القت اه نهاية ومنه البرسيم الاخضر عش (قوله حتى طال) وتعذر التمييز اه نهاية (قوله ونحو طعام) عطف على زرع عبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحنطة ونحوها من المثليات ومتماثل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته انه لا انفساخ باختلاطه ببطيخ البائع وقول شرح الروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض او بعده وينبغي ان حكمه انه يتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وانه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان اليد لهما اه سم (قوله بما لا يميز عنه) بدل من قوله بمثله او مفعول مطلق لا يختلط اي اختلاطا بحيث لا يميز عنه (قوله قبل القبض) ظرف لا يختلط اي ما بعده فلا انفساخ ويدوم التنازع بينهما الى الصلح اه عش (قوله بمثله) اي اختلط بمثله قبل القبض اه عش (قوله اما لو وقع الخ) محترز قوله السابق اذا وقع الاختلاط قبل التخلية و (قوله بعد التخلية) وكذا لو وقع الاختلاط قبل التخلية واجاز المشتري البيع فان اتفاقا على شيء فذاك وان تنازع اصدق ذو اليد وهما البائع ثم رايت سم على منهج ذكر ذلك نقلا عن مر اه عش وفي سم والسيد عمر بعد مثل ذلك ما نصه ثم رايت الروض وشرحه صرح بذلك اه (قوله عند خوف او وقوع الخ) صوابه عند خوف الاختلاط وفي وقوع الاختلاط (قوله ماسر) اي من وجوب الاشتراط فيما يغلب اختلاطه ومن انه لو وقع الاختلاط قبل التخلية تخيير المشتري ان لم يسمح له البائع بما حدث او بعدها فلا خيار الخ (قوله فسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الاوجه انه يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا ان المتخير هنا المشتري ايضا الا ان يسمح البائع بشرته اه سم وقضية قول الشارح الاتي فيتعين الخ ان مراده بالفسخ هنا الانفساخ ويحتمل ان

اي فالغالب عدم اختلاطه (قوله ويجري ما ذكر في شراء زرع الخ) في الروض وشرحه ولو اشترى جزء من الرطبة بشرط الطعم فطالت وتعذر التمييز فكاختلاط الثمر فيما ذكر اه (قوله ونحو طعام او مائع اختلط بمثله بما لا يميز عنه الخ) وعبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحنطة ونحوها من المثليات ومتماثل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته انه لا انفساخ باختلاطه ببطيخ البائع وذلك قضية قول الشارح وبطيخ بل يشمل نحو البطيخة الواحدة ان قلنا انها مثلية كما سياتي في السلم ما يقتضي انها مثلية كما انها على ذلك ثم وقول شرح الروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض او بعده ولم يتعرض لحكمه وينبغي ان حكمه انه متخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وانه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان اليد لهما لا لاحدهما لكن اذا حصل التشاخص هل يوقف الى الصلح او يجري فيه ما سبذ كره فيما لو اشترى شجرة عليها ثمر للبائع او كيف الحال فرأى جوه (قوله بل ان اتفاقا على شيء الخ) ينبغي ان يجري مثل ذلك فيما اذا وقع الاختلاط قبل التخلية ولم يسمح للبائع وان اجاز المشتري ثم رايت في شرح الروض صرح بما يفيد ذلك حيث قال مع المتن فان تراضيا بعد الاختلاط ولو قبل التخلية لا كما قيده الاصل بما بعده على قدر من الثمن فذاك والا فالقول قول صاحب اليد منه في حقها لا تجدوا هل اليد بيد التخلية للبائع او للبشترى او كليهما فيه اوجه ثلاثة وقضية كلام الرافعي ترجيح الثاني الخ اه لكن الذي ينبغي في مسئلتنا اعني فيما قبل التخلية ان تكون اليد للبائع (قوله اذا اليد لهما) قال في الروض في مسئلة الطعام الذي زاده الشارح الا ان اودعها اي المشتري الخ

الخطا اي بعد القبض ثم اختلطت باليد لغيره الخ (قوله فسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الاوجه انه يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا ان المتخير هنا المشتري ايضا الا ان

بخلافه فيما مر (تنبيه) ما ذكر في الزرع اذا طال وهو ما جزم به غير واحد (٤٧١) تبعاً للمولى قال لا زيادة الزرع زيادة

قدر لصفة فكانت حتى  
السنابل للبائع بخلاف  
مالو شرط القلع فان الزيادة  
للمشتري لانه ملك الكل  
اه وهو وجه مدر كالكن  
الذي يصرح بكلام الامام  
وغيره ان الزيادة للمشتري  
في شرط القطع ايضا ويؤيده  
قول الشيخين ان القطن الذي  
لا يبق اكثر من سنة

كالزرع فاذا باعه قبل خروج  
الجوزق او بعده وقبل تكامل  
القطن وجب بشرط القطع ثم  
ان لم يقطع حتى خرج الجوزق  
فهو للمشتري لحدوثه على  
ملكه قال الاذرعى وهذا  
هو المختار وان نازع فيه  
ظاهر النص (ولا يصح بيع  
الخطة في سنبلها بصافية)

من التبن (وهو المحاقلة) من  
الحقل بفتح فسكون جمع  
حقلة وهى الساحة التى  
تزرع سميت محاقلة لتعلقها  
بزرع في حقل (ولا) بيع  
(الربط على النخل بتمرو هو

المزبنة) من الزبن وهو  
الدفع سميت بذلك بيناتها  
على التخمين الموجب للتدافع  
والتخاصم وذلك لنيه صلى  
الله عليه وسلم عنهما رواه  
الشيخان وفسرافى رواية  
بما ذكر وجه فسادهما فإيهما

من الرباع عدم الرؤية في  
الاولى ومن ثم لو باع زرعا  
غير ربوى بحب او برا

صافيا بشعير وتقابض في المجلس جاز اذ لا ربا وصرح بهذين لتسميتهما  
بما ذكره والا فقد علمنا في الربا وتوطئة لقوله (ويرخص في) بيع (العرابا) جمع عريته وهى ما يفرد لالاكل لعروها عن حكم باقى البستان

مراده بالانفساخ فيما ياتى فسخ الحاكم وهو الاقرب فليراجع (قوله بخلافه فيما مر) اقول فيه بحث اذ اليد  
فيما مر ايضا للمشتري على المبيع وللبيع على ما حدث اه سم (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمده  
الشهاب الرملى اه سم واعتمده النهاية ايضا (قوله وهذا المختار) اى ما صرح به كلام الامام وغيره قال  
في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود ثم هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزقه للمشتري بخلافه  
هنا فان الزرع مقصود كسنبله فامكن جعلها للبائع دون اه سم (قوله من التبن) اى قوله وزعم في  
النهاية الا قوله وتوطئة لقوله (قوله سميت) اى المحاقلة بمعنى العقود وكذا ضمير لتعلقها (قوله محاقلة) اى  
بهذا اللفظ ففيه شبه استخدام وكذا الامر في نظيره الا ترى (قوله وذلك) اى عدم صحة المحاقلة والمزبنة (قوله) رواه  
اه (قوله فسادهما) اى المحاقلة والمزبنة (قوله من الربا) اى لعدم العلم بالمعائلة  
فيهما اه معنى (قوله في الاولى) اى المحاقلة (قوله زرع غير ربوى) اى قبل ظهور الحب اه نهاية  
واسنى قال سم قوله قبل ظهور الحب قد يقال لاحاجة الى هذا القيد بعد تقييد الزرع بكونه غير ربوى اذ  
لا فرق حينئذ بين ما قبل ظهور الحب وما بعده الا ان يريد بالزرع ما جبر ربوى وبكونه غير ربوى انه حشيش  
غير ما كول كحشيش زرع البر في حينئذ يتجه التقييد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه يتمتع حينئذ بحبه اه  
ومقتضى هذا ان القيد المذكور موجود في بعض نسخ الشرح ايضا (قوله غير ربوى) بان لم يؤكل اخضر  
عادة كالقمح مثلا اه ع (قوله وتقابضا) راجع للمعطوف فقط (قوله اذ لا ربا) اى في صورتين  
وهو في الاولى ظاهر وفي الثانية لوجود التقابض اه ع (قوله اذ لا ربا) يؤخذ من ذلك انه اذا كان ربويا  
كان اعتيد اكله كالحلبة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الزركشى اه نهاية (قوله لتسميتهما) اى لافادة التسمية  
(قوله وتوطئة) عطاف على قوله لتسميتهما لكنه لا يظهر بالنسبة الى المحاقلة (قوله وهى ما يفرد لالاكل) لعل  
المراد لغة وقوله في المتن وهو بيع الربط الخ لعل المراد شرعاً سم على منهج اى وذلك لان قوله جمع عريّة

سمح له البائع بشرته (قوله بخلافه فيما مر) اقول فيه بحث اذ اليد فيما مر ايضا للمشتري على المبيع وللبيع  
على ما حدث فليتامل (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى واعلم انهم قالوا ان  
من اراد شراء زرع او نحوه قبل بدو صلاحه لرعيه فطريقه ان يشتريه بشرط القطع ثم يستاجر الارض  
وحينئذ فقصية كون الزيادة للبائع انه لو لم يرعه حتى زاد وطال امتنع الرعي بغير رضا البائع لان الزيادة له  
وهى غير متميزة فالأخلص له ان يشتريه بشرط القلع ثم يستاجر الارض (قوله قال الاذرعى وهذا المختار  
الخ) قال في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزقه  
للمشتري بخلافه هنا فان الزرع مقصود كسنبله فامكن جعلها للبائع دون اه انتهى واعلم انه صرح في الروضة  
بانه لو اشترى اصل نحو بطيخ بشرط القطع فلم يقطع حتى اثمر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى ان المفهوم من  
كلامهم انه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى اثمرت كانت الثمرة للمشتري فاما مسألة الروضة  
المذكورة فيمكن ان يجرى الفرق المذكور فيها اذ اصول نحو البطيخ شبيهة باصول القطن المذكور اما  
مسألة الشجرة المذكورة فقد تشكل على الفرق فليتامل الا ان يجاب بان من شأن الشجر ان يقصد ثمرته  
والزرع ان يقصد جميعه (قوله قبل ظهور الحب) قد يقال لاحاجة الى هذا القيد بعد تقييد الزرع بكونه غير  
ربوى اذ لا فرق حينئذ بين ما قبل ظهور الحب وما بعده الا ان يكون اراد بالزرع ما جبر ربوى واراد بكونه  
هو غير ربوى انه حشيش غير ما كول كحشيش زرع البر في حينئذ يتجه التقييد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه  
يتمتع حينئذ بحبه ولهذا عبر في الروض بقوله او باع زرعا قبل ظهور الحب اى بحب جاز لان الحشيش غير  
ربوى اه قال في شرحه ويؤخذ منه انه اذا كان ربويا كان اعتيد اكله كالحلبة يتمتع بيعه بحبه وبه جزم  
الزركشى اه وظاهره امتناع بيع الحلبة وان لم يظهر حبها بحبها وهذا يقتضى ان حشيشها مع حبها جنس  
واحد والاصح البيع بشرط التقابض (قوله وتقابضا) راجع لقوله او برا الخ دون ما قبله اذ لا ربا فيه

صافيا بشعير وتقابض في المجلس جاز اذ لا ربا وصرح بهذين لتسميتهما  
بما ذكره والا فقد علمنا في الربا وتوطئة لقوله (ويرخص في) بيع (العرابا) جمع عريته وهى ما يفرد لالاكل لعروها عن حكم باقى البستان

(وهو) أى بيعها المفهوم من السياق كما قدرته (بيع الرطب) والحق به الماوردى وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الرطب (على النخل بتمر) لا رطب (فى الارض او) بيع (العنب) والحق الحصرم به الذى زعمه شارح قياسا على البسر غلط كما قاله الا ذرى لبدو صلاح البسر وتناهى كبره فالخرص يدخله بخلاف الحصرم فهما ونقل الاسنوى له عن الماوردى مردود بان الصواب عنه البسر فقط (فى الشجر بن بيب) لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى (٤٧٣) عن بيع الثمر أى بالمثلثة وهو الرطب بالثمر أى بالفوقية ورخص فى بيع العرية ان

يقضى ان العرايا هي النخلات التى تفرد لالكل وتفسيرها ببيع الرطب يتنافى فاشار الى منع التنافى بما ذكره اه ع ش (قوله أى بيعها) أى بيع ثمرها اه سم (قوله والحق به الماوردى الخ) جزم بالالحاق النهاية (قوله) فهما) أى بدو الصلاح وتناهى كبره اه ع ش (قوله بان الصواب عنه) أى النقل الصواب عن الماوردى قول المتن (فى الشجر) أى على الشجر او جعل الشجر ظرفا مجازا اه ع ش (قوله أى بالمثلثة) الا خصر الاوضح بالمثلثة أى الرطب و (قوله أى بالفتح الخ) الاولى بالفتح ويجوز الكسر أى مخروصا (قوله ان فيه) أى فى العنب (قوله وذكر الارض للغالب) سكت الشارح بناء على ما اختاره من ان ذكر الارض للغالب عن ذكر النخل فى الرطب هل هو كذلك او هو قيد ولا مجال لمخالفته هنا اذ لا معنى للرخصة حيث تبصرى وقلوبى (قوله) واخذ شارح بمفهومه الخ) مشى عليه النهاية والمعنى عبارتهما وافهم كلامه انهما لو كانا معا على الشجر او على الارض انه لا يصح وهو كذلك خلافا لبعض المتأخرين حيث ذهب الى انه جرى على الغالب اذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اه قال سم يشكل عليه من ان محل ورودها الرطب وقد الحقوا به العنب وان الصحيح جواز القياس فى الرخص اه زاد ع ش فالظاهر من حيث المعنى ما جرى عليه البعض المذكور اه يعنى الشارح وشيخ الاسلام (قوله كيلا) أى مقدار ايكيل أى وقت التسليم (قوله او التمر او بمعنى الواو) (قوله) وانما يجوز بيع (الى قوله) وان لم يكن النخل فى النهاية (قوله خرص عليه) أى المالك (قوله) وفيما دون خمسة الخ) عطف على فى تمر الخ (قوله بخرصها السابق) يعنى قوله ان تباع بخرصها (قوله بمثل الخ) أى بيع مادونها بمثل تمر (قوله ميلا يقينا) راجع للمتن فكان الاولى تقديمه على بمثله (قوله لخبرهما) أى الصحيحين (قوله رخص) ببناء الفاعل (قوله ودونها الخ) مستأنف استدلالا على الاخذ بالدون اه ع ش (قوله) فاخذنا به (ولا يجوز فيما زاد عليها قطعاً ومتى زاد على مادونها بطل فى الجميع ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مر فى بابها اه نهاية أى من انه مستثنى من القاعدة ع ش (قوله لانها) أى اورشيدى وع ش (قوله) والاصح انه الخ) والمراد بالخسة او مادونها انما هو من الجفاف وان كان الرطب الانا اكثر فان تلف الرطب او العنب فذاك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر او الزبيب فان كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر اه نهاية (قوله كد) مثال لما يقع به التفاوت الخ رشيدى وع ش (قوله) وظهر فيه التفاوت (أى بين ما تتمر وبين ما خرص اه سيد عمر (قوله بان بطلان العقد) أى فى الجميع ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مر عن النهاية (قوله) ومحل الطلان (الى قوله) وتعدد الخ فيه تطويل (قوله المذكور) نعت للدون (قوله) عليه) أى على الدون المذكور (قوله بما مر) أى قبل باب الخار اه كرى عبارة ع ش أى من تعدد البائع او المشتري او تفصيل الثمن انتهى (قوله) ويحصل (أى التقابض) (قوله)

كما هو ظاهر (قول المصنف وهو بيع الرطب) عبارة الروض يصح بيع العرايا فى الرطب والعنب على الشجر خرصا بقدره من اليابس فى الارض كيلا ثم قال بشرط التقابض قبل التفرق فيسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويخلى بينه وبين النخل اه (قوله أى بيعها) أى بيع ثمرها وقوله كما قدرته كان يمكن هذا التقدير وجعل العرايا اسما فى الاصطلاح لنفس الاصطلاح كما هو ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ (قوله) وهو كذلك (اعتمدهم قيل اذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اه ويشكل عليه ان محل ورودها الرطب وقد الحقوا به العنب وان الصحيح جواز القياس فى الرخص (قول المصنف ويشترط التقابض)

تباع بخرصها أى بالفتح ويجوز الكسر مخروصها ياكلها اهلها رطبا وقيس به العنب بجامع انه زكوى يمكن خرصه ويدخر يابسه وزعم ان فيه نصا باطل ومنع القياس فى الرخص ضعيف وذكر الارض للغالب لصحة بيع ذلك بتمر او زبيب بالشجر كيلا لا خرصا واخذ شارح بمفهومه فقال وافهم كلامه الامتناع اذا كان كل من الرطب او التمر على الشجر او الارض وهو كذلك اه وانما يجوز بيع العرايا فى تمر لم يتعلق به زكاة كان خرص عليه وضمن او كان دون النصاب او لم يملك الكافر و (فيما دون خمسة اوسق) بتقدير جفافه المراد بخرصها السابق فى الحديث بمثله تمرا ميلا يقينا لخبرهما ايضا رخص فى بيع العرايا فى خمسة اوسق او دون خمسة اوسق ودونها جائز يقينا فاخذنا به لانها للشك مع اصل التحريم وافهم الدون اجزاء أى نقص كان والاصح انه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين

غالباً كد فلو بيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تتمره لان الغالب مطابقة الخرص للجفاف فان تتمر وظهر فيه التفاوت اكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور ان كان فى صفقة واحدة (و) اما (لوزاد) عليه (فى صفقتين) وكل منهما دون خمسة فلا بطلان واما (جاز) ذلك لان كلا عقده مستقل وهو دون خمسة وتعدد الصفقة هنا بما مر فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت فى حكم تسعة عقود (ويشترط التقابض) فى المجلس لانه بيع مطعوم بمثله ويحصل (بتسليم التمر) او الزبيب الى البائع وتسليمه



له (كيلا) لأنه منقول وقد بيع مقدرا فاشترط فيه ذلك كما مر ذلك في مبحث القبض (والتخلى في النخل) الذي عليه الرطب أو السكر الذي عليه الغنم وإن لم يكن النخل بمجلس العقد لكن لا بد من بقائهما فيه حتى يمضي زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ فان قلت هذا يناهيه ما مر في الرابا أنه لا بد فيه من القبض الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيقي (٤٧٣) وما وقع في أصل الروضة مما يؤهم اشتراط

حضورهما عند النخل غير مراد وذلك لأن غرض الرخصة بقاء التفكه باخذ الرطب شيئا فشيئا إلى الجداد فلو شرط في قبضه كيله فأت ذلك (والاظهر أنه) أي البيع المائل لما ذكر (لا يجوز في سائر الثمار) لتعذر خرصها باستئجارها غالبا وبه فارتقت الغنم (وأنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) وأن كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب إلا التمر لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن ذلك حكمة المشروعية ثم قد يعيى الحكم كالرمل والاضطباع وهم هنا من لا نقد بأيديهم

(باب اختلاف المتبايعين)

ذكر الآن الكلام في البيع الأغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة ولو غير محضة وقع الاختلاف في كفيته كذلك وأصل الباب الحديث الصحيح إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركا أي يترك كل ما يدعيه وذلك إنما يكون بالفسخ واو هنا بمعنى الا وتقدير لام

وإن لم يكن النخل (أي أو السكر) (قوله هذا) أي قوله وإن لم يكن النخل الخ المقتضى عدم اشتراط حضورهما عند النخل (قوله لا بد فيه) أي عقد الربوي (قوله ممنوع) أي التناهي (قوله بل هذا) أي التخلى مع مضى الزمن المذكور اهـ (قوله وذلك) أي حصول القبض بالتخلى في النخل والسكر (قوله كيله) أي المتوقف على قطع الكل (قوله أي البيع المائل لما ذكر) أي بيع العرايا وانما أول الضمير به وإن كان راجعا إلى العرايا لأن خصوص العرايا لا يجري في غير الرطب والغنم اهـ كردى (قوله وبأن الخ) الأولى ومع أن (قوله ذلك) أي السبب الخاص (قوله ثم) بضم المثلثة عبارة السكرى قوله ثم أي بعد أن ثبت المشروعية بسبب خاص قد يعيى الحكم اهـ (قوله وهم هنا) أي الفقراء في العرايا (قوله من لا تقديده) أي وإن ملك أمولا كثيرة غيره اهـ بجري عن الشيخ سلطان

(باب اختلاف المتبايعين)

أي فيما يتعلق بالمقدم من الحالة التي يقع عليها من كونه بشئ قدره كذا وصفته كذا عـ اهـ بجري وفي عـ على ما رأى وما يذكر مع ذلك كالواشترى عبد فجاء بعد معيب الخ اهـ (قوله ذكر) أي ببناء المفعول أي خصهما المصنف بالذكر (قوله ذكر) أي قوله وياتي في النهاية الأقوله أي يترك إلى وصح (قوله في البيع) خبر أن (قوله الأغلب) نعت للبيع عبارة النهاية والاختلاف فيه أغلب من غيره اهـ وهى أوضح (قوله ولو غير محضة) كالصدق والخلع وصلاح الدم اهـ عـ (قوله كذلك) أي كالاختلاف في كيفية البيع (قوله وأصل الباب الخ) أي الدليل على أصل الاختلاف وإن كان ما أورده لا يثبت المقصود من التحالف ثم ما ذكره في الحديث الثاني قضيته أنه إذا حلف البائع على شيء يتخير المشتري بين الرضا به والفسخ وهو لا يوافق ما هو مقرر من أنه متى قلنا بتحليف أحدهما قضى به على الآخر اهـ عـ وسياق عنه في تفسير الحديث الثاني ما يعلم منه الجواب (قوله فهو ما يقول رب السلعة) أي فالقول قول البائع اهـ كردى (قوله واو هنا بمعنى الا) أي بمعنى الا أن يكون يتتاركا منصوبا اهـ كردى (قوله واو هنا الخ) يمكن على هذا أن يكون محل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف ونكل الآخر أو على ما إذا تراضيا بما قاله (قوله فيه أو يتتاركا) على ما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما اهـ سم أي ففسخا (قوله وتقدير لام الجزم) أي ليكون يتتاركا مجزوما (قوله أمر البائع أن يحلف) أي كما يحلف المشتري اهـ عـ (قوله ثم يتخير المتبايع) أي بين الفسخ والإجازة (قوله إن شاء أخذ) أي بأن يتمتع عن الحلف ويرضى بما قاله صاحبه (قوله وإن شاء ترك) أي بعد الحلف والفسخ اهـ عـ (قوله بأن يتمتع الخ) الأولى بأن يرضى بما قاله صاحبه بعد التحالف (قوله الماخوذ منه التحالف) أي إذ كل مدعى عليه اهـ سم (قوله أي العاقدان) إلى قول المتن أو الأجل في النهاية الأقوله ومثلها أيضا موكلاهما (قوله أن وارثيهما مثلها) أي العاقدان

قال في الروض وشرحه وإن عقد أو الثر غائب فاحضر أو حضرا وقبض قبل التفرق جاز كالواشترى بربا بر غائبين وتقاضا قبل التفرق وذكر الأصل مع ذلك ما لو غاب عن النخل وحضر عند خذفه المصنف لأن القبض بالتخلى لا يفقر إلى الحضور كما مر اهـ وقوله أو حضرا أي بأن تماشيا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معه اقتراقهما إلى أن وصل إليه وقبضاه

(باب اختلاف المتبايعين)

(قوله فهو) أي القول ما يقول (قوله واو هنا بمعنى الا) يمكن على هذا أن يكون محل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف ونكل الآخر وعلى ما إذا تراضيا بما قاله وقوله فيه أو يتتاركا على ما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما (قوله الماخوذ منه التحالف) أي إذ كل مدعى عليه (قوله

(٦٠) - شرواني وابن قاسم - رابع) الجزم بعيد من السياق كما هو ظاهر أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أمر البائع أن يحلف

ثم يتخير المتبايع إن شاء أخذ وإن شاء ترك ويأتي خبر الميمن على المدعى عليه الماخوذ منه التحالف (إذا اتفقا) أي العاقدان ولو وكيلين أو قنين أذن لهما سيدهما كما هو ظاهر أو ولين أو مختلفين وباقي أن وارثيهما مثلها ومثلها أيضا

قال في الايعاب واطلاق الوارث يشمل مالو كان بيت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يحلف الامام كما شمله كلامهم او لافيه نظرا ه ع ش واستوجه الاطفيحي عدم حلفه بحجري (قوله موكلهما) اي وسيدهما العبدن الماذونين اه سيد عمر (قوله باليمين) عبارة النهاية بطريق اخرى اه (قوله كعتك بالف الخ) عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال بعتك بالف فقال بزق خمر او بحر او بالف وزق خمر او قال شرطنا شرطا فاسدا فانكر كما صرح بذلك الاصل صدق مدعى الصحة لما مروا ان قال بعتك بالف فقال بل بخمسائة وزق خمر حلف البائع على نفي المفسد بان يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء التنازع في قدر الثمن اه والظاهر انه اذا صدقنا مدعى الصحة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان الثمن ولو نجسه فان بين شيئا صحيحا ووافقه البائع فذاك وان خالفه تحالفا ثم رايت في شرح العباب ما يوافقه وظاهره انه يعمل بالموافقة حيثئذ لو ان خالف ما ادعاه الاخر او لا اه سم باختصار (قوله فاذا حلف البائع الخ) تصوير لثبوت الصحة باليمين ففائدة حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت الالف ولهذا احتيج الى التحالف بعدو حيثئذ فيظهر ان المشتري يحلف كما ادعى فليراجع اه رشيدى (قوله بل غير الولى والوكيل هنا كذلك) مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان كان مدعاه اقل الا ان للتحالف فائدة لان المراد هناك مهر المثل وقد يكون اكثر فلهذه الفائدة تجرى في الولى والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل اكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان اكثر او لافرقا كتفاء بالفائدة في الجلة ثم رايت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلا في المبيع اكثر او البائع مثلا في الثمن اكثر كذا قيل قياسا على الصداق وقياسه يقتضى ان محل ذلك اذا تحالف ولى احدهما مع الاخر على انه يمكن الفرق بان ثم مرادا مستقرا يرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله مدعى المشتري) بصيغة اسم المفعول في المضاف واسم الفاعل في المضاف اليه (قوله فلا فائدة للتحالف) هذا واضح عند الزيادة في العدد مع الاتحاد في الجنس والصفة اما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك بالف درهم والمشتري بما تدينار وكانت الالف الدرهم في القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك او لا ولا يفرق بان البائع قد يكون له غرض في خصوص الدراهم اه سيد عمر والاقرب الثاني اخذا بما ياتي آتفاعن ع ش في المكسر (قوله كذهب الخ) مثال للجنس و (قوله كذهب كذا الخ) مثال للنوع و (قوله وكصحيح الخ) مثال للصفة (قوله كصحيح او مكسر) يتكرر في كلامهم ذكرهما ويظهر ان المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف الان لا ينضبط فتبده صحة البيع عند ارادته ثم رايت في المهمات في بيع الاصول والثمار ما يشير لنحو ذلك وعبارته هو الكسرة قطعة من الدراهم والدنانير للحوائج الصغار وهما القراضه انتهت اه سيد عمر (قوله او مكسر) اي وان لم يكن ما يدعيه البائع اكثر قيمة لان الاغراض تختلف بذلك اه ع ش (قوله ومنه) اي من الاختلاف الموجب للتحالف اه ع ش (قوله) وقد يشمل الخ محل تامل بالنسبة لمسئلة الكتابة الا ان يفرض فيما اذا كان العبد ثمنا فكان الاولى تاخيرها كقوله نعم الخ الى شرح قول المصنف او قدر المبيع اه سيد عمر (قوله او الولادة) اي كان يقع الاختلاف

موكلهما (على صحة البيع) او ثبتت باليمين كعتك بالف فقال بل بخمسائة وزق خمر فاذا حلف البائع على نفي الخمر تحالفا (ثم) اذا اختلفا في كيفيته كقدر الثمن (وكان ما يدعيه البائع او وكيله أكثر أخذاء ما يأتي في الصداق بل غير الولى والوكيل هنا كذلك كما هو ظاهر فيشترط أن يكون مدعى المشتري مثلا في المبيع أكثر والبائع مثلا في الثمن أكثر وإلا فلا فائدة في التحالف (أو صفته) أو جنسه أو نوعه كذهب أو فضة وكذهب كذا وكذا وكصحيح أو مكسر ومنه اختلافهما في شرط نحو رهن أو كفالة أو كونه كتابا وقد يشمل ذلك كله قوله صفته نعم إن اختلفا في العقد هل هو قبل التأبير أو الولادة أو بعد أحدهما لم يتحالفا وان رجع الاختلاف إلى قدر المبيع لأن ما وقع الاختلاف فيه من الحل والثمرة تابع

كعتك بالف بل بخمسائة وزق خمر الخ) عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال بعتك بالف فقال بل بزق خمر او بحر او بالف وزق خمر او قال شرطنا شرطا فاسدا فانكر كما صرح بذلك الاصل صدق مدعى الصحة لما مروا ان قال بعتك بالف فقال بل بخمسائة وزق خمر حلف البائع على نفي المفسد بان يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء النزاع في قدر الثمن انتهى والظاهر انه اذا صدقنا مدعى الصحة في الصورة الاولى لا تثبت بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان الثمن ولو نجسه فان بين شيئا صحيحا ووافقه البائع فذاك وان خالفه تحالفا ثم رايت في شرح العباب ما نصه قال القاضي وفيما اذا قال انما اشتريت بخمر او ثمن مجهول وقال البائع بل بالف مثلا لا يمكن قبول قول البائع بل يحبس المشتري حتى يبين ثمنافان بين شيئا ووافقه الاخر فذاك ولا تحالفا اه ثم نظر فيه واجاب عنه فراجعوه وظاهره انه يعمل بالموافقة حيثئذ لو ان خالف ما ادعاه الاخر او لا (قوله والوكيل هنا كذلك) مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان

لا يصح ايراد العدة عليه فصدق الباع فيه يمينه اذا الاصل بقاء ملكه ومن ثم لو زعم (٧٥ ع) المشتري ان البيع قبل الاطلاع او الحمل صدق على

الابووجه لان الاصل حينئذ  
عدمه عند البيع (او الاجل)  
كان ادعاه المشتري وانكره  
البائع (او قدره) كيوم او  
يومين (او قدر المبيع)  
كصاع من هذا بدرهم  
فيقول بل صاعين منه به  
ولو اشترى ثوبا على انه  
عشرون ذراعاً ثم قال البائع  
اردنا ذراع اليد وقال  
المشتري بل ذراع الحديد  
فان غالب احدهما عمل به  
أخذنا مما مر في النقد وان  
استويا في الغلبة بطل العقد  
لما مر ان النية هنا لا تكفي  
وان اتفاقا عليها فان اختلفا  
في شرط ذلك اتجه التحالف  
ووقع لبعضهم خلاف ما  
ذكرته فاحذره ثم رأيت  
الجلال البلقيني ذكر بحثا  
يوافق ما ذكرته حيث قال  
ما حاصله اطلاق الذراع  
ببلد الغالب فيها ذراع الحديد  
ينزل عليه فان اختلفا في  
إرادته وإرادة ذراع اليد  
او العمل صدق مدعى ذراع  
الحديد لانه الغالب ولا  
تحالف لان دعوى الآخر  
مخالفة للظاهر فلم يلتفت  
اليها فان اتفقت غلبة احدهما  
وجب التعيين والافسد  
العقد اه وقال في موضع  
اخر لو قال المشتري اردنا  
ذراع الحديد والبائع اردنا  
ذراع اليد لم يكن اختلفا  
في قدر المبيع لانه معين  
فلا تحالف وانما هذا

بعد الاستغناء عن اللابن فيما اذا كان المبيع غير آدمي أو بعد التمييز فيما اذا كان آدميا وكان البائع يدعى أن البيع  
وقع بعد الاستغناء والتمييز ايضا ولا فالبيع من اصله باطل على مدعى البائع لحزمة التفرقة اه رشيدى (قوله)  
لا يصح ايراد العدة عليه قد يقال المشتري لم يدع ايراد العدة عليه بل تبعيته وهذا يخالف في الثانية قولهم  
واللفظ للروض في الباب السابق وكذا طالع النخل مع قشره اى يصح بيعه إلا ان يخص بالماطة طوع دون  
الباقى على اصله وفيه نظر والاحسن تصوير ما هنا ببيعته على اصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل  
الصلاح بلا شرط قطع مر اه سم (قوله ومن ثم) اى اجل ترجيح جانب البائع هنا بالاصالة (قوله لو زعم)  
اى ادعى اه ع ش (قوله ان البيع قبل الاطلاع او الحمل) ينبغى ان صورة المسئلة ان يقول البائع البيع  
بعد الاطلاع وانما يبرر بعد الحمل وانفصال الولد وقول المشتري بل هو قبل الاطلاع والحمل امالو كانت  
حاملات او الثمرة غير مؤبرة واختلفا في مجرد كون الثمرة والحمل قبل البيع او بعده فالاختلاف فان  
البيع ان كان قبل الحمل والاطلاع فقد دنا في ذلك المشتري وإن كان قبل البيع فقد دخل في المبيع تبعاً لعم  
يظهر أثر ذلك فيما للورد المبيع ببيع وزعم المشتري أن الاطلاع والحمل وجدا بعد البيع فيكونان من  
الزيادة المنفصلة فلا يتبعان في الرد والبائع انهما كانا قبل البيع فهما من المبيع اه ع ش وقوله وانفصال الولد  
اى واستغناؤه عن اللابن في غير الادى وتمييزه في الادى كمر من الرشيدى وقوله امالو كانت الخ اى بين  
الاختلاف (قوله قبل الاطلاع او الحمل) اى فيكون اثمرة او الحمل له اه ع ش (قوله صدق على ابووجه)  
كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه سم (قوله كان ادعاه) الى قوله ولو  
اشترى في النهاية (قوله عمل به) يدل على الغاء نية احدهما حينئذ وانظر مما مر في النقد هل يشمل مع حالة  
الاطلاق حالة النية مع الاختلاف فيها اه سم اقول ما سيذكره عن الجلال صريح في الشمول (قوله بما  
مر) اى في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله لما مر) اى في اوائل كتاب البيع في شرح قول المصنف  
او نقدان ولم يغلب احدهما اشترط التعيين اه كردى (قوله هنا) اى في الاستواء في الغلبة (قوله وان  
اتفقا) غاية (قوله عليها) اى على نية احدهما بخصوصه (قوله في شرط ذلك) اى احد الذراعين بخصوصه  
(قوله بحثا) اى لا نقلا (قوله ما يوافق الخ) مفعول ذكر (قوله الغالب فيه الخ) نعت بلد (قوله ينزل  
الخ) خبر اطلاق الذراع (قوله وجب التعيين) اى باللفظ (قوله انتهى) اى حاصل ما قاله الجلال (قوله)  
لم يكن اختلفا في قدر المبيع لانه معين) لك ان تقول يؤخذ من قوله لانه معين ان العقد ورد على معين مرفى  
وحينئذ فالجهالة بمقدار ذرعه لا تقتضى البطلان فالاختلاف ليس الا في شرط خارج والجهالة فيه لافى  
عين المبيع ولا تؤدى جهالته الى جهالة عين المبيع مع رؤيته فليتأمل حق التامل وبه يعلم ما في قول الشارح  
السابق بطل العقد مع فرضه ان المشتري ثوب المتبادر منه التعيين اه سيد عمر (قوله المقصود منه) اى

كان مدعاه أقل الا أن للتحالف فائدة لأن المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجرى في الولي  
والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر او لا فرق اكتفاء  
بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر او البائع مثلاً في الثمن  
أكثر كذا قيل قياساً على الصداق وقياسه يقتضى أن محل ذلك اذا تحالف ولى أحدهما مع الآخر على أنه يمكن  
الفرق بان ثم مر ادا مستقر ايرجعه اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا اه (قوله لا يصح ايراد العدة عليه) قد يقال  
المشتري لم يدع ايراد العدة بل تبعيته وهل يخالف في الثانية قولهم واللفظ للروض في الباب السابق وكذا  
طلع النخل مع قشره اى يصح بيعه إلا أن يخص بالماطة طوع دون الباقي على أصله وفيه نظر والاحسن تصوير  
ما هنا ببيعته على أصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر (قوله صدق على  
الابووجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه (قوله عمل به) يدل على  
الغاء نية أحدهما حينئذ وانظر مما مر في النقد هل يشمل مع حالة الاطلاق حالة النية مع الاختلاف فيها (قوله)  
بطل العقد) اى حيث لم يغلب احدهما ولا عمل بالغالب اخذا بما ذكره اولاً فتامله (قوله)

كما اذا باع أرضاً على أنها مائة فخرجت نائمة فيتخير المشتري كالعيب فان أجاز فبكل الثمن اه المقصود منه وفيه نظر ظاهر والفرق بينه وبين

ما نظر بها انهما ثم متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة العيب فجاء التخيير واما هنا فهما مختلفان في ان المبيع عشرون بالحديد او باليد فلم يتفقا على شيء فكان مجهولا فبطل العقد ولا ينافي ما ذكرته وذكره قول الماوردي والصيمري في السلم يشترط في المذروع ان يكون بذراع الحديد فان شرطاه بذراع اليد (٤٧٦) لم يجوز لانه مختلف اه لان محل ما قالا ههنا في الذمة وما هنا في المعين وبفرض كونه في الذمة

فحله كما أفهمه التعليل في مختلف اما اذا علم بان عين وعلم قدره فيصح كما في تعيين مكيال متعارف (ولا بينة) لاحدهما يعتد بها فشمال مالو كان لكل بينة وتعارضتا لا تطلقهما او اطلاق احدهما فقط او لسكونهما ارضا بتاريخين متفقين وقد لزمت العقد وبقى الى حالة التنازع (تحالفا) لما في الخبر الصحيح ان البين على المدعى عليه وكل منهما مدع ومدعى عليه وقد يشكل عليه الخبران السابقان الا ان يحجب بانه عرف من هذا الحديث زيادة علمها هي حلف المشتري ايضا فاخذنا بها وخرج باتفقا الخ اختلافهما في الصحة او العقد هل هو بيع او هبة فلا تحالف كما ياتي وبقوله ولا بينة مالو كان لاحدهما بينة فانه يقضى له بها اولهما بينتان مؤرختان بتاريخين مختلفين فانه يقضى بالاولى ويلزم مالو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تحالف على ما نقلناه واقراه لا مكان الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه كلاهما على أنه لا فرق واعتمده جمع

من قول الجلال في موضع آخر وكذا ضمير بينه (قوله وما نظر به) أي جعله نظيرا له وقوله كما إذا باع أرضا الخ (قوله فبطل العقد) أي حيث لم يغلب أحدهما ولا عمل بالغالب اخذا بما ذكره ولا قنامله اه سم (قوله ما ذكرته وذكره) أي من جواز شرط غير ذراع الحديد (قوله فيما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع اه سم اقول لا يظهر وجه المنع مع قول الشارح وعلم قدره أي انه ذراع الاربع بالحديد مثلا (قوله كما أفهمه التعليل) وههنا قوله لانه مختلف (قوله في مختلف) خبر فحله أي محل ما قالاه في ذراع مختلف (قوله بان عين) كذراع زيد قول المتن (ولا بينة) الوال للحال (قوله لاحدهما) إلى قوله والاجعل في النهاية الا قوله في عين المبيع او الثمن فقط تحالفا وقوله ويظهر الى تحالفا (قوله وقد لزمت الخ) عطف على قول المتن او لا بينة (قوله وقد بقي الى حالة التنازع) سياق المحترزات في كلامه اه سم (قوله وبقى الخ) عطف على لزوم العقد وجرى المغنى والنهاية على ان بقاء العقد قيد دون لزوم العقد (قوله وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى ان الخبر انما يشهد لحلف كل منهما من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعى فلا بد من دليل للجهة الثانية التي ثمرتها الحلف على الاثبات اه رشيدى (قوله السابقان) أي في قوله واصل الباب الخ (قوله الا ان يحجب الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف والمنافاة لظاهر الحديث او صريحه اما او لا فلاقتصاره <sup>عليه السلام</sup> في الاول على قوله فهو ما يقول الخ وفي الثاني على تحليف البائع واما ثانيا فلترتيبه على البين تخيير المشتري لا الفسخ الا في تفصيله اه سيد عمر (قوله هي) أي الزيادة وكذا ضميرها (قوله وخرج باتفقا الخ) علم عامر ان مرادهم بالاتفاق على الصحة وجودها نهاية ومغنى قال ع ش قوله بما مر أي في قوله او ثبتت الخ اه (قوله وبقوله الخ) كقوله ويلزم ويبقى الاتيين عطف على قوله باتفقا الخ (قوله لا فرق) أي بين الاختلاف في زمن الخيار والاختلاف بعده فيتخالفا في الاول كالثاني اعتمده النهاية والمغنى وفاقا للشارح (قوله وفي القراض) بان قال المقرض قارضتك دنائير وقال العامل بل دراهم او قال مائة وخمسين فقال بل مائة اه ع ش (قوله والجمالة) وجعلا أي القراض والجمالة من المعاوضة لان العامل فهما لم يعمل مجانا وانما عمل طامعا في الربح والجعل اه ع ش (قوله او التلف الذي يفسخ به العقد) بان كان الخيار للبائع وحده او تلف المبيع في يد المشتري بعدم السقي الواجب على البائع وبه يندفع ما قيل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا للانفساخ مع ان المبيع من ضمان المشتري او ان المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للثمن اه ع ش عبارة الرشيدى أي بأن كان قبل القبض بأفة أو اتلاف البائع اه (قوله واورد) الى قوله وما في الانوار في المغنى الا قوله او الثمن وقوله ويظهر الى تحالفا وقوله وله التصرف الى والاجعل (قوله على الضابط) أي قول المصنف اذا اتفقا الخ أي على منعه (قوله اذ لم يتواردا) أي الادعاء ان (قوله مع انهما اتفقا الخ) أي فيشملة الضابط وليس من افراده (قوله فيحلف كل الخ) تفرع على قوله فلا تحالف (قوله ادعى عليه) ببناء المفعول (قوله على الاصل) أي اصاله النفي (قوله ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى يفسخ لانه يحلف كل ارتفع مدعى الآخر كودي ورشيدى عبارة ع ش قوله ولا فسخ أي بل يرتفع العقدان لمخلفهما فيبقى العبد والجارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه ان قبله المشتري منه والا كان كمن اقر لشخص بشيء وهو ينكره فيبقى تحت يد البائع الى رجوع المشتري واعتراه به ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر اما في الباطن فالحكم محال فيما في الذمة قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع (قوله وبقى الى حالة التنازع)

متأخرون كما أطبقوا على التحالف في القراض والجمالة مع جوازها من الجانب القن على ويبقى مالو اختلفا في الثمن او المبيع بعد القبض مع الاقالة او التلف الذي يفسخ به العقد فلا تحالف بل يحلف مدعى النقص لانه فارم واورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والثمن معا كبعتك هذا العبد بهذه المائة درهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير فلا تحالف جز ما اذ لم يتواردا على شيء واحد مع انهما اتفقا على بيع صحيح واختلفا في كفيته فيحلف كل على نفي ما ادعى عليه على الاصل ولا فسخ

ولو اختلفا في عين المبيع او الثمن فقط تحالف او في عين المبيع والثمن في الذمة واتفقا (٧٧ ع) على صفته وقدره او اختلفا في احدهما و يظهر ان

مثل ذلك عكسه بان يختلفا  
في عين الثمن والمبيع في  
الذمة تحالفا على المنقول  
المعتمد خلافا لقول  
الاسنوي ومن تبعه لا تحالف  
بل يحلف كل على نفي مادعى  
عليه ولا فسخ فان اقام  
البائع بينة انه العبد والمشتري  
بينه انه الامة لم يتعارضا لان  
كلا اثبت عقدا لا يقتضى  
نفي غيره فتسلم الامة  
للمشتري ويقر العبيده  
ان كان قبضه وله التصرف  
فيه ظاهرا بما شاء للضرورة  
نعم ليس له الوطء لو كان امة  
احتياطا اما باطنا فالمدار  
فيه على الصدق وعدمه  
والاجعل عند القاضي حتى  
يدعيه المشتري وينفق عليه  
حيث لم يريعه اصلح من  
كسبه ان كان والاباعه  
وحفظ ثمنه ان رآه وما في  
الانوار من تخريج هذا على  
من أقر لغيره بمال وهو  
ينكره فيه نظر لان هذا  
ليس من ذلك لان إقرار  
البائع هنا بشراء الغير للملكة  
بمال يلزمه له فهو لإقراره على  
الغير لاله أما على التحالف  
فحله حيث لم يختلف تاريخ  
البيتين والاحكام بمقدمة  
التاريخ (فيحلف كل) منها  
(على نفي قول صاحبه  
وإثبات قوله) لما مر ان

على ما في نفس الامر نظير ما يأتي في قوله وله التصرف فيه ظاهرا الخ اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع أو  
الثمن فقط) أي واتفقا على الثمن في الأول وعلى المبيع في الثانية وهما معنيان فهما (قوله والثمن الخ) أي والحال  
ان الثمن اه ع ش (قوله في احدهما) أي الصفة او القدر (قوله والمبيع الخ) الو او للحال (قوله تحالفا)  
جواب لقوله او في عين المبيع والثمن الخ (قوله لا تحالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد اه  
سم (قوله فان اقام البائع الخ) هذا تفريع على عدم التحالف اه سم (قوله ويقر العبيده) أي المشتري  
ويلزمه الثمنان لعدم التعارض في البيتين اه ع ش (قوله وله التصرف فيه) وعليه نفقته نهاية أي العبد  
ع ش (قوله لو كان) أي مادعاه البائع و اقام به البينة (قوله احتياطا) عبارة النهاية لاعتراقه بتحريم  
ذلك عليه اه (قوله والاجعل الخ) أي وإن لم يكن قبضه المشتري جعل الخ (قوله وينفق) أي القاضي (قوله  
من كسبه) متعلق وينفق (قوله باعه وحفظ الخ) عبارة النهاية باعه إن رآه وحفظ ثمنه اه (قوله إن رآه)  
يعني عنه قوله ولا (قوله وما في الانوار) هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح مر اه  
سم أي وعليه نفقته ع ش (قوله بشراء الغير الخ) خبر ان (قوله للملكة بمال) الجاران متعلقان بالشراء (قوله  
يلزمه له) أي يلزم المال الغير للبائع (قوله فهو) أي إقرار البائع هنا (قوله اما على التحالف) إلى المتن في  
النهاية والمعنى (قوله اما على التحالف الخ) أي ما ذكر من قوله فان اقام البائع بينة إلى هنا مفرع على عدم  
التحالف الذي قال به الاسنوي اما على التحالف الذي هو المنقول المعتمد فحله كرى (قوله على التحالف)  
أي فيما إذا اختلفا في عين المبيع والثمن في الذمة الذي قدم انه المعتمد اه ع ش (قوله فحله) أي التحالف و  
(قوله حيث الخ) يقتضى الحكم بتعارضهما حينئذ وفيه نظر لان كلا لا يقتضى نفي ما أثبتته غيره فليتامل اه  
سم (قوله حيث لم يختلف) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيتين وإن اختلف  
تاريخهما ولا تحالف لا اختلاف متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما يوجب  
التعارض اعتبر التعارض حينئذ فليتامل وإذا قلنا هنا يعمل بالبيتين فينبغي ان يجري حينئذ هنا ما تقدم  
من ان العبد يقر بيد المشتري ومن تخريج الانوار المذكور سم على حج اهرشيدى (قوله ولا اقضى بمقدمة  
التاريخ) قد يتوقف فيه بأن ما هنا في قضيتين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فالقياس العمل بهما مع ما ذكر  
سم على حج اقول إلا ان يقال إن ذلك مفروض فيما لو اتفقا على انه لم يجر الا عقد واحد اه ع ش (قوله بما  
مر) إلى قول المتن وإذا تحالفا في النهاية الا قوله غريمه (قوله لما مر) أي بعيد قول المصنف تحالفا (قوله  
غريمه) اسقطه المعنى والنهاية وقال الرشيدى قوله لم يفتني ما ينكره ويثبت الخ لا يخفى ان الضمان كلها  
راجعة إلى لفظ كل وهذه العبارة اصوب من قول الشهاب بن حجر فينبغي ما ينكره غريمه ويثبت ما يدعيه هو  
اه أي فقوله ينكره صوابه يدعيه أو إسقاط قوله غريمه (قوله ومعلوم أن الوارث) سكنت عن الموكل الذي  
قال فيما سبقت انه كالوارث وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت في الطرفين سم على حج  
أي الاثبات والنفي لان فعل عبده فعله ع ش قول المتن (قوله ويبدأ بالبائع) أي استحبابا والزوج في الصداق

ستأتي المحترزات في كلامه (قوله لا تحالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد (قوله فان اقام) هذا  
تفريع على عدم التحالف (قوله وما في الانوار) هذا هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع مر  
وقوله اما على التحالف كذا في شرح مر (قوله فحله) أي التحالف وقوله حيث الخ يقتضى الحكم بتعارضهما  
حينئذ وفيه نظر لان كلا لا يقتضى نفي ما أثبتته غيره فليتامل (قوله حيث لم يختلف الخ) هكذا في شرح  
الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيتين وإن اختلف تاريخهما ولا تحالف لا اختلاف  
متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما يوجب التعارض اعتبر التعارض حينئذ  
فليتامل وإذا قلنا هنا يعمل بالبيتين فينبغي ان يجري هنا حينئذ ما تقدم من ان العبد يقر بيد المشتري ومن  
تخريج الانوار المذكور (قوله ومعلوم أن الوارث) سكنت عن الموكل الذي قاله فيما سبقت انه كالوارث وفي

كلا مدع ومدعى عليه فينبغي ما يذكره غريمه ويثبت ما يدعيه هو ومعلوم أن الوارث يحلف في الاثبات على البت وفي النفي على  
نفي العلم كما ذكره في الصداق (ويبدأ بالبائع) لان جانبه اقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشئ عن التحالف

ولأن ملكة قد تم على الثمن بالعقد وملك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصورة أن المبيع معين والثمن في الذمة ومن ثم بدىء بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى حينئذ ويخبر (٤٧٨) الحاكم بالبداة بايهما اداه اليه اجتهاده فيما اذا كانا معينين او في الذمة (وفي قول بالمشتري)

كالبائع فيبدأ به لقوة جانبه ببقاء التمتع له كقوى جانب البائع بعود المبيع له ولأن أثر التحالف يظهر في الصداق وهو باذله فكان كباثته نهاية ومعنى قال عش قوله مر استجبا كما يستحب تقديم المسلم اليه في السلم والمؤجر في الاجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة اه انوار اقول ويتوقف في المسلم اليه وينبغي تقديم المسلم مطلقا سواء كان راس المال معيناً في العقد ام لا فانه وإن لم يكن معيناً في العقد يصير بتعيينه في المجلس وقبض المسلم اليه له كالمعين في العقد والثمن إذا كان معيناً والمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري والمسلم هنا هو المشتري في الحقيقة اه وفي سم ما يوافقه (قوله لأن ملكة قد تم الخ) بمعنى أن العقد لا يفسخ بتلفه بخلاف المبيع اه رشيدى اقول بل لا يتصور تلفه (قوله وتخبر الخ) عطف على قوله بدا الخ (قوله وعليه) اى على القول بالتساوى اه عش (قوله فمن قرع) اى خرجت له القرعة اه عش (قوله والخلاف الخ) اى المذكور بقوله ويبدأ بالبائع وفي قول الخ (قوله ومنى كل في ضمن مثبته) اى نفي منى كل منهما في ضمن اثبات مثبته فظاهر العبارة ليس مراداً كما لا يخفى او المعنى المنفى من حيث نفيه في ضمن المثبت من حيث اثباته فاندفع ما يقال ليس المنفى في حلف المشتري في ضمن مثبته اه بجري (قوله لما يوه المتن) حيث عبر بالصحيح المشعر بفساد مقابله (قوله ومن ثم اعترض الخ) هذا التفرع محل تأمل اه سيد عمر ولم يظهر لى وجهه (قوله واشعار كلام المتن) كون المتن مشعر بذلك محل نظر اه سيد عمر ولم يظهر لى وجه النظر فان مقابل الصحيح لا يجوز تقليده (قوله بخلاف العكس) اى تقديم الاثبات على النفي لانه إذا قال ما بعتك لك بتسعين يبق لقوله ولقد بعتك لك بمائة فائدة لم تستفد من النفي بخلاف ما لو قال بعتك لك بمائة يبق قوله وما بعتك لك بتسعين مجرد التأكيد والتأسيس خير منه قرره شيخنا البالي اه عبد البراه بجري (قوله وحذفه) اى انما وظهره ان كلا منهما مذكور في الحرر وهو غير مراد بل المراد ان المذكور في الحرر انما دون ولقد وعبارة المحلى وعدل اليها اى الى ولقد بعت بكذا عن قول الحرر كالشارح وانما بعت بكذا لانه لا حاجة الى الحصر بعد النفي اه عش (قوله عن النفي فقط الخ) عبارة النهاية عن النفي والاثبات او عن احدهما اه ولعل سكوت الشارح عن الاول اى النكول عنهما معالكون حكمه معلوما عن الثاني بالاولى (قوله قضى للتحالف) ظاهره أن النكول لو كان من الثاني قضى الاول يمينه بمجرد نكول الثاني وهو مشكل لان اليمين كانت قبل النكول وهى قبله لا يعتد بها اه عش وقد يقال انه مستثنى (قوله وإن نكل معا) ولو عن النفي فقط اه نهاية (قوله عند الحاكم) الى قوله ويشكل في المعنى (قوله فخرج تحالفهما بانفسهما) ومثله فيما ذكر جميع الايمان التى يترتب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها الا عند الحاكم او المحكم اه عش (قوله بنفس التحالف) الى التنبيه في النهاية لا لقوله قال القاضى الى المتن وقوله من غير سبب الى فصيح (قوله للخبر الثاني) أى من الخبرين السابقين أول الباب (قوله فان تخيره فيه) أى تخيير المشتري في الخبر الثاني (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضى التخيير بعد التحالف اه سم وقد يجاب بان الحلف أقوى من التحالف فيقاس الثاني على الاول بالاولى (قوله ولو اقام كل الخ) من تمة قوله ولأن البينة أقوى الخ فالو اوفيه للحال رشيدى (قوله فالتحالف) عبارة النهاية والمعنى فالتحالف

لقوة جانبه بالمبيع ( وفي قول يتساويان ) لان كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فمن قرع بدا به والخلاف في النذب لحصول المقصود بكل تقدير (والصحيح انه يكتفى كل واحد ) منهما (يمين تجمع نفيا واثباتا) لاتحاد الدعوى ومنى كل في ضمن مثبته وينبغي نذب يمينين خروجا من الخلاف لان في مدركه قوة خلافا لما يوهه المتن ومن ثم اعترض بانه كان ينبغي التعبير بالذهب وإشعار كلام المتن كما لو اردى بمنع يمينين غير معول عليه (ويقدم النفي ) ندبا لانه الاصل في اليمين اذ حلف المدعى على اثبات قوله انما هو لنحو قرينة لوث او نكول ولا فائدة الاثبات بعده بخلاف العكس وانما لم يكف الاثبات وحده ولو مع الحصر كابتع الا بكذا لان الايمان لا يكتفى فيها باللوازم بل لا بد من الصريح لان فهنا نوع تعد (فيقول البائع) اذا اختلفا في قدر الثمن والله ما بعت بكذا ولقد أو انما وحذفه من اصله لايهامه اشتراط الحصر بعت (بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت

معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت في الطرفين (قوله ومن ثم بدىء بالمشتري في عكس ذلك) قد يقال قياس ذلك البداءة بالمسلم إذا كان راس المال معيناً في العقد لكنه اطلق في شرح العباب قوله والمسلم اليه في السلم والمؤجر في الاجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة كالبائع ذكره في الانوار اه وقضيته خصوصا مع قرينة قرنه بالمذكورات البداءة بالمسلم اليه مطلقا فليحرر الفرق بينه وبين البائع في الذمة بضمن معين فليراجع (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضى التخيير بعد التحالف

بكذا ولقد اشتريت بكذا ولو نكل أحدهما عن النفي فقط او الاثبات فقط قضى للتحالف وان نكل معا وقف الامر وكنها تركا بالباء الخصومة (واذا تحالفا) عند الحاكم والحق به المحكم فخرج تحالفهما بانفسهما فلا يؤثر فسخا ولا لزوما (فالصحيح ان العقد لا يفسخ) بنفس التحالف للخبر الثاني فان تخيره فيه بعد الحلف صريح في عدم الانفساخ به ولأن البينة أقوى من اليمين ولو اقام كل منهما يمينه لم يفسخ فالتحالف

أولى (بل ان) أعرض عن الخصومة أعرض عنهما ولا يفسخ وان (تراضيا) على ما قاله أحدهما أقر العمدتين بنفي الحاكم بينهما التوافق ما أمكن ولورضى أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كالأرضى بالعيب (والا) يتفق على شيء ولا أعرض عن الخصومة (ففسخه أو أحدهما) لأنه فسخ لاستدراك الظلومة فاشبهه الفسخ بالعيب (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهر أو باطنا كالأول ولا غيره ينفذ ظاهر فقط وزجج ابن الرفعة (٤٧٩) أنه لا يجب هنا فور في الفسخ ويشكل

عليه ما تقرر من الحاقه بالعيب الا ان يفرق بان التأخير هنا لا يشعر بالرضا للاختلاف في وجود المقتضى بخلافه ثم نازع الاسنوي في القياس على الاقالة الذي نقله الشيخان وأقره بان كلالو قال ولو بحضرة صاحبه بعد البيع ففسخته لم يفسخ ولم يكن إقالة وإنما تحصل الاقالة ان صدرت بايجاب وقبول بشرط ان يكون المتأخر جوابا متصلا ورد بان تمكين كل واحد من التحالف من الفسخ كتراضيهما به من غير سبب وقد مر انه في معنى الاقالة فصح القياس (تنبيه) ظاهر قوله بل الخ انه لو بادر أحدهما عقب التحالف بالفسخ لم ينفذ ويوافقه اشتراط غيره للفسخ اصرار أحدهما بعد التحالف على تنازعهما وقضية تعبير بعضهم بان لها الفسخ مالم يراضيا نفوذه ويؤيده ما تقرر في ان الفسخ هنا كهو بالعيب وفي رد كلام الاسنوي وهو متجه وعليه فقد يقال المتن لا ينافي هذا لانه يصدق مع تلك المبادرة انهما لم يراضيا على شيء

بالبراء الخ (قوله) ولا أعرض عن الخصومة عبارة النهاية والمعنى واستمر النزاع (قوله) أقر العمدتين جواب وان تراضيا (قوله) ولورضى أحدهما الخ) أي وبقي الآخر على النزاع اه بجمري (قوله) أجبر الآخر) فان قلت كيف يجبر عليه مع انه مدعاه ومطلوبه اوجب ان معنى إجباره على بقاء العقد فليس له الفسخ حينئذ اه بجمري قال ع ش هذا يشعر بان له لو بادر أحدهما للفسخ عدم التحالف لم يفسخ وفي كلام حج ان الاستمرار ليس بشرط وظاهره انه إذا بادر أحدهما ففسخ انفسخ اه وقوله وفي كلام حج الخ يعني به ما يأتي في التنبيه (قوله) فسخ القاضي والصادق منهما الخ) أي وفسخهما معا اه معنى (قوله) وغيره) يعني فسخ غير الصادق منهما (قوله) ينفذ ظاهره فقط) أي لا باطنا لترتبة على اصل كاذب وطريق الصادق إنشاء الفسخ إن اراد الملك فيما عاد اليه فان انشاء ايضا فذلك لا فقد ظفر بمال من ظله فيتملكه إن كان من جنس حقه وإلا فيعيه ويستوفي حقه من ثمنه وللشترى وطء الجارية حال النزاع وقبل التحالف على الاصح لبقاء ملكه وفي جواز ه فيما بعده وجهان أو جههما كما قال شيخنا جواز ه اه معنى وقوله وللشترى الخ في النهاية مثله وظاهر ان جواز الوطء إنما هو إذا لم يتعمد الكذب واعتقد انها المشتراة (قوله) انه لا يجب هنا فور) اعتمده المعنى والنهاية ايضا (قوله) للاختلاف في وجود المقتضى) أي مقتضى الفسخ فان الاختلاف فيه يكون سببا للتأخير اه كردى (قوله) ونازع الاسنوي الخ) عبارة النهاية ومنازعة الاسنوي في قياس ما تقرر على الاقالة الذي الخ مردودة بان الخ قال ع ش قوله لم ما تقرر أي من ان لكل الفسخ بعد التحالف اه قال الرشيدى حاصل منازعته ان قياس الاقالة انه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وانه لا بد من فسخهما معا اه (قوله) في القياس على الاقالة) أي بالنسبة لجواز استقلال أحدهما بالفسخ كما يعلم من جوابه اه رشيدى (قوله) لم يفسخ) أي والحال انه لا خيار ولا عيب اه سم (قوله) بايجاب) أي خاص بالاقالة اه كردى (قوله) جوابا متصلا) أي بالاجاب بان لا يتخلل بينهما كلام اجنبى وسكوت طويل على مامر اه ع ش ( ) اه بان تمكين كل) أي هنا ع ش (قوله) من الفسخ) متعلق بالتمكين (قوله) كتراضيهما) زاد النهاية أي بلفظ الاقالة اه قال الرشيدى قوله أي بلفظ الاقالة اشار به إلى رد ما ذهب اليه الشهاب بن حجر تبع لما نقله الشيخان في بعض المواضع من ان لها التراضى على الفسخ من غير سبب اه (قوله) وقد مر انه) أي تراضيهما بالفسخ من غير سبب (قوله) لم ينفذ الخ) هذا ظاهر النهاية والمعنى كما مر (قوله) اصرارهما) مفعول الاشتراط و (قوله) على تنازعهما) متعلق بالاصرار (قوله) ويؤيده) أي النفوذ وكذا قوله وهو متجه وقوله وعليه وقوله لا ينافي هذا (قوله) ولكل الابتداء) وفاقا للنهاية (قوله) وكأنه اخذ نزاعه الخ) إن كان النزاع في الدب اتجه ان يكون ما خذ مامر لما مر ان الخلاف ثم في الدب اه سيد عمر (قوله) ويفرق) أي بين الابتداء بالحلف والابتداء بالفسخ (قوله) فاختلف الغرض الخ) محل تأمل (قوله) فسخته) أي الحاكم (قوله) فالحصر) أي باعما و (قوله) فيه) أي الحصر خبر مقدم لقوله تجوز (قوله) وكأنهم اقتصروا في الكتابة الخ) لكن صريح كلام الشارح مر في باب الكتابة انها كغيرها من ان الفاسخ الحاكم أو هما أو أحدهما ع ش وحلى (قوله) ثم بعد الفسخ) إلى قوله إذ الفسخ في النهاية لا قوله وقول الماوردى إلى ولو تلف (قوله) ثم بعد الفسخ الخ) لو تقاربا بعد

(قوله) لم يفسخ) أي والحال انه لا خيار ولا عيب كما هو ظاهر (قوله) كتراضيهما به) عبارة المنهج ثم أي بعد تحالفهما ان أعرضا أو تراضيا وإلا فان سمح أحدهما أجبر الآخر وإلا فسخاه أو أحدهما أو الحاكم اه

وإذا جاز الفسخ فلكل الابتداء به كما فهمته أو به صرح الرافعى ونازع فيه السبكي وكأنه اخذ نزاعه مامر في الابتداء بأحدهما في التحالف ويفرق بان التحالف هو السبب المجوز للفسخ فاختلف الغرض في الابتداء به بخلاف الفسخ المتفرع عليه (وقيل) إنما يفسخه الحاكم) لانه مجتهد فيه كالفسخ بالعنة كذا قاله الرافعى وقضية تشبيهه بالعنة انه يأتي هنا ما يأتي فيها من اشتراط فسخته أو الفسخ بحضرة وحينئذ فالحصر فيه تجوز وكأنهم إنما اقتصروا في الكتابة على فسخ الحاكم احتياطاً لتسبب العتق المتشوف اليه الشارع (ثم) بعد الفسخ (على المشتري رد المبيع)

وعلى البائع رد الثمن بزوائده المتصلة دون المنفصلة ان قبضه وبقى بحاله ولم يتعلق به حق لازم وإن نفذ الفسخ ظاهر افقط واستشكله السبكي بان فيه حكما للظالم ثم اجاب بان الظالم لما لم يتعين اغتفر ذلك ويؤخذ من أن على كل منهما رد ما قبضه أن عليه مؤنة الرد وهو كذلك إذ القاعدة أن من كان ضامنا لعين كانت مؤنة رد هاهنا عليه (٤٨٠) (فإن كان) قد تلف شرعا كان (وقفه) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو أعتقه أو باعه أو) حسا

كان ( مات لزومه قيمته )  
لقيامها مقامه سواء ازادت  
على الثمن الذي يدعيه البائع  
ام لا هذا إن كان متقوما  
ولا فثله وقول الماوردي  
قيمه لانهم يضمنه وقت  
القبض بالمثل بل بالعوض  
أطال السبكي في تزييفه ولو  
تلف بعضه رد الباقي وبذل  
التالف ويرد قيمة الباقي  
للحيلولة (وهي) اى القيمة  
حيث وجبت (قيمة يوم)  
اى وقت (التلف) الشرعى  
او الحسى ( فى اظهر  
الاقوال ) لاحين قبضه  
ولاحين العقد لان مورد  
الفسخ والقيمة بدلتا فتعين  
النظر لوقت فوات المبدل  
إذا فسخ لما يرفع العقد من  
حينه لا من أصله وهو  
اولى بذلك من المستام  
والمعار قيل يحتاج للفرق  
بين هذا مالو باع عينا فردت  
عليه بعين وقد تلف الثمن  
المتقوم بيد البائع فانه  
يضمنه بالاقل من العقد إلى  
القبض اه وكالرد بالعيب  
ثم مطلق الفسخ باقالة او  
نحوها وكأثن ثم البيع لو  
تلف عند المشتري ففيهما  
يعتبر الاقل المذكور

الفسخ بان قالوا بقينا العقد على ما كان عليه أو أقررناه عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع للملك المشتري والثمن  
لملك البائع من غير صيغة بيعت واشترت وإن وقع ذلك بعد مجلس الفسخ هكذا بهامش عن الزيادة ثم  
رايت الشارح مر في القراض في اول فصل لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اه (قوله وعلى البائع)  
إلى قوله وقول الماوردي في المغنى لا قوله وإن نفذ إلى ويؤخذ (قوله بزوائده) اى كل من المبيع والثمن  
(قوله المتصلة) بدل من زوائد كل عبارة النهاية والمغنى بزوائده المتصلة الخ على النعنية وهى احسن  
(قوله دون المنفصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله نهاية  
ومغنى (قوله إن قبضه) اى قبض المشتري المبيع والبائع الثمن فهو راجع إلى المتن والشرح معا وكذا  
قوله وبقى بحاله ولم يتعلق به الخ (قوله ظاهر افقط) اى بان فسخه الكاذب منهما اه عش (قوله فان كان  
قد تلف الخ) محترز قوله وبقى بحاله قول المتن (أو باعه) او تعلق به حق لازم كان كاتبه كتابة صحيحة نهاية  
ومغنى ويبقى في الشرح ما يخالفه قول المتن (لزومه قيمته الخ) قد يشكل اعتبار قيمته يوم الموت بانها  
تافهة غالبا ويحاجب فيما يظهر بانا نعتبر قيمته حينئذ بفرض كونه سليما اه سيد عمر (قوله هذا) اى  
ما فى المتن من لزوم القيمة (قوله وإن كان) اى المبيع وكذا الثمن (قوله ولا) اى بان كان البيع مثليا  
(قوله أطال الخ) خبر وقول الماوردي (قوله ويرد قيمة الباقي الخ) يعنى إذا فسخ العقد على الرقيق  
وهو ابقى غرم المشتري قيمته للحيلولة لتعذر حصوله فلورجع الباقي رده واسترد القيمة اه كردى  
(قوله اى وقت التلف) وتعييرهم باليوم جرى على الغالب من عدم اختلافه فيه اه نهاية (قوله ولا  
حين العقد) عبارة النهاية والمغنى والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين  
يوم العقد والقبض والرابع أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح  
المشعر بان احدا الاقوال هنا اعتبار وقت العقد وبانها ثلاثة (قوله إذا فسخ الخ) تقريره ليس بظاهر إلا  
ان يكون المراد ان وقت فوات المبدل اقرب من وقت الفسخ بالنسبة إلى وقت العقد والقبض (قوله وهو)  
اى المتقوم المفسوخ يبعه بعد تلفه اولى بذلك اى باعتبار قيمته يوم التلف من المستام والمستعار لانهما  
غير مملوكين حلي وهذا كان مملوكا للمشتري قبل الفسخ ولان الضمان متاصل فيهما وقد اعترت قيمتهما  
وقت التلف فهذا أولى شورى اه بجيرى (قوله من المستعار) وقد صرحوا فيهما بان العبرة بقيمة  
يوم التلف ونقل عن والد الشارح مر وفي فتاويه مر هو ايضا ما وافقه اه عش (قوله بين هذا) اى  
المتقوم المفسوخ يبعه بعد تلفه (قوله بان يضمنه) اى البائع الثمن (قوله وكالرد بالعيب) خبر مقدم لقوله  
مطلق الفسخ (قوله ثم) اى فيما إذا تلف الثمن المتقوم بيد البائع (قوله فكأن من) خبر مقدم لقوله المبيع  
(قوله ثم) اى فى الرد بعيب (قوله لو تلف الخ) اى المبيع حاصله أنه لو اشترى بعين فردت عليه بعيب  
وقد تلف المبيع المتقوم بيد المشتري فالبيع حينئذ كالشئ من مالو باع عينا فردت الخ (قوله ففيهما) اى  
الثمن والمبيع في الصورتين المشبهتين (قوله هنا) اى فى التحالف (قوله وثم) اى فى نحو الرد بالعيب (قوله  
اغفل هذا الفرق) اى لم يذكر الفرق بين ما فى المتن وبين نحو الرد بالعيب وقد تلف الثمن او المبيع (قوله  
وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق او يعتبر اقل القيم فى الارش الآتى اه سم (قول هنا) اى فى  
مسئلة المتن (بما ذكر) اى بوقت التلف (بالاقل) اى من وقت المقد إلى القبض (فيما مر) يعنى فى الرد  
(قوله دون المنفصلة) أى كما هو ظاهر إلا أن يكون الملك للآخر فله المنفصلة ايضا كما يعلم من باب الخيار  
(قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق ان يعتبر اقل القيم فى الارش الاق

لا قيمة يوم التلف ويفرق بان سبب الفسخ هنا حلف العاقد فنزل منزلة اتلافه فتعين النظر ليوم التلف بالعيب  
وثم الموجب للقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لفعل احد فتعين النظر لقضية العقد وما بعده إلى القبض وعجيب من  
الرافعى كيف أغفل هذا الفرق مع خفائه ودقته وتعرض لما هو واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره بالاقل فيما مر



الايق (وان تعيب رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته لأن كل ما ضمن بها ضمن بعضه ببعضها إلا في نحو خمس صور على ما فيها منها الزكاة المعجلة والصدقات ولو رهنه أو كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين أخذ قيمته للفيضلة بخلاف ما مر في الأباقي لأنه لا يمنع تملك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبه البيع وانتظار فكاكه وانما لم يخير الزوج في نظيره من الصدقات لأن جبر كسره لها بالطلاق اقتضى إجباره على أخذ البدل حالا أو آجره فله أخذه لكن لا ينتزعه إلا بعد المدة وله أجره مثل باقيها والمسمى للبشترى أو دبره لم يمنع رجوعه أخذاً من أنه لا يمنع الرجوع في الفلوس (واختلاف ورثتهما كهما) أي كاختلافهما فيما مرفي حلف الوارث لقيامه مقام المورث وكذا اختلاف أحدهما ووارث أو وكيله أو وليه كما مر (ولو قال بعته بكذا فقال بل وهبته فلا تحالف) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد (بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر دعاوى وهذا وإن علم بما قدمه لكنه ذكره توطئة

بالعيب (بالنسبة للأرش) أي أرش الثمن وقد تعيب عند البائع لا بالنسبة لقيمته وقد تلف والجار متعلق باعتبار القيمة بالأقل فيما مر بأن النظر متعلق بالفرق إليها أي قيمة الثمن المعيب عند البائع ثم أي في الرد بالعيب (قوله وهو ما نقص) إلى قوله وان علم في النهاية ألا مسألة الكتابة وكذا في المغني لإقوله أو دبره إلى المتن (قوله وهو ما نقص الخ) أي فالأرش هنا غير فيما مر في باب الخيار أه رشيدى عبارة البجيرمى قوله وهو ما نقص من قيمته يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان له أرش مقدّر من حر الظاهر نعم ففي قطع يده ما نقص من قيمته لأن نصفها فالأرش هنا غير فيما مر في باب الخيار سم أه (قوله لأن كل ما ضمن الخ) ووطء الثيب ليس بعيب فلا أرش له نهاية ومغنى (قوله على ما فيها) أي في الخمس وكذا ضمير منها (قوله منها الزكاة المعجلة) فلو كان زكاة معجلة وتعيب فلا أرش أو جعله المشتري مثلاً لصدقاته وتعيب في يد الزوجة واختار الرجوع إلى الشطر فلا أرش فيه أه نهاية (ولو رهنه) أي المشتري المبيع وكذا قوله أو آجره وقوله أو دبره المعطوفان عليه (قوله أو كاتبه الخ) تقدم عن النهاية والمغنى مثله (قوله ما مر في الأباقي) أي قبيل قول المتن وهي قيمة يوم الخ (قوله لأنه الخ) أي الأباقي (قوله وانتظار الخ) عطف على أخذه قيمته (قوله وانتظار فكاكه) خالفه في شرح الإرشاد في الكتابة فقال وليس له هنا انتظار زوال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح الصغير خلافاً لما يقتضيه كلام غيره أه وما في شرح الإرشاد هو الموافق للروض وشرحه أولاً حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرح الروض بعد ذلك إن لم يصبر البائع إلى زواله يفهم خلافه أه وقوله للروض الخ أي والنهاية والمغنى كما مر (قوله ولا يتم بخير الزوج الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية فإن قيل قد ذكر في الصدقات أنه لو طلقها قبل الوطء وكان الصدقات مرهوناً وقال انتظار الفكاك للرجوع فلها إجباره على قبول نصف القيمة لما علمنا من خطر الضمان فالقياس هنا إجباره على أخذ القيمة اجيب بأن المطلقة قد حصل لها كسر بالطلاق فناسب جبرها بأجابتها بخلاف المشتري أه (قوله فله أخذه) عبارة النهاية والمغنى رجوع فيه مؤجراً قال عرش قوله رجوع الخ أي البائع وظاهره أنه لو أراد التأخير إلى فراغ المدة أو يأخذ قيمته للحيلولة لم يجب وقضية قول حج كشرح المنهج فله أخذه الخ أنه يخير بين ذلك وبين أخذ قيمته بناءً على جواز بيع المؤجر وللشترى المسمى في الإجارة وعليه للبائع أجره المثل للمدة الباقية أه وهو موافق لظاهر كلام الشارح م من وجوب التيقية بالإجارة على ما أفاده قوله عليه للبائع أجره الخ فقول حج كشرح المنهج فله أخذه الخ معناه له أخذه بمعنى الرضى ببقائه تحت المستاجر وأخذ أجره مثل ما بقي من المدة وليس له أخذ قيمته وترك المنفعة للمستاجر إلى تمام المدة أه (قوله وله) أي للبائع على المشتري أه كردى (قوله لم يمنع) أي التدبير وكذا ضمير أنه لا يمنع أه عرش قول المتن (واختلاف ورثتهما كهما) ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده ولا بين أن يحصل بين الورثة ابتداءً أو بين المورثين ثم يموتان قبل التحالف ويحلف الوارث في الإثبات على البت وعلى نفي العلم في النفي ويجوز للوارث الحلف إذا غلب على ظنه صدق مورثه مغنى ونهاية (قوله كما مر) أي في أول الباب قول المتن (وهبتيه) أي أورثتني نهاية ومغنى (قوله وان علم بما قدمه) أي من قوله ثم اختلفا في كيفية

(قوله ضمن بعضه ببعضها) فإن قيل فيه نظر إذاً الأرث ليس فيه ضمان ببعض القيمة بل ببعض الثمن وإن كان بنسبة نقص القيمة فلنا عبارتهم هنا صريحة في أن المراد بالأرش هنا نفس نقص القيمة لا ما ذكر (قوله وانتظار فكاكه) خالفه في شرح الإرشاد في الكتابة فقال وليس له هنا انتظار زوال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح الصغير خلافاً لما يقتضيه كلام غيره و فرق بين ما هنا وجواز انتظار فكاك الرهن بأن الرهن يمكن التوصل لفكاكه حالا بتوفية الدين بخلاف الكتابة فالحق المكاتب لذلك بالتالف ونظر الشارح فيه إلى آخر ما اطال به في بيان النظر ورده فراجع ما في شرح الإرشاد هو الموافق للروض وشرحه أولاً حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرحه إذا لم يصبر البائع إلى زواله يفهم خلافه (قول المصنف واختلاف ورثتهما كهما) أي سواء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداءً أو بين المورثين ثم ماتا قبل التحالف (قوله

دون الأصل وأجاب عنه الزركشي بان دعوى الهبة وإثباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالاذن ولم يوجد وفيه نظر لتأني ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت يمين كل أن لا عقد فعمل باصل بقاء الزوائد بملك مالك العين نعم في الأنوار لا أجره له أي عملا باتفاقهما أنه إنما استعمل ملكه وكان الفرق أنه يغتفر في المنافع مالا يغتفر في الاعيان لما مر ان البائع قبل القبض يضمن الزوائد دون المنافع ويجرى ذلك فيما لو قال لا خردا بتي تحت يدك ببيع فانكرو وحلف فلا أجره له عليه لاعترافه بانها ملكه ونظير ذلك ما طالبه بآئعه بالثمن فقال المبيع لزوجتك فله اخذه منه ثم لها انتزاع المبيع منه لا قراره ولا رجوع له بالثمن على البائع لانه بشرائه منه مصدق له ولو قال نعم لها لكنها وكنتي اجبر المشتري على دفع الثمن اليه لانه بشرائه منه مقرر بصحة قبضه قاله القاضي قال الغزوي والقياس ان للمشتري اجبار البائع على إثبات وكالته على القبض منه ولو اشترى شجر او استغله سنين ثم طالبه بآئعه بالثمن فانكرو الشراء

الح لأن هذا الاختلاف في أصله لا في كيفيته فعليه بما قدمه بطريق المفهوم قول المتن (بزوائد) بتردد النظر في حل اخذ الزوائد باطنا لانه يعتقد انه ملك الاخر ولعل الاقرب عدم الحل اه سيد عمر وسياتي عن ع ش ما يؤيده بل يجرى ذلك في الاصل ايضا فان اراد الحل باطنا فيفسخ البيع الذي اعترف به كياتي قبيل قول المتن ولو ادعى الخ وكما قدمنا عن المغني في فسخ الكاذب من المتحالفين قول المتن (مدعى الهبة) اي او الرهن نهاية ومعنى (قوله المتصلة) إلى المتن في النهاية (قوله غرمها) اي الزوائد ويرجع في مقدار بدلها للغارم اه ع ش (قوله لا ملك له) أي المشتري (قوله واستشككت المنفصلة) أي ردها في مسألة المتن اه رشيدى اي او تعليله بانه لا ملك له (قوله باتفاقهما الخ) اي بدعواه الهبة وإقرار البائع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ موخالفه في الجهة اه معنى (قوله لتأني ذلك) اي ما في المتن (قوله الجواب بانه الخ) عبارة المغني بان كلا منهما قد اثبت يمينه نفي دعوى الاخر فتساقطتا ولو سلم عدم تساقطهما فدعى الهبة لم يوافق المالك على ما اقر له به من البيع فلا يكون كالمسئلة المشبهة بها فالعبرة بالتوافق على نفس الاقرار لا على لازمه اه (قوله نعم في الأنوار الخ) اعتمده المغني والنهاية أيضا (قوله لا أجره له) أي للبائع لو استعمله مدعى الهبة أي مع أن قضية رد الزوائد وتعليله بما مر ثبوت الاجرة له (قوله اي عملا الخ) قياس ما ياتي من شراء الشجر والفرق الا في لنا انه هنالو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتأمل اه سم (قوله انه انما استعمل ملكه) الضمائر للمشتري بقي مالو كان جارية ووطئها المشتري فهل يزمه المهرام لافيه نظر والاقرب الثاني وإذا حلت منه فالولد حر نسيب ولا يزمه قيمته لا قرار البائع بانها ملك المشتري ولا حد عليه ايضا للشبهة وإذا ملكها بعد ذلك صارت مستولدة عليه مؤاخذه له بقوله الأول وهذا كله في الظاهر اه ع ش وهذا يؤيد ما مر من السيد عمر (قوله وكان الفرق) اي بين الزوائد المنفصلة والاجرة حيث يستحق الأولى دون الثانية (قوله ويجرى ذلك) اي عدم استحقاق الاجرة (قوله فانكرو وحلف) اي على عدم الشراء فلو قال استعرتها او استاجرتها او عين جهة اخرى فسياتي الكلام على ذلك في اخر كتاب العارية اه ع ش (قوله لا عترافه) اي مدعى البيع و (قوله بانها ملكه) اي المنكر و (قوله فقال) اي المشتري و (قوله فله اخذه منه) أي للبائع أخذ الثمن من المشتري و (قوله ثم لها) أي الزوجة اه ع ش (قوله منه) إلى قوله منه مصدق ضمائر المذكر للمشتري (قوله منه مصدق له) الضمير ان المجرور ان للبائع (قوله ولو قال) اي البائع وكذا ضمير اليه (قوله لانه بشرائه) اي المشتري (منه) اي البائع (قوله بصحة قبضه) اي قبض البائع الثمن من المشتري (قوله على إثبات وكالته) اي في القبض كما هو ظاهر إذا قدمه على الشراء منه إنما يشعر بتصديقه على الوكالة مباشرة البيع وقد يكون وكلا فقط اه سيد عمر (قوله قبل القبض الخ) عبارة النهاية على القبض اه فيحتمل ان قبل في كلام الشارح بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الجهة أي من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاجة لما مر انفا من السيد عمر من تقدير في القبض (قوله حلف عليه) اي على عدم الشراء (قوله ولا يغرمه الخ) لا يستشكل يزد الزوائد في مسألة المتن لانه يفرق بانه فيها عين الجهة التي زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفيها وهنالم يعين جهة وجاز ان يكون هناك جهة استحقاق له سم على حجج اه ع ش اي كما افاده الشارح بقوله لانه يزعم انه استغل ملكه من غير ان يوجد رافع لزعمه الخ (قوله لانه يزعم) أي البائع (قوله ان استغل ملكه) أي المنكر (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله من غير ان يوجد رافع الخ (قوله يدعى الخ) اي البائع على المنكر (قوله بحلف المشتري) اي في زعم مدعى البيع ولا فهو منكر

فلا أجره له الخ) قياس ما ياتي في شراء الشجر والفرق الا في لنا أنه هنالو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتأمل (قوله ولا يغرمه) لا يستشكل برد الزوائد في مسألة المتن لانه يفرق بانه فيها عين الجهة التي زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفيها وهنالم يعين جهة وجاز ان يكون هناك جهة استحقاق

للشراء حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لانه يزعم انه استغل ملكه من غير ان يوجد رافع لزعمه وبه فارق المتن وإنما يدعى عليه الثمن وقد نذر بحلف المشتري فللبائع حينئذ

للشراء (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا إذ لم يثبت بيع ظاهر ا ه سم أقول نعم أخذنا ما قدمنا عن  
المغني في فسخ الكاذب من المتحالفين وما يأتي في الشرح قيل قول المتن ولو ادعى صحة البيع (قوله أو غيره الخ)  
كذا في النهاية والمغني (قوله باختلال) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله على المعتمد) راجع إلى قوله أو شرط  
(قوله كان ادعى أحدهما رؤيته الخ) فعلم أنها لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتها من بائع أو مشتري  
قال مر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه اعلم بها أي كان ادعى أنه رآه من وراء  
زجاج وقال الآخر بل رأيت بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما في به فليراجع  
وفيه نظر وافتى بخلافه خط جري على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتامل سم على حج وإطلاق الشارح  
مر يوافق ما وجه به الخطيب وهو الموافق للقواعد ع ش (قوله لأنه لم يعتد فيها الخ) أي لم يصير عادة في  
الرؤية ويؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا اشترى من تاجر مقطعا من القماش  
بثلاثة قروش ثم سأله أحد أتباع الظلمة عن ثمنه فقال اشتريته بخمسة لدفعه عنه فاندفع ثم أحضر للبائع  
الثلاثة المذكورة فقام بينه بما اقرب به فهل له تحليف أم لا وهو أي الجواب أن يقال يحتمل أن يرسم القبالة  
ليس بقيد بل المدار على شبهة تقوى جانبه فله تحليف البائع ويحتمل أن يقال ليس له تحليفه والأقرب الأول  
وقد قالوا لو أنكروا كونه أو كونه دعيًا لغرض لا ينزل بذلك بخلاف ما إذا أنكره لا لغرض  
اه ع ش (قوله تأخرها) أي الرؤية المشروطة للبيع (قوله بخلافه) أي الإقرار (بنحو القبض) أي  
كالا جاز فو الفسخ (قوله ومن غير الغالب) إلى قوله أي مع قوة في النهاية والمغني (قوله معلومة الذرع)  
أي هما يعلمان ذراعها كرى ومغني قال سم واقره ع ش كان وجه هذا التقييدان مجهولتها لا تقيد دعوى  
المشتري شيوع الذراع في الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على ما جهله بخلاف المعلومة إذ يصير  
معلوما بالجزئية اه (قوله ذراع معين) أي غير مشاع بدليل مقابلته به إذ الصورة أنه مبهم حتى يتأق البطلان  
اه رشدي عبارة ع ش والشهاب البرلسي قوله إرادة ذراع معين أي مبهم بأن قال البائع عن ذراع مختلف  
أردت بقولي ذراعا أنه يفرض لك ذراع معين من العشرة نتفق عليه اه ويوافقها قول المغني فادعى أنه  
أراد ذراعا معينا مبهما وفي سم قال شيخنا الطبرلاوي رحمه الله تعالى المراد بالمعين المبهم لا الشخص  
بأن قال أردت ذراعا أوله هذا المكان وآخره ذلك لأن إرادة ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح  
قوله ليفسد البيع اه ويمكن أن يقال قصده المعين بالشخص دون المشتري يقتضي فساد البيع فليتامل ثم  
رايت عبارة الشارح في شرح العباب تشعر بذلك اه (قوله وادعى المشتري شيوعه) أي ليصح البيع

له (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا إذ لم يثبت بيع ظاهر ا (قوله كان ادعى أحدهما رؤيته وانكرها  
الآخر) فعلم أنها لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتها من بائع أو مشتري قال مر بخلاف ما لو اختلفا  
في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه اعلم بها أي كان ادعى أنه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل  
رأيت بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما في به فليراجع فقه نظروا فافتى بخلافه  
خط جري على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتامل (قوله معلومة الذرع) كان وجه هذا التقييدان مجهولتها  
لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على جهله بخلاف المعلومة إذ  
يصير معلوما بالجزئية فليحذر (قوله ذراع معين) قال في شرح العباب أن قصده (قوله وادعى المشتري شيوعه)  
قال شيخنا الشهاب البرلسي المراد من هذا الذراع معلومة كعشرة وقال له بعثك ذراعا بدينار مثلا فقال  
اشتريت ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفرض لك ذراع معين من العشرة نتفق عليه وقال  
المشتري بل أردت ذراعا شائعا في العشرة فكون البيع العشر هذا مراده كما يعلم بمراجعة الأسنوي ولا يصح  
غير هذا والله أعلم اه ما كتبه على شرح المنهج وعبارة الأسنوي التي أشار إليها قوله فادعى البائع أنه أراد  
ذراعا معينا حتى لا يصح العقد لا خلاف الغرض في تعيينه وادعى المشتري الشيوع حتى يصح ويكون كأنه  
باعه العشر مثلا على تقدير أن يكون ذراعها عشرة اه وقال شيخنا الطبرلاوي رحمه الله تعالى المراد بالمعين

فسخ البيع الذي اعترف به  
(ولو ادعى) أحد العاقلين  
(صحة البيع) أو غيره من  
العقود (و) ادعى (الآخر  
فساده) باختلاف ركن  
أو شرط على المعتمد كان  
ادعى أحدهما رؤيته  
وأنكرها الآخر على  
المعتمد أيضا (فالأصح  
تصديق مدعى الصحة  
بيمينه) غالبا لأن الظاهر  
في العقود الصحة وأصل  
عدم العقد الصحيح يعارضه  
أصل عدم الفساد في الجملة  
ولو أقر بالرؤية لم تقبل  
دعواه عدمها للتحليف  
لأنه لم يعتد فيها إقرار على  
رسم القالة ويستحيل شرعا  
تأخرها عن العقد كالأقر  
بالتلف مال ثم قال إنما  
أقررت به لعزى عليه  
بخلافه بنحو القبض لأنه  
اعتد فيه التأخير عن العقد  
ومن غير الغالب ما لو باع  
ذراعا من أرض معلومة  
الذرع ثم ادعى إرادة  
ذراع معين ليفسد البيع  
وادعى المشتري شيوعه  
فيصدق البائع بيمينه

لان ذلك لا يعلم الا منه ومالو زعم احد متصالحين وقوع صلحهما على انكار فيصدق يمينه ايضا لانه الغالب اى مع قوة الخلاف فيه وزيادة شيوعه وقوعه وبه يندفع اى ادور الغالب ذها (٢٨٤) وقوع المفسد المدعى ومع ذلك صدقوا مدعى الصحة فيه او مالو زعم انه عقدوا به نحو

صبا أمكن أو جنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق فيما عدا النكاح يمينه ايضا وان سبق اقراره بضده لو قوعه حال نقصه كذا قيل ورد بقول البيان لو اقر بالا حتم لم يقبل رجوعه عنه ويؤخذ من ذلك ان من وهب في مرضه شيئا فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها اليها وجزم بعضهم بانه لا بد في البينة بغيبة العقل ان تبين ما غاب به اى لثلا تكون غيبته بما يؤاخذ به كسكر تعدى به ومالو اشترى نحو مغضوب وقال كنت اظن القدرة فبان عجزى فيصدق يمينه لا عذاه بالغضب ومالو ادعت ان نكاحها بلا ولى ولا شهود فتصدق يمينها لان ذلك انكار لاصل العقد ومن ثم يصدق منك اصل نحو البيع ولو اتى المشتري بخمر او بما فيه فارد وقال قبضته كذلك فانكر المقبض صدق يمينه ولو فرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه فارة فادعى كل انها من عند الاخر صدق البائع يمينه ان امكن صدقه لانه مدع للصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن

ويكون المبيع العشر على تقدير ان يكون ذرعا عشرة (قوله لان ذلك) اى ارادته المعين (قوله على انكار) اى لفسد الصلح اه ع ش (قوله لانه) اى وقوع الصلح على الانكار (قوله فيه) اى في الصلح على الانكار اى في صحته (قوله وبه يندفع) اى بقوله مع قوة الخلاف اه كرى وقوله المدعى بصيغة اسم المفعول نعت للمفسد (قوله ومع ذلك) اى مع غلبة وقوع الفساد في هذه الصور (قوله ومالو زعم انه عقد الخ) الى قوله وما لو ادعت في النهاية لا قوله فيما عدا النكاح (قوله فيما عدا النكاح) اى فلو وقع ذلك في النكاح فالمصدق الزوج اه ع ش (قوله كذا قيل) وجرى صاحب الانوار كالشيخين على خلافه اه نهاية قال الرشيدى قوله مر على خلافه اى من عدم تصديقه فتستقر صحة البيع خلا لما وقع في حاشية الشيخ فالحاصل ان ما جرى عليه الشخان هو الراجح اه (قوله كذا قيل) المشار اليه قوله وان سبق الخ اه كرى (قوله بقول البيان الخ) ويمكن حل الاول على ما اذا اقر بالبلوغ ولم يذكر سببه فتقبل دعواه الصبا بعد لاحتمال ان يظن ماليس سببا للبلوغ بلوغا كتنو طرف الحلقوم وافتراق الارنية وغير ذلك فلا تكون دعواه الصبا مناقضة صريحا لقراره بالبلوغ بخلاف اقراره بالا حتم اه ع ش بادنى تصرف (قوله ويؤخذ من ذلك) اى من اشتراط تعرف الجنون والحجر في تصديق مدعيها (قوله كسكر تعدى) اى فتصح هبته مع غيبة عقله اه ع ش (قوله فيصدق يمينه الخ) وفاقا للمغنى (قوله فتصدق يمينها) والراجح ان القول قول الزوج يمينه نهاية ومعنى عبارة سم المعتمد تصديق الزوج يمينه وما نقل عن النص تفرع على القول بتصديق مدعى الفساد مر اه (قوله انكار لاصل العقد) ان توافقا على صورة الايجاب والقبول فما معنى كونه انكار لاصل العقد لكن وإن لم يتفقا على ذلك واضح انه حينئذ انكار لاصل العقد بعد حينئذ وقوع المخالفة فيه بين الاصحاب فليحرج محل النزاع اه سيد عمر (قوله ولو اتى المشتري) الى قوله ويجرى في النهاية (قوله ولو فرغه في ظرف المشتري) خرج به مالو كان في ظرف البائع فالقول قول المشتري اه ع ش عبارة السيد عمر تقدم هذا الفرع في اول باب المبيع قبل قبضه بنحو ما هنا مع مزيد بسط ثم تعقبه باب وضع البائع المبيع في ظرف المشتري لا يحصل به القبض اى فحصل التنجيس على تقدير كون الفارة في ظرف المشتري قبل القبض وهو تلف وتلف المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان كان ما هنا مصورا بنحو ما تقدم فيرد عليه نحو ما تقدم من التعقب ويكون سكوته هنا للعلم به بما تقدم وان صور بخلاف ما تقدم فلا اشكال بان يصور جواب البائع هنا بافرغته لك في ظرفك مع سلامته وخلو ظرفك من الفارة ثم نقلته فلاتم به القبض ثم وقعت الفارة وعلى هذا التصوير فلا إشكال في عدم تعقبه اه (قوله كما في نظيره الخ) اى كما ان المصدق مدعى الصحة في نظيره من السلم الخ تفصيله ما في شرح الروض من انه إن قال المسلم اقضت رأس المال بعد ان عرق فقال بل قبله أو أفاما يبينتين قدمت بينة المسلم اليه لانها مع موافقتها للظاهر ناقله والآخرى مستصحية سواء كان رأس المال بيد المسلم اليه ام بيد المسلم بان قال المسلم اليه قبضته قبل التفرق ثم اودعتك او غصبت منى فان لم تكن بينة صدق مدعى الصحة اه كرى (قوله في المسئلتين) هما قوله ولو اتى المشتري الخ وقوله ولو فرغه الخ كرى وع ش (قوله ويجرى هذا) اى تصديق مدعى الصحة وتقديم يمينه كرى (قوله عبدا معينا) اى قبضه نهاية ومعنى (قوله مثلا) حقه ان يكتب عقب عبدا كفا في النهاية والمغنى قول المتن (المبيع)

هنا المهم لا الشخص بأن قال أردت ذراعا أو له هذا المكان وآخره ذلك لأن إرادة ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح قوله لفسد البيع اه ويمكن ان يقال تصده المدين بالشخص دون المشتري يقتضى فساد البيع فليتأمل ثم رايت عبارة الشارح في شرح العباب تشعر بذلك (قوله فتصدق يمينها) المعتمد تصديق الزوج يمينه وما نقل عن النص تفرع على القول بتصديق مدعى الفساد مر

والاصل أيضا براءة البائع كما في نظيره من السلم إذا اختلفا هل قبض المسلم اليه رأس ماله قبل التفرق أو بعده فان أقاما يمينتين في هو الم - ثلثين قدمت بينة مدعى الصحة وقول ابن ابي عصرون ان كان مال كل يده حلف المنكروا لا فصاحبه ضعيف ويجرى هذا في الاختلاف في قبض العوضين في الراب قبل التفرق أو بعده (ولو اشترى عبدا) معينا (فجاء بعده هيب) مثلا (ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع)

بيمينه لان الاصل السلامة وبقاء العقد (وفي مثله في) البيع في الذمة و (السلم) بان قبض المشتري او المسلم المؤدى عما في الذمة ثم اتى بمعيب ليرده فقال البائع او المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق) المشتري و (المسلم) بيمينه (في الاصح) انه المقبوض لاصل بقاء شغل ذمة البائع والمسلم اليه حتى يوجد قبض صحيح ومثل ذلك في الثمن فيحلف المشتري في المعين والبائع فيما في (٤٨٥) الذمة (باب) بالتوين في معاملة

الريق وذكره هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه اولى من تقديمه على الاختلاف الواقع للحاوي كالرافعي لانه تبع للحرفاخرت احكامه عن جميع احكامه ولو اتى فيها بعضها وان امكن توجيه ذلك بان فيه اشارة لجرى بان التحالف في الرقيقين كما قدمته ومن تعقيبه للقراض الواقع في التنيه لانه وان اشبه في ان كلا فيه تحصيل ربح باذن في تصرف لكنه انما يتضح على الضعيف ان اذن السيد لقته توكل والاصح انه استخدام ومن ثم لم يحتج لقبوله بل لم يؤثر رده فيما يظن وتصرفه اما غير نافذ ولو مع الاذن كالولاية والشهادة واما نافذ ولو بلا اذن كالعبادة والطلاق ولو بمال واما نافذ بالاذن كالتصرفات المالية لا بغيره كما قال (العبد) يعني القن او جرى على راي ابن حزم انه يشمل الامة (ان لم يؤذن له في التجارة) او التصرف (لا يصح شراؤه) اقتصر عليه لان الكلام فيه والا فكل تصرف مالي كذلك ولو في الذمة (بغير اذن سيده) الكامل فيه (في الاصح) للحجر عليه لحق سيده ولو اشترى بعين ماله

هو بالنصب خبر ليس وهذا اسمها في محل رفع ولا يقال ان هذا من قاعدة ان المحلى بالالف واللام بعد اسم الاشارة يعرب بدلا و قيل عطف بيان وقيل لعتلان محله مالم يكن قبله عاملا يقتضي رفعه ونصبه وهذا منه اه عش (قوله بيمينه) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله المؤدى الخ) بصيغة اسم المفعول (قوله يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الاداء في غير مجلس العقد واما المؤدى في مجلس العقد عما في الذمة فتقتضي قولهم ان الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه انه كالمعين فيصدق البائع والمسلم اليه اه عش وسياتي عن الحلبي الجزم به (قوله ومثل ذلك في الثمن) مبتدأ وخبر جار في الثمن عبارة النهاية ويجرى ذلك في الثمن اه (قوله فيما في الذمة) والضابط ان يقال ان جرى العقد على معين فالقول قول الدافع المبيع او الثمن وان جرى على ما في الذمة فالقول قول المدفوع اليه الثمن او الثمن اه عش وقوله على معين قال الحلبي اى في العقد او في مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع او في الثمن على التعيين في العقد او بمجلسه اه (باب في معاملة الرقيق)

(قوله بالتوين) الى التنيه في النهاية الا قوله بل لم يؤثر رده فيما يظن (قوله في معاملة الرقيق) اى وما يتبع ذلك كعدم ملكه بتمليك السيد اه عش (قوله وذكره) اى هذا الباب اه معنى (قوله عن جميع الخ) قد ينافى دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه اه سم (قوله بعضا) اى كالتحالف عش (قوله توجيه ذلك) اى ما في الحاوي (قوله انما يتضح الخ) محل تأمل ثم راي المحشى قال فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا اه سيد عمر (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره سم على حج اه عش (قوله واتصرفه) الى المتن في المعنى (قوله واتصرفه) اى مطلق تصرف الرقيق ثلاثة اقسام مالا ينفذ مطلقا وما ينفذ مطلقا وما ينفذ باذن سيده اه كرى (قوله كالعبادة) على تفصيل في نحو الاحرام اه رشيدى (قوله ولو بمال) ولا يضر كونه بمال لانه لا تفويت فيه على السيد بل هو تحصيل مال له اه عش (قوله لا بغيره) حقه ان يقدم على قوله كالتصرفات الخ (قوله يعنى القن الخ) اى اراد به القن مجازا اذ العبد على المشهور القن الذي كرا فاستعمله في مطلق القن من باب التجريد او حقيقة على راي ابن حزم فلا يرد انه لا يحسن التقابل في كلام الشارح في قوله او جرى الخ والله اعلم اه سيد عمر (قوله يعنى القن الخ) اى فكأنه قال الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما قاله الماوردى نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله او جرى الخ) اى او اراد الظاهر واحال غيره على المقايسة اه سم (قوله او التصرف) اى ولا في التصرف فان اذن له في أحدهما تصرف بحسب الاذن كما يأتى اه عش (قوله لان الكلام فيه) اى الشراء يتأمل اه سم (قوله فكل تصرف مالي الخ) وينفى ان مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنها ويحرم على الاخذ بذلك وانما اقتصر على المالي لانه الذي يتصف بالصحة والفساد ويترتب عليه الضمان اه عش (قوله ولو في الذمة) سيأتي ان تصرفه في العين باطل جزما والخلاف انما هو في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو لان جعل للحال رشيدى وعش (قوله فيه) اى الشراء والجار متعلق باذن سيده (قوله بعين ماله) اى السيد

### (باب)

(قوله عن جميع) قد ينافى دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه وان لم يتعرض هنا لاختلافه (قوله انما يتضح على الضعيف) فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره (قوله او جرى) اى او اراد الظاهر واحاله غيره على المقايسة (قوله لان الكلام فيه) يتأمل

بطل جزما (تنبه) تبين بقولى فيه انه انما احتاج لقوله بغير اذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة لان من لم يؤذن له فيها تحتها قسان من اشترى ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح ان كان في الذمة من اشترى واذن له في خصوص الشراء فيصح بلا خلاف وانه لو حذف بغير اذن سيده لشمع الثاني لانه يصدق عليه انه لم يؤذن له في التجارة فان قلت هذا تطويل بلا فائدة اذ لو حذف ان لم يؤذن له في التجارة

استغنى عنه قلت مثل هذا لا يترض به المنهاج (٤٨٦) على ان ضرورة التقسيم احواله اليه اما سيده المحجور عليه فيصح تصرفه باذن

(قوله أما سيده الخ) الاولى فلو كان سيده محجورا عليه صح تصرفه الخ (قوله فيصح تصرفه) أى القن الذى سيده محجور عليه (قوله باذن وليه) أى ولي السيد (قوله وتشرط) أى فى صحة تصرفه باذن الولي (قوله ان دفع له مالا للسيد) اسقطه النهاية قال عرش قضية قول حج ان دفع الخ انه لو اذن له ولي المحجور فى التصرف فى الذمة لا يشترط امانته وقد يتوقف فيه بانه اذا لم يكن امينار بما اشترى فى الذمة واهلها فيتعلق بدله بذمته وكسبه وفى ذلك ضرر بالمولى عليه اه عرش عبارة الايعاب وان اذن له أى ولي المحجور عليه لرقيقه فى الاتجار فى ذمته فيه احتمال ولا نقل فيه قاله الاذرعى والذى يتجه انه لا بد من الامانة مطلقا لان ما يشترطه الماذون ملك لسيدته وان نوى نفسه على الاصح اه (قوله قال الاذرعى) الى قوله وفارق فى النهاية (قوله من انفاقه) أى لما يجب انفاقه عليه اه عرش (قوله ويمكنه مراجعة الحاكم) قيد فى المسئلتين اه رشيدى زاد عرش أى بان يشق عليه كما يأتى اه (قوله فيصح شراء الخ) أى بعين مال السيد وفى الذمة اه عرش قال السيد عمر وكذا يجوز ايجاره لنفسه وبيعه ما كسبه بنحو احتطاب والحال ما ذكر فيما يظهر اه (قوله وكذا لو بعثه الخ) أى يصح تصرفه بعين مال السيد وفى الذمة اه عرش (قوله ولم يتعرض الخ) أى ولا فرق فيما ذكر بين ان يدفع له مالا يصرفه على نفسه وان لا يدفع له شيئا بل يقتصر على مجرد الاذن له فى السفر اه عرش (قوله وكذا فى غير ما الخ) خلافا لنهاية حيث قال لا فى غيره ابغى اذن وان قصد نفسه فيما يظهر اه قول المتن (ويستردده البائع) أى له طلب رده نهاية ومعنى أى لانه واجب عليه عرش (قوله فيه حذف الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كان الاولى ان يقول سواء كان فى يد العبد ام سيده فحذف الهمزة والالتيان باو لانه قليلة اه (قوله كاحكامه الجوهرى) ولا يقدح فى الجواز الحكم بسهو الجوهرى فى هذا الذى حكاه كما وقع فى القاموس وغيره لانه وفاقا لشيخنا الشريف الصفوى لا طريق الى العلم بالسهو اذ غاية ما وقع لصاحب القاموس وغيره فى نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرى فى كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود سم على حج اه عرش (قوله استرددا ايضا) ولورده المشتري على العبد فهل يبرأ فيه نظر والذى يظهر انه ان كان تحت يده بغير اذنه فلا يبرأ بالرمد على العبد لانه كالعاصب اه عرش وقوله المشتري الا صوب البائع (قوله وبائعه رشيد) أى فان كان سفيها أى مثلاً تعلق برقبته سم على حج اه عرش عبارة السيد عمر قوله رشيد لم يبين محترزه ولا يبعد ان يكون حكم محترزه حكم الغصب لان اذن غير الرشيد لا يخلو اه قول المتن (تعلق الضمان بذمته) وهذا بخلاف ما لو اودعه رشيد فقتل فى يده فلا يضمنه وان فرط كما ذكره الشارح م فى باب الوديعة ولعل الفرق انه التزمه هنا بعقد مضمن فتعلق به بخلافه ثم اذلا التزامه فيه للبدل وان التزم الحفظ اه عرش (وان راه) الى قوله وفارق فى المغنى الا قوله ولا يلزمه الى اولامعه (قوله لان المالك

وليه وتشرط امانته ان دفع له مالا للسيد قال الاذرعى وغيره بحثا وقد يصح تصرفه بغير اذن كان امتنع سيده من انفاقه او تعذرت مراجعته ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصح شراؤه ما تمس حاجته اليه وكذا لو بعثه فى شغل لبلد بعيد أو اذن له فى حج أو غزو ولم يتعرض لاذنه له فى الشراء وشراء المبعوض فى نوبته صحيح وكذا فى غيرها ان قصد نفسه على الاوجه (ويستردده) أى ما اشتراه بلا اذن (البائع سواء كان) فيه حذف همزة التسوية وهو جائز وقد قرئ سواء عليهم انذرهم تحذفها (فى يد العبد او) وضعها موضع ام فى نحو هذا جائز كما حكاه الجوهرى وغيره (سيده) او غيرها لانه باق على ملكه ولو ادى الثمن من مال سيده استرد ايضا فان تلف فى يده) أى العبد وبائعه رشيد (تعلق الضمان بذمته) وان راه معه سيده واقره فيتبع به بعد العتق لاقبله لثبوته برضا صاحبه من غير اذن السيد اذ القاعدة ان مال من بغير رضام مستحقه كتلف بغصب يتعلق برقبته فقط او برضاه مع اذن السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يده ولا يلزمه الكسب الا ان عصى نظير ما يأتى

(قوله وشراء المبعوض فى نوبته صحيح) لو اشترى لنفسه باذن سيده فى نوبة السيد او حيث لا مهايأة فهل يلزمه الان وفاء الثمن مما ملكه ببعضه الحر او لا لان حكمه كمتحمض الرق فى نوبة سيده او حيث لا مهايأة فلا يلزمه الوفاء الا بعد العتق كما فى متمحض الرق فيه نظر واجاب م بالثانى وسيأتى نظيره فى باب الاقرار (قوله على الاوجه) خولف فى ذلك م (قوله كاحكامه الجوهرى وغيره) ولا يقدح فى الجواز الحكم بسهو الجوهرى فى هذا الذى حكاه كما وقع فى القاموس وغيره لانه وفاقا لشيخنا الشريف الصفوى لا طريق الى العلم بالسهو اذ غاية ما وقع لصاحب القاموس وغيره فى نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرى فى كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود احتمال اطلاع الجوهرى على ما لم يطلعوا عليه ولذا استند الجلال المحلى الى كلام الجوهرى هذ فى دفع الاعتراض على عبارة المنهاج فى باب الردة ولم يكتف للحكم بسهو فيه مع اطلاعه عليه لما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب لصاحب القاموس او غيره بامتناع احكامه الجوهرى لم يلزمه سهوه فيه لجواز اطلع عليه من لغة غير الشافهين فتدبر (قوله وبائعه رشيد) مفهومه انه لو كان غير رشيد تعلق برقبته (قوله لان المالك الخ) قضية هذا ضمان السيد بالاقرار فى نحو الغصب ايضا وهو خلاف مقتضى

فى المفلس أولا معه يتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره له على ما للتقطه كما يأتى بتفصيله فى بابيه لان المالك ثم لما لم ياذن كان السيد مقصرا بسكوته عليه (او) تلف (فى يد السيد

فللبائع تضمينه وله مطالبة العبد) لو وضع كل منهما يده عليه بغير حق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لبعضه لانه لا مال له قبل ذلك (واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم صحته منه بغير اذن كان مر (٢٨٧) (وان اذن له) بالبناء للمفعول لانه قسم ان لم يؤذن له (في التجارة) من السيد الكامل او وليه (تصرف) اجماعا لكن ان صح تصرف لنفسه لو كان حرا بان يكون مكلفا رشيدا او سفيا مهلا وان لم يدفع اليه مالا بان قال له اتجر في ذمتك نعم ماسر جواز له لاجابة لا يشترط فيه ذلك لجوازه للسفيه فان قلت قضية ماسر انه استخدام عدم اشتراط رشده قلت ممنوع لانه ليس استخداما مقتصرا اثره على السيد بل متعديا لغيره فشرط فيه مع ذلك الرشد رعاية لمصلحة معاملته وقضيته انه لا يشترط رشده في شرائه نفسه من سيده والاوجه اشتراطه وان كان عقد عتاقه لانه يعطى حكم البيع في أكثر احكامه واذا اذن له سيده لزمه ان لا يتصرف الا (بحسب الاذن) بفتح السين أى بقدره فان اذن له في نوع) اوز من او محل (لم يتجاوز) كالوكيل ولانه قد يعرف نجه في شيء دون شيء نعم يستفيد بالاذن له في التجارة ما هو من توابها ككشر وطى ورد بعب وخصامة في العهدة أى الناشئة عن المعاملة فلا يخاصم نحو غاصب وسارق لانه اقتراضه وتوكيله اجنيا ولو دفع له مالا لتصرف في عينه وفي الذمة لاني ازيد منه الا ان قال اجعله رأس مال وأفهم ان الموضوعه لجواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا حصة الاذن ان لم يعين له نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النكاح)

الخ) قضية هذا ضمان السيد بالاقرار في نحو الغصب ايضا وهو خلاف مقتضى قوله يتلن برقبته فقط اه سم عبارة عش وقضية فرقه اى حج ضمان السيد ما غصبه العبد اذا اطلع عليه ولم ينزعه منه ويحتمل انه غير مراد وذلك لان المغضوب فيه من شأنه انه يمكنه انتزاع المغضوب من العبد فحيث أهمله ولم ينزعه من العبد كان كانه رضى بوضع العبد يده عليه فاشبه ما لو اذن له اه قول المتن (فللبائع تضمينه) ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان للبايع مطالبة السيد ايضا نهاية ومعنى قال عش قوله مر ايضا اى كاي طالب العبد والغير اه قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه اولافيه نظرو قياس ما يأتى من ان الماذون له اذا غرم بعد عتقه ماله بفسب التجارة لا يرجع على سيده انه هنا كذلك قد يفرق اه عش قال الجبري وعدم الرجوع هو المعتمد اه (قوله ولو لبعضه) خالفه النهاية فقال لجميعه لبعضه فيما يظهر اخذنا ما يأتى في الاقرار اه قال عش قوله م. جميعه خلافا لحج وشيخ الاسلام والاقر ما قاله حج لان امتناع مطالبته لعجزه عن الاداء بعدم الملك فحيث ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعض ما عليه فلا وجه للمنع على ان التأخير قد يؤدى الى تفويت الحق على صاحبه رأسا لجواز تلف ما يديه قبل العتق اه (قوله ان لم يؤذن له) في اصله رحمه الله ياذن وما في هذه النسخة النسب بما تقدم في المتن اه سيد عمر اقول بل ما في اصله رحمه الله تعالى لا ينتظم مع قوله بالبناء للمفعول الخ (قوله وغيره) الى قوله وقضيته في النهاية قال عش قوله وغيره تتميم لما ذكره المصنف هنا والافضاء علم من قوله السابق انما اقتصر عليه لكون الكلام فيه الخ اه (قوله في عدم صحته منه) عبارة النهاية والمعنى في جميع ماسر اه (قوله من السيد الكامل او وليه) عبارة النهاية من السيد او من يقوم مقامه اه (قوله وان لم يدفع الخ) غاية لما في المتن اه رشيدى (قوله بان قال له اتجر الخ) اى فله البيع والشراء بالاجل والارتهان والرهن ثم ما فضل بيده اى بعد توفية الاثمان كالذى دفعه له السيد اه نهاية ويأتى في الشرح مثله (قوله ماسر) أى في قوله قال الاذرعى الخ (قوله فيه ذلك) اى صحه التصرف (قوله لجوازه للسفيه) هل يجزى مثل ذلك في الصبي اذا دعت الضرورة اليه ام لا فيه نظر ولا يبعد الاول اه عش (قوله قضية ماسر) اى فى اول الباب (قوله انه) اى اذن السيد لقنه وهو بيان لماسر (قوله وقضيته) أى قضية قوله رعاية الخ (قوله لا بحسب الاذن) لان تصرفه مستفاد من الاذن فاقتصر على الماذون فيه ولا يشترط قبول الرقيق نهاية ومعنى (قوله كالوكيل) الى المتن في النهاية وكذا المعنى الا قوله لانحو اقتراضه وتوكيله اجنيا (قوله ولانه الخ) عطف على قوله كالوكيل (قوله قد يعرف نجه) عبارة النهاية قد يحسن ان يتجراه وفي القاموس النجح بالضم الظفر بالشئ اه (قوله ومخاصمة في العهدة) اى العاقبة اه عش عبارة المعنى والمراد بالمخاصمة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يخاصم) مفرع على قوله اى الخ (قوله نحو غاصب الخ) اى من كل متعدو يعلم السيد وجوبه بذلك فان تعذر عليه اعلامه لنحو غيبة اعلم الحاكم بذلك فان تعذر عليه كل منهما كان له المخاصمة في ذلك لان عدمها يفوت العين بالكلية فليراجع اه عش ويؤيده ماسر عن الزركشى وغيره من المستثنيات (قوله نحو اقتراضه) عطف على قوله ما هو الخ وقال الكردى عطف على كشر الخ اه (قوله اجنيا) وعليه فاجرت العادة بدفعه للدلال ليطوف به على من يشتري فطريقه ان يدفعه للدلال ليطوف به فاذا استقر ثمنه على شيء باشر العبد عقده فانظر هل يستثنى من منع التوكيل فيما عجز عنه او لا يليق به بان الوكيل المنظر به كذلك ثم رايت في الخادم ان ابن يونس في شرح الوجيز صرح بان له التوكيل فيما عجز عنه سم على المنهج اه عش (قوله وفي الذمة) اى وفي قدره في ذمته نهاية ومعنى (قوله لاني ازيد منه) عطف على في المقدر قبل قوله في الذمة او بعده (قوله صح الاذن الخ) مفعول افهمت (قوله وان لم يعين الخ) فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة في كل الانواع والازمنة والبلدان اه

كعكسه لان اسم كل منهما غير متناول للآخر ( ولا يؤجر ) بالاذن له في التجارة الانحو عبيدها لا ( نفسه ) ولا يتصرف فيها رقة ومنفعة ككسبه بشيء لانها لا تتناول ذلك نعم ان نص له على شيء فعله او تعلق بكسبه نحو نكاح او ضمان باذن جاز له اجارة نفسه فيه لاستزام اذنه في سببه الاذن فيه ولا يتوكل عن غيره فيما فيه عهدة كبيع لا كقبول نكاح الا باذن سيده وله التصرف في عبيد التجارة ( و ) لكن ( لا باذن لعبده ) اضيف اليه لجواز تصرفه فيه ( في التجارة ) لان السيد لم يرفع الحجر الا عنه فقط وخرج بها اذنه له في تصرف معين فيجوز ( ولا ) يجوز له ان يتبرع بشيء مطلقا فلا ( يتصدق ) ولو بشيء من قوته على الاوجه ولا يهب ولا ينفق على نفسه من مالها الا ان تعذرت مراجعة السيد على الاوجه فليراجع الحاكم ان سهل بخلاف ما اذا شق فيما يظهر ولا يبيع نسيئة ولا بدون ثمن المثل ولا يسلم المبيع قبل قبض ثمنه ولا يسافر بمالها الا باذن

نهاية زاد المغنى وله ان ياذن في التجارة من غير اعطاء مال فيشتري بالاذن في الذمة ويبيع كالوكيل ولا يحتاج الاذن في الشراء في الذمة الى تقييد بقدر معلوم لانه لا يثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه قول المتن ( النكاح ) لان نفسه ولا لرفيق التجارة اه معنى ( قوله كعكسه ) الى قوله ولو قال له اتجر في النهاية ( قوله كعكسه ) اي كما انه ليس له التجارة بالاذن في النكاح ( قوله لا انحو عبيدها ) اي كدواها وثابها مغنى ونهاية ( قوله ولا يتصرف فيها رقة الخ ) اي لا يتصرف في رقة نفسه كبيعها ولا في منفعتها كاجارتها كالا يتصرف في كسبه بنحو احتطاب واصطياد وقبول هبة لانه لم يحصل بالتجارة اه كردي ( قوله بشيء ) اي من انواع التصرف اه بصرى ( قوله على شيء ) من اجارة نفسه او بيعها اه ع ش اي من اجارة او بيع كسبه ( قوله او تعلق ) عبارة النهاية نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده او ضمان باذنه كان للمأذون له وغيره ان يؤجر نفسه من غير اذن السيد على الاصح اه ( قوله لا باذن سيده ) راجع لقوله فيما فيه الخ اه بصرى ( قوله لم يرفع الحجر الا عنه فقط ) فان اذن له فيه جاز وينعزل الثاني بعزل السيد له اي للثاني وان لم ينزعه من يد الاول نهاية ومعنى قال ع ش والاقرب انه ينعزل الثاني بعزل المأذون له في التجارة لانه الاذن له فهو كوكيله اه ( قوله اذنه له ) اي من غير اذن سيده له فيه ( قوله في تصرف معين ) اي كشرائه ثوب نهاية ومعنى ( قوله ولا يجوز له ) الى قوله ولو قال له اتجر في المغنى ( قوله ولا يجوز له ان يتبرع ) قال الشيخ عميرة من التبرع اطعام من يخدمه ويعينه في الاسفار سم على منهج اقول قد يمنع أن هذا من التبرع حيث جرت العادة به وينزل علم السيد بذلك منزلة الاذن فيه ويكون ما تصرفه على من يخدمه كالاجرة التي يدفعها عند الاحتياج للاستئجار للحمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه حيث انتفى التبرع لما يعينه لم يفعل اه ع ش ( قوله ان يتبرع بشيء مطلقا ) اي اذا لم يعلم رضا السيد ولا فيجوز ع ش اه بجري ( قوله فلا يتصدق الخ ) نعم اذا غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز نهاية وسم قال ع ش اي وخصوصا التافه الذي لا يعود منه نفع على السيد كلقمة فضلت عن حاجته وبقي ما لو قال له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء او يتقيد بذلك باقل متمول فيه نظر والاقرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياط لحق السيد فلو ظن رضاه بزيادة على ذلك جاز اه ( قوله وبشء من قوته ) أي ولو كان قتر على نفسه فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيداه وان كان المتبرع عليه جاهلا بكونه يضمن والقول قوله في قدر ما يغرمه اه ع ش ( قوله ولا يهب ) ولا يعبر نهاية ومعنى ( قوله على نفسه ) وانظر على اموال التجارة كالعبيد والبائتم والذي يتجه انه ينفق عليه لانه من توابع التجارة اه شورى وفي ع ش بعد ان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونوا اي عبيد التجارة مثله ما نصه ونقل عن شيخنا الزيادي بها ماش انه ينفق عليهم لانهم من جملة مال التجارة وفيه تنمية لها والاقرب ما قاله شيخنا الزيادي لما علل به اه ( قوله فيراجع الحاكم ) هل يكفي في ذلك مرة واحدة او لا بدم تعدد المراجعة فيه نظر والاقرب الاول لما في الثاني من المشقة وينبغي فيمألو اختلاف في اتفاق الائق وعدمه تصديق العبد في القدر الائق به فليس للسيد مطالبة العبد بشيء ثم اذا اذن الحاكم فينبغي ان يقدر للعبد ما يليق به عادة ثم ان فضل ما قدره شيء وجب على العبد حفظه للسيد وان احتاج الى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه ع ش ( قوله بخلاف ما اذا شق ) اي عرفا ومنه غرامة شيء وان قل فيشتري ما يمس حاجته اليه لا ما زاد عليه اه ع ش ( قوله ولا يبيع نسيئة ) قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوز له ان يبيع بالعرض كعامل القراض اه سم ( قوله ولا بدون ثمن المثل ) ينبغي ان محله فيما لا يتعاب به كالوكيل اه ع ش ( قوله الاذن ) لا يبعد ان يكون مثله العلم بالرضا اخذا مما ذكره صاحب النهاية في التصديق بالاولى لان

قوله يتعلق برقبته فقط ( قوله جاز له اجارة نفسه ) أي على الاصح كما استثناه البلقيني وغيره اي ولو غير مأذون ( قوله ولا يتصدق بشيء ) نعم ان غاب على ظنه رضا السيد بذلك جاز ( قوله ولا يبيع نسيئة ) قال في شرح العباب قال يعني الاذرعى ويحمل اطلاق المتولى البيع نسيئة ونقدا وان دفع اليه مالا على ما اذا اقتضاه العرف ويخصص به اطلاق غيره كما هو ظاهر كلامه اه وفي حمله كلام المتولى على ما ذكره نظر ظاهر



التصرفات المذكورة دون التبرع اه سيد عمر (قوله نعم له الشراء الخ) هل له الرهن حينئذ سم على حج والظاهر انه ليس له ذلك لان العين المرهونة قد تلفت تحت يد المرتين اه ع ش (قوله ولو قال اتجر بجاهك) اى فى ذمتك عاب ونهاية ومغنى (قوله ولو فى الذمة) الو او للحال كما علم بما مر ولو اسقط لفظه ولو كما فى العباب والمغنى لكان اولى (قوله ما فضل بيده) اى بعد توفية الاثمان اه ع ش (قوله كالذى دفعه له الخ) يعنى حكم ما زاد فى يده حكم ما دفعه اليه للتجارة فى جواز تصرفه فيه اه كردى عبارة الا يعاب فان اذن له فى التجارة ولم يعطه مالا فله ان يشتري فى الذمة ويبيع فاذا ربح اتخذه راس مال كالمال المدفوع فيمتنع بيعه نسيئة اه (واما وشرط ذلك) اى شرط الاذن فى التجارة فى الذمة من غير اعطاء مال (قوله بما يحدث الخ) اى بدى يحدث عن التجارة فى الذمة عبارة المغنى ولا يحتاج الاذن فى الشراء فى الذمة الى تقييد بقدر معلوم لانه لا يثبت فى ذمة السيد بخلاف الوكيل اه (قوله ولا يتمكن) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله من يعتق على سيده الا باذنه) ينبى على وزان ما تقدم عن النهاية او علم رضاه اه سيد عمر (قوله لان المقلب الخ) ومن هذا يعلم انه لا يرتد بده اه ع ش وتقدم فى الشرح فى اول الباب التصريح بذلك (قوله حيث لادين) اى على العبد المأذون اه ع ش عبارة المغنى ولا يشتري من يعتق على سيده فان اذن له صح الشراء وعق ان لم يكن الرقيق مديونا والا فحقه التفصيل فى اعتاق الراهن المرهون بن المورس والمسر كاجرى عليه ان المقرى تبعا لاسنوى اه (قوله ان كان) اى دين على القن (قوله والسيد الخ) اى والحال ان السيد الخ (قوله كنى اذن صاحب النوبة) اى هنا فى النكاح وعبارة شرح الروض فيكى اذنه فى ان يتجر قدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عما لو اذن احدهما فى تصرف والاخر فى اخر هل يصح تصرفه لوجود اذنهما والجواب لا كما هو ظاهر اذ لم يوجد اذنهما فى واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما سم على حج وقوله فى ان يتجر قدر نوبته وكذا فيما يظهر لو اطلق فليجمل اطلاقه على نوبته وعلى كل منهما لاحتياج الى اذن جديد اذا عادت النوبة للاذن بل يتصرف عملا بمقتضى الاذن السابق فى النوبة التى وقع فيها الاذن وفى غيرها وبقي ما لو اذن له صاحب النوبة زيادة على نوبته كان كان له ثلاثة ايام فاذا نزل فى ستة والا قرب انه يصح فى نوبته اى التى وقع فيه الاذن ولورد عليه بعيب ما باعه فى نوبة احدهما فى نوبة الاخر هل يجب عليه قبوله من غير اذن صاحب النوبة وان كان من قبوله يقابل باجرة ام لا فيه نظر والاول اقرب لان مثل ذلك يغتفر عادة فيما يقع بين الشريكين لان اه ع ش (قوله ولا ما ذونا) الى قول المتن ولا يصير فى النهاية والمغنى (لان تصرفه له) مقتضاه ان السيد لو كان وكلا عن غيره جازت معاملته ولعله غير مراد لان السيد اذا كان وكلا لا يبيع لنفسه فبعه لعبد باطل لانه كالو باع لنفسه وكذا شراؤه منه لانه لا يشتري لموكله من مال نفسه اه ع ش (قوله بخلاف المكاتب) اى كتابة صحيحة او فاسدة كما فى التهذيب وهو ظاهر اطلاق الشارح مر كشيخ الاسلام اه ع ش وفى البجيرى المراد بالكتابة الكتابة الصحيحة اما الفاسدة فلا يعامل سيده كما جزم به ابن المقرى فى روضه وهو المتمدشوبرى واعتمد ع ش التسوية بينهما اه قول المتن (ولا ينزل بالباقة) ينبى ولا بغصب بل هو اولى فليتا مل وليحرراه سيد عمر عبارة العباب وشرحه ولا ينزل المأذون بالابق والغصب وانكاره الرق ولا بتدبيره ورهنه ولا بايلاد المأذونه اه وقوله لا بايلاد المأذونه فى المغنى مثله قال ع ش وبقي ما لوجن او اغمى عليه ثم افاق هل يحتاج الى اذن جديد ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لانه استخدام لا توكيل وتردد فيه سم على منهج اه (التصرف فيه) اى بما ابق اليه فان عاد الى الطاعة تصرف جز مانهاية ومغنى قال ع ش والاقرب انه يتصرف فيها اى فى البلدة التى ابق اليها بما يتصرف به فى محل الاذن من نقد بلده او غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض والاقرب انه ضعيف وان العادة لا نظر اليها هنا ثم ايتته فى توسطه رد كلام المتولى وقيدته على تقدير صحته بانه يلزمه ان يشهد ويرتهن انتهى قال فى شرح الروض ويؤخذ من كلام الجر جاني انه يجوز له ان يبيع بالعرض كعامل القراض (قوله يعم له الشراء نسيئة) هل له الرهن حينئذ (قوله كنى اذن صاحب النوبة) عبارة شرح الروض فيكى اذنه فى ان يتجر قدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عما لو اذنه احدهما

نعم له الشراء نسيئة ولو قال له اتجر بجاهك جازله البيع والشراء ولو فى الذمة بالاجل والرهن والارتهان ثم ما فضل بيده بما ربحه كالذى دفعه له السيد قال الزركشى عن النص وشرط ذلك أن يجد له حدا كاشترى من دينار الى مائة اه وفيه نظر لانه لا ضرر عليه فى الاطلاق المؤذن برضاه بما يحدث عن ذلك ولا يتمكن من عزل نفسه لان المقلب فى الاذن له الاستخدام لا التوكيل ولا من شراء من يعتق على سيده الا باذنه ويعتق حيث لادين وكذا ان كان والسيد مرسر كالمرهون ومن له مال كان مثلا تتوقف صحة تصرفه على اذنه نعم ان كان بينهما مهاباة كنى اذن صاحب النوبة (ولا يعامل سيده) ولا ما ذونا السيد يبيع او غيره لان تصرفه له بخلاف المكاتب (ولا ينزل بالباقة) لانه معصية لا توجب الحجر وله حيث لم يتقيد الاذن بغير ما ابق اليه التصرف فيه

ولو باعه أو أعتقه أنزل (ولا يصير) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه) إذ لا ينسب لساكت قول نعم أن باع المأذون مع ماله لم يشترط تجديد إذن من المشتري وظاهر أن الصورة (٢٩٠) أنه عالم بأنه المأذون له ويوجه ذلك بأن شرأه مع ما في يده وعليه بما له ثم عدم منعه

قرينة ظاهرة برضاه بتصرفه وانعزاله على البائع بالبيع لا يؤثر في ذلك لاختلاف الملاحظين كما هو واضح مما قررته ولا بقوله لا تمنعك من التصرف لأن عدم المنع اعم من الإذن ولا قرينة (ويقبل إقراره) أي المأذون (بدون المعاملة) إقرارته على الانشاء ويؤدي مما يأتي وأعاد هذه في الإقرار لكن لضرورة تقسيم ويقبل بمن أحاطت به الديون في شيء بيده أنه عارية (ومن عرف رق عبد) فيه دور لتوقف علم الرق على علم كونه عبداً وعكسه إلا أن يريد بالعبد الإنسان كما هو مفهوماً لغة وكان حكمة ذكره لهذا الإشارة إلى أنه لا يكتفي بقرينة كونه على زى العبيد وتصرفاتهم ومن ثم كان الأصح جواز معاملة من لم يعرف رقه ولا حريته كمن لم يعرف رقه ولا وسفه إلا الغريب فيجوز جزماً للحاجة (لم يعامله) أي لم تجزله معاملته بعين ولا دين لأصل عدم الإذن (حتى يعلم الإذن) أي يظنه (بسماع سيده أو بينة) والمراد بها أخبار عدلين وأن لم تكن عند حاكم وكذا رجل وامرأتان أخذاً مما يأتي في قسم الصدقات بل يتجه وفاقاً للسبكي وغيره

كافي عامل القراض اه (قوله ولو باعه أو أعتقه أنزل) وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك كهبه وقف وفي كتابته وجهان أو جههما وجزم به في الأنوار أنها حبر وأجارتها كما بحثه شيخنا كذلك وتحل ديونه المؤجلة عليه بموته كما تحل الديون التي على الحر بموته وتؤدي من الأموال التي كانت بيده مغنى ونهاية قال ع ش قوله وجزم به في الأنوار بأنها حبر هو المعتمد وقوله وأجارتها كذلك هذا هو المعتمد وظاهره أن قصر من الإجارة حتى لو أجره يوماً لا يتصرف بعده إلا بأذن من السيد ولا مانع اه (قوله نعم أن باع المأذون الخ) رده شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصير محجوراً عليه نهاية وقسم مغنى أي فلا بد من إذن جديد من المشتري ع ش (قوله مع ماله) الإضافة لأدنى ملاسة نظير قول المتن السابق لعبد (أنه عالم) أي المشتري (قوله بأذن المأذون له) لعل الأولى مأذون له إذ زيادة ال لا يظهر لها فائدة بل ربما توهم إرادة عهد مع أنه ليس بمراد كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وعليه بحاله) أي علم المشتري بأن العبد مأذون له فيما في يده بالتجارة (قوله ثم عدم منعه) أي منع مشتري العبد عن التصرف فيما في يده (قوله لاختلاف الملاحظين) لأن الملاحظ في البائع أن يبيعه عزل له وفي المشتري أن غلبة الظن برضاه الناشئة من القرينة الظاهرة فيه منزلة منزلة الإذن (قوله بما قررته) وهو قوله ويوجه ذلك (قوله ولا بقوله) إلى قول المتن ومن عرف في النهاية والمغنى (قوله ولا بقوله) عطف على قول المتن بسكوت سيده قول المتن (ويقبل إقراره بديون المعاملة) أي ولو لأصله وفرعه نهاية ومغنى (قوله ويقبل من الخ) أي من غير يمين وذلك في الظاهر ما في الباطن فيحرم عليه ذلك اه ع ش أي أن كان كاذباً (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل و (قوله أنه عارية) نائب فاعله (قوله فيه دور) اندفاع الدور بإرادة عبد في الواقع في غاية الظهور إذ لا يلزم من كونه عبداً في نفس الأمر أن يعلم رقه على أن هذا ليس من الدور بوجه إذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل للحاصل لأن فرض كونه رقيقاً يقتضى معرفة رقه ويوجب بان المراد عبد في الواقع سم ورشدي (قوله يريد بالعبد) إلى قول المتن ولا يكفي في النهاية والمغنى (قوله حكمة ذكره لهذا) أي تعبيره بالعبد دون الإنسان (قوله لا يكتفي) أي في منع المعاملة (قوله من لم يعرف الخ) أي ولو كان على صورة العبيد اه ع ش (قوله إلا الغريب) استثناء من جريان الخلاف المشار إليه بقوله كان الأصح الخ (قوله فيجوز) أي المعاملة مع الغريب الذي لا يعرف رقه ولا حريته (قوله أي يظنه) حمل العلم على الظن نظر الغالب في الأسباب المحوزة لمعاملته فإنما تفيد الظن والأولى أن يقول أراد بالعلم ما يشمل الظن ليشمل ما لسمع الإذن من سيده فانه يفيد العلم لا الظن وغايته أن يكون التعبير بالعلم من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه اه ع ش (قوله وكلام ابن الرفعة) مبتدأ خبره قوله يقتضيه (قوله إلا كتماناً بواحد) فاعل يتجه (قوله الاكتفاء الخ) أي في جواز معاملته لا في ثبوته عند القاضي اه ع ش وفي المغنى وشرح الروض ويكتفي خبر من يثق به من عبداً وامرأة بل يظهر أنه أولى من شيوع لا يعرف أصله اه (قوله اعتقد صدقة) مفهوماً أن مجرد الظن لا يكفي والظاهر أنه غير مراد لرجحان صدقه عنده اه ع ش (قوله حفظاً لماله) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا نظر إذ لا يلزم الإنسان حفظ ماله اه رشدي عبارة السيد عمر

في تصرف والآخر في آخر هل يصح تصرفه لو جردا بينهما الجواب لا كما هو ظاهر إذ لم يوجد إذ هما في واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما (قوله نعم أن باع المأذون الخ) رد ذلك شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصير محجوراً عليه (قوله فيه دور) اندفاع الدور بإرادة عبد في الواقع في غاية الظهور على أن هذا ليس من قبيل الدور بوجه إذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل للحاصل لأن فرض كونه رقيقاً يقتضى معرفة رقه ويوجب بان المراد عبد في الواقع (قول المصنف أو بينة) في شرح

وكلام ابن الرفعة بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات يقتضيه الاكتفاء بواحد كافي الشفعة لأن المدار هنا على الظن وقد وجد قد ومن ثم لم يبعد الاكتفاء بفاسق اعتقد صدقه (أو شيوع بين الناس) حفظاً لماله ويظهر أنه لا يشترط وصوله

قد يقال وتحزر اعن الوقوع في العقد الفاسد بل ينبغي ان يكون الموعول عليه هذا المعنى وإن لم ار من نيه عليه اه  
(قوله وكرن الشارع الخ) جواب نشاعن قوله بان البينة الخ (قوله وللمعامله) اي ويجوز له (ان لا يسلم الخ)  
ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يعلم الاذن بسماع سيده الخ وهو ظاهر اه عش (قوله حتى ثبت) من  
الاثبات عبارة المغنى ولمن علمه ما ذون او عامله ان لا يسلم اليه العوض حتى يقيم بينة بالاذن خوفا من خطر انكار  
السيد وينبغي كما قال الزركشي تصويرها بما اذا علم الاذن بغير البينة والا فليس له الامتناع لزوال المحذور  
والاصل دوام الاذن اه (قوله في جواز المعاملة) الى قوله ويفرق في النهاية (قوله لا تهامه) اي لانه ثبت  
لنفسه ولا ية وبهذا يفرق بينه وبين قبول خبر الفاسق اذا اعتقد صدقه لان الفاسق ليس متهما في اخباره  
اه عش (قوله وبه) اي بانه لا ندله (قوله وان لم يقل شيئا) اي بما يفيد الوكالة او الولاية (قوله عامر) اي في  
اول الباب (قوله وان ادعاه) اي الحجر (قوله للاول) اي قوله انه مستخدم (قوله انكار السيد) اي الحجر و  
(قوله لا يستلزم الاذن) اي لان عدم الحجر اعم من الاذن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان انكار السيد  
المجرد عن تعرض بقاء الاذن لا يستلزم الخ (قوله لو قال كنت) الى قوله بخلاف ادعائه في النهاية والمغنى (قوله)  
وانا باق) اي على الاذن (قوله جازت معاملته الخ) قال في شرح الروض اي والمغنى ويؤخذ منه ان محل منع  
معاملته فيما اذا كذب به السيد اي في قوله حجر على سيدي ان يكون المعامل له سمع الاذن من غير السيد والا  
جازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت  
انتهى وهو حسن شرح مر وقوله ويؤخذ منه الخ يوافقه قول الشارح ومن ثم لو قال كنت اذنت له الخ وعبارة  
العباب لان قال معنى السيد ان كذب به السيد بان قال كنت اذنت له وانا باق على الاذن جازت اي معاملته  
قال الشارح في شرحه ولم ينظر لقول الماذون معنى لا ناعلمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم السابق  
لا يستلزم الاذن له يعلم ان محل قولهم وان كذب به ما اذا علم اذن السيد له من غير اه غير السيد والا اي بان  
سمعه من السيد لم يفت لقوله معنى مع تكذيب السيد له اه فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر  
الا ان يصور بما اذا لم يكذب به السيد فليتامل اه سم (قوله وان انكر) اي الرقيق بقاء الاذن نهاية ومعنى  
قال الرشدي وكأنه انما لم يفت الى دعواه اي الحجر مع قول السيد كنت اذنت الخ لتنزيل قوله وانا باق منزلة  
الاذن الجدي فتامل وراجع اه وتقدم وجه آخر عن سم عن الایعاب (قوله وكقوله ذلك) اي قول السيد  
كنت اذنت الخ في جواز المعاملة اه عش (قوله فلا يفيد انكار القن) اي لا يفيد مجرد انكاره الاذن عدم  
جواز المعاملة (قوله بخلاف ادعائه الحجر) فيه مع ما سبق له شبه تناف يظهر بالتأمل اه سيد عمر ومر عن  
سم مثله ثم تصوير كلام الشارح بما يندفع به التنافي (قوله ويفرق) اي بين ادعاه الحجر فيفيد المنع وانكار  
الاذن المجرد عن دعوى الحجر فلا يفيد (قوله ولا تسمع) الى المتن في النهاية (قوله ولا تسمع الخ)  
فرع اشترى العبد شيئا وغب البائع فيه فادعى ان العبد غير ماذون له في التصرف وادعى العبد الاذن  
وصدقه السيد على ذلك فهل يصدق البائع ام لا فيه نظر والظاهر الثاني لان اقدام البائع على معاملة العبد  
ظاهر في اعترافه بانه ماذون له فهو على القاعدة من تصديق مدعى الصحة (فرع) لو اذن السيد لعبد في  
ان ياتيه بمتاع من التاجر ففعل ثم تلف في يد العبد في تجريد العباب ان الضمان يتعلق بالسيد والعبد فللتاجر  
مطالبة كل منهما لكن السيد حالوا والعبد بعد عتقه وعن الامام ان الاقيس انه لا يتعلق بالسيد وجزم في  
العباب بالاول وارتضاهم قال لانه لا يقصر عمالو استام بوكيل اه سم على منهج اي وصرحوا فيه بان كلا

الروض وقال يعنى الاذرعى ينبغي الاكتفاء بخبر العدل الواحد بل خبر من يثق به من عبده وامرأة بل يظهر  
انه اولى من شيوع لا يعرف اصله انتهى (قوله جازت معاملته وان انكر) قال في شرح الروض ويؤخذ  
منه ان محل منع معاملته فيما اذا اكذب به السيد اي في قوله حجر على سيدي ان يكون المعامل له سمع الاذن  
من غير السيد والاجازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته وهو  
حسن شرح مر وقوله ويؤخذ منه الخ يوافقه قول الشارح ومن ثم لو قال كنت اذنت له الخ وعبارة العباب

بخلاف مجرد انكاره الاذن ولا تسمع دعوى قن على سيده انه اذن له في التجارة اذا لم يشتري شيئا فان اشترى شيئا

فطلب البائع ثمنه فانكر السيد الاذن فله (٩٢) تحليفه فاذا حلف فللقن ان يدعى على سيده مرة اخرى رجاء ان يقر فيسقط الثمن عن

ذمته (فان باع ماذون) له في التجارة (وقبض الثمن فتلف في يده) او غيرها (فخرجت السلعة مستحقة رجوع المشتري ببدلها) وهو الثمن المذكور اى مثله في المثل وقيمته في المتقوم فساوى قول اصله ببدله اى الثمن على انه في نسخ لكن المحكى عن خطه الاول وليس بسهو خلافا لمن زعمه (على العبد) لانه المباشر للعقد فتعلق به العهدة حتى يؤدى بما ياتى وللمستحق مطالبة بهذا كدين التجارة بعد عتقه ايضا كوكيل وعليه يعرض بعد عزلها لكنهما يرجعان لاهو (وله مطالبة السيد ايضا) وان كان بيد العبد وفاء لان العقد له فكأنه البائع والقبض (وقيل لا) لانه بالاذن صار كالمستقل (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) لحصول الغرض بما في يده ومحل الخلاف ان لم ياخذ المال منه والا طوب جزم (ولو اشترى) الماذون له (سلعة) شراء فاسدا لم يطالب السيد لان الاذن لا يتناول الفاسد فيتعلق بذمته لا بكسبه او صحيحا (ففي مطالبة السيد بثمانها هذا الخلاف) للمعاني المذكورة والاصح مطالبة لمامر وطوب ليؤدى عما في يد الرقيق ان كان لا من غيره ككسبه بعد الحجر عليه لا لتعلقه بذمته اذ لا يلزم من المطالبة

منهما يضمن المستام اه ع ش واعتمد الشارح في الايعاب ما قاله الامام (قوله فطلب البائع ثمنه) اى الحال ان المبيع تلف كما هو ظاهر والا فالبايع يرجع بمبىه اه رشيدى (قوله فله) اى للبائع (تحليفه) اى السيد اه سم (قوله مرة اخرى) اى غير تحليف البائع اه ع ش (قوله فيسقط الخ) انظر معنى هذا مع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب به بعد العتق الا ان يكون معناه انه اذا اقر السيد ادى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته هذا الاداء اه سم (قوله له في التجارة) الى قول المتن ولا يتعلق في النهاية (قوله وهو الثمن المذكور الخ) ظاهره ان فيه حذف مضاف وعاطف ومعطوف والاولى ما في المعنى عبارته اى يبدل ثمنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فساوى الخ) لعل المراد في اصل الصحة والافكلام المتن محتاج الى التقدير كما مر (قوله على انه) اى يبدله اه معنى (قوله الاول) اى يبدلها (قوله لانه المباشر) الى المتن في المعنى (قوله العهدة) اى التبعية والغرم والمواخذة شرح الروض اه بجري (قوله وللمستحق) اى رب الدين (قوله مطالبة) اى العبد اى حيث لم يتسلم المستحق البديل قبل العتق اه ع ش (قوله كدين التجارة) الكاف للتشظير للقياس (قوله ايضا) اى كما قبل عتقه (قوله كوكيل وعامل قراض الخ) سواء دفع لهما رب المال الثمن ام لا اه معنى (قوله لاهو) لان ما غرمه مستحق بالتصرف السابق على عتقه وتقدم السبب كتقدم المسبب فالغرموم بعد العتق كالغرموم قبله وهكذا لو اعاق السيد عبده الذى آجره في اثناء مدة الاجارة لا يرجع عليه باجرة مثل للمدة التى بعد العتق اه معنى قول المتن (قوله وله مطالبة السيد ايضا) ومحل ذلك اى مطالبة في البيع الصحيح اذ الاذن لا يتناول الفاسد فالماذون في الفاسد كغير الماذون فيتعلق الثمن بذمته لا بكسبه صرح به البغوى اه نهاية وسياتى في الشرح ما يوافقه (قوله لم ياخذ) اى السيد (قوله شراء فاسدا) وينبغى فيما لو اختلف اعتقادهما كان كان العبد شافعيًا مثلاً فباع ليعاصيها عنده غير صحيح عند سيده لكونه لا يرى صحة ذلك ان العبرة بعقيدة السيد فله منع العبد من توفية الثمن من كسبه (فائدة) لو كان السيد مالكيًا والعبد شافعيًا واذن له في البيع بالمعاطاة فهل له البيع بها ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يجوز امتثال امره الا في الامر الجائز وهذا ممنوع منه اه ع ش (قوله لمامر) اى من قوله لان العقد له الخ (قوله ان كان) اى شئ في يده (قوله لا لتعلقه بذمته) عطف على

لان قال معنى السيد وان كذبه اى السيد بان قال السيد كنت اذنت له وانا باق على الاذن جازت اى معاملته قال الشارح في شرحه ولم ينظر لقول الماذون معنى لا ناعلمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم السابق لا يستلزم الاذن له يعلم ان محل قولهم وان كذبه ما اذا علم اذن السيد له من غيره اى غير السيد ولا اى بان سمع من السيد لم يلتفت لقوله معنى مع تكذيب له انتهى فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر الا ان يصور بما اذا لم يكذب السيد فليتامل (قوله بانه رافع الخ) قد يقال الرفع الحجر لا مجرد ادعائه ولا يخفى ان قوله بخلاف ادعائه الحجر لا يخالف ما مر عن شرح الروض (قوله فله) اى للبائع تحليفه اى السيد (قوله فيسقط الثمن عن ذمته) انظر معنى هذا مع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب به بعد العتق الا ان يكون معناه انه اذا اقر السيد ادى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته هذا الاداء (قوله عن ذمته) اى ان وفاه السيد بمطالبة البائع (قول المصنف رجوع المشتري ببدلها) لقائل ان يقول صحته شرعا تنوقف على اضمار المضاف اى بدل ثمنها فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثله لا اعتراض عليه كما يعرف بثمانها فكليتامل (قوله ومحل الخلاف الخ) ظاهره انه لا يتعلق بذمته وان اخذ المال منه فليراجع (قول المصنف ولو اشترى سلعة الخ) ينبغى ان يجري في ثمن ما اشتراه وتسليمه ما تقدم قبيل التولية في قول المصنف واذ اسلم البائع اجر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسر افل البائع الفسخ بالفلس الخ فايراجع (قوله لا لتعلقه بذمته) ظاهره انتفاء التعلق بذمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاء وامتنع السيد من الاداء فينبغى ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية ويحتمل ان لا يجوز الفسخ لان معامل العبد موطن نفسه على الصبر للعتق اذا لم يكن هناك وفاء اى ان ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الاول قوله الاتى بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد فليتامل

فان لم يكن بيده شيء فلا حتم له ادائه عنه لان له بعد علة وإن لم يلزم ذمته فان أدى برىء القن ولا فلا وقد لا يطالب بان اعطاء ما لا يتجر فيه فاشترى في ذمته ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد وذلك (٤٩٣) لا نقطاع العلة هنا بتلف ما دفعه السيد من

غير ان يخلفه شيء من كسب الماذون ولك ان تقول هذا انما يتأتى ان اريد بمطالبة السيد الزمه بما يطالب به اما اذا كان المراد العرض عليه لا حتم ان يؤدي عن العبد لما بينهما من العلة فلا مانع من ذلك (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) لانه وجب برضا مستحقة (ولا ذمة سيده) وان اعتقه واباعه لانه المباشر للعقد ومراعاة الجمع بين هذا ومطالبة فزع غير واحد ان هذا تناقض مردود وجمع بغير ذلك بما فيه نظر (بل يؤدي من مال التجارة) الحاصل قبل الحجر رجحا ورأس مال لاقتضاء العرف والاذن ذلك (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاصطاد ونحوه في الاصح) كما يتعلق به المهر ومؤون النكاح ولاقتضاء العرف والاذن ذلك ثم مات بعد الاداء في ذمة الرقيق يؤخذ منه بعد حقه كما مر عن الجواهر لو باع السيد العبد قبل وفاء الدين وقتلنا بالاصح ان دينه يتعلق بكسبه على واعترض بان الاصح ان دينه لا يتعلق بكسبه بعد البيع فلا خيار وفيها لو اقر الماذون انه اخذ من سيده الفاء للتجارة او ثبت بيئته وعليه ديون ومات فالسيد

قوله ليؤدي وظاهره انتفاء التعلق بذمته وإن كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاء وامتنع السيد من الاداء فينبغي ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية اه سم عبارة الحلبي قوله بما في يد الرقيق اي ما حقه ان يكون في يده وان انتزعه السيد منه وهو مال التجارة اصلا وربحا اه وهذا صريح في ثبوت التعلق بذمة السيد فيما اذا كانت السلعة بيده بل قول الشارح المار انفاو محل الخلاف الخ صريح فيه ايضا (قوله فان لم يكن بيده) اي العبد (شيء) وليس له اي المستحق في هذه الحالة رفعه اي السيد إلى الحاكم اه ع ش (قوله فلا حتم الخ) اي ففائدة مطالبة السيد بذلك احتمال ادائه عن العبد (قوله لان له به) اي للسيد بالدين (علقة) لان ادائه في التصرف سبب في لزوم الدين للعبد اه بجمري عبارة الكردى قوله علة اي نوع علة وهي علة الاستخدام اه (قوله ولم يلزم ذمته) اي ذمة السيد (قوله وقد لا يطالب) اي السيد وهو المعتمد اه ع ش (قوله تسليمه) اي تسليم القن ذلك المال (قوله بل يتخير البائع) اي بين الفسخ والاجازة (قوله وذلك) اي عدم مطالبة السيد في الحالة المذكورة (قوله هذا) اي عدم المطالبة (قوله اذا كان المراد) اي بالمطالبة قول المتن (برقبته) لا بمهر الامة الماذون ولا بسائر أموال السيد كالاولاد الماذون اه معنى (قوله لانه وجب) الى قوله وفي الجواهر في المغنى وفي الباب في النهاية (قوله ومرآنا) اي في قوله وطول يؤدي الخ اه ع ش (قوله بين هذا) اي عدم التعلق بذمة السيد (ومطالبة) اي السيد قول المتن (من مال التجارة) اي اصلا او ربحا معنى ونهاية وشرح المنهج وسواء كان في يد الماذون او سيده حلبي قول المتن (من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الدين لا من حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق ان المضمون ثابت من حيث الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين سلطان اه بجمري (قوله قبل الحجر) اما كسبه بعد الحجر فلا يتعلق به في الاصح في اصل الروضة لا نقطاع حكم التجارة بالحجر اه معنى قول المتن (ونحوه) اي كالا احتطاب اه معنى (قوله به) اي بكسبه (قوله بعد الاداء) اي ما ذكر من مال التجارة وكسبه قبل ان يحجر عليه اه حلبي (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن واقتراضه كشرائه وبما مر له ولو لبعضه وعن النهاية انه لا بد من عتق جميعه (قوله وقتلنا بالاصح) ضعيف اه ع ش (قوله فلا خيار) هذا هو المعتمد اه ع ش (قوله وفيها) اي الجواهر (قوله وعليه ديون) اي بسبب التجارة (ومات) اي العبد اه ع ش (قوله بل الوجه) هذا هو المعتمد اه ع ش (قوله انه لا يحصل الخ) اي ان كانت الديون ديون تجارة ولا فالوجه ان الجميع للسيد ولا تتعلق الديون بشيء من المال سم قول المتن (ولا يملك العبد) ولو قبل الرقيق هبة او وصية من غير اذن ولو مع نهي السيد عن القبول لانه اكتساب لا يعقب عوضا كالا احتطاب ودخل ذلك في ملك السيد قهر الا ان يكون الموهوب او الموصى به اصلا او فرعاً للسيد تجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمانة او صغر فلا يصح القبول ونظيره قبول الولي لموليه ذلك نهاية ومعنى (بسائر انواعه) دخل فيه المدبر والمعلق عتقه وام الولد معنى وع ش (واضافة الملك) اي المال (للاختصاص) خبر ولم اضافة الملك

قول المصنف ينبغي ان يجري في ثمن ما سلبه البائع ما تقدم قبيل التولية (قوله فزع غير واحد) ان هذا تناقض عبارة شرح مر وجواب الشارح يعني المحلى عنه بانه يؤدي بما يكسبه العبد بعد اداء ما في يده مفرع على رأي مرجوح نعم ان حمل على كسبه قبل الحجر كان صحيحا (قول المصنف وكذا من كسبه) قال في شرح الروض وحيث قلنا يتعلق بكسبه لزمه ان يكتسب للفاضل قال الزركشي وفيه نظر لما ساقى في الفلس اه (قوله لا بعده) لو عتق بعضه بعد الحجر عليه واكتسب ما لا يبيعه الحر يلزمه ادائه ولو انما يلزمه بعد عتق جميعه وسيأتي في الاقرار ما يتعلق بذلك مر (قوله تخير المشتري) اي مشتري العبد وقوله لا يتعلق بكسبه اي لانه بالبيع صار محجوراً عليه والدين لا يتعلق بكسبه بعد الحجر عليه (قوله بل الوجه الخ) اي ان كانت الديون ديون تجارة ولا فالوجه ان الجميع للسيد ولا تتعلق الديون بشيء من المال والله اعلم

كاحد الغرماء يقاسمهم اه وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه لا يحصل للسيد الا ما فضل لانه المفطر (ولا يملك العبد) اي القن كله بسائر انواعه ما عدا المكتوب ولو (بتمليك سيده) او غيره (في الاظهر) له وله تعالى مملوكا لا يقدر على شيء وكما لا يملك بالارث واطافة الملك اليه في خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع للاختصاص بالملك والالفاظ جعله لسيد

﴿ فهرست الجزء الرابع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

| صحيفة                                    | صحيفة   |
|--|---|
| ٢٧٢ باب الربا                            | ٢ كتاب الحج                                   |
| ٢٩١ باب فى البيوع المنهى عنها وما يتبعها | ٣٣ باب المواقيت                               |
| ٣٠٨ فصل فى القسم الثانى من المنهيات      | ٥٠ باب الاحرام                                |
| ٣٢٣ فصل فى تفريق الصفقة                  | ٥٥ فصل المحرم ينوى ويلبى الخ                  |
| ٣٣٢ باب الخيار                           | ٦٤ باب دخوله مكة                              |
| ٣٤١ فصل فى خيار الشرط                    | ٧١ فصل فى واجبات الطواف وسننه                 |
| ٣٥١ فصل فى خيار النقيصة                  | ٩٧ فصل فى واجبات السعى وكثير من سننه          |
| ٣٨٩ فصل فى التصرية                       | ١٠٢ فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته          |
| ٣٩٣ باب فى حكم المبيع ونحوه قبل قبضه     | وتوابعه                                       |
| ٤٢٣ باب التولية                          | ١١٣ فصل فى الميت بمزدلفة وتوابعه              |
| ٤٣٨ باب بيع الاصول والثمار               | ١٢٥ فصل فى ميت لىالى ايام التشريق بمضى ورمىها |
| ٤٦٠ فصل فى بيان بيع الثمر والزرع وبدو    | وشروط الرمى                                   |
| صلاحهما                                  | ١٤٥ فصل فى اركان النسكين وبيان وجوه ادائها    |
| ٤٧٣ باب اختلاف المتبايعين                | وما يتعلق به                                  |
| ٤٨٥ باب معاملة الرقيق                    | ١٥٩ باب محرمات الاحرام                        |
|  | ٢٠٠ باب الاحصار والقوات                       |
|  | ٢١٤ كتاب البيع                                |

﴿ تمت ﴾

